

حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للامامين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الاوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

(الجزء العاشر)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً لا يبينها مجرداً ولوجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

(وروجت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع بجدة

لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
ميدان مكتبة التجارة الكبرى بجدة

(كتاب الايمان)

بالفتح جمع بين لانهم كانوا
يضعون ايمانهم بعضها
بعض عند الحلف اصل
اليمين القوة فتلوية الحلف
الحث على الوجود والعدم
سمي يمينا وبرادفه الابلاء
والقسم وهي شرعا بالنظر
لوجوب تكفيرها بتحقيق
امر محتمل

(كتاب الايمان)

(قوله بالفتح) الى قوله بما ياتي في المعنى الا قوله بالنظر لوجوب تكفيرها او ما سابه عليه والى المتن في النهاية
الا قوله وان نوزع الى الخرج وقوله وابدل الى وشرط الحالف (قوله لانهم كانوا الخ) تحليل لمخدوف أى ولا
سمي الحلف يمينا لانهم الخ عبارة المعنى واصلاهما في اللغة البدعي واطقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا
ياخذ كل واحد منهم يمين صاحبه وسمى اليمين باليمين لوجوب وقوله تعالى لاخذنا منه باليمين اى بالقوله اه
(قوله فتلوية الحلف) من اضافة المصدر الى فاعله وقوله الحث مفعوله اه سم (قوله وبرادفه الخ) عبارة
المعنى والنهاية والاسنى واليمين والقسم والابلاء والحلف الفاظ مترادفة اه اى في الحلف رشدي (قوله
بالنظر لوجوب تكفيرها) اى والافالطلاق يمين ايضا وحاصل المراد انه انما قيدنا بقوله بما ياتي في المراد به
اسم الله وصفته لان الكلام في هذا الباب في اليمين التي يجب تكفيرها لا في مطلق اليمين حتى يرد نحو
الطلاق اه رشدي (قوله بتحقيق امر الخ) وتكون ايضا للتاكيد والاصل في الباب قبل الاجماع ايات
كقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم الاية وقوله ان الذين يشتركون بعم الله و ايمانهم ثمنا قليلا
واخبارهم انه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لاومقلب القلوب رواه البخارى وقوله لاغزو قرى شاناث
مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله تعالى رواه ابوداود واسنى ومعنى وثمة اى في البحرى عن سم ماضى ولا
يخفى انه ليس المراد بتحقيقه جعله حقا حاصل لان ذلك غير لازم لليمين فلهذا المراد بتحقيقه التزامه واجبا
على نفسه والتصميم على تحقيقه واثبات انه لا بد منه فليتأمل اه (قوله بحتم الخ) عبارة الروض مع شرحه المعنى
تحقيق امر غير ثابت ماضيا كان او مستقبلا نفي او اثباتا يمكننا كحلفه ليدخل الدار او متممها كطرفة ليقطن

(كتاب الايمان)

(قوله الحلف) قال المصنف في شرح مسلم ويقال الحالف بكسر اللام واسكانها ومن ذكر الاسكان ابن
السكن في اول اصله المطلق اه ذكر ذلك في شرح قوله عليه الصلاة والسلام المنفق سلمته بالحلف

بما يأتي وتسمية الحلف بنحو الطلاق بينا شرعية التي اقتضاها كلام الرافعي غير (٣) بعيد وان نوزع فيه ويؤيده

تصريحهم بمراجعة الایلاء
اليمين مع تصريحهم بان
الایلاء لا يختص بالحلف
بالله نعم مرقولهم الطلاق
لا يحلف به اى لا يطلب وان
كان فيه التحقيق المذكور
فلا نسئ بمينا هذا الاعتبار
وحيث قد ذكر النظر
لوجوب التفسير انما هو
ليان اليمين الحقيقية لان
الحاق مالا تفسير فيه با في
التحقيق المذكور فخرج
بالتحقيق لنوع اليمين الاتي
وبالمحتمل نحو لاموتن او
لاصعد السماء لمدم تصور
الحث فيه بذاته فلا اختلال
فيه بتعظيم اسمه تعالى
خلاف لامت ولاصعد
السماء ولا قتل الميت فانه
يمن يجب تكفيرها حال المالم
يقدر بوقت كعد فكفر غدا
وذلك له كحرمة الاسم
ولا ترده في التعريف
لفهمه بالاولى اذا محتمل
له فيه شائبة عذر باحتمال
الوقوع وعدمه بخلاف هذا
فانه عند الحلف هناك حرمة
الاسم له باسحالة البرية
وابدل محتمل بغير ثابت
ليدخل فيه الممكن والمتنع
واجموا على انقضاءها
ووجوب الكفارة بالحث
فيها وشرط الحالف يعلم بما
مر في الطلاق وغيره بل
ومما ياتي من التفصيل

الميت صادقة كانت اليمين او كاذبة مع العلم بالحال او الجبل به اه (قوله بما يأتي) اى فى المتن (قوله بنحو
الطلاق) اى كالتعاقب اه ع (قوله غير بعيد) اى لتضمنه المنع من المحلوف عليه كتضمن الحلف بالله
كذلك اه ع (قوله ويؤيده) اى ما اقتضاها كلام الرافعي (قوله اى لا يطلب) او لا يكون الطلاق مدغولا
لحروف القسم اى لم تجر العادة به اه سيد عمر (قوله اى لا يطلب) كلامهم كالصريح فى ان المراد لا يصح
ان يحلف به اى على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا ان قل كذا اه سم (قوله وان كان فيه) اى فى الحلف
بالطلاق (قوله وحيث قد) اى حين ان يسمى الحلف بنحو الطلاق بينا (قوله انما هو لبيان اليمين الخ) فيه
ان ما نقله عن اقتضاء كلام الرافعي وايداه مقتضاه ان الحلف بالطلاق يمين حقيقة ايضا اى شرعا اذا الكلام
فى اليمين شرعا اه سم (قوله بما الخ) اى باليمين الحقيقية والجوارن متعلقان بالاحاق (قوله فى التحقيق
الخ) ليس الكلام فى ذلك بل لا ينبغي ان يكون محل نزاع فاقامه اه سم (قوله فخرج) الى المتن فى المتن لا
قوله لامت وقوله لا الى وشرط الحالف وقوله يعلم الى مكلف (قوله نحو لاموتن الخ) اى كقوله والله لاموتن
الخ اه معنى (قوله لمدم تصور الحث فيه الخ) عبارة المعنى والاسنى لتحققه فى نفسه فلا معنى لتحقيقه ولا به
لا يتصور فيه الحث اه (قوله بذاته) اى بالنظر لذاته وان كان يمكن الحث فيه بالصعود دخرا قاعة فلو صعد
بالفعل لم يثبت ويلزمه الكفارة لا ام والظاهر انه يثبت ويلزمه الكفارة كقوله شيخنا العزرى اه
يجرى (قوله بخلاف لامت) هذا المثال لا يظهر الا اذا كان الماضى بمعنى المضارع كاعبر به التباية قال
عش قوله بخلاف لاموتن الخ اى ويثبت به فى الطلاق حالا اه (قوله ولاصعد السماء) اى مالم تحرق
العادله فيصدها اه ع (قوله مالم يقدر بوقت كعد الخ) هذا لا يظهر بالنسبة الى المثال الاول ولو كان
بمعنى المضارع (قوله ولا ترده في) اى صبح لامت الخ (قوله لفهمه ما به بالاولى الخ) فيه شى لان الاولوية
لا تعتبر فى التعاريف قطعا كما صرح به الفرى كثيره فى الكلام على عبارة المطول فى تعريف فصاحة الكلام
اه سم عبارة السيد عمر قوله لفهمه الخ قد يقال فيها منه بالاولى بالنظر للحكم مسلم وعدم ورودها على
التعريف محل نظر فالاولى ان يقال فى التعريف محتمل للحث يقينا وعلى تقدير وهذا وان كان هو المراد
لكنه لا يدفع الاراد اه (قوله له فيه) اى للعالم فى المحتمل (قوله بخلاف هذا) اى نحو لاصعد السماء
الخ ما تمتع فيه البر (قوله فانه) اى الحالف (قوله وابدل الخ) ببناء المفعول ومن بديل الروض والمعنى كامر
(قوله بغير ثابت) الباد اذ حلة على المأخوذ (قوله ليدخل فيه) اى فى تعريف اليمين (قوله والمتنع) هذا
هو المنصود داخله والاقام يمكن داخل فى التعريف الاول ايضا (قوله على انقضاءها) اى اليمين على المتنع
(قوله وشرط الحالف الخ) عبارة المعنى (نتبه) اهل المصنف ضابط الحالف استثناء بما سبق منه فى
الطلاق والایلاء وهو غير كاف والاضبط ان يقال مكلف مختار الخ اه (قوله وهو) اى ضابط الحالف
(قوله مكلف الخ) شىل الاخرى وسياق ما يصرح به اه سم ومكره ظاهره هو لوجبه ولعلمه لم يذكره وليده
او عدم تصوره اه ع (قوله اى اسم) الى قوله وهى فى النهاية (قوله اى اسم دال الخ) ولورشك فى حله
بين ما يصح الحلف به وغيره كواؤه والكعبة فالوجه انقضاء اليمين وهو واضح ان قصد الحلف بكل او اطلق

الفاجر (قوله الحلف) فاعله وقوله الحث مفعوله (قوله نعم مرقولهم الطلاق لا يحلف به اى لا يطلب)
كلامهم كالصريح فى ان المراد لا يصح ان يحلف به اى على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا ان قل كذا (قوله
انما هو لبيان اليمين الحقيقية) فيه انها تعلم من اقتضاء كلام الرافعي فى اليمين شرعا (قوله فى التحقيق المذكور)
ليس الكلام فى ذلك بل لا ينبغي ان يكون محل نزاع فاقامه اه سم (قوله لفهمه ما به بالاولى الخ) فيه شى لان الاولوية
لا تعتبر فى التعاريف قطعا كما صرح به الفرى كثيره فى الكلام على عبارة المطول فى تعريف فصاحة
الكلام (قوله والمتنع) ما تحققة (قوله وهو مكلف الخ) شىل الاخرى ويصرح به ما سياتى فى هامش قول
المصنف او لا يكلمه فسلم عليه حث لو كان به اور اسله او اشار اليه يدو غيرها فلا قائله (قوله لا تتعقد
الابذات الله الخ) (فرع) ذكر بعضهم انها لا تتعقد فيما اذا قاله القاضى قل بالله فقال تالله اقلنا انه

بين القصد وعدمه وهو مكلف أو سكر ان مختار قاصد فخرج صبي ومجنون ومكروه ولاغ (لا تتعقد) اليمين (الابذات الله تعالى)

أى اسم دال عليها وأن دل على صفة معها وهى فى اصطلاح المتكلمين الحقيقة والانكار عليهم بانها لا تعرف إلا بمعنى صاحبة مردود بتصرف الزواج وغيره بالاول بل صرح بذلك حبيب رضى الله عنه عند نقله بقوله وذلك فى ذات الاله (أو صفة له) وستأتى فالاول بقسميه (قوله والله ورب العالمين) أى مالك الخلق (٤) لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقه (والخى الذى لا يموت ومن نفس يديه) أى قدرته

يصرفها كيف شاء ومن

فلن الحجة (وكل اسم مختص

به) الله (سبحانه وتعالى)

غير ما ذكر ولو لمشتقون

اسمائهم الحسنى كاللهو مالك

يوم الدين والذى عبده أو

أسجد له ومقلب القلوب

فلا تتعبد بمخلوق كنى

وملك للنهى الصحيح عن

الحلف بالآباء واللامر

بالحلف بالله روى الحاكم

خبر من حلف بغير الله فقد

كفر وروى رواية فقد اشرك

وحلوه على ما إذا قصد

تعظيمه كتعظيم الله تعالى

فان لم يقصد ذلك اثم عند

أكثر أصحابنا أى تبعاً

لنص الشافعى الصريح فيه

كذا قاله شارح والذى فى

شرح مسلم عن أكثر

الأصحاب الكراهة وهو

المعتمد وإن كان الدليل

ظاهر فى الإثم قال بعضهم

وهو الذى يبنى العمل به فى

غالب الأعصار لقصد

غالبهم به أعظم الخلق

ومضاهاته تعالى الله عن

ذلك علواً كبيراً وقال ابن

الصلاح يكره بماله حرمة

شرعاً كالنبي ويحرم بماله

حرمة كالطلاق وذكر

المواردى ان للمعتدب

فان قصد الحلف بالجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به اه سم وبأنى عن ع ش ما يوافقه (قوله أى اسم دال عليها) شمل نحو والذى نفس يديه فهو اسم كإقتضاه كلامه وصرح ببعضهم وان اقتضى كلام غيره انه قسم للاسم فقلعهما اصطلاحاً ان اه رشيدى (قوله وهى) أى الذات (قوله وستأتى) أى فى المتن (قوله فالاولى بقسميه الخ) عبارة المعنى فالذات كقوله والله يجزأ ونصب أو رفع سواء اتعمد ذلك أم لا والصفة كقوله ورب العالمين (قوله أى مالك) إلى قوله فان لم يقصد فى النهاية المعنى (قوله فالاولى بقوله) أى الذى لا يملك (قوله) لأن كل مخلوق الخ) أى (أو بتأسي الخلق بالعالين لأن الخ على هذا فالعالين ليس مخصوصاً بالعقلاء وهو ما عليه البرماوى ككثيرين وذهب ابن مالك إلى اختصاصه بالعقلاء (فائدة) وقع السؤال فى الدرس عما يقع من قول العوام والاسم الأعظم هل هو عين أم لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد العين بما ذكر اه ع ش (قوله ومن فلق الحجة) يؤخذ منه صحة إطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى وبصرح بعضهم اه ع ش (قوله الله) هذا يقتضى جعل الهامى به لاسم كى باتى ما يصرح به والظاهر خلافه اه سم (قوله ومن غير اسمائه الحسنى) كخالف الخلق اه بجبرى (قوله فلا تتعبد الخ) عبارة والمعنى والنهاية لأن الإيمان معقودة بمن عظمت حرمة ولزمت طاعته وإطلاق هذا مختص بالله تعالى فلا تتعبد بالمخلوقات كوحق النى وجبريل والكعبة وفى الصحيحين ان الله ينهى ك أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت والحلف بذلك مكروه اه (قوله بمخلوق كنى الخ) أى بحيث تكون بمنشأ رعية موجبة للكفارة ولا يفى بمن لاعة وينبغى للحالف ان لا يتساهل فى الحلف بالنى صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف على نية ان لا يفعل فان ذلك قد يجزأ إلى الكفر لعدم تعظيمه الرسول والاستخفاف به صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله الكراهة) أو قال للنهاية والمعنى كاسم (قوله وهو المعتمد) أى القول بالكره (قوله وهو الذى الخ) أى القول بالحرمة والاثم (قوله لقصد غلبهم به) أى بالحلف بغير الله (قوله أعظم الخلق به) أى بالحلف ويحتمل ان المخلوق بمعاملة ثم بالفاء حيثما الجار والمجرور نائب الفاعل والضمير لال (قوله وإدخاله) إلى المتن فى النهاية (قوله لانيافه) وقوله فى قوله مختص بالله وقوله مر إلى وأوردوا لانيافه عكست ما عدا الشارح إلى المتن والروضة (قوله فى حله) أى المتن حيث قدر لفظة الجلالة (قوله وبه يندفع) أى يجوز الأمرين (قوله تصويب من حصر) من إضافة المصدر إلى فاعله وقوله للبتن بان معناه الخ الجاران متعلقان بالتصويب وقوله وإفساد الخ معطوف عليه (قوله بان معناه يسمى الله به الخ) أى لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر د الله به فلا يشار ك فيه غيره مع ان ماسلك ذلك الشارح فى حل المتن تكلف

ناكل وفيه نظر بل الوجه انعقادها وإن قلنا بكونه قليلاً راجع (قوله مختص بالله) هذا يقتضى جعل الهامى به لاسم والظاهر خلافه اللهم إلا ان يكون لفظ الله بدلاً من الهامى فإنى أنى فليتام ثم رأت ما باتى وفى هامشه (قوله فلا تتعبد بمخلوق كنى وملك الخ) فرع (شرك فى حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره كواثر الكعبة فالوجه انعقاد البين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو طلق فان قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به (قوله بان معناه يسمى الله به) لا يسمى بغيره) أى لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر د الله به فلا يشار ك فيه غيره مع ان ماسلك ذلك الشارح فى حل المتن تكلف لا داعى إليه إذ التبادر ليس إلا رجوع

التحليف بالطلاق دون القاضى بل يعزله الامام ان فعله وفى خير ضعيف ماحلف بالطلاق مؤمن ولا استعطف به الامانق لا وإدخاله الباء على المقصور بناء على ما تقرر فى حله الذى سلكه شارح لانيافه إدخاله لها فى الروضة على المقصور عليه فى قوله يختص بالله لما مر أنها تدخل على المقصور والمقصور عليه وبه يندفع تصويب من حصر دخولها على المقصور فقط للبتن لان معناه لا يسمى بغير الله وهو المراد وإفساد ما فى الروضة بأن معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره وليس مراداً ومراد القسم والتشوز ما يوضح ما ذكرته

لاداعي اليه اذ المتبادر ليس الارجوع الهام من به على الله تعالى قال به داخله فيه على المقصور عليه كما في
الروضة اه سم **(قوله)** واورد على المتن اي على قوله لا تنتقد لا بذات الله تعالى الخ البين الغموس اي فانها
بذات الله الخ لم تنتقد اه سم **(قوله)** وهي ان يحلف الخ عبارة الروض مع شرحه والمغني فان حلف كاذبا
علما بالحال على ماض فهي البين الغموس سميت بذلك لانها تنعس صاحبها في الاثم او في النار وهي من
الكبائر كما ورد في البخاري وفيها الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان الاية وتعلق
الاثم لا يمنع وجوبها كافي الظاهر ويجب التبرير ايضا اه **(قوله)** الاخير وهو قوله بذات الله وقوله الاول
هو الانعقاد اه عرش **(قوله)** على ان جمعا متقدمين الخ او اشار الشهاب الرمي الى تصحيح هذا في حواشي
شرح الروض وذكر صور اقاظه فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن البلقيني انه لا خلاف في المذهب في
انعقادها وان قال من اصحابها انها غير معتقدة لم يرد ما قاله ابو حنيفة انها لا كفارة فيها وانما اراد انها
ليست معتقدة انعقادا يمكن معه العروا والخ لا انعقادا مستتقة للبين من غير امكان البر او اطال في ذلك
فليراجع اه رشيدى **(قوله)** قالوا بانعقادها اي البين الغموس وهو اي انعقادها وهو المعتدو تظهر فائدة
ذلك في التعليل اه عرش ومن انفعان المغني والروض وشرحه والشهاب الرمي اعتماده ايضا **(قوله)**
ظاهرا الى قوله واستشكل في المغني الا قوله والمهور وقوله غالبوا الى قول المتن وحروف القسم في
النهاية الا قوله ثم ريت الى ويقع وقوله لولس الى المتن وقوله والفرض الى المتن وقوله وما في معناها عام
وقوله ثم ريت الى وبالقرا نزوله وان نازع فيه لاسنوى وقوله كما قاله الخطابي وغيره **(قوله)** يعني اشار
به الى بعد التفسير عبارة المنع مع شرحه الا ان يريد به غير البين فليس بينه وبين ذلك كافي الروضة
كاصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والتاقي والاملا ظاهر اتباع حق غيره به يشمل المتن من مالواراد
بها اي بالاسماء المختصة تعالى غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهرا ولا باطنا لان البين بذلك
لا يحتمل غيره فقول الاصل ولا يقبل قوله لم ارد به البين وقول بذلك اوسق قل اه وقوله وقول بذلك اي
بارادة غير الله بها اوسق قل اي ان ايقبنا على ظاهره **(قوله)** لم ارد بما سبق الخ ويمكن جعل المتن على حذف
مضاف الى لم ارد به متعلق البين وهو المحلوف به اه سم **(قوله)** في نحو بالله الخ اي من كل حالف بما يدل
على ذاته تعالى فقط او مع صفته وليس المراد ينحوه الحلف بما يدل على الذات فقط واحترز بذلك عن قوله بعد
دون طلاق الخ اه عرش **(قوله)** لم اردت بها اي بالصيغة المذكورة **(قوله)** ثم ابتدأت الخ راجع لسلك من
قوله لم كباية او والله الخ وقوله او وقت الخ **(قوله)** فانه يقبل ظاهرا اي حيث لا قرينة فان كان ثم قرينة
بدل على قصده البين لم يصدق ظاهرا معنى وروض مع شرحه **(قوله)** لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق
عبارة المغني والروض مع شرحه وانما قبل منه هنا اي في الحلف بما يختص به تعالى ارادة غير البين
خلاف الطلاق والتاقي والاملا لتعلق حق الغير به ولان العادة جرت باجراء الفاظ البين بلا قصد خلاف
هذه الثلاثة فدعوا فيها بخلاف الظاهر فلا يصدق اه **(قوله)** دون طلاق وايلام الخ صورته ان يحلف
بالطلاق ثم يقول لم ارد به الطلاق **(قوله)** بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق الخ يعني ان ما ذكره هنا لا ياتي
نظيره في الطلاق وما بعده كما مر في ابوابه فلو قال مثلا ان طالق وقال اردت ان دخلت الدار لا يقبل ظاهرا
رشيدى بل اردت به حل الثاني مثلا وان يقول لم بعده احترمتهم يقول لم ارد به العلق بل اردت به انك كالحر
الهام من به على الله تعالى قال به داخله فيه على المقصور عليه كافي الروضة **(قوله)** واورد على المتن اي قوله
لا تنتقد لا بذات الله **(قوله)** البين الغموس اي فانها بذات الله الخ لم تنتقد **(قوله)** وهي ان يحلف على
ماض كاذبا بالنسبة لعارض فان حلف كاذبا علما على ماض فهي الغموس وفيها الكفارة قال في شرحه
لقوله تعالى ولكم يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ثم قال ويجب فيها التعزير ايضا انتهى **(قوله)** يعني لم ارد
بما سبق يمكن جعل المتن على حذف مضاف الى لم ارد به متعلق البين وهو المحلوف به **(قوله)** فانه يقبل
ظاهرا كما في الروض واصلها لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وايلام الخ عبارة الروض ويصدق

واورد على المتن البين
الغموس وهي ان يحلف
على ماض كاذبا علما فانها
بين بالله ولا تنتقد لان
الحنث اقترن بها ظاهرا
وكذا باطن على الاصح ويرد
بانه اشباهه نشامن توهم ان
المحذور الاخير والمحذور
فيه الاول وليس كذلك
بل المقرر ان المحذور فيه
هو الجزء الاخير فانعقادها
هو المحذور واسم الذات او
الصفة والمحذور فيه فعنا
كل عين معتقدة لا تكون
الا باسم ذات او صفة وهذا
حصر صحيح لان كل ما هو
باسم الله اوصفته يكون
معتقدا فاقامه على ان جمعا
متقدمين قالوا بانعقادها
(ولا يقبل) ظاهرا ولا
باطنا (قوله) لم ارد به البين
يعني لم ارد بما سبق من
الاسماء وصفات الله تعالى
لانها نص في معناها لا تحتمل
غيره اما لو قال في نحو بالله
او والله لا فعلن اردت بها
غير البين كباية او والله
المستعان او وقتت او
استعنت بالله ثم ابتدأت
بقولي لا فعلن فانه يقبل
ظاهرا كما في الروض واصلها
لكن بالنسبة لحق الله تعالى
دون طلاق وايلام وعنت

فلا يقبل ظاهر التعلق حق الغيبة (وما (٣) انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق) غالباً والى غيره بالتقييد (كالرحيم والخالق والرازق)

في الحاصل الحميدة مثلاً وأن بولي من زوجته ثم يقول لم أرد به الايلاء اه بخبري عن العشماوى والاولى أن يصور يتحول على طلاق زوجي لافعله اولاً فاعل كذا (قوله فلا يقبل ظاهر) مفهوماً كشرحي المنهج والروضانه يقبل منه باطنا اه عش (قوله غالباً) محترز قول المصنف الا في سواء (قوله والى غيره بالتقييد) ليس مقابلاً لقوله غالباً لان ذلك مقروض عند الاطلاق وما هنا ليس مطلقاً فينظر ما الذى احتترز عنه بقوله غالباً ولعله ما ذكره بمد قوله وما استعمل فيه هو في غيره الخ ومع ذلك فيسمى اه عش اى لان المصنف ذكر أن الذين يتعبد به فلا يصح أن يكون محترزاً أو أوجب بأنه لا يقيد بقوله الابنة وكان الاول شاملاً للاطلاق صريحاً أن يكون محترزاً اه بخبري (قوله والى فيها للكال) اى للالعموم ولا للعهد قال سيبويه يكون لام التعريف للكال تقول زيد الرجل تريد الكمال في الرجل جليقه وكذا هي في اسماء الله تعالى فاذا قلت الرحمن اى الكمال في معنى الرحمة والعالم اى الكمال في معنى العلم وكذا بقية الاسماء اه معنى (قوله بها) اى بالاسماء المذكورة ولكن الانسب لقول المتن به ولقوله الا فى نقد يستعمل الخ التذكير (قوله بان اراده تعالى الخ) هذا بيان لمطوق الاستثناء وقوله خلاف الخ بيان لمفهومه (قوله لا نقد يستعمل الخ) اى يقبل ولا يكون مبنياً لانه اه معنى (قوله في ذلك) اى في حق غيره تعالى مقيداً اه معنى (قوله بالاول) اى بما اخصص به تعالى (قوله يستعمل في غيره) يعنى يصدق على غيره تعالى (قوله قصده) اى الغير اه عش (قوله بكسر اللام) الى قوله والاشتراف في المعنى (قوله بان اراده تعالى الخ) اى ولومع غيره كان اراد بالعالَم البارى تعالى وشخصاً اخر كالنبي او غيره اه عش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله اشبهت الكائنات) اى فاحتاجت الى التية (قوله والاشتراف) اى بينه تعالى وبين الغير (قوله ويريدون به الله) وينبغى ان مثله في الحرمة ما لو قصد بذلك النبي ﷺ اه عش وفيه وقفة لظهور الفرق (قوله إذ جناب الانسان الخ) اى ويحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصده او اطلق وإن كان عامياً لكنه إذا صدر عنه يعرف فان عاد اليها يعمز ومثله في امتناع الاطلاق عليه ما يقع كثير من قول العوام انكملت على جانب الله تعالى او الحلة على الله كاتقدم في الحقيقة اه عش (قوله فلا تعتقدون ان نوى الخ) سند كعن قريب خلافه اه سم (قوله ولوسلنا الخ) غاية (قوله والثاني) عطف على قوله فالاول بقسميه (قوله الذاتية) الى قوله وإن نازع في المعنى لا قوله فان اريد الى وعلم وقوله ما لم يرد الى وبالقرآن (قوله الذاتية) اخرج الفعلية كالخلق والرزق فلا تعتقدها كاصرح به الرافعي واخرج السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض

حيث لا قرينة إن قال لم أقصد ولا يصدق في الطلاق والعاقب الايلاء (قوله فلا تعتقدون ان نوى) سياقاً في مامش الآية خلافه (قوله والصفة كوعظمة الله وعزه الخ) قال الزركشى المراد ان يكون مبني على جواز اطلاقه الاشعري قال بالمتع وفصل القاضي ابو بكر وغيره بين ما هو متعصفاً فمتنع وما لا هو بمفعول فيجوز ثم قال من الصفات الذاتية ككونه تعالى اذ لا والله واجب الوجود هو كالزاد على الذات ومنها السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم ارفها شيئاً والظاهر انعقاد الذين بها لانه قد عمة متعلقة بالله اه سم قال والله اى وفي كتب الحنفية أنه لو قال بسم الله لافعل فهو عين ولو وصفه فلا لان الاول من ايمان الناس ولهذا يقولون بسم الله انزلت من عنده السور وقال الرافعي وذلك ان تقول قلنا الاسم هو المسمى بالخلف بالله تعالى وكذا ان جعلنا الاسم صلوات ان اراد بالاسم التسمية لم يكن مبنياً الا ان يريد الوصف اه وعبارة الرافعي في اخر الباب وان بعضهم اى الحنفية قال لو قال بسم الله لافعل كذا فهو عين ولو قال بصفة الله تعالى فلا لان الاول من ايمان الناس الا ترى القائل يقول بسم الله الذى انزلت من عنده السور ولك ان تقول لاذننا الاسم هو المسمى بالخلف بالله تعالى وكذا ان جعل الاسم صلوة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن مبنياً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون مبنياً لان اريد بالوصف ما هو كانه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الوصف لعل قول الزركشى السابق ولو وصفه الله عرف ولو قال وصفه الله (قوله

والمصور والجبار والمشكر والحق والقاهر والقادر (والرب يتعبد به الذين) لانصراف الاطلاق اليه تعالى والى فيها للكال (الا أن يريد) بها (غيره) تعالى بأن اراده تعالى أو اطلق بخلاف ما لو اراد بها غيره لانه قد يستعمل في ذلك كرحيم القلب وخالق الكذب واستشكل الرب بال بانه لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغى الحاقه بالاول ويرد بان اصل معناه يستعمل في غيره تعالى فصح قصده به وال قرينة ضعيفة لا قوة لها على إلغاء ذلك القصد (وما استعمل فيه وفي غيره تعالى) سواء كالشئى والموجود والعالَم بكسر اللام (والحى) والسميع والبصير والعليم والحليم والغنى (ليس يدين الابنة) بان اراده تعالى بها بخلاف ما إذا ارادها غيره أو اطلق لانها لما أطلقت عليهما سواء اشبهت الكائنات والاشتراف انما يمنع الحرمة والتعظيم عند عدم التية ثم رايت ابن ابي عصرون اجاب به ويقع من العوام الخلف بالجناب الرفيع ويريدون به الله تعالى مع استحالة عليه إذ جناب الانسان فناء داره فلا يعتقدون نوى بذلك كما قاله ابو زرعة لان التية

لا تؤثر مع الاستحالة ولوسلنا أن الرفيع من أسماءه تعالى

لكن

بناء على اخذها من نحو رفيع الدرجات ومرافيه في الردة (و) الثانى ويختص من الصفات بما لا شريك فيه وهو (الصفة) الذاتية

لكن بحث الزركشي الانعقاد بها لانه قد عمة متعلقة به تعالى اه رشدي **(قوله)** كوعظمة الله الخ قال الزركشي من الصفات الذاتية كونه تعالى ازليا وانما وجب الوجود منها السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم ار فيها شيئا والظاهر انعقاد العين بها لانه قد عمة متعلقة بالله تعالى اه وقال الرافعي وان بعضهم اى الخفية قال لو قال بسم الله لافعلن كذا فهو عمة بين لو قال بصفة الله فلا والله ان تقول لاذننا الاسم هو المسمى فالحلف بالله وكذا ان جعل الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن ميتا وقوله بصفة الله يشبه ان يكون ميتا الا ان يريد به الوصف اه وكأنه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواسف وقال ابن الصباغ في فتاوه لو قال وفقد الله ان يكون ميتا لقوله تعالى وما قدر الله الحق قدره اى عظمته وحكى ابن المنذر عن الشافعي فيمن حلف بالقهر انه ليس يمين الا ان بنوه فيكون قال به اقول قال الزركشي فانظر القهر صفة فعل او ذات اه سم بحذف **(قوله)** في الكل عبارة المعنى في السنة **(قول المتن)** عمة خبر عن قول الشارح والثاني وما بينهما اعتراض ومع ذلك يقول المصنف عمة لا حاجة اليه من أصله لاستفاد تمن قوله ولا لا تتعقد الا بذات الله تعالى او صفة له بل في عقلة اه ع من **(قوله)** منع قول الناس نائب فاعل اخذ **(قوله)** ورد الخ عبارة المعنى ومنع القرافي ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمجموع دمجهما اه **(قوله)** هي المجموع الخ فيه شيء اه سم عبارة ع من هذا قد يختلف ما تقدم من جعل الصفة في مقابلة الذات مع تفسير الذات بانها مادل على الذات ولو مع الصفة اه عبارة القليوبي وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته اى لفظ عظمة الى الله تعالى لان الكل لا يضاف لجزء هو ايضا المعبود الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه **(قوله)** او مجرد الصفة فمتنع ولفظ ان يقول ينبغي عدم المنع وان اريد مجرد الصفة عالم يرد باللام التعددية للتواضع له لاحتمالها معنى العلة اى تواضع له لاجل عظمته فان قيل الذات تستحق التواضع لذاته قلنا ولصفااته تامه اه سم عبارة السيد عمر قد يقال يحتمل ان يكون لام لعظمته للغاية لاصلة التواضع فمعمول التواضع محذوف للعلم به تقديره في حيزه فلا محذور وان كان خلاف الاول من جعل الذات هي المنشأ فليتام على ان حل التواضع على العبادة ليس بيمين اه **(قوله)** حكم الاطلاق اى في قولهم سبحان من تواضع كل شيء لعظمته ع من **(قوله)** بما سخر الخ اى في قول المصنف والصفة كوعظمة الله الخ **(قوله)** ان المراد بالاسم اى في قول المصنف وكل اسم الخ **(قوله)** من صفة ذات الخ والفرق بين صفى الذات والفعل ان الاول ما استحقه في الاول والثانية ما استحقه في الاول لا يقال عالم في الاول ولا يقال رازق في الاول الاتوسعا باعتبار ما يؤول اليه الامر اسنى ومعنى **(قول المتن)** الا ان بنوى الخ قال الزركشي علم من استثنائه ان الصفات الفعلية كخلق الله ورزق الله ورحمة الله لا تتعقد بها اليقين وبه جزم الرافعي قال وبمثلها اجاب الامام في وحياء الله واطلق الجهور عدم الانعقاد بصفات الفعل لكن جزم الخفاف في الحاصل بانها تكون ميتا اذ اتواها اه سم ويفيد عدم الانعقاد بها تنقيد كوعظمة الله الخ اى لو قال وفقد الله قال ابن الصباغ في فتاوه يكون ميتا لقوله تعالى وما قدر الله الحق قدره اى عظمته وحكى ابن المنذر عن الشافعي فيمن حلف بالقهر انه ليس يمين الا ان بنوه فيكون قال وبه اقول قال الزركشي فانظر القهر صفة فعله او ذات **(قوله)** بان العظمة هي المجموع الخ فيه شيء اه مجرد الصفة فمتنع لفظا ان يقول ينبغي عدم المنع فان اريد مجرد الصفة عالم يرد باللام التعددية للتواضع له لاحتمالها معنى العلة اى تواضع له لاجل عظمته فان قيل الذات تستحق التواضع لذاته قلنا ولصفااته تامه **(قوله)** الا ان بنوى الخ قال الزركشي علم من استثنائه ان الصفات الفعلية كخلق الله ورزق الله ورحمة الله لا تتعقد بها اليقين وبه جزم الرافعي قال وبمثلها اجاب الامام في وحياء الله واطلق الجهور عدم الانعقاد بصفات الفعل لكن جزم الخفاف في الحاصل بانها تكون ميتا اذ اتواها اه سم ويفيد عدم الانعقاد بها تنقيد الله فهو عمة بين ان اراد به القدر قو ان اراد المقدور فلا قاله الرافعي واخر الباب وبه نقول وان الله قال ورحمة الله وغضبه لم يكن ميتا قال الرافعي يشبه ان يقال ان اراد التعمد اراد العقوبة فهو عمة بين وان اراد الفعل فلا قلت

وهي كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلوه وقدرته ومشيئته ووارادته والقرض اتي بالظاهر بدل الضمير في الكل **(عين)** ولان اطلق لانه تعالى لما لم يزل موصوفا بها اشبهت اسماءه المختصة به واخذ من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحان من تواضع كل شيء لعظمته لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ورد بان العظمة هي المجموع من الذات والصفات فان اريد بذلك هذا فصح او مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الاطلاق ويظهر انه لا منع فيه وعلم ما سخر به الصفة ان المراد بالاسم جميع الاسماء الحسنى التسعة والتسعين وما في معناها مما مر سواء اشتق من صفة ذاته كالسميع او فصله كالحق **(لأن بنوى بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور)**

وبالعلمة وما بعدهما ظهور آثارها كان يزيد بالكلام الحروف الدالة عليه وإطلاق كلام الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكون مبنيا لأن اللفظ محتمل لك (٨) وتعمد بكتاب الله ونحو التوراة المبرور الإلفاظ كما هو ظاهر ثم رأيت الزركشي قال لو حالف المسلم

بأية منسوخة من القرآن أو بنحو التوراة تعتقد بينه لأنه كلام الله ومن صفات الذات قاله القاضي ويبنى أن تكون المنسوخة على الخلاف في أنه هل يحرم على المحدث منه وهل تبطل الصلاة بقراءة وهو الصحيح لا يحرم وتبطل وبه يقوى عدم الاعتقاد أنه يزيد مخزيج به المدار هنا على المعنى وهو كلام الله النفس بلا شك وشبه على اللفاظ ولا حرج لها بعد نسخها فالوجه ما ذكرته من الاعتقاد مالم يرد اللفظ وبالقرآن مالم يرد بنحو الخطبة وبالمصحف مالم يرد به ورقه وجلده وإن نازع فيه الأسنوي لأنه عند الإطلاق لا ينصرف عما لا م فيه من القرآن ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين أن يقول المصحف أو وحق المصحف (ويلو قال وحق الله) أو وحرته لا فعل أو ما فعلت كذا (فمين) وإن أطلق لغلبة استعماله فيها ولأن معناه حقيقة الإلهية نعم قال جمع لا بدع الإطلاق من جرحه ولا كان كناية ويفرق بينه وبين ما يأتي أنه لا فرق بين الجرو وغيره بأن تلك صرائح فلم يؤثر فيها الصرف بخلاف هذا كما

الشارح كالتأية والمعنى قول المصنف والصفة بالذاتية **(قوله)** وبالعلمة وما بعدهما ظهور آثارها) لأنه يقال عابت عظمة الله وكبرياه ويشار إلى إفعاله سبحانه وتعالى وقدره بالجلال والعز والكبر بما يظهر أثرهما على المخلوقات اه معني **(قوله)** كان يزيد الخ عبارة التأية والمعنى وكان الخ بالطف **(قوله)** فلا يكون الخ) تفرع على المتن **(قوله)** ونحو التوراة) كالا تجل اه نهاية **(قوله)** تخرجه) أي الزركشي **(قوله)** هنا) أي في العين وقوله ثم أي في حرمة المس وبطلان الصلاة **(قوله)** وبالقرآن الخ) عطف على قوله بكتاب الله الخ **(قوله)** مالم يرد بنحو الخطبة) أي أو الإلفاظ والحروف أخذنا بما قدم في قوله وكان يريد الكلام الخ اه عش **(قوله)** بنحو الخطبة) أي كاصلاة اه معني **(قوله)** لا ينصرف عرفا لمافيه الخ) وقد يستعمل في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه والصفة بالتخيه بص المبرور بقوله الخ الحدث عند الإطلاق وكذا عند إرادة الحروف وعرفا بالمند، وكلام الله بل ما ذكره فاجمرد تمثيل اه عش **(قوله)** ومنه وخذ الخ) يتأمل وجه الاختلاف بين اه عش **(قوله)** أنه لا فرق الخ) ولوله أي الفرق إن حق المصحف ينصرف عن قال يئنه الذي يعرف فيه ولا كذلك المصحف فانه إنما ينصرف لمسا فيه من القرآن اه عش **(قوله)** وحق المصحف) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى اه سيد عمر أي وكان ينبغي وحق المصحف **(قوله)** وإن أطلق) إلى قوله وإن اعترف في المعنى لا قوله ويفرق إلى الممتن **(قوله)** وإن أطلق الخ) عبارة المعنى أن نوى الإين قطعا وكذا إن أطلق في الاصح لغلبة استعماله في الإين ينزل الإطلاق عليه اه **(قوله)** ولأن معناه حقيقة الإلهية) لأن الحق لا يمكن وجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى اه معني **(قوله)** ولأن معناه وحقيقة الإلهية) عبارة للجلال لغلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله تعالى الإلهية اه رشدي **(قوله)** وحقيقة الإلهية) خبران **(قوله)** قال جمع الخ) معتمدا اه عش **(قوله)** لا بدع الإطلاق الخ) قضيته تجمع النية لا يتعين الجرح اه سم **(قوله)** ولا كان كناية) عبارة المعنى فإن رفع الحق أو نصب فكنايته تردده بين استحقاق الطاعة والإلهية فليس يبين الآية اه **(قوله)** وبين ما يأتي) أي في شرح كتابه ووالله واثقه **(قوله)** بأن تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه من وجهين أحدهما أنه اشتر أن الصريح يقبل الصرف ففي تفرع فلم يؤثر الخ بحث والثاني أن ما هنا لم يكن صريحا احتجائية وليس كذلك في قوله بخلاف الخ بحث أيضا وقد يجاب عن الثاني بأن المراد بالصرائح النصوص لا مقابل الكتابات فليتأمل (قائدة) في فتاوى السيوطي مسألة رجل حلف يشهد الله أو يشهد الله وأضاف قوله وحق هل تعتقد بينه وتلزمه الكفارة إذا حنت ام لا وما إذا حلف بالجانب الرفيع وأراد به الله تعالى الجواب لا نقل عندي في ذلك والذي يظهر في شهادته يشهد الله أنه ليس يبين في الأذكار للنووي ما يشهد بذلك فانه ذكر ما معناه أن من الناس من يتورع عن الإين فيعبد إلى قوله يشهد الله فيقع في أشد من ذلك من حيث أنه نسب إلى الله أنه شهد الشيء وعله على خلاف ما هو عليه وكذلك هو الموضع إليه قوله وحق يشهد الله إلا أن أراد يشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله أي عليه فيكون في الحالة هذه مبنيا لأنه حلف بالعلم والإطلاق الفعل وإرادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفعهم وإذا حلف بالجانب الرفيع وأراد به الله تعالى فهو بين بلا شك اه وتقدم انفاعن أبي زرعة خلاف ما قاله في الجانب الرفيع اه سم بخلاف **(قوله)** صرائح

وكلام ابن سراقه مخالفته لكن ينطبق عليه كلام الحنفاء السابق اه فليتأمل المراد بالنعمة والعقوبة وما المراد بالفعل **(قوله)** نعم قال جمع لا بدع الإطلاق من جرح الخ) قال في الروض وإن قال وحق الله بالرفع أو النصب فكنايته اه **(قوله)** أيضا قال جمع لا بدع الإطلاق) قضيته أي مع النية لا يتعين الخبر **(قوله)** بأن تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه من وجهين أحدهما أنه اشتر أن الصريح يقبل الصرف ففي تفرع فلم

قال (لأن أريد) بالحق (العبادات) فلا يكون مبنيا قطعا لأنه يطلق عليها قضية كلامهم الاتي في الدعاء أي الطالب أي الغالب المدرك للمهلك صرائح في العين واعتراض بأن أسماء الله تعالى توقيفية على الاصح ولم يردش منها فلا يجوز إطلاقها عليه كما قاله الخطاطي وغيره وإن اعتذر عنهم بأنهم إنما استحسنوها لمافها من الجلال والرخاء فنه عن الزركشي ويطالب بزم جرو لاء على مقابل

أى فى الدين (قوله المشهورة) الى قوله بل هو الاصل فى النهاية [الاقوله وزيد الى وبدأ (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالألف المدودة وهما التنبيه اه شوبرى (قوله) واحدة الى قوله ويظهر فى المعنى الاقوله اى الى وبدأ (قول المتن كناية ووالله الخ) بولوا قال له الفاضل قوله والله فقال بالله بالمشناة او الرحمن لم يحسب بيننا لمخالفة التحليف وقضية التعميل انه لا يحسب بيننا لوقاله قل بالله بالمشناة فقال بالله بالمشناة وقال بالله فقال والله وهو الظاهر اه معنى وفى سم بعد ذكره: ثلثه عن بعضهم ما نصه ونظر بل الوجهه انقادها وان قلنا بتكوله فليراجع اه (قوله فيه) اى القسم (قوله جر الخ) اى لفظ الجلالة (قوله) وزيد الخ) عبارة المعنى وزاد المحاملى والشيخ ابو حامد على الثلاثة الألف بدل الهمزة وسبأى انه كناية اه (قوله وهو الله) كان فى اصله الف قبل الجلالة فكشطت فليتام فان الظاهر انه غير سدبهم رايت الراعى شارح الالفية نقل عن بعض مشايخه ان حروف الجر خمسة اقسام قسم على حرف كالباء واللام وقسم على اقل من حرف واحد وذلك قطع من ذوالصل فى القسم باللفظة المعظمة نحو قالت الله لا فعلن كان الف وصل فلما اقسامه بقطع وصار يثبت وصلا بعد ما كان لا يثبت وصلا فزادت فيه صفة وهى اقل من حرف اه سيد عمر (قوله المحذوف) الاولى التنكير (قوله) انها بدلة لها) اى كفى تراث فان اصله وارث اه يجزى (قول المتن وتخص التاء بالله) لان الباء كانت الاصل فى القسم والو وبدل منها التاء بدل من الواو ضاق تصرفها عن البديل والمبدل منه فليرد على شىء مما يدخل فى اسم الله قال تعالى تالله فتقر تذكر يوسف قال ابن الجشاب ان التاء ان ضاق تصرفها ولم تدخل الا على اسم واحدة تدور لكها فى اختصاصها بأشرف الاسماء واجاها اه معنى (قوله وتالرحن) وتحياء الله اه نهاية (قوله) الابنية الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى عبارة فلا تدخل على غير لفظ الشئ لغو لا يقال تر بكون قال ابن مالك حكى الاخفش ترب الكعبة بوجوه شاذ واما من جهة الشرع فانه لو قال تالرحن او الرحمن انقدت بينه كماله البلقين وغايته انه استعمل شاذ اذ ان اراد غير اليه قبل منه: فهو كذا قال بالله بالوحدة والله لا فاعلم كذا ونوى غير اليه كوثقت بالله او اعصمت او والله المستعان لم يكن بيننا اه وهى صريحة فى ان الاطلاق كالتبعية وفى انه لا فرق بين المسموع شذوذ او غير اه فى الاعتقاد (قوله) بها) اى ترب الكعبة وتالرحن اى ونحوهما وان لم يسمع كما مر انفاق المعنى (قوله)

يؤثر فيه الخ بحث والثانى ان امانه لم يكن بصرها احتاج للتيقن وليس كذلك فى قوله بخلاف الخ بحث ايضا لا يقال المراد فى صراحته عند عدم الجر لا ناقول لما رايت التفاوت بينهما فى الجر وغيره على الصراحة وعدمها وجب ارادة صراحتهما وعدمها باعتبار انفسهما مع قطع النظر عن الجر وغيره والامليات ذلك الترتيب وقد يجاب بان واحدا من الوجهين انما يرد لو اراد الصراحة فى الدين وليس كذلك بل المراد صراحة اللفظ المقسم به فى معناه وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم ترق الوقف الدين على انه نوى بمعناه وكلام المصنف صريح بخلافه لانه لم يستثن ارادة العبادات فدخل الاطلاق نعم قد يجاب بان المراد بالصراحة المصوح لا مقابل الكنايات فليتام (قائمة) فى فتاوى السبوطى مسئلة رجل حلف يشهد الله او يشهد الله او اضاف قوله هو حق هل يتعقد بيمينه تلممه الكفارة اذا حث ام لا وما اذا حلف بالجانب الرفيع و اراد به الله الجواب لا يقل عندى فى ذلك والذى يظهر فى شهد الله ويشهد الله انه ليس بيمين وفى الاذكار للنوى ما يشهد لذلك فانه ذكر معناه ان من الناس من يتورع عن الدين فيعدل الى قوله شهد الله فيقع فى اشد من ذلك من حيث انه ينسب الى الله ان شهد الشئ. وعلبه على خلاف ما هو عليه وكذا الوضع اليه هو له حق شهد الله الا ان اراد يشهد المصدر فيكون معناه حق شهادة الله اى عليه فيكون والحالة هذه يميناً لا تحلف بالعلم واطلاق الفعل و ارادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين اى يوم نفعهم وإذا حلف بالجانب الرفيع و اراد به الله فهو يمين بلا شك وتقدم فى الصفة السابقة عن اى زرع خلاف ما قال فى الجانب الرفيع بالله بالتحية قال فى شرح الروض ووجه كونه يميناً يحذف المنادى وكأنه قال يا قوم ايا رجل ثم استأنف الدين اه اذ حكمها و احدث بقضى انه كناية مع المد فيخالفه ظاهر قوله السابق وزيد رابع الخ من انه صريح

الاصح للصحة المذكورة
(وحروف القسم) المشهورة
(باء) واحدة (وواو و تاء)
فوقية (كناية و والله تائه)
فهى صريحة فيه جر أو نصب
أورفع أو سكن لان اللحن
لا يمنع الالقاء وزيد رابع
وهو الله اى بناء على أن
الالف هى الجارة اما على
الاصح ان الجار المحذوف
وتلك عوض عنه فلا زيادة
وبدا بباء لانها الاصل فى
للقسم لغو الاعم لدخولها
على المظهر والمضمر ثم
بالواو لقرבהا من غير جابل
قليل لانه بدلة منها ولانها
اعم من التاء لانها وان
اختصت بالمظهر تعم الجلالة
وغيرها ولا تعقل ان التاء
بدل منها (وتخصص التاء)
الفوقية (بالله) اى بلفظ
الجلالة وشذرب الكعبة
وتالرحن ويظهر انها لا
تعتقد بهما الابنية فن اطلق
الاعتقاد

جها وجعله واردا على كلامهم فقد ابدعوا في احتياجه للثبوت وذهو مثلها بالله بالتحقيق قاله بالقول والله بالاستفهام قبل صوابه ويخص
أنه بالتأنيد البامع فعل الاختصاص إنما تدخل على المقصور فيقتضي أن الجلالة لا تدخل عليها والواو والياء وهو مناضف لما قدمه وليس
في محله المأمرا أنها تدخل على المقصور (١٠) عليه أيضا بل هو الأصل السالم من الجواز أو التضمن كإمارة (ولو قال الله) مثلا لافعلن كذا ويجوز

مد الالف وعدمه اذ حكمها
واحد (ورفعه وانصبه او
جره) أو سكن أو قال أشهد
بأنه أو لعمر الله أو على عهد
الله وميثاقه ودمته وأمانته
وكفائته لافعلن كذا
(فليس يمين الابنية)
للقسم لاحتماله لغيره احتمالا
ظاهر اولنا ينافيه في الاولى
صحته ذلك نحو اذا الجر بحذف
الجارو ابقاء عمله والنصب
بزعر الحافض والرفع
بحذف الخبر أي الله أحلف
به والسكون باجراء
الوصل يجرى الوقف على
ان هذه كلها لا تخلو من شذوذ
بل قيل الرفع لحن لكنه غير
صحيح كما تقرر وقيل يفرق
بين نحوي وغيره ويرد بانه
حيث لم ينو اليمين ساوى
غيره في احتمال لفظه وبه
بتشديد اللام وحذف الالف
لغوا ونوى بها الذين لان
هذه كلمة غير الجلالة اذ هي
الطوبى ذكره في الروضة

وهو متجه وان اعترض معنى
ونقلا لا نأول سلتنا الهامة
هي غريبة جد في الاستعمال
العرفي فلا يعمل عليها وزعم
انها شائعة والمراد منه
شيعوها في السنة العوام
كما صرح به غير واحد

ولا عبرة بالشيوخ في استعمالهم) ولو قال أقسمت أو حلفت أو أحلف (أو آليت أو أولى (بأنه لافعلن)
كذا (يعمين أن نواها) لا طراد العرف باستعمالها يميناً وايدع بينهما (أو اطلق) للعرف المذكور وبه فارق شهدت أو أشهد بالله فانه يحتاج لنية
اليمين به لا نعلم يشتهر في اليمين نعمه وفي اللعان صريح كإمارة مع حذف بالله فلفوا ونوى اليمين (ولو قال قصدت) بما ذكرت (خبر امضيا)
في نحو أقسمت (أو مستقبلا) في نحو أقسم (صدق باطلا) فلا تلزمه كفارة (وكذا اظاهرا) قبل قول المحقق في التنبيه أيضا بالأصل كما ترى اه

(قوله في نحو أقسمت) أى بما بصيغة الماضي (قوله في الاخرة الخ) أى أسألك بالله الخ مقبوه منه أو قال
 والله تفعل كذا أو لا تفعل كذا أو اطلق كان مبنياً وهو ظاهر لأن هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة
 بخلاف أسألك بالله الخ أعش (قوله ويندب) أى قوله وظاهر صنيعه في المعنى الا قوله وقال الى المتن (قوله
 وقال احد الخ) لعله رواية عن الألفاظ في عندهم ان الكفارة على الخالف أعش (قوله أو بين المخاطب)
 كان قصد جعلك حالفاً بالله أعش (قوله ان حلفت عليك ليست الخ) أى في هذا التفصيل أى هو بين
 وان لم يتبين نفسه بقرينة التوجيه فليحور أه رشدي عبارة أعش قوله ان حلفت عليك ليست الخ
 أى فانها تكون مبنياً وان لم يقصد بها بين نفسه بل اطلق أه (قوله وآليت) أى وان لم يذكره كفيها مر أه
 رشدي وكان الاولى للشارح أن يقول أو آليت كافي النهاية (قوله ويكره) الى قوله كافر في المعنى الا قوله
 في غير المكروه (قوله ويكره رد السائل) ظاهره وان كان غير محتاج اليه ويوجه بان الغرض من اعطائه
 تعظيم ماساله به أعش (قوله أو بوجه) كاسالك بوجه الله أه عش (قول المتن ولو قال ان فعلت الخ)
 (قوله) لو حلف شخص بالله فقال اخر يميني في يمينك أو يلزمى ما يلزمك لم يلزمه شيء وان نوى به اليمين
 لخلو ذلك عن اسم الله تعالى وصفة من صفاته وان قال اليمين لازمة لم يلزمه شيء وان نوى لما مر وان قال
 ايمان البيعة لازمة له وهو بيعة الحجاج فان البيعة كانت على عهد رسول الله ﷺ فبعد بالمصاحفة فلما
 ولي الحجاج رتبها ايماناً اشتمل على اسم الله تعالى وعلى الطلاق والعاق والحج والصدقة لم يلزمه شيء لان
 الصريح لم يوجب ذلك الكفاية فيما تضمن ايقاعاً فاما في الالتزام فلا الا ان ينوى الطلاق والقصاص فيلزمه
 لان الكتابة تدخل فيهما ولو قال ان فعلت كذا فإيمان البيعة لازمة لي بطلاقها وعناقها وحجها وصدقتها في
 التمتع ان الطلاق لاحكم له لانه لا يصح التزامه والباقي يتعلق بالحكم لانه في الحج والصدقة كذا اللجاج
 والغضب أه معنى عبارة قسم وفي التنبيه وان حلف رجل بالله تعالى فقال اخر يميني في يمينك أو يلزمى مثل
 ما يلزمك لم يلزمه شيء وان قال ذلك في الطلاق والعاق ونوى لومه ما لزم الخالف ان قال ايمان البيعة لازمة لي
 لم يلزمه شيء وان قال الطلاق والعاق لازم لي ونوى لومه انتهى قال ابن النقيب في شرحه واعلم أن معنى يميني
 في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ انه يلزمى من اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره لك

لأن ينوى به الطلاق والعاق فيلزمه وان قال اليمين لازمة لي لم يلزمه شيء وان قال الطلاق والعاق لازم لي
 ونوى لومه أه قال ابن النقيب في شرحه واعلم أن معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ انه يلزمى من
 اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره لك ليعرفك انه لا فرق بين ان ياتي بهذا اللفظ او بمعناه
 وإن قصد انه يلزمه عن الكفارة او الطلاق او العناق فيهما صورتان متباينتان لكن في كلام المتولي ما يقتضي
 وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الاولى فان قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق
 والعاق لا يتعلق به حكم لان التعليق وجد من غيره فلا يجعل كتابة عنه على هذا لو قال لامرأة امرتك
 مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق وأراد المشاركة في الطلاق بمعنى ان وقع الطلاق على تلك فأتت
 شريكها فيه صح أه وفي التذييل ما يوافقه في الصورة الثانية فانه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق وحش
 فقال يميني في يمينك وأراد ان امراته تطلق كرامة الاخر طلقت وكذا ان اراد مني طلق الاخر امراته
 طلقت امراته فان المخاطم متى طلق طلقت هذه واما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعي لها أحكام ابن النقيب
 ثم قال فرع لو قال لمن يحلف يميني في يمينك أو اراد إذا حلفت صرت حالفاً مثلك لم يصح حالفاً إذا حلف ذلك
 سواء كان بالله أو بالطلاق والعاق فيلزمه أى لانه حينئذ بمنزلة قوله له الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر
 وقوله العناق ان قوله له العناق لازم لي كذلك لكن سياق أو ائله النذر قول الشارح ما نصه ومنه أى نذر اللجاج
 ما يعتاد على السنة الناس العناق يلزمى أو يلزمى عني عدى فلان او والعناق لا فعل ولا فاعل كذا فان لم
 ينو التعليق فلفظ وإن نواه تخير ثم بين ما حاصله ان الدقيق لا يحلف به الا على وجه التعليق او الالتزام
 فيحمل كلام التنبيه على ذلك وكقولنا فإيمان البيعة قوله فإيمان المسلمين كقوله في شرح الروض (قوله)

يهودى) أو نصرانى (أو برى من الاسلام) أو من الله أو من النبي أو مستحل الخمر (فليس يمين) لا تنفاه الاسم والصفة ولا كفارة وإن
حدث نعم يحرم ذلك كما في الأذكار كثيرة (١٣) ولا يكفر به أن قصد تبعيد نفسه عن المحلوف عليه أو أطلق فأن عاقب أو أراد الرضا بذلك

إذا فعل كفر حالاً ولما لم

ليعرفك أنه لا فرق بين أن يأتي بهذا اللفظ أو بمعناه وأن قصد أنه يلزمه من الكفارة أو الطلاق والعاقبة فما
صورتان متباينتان لكن في كلام المتولي ما يقتضي وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الأولى فإنه قل
إذا قال يميني في بين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعاقبة لا يتباعد به حكم لأن التعاقب وجد من غيره
فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته أئمتكم مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق وأراد
المشاركة في التعاقب بذلك الصفة لم يكن له حكم وإن أراد المشاركة في الطلاق يميني أو وقع الطلاق على ذلك
فانتشر بيمينته فيه صحح وفي التهذيب ما يؤيد في الصورة الثانية فإنه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق
وحدث فقال رجل يميني في بينك وأراد أن امرأته تعاقب كمرأة الآخر طلقته وكذا إن أراد متى طلق
الآخر امرأته طلقته امرأته فإن المخاطب متى طلق طلقته هذه والامارة الثانية فلم يتعرض الرافعي لها
أحكام ابن القيم ثم قال (فرع) لو قال لمن عفا يميني في بينك وأراد إذا حلفت صرت حالفاً مثلك لم يصح
حالفه إذا حلف ذلك وهو أمكن بالله وبالطلاق والعاقبة وقوله ونوى لزمه ما لم يوافق الحالف أى لا يثبت
بمنزلة قوله الطلاق لزم لي وهذا يقع به الطلاق وظاهر قوله والعاقبة أن قوله العتيق لازم لي كذلك لكن
سبأني أوائل النذر قول شارح ما يفهم منه أي نذر الجاحج ما يهدى إلى السنة الناس العتيق لزم لي أو يلزم لي
عتيق عبدي فلان أو العتيق لا قبل أو لا فعلت كذا فإن لم ينو التعاقب فله وإن نواه تخيير ثم يباحص له أن
العتيق لا عفا به الأعلى وجه التعاقب أو الالتزام في فعل كلام التنبيه على ذلك وكقوله فإما البينة قوله
فإما من المسلمين كقوله في شرح الروض اه (قوله أو نصراني) قوله له وأوجب في المعنى وإلى قوله وفسره
في النهاية لا أقوله أو مات إلى وإذا لم يكفر وقوله وأوجب إلى وفسره قوله له على أنه إلى الميت (قوله أو من
النبي) أي أو من السكينة ونحو ذلك اه معنى (قوله أو مستحل) الأنسب تقدم على أو برى الخ (قوله وإن
حدث) أي فعل ما منع نفسه منه اه عيش (قوله ذلك) أي التلطف بما ذكر (قوله فإن علق) أي الكفر
على حصول ذلك الفعل وقوله بذلك أي الكفر اه نهاية (قوله مثلاً) أي كان غاب وتعدت مراجعته اه
معنى (قوله الصواب) عبارة المعنى والأوجه ما في الأذكار اه (قوله أن يستغفر الله) أي كان يقول استغفر
الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه وهي أكل من غيرها اه عيش (قوله وأوجب الخ)
عبارة المعنى ولا يخالف ما في الصحيحين من حلف باللات الخ لا يجوز حمل على التنبه وأن قال صاحب
الاستقصاء وجوب ذلك وتجب التوبة من كل معصية ويسن الاستغفار من كل تكلم بكلام قبيح اه عبارة
سم لا يخفى أن عدم إيجاب ذلك على الأول لا ينافي وجوب التوبة لأنها لا تتوقف على ذلك اه (قوله لأنه يغتفر)
أو هو أي ما هنا يحمل على الاتيان بأشهاد كافي رواية امرأت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله اه نهاية
(قوله فيها) أي كتي الشهادة (قول الميت بلا قصد) أي لمعناه اه معنى (قوله كليل) أي الميت في المعنى إلا
قوله وهو ظاهر إلى ولو قصد وقوله وأقره إلى ولا يقبل (قوله وعقدتم) مبتدأ وقوله أي الآب صفة
وقوله قصدتم خبره على حذف أي التفسيرية (قوله وفسره) أي يفسره لغو النبيين بلا والله وبلى
والله عبارة للمعنى قال ابن الصلاح والمراد تفسير لغو النبيين بلا والله وبلى والله على البديل لأعلى الجمع أمال قال
لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الأولى لغو الثانية منعقدة بالخ الخ (قوله حتى لا ينافي)
قول الماوردي) عبارة بالنهاية لا فرق في ذلك بين جمعه لا والله وبلى والله مرة وأقره أخرى وهو كذلك
خلافاً للماوردي لأن الفرض عدم قصد اه قال الرشيد في قوله مرة وقوله أخرى الأولى حذفها اه (قوله
ولو قصد) إلى الميت في النهاية لا أقوله وأقره إلى وليس (قوله وليس منه) أي من لغو النبيين (وأقره شارح)
وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك لا يخفى أن عدم إيجاب ذلك على الأول لا ينافي وجوب القرعة لأنها لا تتوقف

مثلاً ولم يعرف قصد حكم
بكفره حيث لا قرينة
تحم له على غيره على ما اعتمدته
الاستوى لأن اللفظ
بوضعه يقتضيه وقضية
كلام الإذكار خلافه وهو
الصواب والأدلة يكفر سن
له أن يستغفر الله ويقول
لا إله إلا الله محمد رسول
الله وأوجب صاحب
الاستقصاء ذلك لخبر
الصحيحين من حلف باللات
والعزى فليقل لا إله إلا الله
وحذفهم أشهدنا لا يدل
على عدم وجوبه في الإسلام
الحقيقي لأنه يغتفر فيما
هو لا احتياط مالا يغتفر
في غيره على أنه لو قيل الأولى
أن يأتي هنا بلفظ أشهد
فيما لم يبعد لأنه اسلام
اجماعاً بخلافه مع حذفه
(ومن سبق لسانه إلى
لغظا) أي الممين (بلا قصد)
كليل والله لا والله في نحو
غضب أو صلة كلام (لم
تعتقد) لقوله تعالى لا
يؤاخذكم الله باللغو في
أيمانكم الآية وعقدتم
فيها قصدتم الآية ولكن
يؤاخذكم بما كسبت
قلوبكم صرح أنه صلى الله
عليه وسلم فسر لغوها بقول
الرجل لا والله وبلى والله
وفسره ابن الصلاح بأن

المراهم بالبدل لا لجمع حتى لا ينافي قول الماوردي لوجع النقود الثانية لأنها استندرك فكانت مقصوداً وهو
ظاهر أن علمه أن قصد ما كذا أن الظاهر أنه قد علم أنها لم يقصد ما فو اضحى لغو له ولو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه لغيره
فهو من لغو ما جعله صاحب الكفاي ما إذا دخل على صاحب دار أن يموله قال والله لا تم ولي وأقره شارح وقال إنما تم به بالبولى اه

وليس باو شرح لانه ان عدد اليمين فواضح ولم يعبده فاعلى ما في قوله لم اراد به اليمين ولا تقبل ظاهر ادعى اللغو في طلاق واعتق او ايلام كما مر (وتصح اليمين على ماض) كما فعلت كذا او فعلته اجماعا (و) على (مستقبل) (١٣) كلا فعلن كذا او افعله للخبر الصحيح والله

لا غزرون قريشا (وهي اى اليمين (مكروهة) لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لاعتناكم اى لا تشكروا من الحلف بورى ابن ماجه اما الحلف حدث اوندم وهذا هو الاصل فيها كما افاده قوله (الافى طاعة) من فعل واجب اوندوب وترك حرام او مكروه فطاعة اتباع للخبر السابق والله لا غزون قريشا والا الحجة كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا اعل الله حتى تمحو الوت عظيم امر كقوله والله لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قبلا ولبكيتم كثيرا والا فى دعوى عند حاكم فلا يكره قال بعضهم يسن وانما يتجه الذنب فى الاولين ان كانا دينين كافى الحديثين وفى الاخيران قصص صون المستحلف له عن الحرام لورد عليه ومع ذلك فتعفف عن اليمين وتحليله اكل كاهو ظاهر (فان حلف على ترك واجب او فعل حرام عصى) بالحلف نعم فلا يعصى من حلف على ترك واجب على الكفاية لم يتعين عليه او يمكن سقوطه كالقود يسقط بالعفو كما يحتملها البقيس واستدل لثانيهما بقول انس بن الضمر والله لا تنكر ثنية الربيع (ولزمه الحث) لان

كذا اقره المعنى كاسر **(قوله)** وليس بالواضح الخ عبارة الهامة وما ذكر صاحب الكافي من ان من ذلك ما لو دخل الخ غير ظاهر لان قصد اليمين الخ **(قوله)** فعلى ما مر الخ (أى فتعقد ما لم يرد غيره اه ع) **(قوله)** ولا تقبل ظاهر الخ مفهومه انه يقبل منه باطنا اعش **(قوله)** كاسر اى على ما مر فى شرح ولا يقبل قوله الخ من انه ان وجدت قرينة قبل والا فاداهعش **(قوله)** اليمين الى قول المتن او ترك مندوب فى المعنى الا قوله وروى الى المتن وقوله قال الى المتن وقوله واستدل الى المتن **(قوله)** كما فعلت الى قول المتن او ترك مندوب فى الهامة لا لا قوله الى لا تنكسروا الى المتن وقوله وانما يتجه الى المتن قوله لكن الى ولو كان **(قوله)** لقوله تعالى الخ ولا نه ريبا يعجز عن الوفاء به قال الشافعى ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا بانه يمتنع اى لا قبل البلوغ ولا بعده ع) **(قوله)** وهذا هو الاصل الخ عبارة المعنى تنبيه كان الاولى للمصنف ان يقول فى الجمله كافى المحرر اذ منها معصية كاسياتى فى كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد تجب اه **(قوله)** والا للحاجة اى فلا تنكروه اه سيد عمر **(قوله)** والا فى دعوى الخ يوضح المراد منه قوله لو فى الاخير الخ اسم **(قوله)** فلا تنكروه اى ان كانت الدعوى صادقا اه معنى **(قوله)** فى الاولين اى التوكيد والتعظيم **(قوله)** وتحليله الخ قد يقال التحليل فى العين اما بالا براه كاهو المتبادر منه ولا سبيل اليه الا بعد التصرف فيقع المستحلف فى المعصية بالنصرف واما بالتملك بواجب وقول لا باء فى قوله لا سبيل اليه الا بعد التصرف بالا باء وهى لا تفيد التصرف التام فليتام نعم يتصور تملكه ملكا تاما بذنره بهو اما لا بد من تحكيمه واضح سيد عمر قول المتن فان حلف على ترك واجب ولو حلف على فعل واجب او ترك حرام اطاع باليمين وعصى بالحنث وعليه به الكفارة اه معنى **(قوله)** او يمكن سقوطه الخ عطف على الكفاية لا على لم يتعين عبارة المعنى واستثنى البقيس من الصورة الاولى مستثنى الاولى الواجب الذى يمكن سقوطه كالفصاص بعد الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية الواجب على الكفاية كالحلف لا يوصل على فلان الميت حيث لم تتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف **(قوله)** ثنية الربيع الربيع اسم امر او جوب عليها ذلك بجماعة منها اه ع) قول المتن ولزمه الحث (انظر من يتحقق حنثه فى فعل الحرام هل هو بالموت او بعزمه على ان لا يفعل فيه ونظروا الاقرب الاول ولكنه يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف ليخلص بذلك من الاثم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي ان يعجلها بعد الحلف مسارعة للخبر ما امكن اه ع) **(قوله)** لا احتال مو تعقبه اى فبين مجرى عنه فلا حث اه سم **(قوله)** من صدق الخ الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية فى ذمته وتصح فائدة هذا الطريق فيها اذا حلف على عدم الاتفاق مدة معينة فيترك سكب هذا الطريق الى انقضائها حتى لا يحنث بقى اذا طالته بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول الصداق او طالته به ايضا وكان قادر افينبى ان يلزمه الدفع وان حث فليتام له اه سم عبارة السيد عمر وليتام فى هذه المسئلة لان ما ذكر كريس فيه سقوطه لواجب فمر مع ما ذكر آثم بترك الواجب نعم لو زيدنى التصور ابراهما من نفقة كل يوم بعد استقرارها وفيه مسمى اذ لا يرفع اثم التأخير نعم ان بذرت له بنفقة سقط الاثم ان لم يكن فى كلامهم ما يمنع من ان الذر يصح بالمعصوم وقبل الجملة التمهيد ايت فى تعليقه منسوبة

على ذلك **(قوله)** والا فى دعوى الخ يوضح المراد منه قوله لو فى الاخير الخ **(قوله)** او يمكن سقوطه كالقود وظاهر انه يعصى ان قصد بالحلف الامتناع عنه وان امتنع مستحقه من العفو **(قوله)** فيلزمه الحث هذا يدل على تناول الصرم فى الالبات للصوم الفاسد اذا ضيف الى ما لا يقبله **(قوله)** لا احتال مو تعقبه اى فبين مجرى عنه فلا حث اذا تمكنه اعطاهما **(قوله)** من صدق الخ الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية فى ذمته وتصح فائدة هذا الطريق فيها اذا حلف على عدم الاتفاق مدة معينة فيترك سكب هذا الطريق الى انقضائها حتى لا يحنث بقى اذا طالته بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول الصداق او طالته به ايضا وكان قادر افينبى

الاقامة على هذه الحالة معصية (وكفارة) ومثله لو حلف بالطلاق ليصر من العيد فيلزمه الحث ويقع عليه الطلاق لكن مع غرو به لا احتال مو تعقبه ولو كان له طريق غير الحث كالا ينفق على زوجته لم يلزمه اذ يمكنه اعطاهما من صدقها

وفرضنا ثم ابرأها (او) على (ترك مندوب) كغافلة (او فعل مكره) كاستعمال متشمس (سن حثه وعليه كفارة) لانه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على بين ورأى غيرها غير (١٤) منها فليات الذي هو خير وليكفر عن بينه رواه الشيخان وانما اقر صلى الله عليه وسلم

لصاحب المعنى صورتها اقول في هذا انظر لانه لو اعطاها من صداقتها او فرضها لا يسقط وجوب النفقة والاتفاق قالوا لان مثل ذلك بنفقة القريب فانه اذا اقرضه استغنى فسقط وجوب النفقة عليه وقد يقال في مسئلة الزوجة مندوحة بان يوكل في ذلك اللهم الا ان يقول لا بنفى ولا بوكيل فليس له مندوحة انتبت اه (قوله او فرضنا ثم ابرأها) عطف على اعطاها عبارة التايمه والمضى او يفرضنا ثم يبرئها اه (قوله كغافلة) اى كسنة الظاهر (قوله لا نه صلى الله) الى الفصل فى التايمه الا قوله كلاتا كلة الى المتن وقوله والاوجه الى المتن وقوله ووقع الى لان القاعدة (قوله واما ماقر) الى قوله كلاتا كلة الى المتن (قوله على هذا) اى الصلوات الخس اه عش (قوله لان بينه الخ) ويعتدل ان سبق لسانه الى قوله لا زيد فكان من لغو اليمين اه معنى عبارة سم وحتمل انه اراد لا زيد محالما لا يشرع او على انه وجاب اه (قوله كدخول دار الخ) مثال لفعل مباح وقوله كلاتا كلة الخ مثل تركه فكان الاولى العطف (قوله فى التايمه) اى لا آ كلة انا (قوله وهو غفلة عما رخ) قد يصدق حيث ذان ترك الحنف افضل فلا غفلة اه سم (قوله ابقاء) الى قول المتن قيل فى المعنى الا قوله اى غير حرام الى للخبر وقوله ومرا الى اما الصوم (قوله ويبحث الى الذرى اه الخ) عبارة التايمه والاقراب كايحه الا ذرى الخ (قوله كان حلف الخ) عبارة الحنفى كان حلف لا يدخل دار احد ابوه او اقرار به او صديق يكره ذلك فالافضل الحنف قطعاً وعقد اليمين على ذلك مكره بلا شك وكذا حكم الاكل واللبس (تنبيه) قد علم بما تقرر ان اليمين لا تغير حال المحلوف عليه عما كان وجوباً وتحريمياً وتنبأ وكراهة وابطاحه لكن قول المتن فى المباح الا فضل ترك الحنف فيه تغير المحلوف عليه ولذلك يرجع بعضهم ان فيه التخيير بين الحنف وعدمه فيكون جارياً على القاعدة اه (قوله مطلقاً) عبارة الحنفى الا على المدعى ولا على المدعى عليه اه (قوله واعترضه الشيخ الخ) عبارة المعنى وانكره الشيخ عز الدين وقال اذا كان المدعى كاذباً في دعواه وكان المدعى به مباحاً بالاباحة كالدما او البضاع فان علم المدعى عليه ان خصمه لا يحلف اذا انكل فخير ان شاء حلف وان شاء نكل وان علم او غلب على ظنه انه يحلف وجب عليه الحلف فان كان يباح بالاباحة وعلم او ظن انه لا يحلف فتيخير ايضا والا فالتى اداه وجوب الحلف دفعا لفسده كذب الخصم اه وينبغي ان لا يجب عليه في هذه الحالة اه (قوله للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا انكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا انكل لا يحلف فتخير هو بين الحلف وتركه سم (قوله والاوجه الخ) عبارة التايمه وهو اى مقام الشيخ عز الدين ظاهر لانه اعان على معصية وهو متمكن من ترك الحلف والتحليف ورفع المطالبة وان زعم بعضهم ان الاوجه فى الاخير عدم الوجوب لان يحمل على عدم وجوب تعينه اه ولتأمل حاصل ما فهمنا الذى يظهر التفصيل بين طبقات الناس فمن يستشعر من نفسه طيبها بالاباحة والاسقاط باطناً توجب عليه والاوجب تحليصاً للغير من المعصية اذ لا يحل باطناً الا مع طيبة النفس كالدفع لفتنة لنحو حياه سيد عمر (قوله بعد اليمين) فلا يجوز التقديم عليها لانه تقديم على السبين ومنه ما لوقال ان دخلت الدار فواته لا اكله كلكم فلا يجوز التكفير قبل دخوله لان اليمين لم تنفذ بعد صرح به البغوى وغيره شرح الروض اه سم (قول المتن بغير صوم) من عتق او اطعم او اكسوه اه معنى (قول المتن على حيث) احترز به عن تقديمها على اليمين فانه يتمتع بلا خلاف وكذا اقرار تها اليمين كالوكل من يعتق عنهم مشروع على اليمين معنى واسنى (قوله اى غير حرام الخ) عبارة المعنى واجب

ان يلزمه الدفع وإن حثت فليات (قوله وانما اقرضه) كقوله الا عرابى على قوله والله لا ازيد (عملاً) يشرع او على انه واجب (قوله وهو غفلة عما رخ) يندب الخ قد يصدق حيث ذان ترك الحنف افضل فلا غفلة (قوله اذا تعبت للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا انكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا انكل لا يحلف فتخير هو بين الحلف وتركه على حيث جائز وخرج بالحنف اليمين فلا يجوز التقديم عليها والبضع اذا تعينت للدفع عنه قال بل الذى اراد وجوبها دفع بين خصمه الفعوس على مال وان أبيع بالاباحة اه مندوب والاوجه فى الاخير عدم الوجوب (وله) اى العالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حيث جائز) اى غير حرام

لا عرابى على قوله والله لا ازيد على هذا ولا انقص لان معنيته تضمنت طاعته وهو امتثال الامر (او) على فعل مندوب او ترك مكره كره حثه او على (ترك مباح او فعله) كدخول دار واكل طعام كلاتا كلة اهات وكلا آ كلة انا وقول البغوى يسن الاكل فى الثانية ضعيف وذكرنا تا كلة أنت هو ما وقع لشارح وهو غفلة عما رخ انه يندب ابرار الحالف بشرطه (فالافضل ترك الحنف) ابقاء لتعظيم الاسم نعم ان كان من شأنه تعلق غرض دينى بفعله أو تركه كلاتا كلة طيباً أو لا يلبس اعمافاً قصد التامى بالسلف والفرغ للعبادة فهو طاعة فيكره الحنف فيها والا فهو مكرهه فيندب فيها الحنف (وقيل) الافضل (الحنف) لينفع المسكين بالكفارة وبحت الا ذرى انه لو كان قد علم الحنف اذى للغير كان حلف لا يدخل ولا ياكل أولاً يلبس كذا ونحو صديقه يكرهه كان الافضل الحنف قطعاً (تنبيه) قال الامام لا تجب اليمين مطلقاً واعترضه الشيخ عز الدين بوجوبها لا يباح بالاباحة كالنفس

والبضع اذا تعينت للدفع عنه قال بل الذى اراد وجوبها دفع بين خصمه الفعوس على مال وان أبيع بالاباحة اه مندوب والاوجه فى الاخير عدم الوجوب (وله) اى العالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حيث جائز) اى غير حرام

يشمل الاقسام الخمسة الباقية للخبر الصحيح فكفر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير لان (١٥) سبب وجوبها اليقين والخث جميعا والتقديم

على أحد السنين جائز كما
آخر الزكاة نعم الاولى
تأخيرهما عنهما خروجا
من الخلاف ومرت أن من
حلف على متعة البر يكفر
حالا بخلافه على ممكنه فان
وقت الكفارة فيه يدخل
بالخث أما الصوم فيمتنع
تقديمه على الخث لانه عبادته
بدنية (قيل و) على خث
(حرام قلت هذا أصح
والله اعلم) فلو حلف لا يزني
فكفر ثم زنى لم تلزمه
كفارة أخرى لان الخطر
في الفعل ليس من حيث اليقين
لحرمة المحلوف عليه قبلها
وبعداها فتكفير لا يتعلق
به استباحة وشرط اجزاء
العق المجل كفارة بقاء
العبد حيا مسلما إلى الخث
بخلاف نظيره في تعجيل
الزكاة لا يشترط بقاء
المجل إلى الحول قبل
فيحتاج للفرق اه وقد
يفرق بان المستحقين ثم
شركاء المالك وقد قبضوا
حقهم وبه يزول تعلقمهم
بالمال ناجز أو ان تلف قبل
الحول لانهم عندهم لم يبق لهم
تعلق وامامنا قالوا يجب في
الذمة وهي لا تترأع إلا
بنحو قبض صحيح فاذا مات
العتيق أو ارتد بان بالخث
الموجب للکفارة بقاء
الحق في الذمة وانما لم يترأ
عنه عما سبق لان الحق لم
يتصل بمستحقه وقت

مندوب وأباح اه (قوله الاقسام الخمسة) وهي الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى
عش وسم (قوله على أحد السنين) هما هنا الحلف والخث اه عش (قوله من الخلاف) أي خلاف
أي حنيفة اه معنى (قوله ومرت) أي في اول الباب (قوله لانه عبادته بدنية) فلم يجز تقديمها على وقت وجوبها
بغير حاجة كصوم رمضان واحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين اه معنى (قوله وعلى خث
حرام) أي وله تقديمها على خث حرام كالخث بترك الواجب أو فعل حرام اه معنى (قوله وشرط) إلى
قول أي لانه في المعنى لا قوله بخلاف إلى فاذا مات وقوله وإنها إلى ولو قدمها وقوله أي إن شرط إلى قال وقوله
مثلا (قوله وشرط اجزاء العتق) وهل يشترط أن يكون المدفوع إليه الطعام أو الكسوة بصفة الاستحقاق
وقت الوجوب كافي نظيره من الزكاة اه سم أقول الظاهر نعم كاهو قضية الفرق الا في الاولى (قوله حيا
مسلمًا) فقصته أنه لا يشترط سلامة إلى الخث حتى لو عي بعد الاعتاق وقبل الخث لم يضر وليس مراد أنما
يظهر لانه وقت الخث ليس يجز ثافي الكفارة اه عش أقول ويصرح بالاشتراط قول الروض مع
شرحه ولو ارتد الملتق بفتح التاء عن الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليقين قبل الخث لم يجز عنها اه (قوله
ويفرق الخ) فظاهر فيه سم راجعه (قوله ناجزا) أي في الاجزاء (قوله فالواجب في الذمة الخ) هذا يقتضي
التسوية بين العتق والطعام والكسوة مع أن تنقيده بالعق يخرج غير فليتأمل اه سم ذلك انقول ان
التقديم بالعق إنما هو لعدم تصور بقاء الحياة والاسلام في الكسوة والطعام (قوله فاذا مات العتيق الخ)
أي أو تعيب اه أسنى (قوله أو ارتد) ظاهره وان اسلم قبل الخث وليس مراد أنها يظهر لانه يعود
بالاسلام بين أنما يجز في الكفارة اه عش (قوله ولو قدمها) أي الكفارة وكانت غير عتق لما يأتي
من أن العتق يقع تلو اه عش عبارة سم قال شيخنا البرلى انظر هل باقى ذلك في العتق عن الكفارة
انتهى قلت قضية قول الشارح أي مثلا وتوجيه كلام البغوي الاتيين عدم الاتيان وان انتفاء الخث مع
الحياة كالموت فيما ذكره البغوي اه (قوله قال البغوي الخ) (فروع) لو قال اعتقت عبدي عن كفارة ان
خثت لخت اجزاء ذلك عن الكفارة وان قال اعتقت عنها ان خثت لم يجز مولو قال ان خثت غدا فعبدى

لانه تقديم على السنين ومنه لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكل ثم تجز التكفير قبل دخولها لان اليقين لم
تتعد بعد صرح به البغوي وغيره وكلا يجوز تقديمها على السنين لا يجوز مقامها اليقين حتى لو وكل من
يعتق عنها مع شروعه في اليقين لم يجز بالاتفاق قاله الامام شرح الروض (قوله يشمل الاقسام الخمسة)
كانه اراد بالخسة الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ومعنى الباقية أي بعد الحرام
(قوله وشرط اجزاء العتق المجل الخ) هل يشترط ان يكون المدفوع إليه الطعام أو الكسوة بصفة
الاستحقاق وقت الوجوب كافي نظيره من الزكاة المعجلة (قوله اجزاء العتق المجل) أخرج الكسوة
والاطعام (قوله بخلاف نظيره في تعجيل الزكاة) قال في الروض وشرحه ولو ارتد الملتق بفتح التاء عن
الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليقين قبل الخث لم يجز عنها كالموت قبل الخث فارتد اذ اخذها أو مات
أو استغنى قبل تمام الحول اه فليتأمل ما ذكره الشارح مع ذلك لئلا يلتبس به فان كلام الشارح في نفس
المجل وهذا الكلام في الاخذ (قوله وقد يفرق الخ) ينبغي تأمل هذا الفرق فان حق المستحقين لا يثبت
بعد تمام الحول وقبل تمامه لاحق ولا شركة فكيف يقال أنهم قبل تمامه قبضوا حقهم وزال تعلقمهم بآخر
أو أنهم عنده لم يبق لهم تعق (قوله فالواجب في الذمة الخ) هذا يقتضي التسوية بين العتق والطعام
والكسوة مع أن تنقيده بالعق يخرج غير فليتأمل وقوله لا بنحو قبض صحيح قديقال القبض صحيح
ولما لم يجز وان يبق القبوض بحاله لان ما يلصق لا ينقلب صحيحا (قوله استرجع كالزكاة الخ) قال
شيخنا الشهاب البرلى انظر هل باقى ذلك في العتق عن كفارة اليقين اه قلت فان اتى فيه اشكال بما ياتى
عن البغوي واحتج للفرق بينهما ويمكن قضية قول الشارح أي مثلا وتوجيه كلامه الاتيين عدم الاتيان
وان انتفاء الخث مع الحياة كالموت فيما ذكره البغوي

وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحث استرجع كالزكاة أي إن شرط أو علم القابض التعجيل ولا فلا قال البغوي ولو اعتق ثم مات

أي مثلاً قبل حشره وقع العتق تطوعاً لتعذر الاسترجاع فيه أي لأنه لما لم يقع هنا حدث بأن أن العتق تطوع من غير سبب (و) يجوز تقديم (كفارة) ظاهر على العود إذا كفر بغير صوم كان (١٦) ظاهر من رجعية ثم كفر ثم رجعها وكان طلق رجعيها بظهوره ثم كفر ثم رجع اما عتقه

عقب ظهاره فهو تكفير مع العود لأن اشتغاله بالعتق عود وذلك لوجود أحد السببين ومن ثم امتنع تقديمها على الظهار (و) يجوز تقديم كفارة (قتل على الموت) وبعد وجود سببه من جرح أو نحوه (و) يجوز تقديم (مذنب) (مال) على ثانی سببه كإذا نذر تصدقاً وعتقاً نشف مريضه أو عقب شفائه يوم فاعتق أو تصدق قبل الشفاء ووقع له في الزكاة خلاف هذا أو اعتمد البقيين وغيره هذا لأن القاعدة في ذی السببين يجوز تقديمه على أحدهما لا عليهما صريحة فيه (فصل) في بيان كفارة البين (بتخيري) الرشيد الحر ولو كافراً (في كفارة البين) بين عتق كالظهار أي كعتق بجراً فيه بأن تكون رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يخل بالعلم أو الكسب ولو نحو غائب علت حياته أو بآنت كاسر وهو أفضل ولو في زمن الغلاء خلافاً لما بحثه ابن عبد السلام أن الأ طعام فيه أفضل (أو طعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب) أو غيره مما يجزى في الفطرة (من غالب ثوت

حر عن كفارتی فان حنت غدا عتق وأجزأ عنها والأول لو قال أعتقته عن كفارتی ان حنت فبان حاشا عتق واجزاء عنها والأول نعم ان حنت بعد ذلك اجزاء عنها ولو قال ان حلفت وحننت فبان حالاً فمجزأ قوله البغوي للشك في الحلف معني وروض مع شرحه (قوله) أي أو برقي عتبه بفعل الحولف عليه أو عدمه اه عش (قوله) اذا كفر) الى الفصل في المعنى (قوله) كان ظاهراً (ع) عبارة المعنى وصوروا التقديم على العود بما اذا ظاهراً (قوله) ويجوز تقديم كفارة قتل (الخ) أي وتقديم جزاء الصيد اه معني (قوله) وبعد (الخ) الصواب اسقاط الواو وكان المعنى (قوله) وبعد جرد السبب (الخ) ولا يجوز تقديمها عليه اه معني (قوله) في الزكاة) أي في مبحث تعجيلها اه معني (قوله) خلاف (الخ) أي عدم الجواز (قوله) لأن القاعدة) أي قاعدة الشافعي اه معني (قوله) صريحة فيه) أي في الجواز (تتمه) لا يجوز تقديم كفارة الجماع في رمضان والحج والعمره عليه وكذا تقديم فدية الحلف واللبس والطيب عليها نعم ان جوزت هذه الثلاثة لعذر كمرض جاز تقديمها لجواز السبب اه معني (فصل) في بيان كفارة البين (قوله) في بيان) الى قوله أي بلد المكفر في النهاية الاقوله كاملة (قول المتن) يتخير (الخ) في مختصر الكفارة لابن النقيب فرع هل يجب اخراج الكفارة على الفور قال في التتمه ان كان الحنت معصية فنعيم والأول وقال القفال كل كفارة وجبت بغير عدو ان ففي على التراخي لا لحالته وان وجبت بعد وان ففي الفور وجهان وتبعه الغزالي اه سم وما في التتمه ذكر الشارح ما يوافقه في كفارة القتل وسيد كه قيل قول المصنف ولا يكفر عبد مال (قوله) الرشيد) لم يذكر المصنف ما يؤخذ من هذا القيد لكن ذكر الشارح في شرحه ولا يكفر عبد الخ ان المحجور عليه بسفه أو فلس في حكم العبد وقوله الحر اخذ هذا القديم قول المصنف ولا يكفر عبد مال اه عش (قول المتن) بين عتق (الخ) فإذا اتى بجميع الخصال أثب على أعلاها ثواب الواجب وان تركها كلها عوب على ادائها وان اتى بجميعها مع اعتقاد وجودها جزأ واحداً منها على المعتمد وان كان يحرم عليه اعتقاده عش وبجري (قوله) أي كعتق (الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهية أي كاعتقاع عن كفارة فهو اعتاق رقبة (الخ) (قوله) بان تكون (الخ) الاولى التذكير بارجاع الضمير الى المعتق (قوله) أو (الكسب) هو في النهاية والمعنى بالواو (قوله) أو بآنت) أي بان عتقه على ظن موته فبان حيا فيجزى اعتباراً بما في نفس الامر وقياسه لو دفع في الكفارة ما يظنه ملك غيره فبان ملكه أو دفع لطائفة بظنا غير مستحقة للكفارة فبان خلافه اجزاء ذلك اه عش (قوله) كاسر) أي في الظهار عبارة هناك وآبق ومغصوب وغائب علت حياتهم أو بآنت وان جهلت حالة العتق اه (قوله) أفضلها) أي خصاها (قوله) فيه) أي زمن الغلاء (قول المتن) أو طعام عشرة مساكين (الخ) ولو كان عليه كفارات جاز اعطاء ما وجب فيها العشرة عما كين يفيد فلكل واحداً مداما بعددها اه عش (قول المتن) بكل مسكين) بالجر بدل من عشرة (الخ) وقوله موجب مفعول لأطعام (الخ) اه بجري (قوله) أي بلد المكفر) الى قوله نعم عقبه النهاية بما نضه كذا قبل والأوجه اعتبار بلد الآذن كالقطرة اه وفي المعنى ما وافقها (قوله) أي بلد المكفر) أي الخرج للكفارة وان كان غير الخائف اخذنا بما يأتي اه عش (قوله) فترأذن) أي الخائف (قوله) اعتبر بلده) أي الماذون (قوله) في كثير من النسخ (الخ) أي للنهناج (قوله) وقضيتها اعتبار بلد الخائف) اختارها النهاية والمعنى كما مر (قوله) اعتبار بلد الخائف (الخ) أي محل الحنت لأن العبرة ببلد المؤدى عنه لا بتعين صرفها لقرءاتك البلد اه بجري عن الحلبي (قوله) ما تقرر) أي من اعتبار بلد (فصل) يتخير في كفارة البين بين عتق كالظهار (الخ) (قوله) بين عتق كالظهار أو طعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب (الخ) في مختصر الكفارة لابن النقيب فرع هل يجب اخراج الكفارة على الفور قال

البلد) في غالب السنة أي بلد المكفر فلا يؤذن لاجئ أن يكفر عنه اعتبر بلده لا بلد الآذن فيما يظهر فان قلت قاس (البلد) في غالب السنة أي بلد المكفر فلا يؤذن لاجئ أن يكفر عنه اعتبر بلده بخلاف هذه نعم في كثير من النسخ بلده وقضيتها اعتبار ما مر في الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه قلت يفرق بأن تلك طهرة للبدن باعتبار بلده ولا يتأقن جواز نقل الكفارة لأنه للمحظ آخر بلد الخائف وان كان المكفر غيره في غير بلده وهو محتمل لما ذكر من مسئلة الفطرة ولا يتأقن ما تقرر جواز نقل الكفارة لأنه للمحظ آخر

وأفهم كلامه أنه لا يجوز صرف أقل من مد اكل واحد ولا دين عشرة ولو في عشرة أيام (أو كسرتهم بما يسمى كسوة) ويعتاد لبسه بأن يعطيه
 ذلك على جهة التكاليف وإن فارت بينهم في الكسوة (كفعبص) ولو بلا كم (أو عمامة) وإن فارت أخذوا من أجزامه منديل اليد (أو أزار) أو
 معتقة أو رداء أو منديل يحمل في اليد أو الكف لعله تعالى فكفارت له إطعام عشرة مساكين الآية (لا) ما لا يسمى كسوة ولا ما لا يعتاد كالجلود
 فإن اعتدت أجزأت من الأول نحو (خف وقازين) ودرع من نحو حديد مداس (١٧) ونعل وجوب وفلسوة وقبص وطايفة

(ومنطقة) وتكسو فصادية
 وخاتموا بأن لا يصل للركبة
 وبساط وهيمان وثوب
 طويل اعطاه للعشرة قبل
 تقطيعه بينهم لأنه ثوب
 واحد به فارق ما للروضع
 لهم عشرة امداد وقال
 ملكتمكم هذا بالسوية أو
 اطلقن لانهما امداد مجتمع
 ووقع لشينخا في شرح المنهج
 اجزاء العرقية وهو مشكل
 بنحو الفلسوة واجيب
 بأنها في عرف اهل مصر
 تطلق على ثوب يجعل تحت
 البرذعة ويرشد اليه قرنه
 أباهما بالمنديل وأفهم التخيير
 امتناع التبعض كان يعطى
 خمسة ويكسو خمسة (ولا
 يشترط) كونه غطاء ولا
 ساتر للورق ولا (صلاحته

للسد فوع اليه فيجوز
 سراويل) ونحو قبص
 (صغير) أى دفعه (لكبير
 لا يصلح له) وإن نازع فيه
 جمع (وقطن وكتان وحرير)
 وصف ونحوها (لأمرأة
 ورجل) لوقوع اسم
 الكسوة على الكل ولو
 متجنسا لكن عليه ان
 يعرفهم به ثلاثا يصلوا فيه
 وقضيته ان كل من اعطى

الحالفة كالنطرة (قوله وأفهم كلامه) إلى قول المتن ولا يجب في النهاية إلا لقوله وإن نازع فيه جمع وقوله
 كالحب العتيق وقوله ليل (قوله والدين عشرة) لا يخفى ما في عطفه والمراد لا يجوز صرف عشرة امداد
 لدين عشرة مساكين ثم رأت قال الرشيدى قوله والدين عشرة صوابه ردعهم جزاء صرفه لادين عشرة
 اه (قوله ذينك) أى المد والكسوة اه رشيدى أى احدهما (قوله) وإن قلت أى كذراع مثلا اه
 عش (قوله منديل اليد) بكسر الميم (قوله او معتقة) بكسر الميم ما تنفع به المرأة رأسها اه قاموس
 وفسرها عش بطرحة فليراجع (قوله او الكسوة) انظر ما المراد من المنديل المحمول في الكسوة عبارة الحلبي
 قوله او منديل أى منديل الفقيه وهو شاله موضع على كتفه أو ما يجعل في اليد كالمنشفة الكبيرة اه (قوله)
 فان اعتدت أى الجلود أى لبسها (قوله اجزأت) ويجزئ فروولد اعتدت في البلد لبسها اه معنى
 (قوله فمن الاول) أى ما لا يسمى كسوة اه عش (قوله من نحو حديد) أى بخلاف درع من صوف
 ونحوه رقيق لا كم له فكيفى اه معنى (قوله ومداس) وهو المكعب اه معنى (قوله وتبان لا يصل
 الخ) عبارة المختار والتبان بالضمة والتشديد سواد صغير مقدار شربستر العورة المغلظة وقد يكون للبلاحين
 انتهى اه عش (قوله وهيمان) اسم لكيس الدرهم اه عش (قوله اعطاه للعشرة قبل تقطيعه
 الخ) بخلاف ما لو قطعه قطعاه دفعه اليهم قاله الماوردى وهو محمول على قطعة تسمى كسوة اه معنى
 (قوله ووقع لشينخا) عبارة النهاية وعرقية وقول الشيخ في شرح منجه باجزائها محمول على عشي وآخر يجعل
 فرق راس النساء يقال له عرقية أو على ما يجعل الدابة تحت السرج ونحوه اه (قوله واجيب الخ) عبارة
 المغنى وحمله شينخا على التي تجعل تحت البرذعة وهو وإن كان بعيدا أولى من مخالفته للاصحاب اه (قوله تطلق
 على ثوب) فديقال الواجب كسوة المساكين كيدل عليه قوله تعالى أو كسوتهم لا كسوة وراهم تأمل اه
 يجزئ (قوله ويرشد اليه قرنه الخ) انظر ماوجه الارشاد (قوله وافهم) الى قوله وقضيته على المغنى
 الا قوله كونه يحطأ إلى المتن وقوله وإن نازع فيه جمع (قوله كونه) أى ما يسمى كسوة (قوله)
 أن يعرفهم به) أى يكونه متجنسا (قوله وقضيته ان كل من الخ) معتمد اه عش (قوله غير معفونه)
 فضتيه أنه لا يجب عليه اعلامه وقد يتوقف فيه لانه بما ضخته بما يسلب الفخو اه رشيدى (قوله أى
 عنده) أى المتصل (قوله ولا يعد لستر الخ) انظر مع قوله المارولا سائر اللعورة اه رشيدى (قوله)
 لستر عورة صغير) بالاضافة (قوله أى ملبوس) الى قوله وصح في المغنى الا قوله ومرق ليل وقوله أى وان
 اعتد كاهو ظاهر (قوله بخلاف ما إذا ذهبت قرنه) أى بحيث صار منسجعا لا يجوز لابد مع بقائه من
 كونه غير متخرق اه معنى (قوله كالمهل) الكاف فيه للتظهير اه رشيدى (قوله لا يقوى الخ)
 عبارة المغنى لا يدوم الا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالى اه (قوله ومرق) معطوف على ما من قوله لما ذهبت
 اه رشيدى (قوله ومنسرج الخ) عبارة المغنى ولا يجزئ بحس العين من الثياب ويندب ان يكون الثوب
 جديدا خالوا ومقصود الاية ان تناولوا البرحتى تنفقوا ما تجوزن اه (قوله بالطريق السابق) أى بان لم

في التهمة إن كان الحنف بمعية نعمهم والا فلا وقال الفقهاء كل كسوة رجبية فربع وعان ففى على التراضي
 لمخالفة وإن رجب بدو وإن ففى الفور وجهان وتبعه الغزالي وقال الرافعي في الوصية ان الموصى يمتنع على

(٣ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

لا اعتقاد الاخذ عليه علامة به حذر ان أن يوقعه في صلاة فاسدة ويؤذنه قوهلم من رأى مصليا به نجس غير معفون عنه أى عنده لمه علامة
 به وفارق الثبات الراويل الصغير بأن الثبات لا يصلح ولا بد له لستر عورة صغير فضلا عن غيره فان فرض أنه وبدل لستر عورة صغير فهو الراويل
 الصغير (وليس) أى ملبوس كثير أن (لم يذهب) عا فارقته) باللبس كالحب العتيق بخلاف ما ذهبت قرنه كالمهل النسيج الذي لا يقوى
 على الاستعمال ولو جديدا ومرق لا يلى ومنسوج من جلد ميتة أى وإن اعتد كاهو ظاهر (فان يجزئ) بالطريق السابق في كفارة الظاهر

(عن) كل من (الثلاثة) المذكورة لزومه عدم ثلاثة أيام) الآية اذ هي مخيرة ابتداء من (ولا يجب تباينه في الاطوار) لاطلاق الآية^١ وصح عن عائشة رضي الله عنها كان في انزل ثلاثة أيام ما بدأت سقطت متباينات وهو ظاهر في النسخ خلافا لما جعله ظاهرها في وجوب التابع الذي اختاره كثيرون واطلوا في (١٨) الاستدلال له بما اطال الاولون في رده وان غاب ماله انتظره ولا يصح لانه واجد وفارق

ممتعته مال ببلده بان القدرة فيه اعطيت بمكة لانها قبل نسكه الموجب للدم فلم ينظر والغير هو هنا اعتبرت مطلقا فلم يفرقوا هنا بين غيبة ماله لمسافة القصر واول بحث البقيني تقييده بدونها بخلاف من عليها لانه عد مسرا في الزكاة وفسخ الزوجة والبايع مردود بانها امتاعد كذلك ثم للضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة هنا إلى التعجيل لانها واجبة على التراخي اى اصاله وحيث لم يأم بالحل والازمة الحث والكفارة فورا كما هو ظاهر (ولا يكفر) بحجور عليه بسفه او قل بالمسال بالصوم لانه ممنوع من الذبح ولو زال حجره قبل الصوم امين لان العبرة بوقت الاداء لا بالوجوب بل لا يكفر عن ميت بازدي الخصال قيمة بل يتعين اقلها او حذاها ان استوت قيمها ولا (يعبد مال) لعدم ملكه (الا اذا ملكه سيده) او غيره (طعاما او كسوة) ليكفر بهما او مطلقا (وقلنا) بالضعيف (انه ملك) ثم اذن له في التكفير فانه يكفر نعم لسيدته بعد موته ان يكفر عن ميت بازدي الخصال

يملك زيادة على كفاية العمر الغالب ما خرج من الكفارة عرش (قوله) اذ هي مخيرة ابتداء (الخ) بمعنى انه ان قدر على الثلاثة تخير بينها او على اثنين تخير بينهما او على خصلة منها انيفت فان تجز عن جميعها صام اذ عرش (قوله) وهو ظاهر في النسخ اى حكاية ثلاثة نهايه بمعنى (قوله) بما اطال الاولون (الخ) اى القائلون بعدم وجوب التابع (قوله) لانه واجد الى قوله بانه امتاعد في المنى وإلى الفرع في النهاية الاقوله او حيث الى المتن (قوله) فلم يفرقوا (الخ) تفسير لمطلقا (قوله) تقييده اى وجوب الانتظار بدونها مسافة القصر (قوله) لانه اى من على مسافة القصر (قوله) الا اى كان حلف ان لا يصلي الظهر مثلا (قوله) والا لزومه الحث (الخ) هل ينظر ماله الغائب هنا ايضا يغتفر عدم الفور حيث انه سم (قوله) محجور عليه الى قوله ويبحث الاذرى في المنى الا قوله فان شرع على اى ما اذا قوله وبه فارق الى وخرج (قوله) امتنع اى مع اليسار معنى (قوله) ولا يكفر عن ميت بازدي (الخ) وظاهر ان السلام فيما اذا كان في الورثة محجور عليه او مومدين والا فلا يتمتع على الوارث الرشيد ان يكفر بالا على اذ عرش (قول المتن) طعاما او كسوة خرج بهما اذا ملكه رقبا ليعتقه عن كفارة فانه لا يقع عنها لا متاع الولاء للعبد وحكم المدين والمعلق عنه بصفة وام ولد حكم العبداء معنى (قوله) او مطلقا اى او ملكه مطلقا معنى (قوله) وقتنا بالضعف راجع لقوله وغيره اى السيد ايضا اذ قيل بانه يملك بتمليك غير سيده ايضا سم ومعنى (قوله) نعم لسيدته (الخ) انظر غير سيده كقريبه اذ سم ويظهر الجواز اخذا من التعليل الثاني الاق (قوله) بغير العتق) هلا جاز به ايضا والارق بالموت اهم (قوله) من اطعام او كسوة) خرج الصوم في الرض وقد سبق اى في كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قريبه لا غير والاشارة الى هذا في العبد من زيادته انتهى اسم (قوله) بذلك اى بالاطعام او الكسوة (قوله) وللمكاتب (الخ) ظاهر التعبير به انه لا يجب اى سم (قوله) بذلك ايضا ولو اذن السيد للمكاتب في التكفير بالا عتاق فاعتق لم يجزه على المذهب كاقالاه في باب الكتابة اذ معنى (قوله) وفارق العتق (الخ) راجع لكل من مسئلة آتت ومسائل الشرح (قول المتن) باذن سيده اى في كل منهما (قوله) فلا نظر (الخ) عبارة عن المنى وان كان الكفارة على التراخي اذ قول المتن لم يصح الا باذن اى منه قطعوا مكان الحلف واجبا جائزا اى مومعا فان صام بلا اذن اجزاء كالوصلى الجمعة بلا اذن فانها تجزى او حج فانه يتعقد اذ معنى (قوله) جاز له تحليله اى ولو اخبر معصوم بموته بعد مدة قريبة لان حق السيد فورى ولا ائمه على الرقيق في عدم الصوم لعجزه عنه اذ عرش

الطفل كفارة القتل قال وفيه وجه في التهمة فانها ليست على الفور قال ابن الزفة المشهور ان الكفارات والتدوير ليست على الفور هل الامام المطالبة بها وجهان اذ (قوله) والازمة الحث والكفارة فورا هل ينظر ماله الغائب هنا ايضا يغتفر عدم الفور حيث (قوله) وقتنا بالضعف) ظاهر الرجوع ايضا لقوله وغيره اى السيد وقضيت قبل بل بانه يملك بتمليك غير سيده ايضا هو كذلك لكنه خلاف ضعيف لذا ادعى القطع بالنفي والحاصل ان في تمليكه بتمليك غير سيده طريقين ففيه خلاف في الجملة فصح قوله وقتنا بالضعيف لقوله وغيره ايضا (قوله) نعم لسيدته بعد موته ان يكفر عنه (الخ) انظر غير سيده كقريبه (قوله) بغير العتق) هلا جاز به ايضا والارق بالموت (قوله) من اطعام او كسوة) خرج الصوم في الرض وقد سبق اى في كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عنه قريبه لا غير والاشارة الى هذا في العبد من زيادته اذ (قوله) وللمكاتب (الخ) ظاهر التعبير به انه لا يجب

العتق من اطعام او كسوة فلا نجدنا يستدعى دخوله في ملكه بخلافه في الحياة ولو والارق بالموت وسيد المكاتب (قوله) ان يكفر عنه بذلك باذنه وللمكاتب باذن سيده التكفير بذلك ايضا وفارق العتق بان القن ليس من اهل الولاء (بل يكفر) حتى في المرتبة كالظهار (بصوم) لعجزه عن غيره (فان ضره) الصوم في الخدمة (وكان حلف وحث باذن سيده صام بلا اذن) وليس له منه لاذنه في سببه فلا نظر لكونه على التراخي (او وجدا) اى الحلف والحنث (بلا اذن لم يصح الا باذن) لانه لم ياذن في سببه والقرض انه يضربه فان شرع فيه جاز له تحليله

فلا يجوز له منعه مطلقا
(وان اذن في احدهما
فالاصح اعتبار الحلف) لان
اذنه فيه اذن فيما يرتب
عليه الاصح في الروضة
وغيرها اعتبار الحنث بل قيل
الاول سبقت قلم لان اليمين
مانعة منه فليس اذنه فيها
اذنان في التزام الكفارة وبه
فارق ما مر ان الاذن في
الضمان دون الاداء يقتضي
الرجوع بخلاف عكسه
وخرج بالبعد الامة التي
تحل له فلا يجوز لها تغيير اذنه
صوم مطلقا تفدي بالاستماعة
لانه ناجز اماما لا محل له
فكالمعد فيما مروى
الاذرعي ان الحنث الواجب
كالحنث المأذون فيه فيما
ذكر لوجوب التكفير فيه
على الفور والذي يتجه ما
اطلقوه لان السبيل يبطل
حقه باذنه وتعدى العبد
لا يبطله نعم لو قيل ان اذنه
في الحلف المحرم كاذنه في
الحنث لم يبعد لانه حينئذ
التزام الكفارة لوجوب
الحنث المستلزم لها فورا
(ومن بعضه حر وله مال
يكفر بطعام او كسوة) لا
صوم لانه واجد (لاعتق)
لنقصه عن اهلية الولاية نعم
ان علق سيده عقبه بتكفيره
بالعتق كان اعتق عن
كفارتك ففسيخ منك حر
قبلة او معه صح لزوال
المانع به اما اذا لم يكن له
مال فكيف بالصوم اى في

(قوله مطلنا) أى سراء وجد الحلف والحنث باذن او بدونه وقول ع ش اى سواء احتاجه للخدمة ام لا
اه ليس بظاهر (قول المنع فالاصح اعتبار الحلف) ضعيف وقول الشارح والاصح في الروضة المتمد
اه ع ش (قوله الاول) اى ما في المحرور والمهاجر سبق قلم اى من الحنث الى الحلف اه معنى (قوله مانعة منه)
اى من الحنث (قوله الامة التي تحل الخ) ظاهره وان لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة وان بعد في العادة
تمتع بها اه ع ش (قوله فلا يجوز لها تغيير اذنه صوم الخ) ظاهره وان حلفت وحنثت باذنه اه سم عبارة
ع ش اى سواء اضرها الصوم ام لا ولم يتعرض هنا للزوجة الحرة هل للزوج منعها او عبارة تعني باب النفقات
وكذا بمنعها من صوم الكفارة ان لم تعص بسببه اى كان حلفت على امر ماض ان لم يكن كاذبه اه (قوله
مطلقا) اى وان لم تضرب به اه معنى اى وان اذن في سببه (قوله لا استماعة) اى لحن استماعة اه ع ش
(قوله كالحنث المأذون فيه الخ) اما الحنث اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن
فيه اه سم اى كاتى في قول الشارح نعم لو قيل الخ (قوله فيما ذكر) اى من جواز التكفير بلا اذن من
السيد في الحنث وان لم ياذن له في الحلف اه ع ش (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر لان كان مراد
الاذرعي ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنث فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتأمل اه سم (قوله حقه) مفهول لم يبطل (قوله في الحلف المحرم) كالحلف على ترك صلاة
الظهر او على شرب الخمر (قوله لوجوب الحنث الخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى عمرو وكان
حلفه وحنث في ملك زيد فهل لعمره والمنع من الصوم ولو كان زيد اذن فيها او في احدهما ولو كان
السيد غائبا قبل على العبد ان يتمتع من صوم لو كان السيد حاضر المكان لم يمنعه منه ولا الظاهر هنا اى في
مسئلة الغيبة نعم ولو اجر السيد عين عبده وكان الضرر يغل بالمنفعة المستاجر لما قطع فهل له الصوم باذن
المستاجر دون اذن السيد فيه نظرو الاقرب انه ليس لسيد منعه هنا اى بل يكون الحق للمستاجر ولم
يفرقوا في المسئلة بين كون الحنث واجبا وغيره ولا بين ان تكون الكفارة على الفور او التراخي انتهى
والراجع في المسئلة الاولى اى مسئلة الانتقال بعد الحلف والحنث وفيما لو حلف في ملك شخص وحنث في
ملك آخر ان الاول ان اذنه له فيما هو في الحنث لم يكن للثاني منعه من الصوم وان ضره ولا اقله لمنعه ان ضره اه
نهاية (قوله لا صوم) الى قوله لزوال المانع في المعنى (قوله سيده) اى مالك بعضه (قوله قبله الخ) اى
قبيل اعتاقلك عن الكفارة اه معنى (قوله لزوال المانع به) اى باعاقه (قوله باذن فيما يظهر)
اى حيث لم ياذن له في الحنث كافي غير المبعض اه ع ش اى وحيث اضره الصوم في الخدمة على التفصيل
المتقدم في العبد (قوله بتكرار ايمان القسامة الخ) وبتمديد ايمان اللعان وهى الاربعة اه ع ش (قوله

(قوله فلا يجوز لها تغيير اذنه صوم مطلقا) ظاهره وان حلفت وحنثت باذنه (قوله كالحنث المأذون فيه الخ)
اما الحنث اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن فيه (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان
كان مراد الاذرعي ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنث فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتأمل (قوله فرع تتكرر الكفارة الخ) في مختصر الكفاية فرع اذا تعددت اليمين واتحد
المحلف عليه ان قصد التاكيد اتحدت الكفارة وان قصد الاستئناف فوجبان اصحهما عند التوري والاتحاد
وان اطلق في لهما يحمل وجبان ولو اتحدت اليمين وتعدد المحلف عليه كقوله لجمع والله لا كلمت كل واحد
منكم وكلم واحد اقول تبقى اليمين متعددة في حق من بقى حتى اذا كلمه بحنث ام لا فيه الخلاف المتقدم مثله في
الابلاو الاصح عدم انحلاله (فرع) اذا حلف لا ياكل الخبز وحلف لا ياكل ليد طعاما فاكل خبز فحنث
تعدد الكفارة وجبان اه ما في مختصر الكفاية وقوله في الفرع الاول والاصح عدم انحلاله الخ الحلف لما في
الحاشية العلبان شرح الروض عن البلقيني والرويانى وذكر ابن النقيب في مختصر الكفاية في باب الابلام
ما يؤاqqه قال والله لا احبث كل واحدة منكم ثم وطى واحدة انه ينحل الابلام في البليات وقوله في الفرع
الثاني وجبان يؤيد التعدد ما قالوه فيمن قال ان رايت رجلا فطالت طالتى وإن رايت زيدا فطالت طالتى فرات

كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا داخل وإن تفاصلت مالم يتخللها تكفير وبتعدد الترك في نحو لاسلن عليك كلما مررت عملا بقضية كذا ولا عنيك كذا كل يوم وفي الجمع بين النفي والاثبات كوالله لا تكن ذوا لا أدخل الدار اليوم لا بحث إلا بترك المثبت وفعل المنفي معا وباتي حكما فقلت ذوا دام نظائره

(فصل في الحلف على السكني والمسكنة وغيرهما بما يأتي والاصل في هذا وما بعده أن اللفاظ تحمل على حقائقها إلا أن يتعارف المجاز أو يريد دخوله فيدخل أيضا فلا بحث أمير حلف لا يني داره واطلق الالبغلة بخلاف مالو أراد مع نفسه وغيره فيبحث بفعله أيضا لأنه بنيت ذلك صير اللفظ مستعملا في حقيقته ومجازه بناء على الاصح عندنا من جواز ذلك أو في عموم المجاز كما هو رأى المحققين وكذا من حلف لا يخلق رأسه واطلق فلا يبحث بخلق غيره له بأمره على ما رجحه ابن المقوي وقيل يبحث للعرف وصححه الرافعي واعتمده الاسنوي وغيره وفي أصل الروضة هنا الأصل في البر والحنث اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق اليه التقيد والتخصيص بنية

كشكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما مضى سم عبارة عش وهو ما إذا حلف أن له على فلان كذا أملا وكذا بالامان كاذبا به (قوله) مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وإن تحلل الحنث وحده كتحلل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي الاول وبواقفه ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال من قوله وإذا حنث الخ اسم (قوله) كوالله لا تكن ذوا لا أدخل الدار الخ سياق في قول المصنف أو لا يلبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما قول الشارح لانها يمينتان حتى ولو لبس واحداهما واحد الزم كفتار تان اه وفي الايام من شرح الروض فيما لو قال لا ربيع والله لا اجمع كل واحد ممكن إذا وطى واحدة انحلت اليمين وان الشيعين بحثا عدم الاحتلال إذا اريد تخصيص كل منهن بالايام وان الباقين منه بان الحلف الواحد على متعدد يجب تعلق الحنث باي واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروابي ذكره و فرغ عليه انه لو قال والله لا أدخل كل واحد من هذين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة اه سم

(فصل في الحلف على السكني) (قوله في الحلف) إلى قوله على ما رجحه في النهاية لإقراره بخلاف مالم وكذا وما نبيه عليه (قوله في هذا) أي فيما ذكر في هذا الفصل (قوله) تحمل على حقائقها) مثل الحقائق العرفية والشرعية كالغوية فهي مقدمة على مجازاتها وما إذا تعارضت تلك الحقائق فأتى حكمه فبقية اه وشيدى (قوله) إلا أن يتعارف المجاز قد يقال بشكل عليه مسألة الامير المذكورة فان المجاز متعارف فيها وكذا مسألة الحلق المذكورة اه سم (قوله) او يريد الخ عبارة النهاية بريد الخ الوار (قوله) فيدخل ايضا) أي مع الحقيقة ومفهومه انه لو اراد باللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجازا لا تقبل ارادته ذلك ظاهر ولا باطنا لكن سياق عند قول المصنف وان كاتبه او راسله ما يقتضى خلافة عش وشيدى وهذا لما رد على النهاية فانه اقصر على ما هنا ولما زاد الشارح ما يأتي عن أصل الروضة فاذا قبول ارادة المعنى المجازي وحده بقرينة فلا مخالفة (قوله) فلا بحث أمير الخ) أي مثلا فالمراد به كل من لا يأتى منه ذلك وإن كان غير أمير كقطع اليد مثلا اه عش (قوله) أو في عموم المجاز) من إضافة الصفة إلى موصوفه أي في معنى مجازي شامل للحقيقي وغيره (قوله) وأطلق الخ أي ألو اراد أنه لا يحلفه لا بنفسه ولا بغيره حنث بكل منهما وكذا لو اراد أنه لا يحلفه بغيره خاصة بحث بكل منهما على ما فيه قوله قبل ويريد دخوله الخ وينبغي تخصيصه بالغير عملا بنية اه عش (قوله) فلا بحث بخلق غيره له الخ) اعتمده النهاية (قوله) وفي أصل الروضة هنا الخ) هذا مع ما ذكره الشارح في أول الفصل يفيدان اللفظ تارة يحمل على مقتضاه وذلك عند الإطلاق لانه الأصل وتارة على ما هو اعم منه وذلك اذا تعارف المجاز او يريد دخوله فهو تارة على ما هو اخص منه وذلك اذا قيدوا خصص بقرينة أو بنية او عرف اه عش (قوله) التقيد) في أصله بخطه القيد اه سديم (قوله) مثل ذلك) أي أمثلة القيد والتخصيص بما ذكر (قوله) وهذا) أي ما ذكره عن أصل الروضة وقوله عكس الاول زيد او وقع لثقتان فراجع (قوله) كشكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما مضى (قوله) مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وإن تحلل الحنث وحده كتحلل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي الاول وبواقفه ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال حنث من قوله وإذا حنث الخ (قوله) كوالله لا تكن ذوا لا أدخل الدار اليوم الخ) سياق في قول المصنف أو لا يلبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما قول الشارح لانها يمينتان حتى ولو لبس واحداهما واحد الزم كفتار تان اه وفي الايام من شرح الروض فيما لو قال لا ربيع والله لا اجمع كل واحد ممكن إذا وطى واحدة انحلت اليمين وان الشيعين بحثا عدم الاحتلال إذا اراد تخصيص كل منهن بالايام وان الباقين منه بان الحلف الواحد على متعدد يجب تعلق الحنث باي واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروابي ذكره و فرغ عليه انه لو قال والله لا أدخل كل واحد من هذين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة

(فصل في الحلف على السكني) (قوله في الحلف) إلى قوله على ما رجحه في النهاية لإقراره بخلاف مالم وكذا وما نبيه عليه (قوله في هذا) أي فيما ذكر في هذا الفصل (قوله) تحمل على حقائقها) مثل الحقائق العرفية والشرعية كالغوية فهي مقدمة على مجازاتها وما إذا تعارضت تلك الحقائق فأتى حكمه فبقية اه وشيدى (قوله) إلا أن يتعارف المجاز قد يقال بشكل عليه مسألة الامير المذكورة فان المجاز متعارف فيها وكذا مسألة الحلق المذكورة اه سم (قوله) او يريد الخ عبارة النهاية بريد الخ الوار (قوله) فيدخل ايضا) أي مع الحقيقة ومفهومه انه لو اراد باللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجازا لا تقبل ارادته ذلك ظاهر ولا باطنا لكن سياق عند قول المصنف وان كاتبه او راسله ما يقتضى خلافة عش وشيدى وهذا لما رد على النهاية فانه اقصر على ما هنا ولما زاد الشارح ما يأتي عن أصل الروضة فاذا قبول ارادة المعنى المجازي وحده بقرينة فلا مخالفة (قوله) فلا بحث أمير الخ) أي مثلا فالمراد به كل من لا يأتى منه ذلك وإن كان غير أمير كقطع اليد مثلا اه عش (قوله) أو في عموم المجاز) من إضافة الصفة إلى موصوفه أي في معنى مجازي شامل للحقيقي وغيره (قوله) وأطلق الخ أي ألو اراد أنه لا يحلفه لا بنفسه ولا بغيره حنث بكل منهما وكذا لو اراد أنه لا يحلفه بغيره خاصة بحث بكل منهما على ما فيه قوله قبل ويريد دخوله الخ وينبغي تخصيصه بالغير عملا بنية اه عش (قوله) فلا بحث بخلق غيره له الخ) اعتمده النهاية (قوله) وفي أصل الروضة هنا الخ) هذا مع ما ذكره الشارح في أول الفصل يفيدان اللفظ تارة يحمل على مقتضاه وذلك عند الإطلاق لانه الأصل وتارة على ما هو اعم منه وذلك اذا تعارف المجاز او يريد دخوله فهو تارة على ما هو اخص منه وذلك اذا قيدوا خصص بقرينة أو بنية او عرف اه عش (قوله) التقيد) في أصله بخطه القيد اه سديم (قوله) مثل ذلك) أي أمثلة القيد والتخصيص بما ذكر (قوله) وهذا) أي ما ذكره عن أصل الروضة وقوله عكس الاول زيد او وقع لثقتان فراجع (قوله) كشكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما مضى (قوله) مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وإن تحلل الحنث وحده كتحلل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي الاول وبواقفه ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال حنث من قوله وإذا حنث الخ (قوله) كوالله لا تكن ذوا لا أدخل الدار اليوم الخ) سياق في قول المصنف أو لا يلبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما قول الشارح لانها يمينتان حتى ولو لبس واحداهما واحد الزم كفتار تان اه وفي الايام من شرح الروض فيما لو قال لا ربيع والله لا اجمع كل واحد ممكن إذا وطى واحدة انحلت اليمين وان الشيعين بحثا عدم الاحتلال إذا اراد تخصيص كل منهن بالايام وان الباقين منه بان الحلف الواحد على متعدد يجب تعلق الحنث باي واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروابي ذكره و فرغ عليه انه لو قال والله لا أدخل كل واحد من هذين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة

لان فيه تعليلًا بالتعميم بالنسبة (تنبيه) ما تقرر ان ابن المقرئ رجح ذلك وهو ما ذكره شيخنا حيث جعله من زيادته لكنهه شكل فان عبارة اصل الروضة تشمل عدم الخث في هذا ايضا وهي في الحق قبل بحث العرف وقبل فيه الخلاف كالبيع وذكر قبل هذا فيما اذا كان الفعل المحلوف عليه لا يعتاد الحلف قبله ولا يجي منه انه لا خث فيه بالامر وطعا وهذا صريح فيما ذكره ابن المقرئ فليس من زيادته وقد يجاب عن شيخنا بانه فهم من افراد مسئلة الحاق بالذكر وعدم ترجيح شئ فيها انهما مستثناة من قوله ولا يجي (٢١) منه وهو محتمل فان قلت هل

لاستثناؤه وجه قلت يمكن توجيهه بانه مع كونه يمكن مجتبه منه لا يتعاطى بالنفس لانها لا تتقن احسانه المقصود فكان المقصود ابتداء منع حلق الغيرة فاذا أمره بتناوله التيين بمقتضى العرف خثت به فتأمل هذا (حاشي لا يسكنها) أي هذه الدار أو دارا (أو لا يقيم فيها) وهو فيها عند الحلف (فليخرج) ان أراد السلامة من الخث بنية التحول في كل من مسئلة الإقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم قال الأذري ان كان متوطنا فيه قبل حلفه فلو دخله نحو فخرج خلف لا يسكنه لمحتج بنية التحول قطعا (في الحال) يدينه فقط لانه المحلوف عليه ولا يكلف المسرولة ولا الخروج من أقرب البايين نعم قال الماوردي ان عدل لباب من السطوح مع القدرة على غيره خث لانه بالصعود في حكم المقيم أي ولا نظير لتساوي المساقين ولا لأقربية طريق السطح

أي عكس ما مر أول الفصل (قوله لأن فيه) أي في الأول (قوله رجح ذلك) أي عدم الخث في مسئلة الحلق (قوله حيث جعله) أي شيخنا عدم الخث من زيادته أي ابن المقرئ على الروضة لكنهه أي ذلك الجعل (قوله) فان عبارة اصل الروضة (الخ) في تطبيقه نظر (قوله وهذا صريح) أي ما ذكره اصل الروضة قبل قوله قبل بحث للعرف (الخ) فيما ذكره الخ أي في عدم حثته محل الغير بامر (قوله ولا يجي منه) الأولى لا يعتاد الحالف فعله (قوله أي هذه الدار) إلى قوله أي ولا نظير في المعنى إلا قوله أو دار أو إلى قوله هو هذا التفصيل في النهاية إلا قوله وتبردد إلى وكذا وقوله أي ولم يذكره إلى ولو خرج (قوله وهو فيها الخ) راجع لكل من المعطوفين (قوله قال الأذري ان الخ) عبارة النهاية والمعنى وعلى ذلك قاله الأذري الخ أي على الاحتياج إلى نية التحول (قوله فيه الخ) الصريح هنا وفيما بعده راجع إلى الدار فكان المناسب التانيث كما في المعنى (قول لا يسكنه) أي أو لا يقيمها (قول لم يحتج بنية التحول) أي فيكون في السلامة من الخث الخروج حالا أم عرش قال الرشدي قوله إلا ان يكون الخناز متعارفا ويريد قضيته ان مجرد تعارفه لا تسكني ولعل عليه ان لم تهجر الحقيقة أخذنا مسألتين في آخر الفصل فيما لو حلف لأبأكل من هذه الشجرة وقضيته أيضا أن الحجاز الغير المتعارف لا يحسد على عليه وإن أرادوه ياتي ما يخالفه في الفصل الأخير قبيل قول المصنف أو لا يسكنه حيث بهدو كيه حيث قال لان الحجاز المرجوح يصير قويا بالنسبة أم رشدي وكلام المشرح حيث عبر بالوسلم عن هذين الاشكالين (قوله لم يحتج بنية التحول الخ) قال الأذري وفي تخنيته بالملك اليسير نظر إذا ظاهر ان قوله لا يسكنه المراد به لا اتخذها مسكنا أم انتهى رشدي (قوله فقط) أي وان بقي أهله ومتاعه معنى ونهاية (قوله لانه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند الإطلاق أم لو أراد أنه يأخذ أهله وامته لم يبرأ إلا بأخذهم قروا أيضا أم عرش (قوله ولا الخروج من أقرب البايين) أي بان يقصده من محل الأمر عليه وعدل عنه إلى غيره فينبغي الخث أخذنا ما علل به العدول إلى السطح من أنه بالعدول عنه إلى الصعود غير أخذ الخ أم عرش (قوله لباب من السطح) أي أو إلى حائط يخرج منه بخلاف ما إذا كان قبالة فخطاه من غير عدول فلا خث أم عرش وظاهر أن هذا يجري في باب السطح أيضا فاذا كان عند الحالف في السطح يتعين الخروج من باب به فلو عدل منه مع القدرة عليه إلى غيره خث (قوله مع القدرة على غيره) ظاهره ولو كان غيره أبعد منه أم عرش (قول المان فان مكث بلا عذر خث) قال صهيبة أي ولو مترددا في المكان واقتضى كلامهم أن المكث ولو قل بضر قال الرافعي هو وظاهر أن اراد لا مكث فان اراد لا اتخذها مسكنا فينبغي عدم الخث بمكث نحو الساعة انتهى أقول لعل التقيد بنحو الساعة جرى على الغالب ولا فينبغي أنه لو حلف لا يتخذها مسكنا مدة يبحث فيها عن محل يسكن فيه مع عدم ارادة الاستمرار على اتخاذها مسكنا لم يحتج وإن زادت المدة على يوم أو يومين أم عرش عبارة المعنى وإن تردد فيها بلا عذر خث وينبغي أن لا يثبت كإقال الرافعي إن أراد لا يسكنها لا اتخذها مسكنا لانها لا تصير بذلك مسكنا أم (قوله ولو لحظته) إلى قوله ولو ليلية المعنى إلا قوله ولو قول الغزى إلى المتن (قوله وقول الغزى) مبتدأ وقوله يتعين الخ خبره (قوله يسمى ساكننا الخ) لاذ السكنى تطابق على الدوام كالا ابتداء نية وقومنى أي وكذا الإقامة (قوله أو طرأ عليه الخ) وكذا لو كان مريضاً حال حلفه على الرجوع عليه فالفرق بين كون الحلف حال العذر وبين طرق العذر على الحلف لعله من حيث القطع والخلاف ولا فله يظهر بينهما فرق إذا الحلف حالة المرض

على ما أطلقه لانه يشبه إلى الباب أخذ في سبب الخروج وبالعدول عنه إلى الصعود غير أخذ في ذلك عرفا ما يغيب بنية التحول فيحث على المنقول لانه مع ذلك ساكن أو مقيم عرفا (فان مكث) ولو لحظته وهو مراد الروضة بساعة وقول الغزى كالموقف ليشرب مثلا يتعين تعقيد مثاله بما إذا لم يكن شره لعطش لا يحتمل مثله عادة كما افهمه ولهم (بلا عذر خث وان بعث متاعه) واهله لانه مع ذلك يسمى ساكنًا ومقيمًا أما إذا مكث لذر كان أثناعلى عليه الباب أو طرأ عليه عقب الحلف نحو مرض منعه من الخروج ولم يجد من يخرج به

أو خاف على نحو ماله ولو خرج فكث ولو لبلة (٢٢) أو أكثر فلا حنت ويظهر ضبط المرض هنا بما مر في العجز عن القيام في فرض الصلاة

مانع من الحنت وكذا لو طرأ فالحالان مستويان أه عس (قوله أو خاف الخ) ظاهره ولو كان الخوف موجودا حال الخوف أه عس (قوله على نحو ماله) عبارة المغني على نفسه أو ماله أه (قوله ولو خرج) أي سواء كان خوفه عليه بسبب تركه له حيث لم يتيسر له حمله معه أو كان الخوف حاصلًا له سواء أخذه معه أو تركه وينبغي أن يلحق بذلك ما لو خاف أنه إذا خرج لافاء أعوان الظلمة مثلا فيأخذون منه ذلك بسبب خروجه في ذلك الوقت وينبغي أن المراد بالخوف غلبة الظن فلا يكفي مجرد التوهم أه عس (قوله بما مر في العجز الخ) عبارة النهاية بما يشق معه الخروج مشقة لا لتحتمل غالبا أه (قوله وما يأت الخ) أي أنفاق في شرح وإن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله وجداه) أي فاضلة عما يعتبر في الفطر ويحتمل فضاهما بقي للمفسر كما يأتي في كلام الشارح والأقرب الأول أه عس وفيه أن قول الشارح والنهاية نعم فيهم بما يأتي الخ كالصريح في الثاني فكيف يسوغ له مخافة تهمة من غير ذلك (قوله وقيل المال الخ) أي إذا كان متبولا لأنه الذي يعد في العرف مالا أه عس (قوله والقياس أنه عذر بإخاله) سكت عليه سم وأقره عس (قوله أي ولا يدركه كمال الخ) أي بأن شرح شيئا من معناه من قوله ولو لم يسم قضاء (قوله لأن لا كراه الخ) راجع لقوله وكذا لو ضاق الخ (قوله ما دام يسمى عرفا زائرا) وليس من ذلك ما يقع كثير من أن الإنسان يحف ثم يأتي بقضاء الزبارة مع نية أن يقيم زمن التبل أو رمضان لأن هذا لا يسمى زيارة عرفا فبحث أه عس (قوله) وعلى هذا التفصيل الخ لم يرد في الروض وشرحه على قوله ولا يضرب عوده إلى الدار بعد خروجه بماله قبل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الإجابة وعبادة المريض والآية وقد يفرق بأنه هنا خرج ثم عاد ولم يخرج نقلا عن تعليق البغوي وأخذ من مسألة عبادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه هنا خرج ثم عاد ولم يخرج انتهى وأراد بمسألة عبادة المريض قول الروض الآتية فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنت انتهى أه سم وفي المغني بعد ذكره بل قول الروض وشرحه ما نه ولكن الوجه الأول أه أي عدم الفرق (قوله وخرج) إلى قول المتن ولا يتزوج في المغني إلا قوله أي يحصل إلى المتن وقوله ويظهر إلى المتن وقوله وفارق إلى هذا قوله على أحد وجهين إلى وأن ينو قوله ولو لم يكن لكل باب وقوله ولا نهما لا يقتدران بمدة (قوله) فينبغي حنته الخ عبارة المغني والاسني ثم دخل لم بحث ما لم يحك فان مك حنت إلا أن يشتغل بجمع متاع كافى الابتداء أه (قوله مع اقامته الخ) بخلاف ما لو اجتازها كان دخل من باب وخرج من آخر لم بحث أه مغني (قوله نوى التحول) إلى قول المتن أولا يتزوج في النهاية إلا قوله ويراعى إلى وقيد وقوله وفارق إلى هذا وقوله كان نوى إلى وأن لم ينو (قوله يليق بالخروج) قضيته أنه لو اشتغل بلبس ثياب تريد على حاجة التجميل الذي يلبس للخروج أه بحث وهو كما قاله ابن شبة ظاهر أه مغني (قوله ويراعى الخ) عبارة المغني قال الماوردي ويراعى في لبه لنقل المتاع الأهل ما جرى به العرف من غير إرهاب ولا استعجال ولو احتاج إلى ميت ليلة لحفظ متاع لم بحث على الأصح أه (قوله وقيد المصنف الخ) ذكر الاسني هذا القيد فما إذا عاد بعد الخروج لنقل المتاع عن الشاشي وأقره كأمرو صرح المغني هنا باعتبار الإطلاق وظاهر صنيعه اعتياده هناك أيضا عبارة لم بحث مكته ذلك سواء أقدّر في ذلك على الاستتابة أم لا كما هو قضية إطلاق المصنف وإن كان قضية كلامه في المجموع أنه إن قدر على الاستتابة لم بحث ولو عاد إليها بعد الخروج منها حال لنقل متاع لم بحث قال الشاشي إذا لم يقدر على الإجابة وهذا هو أفق قضية كلام المجموع أه (قوله وقيد المصنف ذلك) أي قولهم وإن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله بما إذا لم تمكنه الاستتابة الخ) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

نعم فيهم بما يأتي عن المصنف أنه متى أمكنه استتجاره من يحمه باجرة مثل وجدها فترك حنت وقليل المال ككثيره كما اقتضاه إطلاقهم ويتردد النظر في الخوف على الاختصاص والقياس أنه عذر أيضا إن كان له موقع عرفا وكذا الوضائق وقت فرض بحيث لو خرج قبل أن يصله فانه أي لم يدركه كاملا في الوقت كما هو ظاهر لأن الإكراه الشرعي كالحسنى كما مر ولو خرج ثم عاد إليها لنحو زيارة أو عبادة لم بحث ما دام يسمى عرفا زائرا أو عائنا أو الاحنت وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيوخين وغيرهما أنه لا حنت للسكت بالعدو وقول البغوي ومن تبعه ن طال المسكت حنت وخرج أبوقرنا وهو فيها عند الحلف ماله وحلف كذلك وهو خارج بها فينبغي حنته بدخولها مع اقامته لحظة أي يحصل بها الاعتكاف فيما يظهر فيها بغير عذر (وإن نوى التحول لكه (اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وأخرج أهل ولبس ثوب) يليق بالخروج لا غير (لم بحث) لأنه لا يعد مع ذلك سأكنا وإن طال مقامه لاجله ويراعى في لبه لذلك ما عتد من غير إرهاب وقيد المصنف ذلك بما إذا لم تمكنه الاستتابة والأحنت

وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيوخين الخ لم يرد في الروض وشرحه على قوله ولا يضرب عوده إلى الدار بعد خروجه منها لنقل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الإجابة وعبادة المريض والآية وقد يفرق بأنه هنا خرج ثم عاد ولم يخرج أه وأراد بمسألة عبادة المريض الآتية قول الروض فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنت أه (قوله وقيد المصنف ذلك) بما إذا لم تمكنه الاستتابة والأحنت (ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

وبه صرح الماوردي والشاشي ويظهر أنه لو وجد منه لا يرضى باجرة المثل أو يرضى بها ولا يقدر عليها بأن لم يكن معه الاستتابة

ما يبق له ما مر في باب التفاضل لا يثبت لذره (ولو حالف لا يساكنه في هذه الدار نخرج أحدهما) بنية التحول فغير مأمور (في الحال لم يثبت)
لانتهاء المساكنة إذا لمفاعلة لا تتحقق إلا من اثنين وفي المسكن هنا العذر واشتغال بأسباب (٢٣) الخروج مأمور (وكذا لو بنى بينهما دار)

الاستنباط في نقل أمتعة يجب إخفاء ما عن غيره ويشق عليه اطلاع عليها هم عبارة عرش أي حيث لم يمش
من الاستنباط ضررا ومنه الخوف على ظهور ماله من السراق والغلبة أه (قول المتن ولو حالف لا
يساكنه الخ) أي زيد أملا ولا يسكن معي فيها ولا يسكن معي فيها أه (قوله بنية التحول الخ) عبارة
المغنى قال الأذرى ويحجب هنا ما سبق من الفرق بين الخروج بنية التحول وعدمه ما بعد كل البعد أنه لو خرج
المحلف على عدم مساكنته لهالة أو حمام أو حاتوت ونحوها ومك الحالف في الدار أنه لا يثبت لبعده عن
العرف أه وهو ظاهر (قوله وفي المسكن هنا العذر الخ) وينبغي فنه لو مك أحدهما لعذر والاخر لغير
عذر حث الثاني دون الأول فيها إذا حالف كل لا يساكن الآخر أه سم (قوله والأصح في الرخصة وغيرها
الخ) وهو المعتبر فيها موقوف معنى (قوله هذا) أي الخلاف نهاية ومعنى (قوله أومع الآخر) أي أو بفعلها
أو بأمرها وقوله والأي وإن كان بأمر غير الحالف أما المحلف عليه أو غيره أه معنى (قوله على أحد وجهين
الخ) جزم به الرضو والمعنى (قوله يجب الخ) خبره وقوله مقابله الخ (قوله) وإن لم ينو الخ) عطف على قوله إن
نوى الخ (قوله حث بها في أي موضع الخ) أي كما هو ظاهر ولا يثبت باجتماعه في بلد واحد كما صرح به
مسئلة التجاور بين اثنين من خان أه سم (قوله وليس منها) أي المساكنة أه عرش (قوله) وإن صغر الخ) غاية
وقوله واتحد مرقاه أي وحده أيضا أه عرش (قوله) ولو لم يكن لكل باب) عبارة المغنى والروض مع شرحه فإن
لم ينو وضعها حث بالمساكنة في أي موضع كان فإن سكنا في بيتين يجمعهما محن ومدخلها واحد حث
لحصول المساكنة لأن كان البيتان من خان ولو صغيرا فلا حث وإن اتحد في المرقى وتلاصق البيتان لانه
منى السكنى قوم وبه نذر باب وبه ما يبق في كلاب وإن كانا من دار كبيرة وإن تلاصقا فلا
حث ذلك بخلافهما من صغير أو يشترط في الكبيرة لاف الخان أن يكون لكل بيت فالحق في باب ومرتق
فإن لم يكونا أو سكنا في صفتين من الدار أو في بيت وصفة حث أه وهي صريحة في اشتراط الباب لكل من
البيتين مطلقا وإنما الفرق بين الخان والدار الكبيرة في اشتراط عرق ومرتق لكل منهما في الثاني دون الأول
(قوله وكذا لو انفرد الخ) ولو حالف لا يساكنه وأطلق وكان في موضعين بحيث لا يدهما العرف متساكين لم
يثبت أو حالف لا يساكن زيد أو عمر أو غيرهم أو زيد أو داو لا عمر المير يخرج أحدهما أه نهاية
قال عرش وكذا لو حالف لا يساكنه في بلد كذا وأطلق وسكن كل منهما في دار منها فلا حث لأن العرف
لا يدهما تساكنين أه (قوله) وإن اتحدت الدار الخ) الواحية عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو انفرد
في دار كبيرة بحجرة منفردة المراتى كالرقى والمطبخ والمستحم وباب الحجر في الدار لم يثبت وكذا لو انفرد
كل منهما بحجرة كذلك في دار أه (قوله قال ابن الصباغ) كذا في أصله بخطه عبارة النهاية كالغنى ابن الصلاح
أه سيد عمر (قوله) أو لا يملك هذا الدين الخ) وماله ما لو حالف لا يشترى هذا ولا يبيعه وقد سبق القصد عليه
الحالف فلا يثبت بالاستدانة في ذلك لذكر لو أراد اجتنابه معنى أنه لا يستديم الملك فيها ولو أوقفه البائع على
الفسخ مثلا أو لم يتيسر له النقل عن ملكه فيها لو حالف لا يملكها وأراد لا يستديم الملك هل يثبت بذلك أو لا
وهل يجوز عن يشترى بمن المثل حالا فيها لو حالف لا يستديم الملك عذرام لا فيه نظر ونقل عن شيخنا العلامة

الاستنباط في نقل أمتعة يجب إخفاء ما عن غيره ويشق عليه اطلاع عليها (قوله) وفي المسكن هنا العذر واشتغال
بأسباب الخروج مأمور (وينبغي فيها لو مك أحدهما العذر والاخر لغير عذر حث الثاني دون الأول فيها
إذا حالف كل لا يساكن الآخر (قوله) كان نوى أنه لا يساكنه في بلد كذا على أحد وجهين يظهر ترجيحه)
في الرضو فإن حالف لا يساكنه نوى أن لا يساكنه ولو في البلد حث بمساكنته فيها وإن لم ينو فسكنا
في بيتين يجمعهما محن واحد حث لا من خان وإن اتحد المرقى ولا من دار كبيرة ويشترط في الدار أن
يكون لكل بيت شاق ومرتق الخ (قوله حث بها في أي موضع كان) أي كما هو ظاهر ولا يثبت

ولا من دار كبيرة كان لكل باب وغلق وكذا لو انفرد أحدهما بحجرة انفردت يجمع مرقاها وإن اتحدت الدار والممر (ولو حالف
لا يدخلها) أي الدار (وهو فيها أو لا يخرج) منها (وهو خارج) قال ابن الصباغ أولائك هذه الذين وهو مالها فاستدام ملكها

(فلا حاش هذا) لأن حقيقة الدخول الانتهال من خارج لدخول والخروج عكس، ولم يوجد في الاستدعاء ولا نهال لا يتقدرا، إن مدة ندم لو نوى بعدم الدخول الاجتناب فاقام أو بعدم (٢٤) الخروج لا ينقل أهله مثلا فنظام حدث (أو) حاش (لا يتزوج) أو لا يتدبرى كحاشه

أبوزرعة ورد ما بنوهم من
الفرق أن التزوج إيجاب
وقبول وهو منقضى لأدوام
له والتسرى فعل وهو
التحصين عن العيون والوطء
والانزال وهذا مستمر بان
هذا التماثي أن حمل التسرى
على مدله للنفوى لا للعرفى
إذا هله لا يطلقون التسرى
الأعلى إبداءه دون دوامه
اه وفيه نظر والاولى على
راى الرافعى منع أن التزوج
هو ما ذكر لا غير بل يطاق
أفنة وعرفا على الصفة الحاصلة
بعد الصيغة فساوى التسرى
(أولا يتطهر أولا يلبس أو
لا يركب أولا يقوم أولا
يقعد) أولا يشارك فلانا
أولا يستقبل القبلة (فاستدام
هذه الأحوال حدث) لانها
تقدر بزمان كليست يوما
وركب ليلة وشاركه شهرا
وكذا البقية وإذا حدث
باستدام شيء فمخلف أن
لا يفعله فاستدامه لزمه
كفارة أخرى لانه لا يحلل البين
الاولى بالاستدامة الاولى
وقضيتها انه لو قال كلما بست
فانت طالق تكرر الطلاق
بتكرر الاستدامة فطلق
ثلاثا بمعنى ثلاث لحظات
وهي لباسه وما قيل ذكر
كلما فانية صارقة للابتداء
مردود بمنع ذلك ويتردد
النظر فى لبس ملاحف
لابليس الى وقت كذا اهل

الشورى القول بالحنث فيها والاقرب بعدم الحنث فيها ولو لم يوفقه البائع على الفسخ فيها والقال لأشترى واراد ردعا على مالكها امره ع اقول وكذلك الاقرب بعدم الحنث فيها ولو اراد بعدم استدامه املك البيع بمن المثل حالاملا ولم يفسر ذلك البيع (قول المتن فلا حنث الخ) الى ان تتحل الدين فلو خرج منه ما هم عا د حيث بالدخول امره ع (قوله) ولا نهيا لا يقد ران بمدة) ولان ملك الشيء عبارة عن تملكه بعين لا يمكن وعليه فلو لم تكن في ملكه ثم اشترها او نحو ذلك من كل ما يملك باختياره حنث اماما ملكه بغير اختياره وكان مات مورثه فدخلت في ملكه بموته فاظواهره انه لا يحث لانه لم يخاف على فعل نفسه ولو لم يوجده امره ع (قوله) ولو بعدم الحز ورجان لا يثبت الخ) اي واراد بعدم الملك ان لا تفي في ملكه فاستدام حنث او اراد انها ليست في ملكه حنث وان ازاحها عن ملكه حالا امره ع (قوله) ورد ما يتوهم الخ) في صلاحية هذا الفرق بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج الردنظار ام سم (قوله) فسأوى التسرى الخ) امالو استدام التسرى من حنث لا يتسرى فانه يثبت كافتى به الوالد رحمه الله لانه يجب الامانة عن عين الناس وانزاله فيها وذلك حاصل مع الاستدامة بشرح ام سم قال الرشدي قوله امالو استدام الخ كان الاول في تأخير هذا عن استدراك الزوج لا تفي كلام الرافعي امه وقال عمره ع حنث كافتى به الوالد خلافا لابن حنبل (قوله) ولا يشارك فلانا الخ) يبنى اولها بقارضة امه وفتاوى السيوطي بمسئلة رجل حنث لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك ايها فوات والدو انتقل الارث لها وصار اثره يركب فهل يحنث الخالف بذلك ام لو هل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحنث به واما الاستدامة فتقتضي قواعد الاصحاب انه يحنث بها انتهى سم على حج اي وطريق البر ان يقتضياها حالا فلو تعذرت الثورية فيه لعدم وجود قاسم مناعه رما دام الحال كذلك وكذا في ما ذكره ملاحف على عدم اشاركه في مسئلة لا وهي شركة بينهما فلا تخالص الا باذالة الشركة كقورا اما يبيع حصته او يمتها ثالث او لشريكه امره ع و قوله ولو تعذرت الثورية الخ فيه توقف اذ اذن الشركة بنحو البنذر لشريكه او غيرهم مستيسرة على كل حال فلا يرجع (قول المتن فاستدام هذه الاحوال) أي المصنف هو ما من الزوج الى آخرها امه معنى (قول المتن حنث) محله عند الاطلاق فان نوى شيئا عمل به امه اسنى عبارة قسم وعمله في الشركة مالم يرد العقد امه وعبارة المتن ولو نوى باللبس شيئا مبتدأه على ما نوه اقله ان الصلاح ولو حلف لا يشارك زيد فاستدام اثنى ابن الصلاح بالحنث الا ان يرد شركه مبتدأه ولو حلف لا يستقبل القلبة وهو مستقبل فاستدام حنث قطعا امه (قوله) بعض ثلاث لحظات الخ) والمراد باللفظة اقل من يمكن فيه النزع امره ع (قوله) فيحنث باستدامة اللبس) أي لانها بمنزلة الایجاد امره ع (قوله) كل محتمل لكن قضية الخ) عبارة النهائية الاوجه الاول كايده له

باجتماعها في بلد واحد كما يصرح به مسئلة التجاور بينين من خان (قوله) ورد ما يتوهم من الفرق الخ) في صلاحية هذا الفرق بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج الردنظار (قوله) اذ اذله لا يطلقون التسرى الاعلى ابتداءه من دوامه) امالو استدام التسرى من حنث لا يتسرى فانه يثبت كافتى به شيخنا الشهاب الرملى لانه يجب الامانة عن عين الناس وانزاله فيها وذلك حاصل مع الاستدامة ش من (قوله) ولا يشارك فلانا الخ) في فتاوى السيوطي بمسئلة رجل حنث لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك ايها فوات والدو انتقل الارث لها وصار اثره يركب فهل يحنث الخالف بذلك ام لو هل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحنث به واما الاستدامة فتقتضي قواعد الاصحاب انه يحنث بها امه (قوله) ولا يشارك فلانا) يبنى اولها بقارضة امه (قوله) فاستدام هذه الاحوال حنث) محله في الشركة مالم يرد العقد امه (قوله) كل محتمل) والاوجه الاول كايده له فوهم الفعل المنفي الخ

تعمل عليه أن لا يوجد لبساً قبل ذلك الوقت فيحدث باستخدامه اللباس ولو لحظة أو على الاستدانة إلى ذلك الوقت
فلا بحث إلا أن استقر لباساً به كل بحث لكن قضية قولهم الفعل المنفي: نزلة النكحة المنفية في إفادة العموم ترجيح الأول فلذا جرى عليه قولهم

بعضهم وفي الأثر حلف لا يتختم وهو لا يلبس الخاتم فاستداه لم يتختم وهو شكل على ما تقرر في اللبس إلا أن يفرق بأن صيغة الفعل تقتضي إيجاده فلهذا لا يستداه ليس فهذا لم يمكن التخيير هنا بمدة خلاف صيغة أصل الفعل كاللبس وعليه قبل يخص هذا بالنحو أولا لأن المامى يدرك الفرق بين الصيغةين وإن لم يحسن التمييز عن كل محتمل والثاني أقرب وبذلك يعلم أنه لو حلف لا يلبس هذا الخاتم وهو لا يلبسه حنث بالاستداه (قلت تخنيته باستداه التزوج والتطهر) على ما في أكثر نسخ المحرر (٢٥) غلط لذهول) عافى شرحه فان الذي

جزم به فيه ما عدم الخث
كالماتقول المنة وصاذا
لا يقدر ان بمدة كذا دخول
والخروج فلا يقابل تزوجت
ولا تسربت ولا تطهرت
شهر ان لا يلزم ذكر شهر وزعم
البلقي انه يقال ذلك
مردود ذلك ان تقول ان
البلقي انه يقال ذلك عرفا لجه
الرد لان كلامهم صريح في
انه لا يقال عرفا وهم ائق
بمعرفة اللفظ من غيرهم
او نحو التحيا ماقاله اذا نحو
لا يمتنع لكن من الواضح
ان اراد هو الاول وعلى
عدم الخث فهما ان لم
ينو استداهما والاحت
بهما جزما واستداه طيب
ليست تطيبان الاصح اذ
لا يقدر عاده بمدة من ثم لم
يلزمها فدية فيما لو تطيب
ثم احرم واستدام وكذا
وطه وغصب وصوم
وصلاة فلا يحنث باستداهما
في الاصح (والله اعلم) ونازع
في هذه الاربعة البلقي
وبغيره لانها تقدر بزمان
وليس كذلك فان المراد في
نحو تكح او وطى فلانة
وغصب كذا وصام شهرا

قولهم الفعل المنفي الخ (قوله قبل يخص هذا) اي عدم الخث في مسألة التخنث (قوله) اي الفرق
المذكور (قوله) حنث بالاستداه اي عند الاطلاق (قول المن تخنيته) اي المحرراه مثنى وقضية قول
اشارح على ما في أكثر الخالف خلافه ولو نوى ابتداء اللبس كما مر (قوله) المن بتداه
التزوج الخ) اي باستداه اللبس والركوب والقيام واقود صحيح لانه يقال لبت بوما وركبت بوما وكذا
الباقى اه مثنى (قوله) على ما في أكثر الخ قوله قل الماوردى في النهاية لا قوله ولا تسربت وقوله وزعم
الو على وقوله ونازع الى فان المراد قوله اذ حقيقته الى والوهالة (قول المن لذهول) بذال مجمعة وهو
فسيان الشيء والفتنة مثنى (قوله عافى شرحه) الى قوله وزعم البلقي في المنى الا قوله ولا تسربت
(قوله) في شرحه (اي اللفظي) (قوله) ولا تسربت خلافا للهاء كما مر (قوله) انجه الرد اي على الباقي
(قوله) وهم اي الاصحاب (قوله) ماقاله اي البنية (قوله) هو الاول اي اللفظ (قوله) ونحل عدم
الخث الى قوله ونازع في المنى (قوله) فيما اي الخلف على عدم التزوج والخالف على عدم التطهر (قوله)
بها اي استداهتها (قوله) لم لم يزمه اي الحرم وقوله انها اي الاستداه لاحاجة اليها (قول المن وصلاة) بان
يحنث في الهالة ناسبا اليه فيها او كان اخرس وحلف بالاشارة مثنى واهى (قوله) نحو تكح) استدل ادى ثم
رايت قال الرشدي الظاهر ان لفظ تكح زاد اشارة مع مسألة الغصب فسطه من الكتابة بدليل قوله فان
المراد في نحو تكح وقوله في الثلاثة الاول فاتي اربع نسخة صحيحة اه (قوله) في الثلاثة الاول اي التكاح
والوطء والغصب (قوله) وبمضى يوم الخ) حنث على بقاءه الخ (قوله) اذ حقيقته اي الصوم شرعا (قوله)
الامساك الخ) المذكور في باب الصوم (قوله) والصلاة الخ) بالغصب عطف على المراد عبارة المغنى قال بعضهم
ولا يغفل ذلك من بعض اشكال اذ يقال صحت شهرا وصليت ليلة وقد يجاب بان الهالة انه فاد التوبة والصوم
كذلك كقوله في التزوج انه يقول ان تكاح وقد صرحوا بانها لو حلف انه لا يفي فاحرم بالهالة احراما صحيحا
حنث لانه يصدق عليه انه يصل بالجمهر اه (قوله) لان ذلك اي جعلهم المذكور (قوله) قال الا قوله
وفيهما اطلق في المنى (قوله) وفيها اطلق في العقد نظرا الخ) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الان يكون
قوله يحنث لبراءتها ماقبله فقط اه (قوله) الان يحمل الخ) اقول او يجاب بان الخث في مسألة الشركة للنية الان يكون
الشركة ليس لاستداه الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فلتأمل العقد قبل الاستداه
وهذا هو الموافق لما مر من فتاوى الديوبلى اه سم عبارة عرش واما الشركة التي تحصل بعقد كان
خلطا للمال واذن كل الاخر في الصنف فهل يكفي في عدم الخث اذا حلف انه لا يشارك في الفسخ وحده
اولا يعدمه من قسمه الماين فيه نظرا واقر ب الاول اذا قلنا انه يحنث باستداهها على ارجح اما اذا قلنا بعدم
الخث على ما اقتضاه كلام الماوردى لم يحنث الفسخ ولا لقسمه مالم يرد يقدم الماشاركة عدم بقاءها اه (قوله)

قوله وفيما اطلق في العقد نظرا لما مر في الشركة) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الان يكون قوله يحنث
ليتم ارجعها قبله فقط (قوله) الان يحمل الخ) اقول او يجاب بان الخث في مسألة الشركة ليس بالاستداه
العقد بل لاستداه الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فلتأمل وهذا هو الموافق لما في اعلى

(٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

زمن في الثلاثة الاول وبمضى يرم لا بعضه في الصوم اذ حقيقته الامساك من الفجر الى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها بمن
الاحكام كما تقرر والصلاة لم يعدم عرفا ولا شرعا تقديرها بمن بل بعد الدالكات فان قلت ينافى ما ذكر في الوطء جعلهم استداهها اثم الوطء
بعد الفجر مع علمه وطامفسد اقلنا بانيه لان ذلك المعنى آخر اشارة اليه بقولهم يتزلف لئلا يقع الانقضاء بمزلة الا بطل قال الماوردى وكل عقد
او فعل يحتاج لنية لا تكون استداهه كابتدائه وفيما اطلق في العقد نظرا لما مر في الشركة الان يحمل ذلك على الشركة بغير عقد كالارث

أو لا ينصب فاستدام إلا كإفلاحة واعترضه الأسنوي بجهة تقديره مدة كنهية بشر أو بصر محتمل بأنه في دوام النصب غاصب ويرد بمنع تقديره مدة عرفاني أن المارد أقام عندي شهر أو حتى قولهم المذكور أنه غاصب حكوا وليس الكلام فيه ثم رأيت شارحا جاب بنحو ذلك واستدامة السفر سفر ولو بالعدم منه نعم إن حلف على الامتناع منه لم يحث بالعدم وعلم عاقرة أن كل ما يقدر عرفاً بمدة من غير أن أول يكون دوامه كما بتدائه فيحث باستدامته وما لا فلا (٣٦) حلف لا يقيم بحل ثلاثة أيام واطلاق قائم به يومين ثم سافر ثم عاد فقام به يوم واحد

أو لا ينصب الخ له له ما عطف على قول المصنف لا يدخلها الخ والأولى أن يقول واستدامة النصب ليست بنصب وفيه م ما صفة قوله أو لا ينصب الخ تقدم التصريح بهذه المسئلة فكانه أعادها لبيان ما فيها أم عبارة المعنى ولو حلف لا ينصب شيئاً لم يحث باستدامة المنصوب فيه كجزء من الرخصة قال في الغيبة شرراً أو سنة ونحو ذلك كإفلاحة في المهمات يجب بأن ينصب بقتضى فلا يستقبل في معنى قوله لا أنشاغص أو أما قولهم غصبه شرراً أو أقام عنده غصبه وأقام عنده شرراً أو أقاله فاما نه الله عام أي أمانته وألته مائة عام وأجرت عليه أحكام النصب شهر أو أمانته غاصبا باعتبار الماضي فجاز لا حقيقة أم (قوله) ومعنى قولهم المذكور وهو أنه في دوام النصب غاصب (قوله) واستدامة السفر إلى قوله وعلم في المعنى وإلى قوله وهو واضح في النهاية لا إلا في عدمه إلى وعلم (قوله) ولو حلف لا يقيم بحل ثلاثة أيام قياس ذلك أنه لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها الثلاثة تفرقة حدثت أم أي عند الإطلاق (قوله) ثم سافر ثم عاد الخ تقدم في العلق أنه لو حلف على أنه لا يقيم بكثرة مدة كذا لم يحث إلا بإقامة ذلك متواليا قال الشارح إنه المتبادر من ذلك عرفاً فاجمع واجبر أم رشدي (قوله) ثم جد (أي) ولو بهد زمن طويل أم عرش (قوله) كما في بعضهم عبارة النهاية كما هو الوجه أم (قوله) خلافه لو حلف لا يكلمه شهر الخ أي فاته بحل في الشهر المتتابع الأول يكلمه عشرة أيام ثم كله مدة ترك كلامه وكذا حتى مضت مدة قدر الشهر لم يحث لعدم التو إلى أم عرش (قوله) واعترض الخ أي الانتهاء المذكور عبارة النهاية ولا ينافيه في الرخصة الخ لأن المعاق (قوله) وقرئ أي بين مسئلة البصر ومسئلة الرخصة (قوله) هنا أي في مسئلة الرخصة لا في مسئلة البصر (قوله) لأنها مختصة بالأسافر الخ) وخذته أنها لو سافرت ثم عادت فكنت مدة زيادة على الثلاثة أيام حدث وأن ما جرت به العادة من مجيء من بعد أهل البلد لبصر لو حلف فيها أن لا تقع في الزيادة مدة كذا أو حلف أنه لا يضر بغيره لم يحث بكتمان مدة ولو طالت ولا يذهبها لو بدلول بطالب من زيد له الطعام صنعته لأن ذلك لا يسمى ضيافة وهذا كله عند الإطلاق فان اراد شيئاً بل (فرع) لو حلف لا يرافقه في طريق جمعة مما المدينة لا حث فيها بغيره لأن الجماع قوما وتفرق آخرين ونقل عن شيخنا الزبدي ما يوافقه أم عرش (قوله) عينا إلى التفرق في النهاية (قوله) عينا الظاهر أنه إنما قيد به لاجل قول المصنف لا يرافقه ولو أنه حدث الخ كما يعلم ما يأتي فيه أم رشدي (قوله) ومنها أي الدار وقوله فيما ذكر أي من الحث بدخوله أي الخ (قوله) أي والمجد) فقد يراد من المدرسة الخ (قوله) مطلقاً أي سواء كان الدهان مفرط الطول أم لا (قوله) لأن داخل الباب) أي الذي لا تأتي بعده فهو بين الباب والداره معنى وبذلك يندفع اعتراض عرش بما صفة قوله أو بين ما بين لو بصر بقوله ولو بين ما بين كان أو وضع الله التبرير بما ذكر يقتضي أن التقدير أو لم يكن داخل الباب لكن كان بين ما بين وهو لم أن هذا غير مراد أم (قوله) أو لا ينصب الخ هذا الاحتمال قضية ما يأتي عن شرح الروض في الدرب الغير المختص أم سيد عمر (قوله) ما يأتي أي انقاع الترتل (قوله) المستقيم نعمت ثان للدرب (قوله) حكمه الاتي) أي من الحث وبقي ما فيه (قوله) معقود إلى قوله وتقل في النهاية (قوله) لأذهو الخ) أي الطاق

كما أفتى به بعضهم أخذاً من كلامهم في نذر اعتكاف شهر أو سنة مثلاً قالوا لصدق الاسم بالمتفرق والمتوالي بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهر إلا أن مقصود الذين المجر ولا يتحقق بغير تنافع واعترض بقول الرخصة لو حلف لا تمسك زوجته في الضيافة أكثر من ثلاثة أيام نخرجت منها الثلاث فأقول ثم رجعت إليها فلا حث وفرق بأن المعاق عليه وجد هنا ثم لأنه المكث أكثر من الثلاثة أيام للضيافة والرجوع ولو بقصد الضيافة لا يسمى ضيافة لأنها مختصة بالأسافر بعد قدومه وهو واضح إن حمل هذا التعليل كيف والعرف قاض بأنها لا تختص بذلك (ومن حلف لا يدخل داراً) عينا ومنها ما ذكر كما يحثه الأذرع نحو المدرسة والرباط أي والمسجد (حث بدخول دهليز بكسر الدال وإن طال كما اقتضاه اطلاعه ويحث الزركشي في مفرط الطول عدم الحث بدخوله لأنه بمنزلة الرحبة قدام الباب برد بمنع كونه

الها مش عن فتاوى السوطي (قوله) أو لا ينصب (تقدم التصريح في هذه المسئلة فكانه أعادها لبيان ما فيها (قوله) ولو حلف لا يقيم بحل ثلاثة أيام واطلاق قائم به يومين ثم سافر ثم عاد فقام به يوم واحد

بمنزلها مطلقاً لاطلاق أهل العرف على أن الجالس فيه يسمى جالساً بدار فلان بخلاف الجالس في تلك الرحبة (داخل الباب أو بين ما بين) لأنه حينئذ من الدار ومحل أن لم يكن فيه باب دار أخرى والأهل ينسب إليهما ما كان المالكين لما جعل عليه ما صار منسوباً باعراً فكل منهما أو لا ينسب لواحدة منهما محل نظر ثم رأيت ما يأتي في الدرب أمام الباب المستقيم الذي عليه باب وهو يشمل هذا فيعطي حكمه الاتي (لا يدخل طاق) معقود (قدام الباب) لأنه ليس منها عرفاً وإن كان مبني على تربيعة ويدخل في بيعها إذ هو ثخانة

الحائط المنة ودله تمام ابواب دور الاكارن من اجل عليه باب حنث بدخوله ولو غير مسقف كما مثله قول المتن اوبين ما بين وقلا من المتولى واقرا مو عيار تم اوجعل المتولى الدرب المخصص بالدار امام الباب اذا كان دخلا في حد الدار ولم يكن في اوله باب كالحائط قال فان كان في اوله باب فهو من الدار مسقفا كان او غير ما انتهت واستبعد الاذرع في غير المسقف (٢٧) واستشكله الزركشي بان العرف لا يده

منها مطلقا ويرد منع ذلك مع

وجود الباب لانه يصيره

منها وان لم يدخل في حدودها

بل ولا اختص بها بناء

على ان ضيق قوله فان كان

في اوله باب مطلق الدرب

لا يقيد المختص وما بعده

وهو محتمل لان المدار على

قرينة تجعله منسوباً لتلك

الدار والباب كذلك

بالنسبة لكل دار تاخرت

عنه ولا يبحث بدخول

اصطبل خارج عن حدودها

وكذا ان دخل فيها وليس

فيه باب البها (ولا) بدخول

بستان بصقها ان لم يعد من

مراقبتها ولا (بصعود

سطح غير محوط) من

خارجها لانه ليس من

داخلها لغة ولا عرفا وبه

يعلم انه لو حلف لا يخرج

منها فصعد حدث او ليخرج من

فصعد مر (وكذا حوط)

من الجوانب الاربعة

بحجر أو غيره (في

الاصح) لما ذكر نعم ان

كان مسقفا كله او بعضه

ودخل تحت السقف كما

اخذه البلقيني من كلام

المأوردى حنث ان كان

يصعد اليه منها لانه كبيت

منها ولا يشكل على ماقرر

المعقود اعش عبارة المغني وقصر الرافي الطاق بالمعقود خارج الباب وهو ما يعمل لبعض ابواب الاكارن **قوله** المعقود له اي على الحائط فلام يعني على **قوله** نعم الى قوله هو عبارة تنها في المغني لا قوله مثله الى قلا **قوله** عليه اي الطاق **قوله** كالحائط اي في عدم الحنث بدخوله **قوله** انتهت اي عبارة الشرحين **قوله** واستبعده اي قول المتن الى فان كان الخ وكذا ضيق واستشكله **قوله** واستشكله الى قوله وان لم يدخل في المغني والى المتن في النهاية لا قوله بناء الى ولا يبحث **قوله** مطلقا اي مسقفا كان ام لا جعل عليه باب ام لا **عش** **قوله** ورد اي الزركشي **قوله** يمنع ذلك الخ اي ان العرف لا بعده الخ **قوله** لانه اي الباب **قوله** وان لم يدخل في حدودها في شرح الروض التصريح بخلافه وهو قضية كلام المتن الى المحكي في اصل الروضة قوله بل ولا يختص الخ في شرح الروض ايضا التصريح بخلافه اخذنا ما اثير اليه وقوله وهو محتمل لكنه احتمال لا يثبت به فتاواه اه سيد عمر **قوله** خارج عن حدودها ظاهر وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ اه سم وفي ردوى الظهور نظر ظاهر **قوله** ان دخل فيها اي في حدودها **عش** **قوله** باب البها اي الى الدار **قوله** المتن ولا يصح وسطاح الخ يفيد مع قوله السابق اي والمسجد عدم الحنث بصعود وسطاح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه اه سم **قوله** من خارجها متابعي بصعود فكان الاولى تقدمه على غير محوط كافي النهاية والمغني **قوله** ليس من داخلها لغة الخ لانه حاجز بقى الدار الحار والبرد فهو كحيطانها اه معنى **قوله** من الجوانب الى قوله ولا يشك في المغني لا قوله ودخل الى حنث والى قول المتن ولو ادخل في النهاية لا قوله المذكور **قوله** من الجوانب الاربعة فان كان من جانب لم يؤثر قطعا اه نهاية **قوله** لما ذكر هو قوله لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفا **عش** **قوله** ودخل تحت السقف لم يقيد به مر اه سم اي والمغني عبارة عن الحلف اذ لم يكن السطح مسقفا كله او بعضه ولا حنث قطعاً اذا كان يصعد اليه من الدار لانه من ابنيها كما ذكر في الروضة ونازع البلقيني فيها اذا كان المسقف بعضه ودخل في المكشوف وقال ان مقتضى كلام المأوردى عدم الحنث ويرد ذلك التعليل المذكور اه وبعبارة **عش** **قوله** حنث سواء دخل تحت السقف او لا على المعتد شيئا بالزادى خلافا لان حنثا كان يصعد اليه **قوله** ان كان يصعد اليه ولو حلف لا يخرج منها فصعد سطحها لم يحنث ان كان مسقفا كله او بعضه ونسب اليه بان كان يصعد اليه منها ولو لا حنث ومثل ذلك التفصيل المذكور هو القول لا اسكتها والاولا نام فيها ونحو ذلك ومكث بسطحها وصورة المسئلة ان يكون بالسطح وقت الحلف او في غيره ولم يتمكن من الخروج والاحتياط لما مر انه لو عدل لباب السطح حنث اه **عش** **قوله** على ماقرر اي من التفصيل **قوله** مطلقا اي مسقفا او لا **عش** **قوله** وهو اي قوله بشرط اه **عش** **قوله** اورجلا الى قوله وكذا الساحة في النهاية لا اعرف في محايين وكذا في المغني الا قوله ويقاس بذلك الخروج **قوله** وباقى بدنه الخ ارجع الى المتن والشرح معا **قوله** ولو ادخل الى المتن عبارة المغني ولو تعاقب رجل او جذع في واثموا احاط به بنينا حنث وان لم يمتد على رجليه ولا احدهما لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة ايام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حنث وقوله كما أفق به بعضهم هو الاوجه مر **قوله** خارج عن حدودها ظاهر وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ **قوله** ولا بصعود وسطاح يفيد مع قوله السابق اي والمسجد عدم الحنث بصعود وسطاح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه **قوله** ودخل تحت السقف لم يقيد به مر

صححة الاعتكاف على سطح المسجد مطلقا لانه منه شرعا حكما لتسمية وهو المناطق ثم لانها (ولو ادخل يده ورأسه أو رجله) أو رجله غير غير معتمد (لم يحنث) لانه لا يسمى داخلها (فان وضع رجليه فيها معتمدا عليها) أو رجلا واحدة واعتمدا عليها وحدها بان كان لو رفع الاخرى لم يقع وباقى بدنه خارج (حنث) لانه يسمى داخلها بخلاف ما اذا المعتمد كذلك كان اعتمدا على الداخلة والخارجة معا ولو ادخل جميع بدنه لكن لم يمتد في شيء منها لانه لم يمتد في شيء من تلك الأرجل ولو تعاقب منه في شجرة في الدار فان احاط

به بناؤها بان دل عليه حث (٢٨) وإلا فلا (ولو أنه دلت الدار) المحلوف عليها بان قال هذه الدار (فدخل وقد بقي أساس الجيطان حث)

لأنه بعد داخلها فإن ارتفع بعض بدنه عن بئانها لم يحث اه (قوله به) أى بالشخص اه عش (قوله بان علا عليه) أى أو ساواه كما يشمله تعبير الروض وشرحه بقولهما وأحاط به البنيان بحيث لا يرتفع بعضه عن البنيان حث لأن ارتفع بعضه عنه فلا يحث انتهى اه سم وتقدم عن المعنى مثل ذلك التعبير ويوافقه أيضاً تعبير النهاية بما فيه فان لم يعمل عليه حث وإلا فلا اه أى أن لم يعمل الشخص على البناء بأن كان مساوياً له أو دونه حث وان كان الشخص اعلى من البناء فلا حث عش (قول المتن ولو أنه دلت الدار) ونلفظ الدار بالسود في النهاية وليس بوجود في المحل والمعنى وكذا قضية قول الشارح الاتي كافتضاء سياتي المتن أنه ليس من المتن كما هو ظاهر فكنا تابه بالآخر فبما يابدين من النسخ من الكتبة (قوله لانه) أى أساس الجيطان والنتائج باعتبار المضاف اليه منها أى الدار (قوله) وقضية عبارة الروضة الى قوله وكالساحة الخ عبارة المعنى كذا قاله البغوي في التهذيب وتبعه في المحرر وجرى عليه المصنف وعبارة الشرح والروضة ان بقيت أصول الجيطان والرسوم حث والمتبادر إلى الفهم من هذه العبارة بقاء شاخص بخلاف عبارة الكتاب فان الأساس هو البناء المدفون في الأرض تحت الجدار البارز قال الدار وعده وبذلك صرح المصنف في تعليقه النظر في المسئلة انتهى والحاصل ان الحكم دائر مع بقاء اسم الدار وعدمه وبذلك صرح المصنف في تعليقه على المذهب فقال نقلنا عن اصحابنا الخ قوله والحاصل إلى قوله وبذلك في النهاية مثله (قوله أن المراد بالاساس شئ بارز الخ) قد يدل عليه أو بعينه ما سبق انه لا حث بالفتضاء مع وضوح انه لو لم يبق شئ بارز كانت فضاء فليتأمل اه سم (قوله وكالساحة الخ) هذا عن الشارح وليس بمافي المسودة (قوله اما لو قال دارا فكذلك الخ) عبارة الخ والروض أى والمعنى حلف لا يدخل هذه يشير الى دار فانه دلت حث بالعرصة أو هذه الدار فلا إلا ان بقيت الرسوم وأعيدت بآثارها أو لا دخل دارا فدخل عرصة دار لم يحث انتهى اه سم (قوله) كما افتضاء سياتي (المتن) فانه صور المسئلة في اصحابها بقوله دارا لكن مراده هذه الدار ولهذا قدرت في كلامه معنيته اه وقوله في اصحابها قول المصنف المارون من حلف لا يدخل دارا حث بدخول دهاين الخ (قوله) لكن قضية عبارة الروضة انه الخ حزم بها الروض والنهاية والمعنى (قوله في هذه) أى صورة اما لو قال دارا (قوله) اما دارا فحث فيها الخ) خلافا للروض والنهاية والمعنى كاسم (قوله مطلقا) أى بقي رسومها أو لا (قوله ولو قال هذه) أى من غير لفظ دار اه عش (قوله حث مطلقا) وقفا للمعنى والروض والنهاية (قوله عطف) الى قوله أى أعيدت في النهاية لا في الالوان (قوله عطف على جملة) أى باعتبار المعنى (قوله بالمد) الى قوله أى أعيدت في المعنى (قوله ومن ثم الخ) عبارة المعنى تبينه مقتضى كلامه التحلل التبرين بذلك حتى لو أعيدت لم يحث بدخولها وهو كذلك ان أعيدت بآلة أخرى فان أعيدت بآلة لها الاولى فلا يصح في زوايا الروضة الحث اه (قوله أى أعيد منها الخ) في خواش الجلال البقعي على الروضة ما نهى لم يتعرض المصنف لما إذا أعيدت الآلة وغيرها والراجع انه لا حث انتهى اه سم وعمره ويمكن حل كلام البقعي على ما إذا لم يمتد من المبنى بأحدى اللتين عن المبنى بالأخرى وكلام الشارح والنهاية والمعنى على ما اذا تميز كان مبنى الأساس بالاولى فقط والباقي يغيرها (قوله منها) من فيها سم بمعنى البعض ونائب فاعل لقوله أعيد (قوله ولو الأساس الخ) أى بالمراد السابق (قوله فاضافة) أى يبدل الحالف والاولى واصله بالواو (قوله) بناء على الاصح الخ) وقد يقال ان معنى الايمان على العرف والعرف هنا شامل لكل بالاضافة وغيرها

لأنها منها فكانه دخلها وقضية عبارة الروضة ان المراد بالاساس شئ بارز منه وإن قل وفي مسودة شرح المذهب عن الاصحاب انها مبنى صارت ساحة فلا حث بخلاف ماذا بقي منها ما تسمى معه دارا وكالساحة ما اذا صارت تسمى طريقا وان بقي بعض حيطانها كما دل عليه نص الامام واعتمده البلقيني وغيره اما لو قال دارا فكذلك كما افتضاء سياتي المتن لكن قضية عبارة الروضة انه لا حث في هذه بقضاء ما كان دارا وان بقي رسومها ورد البلقيني بان الخلاف والتفصيل السابق انما هو في هذه الدار اما دارا فيحث فيها مطلقا ولو قال هذه حث مطلقا (وان صارت) عطف على جملة وقد بقي (فضاء) بالذ وهو الساحة الخالية من البناء (او جعلت مسجدا او حماما او بيستانا فلا) حث لوال معنى الدار بتدويع اسم اخر لها ومن ثم انحلت اللتين فلو أعيدت لم يعد الحث ألا ان أعيدت بالنها الاولى أى أعيد منها بها ولو الأساس فقط فيها يظهر (ولو حلف لا) يا كل طعام زيدوا طلق فاضافه لم يحث بناء على الاصح السابق

أن الضيف يتبين بازدراده

انه ملكا به أولا (يدخل دار زيد) أو حالوته (حت بدخل ما يسكنها يملك لا باعارة واجارة وغصب) وايضا بمنفعها له ووقف عليه لان الاضافة إلى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة ومن ثم لو قال هذه لزيد لم يقبل تفسيره بأنه يسكنها واعتمد في المطالب قول جمع الفتوى على الخت بكل ما ذكر لانه العرف الآن قال المتعبر عرف اللفظ لا عرف اللفظ كما هو مذهب الأئمة الثلاثة (إلا ان يريد مسكنه) فيحتسب بكل ذلك لانه مجاز قريب نعم ذكر جمع مقدمون انه لا تقبل ارادته هذه في حلف بطلاق وعناق ظاهرا واعترضا بأنه حيثن مغلف على نفسه فكيف لا يقبل وأجيب بأنه تخفف عليها من وجه آخر وهو عدم الخت بما يملكه ولا يسكنه فليقبل ظاهرا فيما فيه تغليظ عليه دون ما فيه تخفيف له (ويحتسب ما يملكه) جميعه وان طرأ له بعد الحلف (ولا يسكنه) إلا ان يريد مسكنه فلا يثبت به عملا بقصد ولو اشتهرت الاضافة للتعريف في نحو دار اوسوق حث بدخلها

(قوله ان الضيف يتبين الخ) قضيته انه لو كان رقيقا حث لانه لا يملك وهو القياس وفاقا لم نعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يثبت لانه ينتقل ملك السيد فلما بكل الحالب الاملاك سيدها وفيه نظر فليتأمل اه سم (قوله او حالوته) خلافا للروض وروفاا لشرح عبارة الاول وان حلف لا بد من حث فان حث بدخل ما يدخل فيه ولو مستاجر او عبارة الثاني ونقل الروابي مع قوله ان الفتوى على الخت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يثبت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في الامم والمختصر وجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروابي اه والقياس انه لا يثبت اه ومثل الحث ان كان لرادتها للاحثوت كما في الصباح اه سم (قول المتن حث بدخل ما يسكنها) اي الدار ومثله في ذلك الحثوت على ما فهمه كلام الشارح وقوله ملك اي جميعه فلا حث بالمشاركة بينه وبين غيره اه عش (قول المتن لا باعارة الخ) ظاهره وان يملك زارا اه سم (قوله وايضا الخ) إلى قوله راعى مدني المعنى إلى قول المتن ولو حلف لا بدخلها في النهاية لا فوله بحث إلى ولو اشترى وقوله واخلفه (قوله واعتمد في المطالب قول الخ) ضعيف اه عش (قوله بكل ذلك) أي بالمعار وغيره اه معنى (قوله نعم ذكر جمع الخ) عبارة النهاية نعم لا يقبل الخ من غير عزو (قوله انه لا يقبل الخ) وهو المعتمد مر سلطان وزيد اي بجري (قوله ارادته) اي المسكن وقوله هذه صفة الارادة (قوله واعترضا الخ) عبارة النهاية لا يقبل ولا يترى ذلك بأنه لا يملكه تخفف (قوله فكيف لا يقبل) الاولى الثالث (قوله بأنه تخفف عليها الخ) اي على نفسه اه عش (قوله فيما فيه تغليظا الخ) اي فيما اذا دخل ما يسكنه ولم يملكه مؤاخذه له بقوله اه عش (قوله جميعه) الظاهر انه احترز به عن المشترك ويؤيده قوله الآتي وعن بعضه ما وان قل اه عش عبارة قسم فيه دلالة على عدم الخت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك قول شرح الروض وحلف لا بكل طعامه فكل مشترك اي بينه وبين غيره حث بخلافه في اللبس والركوب اه ماضيه ومعنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه وعبارة المعنى هذا اذا كان ملك الجميع فان كان ملك بعض الدار فظاهر نص الامم انه لا يثبت وان كثر نصيه واطبق عليه الاصحاب كقوله الاذرع اه (قوله وان طرأ الخ) ظاهره ولو تغير اختياره كان مات مورثه أو رده عليه يعيب اه عش (قوله فلا يثبت) إلى قوله ويحتسب البلى في المعنى (قوله فلا يثبت) اي ان كان الحلف بالله فكيف في امار اه عش (قوله ولو اشتهرت الاضافة الخ) عبارة المعنى تنبيه كان ينبغي ان يقول بما يملكه او لا يملكه ولكن لا تمرف إلا به ليشمل ما لو كان بالبلد دار اوسوق واحمام يضاف إلى رجل كسوق أمير الجيش وخان الخليل بمصر وسوق يحيى بيدادوخان يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة

(قوله ان الضيف يتبين بازدراده انه ملكه) قضيته انه لو كان رقيقا حث لانه لا يملك وهو القياس وفاقا لم نعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يثبت لانه ينتقل ملك السيد فلما بكل الحالب الاملاك سيدها وفيه نظر فليتأمل (او حثوت) في الروض وشرحه ماضيه وان حلف لا يدخل حثوت فلان حث بما يدخل حثوت الحثوت الذي يعمل فيه ولو مستاجر للعرف ونقل الروابي مع قوله ان الفتوى على الخت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يثبت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في الامم والمختصر والام وجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروابي اه والقياس انه يثبت اه وفي الروض وشرحه ايضا وحلف لا يركب شرح هذه الدابة فركبه ولو على دابة اخرى وكذا لو كان حلف لا يدخله وهو يذهب إلى زيد بلامك وانما ينسب اليه نسبة تعريف حث ومثل ذلك كل ما لا يتصور منه الملك فتكون الاضافة اليه للتعريفه لا للملك كدار العدل ودار الولاية وسوق امير الجيوش وخان الخليل بمصر وسوق يحيى بيدادوخان اي يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة دار بدمشق فاذا حلف لا يدخل شيئا منها حث بدخل وان كان من يضاف اليه ميتا لثبوت حث الاضافة على الملك اه (قوله لا باعارة) ظاهره وان لم يملك دار (قوله واجيب بأنه تخفف) كتب عليه مر (قوله جميعه) فيه دلالة على عدم الخت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك ما في شرح الروض فانه لما قال في الروض وحلف لا بكل طعامه فكل مشترك اي بينه وبين غيره حث بخلافه في اللبس

مطلقا كدار الارقم بمكة وسرق يحيى بفدالة عند رحل الاضافة على الملك وفارق المتجدد هنا لا اكلام ولد فلان فانه يحمل على الموجود دون المتجدد لان اليقين ينزل على ما للحالف قدرة (٣٠) على تحصيله واستشكل بقول الكافي لو حلف لا ينس شعر فلان خلفه ثم من مانت منه

و دار العقيق بدمشق قال ابن شهبة في حث دخول هذه الامكنة وان كان من تصاف اليه ميتا لتعذر رحل الاضافة على الملك فعين ان تكون للتعريف اه وفي سم عن الروض وشرحه ما وافقنا **(قوله مطلقا)** اي سواء كان المضاف اليه بما يتصور منه الملك ام لا اه اسنى **(قوله فانه يحمل)** اي قوله ولد فلان **(قوله)** على ما للحالف يتامل فان الظاهر ما للبضاف اليه كزبدنها اه عش عبارة المعنى على ما للحلوف عليه اه **(قوله بان اخلاف الشعر الخ)** عبارة المعنى بان هذا اصل الشعر المحلوف عليه فليس هو غيره اه **(قوله)** اي الدار والعبد اي او بعضهم اه معنى **(قوله وكذا الخ)** ولولم يزل الملك بالبيع لاجل خيار مجلس أو شرط لها أو للبائع حث ان قلنا الملك للبائع او موقوف وفسخ البائع فانه يتبين ان الملك للبائع فيتعين حث الحالف اه معنى **(قوله ان اجبر البيع)** ولو فسخ فهل يثبت لتبين بقاء الملك او لا للشك في بقاء الملك باحتمال الاجازة فيه نظر اه سم وقد مرنا عن المعنى الجزم بالاول **(قوله هو مثال الخ)** فلو قال المصنف فزال ملكه عن بعضهم بدل فباعها لكان اولى واعم لتدخل الهبة وغيرها اه معنى **(قوله)** باثنا اي او جريما واقتضت عدتها اه معنى **(قوله اذ الرجعية الخ)** يؤخذ منه انه لو حلف لا يبيق زوجته على عصمته او على ذمته فطلقها طلاقا رجعا لم يبر في حث باقائها مع الطلاق الرجعي اه عش **(قوله مطلقا)** اي ازال ملكه عنها ام لا **(قوله ولو اشترى)** الى قوله و غلبت في المعنى **(قوله ولو اشترى الخ)** ومثله ما لو طلقها تزوج غيرها **(قوله ولو اشترى بعد بيعها الخ)** بى ما لو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلقها ثم كلهما وينبئ الحث اه سم **(قوله فان اطلق)** الى قوله حث ينبغي جريان ذلك فيما اذا اشترى بعد بيعها وجريان نظير ذلك في الزوجة اذا تزوج بعد طلقها اخرى اه سم **(قوله)** عليها اي الاشارة **(قوله فيما مر آتفا)** اي في قوله ولو حلف لا يدخل هذه الدار فصار قضاء الخ اه عش **(قوله وعمل الخ)** عطف على قوله تغليب الخ فالاول لتعليل اللبن والمعطوف لتعليل لما زاده بقوله او يرد الخ اه رشيدى **(قوله بتلك النية)** اي ارادة أى دار او عبد جرى عليه ما **(قوله نيتها)** اي الاشارة **(قوله ولا يابطل)** البيع الخ مرقريا ان التسمية اقوى من الاشارة وهذا منه فلا حاجة إلى جواب فتأمل اه رشيدى **(قوله ولا يابطل)** البيع في بعتك هذه الشاة الخ ولو كان ذكر الشاة لسبق اللسان فينبى عدم البطلان اه سم **(قوله وفارقت)** اي مسئلة لحم هذه السخلة **(قوله بان الاضافة فيها)** اي في مسئلة دار زبدهه **(قوله)** الصادقة بالا ابتداء الدوام اي ابتداء دوام فيما نحن فيه وكانه اراد حال ملكه بعد زواله اه سم **(قوله)** وفي تلك اي في مسئلة لحم هذه السخلة **(قوله للزوم الاسم الخ)** اي اسم السخلة واللام فيه لتعليل وقوله

والركوب اه قال في شرحه في معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه **(قوله)** وقد نجاب بان اخلاف **(قوله)** كتب عليه مر **(قوله)** وكذا الخ ان اجبر البيع الخ لودخل الدار زمن خيارهما ثم اجبر فينبى عدم الحث لتبين زوال الملك من حين البيع بل لودفع معنى الجاهل بالحلوف عليه المشك في بقاء الملك باحتمال الاجازة او بمفسوخ فهل يثبت لتبين بقاء الملك او لا للشك المذكور فيه نظر اقول ما ذكر في اول هذه الحاشية مذكور في كلام الشارح **(قوله)** فاذا زال ملكه عنها او عن بعضها وان قل او طلقها فدخل وركله الخ بى ما لو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلقها ثم كلهما وينبئ الحث **(قوله فان اطلق)** الى قوله حث ينبغي جريان ذلك فيما اذا اشترى بعد بيعها وجريان نظير ذلك في الزوجة اذا تزوج بعد طلقها اخرى **(قوله)** والتقييد بالاول فلا انظر لو اراد التقييد بالاول فاشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلقها ثم كلهما وينبئ الحث **(قوله)** ولا يابطل البيع في بعتك هذه الشاة فاذا هي بقرة لو كان ذكر الشاة بسبق اللسان فينبى عدم البطلان **(قوله)** الصادقة بالا ابتداء والدوام الخ اي ابتداء او دواما فيما

حث وقد نجاب بان اخلاف الشعر لما عهد مطردا في اقرب وقت نزل منزلة المقدور عليه ولو حلف لا يدخل دار زيد او لا يكلم عبده او لا يكلم زوجته فباعها اي الدار والعبد بيعا بئا او بشرط الخيار للبشرى وكذا الخ ان اجبر البيع وهو مثال والمراد فزال ملكه عنها او عن بعضهم وان قل او طلقها باثنا لاذ الرجعية زوجة **(فدخل الدار وركله)** اي العبد او الزوجة **(لم يثبت)** تغليب الحقيقة لزوال الملك بالبيع والزوجة بالطلاق وبحت الزكشى في دار عرفت بالشؤم وعبد عرف بالشر الحث مطلقا لان اضافتهما مجرد التعريف وفيه نظر اذ ما علبه قابل للنع ولو اشترى بعد بيعها غيرها فان اطلق او اراد اي دار او عبد ملكه حث بالثاني او التقييد بالاول فلا **(لما ان يقول داره هذه او زوجته هذه او عبده هذا)** او يريد أى دار او عبد جرى عليه ملكه او اي امر اجرى عليها نكاحه **(في حث)** تغليب للاشارة على الاضافة وغلبت التسمية عليها فيما مر آتفا لانها اقوى لان الفهم يسبق اليها

أكثر وعمل بتلك النية وألحق بالتلفظ بالاشارة نيتها وانما يابطل البيع في بعتك هذه الشاة فاذا هي بقرة لان العقود راعى فيها اللفظ ما أمكن ولو حلف لا يأكل لحم هذه السخلة فكبرت واكل لحمه وبحث وفارقت نحو دار زبدهه بان الاضافة فيها عارضة فلن ينظر اليها بل مجرد الاشارة الصادقة بالا ابتداء الدوام وفي تلك لازمة لزوم الاسم او الصفة ولان زوالها يتوقف على تغيير بعلاج

أو خافه فأعبرت مع الإشارة وتوافقت العين بجموعه ما إذا زال أحد مما ذكر كونهما سخلتي ذلك المائلان الحولف على من نأيم المولوزال اسم العبد بعتق مواسم الدار يجعله له مسجداً لم يحتزل أن أشار فالمراد بقوله السابق تخليها الإشارة أي مع بقائه الاسم (إلا أن يريد) الحالف بقوله هذه أو هذا مادام ملكه) الرفع والنصب فلا يحتزل بدخول أو تكليم بعد زواله بذلك (٣١) أو طلق لام الإرادة قريبة ويأتي في قبول

هذا في الحالف بطلاق أو عتق مأمراً انفاروقاً لقال مادام في أجازته واطلق فلم يباذر منه عرفاً كما قاله أبو زرعة أنه مادام مستحقاً لمنفعته فتحتل الديمومة بما جاز به لغیره ثم استجاره منه ووافق فيمن حلف لا يدخل هذا مادام فلان فيه فخرج فلان ثم دخل الحالف ثم فلان بانه لا يحتزل باستدامة مكنته لأن استدامة الدخول ليست بدخول ويحتزل بموداه له وفلان فيه لبقاء العين ان اراد بمدة دوامه فذلك الدوام وما بعده أو اطلق اخذاً مما قاله في لارابت منكر إلا رفعت له للقاضي فلان واراد مادام قاضياً من انه اذا رآه بعد عزله لا يحتزل ولا لتحل اليمين لا قد يتولى القضاء فيرفعه اليه وير فان اراد مادام فيه هذه المرة انحلت بخروجه اه وفيه نظر والفرق بين ما هنا ومسئلة القاضي ظاهر لان الديمومة ثم موطوء بوصف مناسب للدخول عليه يطرأ ويحول فائبط بموهنا محل وهو لا يتصور فيه ذلك فانه قدمت بخروجه منه وان عاد اليه فالذي يتجه في حالة الاطلاق عدم الحنث

أو الصغرة أو فيه الاضراب والمراد بالصغرة كونه سخلتي (قوله) أو خولته هو الذي يظهر فينا نحن فيه اه رشیدی (قوله) فأعبرت أي الاضافة (قوله) الحالف الى قوله ويأتي في المعنى (قوله) بالرفع أي على انه اسم دام والنصب أي على انه خبرها والحوار الاسم بحولف اه معنى (قوله) بعد زواله ملك اطلاق عبارة المعنى بعد زوال الملك والزوجة بالطلاق البائن ومثل زوال ملكه عن العبد ما لو عتق بعضه كما لو حلف لا يكلم عباداً فكم بمعضافاته لا يحتزل وكذا لو حلف لا يكلم حراً أو لا يكلم حراً ولا عبيداً كما لو حلف لا ياكل بسر ولا رطباً فكل منصفه اه (قوله) مأمراً أنفاً أي في شرح (لا) أي يريد مسكنه ولا ياتي هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليظ بل تخفيف اه سم عبارة ع ش أي من عدم القبول ظاهر اه (قوله) واطلق أي اراد مادام مستحقاً لمنفعته كما هو ظاهر بخلاف ما اذا نوى مادام عقداً جازته باقياً لم تنقض مدته فانه يحتزل ان جازته باقياً لم تنقض ولم تنقض قال ذلك أبو زرعة ايضاً اه رشیدی (قوله) انه مادام الخ) الأسبك اسقاطه (قوله) ووافق أي أبو زرعة (قوله) أو اطلق ضعيف اه ع ش (قوله) اخذاً مما قاله في لارابت منكر الارافته للقاضي) سيأتي في شرح مسألة القاضي الاتية في المتن ان هذا كلام الروضة وليس فيها ذكر الديمومة اه رشیدی (قوله) من انه) بيان لما قاله (قوله) من انه اذا رآه بعد عزله الخ) يرجع عما ياتي وغيره اه سم (قوله) ولا تحل اليمين في مطابقة هذا لما حققه الشرح فيما ياتي نظر فامله معه (قوله) وير) يفتح الباء (قوله) فان اراد الخ) عطف على قوله ان اراد بمدة الخ (قوله) بخروجه أي الفلان اه سم (قوله) بوصف مناسب للحولف عليه الخ) أي لان الرفع اليه مناسب لانصافه بالقضاء لا يرفع الا للقاضي أو نحو ذلك الوصف الذي هو القضاء يطرأ ويحول فكان ربط الرفع بهذا الوصف قريبة على ارادة حيثما وجد هذا الوصف فهو من دلالة الاياد المقررة في الاصول هذا والذي سيأتي في مسألة القاضي انه حيث نوى الديمومة انقطعت بالعزل وإن عاد الى القضاء أي إن لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر ما هنا وحيت فلا فرق بين مسألة دخول البيت ومسئلة الرفع للقاضي اه رشیدی (قوله) في حالة الاطلاق أي في مسألة الحالف على عدم الدخول وقول ع ش أي في مسألة القاضي سبق قلم (قوله) كالحالة الاخيرة هي قوله فان اراد مادام فيه هذه المرة الخ ع ش وسم (قوله) بالباء) الى قوله أما لولم يشر في النية الا قوله الى ولو اراد الى قوله او الطعام في المعنى الا قوله ذلك (ولو اراد الحنث) بعبارة المعنى وعمل الحلاف عند الاطلاق فان نوى شيئاً من ذلك محل عليه قطعاً (فرع) لو حلف لا يركب على سرج هذه الدابة فركب عليه ولو على دابة اخرى حنث اه وقوله فرع الخ في الروض مثله (قوله) ايضاً أي كالاول (قول المتن) ولا يدخل بيتاً أي واطلق اه نهاية (قول المتن) حنث بكل بيت الخ) محل ذلك عند الاطلاق فان نرى نوعاً منها انصرف اليه اه معنى (قوله) محكم) يقيف القصب اه ع ش (قوله) نحن فهو كما انه اراد حال ملكه وبعد زواله (قوله) مأمراً أنفاً في شرح (لا) أن يريد مسكنه (قوله) ايضاً ما مر انفاً) فيه انه لا ياتي هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليظ بل تخفيف (قوله) من انه اذا رآه بعد عزله لا يحتزل) يرجع عما ياتي وغيره (قوله) ولا تحل اليمين الخ) في مطابقة هذا لما حققه الشرح فيما ياتي نظر فامله معه (قوله) فانه قدمت بخروجه) الظاهر ان هذه اللمة لعلان وقوله فالذي يتجه كذا شرح مر (قوله) كالحالف الاخيرة) كان المراد بها فان اراد مادام فيه هذه المرة الخ (قوله) لا يسمى دابة اصلاً) فيه نظر

كالحالة الاخيرة (ولو حلف لا يدخلها من ذال الباب فتخرج) بالباء الحنث مثلاً (ونصب في موضع آخر منها لم يحتزل الثاني) وان سدا الاول (ويحتزل بالاول في الاصح) لان الباب اذا اطلق انصرف للبغذ لا للمحتاج اليه في الدخول دون الحنث وقوله ونصب الخ قيد للحنث اذ لو طرح او ألتف ودخل من الثاني لم يحتزل قطعاً ولو اراد الحنث قبل قطعاً ما لم يشر فقال من بابها فانه يحتزل بالثاني ايضاً لانه يسمى بابها (أو) حلف (لا يدخل بيتاً) حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب) أو قصب محكم كما قاله الماوردي (أو خيمة) أو بيت شعر أو جلد وان كان

الحالاف حضر بالان البيت يطلق على جميع ذلك حقيقة لانه كما بحث بجميع أنواع الخبر أو الطعام وأن اخص بعض النواحي بنوع أو أكثر منه
لذا العادة لا تخصيص عند جمهور الاصوليين وإنما اخص لفظ الرؤس أو البيض أو نحوهما بما يأتي القرينة اللفظية وهي تعلق الاكل به واهل
العرف لا يطلقونه على ما عدا ما يأتي (٣٢) فيها وقرئ بين تخصيص العرف للفظ بنقله عن مدلوله اللغوي إلى ما هو اخص منه وبين

كان بحث بجميع أنواع الخبر أي فيما لو حلف لا يأكل خبزاً أو طعاماً (قوله) لانه العادة لا تخصيص (الخ) قضيته
انه لو حلف لا يدخل بيت زيد وكان العادة في محله اطلاق البيت على الدار بما عدا معد الحث بدخول الدار
حيث لم يدخل بيتاً من بيوتها عرش أو بيتاً عن الرشيد ما يوافقه (قوله) وهي تعلق الاكل به) قضيته انه لو
علق به غير الاكل كان حلف لا يحمل رؤساً ويضاحث فليراجع امر رشيد (قوله) به وقوله لا يطلقونه
أي لفظ الرؤس الخ (قوله) فيها أي في الاطلاقات المذكورة (قوله) وقرئ بين تخصيص العرف (الخ) جواب
سؤال منسوخ وقوله لانه العادة لا تخصيص الخ ما ذكره من العرف في وقفة ظاهرة (قوله) (قوله) أي انتفاء ذلك
الاستعمال (قوله) لضعف المعارض للعموم في هذا الخ فيه تامل والجواب متعلق بقوله وقرئ الخ قالوا ولي الباء
بدل اللام (قوله) دون ما قبله) وهو تخصيص العرف الخ (قوله) بين ما ذكر (أي من الحث بدخول نحو الخيمة
وإن كان الحالاف حضرياً (قوله) لا يسمى دابة اصلاً) فيه ظاهر اسم (قوله) لكن مع الاضافة (الخ) انظر
ما الاضافة في الخيمة (قوله) ولا يتنافه) أي الفرق المذكور (قوله) نظيرها) أي الاضافة في نحو بيت الشعر
(قوله) وقيد الزركشي) إلى قوله وهو يؤيد المعنى لا افعله يظهره إلى المتن وقوله مع حدوث أسماء خاصة
لهما وقوله إلى محث (قوله) بخلافها لدفع اذى الخ) أي فلا تسمى بيتاً اه معنى (قوله) ولو ذكر البيت
بالفارسية) أي كان قالوا انه لا دخل لادخل بخانه لم يحث بنحو الخيمة أي بغير البيت المعنى لان العدم لا يطلقونه
على غير المعنى نقله الرافعي عن الفغالي وغيره وهو محذور في الشرح الصغير اه معنى (قول المتن مسجد) أي وكعبة
اه معنى (قوله) بيت الرحا) أي المعروفة بالطاحرون الان ومثله الفهرواه عرش قوله وبيت الرحا إلى
الفصل في النهاية لا افعله كذا قال إلى وخرج وقوله قال بعضهم إلى المتن (قوله) انه بيت) جزم به النهاية والمعنى
وقيد الاول عن اعتاده سكناء عبارته اما من اتخذه من المساكن فيحث به من اعتاده سكناء اه قال الرشيد
قوله من اعتاده سكناء لا يحث غير المعتاد لما روينا في العادة اذا ثبت بمحل عمت جميع الاحوال اه وقوله لا
يحث غير المعتاد ايضاً كاهو قضية طلاق التحفة والمعنى (قوله) والاذرع الخ) الذي في كلام الاذرع جزم
لا بحث امر رشيد (قوله) بخلو في المسجد) أي لا تعد منه اه نهاية إلى بان لا تدخل في وقفه عرش (قوله)
ثم رآه) أي الاذرع (قوله) وأبوها) أي المدرسة والرباط ونحوهما (قوله) يعلم ما تقر أن البيت غير
الدار) أي ولا نظراً إلى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت على الدار ووجهه ان العرف العام مقدم على
العرف الخاص ويصرح بهذا كلام الاذرع فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذي في الشارح هنا وقال انه الاصح
عقبه بقوله وعن القاضي أبي الطيب الميل إلى الحث أي فيما لو حلف لا يأكل البيت فدخل دهن الدار أو
مخها أو صفتها لان جميع الدار بيت بمعنى الاوه ثم قال اعني الاذرع قلت وهو عرف كثير من الناس
يقولون بيت فلان ويريدون داره فعمل من كلامه ان الاصح لا ينظر إلى ذلك وهذا علم رديح ابن قاسم
ان محل قولهم البيت غير الدار الخ غير نحو مصر فانهم يطلقون البيت على الدار بل لا يكونون بذلك
الدار لا يطلق البيت فينبغي الحث امر رشيد (قوله) ان البيت غير الدار ينبغي ان يتامل دعوى الغيرية بمعنى
المباينة وان اردت بالغيرية الخالة فلا نزاع فان الدار اسم لجميع المنزل المشتمل على دليل وصحن وصفة
(قوله) ان البيت غير الدار الخ) لو اطار د في بلد تسمى الدار بيتاً لا داراً كافياً القاهرة فانهم لا يستعملون
اسم الدار كاهو معلوم فهل يحث من حلف لا يدخل بيت فلان بدخول داره فيه نظروا وينبغي الحث
(قوله) لا يدخل بيت فلان فدخل داره) كان دخل صحن الدار أو مقعداً فيها لان ذلك ليس بيتاً

انتفاء استعمالهم له في بعض
افراد مساء في بعض
النواحي كغلبة استعمال
اهل طبرستان للخبر في
خبر الارز لا غير فهذا لا
يوجب تخصيصاً ولا نقلاً
عرفياً للفظ بل هو معه باق
على عموم لضعف المعارض
للعوم في هذا دون ما قبله
ويقر بين ما ذكر ومن
حلف بنحو بغداد لا يركب
دابة لم يحث بالرخا كافي
العزير بان الخار عنده قلاء
لا يسمى دابة اصلاً بخلاف
نحو الخيمة تسمى عند الحضرة
بيتاً لكن مع الاضافة
كيت شعرو لا يتنافه عدم
اعتبارهم نظيرها في قولهم
في نحو المسجد بيت الله لان
هذا حدث له اسم خاص فلم
يعول معه في تلك الاضافة
بخلاف نحو بيت الشعر
وانما اعطى في الرصة الخمار
لان المدار فيها على ما يصدق
عليه اللفظ وان لم يشتر على
ما مر وقيد الزركشي اخذاً
من كلامهم الخيمة بما اذا
اتخذت مسكناً بخلافها
لدفع اذى نحو مسافر ولو
ذكر البيت بالفارسية لم
يحث بنحو الخيمة لانهم
لا يطلقونه الا على المعنى
ويظهر في غير الفارسية

والعريفة أنه يتبع عرفهم ايضاً (ولا يحث بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبل) وبيت
الرحا لانها لا تسمى بيوتاً عرفاً مع حدوث اسماء خاصة لها وبحث البلقيني في غار اتخذ للسكنى انه بيت والاذرع ان
المراد بالكنيسة محل تعبد اه مالدخل بيتاً فيها فانه يحث اه وقياسه الحث بخلو في المسجد ثم رآه بحث عدم الحث بساحة
نحو المدرسة والرباط وأبوها بخلاف بيت فيها وهو يؤيد ما ذكرته (تنبه) يعلم ما تقر ان البيت غير الدار

ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث أو لا يدخل داره فدخل بيته فباحث (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حث) إن علم به وذكر الحلف واختار الدخول كذا قاله شارح هنا (٣٣) وهو موم لأن ذلك شرط لكل حث

لكن عذر هذا كذا المتن بعض محترزات ذلك وخرج حديثنا دخوله عليه في نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عزفا قال بعضهم ومنه الحش ورد بأنه مختص به (وفي قول أنه ان نوى الدخول على غيره دونه لم يحث) كما يأتي في السلام عليه وافرغ الاول بان الاقوال تقبل الاستثناء بخلاف الالفاظ ومن ثم صح سلم عليهم لا زيد ودون دخل عليهم الا زيدا (ولو جهل حضوره بخلاف حث الثاني) والجاهل والاصح عدم حثهما كالذكره كاقدمه في الطلاق نعم لو قال لا أدخل عليه عالما ولا جاهلا حث مطلقا وكذا في سائر الصور (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم وهو فيهم) وكان بحيث يسمعه وإن لم يسمعه أو كان به نحو جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم بالكلام (استثناء) ولو قبله (لم يحث) لما مر (وان اطلق حث) ان علم به في الاظهر واقام على لان العام يجري على عمومه ما لم يختص بظاهر كلام الرافعي حثه بالسلام عليه من الصلاة وان لم يقصد واعتمد ابن الصلاح جزم به المتولى سكن نازع فيه البلقيني وتبعه الزركشي وغيره قال لا سيما اذا بعد

ويوت والبيت اسم مسكن واحد جزم من الدار او غير جز. اه سيد عمر (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف (الخ) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم اتى بالحث سمع على حج امعش (قوله) ان علم الى قوله كذا قاله في المفتي (قوله) ان علم به وذكر الحلف (الخ) امالو دخل ناسيا او جاهلا فلا حث وان استدام لكن لا لتحل الجنب بذلك امعش (قوله) ذكر المتن بعض (الخ) اى بقوله وجب حضوره (الخ) (قوله) في نحو مسجد (الخ) ومنه القهوة وبيت الرحا وينبغي ان مثل ذلك مالو حلف لا يدخل على زيد وجمعهما ولية فلا حث لان موضع الولى لا يختص باحد عرفا فاشبهه نحو الحمام وصورة المستغنى في المسجد ونحوه عندنا لا طلاق فلو قصد انه لا يدخل مكانا فيه زيد اصلا حث لتخليطه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا يجتمع مع فلان في محل ثم انه دخل في محل وجاء المحلوف عليه بمده ودخل عليه واجتمع في المحل هل يحث لانه صدق عليه انه اجتمع معه في المحل ام لا والجواب ان الظاهر عدم الحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد امعش وظاهر ان هذا عند الاطلاق فلو قصد انه لا يجتمع مع محل اصلا فيحث بذلك (قوله) في نحو مسجد (الخ) ولو دخل عليه دار افان كانت كبيرة يفترق المتبايعان فيها لم يحث والا حثناه معنى (قوله) ورد بأنه مختص به لم لا يحث على بيوت الاحشاش العامة نحو ايضا فانها غير مختصة وان اختص كل واحد بمحل مخصوص فان الظاهر انه اذا دخل عليه وهو في الصفة المشتركة انه لا حث كالجامع اه سيد عمر (قوله) كما يأتي الى الفصل في المفتي الاقول وان لم يسمعه الى المتن وقوله وان لم يقصد (قوله) لما مر (اى) من ان الاقوال تقبل الاستثناء (قوله) ان علم به (اى) وذكر الحلف كما مر انما (قوله) وان لم يقصد (قوله) وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث (قوله) وجزم به المتولى) معتمد امعش (قوله) لكن نازع فيه البلقيني (الخ) عبارة المفتي وقال البلقيني انه لا يحث بالسلام من الصلاة لان المحلوف عليه اتمام السلام الخاص الذي يحصل به الانس والاطمئنان وهذا انما يكون في السلام في غير الصلاة وما ذكره الرافعي اخذه من الشامل وهو يحث اه ويمكن حل كلام الرافعي على ما اذا قصد به السلام وكلام البلقيني على ما اذا قصد التجمل او اطلاق وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قال ويحتمل التفصيل بين ان يقصد ام لا كما في قراءة الآية المفهمة اه وهذا قريب من الحل المذكور اه (قوله) قال لا سيما اذا بعد (الخ) اخذنا ما ذكره غاية يقتضيان ما لا يقتضى الحث وان لم يسمعه وقد تقدم انه لا بد ان يسلم عليه بحيث يسمعه وان لم يسمعه اه عيش عبارة الرشيدى قوله لا سيما اذا بعد (الخ) فيه ان شرط الحث كونه بحيث يسمعه كما مر اه عبارة سم قوله بحيث لا يسمع سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى اه (فصل في) الحلف على الاكل والشرب (قوله) في الحلف (الى قوله) وانما اتبع في المفتي الاقوال ان كان الحالف وقولاهى قول المتن يتابع وفي النهاية الاقواله او بعضها الى المتن (قوله) مع ذكر ما يثبتنا (الخ) اى وفيما يتبع ذلك كما لو حلف لا يكلم ذال الصبي (الخ) عيش (قوله) اخضع بالثمن اى ضانا ومعا او هل يشترط في الحث بها كونها مشوبة ولا يكون المفتي رؤوس ما يشوى رؤوسه او الرؤس التي من شأنها تشوى فيه ونظرو الظاهر الثاني اه عيش (قوله) او لا ياكل الرؤس (اى) او الرأس اه معنى (قوله) اى (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث او لا يدخل داره فدخل بيته فيها (حث) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم اتى بالحث (قوله) وان لم يقصد (قوله) وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث (قوله) بحيث لا يسمع سلامه) يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى (فصل في) حلف لا ياكل الرؤس (الخ) (قوله) او بعضه قد يمنع ان جنس الرأس يوجد في بعض الرأس (قوله)

(٥ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

عنه بحيث لا يسمع سلامه (فصل في) الحلف على الاكل والشرب مع ذكر ما يثبتنا به بعض الماكولات (حلف لا ياكل) رؤس الشوى اخضع بالثمن كما قاله الاذرى او لا ياكل

(الرؤس) ولا يشرها مثلا
(ولا نية له حث برؤوس)
بل اورأس أو بعضه خلافا
لما افهمه كلامه وان صرح
به ابن القطان فقد قال
الاذرعي ان ظاهر كلامهم
او صريحه ان المراد الجنس
(تباع وحدها) أى من
شأنها ذلك وافق عرف بلد
الحالف ولا وهى رؤوس
الغنم وكذا الابل والبقر
لان ذلك هو المتعارف
(لا طير) وخيل (وحوت
وصيد) برى أو بحرى كالغذاء
لأنها لا تفرد بالبيع فلا تفهم
من اللفظ عند الاطلاق
(الا) ان كان الحالف (يبلد)
اى من اهل بلد علم أنها (تباع)
فيه مفردة) عن ابدانها وان
حلف خارجها كما رجحه
الباقين لا نه يسبق الى فهمه
عرف بلده فيحث باكلها
فيه قطعا لأنها حثت كرؤس
الانعام لا فى غيره كما صححه
فى تصحيح التنبيه

اولا يشرها مثلا) اى بخلاف نحو لا يحملها ولا يسها أخذنا مما مر أنفا فليراجع اه رشيدى (قوله او
بعضه) وقال اللغنى وخلافا لنهاية عبارة لا يبعثه على الاصح اذا لم يلاحظ ان الجمع هنا الجنس بخلاف ما لو قال
رؤسا فلا يثبت الاثلاثة اه اى كاملة وفى أثناء عبارة شيخنا الزايدى فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس
وان حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يثبت الاثلاث فهما ع ش عبارة سم اعلم ان الذى افقته به شيخنا
الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بالحل على الجنس وحث برأس لا يبعث برأس او رؤسا بالتكثير لم
يثبت الاثلاث كالحلف لا يتزوج النساء او نساء فانه يثبت بواحدة فى الاول وبثلاث فى الثانى بخلاف ما لو
حلف بالطلاق انه لا يتزوج نساء والنساء فهو للجمع فهما ولا يثبت الا بالثلاث لان العصمة محقة فلا تزال
بالشك اه باذى تصرف وفى الزايدى ما يوافق اقتداء الشهاب الرملى (قوله خلافا لما افهمه الخ) عبارة المغنى
تنبيه قول المصنف حث برؤس بقضى انه لا بد من اكل جمع من الرؤس وصرح به ابن القطان فى فروعه
وقال لا بد من اكل ثلاثة منها لكن قال الاذرعي ان ظاهر كلامهم الخ حتى لو اكل راسا او بعضه حث
اه وهذا هو الظاهر اه (قوله فقد قال الاذرعي الخ) قد يمنع ان جنس الرأس يوجد فى بعض الرأس اه
سم (قوله وهى رؤس الغنم) اى قطعا وكذا الابل والبقر اى على الصحيح اه معنى (قوله ان كان الحالف
يبلد آخر) فى سمي بعد ذكره عن الشهاب المحقق الرملى انها ش المنهج كلاما طويلا رده ب كلام المنهج مانه
وحاصله على الاول الذى هو الاقوى فى الروضة واصلا هو الحث مطلقا سواء كان الحالف من اهل ذلك
البلد او لا حلف فيه او خارجا كل فيه او خارجا فى اى محل او بلد وان الوجهين فى ان المعتبر بالبلد او كون
الحالف من اهلها مفرعا على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبعا لما فى المنهج
وغيره اه وفى المغنى وكذا فى ع ش عن سم على المنهج عن مر ما يوافق ذلك الحاصل من الحث مطلقا
عبارة الرشيدى قوله اى من اهل بلد الخ وهذا واجب الاصلاح كانه عليه الشهاب عميرة فلما كتبه على
شرح المنهج ونقله عن ابن قاسم على التحفة محصله انه مبنى الضميف وهو ان الرؤس اذا بيعت فى بلد حث
باكلها الحالف من اهل تلك البلدة خاصة والصحيح عدم الاختصاص لان العرف اذا ثبت فى موضع
عم اه وعبارة الحلى قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ المعتمد انه لا يتقيد بذلك بل لو كان من غير اه كان كذلك
فى بيعت مفردة فى محل حث الحالف مطلقا كرؤس النعم اه (قوله لا فى غيره الخ) عبارة النهاية وظاهر

ايضا او بعضه) قد يتوهم هذا حث من حلف لا ياكل الرطب باكل ما ترطب من المصصة الا ان يفرق بين الجمع
والجنس وان كان جمعا وفيه ان الجمع هنا حل على الجنس بواسطة ال وقد يفرق بان الرطبة ركه به اجزاء
متفقة فصدق الجنس على بعضها بخلاف الرأس (قوله خلافا لما افهمه كلامه وان صرح به ابن القطان الخ)
اعلم ان الذى افقته به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بالحل على الجنس وحث برأس لا يبعث
او رؤسا بالتكثير لم يثبت الاثلاث كالحلف لا يتزوج النساء او نساء فانه يثبت بواحدة فى الاول وبثلاث
فى الثانى وسئل عن قول الشيخين فى او اخر باب الطلاق انه لو حلف لا يتزوج النساء او نساء لم يثبت فهما
الا يتزوج ثلاث مع ما فى الايمان من انه يثبت بواحدة فى النساء وبثلاث فى النساء فاجاب بان المعتمد فى كل باب
ما ذكر فيه لان التصوير يختلف اه فليحرر اختلاف التصوير يقتضى لهذا التفويت و يفرق بين البابين
او يسوى بينهما ويمكن ان يفرق بين البابين بان الصلاق يحتاط له لان معناه قطع العصمة وهى محقة فلا
تزال مع الشك فلهذا اعتبر الثلاث فى المعرفة ايضا بخلاف الايمان ولا يراد ان الاصل برادة الدعة من الكفارة
فينبغى الاحتياط فيها ايضا لان لو رم الكفارة حكم خارج عن معنى البابين مر تب على الحث بخلاف
قطع العصمة فانه نفس معنى الطلاق وقضية ذلك انه لا فرق فى الطلاق فى مسألة الرؤس بين الرؤس ورؤسا
ايضا فى اعتبار الثلاث مر (قوله اى من اهل بلد) تبع فى ذلك من المنهج وقد كتب شيخنا الشهاب المحقق الرملى
بها مش شرحه مانه اعلم ان رؤس الطير ونحوها اذا لم تبع فى بلد من البلدان مفردة لا حث بها على المشهور
وان تبع فى بلد من البلدان حث باكلها فيه وهل يثبت باكلها خارجا وجهان الاقوى فى الروضة واصلا

وأعتمد البلقيني وصرح به جمع متقدمون لكن الاقوى في الروضة كالشرحين الحنفين وخرج بلانية له ما لى نوى شيئا من ذلك فانه يعمل به وإنما اتبع هتا العرف وفي البيت اللغة كما مر علا بالقاعدة ان اللغة متى شئت واشتهرت ولم يعارضها عرف أشهر منها اتبعت وهو الاصل فان اختلف احد الاولين اتبع العرف ان اشتهر واطردوا لافضية كلام ابن عبدالسلام وغيره انه يرجع الى اللغة وحله حيث لا قرينة ترد له لقصد كما يعلم من كلامهم هتا وفي الطلاق (والبيض) اذا حلف لا يا كله ولا نية له (يحمل على (٣٥) مزابل بانصف في الحياة) بان يكون من شأنه انه

يفارق فيها ويؤكل منفردا (كدجاج ونعام وحمام) واودو وط وعصافير لانه المفهوم عند الاطلاق ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره لحل اكله مطلقا اتفاقا على ما في المجموع وان عارض فعمل ان يمتنع بتصلب خرج بمدا موت كالأكل مع غيره وظهر فيه صورته بخلاف الناطف ولو حلف ليا كلن مما في كة وحلف ليا كل البيض فكان ماني

كته بيضا فجعل في ناطفه وهو حلوة وتقصد بيضا وهو كاله برولو قال ليا كلن هذا البيض لم ير جمعه في ناطف (لا) بيض (سك) لانه إنما يراه بعد الموت بشق البطن وقيل لانه لا يؤكل منفردا واخذ منه الحنث بفي بلديؤكل فيه منفردا كالرؤس وردده الزركشي بانما استجد احما اخر وهو البطارخ اه وفيه نظر لان تجد اسم اخر مع بقاء الاول لانه لا يعلم ما ياتي في الفا كة فالوجه رد بمنع تسميته بيضا عرفا ولو في بلد

كلامه عدم حنثه باكلها في غير ذلك البلد وصححه في تصحيح التنبيه لكن اقوى الوجهين في الشرحين والروضة الحنث وقالانه الاقرب الى ظاهر النص وهو المتمد اه وفي المعنى ما يوافقها زائدة (قوله) لكن الاقوى في الروضة كالشرحين الحنث) وهو الظاهر اه معنى (قوله) بلانية له) اى بقوله ولا نية له اه نهاية (قوله) ما لى نوى الخ) ولو لى نوى مسمى الراس حنث بكل راس وان لم يبيع وحده معنى ونهاية (قوله) فان اختلف الخ) فيه ان الفرض انه لم يعارضها عرف فتأمل اه سم (قوله) احد الاولين) اى شمول اللغة واشتهارها (قوله) وعله) اى الرجوع الى اللغة (قول المتن والبيض) جمع بيضا اه معنى وفي الاوقيانوس انه سم جنس لبيضة اه وهو الظاهر (قوله) اذا حلف الى التنبيه في المعنى والنهاية لا قوله ولو قال الى المتن وقوله وقيل الى الولفي (بلد) قول المتن (زابل) اى مفارق اه معنى (قوله) انه) الاول اسقاط الضمير (قول المتن كدجاج الخ) تمثيل لباضه او لمزابل على حذف مضاف اى كبيض دجاج اه سم (قوله) وغيره) كبيض الحداة ونحوها وقوله مطلقا من ما كول اللحم وغيره اه عش (قوله) فعمل الخ) اى من قوله بان يكون من شأنه الخ (قوله) خرج بمدا موت) افاد كلامه ان الموت لا ينجس به البيض المتصلب وهو الظاهر اه عش (قوله) كانوا كالمع غيره) عبارة المعنى ثم لا فرق في الحنث بين اكله وحده او مع غيره اذا ظهر فيه بخلاف ما اذا كاه في شئ لا تظهر صورته فيه كالناطف فانه لا يتخلو عن بياض البيض فلا يحنث به قاله في التنبيه اه (قوله) وهو حلوا الخ) وهو المسمى الان بالمنفوش اه عش (قوله) بر) اى ولم يحنث اه سم (قوله) هذا البيض الخ) والظاهر ان مثله ما لو قال ليا كلن بيضا لعدم وجود الاسم كما ياتي فيما لو قال اكل حنطة حيث لا يحنث بدقيقته ونحوه اه عش (قوله) لا يبيض سمك) وان يبيع بلديؤكل فيه منفردا نهاية ومعنى (قوله) اما اذا نوى شيئا فيعمل به اه ظاهر انه يقبل منه ذلك ظاهر اه عش عبارة المعنى هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حل عليه اه (قوله) انه الخ) خبر ظاهر الخ وقوله يحمل اى لفظ السمك (قوله) عامر انفا) اى في شرح تباع فيه مفردة (اذا حلف) اى قول المتن ولحم بقر في النهاية وكذا في المعنى الا قوله اى في اعتقاد الحالف

نعم والمرجع في تصحيح التنبيه الثاني قال الزونكوني وجه الاول ان العرف اذا ثبت في موضع عم كحنث الارز ثم اذا قلنا بالثاني وقصرنا الحكم على البلد فهل المعتبر البلد نفسه او ان يكون الشخص الحالف من اهلها وجهان رجح البلقيني الثاني هذا ما فيه متاه في الروضة وقصاها وغيرهما في هذا المقام وبه يعلم ان صنيع الشارح في هذا المقام واجب الاصلاح فتدبر واته اوفق ثم رايبت الجورجى في شرح الارشاد صرح بعين ما قلته وقول ثم اذا قلنا بالثاني الخ كذلك ياتي على الاول بالنظر الى القطع والخلاف اه ما كتبه شيخنا خبره وله وحاصله على الاول الذي هو الاقوى في الروضة وقصاها هو الحنث مطلقا سواء كان الحالف من اهل ذلك البلد او لا حلف فيه او خارجه اكل فيه او خارجه في اى محل او بلد وان الوجهين في ان المعتبر البلد او كون الحالف من اهل مفرعان على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبع لما في المنهج وغيره فتأمل (قوله) واعتمد البلقيني) عبارة شرح البهجة ومال اليه البلقيني قاله الاول يعنى الاقوى في الروضة كالشرحين تجدي بما اذا انتشر العرف بحيث بلغ الحالف وغيره والافلا حنث اه ثم رايبت في شرح الارشاد عبرا اليه بقوله ومال اليه البلقيني ثم رجحه في نصحه وقيد الاول بما اذا انتشر العرف الخ (قوله) فان اختلف احد الاولين اتبع العرف) فيه ان الفرض انه لم يعارضها عرف فتأمل (قوله) كدجاج الخ) تمثيل

يؤكل فيه منفردا (وجراد) لانه لا يؤكل منفردا اما اذا نوى شيئا فيعمل به (تنبيه) ظاهر اننا بعضهم بان السمك يدخل فيه الدينلس السابق في الاطعمة انه يحمل هتا على جميع ما في البحر وان لم يسم سمكا عرفا وفيه وقفة ظاهرة لان العرف اطرد بان نحو الدينلس لا يسمى سمكا اصلا فان قيل انه يسمى لغة قلنا هذا ان فرض تسليمه لم يشتهر وقد اشتهر العرف واطرد بخلافه فلم يقول عليه كاعلم عامر انفا (واللحم) اذا حلف لا يا كله يحمل عند الاطلاق ونظيره ما قبله (على) مذكى (نعم) وهى الابل والبقر والغنم (وخيل

ووحش وطير) لوقوع اسم اللحم عليها حقيقة دون ما يحرم لوقوع اعتقاد الحالف فيما يظهر (لا سمك) وجراد لانه لا يسمى لحما رقاي من غير قيد وان سميه لغة كافي القرآن كما لا يخفى بالجلوس في الشمس المسبابة سراجا على الأرض المسبابة بساط في القرآن من حلف لا يجلس في سراج او على بساط (و لا) (شحم بطن) وعين (٣٣) لخالفتهما اللحم اسما وصفة (وكذا كرش وطحال وكبد وقلب) واما مورته ومخ (في

الاصح) لانها ليست لحما حقيقة ولا يخفى بقاضة الدجاجة قطعاً ولا بجذالاً ان رقب بحيث يؤكل غالباً على الاوجه (والاصح تناول) اي اللحم (لحم رأس ولسان) اي ولحم لسان والاضافة يائية اي ولحما ولسان وحيث فلا اعتراض عليه وخذوا كارب اصدق اسمه على ذلك كله (وشحم ظهر وجنب) وهو الابيض الذي لا يخاطله الاحمر لانه لحم سمين وهذا عمر عند الهزال (و) الاصح (ان شحم الظهر لا يتناوله الشحم) لما تقرر انه لحم بخلاف شحم العين والبطن يتناوله الشحم (وان الالة والسنام) يفتح اولها (لثسا) اي كل منهما (شحما ولا لحما) لخالفتهما كلا منهما اسما وصفة (والالية) مبتدأ اذلا خلافاً في هذا (لا) تتناول سناما ولا يتناولها لا ختلافهما كذلك (والدم) وهو الودك اذا حلف لا ياكله واطلق (يتناولهما) يتناول (شحم ظهر) (وجنب) (وبطن) وعين (وكل دهن) حيواني اي ما كره فيما يظهر اخذاً مما مر انه لا يباح بغير المذكي اصدق اسمه

لباطنه اولها بل على حذف مضاف اي كبيض دجاج (قوله) والاصح ان شحم الظهر اي والجنب اخذاً من العلة (قوله) فيحمل في ناطفه وهو حلاوة تعقيد بياضها كلبه اي ولم يخفى (قوله) ويرد كذا شرح مر (قوله) امادهن نحو سمسم (عثرز حيواني) (قوله) على ما قاله البغوي (لكن الاقرب خلافه) مر (قوله

بكل ذلك واستشكل ذكر شحم الظهر هنا لما مر انه لحم ولا يدخل في الدم ويرد بمنع هذه السكيلة بل اللحم الذي فيه انه دم يدخل فيه امادهن نحو سمسم ولوز فلا يتناولها على ما قاله البغوي وظاهر كلام غيره انه يتناول كل دهن ما كره لا نحو دهن خروع به صريح البلغني وفي اللين تردد لانه صلى الله عليه وسلم قال ان له دسماً

والذي يتجه انه لا يتناول له لا يسمى ذسما عرفا (ولحم البقر يتناول) البقر العرب والبقر الوحشي (جاموسا) لصدق اسم البقر على الكل وان نازع فيه البقيني ويفرق بين تناول الانسى للوحشي هنا في الال بالان المدار هنا على مطلق التناول من غير نظر لاختلاف اصل او اسم مخلا له ثم كايهم من كلامهم في البابين وهذا يتجه ان الضان لا يتناول المعز هنا وعكسه وان اتحد اجناسا ثم لان اسم احدهما لا يطلق على الاخر لثقلوا عرفا وان شلهما اسم الغنم المقتضى لاتحاد جنسهما ثم (فرع) الفرق عرف العامة يشمل كل لحم ودهن حيواني ويضو لومن سمك فينبغي حمله على ذلك ولا تتناول ميتة سمكا وجراد او لادم كبد او طحالا (ولو لاق مشيرا) (٣٧) الحنطة لا اكل هذه ولا تبه له حنث

بأكلها على هيئتها وبطحنها وخبزها) تغليبا للإشارة واستشكالك الأذرعى في الطحن والخبز بان كلامهم هنا وفي غير مصرح بأنه إنما بحثت بأكل الجميع وقالوا لا اكل هذا الخراف لا بحثت في منه ما يمكن التقاطه وهو يفهم الحنث اذا في ما لا يمكن التقاطه ولا شك ان الحنطة اذا حنثت في منهاش في الرحا وجد رها ومن يغنيها ان ارق الاناء واليه هذا كله مما يجب التوقف في الحنث بأكل خبزها عند من ينظر الى حقيقة اللفظ ويطرح العرف ثم حكى عن الشاشي صاحب الحلية أنه كان يفتي من حائف لا يلبس هذا الثوب بسل خيط منه مقدار نحو اصبعه اه والذي يتجه ان ما اطلقوه هنا يجوز على ما فصوله في نحو هذا الخراف وقوله مقدار نحو اصبع غير قابل للمدار على خيط يحس ويدرك لكن الغالب ان ما كان طول اصبع يكون كذلك (ولو قال لا اكل هذه

انه لا يتناول له) أى الدسم اللين اه ع (قوله البقر) الى قوله وان نازع في المعنى الى قوله واستشكالك في النهاية (قوله والبقر الوحشي) بخلاف ما لو حلف لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا بحث لان المهور دركوب الحمار الا له بخلاف الاكل معنى وسلطان (قوله وجاموسا) أى لا عكسه اه ع (قوله ويفرق بين تناول الانسى للوحشي هنا) الانسى لا يتناول الوحشي لا هنا ولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسى والوحشي جميعا فتأمل اسم على سبب وجه ذلك ان الانسى مسمى بالعرب او الجاموس بخلاف البقر فانه شامل للانسى والوحشي (قاعدة) لو حلف لا يأكل طيبا خافا لبحثت إلا بما فيه ذلك اوزيت او سمن اه متروضا اه ع (قوله ان الضان لا يتناول الخ) كذا في المعنى (قوله هنا) حقنه يؤخر عن قوله وعكسه كافي النهاية (قوله وان اتحد اجناسا) أى في شملها الغنم وينبغي ان الغنم لا تشمل الضان لأنها إنما يطلق عليها شاة البراه ع (قوله المقتضى) أى اسم الغنم بمعنى شوله لما (قوله) واما الفرق في عرف العامة) أى لو كان الحالف غير عاى اذ ليس له عرف خاص اه ع (قوله ولا تتناول) الى قوله وقوله مقدار في المعنى (قوله وجرادا) أى ومذ كما ذاه معنى (قول المتن لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر اه سم (قوله تغليبا للإشارة) ولا يمنع الحنث فتات في الرحي وانا والمجن يدق مدر كذا عندا ممر في اكل نحو هذا الخراف اه نهاية قال الرشيدى قوله فتات في الرحي الخ أى بخلاف ما يخرج من النخالة كما بحثه ابن قاسم اه عبارة ع وش وخرج بقوله فتات في الرحي ما بين من الدبق حول الرحي اه (قوله بسل خيط الخ) أى لمنع الحنث (قوله والذي يتجه ان ما اطلقوه الخ) عبارة والمعنى وعلى هذا اذا تحقق ذهاب ما ذكر لا بحث اه (قول المتن لا اكل هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه ليعنث بالجمع مر اه سم عبارة المعنى تنبيه لو اخر اسم الإشارة كان قال لا اكل الحنطة هذه فهو كالواقصر على الإشارة اه (قوله) فصرح) الى قوله على ما قبله في النهاية (قوله اذهرست) او عصدت اه نهاية (قوله على ما قبله البقيني) اعتمده المعنى والنهية (قوله وليس) أى التوجيه المذكور (قوله لا انزال قشرها فقط) يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حينئذ لم يأكل جميعا اه سم (قول المتن وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها اه سم عبارة ع وش عطفه على ما قبله يقتضى ان السويق غير الدقيق لان الطحين معنى المطحون اه (قول المتن وخبزها) بضم الخاء اه معنى (قوله ولو الال اسم) الى قوله ومر في النهاية والمعنى (قول المتن رطب)

والذي يتجه أنه لا يتناول له) كتب عليه مر (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) ولو وكلة في لحم بقر شمل الجواميس حيث لا فرقة مر (قوله بين تناول الانسى للوحشي) الانسى لا يتناول الوحشي لا هنا ولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسى والوحشي جميعا فتأمل (قوله) لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر (قوله هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه (قوله) لا انزال قشرها فقط) قد يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حينئذ لم يأكل جميعا (قوله لا يطحنها الخ) قال ابن النقيب في غرر الكفاية وقال ابن سريج بحث كالم حلف لا يأكل هذا الجبل فذبحه واكله وفرق الاصحاب بان الجبل لا يؤكل اه (قوله وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها

الحنطة) فصرح بالاسم مع الإشارة (حنث ما مطبوخة) ان بقيت حباتها (ونبتة مقلية) لوجود الاسم كذا كل هذا اللحم لجعله شواء (لا) اذا هرس على ما قبله البقيني ثم يحتمل ان مراده اذا اجملت هرسه ويؤيده انه جملة في مساق المطبوخة التي تربي حباتها وان مراده هرسها هو دقها العنيف ويوجه به انه يلزم من دقها العنيف زوال صورتها المستزمنة لزوال اسمها وليس بعيدا عن فتات لان زوال قشرها فقط (ولا يطحنها وسويقها وعجينها وخبزها) لزوال الاسم والصورة (ولا يتناول رطب تراولا سرا) ولا باحوا ولا خلا ولا طامحا (ولا عنب زيبا) ولا حمرما (وكذا العكوس) لاختلافها فيها وصفة (قاعدة) اول التمر طلع ثم خال بفتح الهمزة ثم باع ثم بر ثم رطب ثم تمر ولو حائف

وقوله لا يسرا بضم ألحما اه معنى (قوله حنت بالمنصف) بضم الميم وفتح التون وكسر الصاد المهملة المشددة لاشتغاله على كل منهما فان حلف لا يأكل رطباً فاكل غير الرطب منه فقط ولا يأكل بسراً فاكل الرطب منه فقط لم يحنث اه معنى عبارة عش قد يشكك بامره من انه لو حلف لا يأكل رؤسوا كل بعض راس لم يحنث قال سيم ما حاصله إلا ان يقال ان اجزاء الرطة متساوية لفصل الجنس في ضمن البعض ولا كذلك الراس اه وقوله لما مر الخ اى في النهاية خلافا للشارح والمغنى (قوله لم يحنث بمنصفة) بضم الميم وفتح التون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها انصفها اه شرح الرض واول قوله فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني انه لا يعد جواز فتح الصاد على المفعول فليتأمل اه سيم عبارة المغنى واذا بلغ الارطاب نصف البسرة قيل منصفة فان بداهم ذنبها لم يبلغ النصف قيل مذنبه بكسر التون اه (قوله ولا نية له) اما اذا قصد الامتناع من هذه الثمرة وقلام الشخص فانه يحنث وان تبدلت الصفة اه معنى (قوله هذه السخلة) اى او الخروف اه معنى (قوله او هذا لبسر الخ) اى او العنب فصار زيبا والعصير فصار خر او هذا الخمر فصار خلا اه معنى (قول المتن) يتناول كل خبز) اى او لم يحنث اختياراً فيما يظهر اه عرش ويتناول السخانة والسنبوسك الخبز والبقلاوة لا يحنث به ولو لم يحنث ماذا قالت او لا فالاضابط ان الخبز يتناول كل ما خبز وان قيل وحدث له اسم يخصه دون ما قيل او لا لا يتناول الخبز كالزبيب والقطايف سلطان وقليوب اه بغير معنى عبارة الرشيدى وكذا السخانة والقطايف المعروفة خبز واما السنبوسك فان خبز فهو خبز وان قيل فلا وان كان راقه خبزوا لانه جد له اسم اخر وكذا الرغيف الاسبوطى لانه مقلى وان كان راقه خبزوا لولا لانه لا يسمى رغيفاً من غير تعقيد م اه سيم على حجب ومنه يؤخذ ان ما استمر على اسمه عند الخبز يحنث به وان تبدل له اسم غير الموجود عند الخبز لم يحنث به كالسنبوسك الخبز وراقه كان عند الخبز يسمى راقاً فلا يقال صار يسمى سنبوسكاً بخلاف السنبوسك الخبز على حياته كذا فيهمته من تعاليلهم وامثالهم فليراجع اه (قول المتن كمنطة) وخبز الملة وهى بفتح الميم وتشديد اللام اماد الحار كغيره معنى وروض مع شرحه (قوله بتشديد اللام) الى قوله لو كان سبب الخ فى المغنى الى قول المتن ويدخل فى النهاية الا قوله هو ان يلت الى نعم وقوله ويؤبد الى المتن وقوله وقضيته الى المتن وقوله الا ان خثر الى المتن وقوله بقيدها (قوله على الاشهر) اى ويتخفيف اللام مع المدعى مقابله اه عرش (قول المتن وذرة) هى الدخن وتكون سوداء وبضاه اه معنى (قوله عوض عن وواخ) اى ان اصلها اما ذرو او ذرى قابله الواو والياء هاه اه عرش (قوله

(قوله لم يحنث بمنصفة) عبارة الرض فان حلف لا يأكل الرطب فاكل المنصفة من غير الرطب لم يحنث او الرطب حنت وكذا لو اكلها جميعاً اه قال فى شرحه قال فى الاصل ولو حلف لا يأكل البسر فاكل المنصف ففيه هذا التفصيل والحكم بالعكس وقضيته انه لا يحنث باكل الجميع وليس يظهره الا وجه انه يحنث لانه اكل بسراً ونظيره فيما اقتصر عليه المنصف اه ثم قال فى الرض وكذا لو حلف لا يأكل بسرة ولا رطبة فاكل منصفة لم يحنث اه وقوله او لا فاكل من المنصفة قال فى شرحه بضم الميم وفتح التون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها انصفها اه واول قوله فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني ان لا يعد جواز فتح الصاد على اسم المفعول فليتأمل (والخبز يتناول كل خبز) ببنى ان السنبوسك خبز ان كان خبزوا الا اذا كان مقلياً م (قوله والخبز يتناول كل خبز) كلامهم كالصريح فى الحث بكل خبز وان لم يسم الما كقول خبز اى عرف الحالف ولم يبلغه عرف غيره لكن قضية ما تقدم فى هاهم مثله الروس عن البلقينى انه لا بد من انتشار العرف بحيث يبلغ الحالف وغيره اعتبار ذلك ايضا هنا وفي نظائره الا ان يفرق بين ما عرف فيه على العرف كما تقدم أو على اللغة كذا وقد يدل على ذلك قوله وان لم يعده يبداه الخ واعلم ان المنصف لما قال فى باب الطلاق ولو علق بفعله بفعله ناسياً للعليق او مكرهاً لطلق فى الاظهر زاد الشارح عقب قوله او مكرهاً ما نصه او جاهلاً بانه المعاق عليه ومنه ان تخبر من حلف وزجها انها لا تخرج الا

لا يأكل رطباً ولا بسراً حنت بالمنصف او رطبة او بسرة لم يحنث بمنصفة لانها لا تسمى رطبة ولا بسرة (ولو قال) ولا نية له (لا اكل هذا الرطب فتنته فاكهه او لا اكل ذا الصبي فلكه) بالغاً شاباً او (شيخاً فلا حنت فى الاصح) لو ال اسم كافى الخطة وكذا لا اكل هذا البعد فتق او لا اكل لحم هذه السخلة فصارت كيشا او هذا البسر فصار رطباً ومرفى شرح قوله داره هذه ايضاح ذلك وما يشكك عليه فراجه (والخبز يتناول كل خبز كمنطة وشعير اوز وباقلا) بتشديد اللام مع القصر على الاشهر (وذرة) بمجمة وهى عاوض عن او او ايام (وحص) بكسر ففتح او كسر وسائر المتخذ من الحبوب

وان لم يعد يبلده) بحث سم عدم الحث اذا اكل شيئا من ذلك على ظن ان الخبز لا يتناول له اخذا مما مر في
الطلاق امر شديدي (قوله) انه لم يطرد الخ) بر عليه رؤس نحو طير تباع بدم مفردة على ما جرى عليه المصنف
خلافا للاقوي في الروضة الشرحين (قوله) دون البسيس) وهو المسمى الان بالجمجمة وكذا ما جفف
بالشمس ولم يخبز امر عش (نعم ان خبز ثمن بس حث به) انظر الفرق بينه وبين ما لودق الخبز وسفه الاثني
عن ابن الرفعة امر رشدي (قوله) بالثلاثة) اي حنقا ام معنى (قوله) نعم) الى قول المتن وبطبخ في المعنى الا
قوله لاو لا يتناول الى المتن وقوله لاو لا يشرب الى المتن وقوله لا قاله الى بخلاف الخ قوله لا خلافا لوردي وقوله
ويدخل فيها الى وظاهر قولهم (قوله) نعم لو صار الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى لان جعله فمرة
حسوا بفتح الحاء وتشديد الواو بوزن قول اي ما تعايش ب شيئا بعد شئ لحساء اي شر به فلا يبحث به لانه
حيث لا يسمى خبزا قال في الاصل ولا يبحث باكل الجوز نيق على الاصح وهو القطايف المحشوة
بالجوز ومثله اللوز نيق وهي القطايف المحشوة باللوز امر (قوله) كالخسوخ) المراد مناته اختلطت
اجزاء بعضها ببعض بحيث صار كالسمى بالعصيدة ونحوها ما يتناول بالاصبع والمعلقة بخلاف ما اذا
بقى صورة الفتيت لهما يتميز بمضغعا في بعض في تناول امر عش (قوله) كالودق الخبز اليابس) لعله حتى
صار كالذيق وكذا الفتيت الاثني عن الصيمري والا اشكل الفرق بينهما وبين البسيس المار امر
سيدمر (قوله) كالودق الخبز اليابس الخ) لعله حتى صار كالذيق وكذا الفتيت الاثني عن الصيمري
والا اشكل الفرق بينهما وبين البسيس المار امر سيدمر (قول المتن ولو حلف الخ) عبارة المغني
والنهاية والافعال المختلفة الاجناس كالعين لا يتناول بعضها بعضا والشرب ليس اكلا ولا عكسه فعلى هذا
لو حلف الخ (قول المتن بالصبر) اي مبلو لنهاية معنى (قوله) وقضيته ان الابتلاع الخ) المعتمدان البلع
اكل في الايمان لافي الطلاق مر امر سم (قوله) وعمر ما فيه) عبارة المغني فعد ذلك تناقضا واجاب شيخه
عن ذلك بان الطلاق مبنى على اللغة فالبلع فيها لا يسمى اكلا والايمان مبناه على العرف والبلع فيه يسمى
اكلا والجمع اولى من تضعيف احد الموضعين امر (قوله) الا ان ختر الخ) عبارة المغني ان جعله اي السويق
في ما دام مائع غيره حتى انما عثر به فلا ادمد الاكل فان كان خائرا بحيث يؤخذ منه باليد حث امر (قوله)
بقيدها) وهو ان لا يكون خائرا (قوله) ولو حلف لا بدوق الخ) عبارة المغني فروع لو حلف لا ياكل سويقا

بانه باذن لها وان كان كذبوه منها ايضا ما اتى به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظنت انحلال اليمين وانها
لا تتناول الا المرة الاولى فخرجت ثانيا نعم لا بد من قرينة على ظنها ما ياتي بالحاصل انه متى استند ظنها الى امر
تعذر معه لم يحنث الى مجرد ظن الحكم حث لا يحكمه الا اثر له فصدقنا لغير واحد انص الاثمة لا اثر لاجل
بالحكم قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشيخين في السكناة وغيرهما المقصود فله باختصار فافطر
لواكل الحالف على اكل الخبز خبر الارز مثلا فظنه ان اليمين لا تتناول له من غير استناده الى امر يعذر معه هل
يحنث لان ظنه هذا من قبل مجرد ظن الحكم وكذا يقال في نظائر فليتنا مل جدوا ليراجع وليحرو وقبحا ل
فيم ظن ان اليمين لا تتناول الخبز الارزانه مستند الى ما يعذره وهو عدم تعارف ذلك عنده (والقسط)
والرقاق خبز) وكذا السكناة والقطاف المعروفة او اما السنبوسك فان خبز فهو خبز وان قيل فلا وان كان
رقاقه مخبوزا لانه حدث له اسم اخر وكذا الرغيف الابيض لانه مقل وان كان رقاقه مخبوزا لانه لا يسمى
رغيفا من غير ٧ وقضيته ان الابتلاع نحو خبز وسكر بلا مضغ اكلا به صرحا في مواضع الخ) المعتمدان
البلع اكل في الايمان لافي الطلاق مر (قوله) ولو حلف لا بدوق الخ) قال في التنبية وان حلف لا بدوق شيئا
فضحه ولفظه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث امر قال ابن القتيب في شرحه بعد ان بين ان الاصح الحث
ولو اكله او شر به حث وفيه وجه ولو اوجره لم يحنث لان معناه لاجلته ل طعاما وقد جعله امر فليراجع
مسئلة الامار فان قوله اوجره ان كان مينا للفعول اشكل الحث في الاطعمة لانه مكروه ولا حث مع
الاكرام او للفاعل فيكون المراد انه اوجره نفسه اي صبه في حاق نفسه اشكل عدم الحث في الحلف على انه

ولا يشرب به فداء، لم يحنث لأنه لم ياكل ولم يشرب وان حلف لا يذوق شيئا فاضغقه ولفظه حنث لان الذوق معرفة الطعام وقد حصل لو حلف لا ياكل ولا يشرب ولا يذوق فاذ جرحي حلقه وبلغ جوفه يحنث لأنه لم ياكل ولم يشرب ولم يذوق ولا يطعم حنث بالاجاز من نفسه او من غيره باختياره لان معناه لا جعلته طعاما وقد جعله طعاما اه (قوله) ولا يتناول الخ ومثله ما لو قال لا تتناول طعاما بخلاف لا اكل طعاما فانه لا يحنث بالشرب اذ لا يسمى اكلًا باقيا ثم ماذا كرهت فيه انه لا يشترط في الطعام ان يساه في عرف الحالف فيحنث بنحو الخبز والجبن عالا يسمى في العرف طعاما وقياس جعل الايمان منية على العرف عدم الحنث بما ذكر لان الطعام عندهم مخصوص بالمطبوخ (قاعدة) وقم السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا ياكل لبنا ثم قال اردت باللبن ما يشمل السمن والجبن ونحوهما هل يحنث بكل ذلك ام لا يحنث بغير اللبن لعدم شموله لنحو السمن والجواب عنه بان الظاهر الحنث لان السمن والجبن ونحوهما يتخذ من اللبن فهو اصله فلا يبعد اطلاق اسم اللبن على ذلك كله مجازا حيث اراده حنث به اه ع (قوله) حنث بكل انواعه هذا الصنيع يوم ان قول المصنف الاتي فانه يحنث حنث الخ لا يعبري في اللبن الذي هو صريح المتن وظاهره انه ليس كذلك فكان الاولى خلاف هذا الصنيع اه وشيدي (قوله) حنث بكل انواعه الخ عبارة المعنى ولو حلف لا ياكل لبنا فاكل شيرا زوا هو بكسر الشين المعجمة يعني فيشحن جدرا يصير فيه حوضا ودوغا وهو بضم الدال واسكان الواو والعين المعجمة لبن تخين نزع زبده ذهبت ما تيبها وناشأ هو شين معجمه وطاء مشاة فوقية لبن ضان مخلوط بلبن معز حنث اصدق اسم اللبن على ذلك وسوا مكان من نعم او من صيد قاله الروابي واودمي او خيل بخلاف مالوا اكل لوزا وهو بضم اللام واسكان الواو وبالواو اي شين الجبن واللبن الجامد نحو الذي يسمى نفعي بلا دمصر قريشة ومصلا وهو بفتح الميم شين يتخذ من ماء اللبن لانهم اذا ارادوا اقطا وغيره جعلوا اللبن في وعاء من صوف او خوص او كرابس ونحوه فيقبل مائه فهو المصل او جبننا وتقدم ضبطه في باب السلم او كسطا وهو بفتح الكاف معروف واقطا وسننا لا يصدق على ذلك اسم اللبن وما لوزا بفتح الظير فيه لبن فله حكمه الا فلا كذا التشطه كما بحث شيخنا والسمن والزبد الدهن متفارقة فالحالف على شيء منها لا يحنث بالباقي لا لاختلاف في الاسم والصفة ولو حلف على الزبد والسمن لا يحنث باللبن ولو حلف لا ياكل اللبوا هو اول لبن يحدث بالولادة لم يحنث بما يحلب قبلها اه (قوله) من ما كول اي لبن ما كول فيشمل لبن الادميات يحتل من حيوان ما كول فيخرج لبن الادميات والا قرب الاول اه ع وش عبارة الروض مع شره هو اللبن يتناول ما يؤخذ من النعم والصيد قال الروابي والادمي والحيل اه (قول المتن) واما ما اخر (كازيت اه معنى (قوله) ولو حلف الخ) اي واطلق اه ع (قوله) نحو غنث كالرمان والقصب مغني وعش (قوله) بالتبذير وهو الماخوذ من غير الغنث والخر ما اتخذ من الغنث خاصة اه ع (قول المتن في عصبه) وهي كالابن مالك دقيق يكت بسمنه ويطبخ قال ابن قتيبة سميت بذلك لانهم انصعد باله اي تلوى اه معنى (قوله) ولا نية له الى قوله وتقرية لا ذرعي في النهاية الا قوله خلافا للباوردي (قول المتن رطب الخ) وفي شول الفاكة للزيتون وجهان اوجهها عدم الشمول اه معنى وفي سم عن مر مثله (قوله) وتين الخ وتفتح وسفرجل وكثرى وخوخ اه معنى (قوله) من كل ما يتناول الضمير المستتر لاسم الفاكة والبارز للوصول (قوله) ام لا كتين) ومغلق خوخ ومشمش اه معنى (قوله) لا يذوق شيئا الا انه يفرض في اجاز لم يحصل فيه اذك الطعام فليتامل (قوله) ويدخل في فاكة رطب الخ) قال فرح الروض وفي شمر لها الزيتون وجهان في البحر اه واصحهما عدم الشمول مر (قوله) رطب) قال في الروض والرطب غير السرو والبلح قال في شره وهل يتناول الرطب المشدوخ هو ما لم يشرب بنفسه بل عولج حتى ترطب قال الرزكي فيه نظرو قد كروا في السلم انه لو اسلم اليه في رطب فاحضر اليه مشدوخا بلز مع قوله لانه لا يتناول اسم الرطب اه ما في شرح الروض فانظر اذا قلنا بعدم تناول للدشخ فهل يتناول الفاكة ولا يبعد تناول

اولا يتناول ولا يطعم حنث حتى بالشرب (او) حلف (لا ياكل لبنا) حنث بكل انواعه من ما كول ولو لصيدا حتى نحو الزبدان ظهر فيه لان جوين واقط ومصل (واما ما اخرفا فانه يحنث) لانه كذلك يؤكل (او) شرب به فلا لعدم الاكل (او) حلف (لا يشرب به فداء) (العكس) فيحنث في الثانية دون الاولى ولو حلف لا ياكل نحو غنث لم يحنث بشرب عصيره ولا بمصومي قوله او لا يشرب خرا لم يحنث بالتبذير عكسه (او) حلف (لا ياكل سمننا) فانه يحنث جامدا كان (او) ثانيا حنث لانه اتى بالمحلول عليه وزيادة وبه فارق عدم الحنث في الاكل بما اشتراه زيد فاكل بما اشتراه زيد وعمره لانه لم ياكل بما اشتراه المحلول عليه خاصة وان شره ذا تابلا) يحنث لانه لم ياكله (وان اكله في عصبه حنث ان كانت عينه ظاهرة) اي مرتبة متميزة في الحسن كما قاله الامام لوجود اسمها حيثن بخلاف ما اذا لم تكن متميزة كذلك (ويدخل في فاكة) حلف لا ياكلها ولا نية له (رطب وغنث ورمان وارج) بضم اوله وثالثه مع تشديد الجيم ويقال اترنج وترنج وتين ومشمش (رطب وباس) من كل ما يتناول سواء استجد له اسم كسمر وزبيب ام لا كتين خلافا للباوردي

لوقوع اسمها على هذه كلها لانها ما تنفك اى يتنعم باكله ما ليس بقوت وعطف الرمان والعنب عليها فى الالة لا يقتضى خروجها عنها لانه من عطف الخاص على العام وزعم انه يقتضيه قال الازهرى والراحدى خلاف اجماع اهل اللغة يدخل فيها وزرطب لا يابس على الاوجه وظاهر قولهم رطب وعنب انه لا حشمت بالم بنضج ويطلب وهو ما صرح به (٤١) الزبيرى وبواقه قول التمه لا يدخل فيها

بلح وحصرم ويقيه البقينى
فى البلح بغير ما حلا من نحو
بسرو من رطب بعضه قلت
ولم ونونى (بفتح فسكون
او كسر ونارنج ويقيه
كالليمون الفارقى بالطرى
مخرج الملح واليابس
واعتمده البقينى بل نازع
فى عدمها واطال وما قبل من
ان صوابه لم يولون قال
الزركشى غلط (وبطبخ)
اصفر او هندى (ولب
فستق) بضم ثائه وفتح
(وبندق وغيرهما) كجوز
ولوز (فى الاصح) وتقوية
الاذرى لمقابلة بانها لاتعد
فاكهة عرفانموعة (لاقتاء)
بكسر اوله اشهر من فتحه
ومثله مع المد (وخيار
وباذنجان بكسر المعجمة
(وجوز) بفتح اوله وكسره
لانها تعد من الخضروات
لا الفواكه وتعجب بعضهم
من اسقاط الخيار مع انه
يجعل فى اطباق الفاكهة
وعذب نحو البندق وبجواب
بان الخيار دخل فى نوع
آخر اخص به وهو كونه من
الخضروات وذلك اللب
يعدم من يابسها من غير
مخرج له عنها (ولا يدخل
فى النجار) بالمثلثة (يابس

لوقوع اسمها (الخ) لتعليل اللين وقوله لانها الخ اى الفاكهة علة لليلة (قوله ما ليس بقوت) انظر نحو
التمر والزبيب اه سم عبارة عرش اى مالا يسمى قوتا فى العرف لا ينافى جعلهم التمر ونحوه فى كاة
الفطر من الثمات اه (قوله وعطف الرمان) ليس فى الالة ذكر العنب عبارة لاسى والمغنى واتخاذ
المصنف الرطب والعنب الرمان لاجل خلاف ابن حنيفة فانه قال لا يحنثها لعلها تعالى فيها ما فاكهة ونخل
ورمان وميز العنب عن الفاكهة فى سورة عبس والعطف يقتضى المغايرة قالوا الواحدى والازهرى وهو
خلاف اجماع اهل اللغة فان من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله تعالى ولا تكثره ورسله
وجبريل وميكال فن قال ليسان من الملائكة فهو كانه اه (قوله عليها) اى الفاكهة اه عرش وكذا خبير
عنها (قوله وهو ما صرح الخ) وجزم بهذا شيخنا فى الروض ولم يزمه لاحد وهو ظاهر اه معنى (قوله ويقيه
البقينى الخ) عبارة النهاية نعم هو مقيد بغير ما حلى الخ فله البقينى اه وعبارة المغنى وعله كاقاله البقينى فى
البلح فى غير الذى احمر او اصفر وحلاو صار بسرا او رطب وبعضه لم يصير رطبا فاما ما وصل الى هذه الحالة فلا
توقف فى انهم من الفاكهة اه قال السيد عمر قد يقال لاجابة لتقييد البقينى لان البلح لا حلاوة فيه وما حدث
فيه الحلاوة ليس رطب بلح نعم يقال نعم ما يوجد فيه حلاوة قبل تغير اللون الى الصفرة او الخراة فهل يقال له
حيث يدخل بلح الحاضرة او بسرو لوجود الحلاوة على تامل وعلى الاول يتجه لتقييد البلح اه (قوله بغير ما حلا)
اى ولواذى حلاوة اه حلى (قوله من نحو بسرا) بيان ما حلا (قول المتن وليمون) بفتح اللام وايات
النون فى اخره والواحدة ليمونه اه معنى (قول المتن ونونى) طريه وباسه هو ثمرة شجر السدر اه معنى (قوله
ويقيه) اى النارج (قوله واعتمده البقينى الخ) عبارة المغنى بل قال بعضهم ان الطرى منها اى النارنج
والليمون ليس بفاكهة عرفانما يصح به بعض الاطعمة كالخ اه (قول المتن وبطبخ) عبارة النهاية والمغنى
والحلى وكذا بطبخ بزيادة كذا فى المتن وزاد الثانى فى شرحه بكسر اليا الموحدة وفتحها ثم ذكر ما يصرح
قول المصنف فى الاصح راجع لما بعد كذا ان البطيخ ولب فستق الخ (قوله او هندى) اى اخضر اه عرش
(قوله بضم ثائه وفتح) زاد المغنى اسم جنس واحدة فستقة اه (قول المتن وبندق) بموحدة دال مضمومتين
كاعرب المصنف وغيره وبالفاء كاعرب الازهرى وغيره اه معنى (قوله وتقوية الاذرى الخ) عبارة المغنى
اما البطيخ فلان لفصحاو اذراكا كالقواكه واما اللوب فانه تعد من يابس الفاكهة والثانى المنع لان ذلك
لا يدعى العرف فاكهة واختاره الاذرى اه وكذا فى النهاية الا قوله واختاره الخ (قوله بانها) اى البطيخ
ولب فستق ولب بندق ولب غيرهما (قول المتن لاقتا وخيار) (تنبيه) ظاهر كلامهم ان القثاء غير
الخيار وهو الشائع عرفا ويؤيده ما فى زيادة الروضة فى باب الرابان القثاء مع الخيار جنسا ولكنه نقل
فى تنبيه عن الجوهري ان القثاء الخيار ولم ينكره اه معنى (قوله وتعجب بعضهم الخ) عبارة المغنى قال
الفراخى من العجب ان الخيار لا يكون من الفاكهة مع ان لب الفستق من الفاكهة والعادة جارية بجعل
الخيار فى اطباق الفاكهة دون الفستق والبندق اه (قوله وعذب البندق) عطف على اسقاط الخيار
(قوله وذلك اللب الخ) اى ورن ذلك الخ (قوله من يابسها) اى الفاكهة وكذا خبير عنها (قوله من كل)
بالتونين (قوله ما ذكر) اى الرطب فى التمر واليابس والرطب فى الفاكهة (قوله مالا يلى الخ) يعنى
طرفها ومنهاها المقابل لطرفها المتصل بالقمع (قوله وهو قاض الخ) محل تامل (قوله من هذا) اى التمر
(قوله ما ليس بقوت) انظر نحو التمر والزبيب (قوله لا يدخل فيها بلح الخ) يبنى فى الحلف على البلح

(٦ - سروانى وابن قاسم - عاشر) والله اعلم لان الثمر اسم الرطب واستشكل خروج اليا من هذه ودخوله
فى الفاكهة وبجواب بان المتبادر من كل ما ذكر (فائدة) قضية قول الفاموس القمع بالكسر الفتح وكعب ما الترق باسفل الثمرة
واليسرة ونحوها ان رأس الثمرة مالا يلى فمها ووجه بعضهم بانه يخرج اولها كما يخرج رأس الحيوان عند ولادته اولها وفيه
نظر ظاهر والذى يتجه ان العبرة هنا بالعرف وهو قاض بان راسها ماتحت قمعها (ولو اطلق) فى الحلف (بطيخ ونجر) بالمشناة (وجوز

(قول المتن لم يدخل هندي الخ) أي فلاح بحث بأكله اه معنى (قوله هو الاخضر) أي باستر أنوعه جليبا كان وغيره آخر كان وغيره حاليا كان وغيره اه عش (قوله بأنه الان لا يصرف البطيخ الى الاله) أي الاخضر حيث قالوا ولا وجه الحنث به ودعى انه لا عبرة بالعرف الطارىء كالعرف الخاص بمنوعه انما به قال الرشيدى قوله وحيث قالوا ولا وجه الحنث به اى وعدم الحنث بغيره كانه انما قام عن اقتناو البالد الشارح ثم قال وعليه فهل يعم الحنث غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبر الارز في الروس فيه نظر اه وقضية القاعدتان العرف اذ وجدتم العموم ما هو وقضية اطلاق الشارح اه رشيدى عبارة المغنى فينبغى الحنث به كاجرى عليه البلقينى والاذعى وغيرهما اه (قوله وقد يجاب الخ) وقا قاشيخ الاسلام وخلافا للثنا به والمغنى كاسرافا (قوله) به فارق الخ) اى بقوله فى تجدد باسم الخ (قوله) ولا يتناول الى قوله كاصرح فى المغنى الا قوله اى بالمغنى الى المتن وكذا فى النهاية الا قوله وان اطال الى لا الدواء (قول المتن قوتا) وهل يدخل التمر والزبيب واللحم فى القوت لمن يعتاد كلامنا ولا وجهان اوجههما كمال شيخنا عدم دخوله اذا لم يعتد اقتنائها ببلد الحالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الحالف يقتاتها اه معنى وفى سم بعد ذكر كلام شيخ الاسلام المذكور ما نصه وقال شيخنا الشهاب الرملى الاصح الدخول اه اى مطلقا (قول المتن وادما) ومن ادم الفجل والتأرو والبصل والملح والحل والشيرج وتمر مغنى وروض مع شره (قوله) وان اطال البلقينى فى النزاع فيه اى فى كون الطعام يتناول ما ذكره وقال عرف الديار المصرية ان الطعام هو المطبوخ فلا بحث الا به اه معنى (قوله لا الدواء الخ) قياسه ان الطعام لا يشمل الماء ايضا لعدم دخوله فيه عرفا اه عش (قوله ما يجسه حامض) اى ما فى جسسه حموضة بمنزلة الحلاوة بان يكون طعمه فيه حموضة وحلاوة وان قلت الحموضة اه عش (قوله) والحلى تختص بالمعمول من حلو) اى على الوجه الذى يسمى بسببه حلى بان عقدت على النار اما انشا المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلى فينبغى ان لا يبحث به من حلف لا باكلها بل ولا بالعسل وحده اذ ايطبخ على النار لانه لا بدفى الحلى من تركبها من جنسين فاكثر اه عش عبارة المغنى والحلى كل ما اتخذ من نحو عسل وسكر من كل حلو ليس فى جسسه حامض كدبس وقلوب فائيد لا غيب الخ اما السكر والعسل ونحوهما فلا يسمى بحلى دليل خبر الصحيحين انه لا يحل ^{للمسلمين} كان يحب الحلى والعسل فيشتري طفي الحلى ان تكون معقودة فلا بحث اذا حلف لا باكل الحلى بغير المعمول بخلاف الحلو قال فى الروضة وفى الوزنيج والجزونيج وجهان والاشبه ما قال الاذعى الحنث لان الناس بعدونها حلى قال الاذعى ومثله ما يقال له المكفن والخسكنان والقطافى واذا قصرت الحلى كتبت بالياء والافا لاف اه (قوله) اى بالمغنى المذكور الخ) وفى اصل الروضة التصريح بان منها المعمول من الدبس والتمبادر منه دبس الغيب لاسما بدمشق وطن الامام الثنوى رحمه الله تعالى فليحذر اه سيد عمر اقول وجنس الدبس ليس فيه حامض كما هو معروف وان كان فى جنس ما يتخذ منه الدبس حامض كالعنب (قول المتن من هذه البقرة) التامه بالوحدة تقتضئ الثور اه عش (قول المتن دون وادنا) قياس ذلك انه لو حلف لا باكل من هذه الدجاجة مثلا لم يحنث ببيضها ولا بما تفرخ منه وبقى هل يشمل الدجاجة الديك فيحنث باكله فبالو حلف لا باكل دجاجة لان التامه بالوحدة ام لا فيه نظر والاقرب الاول وقوله ولين اى وما يتولد منه اه عش (قوله هو) اى غير مامر (قوله) فيتناول نحو شحم وكرش وسائر

لم يدخل هندي) فى الجميع
للبخافة فى الصور فو الطعام
والهندي من البطيخ هو
الاخضر ونار ع جمع فيه
بأنه الان لا يصرف البطيخ
إلا اليه وقد يجاب بأنه لا
عبرة بالعرف الطارىء
كالعرف الخاص فى تجديد
اسم لم يكن وبه فارق مامر
فيمى حلف بنحو بغداد
لا يركب دابة ولا يتناول
الخيار خيار الشئبر والطعام
يتناول قوتا فواكه وادما
وحلى) لو قوع على الجميع
وان اطال البلقينى فى النزاع
فيه لا الدواء لانه لا يتناوله
عرفا (فرع) الحلولا
يتناول ما يجسه حامض
كعنب واجاص ورماني
والحلى تختص بالمعمولة
من حلى اى بالمغنى المذكور
فما يظهر (ولو قال لا آكل
من هذه البقرة تناول لحمها)
لانه المفهوم من ذلك (دون
ولد ولين) ويؤخذ منه أن
المراد باللحم هنا غير مامر
وهو ما عدا هذين فيتناول
نحو شحم وكرش وسائر
مامر معها كاصرح به
البلقيني وسبقه الى بعضه
جمع متقدمون ويوجه بأن
الاكل منها يشمل جميع ما هو
من أجزائها الاصلية التى
تؤكل

ان لا يحنث الا بالبسر م (قوله) ونازع جمع فيه بأنه الان لا يصرف البطيخ إلا اليه) وحيث قالوا ولا وجه الحنث به ودعى انه لا عبرة بالعرف الطارىء كالعرف الخاص بمنوعه ممر (قوله) والطعام يتناول الخ) قال فى الروض وهل يدخل التمر والزبيب واللحم فى القوت لمن لا يقتاتهما وجهان قال فى شره اوجهها عدم دخوله ان لم يعتد اقتنائها ببلد الحالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الحالف يقتاتها اه وقال شيخنا الشهاب الرملى الاصح الدخول اه فى الروض ومن ادم الفجل والتأرو والبصل والملح وتمر قال فى شره والخل والشيرج ثم قال فى الروض ولو حلف لا يشرب ماء حنث بماء البحر وشرب ماء الثلج والجد لا اكلها

(او) لا ياكل (من هذه الشجرة) قال في القاموس الشجر من النبات ما قام على ساق او ما سماه بنفسه دق وجل قارم الشتاء وعجز عنه اه
(قشر) لهما ما كول فيما يظهر هو الذي يحنث به (دون ورق وطرف غصن) حلاعل (٤٣) المجاز المتعارف لتعذر الحقيقة عرفا والحق

البلقي الجار بالشر قال
وكذا ورق اعتيد اكله
كعص ورق شجر الهند
اي المسمى بالتبل ونحوه
اه وعليه يحتمل انها
كرؤس تباع مفردة فيحنث
وافق عرف بلده اول وانها
كرأس نحو حوت فيعتبر
عرف بلد الخالف ولعل
هذا اقرب ويفرق بان
من شان رؤس الانعام
ما لم يعل فيها على بلد
تختلف غيرها والورق
ليس من شأنه ذلك فالحق
ما اعتيد اكله منه بالثانية
اما اذا لم تعذر الحقيقة
فيحمل عليها مع المجاز
الراجح كالو حلف لا يشرب
من ماء النهر الحقيقة الكرخ
بالقم وكثير يفعلونه
والمجاز المشهور الاخذ
بالدوا الاناء فيحنث بالكل
لانها لما تكافأ اذ في كل
قوة ليست في الاخر استويا
فوجب العمل بها اذ لا مرجح
نعم نقلا عن جامع المزني
انه لا حنث بلبس الخاتم في
غير الخنصر لانه خلاف
العادة واستدل به البغوي بما
لو حلف لا يلبس القلنسوة
فلبسها في رجله ورده ابن
الرقة بان الذي فيه حنث
المرأة لا الرجل لانه العادة
فيها واتصل له هو وغيره بانه
الموافق لما مر في الوديعة

(الخ) راما الجلد فان جرت العادة بأكله مسموطا حنث به والا فلا اه معنى (قوله) او ما سماه بنفسه (الخ) انظر ما
الفرق بين التعريفين ويظهر انها متساويان واو للتويع في التعبير (قوله) فشمرو لهما ما كول (الخ) في
ما ولم يكن لهما ما كول من شمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الما كول بقرينة عدم الما كول اه سم
(قوله) لهما ما كول (الخ) الى قوله قال في النية (قوله) حلاعل الى قوله اي المسمى بالتبل في المعنى (قوله) قال
اي البلقي (قوله) كعص ورق (الخ) الاولى كورق بمعنى الخ كافى المعنى (قوله) اي المسمى اي الورق
ويحتمل شجر الهند (قوله) كعص ورق شجر الهند (الخ) وكورق العنب فيحنث باكله كما في الزيادي اه
بحجري (قوله) اي الاوراق المتداع كها (قوله) كرؤس تباع (الخ) اي كرؤس الانعام (قوله) وانها
كرأس نحو حوت (الخ) هذا التردد مبنى على كلامه السابق في اوائل الفصل وقد بينا هناك اختلاله اه سم
(قوله) بالثانية) وهى رأس نحو حوت (قوله) اما اذا لم تعذر الى قوله نعم في المعنى وبالنية (قوله) لا يشرب
من ماء النهر (الخ) ولو حلف لا يشرب ماء هذا النهر او الغدير لم يحنث بشرب بعضه اه نهاية عبارة
المعنى فروع لو حلف لا يشرب من هذا الكوز لجعل مائه في غيره وشربه لم يحنث لان اليمين تعلقت
بالشرب من الكوز ولم يوجد ان حلف لا يشرب من ماء هذا النهر ولا شرب منه فشرب من مائه في كوز
حنث في الاولى وبقي الثانية وان قل ما شربه او حلف لا اشرب ولا شرب من ماء هذا الكوز او الادوة ونحو
ذلك بما يمكن استفادته شراب في زمان وان طال لم يحنث في الاولى ولم يبر في الثانية يشرب بعضه بل يشرب
الجميع لان الماء معرف بالاضافة فينتال الجميع قال الدميري ولو قال لا اشرب ماء النيل او ماء هذا النهر
او الغدير لم يحنث بشرب بعضه اه ولو حلف ليعصدن السماء غدا حنث في الغد فان لم يقل غدا حنث
في الحال ولا شرب من ماء هذا الكوز وكان فارعا هو عالم بفرأغه او لا قلن زيد او عالم بوعته حنث في الحال
وان كان فيه ماء فاقصب منه قبل اشربه فكالمسكوا ولا شرب منه فصبه في ماء وشرب منه بران علم
وصوله اليه ولو حلف لا يشرب منه من الكوز فصبه في ماء وشربه او شرب منه لم يبر وان علم وصوله اليه لانه
لم يشربه من الكوز فيها ولم يشرب بجمعه في الثانية ولو حلف انه لا يشرب ماء هذا النهر او نحوها ولا ياكل
خبز السكوة ونحوها او لا يصعد السالم لم تعقد يمينه لان الحنث في ذلك غير متصور ولو حلف لا يشرب ماء
فراوات من ماء فرأت حنث بالماء العذب من اى وضع كان لا بالخاء او من ماء الفرات حمل على النهر المعروف
ولو حلف لا يشرب بالماء حنث بكل ماء حتى بماء البحر وشرب ماء الناج والجد لا اكلها فشر بها غيرا كلها
واكلها غير شرها والتلج غير الجند اه (قوله) واستدل له اي لما في الجامع (قوله) ورده اي النقل وقوله
بان الذي فيه اى في الجامع (قوله) ورده ابن الرقة (الخ) اعتمده المعنى (قوله) لانه اي ليس الخاتم في غير الخنصر
العادة فيها اى في حق المرأة دون الرجل (قوله) لانه اي الذي في الجامع من حنث المرأة لا الرجل وقوله هو اى
ابن الرقة (قوله) يحنث اي باللبس في غير الخنصر مطلقا اى رجلا كان او امرأة (قوله) ثم بحث اي الاذرى
(قوله) وغيرها اي من الوسطى والسفلى (قوله) وهذا هو الاقرب اي ما قاله الاذرى قتلوا وبحثا (قوله)
وليس اي الامر كما ذكره البغوي اى من قياس الخاتم على القلنسوة (قوله) لان ذاك اي لبس القلنسوة
في الرجل وقوله وهذا اي لبس الخاتم في غير الخنصر (قوله) من كراهته اي لبس الخاتم في غير الخنصر

واكلها غير شرها وفي العباب ولا ياكل ادا فهو ما يؤثم به كحل ودبس وشيرج وزيت
وسمن اولا كلعهم وجبن وبقول ولجل وبصل وترو ملح اه (قوله) او من هذه الشجرة) في ما ولم
يكن لها ما كول من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الما كول بقرينة عدم الما كول (قوله) وعليه
يحتمل انها كرؤس تباع مفردة (الخ) هذا التردد مبنى على كلامه السابق وقد بينا سابقا اختلاله

ورجح الاذرى قول الروائي عن الاصحاب يحنث مطلقا لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم ثم بحث انه لا فرق بين لبسه في الاثمة
والبار غير اه ردها في الاقرب اعادة الالبس ليس كما ذكره البغوي لان ذاك لم يعتد اصلا وهذا معتاد في عرف اقوام وبلدان مشهورة
وعا يقد انه بغير الخنصر ليس من خصوصيات النساء ما من كراهته للرجل خلافا لمن زعم حرمة محتجبا بانه من خصوصيات

(فصل) في صور منثورة ليقاس بها غيرها لو (حلف) لا يتعدى أو لا يتمشى فقد مر حكمه في فصل الاعذار بالنفقة أو (لا ياكل هذه الثمرة) فاختلطت بتمرقا كله (لا تمرة) أو بعضها (٤٤) وشك هل هي المحلوف عليها أو غيرها (لم يحث) لأن الأصل براءة ذمته من الكفارة

(فصل في صور منثورة) (قوله) لو حلف لا يتعدى (الخ) ولو حلف لا يشتم بفتح الشين المعجمة وحكى ضم الهمزة بفتح الراء حث بشم الضمير ان وهو بفتح الصاد المعجمة واسكان الياء التحتية الريحان الفارسي لا تطلق الاسم عليه حقيقة وإن شتم الورد أو الباسم لم يحث لأنه شتم من لا يحث ومنه البسج والثرج والعفزان ولو حلف أنه يترك المشوم حث بذلك دون المسك والكافور والعنبر لأنها طيب لا مشوم ولو حلف على الورد أو البسج لم يحث بهنما اه معنى (قوله) أو بعضها (الخ) إلى قوله ومرتقى المعنى إلى قوله ولا يتناقض ما تقرر في النهاية إلا قوله كما مر إلى وفارق (قوله) لأن الأصل براءة ذمته (الخ) أي وعدم نحو الطلاق اه رشدي (قوله) والورع اه يكفر اه أي في صورتين اه عش (قوله) لم يحث إلا إلى اكل مافي جانب الاختلاط (الخ) أي وير بذلك لميا لو حلف لياكلها كما هو ظاهر اه رشدي (قول المتن) فانما يربط جميع جهبا) أي وان ترك القشر وما فيه ما اتصل بالحلب المسمى بالشحم وقياس ذلك أنه لو حلف لياكل هذه البطيخة يربا كل ما يعتاد اكله من لحمها فلا يضر ترك القشر واللبن ثم يبقى النظر في أنه هل يشترط اكل جميع ما يمكن عادة من لحمها أو يختلف باختلاف احوال الناس والاقرّب الثاني اه عش (قوله) فترك حبة) أي أو بعضها كما يأتي عش (قوله) ومرتقى فئات الخبز) أي من الطلاق اه رشدي أي وعن قريب في شرح ولو قال مشيرا إلى حنطة (الخ) (يدق مدركه) أي ادراكه بحيث لا يسيل التقاطع عادة باليد وان ادركه البصر اه عش (قوله) أو لا يلبس هذا (الخ) ومثل هذا الثوب هذا الشاش أو الرداء مثلا فيا يظهر حيث قال لا لبسه واما لو قال لا ارتدي هذا الثوب أو لا اتعمم بهذه العمامة أو لا ألبس هذا الشاش فهل هو مثل اللبس فيربس خيط منه أو مثل ركوب الدابة فلا يربس بذلك فيه نظر والاقرّب الاول اه عش (قوله) فسل منه خيط) أي قدر اصبع مثلا لا يربس الا عريضا وليس ما خيط به بل من اصل منسوجة اه عش وقوله لا عريضا فيه نظر ظاهر وقوله وليس الخ فيه تردد (قوله) كما مر) أي في شرح ولو قال مشيرا إلى حنطة (قوله) بقيدة) أي بان يكون نحو مقدار اصبع مما يحس ويدرك (قوله) أو لا ركب) أي هذا الحمار أو السفينة اه نهاية أي أو على هذه البرذعة فيا يظهر ومثل ما ذكر في عدم الربط قطع جزء منه ما لو حلف لا يربس قد قل هو لا الطر اربح أو الطر ارح أو الحصر ارح أو الاحرام فيحث بالرقاد على ذلك وان قطع بعضه لوجود مسماه بعد القطع وكذلك لو فرش على ذلك ملء لأن العرف يعدهم قد عليها بل هذا هو المتناقد النور على الطر ارحه فتنبه ولا تتفرع مما نقل من خلاه عن بعض اهل العصر اه عش (قوله) أو لا ركب أو لا اكلم (الخ) طبع على قوله لا اسألك الخ وقوله بان القصدا الخ على قوله بان المدار (الخ) (قوله) بان القصدها النفس) أي هي موجودة ما في المسمى ولا كذلك اللبس لأن المدار فيه على ملامة البدن لجميع اجزائه اه نهاية قال عش قوله ولا كذلك اللبس قضية التنبيه باللبس جريان هذا في غير الثوب من نحو زور موزة أو قفاز وسرويل فيربس الكل بقطع جزء من المحلوف عليه حيث كان من غير ما خيط به اه (قوله) اذا سل خيطا منه

(فصل) حلف لا ياكل هذه الثمرة (قوله) لو حلف لا ياكل هذه الثمرة (الخ) قال في الروض أو حلف لا شرب من ماء من ماء هذا الكوز فصبه في ماء وشرب منه بران علم وصوله إليه لا نه شرب من ماء الكوز وهذا من زيادته والذي في الأصل ولو حلف لا يشرب منه فصبه في ماء وشرب منه حث قال وكذا لو حلف لا يشرب من لبن هذه البقرة فخلطه بلبن غيره ما خلاط ما لو حلف لا ياكل هذه الثمرة فخلطها بصبرة لا يحث الا بكل جميع الصبرة والفرق ظاهر اه مافي شرحه لا يخفى ان ما ذكره الروض أو لا يؤخذ من قول اصله ولو حلف لا يشرب منه فصبه في ماء وشرب منه حث لأنه انما حث اهدق الشرب منه أو اذا صدق الشرب منه فلو لم يربس بالثوب منه بعد الصب في حاقه لا شرب منه غاية الأمر ان تنقيد الروض بقوله ان علم الخ مسكوت عنه في مفهوم الأصل

والورع ان يكفر فان اكل الكل حث لكن من اخر جزا كله فتعدي حلف بهلاق من حينئذ لانه المتيقن (أو) حلف (يا) كائنا فاختلطت بتمرقا وانهمت (لم يربس الا بالجميع) أي اكله لاحتمال ان المروكة هي المحلوف عليها فاشترط تيقن اكلها ومن ثم لو اختلطت بجانب من الصبرة أو بما هو بلونها وغيره لم يحث الا إلى اكل مافي جانب الاختلاط وما هو بلونها فقط (أو) لياكل هذه الزمانة فانما يربس بجميع جهبا) أي اكله لتعلق اليمين بالكل ولهذا لو قال لا اكها فترك حبة لم يحث ومرتقى فئات خبز يدي مدركه أنه لا عبرة به فيحتمل ان مثله حبة زمانة يدي مدركها ويحتمل ان يفرق بان من شأن الحبة أنه لا يدي إدراكها بخلاف فئات الخبز ومن ثم كان الوجه في بعض الحبة التفصيل فكفئات الخبز (أو لا يلبس) هذا أو الثوب القلاني أو قبله البسه فقال والله لا لبسه فسل منه خيط لم يحث كما مر عن الشاش بقيدته وفارق لا اسألك في هذه الدار فانهم بعضها وما كنت في الباقي بان المدار هنا على

صدق المسأكنة ولو في جزء من الدار ثم على لبس الجميع ولم يوجد ولا ركب أو لا اكلم هذا فاقطع أكثر بدنه بان القصدها النفس وفي اللبس جميع الاجزاء ولا يتناقض ما تقرر في سل الخيط تعبير شيخا بقوله ان ازال منه القواررة أو نحوها ما هو له لا يكتفي سل الخيط وان طال لأن مراده مجرد التمثيل بدليل قوله في فئاوه لا يحث اذا سل خيطا منه أو لا يلبس أو لا ياكل أو لا يدخل (أو لا) (وإن لم يحث)

باحدهما) لانه حلف عليهم فان نوى لا اليبس منها شيئا حثت باحدهما (فان لبسهما معا او مرتبا حثت) لو جرد لبسهما المحلوف عليه (او لا يلبس هذا ولا هذا حثت باحدهما) لانهما يمتنان حتى لو لبس واحدا ثم واحدا ثم (٤٥) لان العطف مع تكرر لا يقتضي ذلك

فان اسقطا كان كذبين نحو لا اكل هذا وهذا او لا اكل هذا وهذا او اللحم والعنب فيتعلق الحث في الاولى والبرقي الثانية بهما وان فرقهما لا باحدهما لترده بينه وبين هذا ولا هذا لكن رجح الاول اصل برادة الزمة وقول النجاة التي بلا لنفي كل واحد وبدونها لنفي المجموع يوافق ذلك ثم ما تقرر من ان الالبات كالنفي الذي لم يعمده حرفه هو ما اعتمدته جمع متاخرا ويشير لاعتباره انها ما تقلاعن المتولى انه كالنفي المعاد معه حرفه حتى تعدد اليمين لوجود حرف العطف توقاقيه بل اداه حيث قالوا وجب حرف العطف تعدد اليمين في الالبات لواجبه في النفي اي غير المعاد معه حرفه وقد بالغ

اي وان قل حيث كان يحس ويدرك اه ع (قوله) لانه حلف الى قوله ثم ما تقرر في المعنى الا قوله او لا اكل في يتعلق وقوله في الاولى الى بهما (قول المتن معا) اي في مدة واحدة وقوله او مرتبا اي بان يلبس احدهما ثم نزع ثم لبس الآخر (تنبيه) هـ قد استعمل المصنف مع الاتحاد في الزمان وقال تلعب وغيره لكن الراجح عندنا مالك خلاه اه معنى (قوله) لانهما الى قوله وقد بالغ في النهاية الا قوله كان كذبين وقوله وان فرقهما الى ثم ما تقرر (قوله) ثم واحد اخرج وظهر ان ما يفيد من الترتيب ليس بقيد (قوله) او لا اكل الخ عطف على لا اكل هذا وهذا (قوله في الاولى) اي لا اكل هذا وهذا وقوله في الثانية اي لا اكل هذا وهذا (قوله لترده بينه) اي بين هذين وبين احدهما عبارة المعنى لترده بين جعلهما كالشيء الواحد والشئين اه (قوله) لكن رجح الخ اعظم في الثانية اه سم وقد يقال ان قول الشارح لترده الخ راجع للاول فقط كان قوله ثم ما تقرر الخ راجع للثانية فقط فلا اشكال (قوله) وبدونها لنفي المجموع الخ وفي قسم بعد سرد كلام المعنى والدمامني والشمي ما نصه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند النجاة وكلام المعنى والشمي يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جزمه عن النجاة بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم اه (قوله) حتى تعدد اليمين (وقاعدة تعددها في الالبات تعدد الكسفرة اذا انتفى البر اه سم عبارة الرشيدى لعل مراد المتولى بتعدد اليمين انه لو تركها لومه كفارة لان اتماما فعل احدهما برادلا وجهه فليراجع اه (قوله) توقاقيه الخ والمعتمد الاول من انه يمين واحدة بناء على الصحيح عند النحويين ان العامل في الثاني هو العامل في الاول بقوة حرف العطف وكلام المتولى مبنى على المرجوح عندهم ان العامل في الثاني فعل مقدر اه نهاية قال الرشيدى قوله وكلام المتولى مبنى على المرجوح الخ فيقال لو بنى المتولى كلامه على المرجوح لقال بالتعدد في جانب النفي ايضا مع انه غير قائل به كاعلم من الزام الرخصة به كما مر اه (قوله) من تصرفه) اي من فهمه بلا نقل (قوله) لا بحث (الاي بسهما الخ) فيوقف به فيقال ينبغي الحث لان معناه لا اليبس احدهما وبليس واحد صدق عليه فالبس الاحدهما ع (قوله) سم اعلم ان الذي قرره الرضى وغيره ان اللفظ باو بعد النفي لاحد المذكورين او المذكورات بحسب اصل وضع اللغة ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فمار جهاه نظرا في الاولى ان سلما ما قرره هـ (قوله) يمنع الخ متعلق بقوله وردا (قوله) وما في الابه) اي من نفي كل منهما (قوله) ولو عطف الى التنبيه في النهاية الا قوله لكن قضيته الى المتن وقوله ونسى وقوله ومثله الى المتن (فروع) لو

فليتأمل (قوله) لكن رجح الخ اعظم في الثانية (قوله) وبدونها لنفي المجموع) قال في المعنى في الكلام على اقسام العطف تنبيه لانا كل مسكوك تشرب لبنا ان جزء من فالفظ على اللفظ والنهي عن كل منهما اه قال الدمامني كذا قاله غيره ايضا وفيه نظر اذا لا موجب لتعين ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن اجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاني زيد وعمر واحتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان براد نفي اجتماعهما في وقت الجمعي فاذا جئ به بلا صراح الكلام بنصافي المعنى الاول ولا يرتاب فيك اذا قلت لا تضرب زيد او عمر واحتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلق بهما على معنى الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الاسماء الفعل اه قال الشمني برفع هذا النظر بان معنى قولهم النهي عن كل واحد منهما اي ظاهر افلا ينافي ذلك احتمال النهي عن اجمع بينهما اه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند النحاة وكلام المعنى والشمي يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جزمه عن النجاة بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم (قوله) حتى تعدد اليمين (وقاعدة تعددها في الالبات تعدد الكسفرة اذا انتفى البر) (قوله) لان او اذا دخلت بين نفيين اقتضت الخ اعلم ان الذي قرره الرضى وغيره ان العطف

ولا ترفع منهم آنها او كفورا يمنع ما عل به اي وما في الابه انما استفيد من خارج لان او اذا دخلت بين نفيين كفى للبر ان لا يلبس واحدا منهما ولا يضر ليسه لاحدهما كما انها اذا دخلت بين اثباتين كفى للبر ان يلبس احدهما ولا يضر ان لا يلبس الاخر وانتصار البقيني للقبائل مردود ولو عطف بالفاء او ثم عمل بقضية كل من ترتب

حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعا وخفاه ونعلا او خاتما وقلنسوة ونحوها من سائر ما يلبس لصديق الاسم بذلك ان حلف لا يلبس ثم باحث بقميص ووردا وسراويل وجبة وقبا ونحوها غيظا كان او غيره من فطان وكتان وصوف وابريسم سواء البسه بالهيئة المعتادة ام لا بان ارتدى او انزى بالقميص او تميم بالسراويل لتحقق اسم اللبس والثوب بالجلود والقلنسوة والحلي وعدم اسم الثوب نعم ان كان من ناحية يعتادون لبس الجلود ثيابا فيشبه كاقال الاذرى ان بحث بها ولا بحث بوضع الثوب على رأسه ولا باقراسه تمنه ولا بتدريه لان ذلك لا يسمى لبسا وان حلف على ردائه لا يلبسه ولم يذكر الرداء في بيته بل قال لا يلبس هذا الثوب فقطعه قميصا لبسه حنث لان البين على لبسه ثم بافحل على العموم كالم حلف لا يلبس قميصا مكر او معرقا بهذا القميص فارتدى او انزى به بدلتقه لوال اسم القميص فلوا عاده على هيئته الاولى فكذلك الرداء بقصفا وقدر حكمها ولو قال لا يلبس هذا الثوب وكان قميصا او رداء فيجعله نوعا آخر كسراويل حنث بلبسه لتعاق البين بعين ذلك الثوب الا ان ينوي مادام بتلك الهيئة او لا البس هذا القميص او الثوب قميصا فارتدى او انزى او تميم لا يحنث لعدم صدق الاسم بخلاف ما لو قال لا يلبسه وهو قميص وان حلف لا يلبس حليا فلبس خاتما او خنثقة لؤا وهو بكسر الميم وتخفيف النون مأخوذة من الخنثاق بضم الخاء وتخفيف النون موضع الخنثقة من العنق او تحلى بالحلي المتخذ من الذهب والفضة والجواهر ولو منطقة حلقة وسوار او خلخال او دملجاسواء كان الحالف رجلا او امرأة حنث لان ذلك يسمى حليا ولا يحنث بسيف محلى لانه ليس حليا ولا يحنث بالخرز والسبيح بفتح المهملة والموحدة والجيم وهو الخرز الاسود بالجديد والتحاس ان كان من قوم يعتادون التحلى بها كاهل السودان واهل البوادي والافلاكي يؤخذ من كلام الروابي مغنى وروض مع شرحه (قوله بمجلة) اى عرقاه عرش (قوله افضلان عقده) وهو التراخي اه عرش اى وعده (قول المتن اوليا كمن ذا الطعام الخ) اى وان كان اكله محرما عليه اه عرش (قوله او نسي) اى واستمر نسيانه حتى مضى الغد اه سم (قوله الاق) اى انما (قوله حيث لا ضرر) وينبغي ان المراد ضرر لا يحنث عادة وان لم يبيع التيمم كايهيمه قوله كاجل الخ اى فان اضربه لم يحنث بترك الاكل لكن لو تعاطى ما حصل به الشبع المفرط في زمن يعلم عادة انه لا يشبع الطعام فيه قبل مجيء الغد لم يحنث لتفويته البر باختياره كالمواظفة او لايه نظر والاقراب الاول لما ذكر وينبغي ان ياتي مثل هذا التفصيل قبل حلف لا ياكل ذى الرمانة مثلا فوجدها عاقلة تعافى الا بنفس ويتولد الضرر من تناوله لما فلاح حنث عليه ويكون كالمواظفة على عدم الاكل اه عرش (قوله على ما ذكرته) اى من شبع بضر الاكل معه (قوله لتفويته) اى قول المتن باكل في المغنى (قوله ومن ثم الحق قتلته لنفسه الخ)

باو بعد التفتي لاحد المذكورين او المذكورات بحسب اصل وضع اللفظ لكل واحد بحسب استعمال اللغة فارجماع نظرا فيه الى الاول ان سلما ما قرره هؤلاء (قوله وغير نحوى) كتب عليه مر (قوله فوات قبله) اى الغداى واستمر نسيانه حتى مضى الغد (قوله ومن ثم الحق قتلته لنفسه قبل الغد) لهذا القائل ان يقول لا معنى للحالفة به الا حنثه اذا جاء الغد ومضى قبل التمكن اذا حنث انها يكون حينئذ كسياتى لكن يرد حينئذ بحث وهو انه يلزم تحييت الميت وهو غير سائق ولهذا الما قالوا انه لو حلف انه لا يبهل لم يحنث بالوصية له علوه بانها تمليك بعد الموت والميت لا يحنث اه تمامل وكتفله لنفسه قتلته غير له قبل الغدا اذا تمكن من دفعه فلم يدفعه كفى الناشرى فانه صرح بالحنث فيها اذا صال عليه قبل الدفع تمكينه من دفعه فلم يدفعه حتى قتلته ونقله عن الباقينى وانه قال انه لم يرد ذلك اه وفيه ما علبت من قتلته لنفسه فليتالم ثم رأيت قول الشارح الاق فلو مات قبل ذلك لم يحنث وهو يناق قوله ومن ثم الحق الخ فتاملوه في شرح الرضى في الصور في الكلام على تاحير قصاص رمضان حتى دخل رمضان آخر عن الزركشى في مسئلتنا عدم الحنث فراسعه (قوله ايضا ومن ثم الحق قتلته لنفسه قبل الغد بهذا) وقد يقال قياس ذلك الحنث في مسئلة ابن الرفعة اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكنه مشكل اذ الحنث انها يكون بعذر من التمكن فان حنث بعده لزم الحنث بعد الخلع

بميلة او عدمها ولو غير نحوى كما اطلقوه لكن قضية مامر له في ان دخلت بالفتح خلافة وعليه فيجته في عاى لانية له ان لا يعتبر ترتيب فضلا عن عقده (اوليا كمن ذا الطعام) اولية ضيقه حقه اوليا قرن (غدا فوات) بغير قتله لنفسه او نسي (قبله) اى الغد ومثله كما يعلم من كلامه الاق موته او نسيانه بعد مجيء الغد وقبل تمكينه (فلا شئ عليه) لانه لم يبلغ زمن البر والحنث (وان مات) او نسي (او تلف الطعام) او بعضه (في الغد بعد تمكينه) من قضائه او السفر او (من اكله) بان امكنه اساغته وان كان شعبان اى حيث لا ضرر كما علمنا من في محث الاكراه واماما اقتضاء اطلاق بعضهم من ان الشبع عذر فيعتين حمله على ما ذكرته (حنث) لتفويته الرحيضة باختياره ومن ثم الحق قتلته لنفسه قبل الغد بهذا

لأنه به مفوت لذلك أيضا وكذا لو تلف الطعام قبله بتقصيره كان مكنته دفع آكله فلم يدفعه (و) في موته أو نسيانه (قوله) أي التمكن من ذلك جرى في حثته (قولان ككرهه) والظاهر عدمه لعذره وحيث أطلقوا قولي المكروه أروا الأكره على الخبز فقط أما إذا أكره على الحلف فلا خلاف في عدم الخبز (وان اتلفه) أما إذا اعتارا (ياكل أو غيره) كادائه الدين في الصورة التي ذكرتها مالم يتوانه لا يؤخر أدائه عن الغد (قبل الغد) أو بعده وقبل تمكنه منه (حنت) لتفويت البر باختياره وضرر أن تقصيره في تلفه كاتلافه له ثم الأصح أنه إنما يحث بعد مجيء الغد ومضى وقت التمكن فلموات قبل ذلك لم يحث وقيل بغروبه وقيل حالا فعليه لمعسرنية صوم الغد عن كفارتهم (وان تلف) الطعام بنفسه (أو اتلفه اجنبي) قبل الغد أو التمكن ولم يقصر فيها كما مر (لمعسره) فلا يحث لعدم تفويته البر وما ذكرته من الحاق ليقضيه حقه أو ليسافر بمسئلة الطعام فيما ذكر فيها هو القياس كالحلف بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر ثم خالف بعد تمكنه من الفعل

لأنه لا معنى للاحقة بها إلا حثه إذا جاء الغد ومضى وقت التمكن إذ الخبز إنما يكون حيث ذكرا سياتي لكن بر دحيث بحث وهو أن يلزم تحنيت الميت وهو غير شائع وكتله لنفسه قتل غيره قبل الغد إذا تمكن من دفعه فلم يدفعه كافي الناشئ وقطعه عن البقي وفيما عطلت في قتله لنفسه ثم رايه قول الشارع الاتي فلموات قبل ذلك لم يحث وهو باقي قوله ومن ثم الحق الخ قتله وفي شرح الروض في الصوم في الكلام على تأخير قضاء رمضان عن الزكشي في مسئلته عدم الخبز فراجعوا أيضا وقد يقال قياس ذلك إلحاق الخبز في مسئلة ابن الرفعة لا الية إذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكنه مشكل إذا الخبز إنما يكون بعد زمن التمكن فان حث بعده لم الحث بعد الخلع فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن إذا حثت مع البينوثة أو مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الخبز بعد الموت فمكن اه سم (قوله) لأنه به مفوت لذلك) وليس منه فيما يظهر ما لو قتل عمدا عدوا أو قتل فيه ولو بتسليمه نفسه لجواز العقوبة من الورثة اه عش (قوله دفع آكله) أي من المرأة والصغير مثلا اه معني (قوله) أروا الأكره (الخ) عبارة المغني أروا بها إذا حلف باختياره ثم أكره على الخبز أما الخ (قوله) كادائه الدين (الخ) الكاف فيه للتظهير لا للتبديل لأن أداء الدين ليس انكافا ولكنه تقويت للبر اه عش (قوله) في الصورة التي ذكرتها) أي من قوله أو ليقضيه حقه الخ اه عش (قوله) أو بعده الخ هذا بالنظر لقوله كادائه الدين الخ يقتضي تصور أداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة اه سم (قوله) ثم الأصح (الخ) إلى المتن في المغني (قوله) فلموات قبل ذلك) أي والفرض أنه اتلفه عامدا عالما باعتاراه قبل الغد كما هو صريح العبارة وحيث قدم الخبز هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق الخ أذهو في كل منهما مفوت للبر باختياره قتال سم على حج وقد يفرق اه وشيخي (قوله) فعليه الخ) أي على كل من هذين الوجهين (قوله) كاسم) أي انفا قبل قول المصنف وقوله قولان (الخ) (قوله) بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر وكان وجه هذا التقيد أن الخبز إنما هو بعد مضي زمن التمكن أخذ من قوله السابق ثم الأصح أنه يحث الخ إذا خالغ قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بعد زمن التمكن لتأخره عن زمن الخلع فهي حيث ذكراين لا يلحقها طلاق وهذا التقيد موافق لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافا له اه سم (قوله) فانه يقع

فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن إذا حثت مع البينوثة أو مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الخبز بعد الموت فمكن (قوله) أيضا الحق قتله لنفسه قبل الغد) هذا الخبز في مسئلة ابن الرفعة إذا خالغ قبل التمكن من السفر أذ خاله كقتله نفسه خلاف تقييد الشارع بعد التمكن ولكنه مشكل (قوله) كان مكنته دفع آكله فلم يدفعه) وكذا لو صال سائل على الحالف فلم يدفعه مع تمكنه من دفعه حتى قتله كقاله البلقيني (قوله) أو بعده) هذا بالنظر لقوله كادائه الذي يقتضي تصور أداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة قتله فلموات قبل ذلك لم يحث) أي والفرض أنه اتلفه عامدا عالما باعتاراه قبل الغد كما هو صريح العبارة وحيث قدم الخبز هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ أذهو في كل منهما مفوت للبر باختياره قتال سم (قوله) بعد تمكنه) (الظاهر) وجه هذا التقيد أنه لو خالغ قبل التمكن لم يمكن وقوع الثلاث (سبق) الخلع حيث ذكرا وقوع الثلاث) إنما يكون بعد مضي التمكن وسبق الخلع مانع من الوقوع ولا يقال بل يقع الثلاث وتبين برقمه بطلان الخلع لأنه غير ظاهر أذ يكتفي بكون الطلاق الثلاث المتأخر عن زمن الخلع والفعالة أو التقيد بالحكمة أخرى ولا فرق بين ما بعد التمكن وما قبله فليحرق (قوله) أيضا بعد تمكنه) كان وجه هذا التقيد أن الخبز إنما هو بعد مضي زمن التمكن أخذ من قوله السابق ثم الأصح أنه إنما يحث الخ إذا خالغ قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بل بعد مضي زمن التمكن لتأخره عن زمن الخلع فهي حيث ذكراين لا يلحقها طلاق لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافا له (قوله) أيضا بعد تمكنه) هذا القيد موافق لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة (قوله) بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر

عليه الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختباره ومرف في ذلك بسط في الطلاق فراجع **(تنبيه)** لم يلزم ضابطا للتمكن هنا وفي نظائره من كل ما علقوا فيه الخلع بالتمكن وقد اختلف كلامهم في ضبط التمكن في ابواب قائمته من الماء في التيمم وبوجه الغوث او بيقينه بمقدار قرب وان مامر وظاهره انه يلزم مشي لذلك اطلاقا لذهاب المامر في ذلك ولو راكبوا في الجمعة بالقدرة على الذهاب اليها ولو قبل الوقت اذا بدت داره ولو ما شيا ولو بنحو مركوب قائم على اجرائها وفي الحج بامره في بحث الاستطاعة ومنه انه يلزم مشي قدر عليه اذا كان دون مرحلتين وفي الرد بالعيب والاختلاف بالشفعة بامره فيهما حيث فاجها ليجب اى تلك المواضع حتى يجرى فيه جميع ما ذكره وفي ذلك من التمكن واعذاره وقد عطلت اختلافها باختلاف تلك المواضع وللغفر في ذلك مجال اى مجال وواضح انه حيث خشي من فعل المحلوف عليه مبيع تيمم لم يكن متمكنا منه فان لم يحسن ذلك فالذي يتجه انه لا يكتفى بتموج وجود المحلوف عليه بخلاف الماء لان له بدلا بل لا بد من ظن وجوده بلا مانع مما مر في التيمم وان المشي والركوب هنا كالخروج وان الوكيل (٤٨) ان لم يفعل بنفسه كافي الرد بالعيب فيه متمكنا اذا قدر عليه ولو باجرة مثل طلبه الوكيل

فاصلة عما يعتبر في الحج وان قائد الاعشى ونحو محرم المرأ أو الامرد كما في الحج فيجب ولو باجرة وان عذر الجمعة ونحو الرد بالعيب اعذار هنا فوجود أحدهما يمنع التمكن لا في نحو اكل كربه مالا اثر له هنا بخلافه في نحو الشهادة على الشهادة كما يأتي ومر قبل العدد في اعذار تاخير النفي الواجب فورا ماله تعلق بما هنا وبفريق بين ما هنا وكل من تلك الظواهر على حدته بان كلام من تلك المذهب فيه اما حق الله او حق الآدمي فتكلموا فيه بما يناسبه وهنا ليس المذهب فيه واحدا من هذين وإنما المدار على ما يأتي وقد ذكرنا في عدنجوا الاكراه

عليه الثلاث قبل الخلع) اى مرتين بطلانه اه نهاية **(قوله)** وأن مامر اى فى التيمم **(قوله)** لذلك اى لحد الغوث او حد القرب **(قوله)** ومنه اى مما مر في الحج **(قوله)** وحيث اى حين اختلفت كلامهم في ضبط التمكن الخ **(قوله)** فاجها اى ما علق فيه الخلع بالتمكن **(قوله)** في ذلك من التمكن لعل حق المقام في التمكن من ذلك فتأمل **(قوله)** اختلافاهما اى التمكن والاعذار **(قوله)** في ذلك اى الالحاق **(قوله)** بخلافه اى وجود واحد اعذار الجمعة الخ **(قوله)** لا يكتفى اى في التمكن **(قوله)** لان بدلا اى بخلاف المحلوف عليه **(قوله)** وان المشي الخ عطف على قوله انه حيث خشي الخ **(قوله)** كافي الراد الخ خبر وان الخ **(قوله)** لا نحو اكل كربه الخ استثناء من قوله وان اعذارا الجمعة الخ **(قوله)** بما لا تراخ اى بيان لنحو **(قوله)** وهما الاولى وما هنا **(قوله)** على ما يأتي اى في قوله وحيث متى وجد الخ **(قوله)** اعذارا الخ مقول عدنجو الخ وقوله ما يبين الخ مقول قد ذكرنا **(قوله)** مامر اى من اعذار الجمعة ونحو الرد بالعيب ومنه الاعصار في الحلف على الوفاء **(قوله)** كشي الخ مثال للعدر **(قوله)** لم يحسن تلف المحلوف عليه الخ فيوقفه ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة مصححة على اصل الشرع مرارا كتب مصححا ما نصه قوله لم يحسن تلف المحلوف عليه والاحت كذا في اصل الشرع بخطه وصوابه في الاول حنث وفي الثاني لم يحسن وكانه سبق قلو وبدل له انه كان في اصل الشرع بخطه ايضا ما نصه حيث وجد بان لم يكن له عذر مما مر فتلف المحلوف عليه بعد مضى زمن يمكن الوصول اليه فيه حنث والافلا اه ثم ضرب عليه الشرع وابدله بما ذكره فجعل من لا يسو اه كاتبه مصطفى **(قوله)** ساعة يعنى الى قوله نعم يتجه في النهاية لا قوله لا يعتد او مع الى قوله لتفويته بالبر الخ عمل ذلك ما لم يردانه لا يؤخره بعد البيع زمنا يعده مقصرا عرفا اه عش **(قوله)** البيع الا الى البيع كافي النهاية **(قوله)** وان لم يعلم بغيبته او كان ظن حضوره اه سم **(قوله)** بعد اى بعد حنث اه نهاية **(قوله)** ثلاثة اى فيبحث قبيل موته اذا تمكن من قضائه بعد ثلاثة اه عش ولعل صوابه قبل مضى ثلاثة اى مع راس الهلال لو حذف راس بر دفعه له قبل مضى ثلاثة ليل من الشهر الجديد اه عش وهو بخلاف لقول الروض او مع الهلال او عذر راس الشر حمل على اول جزء من اول ليله اه **(قوله)** او اول الشهر او عذر راس الشهر او مع راسه او مع الاستهلاك او عده مغنى وروض مع شره **(قوله)** المتن فليقضه ويكتفى **(قوله)** وان لم يعلم بغيبته لو كان ظن حضوره **(قوله)** عذر راس الهلال فليقض الخ او قال في رجب عند راس

والنسيان والاعصار في الحلف لوقته ثم كذا اعذار هنا يبين ان المراد التمكن في عرف حلة الشرع فعل ويؤيده ما مر انه حيث تعذرت اللغة رجع العرف وان العرف الشرعي مقدم على العرف العام فلذا اخذت ضابطا للتمكن هنا من مجموع كلامهم في تلك الابواب وحيث متى وجد التمكن من المحلوف عليه بان لم يكن له عذر مما مر بمنعه عنه كشي فوق مرحلتين وان اطاقه لم يحسن تلف المحلوف عليه والاحت فتأمل ذلك كانه مهم يحتاج اليه مع انهم لم يترضوا لشي منه هنا مع تخالف تلك النظائر وعدمه يدرك مطرد يوجب الحاق ما هنا به فذلك اشكل الامر لولا ما ظنرنا من مضى به المدرك الصحيح كالا يكتفى على متأمل (اولا فحين حقل) ساعة يعنى لكذا لابعاه مع غيبة الدائن حنث وان ارسله اليه حال لتفويته البر باختباره لبيع مع غيبة الدائن وان لم يعلم بغيبته كما هو ظاهر او الي زمن فوات لكن بعد تمكنه من قضائه حنث قبيل موته لان لفظ الزمن لا يعين وقتا فكان جميع العمر مهلة وانما وقع الطلاق بعد لحظة في انت طلاق بعد اوالي زمن لانه تعليق فتعلق باول ما يسمى زمنا وما هنا وعده لا يخص باول ما يقع عليه الامم ونقضه انه لا يرق هنا بين الحالف بالله والطلاق اولى ايام ثلاثة او (عند) او مع (راس الهلال) او اول الشهر (فأهية) هـ

ظرف لغروب لا يقض
لفساد المعنى المراد لا يصح
كونه بدلا لابهامه آخر
الذي هو المقصود بالحكم
اصالة يطلق على نصفه الآخر
واليوم الآخر وآخر لحظة
منه (الشهر) الذي وقع
الحلف فيه أو الذي قبل المعين
لاقتضاء عند ومع المقارنة
فاعتبر ذلك ليقع القضاء مع
أول جزء من الشهر والمراد
الاولية الممكنة عادة لاستحالة
المقارنة الحقيقية (فان قدم)
القضاء على ذلك (أو معنى
بعد الغروب قدر مكانه)
العادي ولم يقض فيه
(حنت) لتفيته بالربا اختياره
هذا ان لم تكن له نية أو الاكان
نوى ان لا ياتي راس الهلال
الاول وقد خرج من حقه أو
بعد اومع إلى لم يحنت
بالتقديم (ولو شرع في)
العداودع أو (الكيل) أو
الوزن أو غير ذلك من
المقدمات (حيث) أي حين
اذ غربت الشمس (ولم يفرغ)
لكثرته لا بعد مدة لم
يحنت) لانه اخذ في القضاء
عند ميقاته بحث الاذرى
اعتبار تواصل نحو الكيل
فيحنت بتخلل فترات تمنع
تواصله بلا عذر لا بحمل
حقيقته اليه من الغروب وإن
لم يصل منزله لا بعدلية ولا
بالتأخير للشك في الهلال
(أو لا يتكلم فسيح) أو همل
أوحده أو دعا بما لا يطل
الصلاة كان لا يكون محرمًا

فعل وكيله اخذا من قوله في الفصل الاثني والماجدوا اعطوا وكيله الخ اه ع ش (قول المتن عند غروب الشمس) أي عقب الغروب (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فأمراني طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فأمراني طالق فاطريق ان ياخذ منه صاحب الحق جبرا فلا يحتثان
قاله صاحب السكافي اه بجري عن الثوري عن مر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا
آخر الشهر هل يكتم السفر اليه ام لا فيه نظر والاقراب الاول حيث قدر على ذلك بلا شقة ونقل
بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه ع ش (قوله لفساد المعنى المراد) أي الذي هو الجزء الاول
من الشهر الجديد عبارة الرشيدى لعل وجه الفساد ان الآخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر
فلا يتحقق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله) كونه بدلا أي من عند غروب الخ (قوله) إذ آخر أي آخر
الشهر الذي الخ قد يقال هذا التغليل لو سلم يقتضى ايهام عند تعلقه بالغروب ايضا ولعل المناسب تقليل
عدم الصحة بفساد المعنى ثم رايت قال الرشيدى قوله اذا آخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا
على جعل آخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فتأمل اه (قوله) يطلق على نصفه الآخر
قضيته انه لو حلف ليقضين حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحنت بتقدمه على الجزء الاخير منه
بل بتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كملوا الظاهر انه غير مراد فيحنت بتقدمه على غروب شمس آخر
يوم منه اه ع ش (قوله الذي وقع) إلى قول المتن أو لا يتكلم في المعنى الاقوله أو بعد اومع إلى قول المتن
أو مضى بعد الغروب قدر مكانه الخ وكذا يحنت لو مضى من الشرع ولم يشرع الا مكان ولا يتوقف
على مضى من القضاء كاصرح به الماوردى فينبى ان بعد المال ويترصد ذلك الوقت فيقضيه فيه اه معنى
وقوله فينبى الخ قال ع ش بعد ذكر مثله عن المنهج مانصه وقضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت
المحلف عليه ولم يفعل حنت وقياضه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا
ولم يفعل الحنت بفوات الوقت المحلف على الاداء فيه وإن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود
الوقت المذكور اه وقوله وقياضه الخ خلاف صريح قول الشارح كالتأخير ما غنى لا يحمل حقه الخ ايضا
ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء والواجب عليه انما هو الاخذ فيها في ميقاته (قوله) والذي
قبل المعين كالأول قال فيرجع عند راس رمضان أو اوله اه سم (قول المتن حنت) واما يحنت في التقديم
بعد غروب الشمس ومعنى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا بما تقدم في قوله ثم الاصح انما يحنت الخ
اه ع ش (قوله) أو بعد اومع إلى أي أو نوى بلفظ عداومع معنى إلى (قوله) لم يحنت بالتقديم ظاهره
القبول ظاهرا اه سم (قوله) ويحث الاذرى اعتبار تواصل الخ جزم به المعنى وعبارة النهاية قول الواجهة
كما يحث الاذرى اعتبار الخ (قوله) لا يحمل حقه الخ) ظاهر صنيعة انه من بحث الاذرى وليس
بمراد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله لا بعدلية لم يحنت كالأحنت بالتأخير
لشك في الهلال اه (قوله) ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فاخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها
من الشهر لم يحنت كالمرسوه وأحلت اليمين كالأول ابن المقرئ ولو رأى الهلال بالهار بعد الزوال فهو
ليلة المستقبلة كأمري باب الصيام فلو اخر القضاء إلى الغروب لم يحنت كما قاله الصيدلاني اه معنى
(قوله) أو همل إلى قول اه أي ان اسمع في المعنى الاقوله محرمًا وقوله ورسوله (قوله) همل أي بان
قال لا اله الا الله اه ع ش (قوله) أو دعا أو كبر اه معنى (قوله) بما لا يطل أي الدعاء بذلك (قوله)

رمضان أو اوله (قوله) لم يحنت بالتقديم ظاهره القبول ظاهرا (قوله) أو لا يتكلم فسيح أو همل أو حدها ودعا
بما لا يطل (الصلاة الخ) عبارة غير كالعباب حنت بكل لفظ مبطل للصلاة وصرح القاضي ابو الطيب فلو
حلف لا يسمع كلام زيد لم يحنت بسما ع قراءة القرآن وإن انصرف عن القراءة بقرينة كان قصده به القارئ
التفهم فقط أو كان جنبًا وأطلق وقد يوجب به أن يقرأ بذاته القرينة انما تصرفه عن حكم القرآن وقد يجنب

ولامشته لاعلى خطاب غير الله ورسوله (٥٠) (أو قرأ) ولو خارج الصلاة (قرأنا) ولو جاز (فلا حث) بخلاف ما عندك فانه يحث به

ولو جاز (فقضيته عدم الحث وإن لم يقصد القرآن بان قصد الذكر أو اطلق يمكن توجيهه بانه وإن اتفق عنه
كأنه قرأ) تأمل بنف كونه ذكر أو لا يحث به أه عش (قوله) بخلاف ما عندك (ذلك) عبارة غير كالعباب
حث بكل لفظ مبطل للصلاة وقضيته الحث بالورد على المصلى وقصد الرد فقط أو اطلق وفي شرح الروض
وعلم بذلك تخصيص عدم الحث بما لا يبطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام
زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن قاله الجلبى اه وظاهر عدم الحث بسماع قراءة القرآن وإن انصرف
عن القرآنية بقربته كان قصد القارىء به التعميم فقط وكان جنباً واطلق وقديوجه بانه قرأ بذاته والقرينة
اتماصه عن حكم القرآن وقديجواب ان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحث لانه لم يبق له حكم القرآن
بل حكم كلام الادميين فليتأمل اه سم (قوله) لا انصرف الكلام الخ لا يظهر هذا التعليل بالنسبة الى قوله
ورسوله (قوله) عراى اعرف في الشرع اخذاً من قوله الاتي وداخل ويحتمل العرف العام اخذاً من قوله
الاتي على ان العادة الخ (قوله) ومن ثم الخ في سبكه ما لا يخفى وحقه ان يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما
صرح به خير مسلم ومن ثم الخ (قوله) خير مسلم وهو ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو
التشبيح والتكبير وقراءة القرآن اسنى ورشيدى (قوله) لكن نازع فيه اى فى كلام المصنف (قوله) وقد علم
الخ فيه بحث اه سم (قوله) من الخبر اى خير مسلم قال العهد المذكور اه رشيدى (قوله) وكذا الى قوله
بل لو قيل فى المعنى (قوله) وكذا نحو التوراة الخ اى لا يحث به اى اذ لم يتحقق تبدله ولا فيحث بذلك اه
عش (قوله) ان قرأها الخ اى التوراة لا انجيل ونحوها (قوله) مثلاً انظر ما فائدة مع قوله الاتي بل لو
قبل الخ (قوله) ولو من الصلاة الى قوله اولين الذين فى النهاية الا قوله نعم الى قوله ولو عرض (قوله) ولو من
الصلاة اى لان السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك انه لا بد من قصده بالسالم فلو قصد التحلل فقط
أو اطلق لم يحث كما يحتمل بعض المتأخرين وهو الظاهر اه معنى (قوله) أو قال له قم الخ) عبارة الاسنى مع شرحه
وان قالوا انه لا أكلك تنتج عنى أو قم أو اخرج أو غيراه ولو متصلاً باليمين حث لا تكله اه (قوله) أودق
الخ) ببناء المفعول عليه اى الحلف ويجوز كونه ببناء الفاعل وضميره المستتر المحذوف عليه (قوله) من بفتح
الميم مقول فقال (قول المتن حث) ولو سبق لسانه بذلك لم يحث كما قاله ابن الصلاح وبحث ابن الاستاذ عدم
قبول ذلك منه فى الحكم وهو ظاهر حيث لا قرينة هناك تصدقه اه معنى (قوله) وقضية اشترطهم الخ) فيه
نظر حكوا اخذاه سم وسياق عن المعنى ما يؤيده (قوله) ويظهر انه الخ) يتأمل الجمع بينه وبين ترجيح
اعتبار الفهم فى المسجوع اه سيد عمر (قوله) وانما يتجه فى صم الخ) وقضيته انه لا فرق فى ذلك بين طرو
الصمم عليه وبعد الحلف وكونه كذلك وقته وان علم به اه عش (قوله) ولو عرض الخ) عبارة المعنى واعتبر
الموردى والتفال المراجعة ايضاً فلو تكلف بكلام فيه تعريض له ولم يوجهه كما حانط الم اقل لك كذا لم
يحث والمراد بالكلم الذى يحث به اللفظ المركب ولو بالقوة كما يحتمل الزركشى (تنبيه) وكلمه وهو مجنون
أو معنى عليه وكان لا يعلم بالكلام لم يحث والاحتساب ان لم يفهمه كما نقله الاذرى عن المورد ونقل عنه
ايضاً انه لو كلمه وهو تأتم بكلام يوقف مثله حث والا فلا ولو كلمه وهو بعيد منه فان كان بحيث يسمع كلامه
حث والا فلا يسمع كلامه ام لا اه وقوله وكلمه وهو مجنون الخ) الاسنى مثله (قوله) كذا اطلقه الخ) يظهر
انه راجع الى قوله ولو عرض الخ ايضاً (قوله) فليحمل الخ) اى فيحث اذا فهمه بذلك الكلام مقصوده كما
ياتى فى الآية اما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا تعلق له به فلا وجه للاحتساب به الا ان قصد مخاطبته به اه سم (قوله)

بان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحث لانه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الادميين فليتأمل (قوله)
لو قرأ قرأنا) ظاهره ولو حيث لا يحرم (قوله) ولو جاز (يحتمل) أن يستثنى ما اذا انصرف عن حكم القرآن
كان اطلاقه لانه حيث حث حكم الادميين (قوله) وقد علم من الخبر أن هذا لا يسمى كلاماً الخ) فيه بحث (قوله)
وقضية اشترطهم الخ) فيه نظر حكوا اخذاه

أى أن أسمع نفسه أو كان
بحيث يسمع لولا العارض
كما هو قياس نظراره
لانصرف الكلام عرفاً الى
كلام الادميين في محاوراتهم
ومن ثم لم تبطل الصلاة
بذلك لانه ليس من كلامهم
كما صرح به خير مسلم لكن
نازع فيه جمع بان نحو
التشبيح يصدق عليه كلام
لعرفوا وهو لم يحلف
انه لا يكلم الناس بل ان لا
يتكلم وورد بان عرف
الشرع مقدم وقد علم من
الخبر أن هذا لا يسمى كلاماً
عند الإطلاق على أن العادة
المطرودة أن الحالفين
كذلك انما يريدون غير ما
ذكر وكفى بذلك مرجحاً
وكذا نحو التوراه والانجيل
نعم يتجه ان قرأها مثلاً
كلها حث لتحقق أن فيها
مبدلاً كثيراً بل لو قيل أن
أكثرها ككلها لم يعد
(أو لا يكلمه فلم عليه) ولو
من صلاة كما مر أو قال له قم
مثلاً أودق عليه الباب فقال
وقد علمه من (حث) أن
سمعه وهل يشترط حينئذ
فهمه لما سمعه ولو بوجه
أو لا كل محتمل وقضية
اشترطهم سمعه الاول
ويظهر انه لو كان بحيث
يسمعه لكن منع من عارض
كلفظ كان فمالو سمعه نعم فى

الذخائر كالحلية انه لا يحث بتكليمه الاصم وانما يتجه فى صم يمنع السامع من اصله ولو عرض له كان خاطب جداراً فليحمل
بحضرة كلام لفهمه به لم يحث وكذا لو ذكر كلاماً من غير خطاب أحده كذا أطلقه شارح ويرد ما يأتى من التفصيل فى قراءة الآية

فليحمل هذا على ذلك التفصيل (الخ) يرجع إلى مسألة الجدار أيضا عبارة النهاية ولو عرض له كان خاطب جدارا يحضرته بكلام يفهمه به أو ذكر كلاما من غير أن يخاطب أحدا به اتجه جريان ما ذكر من التفصيل في قراءة آية ذلك (هـ) (قول المتن أو غيرها) كدين ورأس (هـ) معنى (قوله) فلا تحت عليه) إلى قوله بما يرد في المتن (قوله) إن كان (الخ) أي الحال (هـ) معنى (قوله) ربا) أي بكرها كلاما على حذف المضاف كما يفيد عن صريح النهاية (قوله) حدث به) أي قطعاه (هـ) معنى (قوله) لأن الجواز يقبل إرادته (الخ) قضيته أنه لا تحت بالكلام بالتميم وقضية ما تقدم في أول فصل الحلف على السكنى من أن اللفظ يحمل على حقيقةه ويجازيه المتعارف مما إذا أراد دخوله خلافاً ويؤيد ذلك ما تقدم من أنه لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه من الحنث بما يسكنه وليس ملاكاه وبما يملكه ولم يسكنه حيث حلف بالطلاق (هـ) ع ش أقول كلام المعنى كالصريح في باربعه من الحنث بالكلام اللساني بل ما دعاه من أن قضية ذلك القول عدم الحنث بذلك غير مسلم (قوله) وجعلت (الخ) جواب سؤال منتهى قوله وإن كان آخرس (الخ) (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا (الخ) كذا ذكره الراعي وتعقب بما في فتاوى القاضي من أن الآخرس لو حلف لا يقر القرآن فقرأه بالاشارة حنث وبما جرى في الطلاق من أنه لو علقه بمشيئة ناطق بغيرس وأشار بالمشيئة طلقت واجيب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف بخلافه في مسئلتنا وعن الثاني بان التكم مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ (هـ) معنى وفي قسم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم وتكلم بالاشارة حنث لأنه إذا عدت الإشارة تكلما عدت كلاما أيضا كما هو ظاهر ثم هذا كله بما يصرح بانعقاد يمين الآخرس وأنه لا يشترط في الحالط النطق (هـ) (قول المتن) وإن قرأ آية يفهمه (الخ) أي المحلوف على عدم كلامه نحو ادخلوها بسلام عند طرق المحلوف عليه الباب مثل هذا ما لو فتح على أمه وسبح لسموه فيأتي فيه التفصيل المذكور وإن فرق بعضهم بأن ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية (فروع) لو حلف لا يقرأ حنث بما قرأ ولو بعض آية أو ليركن الصوم والحج أو الاعتكاف أو الصلاة حنث بالشروع الصحيح في كل منها وإن فسده بعده لأنه يسمى صائما حاجا ومعتكفا ومصليا بالشروع لا بالشروع الفاسد لأنه لم يأت بالمحلوف عليه لعدم انعقاده لإتيان الحج فيحنث به بصورة انعقاد الحج فاسدا إن فسده مرة ثم يدخل الحج عليها فيعتقد فاسدا أو أصلي صلاة حنث بالفرغ منها لا بالشروع فيها ولو من صلاة فاقد الطهورين ومن يومى إلا أن أراد صلاة بحرية فلا يحنث بصلاة فاقد الطهورين ونحوها مما يجب قضاءها عملا بنية ولا يحنث بسجود تلاوة وشكر وطواف لأنها لا تسمى صلاة قال البارودي والفقهاء ولا يحنث بصلاة جنازة لأنها غير متبادرة عرفا وقضية كلام ابن المقرئ أنه يحنث بصلاة ركعتي أو ركعة واحدة وكلام الروياني يقتضي أنه لا يحنث بصلاة ركعتين فأكثر وهو الوجه كالو نذر أن يصلي صلاة أو أصلي خلف زيد تخضر الجمعة فوجده إماما ولم يتمكن من صلاة جمعة غير هذه وجب عليه أن يصلي خلفه لأنه ملجأ إلى الصلاة بالأكراه الشرعى وهل يحنث أو لا والظاهر الأول كما يحتمل

(قوله) فليحمل (الخ) أي فيحنث إذا فهمه بذلك الكلام مقصوده كما يأتي في الآية أمال لم يفهمه ذلك فهذا لا تعلق به بوجه فلو جده لا حنث به إلا أن قصد خطيئته وهل معنى الاطلاق هنا عدم قصد الافهام بعدة عمد الخطأ وهل يقيد الاطلاق في الآية بما إذا قصد خطيئته بها وقد يجاب عن الدارح المذكور بأنه إذا فهمه مقصوده فقد خطيئته فلا يصدق قوله بلا خطاب أحد جئت فليتأمل (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا كالمباراة للضرورة) قال في شرح الروض كذا ذكره الأصل وتعقب بما في فتاوى القاضي من أنه لو حلف الآخرس لا يقرأ القرآن فقرأه بالاشارة حنث وبما جرى في الطلاق من أنه لو علق بمشيئة ناطق بغيرس وأشار بالمشيئة طانث بغيرس واجيب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف وفي مسئلتنا بعده وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ انتهى وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم وتكلم بالاشارة حنث لأنه إذا عدت الإشارة تكلما عدت كلاما أيضا

فليحمل هذا على ذلك التفصيل كما هو واضح (ولو) كاتبه أو أسله أو أشار إليه يبد أو غيرها فلا حنث) عليه وإن كان أصم أو آخرس (في الجديد) لأن هذه ليست بكلام عرفا وإن كانت كلاما لغة وبها جاء القرآن نعم إن نوى شيئا من حنث به لأن الجواز يقبل إرادته بالنية وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا كالمباراة للضرورة (وإن) قرأ آية يفهمه بها مقصوده وقصد قراءة) ولو مع الافهام (لم يحنث) لأنه لم يكلمه (ولا) بان قصد الافهام وحده أو أطلقه (حنث) لأنه كله

ونازع البلقيني في حالة الاطلاق بما يرد به اية القراءة حيث لا يجنب الله على أن ما نلظ بكلام لا قرآن أو ليشين على الله أفضل التنازل بمرأا بالحدثه حدايو افي نعمه ويكافى مزيده لا ثرفه ولو قيل بمريار بنالك الحمد كايبنى لجلال وجهك واعظيم سلطانك لكان اقرب بل يغبني ان يتعين لانه ابلغ معنى وصح به الخبر أو (٥٢) ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة بر بصلة التشهد فقط واعترض بان وعلى

آل محمد مستأنف كما قاله الشافعي لئلا يلزم تفضيل ابراهيم على نبينا صلى الله عايها وسلم عملا بقضية التشبيه وحيث لم يبق منها الا اللهم صل على محمد فكيف فضل الكيفية التي ذكرها الرافعي مع ان فيها التكرير الابدى بكلام ذكر ك الى آخره ووجهه ان هذا الاستئناف غير متعين في دفع ذلك الا لازم لكثرة الاجوبة عنه بغير ذلك كما بسطته في كتاب الدر المنصور في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود ووجه افضليتها انه صلى الله عايه وسلم عليها لم هو لا يختار لنفسه الا الافضل واثن سلبنا ذلك الاستئناف فوجه ما مر ان افضليتها لا توقف على ذلك التشبيه بل وقوع الصلاة بعدها على الآل على وجه التشبيه فيه اعلى شرف له صلى الله عليه وسلم

بعض المتأخرين كالو حلف لا يصوم فادركه ضمانه يجب عليه الصوم ويحتمل أو لا يؤم زيدا فاصلى زيد خلفه ولم يشعر به لم يحتمل فان اشعر به هو في فريضة وجب عليه كالمأهل يحتمل أو لا فيه مامر اه معنى وقوله فر وع الى قوله وهو اوجه في الروض مع شرحه مثله وقوله فيه مامر محل توقف اذ مفعلي قوا عدم عدم الحنث لانه حلف على فعل نفسه ولم يوجد فليراجع **(قوله)** ونازع البلقيني في حالة الاطلاق واعتد عدم الحنث اه معنى **(قوله)** الدالة على ان ما نلفظ به (الح) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد له لان الحلف على التكليم لا الكلام اه سم ولعل لذلك اقر المعنى ما اعتمد البلقيني من عدم الحنث **(قوله)** أوليشين (الح) عبارة النهائية ولو حلف ليشين على الله باجل الشام اعظمه فطريق البر ان يقول سبحانه لك لاصحى نداء عليك انت كما اثبتت على نفسك فلو قال احده بمجامع الحدو باجلها ما يقول الحمد لله حدايو افي نعمه ويكافى مزيده اه **(قوله)** او ليصلين الى قوله فقط في النهاية **(قوله)** او ليصلين (الح) ولو قيل له كليم زيد اليوم فقال والله لا كلنته انعدت على الا بد ما لم ينو اليوم فان كان في طلاق وقال اردت اليوم قبل في الحكم ايضا للقرينة اه وفي الروض مثله الا أنه بدل لا كلنته ولا يكلمه وقوله للقرينة عبارة شرح الروض لان ذكر اليوم في السؤال القرينة على ذلك اه **(قوله)** بان وعلى آل محمد الى آخره **(قوله)** عملا (الح) علة لزوم التفضيل **(قوله)** بقضية التشبيه اى من الحاق الناقص بالكمال **(قوله)** فكيف فضل اى لفظ اللهم صل على محمد الكيفية اى على الكيفية ولعل على سقطت من قلم الناسخ **(قوله)** اللازم الاول الزوم **(قوله)** ووجه افضليتها اى صلاة التشهد **(قوله)** لم اى لا يحجها برضوان الله تعالى عليهم اجمعين **(قوله)** فوجه مامر اى من البر صلاة التشهد فقط **(قوله)** على ذلك التشبيه اى تشبيه صلاته صلى الله عليه وسلم بصلاة ابراهيم **(قوله)** اعلى شرف (الح) خبر بل وقوع الصلاة (الح) **(قوله)** وان الحلق (الح) عطف على ان افضليتها (الح) **(قوله)** على تشبيه صلاته اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بصلاة عتلى اى على مخلوق **(قوله)** وانه اى بره تعالى **(قوله)** فيها اى صلاة التشهد **(قوله)** لا مخرج هو الافراد الانسب بما بعده ان يقول فى الاقتصاد عليها لافى ذاتها **(قوله)** واطلق فان نوى نوعا من المال اختص به اه معنى **(قوله)** او عمم اى فى نية والا فاصفة صيغة عموم بكل حال اه سم قول المتن حنث بكل نوع (الح) وينبى أن مثل ذلك ما لو حلف أنه ليس لدي فيحنث بكل ما ذكرناه لو حلف أنه ليس عنده او ليس بيده مال لا يحنث بيده على غيره وإن كان حالا وسبل استيفاءه من المدين ولا بما له لغائب وإن لم ينقطع خبره لانه ليس بيده الآن ولا عنده اه عش وقوله فيحنث بكل

كاهو ظاهرهم هذا كله ما يصرح بانعقاد عين الاخرس وانه لا يشترط في الحالف النطق **(قوله)** الدالة على ان ما نلفظ به كلام فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد له لان الحلف على التكليم لا الكلام **(قوله)** ايضا الدالة على انه ما نلفظ به كلام (الح) قضية ذلك الحنث في مسئلة لا يتكلم السابقة بقراءة القرآن بلا قصد هو محتمل وقد يفرق بان الجنابة قرينة صارقة عن القرآنية لعدم مناسبتها لها وبجاب بان ما هنا ايضا قرينة صارقة وهى وجود غناط بل مقصود تمسك الاشارة اليه بالآية **(قوله)** او لا مال له حنث بكل نوع وان قل حتى ثوب بيده ومدير ومعلق عتقه قال فى التنبيه وان حلف ماله رقيق او ماله عبدو لم يكاتب لم يحنث في أظهر القولين ويحنث في الآخر اه عبارة الروض او لا عبد له لم يحنث بمكانه اب **(قوله)** واطلق او عمم اى فى نية والا فاصفة صيغة عموم بكل حال

إذا اشبهت الصلاة على ابراهيم وأبنائه الانبياء فكيف حال صلاته التي رخصها تعالى له وذلك يستلزم خروجها عن الحصر فان قلت ظاهر كلامهم منابرها وإن لم تقترب بالسلام فينافي مامر انه يكره افرادها عتونه انما لم يحتج للسلام فيها لانه سبق في التشهد قلت نعم ظاهر كلامهم من ذلك ولا منافاة لانها من حيث ذاتها افضل من غيرها والكرامة انما هي لامر خارج هو الافراد نظير كراهة ركعة الوتر اذ لم اده يكرهه لاقتصار عليها اذ ذاتها (او لا مال له) واطلق او عمم (حنث بكل نوع) من انواع المال له (ولو قل)

ما يستلزم خروجها عن الحصر فان قلت ظاهر كلامهم منابرها وإن لم تقترب بالسلام فينافي مامر انه يكره افرادها عتونه انما لم يحتج للسلام فيها لانه سبق في التشهد قلت نعم ظاهر كلامهم من ذلك ولا منافاة لانها من حيث ذاتها افضل من غيرها والكرامة انما هي لامر خارج هو الافراد نظير كراهة ركعة الوتر اذ لم اده يكرهه لاقتصار عليها اذ ذاتها (او لا مال له) واطلق او عمم (حنث بكل نوع) من انواع المال له (ولو قل)

ما ذكر فيه وقفة ظاهرة فليراجع **قوله** ولولم يتمول) المتمدنانه لا بد في الحث من كونه متمول مراه
سم **(قوله** خلافاً للبقيتي الخ) حيث قيده بالمتمول والاذرعى وهو الظاهر معني ونهاية (قول
الحن حتى ثوب الخ) ثوب مجرور بحتى عطفاً على المجرور قبله وشرط جمع من التحيين في عطفاً على المجرور
اعادة عامل المجرور عليه فينبغي ان يقول حتى ثوب اء معني **(قوله** لصدق اسم المال) الى قوله وفيه نظري
المعنى ولى قوله بل ومغصوب في النهاية اما سانه عليه **(قوله** لا يحث بملكك المنفعة اى بوصية او اجارة
ولا بموقوف عليه ولا باستحقاق قصاص فلو كان قد عني عن القصاص بمال حث معني وروض وعبارة عرش
اى وان جرت عادته باستغلاها بايجار او نحوه حيث لم يكن له منها مال متحصل بالفعل وقت الحلف ومثل
المنفعة الوظائف والجامكية فلا يحث بها من حلف لا مال له وان كان اهلها لا تنفاه تسببها مالا اهـ **(قوله**
لالمورثة) كذا في اكثر نسخ النهاية وكتب عليه عرش ماضيه كذا في حجب وفي نسخة او لمورثة اذا تأخر عتقه
خلافاً لبعضهم اء وما في الاصل اظهر لانه اذا كان التدين من مورثه يصدق على الوارث انه لا مال له اهـ
وعبارة المعنى اما مدبر مورثه الذى تأخر عتقه المتعلق بصفة كدخول دارو الذى اوصى مورثه باعتاقه فلا
يحث به بل عدم ملكه اهـ **(قوله** اذا تأخر عتقه) بان علق على شىء آخر بعد الموت وفيه بحث لانه ملوك له
الى العتق وان منع من التصرف فيه بما يزيل الملك فالقياس الحث به فان كان هذا منقولاً ولا ينبغي منه
فليراجع ثم رايت ان شيخنا الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحث كما في الموصى بعته فان الوارث يحث
به قبل عتقه اهـ سم وقوله لانه ملوك له الخ تقدم عن عرش خلافة وعن المعنى الجزم بخلاف ما نقله عن
شيخنا الشهاب في القيس والقيس عليه معا ومخالفة ايضا في القيس عليه مفهوم قول المصنف الآتى
واما وصى به **(قوله** ولو على معسر) ولولم يستقر كالاجرة قبل اخضاء مدة الاجارة اهـ معني **(قوله** قال
البقيتي الان مات الخ) اقره اى البقيتي الاسنى والمعنى وقال سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف ما قاله
البقيتي هنا وفيما ياتى في دينه على المكاتب اهـ **(قوله** الان مات) اى المعسر اهـ معني **(قوله** فالتلج
اطلاقهم) وهو الحث بالدين ولو على ميت معسراه عرش **(قوله** وكونه) اى الدين على ميت معسر **(قوله**
الآن) اى حين الحلف ويحتمل ان المعنى وكون الدين على معسر لا يسمى مالا حين الموت **(قوله** واخذ منه)
اى من التعليل **(قوله** انه لا حث الخ) اقره المعنى خلافاً للنهاية عارته واخذ البقيتي من ذلك عدم حثه
الخ وجزم به الشيخ في شرح منجه مردود اذ لم يخرج عن كونه مالا ولا اثره نالتصره لل سقوط ولا لعدم
وجوب زكاته وعدم الاعتياض هنالاه لانغ آخر لا لا تنفاه كون ذلك مالا اهـ **(قوله** من هاتين العلتين) اى
الثبوت في الذمة وجوب الزكاة **(قوله** اذ ليس ثابتاً في الذمة) وفي عدم ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقاً

(قوله ولولم يتمول) المتمدنانه لا بد في الحث من كونه متمول مالا الان **(قوله** خلافاً للبقيتي) المتجه ما قاله
البقيتي شرح مراه **(قوله** لالمورثة اذا تأخر عتقه) فيه بحث لانه ملوك له الى العتق وان منع من التصرف
فيه بما يزيل الملك فالقياس الحث به فان كان هذا منقولاً والا فينبغي منع فليراجع ثم رايت ان شيخنا
الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحث كما في الموصى بعته فان الوارث يحث به قبل عتقه **(قوله** اذا
تأخر عتقه) كان علق على شىء آخر بعد الموت **(قوله** قال البقيتي الان مات الخ) اعتمد شيخنا الشهاب
الرملى خلاف ما قاله البقيتي هنا وفيما ياتى في دينه على المكاتب **(قوله** واخذ منه البقيتي) انه لا حث بدينه
على مكاتبه) اعتمد خلافاً لشيخنا الشهاب الرملى وهو شامل لنجوم الكتابة وحيث يشكل قولهم لا حث
بمكاتبه بانه لا كبير فائدة لنفي الحث بالمكاتب مع ان من لازمه وجود نجوم الكتابة عليه وهى توجه الحث
على هذا التقدير فلا فائدة مع ذلك معتدا بها لقولهم لا حث بالمكاتب لان حاصل الامر حيث تحقق الحث
ولا بد لكنه من حيث نجوم الكتابة لا من حيث نفس المكاتب الان يجب ان يصور المسئلة بما اذا كانت
النجوم دينار او منقعة متلا ووقع الحلف بعد توفيه الدينار فلا حث حيث لا نال المنفعة لا حث بها كما تقدم
وكذا المكاتب كاتقروا فليتامل (اذ ليس ثابتاً في الذمة) في نفي ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقاً بالرقبة ولا

ولولم يتمول كما اقتضاه
كلامهم هنا وفي الاقرار
خلافاً للبقيتي كالاذرعى
(حتى ثوب بدنه) لصدق
اسم المال به نعم لا يحث
بملكك المنفعة لانها لا تسمى
مالاً عند الاطلاق (ومدبر)
له للمورثة اذا تأخر عتقه
(ومعلق عتقه بصفة)
وأمر ولد (وما وصى به)
(ودين حال) ولو على
معسر جاحد بلائته قال
البقيتي الان مات لانه
صار في حكم العدم اهـ
وفيه نظر لاحتمال ان له
مالاً باطناً او يظهر له بعد
بنحو فسخ يسع وبفرع
عدمه هو باق له من حيث
أخذه لبدله من حسنات
المدين فالتلج اطلاقهم
وكونه لا يسمى مالا الآن
منوع (وكذا مؤجل في
الاصح) لثبوته في الذمة
وصحة الاعتياض والابراء
عنه ولوجوب الزكاة فيه
وأخذ منه البقيتي أنه لا
حث بدينه على مكاتبه أى
لانه لم يوجد فيه شىء من
هاتين العلتين إذ ليس ثابتاً
في الذمة

له دم حمة الاعتراض عنه وقدرة المكاتب على إسقاطه متى شاء ولا زكاة فيه (لا مكاتبه) ككتابته حجة (في الاصح) لانه لدم ملكه لمناهة وارث
جنايته كالا جنى عرفا فلا ينافي عدده الا في الغصب ونحوه وبما يعلم انه لا أثر له جيز به الدين وكذا زوجة واختصاص بل ومنصوب لم
يقدر على نزع ولا على بيعه من قادر على نزع (هـ) وغائب انقطع خبره على الوجه خلافا للانوار و يفرق بين المنصوب المذكور ومافى

ذمة المهر بأن هذا لا
يتصور سقوطه بخلاف
الغصب يتصور بأن يرد
غاصبه لقاض فيلقت عنده
من غير تقصير (أو ليضرته
قالب) انما يحصل (عما
يسمى ضرباً) فلا يكتفى
بمجرد وضع اليد عليه (ولا
يشترط إيلام) لصدق
الاسم بدونه ووقع في
الروضة في الطلاق اشتراطه
لكنه اشار هنا إلى ضعفه
(لا ان يقول) أو ينوى
(ضرباً شديداً) أو موجعا
مثلا فيشترط حينئذ الإيلام
عرفا وواضح انه يختلف
بالزمن وحال المضروب
(وليس وضع سوط عليه
وعض أو قرص (وخفق)
بكسر النون (وتنف شعر
ضرباً) لانه لا يسمى بذلك
عرفا (قل ولا لطم) لوجه
يباطن الراحة مثلاً
(ووكز) وهو الضرب
باليد مطقة أو الدفع ولو
بغير اليد كالد عليه كلام
الغويين ورفس ولك
وصف لها بالاعتساي ضرباً
عادة والأصح ان جميعها
ضرب وانها تساه عادة
ومثلها الرمي بنحو حجر
أصابه كاحتسته وأقيت به
ثم رأيت الخوارزمي جزم

بالرقبة ولا باعيان مال ولا يتصور دين حال عن هذه الأمور إلا أن يراد بشئته في الذمة المنقاة لزومه اهـ
بعبارة الرشيدى يعنى ليس مستغفر التوبة إذ هو معرض للسقوط والإفرو ثابت كالأجنى اهـ (قوله) لعدم
صححة الاعتراض عنه قضيته ان الكلام في نجوم الكتابة وان يمتحن بغير ما عمله على مكاتب من الدين قطعاً اهـ
عش (قوله) ككتابته حجة (أو اما المكاتب ككتابته فائدة فيجبت به ولو حلف لاله لحدث بغيره وبمنه أو آق
ومر هو لا يزوجة إلا لم يكن له نية ولا يفعل بغيره ولا يزيت تجسس أو نحوه لان الملك زال عنه بالتجسس
أو حلف ان لا يعبد لم يمتحن بمكاتبه ككتابته حجة تنزيلاً للكتابة منزلة البيع اهـ معنى (قوله) انه لا اثر
لتهجيزه) أى فلا حث به لانه لم يكن ماله حال الحلف اهـ عش (قوله) بل ومنصوب) عبارة المغنى ولو كان له
مال غائب أو ضال أو مفقود أو مسروق وانقطع خبره هل يمتحن به أو لا وجهان أحدهما يمتحن لان الأصل
بقاء الملك فمما والثاني لا يمتحن لان بقاءها غير معلوم ولا يمتحن بالثبوت قال شيخنا وهذا وجه ويحتج
بمستولده لانه علك منافقها وارث جنايته عليها اهـ واعتمد آلتها الوجه الاول وفاقا للانوار (قوله) فلا
يكتفى إلى قوله ومثلها في المغنى اللفظة مثلاً الثانية وقوله ووقع إلى المتن وقوله إلى الدفع إلى ورفس وإلى قوله
ونقله الامام في النهاية لذلك وقوله كما يمتحن إلى المتن (قول المتن ولا يشترط إيلام) بخلاف الحدو التعزير
لان المقصود منهما الزجر شيخ الاسلام ومعنى (قوله) لصدق الاسم) إذ يضاف ضرب به فلم يؤلمه شيخ الاسلام
ومعنى (قوله) اشتراطه) أى الإيلام (قوله) لكنه اشار هنا إلى ضعفه) عبارة النهاية ولا ينافيه مافى الطلاق من
اشتراطه لانه محمول على كونه بالقوة وما نهان من نفيه محمول على حصوله بالفضل اهـ قال الرشيدى قوله بالقوة
الظاهر ان المراد بها ان يكون شديداً في نفسه لكن منع من الإيلام مانع إذا ضرب الخفيف لا يقال انه مؤلم
لا بالفعل ولا بالقوة اهـ (قوله) فيشترط حينئذ الإيلام) ولو حلف ليضر به غلة فهل العبارة بحال الحلف
أو المحلوف عليه أو العرف فيه ونظر والظاهر الثالث لان الايمان مبناه على العرف اهـ عش (قوله) الإيلام
عرفا) أى شدة الإيلام كيدل عليه عبارة القوت وهو الذى يظهر فيه النظر للعرف والا فلا يلام انما يظهر
النظر فيه للواقع للعرف كالأجنى اهـ رشيدى عبارة المغنى ولا يكتفى الإيلام وحده كوضع حجر ثقيل عليه قال
الامام ولا حد يقيف عنده في تحصيل البرو لكن الرجوع إلى ما يسمى شديداً وهذا يختلف لإعالة باختلاف
حال المضروب في تنبيه كبر الحالف بضرب السكران والمغنى عليه والمجنون لانهم على الضرب لا يضرب
الميت لانه ليس بحاله (قوله) مثلاً) راجع لوجه دون باطن الراحة فكان الاولوى عدم الفصل بينهما في القاموس
لطمه إذا ضرب خده أو صفحة جسده بالكف مفتوحة اهـ (قول المتن وكز) عبارة المختار وكزه ضرب به
ودفعه قيل ضرب به بجمع يده على ذقنه وبابه وعلال اهـ عش (قوله) ورفس ولكم وصفع) الاول الضرب
بالرجل والثاني الضرب باليد بجموعه الثالث ضرب القفا بجمع كفه كذا في القاموس (قوله) ومثلها الرمي
أى فيجبت به من حلف لا يضرب اهـ عش (قول المتن وخشبة) ومن الخشب الاقلام ونحوها من أعواد
الحطب والجر يدو إطلاق الخشب عليها أولى من إطلاقه على الشار يخ اهـ عش (قوله) من السباط) إلى
المتن في المغنى (قول المتن بعثكال) بكسر العين وبالتثنية أى رجون وقوله شراخ بكسر أوله بخطه وقوله ان

باعيان ماله لا يتصور دين حال عن هذه الأمور إلا أن يراد بشئته في الذمة المنقاة لزومه (خلافا للانوار)
كتب عليه مر (قوله) لكنه اشار هنا إلى ضعفه) إلا ان يحمل على ما بالقوة مر (قوله) ورفس ولكم وصفع)
لو ادعى الحالف بالطلاق انه اراد نوعاً من هذه الأنواع كالضرب بالعصا دون الرفس والصفع (قوله)

به واعتمده الاذرى وقد صرح عن أن هريرة رضى الله عنه أنه سمي الرجم في قصة ماعز به بعد هربه وادراكهم
له ضرباً مع تسمية جابر له رجماً (أو ليضر به ما تمسوط أو خشبة فسد مائة) من السباط في الاولى ومن الخشب الثانية ولا يقوم أحدهما
مقام الآخر (وضربه بها ضربة أو) ضربه (بعثكال) وهو الصفع في الالة (عليه مائة شراخ بران عصابة الكل أو) علم (تراكم
بعض) منها (على بعض فوصله) بسبب هذا التراكم (الم الكل) عبارة الروضة نقل الكل قيل وهى أحسن لما مر أنه لا يشترط الإيلام

ورد بان ذكر المدة في ظاهرة على الايلام فهو كونه لا ضربا بشد او صريح كلامه اجزاء الينكل في قوله مائة سوط وهو ما قاله كثير من
وصوبه الاسوي لكن المنة مدهما في الروضة واصحابه لا يكتفي لانه اشخاب (٥٥) لاسياط ولا من جنسها ونقله الامام عن قطع

الجاهير وقوله لانه اشخاب

يرد على من نازع في اجزائه

عن مائة خشبة بانه لا يسمى

خشبا قلت ولوشك) اى

تردد باستواء ومع ترجيح

الاصابة لاعم ترجيح عدما

كاجته الاسوي اخذ من

كلامهم (في اصابة الجميع

برعلى النص والله اعلم اذ

الظاهر الاصابة وفارق ما لو

مات الملقق بمشيته وشك في

صوبه منة فانه كحقيق

العدم على ما مر فيه في

الطلاق بان الضرب سبب

ظاهر في الانكسار

والاصابة ولا اماره ثم على

وجود المشيئة قالوا عن

البغوى ولو قال ان ضربك

فانت طالق قصص ضرب

غيرها فاصابها طلقت ولا

يقبل قوله ويحمل بقوله

اه وقول الانوار هو ضرب

لها لكن لا تحتل للخطا

كالمكره والناسي يحتمل

على انه لا تحت باطنا عند

قصده غير ما فلا ينافي كلام

البغوى لانه بالنسبة للظاهر

وعليه يحمل قول غيره

لا يقبل قوله لم يقصدها الا

بينة لان الضرب محقق

والدفع مشكوك فيه وقوله

الابينة لا يلائم ما قبله

فليحمل على ان المراد الا

بينة بقرينة على انه لم يقصدها

(او ليضربه مائة مرة) او

ضربه (لم يبر بهذا) اى

علم اصابة الكل بان عان اصابة كل من الشار يخ بان بسطها واحدا بعد واحد كالخصير وقوله فوصله ألم
الكل اى فقله ايضا فانه يبر ايضا وان حال ثوب او غيره مما لا يمنع اثر البشرة بالضرب اه معنى (قوله بان ذكر
العدد) اى بقوله مائة اه سم (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام بكل واحدة او يكتفي حصوله
بالجموع ويبنى الثاني اه سم (قوله فهو كونه لضرب بالخط) والوجه الاخذ باطلاقهم في عدم اشتراط
الايلام بالفعل وان ذكر العدد نهاية (قوله) وصريح كلامه (الخ) واقتضى كلامه ايضا ان تراكم بعضها على
بعض مع الشد كيف كان يحصل به المنة ولو كان كونه الشار او حاما والموردى وغيرهما بان تكون
مشدودة لاسفل محاولة الاعلى واستحسن اه معنى (قوله لكن المنة داخ) كذا في المتن (قوله) انه
لا يكتفي (الخ) وانما يبر بسياط بمجموعة بشرط علمه اصابته بانه على ما مر اه معنى (قوله لانه) اى
الينكل (قوله) ولا من جنسها) اى السياط فانها سبور ممتدة من الجلد اه عش (قوله في اجزائه)
اى العشكال (قوله اى ترد) الى قوله لا في المتن وكذا في النهاية الا قوله لاعم ترجيح الى المتن (قوله) لاعم
ترجيح عدما (الخ) وفاقا للمتن وخلافا لنهاية عبارته فلو ترجح عدم اصابة الكل بربا اخلاقا للاسوي
في المهمات احالة على السبب الظاهر مع اعتضاد بان الاصل براءة الذمة من الكفارة اى اى حيث كان
الحلف بالقول بان الاصل عدم الاطلاق في لو كان الحلف بعش (قوله) لان في اصابة الجميع (اى اصابة
تقل الجميع والافا تراكم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح اه سم (قوله) لان
على النص) لكن الورع ان يكفر عن يمينه لاحتمال تخلف بعضها معنى وروض (قوله) وفارق ما لو مات (الخ)
عبارة الاسوي والمعنى وفارق بين ما لو حلف ليدخل اليوم الا ان يشاء زيد فدخل ومات زيد لم تعلم
مشيئته حيث بحث بان الضرب (الخ) (قوله) فانه كحقيق عدم) اى فيبحث من قال انت طالق الا ان يشاء
زيد ولا تحت من قال انت طالق ان شاء اه عش (قوله) ولا اماره (الخ) عبارة النهائية والمعنى والمشية
لا اماره عليها ثم الاصل عدما اه (قوله) ولا يقبل قوله) اى لم يقصدها بالنسبة للظاهر (قوله) يحمل (الخ)
خير وقول الانوار (قوله) عند قصده) اى غيرها (قوله) فلا ينافي) اى قول الانوار (قوله) وعلى) اى الظاهر
(قوله) وقوله) اى غير الانوار (قوله) لا يلائم (الخ) كان وجهه ان البينة لا تطلع على عدم القصد اه سم
(قوله) واوضحه) الى قول المتن ولا افارقك في المعنى والى قول الشارح ولو تعوض في النهاية الا قوله مطلقا
(قوله) والوجه انه لا يشترط هتاو اليها) اى فيكتفي فيقال قال اضربه مائة خشبة او مائة مرة ان يضربه
بشماره اصدق اسم الخشبة عليه اه عش (قوله) واشترط ذلك) اى التالى (قوله) في الحد (الخ) متعلق
باشترط ذلك وقوله لان الخ خبره (قوله) بان يعلم (الخ) هذا تفسير لنفس التخلية اى والتخلية ان يعلم به
ويقدر على منعه اى ولم يمنعه اه رشيدى (قوله) ويقدر على منعه) اى ولو بالتوجه اليه حيث بلغه انه

ورد بان ذكر العدد) اى لقوله مائة (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام لكل واحدة او يكتفي حصوله
بالجموع ويبنى الثاني (قوله كاجته الاسوي (الخ) منع ما جته الاسوي احالة على السبب الظاهر مع
اعتضاد بان الاصل براءة الذمة من الكفارة مر (قوله) اى المنة في اصابة الجميع (اى اصابة تقل الجميع
والافا تراكم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح (قوله) اذ الظاهر) في مشيئة مع باستواء
ثم راي المشطوب (قوله) على ما مر فيه الطلاق) قال هناك قبل فصل شك في طلاق استدلالا على شيء فهو
كانت طالق الا ان يشاء زيد فانت لم تعلم مشيئته اى فانه يقع الطلاق اه وينها مشه تصريح المذون بذلك
ونقلناه في عروضه ما حاصله عدم الحث بذلك في الطلاق والحنث في الايمان مع الفرق فراجع
فانظر مع ذكر هذه الحواشي ان يكون ذكر ذلك في محل آخر (قوله) الابينة لا يلائم (الخ) كان وجهه ان

المشدودة او العكسال لانه جعل العدم مقصودا والوجه انه لا يشترط هتاو اليها واشترط ذلك كالا يلام في الحدو التعزير لان القصد بهما
الرجوع والتبكير (اولا) اخليك فقل كذا حمل على نفي تمكينه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه ولا (افارقك حتى استوفي حتى)

ملك (قرب) يعني ففارقة المحلوف عليه ولو بغير هرب كما يعلم ما يأتي (ولم يمكنه اتباعه لم يحث) بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه فإنه يحث (قلت الصحيح لا يحث إذا أمكنه اتباعه والله اعلم) لأنه لا تخالف على فعل نفسه لم يحث بفعل الغير سواء أمكنه اتباعه أم لا وفارقة مفارقة أحد الباقين الآخر في المجلس وأمكنه اتباعه (٥٦) فإنه ينقطع خيارهما بان التفرق يتعلق بهما ثم لا هو أن ثم لم وفارقة هنا بذنه لم يحث

أيضا ولو أراد بالمفارقة ما يعمها حث ولو حلف لا يطلق غريمه فهل هو كالأفارقة أو كلا أخلى سبيله حتى يحث بذنه لم في المفارقة وبعد اتباعه المقدور عليه إذا هرب جزم بعضهم بالثاني وفيه نظر في مسألة الحرب لأن المتبادر لا يباشر إطلاقه وبالأذن بآثره بخلاف عدم اتباعه إذا هرب (وأن فارقة) الحالف بما يقطع خيار المجلس ولو يشبهه بعد وقوف الغير مختار إذا كرا (أو وقف) الحالف (حتى ذهب المحلوف عليه وكانا ماشين) حث لأن المفارقة حيث منسوبة للحالف حتى في الثانية لأنه الذي أحدثها هو قوفه أما إذا كانا ساكنين فابتدأ الغير بالمشي فلا حث مطلقا كأم (أو أراه) حث لأنه فوت البر باختياره (أو احتال) به (على غريم) لغريمه وأحال به على غريمه (ثم فارقة) أو حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم أحاله به أو عودته عن حث لأن الحوالة ليست استيفاء ولا إعطاء حقيقة وإن أشبهته نعم أن نوى أنه لا يفارقة مؤذنه مشغولة بحقه لم يحث كالأفارقة بالخطأ أو الإبقاء

يريد الفعل ولو بدعت المسافة أه عرش عبارة الرشيدى أى بخلاف ما إذا لم يقدروا فظهر هل الحكم كذلك وإن كان عند الحلف عالما بأنه لا يقدر على منعه كالسلطان أو هو من التعليق بالمستحيل عادة أه (قوله ملك) انظر هل التقييد بفائدة فيما يأتي أه رشيدى أقول يأتي عن المعنى والروض مع شرحه فائدة ثم عززه (قوله حتى استوفى حتى) ولو قال لا أفارقة حتى تقضى حتى فذمه له دراهم مقاصص هل بين بذلك أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لأنها دون حقه لنقص قيمتها وزنها عن قيمة الجيدة وزنها وإن راجت أه عرش (قوله ما يأتي) أى في قوله ما إذا كانا ساكنين الخ (قول المتن ولم يمكنه اتباعه) لمرض أو غيره أه معنى (قوله بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه) أى ولم يتبعه وإن ذل له أه (قوله لا هنا) أى فإنه يتعلق بفعل الحالف فقط (قوله لم يحث أيضا) كذا في المعنى (قوله ما يعمها) أى فعل نفسه وفعل غريمه (قوله حث) أى بمفارقة المحلوف عليه إذا أمكن الحالف اتباعه لم يتبعه (قوله فهل هو كالأفارقة) أى حتى لا يحث بأذن الحالف ليدنه في المفارقة بعدم اتباعه المقدور عليه إذا هرب (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والأوجه فيما سوى مسألة الحرب الثاني وفيها عدم الحث لأن المتبادر الخ (قوله بالثاني) أى الحث في المستثنين (قوله الحالف) أى قوله وقبل في المعنى لا أقوله أو عودته عن قوله مطلقا كأم (قوله إذا كرا) أى لليمين (قوله ساكنين) أى واقفين أه عرش (قوله مطلقا) أى سواء أذنه في المشي أم لا (قوله كأم) أى في شرح قلت الخ (قوله به) أى بحقه (قول المتن ثم فارقة) قضيته أنه لا حث بمجرد الأبرام أو الحوالة أو صرح في شرح الروض بخلافه في الأول ولعل الثاني كذلك أه سم أقول صنع المنهج حيث أسقطه قول المنهج ثم فارقة كالصريح في ذلك (قوله أو حلف ليعطينه) أو ليقبضه كما يفيد قوله لا أنى أو الأبدان (قوله نعم أن نوى الخ) راجع لمسئلة الأبرام أو ما بعد ما إلى أو حلف ليعطينه الخ قوله كالأفارقة الخ راجع إلى هذه أى مسألة الإعطاء (قوله وقبل في ذلك ظاهر الخ) ظاهره ولو في الحلف بالطلاق أه سم (قوله ولو تعوض الخ) أى أو أبرأه أو أحاله كما هو ظاهر أه رشيدى (قوله أن التعويض) الأولى التعويض (قوله حث كأم) خلافا للثانية عبارة تأنيده عدم حثه لأنه جاهل أه أى يكون ذلك غير مانع من الحث ونشأ منه أن المفارقة إلا أن غير محلوف على عدمه فهو جاهل بالمحلوف عليه لا بالحكم ويؤخذ من عدم الحث بما ذكره للجلل عدمه فيما لو حلف بالطلاق لا يفعل كذا فقال له غيره إلا أن شاء الله وظن صحة المشيئة لجله أيضا بالمحلوف عليه أه عرش عبارة سم قوله حث فيه نظر ثم رآيت بعض من شرح بعده أقصر على بحث عدم الحث لأنه جاهل وينبغي أن يجري ذلك في قوله وكان بعضهم الخ (الآتي في شرح وفي غيره القولان أه) (قول المتن أو أفلس) أى ظهر أن غريمه مفلس وقوله لبوس وفي المحرر إلى أن بوسر أه معنى (قوله لوجود المفارقة) أى قوله لو أنما أثر في النهاية والمعنى (قوله لوجود المفارقة الخ) ظاهره وإن كان حال الحلف يظن أن له مالا يوفى منه دينه وتبين خلافه أنه لا فرق بين طر والفسل بعد حلفه وتبين أنه كذلك بقله في حج ما يفيد ذلك وأطال فليد أجمع أه عرش وقوله في حج الخ فيه نظر ظاهر كما يظهر بتأمل كلام الشارح بل قوله لا أنى وإن من ذلك ما لو حلف الخ صريح في خلاف قوله ظاهره وإن كان الخ (قوله كالأفارقة) لا أصلي الفرض الخ لا يخفى

البيتة لا تطلع على عدم القصد (قوله ومن ثم لم وفارقة هنا بذنه لم يحث) عبارة الروض وإن فارقة الغير فلا حث وإن أذن له أه (قوله أو أراه حث) قال في شرح الروض وإن لم يفارقة أه (قوله أى المصنف ثم فارقة) قضيته أنه لا حث بمجرد الأبرام أو الحوالة أو صرح في شرح الارشاد بخلافه في الأول ولعل الثاني مثله (قوله وقبل في ذلك ظاهر أو باطنا) ظاهره ولو في الحلف بالطلاق وقوله حث فيه نظر ثم رآيت بعض من

الفرق

برادة ذمته من حقه وقبل في ذلك ظاهر أو باطنا على المعتمد

ولو تعوض أو ضمنه له ضامن ثم فارق لظنه أن التعويض أو الضمان كاف حث لما مر في الطلاق إن جهله بالحكم لا يعذر به (أو أفلس ففارقة لبوسر حث) لوجود المفارقة منه وإن لم يمتد كالأفارقة لا أصلي الفرض فضلا فإنه يحث نعم لو الزمه الحاكم بمفارقة

لم يحث كالمكره وإنما اثر العذر في نحو لا أسكن فحسب لنحو مرض لان الحث فيها باستدامة الفعل لان انشائه وهي اضعف فتاوت به بخلاف ما هنا والحاصل ان من خص بمنه بفعل المعصية اوقى ما يعصا قاصدا دخولا او قامت قرينة عليه حث بها أو لا فلا كافر في بحث الا كراه في الطلاق وان من ذلك مالو الحلف لا يفارقه ظانا يساره فبان اعساره فلا يحث بمفارقة لكن (هـ) ظاهر المتن بتأني هذه إلا ان يجاب

بأن قرينة المشاقو المحصومة

الحاملة على إطلاق العين

ظاهرة في ارادة حالة اليسر

والعسر ومن ظن يساره

حالة الحلف لا قرينة على

شمول كلامه للمعصية وان

سبقت خصومة لان الظن

اقوى فلم يحث بالمفارقة

الواجبة وأما قول الزركشي

فن ابلغ خطا ليلانم أصبح

صائلا ولم يجد من ينزعه منه

كرها او غفلة ولا حاكم

يجبره على نزعه حتى لا يفطر

لوقيل لا يفطر بنزعه هو له

لم يبعد تنزيلا لا يجاب

الشرع منزلة الا كراهة كولو

حلف ليطأن زوجته

فوجدما حائضا فردود

لتعاطيه المفطر باختباره

فالقياص انه ينزعه ويفطر

كربض خشى على نفسه

الحلاك ان لا يفطر فيلزمه

تعاطي المفطر ويفطر به

وليس هذان كائين فيه

لان مدار الايمان على

الالفاظ والوضع الشرعي

او العرفي له فيها مدخل

بالخصيص تارة والتعميم

أخرى فلذا فرقوا فيها بين

المعصية وغيرها على التفصيل

الذي ذكرناه والحاصل ان

الا كراهة الشرعي كالحسي

هنالانم قاتله (فرع)

الفرق بأنه في هذه أعم بالحلف إلا ان تكون مسئلتنا كذلك بان تصور بأنه عالم باعساره عند الحلف فليراجع اه رشيدي وباقي قول الشارح إلا ان يجاب الخ تصور اخر (قوله لم يحث الخ) (نتية) لو استوفى من وكل غريمه او من متبرع به ومفارقة حث ان كان قال منك إلا فلا حث فان قال لا تفارق حتى استوفى منك حتى اوحى تو فبني حتى ففارقة الغريم عالم مختار حث الحالف وان لم يجتز فرأقه لان العين على فعل الغريم وهو مختار في المفارقة فان نسي الغريم الحلف او اكرهه على المفارقة ففارق فلا حث ان كان بمن يبالى بتعليقه كظنيره في الطلاق به على ذلك الاستوى ولو فر الحالف منه لم يحث وان امكنه متابعتها لان العين على فعله فان قال لا تفارق حتى استوفى منك حتى حث بمفارقة احدهما الاخر عالم مختار وكذا ان قال لا تفارق حتى استوفى منك صدق الا فراق بذلك فان قارقه ناسيا او مكرها لم يحث معنى وروض مع شرحه (قوله فيها) أي مسألة لا أسكن فحسب الخ (قوله به) أي بالعذر (قوله بفعل المعصية) ككلامه منعتامع الاعسار اه سم (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذ لم يرد ما ذكر اه سم (قوله حث بها) أي بهذه العين أي بترك المعصية فيها (قوله وإلا) أي بان اتنى كل من القصد والقرينة (قوله وان من ذلك) أي من وإلا فلا رد قوله مالو حلف أي او اطلق (قوله هذه) أي مسألة مالو حلف لا يفارقه ظانا الخ أي عدم الحث فيها (قوله في ارادته) أي عدم المفارقة (قوله ومن ظن الخ) عطف على قوله قرينة المشاقو الخ (قوله وأما قول الزركشي الخ) جواب سؤال منشؤه قول المصنف او فلس الخ او لتعليل الشارح له بقوله لوجود المفارقة الخ (قوله لوقيل الخ) مقول الزركشي (قوله فردود) جواب اما (قوله لتعاطيه المفطر) وهو التزوع (قوله وليس هذان) أي مسئلتنا الحيط والمرضى وقوله كائين فيه أي مسألة الا فلاس إذ اظن يسار الغريم وإلا فلا فرق بينها وبين هذين (قوله هنا) أي في العين على غير المعصية لا في الصيام (قوله فرع سئل عما لو حلف الخ) (فرع) حلف لا أسكن في هذا المكان شهر رمضان وهذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر او السنة بخلاف في شهر رمضان وفي هذه السنة لم يحث بالبعث والوقال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حث باستدامة القعود إلى الغروب إذ كان قاعدا او بأحداهما وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد التني في معنى مصدر منكر في حين التني كذا اقي به مر تبعا لايه في نظيره وهو موافق لما اقي به الشارح في الفرع المذكور اه سم وقوله وهو موافق الخ لعله راجع لقوله او بأحداهما الخ فقط وإلا وما ذكره قبله من الفرق بين شهر رمضان الخ وفي شهر رمضان الخ إنما اوقا افتاء البعض دون ما اقي به الشارح (قوله حيث لانية) أي بخلاف ما إذا ارادته لا يرافقه في جميع الطرق فلا يحث بذلك (قوله دين) مفهوما انه لا يقبل منه ذلك ظاهر اه شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحث لانه جاهل وينبغي أن يجري ذلك فيما ساقى في الصفحة في قوله لو كان بعضهم الخ (قوله والحاصل ان من خص بمنه بفعل المعصية) ككلامه منعتامع الاعسار (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذ لم يرد ما ذكر (قوله فرع سئل عما لو حلف لاراقته من مكة إلى مصر فرأقه في بعض الطريق) (فرع) حلف لا أسكن في هذا المكان شهر رمضان وهذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر او السنة بخلافه في شهر رمضان وفي هذه السنة لم يحث بالبعث والوقال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حث باستدامة القعود إذ كان قاعدا او بأحداهما وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد التني في معنى مصدر منكر في حين التني كذا اقي به مر تبعا لايه في نظيره وهو

(٨ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

سئل عما لو حلف لاراقته من مكة إلى مصر فرأقه في بعض الطريق

فهل يحث واجبت الظاهر انه يحث حيث لانية لان التبادر من هذه الصيغة ما اقتضاه وضعا للتوى اذا الفعل في حد التني كالسكرة في حينه من عدم وجود المرافقة في جزء من اجزاء تلك الطريق وزعم ان مؤداها ان لا تستغرق الطريق كلها بالاجتماع ليس في محله كما هو واضح وعما لو حلف لا يكلمه مدة عمره فاجبت بان ان اراد مدة معلومة دين والاقتضي ذلك استغراق المدة من انتهاء الحلف الى الموت ففي كله

في هذه المدة حدث وأما إقامته بهم بأنه إن أراد في مدة عمره حدث بالكلام في أي وقت وإلا لم يحدث إلا بالجمع فليس في محله فاحذره فإنه لا حاصل له وبتسليم أن له حاصله فهو سفساف لا يعول عليه (وإن استوفى وفارقه فوجدته أي ما أخذه منه ناقصا) فظاهر (إن كان جنس حقه لكنه أردأ) منه لم يحدث لأن الرادة لا تمنع الاستيفاء (٥٨) وقيدته ابن الرفعة بفلا عن الماوردي بما إذا قل التفاوت بحيث يتسامح به أي عرفا فظير ما

مرفى الوكالة فيها يظهر على أن لك أن تنازع في التقيد من أصله يمنع أن ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يكن جنس حقه كان كان دراهم فخرج الماخوذ منوشا (حدث عالم) بذلك عند المفارقة لأنه فارق قبل الاستيفاء (وغيره) وهو الجاهل به يحتل القولان في حث الجاهل اظهرهما لاحث وكان بهضم حلف من هذا إقامته فيمن حلف ليعطينه دينه فاطاه بعضه وعوضه عن بعضه بأن الدائن أن خفي عليه ذلك لجهله به بنحو وقرب اسلامه لم يحدث وقد تعذر الحث اه وليس في محله لأن ما في المتن في جمل المحلوف عليه وهذا في جمل حكمه وقد مر مبسوطا في الإطلاق أنه ليس بعذر مع الفرق بين الجهلين ولو حلف ليعطين

اه عش (قوله) في هذه المدة أي في بعضها (قوله) إن أراد في مدة عمره أي في جزء منها وقوله والأي بان أرادني كل جزء منها وهذا المعنى هو المراد بقول الشارع وبتسليم أن له حاصله لكن في دعوى كونه سفسافا توهمنا نظر (قوله) فإنه لا حاصل له كان وجهه أن تقديره في لازم له أنه نظر في الاحتمال القائل بعدم تقديرهما ليعقل اه سيدعر (قوله) أي ما أخذه إلى قوله وكان بعضهم في النهاية والمعنى (قول المتن ناقصا) أي ناقص القيمة إذ لا يصدق على ناقص الوزن والعدد أو السكك أنه استوفى حقه اه عش (قوله) وقيدته ابن الرفعة بالخ عبارة النهاية وتقيدته ابن الرفعة بتعالج فيه نظر لأن ذلك لا يمنع الاستيفاء اه وبعبارة المعنى (تنبيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الأرض قليلا يتسامح بمثلها وكثيرا وهو كذلك وإن قيده في الكفاية بالأول اه (قوله) في التقيد أي بالقليل من أصله أي بقلع النظر عن قيد الحيثية (قوله) يمنع أن ذلك أي التفاوت المذكور مطلقا وإن كان كثيرا اه رشدي (قوله) كان كان دراهم أي خالصة اه معنى (قوله) منوشا أي أو تحاسا نهاية ومعنى (قول المتن) للقولان التعريف فيه للهد المذكور في باب الطلاق فقول ابن شهبة ولا عهد القدم يحل عليه ممنوع اه معنى (قوله) فيمن حلف ليعطينه الخ) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدائن بدليل قوله بأن الدائن أن خفي عليه الخ سم (قوله) ليعطينه دينه أي في يوم كذا مثلا (قوله) بأن الدائن أن خفي عليه الخ أي فظن كفاية ذلك اه سم أي في السلامة عن الحث (قوله) وقد تعذر الحث هذه الجملة الحالية في قولنا لتعليل لعدم الحث فكانه قال لجهله الاعطاء المحلوف عليه (قوله) وليس في محله وقوله وهذا في جهل حكمه الخ هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد إعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه اه سم (قوله) ولو حلف ليعطين الخ) وإن حلف الغريم فقالوا لله لا أو فيك حلف فسله مكرها أو ناسيا لم يحدث ولا استوفيت حقه مني فاحذره مكرها أو ناسيا لم يحدث بخلاف ما إذا أخذه عالما مختارا وإن كان المدعي مكرها أو ناسيا معنى وروض مع شرحه (قوله) لم يحدث ظاهر إطلاقه وإن كان معسرا حال الحلف ولم يرج الأسارى بسبب ظاهر (قوله) في أي القاضي أي فيما لو حلف لا أرى منكرا إلا رفقه إلى القاضي وقوله والافكره مقول القول ولكن صوابه والافكره زيادة الكاف (قوله) أن حاضرت الخ) مقول القول وقوله أن محل عدم الحث الخ نائب فاعل يؤخذ (قوله) في مستلث أي قوله ولو حلف ليعطين فلا دين الخ (قوله) لا يقدر) خبر أن (قوله) من أول المدة إلى قوله والوجه الأولي الأنصر من أول اليوم الذي حلف عليه الخ (قوله) قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان اه سم وفيه توقف لما قد متناعن المعنى قيل قول المصنف وإن شرع في السكك الخ مانصه وكذا أي يحدث لو مضى زمن الشرع ولم يشرع مع الامكان ولا

موافق لما أفتى به الشارع في الفرع المذكور (قوله) لأن الرادة لا تمنع الاستيفاء وقيدته ابن الرفعة الخ) عبارة الروض فان استوفى ثم وجد معيالم حدث قال في شرحه نعم إن كان الأرض كثيرا لا يتسامح بمثلها حدث قاله الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الماوردي فان قيل نقصان الحق موجب للحث فيما قل وكثر فهل كان نقصان الأرض كذلك قلنا لا لأن نقصان الحق يحقق ونقصان الأرض مظنون اه (قوله) فيمن حلف ليعطينه دينه) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدين بدليل قوله بأن الدائن أن خفي عليه الخ (قوله) بأن الدائن أن خفي عليه الخ أي فظن كفاية ذلك (قوله) وليس في محله وفيه نظر (قوله) وهذا في جهل حكمه هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد إعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه (قوله) قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان ولا يكلف إعطاء وكيله أو القاضي بل لا عبرة بإعطائها ولا يكون

من تقيدهم الحث في هذه المسائل بما إذا تمكن من قول الكافي في أن لم تصل الظهر اليوم أن حاضرت يتوقف بعدمضي إمكان صلاتها حدث والافلا أن محل عدم الحث في مستلث أن لا يقدر على الوفاء بوجه من الوجوه من أول المدة التي حلف عليها إلى آخرها كالיום في مستلث والوجه فيما لو سافر الدائن قبلها وقد قال لأقضيها ولا أقضيها فلا ناعدم الحث لفوات البر بغير اختيار

ولا يكف إعطاؤه أو القاضى لا نهجاز فلا يحمل الحالف عليه من غير قوته ثم رأيت الجلال البلقينى رجع ذلك أيضا ولا ينافى ذلك ما فى
التوسط عن فتاوى ابن البرزقلى إن جاء حادى عشر الشهر وما فوقه أو لا تضيق لك إلى الحادى عشر فاسافر الدائن قبله فان تصدكوه لا نهزاء
الغايتة وتمكن من الايفاء قبله حدث وإن جهله يعنى الحادى عشر ظرفا لا لايافاء فاسافر قبله بخلاف مشهور رأى والاصح منه لا حنث وإن
أطلق فالاولى أن يرجع اه والذى يتجه ما يتبادر من اللفظ أن المدة كلها من حين الحلف (٥٩) إلى تمام الحادى عشر ظرف للايفاء

المخوف عليه فاذا سافر بعد
التمكن من الايفاء حنث
الحالف مطلقا ما لم يقل
أردت أن الحادى عشر هو
الظرف للاستيفاء فيصدق
بيمينته لاحتماله وبهذا يعلم
وجه عدم المناقاة لأن
لافتينك غدا صريح فى أن
الغد هو الظرف للايفاء
بخلاف صورتى الحادى
عشر فلم يؤثر السفر قبل
الصدق تلك واثر فى هاتين
على ما تقرروا والاوجه أيضا
أن موت الدائن كسفره فيما
مرفعه فان كان بعد التمكن
حنث وإلا فلا ولا أثر لقد رتبه
على الدفع للوارث لأنه
خلاف المخوف عليه ومن
ثم كان الذى يتجه فى لاقتين
حكاه أنه لا يفوت البر
بالسفر والموت لا مكان
القضاء هنا مع غيبته وإبراء
الدائن قبل التمكن مانع منه
واما ما فى عقارب المرفى أى
وسماه بذلك لصعوبته من
أنه مع العجز عن القضاء
حنث أجماعا فاشار إلى انفى
لأنه رده كإسار بل لادعى الآدم فانكره الدائن قبل بالنسبة لعدم

يتوقف على مضى زمن القضاء كاصرح به الماوردى اه **(قوله)** ولا يكف إعطاؤه كيه الخ بل لا عبرة
بإعطائه ما لا يكون إعطاؤه حتى لو سافر الدائن فى المدة بعد التمكن لم يندفع الحنث بإعطائه لأنه لا يغير
المخوف عليه اه سم **(قوله)** إن جاء حادى عشر الخ أى فارق طاعة **(قوله)** أو لا تضيق لك إلى الحادى الخ
أى والله لا تضيق لك الخ **(قوله)** قبله أى الحادى عشر وقوله كونه أى كل من التركين **(قوله)** وإن جهله الخ
لا يخفى بعده فى الثانية سم **(قوله)** وإن أطلق فالاولى أن يرجع اه المتبادر منه عدم الحنث عند تضر المراجعة
(قوله) ما يتبادر من اللفظ مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبره والذى الخ **(قوله)** للايفاء أى أو القضاء **(قوله)**
حدث أى إذا لم يجتمع الحادى عشر ظرفا لا لايافاء **(قوله)** مطلقا أى سافر قبل الحادى عشر أو فيه **(قوله)**
وبهذا الخ أى بقوله الذى يتجه الخ **(قوله)** غدا الاوى يوم كذا **(قوله)** فلم يؤثر السفر أى لم يحنث به **(قوله)**
على ما تقرروا أى ما لم يقل أردت أن الحادى عشر هو الظرف الخ **(قوله)** فيه أى السفر **(قوله)** فان كان أى
الموت **(قوله)** فى لاقتين حكاه أى يحذف المقعول الاول **(قوله)** لا يمكن القضاء أى بالإعطاء لو كيه أو
القاضى أو الوارث **(قوله)** مانع منه أى من الحنث **(قوله)** بذكر أى العقارب **(قوله)** كما مر أى انغافى قوله
وكلامهما ناطق بذلك الخ **(قوله)** واول أى ما فى العقارب **(قوله)** إذا تمكّن الخ أى تم عجز عنه **(قوله)** وقيل
دعواه العجز الخ أطلق هنا قبول قوله فى الاعسار ونقله قيل الرجعة عن بهض المتأخرين ثم قال وقبه نظر لما
مر أنه لا تقبل دعواه الا كراهه لا بقرينة كعبس فكذلك هنا يؤيده قولهم فى التخليص لا يقبل قوله فيه الا اذا
لم يعبد له مال اه وسبق فى التفليس عن المغنى والنهاية نقلا عن الشهاب الرملى تقييد قبول قول الحالف
فى الاعسار بما لا يعرف له مال اه سيد عمر **(قوله)** قبل بالنسبة لعدم الحنث الخ ولو كان الحالف يطلق
كان قال لو وجته أن خرجت أو أن خرجت أبدا يغبر اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لما فى الخروج
وانكرت ولا يثبت له فاقول قولها يمينها كذا فى شرح الروض ويفارق كون القول قوله فى مسألة اشرار
بافتقارهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وإن اختلف فى شرطه مر اه سم **(قوله)** بالنسبة
لعدم الحنث أى بالنسبة لسقوط الدين **(قوله)** أو نحو لقطه الى قوله فى محل ولايت فى المغنى والى قول المتن
على قاضى البلد فى النهاية **(قوله)** أو نحو لقطه أى كضالة اه معنى عبارة النهاية أو نحو لقطه قال اه ع
أى فى محل لا يلبق به اللفظ كاستجد اه **(قوله)** منكره الاوى ليشمل ما زاده ذلك **(قوله)** أو نحو كتابة لله
ادخل بالنحو الرسالة كاصرح بها النهاية ولكن يعنى عنه قوله أو غيره فالاولى إسقاطه فى المغنى **(قوله)** حتى
مات الحالف) أخرج موت القاضى ووجه ظاهره لأنه يكفى الرفع لمن يولى بعده كإسار قبل الرفع اليه مع
التمكن فانه لا يحنث لا مكان رفعه لمن يولى بعده من غيره اه سم **(قوله)** لأنه فوت البر باختياره ولا

كإعطائه حتى لو سافر الدائن فى المدة بعد التمكن لم يندفع الحنث بإعطائه ما لا يغير المخوف عليه مر **(قوله)**
وإن جعله الخ لا يخفى بعده فى الثانية **(قوله)** قبل بالنسبة لعدم الحنث كما مر فى الطلاق الخ ولو كان الحالف
بطلاق كان قال لو وجته أن خرجت أو أن خرجت أبدا يغبر اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لما فى
الخروج وانكرت ولا يثبت له فاقول قولها يمينها كذا فى شرح الروض ويفارقه كون القول قوله فى مسألة
الشارح بافتقارهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وإن اختلف فى شرطه مر **(قوله)** حتى مات
الحالف) أخرج موت القاضى ووجه ظاهره لأنه يكفى الرفع لمن يولى بعده كإسار قبل الرفع اليه مع التمكن

على ما إذا تمكّن من قضائه فى الغد فلم يقضه وقبل دعواه يمينه العجز لا عسار أو نسيان بل لو ادعى الآدم فانكره الدائن قبل بالنسبة لعدم
الحنث كما مر فى الطلاق مع ما فيه (أو) حلف (لا أرى منكرا) أو نحو لقطه (لا رفعة إلى القاضى فرأى منكرا أو تمكّن) من رفعه (له فمرفعه)
أى لم يصل بنفسه أو غيره بلفظ أو نحو كتابة للقاضى خبره فى محل ولا يثبت له لا غير لا لإفادة (له حتى مات) (الحالف حنث) أى من قبيل الموت
كما هو ظاهر لأنه فوت البر باختياره ويطهر أنه لا بد من المنكر

باعتقاد الحالف دون غيره وظاهر أن الرؤية من أعمى تحمل على العلم ومن يصير تحمل على رؤية البصر (ويحمل) القاضى لفظ الحالف حيث لا ينفك (على قاضى البلد) أى بدلف المنكر لانه المهود بالنسبة لانه لا يتوهم يفرق بين هذا وما مر فى الروس نعم إنما يتجه ذلك من منكر محسوس لا نحو زنا مقتضى والاعتراق قاضى البلد التى فيها فاعل المنكر حالة الرفع لان المقصد من هذه العين ان القائل المنكر وهى فى كل بما ذكر (فان عزل فالبر بالرفع الى) القاضى (الثانى) لان التعريف بال يعمه ومنع التخصص بالموجود حالة الخلف فان تعدد فى البلد تخير مالم يختص كل بجانب فيعين قاضى شق فاعل (٦٠) المنكر لانه الذى يلزمه اجابته إذا دعاه ذكره فى المطلب وتوقف فيه شيخنا بان رفع

المنكر للقاضى منوط باخباره به لا بوجوب اجابة فاعله ويجب منع ذلك بل ليس منوطا بالامتناع من انزاله بعد الرفع ولو لواله وهذا لا يتمكن منها فالرفع اليه كالمعدم ولو رآه محضرة القاضى فالأوجه انه لا بد من اخباره به لانه قد يتيقظ له بعد غفلة عنه ولو كان فاعل المنكر القاضى فان كان محمدا قاضى اخر رفعه اليه والام يكلف كما هو ظاهر بقوله رفعت اليك نفسك لان هذا الابرار فاعل لا رابت منكر الاررافته الى القاضى (او الاررافه الى قاضى بربكل قاضى) باى بلد كان لصدق الاسم وان كان ولا يته بعد الخلف (او الى القاضى فلان فرآه) أى الحالف المنكر (ثم) لم رفعه اليه حتى (عزل) فان نوى مادام قاضيا بحيث (بعرله) (ان امكنه رفعه) اليه قبله (فتركه) لتفويضه البر باختياره ولا فوربه هنا واما لم يعزل ولم يرفع له حتى مات احدهما فانه بحث ان تمكن منه وتقييد جمع من الشراح ما ذكر فى

المنكر للقاضى منوط باخباره به لا بوجوب اجابة فاعله ويجب منع ذلك بل ليس منوطا بالامتناع من انزاله بعد الرفع ولو لواله وهذا لا يتمكن منها فالرفع اليه كالمعدم ولو رآه محضرة القاضى فالأوجه انه لا بد من اخباره به لانه قد يتيقظ له بعد غفلة عنه ولو كان فاعل المنكر القاضى فان كان محمدا قاضى اخر رفعه اليه والام يكلف كما هو ظاهر بقوله رفعت اليك نفسك لان هذا الابرار فاعل لا رابت منكر الاررافته الى القاضى (او الاررافه الى قاضى بربكل قاضى) باى بلد كان لصدق الاسم وان كان ولا يته بعد الخلف (او الى القاضى فلان فرآه) أى الحالف المنكر (ثم) لم رفعه اليه حتى (عزل) فان نوى مادام قاضيا بحيث (بعرله) (ان امكنه رفعه) اليه قبله (فتركه) لتفويضه البر باختياره ولا فوربه هنا واما لم يعزل ولم يرفع له حتى مات احدهما فانه بحث ان تمكن منه وتقييد جمع من الشراح ما ذكر فى

العزل بما اذا استمر عز لموت احدهما والا فلا بحث لاحتمال عودهم ردوبان هذا ان يأتى فيما اذا قال وهو والكون قاضى او نوافه الذى لا بحث فيه بالعرض مطلقا لاحتمال عودهم واما اذا قال مادام وما زال القاضى او نوافه فيعين حشبه بمجرد عزله بعد تمكنه من الرفع اليه سواء اعدام استمر معزولا لموت احدهما لا لقطع الديوم بعزله فلم يبر بالرفع اليه بعد فان قلت يمكن ان يجاب بان الظرف فى الاررافه الى القاضى فلان مادام قاضيا ناهو ظرف للرفع والديوم موجوده حيث رفعه اليه فى حال القضاء قلت كلامهم فى نحو لا اكلمه مادام فى البلد فخرجهم عادي يقتضى انه لا بد من بقاء الوصف الملقب بدوام من الحالف الى الجنس حتى زال بينهما فلا بحث عملا بالتبادر من عبارته

والا) يتمكن منه لحر من اوحس او تحجب القاضي ولم يمكنه من اسئلة ولا مكاتبة (فكسره) فلا يحث (وإن لم ينو) مادام قاضيا (او برقه) (ايه بعد عله) نوى عنه أو أطلق لتعلق العين بعينه وذكر القضاء للتعريف فهو كالأدخل دار زيد هه فباعها ثم دخلها حث تغليب العين مع ان كلامن الوصف والاشافة بطرأ برؤل و به فارق مامرق لا اكلم هذا العبد فكلمه (٦١) بعد العتق لان الرق ليس من شانه

أنه يطرأ برؤل (فرع) حلف لا يسافر بحرا شمل النهر العظيم كاتفي به بعضهم لتصريح الصحاح بانه يسى بحرا قال وير من حلف ليسافرن بقصير السفر بان يصل لمحل لا تازمه فيه اجمعة لكونه لا يسمع النداء منه اه واخذ هذا من رأى من ضبط قصير السفر الذى يتنقل فيه لغير القبلة وفيه نظر بل قضية كلامهم بره بمجرد مجاوزة مامر في صلاة المسافر بنية السفر لانه الآن يسى مسافرا لغة وشراوعرفا واما قيدوا نحو التنقل على الدابة بالمل او عدم سماع النداء لان ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيما دون ذلك فتامله (فصل) لو (حلف) لا يشتري عينا بعشرة فاشترى نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة اختلف فيه جمع متأخرون فقال جمع يحث وجمع لا والذي يتجه الثاني سواء اقال لا اشتري فتأمل او لا اشتري هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء بالعشرة وكونها استقامت عليه بعشرة لا

والكون قاضيا فبانحين فيه (قوله يتمكن) الى قوله فهو كالأدخل في المعنى وإلى الفصل في النهاية لا اقوله بان يصل الى بل قضية الخ وقوله لانه الى واما قيدوا (قوله او تحجب القاضي) اى او علم انه لا يتمكن من الرفع اليه لا بدراهم بغير مهاله والمين يوصله اليه وان قلت ام عش (قوله نوى عنه) اى خاصة واما ذكر القضاء للتعريف واصل ذلك قول الاذرى مناصرتان احدهما ان ينوى عين ذلك القاضي ويذكر القضاء تعريفا له فعب بالرفع اليه بعد عله قطعوا الثانية ان يطلق في بره بالرفع اليه بعد عله وجهان لتقابل النظر الى التعيين والصفة اه فالصراح اراد بما ذكره التعميم في الحكم بين الصورتين اه ورشيدى (قوله) شمل النهر العظيم اى وان اتنى عظمه في بعض الاحيان كبحر مصر وسافر في الحين الذى اتنى عظمه فيه كزمن الصيف اه عش (قوله بعضهم) عبارة النهاية الوالد اه (قوله بقصير السفر) متعلق بقوله يبر وقوله بان يصل الخ تصور لقصير السفر عبارة النهاية قال فان حلف ليسافرن برقصير السفر والا قرب الاكتفاء من صوله لعل لا يترخص منه المسافر اه (قوله واخذ) اى ذلك البعض (قوله هذا) اى قوله لو يبر من حلف ليسافرن الخ (قوله راي) مصدر مجرور بمن وقوله في ضبط السفر نعمت له (قوله) مجرد مجاوزة مامر الخ اى مع كونه قصد خلا بعد فاصدة مسافر الى العرف فلا يكتفى مجرد خروجه من السور على نية ان يعود منه لان الوصول الى مثل هذا لا يسى سفرا ومن ثم لا يتنقل فيه على الدابة ولا لغير القبلة اه عش (قوله بنية السفر) ان اراد ان قصر في قوله واما قيدوا الخ نظر لانه لا يرديتند لظهور جواز التنقل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول فقيه نظر اه سم

(فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري) (قوله لو حلف) الى قوله وقضية فرقه في النهاية (قوله بعشرة) خرج به ما لو قال لا اشتري هذه العين ولم يذكر ثمنها فيحث اذا اشترى بعضها في مرة وبعضها في اخرى لانه صدق عليه انه اشترها اه عش (قوله ويتجه الثاني) وينبى ان ياتي مثل ذلك فيقال قال لا يبيعها بعشرة فباع نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فلا يحث اه عش (قوله سواء اقال لا اشتري فتأمل) هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه بعشرة حث فيه فنظر ولا يبعد الصدق لان البعض شى رقيق فوق اه سم اقول بل الاقرب عدم الصدق لان المتبادر من قال الكامل وانه اعلم (قوله عليه) اى فعل الحالف (قوله) وكونها اى العين (قوله لا يبيع) اى في الحث اه عش (قوله فلا يقال القصدا لانه لا تدخل الخ) قدييد عدم الحث ثم قصد هذا المعنى و ارادته بالفعل وفيه وقفة ظاهرة ومخالفة لقوله عند الاطلاق فينبى ان يعمل على الشأن وانه اعلم (قوله عقدا) الى قوله وينبى في المعنى (قوله عقدا صحيحا الخ) ولا فرق في ذلك بين العامى وغيره اه عش (قوله اما الاول) اى العقد لنفسه (قوله نعم الحج الخ) وكذا العمرة عبارة المنهج مع شرحه لا يحث بفاسد من بيع وغيره الا ينسك فيحث به وان كان فاسدا لانه منعقد بجنب المضى فيه اه (قوله) للحاقها بالحج الخ والظاهر عدم الحاقها بمعنى ونهاية (قوله بفاسدا الخ) الاولى التذكير (قوله) وفيه نظر) كان وجهه ان الحج الفاسد الحقوه بالصحيح في سائر احكامه من المحرمات والواجبات والاركان

(قوله بنية السفر) ان اراد وان قصر في قوله وان قيدوا الخ نظر لانه لا يرديتند لظهور جواز التنقل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول فقيه نظر

(فصل) حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد الخ (قوله الذى يتجه الثاني) كتب عليه مر (قوله سواء اقال لا اشتري فتأمل او لا اشتري هذا لانه لم يصدق عليه الخ) هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه

يفيد لان المدار في الايمان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال القصدا انها لا تدخل في ملكه بعشرة وقد وجد (او لا يبيع أو لا يشتري فعقد) عقدا صحيحا فاسدا (لنفسه او غيره) بوكالة واولاية (حث) اما الاول فواضح واما الثاني فلان إطلاق اللفظ يشمله نعم الحج يحث بفاسد مولو ابتداء بان احرم بعمرة فافسد هاتم ادخله عليها لانه كصحيحه لا يباطل وقضية فرقه بين الباطل والفاسد في العارية والحلع والكتابة الحاقها بالحج فياذكر من الحث بفاسدا دون باطلها وفيه نظر ولو قال لا يبيع فاسدا فباع فاسد افوجهان ظاهر كلامها ترجيح

عدم الحث وجزم به الا نورد غير ورجح الامام الحث ومال اليه الاذرى وغيره وينبغي ان يجمع بحمل الاول على ما اذا اراد حقيقة البيع
اراطق لا نصرف لفظ البيع الى حقيقته (٦٢) وقوله فاسد امتاف لما قبله فالتى والثانى على ما اذا اراد بالبيع صورته لا حقيقته وانما احتجنا

والمدنوبات ولا كذلك ما ذكر فانهم فروقها بين الفاسد والباطل لم يلحقوا الفاسد منها بالصحيح في
مباح احكامهم سيد عمر ومر عن شيخ الاسلام فرق اخر (قوله ورجح الامام الحث الخ) وقال للفتى
والنهاية (قوله لهذا) اى الجمع المذكور (قوله والا) اى بان اراد الجمع الاول عدم الحث ولو اراد الخالف
صورة البيع (قوله فهو) اى الاول (قوله وقد ذكر ورافق لايبيع الخ) عبارة المعنى ولو اضاف العقد الى
مالا يقبله كان حلف لايبيع الخراو المستردة ثم فى بصرة البيع فان قصد التلطف بلفظ العقد مضافا الى
ما ذكره حث وان اطلق فلا اه (قول المن ولا يثبت الخ) اى الخالف على عدم البيع مثلا اذا اطلق سواء
اكان عن يتولاه بنفسه عادة ام لا همى (قوله لا تنه لم يعقد) الى قوله وان كان ماقاله فى النهاية الا قوله وتعليقه
الى المن (قوله والمستاجر المنفعة الخ) لاشك ان المنفعة فى قولهم والمستاجر ملك المنفعة اسم عين ومدلوله
المعنى القائم بمحلها المستوفى على التدريج لا المعنى المصدى الذى هو الاتفاق فالمستعير ملك للمنفعة هذا
المعنى وحيث يفتضح ان اخذ الزكشى محل تأمل بل يكاد ان يكون سافطا بالكلية فليتأمل اه سيد عمر (قوله
بل لا يصح) معتمداه ع (قوله لان الكلام فى مدلول ذيك اللفظين الخ) الظاهر ان هذا وجه النظر وسكت
عن وجه عدم الصحة ولعله ان المصدر هو الاتفاق ولا فرق بينه وبين ان الفعل ثم فالمستعير كى ملك ان يتنفع
بملك الاتفاق الذى هو عبارة عنه وانما المنى عنه ملك المنفعة وهى المعنى القائم بالعين وليس مصدرا اه
رشيدى (قوله ذيك اللفظين) اى ان يتنفع والمنفعة (قوله فى مدلول ذيك اللفظين شرعا) اى بخلاف ما هنا
فان المراد بيان مدلولهما الاصلى اذ الشارح لم يفرق بينهما هنا بخلافه هناك فتأمل اه رشيدى (قوله وفى
حلفت ان لا اشترى) لم يظهر لى فائدة اظها الفعل دون ماقبله (قوله وهو مباشر للشراء بنفسه) اى فلا
يحت بفعل وكيله اه ع (قوله لا نه انما) الى قوله على ماقاله فى المعنى (قوله سواء الاق بالخالف الخ)
اى واحسته اه نهاية (قوله وسواء احضر حال فعل الوكيل) اى وامره بذلك اه معنى (قوله فان
اعطيتى) اى فبالقول لزوجته ان اعطيتى الفاقنت طالق اه معنى (قوله لانه حيثن يسمى اعطاء)
فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه وكيله يحضر ته حث اه سم اقول قضية قول المعنى
كالاسمى مانصه لان المعين تملن باللفظ فاقصر على فعله واماق الخلع فقولها وكيله اسلم اليه بمثابة اخذه
فلا حظوا المعنى اه عدم الحث ثم رابت عقب الرشيدى كلام سم بمانصه ومقبله النص على انه ليس
كفعله اه (قوله وواجبوا الخ) انظر ماموقمه هنا من احكمه موافق لحكم مسئله المتن بخلاف مسئله
الخلع (قوله وهو الموكل) بكسر الكاف وقوله عليه متعلق بتميز اه ع (قوله وتعليقه الخ) اى من
حلف انه لا يطلق عبارة المعنى ولو حلف لا يطلق زوجته ثم فرض اليها طلاقا فطلقت نفسها لم يثبت كالم
وكل فيه جنيا ولو قال ان فعلت كذا او شئت كذا فانت طالق ففعلت او شاء من حث لان الموجد منها
بجرد صفة وهو المطلق اه (قوله تطليق) خبر وتعليقه اى فيحث (قوله فطلقت) اى فليس تطليقا فلا
يحث (قوله ومكاتبته اى من حلف انه لا يعتق وقوله لست اعتاقا) اى فلا يحث (قوله على ماقاله هنا
الخ) اعتمده المعنى عبارة ته ولو حلف لا يعتق عبدا فكاتبته وعق بالادام يحث كنافله عن ابن القطان واقراه
وان صوب فى المهمات الحث معللا بان التعليق مع وجود الصفة اعتاقا كما ان تعليق الطلاق مع وجود الصفة
تطليق لان الظاهر ان العين عند الاطلاق منزلة على الاعتاق مجانا اه (قول المتن الا ان يريد ان يفعل الخ)

بشرة حث فيه نظرو ولا يبعد الصدق لان البعض شى رقيق فهو قن (قوله ورجح الامام الحث) كتب على
رجح م (قوله لا نه حيثن يسمى عطاء) فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه وكيله يحضر ته

لهذا ليتضح وجه الاول
والا فبمشكل جدا كيف
وقد ذكر ورافق لايبيع الخ
انه ان اراد الصورة حث
فتأمله (ولا يثبت بعقد
وكيله) لانه لم يعقدوا اخذ
الزكشى من تقر يقم بين
المصدر وان الفعل فى
قولهم ملك المستعير ان
يتنفع فلا يزوج والمستاجر
المنفعة فيؤجره اذ لاقى هنا
بالمصدر كلا فاعل الشراء
او الزرع حث وكيله وفيه
نظر بل لا يصح لان الكلام
ثم فى مدلول ذيك اللفظين
شرعا وهو ما ذكره
فيهما وهما فى مدلول ما وقع
فى لفظ الخالف وهو فى
لا فاعل الشراء لا اشترى
وفى حلفت ان لا اشترى
واحد وهو مباشر للشراء
بنفسه (او حلف لا يزوج
او لا يطلق او لا يعتق
او لا يضرب فوكل من
فعله لم يثبت) لانه انما
حلف على فعل نفسه ولم
يوجد سواء الاق بالخالف
فعل ذلك هنا وفيما
قبله ام لا سواء احضر حال
فعل الوكيل ام لا وانما
جعلوا اعطاء وكيلها
بحضرتها كاعطائها كماله
فى الخلع فان اعطيتى لانه
حيثن يسمى اعطاء
واوجبوا التسوية بين

الموكل وخصه فى المجلس بين يدى القاضى ولم ينظر والوكيل لكسر قلب الخصم بتميز خصه حقيقة وهو الموكل وطريقه
عليه وتعليقه الطلاق بفعلها فوجد تطليق بخلاف تفويضه اليها فطلقت ومكاتبته مع الادام ليست اعتاقا على ماقاله هنا الذى مر فى الطلاق
ان تعلقه مع وجود الصفة تطليق يقتضى خلافه الا ان يفرق (الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره)

فيحنت بالتوكيل في كل ما ذكر لان المجاز المرجح بصير قويا بالتبواجم بين الحقيقة (٦٣) والمجاز قاله الشافعي وغيره وان استبعد

او طريقه انه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه او في عموم المجاز كان لا يسعى في فعل ذلك اما سني (قوله) فيحنت
الى قوله وفي الاخذ نظر في المعنى لا في قوله قاله الى ولو حلف (قوله) بالتوكيل الخ اي بفعل الال او الكيل الناشئ عن
التوكيل اه ع ش عبارة الغني بفعل وكيله فاذا كر في مسائل الفصل كل اعلا ارادته اه (قوله) المرجح
له صفة كاشفة اذهو مرجح بالنسبة للحقيقة لانه اه رشدي (قوله) والجمع بين الحقيقة والمجاز
اي كما في هذا على انه يمكن جملة من قبل عموم المجاز كالسعي في ذلك اه م عبارة السيد عمر ك ان تفعل يكون
عند الماديين من عموم المجاز اه (قوله) لم يحنت الخ خلافا لاسني (قوله) يبيع وكيله الخ اي بما اذا كان وكل
قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد يمينه باو الكاله السابقة اه معنى (قوله) يبعده اي الحلف (قوله) واخذ
منه البقيتي انه الخ وهو ظاهر اه معنى (قوله) لم يحنت) والا فرب الحث انها نية (قوله) وفي الاخذ نظر
وقاها لنهاية وخلافا للفتي ك امر الله (قوله) وان كان ما قاله محتلا كان توجهه انها خرجت باذنه وان كان
اذنا سا بقا على الحلف لان حقيقة لفظ الاذن صادق به اه سيد عمر ولعل وجه النظر ان الحلف عليه وجد
هنا بعد الحلف بخلاف المادون منه وايضا ان المتبادر هنا الاذن بعد الحلف (قوله) وعلى اي ما قاله البقيتي
من عدم الحث (قوله) انه نية الخ) اي قبل الحلف (قوله) فذكره اي المعين (قوله) ولا نية) الى اتي في
النهاية الى قوله بناء على ما مر في المعنى (قوله) ولا نية له) فان نوى منع نفسه او وكيله اتبع روض ومعنى اي
منع كل منهما اسني (قوله) واطال) اي او اعتمد عدم الحث اه معنى (قوله) واطاله القبول له) اي للوكل
(قوله) ولو حلف الخ) ولو حلف لا يتزوج ثم حن فمجن فقد له لم يحنت لعدم اذنه فيه ذكره بحثنا وهو ظاهر
ولو حلف الامير لا يضرب يدا فامر الجلا بضر به فضر به لم يحنت او حلف لا يبيته فامر البناء ببناءه فبناءه
فكذلك ولا يعلق راسه فامر حلا فخلقه لم يحنت كما جرى عليه ان المقرى لعدم فعله اه معنى وقوله ولو
حلف الامير الخ قدم الشارح مثله في اول فصل الحلف على السكنى (قوله) لم تحنت المجبرة بتزويج مجبرها
ظاهر هو ان اذنت له وقد يتوقف فيه لوجود الاذن فالاقرب الحث باذنها المذكور اه ع ش وفيه وقفة
فعل الاقرب ظاهر اطلاقهم من عدم الحث مطلقا ثم رايه قال الرشدي قوله لم تحنت المجبرة بتزويج
مجبرها اي بالاجبار كما هو ظاهر بخلاف ما اذا نعت وقد يقال هل اتى الحث عن المرأة مطلقا بتزويج الولي
نظير ما مر فيما لو حلف بالحق راسه ب اولي لان الحقيقة معتدرة اصلا والقول تحتها انما يناسب مذهب ابي
حنيفة انه اذا تعذر الحث بالحق راسه ب اولي المجاز فليتامل اه (قوله) فيمن حلف لا يرجع الخ) مثله كما هو
ظاهر خلافا لمن اتفق بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة بائنا تخلع او رجعا اذا اراد الدالي نكاحه اه
سم (قوله) بعدم الحث) وفاقا لاسني والمعنى وخلافا للنهاية (قوله) بالحث) اعتمده النهاية ثم رد قول
الشارح وقد يقال الخ بما نصه القول بذلك اي بعدم الحث لانهم اغتفرو الخ ليس بشيء اه (قوله) اغتفروا
فيها) اي الرجعة بعدم الحث بمراجعة الوكيل (قوله) ان هذا) اي عدم الحث من ذلك اي من اجل انه
يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله) المأمور) الى قوله واطال البقيتي في النهاية الا قوله على ما في
الروضة (قوله) نعم) الى قوله كما علف في المعنى (قوله) عامر) اي في قول المصنف الا ان يريد الخ (قوله) اما اذا
نوى) اي بالنكاح انني (قوله) فلا يحث) اي ويقبل منه ذلك ظاهر اه ع ش (قوله) بعقد وكيله الخ)
لعل تخصيصه بالذكر لكون الكلام فيه والا فالظاهر كما هو مقتضى التعليل عدم الحث بعقد نفسه ايضا

حنت (قوله) فيحنت بالتوكيل في كل ما ذكر لان المجاز الخ) قال في شرح الروض واستثنى الزركشي ما اذا
كان قد وكل قبل يمينه او ارجعه خلافا له (قوله) والجمع بين الحقيقة والمجاز) اي كما في هذا على انه يمكن جعله من
قبل عموم المجاز كالسعي في ذلك (قوله) غير جلت له بعد التمين لم يحنت) والا فرب الحث شرح مر (قوله) لم
تحث المجرة) بخلاف غيرهما مر ش (قوله) فيمن حلف لا يرجع) مثله كما هو ظاهر خلافا لمن اتفق بخلافه
من حلف لا يرد زوجته المطلقة بائنا تخلع او رجعا اذا اراد الدالي نكاحه (قوله) وبالحث بناء الخ) كتب

لغيره حث كما علف عامر اما ما اذا نوى الوطء فلا يحث بعقد وكيله للمام ان المجاز يتقوى بالنية (ولا يبيع)

او يو جر مثلاً (مال زيد) اول زيد مالاً كافى الرضى ومنفعة البقنى و فرقه بين الصور بين مر دودة ومن ثم تعين فى لا تدخل الى دار الى حال من دار اقدم عليها لكونها تكرر وليس متعلقاً بدخل لان ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيبحث بدخول دار الحالف وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له (فبا عه) عالماً بأنه مال زيد (باذنه) او اذن نحو ولى او حاكم او لظفر (حنت) لصدق الاسم (والا) بيع باذن صحيح (فلا) حنت لما مر ان العقد اذا اطلق (٦٤) اختص بالصحيح وكذا العبادات الا الحج كامر (اولاً) بیره و اطبق شمل كل تبرع من نحو

صدقة و ابرام و عتق و وقف
لا نحو زكاة او لا (يه) له
اي زيد (فاوجب له)
العقد (فلم يقبل لم يحنث)
لان الهبة لا تتم و يحرى
هذا فى كل عقد يحتاج
لايجاب و قبول (وكذا ان)
قبل ولم يقض فى (الصحيح)
لا بحث لان مقتضى الهبة
المطابقة والغرض منها نقل
الملك ولم يوجد و اطال
البقنى فى الانتصار للقبائل
بما فى اكثره نظر و ايدته
غيره بقولهم فى ان بيعت
هذا فهو حر يعتق بمجرد
ييمه وان قلنا الملك للبايع
مع عدم انتقال الملك ويرد
بان البيع لما دخله الخيار
المقتضى لنقل الملك تارة
وعده اخرى كان الغرض
منه لنقله بخلاف الهبة فانه
لما لم يدخلها ذلك كان
الغرض منها معناها
المقصودة هى لاجله فلم
يكف بلفظها وانما لم يكن
الاقرار بالهبة متضمناً
للاقرار بالقبض لانه ينزل
على اليقين والقبض قدر
زائد على مسعى الهبة فلم
يدخل بالاحتال على انه
لا قرينة على ارادته أصلاً

(قوله) او يو جر مثلاً عبارة المغنى وذكر البيع مثال والافاسر المتعدلات تتناول الا الصحيح (قوله) حالاً صوابه الرفع (قوله) قدم عليها لكونها تكرر يعنى لما اراد عا بالاحكام لاجل تنكير صاحبه بعد ان كان وصفاتى حال تأخيرها هـ رشيدى (قوله) لان ذلك) اى كونه حالاً (قوله) فيبحث بدخول دار الحالف (ومثل ذلك ما لو قال لا ادخل لك دار اهرعش) (قوله) وإن كان فيها ودخل لغيره) الاولى الاخصر وان دخل لغيره (قوله) وان دخل له) اى للحالف (قوله) عالماً بأنه (الح) فله باعه باذن وكيل زيد ولم يعلم انه مال زيد لم يحنث معنى وروض (قوله) او اذن) الى قوله و اطال البقنى فى المغنى الا لفظه نحو فى الموضوعين (قوله) او اذن نحو ولى (الح) والحاصل ان يبيعه بيعاً صحيحاً ثانية و اسنى عبارة المغنى فبا عه با صحبها بان باعه باذنه و لظفر او اذن حاكم كحجر او امتناع او اذن الى لصغر او جنون (قوله) نحو (الح) لعل التحول لا يدخل الوكيل مع العلم (قوله) لصدق الاسم) اى اسم البيع اهمغنى (قوله) بيع باذن صحيح) عبارة المغنى والنهاية بان باعه بيعاً غير صحيح (قوله) فلا بحث) اسم الفروع كولو حلف لا يبيعه زيد ما لوفى كل الحالف جلا فى البيع و اذن له فى التوكيل فوكل الوكيل زيد فى بيع ذلك فبا عه حنت الحالف سواء اعلم زيد انه مال الحالف ام لا لان البين من العقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختياره والجهل والالسيان إنما يعتبر فى المباشر للفعل لا فى غيره قال الاذرى والظاهر حل ذلك على ما اذا قصد التعليق أما اذا قصد المنع فبا عه ما مر فى تعليق الطلاق معنى وروض مع شرحه وقولها والجهل (الح) فى تقريره تامل (قوله) كامر) اى فى اول الفصل (قوله) من نحو صدقة) كربة و اعادة اهمغنى (قوله) لا نحو زكاة) ككفارة ونذر (قول المتن) وكذا ان قبل (الح) قال ابراهيم المروى ولا بحث بالهبة بعد زيد لانه انما قصد مع العبد قال الماورى ولا بما باع فى بيع ونحوه اسنى ومعنى (قوله) وايدته) اى المقابل لغيره اى غير البقنى (قوله) يعنى (الح) مقول القول (قوله) بمجرد ييمه) اى يبيعه قبل انقضاء الخيار وقوله الملك للبايع (الح) اى فى زمن الخيار اهر سيد عمر (قوله) ويرد) اى التايد المذكور (قوله) وانما لم يكن الاقرار (الح) استئناف يبانى (قوله) لانه ينزل) اى الاقرار (قوله) كاتقرر) اى فى الفرق بين البيع والهبة (قوله) من حلف) الى قول المتن و صبة فى المغنى ولى قول الشارح ان قلت فى النهاية الا قوله والتعليل الى المتن وقوله لا تقتضى التملك (قوله) وضافة) قدمه المغنى على التعليل ثم نفي ضمير فيها (قوله) لانها جنس (الح) ومثله يقال فى الضافة اهرعش (قوله) ونحو والله لا يهب (الح) اى فيما اذا حلف على امتناع الهبة من غيره (قوله) عين (الح) اى يملكها الموقوف عليه انها بة (قوله) كشره (الح) صريح هذانه يملكهما وليراجع ما مر فى الوقف اهرشيدى (قوله) لانه ملك اعيان (الح) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله فى باب الوقف والتمتع والتمتع بالوجود حال الوقف ان تارت فهو الوقف والاشياها الوقف على الاعيان وجهه ثم قال اما اذا كان حلاً جين الوقف فهو وقف والحق بنحو الصوف والابن او الحاق المذكور فى شرح الرضا هـ سم (قوله) وفيه نظر لانها تابعة (الح) عبارة النهاية و لا وجه خلافه لانها (الح) (قوله) حنت) الى قوله و ابرام فى المغنى (قوله) لانه) اى الوقف (قوله) لا تقتضى التملك) عبارة المغنى فان قيل يبنى ان يحنث به فيما مر ايضا لانه تبين بهذا ان الوقف صدقة وكل صدقة هبة واجب بان هذا الشكل غير منتج لعدم عليه مر (قوله) لانه ملك اعيان باغير عوض) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله

مختلف مانحن فيه كاتقرر (ويحنت) من حلف لا يهب (يعمرى ورقى و صدقة) مندوبة لا واجبة اتحاد
كزكاة كفارة ونذر و هبة مقبوضة لانها انواع من الهبة (لا اعادة) اذ ملك فيها وضافة (ووصية) لانها جنس مغاير للهبة والتعليل بانها
انما تملك بالموت والميت لا يحنث قاصراً لانه لا يتاى فى نحو والله لا يهب فلان لفلان شيئاً فهو الى (ه) ووقف) لان الملك لله تعالى ويبحث
البقنى انه لو كان فى الموقوف عين حال الوقف كشره اوصوف حنت لانه ملك اعيان باغير عوض وفيه نظر لانها تابعة لا مقصودة (ولا يتصدق)
حنث بصدقة فرض وتطوع ولو على غنى و يعتق و وقف لانه يسمى صدقة لا تقتضى التملك و ابرام (لم يحنث) به يدور عار بوضافة و فرض

اتحاد الوسط اذ محمول الصغرى صدقة لا تقتضى الملك وموضوع الكبرى صدقة تقتضى كما ترى بابها اه
(قوله وقرأض الخ) فروع له وحلف لا يشارك قمارض قال الخوارزمي حدث لا نوع من الشرك وهو كما
قال الزركشي ظاهر بعد حصول الريح دون ما قبله ولا يتوضأ فقيم لم يحث او لا يضمن لفلان ما لا فكل
بدن مدبو نه لم يحث لان لم يات بالحلف عليه ولا يذبح الجنين فذبح شاة في بطنها جنين حث لان زكاتها زكاة
او لا يذبح شاتين لم يحث بذلك لان الامان راعي فيها العادة لا يقال ان ذلك ذبح لثنتين ويحتمل ان
لا يحث في الاولى ايضا وهذا الاحتمال كما قال الاذرعى اقرب او لا يقرأ في مصحف فتحته وقرأ فيه حث
او لا يدخل هذا المسجد فدخل في زيادة حادثة فيه بعد اليمين او لا يكتب هذا القلم وهو مري فكتب ثم يرى
فكتب به لم يحث وان كانت الانبوبة واحدة لان اليمين في الاولى لا تتناول الزيادة والقلم في الثانية اسم للمعري
دون القصبة وانما يسمى قبل البرى قلما مجازا لا لا يصير قلما ولا آكل اليوم الاكلة واحدة فاستدام من
اول النهار الى آخره لم يحث وان قطع الاكل قطعاً يتناهم عا دحت وان نعل لشرب او انتقال من لون الى آخر
او انتظار ما يحمل اليه الطعام ولم يطل الفصل لم يحث اه معنى وفي النهاية بعد ذكر مسئلة القلم مانصه
وكذا وحلف لا يقطع هذه السكين ثم ابطل حدها جعل الخدم ورائها قطعهم لم يحث او لا يزور فلانا
فشيخ جنازته فلا حث اه **(قوله)** ولهذا حلت الخ اى الهبة وكذا الهدية لان كلامهما لا يسمى صدقة اه
عش **(قوله فكل صدقة هبة)** يستثنى من ذلك صدقة الفرض لما مر من ان من حلف ان لا يهب لم يحث بها
لانها لا تسمى هبة اه عش **(قوله حلوا الهبة)** لعل الاوجه ان يقال بله ارادوا الهبة فتأمل اه سم
(قوله هنا) اى من الحلف على عدم التصديق وقوله وفيما راي في الحلف على عدم الهبة **(قوله قلت بوجه**
الخ) الوجه في الجواب انهم لما قابلو الهبة بالصدقة كانت غيرهما اه سم **(قوله باعتبار السياق)** الاولى
اسقاطه **(قوله فاخذوا الخ)** لعل الوجه في الجواب ان يقال انها ارادوا الهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة
ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحث بالتصدق وهو باطل واما كون الهبة ارادها
هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى اه سم **(قوله يعنى)** الى قوله واليمين في المنع
الا قوله على ما اقتضاه اطلاقهم ولى الفرع في النهاية الا قوله على ما في الروضة **(قوله ولو بعد افرز حصته)**
اى بعد ان قسم حصته من شريكة سمة افرز اه عش **(قوله على ما اقتضاه اطلاقهم)** الذى في شرح الروض

في باب الوقف والتمرة الموجودة حال الوقف تارت فهي للواقف والاشتمال الوقف على الاجرة ثم قال اما
اذ احل حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف والبنان اه والحق المذكور في شرح الروض **(فرع ع)**
قال في التنبية وان من عليه رجل فحلف لا يشرب له ما من عطش فاكل له خبزاً أو لبس له ثوباً أو شرب له ماء
من غير عطش لم يحث قال ان القيب في شرحه اى سواء اطلق او نوى ان لا يتنفع بشئ من ماله كما قاله المحاملى
لان لم يتحقق مدلول اللفظ واليمين تتعلق بمدلول لفظه دون معناه بدليل ماله وحلف لا يتزوج فتسرى فانه لا
يحث اه ولا يخفى اشكال ما قاله المحاملى عند الثانية اذ الحث حينئذ ظاهر ويقارنه ما استدلل به بان الشرب
يستلزم الاتضاع بالماء فجاز ان يتزوج به عن لازم الاعوم وهو مطلق الاتضاع بشئ من ماله وهذا مجوز قريب
لا يظهر مثله فيها استدلل به ثم رآته في الروض جزم بما قاله المحاملى ووجهه في شرحه بما يمكن المنازع فيه بها
ذكرنا **(قوله قلت قد علمنا بقرانهم حملوا الهبة هنا على مقابل الصدقة)** لعل الاوجه ان يقال انهم ارادوا
الهبة بدل حلوا الهبة فتأمل **(قوله قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ)** الوجه في الجواب انهم لما قابلو
الهبة بالصدقة كانت غيرهما **(قوله ايضا قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ)** لعل الاوجه في الجواب ان يقال
انما ارادوا الهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحث
بالتصدق وهو باطل واما كون الهبة ارادها هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى
(قوله ولو بعد افرز حصته على ما اقتضاه اطلاقهم الخ) الذى في شرح الروض نعم ان افرز حصته فالظاهر
حثه ان كانت القسمة افرز اه فالشارح قصد مخالفته هناك وكنه واقفه في شرح الارشاد فقال انه الاوجه

وقراض وان حصل فيه ربح
على الاوجه ولا هبة في
الاصح لانها لتوقها على
الاجاب والقبول لا تسمى
صدقة ولهذا حلت له صلى
الله عليه وسلم بخلاف
الصدقة وفاق عكسه
السابق بان الصدقة اخص
فكل صدقة هبة ولا عكس
نعم ان نوى بالصدقة الهبة
حث فان قلت قد علمنا
تقرر انهم حلوا الهبة هنا
على مقابل الصدقة والهدية
وفيما راي على ما يشمل هذين
وغيرهما فما وجه قلت
بوجه بان الهبة لها اطلاقان
باعتبار السياق فاخذوا في
كل سياق بالتبادر منه او
لا ياكل طعاما اشتراه زيد
لم يحث بما اشتراه زيد مع
غيره يعنى هو وغيره معا
او مرتبا مشاعا ولو بعد
افراز حصته على ما اقتضاه
اطلاقهم لان كل جزء منه لم
يخص زيد بشئ اه واليمين
محمولة على ما يتبادر منها
من اختصاص زيد بشئ اه
ومن محم وحلف لا يدخل
دارا شركه بينه وبين غيره مخرج
بالافراز ماله اقتسما

فسمركان اشترى با بطيخة ورماء فتراضيا برد أخذ النفيسة فيحث لان هذه القسمة بيع فيصدق أن زيد اشتراها وحده (وكذا القول) في يمينه لا آكل (من طعام اشتراه زيد في الأصح) لما تقر (ويحث بما اشتراه) زيد (سلبا) أو تولى أو أشرأ كاللها أنواع من الشرأ وعدم انعقادها بلفظه إنما هو فيها من الخصوصيات (٦٦) وإن كانت يوعا حقيقة إذ الخاص فيه قدر زائد على العام فلا يصح إيراد بلفظ العام

نعم إن أفرز حصته فالظاهر حثه إن كانت القسمة إفرازا أو فالشارح قصد مغالته هنا لكنه واقفه في شرح الإرشاد فقال إنه الأوجه اسم (قوله قسمة رد) أي أو تعديل أخذ من قوله لأن هذه القسمة بيع أه عش (قوله ورماء) الوابض أو (قوله برد أخذ النفيسة) عبارة النهاية برد أخذ إحدى الحصتين أه قال عش قوله برد أخ إلى شيئا من المال وقضيته وإن لم تختلف فيهما بل وقضيته أنه لو اشترى با بطيختين فدفعت أحدهما للآخر شيئا من المال في مقابلة حصته من إحدى البطيختين أنه يكون بيعا أه (قوله فيحث الخ) خلافا للفتن عبارة تولى بحيث بما اشتراه أو بدو كليه أو ملكه بقسمة وإن جعلناها بيعا أو صلح أو أوارث أو هبة أو وصية أو رجع إليه برد نعيب أو إقالة وإن جعلناها بيعا أه (قوله لأن هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتي أو قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا إما إذا كان فيها لفظ بيع فليحذر أه سم وسباق عن عش ما واقع (قوله أو تولى) إلى الفرع في المفتي الآتي قوله وصورة تولى و ما اشتراه أو قوله ليس فيها إلى لاها قوله ولو يوجه إلى المتن وقوله ويفرق إلى ولو نوى (قوله أو تولى الخ) أو راحة أه معنى (قوله وإن كانت يوعا حقيقة) الأنسب تقدمه على قوله إنما هو الخ (قوله وصورة) أي الحث (قوله إن اشترى) أي زيد بعد ما اشترى الباقي إلى المشتري الأول (قوله وما اشتراه لغيره الخ) أو اشتراه ثم باعه أو باع بعضه أه معنى (قوله بوكالة) أو بولاية أه أسنى (قوله لا بما اشتراه أو كليه) أو ملكه زيد بآثار أو هبة أو وصية أه معنى (قوله بنحو ردعيب الخ) أي كره الدالة (قوله أو صلح الخ) عبارة الروض والمفتي أو حصل له بصلح الخ (قوله أو قسمة ليس فيها الخ) يدخل في ذلك قسمة التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا يثبت بها بل وقضية عبارة أنه أن قسمة الرد لم يجر فيها لفظ بيع لم يثبت بها وقضية قوله قبل فتراضيا برد إحدى الحصتين خلافا أه عش (قوله لاها الخ) تعليل لقوله أو عدا إليه بنحو ردعيب وما بعده أه عش (قوله على الإطلاق) أي حالة الإطلاق أه نهاية (قوله كاتقضاء السباق الخ) عبارة الأسنى وقضية كلامه أنه لا فرق فيما ذكره بين أن يقول طعاما اشتراه أو من طعاما اشتراه وهو ظاهر في الثانية وأما الأولى ففي حثه بالبعض توقف لاتقضاء اللفظ الجميع لاسيما إذا قصد أه (قوله بان التكرير يقتضى الجنسية) انظره مع الثاني أه رشيدى (قوله نحو الكف) عبارة الروض والمفتي الكف والكفينة أه (قوله بخلاف نحو عشرين حبات) عبارة النهاية بخلاف نحو عشرين حبة أه وعبارة المفتي بخلاف عشرين حبات وعشرين حبة أه (قوله ولو نوى الخ) عبارة المفتي وهذا كله عند الإطلاق فلا قال أردت طعاما يشتره شائعا أو خالصا حث به لأنه غلط على نفسه أه (قوله اختص الخ) أي الحث و قياس ماس من عدم القبول فيها قال أردت بذاره مسكنه حيث خاف بالاطلاق عدم قوله هنا أه عش (قوله بشفعة جوار الخ) لعل هنا سقطه من الناسخ عبارة النهاية يقوى المفتي نحو ما بان بأن يكون بشفعة الجوار ويحكم الخ (قوله ويحكم بها الخ) يعني عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من رآها وإن لم يوجد حكم فليأتمل أه سم عبارة الرشيدى ويحكم بها الخ ليس بقيد كما أشار إليه سم فيكنى التقليد أه (قوله من رآها) أي حاكم حثي معنى وشرح المذهب (قوله وبغيرها) أي غير شفعة الجوار (قوله لصفه) أي الصف الآخر المملوك له (قوله ما لم يملكها) وهو حصته الأصلية أه عش (قوله ما لم يملكها الخ) انظر ما وجه حصر ما يبيع به لا يملكه بالشفعة والظاهر أن ما يبيع به شائع فيها يملكه بالشفعة وفيما لم يملكه بغيرها أه رشيدى (قوله بمبيعته) أي الآخر (قوله أنه أخذها كلها الخ)

(قوله لأن هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتي أو قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا إما إذا كان فيها لفظ بيع فليحذر (قوله ويحكم بها من رآها) يعني عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من رآها أو إن لم

لغوات المفتي الزائد على فعل العام وصورة في الاشتراك أن يشترى بعده الباقي وباقي في الإفراز هنا ماسر وما اشتراه لغيره بوكالة لا بما اشتراه وكليه أو عاد إليه بنحو ردعيب أو إقالة أو صلح أو قسمة ليس فيها لفظ بيع كما هو ظاهر أنها لا تسمى يوعا على الإطلاق (ولو اختلط) فيما إذا خلط لا يأكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد كما اقتضاه السياق ويوجه بان التكرير يقتضى الجنسية فلم يشترط أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (بمشتري غيره) يعني يملكه ولو بغير شراء (لم يثبت حتى ييقن) أي يقن (أكله من ماله) أي مشترى زيد بان يأكل منه نحو الكف لظن أن فيه بما اشتراه بخلاف نحو عشرين حبات ويفرق بينه وبين ثمرة حلف لا يأكلها واختلطت بشرفا فله إلا واحدة بانه لا يقين هنا بل ولا ظن من عدم ما بقيت ثمرة بخلاف ما نحن فيه ولو نوى هنا نوعا ماذكر اختص به (أو لا يدخل دار اشتراها) زيد لم يثبت (يدخل دار) أخذها) زيد أو بعضها (بشفعة) لأن الأخذ بها

لا يسمى شراء عرفا ولا شرعا ويتصور أخذ كلها بشفعة جوار ويحكم بها من رآها وبغيرها لكن لا في مرة واحدة بان يملك شخص نصف دار ويبيع شريكه نصفه فيأخذها بهام بيع ما يملكه بها الآخر ثم يبيعه الآخر فيأخذها الشريك بها فيصدق حيث أنه أخذ كلها بشفعة (فرع) أخذ بعض السلف من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم

بناء على تفسيره القديم بما مضى عليه سنة من له عبيد اختلف وقت ملكهم لوقال اعقت القديم منكم لم يمتق الامن مضى له في ملكه سنة
وفي التفسير المأخوذه ذلك نظر ظاهر اذ لا يعصده لغة ولا عرف والظاهر على قواعدنا (٦٧) من سمي منهم قديما عرف فاعتق فان لم يطرد

بذلك عرف عتق من قبل
آخرهم ملكه لان الكل
يسمون قديما بالنسبة له
ويجوز ذلك في التعليق
بنحو كلام القديم منهم ولو
علق بأن خدمتي أو فلانا
قائدي يظهر ان المدار في
الخدمة على العرف لكنهم
ذكروا في الاستحسان للخدمة
والوصية بها وتعليق العتق
عليها ما يمكن بجيشه هنا
فيكون بيانا للعرف الذي
هو المناط نعم بتردد النظر
فما لو خدم خادما فيها
يتعلق به كان ناول طابيح
طعامه حطباً تمام طبعه
فهل تسمى مناولته هذه
خدمة للحالفة لعود النفع
اليه او لانه لا يسمى في
العرف خادما له بل للطابيح
أو يفرق بين أن يقصد بذلك
خدمة الطابيح فلاحت او
الحالفة فالاحت كل من
الاولين محتمل دون الثالث
لان مناط الخدمة التسمية
ولادخل للنية فيها وليست
تظيرة لماسبق في الجملة في
معين العامل لان استحقاق
الجعل يتاثر بنية التبرع
فاتر بنية اعانة المالك او
العامل على أنهم سوا فله
في حال قصده اعانة العامل
ردا فهو يؤيد الاحتمال
الاول ولو اوضح الفرق
بين الزد المتعلق بالعبد

لكن في عقدين اه معنى (قوله على تفسيره) أي البعض لكن المتبادر من قوله الا ان التفسير لتفسير ذلك
البعض عليه فالصواب اسقاط الضمير (قوله لان الكل) أي كل من قبل آخرهم ملكا (قوله يسمون قديما)
الاولى الافراد (قوله بالنسبة له) أي لاخرهم ملكا (قوله في التعليق الخ) أي كان كلبت او ضربت القديم
من عبيدي فانت طالق (قوله بان خدمتي) بكسر الحزة وتحرريك التاء متعلق بعلق وقوله او فلانا عطف
على ما لا شك وقوله قائدي يظهر الخ جواب ولو (قوله لو خدم) أي الخاطب خادما أي الحالفة او الفلان
للهالفة أي والفلان (قوله بين أن يقصد) أي الخاطب بذلك أي المناولة (قوله دون الثالث) أي الفرق
(قوله وليست) أي المناولة (قوله في معين العامل) من الاعانة (قوله فهو يؤيد) أي العلوي (قوله لذلك)
أي لاجل العامل (قوله وبهذا) أي ووضح الفرق المذكور (قوله يقرب الاحتمال الثاني) وقد رجحه
ايضا من ان المدار في الايمان غالب عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ ومن ان العين محمولة على
ما يتبادر منها وفي المعنى والوضع شرحه (خاتمة) فيها مسائل مشورة مهمة متعلقة بالباب ولطف لا يخرج
فلان الابانة وحسب ياذن فخرج بلاذن منه حث او باذن فلاولم يعلم اذنه لحصول الاذن وانحلت العين في
حالتى الحث وعدمه حتى لو خرج بعد ذلك لم يحث ولو كان الحلف بطلاق فخرجت وادعى الاذن لها
وانكرت فالقول قولها يمينها وتحل العين بخروج واحدة لان هذا العين جهة بروهي الخروج باذن وجهة
حسب وهي الخروج بلاذن لان الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعا واذا كان لهما حثتان ووجدت احدهما
انحلت العين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الدار وليا كان هذا الرغبة فانه ان لم يدخل الدار في اليوم
بروان ترك اكل الرغبة وان اكله بروان دخل الدار وليس كالقول ان خرجت لاياسة حرير فانت
طالق فخرجت غير لاياسة لتحل حتى يحث بالخروج ثانيا لاياسة لان العين لم تشتمل على عيتين
وانما علق الطلاق بخروج مفيد فاذا وجد وقع الطلاق فان كان التعليق بلفظ كذا اوكل وقت لم تحل
بخروج واحدة وطريق عدم تكرر وقوع الطلاق ان يقول اذنت لك في الخروج كلما اردت ولو قال
لا اخرج حتى استاذنك فاستاذنه فل ياذن فخرج حث لان الاستدانة لا يعني لعنة بل للاذن ولم يحصل نعم
ان قصد الاعلام لم يحث او حلف لا يلبس ثوبا اتم به عليه فلان قباعة ثوبا أو برأه من ثمنه او حابه فيه لم يحث
بلبسه وان وجهه او اوصى له به حث بلبسه الا ان يذله قبل لبسه بغيره ثم يلبسه الغيرة فلا يحث وإن عد عليه
النعم غيره خلف لا يشرب له ماء من عطش فشرب ماء بلا عطش او اكل له طعاما وليس له ثوب بالمحس لان
اللفظ لا يحتمله او حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلا تلبس ثوبا سده من غز لها ولحتمه من غيره لم يحث وان قال
لا البس من غز لها حث به لا ثوب خيط بخيط من غز لها لان الخيط لا يوصف بانه ملبوس وان قال لا البس
بما غز له لم يحث بما غز له بعد العين اولا ليس بما غز له لم يحث بما غز له قبل العين اوقال لا البس من
غز لها حث بما غز له وبما غز له صلاحية اللفظ لهما اما مع شرحه

(كتاب النذر)

بالمعجمة اقول هو من ثم في النهاية الاقوله لان كلالى لان في بعض انواعه وقوله على المنجزة الى وما يؤيده
والى قوله وقد يوجه في المعنى الاقوله لكن يتاكد الى الاصل (قوله بالمعجمة) أي بذال معجمة ما كثر حتى
فتحم ا معنى (قوله في بعض انواعه) وهو نذر اللجاج اه رشيدى (قوله كالعين) أي ككفارتها (قوله
الوعد بخير) فيه جمع بين قولين هنا بخير والمعنى والاسنى وشروعا للوعد بخير خاصة قاله الروايات والماوردى
وقال غيرهما التزام قرب الخ (قوله بالتزام القرية الخ) بالاملاسة الكلى لجزئية (قوله لكن يتاكد له

يو جدحكم فليتا مل

(كتاب النذر)

الصادق بكل من وضع يده عليه لذلك والخدمة المتعلقة بالحالفة المتقضية أنه لا بد من مباشرة الخادم لخدمة الحالفة فلا واسطة وهذا يقرب
الاحتمال الثاني والله اعلم (كتاب النذر) بالمعجمة عقب الايمان به لان كلا يقدرنا كيد الملتزم لان في بعض انواعه كفارة كالعين وهو
لغة الوعد بخير او شرعا للوعد بخير بالتزام القرية الاتية على الوجه الاتي فلا يحصل بالية وحدها لكن يتاكد له امضاء ما نواه للذم

الغدي بل نوى فعل خير ولم يفعله أو الأصل فيه الكتاب والسنة والأصح أنه في اللجاج الآتي مكره وعليه يحمل ما أطلقه المجموع وغيره هنا قال لصحة التهيئة وأه لا يأتي بخير (٦٨) إنما يستخرج به من البخل وفي القرية المنجمة والمعلقة مندوب وعلى المنجزة يحمل قوله فيه

(الخ) وينبغي أن مثل للذنر غيره من سائر القرب فتأكد نيتها اه عش (قوله قال) أي المصنف في المجموع وقوله وأنه الخ عطف على التهيئة عبارة لاسي والمخبر به المصنف في جموع الخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال إنه لا يرد شيئا ولا إنما يستخرج به الخ (قوله) إنما يستخرج (الخ) عبارة غير مألوفة بالخ بالو (وقوله وفي القربة الخ) عبارة لنهاية وفي التبر عدم الكراهة لأنه قربة سواء ذلك المعلق وغيره إذ هو وسيلة لطاعة الخ وعبارة المخني وقال ابن الرفعة أنه قربة في نذر التبر دون غيره اه وهو الظاهر (قوله) يحمل قوله أي المصنف فيه أي المجموع (قوله يشبه الدعاء) عبارة للمخني يشبه قوله سجد وجبى للذي خلقه وصوره اه (قوله) وما يؤيد (الخ) خبر مقدم لقوله أنه وسيلة (الخ) (قوله) أيضا أي كقول المجموع في مطلات الصلاة يقطع النظر عن الحل المار (قوله) أنه قربة) مفعول يؤيد (قوله) يقسميه) وهما اللجاج والتبر (قوله) ثواب الواجب) وهو يزيد على الثقل يسعين درجة معنى وإن شبه (قوله) كما قاله) أي أنه يثاب على الذنر ثواب الواجب (قوله) وقوله تعالى (الخ) عطف على قوله أنه وسيلة (قوله) أنه) أي للذنر (قوله) وقد يوجه) أي إطلاق الجمع المذكور (قوله) أيضا) أي كالنذر (قوله) ما يأتي) أي قيل التنبه (قوله) وفي أحد نوعي نذر التبر (الخ) وأما نوعه الآخر فلا تعليل فيه اه سمى أي فهو ما لا تعليل فيه (قوله) وقد يجب) أي عن التأييد ثم التوجيه المذكورين (قوله) بان نذر اللجاج لا يتصور فيه الخ) لأن المقصود فيه إبعاد النفس عن المعلق عليه القربة اه سم (قوله) وأركانه) إلى قوله وكذا القرن في النهاية وتولى قوله وكذا إشارة إلى الخ في المعنى لا قوله ويزيد إلى الصيغة (قوله) ناذر ومندور) سكت المصنف عنهما اه معنى (قوله) لعدم أهليته للقربة) أو لا التزاما وإلما صبح وقفه وصيته وصدقته من حيث أنها عقود مالية لا قربة أسنى ومعنى (قوله) وغير مكلف) كهي ويجوز لعدم أهليته للالتزام أسنى ومعنى (قوله) ومكره) الأولى تقديمه على وغير مكلف (قوله) عنهم) أي الصواب والمجوز والمكروه (قوله) في قربة مالية عينية) كمنع هذا العبد ويصبح من المحجور عليه بسفه أو فلس في أقرب البدنية ولا حرج ليهما في الذمة فيصح نذرهما المالى فيها لأنها لا تأمؤ ديان به بعد ذلك الحجر عنهما معنى وروض مع شرحه في عش ما مضى وبقي ما لم يأت السفيه ولم يؤده والظاهر أنه يخرج من تركه لانه دين لم ذمته في الحياة وقياسا على تنفيذ ما وصى به من القرب اه (قوله) ولو يغير (إذن سيده) أو قال لاسي والمعنى وخلافها للتبعية عبارة تهو نذر القرن ما لا ذمته كنعناه خلافا لبعض المتأخرين اه أي وضمانه باطل إذا كان يغير إذن سيده وأما بانه فصحيح ويؤده من كسبه إلى الحاصل بعد النذر اه عش (قوله) هنا) أي في النذر (قوله) اختص بالقرب) سياق ما فيه (قوله) ويزيد) قوله وكذا إشارة في النهاية وقربة عبارة تهو لا بد من إمكان فعله المتذوق (الخ) (قوله) إمكان الفعل) الأولى وإمكان الخ (قوله) ولا يبعد عن مكة (الخ) أي بعد لا يدرك معه الحج في تلك السنة على السير المعتاد اه عش (قوله) أو كتابة) بالتأويلين (قوله) تدل) راجع للفظ بتأويل اللفظ ولكننا به قوله أو تشعر راجع للإشارة ويجوز رجوعها لكل من الثلاثة وكان الأولى تكثير الفعلين عبارة الرشيدى قوله يدل أو يشعر أى كل من اللفظ والكتابة والإشارة اه وقوله بالالتزام تنازع فيه الفعلان وقوله من التبعة حال من فاعل الفعلين وقوله في الكتابة متعلق بمتعلق مع التبعة (قوله) لا التبعة الخ) عطف على لفظ عبارة المخني فلا يتعد بالنية اه (قوله) ومن الأول (الخ) عبارة لنهاية يقتضى في صراحتها نذرت لك كذا أو لن يقبل الله اه قال عش قوله نذرت

مطلات الصلاة أنه مناجاة لله تعالى تشبه الدعاء فلم تبطل الصلاة به ما يؤيد أيضا أنه قربة يقسميه أنه وسيلة لطاعة وسيلة الطاعة طاعة كان وسيلة المعصية معصية ومن ثم أثبت عليه ثواب الواجب كما قاله القاضي وقوله تعالى وما انفقت من نفقة أو نذرت من نذر فإن الله يعلمه أي يجازى عليه على أن جمعا أطلقوا أنه قربة وحلوا التهيئة على من ظن من نفسه أنه لا يفي بالنذر أو اعتقد أنه لا تأثيرا ما وقد يوجه بان اللجاج وسيلة لطاعة أيضا وهي الكفارة أو ما التزمه ويؤيده ما يأتي من المتأخرين بالنذرين قربة وإنما يترقان في المعلق به في نذر اللجاج غير محبوب للنفس وفي أحد نوعي نذر التبر محبوب لها وقد يجب بان نذر اللجاج لا يتصور فيه قصد التقرب فلم يكن وسيلة لقربة من هذه الحيثية وأركانه ناذر ومندور وصيغة وشرط الناذر (إسلام واختيار) ونفوذ نصره فيها ينذر فيصح نذر سكران لا كافر لعدم أهليته للقربة وغير مكلف ومكره لرفع القلم عنهم ومحجور فلس أو سفيه في قربة مالية عينية وكذا

اللقن فيصح نذره المالى في ذمته ولو يغير إذن سيده بخلاف الضمان لأن المقلب هنا حق الله تعالى ومن ثم اختص بالقرب لك وزيد إمكان الفعل فلا يصح نذره صوما لا يطيعه ولا يبعد عن مكة حيا هذه السنة كإتيان أوائل الفصل والصيغة لفظ أو كتابة وإشارة أخرى تدل أو تشعر بالالتزام مع التبعة في الكتابة وكذا إشارة في ضمهما كل أحدا لا يتوحد بها كسائر العقود ومن الأول نذرت لله أو على لك

كذا ولهذا مثله انتذرت او انذرت من عامي لفته ذلك كما يعلم بما قدمت في زوجتك بفتح التاء اذا المعتقد الذي صرح به البغوي من اضطراب طويل في نذرتك وان لم يذكر معها الله انما صريحه وما يصرح بذلك بوضوح قول الفخر الرازي لا شك ان نحو نذرت صيغ اخبار لغة وقد تستعمل له شرعا ايضا انما النزاع في انما حيث تستعمل لاحداث الاحكام كانت اخبارات او انشأت والا قرب الثاني لوجوه وسافها وقد حكيت نذرت الله لا فعلن كذا ولم ينوي سوا لا نذرا ووجين وجزم في الانوار بما عهده الرافي انه نذرى نذر تبرور وزعم شارح ان مخاطبة المخلوق بنحو نذرتك تبطل صراحتا عجيب مع قولهم ان على لك كذا وان شئ (٦٩) الله مرضى فعلى لك كذا صريحان في

النذر مع ان فيها مخاطبة مخلوق وزعم انه لا التزام في نحو نذرت ممنوع نعم ان نوى به الاخبار عن نذر سابق عرف اخذا بامر في الطلاق فواضح او اليين في نذرت لا فعلن فيمين (تنبيه) قولهم على لك كذا صريح في النذر ينافية انه صريح في الاقرار لا ان يقال لا مانع من انه صريح فيها وينصرف لاحدهما بقرينة وتظير ما مر في لفظ السلف انه صريح في السلم والقرض لكن المميز ثم نفس الصيغة بخلافه هنا (هو ضربان نذر لجاج) بفتح اللام وهو التادئ في الخصومة ويسمى نذر وبين اللجاج والغضب والتلق بفتح المعجمة واللام هو ان يمنع نفسه او غيرها من شيء او يحث عليه او يحقق خبرا غضبا بالزام قرب (كان كفته) اوان لم اكلمه اوان لم يكن الامر كما قلته (فته على) او فعل (عتق

لك كذا عبارة شيخنا اليازي ولو قال نذرت لفلان بكذا لم يتعد وظاهره لو نوى به الاقرار ازم به اه عليه ففرق بينه وبين ما ذكره الشارح بان الخطاب يدل على الانشاء بحسب العرف كما في بعتك هذا بخلاف الاسم الظاهر فانه لا يتبادر منه الانشاء اه عش اقول ما ذكره عن الزيادي يخالف لقول الشارح او لهذا وللصور الآتية في الشارح كالتأني كمل صدقة لفلان او اعطيه وجعلت هذا للتي صلى الله عليه وسلم واقتبر الشيخ الصلاني (قوله بكذا) الاولى تاخير عن وهذا (قوله اذالمعتقد) لتعليل لقوله اولك الخ وكان الاولى ليصل العلة بمعلولها ان يذكر قوله ومثله الخ عقب قوله نذرت (قوله وان لم يذكر الخ) الاولى تاخير عن قوله انما صريحه (قوله لا شك ان نحو نذرت الخ) قد يقال لا شك ان مجرد نذرت غير كاف بل مع ما يذكر مع من المتعلقان وكلام الفخر ساكت عنها فاوجبه كنه صريحا فيما ذكر اه سيد عمر (قوله كانت الخ) خبر ان (قوله اخبارات) يعني وضعا لاستعمال او انشأت اى وضعا واستمالا (قوله عجيب) خبر وزعم شارح (قوله) وزعم انه لا التزام الخ اى يخالف قولهم المذكور (قوله ممنوع) خبر وزعم انه الخ (قوله لكن المميز) بفتح اليازي بالقرينة بخلافه هنا يعني ان المميز هنا قصد الاخبار او الانشاء وفيه تأمل (قوله بفتح اللام) الى قوله كما نص في المعنى لا فعلن ولا يخالف فهم الى المتن وقوله او والعق الى قالن ينو الى قول المتن ونذر تبرير في النهاية لا فعلن وقول كثيرين الى المتن وقوله كما نص عليه في بعض ذلك وقوله اذ تعين الكفارة الى ويؤيد (قوله وهو التادئ) سمي بذلك لوقوعه حال الغضب اه معنى (او يحقق خبر الخ) كذا في النهاية قال الرشيدى قوله او يحقق خبر الخ انظره مع قوله الآن وقوله العتق او عتق قتي فلان يلزمى او والعق ما فعلت كذا الغولم ارفقه او يحقق خبر افي كلام غيره الى الافي التحفة وشرح المنهج وعبارة الروض كالروضة هو ان يمنع نفسه من شيء او يحملها عليه بتعليق التزام قرب وكذا عبارة الاذرى اه (قوله غضبا الخ) تنازع فيه الافي افعال الثلاثة عبارة البجيرى عن الزيادي والبرماوى والحلى قوله غضبا راجع للجميع اى شانه ذلك فليس قيدا او تعاقب به لانه الغالب اه (قوله او عتق وصوم الخ) عبارة المعنى وتعبير به وليس يقيد بل او عطف بالو او فقال ان كلفه فله على صوم وعتق وحج او وجبا الكفارة فواحدة على المذهب او الوفاء بما التزمه لزمه الكل اه (قوله به) اى لزوم الكفارة قول المتن وقول اهما شاه هل يتعين عليه احدهما باختياره الظاهر لا يتعين اه سيد عمر وجزم بذلك المعنى ناقلا نقل المذهب عبارة فيختار واحد منهما ممن غير توقف على قوله اخترت حتى او اختار معينا منهما لم يتعين وله العدول الى غيره اه (قوله مقصود اليمين) من المنع او الحث او تحقيق الخبر (قوله اما اذا التزم الخ) عبارة المعنى (تنبيه) قضية قول المصنف فله على عتق او صوم ان نذر اللجاج لا بد فيه من التزام قرب وبه صرح في المحرر لكن الصحيح في أصل الروضة فيما قال ان دخلت الدار فله على ان اكل الخبز من صور اللجاج وانه يلزمه كفارة يمين لكن هنا يلزمه كفارة يمين فقط لانه انما يشبه اليمين لا النذر لان المعلق غير قرب اه ولا يخفى ان هذا مناف لقول الشارح المارون ثم اخصص بالقرب (قوله ومنه) اى نذر اللجاج عش ورشيدى

خلافا لبعض المتأخرين م

او صوم) او عتق وصوم وحج (وفيه) عند وجود المعلق عليه (كفارة يمين) لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين ولا كفارة في نذر التبرير قطعا فعين حمله لى نذر اللجاج وقول كثيرين من الصحابة رضى الله عنهم به لا يخالف له من ثم اطال البلقنى في الانتصار له (وفى قول المأتم) لخبر من نذر وسمى فعله ماسى (وفى قول ايهما شاء) لانه يشبه النذر من حيث انه التزم بقربه واليمين من حيث ان مقصوده مقصود اليمين ولا سبيل للجمع بين موجبهما ولا لتعطيلهما قوجب التخيير (قلت الثالث اظهر ورحبه العرافيون والله أعلم) لما قلنا اما اذا التزم غير قرب كلاً اكل الخبز فيلزمه كفارة يمين بلانواع ومنه ما يعتاده على ألسنة الناس العتق يلزمى او يلزمى حتى عتدى فلا

او والعق لا افعل اول افعلن كذا فان لم ينو (٧٠) التعليق فلفو وان نواه تخير كما نص عليه في بعض ذلك ثم ان اختار العتق وعق المعين

(قوله او والعق الخ) ان قرىء بالضم مبتدأ حذف خبره كلازم لي فواضح ان قرىء بالجر خالف ما جزم
المعنى فليحذر اه سيد عمر اقول صنع الشارح والناهي بصريح في الجرح ومخالفة ما جزم به المعنى (قوله
لا افعل الخ راجع لجمع ما تقدم (قوله فان لم ينو التعليق) اى تعليق الالتزام ام عيش (قوله فان لم ينو
التعليق الخ) يشمل الاطلاق ولعل وجهه انها لم تكن صريحة في التعليق لم تحتمل عليه الاعتداد بآرائه
نعم يظهر ان نحو ان فعلت كذا يلزم مني الخ يلحق فيها الاطلاق بقصد التعليق لصراحته اه سيد عمر (قوله
او عتق المعين الخ) هذا صريح في ان المعين لا يلزم به العتق بل له العدول عنه الى الكفارة اهم (قوله مطلقا)
اى سواء كان مجزى في الكفارة ام لا ام عيش (قوله وادار عتقه) اى المعين (قوله ولو قال) الى قوله كافي
المجموع في المعنى (قوله لغو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الا بما فعلت هنا وبلا افعل او
لا فعلن هناك فلم اطلق هنا لغو وفصل هناك اه سم عبارة عيش قوله لغو اى حيث لا صيغة تعليق فلفو
وان نوى التعليق بخلاف ما تقدم في قوله ومنه ما يتبادر الخ بان صورته ان يقول ان كلمتك مثلا فالعق
يلزم مني ثم ايتى سم ذكر الاستشكال فقط اه اقول قوله فان صورته الخ لا يظهر في قول الشارح كانه اية
او والعق الخ بل صنع المعنى صريح في عدم اثر اطر صيغة التعليق عار به والعق لا يحلف به الا على وجه التعليق
والالتزام كقول اه فعلت كذا فاعلى عتق فنجب الكفارة ويختار بينهما وبين ما التزمه فلو قال العتق يلزم مني
لا افعل كذا ولم ينو التعليق لم يكن يمينا فلو قال ان فعلت فعبدي حر ففعلت عتق العبد قطعا او قال والعق او
والطلاق بالجر لا افعل كذا لم ينفعده بينه و حاصلا كما ترى ان الصيغة الاولى صريحة في اليمين فتتقدم
مطلقا والثانية محتملة لما اظهر اه فتتقدم بالية بخلاف الاخيرة فانه لا تحتتملها كذلك فلا تتقدم
مطلقا والله اعلم وعبارة السيد عمر قوله لغو الظاهر هو ان قصد التعليق وهو محل تأمل لا يقال وجهه حيث
انه تعليق بماض وهو لا يقبل التعليق لا ناقول معناه ان تبيين اني ما فعلت كذا وهذا مستقبل وقد صرحوا
بذلك في صور متعددة ومن حقق ذلك الولي العراقي في فتاوى وفى الخلع اه وقد يقال ان هذا التأويل ليجر دسائنة
القاعدة التحوية من استتبال الجزاء والافال لفظ لا يحتملها ظاهرا وكذا يجاب عما يأتى من سم وعش ثم رايت
قال الرشدي قوله لا تعليق فيه ولا التزام كانه لان كلامهما انما يكون في المستقبلات حقيقة ولا ينافي هذا
تصويرهم التعليق بالماض في الطلاق لانه تعليق لفظي اه والله الخ (قوله والعق الخ) ومثله الطلاق كما مر
في الامان (قوله الاعلى احد ذنبك) اى التعليق والالتزام عيش ومعنى الاول كان فعلت كذا فاعلى
عتق والثاني كان فعلت كذا فعبدي حر مجزى (قوله وهما هنا غير متصورين) هلا تصور التعليق بان
يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا فاعلى العتق او عتق قتي فلان كافي على الطلاق ما افعل كذا فانه تعليق سم
وعش وقد مر ما فيه فهم قوله كافي على الطلاق الخ في هذا القياس نظر ظاهر (قوله تغليا) الى المتن في المعنى
(قوله واخبر مسلم) اى السابق اتفاه معنى (قوله بين قربة بما الخ) اى كنسبح وصلاة ركعتين وصوم
يوم ام عيش (قوله ما تقرر) اى من التخيير (قوله وهم) تعرض بالزر كشيء اه سم (قوله فيه) الرفع فقلوه
حيث لا حاجة اليه (قوله وانه الخ) عطف على ما مر (قوله ما تقرر الخ) اى من التخيير (قوله والتعيين اليه)
اى موكل الى رايه ام عيش (قوله سمى به) الى التنية في النهاية الاقوله يروا فاته الى وهذا هو الوجه
(قول المتن بان يلزم قربة) ومن ذلك ما لو قال شخص لريذاتزوج لبتنه على ان اجزها لك بقدر مهرها
مرارا فهو نذر تبر فيلزمه ذلك واول المرار ثلاث مرات زيادة على مهرها ام عيش (قوله واصفها الخ)

(قوله وان نواه تخير) كتب على تخير مر (قوله وعق المعين الخ) هذا صريح في انه في المعين لا يلزم
عتقه بل له العدول عنه الى الكفارة (قوله لغو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الا بما
فعلت هنا وبلا فعلن او لا فعلن هناك فلم اطلق هنا لغو وفصل هناك (قوله وهما هنا غير متصورين) هلا
تصور التعليق بان يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا فاعلى العتق او عتق قتي فلان كافي على الطلاق ما افعل
كذا فانه تعليق (قوله واصفها) قد يقال صفة القربة قربة فهي داخلة في عبارته

اجزاه مطلقا او الكفارة
واراد عتقه عنها اعتبر فيه
صفة الاجزاء ولو قال ان
فعلت كذا فعبدي حر ففعله
عتق قطعا كما في المجموع
خلاف ما وقع للزر كشي
لان هذا عتق تعليق ليس
فيه التزام بنحو على وقوله
العتق او عتق قتي فلان
يلزم مني او والعق ما فعلت
كذا لئولانه لا تعلق فيه
ولا التزام والعق لا يحلف
به الا على احد ذنبك وهما
هنا غير متصورين (ولو قال
ان دخلت) الدار مثلا (فعل
كفارة عين او) فعل كفارة
(نذر لومة) في صورتين
(كفارة بال دخول) تغليا
لحكم اليه في الاولى واخبر
مسلم في الثانية اذا قال
فعل بين فلفو لانه لم يات
بصيغة نظر ولا حلف وليست
اليمين بما يلزم من الذمة او
فعل نذر تخير بين قربة ما
من القرب وكفارة عين
ولا لجل هذا تين جر نذر
في المتن عطفيا على عين وامتنع
رفعه لمخالفته ما تقرر اذ
تين الكفارة عند الرفع
وقم وانا الذي فيه حيث
ما مر من التخيير وهو المعتد
وانه لا يصح ولا يلزم شيء
وهو ما اقتضاه نص البويهي
ويؤيد ما تقرر في فعل نذر
انعلموا اني في نذر التبركان
شئ الله مريض فعل نذر
لومة قربة من القرب والتعيين
اليه ذكره البلقيني (ونذر

(ان حدثت نعمة) تقتضي سجود الشكر كما يرشد اليه تعبيرهم بالحدوث (او ذهبت) (٧١) نعمة) تقتضي ذلك ايضا ومر

يانهما في بابها هذا مانقطة
الامام عن والده وطاققة
من الاصحاب لكنه رجح
قول القاضي انهما لا
يتقيدان بذلك ورواققة
ضبط الصيمري لذلك بكل
ما يجوز أى من غير كرامة
أن يدعى الله تعالى به وهذا
هو الوجه من ثم اعتمدته
ابن الرفعة وغيره وبه
صرح القفال حيث قال لو
قالت لزوجها ان جامعتي
فعلى عتق عبد قالته على
سبيل المنع فلجأ إلى الشكر
لله حيث رزقها الاستمتاع
بزوجها لزوم الوفاء له
والحاصل أن الفرق بين
تذرى اللجاج والتبرر أن
الاول فيه تعليق برغوب
عنه والثاني برغوب فيه
ومن ثم ضبط بان يعلق بما
يقصد حصوله فتحو أن
رأيت فلانا فعلى صوم
يحمل الذرين ويتخصص
أحدهما بالقصد كذا قول
امراء آخر إن تزوجتني
فعلى أن أرتك من مهرى
وسائر حقوق فهو تبرر ان
أرادت الشكر على تزوجه
(تنبيه) علم من هذا
الحاصل ان من قال لبائعه
إن جئتني بمثل عوضى فعلى
أن أقيلك أو أفسخ البيع
لزومه أحدهما إن نذب
لنذمه وكان يجب احضار
مثل عوضه

قد يقال صفة للقربة قربة فهي داخلة في عبارة المصنف اه سم (قوله يقتضى سجود الشكر) أى بأن كان
لما وقع اه عش عبارة المغنى واطلق المصنف النعمة وخصها الشيخ ابو محمد بما يحصل على ندور فلا
تصح في النعم المعتادة كالا يستحب سجود الشكر لها اه (قوله في بابها) أى سجود الشكر (قوله هذا) أى
تقيدهما بذلك الاقتصار (قوله لكنه رجح) أى الامام (قوله بذلك) أى اقتضاها سجود الشكر عش
(قوله لذلك) أى المعلق به بالاتزام من حدوث النعمة او زوال النعمة (قوله وهذا هو الوجه) اعتمدته المغنى
(قوله فان قالته على سبيل المنع الخ) ولو اطلقت يلحق بابها اه سيد عمر أقول قضية ما بأتى آفا عن سم
مع ما فيه الخالق بالثاني وقضية الحاصل الاتى انه لا يصح ولا يلزمه شئ فليراجع (قوله والحاصل) عبارة
المغنى (فائدة) الصيغة ان احتملت نذر اللجاج ونذر التبرر رجح فيها إلى قصد الناذر فالمرغوب فيه
تبرر والمرغوب عنه لجأ وضبطوا ذلك بان الفعل اما طاعة او معصية او مباح والاتزام في كل منها تارة
يتعلق بالاثبات وتارة بالنفي والاثبات في الطاعة كقوله ان صليت فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان يقتضى
الله تعالى للصلاة فعلى كذا واللجاج بان يقال له صل فيقول لا أصلى وان صليت فعلى كذا والنفي في الطاعة
كقوله لو قد منع من الصلاة إن لم اصل فعلى كذا لا يتصور إلا لجأ جافا عنه لا يترك الطاعة والاثبات في المعصية
كقوله لو قد أمرت بشرب الخمر ان شربت الخمر فعلى كذا يتصور لجأ جافا والنفي في المعصية كقوله ان لم
اشرب الخمر فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان عصمتي الله تعالى من الشرب فعلى كذا واللجاج بان يمنع من
الشرب فيقول ان لم اشرب فعلى كذا يتصور التبرر واللجاج في المباح نفيًا وإثباتًا والتبرر في النفي كقوله إن
لم أكل كذا فعلى كذا يريد أن أعانني الله تعالى على كسر شوقى فعلى كذا وفى الاثبات كقوله ان أكلت كذا
فعلى كذا يريد ان يسره الله تعالى فعلى كذا واللجاج في النفي كقوله وقد منع من أكل الخبز ان أكله فعلى
كذا وفى الاثبات كقوله لو قد أمرت بالكلان أكلته فعلى كذا اه (قوله ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل
ما إذا كان المعلق عليه ليس مرغوبًا فيه ولا مرغوبًا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر
تبرر وان يكتفى فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبًا فيه أو لا وعلى هذا لا يتقيد نذر
التبرر في مسئلة الزوجة المذكورة بما إذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي ان لا يكون على سبيل المنع
اه سم اقول ما ذكره اولاً من صورة الاستواء لك ان تنسحق تحقها في مقام النذر وما ذكره ثانياً من
الاحتمال وما فرعه عليه مخالف لصرح الحاصل المذكور الذى اتفقوا عليه (قوله فيه تعليق) أى للاتزام
قربة (قوله ضبط) أى الثاني (قوله ويتخصص) أى يتعين اه عش (قوله لآخر) الانسب لرجل
(قوله فهو تبرر) أى فيجب عليها إرضاءه بما يجب لها في المهر بما يترتب لها بذمته من الحقوق بعد
وان لم تعرفه كما يأتى في قول الشارح ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به الخ (فرع) وقع السؤال عمالو
نذر شخص انه إن رزقته الله ولداً سماه بكذا والجواب عنه ان الظاهر انه إن كان ما ذكره من الاسماء
المستحبة كمحمد واحمد وعبد الله العفند نذره وانه حيث سماه بما عينه برؤاى لم يشتهر ذلك الاسم بل
وان هجر بعد اه عش (قوله وان نذب لنذمه) هل يعتبر كالحجة الآتية في وقت الاتيان بالثمن أو في
وقت النذر والظاهر الثاني اه سيد عمر (قوله وكان يجب احضار مثل عوضه) ان قرىء كان فعلا ماضيا
اقتضى ان الزوم موقوف على ندم البائع المستلزم لنذب الالفه وعجبة المشتري الاحضار مثل عوضه مع ان
قوله الاتى وحيد فينبغى الخ يقتضى خلافه اللهم إلا ان يكون الواو في وكان بمعنى او وان قرىء كان بصورة
الكاف الجارية وان الصدرة زال هذا الثاني لكن لا يحسن عطفه على نذب لان الملوطف عليها يكون جملة

(قوله وهذا هو الوجه) كتب عليه م (قوله والحاصل أن الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل ما إذا كان
المعلق عليه ليس مرغوبًا فيه ولا مرغوبًا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر تبرر ان يكتفى
في بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبًا فيه أو لا وعلى هذا لا يتقيد نذر التبرر في مسئلة

والا كان لجاوا على ذلك بحمل اختلاف جمع متأخرين فيه وقد صرحوا في التعليق بالمباح بأنه يحتمل النذر وإن اشك ان إحضار العوض كذلك محرم رأيت بعضهم أشار إليه بقوله إن علته بطلها المرغوب لمع الندم فقدر تبرر ولا لفلجاج اه مخلصا لكن فيه نظر يعرف بما قرره وحيد فبني على الاكتفاء بندها وحده وإن استوى عنده الرغبة في إحضار العوض ودعمه ومحبته لا حضارة وإن لم تندب لما تقرر أن المباح يتصور فيه النذر وإن في الروضة عن (٧٢) فتاوى الغزالي فإن خرج المبيع مستحقا فلكي كذا أنه لفو ووجه بان الهبة وإن كانت قريبة

ولا على لندمه لاهامه توقف ندب الاقالة على محبة المشتري لا احضار فليتأمل اه سيد عمر اقول ان القراءة الاولى متعينة لأن مقتضاها المذكور هو الذي افاده تعريف نذر التبرر في المتن وعلم من الحاصل المذكور في الشرح وان قوله الاتي المناقشة ما هنا هو المحتاج إلى التاويل بارجاع ضمير عنده إلى البائع لا المشتري وضمير لم تندب إلى الهبة لا الاقالة ولو قال فيما يأتي بدل الغاية الاولى وإن لم يطلها وذكر الفعل في الغاية الثانية بارجاع ضميره إلى الاحضار لسل من الاشكال والتاويل (قوله والا) اي بان انتفت المحبة (قوله وعلى ذلك) أي التفصيل المذكور وكذا الضمير المحرور في قوله الاتي أشار إليه (قوله وإن علته) أي على المشتري التزام الاقالة بطلها أي طلب البائع الاقالة ولعل المراد بطلها لازم وهو احضاره للثمن بقرينة توصيفه بالمرغوب له أي للمشتري وبذلك يندفع النظر الاتي (قوله والا) اي بان انتفت الرغبة (قوله وفيه) نظر يعرف (خ) كانه يريد انه لا حاجة للتقييد بالطلب كإشيار إليه ما سيذكر اه سم (قوله وحيث) أي حين اذ فصل بذلك التفصيل (قوله فبني (خ) لا يخفى ما في هذا التبرع (قوله الاكتفاء) أي في كون القول المار نذر تبرر (قوله ومحبته) عطف على ندها وضميره للمشتري (قوله وإن لم تندب) أي الهبة لا احضار البائع مثل العوض لكن المراد عدم ندب الاحضار بعلالة الزوم لأن في التاويل وهو ندب الهبة لا احضار يستلزم من التاويل وهو ندب الاحضار (قوله في ان خرج المبيع (خ) أي في قول البائع للمشتري ان خرج (خ) (قوله ويوجه) أي كون الهبة على هذا الوجه ليست قريبة (قوله المكروه له) أي البائع (قوله لكراهة المعلق عليه) أي لعدم قرينة الملتزم (قوله فاندفع ما قيل (خ) القائل شيخ الاسلام ووافقه المعنى حيث قال بعد عرو ولتوجه الاول لأن المقر ما ضمه الراجح كما قال شيخنا العقاد النذر وإن فرق بينه وبين قوله ان فعلت كذا فنه على ان اصل ركعتين اه (قوله فقيدها) أي الاقالة يعني ما علقها به من الاحضار (قوله يا) أي تلك المدة (قوله فان آخر) يعني آخر البائع الاحضار (قوله لغیر نحو نسيان (خ) وادخل بالنحو الجبل والجنون والاعماء (قوله مطلقا) أي سواء كان معذورا بغير ما ذكر أو لا (قوله ليس نحو نسيان) أراد بنحوه ما لا يمكن اطلاق اليه عليه (قول المتن كان شفي مرضي (خ) أي أو ذهب عن كذا اه معنى (قوله أو ألزمت) إلى المتن في النهاية الا قوله أو لله على الف وقوله نعم إلى ولو كرر وقوله كذا ذكره إلى ويجوز (قوله أو لله على الف) ان عطف على جواب الشرط فيرد عليه انه مكرور وخالف عن الرابطة وان عطف على الشرط فيردانه لا تعليق فيه ولعل لهذا اسقط في النهاية (قوله ولم يذكر شيئا) يعني مصرفا يدفع إليه اه عش زاد الشديدي وبدل ما يبداه (قوله غير مرادله) خبر قوله وما صرح الخ (قوله صحة لله الخ) لا يخفى انه من غير المعلق (قوله والفرق الخ) أي بين قوله ان شفي مرضي الخ وقوله لله أو على التصديق الخ اه عش (قوله والفرق انه في تلك الخ) وقد يقتضي هذا الفرق البطان أيضا في فنه على الزوجة المذكورة بما اذا قلت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي ان كان لا يكون على سبيل المنع (قوله يعرف بما قرره) كانه يريد انه لا حاجة للتقييد بالطلب كإشيار إليه ما سيذكر اه (قوله لعدم القرينة) ولكراهة المعلق عليه (قوله نظرا لكراهة المعلق عليه) يتأمل مع ما تقدم ان المعلق عليه في اللجاج مرغوب عنه فكراهة المعلق عليه لا تنافي اللجاج وكان يكفي في نفي امكان كون المعلق غير قريبة (قوله فاندفع ما قيل أي فرق الخ) أي ما قاله في شرح الروض (قوله والفرق انه في تلك لم يعين مصرفا الخ) قد يقتضي هذا الفرق البطان

لكنه على هذا الوجه ليست قريبة ولا محرمة فكانت مباحة ويوجه بان جعلها في مقابلة الاستحقاق المكروه له دائما وهي في مقابلة العوض غير قريبة فله يمكن اللجاج نظرا لعدم القرينة والتبرر نظرا لكراهة المعلق عليه فاندفع ما قيل أي فرق بين هذا وقوله فعل ان أصلى ركعتين وبما قرره علم ان هذا لا يشك على ما ذكرته في مسألة الاقالة لوضوح الفرق بين الاستحقاق الذي هو دائما مكروه له واحضار العوض المحبوب له تارة والمكروه له أخرى فاذا جعله شرطا لمندوب هو الاقالة للندم وان لم يطلها تعين فيه ما ذكرته من التفصيل وأفتى أبو زرة فيمن نزل لاخر عن اقطاعه فنذر له ان وقع اسمه بده ان يعطيه كذا بأنه نذر قريبة وبجائزة فيلزمه وقرينة بينه وبين مسئلة الغزالي بما يقرب مما ذكرته اذا قلنا بلزوم نذر الاقالة فقيدها بمدة فالتاس تقيد الزوم بها فان أخر عنها لغیر نحو نسيان واكرهه فالتباس كما يعلم مما مر في تعاليق

الطلاق الغاء النذر مطاوعا ويحتمل الفرق بين المدعو وبأي عذر وجدو وبين غير هو عليه لا يقبل قوله في العذر الذي ليس الف نحو نسيان لانه يمكن اقامة البرينة عليه (كان شفي مرضي فنه على الف أو فلي كذا) أو ألزمت نفسي كذا أو فكذا لا يزم إلى أو واجب على ونحو ذلك من كل ما فيه الزام بما صرح به كلامه من صحه ان شفي مرضي فنه على الف أو فلي الف أو لله على الف بل يذكر شيئا ولو انه غير مرادله لجزمه في الروضة بالبطان مع ذكره صحه على أو على التصديق أو التصديق بشيء من غير ما أدنى من قول والفرق انه في تلك لم يعين مصرفا ولا ما يدل عليه

من ذلك مسكين أو تصدق ونحو ذلك فكان الإهام فيها من سائر الوجوه بخلاف هذه لأن التصديق بصرف البسكين غالباً يؤخذ منه صحة نذر التصديق بالف ويعين الفاعل بما يريد من هذا التفصيل يحمل ما وقع للأذرى (٧٣) مما يوم الصحة حتى في الأولى وابن المقرئ

ما هو ظاهر في البطلان حتى في نذر التصديق بالف غفلة عن أن تصور أصله بصورة البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً مجرد تصوير إذا الفارق إنما هو ذكر التصديق وحذفه كما تقرر نعم بحث بعضهم أن ذكر شيء محتمل ينو مجرد الاختصاص يعني عن ذكر التصديق فيصرف للفقراء وفيه نظر لما روى الوصية من الفرق بينها وبين الوقف وما يرد عليه إفتاء الفقهاء في أنه على أن أعطي الفقراء درهما ولم يرد الصدقة أو هذا درهما أو أراه إليه بانه لفعل لكن نظيره في الأذرى بانه لا يفهم منه إلا الصدقة ويجاب عن الهبة بان مراده بها مقابل الصدقة لقول الماوردي في أن هلك فلان فقه على أن هب ما لي يزيد إن كان فلان من أعماء الله وزيد لمن يقصد هبته الثواب لا التواصل والمحبة انعقد نذره أو لا فلا ولو كرر أن شئ مريض فعل كذا تكرار إلا أن أراد التأكيد كذا ذكره بعضهم وفيه نظر وقياس ما مر في الطلاق من الفرق بين تكرير الطلاق والعين الغفوس وتكرير العين في غيرهما بالاولين

ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم وبين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآن من سائر الوجوه لكنه قد يعكر على ذلك قوله الآن الفارق إنما هو الخ فليحذر أهم أقول وقد يؤيد بذلك المراد قول المغني ولو قال أن شئ الله مريض فعل الف ولم يعين شيئاً باللفظ ولا بالنية لم يلزم معنى له لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدقاً ولا غيراً اهـ (قوله) ويؤخذ منه (أى من الفرق المذكور) (قوله) صحة نذر التصديق بالف (الخ) خلافاً لظاهر صنيع المغني عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينو شيئاً فكذلك لم يلزم معنى كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله لكن قال الأذرى يحتمل أن يعقد نذره ويعين الفاعل بما يريد كما لو قال الله في نذر قال شئنا ما قاله ظاهر وأى فرق بينه وبين نذر التصديق بشئ اهـ (قوله) بما يريد (أى من دراهم أو غيراً كما قمع أو قول اهـ ع ش (قوله) غفلة) إلى قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصور أصله البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً الفارق (الخ) ووصوب الرشدي عبارة الشارح والذي يظهر لي العكس فتأمل (قوله) أصله (أى أصل الروض وهو الروضة) (قوله) أو شيئاً) عبارة النهاية وشيئاً بالو أو كمرت أنفاً هي الموافقة لفهوم قول الشارح السابق أنفاً والله على الف ولم يذكر شيئاً (قوله) إنما هو ذكر التصديق (أى ونحوه) بما يدل على المصرف أو الملتزم أخذاً من (قوله) من الفرق بينها وبين الوقف (أى ومثله النذر (قوله) وما روي عليه) (أى البعض (قوله) ولم يرد الصدقة) صادق بالاطلاق (قوله) بانه لغو (أى كل من الصورتين كذا ضمير لا يفهم منه (قوله) ويجاب عن الهبة (الخ) هذا يقتضى أن الهبة المقابلة للصدقة في نفسها غير قرينة ولا فاعل يعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما وجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي اهـ سم (قوله) عن الهبة) قضية تخصيصها بالجواب عنها تسلم النظر بالنسبة لأعطائه ما لا تسنى والمغني عبارتها واللفظ الثاني وفي فتاوى الفقهاء لو قال الله على أن أعطي الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزم معنى قال الأذرى وفيه نظر ألا يفهم من ذلك إلا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر اهـ (قوله) بان مراده (أى الفقهاء (قوله) من أعماء الله) يظهر أن المراد بأعماء الله هنا ما يشمل المصريين على الكبار وإن لم يجاهره وبالفسق (قوله) وزيد ممن يقصد (الخ) إشارة إلى معنى الصدقة اهـ سم (قوله) الثواب (أى الأخرى (قوله) ولو كرر (الخ) ولو قال أن شئ الله مريض فقه على أن أتصدق بالف درهم مثلاً فسقى المريض فقيراً كان لا يلزم نفقته جازاً أعطاه ما لم يمهو إلا فلا كالزكاة ولو نذر على ولده أو غيره الفنى جاز لأن الصدقة على الفنى جائزة ولو نذر أن يضحي بشاة مثلاً على أن لا يتصدق به لم يعقد نذره لنصر محبة ما ينافية اهـ معنى قوله فأن كان لا يلزم نفقته (الخ) لعل منه ما إذا كان الناذر الذي هو أصل المريض فقيراً (قوله) إلا أن أراد التأكيد) ولو مع طول الفصل نهايتها معنى (قوله) كذا ذكره بعضهم) اقتصر على ما قبل هذا مر اهـ سم وكذا اعتمد المغني عبارته ولو قال أن شئ الله مريض فقه على أن أتصدق بعشرة دراهم مثلاً ثم قال في اليوم الثاني مثله فإن قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وإن قصد الاستئناف أو أطلق لزومه عشرون كافى فتاوى الفقهاء ويجوز مثله كإقال الزكش في نذر الحج اهـ (قوله) ومع استوائه فيه (أى في وجوب الكفارة (قوله) ويجوز) إلى قوله ولا موسر في المغني (قوله) ويجوز (الخ)

أيضا في فقه الله ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم بين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآن من سائر الوجوه لكن قد يعكر على ذلك قوله الآن الفارق إنما هو الخ فليحذر أهم أقول وقد يؤيد بذلك المراد قول المغني ولو قال أن شئ الله مريض فعل الف ولم يعين شيئاً باللفظ ولا بالنية لم يلزم معنى له لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدقاً ولا غيراً اهـ (قوله) ويؤخذ منه (أى من الفرق المذكور) (قوله) صحة نذر التصديق بالف (الخ) خلافاً لظاهر صنيع المغني عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينو شيئاً فكذلك لم يلزم معنى كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله لكن قال الأذرى يحتمل أن يعقد نذره ويعين الفاعل بما يريد كما لو قال الله في نذر قال شئنا ما قاله ظاهر وأى فرق بينه وبين نذر التصديق بشئ اهـ (قوله) بما يريد (أى من دراهم أو غيراً كما قمع أو قول اهـ ع ش (قوله) غفلة) إلى قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصور أصله البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً مجرد تصوير إذا الفارق إنما هو ذكر التصديق وحذفه كما تقرر نعم بحث بعضهم أن ذكر شيء محتمل ينو مجرد الاختصاص يعني عن ذكر التصديق فيصرف للفقراء وفيه نظر لما روى الوصية من الفرق بينها وبين الوقف وما يرد عليه إفتاء الفقهاء في أنه على أن أعطي الفقراء درهما ولم يرد الصدقة أو هذا درهما أو أراه إليه بانه لفعل لكن نظيره في الأذرى بانه لا يفهم منه إلا الصدقة ويجاب عن الهبة بان مراده بها مقابل الصدقة لقول الماوردي في أن هلك فلان فقه على أن هب ما لي يزيد إن كان فلان من أعماء الله وزيد لمن يقصد هبته الثواب لا التواصل والمحبة انعقد نذره أو لا فلا ولو كرر أن شئ مريض فعل كذا تكرار إلا أن أراد التأكيد كذا ذكره بعضهم وفيه نظر وقياس ما مر في الطلاق من الفرق بين تكرير الطلاق والعين الغفوس وتكرير العين في غيرهما بالاولين

(١٠) - شرواني وابن قاسم - عاشر) حتى أدى بخلاف الثالث أن ما هنا كالثالث فلا يكرر إلا أن نوى الاستئناف فأن قلت ما وجه كون هذا ليس حتى أدى مع أن الواجب به بصرف الأولى قلت المراد بكونه حتى أدى وعدمه أنه فيه اضاراً به أو لا ولا اضاراً هنا ولا نظر لما يجب به فأن كلامنا في الثلاثة الأولى فيه كفارة ومع استوائه فيها فغير قوا بما مر فملئنا المراد ما ذكرناه فأملاه

ويجوز إبدال كافر أو مبتدع بمسلم أو سني لادرمه دينار ولا موسر بفقير لانهما مقصودان ومن ثم لم عين شيئا أو مكال بالصدقة تعين (قوله) (ذلك) أي ما لزمه (إذا حصل المعلق عليه) خبر البخاري من نذر أن يطبخ الله فليطعمه وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور بادهائه عقب وجود المعلق عليه وهو كذلك خلافا لقضية ما يأتي (٧٤) عن ابن عبد السلام ثم رأيت بعضهم جزم به فقال في أن شفى مريضى فعلى أن اعتق هذا فشفى

له مطالبته ويجبر عليه فوراً
 اه وفي نحو أن شفى عبدي
 حر لا يطالب بشيء لأنه بمجرد
 الشفاء يعق من غير احتياج
 لا اعتاق بخلاف فعلى أن
 اعتقه ومظهره المراد بالشفاء
 زوال العلة من أصلها وأنه
 لا بد فيه من قول عدلى طب
 اخذنا من مرض الخوف
 أو معرفة المريض ولو
 بالتجربى بقاءه لا يضرب
 آثاره من ضعف الحركة
 ونحوه وافتى البغوى في أن
 شفى فعلى أن اعتق هذا بعد
 موته بأنه يلزم قال غيره
 الظاهر أن معنى لزومه منع
 بيعه بعد الشفاء وأنه يجب
 على الوصي فالقاضي اعتاقه
 بعد موته أي عقبه قال
 ومقتضى قوله لم أن التعليق
 إذا كان في مصححة لا يحسب
 من الثلث وهو الظاهر إذا
 نذر بدار مستأجرة فلم تنقض
 أجازتها إلا بعد الموت وقوله
 بعد موته ليس فيه الإيذان
 وقت المطالبة بما تحقق لزومه
 قبل مرضه أو فيه نظر ظاهر
 وإنما يتم ما ذكره أن لم يقل
 بعد موته وأما مع ذكره
 فلا ينصرف إلا الوصية
 فليقتصر به على الثلث وهذا
 يندفع قياسه وقوله ليس

أنظر ماصورة النذر للكافر أو المبتدع وليراجع نظيره المار في الوصية اه رشدي (قوله) ويجوز إبدال كافر ومبتدع (الخ) فيه امر أن أحدهما أنه يتجه أن يحل في غير المعين إلا امتنع الإبدال وقضية تصوره بذلك تصور قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للوسر لا غرض صالحه الثاني أنه لا يبعد أن يحل صحة النذر للكافر والمبتدع مالم يقصد له لاجل الكفر والبدعة والالام بنقدوقا في كل ذلك لم يقل تأمل اه سم ونقل بعض المحققين عن الأبياب ما يوافق الأمر الأول (قوله) أو مبتدع (ومثله) مرتكب كبيرة اه ع (قوله) ولا موسر بفقير (قوله) خلافاً للبغوى (قوله) ولا موسر (الخ) ولعل وجه تعيين الدفع للوسر وجواز المدول عن الكافر والمبتدع للمسلم والسني أن التصديق عليهم قد يكون سبباً لبقائهم على الكفر والبدعة بخلاف التصديق على المسلم فإنه لا يترتب عليه شيء اه ع (قوله) ومن ثم لم عين شيئا) كان قاله على أن تصديق هذا أو تصديق كذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال الله على فعل لئله للفقراء مثلاً فيجب عليه فعل ما اعتدق مثله ويرى بما يصديق عليه عرفاً أنه فعل لئله لا يجوز به التصديق بما يساوى ما يصرف على الية ويختلف ذلك باختلاف عرف الناذر فإن كان فقيراً مثلاً اعتبر ما يسمى لئله في عرف الفقهاء اه ع (قول المتن) فيلزمه ذلك (الخ) (تبيينه) لو علق النذر بمشيشة ألقاه مشيشة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم بالاتفاق بالقرب نعم إن قصد مشيشة الله تعالى التبرك أو وقع حدوث مشيشة زيد بنعمة مقصودة كقدوم زبدي قوله إن قدم زيد فعل كذا فالوجه الصحة كاصح به الأذرع في الأولى وشيخنا في الثانية اه مغنى (قوله) وظاهر كلامه (إلى) قوله خلافاً عبارة النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به ولا فلا اه قال ع (قوله) ولا فلا دخل فيه ما كان لجهة عامة كالفقراء فليراجع وقياس ما في الزكاة وغيرها خلافه فيجب الفور اه أقول عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو نذر لمعين بدار مثلاً كان له مطالبة الناذر به إن لم يعطه لمخلصون من الفقراء لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت فإن أعطاه ذلك قبل قبل يرى الناذر لأنه أتى ما عليه ولا قدرته على قبول غيره ولا يجب على قوله خلاف مستحق الزكاة لأنهم ملكوه ما خلافت مستحق النذر وإيضاً الزكاة أحداً كان الإسلام فاجبروا على قبولها خوفاً تعطيلها بخلاف النذر اه (قوله) (إن شئ) أي مريضى (قوله) قال أي غير البغوى ومقتضى قوله أي البليغي (قوله) لزم) أن النسب يلزم (قوله) لا يحسب أي العتق (قوله) وقوله) أي الناذر (قوله) وبهذا) أي قوله ولا يتم ما ذكره (الخ) (قوله) قياسه) أي على الدار المستأجرة (قوله) وقوله) (الخ) عطف على قياسه (قوله) ولا يؤيده) أي قول الغير بعدم حسابه من الثلث (قوله) لا (الخ) علة لعدم التأييد (قوله) ولا وجد) أي الصفة والتذكير بتأويل الملق به وكذا قوله إذا أوجده أي الملق به (قوله) بينهما) أي بين قوله اعتق وقوله بعد موته (قوله) (خرج) إلى المتن في النهاية لا قوله وإلى نعم وقوله بحث إلى ولو شك (قوله) يلزم) أي في المتن (قوله) عمرت دار فلان ما قبل هذا مر (قوله) ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) فيه امر أن أحدهما أنه يتجه أن يحل في غير المعين والامتنع الإبدال وقضية تصوره بذلك تصور قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للوسر لا غرض صالحه الثاني أنه لا يبعد أن يحل صحة النذر للكافر والمبتدع مالم يقصد له لاجل الكفر والبدعة والالام بنقدوقا في كل ذلك لم يقل تأمل (قوله) أيضاً ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) هل وان عين (قوله) (إذا حصل المعلق عليه) ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به ولا فلا (قوله) وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور) قد يقال المفهوم من العبارة فور الزوم وهو لا يستلزم فور الاداء (قوله) (إن شفى

فيه الخ لا يؤيده ما مر أنه لو علق في الصحة العتق بصفة فوجدت في المرض لا باختيار مخرج من رأس المال لأنه هنا (الخ) لم ينص على المرض ولا وجد فيه باختياره بل هذا يراد عليه لأنه إذا أوجده في المرض باختياره حسب من الثلث فأولى إذا قال في المرض بعد الموت وقوله اعتق بعد موته لا تافى بينهما لأن إسناد العتق إليه مباشرة نائبه له مجاز مشهور فعملنا به لتشوف الشارع إليه وصونا لكلام المكلف عن الإلغاء ما يمكن وخرج يلزم نحو أن شفى مريضى عمرت دار فلان أو مسجد كذا فهو لغو لأنه وعد لا التزام فيه

وبه يرد على من نظري ذلك نعم أن نوي به الالتزام لم يعد انعقاده وبحسب البقيني أنه لو نذر مالاً يائم حجر عليه بسفله بملق بالمولد إن رشد وقرق بينه وبين مالو على عتق عبده بصفة حجر حجر عليه فهو وجبت عتق بقوة العتق وفيه نظر ظاهر ولو شك بعد الشفاء في الماتزم أحو صدقة أو عتق أو صوم أو صلاة فالذي يتجه من احتياطين فيه للبغوي أنه يجتهدو فأرقق من نسي صلاة من الحسن يتيقن شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا يتيقن بخلافه ثم فإن اجتهدوا ولم يظهر له شيء أو يس من ذلك اتجه وجوب الكل لأنه لا يتم خروجه (٧٥) من الواجب عليه يتيقن إلا بفعل

الكل أو مالا يتم الواجب إلا به أو واجب (وإن لم يلقه بشيء كنهه على صوم) أو على صوم أو صدقة فلان أو إن أعطيه كذا ولم يرد لهجة على ما مر عن الفقهاء (لزمه) ما التزم حالاً ولا يشترط قبول المنشور له بل عدم رده كما يأتي (في الأظهر) الخبر السابق وهذا من نذر التبرير وهو قسبان معان وغيره واشترط الجواهر فيه التصريح بضعه بضعاً ويسمى المعلق نذر المجازاة أيضاً ولو قال لله على أضيحة أو عند نحو شفائه لله عتق لنعمة الشفاء لزمه ذلك جرماً تنزيلاً الثاني منزله المجازاة لوقوعه شكراً في مقابلة نعمة الشفاء وقضية الثمن المنذور له في قسسي النذر لا يشترط قبوله النذر وهو كذلك نعم الشرط عدم رده وهو المراد بقول الروضة عن الفقهاء في أن شئ مريض فلي أن انصدق على فلان بمشروته لزمه إلا إذا لم يقبل ففاده بعدم القبول الرد لا غير على أنه مفروض كاتري في ماتزم في الذمة وما فيها لا يملك إلا بقبض صحيح فائز وبه

(الخ) خرج به مالو فلي عمار دار فلان أو مسجد كذا فائز به العمارة ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى عمارة مثل ذلك الدار أو المسجد عماره ع (قوله) وبه أي التعليل (قوله) في ذلك أي في الغا نحو أن شئ مريض عمت دار فلان (الخ) (قوله) نذر مالاً ظاهره مطلقاً عينا كان أو في الذمة (قوله) وفيه نظر ظاهر) قدم من المقتضى والروض مع شرحه في أوائل الباب ما يوافق النذر (قوله) ولو شك إلى قول فان اجتهد في المقتضى (قوله) ولو شك بعد الشفاء في الماتزم (الخ) ومثل ذلك مالو شك في المنذور له أو نذر ماله عموه ع (قوله) فالذي يتجه (الخ) أفتي به شيخنا الشهاب الرمي له سم (قوله) أنه يجتهد (الخ) ثم لو تغير اجتاده فان كان ما فعله عتقاً أو صوماً أو صلاةً أو نحوها وقع تطوعاً وإن كان صدقةً فان علم القابض أنه نسي حجة كذا وأنه يتيقن له خلاصه فخرج اليوم إلا فلا ع (قوله) بخلافه (ثم) أي في النذر فأن يتيقن أن الجميع لم يجب وأما وجب شيء واحد أو شبهة فيجبته كالأوقاف أو القبلة أفتي معنى (قوله) وعلى صوم) إلى قوله لا غير في النهاية إلا قوله على ما مر عن الفقهاء (قوله) ولم يرد لهجة) صادق بالاطلاق (سم) (قوله) على ما مر عن الفقهاء) أي في شرح كان شئ مريض الخ قبيل ونجاء عن لهجة (الخ) (قوله) لزمه ما التزم محالاً) أي وجوباً موسماً أهلية عبارة شيخنا وأما نذر التبرير فيلزم فيه ما التزم عينا لكن على التراخي إن لم يقبده بوقت معين اه (قوله) السابق) أي في شرح إذا حصل المعلق عليه (قوله) فيه) أي نذر التبرير (قوله) لزمه ذلك (الخ) ويخرج من نذر الأضيحة بما يجزى فيها وعن نذر العتق بما يسمى عتقاً أو إن يجزى في الكفارة قياساً على ما مر في نذر اللجاج من أنه لو التزم عتقاً تخير ثم إن اختار العتق أجزأه مطلقاً ع (قوله) وهو المراد) أي الرد (قوله) على أنه (الخ) أي كلام الفقهاء (قوله) فائز) وقوله وبه أي الرد (قوله) يطل النذر) أي غافي الذمة (قوله) من أصله ما لم يرجع (الخ) فديقال بينهما تناف فالأولى إسقاط قوله من أصله (قوله) ومرفق الأضيحة للفرق (الخ) لعله أراد به قوله هنا كمن نذر معينة فقال لله على أن أضيح بهذه الزالة ملكة عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصديق بمال بعينه ولو نذر بحرف في هذا الوقت السابق فإن تلفت قبله أي وقت الأضيحة بغير تفریط فلا شيء عليه ولو زال ملكة عنها بالالتزام فهي كدومة عنده وإنما يلز الملك في على أن اعتق هذا بالعتق لأنه لا يمكن أن يملك نفسه بالعتق لا ينتقل الملك فيه لأحد بل يزول عن اختصاص الآدمي بعون ثم لو تلفه الناذر لم يضمنه وما لكو الأضيحة بعد بذلها بأقرن ومن ثم تلفها ضمنها بحذف (قوله) بينه) أي نذر التضحية بمعنى (قوله) وبأنه) أي الوقت (قوله) كما تقرر) أي في قوله لا بخلاف نذر التصديق بمعنى (قوله) يقع لبعض العوام) إلى قوله

(الخ) قوة الصنيع تدل على أن هذا نذراً فان كان كذلك احتسب للفرق بينه وبين ما قدمه في أول الصفحة السابقة فبالقول أن فقلت كذا فعبدي حر فقلته من أن هذا بعض تعليق ليس فيه التزام ينحو على إذا هنا لا التزام فيه ينحو على وقد عتق في شرح الروض فقلنا عن أصله من النذر المنفقد قوله أن شئ مريض فعبدي حر أن دخل الدار اه إلا أن يفرق بأن ذكر الشفاء بصره إلى النذر أو يفرق بين التعليق بصفتين والتعليق بواحدة وفيه ما فيه (قوله) يتعلق بماله أو رشد) عبارة الكنز ولا يلزمه بعد رده كما قاله البقيني قال ويحتمل أن يتعلق بماله لأنه صدر الالتزام في حال إطلاق تصرفه اه (قوله) فالذي يتجه من احتياطين فيه للبغوي أنه يجتهد) أفتي به شيخنا الشهاب الرمي (قوله) اتجه وجوب الكل) كتب عليه م (قوله) ولم يرد لهجة) صادق بالاطلاق (قوله) على ما مر) عن الفقهاء أوائل الصفحة (قوله) فيصح) كتب عليه م

يطل النذر من أصله ما لم يرجع وقبل كالوقت على ما مر فيه بخلاف نذر التصديق بعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر ولو لمعني فلا يثابر بالرد كاعراض الغنم بعد اختياره القتل ومرفق الأضيحة للفرق بينه وبين نذره ثم قد مر من فان قلت أفتي هنا بخلاف الوقت في اشتراط القبول قلت الظاهر لا يفرق بقوة النذر لقبوله من الغرر والجهالات أو أعا كثيرة لا تنافي في انعقاده بخلاف الوقت وبأنه مع الرد لا تنصريحه اشتراط قبوله اه لا بخلاف نذر التصديق بما تقرر (فروع) يقع لبعض العوام جملة هذا التي فيصح كما يجب لأنه أشهر في النذر

في عرفهم ويصرف لمصالح الحجرة النبوية بخلاف متى حصل لي كذا أحيى له بكذا فإنه لغو ما لم يترن به لفظ التزام أو نذري أو نيته ولا نظر الى أن النذر لا ينقضيها لانه لا يلزم من النظر اليها في التوايع النظر اليها في المقاصد أو يأتي آخر الباب ما له تعلق بذلك ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به كخمس ما يخرج له من معشر ذكره القاضي ككل وله أو ثمرة تخرج من أمي هذه أو يخرج هذه وكنت عبدان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الاذرى (٧٦) والحاصل انه يشترط في المال المعين لنحو صدقة أو عتق أن يملكه أو يعلقه بملكه مالم

ينو الامتناع منه فهو نذر لجاح وذكر القاضي أنه لازكاة في الحسن المذكور قال غيره ومحلّه ان نذر قبل الاشتداد ويبحث صحة الجنتين كالوصية بل اولى لا تهوان شاركها في قبول التعليق والخطر وصحته بالمجهول والمعدوم لكنه يتميز عنها بل عدم الرد ومن ثم اتجهت صحته للفقن كهي والجهة فيافي فيه احكامهما فإليك السيد ما بالذمة الا يقض القن لا لليت الا اقر الشيخ الفتاوى واراد به قرابة ثم كاسراج ينفع به او طرد عرف بحمل النذر له على ذلك كما يأتي وجعل بعضهم من النذر بالمعدوم المجهول نذر هالزو وجها بما سيحدث لها من حشوق الزوجية والنذر في الصحة بمثل نصيب ابنه بعدموته فيوقف لقتله وتخرج النذر من رأس المال لانه لم يعلق به وإنما المعلق به مرة فقدر النصيب ومن ثم لو اراد التعليق بالموت كان كالموقوف المعلق به في انه وصية ووافقه على الاولى بعض المحققين وقاسها على النذر له بشرة

وجعل بعضهم في النهاية الاقوله وياتي الى ولا يشترط (قوله في عرفهم) اي العوام (قوله لمصالح الحجرة الخ) اي من ينامو ترميم دون الفقراء مالم تجر به العادة اه عرش (قوله اليها) اي الثانية (قوله من النظر اليها الخ) الانسب من عدم النظر اليها في المقاصد عدم النظر اليها في التوايع (قوله ذكره القاضي) عبارة القاضي إذا قال ان شئني الله مريضى فته على ان اتصدق بخمس ما يحصل له من المعشرات فتشفي بصدقه وبعده اخراج الحسن بصدقه العشرى الباقي ان كان نصابا ولا يشرط في ذلك الحسن لانه فقرا غير معين فاما اذا قال الله على ان اتصدق بخمس مالي يجب اخراج العشر ثم ما بقي بعد اخراج العشر يخرج من الحسن انتهت قال الاذرى ويشبهه ان يفصل في الصورة الاولى فان تقدم النذر على اشتداد الخب فكما قال وان نذر بعد اشتداده وجب اخراج العشر اولاً ومن الجميع انتهى اه رشيدى (قوله ككل ولد الخ) الاولى العطف (قوله والحاصل انه الخ عبارة المعنى والروض مع شرحه يشترط في انعقاد نذر القرابة المالية كالصدقة والاضحية لا التزام بها في الذمة او الاضافة الى معين يملكه كته على ان اتصدق بدينار او بدينار بخلاف مالو اضاف الى معين يملكه غيره كته على ان اعتق عبد فلان وان قال ان ملك عبد انا او ان شئني الله مريضى وملك عبد انا فته على ان اعتقه وان شئني الله مريضى فته على ان اعتق عبدان ملكته او فته على ان اشترى عبدا واعتقه او فعبدى حر ان دخل الدار انعقد نذره لانه في غير الاخيرة التزم قرابة في مقابلة نعمة وفي الاخيرة مالك العبد وقد علقه بصفتين الشفاهو الدخول وهى مستثناة عما يعتبر فيه على ولو قال ان ملك عبد انا او ان شئني الله مريضى وملك عبد انا فهو حر لم ينقضي نذره لانه لم يلزم بالتقرب بقرعة بل علق الحرية بشرط وليس هو مال الكاحال التعليق فلغا ولو قال ان ملكك او شئني الله مريضى وملكك هذا العبد فته على ان اعتقه او فهو حر انعقد نذره في الاولى دون الثانية بشقيها اه (قوله قبل الاشتداد) مفهومه ان فيه الزكاة ان نذره بعد الاشتداد اه سم (قوله ويبحث صحة الجنتين الخ) عبارة النهاية والاقرب بصحة الخ (قوله لانه) اي النذر وقوله وان شاركها الى الوصية اه عرش (قوله كهي) اي الوصية والجهة اي القن (قوله لا لليت) عطف على قوله للجنتين (قوله ينفع به) اي ولو على نذورك كما ياتي (قوله والنذر الخ) عطف على نذرها الخ (قوله ووافقه) اي بعضهم قوله في الاولى مسئله نذرها لزوجها (قوله وقال) اي بعض المحققين (قوله كان بعد طر فالخ) ويؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عن حكمه من النذر الشائع بين الاكراد بان يقول بعضهم بالفارسية مه روزيش از مرض فوت من مال من فلان كس نذر با شد اي نذرت بمالي فلان قبل ثلاثة ايام من مرض موتى وحاصل الجواب ان النذر المذكور صحيح ومنجز فيمتنع تصرف الناذر في المال المذكور ان كان قوله سه روزيش از مرض فوت من مظهر فالقوله مال من ومعلق فيجوز تصرف الناذر فيه ورجوعه عنه ان كان قوله المذكور طر فالقوله نذر با شد ونشاء النذر والافلا يتعد الا اذا قصد به ذلك المعنى والله اعلم (قوله ولم يبين) اي عرفهم باستعمال نذر با شد لانشاء النذر والافلا يتعد الا اذا قصد به ذلك المعنى والله اعلم (قوله ولم يبين) اي بعض المحققين (قوله مراده) اي الناذر (قوله على الثاني) اي الظرف للنذر (قوله ويطلب) الى قوله ويصح في النهاية الاقوله كندرت له الى في النفع (قوله ينافي هذا) اي البطلان بالتأنيث (قوله الاتي)

وقوله ويصرف لمصالح الحجرة كتب عليه مر وقوله بخلاف متى حصل لي كتب عليه مر (قوله قبل الاشتداد) مفهومه ان فيه الزكاة ان نذر بعد الاشتداد فان ارد بالواجب بالنذر حيث نخس ماعدا قدر الزكاة

اي يستأنه مدة حياته فانه يصح كالتقي بالبقين وقال في النذر بنصيب ابنه بعدموته ان كان بعد طر فالنصيب فالتنذر منجز والمقدر غير معلوم وهو لا يؤثر او ظر فالنذر صحيح وخرج من الثلث وجاز الرجوع فيه كوقفت دارى بعدموتى على كذا بل اولى لان النذر يحتمل التعليق دون الوقف ولم يبين حكم ما لا يعرف مراده الذي يظهر عمله على الثاني لانه المتأدري ويطلب بالتأنيث كندرت له هذا يوم انا فانه الالتزام السابق الذي هو موضوع النذر فان قلت ينافي هذا قول الزركشى لانني من توقيت النذر بما قبل مرض الموت

الصريح في أن التاقيت لا يضري النذركذا في الصورة التي قبله والتي بعده قلت لا ينافيه لأن التاقيت يكون صريحا وهو ما مثلت به فهذا هو المبط لما ذكرتم وقد يكون ضمينا كما في صورة الزركشي والتي قبلها والتي بعدها وهو لا يؤثر لأنه لا ينافي الالتزام وإنما يرجع إلى شرط في النذرو هو يعمل فيه بالشرط التي لا تنافي مقتضاه كما في الوصية الوقف الواقع تشبيهه بكل منها في كلامهم فامله إلا في المنفعة يأتي في نذرهما ما في الوصية بها ولا في نذرت لك بهذا مدها حيانا فكيف ينذر بالعمرى ويصح بما في ذمة الدين ولو يجوه له فغيره حالا وإن لم يقبل خلافا للجلال البلقيني وليس كيعه ولا به منه لأن النذر لا ينافي بالفرغ بخلاف نحو البيع (٧٧) ولا يتوقف على قبض بخلاف الهبة وكلام

الروضة لا ينافي ذلك خلافا لمن زعمه كما هو واضح للتامل وبالزام عتق قوله الطلب والدعوى به وإن لم يلزمه فوراً على ما ذكره ابن عبد السلام وفيه نظر لأنه حق ثابت لا غاية له تنظر بخلاف المؤجل فيجب على عتقه فوراً ثم رايه الفقيه اسمعيل الحضري خالفه فقال حيث لزم النذرو وجب فإذ فوراً وهو قياسي الزكاة وإن أمكن الفرق وعليه فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب كالدين الحال أو يفرق بأن القصد بالنذر التبرز وهو لا يتم إلا بالتعجيل بخلاف الدين كل محتمل وظاهر أن محل الخلاف فيما لم يزل ملكه عنه بالنذرو يقلم عامراً في الاعتكاف أنه لو قرن النذر بالإن يسدولى ونحوه بطل لمنافاة الالتزام من كل وجه بخلاف على أن انصدق بمألى إلا أن احتجته فلا يلزمه مادام حياً لتوقع حاجته فإذا مات تصدق بكل ما كان ملكه وقت النذر إلا أن أراد أن كل ما يكون بيده إلى الموت فيصدق بالكل

أى أنفاً (قوله الصريح في أن التاقيت لا يضري الخ) ولك أن تمنع دعوى الصراحة بل دعوى المنافاة من أصلها بأن المراد بالتاقيت المبطل بتجديد مده الاستحقاق وبين غايتها وما ياتي عن الزركشي من بيان أولها فقط (قوله وكذا في الصورة الخ) فيه ما رانفا (قوله التي قبله) أى صورة إلا أن احتجته والتي بعدها أى صورة إلا أن يحدث لى ولد (قوله ما مثلت به) أى نذرت له بهذا وما (قوله إلا في المنفعة) راجع إلى قوله ويطل بالتاقيت (قوله ما في الوصية) وهو الصحة أه عش (قوله) أى للدين والجار متملك بضمير يصح الرجوع للنذر (قوله وليس) أى نذرت ما في ذمة الدين له (قوله ولا يتوقف الخ) أى مطلق النذرو وانتقال الملك به (قوله لا ينافي ذلك) أى صحة النذرو في ذمة الدين للدين به (قوله وبالزام عتق) أى اعتاقه منجزاً أو معلقاً وجد المعلق عليه (قوله على ما ذكره الخ) راجع إلى الغاية (قوله بخلاف المؤجل) أى من الدين (قوله ثم رايه الفقيه اسمعيل الحضري خالفه الخ) انظر ما في الهامش السابق على قول المتن إذا حصل المعلق على سم يعنى ما حاكمه هناك من قول النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان له من وطالب به ولا فلاه وقد ما هناك عن عش وغيره ما يتعلق به راجعه (قوله وعليه) أى وجوب الفورية (قوله فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب) جزم به النهاية كاسر (قوله فيما لم يزل ملكه الخ) أى كالتزم في الذمة بخلاف نحو أن شئ من مرضى فمبدي فلا يطالب بشئ فانه بمجرد الشفاء يعتق كمر في شرح فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه وبخلاف نذر الصدق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر كما مر في شرح لزمه في الأخير (قوله تصدق الخ) أى فانه الوصى فالقاضى وهذا على أن تصدق بمألى إلا أن احتجته أقول ومثله ما ياتي بقوله وينعقد معلقاً الخ (قوله من توقيت النذر الخ) أى بلا تعليق (قوله بما قبل مرض الموت) أى يوم قبل الخ (قوله من ذلك) أى صحة النذر المشتمل على الاستثناء المذكور (قوله صحة النذر بماله فلان قبل مرض موته) إلا أن يحدث لى ولد الخ) وينبئ أخذاً ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حياً لتوقع حدوث الولد أه سم (قوله) ولو نذر لبعض ورثته الخ) سيأتي ما يتعلق به قبل التنبيه (قوله من غير مشارك) أى من بقية الورثة (قوله) أخذاً ما مر الخ) وقد يقال لأحاجة للاخذ منه لأن ما مر في النذر الغير المؤقت أصلاً ما هنا مؤقت فينبئ أن لا يلزم قبل مجئ الوقت بالاتفاق (قوله وقد ينزاع) بكسر الزاى (قوله في ذلك كله) أى من عدم لزوم التعجيل وعدم صحة الدعوى والطلاق بالموت قبل الغاية (قوله فقياسه هنا صحته الخ) قد يقال إنما يكون ذلك قياساً لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور التصديق به فالمرجوع التصديق به

فقيه أنه لو كان الجنس حيثئذ أى خمس الجلة قد أخرجت زكاة فالمنذور ليس بخمس أخرجت زكاة وإن أريد أن المنذور حيث زخمس المجموع لكن يسقط منه قدر زكاة فقيه أن النذر لا يتعلق بالزكاة لأنها ملك غير الناذر فلا تصدق الزكاة في الجنس المنذور (قوله ثم رايه الفقيه اسمعيل الحضري خالفه فقال حيث الخ) انظر ما في الهامش السابق على قوله إذا حصل المعلق عليه (قوله) وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله فلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لى ولد الخ) وينبئ أخذاً ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيّاً لتوقع حدوث الولد (قوله) فقياسه هنا صحته قد يقال إنما يكون ذلك قياساً لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور

قال الزركشي وهذا أحسن مما يفعله من توقيت النذر بما قبل مرض الموت وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله فلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لى ولد فهو له أو لأن يموت قبل موته ولو نذر لبعض ورثته بماله قبل مرض موته يوم ملكه كله من غير مشارك لزو أو ملكه عنه إليه قبل مرضه قال بعضهم وفي نذرت أن انصدق بمألى فلان قبل موتى أو مرضى لا يلزمه تعجيله أخذاً ما مر عن ابن عبد السلام فيكون ذكره الموت مثلاً غايته للحد الذى يؤخر إليه لكن تمتع تصرفه فيه أو لم يخرج عن ملكه لتعلق حق المنذور باللازم به ولا تصح الدعوى به كالدين المؤجل ولو مات المنذور له قبل الغاية بطل وقد ينزاع في ذلك أنه لو قال أنت طالق قبل موتى وقع حالا فقياسه هنا صحته

حالا فيملكه المنذور له كافي على ان تصدق به اذ على فلان وينتقم للمعلق نحو لاذ امرضت فهو بذره قبل مرضي يوم وله التصرف هنا قبل حصول المعلق عليه نصف النذر حيث نوافي جمع فيمن اراد ان يبقا عايفا فاعلى ان يندر كل الاخر بتاعه فعلا صح وان زاد المبتدى ان نذرت بتاعه وكثيرا ما يفعل ذلك فيما لا يصح بيعه ويصح نذره ويصح تعجيل المنذور المعلق بعد التعليق وقبل وجود الصفة كاسرو وصح ابرام المنذور له التاذر عما في ذمته او لم (٧٨) ملكه حيث جاز له المطالبة به كما يصح اسقاط حق الشفعو سيأتي انه لا يصح عن لا يدري

معناه عمله ان جعله بالكلية بخلاف ما اذا عرف انه يفيد نوع عطية مثلا ونذر قراءة جزء قرآن أو علم مطلوب كل يوم صحيح ولا حيلة في حله ولا يجوز له تقديم وظيفة عليه فان فاتت قضى ولو نذر عمارة هذا المسجد وكان خرابا فبعمره غيره فهل نقول بطل نذره لتعذر نفوذه لانه لما اشار اليه وهو خراب فلا يتناول خرابه بعد ذلك اولى بطل بل بوقف حتى يخرب فيعمره تصحيحا للفظ ما أمكن كل محتمل والاقراب الاول وتصحيح اللفظ ما أمكن إنما يعدل اليه ان احتمله لفظه وقد تقرر ان لفظه لا يحتمل ذلك لان الإشارة إنما وقعت للخراب حال النذر لا غير نعم ان نوى عمارته ان خرب بعد لزمته (ولا يصح نذر معصية) لخبر مسلم لا نذري معصية الله ولا فيها لاملكه ابن ادم وكان سبب انعقاد نذر عتق المروان عن مواسم حرمة اعتاقه له وان نفذ ان الخلاف في عدم الحرمة قوي لان حق الغير ينجز بالقمة والملك للعتق فاي

وجه للحرمة حيث إذا دفع المصاحب التوشيح هنا وبصرفها هي الامر خارج وهي لا تمنع انعقاد النذر ون ثم صرح نذر المدين بما يحتاجه لوفاء دينه وان حرم عليه التصديق بالانها لامر خارج وهو بمبعضهم في قوله لا يصح النذر هنا وافهم المتأمل انه لو نذر ان يصلي في غضوب لم ينعقد هو اقرب على ما قاله الزركشي من قول آخر بن يعقود يصلي في غيره يؤيده عدم انعقاد نذر صلاة لاسببها في وقت مكروه وصلاة في ثوب نجس إلا ان يفرق بان الحرمة في هذين لذات المنذور او لانها بخلافها في الاولى وقد وجه ما قاله بانها بالحرمة الاولى

هنا جمع عليها فالحقت بالذاتي بخلافها في نذر التصديق والعق المذكورين وكالمعصية المكروهة لذاته أو لازمة كصوم الدهر الآتي وكنذر مالا يملك غيره وهو لا يصبر على الاضاعة لا لعارض كصوم يوم الجمعة لما يأتي في شرح قوله صام آخره وهو الجمعة وكنذره لاحداً به أو اولاده فقط وقول جمع لا يصح لان الاثارة هنا يغرض بصحيح مكروه مردود بانها لا مرعاض (٧٩) هو خشية العقوب من الباقيين قال بعضهم وإذا

صرح الاصحاب بصحة

نذر المزوجة لصوم الدهر من غير اذن الزوج لكنها لا تصوم إلا بآذنه مع حرمة فاولى ان يصح بالمكروه اه على ان المكروه هو عدم العدل وهو لا وجود له عند النذر وان نوى ان لا يعطى الباقي وإنما يوجد بعد بترك اعطاء الباقي مثل الاول ومن ثم لو اعطاهم مثله فلا كراهة وان كان قد نوى عدم اعطائهم حال اعطاء الاول فتصح ان الكراهة ليست بمقارنة للنذر وإنما توجد بعده فلم يكن لتأثيرها فيه وجه وبهذا اندفع ما اطل به بعضهم للبطلان ومحل الخلاف حيث لم يسئل ان نذر بعضهم اماداً نذر الفقير او الصالح او البار منهم فيصح اتفاقاً وقول الروضة في ان شئ الله مريضاً فنه على ان تصدق على ولدي لزمه الوفاء ظاهر في صحته على الاطلاق وحله على ما اذا لم يكن له إلا واحد او سوى انهم اوفضه لو صف بخصيه تكلف (تذبه) يختلف مشايخنا في نذر

الاولى (قوله هنا) أي في الاول (قوله وكالمعصية المكروه) كذا في النهاية والمعنى (قوله المكروه لذاته) كالصلاة في الختام اه عش (قوله الآتي) اي لمن يتضرر به اه نهاية عبارة المعنى لمن خاف به ضرراً أو فوت حق اما اذا لم يخف به فوت حق ولا ضرر عليه فيعتقد ويستثنى من صحة نذر صوم الدهر رمضان اداءه وقضاء والعيدان وايام التشريق والحض والنفاس وكفارة تقدمت نذره فان تأخرت عنه صام عنها وفدى عن النذر ويقضى فانت رمضان ثم ان كان فواته بلا عذر فدى عن صوم النذر ولا يمكن قضاء ما يفطره من الدهر فلو ارادولى المفطر بلا عذر الصوم عنه حيا لم يصح سواء كان باره أم لا عجز أم لا فان افطر فيه فان كان لعذر كسفر ومريض فلا فدية عليه وان كان سفر زهقه وإلا وجبت الفدية عليه لتقصيره اه وفي الروض مع شرح مثله إلا انه رجح الاندفاع إذا افطر في سفر النزعة (قوله لا لعارض) خلافاً للمعنى وشرحي الروض والمنهج والى وقامه ميل كاسم هو جزم به ففتح المعين عبارته كالمعصية المكروهة كالصلاة عند القبر والنذر لاحداً به أو اولاده فقط اه وهو الاقرب والله اعلم (قوله يغرض) حال من الاثارة واحتراز عما يأتي في قوله ومحل الخلاف الخ وقوله مكروه خبر لان وقوله مردود خبر وقول جمع (قوله بانه) اي الكراهة (قوله لا مرعاض) وقد يقال انه لازم للاثارة المذكور بحسب الشان كما هو ظاهر فلا يتم ما دعه من الرد (قوله مع حرمة) قد يمنع اطلاق حرمة اه سم عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو منع المرازجه من صوم الدهر المذكور بغیر اذنه بحق سقط الصوم عنها ولا فدية عليها أو بغیر حق كان نذرت ذلك قبل ان يتزوجها او كان غاب عنها ولا تنصير بالصوم فلا يسقط الصوم عنها وعليها الفدية ان لم تصم وان اذن لها فيه فلم تصم تعدى فادته اه (قوله وإنما يوجد) اي عدم العدل (قوله حال اعطاء الاول) أي وحال النذر ايضاً (قوله فتصح ان الكراهة ليست بمقارنة الخ) قد يقال لا يصح عدم مقارنتها فانها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنته ضرورة ان المكروه والمنذور لا وجود له حين النذر فليتامل اه سم (قوله وتكسف) خبر وحمله الخ (قوله اختلف) إلى قوله اه في النهاية (قوله مشايخنا) عبارة النهاية من ادر كذاه من العلماء اه (قوله مادام دينه) اوشى منه ولو اقتص على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئاً منه بطل حكم النذر لا لقطع الدينومة اه نهاية قال عش ولو دفع المقرض مالا مده ولم يذكر له حال الاعطاء انه عن القرض او النذر ثم بعد مدة ادعى انه نوى دفعه عن القرض قبل منه فان كان المدفوع استغرق القرض سقط حكم النذر من حيث نوله مطالبته يقتضى النذر إلى برادة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع انه للنذر فلا يقبل دعواه بعد ان قصد غيره وكاعترا فبانه عن نذر القرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المشتملة على الماخوذ عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها او بعد ما جافها اه (قوله وقال بعضهم يصح) وافتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض) وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه اه الفرق اه نهاية (قوله يصح لانه في مقابلة) ومحل الصحة حيث نذر لمن يعتقد

(قوله مع حرمة) قد منع اطلاق حرمة (قوله فتصح ان الكراهة ليست بمقارنة للنذر) قد يقال لا يصح عدم مقارنتها فانها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنته ضرورة ان المكروه والمنذور لا وجود له حين النذر فليتامل (قوله وقال بعضهم يصح) وافتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض) وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتص على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئاً منه بطل حكم النذر لا لقطع الدينومة شمر

مقرض مالا معينا المقرض كل يوم مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه الخاص غير قر به بل يتوصل به إلى بالنسبة وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض ان اتجر فيه او اندفع قيمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لاسباب او اتفاق ولا نهى عن المقرض ان يرد زيادة عما اقترضه فاذا التزمها بنذر انفق دولته فهو حيث نكفا احسان لا وصلة للبار اذ به لا يكون إلا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا اه وقد يجمع بحمل الاول على ما اذا قصد ان نذره ذلك في ناله الربح الحاصل له

نذره بخلاف ما لو نذر لاحد بني هاشم والمطلب فلا ينعقد لحرمة الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومراعاة نذر شيئا الذي او مبتدع جازر فله مسلم او سني وعليه فلو اقترض من ذي ونذره بشئ مما دام دينه في ذمته انقعد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فقطن لانه فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذره له مادام الدين عليه فانه لا يصح نذر ما لم ين ان شرط الناذر الاسلام اه ع وش واقره البجيرى اقول ما قاله ثانيا من جواز ابدال ذي بمسلم هنا بخلاف ما مر عن سم من ان محل في غير المعين ولا امتنع اه وما قاله او لا من عدم انعقاد النذر لاحد بني هاشم والمطلب فيه توقف لاحتمال ان المراد بجزء مئة النذر عليهم النذر لغير المعين فيكون ذلك مستثنى من قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع كبقية المستثنيات وقد يؤيده انعقاد النذر لكفار معين مع انه لا يجوز صرف التصديق المنذور على اهل بلد الكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع لغيره فليراجع ثم رايت تاليفا للسيد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه ادلة واضحة ونقولا لسديدة مصرحة بان النذر لاهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صحيح لاشك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعي وإنما الخلاف في النذر المطلق او القيد بكونه لنحو الفقراء فجري شيخ الاسلام والتخفة والنهاية والمغني على انه كالزكاة فيحرم على اهل البيت ورجع السيد السهوي والسيد عمر البصري ومحمد بن ابي بكر بافضل انه لا يحرم عليهم فتى قيد الناذر نذره باهل البيت اما بلفظه او قصده او اطر اذ ائترف بالصرف اليهم صح النذر لهم سواء كان القيد خاصا بهم ذاتيا كفلان وبني فلان او وصفا ككلماء بلد كذا وليس بها عالم من غيرهم او شاملا لهم ولنغيرهم ككلماء بلد كذا وفيها علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد ان بين ان كلام شيخ الاسلام والتخفة والنهاية والمغني إنما هو في النذر المطلق والنذر المقيد بنحو الفقراء واثبت به باذلة من كلامهم وكلام غيرهم وهذا تبين فساد قول ع ش في حاشية النهاية في نذر المقرض لخصه وعلى الصحة حيث نذر الخ ونحو ذلك من عبارات المتأخرين عن ابن حجب والرملي فانهم فهو اذ ذلك من كلام الاذعري والتخفة النهاية وهو فهم فاسد رده ما أسلفناه وانتقال من عدم الصرف لاهل البيت من نذر أصح لان النذر لا ينعقد لهم وشتان ما بينهما اه عبارة باصبر بن في حاشية فتح المعين قوله ما لم يعين شخصا اى لا يفتعين صرفه إلى ذلك الشخص ولو كان من بني هاشم وبني عبد المطلب فنذر غير السيد للبدن بخصوصه ونذر السيد للسيد بخصوصه صحيح كغيره الى الدلوله وكذا لنفي بخصوصه اه (قوله على ما إذا جعله الخ) ينبغي او قصد الاحسان برد الزائد المندوب له اخذ امامه ا سيد عمر (قوله يؤيد ما ذكره الخ) فيه تأمل فان ما يؤيد الثاني على إطلاقه كما جرى عليه النهاية (قوله عني) الى قوله لو نذر ذودين في المغني الا ما سانه عليه الى المتن في النهاية الا قوله او ليس فيه الى وله فيها اذا وقوله وان يبيعه الى ولو اسقط وما سانه عليه (قوله) بخلاف خصلة معينة (الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو اعلاه اى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع سم وبعبارة المغني لو نذر خصلة معينة من خصاله هل ينعقد كفرض الكفاية أو لا ينعقد الا اعلاها بخلاف العكس او لا ينعقد بالكلية رجح شيخنا الاول والزر كشي الثاني وقال انه القياس والقاضى الثالث وهو اوجه لان الشارع نص على التخيير فلا يغير اه وعلم بهذا ان ما في الشارح موافق لما رجحه شيخ الاسلام وما في النهاية موافق لما رجحه الزر كشي (قوله او واجب الخ) عطف على واجب عني (قوله) وذلك اى عدم صحة نذر الواجب (قوله وفي الصبر) الى زومه عبارة النهاية قصد ارفاقه لا ارتفاع سعر سلعتة ونحو ذلك قال الرشيدى

(قوله) كاحد خصال كفارة اليمين (هذا اذا اوجب عليه كفارة ثم نذر ما فلو نذر أحد خصالها من غير وجوب قاصح الاراء عدم لزوم وان كان ما نذره على (قوله) بخلاف خصلة معينة (الخ) بخلاف ما إذا نذر اعلاهاش مرأى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع (قوله) ولو نذر ذودين حال أن لا يطالب بغيره (الخ) وكثيرا ما تنذر المرأة انها مادامت في عصمته لا تطالب زوجها بما قد اذها وهو حيث نذر تبرأ ان رغبت حال نذر ما في بقائها في عصمته ولها أن تترك كل في مطالبة وان تعجل لانه النذر شمل فلما لم يقطع فان زادت فيه ولا يؤكلها ولا تعجل عليه لزم وامتنع جميع ذلك كأفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى شرح مر

والثاني على ما إذا جعله في مقابلة حصول النعمة أو اندفاع النعمة المذكورين ويتردد النظر في حالة الاطلاق والاقترب للصحة لان اعمال كلام المكلف حيث كان له حمل صحيح خير من اعماله وما مر عن القفال في ان جامعته والحاصل بعده يؤيد ما ذكرته من الجمع فتأمله (ولا) نذر (واجب) عيني كصلاة الظهر او غير كاحد خصال كفارة اليمين مبها بخلاف خصلة معينة منها على ما بحث أو واجب على الكفاية تعين بخلافه اذ لم يتعين فيصح نذره احتيج في ادائه مال كجهاد وتجهيز ميت ام لا كصلاة جنازة وذلك لانه لزم عينها بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه ولو نذر ذودين حال ان لا يطالب بغيره فان كان معسرا لئى لان انظاره واجب او موسرا

مداواة أبرأة ذمته نعم ان عرض له ما واهم كذا في شيء في الصوم كان التأخير اولى ذكره الا اذا عرض لو كان عليه الصوم كفارة بقيت الذرة
 سن تقديمها عليه ان كانت على التراخي والواجب ذكره البلقيني (فان قيد بفريق او له الا وجوب) ما قيد به منها عملاً بالترتيب ما مالوا الالة
 فواضح اما التفريق فلان الشارع اعتبره في صوم التمتع فان ذرعة مفرقة لصاموا له حسب له منها خمسة (والا) يقيد بفريق ولا مالوا الالة
 (جاء) كل منهما لكن مالوا الالة افضل (٨٢) (او) نذر صوم (سنة معينة) كسنة كذا او سنة من الغدا ومن اول شهر او يوم كذا (صامها

وافطر العبد) الفطر
 والاضحى (والتشريق)
 وجوب بالحرمه صومها والمراد
 عدم نية صوم ذلك لا تعاطي
 مفطر خلافا للفقهاء (وصيام
 رمضان عنه) لانه لا يقبل
 غيره (ولا قضاء) لانها لا
 تقبل صوما لم تدخل في
 نذره (وان افطر لحيض
 او نفاس وجب القضاء في
 الاظهر) وانتصر له البلقيني
 لقبول زمنها الصوم في
 ذاته فوجب القضاء كما لو
 افطرت رمضان لاجلها
 (قلت الاظهر لا يجب)
 القضاء (وبه قطع الجمهور
 واتخاذهم) لان ايام احدهما
 لما لم تقبل الصوم ولو
 لعروض ذلك المانع لم
 يشملها النذر (وان افطر
 يوما) منها (بلا عذر وجب
 قضاؤه) لتفويته البر
 باختباره (ولا يجب استئناف
 سنة) بل له الاختصار على
 قضاء ما افطره لان التتابع
 كان للوقت لا للكره
 مقصود ان نفسه كافي قضاء
 رمضان ومن ثم لو افطرها
 كلها لم يجب الوفاء بقضائها
 ويتجه وجوبه من حيث
 ان ما تعدى بفطره يجب
 قضاؤه فور او خرج بقوله

اي باللفظ فلو عينها بالنية فهل تمنع فيه نظر ومقتضى ان النذر لا يلزم بالنية عدم التعمين لان يقال هذا من
 التوابع كما تقدم نظيره في قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي الاعتكاف ما يؤيد بذلك اه سم (قوله)
 نعم ان عرض الخ ولو غشى الناظر انه لو اخر الصوم عجز عنه مطلقا مالوا الزيادة مرض لا يرجي برؤيه او حرم
 لومه التعجيل كما قاله الاذري اهمعني (قوله تقديمها) اي الكفارة بالصوم اه عش (قوله والا) وان كانت
 الكفارة على الفور اي بان كان سببها معصية اه عش (قوله وجب) اي تقديمها وتعجيلها (قوله حسب
 له منها خمسة) وينبغي ان تقع الحصة الاخرى نفلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تحلل النفل بين
 الواجب لا يمنع تفرقه الواجب اهم عبارة عش ووقت الحصة الباقية نفلا مطلقا ان ظن اجزاه ما عن النذر
 فان علم عدم اجزائها عنه لقياس ما ياتي في نذريوم بهيته من الاثم وعدم الصحة الخ عدم الصحة هنا ايضا اه
 (قوله كسنة كذا) اي كسنة سبع وتسعين بعد الف ومائتين (قوله او من اول شهر) بلاتونين (قول الماتن
 والتشريق) وهو ثلاث ايام بعد النحر اه معنى (قوله لانها لا تقبل الخ) عبارة المغني لان هذه الايام لو
 نذر صومها لم يعد نذره فاذا اطاق لا تدخل في نذرها (قول الماتن وان افطرت) اي امراف في سنة نذرت
 صيامها اه معنى (قوله لا يجب القضاء) اي قضاء زمن ايامها (تنبيه) لا يخاف في ذلك كالحيض معنى
 وكذا (قول الماتن وبه قطع الجمهور الخ) ولو افطرت بجنون لم يجب قضاء حاجها ما كان رمضان كذا اه سم
 (قوله لم يشملها) اي النذر المطلق (قوله منها) اي السنة المعينة (قوله لو افطرها كلها) اي السنة المذكورة
 اه معنى (قوله وجوبه) اي الولا (قوله من حيث ان ما تعدى الخ) اي لان حيث الاجزاء اه سم (قوله)
 لعذر مرض) وفاقا للمغني والروض وخلافه لانه عبارة نعم ان افطر لعذر مرض لم يمه القضاء او مرض فلا
 اقتضاء كلام المصنف في الرضوخ والمعتد يوافق اطلاق الكتاب ولا يضر اطلاقه العذر الشامل للسفر
 ونحوه لا تاخر لخرج بقوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فان كان سفر او نحو وجب القضاء او مرضا لا
 والمفهوم اذا كان كذلك لا يرد اه ولكن نظر فيها عش بماضه فديشك عدم وجوب القضاء حيث
 افطر بالمرض على ما ياتي في الفصل الا في قول المصنف او نذر صلاة او صوما في وقت فتمعه مرض وجب
 القضاء فليتامل وسوى حج بين السفر والمرض في وجوب القضاء وهو وفاق لما ياتي اه (قوله خلافا لما
 يقتضيه كلام الماتن الخ) والجواب ان في مفهومه تفصيل اه سم وقدره مثله مع زيادة بيان عن النهاية
 (قوله وبغيره) مرجوا به انفا (قوله وذلك) اي وجوب القضاء لا اطوار في المرض او السفر (قوله)

هذان التوابع كما تقدم نظيره في الخاق بازا قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي باب الاعتكاف ما يؤيد
 ذلك (قوله حسب له منها خمسة) وينبغي ان تقع الحصة الاخرى نفلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه
 ان تحلل النفل بين الواجب لا يمنع تفرقه الواجب (قوله وان افطرت لحيض او نفاس) قالي الكسزاو
 اغما (قوله قلت الاظهر لا يجب القضاء) وبه قطع الجمهور واتخاذهم (ولو افطر بجنون لم يجب قضاء حاجها
 ما كان رمضان) (قوله من حيث ان ما تعدى بفطره الخ) اي لان حيث الاجزاء (قوله نعم ان افطر لعذر مرض
 الخ) عدم القضاء في المرض هو المعتد مر (قوله نعم ان افطر لعذر مرض الخ) جزم به في الرضوخ ومر
 بعدم القضاء في المرض وقال في شرحه انه مقتضى كلام اصله وقد منه البلقيني وغيره وقالوا بل الاصح فيه
 وجوب القضاء كما ذكره في صوم الاثنين اه

بلا عذر ما افطره بعد فلا يجب قضاؤه نعم ان افطر لعذر مرض او سفر لم يمه القضاء خلافا لما يقتضيه كلام الماتن فيها
 والروضه واصحابها في المرض وعجيب قول من قال ان الماتن واصله ذكر وجوب القضاء في المرض وذلك لان زمنها يقبل الصوم فشملة النذر
 بخلاف موالحض فان قلت فاجعل قوله بلا عذر حيث نذر الان اعدار الاول ذكر ان لا قضاء فيها فلم يبق الا عذر السفر والمرض وهما يجب
 القضاء بهما قلت لا تحصر الا عذر فلياذ كر بل منها الجنون والاعمال فلا قضاء لافهما كما اقمه كلاما والضابط له هو ما ذكر ان كل ما قبل

الصوم عن النذر فافطرها بغيره وما لا فلا (فإن شرط التتابع) في نذر السنة الواحدة: يتناول في نذر ما ورد (وجوب) بظاهرة وما ولو لم يذمر
سفر ومرض أخذ عامراً في السفر أو أن كانت قضية سباقاً بين فرضه في عدم النذر والاستئناف (في الإصحاح) لأن التتابع صار مقصوداً (أو)
نذر صوم سنة (غير معينة وشرط التتابع) في نذره ولو بالنية (وجوب) التتابع وقادماً (٨٣) التزمه (ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه

في نذر السنة) إلى قوله ونازع في النهاية لا قوله ولو بالنية (قوله الاستئناف) فاعل وجوب أه ع (قوله) أو
نذر صوم سنة (أي هلالية أهمنى (قوله) لم يدخل الخ) أي ما ذكر من رمضان والعيد والتشريق (قوله) عملاً
بشرطه (أي قول المتن وإن لم يشترط في المعنى الأقوله وحزم به إلى فقال الاشبه (قوله) وفارقت المعينة الخ)
عبارة المعنى وقيل لا تقتضي كالسنة المعينة وأجاب الاول بأن المعين في العقد الخ (تنبيه) عمل الخ لا إذا
أطلق اللفظ فان نوى الخ (قوله) والمطلق (إذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد عينت بالنى صامها أه (قوله)
هذا (أي الخلاف المشار اليه بقوله وفارقت المعينة الخ) (قوله) عدداً يام سنة) عبارة المعنى عدداً يابغ سنة كان
قال ثلثمائة وستين يوماً أه (قوله) وبحمل مطلقها الخ) عبارة المعنى وإذا أطلق الناذر السنة حملت على
الهلالية لأنها السنة شرعاً أه (قوله) مطلقاً (أي في المعينة وغيرها أه ع (قوله) على الهلالية) هي
عند أهل الحساب ثلثمائة وأربعون يوماً لكن قوله لا في الصوم سنة هلالية أو ثلثمائة وستين يوماً
قد يتعنى من الحل هنا على مصطلح الحساب إذ لا يظهر فارق بين قوله سنة وقوله عدداً يام سنة فليأمل وليحرر
أه سيد عمر أقول بأن أنفاً عن الروض مع شرحه ما يصح بخلاف الحل المذكور (قول المتن) ولا يقطعه حيفض
الخ) وإن أفطر أسفراً أو مرضاً أو لغير عداستأنف كقطره في صوم الشهرين المتتابعين معنى وروض مع
شرح أه (قوله) وحزم به غير الخ) معتمد أه ع (قوله) بامراً (أي في قوله وفارقت المعينة الخ) (قوله) فيصوم
سنة هلالية الخ) عبارة الروض مع شرحه وأن نذر سنة مطلقة لم يلزمه التتابع فعليه ثلثمائة وستون يوماً
عدد أيام السنة بحكم كالشهرها أو اثني عشر شهراً بالالهة وأن نقصت لأنها السنة شرعاً وكل شهر
استوعبه بالصوم فناقضه كالكامل ويتم المنكسر من الأشهر ثلاثين يوماً فاضوال وعرفة أي شهرها وهو ذو
الحججة منكر أن أبداً بسبب العيد والتشريق فان نقص شوال التدارك يومين أو ذو الحججة فخمسة أيام فان
صامها أي في سنة متوالياً بقضى أيام رمضان والعيد والتشريق والحيفض والنفاض فان شرط تابعها بقضى
رمضان والعيدين وأيام التشريق إلا أيام الحيفض والنفاض ويجب القضاء متصلاً بآخر السنة التي صامها
أه يحذف (قوله) هلالياً (هل يدخل في ذلك ما لو صام اثني عشر شهراً هلالياً متفرقة وكانت كلها ناقصة مثلاً
عمل تردد هم رايت كلاماً يقتضي الإجزاء فيها ذكر فليراجع أه سيد عمر أقول هذا بعيد قد نبهه تعليلهم
بكونها سنة شرعية كأمراً (قوله) الأربعة (أي قوله ووقع له في المعنى وإلى قوله ونظير ما ذكر في النهاية) لا
قوله ولو كان هذا إلى وليس مثلها وقوله لا لأنه لا لزومه كأمراً وقوله صريح إلى الذي اعتمده وقوله أي
باحدى الطرق إلى قبيل النية (قوله) خلافاً لما أنكره (عبارة) لا السني كاتقوله الزركشى عن ابن السكيت وغيره
فانكار ابن بري والنووي والأنياب مردود بقوله الجوهري بعد قوله أن اثنين لا يثنى ولا يجمع لأنه معنى
فان احببت أن يجمعها كأنه صفة للواحد قلت أنا اثنين أه (قوله) وزعم أن الخ) تعريض بالشراح المحقق (قوله)
مردود خبر وزعم الخ (قوله) بأن النية الخ) ورد الزعم الاول وهو أن حذفها للنية وقوله بأن الاثنين النذر

(قوله) وفارقت المعينة (أي من حيث لا يقضيها فيها (قوله) والمطلق (إذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد
عينت بالنى صامها (قوله) فقال الاشبه قضاء زمن الحيفض كما في رمضان بل اول (قال في السكندر) ويجاب
بأنها لم تدخل في النذر فكيف تقتضي مع عدم سبق مقتضى الوجوب وايضاً القضاء بأمراً جديدها ثابت
في رمضان دون هذا والقياس يمنع ما عالج من الفرق ويقضى فيها زمن سفر ومرض أه فانظر القضاء بالمرض
هل هو بمنى على القضاء به في المعينة (قوله) فيصوم سنة هلالية الخ) عبارة الروض وأن نذر سنة مطلقة لم يلزمه

رمضان بل اول (قال الزركشى) ومثله النفاس (وأن لم يشترطه أي التتابع) (لم يجب) لعدم التزمه فيصوم سنة هلالية أو ثلثمائة وستين يوماً
(أو) نذر صوم (يوم الاثنين) ابدل بقضى أثنى من رمضان (الأربعة) لأن النذر لا يشملها السبق وجوباً وحذفه نون اثنى صوبه في المجموع
ووقع له في الروض وتغيره إبانها وهو لغة قليلة خلافاً لما أنكره وزعم أن حذفها للنية لحذفها من المفرد أو لاضافة مردود بان النية
لذلك لم تهدو بان اثنين ليس جمع مذكر سالماً ولا ملحقاً به بل حذفها وإثباتها

مطلقا للفتان والحذف اكر استملا (وكذا) الاثنين الحامش من رمضان (والعيد والتشريق في الاظهر) ان صادت يوم الاثنين قياسا على
 اثنائي رمضان وكون هذا قديما وقد لا اثر له بعد ان تعلم العلة السابقة وهي سبق وجودها وليس مثلها يوم الشك القبول له صوم النذر وغيره
 كاسر (فلولمه صوم شهرين تباعا الكفارة) وانذر (صاهما ويقضى اثنائهما) لانه ادخل على نفسه صوم الشهرين (وفي قول لا يقضى ان
 سبقت الكفارة) اي وجبا والسبق (٨٤) نذر الشهرين المتتابعين (النذر) للاتاني بان لومه صوم الشهرين اولاهم نذر صوم الاثنين

رد للاتاني وهو ان حذفها للاضافة اه رشدي **(قوله مطلقا)** اي في الاضافة وفي غيرها اه رشدي **(قوله)**
 الاثنين الخامس) اي قوله وكون هذا في المعنى **(قوله)** الاثنين الحامش من رمضان) اي فلما وقع فيه خمسة
 اثنائين اه معنى **(قوله)** ان صادت) اي العيد وايام التشريق ويوم خامس من رمضان **(قوله)** وكون هذا
 رد لدليل مقابل الاظهر والاشارة الى ما ذكر من وقوع خمسة اثنائين في رمضان ووقوع العيد والتشريق
 في يوم الاثنين **(قوله)** وليس مثلها الخ) اي ايام العيد والتشريق فيصص صومه اه عش **(قوله)** او انذر الخ
 اي ولم يعم فيه وقتا اه معنى **(قوله)** الواقعة لها) ينبغي التثنية (قول المتن ذا القول اظهر) جزم به
 الروض والمنهج **(قوله)** بخلاف الكفارة) اي والنذر (قول المتن) وتقضى زمن حيض ونفاس) ضعيف
(قوله) والنادر من نحو مرض الخ) معتمد (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف حيث لا عادة لها غلبة فان كانت
 فعدم القضاء بما يقع في عاداتها اظهر لانها لا تقصد صوم اليوم الذي يقع فيه عاداتها غالباً في مفتتح الامر نهاية
 ومعنى وعمل **(قوله)** لانه لم يتحقق) اي النادر ووقوعه اي الصوم المذكور فيه اي زمن الحيض والنفاس **(قوله)**
 انه لا قضاء فيها الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى **(قوله)** مما عاده) اي حيث قال نالت الاظهر لا يجب اه معنى
 عبارة شرح المنهج في السنة المعينة اه وبذلك علم ان قوله الاتي بخلاف نحو يوم العيد كان حقه ان يقول
 بخلاف وقوعه في السنة المعينة **(قوله)** لان وقوع الحيض الخ) اي وحل عليه النفاس **(قوله)** فكان هذا
 اي زمن الحيض كالمتننى اي من نذر السنة المعينة وقوله بخلاف ذلك اي زمن الحيض بالنسبة الى نذر
 الاتاني **(قوله)** فان فعل) اي قوله ولو نذر في المعنى **(قوله)** فان فعل) اي عالم بذلك بخلاف من فعله لظنه انه
 يوم نذره فقياس ما ذكر في الصلاة انه يقع نفلا ولا ثم سيد عمر **(قوله)** صح) اي مع الاثم **(قوله)** فدى عنه) اي
 ولا اثم عليه لعدم عصيانه بالناخير اه عش **(قوله)** بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل صام آخره وهو الجمعة اه
 سم **(قوله)** بمعنى جمعة) الى قول المتن ولو قال في المعنى الا قوله في حجة نذر المكروه الى اول الاسبوع
(قوله) اي يوم الجمعة) نفى المتن اقامة ضمير الرفع مقام ضمير النصب **(قوله)** وهذا صريح في حجة نذر المكروه
 الخ) خلافا للمعنى عبارة (تنبه) يؤخذ مما ذكره المصنف ان نذر صوم يوم الجمعة منفردا يتعذر به
 قال بعض المتأخرين هو اعماي على قول يصح نذر المكروه كما مر عن الجمهور واعمالي المشهور في المذهب
 من ان نذر المكروه لا يصح كما مر فلا باق الا ان يؤول بأنه كان نذره ومومين متواليين وصام احدهما ونهى
 الآخر فانه حينئذ لا كراهة ويصدق عليه انه نذر صوم يوم من اسبوع ونسيه وهذا تاويل ربما يتعين

لان الاتاني الواقعة فيها
 حينئذ مستثناة بقرينة
 الحال كما لا يقضى اثنائي
 رمضان (قلت ذا القول
 اظهر واقه اعلم) وانتصر
 للاول جمع محققون
 واطلوا في الانتصار له وافرقت
 بينه وبين اثنائي رمضان
 يانه لا يصح له فيه بخلاف
 الكفارة (وقضى المرأة
 زمن حيض ونفاس) وقع
 في الاتاني والنادر من نحو
 مرض وقع فيها (في الاظهر)
 لانه لم يتحقق وقوعه فيه لم
 يخرج عن نذرها وقضية
 كلام الروضة واصحها
 والمجود وغيره انه لا قضاء
 فيها واعتمده جمع
 متأخرون واجاب بعضهم
 عن سكوتهم هنا على ما في
 اصله بانه للعلم بضعفه عما
 قدم في نظره فان قلت على
 ما في المناهج هل يمكن فرق
 بين ما هنا ثم قلت نعم لان
 وقوع الحيض في يوم الاثنين
 بعينه غير متيقن بالنسبة
 لها اذ قد يلزم حيضها زمنا
 ليس منه يوم الاثنين بخلاف
 نحو يوم العيد فكان هذا
 كالمتننى بخلاف ذلك
 (او) نذر (يوما بعينه) اي
 صومه (لم يصح قله) فان

التتابع فعليه ثلثا وستون يوما اثنائي عشر شهرا ويتم المنكسر ثلاثين فشوال وعرفة اي شهرها
 منكسر اربا اذ بان صامها في السنة متواليين الا في ايام رمضان والعيدين والتشريق والحيض اي والنفاس
 ويجب القضاء متصلا باخر السنة ويستأنف بالنظر للسفر والمرض اي او لغبر نذر كما لم يلزم بالاولى وصرح به
 الاصل واذ اشترعت في صوم اليوم المعين فحاضت سقط قضاءه لا الماطي اه **(قوله)** واعتمده جمع متأخرون
 وهو المعتمد شرح مر بخلاف نحو يوم العيد **(قوله)** بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل آخره وهو الجمعة **(قوله)**
 وهو الجمعة الخ) وهذا صريح في انعقاد نذر يوم الجمعة ولا ينافي قولهم لا يتعذر النذر في مكروه مع كراهة
 افراد الجمعة بصوم لعل ذلك اذا صامه نفلا كان نذره لم يكن مكروها وقد انى بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه
 الله شرح مر **(قوله)** وهذا صريح في حجة نذر المكروه ولا لذاته ولا لازمه اذا المكروه افراده بالصوم الخ) افاضل

ولا
 فعل اثم ولم يصح كتقديم الصلاة على وقتها ولا يجوز تاخيرها عنه بلا عذر فان فعل صح وكان قضاء
 ولو نذر صوم خميس ولم يمين كفاه اي خميس كان واذا مضى خميس اي يمكنه صومه اخذ ما مر في الصوم استقر في ذمته حتى لو مات
 فدى عنه (او) نذر (يوما من اسبوع) بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن) المنذور (هو) اي يوم الجمعة
 (وقرع قضاء) وان كان لقد وفي بما اتزمه وهذا صريح في حجة نذر المكروه لا لذاته ولا لازمه كما مر

اذ المكروه افراده بالصوم لانفس صومه وبه فارق عدم نذر صوم الدهر اذا كره في اول الاسبوع السبت وهو صريح خبر مسلم وان تكلم فيه الحفاظ كابن المديني والبخاري وجعلوه من كلام كعب وان ابا هريرة قال سمعته من فاشبه ذلك على بعض الرواة فرفعوه ونقل البيهقي انه يخالف لما عايناه من السنن والجماعة ان اول بدء الحلق في الاحد السبت ودله خبر خاتن الله الارض يوم الاحد اسناده صالح ومن ثم كان الاكثرون على ان اوله الاحد جرى عليه المصنف تحريره وغيره وعليه فيصوم السبت لكن الذي اعتمدته كالرافعي الاول (ومن) نذر اتمام كل نافلة دخل فيها لزمه الوفاء بذلك لا تقربة ومن ثم لو (شرع في صوم نذر) بان نوى (٨٥) ولو قبل الزوال وان نازع فيه

البيهقي (فندر اتمامه لزمه على الصحيح) لان صومه صحيح فصحت التزامه بالنذر ولزمه الاتمام (وان نذر بعض يوم لم ينعقد) لانه ليس بقربة (وقيل يلزمه يوم) لان صوم بعض اليوم لا يمكن شرعا فلزمه يوم كامل ويجرى ذلك في نذر بعض ركعة (او) نذر يوم قدم زيد فلا يظهر انعقاده (لا مكان الوفاء به بان يعمله قبل فتيه بليلا وينتحيث واجبة) فان قدم ليل او يوم (في عيد او) تشريق (او في رمضان) او حيض او نفاس (فلا شيء عليه) لانه قيد باليوم ولم يوجد القنوم في زمن قابل للصوم نعم يسن في الاولى صوم صبيحة ذلك الليل شرع وجان خلاف من اوجبه قال الرافعي او يوم آخر شكر الله تعالى (او) قدم (نهارا) قابلا للصوم (وهو مفطر او صائم فضاء او نذرا وجب يوم آخر عن هذا) ان يمتنع ان نذر المكروه لان صوم الجمعة غير مكروه مطلقا بل بشرط الافراد فنذر صومه لا يكون نذر مكروه الا ان نذر صومه مفردا بخلاف ما اذا أطلق لصق صومه حيث نذر صوم آخر قبله او بعده فتندفع الكراهة فليتالمس (قوله وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والافلا قضاء عليه بقضاء وما بعده ما لو صامه عن القنوم بان ظن قدومه فيه اي باحدى الطرق السابقة فيما لو تحدث برؤية رمضان ليلا فتوى كاهو ظاهر فيبت النية ليلته فيصح ولا شيء عليه لانه بناء على اصل صحيح (او) قدم ولو قبل الزوال (وهو صائم نفلا فكذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذر لانه لم يأت بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تميمه) بقصد كونه عن النذر (وكيفه) عن نذره بناء على انه لا يجب الامن وقت القنوم والاصح انه بقدمه يبين وجوبه من اول النهار لتعذر تبييضه وبه يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فان الصواب في المجموع ونقله عن النص واتفاق الاصحاب انه لا يلزمه الامن حين القنوم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اي لا مكان تبويضه

ولا يتوقف فيه الا قليل القم او معانده اقول وبعده لا مجال لانكاره (قوله اذ المكروه افراده الخ) ولان عمل ذلك اذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد اتى بذلك الواجد حاشاه تعالى اهانها (قوله) وبه فارق نذر صوم الدهر) كذا في النسخ فهو على حذف مضاف اي عدم صحة نذر الخ سيد عمر (قوله) وفي ان اول الاسبوع السبت وهو كذلك اهانها (قوله) ونقل البيهقي انه الخ اي اول الاسبوع السبت (قوله) لكن الذي اعتمدناه الخ) عبارة المغني والمتقدم كالشيخنا الاول وقال الزركشي بعد نقله الخلاف وينبغي على هذا ان لا تبرأ منه يقيض حتى يصوم يوم الجمعة والسبت خروجا من الخلاف وقال في المطلب يجوز ان يقال يلزمه جميع الاسبوع لقول الماوردي لو نذر الصلاة ليلية القدر لزمه ان يصل تلك الصلاة في جميع ليالي العشر لاجل الايام ولو صح ما قاله المصنف لكان يصلها في آخر ليلة من رمضان (قوله اعتمدته) اي المصنف وقوله الاول اي ان اول الاسبوع السبت (قوله كل نافلة الخ) من صلاة طواف واعكاف وغيرها (قوله بان نوى قبل الزوال) وليس لنا صوم واجب بنية النهار الا هذا (قوله) اه مغني (قوله صحيح الخ) عبارة المغني عبادته (قوله ويجرى ذلك) اي الخلاف المذكور وان نذر بعض نسك فينبغي ان يبنى على ما هو احرم ببعض نسك وقد مر في باب انه ينعقد نسكا كاطلاق وان نذر بعض طواف فينبغي بناء على انه هل يصح الطلوع شو طمته وقد نص في الام على انه يثاب عليه كالموصل ركعة ولم يصف اليها اخرى وان نذر سجدة لم يصح نذره لانها ليست قربة بلا سبب بخلاف سجدتي التلاوة والشكر ولو نذر الحج في عامه وهو معتذر لضيق الوقت كان كل على مائة فرسخ ولم يبق الا يوم واحد لم ينعقد نذره لانه لا يمكنه الا تيان بما التزمه مغني وروى مع شرحه (قوله بان يعمله قبل) عبارة النهاية والمغني بان يعلم انه يقدم غذا اى يسأل او يدنو والظاهر انه لا يلزمه البحث عن ذلك وان سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب الافلاخ (قوله نعم يسن الخ) سواء اذ باليوم الوقت ام لاسي ومغني (قوله شكر الله تعالى) اي على نعمة القنوم (قول المتن وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والافلا قضاء عليه كصوم رمضان ذكره الماوردي وغيره انتهى اه سم عبارة للمغني ودخل قول مفطر افطاره بتناوله مفطر او بعدم النية من الليل نعم ان افطر لجنون طرا فلا قضاء الخ (قول المتن) وجب يوم آخر عن هذا) ويسن قضاء الصوم الواجب الذي هو فيه ايضا لانه بان انه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدومه زيد وللخروج من الخلاف مغني ونهاية وروى مع شرحه (قوله بان ظن قدومه الخ) عبارة المغني بان يبين انه لا يقدم غذا بخير ثقة. نلا (قوله فيبت النية الخ) عطف على فتوى عطف مفصل على مجمل اخرج من قول قول الشارح كاهو ظاهر الراجع الى قوله لا باحدى الجنيد على ان قوله فتوى من جملة التفسير فيتعين ان قوله فيبت الخ عطف على قوله ظن قدومه الخ (قوله لانه لم يأت بالواجب الخ)

ان يمتنع ان هذا من نذر المكروه لان صوم الجمعة غير مكروه مطلقا بل بشرط الافراد فنذر صومه لا يكون نذر مكروه الا ان نذر صومه مفردا بخلاف ما اذا أطلق لصق صومه حيث نذر صوم آخر قبله او بعده فتندفع الكراهة فليتالمس (قوله وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والافلا قضاء عليه بقضاء وما بعده ما لو صامه عن القنوم بان ظن قدومه فيه اي باحدى الطرق السابقة فيما لو تحدث برؤية رمضان ليلا فتوى كاهو

ظاهر فيبت النية ليلته فيصح ولا شيء عليه لانه بناء على اصل صحيح (او) قدم ولو قبل الزوال (وهو صائم نفلا فكذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذر لانه لم يأت بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تميمه) بقصد كونه عن النذر (وكيفه) عن نذره بناء على انه لا يجب الامن وقت القنوم والاصح انه بقدمه يبين وجوبه من اول النهار لتعذر تبييضه وبه يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فان الصواب في المجموع ونقله عن النص واتفاق الاصحاب انه لا يلزمه الامن حين القنوم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اي لا مكان تبويضه

فليجب غير بقية يوم قدمه (ولو قال ان قدم زيد ففقه على صوم اليوم التالي ليوم قدمه) من تلوته وتبعته وتركته لم يصد التلو بالسكر ما يذلو التي. والمراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل (وان قدم عمر ولفقه على صوم اول خميس بعده) اي يوم قدمه (قديما) معا او مرتبا (في الاربعاء) بتأثير الباء الموحدة (وجب (٨٦) صوم يوم الخميس عن اول النذرين) لسبقه (ويقضى الاخر) لتعذر الاتيان به في وقته نعم

والنفل لا يقوم مقام الغرض اه معنى (قوله) فليجب غير بقية يوم قدمه (اي وان قل جدا اه عرش قول المتوكل لو قال ان قدم زيد ففقه على الخ) قال الا ذر على كلام الائمة ناطق بان هذا النذر المعلق بالقدم نذر شكر على نعمة القديوم فلولا كان قدمه لغرض فاسد لئلا نذر كاره اجنبيه وما او ادرين شقة او نحوهما فالظاهر انه لا ينبغي كسرها لصحة وهذا كما قال شيخنا ابو عمرو وشيخنا ابو المظالم في الاماقي بالواي بشرط كون نذره بالمزتم لا بالمعلق به والمزتم هنا الصوم وهو نذره بقرعة فيصحب نذره سواء كان المعلق به بقرعة ام لا اه معنى (قوله) تبعته وتركته) هو تفسير لما في التلو والافعال ما خذ منه: هنا تلوته بمعنى تبعته خاصة اه رشيدى (قوله) ووقع لشارح) وهو ابن شبة اه معنى (قوله) قال عنه) اي عن المجموع (قوله) لم يصح نذره على المذهب) فيه انه يمكن الوفاء به بان يعلم يوم قدم زيد فيصوم اليوم الذي قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدم زيد اه رشيدى زاد الحلبي الا ان يقال امس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لانه جعله متعلقا بجزء الشرط فيكون مستقيلا بخلاف يوم قدم زيد وحيد قوله امس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدم زيد حر اه (قوله) وغلط فيه) عبارة المغني قال شيخنا ما نقل عنه اي المجموع من ان قال يصح نذره على المذهب سهو اه ولعل نسخه اي المجموع مختلفة بالجملة فاهل المدة الصلة لا نذره يعلم ذلك باخبار ثقة مثلا كاره اه اقول هذا خلاف صنيع صريح الشارح كالتهاية وشرحي الروض والمنهج من عدم صحة النذر (قوله) ونظير ما ذكر) اي في المتن (قوله) لكن في هذه ارا ما الخ) والارجح انعقاد النذر الثاني وعقده عن السابق منهما ولا يجب الاخر شي. اذ لا يمكن القضاء فيه بخلاف الصوم فان وقع معا او اقرع بينهما بما يقو هذا الذي في النهاية كان في اصل الشارح م ضرب عليه وأبدله بما ترى اه سيد عمر أقول وعقب الاسنى كلام الروض الموافق لكلام النهاية بما مضى كذا نقله في الروضة عن فتاوى القاضي عن العبادي والذي يليها عن النذر الثاني من موقوف فان شفى المريض قبل القديوم او بعده او معه بان انعم لم يشقو العبد مستحق العتق عن الاول وان مات انعم واعتق العبد عنه وكذا ذكره البغوي في فتاوى به اه زاد المغني وهذا الوجه لو نذر من موت اولاده عتق رقيق ان عاش له ولد فعاشر له ولدا كثر من اولاده الموتي ولو قليلا لومة العتق اه (قوله) عن السابق) اي من الشفاء والقديوم (قوله) كاتقوله القاضي عنه) قد مر انفا عن الاسنى والمغني رده بان ما في فتاوى القاضي عن العبادي موافق لما في فتاوى البغوي (قوله) الاول) وهي الشفاء (قوله) عتق) الاول هنا وفي نظيره الاتيين اعتق من باب الافعال (قوله) واذا تعارضوا) اي الالغاء والتصحیح (قوله) فان جدا الاول) وهو الشفاء (قوله) مطلقا) اي سواء وجد الثاني معه او قبله او بعده (قوله) والاول) اي بان مات المريض (قوله) صحیح المعلق عتقه الخ) كان قال ان دخلت دارى فانت حر (قوله) ووقف) اي وصحة وقف المعلق الخ (قوله) عنه) اي عن تعليق العتق بالدخول (قوله) بنحو البيع) اي كالموقف (قوله) بالاول) اي بالشفاء (قوله) وهو الخ) اي النذر (قوله) يلزم ما ذكرك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثاني انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني اه سم (قوله) ويؤخذ) الى قوله اه في النهاية وكذا كان في اصل الشارح

كصوم رمضان ذكره المارودي وغيره اه (قوله) ورأى العبادي الانعقاد) كتب على رأى مر (قوله) وهو لا يجوز الرجوع عنه الخ) هذا يدل على امتناع بيعه قبل وجود الصفة بخلاف قوله لا اني نعم الخ فليتلامل (قوله) يلزم ما ذكرك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثاني انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني (قوله) نعم يؤخذ الخ) اقتصر عليه شرح مر (قوله) ايضا نعم الخ) غير موجود في النسخة المصاح

يصح مع الاصح صوم الخميس عن النذر الثاني ويقضى يوما اخر عن النذر الاول وفي المجموع لو قال ان قدم فعلى ان اصوم امس يوم قدمه لم يصح نذره على المذهب ووقع لشارح انه قال عنه صح نذره على المذهب وغلط فيه ونظير ما ذكره الموقال ان شفى الله مريض فعلى عتق هذا ثم قال ان قدم غائب فعلى عتقه لحصل الشفاء والقديوم لكن في هذه آراء راي القاضي كإفهامه في التوسط عنه عدم انعقاد النذر الثاني ويعتق عن الاول ورأى العبادي الانعقاد ويعتق عن السابق كما نقله القاضي عنه ولا يوجب الاخير شيئا فان وقع معا اقرع بينهما ومثمة الاقراع ان اي نذر خرجت القرعة له اعتقه عنه ورأى البغوي انه موقوف فان وجدت الاولى عتق عنها والا فمن الثانية والى التي يشترط جميعه هو الاخير لان النذر يقبل التعليق حتى بالمعذور وحينئذ فاذا علق بالقديوم لم يمكن الغاؤه لاحتمال عدم العتق عن الاول والعتق يحتاج له ولا يحتمل الان

لمراضة نذر الاول له وهو اولى بسبقه فوجب العمل بقضيته ما يمكن واذا تعارض الموقوف بقرعة وقف تين فان وجد اخذا الاول عتق عنه مطلقا لا عتق عن الثاني فان قلت صحة بيع المعلق عتقه بدخول مثلا ووقفه تؤيد صحة نذر الثاني حتى يرتب عليه ما ذكر عن العبادي قلت يفرق بان الدخول المعلق به لا لا التزام فيه بلجاز الرجوع عنه بنحو البيع بخلاف النذر هنا فانه تعلق بالاول وهو لا يجوز الرجوع عنه ولا بطلاله صحة نذر الثاني يلزم اذ ذلك بخلاف القول بالوقف فتعين لان فيه وقفا بكل من الاول والثاني في الجملة لقامه قيل ويؤخذ

من محبة النذر الثاني محبة يومه قبل وجود الصفة اه وفيه نظر لان النذر الثاني وان قلنا يصححه لا يبطل التعق المستحق من اصله بخلاف البيع
(فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها اذا (نذر المشي الى بيت الله تعالى) (٨٧) وقيد بكونه الحرام او نواه ونوى ما يختص

بكالطواف لبيها يظهر ومن ثم كان ذكر بقعة من الحرم كدار ابى جبل كذكر البيت الحرام في جميع ما يأتي فيه (او اتيانه) والذهاب اليه مثلا (فالذهب وجوب اتيانه بحج او عمرة) او بهما وان نفي ذلك في نذره ويفرق بينهما بين نذر التضحية بهذه الشاة على ان لا يفرق لهما فانه يلغى النذر من اصله لان النذر هنا والشرط هنا تضادا في معين واحد من كل وجه لا تضادا لاول خروجهما عن ملكه بمجرد النذر وان بقيهما على ملكه بعد النذر بخلالهما ثم قانها لم يوردا على شيء واحد كذلك لان الاتيان بغير النسك فلم يضاد تقيمه ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تشبهه ولو لمه كما يعرف عامر في بابه لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفا ثم رابت شيئا اشار لذلك في شرح الروض ولفق في شرح البيهجة بان التضحية مالية واتيان الحرم

اخذ من قول سم مانصه قوله نعم يؤخذ الخ اقصر عليه شمر وهو غير موجود في النسخ المصلح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منهار الرجوع عنه اه (قوله وفيه نظر الخ) وباقي القروع ما لم يخصه ان البيع موقوف وقف تبين فان وجدت الصفة تبين عدم بيعه والاك ان مات المريض تبين محبة (فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها (قوله في نذر النسك) الى قوله ويفرق في التباين والمغنى الا قوله كالطواف لبيها يظهر (قول المتن نذر المشي الى بيت الله تعالى او اتيانه) انما جمع بين المشي والاتيان للتبني على خلاف ابى حنيفة فانه وافق في المشي وخالف في الاتيان اه معنى أقول وطولته للتفصيل الاتي في يوم المشي اه شديد عمر (قوله او نوى ما يختص به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر ان باقى عرفات لم ينو الحج لم ينعقد نذره لان عرفات من الحل فهي كجبل آخر ولو نذر اتيان مكان من الحرم كالصفا والمروة او مسجدا الخ فإمضى او مزدلفة ودار ابى جبل او الخيبر وان لزمه اتيان الحرم بحج او عمرة لان القرية انما تتم في اتيانه بنسك النذر محمول على الواجب وخرجه الحرم شاملة لجميع ما ذكر من الامكنة ونحوها في تنفير الصدور غيره اه (قوله والذهاب اليه مثلا) ومثل ذلك ما اذا نذر ان يحس شيئا من بقع الحرم او ان يضرب به بثوب مثلا كاصرح به الارض اه رشيدى (قوله وان نفي ذلك) عبارة الروض والمغنى وان قال بالاحرج راعاه (قوله ويفرق الخ) فتدبر في الفرقان النسك شديد التشبث والرزوم اه سم (قوله بينه) اى نذر المشي الى بيت الله الحرام بلاحرج وعمره فانه ينعقد (قوله لا تقتضاه الاول) اى النذر وقوله الثانى اى الشرط (قوله لان الاتيان الخ) فتدبر قال ان التضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد تقيمه ذات التضحية بل لازمها اه سم (قوله وهى اضيق) اى من المالية (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب عنه بان الحاق البدن بالمالى في بعض الاحكام لا يخرج به عن كونه بدنيا وانه اضيق فتأمل اه سم (قوله وذلك) الى قوله وبحيث البقعة في المغنى والى المتن في النهاية لا لقوله ومن ثم الى اما اذا (قوله وذلك) راجع الى المتن (قوله لا بذلك) اى النسك (قوله فلام) اى اتيانه بنسك (قوله حملا للنذر على المعهود الشرعى) وفى قول من طريق لا يجب ذلك حملا للنذر على حاشى الشرع والاو لم يحمله على واجب الشرع مغنى ونهاية (قوله ومن ثم نون الخ) لا يظهر وجه التفرع ولذا حذف المغنى من ثم (قوله ولم يلزمه شيء) ويلغى نذره لانه مسجدا لا يجب قصده بالنسك فلم يجب اتيانه بالنذر كسائر المساجد يفارق ليوم الاعتكاف فيها بالنذر بان الاعتكاف عبادة في نفسه وهو مخصوص بالمسجد فاذا كان للمسجد فضل والعبادة فيه مزيد نوابه فكانه التزم فضيلة في العبادة الملتزم الاتيان بخلافه اسنى ومعنى (قوله بذلك) اى بالحرام (قوله لان المساجد كلها بيوت لله تعالى) اى فبيت الله يصدق بيته الحرام ويسائر المساجد اه معنى (قوله والذي يتبعه الخ) نعم ان اراد اتيانه الاستمرار فيه فيجبته انه لا يلزمه شيء لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه شرعا فليتأمل اه سم وهل الحكم كذلك واو ايد ذلك خصوص الطواف فقط والظاهر نعم (قوله

عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها او الرجوع عنه

(فصل) نذر المشي الى بيت الله الخ (قوله وقيد بكونه الحرام او نواه ونوى ما يختص به الخ) قالى الروض وان نذر ان باقى عرفات لم ينو الحج او باقى بيت الله لم ينو الحرم لم يلزمه شيء (قوله وان نفي ذلك الخ) عبارة الروض وان قال بالاحرج وعمره اه (قوله ويفرق بينهما بين نذر التضحية بهذه الشاة الخ) قد يكنى في الفرقان النسك شديد التشبث والرزوم (قوله لان الاتيان الخ) فتدبر وقال التضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد تقيمه ذات التضحية بل لازمها (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب بان الحاق البدن بالمالى في بعض الاحكام لا يخرج به عن كونه بدنيا وانه اضيق فتأمل اه سم (قوله والذي يتبعه انه يلزمه) كتب عليه

لنذر اتيان مسجد المدينة او بيت المقدس لم يلزمه شيء كسائر المساجد اما اذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك ولا نواه فليغنى نذره لان المساجد كلها بيوت لله تعالى وبحيث البقعة في ان نذر اتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء لانه حينئذ بالنسبة اليه كبقعة المساجد له احتمال آخر والذي يتبعه انه يلزمه النسك هنا ايضا

لان ذكر البيت الحرام اوجزه من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج او عمره ومن بالحرم يصح نذره لها فيلزمه هنا احدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة او المسجد حولها فان نذر الاتيان لم يلزمه شيء لانه لا يقتضيه فله الركوب (وان نذر المشي) الى الحرم اوجزه منه (او) نذر (ان يحج او يعتمر ماشيا (٨٨) فالظاهر وجوب المشي) من المسكن الا في يانه الى الفساد او القوات او فراغ التحللين وان

صار موضوعا شرعا على التزام حج (الخ) فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ونظر اليه للزم ان لا يلزم في اتيان البعيد وحج ولا عمره اسم (قوله) ومن بالحرم (الخ) من تمتع العلة (قوله) لها اي الحج والعمرة (قوله) هنا اي فيما اذا نذر اتيان المسجد الحرام (قوله) وان نذر ذلك (الخ) غاية والاشارة الى اتيان المسجد الحرام (قول المتن) فان نذر الاتيان (الخ) اي الى بيت الله الحرام او الذهاب اليه وانحو ذلك اه معني (قوله) لانه لا يقتضيه (الى قوله) ويفرق في المتن الاول فاندفع ما للشارح هنا وقوله وفي خبر الى ومع كون الركوب والى المتن في النهاية لا اما ذكر (قول المتن) وان نذر المشي وان يحج (الخ) وهو قادر على المشي حين النذر اما العاجز فلا يلزمه مشي ولو قدر عليه بمشقة شديدة لم يلزمه ايضا كاذكر الزركشي اه معني وفي اسم بعد ذكر مثله عن الاسمي مانصه وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه مشي اه قوله الاتي بيانه اي اتفقا في المتن (قوله) الى الفساد او القوات) اخرج ما بعدهما وسياتي قبيل المتن اه سم (قوله) او فراغ التحللين) ويحصل ذلك برمي جرة المعقب والحق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم اه عش (قوله) وان بقي عليه رمي (الخ) عبارة عن رمي (الخ) ولا يجب عليه ان يستمر حتى يرمي ويبيت لانهم اخرجوا من الحج خروج السلام الثاني اه (قوله) رمي بعدهما اي لا يام التشرع بقا عهش (قوله) في حوائجه) لغرض تجارة او غيرها اه معني (قوله) لان المشي قرب (الخ) لعل المراد انه مقصود من حيث كونه اثباتا للحرم مثلا اه رشدي (قوله) وهذا هو الشرط (الخ) اي وكونه قرب مقصود في نفسها هو الشرط في صحة النذر اه رشدي (قوله) فيلزمه به اي بالمشي اذا نذر الركوب (قوله) كمسكه) عبارة عن الروض (فرع) لو نذر الركوب فمشي لو مدم انتهت فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه مدم مطلقا او بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب او تعبها او يقوم مقامه مطلقا ام اقول مقتضى تعليم المضلة الركوب بان فيه تحمل زيادة مؤنة في سبيل الله الاحتمال الثاني والله اعلم (قوله) كذهب عن فضة (الخ) اي فيما اذا نذر التصديق احدهما (قوله) فاجزا الفاضل (الخ) لعل فاعل (قوله) لا واقع تبعا يتأمل مع قوله من اجزاء الصلاة اه رشدي (قوله) اليه) متعلق بسببان اه رشدي (قوله) فلم يجز احدهما (الخ) اي في الخروج عن عهدة النذر اه رشدي (قوله) وايضا فاليقيم قعود وزيادة) لعل وجهان القعود جعل النصف الاعلى منتصبيا وهو حاصل بالقيام مع زيادة وهي انتصاب الساقين والفخذين معه اه عش (قوله) في الركوب) اي عن المشي وقوله والذهب اي عن الفضة (قوله) على ذلك) اي عدم اجزاء الركوب عن المشي (قوله) لو نذر شاة) اي غير معينة (قوله) بعض البدنة) وهو السبع اه عش

(قوله) لان ذكر البيت الحرام اوجزه من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج او عمره نعم ان اراد باثباته الاستمرار فيه فيجب ان لا يلزمه شيء لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه غير عاقل لئلا يقال وايضا لان ذكر البيت الحرام اوجزه من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج او عمره فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر اليه للزم ان لا يلزم في اتيان البعيد وحج ولا عمره (قوله) فان نذر الاتيان لم يلزمه مشي لانه لا يقتضيه فله الركوب) قال في الروض فرع لو نذر الركوب فمشي لو مدم اه فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه مدم مطلقا او بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب او نفسه او لا يقوم مقامه مطلقا (قوله) فالظاهر وجوب المشي) قال في شرح الروض وظاهر ان علو مؤنه اذا كان قادرا عليه حالة النذر ولا بان لم يمكنه او امكنه بمشقة شديدة لم يلزمه ذكر الزركشي اه وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه المشي (قوله) الى الفساد او القوات) اخرج ما بعدهما وسياتي

بقى عليه رمي بعدهما او فراغ جميع اركان العمرة وله الركوب في حوائجه خلال النكس وانما لومه المشي في ذلك لانه التزم جملة وصفه للعبادة كالمو نذر ان يصلي قائما وكون الركوب افضل لا ينافي ذلك لان المشي قرب مقصود في نفسها وهذا هو الشرط في النذر وما اتفقا وجود افضل من الماتر في غير شرط اتفقا فاندفع ما للشارح هنا وعيب عن زعم التناق بين كون المشي مقصودا وكونه مفصولا في خبر ضعيف على ما فيه من حج مكه ماشيا حتى يرجع اليها كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم الحسنة بمائة الف حسنة ومع كون الركوب افضل لا يجزى عن المشي فيلزم به دم تمتع كمسكه لانها جنسان متغايران فلم يجز احدهما عن الاخر كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة قاعدا فانه يجزه القيام بان القيام او القعود من اجزاء الصلاة الملتزمة فاجزا الفاضل عن المفضل لانه وقع تبعا والمشى والركوب

خارجان عن ماهية الحق وسببان متغايران اليه مقصودان فلم يجز احدهما عن الاخر وايضا فاليقيم قعود وزيادة كما صرحوا (قوله) به فوجد المنذور هنا بواقلا كذلك في الركوب والذهب مثلا نعم بشكل على ذلك لو لم نذر شاة اجزاء بهدا بدة لانها افضل وقد يفرق بان الشارع جعل بعض البدنة مجزيا عن الشاة حتى في نحر الدماء الواجبة فاجزا كلها الاولى بخلاف الذهب عن الفضة وعكسه فانه لم يفرق

الزكاة فلم يجز أحدهما عن الآخر ولو المسد نسكاً أو فاته لم يلزمه فيه مشى بل في قضاءه لأنه الواقع عن نذر (فان كان قال أحج) أو اعتمر (ماشياً) أو عكسه (ف) يلزمه المشى (من حيث يحرم) من الميقات أو قبله وكذا من حيث عن له بعده (٨٩) فيما إذا جاززه غير مراد فساكنهم عن له

فان جاززه مراد غير محرم راكباً فينبغي لزوم دمين له جاززه قول الركب نزيلاً لما وجب فعله منزلة فعله ثم رابت كلام البليغي الاتي وهو صريح فيما ذكرته (ولو قال أمشى إلى بيت الله) بقيد السابق (ف) يلزمه المشى مع النسك من دويرة أهله في (الاصح) لأن قضية لفظه ان يخرج من بيته ماشياً (وإذا وجبت المشى) كما هو المعتمد (فركب لعذر) يبيح ترك القيام في الصلاة (أجزاه) نسكاً عن نذره لما صح أن يتركه ^{لأنه} أمر من عجز عنه بالركوب (وعليه دم) كدم التمتع (في الاظهر) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر أخت عقبة بن عامر أن تترك وتهدى هدايا وحلوه على أنها عجزت كما هو الغالب وقيد البليغي وجوب الدم بها أركب بعد الاحرام مطلقاً أو قبله وبعد مجاوزة الميقات مسيئاً ولا فلاذلا خالف في النسك ويجب دماً وفارق فقعد لعجزه بأنه لم يمهّد جبرها بهال (أو) ركب (بلا عذر أجزأه على المشهور) وإن عصى كترك الاحرام من الميقات (وعليه دم) على

(قوله فلم يجز أحدهما) أي في الخروج عن عدة النذر أم رشدي (قوله ولو أفسد) إلى قوله فان جاززه في المغنى أم عرش (قوله لم يلزمه فيه مشى) أي فيما يتم له من خروج بالفساد والفتوات عن أن يجزئه عن نذره (تنبيه) لو قال على رجل الحج ماشياً لزمه إلا أن أراد الزام رجليه خاصة وإن الزم رقبته وإن نفسه ذلك لزمه مطلقاً لأنها كنايةتان عن الذات وإن قصد الزامهما أمعنى (قوله لا ناله الوافع) أي بخلاف الفساد فإنه لما يقع عن نذره لم يكن المشى فيه منذوراً فلا يشكل عدم وجوب المشى فيه بوجوب المغنى في فاسده أم عرش (قوله أو اعتمر) إلى قول المتن فان تمكن في النهاية الأوله فان جاززه إلى المتن وقوله وهو المعتمد وقوله كما يثبت إلى المتن (قول المتن فان كان قال أحج ماشياً) أي وأطاق فان صرح بالمشى من دويرة أهله لزمه المشى منها قبل إحرامه ووضعه مع شره ومعنى (قوله أو عكسه) أي كان قال أمشى حاجاً أو معتمراً عرش ومعنى (قوله تنزيلاً) أي أي الاحرام أم سم (قوله الآتي) أي أنقأ (قول المتن إلى بيت الله) أي إلى الحرم أم معنى (قوله بقيد السابق) وهو الحرام لفظاً وأنه أم عرش (قوله مع النسك) أي مع لزمه فليس المراد أنه يلزمه التلبس بالنسك من دويرة أهله أم رشدي عبارة عرش قوله مع النسك أي من الميقات أم (قول المتن في (الاصح) والثاني) بمشى من حيث يحرم كإسار أمعنى (قوله يبيح) إلى قول المتن وعليه دم في المغنى (قوله يبيح ترك القيام) وهو حصول مشقة شديدة لا تحتمل عادة بالمشى أم سيد عمر عبارة عرش وإن لم يبيح التيمم أم (قوله أمر من عجز الخ) عبارة المغنى والأسنى رأى رجلاً يهذى بين ابنه فسأل عنه فقالوا أنذر أن يبعج ماشياً فقال إن الله لعني عن تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب أم (قول المتن وعليه دم) ويغني أن يتكرر الدم يتكرر الركوب قياساً على التلبس بان يتخلل بين الركوبين مشى أم عرش (قوله أمر أخت عقبة الخ) أي وكانت نذرت المشى أم عرش (قوله وقيد البليغي الخ) يعني فيما لو قال أمشى إلى بيت الله الحرام أمالو قال أحج ماشياً لابقى فيها فندى قال عرش فيه نظر وسياق عز سم خلافه (قوله مطلقاً) أي من الميقات أو قبله أم عرش (قوله والأفلا) هذا شامل أمشى لمسئلة إلى بيت الله أم سم (قوله وفارق ذلك الخ) رد لدليل مقابل الاظهر عبارة المغنى والنهاتى الثاني لادم عليه كالو نذر الصلاة قائماً لفصل قاعدة العجز وفارق الاول بان الصلاة لا تجبر بالمال بخلاف الحج وأحزب بقوله إذا أو جئنا المشى عماداً لم توجه به فانه لا يجبر تركه بدم أم (قوله وإن عصى) إلى قوله ولا عين في المغنى الا قوله ويخرج إلى المتن (قوله وإن عصى) عبارة المغنى مع عصيانه أم (قوله على المشهور) أيضاً إشارة إلى الاعتراض عبارة المغنى وقوله وعليه دم يقتضي أنه لا خلاف فيه وليس مراد ابل إنما يلزمه على المشهور فلو قدمه عاذاً ليهيأها (قوله ولو نذر الحفا الخ) عبارة المغنى ولو نذر الحج حافياً لزمه الحج ولا يلزمه الحفا بل لأن يلبس التلبس في الاحرام ولا فدية عليه قطعاً أم (قوله وببحث الاسوى الخ) عبارة النهاية نعم بحث الاسوى الخ وكذا اعتمدته الاسنى (قوله لزمه فيها يسن الخ) أي إذا أمن من تلبس نجاسة ولم يحصل مشقة أم معنى (قوله كعدم دخول مكة) أي وغيره مما يستحب فيه ان يكون حافياً أم اسنى عبارة المغنى ويذهب الحفا في الطواف أم (قول المتن ومن نذر حجاً أو عمرة الخ) قال في الروض ينبغي نذر الحج من لم يحج يأتي بعد الفرض انتهى أم سم (قوله ويخرج عن نذره الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لو نذر حجاً أو عمرة فردد في قرن أو تمتع فكمن

أول الصفحة الآية (قوله لا) أي الاحرام (قوله وعليه دم) هل يتكرر الركوب (قوله والأفلا) هذا شامل لمسئلة المشى إلى بيت الله (قوله ومن نذر حجاً أو عمرة لزمه الخ) قال في الروض وينبغي نذر الحج من لم يحج ويأتي بعده الفرض قال في شرحه ومحل انعقاد نذره ذلك ان ينوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينعقد كالو نذر الصلاة المكتوبة بأوصوم رمضان وإن اطلق فكذلك إذا نذر نسكاً محتملاً كذا قاله

(١٢ - شرواني وابن قاسم - عاشر) المشهور أيضاً كدم التمتع لأنه اذا أوجب جمع العذر فمع عدمه أولى ولو نذر الحفا لم يلزمه لأنه ليس بربو بحث الاسوى لزومه فيما يسن فيه كعدم دخول مكة (ومن نذر حجاً أو عمرة لزمه فعله بنفسه) إن كان صحيحاً ويخرج عن نذره الحج بالافراد والتمتع والقرآن كما في الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولادم

من حيث النذر كما ينتهج من البسط فيه في الفتاوى (فان كان معضو باستناب) ولو بمال كافى حجة الاسلام فياقي استنابته واثبت ما ذكره
فيهما في الحج من التفصيل فلا يستناب من (٩٠) على دون مرحلتين من مكة ولا عين من عليه حجة الاسلام ونحوها (ويستحب تعجيله

في أول سنى الامكان)
مبادرة لبرادة الذمة فان
خشى نحو غضب أو تلف
مال لزومه المبادرة (فان
تمكن) لتوفر شروط
الوجوب السابقة فيه فيا
يظهر ويحتمل أن المراد
بالتسكين قدرته على الحق
عادة وان لم يلزمه كشى
قوى فوق مرحلتين ثم
رايت عبارة البحر صريحة
في هذا الاحتمال وهي قول
ان شئ اقمه رضى فقه على
أن احق فشنى وجب عليه
الحق ولا يعتبر في وجوبه
وجود الزاد والرافع وهل
يعتبر وجودهما في أدائه
ظاهر المذهب أنه يعتبر
وقيل لا يعتبران ايضا لانه
كان قادر على استثناء ذلك
في نذره انتهت فلم يجعل
وجودهما شرطاً في لومه
لذمته وإنما جعلهما شرطاً
لمباشرته بنفسه أى لانه
يحتاج له أكثر مما يلزم
مرفيه ثم رايت المجموع
ذكر الاتفاق على أن

نذر المشى فركب فيجز به يلزمه دم وقضيته انه يأمن أن يركب له عند نذر القرآن أو التمتع وأفرده
الفضل من كل منهما فياقي به ويلزمه دم القرآن أو التمتع لانه التزمه بالنذر فلا يقطع صريحه المجموع
وكلامهم يشعرون بالانه دم عليه للعذر وهو ظاهر اكتفاء بالدم المأتم مع كون الافضل المأتم به من جنس
المنذور وهذا فرق لومه بالمدول من المشى الى الركوب ولو نذر القرآن فتمتع فهو افضل ولو نذر التمتع
فقرن اجزاء لومه دمان اه بحذف (قوله من حيث النذر) أى امان من حيث التمتع أو القرآن فيجب ع ش
ورشيدى (قول المتن فان كان معضو بالخ) ولو نذر المعضوب الحج بنفسه لم يتعد نذره وان يتجمل من
ماله أو أطلق العقد نهاية أى ويستناب فيها ع ش عبارة المغنى وفي فتاوى البهوى لو نذر المعضوب الحج
بنفسه لم يتعد بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج فانه يتعد لأن المعضوب ايس من الحج بنفسه والصحيح لم
يأمن من الحج بماله فان را المعضوب لومه الحج لانه بان غير ما يوس اه (قوله فلا يستناب من دون
مرحلتين) فمل ففعل لو هذا متفرع على قوله في استنابته وقوله ولا عين من عليه الخ فمل ففعل ولو
متفرع على وثابته (قول المتن ويستحب) أى للتأخر اه معنى (قول المتن تعجيله) أى الحج المنذور ولا يبعد
كونه من المعضوب اه ع ش (قوله بمبادرة) الى المتن في المغنى (قول المتن فان تمكن) أى من التعجيل اه
معنى (قوله لتوفر شروط) الى قول المتن فان منعه في النهاية لا قوله نعم عبارة البحر إلى ثم رايت المجموع
وقوله وان كلام البحر مقالة (قوله السابقة فيه) أى في التأخر ويحتمل في باب الحج والجار على الاول متعلق
بتوفر وعلى الثاني بالسابقة (قوله فلم يجعل) أى صاحب البحر (قوله يحتاج له) أى لوجوب المباشرة (قوله
وهو صريح فيما ذكرته أو لا الخ) نظره فيه سم راجعه (قول المتن حج من ماله أو العمرة في ذلك كالحج) تنبيه
من نذر ان يحج عشر حجات مثلاً ومات بعد سنة وقد تمكن من حجة فيها قضيت من ماله وحدها والمعضوب
اذا نذر عشر أو كان بعيداً من مكة يستناب في العشر المنذور وان تمكن كافى حجة الاسلام فقد يتمكن من
الاستناب فيها في سنة فيقضى العشر من ماله فان لم يف ماله لم يستقر الا ما قدر عليه معنى وروض مع شرحه
(قول المتن وأمكنه) أى فعله فيه بان كان على مسافة يمكنه منها الحج في ذلك العام اه معنى (في ذلك العام) إلى
قوله انتهى في المغنى لا قوله ولو بان إلى فلا يتعد قوله أى بعد تمكنه منه فيظهر (ان لم يكن عليه حج)
عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيه ما ذكره المصنف فيمن حج حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام
فانه يلزمه للنذر حج آخر كالنذر ان يصلى وعليه صلاة الظهر تله صلاة اخرى وتقدم حجة الاسلام على حجة
النذور ولعل انعقاد نذره ذلك ان يشي غير الفرض فان نوى الفرض لم يتعد كالنذر الصلاة المكتوبة أو
صوم رمضان وإن اطلق في ذلك إلا لا يتعد نسك محتمل كاقاله الماوردى والرويانى اه (قوله لم يمنع
تقدمه) أى تقدم النسك المنذور وهو مفرغ على قوله في ذلك العام اه رشيدى عبارة المغنى فلا يجوز تقدمه
عليه كالصوم أو تأخيره عنه فان اخره وجب عليه القضاء في العام الثاني كاقاله الماوردى اه (لم يعين العام)

الشروط معتبرة في الاستقرار
والاداء معا وهو صريح
فما ذكرته أو لا وإن كلام
البحر مقالة (فاخرقات
حق) عنه (من ماله)
لاستقراره عليه يتمكن
منه في حياته بخلاف ما اذا
لم يتمكن (وان نذر الحج

المأوردى والرويانى (قوله لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه) عبارة الروض فرع وإنما يستقر نذر
الحجة المنذورة باجتماع شرائط الحج كحجة الاسلام انتهى قال في شرحه لو قال باجتماع شرائط حجة
الاسلام كان أولى وقوله نذر لا فائدة له (ثم رايت المجموع ذكر الاتفاق على أن الشروط معتبرة في الاستقرار
والاداء معا وهو صريح فيما ذكرته أو لا وإن كلام البحر مقالة) يظهر انه لا منافاة بين البحر والمجموع لان
حاصل كلام البحر ان الشروط غير معتبرة في الزوم لاسكتها معتبرة في الاداء وسكت عن اعتبارها في
الاستقرار وسكوته عن ذلك لا ينافى اعتبارها في الزوم فكيف يكون كلام المجموع صريحاً في أن كلام البحر
مقالة ثم ان قول المتن في الاستقرار وحاصل كلام المجموع اعتبارها الاستقرار والاداء وسكت عن اعتبارها
وعدمه بالنسبة للزوم وسكوته عن ذلك لا ينافى عدم اعتبارها فان تمكن إشارة إلى الاستقرار فاعتبار التسكين

أو العمرة (عامه) أو عاماً بعده معينا (وأمكنه لومه) في ذلك العام ان لم يكن عليه حج اسلام أو قضاء أو عمرته
تفرعاً على الاصح ان زمن العبادة بتبين بالتعيين فيمتنع تقديمه عليه اما اذا لم يعين العام فيلزمه في اي عام شاء واما اذا عينه

ولم يتمكن من فعله فيه كان لم يبق من سنة عنها ما يمكن الذهاب فيه ولو بان كان يقطع (٩١) أكثر من مرحلة في بعض الأيام

فما يظهر اخذاً مما سرفي الحج للنسك فلا يعقد نذر ولو حج عن النذر وعليه حجة الاسلام وقع عنها (فان) تمكن من الحج ولكن (منه) منه (مرض) او خطا طريق او وقت اوانسيان لاحدهما او للنسك بعد الاحرام في الكل اي بعد تمكنه من فعله يظهر (وجوب القضاء) لاستقراره بتمكنه منه بخلاف ما اذا لم يتمكن بان عرض له بعض ذلك قبل تمكنه منه لان النذر عليه ونازع البلقيني واطال ونسك في ذلك العام ولم يقدر عليه ونازع البلقيني واطال في ايجاب القضاء مطلقا (او) منعه قبل الاحرام او بعده (عدو) أو سلطان او رب دين ولم يمكنه الوفاء حتى مضى امكان الحج تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الاظهر) كما في نسك الاسلام اذا صد عنه في اول سني الامكان وفارق نحو المرض بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض (او) نذر (صلاة او صوما في وقت) يصحان فيه (فتنعه مرض او عدو) كاسير يخاف إن لم يأكل قتل وكان يكرهه على التلبس بمتنأ الصلاة جميع وقتها (وجوب القضاء) لوجوبها مع العجز بخلاف الحج

اي لم يقيد بعله اه معنى (قوله فعله فيه) اي في ذلك العام (قوله للنسك) متعلق بعينها اه سید عمر الاول بالنسب (قوله تمكن من الحج) الى قوله واتي بعضهم في النهاية الا قوله ونازع البلقيني الى المتن وقوله واتي فمقررت الى المتن وقوله وان كان بين بلدوه الحرم فيما يظهر وقوله الى ان قصر كما هو ظاهر (قوله تمكن من الحج) يعني عن هذا قوله الاتي بعد الاحرام في الكل اي بعد تمكنه من الحج اه سم وسياق عن ع ش مثله (قوله بعد الاحرام الخ) متعلق بمنعه الخ (قوله اي بعد تمكنه الخ) لا حاجة اليه بعد قوله تمكن من الحج اه ع ش (قوله اي بعد تمكنه منه) قال الشهاب سم قد يقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كاصرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتأمل اه وقد يقال ان الضمير للاحرام وبين الشارح هذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام فعله بل مجرد التمكن منه ولا مانع من وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس بل كل عبادة دخل وقتها وتمكن من فعلها ولم يفعل قوله لا يظهر كفايته في الوجوب اه غير ظاهر اه رشدي وعبارة المعنى تنبيه على وجوب القضاء اذا منعه المرض بعد الاحرام فان كان مريضاً وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم ولم يجد رفقة وكان الطريق نحو فلا ياتى للاحد اسلوكة فلا قضاء لان النذر وجب في تلك السنة ولم يقدر عليه كالا يستقر حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصلا ونازع البلقيني في اشتراط كون ذلك بعد الاحرام وقال انه مخالف لنص الامام ومحل وجوب القضاء على الاول اذا لم يحصل بالمرض غلبة على العقل فان غلب على عقله عند خروج القافلة ولم يرجع اليه عقله في وقت لو خرج فيه ادرك الحج لم يلزمه قضاء الحجة المذكورة كقوله البلقيني كما لاستقر حجة الاسلام والحالة هذه في ذمته كائناً عليه في الام بالنسبة لحجة الاسلام اه (قوله) بخلاف ما اذا لم يتمكن الخ) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً انذر ان يتصدق على انسان بقدر معين في كل يوم مادام النذر لم يحصل او صرف اليه مدة ثم عجز عن الصرف لما تقرر من النذر لم يلزمه ان يصدق النذر عنه مادام عاجز الى ان يوسر او يستقر في ذمته الى ان يوسر فيؤديه هو ان يسهط عنه النذر مادام معسر العلم تمكنه من الدفع فاذا ايسر بعد ذلك وجب ادائه من حيثئذ وينبغي تصديقه في اليسار وعدمه مالم تقم عليه بينة بخلافه اه ع ش (قوله مطلقاً) اي سواء كان المنع بعد الاحرام او قبله (قوله او منعه الخ) اي متعاضداً به او عامالاً وغيره اه معنى (قوله به) اي بمنع العدو (قوله يصحان فيه) عبارة للمعنى في وقت معين لم ينع فعل ذلك فيه اه (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله الاسني والمعنى عن المجموع وهذا التصوير مع قوله الاتي ويقولنا كاسير يخاف يتدفع الخ كالصريح في ان الخوف المذكور لا يعد من الاكراه المانع عن الاضطرار فليراجع (قوله وكان يكرهه) الاول حذف الهاء (قوله بمتنأ الصلاة) اي كعدم الطهارت وقبحه اه معنى عبارة السيد ع ش (قوله بمتنأ الصلاة) يعني بكل وجه حتى بازا لغيره المانعة من اجراء الاركان على قلبه على هذا يتم دفع بحث الزركشي اه (قوله استحكال الزركشي الخ) وفي شرح الروض اي والمعنى قال اي الزركشي وقوله ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع يشكل

توفر الشروط حاصله اعتبارها في الاستقرار وكلام البحر حيث قال ولا يعتبر الخ انما هو في الزوم دون الاستقرار فكيف يقال ان عبارة صريحة في الاحتمال الثاني وان لم يجعل وجودها كشرط في الزوم فليتأمل (قوله ولم يتمكن) اي حين النذر (قوله تمكن من الحج) يعني هذا عن قوله بعد الاحرام بالمعنى الذي استظهره (قوله اي بعد تمكنه منه) قد يقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كاصرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتأمل (قوله وجوب القضاء) انظره في المرض مع ما تقدم فيما لو نذر سنة فاطر يوماً للبرض ان المتمدع عدم وجوب القضاء (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله في شرح الروض عن تصوير المجموع (قوله يتدفع استحكال الزركشي الخ) قال في شرح الروض

شرطه الارتباط ع ش يقولنا كاسير يخاف يتدفع استحكال الزركشي تصور المنع من الصوم بانه لا القدرة على المنع من يتنه الاكل لا كراه لا يبطر

عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاغضى عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا مستثنى بكمية المستثنيات اهـ وقوله لزمه القضاء في كثر الاستاذ خلافة وتفصيل طويل فراجع اهـ سم (قوله) وبقولنا كان يكره الخ بعلم الجواب (الخ) في علم الجواب من ذلك نظر فانه إذا كره على التلبس بما فيها جميع الوقت يمكنه فعله مع ذلك المناقبة وضى وظهير ذلك ما لو حبس في مكان نجس وقد يجب بانه لو اكره في صلاته اختيارا على استدبار القبلة ونحوه بطلت صلاته لندرة ذلك فلا يتصور حينئذ مع الاكراه فعله مع المناقبة اهـ ع (قوله) كيف امكن (عبارة المغنى بامراره فعلها على قلبه اهـ (قوله) لان ذلك) اى المنع من الصلاة بهيتها (قوله) لم يسكتوا عن هذا) اى عن انه يصلى كيف امكن الخ (قوله) ما ذكرناه) اى من الاكراه المذكور (قوله) فان اتقى) اى الغرض المذكور (قوله) نعمين) اى ما قاله الزركشى من انه يصلى كيف امكن الخ وفى سماعه من منع التعيين الاستاذ في الكسز بانحطاط النذر عن الواجب الشرعى واطال فيه اهـ (قوله) انها لا تتعين) اى الصلاة (قوله) نعم لا يتعين) قد يشعر بانقضاء النذر ولو كفى في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم في يوم الشك والصلاة في اوقات الكراهة وان صح فعل المنذور فيها اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منتهى فلا يتعقد نذره اهـ سم وقوله قد يشعر بالخ بدفعه ما قد مضى الشارح كالتأني في شرح ولا يصح نذر معصية وقوله فلا يتعقد نذر بخلافه قول المغنى مانصه اما اذا نذر الصلاة في اوقات النهي في غير حرم مكة او الصوم في يوم الشك فقد مر ان نذره لم يتعقد اهـ (قوله) لانه الخ) اى تعيين وقت الكراهة (قوله) واغفره الخ) قضيه انه لو نذر اهداء هذا الثوب مثلا يلزمه حمله الى مكانه وان لم يذكر كراهي نذره وفى شرح الجلال وشرح المنهج ما يخالفه فليراجع اهـ رشيدى وباقى عن المغنى ما يوافقهما حيث حمل المانع على ما اذا ذكر في نذره مكة والحرم ويرافقهما ايضا قول فتح المعين و نذر اهداء معقول الى مكانه لانه نذره الخ لكن يوافق اطلاق الشارح والنهاية قول الشهاب عميرة على المحل مانصه قوله الى مكانه قال الزركشى واطلق

وبقولنا كان يكره الى آخره يعلم الجواب عن قوله انه يصلى كيف امكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كافي الواجب بالشرع اهـ فهم لم يسكتوا عن هذا الا ليكون الغرض ما ذكرناه فان اتقى تعين ما ذكره ووقع لها في الاعتكاف انها لا تتعين في الوقت المعين بالنذر والمعتمد ما هنا من التعيين نعم لا يتعين وقت مكروه عين صلاة لا تتعقد فيه لانه معصية (او) نذر (هديا) لنعم او غيره عما يصح التصديق به

قال اى الزركشى وقولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاغضى عليه لزمه القضاء ولم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا يستثنى بكمية المستثنيات وسره ان الصلاة بالمنذورة لم تمت بالنذور وان توقف الاتيان بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا يلزم الا بدخول الوقت اهـ وقوله لزمه القضاء في كثر الاستاذ خلافة وتفصيل طويل فراجع اهـ (قوله) نعمين ما ذكره) منع التعيين الاستاذ في الكسز بانحطاط النذر عن الواجب الشرعى واطال فيه قال في شرح الروض قال اى الزركشى وقولهم الى آخر الحاشية التى فوق هذه كذا صورة وضع المحشى الحاشية التى فوق هذه فتأمل مع هذا كون الحاشية التى فوق هذه موضوعا على قول الشارح بتدفع استشكل الزركشى الخ كما هو مكتوب هنا ام لا (قوله) والمعتمد ما هنا من التعيين) كتب عليه مر (قوله) نعم لا يتعين) قد يشعر بانقضاء النذر ولكن في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك اى في الاولى والاوقات المكروهة وفى الثانية وان صح فعل المنذور فيها اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منتهى عنه فلا يتعقد نذره مر (قوله) ايضا لا يتعين وقت مكروه) بقى المكان المكروه (قوله) ايضا لا يتعين وقت مكروه عين صلاة لا تتعقد فيه لانه معصية) قال في شرح العباب بعد ان ذكر انهم صرحوا بانها لو نذر صلاة في يوم بعينه ثم اغضى عليه لزمه القضاء وان لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم مانصه وبقولهم المذكور يتقدم قول البلقيني لياتى في الاغما الجنون هنا مر فيها بالنسبة للمكتوبة قبيل باب الاذان من انهما تارة يستقران الوقت وتارة يكونان في اوله وتارة يكونان في آخره حيث وجب فعل المكتوبة باوقضاؤها بعد ذوالالمائم ثم وجب هنا حيث لا فلا قال وفى الصوم يجب قضاء الاغما دون الجنون ويجب قضاء المنذورة وان استغرق وقتها حبض او نفاس لانها لا تتكرر بخلاف المكتوبة وعليه يقال لنا امرأة فاتتها الصلاة في الحبض ولم يقاضها اهـ والاوجه خلاف ما ذكره

حتى نحو دهن نجس وعينه في زدره او بعده كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التبيين بعد النذر (٩٣) انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق

ينصرف لما يجزى اضحية
فلا يصح تعيين غيره وبما
قررت في معنى هديا اندفع
اعتراضه بانه لو قال بذله شيئا
كان اولى (لومعه) ان
كان ما يجمل ولم يكن بحله
ازيد قيمة كما في الصورة
الاثية (الى مكة) اي حرما
اذ اطلاقا عليه سائق اي
الى ما عينه منه ان عين والا
فاليه نفسه لانه محل الهدى
قال تعالى هديا بالغ الكعبة
او انه دق به (على من) هو
مقيم او مستوطن (بها)
من الفقراء وناسا كين
السابقين في قسم الصدقات
ويجب التعميم في المحصورين
بان سهل عدم على الاحاد
ويجوز في غيرهم الانتصار
على ثلاثة ويجب عند
اطلاق الهدى كونه يجزى
في الاضحية لان الاصح ان
النذر يسلك به مسلك
الواجب الشرعي غالبا وعليه
اطعامه ووثنة حله اليها
فان لم يكن له مال يبيع بعثه
لذلك سواء اقال الهدى
هذا اجماعا لهدى ايام هديا
للكعبة ثم اذا حصل الهدى
في الحرم ان كان حيوانا
يجزى اضحية ويجب ذبحه
وتفرقة عليهم وتعيين
الحرم لذبحه او لا يجزى
اعطاه لهم حيا فان ذبحه
فرقه وغرم ناقص بالذبح
ولو نوى غير التصديق كالصرف لسائر الكعبة او طيها

اه في المسئلة خلاف (قوله) حتى نحو دهن نجس (الخ) خلافا للمعنى عبارته وقوله والتصدق به يقتضى
الاكتفاء بكون ذلك الشيء بما يتصدق به وان لم تصح عبته ولا هديته ليدخل فيه ما لو نذر اهداهن نجس
وجله الميتة قبل الداخ لكن قال البلقيني اراجع انه يشترط فيه ان يكون ما هدى لادى انتهى وهذا
اظهر اه (قوله وفيه نظر (الخ) ما المانع ان شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعبت هذه البدنة عن
نذرى والتعيين كذلك لاننا في انصراف المطلق لما يجزى لليتامل اه سم عبارة البجيري قوله لان التعيين
بعد النذر اخيه في نظر اذ الكلام هنا اي في شرح المنهج في اهداشى مخصوصاى من حيث الجنس كان نذر
اهداء بعير او شاة ولا شك انه شامل لما لا يجزى اضحية واما ما قاله اى النهاية كالنصف فهو في اطلاق كماله قال
الله على ان اهدى شيئا ولم يعين ما هدى فيه يلزمه ما يجزى في الاضحية سلطان اه اقول قضية هذا الجمع
جواز تعيين ما لا يجزى في الاضحية قلنا اذ قال الله على ان اهدى شاة مثلا بتعين الجنس فقط وهو مع كونه
خلاف ظاهر كلامهم باق على المعنى ما يفهم عدم جوازه (قوله) اندفع اعتراضه بانه (الخ) في اندفاعه بما ذكر
نظر لا يخفى اذ التعميم اولى بلا شبهة اه سم (قوله) بحله (اي النذر) (قوله) الاثية (اي انفاء السودة
(قوله) ان عين) اي في النذر (قوله) والا قاله (الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والاعتدال افلاى محل
منه اه سيدمر (قوله) فاليه نفسه) اي التعيين مفوض الى رأيه (قوله) لانه محل الهدى (الخ) هذا والذى
بعده مبنيان على ظاهر المتن لا بالنظر لاحله به اه رشيدى (قوله) على من هو مقيم) اي اقامة نطلع السفر
وهي اربعة ايام صحاح كالصرح به مقابلته بالمستوطن فن نحو بنى لا يجزى ما عطاؤه للحجاج الذين لم يقيموا
بكم قبل عرفة اربعة ايام لما مر انه لا ينقطع ترخيصهم الا بعد عدمه الى مكة بنية الاقامة اه عشرين
سم ما يشير اليه (قوله) في المحصورين) ولو لم يمكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى مجملته اه
سم (قوله) ويجب عند اطلاق الهدى (الخ) عبارة المعنى او نذر هديا ياتي يهدى شيئا من نعم وغيرها
كان قاله الله على ان اهدى شاة او ثوبالا مكة او الحرم لزمه حله الى مكة او الحرم ولزمه التصديق به على
من بها اما اذ قال الله على ان اهدى ولم يسم شيئا وان اضحى فانه يلزمه ما يجزى في الاضحية حمل على معهود
الشرع اه (قوله) غالبا) يبقى خذقه اه رشيدى (قوله) وعليه اطعامه) الى قوله ظاهر كلامهم
في المعنى (قوله) لذلك) اي لنقل الباقي اه معنى (قوله) سواء اقال الهدى هذا (الخ) عبارة المعنى وفي
الابانة ان قال اهدى هذا فاقوة عليه وان قال جعلته هديا فلا يبيع منه شيئا لاجل وثة النقل ونسبه في البحر
للقفال واستحسنه قال الرافعي لكن مقتضى جملة هديا ان يوصله كله الى الحرم فليأتم وثة كماله قال
اهدى انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله) سواء اقال (الخ) الظاهر انه تعميم في المتن اه رشيدى (قوله)
وجب ذبحه) اي في ايام النحر اه معنى (قوله) او لا يجزى) كالتبا وشاة ذات عيب وسخلة معنى (قوله) ولو
نوى (الخ) ولو نذر ان يهدى شاة مثلا ونوى ذات عيب وسخلة اجزاه هذا المتن لانه لا يجوز ذبحه بغيره
يتصدق به حيا فان اخرج بذله تاما فهو الفضل (تبيينه) قد علم بانه ما يشتمل اهداء ما ذكر الى اغنياء الحرم
نعم لو نذر نحو ولهم خاصة واقرن به نوع من القرية كان تناسي به الاغنياء لزمه كقائه في البحر اه معنى وقوله
ونوى ذات عيب الخ مفهومه انه يجب عند اطلاق هدى شاة مثلا كونها يجزى في الاضحية خلافا لما رعن

اخرا ايضا وبحت ايضا عدم انعقاد نذر المجترة فصلا و صوم في زمن معين لاحتمال كونها في حوائض او قد
يقال انما يتبعه ما ذكره اذ انذرت ايقاع ذلك مع الحرمان او اطلقت فينبغي ان انعقاد نذر هاتين اشقيت لزمها
والا فلا لعدم تمكنه انتهى بالمعنى (قوله) كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التعيين (الخ) ما المانع ان
شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعبت هذه البدنة عن نذرى والتعيين كذلك لاننا في انصراف المطلق
لما يجزى لليتامل (قوله) وبما قررت في معنى هديا اندفع اعتراضه (الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر لا يخفى اذ
التعميم اولى بلا شبهة (قوله) على من هو مقيم) ان اراد الاقامة القاطنة للسفر ليشمل من لم ينقطع سفره
(قوله) في المحصورين) ولو لم يمكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى مجملته

ولو

سم وسلطان **(قوله تعيين صرفه فيما نواه)** ينبغي تقييده بما لا يحتاج اليه اخذاً عما يأتي انفا **(قوله البها)** اي الى الكعبة اي الاشغال والتسريع فيها به يتدفع ماسياتي من اشكال سم **(قوله والوا)** اي بان اتنى الاضافة او الاحتياج اي كافي زماناً فان لم يمشعوا وزيتم تبيين بحيثان من الاسلام يقول **(قوله والا بيع)** دخل فيه ما اذا لم يصف البها فانظر مع ذلك الى قوله وصرافه اه سم ومر جوابه **(قوله ولو عسر التصديق بعينه)** اه اي حيث وجب التعميم اسنى ومعنى **(قوله كلوا)** اه رثوب واحد اه معنى **(قوله ثم ان استوت قيمته)** اه ومن ذلك ما لو نذر اهداء هبة الى الحرم فان امكن اهداؤها بنقلها الى الحرم من غير مشقة في نقلها ولا نقص قيمة لها وجب والا باعها بعلمها ونقل قيمتها اه عش وقضيتها ان مجرد مشقة النقل بلا نقص قيمة في الحرم يجوز البيع بعلمها فليراجع **(قوله اي الان قصر الخ)** عبارة المغنى وان تعيب الهدى المنذور او المعين عن نذره تحت السكن عند الذبح لم يجوز كالاضحية لانه من ضمانه ما لم يذبح وقيل يجوز ويحرم عليه ما ينزى لان الهدى ما يهدى الى الحرم وبالوصول اليه حصل الاهداء اه **(قوله هو التاخر)** اي ولو غير عدل لانه في يده ومضمون عليه فلا يته له اه عش **(قوله لمصالحها)** اي من بناء او ترميم **(قوله ولا يصرف لفقراء الحرم الخ)** اي ما لم تجز به العادة اخذاً بما مر عن عش على قول الشارح ويصرفه لمصالح الحجر الثابتة وما ذكره الشارح في النذر للغير الشيخ الفلاني **(قوله وخبر مسلم الخ)** مبتدا وقوله المراد اخبروا بالجملة استنفافاً بينية **(قوله المراد بسبيل الله اتفاق الخ)** هذا خلاف المتبادر جداً من سبيل الله وايضا فهو ما لا يكرهون اتفاق كترها في مصالحها اه سم **(قوله او نذر التصديق)** الى الفروع في التوبة الا قوله وصح الى والمراد قوله وبينت الى المتن وقوله ونزاع الى ويقوم وقوله ويجب الى المتن وقوله واعتماداً شرح الى المتن **(قوله كذا النحر الخ)** عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر الذبح والتفريقا نواه بيلد غير الحرم تعيناً فيه وان نذر الذبح في الحرم والتفريق في غير تعين المكانان وان نذر الذبح في غير الحرم او سكنين ولو منصوص بان نذر التفريق فيهما في الحرم تعين مكان القرية فقط اذا قرب في الذبح خارج الحرم ولو في الذبح يسكنين معينين ولو في الحرم وان نذر الذبح بالحرم فقط ان لم ينذر به ولو لمه التفريق فيه حمل على واجب الشرع وان نذر الذبح بافضل بلد تعينته مكة الذبح لانهما افضل البلاد اه بخلاف **(قوله به)** اي بما ينجره اه عش **(قوله بالنسبة لغير الحرم)** خرج الحرم قال في شرح الروض اي والمغنى ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلداً او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحماً لم ينعقد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد انتهى اه سم زاد المغنى ولو لمه التفريق فيه اه عبارة الرشيدى اي اما بالنسبة اليه فانه يلزمه وان لم يذبح كذا ولا نواه اه **(قوله وتعين الخ)** عبارة المغنى وصرفه لمسا كينه من المسلمين ولا يجوز نذره كافي زيادة الرخصة كالتزكاة اه **(قوله للسالكين)** اي المقيمين والمستوطنين ولا يجوز زله لان تلوامه نفقتهم الاكل منه قساً على الكفاية اه عش **(قوله المسلمين منهم)** عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا لا يجوز صرف النذر لذى كافر به جمع متقدمون اه وقضيته انه لو كان جميع اهل البلد كفار الغا النذر اه سم عبارة النهاية نعم لو تمسح اهل البلد كفار لم يلزم لان النذر لا يصرف لاهل الذمة اه قال الرشيدى قوله لم يلزم اي لم يلزم صرفه اليهم كذا في هامشه اي لانه يجوز ابدال الكافر بغيره كما مر لسكن قوله لان النذر الخ ليه صعوبة

(قوله والا بيع) دخل فيه ما اذا لم يصف البها فانظر مع ذلك وصرافه الخ **(قوله ولو عسر التصديق بعينه)** كلوا الخ عبارة شرح الروض ومثل حجر الرحي في بيعه ما لو كان لا يمكن تعميم بيع الحرم اذا فرقه على مساكن كلوا الخ قاله الماوردي ومراده حيث وجب التعميم اه **(قوله)** ويظهر ترجيح انه ليس له اما كبقية الخ لم يرد في شرح الروض على حكايه وجمين في الكفاية في ذلك **(قوله المراد بسبيل الله فيه اتفاق في مصالحه)** هذا خلاف المتبادر جداً من سبيل الله وايضا فهو ما لا يكرهون اتفاق كترها في مصالحها **(قوله بالنسبة لغير الحرم)** خرج الحرم قال في الروض ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلداً او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحماً لم ينعقد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد اه **(قوله المسلمين منهم)** عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا

شارح في التعميم انه يشغل فيها وفي الزيت انه يجعل في مصايحها ويتعين حمله على الواضف النذر البها واحتيج لذلك فيها والا بيع وصراف لمصالحها كما هو ظاهر ولو عسر التصديق بعينه كلوا باعاً ولفرقاً منه عنهم ثم ان استوت قيمته يبلده والحرم تخير في بيعه فيما شاء منهما والا لزمه بيعه في الاخر بقيمة وان كان بين بلده والحرم فما يظهر اما مالا يمكن حمله او يعسر كمقدار وروحي فيباغ ويغفر عنهم نذره فاما المعين في يده لا يضمنه اي الان قصر كما هو ظاهر وظاهر كلاهما ان المتولى لجميع ذلك هو التاخر وانه ليس لقاضي مكة نزعه منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح انه ليس له امسا كبقية لانه منهم في بحابة نفسه والاتحاد القابض والمقبض وافق بعضهم في ان قضى الله حاجتي فعلى الكعبة كذا بانه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقراء الحرم كما دل عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون وخبر مسلم ولا قومك حديثه عهد بكفر لا نفقت كثر الكعبة في سبيل الله المراد بسبيل الله فيه اتفاق في مصالحها (او) نذر (التصدق) او الاضحية كذا

وقياس ما مر في قسم الصدقات انه يعم به المحصورين وله تخصيص ثلاثة في غير المحصورين (ار) نذر (حوما) او نحوه (فولد) ولو مكة
(لميتين) فيلزمه الصوم ويفعله في اي محل شاء لانه لا قرينة فيه على تخصيصه ولا (٩٥) نظر لزيادة ثوابه فيها ولذا يجب صوم

الدم فيها بل يجوز في بعضه
(وكذا صلاة) ومثلها
الاعتكاف كما مر نذر ما يبلد
او مسجد لا يتعين لذلك نعم
لوعين المسجد للفرض لزمه
وله فعله في مسجد غير هوان
لم يكن اكثر جماعه فيها
يظهر خلافا لمن قيد به لانا
انما اوجبتنا المسجد لانه
قربة مقصودة في الفضل
من حيث كونه مسجدا
فليجزى بكل مسجد لذلك
ويظهر ان ما سن فيه من
التوافل كالفرض (الا
المسجد الحرام) ليتعين
للصلاة بالنذر لمعظم فضله
وتعلق التسليم به وصح ان
الصلاة فيه بمائة الف
صلاة بل استنبطت من
الاخبار كايتمتع في حاشية
مناسك المصنف انها فيه
بمائة الف الف صلاة
في غير مسجد المدينة والاقصى
وبه يتضح الفرق بيننا وبين
الصوم والمراد به الكعبة
والمسجد حولها مع ما زيد
فيه وقيل جميع الحرم (وفي
قول) الا المسجد الحرام
(ومسجد المدينة والاقصى)
لمشاركتها له في بعض
الخصوصيات للخبر الصحيح
لاقتدار حال الا الى ثلاثة
مساجد وبينت معناه في
كتابي الجواهر المنظم في زيارة
القبور المكرم (قلت الاظهر
تعيينها كالمسجد الحرام

لا يخفى اه (قوله) وقياس ما مر في قسم الصدقات) اي وفي شرح والتصدق به على من بهما من قوله ويجب
التعميم في المحصورين الخ اه عش (قوله ونحوه) اي كالقراءة والتسبيح والتهايل (قوله ولو مكة) الى
ول المتن وكذا صلاة في المنى (قوله ولا تفارخ) عبارة للمنفى وقيل ان عين الحرم تعين لان بعض المتأخرين
رجح ان جميع القرب تتضاعف فيه فالحسنة فيه بمائة الف حسنة والتضعيف قربة اه (قوله لزيادة ثوابه
الخ) يؤخذ منه ان الصوم يزيد ثوابه في كل ثوابه غير هاول يضاف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة
او لا بل فيه بجزء زيادة لا تصل لحد مضاعفة الصلاة فيه نظر وقضية كلام الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة
خاصة بالصلاة اه عش اقول ما مر من المنى فتاعن بعض المتأخرين صريح في الاحتمال الاول هوان
مضاعفة الصوم وغيره من القرب في مكة قدر مضاعفة الصلاة فيها عند القائل بتضاعف جميع القرب في مكة
وما سيذكره الشارح في شرح الا المسجد الحرام صريح في الاحتمال الثاني (قوله ولذا لم يجب صوم الدم
الخ) يعني دم التمتع وحاصله انه لا يجب صوم الدم فيها على الاطلاق فان كان اكثر ثوابا بل بعضه لا يجزى
فيها فضلا عن وجوبه وهو صوم التمتع اه رشدي (قوله نذر ما يبلد الخ) صفة صلاة (قوله) نعم
لوعين المسجد الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفضل في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا
يعتبه لم يتعين وان قيد بالجماعه لزمه فعله فيه جماعه ولو عين مسجدا يعتبه لله العدول الى مثله جماعه او
اكثر مر اه سم (قوله وان لم يكن اكثر جماعه الخ) في الخادم والمقولة انه اذا انتقل الى مسجد غير
الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والالا كذا قاله الفوراني وعدد جماعه اه انتهى
سم (قوله فيمتين) الى قوله ومث الر كشي في المنى الا قوله بل استنبطت الى والمراد قوله وينتقل الى
المنى ليمتنع للصلاة اي ومثلها الاعتكاف (قوله وبه ينضح الخ) اي بقوله وصح الخ (قوله وقيل
جميع الحرم) الاصح عند النووي ان تضعيف الصلاة يعم جميع الحرم ولا يخص بالمسجد ولا بمكة كذا قاله
ابن زبادي في الاعتكاف عن فتاويه عن الكوكب للردادوقي ولما يشهد به اوسع عبارات في تنبيه المراد
بالمسجد الحرام جميع الحرم لا موضع الطواف فقط فقد جزم الماوردي بان حرم مكة كسجدتها في
المضاعفة وتبعه المصنف في مناسكه وجزم به الحواشي الصغير ونقل الامام عن شيخه انه لو نذر الصلاة في الكعبة
فصل في اطراف المسجد خرج عن نذره لان الجميع من المسجد الحرام وان كان في الكعبة زيادة فضيلة اه
(قوله) وبينت معناه الخ) عبارة لانه لا يطلب شدا لانه لا يكون الشدة كروها وفي حجب
الجنات ان المراد بالنهي في الحديث الكراهة عش (قوله ثم تلك المضاعفة) انما هي الفضل الخ) عبارة
المنى والروض مع شرحه تنبيه لا يجزى صلاة واحدة في هذا المساجد عن اكثر منها لو نذر الف صلاة
في مسجد لم تجز صلاة واحدة فيه مسجد المدينة كمالو نذر ان يصلي في مسجد المدينة صلاة لا تجز ثم اه ف صلاة
في غير هوان عدلت بها كمالو نذر اربعة ثلث القرآن فقرأ الله واحدة لا تجز ثم هوان عدلت ثلث القرآن اه

لا يجوز صرف النذر الذي كاه صرح به جمع مقدوم هوان واقضية انه لو كان جميع اهل البلد كفارا لكان النذر
(قوله) نعم لوعين المسجد للفرض لزمه الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفضل في المسجد لزمه فعله فيه ولو
فرادى ولو عين مسجد يعتبه لم يتعين وان قيد بالجماعه لزمه فعله فيه جماعه ولو عين مسجد يعتبه لله العدول
الى مثله جماعه او اكثر مر (قوله للفرض) ظاهره ولو غير جماعه وقد يؤيده قوله ويظهر الخ لكن قوله وان
لم يكن اكثر جماعه يشهد بخلاف ذلك (قوله وان لم يكن اكثر جماعه) في الخادم والمقولة انه اذا انتقل
الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والالا كذا قاله الفوراني وعدد جماعه ثم قال
وظاهر كلامه يعني الشافعي يدل على انه يلزمه صلاة الفضل في المسجد الذي عينه بالنذر ان كانت في جماعه وله
ان يسقط ذلك بان يصلي مع جماعه اكثر منها اه وهو يشهد بلزوم الجماعة قبل صورة المستئلة نذر الفضل

والله اعلم) ونافعه في البلقية نقلا ودليلا بما فيه نظر ظاهر ويقوم مسجده كمقامه هوان مسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس فيها ثم تلك
المضاعفة انما هي الفضل فقط لا في الجاهل بان عن من ذروا قضاء اعيانها

وبحث الزركشي تعين مسجد قيام لصحة (٩٦) الخبران وكعتين فيه كعمرة (أو) نذر (صوما مطلقا) بأن لم يقده بعدد انفا ولانية

(فيوم) لانه اقل ما يتصور فيه لهم والتيق وان وصفه بطولا أو كثير الوحيات أو دهر أو قد يجب اليوم الواحد استقلال في جزء الصيد والبوغي والافاق قبل فجر اخر يوم من رمضان (أو) نذر (أياما ثلثة) منها يجب صومها لانها أقل الجمع ووجوب التبيت في كل صوم واجب ويظهر في الايام ذلك ايضا واعتاد شارح قول الاسنوي في التمييز ما صوم الدهر بعيد ويلزمها انه لو نذر التصديق بالدرهم وماله كله درهم ان تصدق بجميعها وكلامهم في الاقرار برده أو أن يشيع الجنائز أو يعود المرضى لومه عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة وهو بعيد وقياس كلامهم المذكور انه لا يازمه الا ثلاثة (أو) نذر (صدقة) فيجب نذر التصديق وان قال بمال عظيم (عما) أي بأى شئ. (كان) وان قل مما يتمول الا لا يفي غيره لاطلاق الاسم لان أحد الشركاء في الخلقة قد تجب حصته كذلك (فروع) لو نذر التصديق بجميع ماله ازمه الا بسائر عورته وان كان عليه دين مستغرق من غير حجر كما يثبت في كتابي قره العين ببيان ان التبرع

(قوله) وبحت الزركشي (الخ) عبارة النهاية والمغني ولا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد قيام خلافا لما يحته الزركشي وان صح الخبر بأن ركعتين فيه كعمرة اه (قوله) بأن لم يقده الى قوله واعتاد شارح في المغني (قوله) وقد يجب (الخ) عبارة المغني فان قيل ينبغي ان لا يكتفى به اذا حل النذر على واجب الشرع فان اقل ما وجب بالشرع ابتداء ميام ثلاثة ايام اجيب بمنع ذلك بدليل وجوب يوم في جزاء الصيد وعند افاقة الجنون وبلوغ الصبي قبل طلوع فجر (الخ) (قول المتن) او اما فلائنه (أو) شهور اقباسه ثلاثة أو قبل عشر لسكونه جمع كثرة ولو عرف الاشهر احتمل ذلك واحتمل ارادة الثلاثة وقوله ايضا أي بأيام المنكر (قوله ذلك) أي وجوب (قوله قول الاسنوي) أي في الايام المعرف السقوه والظاهر لو نذر الصوم في السفر رخص ان كان صومه افضل من فطره ولا فلاه مغني (قوله) ويلزمها أي الاسنوي وذلك شارح (قوله) وماله كله درهم) جملة حاله (قوله) ان تصدق (الخ) أي لومه ان تصدق (الخ) وهو جواب لو (قوله) وان يشيع (الخ) عطف على التصديق بدرام (قوله) لومه عيادة كل مريض (الخ) لك ان تقول عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة غير مقدور بخلاف صوم الدهر فمنع من الاستغراق في ذلك ما منع واما قوله ان تصدق بجميعها فيمكن التزامه ويحاج عاين الاقرار بأنه مبنى على اليقين ولا يقين مع احتمال الجنس وان كان مرجوحا بخلاف ما نحن فيه اه سيدعمر (قوله الا ثلاثة) أي من الجنائز والمرضى (قوله) او نذر صدقة (الخ) عبارة الروض مع شرحه ومن نذر التصديق بشئ صح نذره وتصدق ما شاء من قليل وكثير لصدق الشئ عليه بخلاف ما اذا نذر شيئا لا يجوز له الا متول كاسم اه (قوله) فيجب نذر التصديق الى الفروع في المغني (قوله) وان قل (الخ) كدانت ودونه اه مغني (قوله) اذ لا يكتفى بغيره (الخ) عبارة النهاية فلا يكتفى (الخ) (قوله) لان أحد الشركاء (الخ) عبارة النهاية يقولان (الخ) بالواو قال الرشيدى قوله لا لاطلاق الاسم ولان أحد الشركاء (الخ) لاصل المتن أي انما جاز بأي شئ. كان وان قل لانه يتصور وجوب التصديق في مسألة الشركاء وانما احتاج لهذا ليكون الحكم جاريا على الصحيح من ان النذر يملك به مملك واجب الشرع اه عبارة المغني فان قيل هلا يتقدر بخمسة دراهم او بنصف دينار كما انه اقل واجب فيز كافا لما لا يجب بان الخلطاء قد يشتركون في نصاب فيجب على احدهم شئ. قليل اه (قوله) قد تجب. حصته كذلك (قد يقال قد تجب. حصته مالا يتمول اه سم وقد يجب بان ما ذكرناه معلقة لعدم وجوب الزيادة كما قد منعان المغني (قوله) لو نذر التصديق بجميع ماله (الخ) (فروع) لو نذر ان يشتري للتصدق بدرم خبز لومه التصديق بخبز قيمته درهم ولا يلزمه شرائه نظر للمعنى لان القرية انما هي التصديق لا الشراء لو قال ابتداء مالي صدقة أو في سبيل الله فلو لانه لم يأت بصيغة الالتزام فان علق قوله المذكور بدخول مثلا كقوله ان دخلت الدار فالى صدقة الله دخول الدار وان دخلت الدار واراد ذلك فالى صدقة فيجب التصديق عينا لانه نذر تبرير ولو قال بدل صدقة في سبيل الله تصدق بكل ماله على الفزاة اه مغني زاد الاسنى عقبه ما نصفي الاول بعد الاختيار وفي الثاني مطلقا قال الزركشي والاشبه تخصيص لزوم التصديق بكل ماله فيما تقرر بما اذا لم يكن عليه دين لا بوجوبه ولا له من لزومه متوهمه ويحتاج الى صرفة فان كان كذلك لم يتقدر نذره بذلك لعدم تناوله لانه لا يفي عليه التصديق بما يحتاج اليه لذلك وسبقه الى نحو ذلك الا ذرعي اه (قوله) الا بسائر عورته (قوله) ظاهره انه لا يفي زيادة على سائر العورة وان لم يدفع عنه برءا أو حرا يقضى الى الهلاك او الى ما يبيح التبعم وفيه نظر اه سم (قوله) وان كان عليه دين (الخ) خلافا لما انفاع الزركشي والاذرعي (قوله) ومرو (قوله) أي في شرحه وان لم يلقه

في المسجد جماعة ولا فرق بين ذلك واطلاق نذره في المسجد وعلى كل قبل كذلك في صورة التواغل المذكورة) او لا وعليه الفرق فليحجر (قوله) ويظهر في الامام ذلك ايضا) كتب عليه (مرو) قد تجب. حصته كذلك قد يقال قد تجب. حصته مالا يتمول (الا بسائر عورته) ظاهره انه لا يفي له زيادة على سائر العورة وان لم يدفع

لا يبطله الدين وانه لو نذر التصديق بماله بعينه زال عنه لمسكه بمجرد النذر فلو قال على ان تصدق بعشرين ديناراً بشئ

وعنه أعلی فلان أو أن شق مريض فعل ذلك فتنى ملكها وان لم يقبضها ولا قبلها لفظا بل وان رد كمار فله التصرف فيها وينفذ حول زكاتها من حين النذر وكذا ان لم يقبضها ولم ردّها المنذور له بتصريح دينه عليه ويثبت لها الأحكام الديون من زكاف وغيرها كالاستبدال عنها وكذا الاربامها وقول ابن العباد لا يصح الاربامها كالأخصر مستحق الزكاة وملكها ليس لهم الاربام ردود وقد قال ابن الرفعة النياس جواز الاعتراض والاربام الزكاة وانما تمنعها من التصرف ظاهر كلام الامام جوازهما في النذر اولى وكذا بالدعوى والمطالبة بها خلافا للركشي والحلف لو نكل الناذر ويورث عنه كافي مستحق الزكاة اذا انحصروا وقال الاسوي وانما لم يجر المستحق هنا على القبول بخلافه في الزكاة لان الناذر هو الذي كلف نفسه الزكاة اوجبا الشارع ابتداء فالاستمتاع منها يؤدي إلى تعطيل احدا ركان الاسلام اه ورفق ايضا بان مستحق الزكاة ملكه ما بخلاف مستحق النذروه فيه نظرا بل لا يصح اطلاقه لما قرر من انهم ملكوه ايضا بتفصيله المذكور وافي بعضهم فيمن نذر لآخر بالسكنى بملكه مدة معلومة فمن المنذور له لم تستحق ورثته شيئا لعدم شمول لفظ النذر لهم والناذر لم يطل حق المنذور له وواقعه جمع على الشق الاول فقالوا لو استأجر دارا فنذر فلان كل سنة بكذا مادامت تحت يده ثم مات المنذور له لم تستحق ورثته ذلك وخالف بعضهم لان النذر حق قد ثبت المورث فليثبت المورث واذا ورث وارث الموصي له الميث قبل القبول فوارث المنذور له اولى لان النذر الزم من الوصية ولو مات الناذر في مسئلة الاجار لم يستحق المنذور له فضلا عن ورثته شيئا لان الناذر قيد بمادامت الدار (٩٧) تحت يده بموتها لو كان تحت يده فبطل

النذر كالأول كان حيوات عادات مالكا وافي بعضهم في مدين مات وله تركه فضمنه بعض اولاده فنذر المستحق انه لا يطالبه مدة معلومة بانه لا يصح النذر لانه يؤدي الى تأخير براءة ذمة الميت وهو غير جائز وفيه نظر لاسيما ان قلنا بان الميت بريء بمجرد الضمان على ما اقتضاه ظاهر حديث أبي قتادة المار مع الكلام عليه آخر الجناز ولو كان له في دار نصف فنذر لفلان بنصفها نزل على المحصر كالوصية بجامع القر به فصح النذر بجمع نصفه وقال الأذري التزويل على نصيبه في الوصية ونحوها من القرب ظاهر من حيث

بشيء الخ (قوله وعنه) اى فى النذر (قوله على فلان) متعلق بقوله ان تصدق (قوله ذلك) اى المتصدق بهذه العشرين دينار اعلی فلان (قوله كاسر) اى فى اوائل الباب فى شرح وان لم يعلقه بشيء الخ (قوله ولم ردّها الخ) فعمل ان النذر على فلان ان كان معين لم يرد بالرد الا ان رد اه سم (قوله وانما منع منها المتبذ) اى ولا تمديد النذر المعين وكذا المحصور (قوله وظاهر كلام الامام الخ) الظاهر انه من مقرر قال (قوله لما قرر) اى آ نفا (قوله فمات المنذور له) اى قبل تمام المدة (قوله لم يستحقه ورثته الخ) سياق ما فيه كان ينبغي انه يقول بانه لم يستحق الخ (قوله او الناذر) اى او مات الناذر (قوله الميت) صفة الموصي له (قوله قبل القبول) متعلق بالميت (قوله نزل على المحصر) اى نصيبه لاعلى الاشاعة اى على النصف الشائع بينه وبين شريكه حتى يصح النذر فى نصف نصيبه فقط (قوله غريبة) بالنسبة للمعجزة من الغربة (قوله يخالغ الجبال) اى من القضاة بين الاغبياء من الازواج والزوجات (قوله وبحث الاذرى) اى الصحة فى العمري الخ اى من لا يعرف معناها وقوله لذلك اى قول ابن عبد السلام (قوله وجرى عليه) اى بحث الاذرى الزركشي وغيره اى لعدم استحضارهم لما فى قواعد ابن عبد السلام (قوله نحو بيعه) اى كوفئه (قوله اختلف فيه) اى فى جواب هذا الاستفهام (قوله بماسر اوائل الباب) اى من اعتبار الالتزام فى ماهية النذر وقيل الفصل اى فى تعليق العتق بالشفاء ثم بالقدوم (قوله بهذين اى النذر والكفارة (قوله ثم جعلها) اى النذر والكفارة فيما زاده المصنف (قوله ومر) لعل

عنه بردا وحر اى يقضى الى الهلاك اى الى مبيع التيمم وفيه نظر (قوله ولم ردّها المنذور له) فعمل ان النذر على فلان ان كان معين لم يرد بالرد الا ان رد (قوله ورفق ايضا الخ) الفارق شرح الروض (قوله ونذر صلاة فركتنا الخ) قال فى الروض ولو نذر ان يصل ركعتين فصلى اربعين فى الاجزاء تردد اه قال فى شرحه

(١٣) — شروانى وابن قاسم — عاشر

المعنى لا اللفظ اه ولو سال عامي دأته ان يلقته صفة رهن داره بدنيه فلقته صيغة النذر به اه ثم ادعى باه عليه فقال انما رهنها وانا جاهل بالصفة قبل بيانه ان خفى عليه ذلك لعدم غلطته للفقهاء اخذنا من قول ابن عبد السلام فى قواعده لو نطق العربي بكلمات عربية لا يعرف معناها شرعا كانت طالق للسنه كان لغوا اذا لشعوره بمدلول اللفظ حتى يقصده به وكثيرا ما يخالغ الجهال بين اغبياء لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة اه وبجته الاذرى فى العمري والرفقي لعدم استحضارهم لذلك وجرى الزركشي وغيره فى نحو ان شق مريض فعل عتق هذا هل يصح نحو بيعه قبل الشفاء اختلف فيه المتأخرون والوجه كاعلم بماسر اوائل الباب وقيل عدم الصحة لتعلق النذر بالمتزم به نعم ان بان عدم الشفاء كان مات فالذى يتجه تبين صحة البيع اخذنا من قبيل الفصل لان العبرة بما فى نفس الامر وحيث دفعتنى عدم الصحة الذى ذكره فعدنا الآن نظير ماسر قيل المصل وهذا يجمع بين كلام المتأخرين المتنافى فى نحو ذلك ولو نذر التصديق بعشرين دينار املا فى ذمته ولم يعين المتصدق عليه لم الامام مطالبة فقد قال الرافعى لو علم الامام من رجل انه لا يؤدي الزكاة الباطنة بنفسه فهل له ان يقول له امان تفرق بنفسك واما ان تدفع لى حتى افرق وجهان يجرى بان المطالبة بالنذور والكفارة تزداد المصنف الاصح وجوب هذا القول ازالة للسكرو نظر فيه ابن الرفعة بانه لا يجب الوفاء بهذين فور اتم حملهما على كفارة عصى بسببها ونذر صرح فيه بالفور ورفق هذا مذبذبا راجعه (او) نذر (صلاة فركتنا)

تجزئانه حلال على ذلك ويجب فعلها بتسليمه (٩٨) واحدة أو صلاتين وجب التسليم في كل ركعتين (وفي قول ركعة) حلال على جائز ولا

يكفيه سجدة تلاوة أو شكر (فعلی الاول يجب القيام فهما مع القدرة) لانهما الحقا يوجب الشرع (والثاني لا) الحافا بجائزه (أو) نذر (عقا) عبارة أصله اعتقا كالنبيه قيل وعجيب تغييرها مع قول في تحريمه انكاره جهل لكه: أحسنه ووجب بان في تغييرها الرد على المنكر فكان اهم من ارتكاب الاحسن (فعلی الاول) تجب (رقبة كفارة) وهي رقة مؤمنه تسليمه من عيب يخل بالعمل (و على الثاني رقة) وان لم تجز كعبية وكافرة حلال على جائزه (قلت الثاني هذا أظهر والله أعلم) لان الأصل براءة الذمة فاكفى بما يق عليه الاسم ولتصوف الشارع إلى التعقيم كونه غرامة سوح فيه خرج عن قاعدة السلوك بالنذر مسلک وأجب الشرع (أو) نذر (عتق كافر معينة اجزاء كاملة) لانها أفضل مع اتحاد الجنس (فان عين ناقصة) بنحو كفر أو عيب كمل عتق هذا أو هذا الكافر (تعينت) ولم يجز ابدالها ولو تغير منها لتعلق النذر بعينها وإن لم يزل ملكه عنها به (أو) نذر (صلاة قائما لم تجز قاعدة) لانه دون ما التزم (بخلاف عكسه)

في القروى التي قيل قول المن ولا يصح نذر معصية (قوله تجزئانه) إلى التنبيه في المعنى الاماسانية عليه وقوله ويجب إلى المن وإلى قوله قال السبكي في النهاية الاقوله قال حذف إلى وكشبهت العاطس وقوله الذاتية وقوله ومنها الزوج إلى ومنها التصديق (قوله تجزئانه) اي عن نذره وكان الاولى التاثير (قوله على ذلك) انظر مرجع الاشارة اه رشيدي عبارة المعنى على اقل ووجب الشرع اه (قوله أو صلاتين الخ) عطف على صلاة في المتن (قوله على جائزه) اي جائز الشرع اه معنى (قوله ولا يكفيه سجدة تلاوة الخ) ولا صلاة جناز قول لا يجز نذر فعل الصلاة على الراحلة اذ لم ينذره عليها بان نذر على الارض أو أطلق فان نذر عليها اجزاء فعلها عليها لكن فعلها على الارض أولى معنى وروى مع شرح (قول المتن فعلی الاول) اي المبنى على السلوك بالنذر مسلک واجب الشرع اه معنى (قول المتن يجب القيام فهما) ولا فرق في الصلاة المذكورة بين النفل المطلق وغيره كالرواتب والضحى فيجب القيام في الجميع اه ع (قوله الحافا) الاولى التاثير (قول المتن والثاني لا) اي لا يجب القيام فهما (نتيه) على الخلاف اذا أطلق فان قال اصلي قاعدة افله القعود قطعاً كما لو صرح بركعة فتجزئ به قطعاً لكن القيام افضل اه (فرع) لو نذر ان يصلي ركعتين فصل اربعا بتسليمه يتشهد او تشهدين في الاجزاء اطر يقان قال في المجموع اصحهما وبه قطع بغوى جوازه انتهى ولو نذر ان يصلي اربع ركعات جاز ان يصليها بتسليمتين لزيادة فضلها فان صلاها بتسليمتين فياتي بتشهدين فان ترك الاول سجداً لسهو هذا ان نذر اربعا بتسليمه واحدة أو أطلق فان نذرها بتسليمتين لم يمتها لانها افضل اه معنى وروى مع شرحه بخلاف (قوله كالنبيه الخ) عبارة المعنى قال المصنف في تجزئانه قول التنبيه او عتقا كلام صحيح ولا تنافي إلى ما انكره لجهله ولكن قال اعتقا قال كان احسن انتهى قال ابن شهبة والعجب ان عبارة المحرر اعتقا فغيرها الى خلاف الاحسن اه وبه يعلم ما في كلام الشارح وانه كان الاصول كذا في التنبيه وعبارة المحرر اعتقا قيل الخ (قوله انكاره) اي عتقا وقوله لكنه اي اعتقا وكان الاولى الاظهار (قوله ويجب الخ) حاصل المراد وان كان في العبارة قلة فان المصنف انما عبر بالعق كالنبيه مع ان بعضهم تعجب من هذا التعبير وعذله عن تعبير اصله باعتقا ولو كان احسن اشارة لهذا التعجب المتضمن لنخطة التعبير بالعق وهذه الاشارة اهم من التعبير بالاحسن اه رشيدي (قول المتن فعلی الاول) المبنى على ما سبق اه معنى (قوله ولتصوف الخ) متعلق بقوله الآتي سوح فيه الخ عبارة المعنى والفرق بينه وبين الصلاة ان العتق من باب الغرامات التي يشق اخراجها فكان عند الاطلاق لا يلزمه الاماهو الاقل ضرر بخلاف الصلاة اه (قوله لانها افضل) وذكر الكفري والعيب ليس للتقرب بل لجزا الاقتصار على الناقص فصارت نذر التصديق بخطة ردئية يجوز له التصديق بالجيدة اسنى ومعنى (قوله ولم تجز ابدالها الخ) وليس له بيعها ولا هبتها ولا يلزمه ابدالها ان تلفت أو تلفها وان اتلفها اجنبى لزمه قيمتها مالها ولا يلزمه صرفها إلى اخرى بخلاف الهدى فان الحق فيه للفقراء وموجودون قاله في البيان اه معنى (قول المتن لم يجز) اي فعلها قاعدة اي حال كونه قاعدة مع القدرة بلا مشقة على القيام امامه المشقة لنحو كبر او مرض فلا يلزمه القيام على الاصح اه معنى (قوله ولا يلزمه الخ) اي وإن كان حين النذر عاجز عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم مر اه سم (قوله أو القيام) عطف على عبارة المجموع ففيه طريقتان اصحهما وبه قطع بغوى جوازه إلى ان قالو القائل بالجواز قاسه بما لو نذر ان يتصدق بعشرة فتصدق بعشرين وهو على خلاف الأصل السابق من انه يسلك بالنذر مسلک واجب الشرع ولهذا جاز في الانوار بعدم الجواز وقال في الأصل بعد ذكره الخلاف يمكن بناؤه على ما ذكر ان نذرنا على واجب الشرع لم يجز كما لو صلى الصبح اربعا والجواز اه (قوله ويجب بان في تغييرها الرد على المنكر الخ) وفيه ايضا الاختصار (قوله أو نذر صلاة قائما) (فرع) نذر القيام في النافلة لزم على المتمدن خلافا لبعضهم مر (قوله فله القيام) اي لا يجب ان كان حين النذر عاجزا عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم

بان نذرها قاعدة القيام لانه افضل مع اتحاد الجنس ولا يلزمه ان قدر على المتمدن (أو) نذر (طول قراءة الصلاة) المكتوبة أو غيرها أو تطويل نحو ركوعها أو القيام في نافلة أو نذر تأتيت وضيه (أو) نذر (سيرة معينة) يقرؤها

(الجماعة) فيها تشرع فيه من فرض أو نفل (لزمه) ذلك لانه قرينة مقصودة وتقيدها هذه الثلاثة بالفرض لانها للخلاف ومن ثم اخذتم تغليب من اخذتم تقييد الحكم بذلك (تنبه) لم ار ضابطا للتطويل المأتمم بالنذر هنا فيجتمل ان يضبط بالعرف وفيه نظر لانه امر نسبي فلا يضبطه العرف والذي يظهر انه ينبغي ان زيادة على ما يسن لامام غير محصورين الاقتصار عليه واما قول البقيني محل وجوب التطويل اذا لم يكن اماما في مكان لا تتحصر جماعته والام بزمه التطويل لكرهاته فهو وإن كان فيه إشارة لما ذكرته إلا ان كراهة ادنى زيادة على ما يسن لامام غير المحصورين الاقتصار عليه متنوعة وحينئذ فيسقط ما بحثه (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا يجب ابتداء كراهة لمريض تسن عبادته) (وتشيع جنازة والسلام) اي ابتداءه حيث شرع وكذا جوابه ما لم يتعين لما مر في فرض الكفاية قال وحذفت قول المحرر على الغير لايهاه الاحتراز عن سلامه على نفسه عند

طول قراءة الصلاة عبارة المغني ولو نذر امام الصلاة أو قصرها في السفر صرح ان كان كل منها أفضل ولا فلا كما جزم به في الانوار ولو نذر القيام في النوافل أو استعاب الراس أو التلث في الوضوء أو الغسل أو غسل الرجلين مسح وزم كاجزم به في الانوار ايضا اه زاد الوضوء وسجدة التلاوة والشكر عند تمضيها اه (قوله في صلاة الخ) اي وخارجها اه مضى (قول المتن والجماعة) ويخرج من عبادة ذلك بالابتداء في جزم من صلاته لانه احسب حكم الجماعة على جميعها اه ع (قوله او نذر الجماعة الخ) لوصلي فرادى سقط الاصل وينبغي أن تبقى الجماعة وتلزم جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنع الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر اه سم عبارة المغني (تنبه) لو خالف في الوصف المأتمم كان صلي في الاخيرة منفردا سقط عنه خطاب الشرع في الاصل وبقي الوصف ولا يمكنه الاثبات به وحده فعليه الاثبات به ثانيا مع وصفه ذكره في الانوار تبعاً للقاضي والمتولي وقال القاضي ابو الطيب يسقط عنه نذره ايضا لانه ترك الوصف ولا يمكن قضاءه وقال ابن الرفعة الاول ظاهره اذا لم يقل ان الفرض الاول ولا فاتحه الثاني قال شيخنا وقد يحمل الاول على ما اذا ذكر في نذره الظهر مثلا والثاني على ما اذا ذكر فيه الفرض انتهى والارجماء ذكره صاحب الانوار اه (قوله لزمه ذلك) راجع للسائل المذكورة اه معنى (قوله) وتقيدها الخ) اي في الوضوء واصلا ولو نذر القراءة في الصلاة فقر في محل التشهد او في ركعة زائدة فقام لها ناسيا لم تحسب اه معنى (قوله) تقييد الحكم وهو اللزوم بذلك اي بالفرض (قوله) لانها للخلاف اخذتم اي من التقييد بذلك (قوله) تقييد الحكم وهو اللزوم بذلك اي بالفرض (قوله) يجوز (اي في الخروج عن عبادة النذر) (قوله) واما قول البقيني الخ) اعتمده المغني (قوله) اذا لم يكن اماما في مكان الخ) او حصروا او لم يرضوا بالتطويل اه معنى (قوله) فيسقط ما بحثه) اقول ناذر الطول قد يطأه كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يمينه كنه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا وكنه على تطويل يزيد على ما يسن الامام غير المحصورين زيادة ظاهرة او قدر ضعفه لا تخاف من كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا يعتد نذره فاجته البقيني صحيح محمول على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة ادنى زيادة وحينئذ فدعى سقوط ما بحثه ساقطة اه سم (قول المتن لانجب ابتداء) اي لانجب جنسها ابتداء وسيأتي تحريمه وبه يدفع ما قد يقال مفهوم قوله لانجب ابتداء صحة نذر صلاة الجنائز اذ تعينت عليه لعدم وجوبها عليه ابتداء وقد مر عدم صحة نذرها اه ع (قول المتن والسلام) اي على الغير او على نفسه اذا دخل بيتا بالخامسة ونهاية (قوله قال) اي المصنف في الدقائق (قوله على الغير) مقول المحرر (قوله ولا يصح) اي ذلك الاحتراز (قوله) نازعه الاذرع الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة فان المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام سلامه على نفسه بل في كلامه اشارة قوى بان المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتأمل اه سم عبارة السيد عمر لك ان تقول مراد الامام النووي كما هو الظاهر المتبادر من عبارة ان التقييد الواقع في الحر يومهم انه لو نذر السلام على نفسه لم يعتد ولو بصيغة لله على ان سلم على نفسه اذا دخل البيت خاليا وهذا واضح لا غبار عليه ولا نزاع فيه واما كون نذر مطلقا

مر (قوله او نذر الجماعة الخ) لوصلي فرادى سقط الاصل وينبغي أنه تبقى الجماعة في ذمته وان تلزمه إعادة الجماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنع الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر (قوله) فيسقط ما بحثه) اقول ناذر الطول قد يطأه كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يمينه كنه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا وكنه على تطويل يزيد على ما يسن الامام غير المحصورين زيادة ظاهرة او قدر ضعفه لا تخاف من كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا يعتد نذره فاجته البقيني صحيح محمول على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة ادنى زيادة وحينئذ فدعى سقوط ما بحثه ساقطة (قوله) نازعه الاذرع الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة لان المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام على نفسه بل في كلامه اشارة قوى بان المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتأمل (قوله ايضا)

من نذر السلام قال فتيحه
 أنه لا يجب الابنية أو قرينة
 تدل عليه وكثمت العاطس
 وزيارة القادم وتعجيل
 مؤقته أول وقتها لأن
 الشارع رغب فيها فكانت
 كالعبادات الذاتية ومنها
 الزواج فيصح نذره حيث
 سن له كما سرفا به ومنها
 التصديق على ميت أو قبره
 ان لم يرد تملكه وأطرد
 العرف بان ما يحصل له
 يقسم على نخوفه هناك
 فان لم يكن عرف هناك
 بطل قال السبكي والأقرب
 عندي في الكعبة والحجرة
 الشريف والمساجد الثلاثة
 أن من خرج من ماله عن
 شيء لها واقتضى العرف
 صرف في جهة من جهاتها
 صرفه إليها واختصت به
 اه فان لم يقتض العرف
 شيئا فالذي يشبه أنه يرجع
 في تعيين المصرف لراى
 ناظرها وظاهر أن الحكم
 كذلك في النذر الى مسجد
 غيرها خلافا لما يوممه
 كلامه ومنها اسراج نحو
 شمع أو زيت بمسجد أو
 غيره كقبرة أو كان ثم من
 ينتفع به ولو على ندور
 فيجب الوفاء به والأفلا
 وخرج بلا تجب ابتداء
 ما وجب جنسه شرعا
 كصلة وصدقة وصوم وحج
 وعتن فيجب بالنذر قطعا

السلام يشمل السلام على نفسه فليس فيه تعرض له بوجه فالعجب من الأذرى مع جلالة كيف صدرت منه
 هذه المنازعة ومن الشارح مع مزيد مشاحته للتعقيل للصنف كيف أقرها اه **(قوله)** أو قرينة فيه
 تأمل **(قوله)** وكثمت إلى الكتاب في المعنى لا قوله الذاتية إلى ومنها التصديق وما سلف به **(قوله)** وتعجيل
 مؤقته أول وقتها وقيام التراويح وتحية المسجد وركعتي الاحرام والطواف وستر الكعبة ولو بالحرير
 وتطيبها أو صرف ماله في شراه سترها فان نوى المباشرة لذلك بنفسه لزم له الإزالة بعنه إلى القيم ليصرف في
 ذلك اه معنى **(قوله)** رغب فيها اي المذكورات أهم ش **(قوله)** ومنها الزواج الخ اي من القرينة التي لا تجب
 ابتداء ومن العبادات الذاتية **(قوله)** ومنها التصديق على ميت أو قبره الخ عبارة الرض مع شرحه من نذر
 زيتا أو شحما لاسراج مسجد أو غيره أو وقف ما ستره بان به من غلته صح كل من النذر والوقف ان كان
 يدخل المسجد أو غيره من ينتفع به من نحو مصلا أو نائم وإلا يصح لانه إضاعة مال وقد ذكر الأذرى ما يفيد
 ذلك فقال في إيقاد الصمغ ليلاعلى الدوام والمصايح الكثيرة نظر لما فيه من الاسراف واما المنذور للشاهد
 التي بنيت على قبولي أو نحوه فان قصد النذر بذلك التور به على من يسكن البقعة أو يتردد إليها فهو نوع قربة
 وحكمة ما ذكره الأصح وإن قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التور به فلا وإن قصد به وهو الغالب من
 العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب الى من دفن فيها أو نسبت إليه فأنذر باطل غير منعقد فاهم بمنقدون
 أن لهذه الأمانة خصوصيات لا تنقسم ورون أن النذر لها ما يندفع به البلاء قال وحكم الوقف كالنذر
 اه زاد المعنى فان حصل شيء من ذلك رد إلى مالكه وإلى واره ثم بعده وإن جهل صرف في مصالح المسلمين
 وقال الشيخ عز الدين الموهدي إلى المساجد من زيت أو شمع إن صرح بانه نذرو يجب صرفه إلى جهة النذر
 ولا يجوز بيعه وإن أفرط في الكثرة وإن صرح بانه تبرع لم يجز التصرف فيه إلا على وفق إذنه وهو باق
 على ملكه فان طالبت المدقة وظن ان باذله مات فقد بطل إذنه وجبرده إلى واره فان لم يعرف له وارث
 صرف في مصارف المسلمين وإن لم يعرف قصد المهدى أجرى عليه أحكام المنذور التي تقدمت أو يصرف
 في مصالح المسلمين اه **(قوله)** عن شيء لعل عن زائدة **(قوله)** إلى مسجد غير ما الخ قال في الارشاد في امثلة
 ما ينتقد بالنذر وتطليب مسجد قال في شرحه ولو غير الكعبة لان تطليب المسجدة من مقصودة ككسوة
 الكعبة تحريم وغيره وليس مثله أي المسجد مشاهد العلماء والصلحاء كقائه ابن عبد السلام ومرحمة
 كسوتها بالحرير واما بغيره فهو مباح لا ينتقد نذره اه سم **(قوله)** خلافا اه أي للسبكي حيث قيد بالمساجد
 الثلاثة **(قوله)** ومنها اسراج نحو شمع الخ وفي العباب لو نذر ستر الكعبة ولو بحرير أو تطيبها أو صرف مال
 لذلك لزمه قال في شرحه خرج بسترها ستر غيرهما من المساجد فانه لا ينتقد على الوجه لانه بالحرير
 حرام خلافا لابن عبد السلام كالغزالي واما بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام ايضا وهو بعيد وقال
 ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي ان يكون قربة يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستدين
 إلى جدرها من نحو حر أو برد أو وسخ اه ثم قال في العباب وان نذر تطليب سائر المساجد فاختار أي كافي

ونازعه الأذرى الخ لا يخفى أن هذه المنازعة تمامها لا تضل المصنف فيما قاله **(قوله)** ومنها اسراج نحو
 شمع أو زيت بمسجد أو غيره كقبرة الخ قال في الارشاد في امثلة ما ينتقد بالنذر وتطليب مسجد قال في شرحه
 ولو غير الكعبة كل وجهه في المجموع خلافا لما في الحاوي تبع الامام وان أقره إلى الرض واصلها لان تطليب
 المسجدة من مقصودة ككسوة الكعبة بحرير وغيره وليس مثله مشاهد العلماء والصلحاء كقائه ابن
 عبد السلام ومرحمة كسوتها بالحرير واما بغيره فهو مباح فلا ينتقد نذره اه وفي العباب لو نذر ستر
 الكعبة ولو بحرير أو تطيبها أو صرف مال لذلك لزمه قال في شرحه خرج بسترها ستر غيرهما من المساجد
 فانه لا ينتقد على الوجه الذي اقتضاه كلامهم لانه بالحرير حرام خلافا لابن عبد السلام كالغزالي واما
 بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام ايضا وهو بعيد وقال ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي ان يكون
 قربة يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستدين إلى جدرها من نحو حر أو برد أو وسخ اه ثم قال في العباب

والواجب العيني والخير وما
على الكفاية إذا تعين كامر
ولا بد في الضابط من زيادة
أن لا يبطل رخصة الشرع
ليخرج نذر عدم الفطرى
السفر من رمضان ونذر
الانعام فيه إذا كان الافضل
الفطر والقصر فانه لا ينقذ
(كتاب القضاء)
بالدو هو لعة أحكام الشيء
ومضاهو وجامعا لآخر
كالوصى والحقا وشرعا
الولاية الآتية والحكم
المترب عليها والزوام من له
الالزام بحكم الشرع فخرج
الافتاء والاصل فيه
الكتاب والسنة وإجماع
الامة وفي الخبر المتفق عليه
لذا حكم الحاكم اى اراد
الحكم فاجتهد ثم اصاب
الاجر ان واذا حكم فاجتهد
ثم اخطأ فله اجر وفي رواية
صحيحة بدل الاولى فله عشرة
اجور قال في شرح مسلم
اجمع المسلمون على ان هذا
في حكم عالم يجتهد اما غيره
فأتم بجميع احكامه وان
وافق الصواب واحكامه كلها
مدودة لان اصابته اتفاقية
وروى الاربعة والحاكم
وبالبيهي خبر القضاء ثلاثة
قاصر في الجنة وقاضيان
في النار وفسر الاول بان يعرف
الحق وقضى به والآخري
بمن عرف وجار ومن
قضى على جهل

المجموع لو مدهون مشاهد العلماء الاولياء اى فلا ينقذ نذر تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال
في شرحه تردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الاذى والظاهر الانعقاد لانه قرينة انتهى وقوله
السابق بل ينبغي ان يكون قرينة يلزم بالنذر الخ ينبغي ان يجري مثله في مشاهد العلماء الاولياء إذا كان فيه
وقاية الزائرين كما ذكر فليتأمل اهـ (قوله) والواجب العيني الخ عطف على ما وجب جنسه الخ (قوله)
كامر) الاولى فلا ينقذ كامر (قوله) ان لا يبطل اى النذر اعرش (قوله) ان لا يبطل الخ الاولى ولا يبطل
(قوله) فانه لا ينقذ ولو قال ان شئ الله مريض فله على تعجيل زكاة مالى لم ينقذ او نذر الاعتكاف صائما
لوماه جز ما وقرأة الفاتحة إذا عطس انعقد وان لم تكن به علة فان عطس في نحو ركوع قرع ابعاد صلاته او
في القيام قرأها حالا ذكره لا يبطلها وان يحمد الله عقب شره لا انعقد وان يجدد الوضوء عند مقتضيه
فكذلك اى ينقذ اهـ نهاية عبارة المغنى واورد على الضابط ما لو قال ان شئ الله مريض فله على ان اعجل
زكاة مالى فان الاصح في زيادة الرخصة عدم انعقاده لانه ليس بقرينة نعم حيث قلنا يدب تعجيل الزكاة كان
اشتدت حاجة المستحقين بها والتسوها من المزمكى وروى الساعى قبل تمام حوله فينبغي كما قاله الاسنوى
وغيره صحة نذره ولو نذر ان يصلى في افضل الاوقات فقياس ما قاله في الطلاق ليلة القدر او في احب الاوقات
الى الله تعالى قال الزركشى ينبغي ان لا يصح نذره الذى ينبغي الصحة ويكون كندره في افضل الاوقات ولو
نذر ان يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها احد فليلطف بالبيت وحده وقيل يصلى داخل البيت وحده وقيل
يتولى الامامة المظلمى فان الامام لا يكون الا واحدا فان انفرد بها واحد فقد قام بعبادة هي اعظم العبادات
وينبغي انه يكفى اى واحد من ذلك وما رده من ان البيت لا تخلو عن طائفة ملك او غيره مردود لان العبادة بما
في ظاهر الحال اهـ (كتاب القضاء)

(قوله) بالمد الى قول المتن ويكره طلبه في النهاية الا قوله ففيه استخدام وما سأنه عليه وقوله واعتمده
البيهقي الى وخرج بيتونه (قوله) وامضاه) عطف مغاير اهـ عش (قوله) وجاه) اى لغة اهـ عش (قوله)
او الحكم الخ العطف با وفيه فيما بعده لتتابع القضاء الشرعى لا للتردد اهـ سيد عمر اقول ولا يظهر مغايرة
بين الآخرين وياتى عن المغنى ما هو كالصريح في الاتحاد (قوله) او الزوام من له الخ) اقصر عليه المغنى عارته
وشرعا فصل الخصومة بين خصمين كما ذكر بحكم الله تعالى قال ابن عبد السلام الحكم الذى يستفيدة القاضي
بالولاية هو اظهار حكم الشرع في الواقعة فيمن يجب عليه امضاؤه فيه بخلاف المغنى فانه لا يجب عليه امضاؤه اهـ
(قوله) والاصل) اى قوله من ثم في المغنى (قوله) المتفق عليه) اى الذى اتفق عليه صحيح البخارى وصحيح مسلم
(قوله) قال) اى المصنف (قوله) على ان هذا) اى الخبر المذكور (قوله) يجتهد) عبارة المغنى اهل للحكم اهـ
(قوله) اما غيره الخ) انظر هذا الاطلاق مع ما ياتى ولعله في غيره اهـ سم عبارة السيد عمر قوله اما غيره اى
غير العالم وهو الجاهل ولا يليق ببقاءه على ظاهره لاقتضائه ان العالم المقلد اتم في جميع احكامه وان وافقت
الصواب واقتضت الضرورة توليه لفقد غيره اهـ وفي الرشيدى نحوها (قوله) واحكامه كلها مردودة) اى
عليه ان لم يولد شوكة كالشارع اليه ان الرفعة اهـ رشيدى اى فلا ينافى قول المصنف الآتى فان اتمد جمع هذه
الشروط الخ (قوله) وروى الاربعة) اى البخارى ومسلم وابوداود والترمذى (قوله) وفسر) اى الخبر والنبي
صلى الله عليه وسلم عبارة المغنى فاما الذى في الجنة فجل عرف الحق وقضى به واللذان في النار رجل عرف

وان نذر تطييب سائر المسجد فاختار اى كافى المجموع لو مدهون مشاهد العلماء الاولياء اى فلا ينقذ
نذره تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال في شرحه تردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الاذى
والظاهر الانعقاد لانه قرينة انتهى وقوله السابق بل ينبغي ان يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه الخ ينبغي
ان يجري مثله في مشاهد العلماء الاولياء إذا كان فيه وقاية الزائرين كما ذكره فليتأمل

(كتاب القضاء)

(قوله) اما غيره) انظر هذا الاطلاق مع ما ياتى ولعله في غيره

والذى يستفيد بالولاية اظهار حكم الشرع وادعاءه وبارفع اليه بخلاف المتفق فانه مظهر لا مضمون ثم كان التضاد بمقتضى افضل من الافناء
لانه انما هو زيادة (هو) اى قبله من (١٠٢) متعددين صالحين فيها استخدام (فرض كفاية) بل هو اسنى فروض الكفايات حتى قال

الغزالي انه افضل من الجهاد وذلك للاجماع مع الاضطرار اليه لان طابع البشر مجبولة على النظام وقل من ينصف من نفسه والامام مشغول بما هو اهم منه فوجب من يقوم به فان امتنع الصالحون له منه انما هو اجبر الامام احدثه اما تقليده ففرض عين على الامام فورا فى قضاء الاقام وعلى قاضى الاقام فيما عجز عنه كياتى ولا يجوز اخلاء مسافة العدى عن قاضى أو خليفة له لان الاحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين قال البلقنى وايضا قضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام او نائبه ولا عجل له الدفع اذا كان فيه تعطيل وتطويل نزاع ومن صريح التولية وتوليتك او قلدتك القضاء ومن كتبها عولت او اعتمدت عليك فيه ويشترط القبول لفظا وكذا فورا فى الحاضر وعند بلوغ الخبر فى غيره هذا ما فى الجواهر وغيرها لكن لما نقله عن الباوردى بحثا انه ياتى هنا مامر فى الوكالة فعليه الشرط عدم الرد

الحق وجار فى الحكم ورجل قضى للناس على جهل **(قوله)** والذى يستفيد الخ اى الحكم الذى يستفيد القاضى الخ اه معني **(قوله)** بمقتضى اى مع اقيام بمقتضى **(قوله)** اى قبله من (١٠٢) متعددين صالحين فيها استخدام **(قوله)** فقه استخدام ان يرجع وللقضاء على حذف مضاف اى قول فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج الى اطلاقه التضاد معني اى قوله اه سم **(قوله)** بل هو اسنى اى على اه عرش **(قوله)** وذلك رابع الى البتة **(قوله)** لان طابع البشر الى قوله ومن صريح التولية فى المعنى **(قوله)** على النظام اى ومنع الحق وقوله والامام مشغول الخ اى فلا يقتدر على فصل الخصومات بنفسه اه معني **(قوله)** اما تقليده اى وتوليته ان يقوم به اه عرش **(قوله)** فورا الى الابد تقدمه على الامام **(قوله)** ولا يجوز اخلاء الخ والمخاطب بذلك الامام او من فوض اليه الامام الاستخلاف كقاضى الاقيام اه عرش **(قوله)** لان الاحضار الخ يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل احد وبين القاضى مسافة العدوى فاقول اه سم **(قوله)** قال البلقنى الخ عبارة النهاية اما ابقاء التضاد الخ فرض عين كقوله البلقنى اه **(قوله)** بين المتنازعين اى بعد تداعبهما كما هو ظاهر وقوله على الامام يلمنه ان الامام له حكم القاضى فى القضاء وما يرتب عليه وقوله او نائبه اى من افضاه كما هو ظاهر اه رشيدى **(قوله)** ويشترط القبول الخ عبارة النهاية ولا يبرر القبول لفظا بل يكتفى فيه بالشروع بالفعل كولو كلف كاتى به الى الدرجه الله تعالى نعم يرتد بالرد اه **(قوله)** الى قوله وفيه نظر فى المعنى لا قوله ولو يبدل وقوله ما يمكنه الى وان خاف وقوله او علم الى بل عليه **(قوله)** بان لم يصاح غيره اى بان لا يوجد فى الناحية صالح للقضاء غيره اه شرح الروض والمراد بالناحية بله ودون مسافة العدوى عانى **(قوله)** فاضلا عما يعتبر ظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين الموضع التى صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يرتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذل للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه عرش اقول قضية صانع المبنى والاسنى عدم وجوب البذل **(قوله)** ولم يطلبه اى القضاء اه سم **(قوله)** (نه) اى المتين للقضاء **(قوله)** وليس اى الامتناع مفسقا لعل المراد انه لا يمكن بنفسه ولا فالتعليل لا يساعد ظاهر العبارة اه رشيدى **(قوله)** نعم بحث الاذرى الخ عبارة النهاية والا قرب وجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة خلافا للاذرى اخذ من قولهم يجب الامر الخ وعبارة المعنى ومحل وجوب الطلب اذا ظن الاجابة كما يحتمل **(قوله)** فقه استخدام ان يرجع هو للقضاء على حذف مضاف اى قبله فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج الى اطلاقه القضاء معني القبول **(قوله)** لان الاحضار من فوقها مشق يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل احد وبين القاضى مسافة العدوى فاقول **(قوله)** وبه فارق يتأمل مع وجود المشقة فى الذهاب للاستفتاء لان يقال ان الاحتياج للاستفتاء دون الاحتياج للقضاء مع انه لو كان بين كل قاضيين فوق مسافة العدوى فاقول بشرط ان يكون بينهما مسافة العدوى فقط كما هو قضية امتناع اخلاء مسافة العدوى عن قاضى وقضية المقابلة لقوله لعل اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين فليتأمل ويحجب يمنع انه شرط ما ذكر بل الذى شرطه ان لا تتخلل مسافة العدوى من قاضى وهذا متحقق اذا كان بين القاضيين فوق مسافة العدوى ولا يقال هذا بما يؤول الى انتفاء الفرق بينهما وبين المفتين لما هو واضح فتأمل **(قوله)** اذا كان فيه تعطيل فالعينية مفيدة **(قوله)** ويشترط القبول لفظا لا يعتبر القبول لفظا بل يكتفى فيه بالشروع بالفعل كولو كلف كاتى بذلك شيخنا الشهاب الرمى نعم يرتد بالرد مرش **(قوله)** ولم يطلبه اى القضاء **(قوله)** نعم بحث الاذرى انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر نعم لو تيقن عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعا فيحتمل عدم وجوب الطلب فان اوجبناه (١) عند الظن وكذا يقال

(فان تعين) له واحد بان يصلح غيره (لم يطلبه) ولو يبدل مال ان قدر عليه فاضلا عما لا يمتنع فى الفطرة فبما يظهر وان الاذرى خاف الخيل او علم ان الامام عالم به ولم يطلبه منه بل عليه الطلب والقبول والتحرز ما يمكنه فان امتنع اجبره الامام وليس امتناعه مفسقا لانه غالبا لما يكون بنا وبل نعم بحث الاذرى انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر (١) قوله فان اوجبناه الخ حكمه كذا فى النسخ ولعل هنا سقط آخر

وقولهم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطلب هنا وان علم انهم لا يجيبونه (والا) يمتنع عليه انظار (فان كان غيرهما صاحب) سن الاصلح طلبه وقوله انه لو ثبت نفسه فان سكوت (وكان يتولاه) أى يقبله (١٠٣) اذ اوليه (فالمفضل القبول) اذ ابدل له

من غير طلب وتعتقد توليته كالامامة العظمى (وقيل لا) يجوز له القبول فلا تعتقد توليته لخبر البيهقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره افضل منه وفي رواية رجلا على عصاة وفي تلك العصاة من هو ارضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهدا او مقلدا عارفا بمدارك امامه والمفضل ليس كذلك وخرج بيتولاه غيره فهو كالدعم ولا يجبر الفاضل هنا ومحل الخلاف حيث لم يمتنع المفضل بكونه اطوع في الناس او اقرب إلى القلوب واقرى في القيام في الحق او الزم لمجلس الحكم والاجاز له القبول بلا كراهة وانقدت ولا يمتنع قطعا (و) على الاول (بكره طلبه) أى المفضل وقوله مع وجود الفاضل الغير الممتنع لخطره وتقدمه على من هو احق منه (وقيل يحرم) طلبه اما على الثاني فيحرم طلبه جزما فتفرع شارح هذا على الثاني غير صحيح (وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله) القبول (بلا كراهة بل قال البلقيني يندب له لانه

الاذرى فان تحقق أو غلب على ظنه عدمه لما علم من فساد الزمان وأتمته لم يلزمه اه وعبارة سم نعم لو يتقن عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعا فيحتمل عدم وجوب الطلب وان اوجبه عند الظن وكذا يقال في الأمر بالمعروف انه لو يتقن عدم الامثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما اه **قوله** صريح في وجوب الطلب هنا (الخ) ويمكن الفرق اه سم **قوله** والا يمتنع عليه) أى لوجوه غيره معه اه معنى **قوله** اى يقبله (له) قول له وتعتقد توليته في المعنى (قول الماتن فمفضل) أى المصنف بصفة القضاء وهو غير الاصلح اه معنى (قول الماتن القبول) ظاهره مع انفاذ الكراهة القياس ثبوتها الجواب بالخلاف في جواز القبول وقد يقتضى قوله الاقوله القبول بلا كراهة ثبوتها فيما نحن فيه اه عرش أقول وبصرح بالكره اه قول الشارح الاقوله وقوله مع وجود الفاضل (الخ) وقول شرح المنهج او كان مفضولا ولم يمتنع الافضل من القبول كرهائى الطالب والقبول اه **قوله** اذ ابدل له (من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقيد لانه القبول مع الطلب وان كرها كسابقى اه سم **قوله** من استعمل عاملا (الخ) دخل فيه كل من تولى امرام من امور المسلمين وإن لم يكن ذلك شرعا كصبه شيخ الاسواق والبلدان ونحوهما اه عرش **قوله** إذا كان الفاضل مجتهدا) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة فيه نظرا اه سم **قوله** (وخرج) إلى الماتن في المعنى لا اقوله ولا يجبر الفاضل هنا **قوله** او اقرب إلى القلوب) عبارة غير إلى القبول قال عرش أى لقبول الخصم ما يقضى عليه اوله وهو قريب من الاطوع لان معناه اكثر طاعة بان يكون طاعة الناس له اكثر من طاعتهم لغيره **قوله** او الزم المجلس الحكم) او حاضرا والاضل غائب وصحى جاز الافضل مريض اه معنى **قوله** لخطره) علة للكره اه (قول الماتن) وقيل يحرم استشكله الامام بانه إذا كان النصب جائزا فكيف يحرم طلب الجائز ونظير هذا سؤال الصدقة في المسجد فانه لا يجوز ويجوز اعطاؤه على الاصح إذا كان الاعطاء باختيار المعطى فاسألوا كالدعم اه معنى **قوله** (وسئل) إلى قول الماتن والاعتبار في النهاية لا اقوله ولا يصح إلى يحرم (قول الماتن فله القبول) ولا يلزمه على الاصح لانه قد يقوم به غير نهاية ومعنى **قوله** (بل قال البلقيني) عبارة انه لما لم يندب له كقوله البلقيني (الخ) **قوله** قال البلقيني يندب (الخ) هو مناف لقوله الاقوله والاولى وجد احدهما هذه الاسباب الخفا فاما له فان قيل هذا محمول على ما اذا وجد احدا لاسباب فلامعنى نقله عن البلقيني مع ما في الماتن اه سم أقول وكذا قول الشارح بلا كراهة يتألف لما يأتى **قوله** (نعم ان خاف) إلى قول الماتن والاعتبار في المعنى لا اقوله كالخبر الحسن إلى ويحرم الطلب وقوله مطلقا إلى الماتن (قول الماتن إلى الرزق) هو بالفتح مصدره بالكسر اسم لما ينفع به اه عرش **قوله** على الولاية) وفي هذا إشعار على انه يجوز اخذ الرزق على القضاء وسيأتى ايضاح ذلك اه معنى **قوله** (وكذا ان ضاعت الخ) صريح في ان القبول حينئذ مندوب ولوقيل بوجوبه لم يعد اه عرش

في الأمر بالمعروف انه لو يتقن عدم الامثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما **قوله** وقولهم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطلب هنا) يمكن الفرق **قوله** اذ ابدل له (من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقيد لانه القبول مع الطلب وان كرها كسابقى **قوله** واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهدا) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه ما فيه **قوله** ولا يجبر الفاضل) ظاهره نظر المتقدم عن البلقيني وان كان الفاضل مجتهدا والمفضل غير مجتهد وفيه نظر **قوله** (بل قال البلقيني (الخ) هو مناف لقوله الاقوله والاولى وجد أحد هذه الاسباب الثلاثة الخ فاما له فان قيل هذا محمول على ما اذا كان وجد الاسباب قلنا فلامعنى نقله عن

من أمه وقد أتاه من غير مسئلة فيعان عليه أى كافى الحديث نعم ان خاف على نفسه لزمه الامتناع كما في الدخاثر ورجحه الركنى (ويندب) له القبول (والطالب) للقضاء حيث آمن على نفسه منه كما هو ظاهر (ان كان خافا) أى غير مشهور بين الناس يعلم (يرجو) به نشر العلم) ونفع الناس به (أو) كان غير الخامل (محتاجا الى الرزق) من بيت المال على الولاية وكذا ان ضاعت حقوق الناس

(قوله بثولية جاهل) أي أو عاجز اه معنى (قوله الاسباب الثلاثة) هي قوله إن كان غلاما الخ وقوله أو محتاجا الخ وقوله وكذا الوضاعت الخ اه عش (قوله أي الطلب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف الاولى او مكروها لا فرق فيه بين ان يكون متاعا طلب منه او لا خالف ما تقدم عن البقيتي وان كان مقيدا بالطلب الخ خالفه ليحرم اه سم (قوله سبب امتناع الخ) وقد امتنع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لما سأل عن ان رضى الله عنه القضاء واه الترمذي وعرض على الحسين بن منصور النيسابوري قضاء نيسابور فاختى ثلاثة أيام ودعا الله تعالى فأتى في اليوم الثالث وورد كتاب السلطان بثولية مضرب على الجهمض عشيّة قضاء البصرة فقال اشأو ونفسى الليلة واخبركم غدا أو اعليه من الغد فوجده ميتا وقال مكحول لو خيرت بين القضاء والقتل اخترت القتل وامتنع منه الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لما استدعاه المنصور فحبسه وضربه حتى القاضى الطبري وغيره ان الوزيرين الفرات طلب باعلى ابن خيران لتولية القضاء فهرب منه فخم دوره نحو من عشرين يوما اه معنى (قوله وعليه حملت الخ) أي على انتفاء كل من الاسباب الثلاثة (قوله على جاهل) أي مطلقا اه عش (قوله قصد) أي العالم (قوله انتقاما) أي من الاعداء اه معنى (قوله والاوجه) أي الطلب (قوله بقصد هذين) أي المباحاة والاستعلاء (قوله هذا كله الخ) عبارة المثنى والروض مع شرحه وهذا التفصيل إذ لم يكن هناك قاض متول فان كان نظر فان كان غير مستحق للقضاء فكلما عدلوم وان كان مستحقا له فطلب عز له حرام ولو كان دون الطالب وتبطل بذلك عدا الطالب فان عزل وولى الطالب فقد عدا الضرورة اما عند تعدد الاصول الشرعية فلا ينفذ وهذا في الطلب بلا بذل مال فان كان يذل نظر فان تعين على الباذل القضاء او كان من يسن له جاز له بذل المال ولكن الآخذ ظالم بالاخذ وهذا كما إذا تعذر الامر بالمعروف الا يذل مال فان لم يتعين ولم يسن طلبه لم يجز بذل المال لولى ويجوز له البذل بعد التولية لا يعزل ولا الآخذ ظالم بالاخذ ووقع في الروضة ان يجوز له بذل لولى ونسب إلى الغلط واما بذل المال لعزل قاض متصف بصفة القضاء فهو حرام فان عزل وولى الباذل فنفذت الضرورة كما مر اما عند تعدد الاصول الشرعية فتوليته باطله والمعزول على قضائه لان العزل بالارشوة حرام وتولية المرتضى الراشى حرام اه وعلم بذلك ان قول الشارح وينفذ العزل الخ راجع إلى قوله فيحرم السعي الخ وقوله فان لم يتعين الخ وان قوله مطلقا إشارة إلى رد ما مر عنهما من التفصيل بين حالي الضرورة وقعدما (قوله جائرا) أي او جاهلا (قوله ولو افضل) يعني ان يكون محله حيث لم يكن الطالب مجتهدا والتولى مقدا اه سيد عمر (قوله ولا يؤثر) أي في العدا التوجه التولية بل يجب عليه ذلك كما مر اه رشيدى (قوله وينفذ العزل الخ) كلام مستأنف اه رشيدى (قوله مطلقا) لعلمه متعلق بيفند اه رشيدى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض

البقيتي مع ما في المتن (قوله أي الطلب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف الاولى او مكروها لا فرق فيه بين ان يكون متاعا طلب منه او لا خالف ما تقدم عن البقيتي وان كان مقيدا بالطلب الخ خالفه ليحرم اه عش (قوله ولا يؤثر بذل مال مع الطلب) في الروضة جواز بذل لولى ايضا ودعوى انه سبق قلم مردودة او ذلك بالنسبة لعز وما ذكره لروايته بالنسبة للحكمش مر (قوله ابتداء لا دواما) كذا في شرح الروض قال ووقع في الروضة انه يجوز بذل لولى وهو سبق قلم انتهى (قوله وينفذ العزل) وان اثم به العازل الخ) عبارة الروض فان كان هناك قاض غير مستحق أي للقضاء فكلما عدلوم وان كان مستحقا فطلب عز له حرام أي وان كان مفضولا فان فعله أي عزله وولى أي غيره نفذ للضرورة قال في شرحه اي عند هاهو اثم عند تعدد الاصول الشرعية فلا ينفذ صرح به الاصل فيما لا يذل مال لذلك والظاهر انه بدو نه كذلك انتهى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض ولا يجب أي على من تعين عليه القضاء طلبه ولا قبوله في غير بلده قال في شرحه وظاهر كلامه انه لو كان يذل صالحا وولى احدهما لم يجب على الآخر ذلك في بلد آخر ليس به صالح والاوجه الوجوب عليه لا يمتنع بلد الاخر ان لم يشمله حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه هذا واقتضاه

الطلب كالقبول لما فيه من الخطر من غير حاجة وهذا هو سبب امتناع اكثر السلف الصالح منه قلت ويكره له الطلب والقبول (على الصحيح والله أعلم) لورود نهى مخصوص فيه وعليه حملت الاخبار المحذرة منه كالخير الحسن من تولى القضاء فقد ذبح بغير سكن كناية عن عظيم خطره المؤدى إلى قطع هلاكه ويصح كونه كناية عن على رفته بقيامه في الحق المؤدى إلى إيذاء الناس له بما هو اشد من ذلك الذبح ويحرم الطلب على جاهل وعالم قصد انتقاما او ارتداء ويكره ان طلبه للباحاة والاستعلاء كذا قيل والاوجه انه حرام بقصد هذين ايضا هذا كله حيث لا قاض متول او كان المتولى جائرا اما صالح متول فيحرم السعي في عزله على كل احد ولو افضل ويسقط به الطالب ولا يؤثر بذل مال مع الطلب بن تعين عليه او تدب له لكن الآخذ ظالم فان لم يتعين ولا تدب حرم عليه بذله ابتداء لا لا دواما ولا يعزل ويسن بذله لعزل غير صالح وينفذ العزل وان اثم به العازل والتولية وان حرم الطالب والقبول مطلقا خشية الفتنة (والاعتبار في التعيين السابق وعدمه بالناحية) ويظهر ضبطها بوطه ودون سافة الادوى منه بناء على أنه

يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض فجري في المتعين وغيره ما مر من احكام التعيين وعدمه في الطلب والقبول في وطنه ودون مسافة العدوى منه دون الزائد على ذلك لانه تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالسكينة لان عمل القضاء (١٠٥) لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات

المحوجه الى السفر كالجهاد والمعلم نعم وعين الامام قاضيا وارسله اليها لزمه الامتثال والقبول وان بعدت لان الامام اذا عين احدا المصالح المسلين تعين وعلى هذا التفصيل يجعل قول الرافعي انما يكلف السفر لما فيه من التعذيب بهجر الوطن اذ القضاء لا غاية له واعتراض ابن الرقعة بقول ابن الصاغ وغيره يلزم الامام ان يبعث قاضيا لمن ليس عندهم قاض وقد جمع الاذرعى بنحو ما ذكره فقال يتعين حل ما ذكره الرافعي عن الائمة على وجود صالح للقضاء في البلد المبعوث اليه او بقره وكلام ابن الصاغ وغيره على عكس ذلك اذ لا ريب في وجوب البعث حيثئذ على الامام ووجوب امتثال امره والا وهو ما اقتضاه كلام الرافعي لزم تعطيل الحقوق في البلاد التي لا صالح فيها ومن ثم ابطال البلقين كلام الرافعي نقلا ودليلا ومنه انه صلى عليه وسلم ارسل عليا الى ابن العيين قاضيا واموسى ومعاذا واستمر على ذلك

ولا يجب اى على من تعين عليه القضاء طلب ولا قبول في غير بلده قال في شرحه وظاهر كلامه انه لو كان يولد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك اى الطلب والقبول في بلد اخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه التلا بتعطيل البلد الاخر ان لم يشمله احكام الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه او خالفه النهاية والمغني فقالوا فلا ريب كان يولد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله فيجري) الى قوله نعم في المغني (قوله فيجري في المتعين) (تنبيه) حكم المقلدين الآن حكم المجتهدين في الاصلح وعدمه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله في الطلب والقبول) ظرف للاحكام وقوله في وطنه الخ متعلق بقوله فيجري الخ وكان الاولى ان يقول فيجري ما مر من احكام الطلب والقبول في المتعين وغيره في التعيين وعدمه في وطنه الخ (قوله لانه) اى ايجاب القبول لما فوق مسافة العدوى (قوله بخلاف سائر فروض الكفايات) فانه يمكنه القيام بها والى الوطن اه معنى (قوله اليها) اى الى ناحية (قوله لزمه الامتثال الخ) ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او بقره بخلاف جمع الاذرعى لاني فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور رضى قوله بنحو ما ذكره تثنى اه سم عبارة الشيخ سلطان يشين حله على عدم وجود صالح للقضاء في محل المبعوث اليه او بقره وحيثئذ يجمع الكلامان اه (قوله وعلى هذا التفصيل) اى وجوب القبول فيما دون مسافة العدوى وعدمه في الزائد على ذلك (قوله واعتراض الخ) عطف على قول الرافعي الخ (قوله له) اى لقول الرافعي (قوله حل ما ذكره الخ) اى ما نقله الرافعي بقوله طرق الاحباب واما ما بحثه الرافعي بقوله ومقتضاه الخ فلا يقبل الجمع كما علم مما رجعت اه سيد عمر (قوله هو) اى عدم وجوب البعث والامتثال (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم وبين بعده كان برضا المبعوثين فلا يبدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع حال فعلية محتملة اه سم (قوله نعم الناحية الخارجة الخ) عبارة المغني ولو خلا الزمان عن امام يرجع الناس الى العلماء فان كثير علماء الناحية فالتبع اعلمهم فان استووا وتنازعوا افرع كما قاله الامام اه (قوله من يرجع الخ) اى دوشوكة مسلم يرجع (قوله كامر) اى في النكاح في او اخر فصل لا تزوج امرأة نفسها (قوله او لى لم يصل للبلد الخ) بقى ما لم امتنع الامام من تولية القاضى ببلده وغيره ما مطلقا ايس الناس من تولية قاض من جهة وتعلت امورهم هل لاهل الحل والعقد من بلده او غيرهما تولية قاض وكذا لو لى قاضيا لكان منه من العمل بمسائل معينة وتعلت امورهم بالنسبة اليها هل لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثه ان لهم ما ذكره اه

على البلد من تصرفه الذي في الاصل اعتبار البلد والناحية وفي الحقيقة المعترف في ذلك الناحية فقط كما اقتصر عليها المصنف انتهى (قوله في كل مسافة عدوى نصب قاض) عبارة شرح الروض قال في الاصل ويجب على اى الامام نصب قاض في كل بلد ناحية قال الامام وغيره بحيث يكون بين كل بلدين مسافة العدوى انتهى المقصود بقوله (قوله لزمه الامتثال ظاهره) وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او بقره بخلاف جمع الاذرعى لاني فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور رضى قوله بنحو ما ذكره تثنى هو في شرح الروض وظاهر كلامه انه لو كان يولد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه الخ اه فلا ريب كان يولد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين ش م ر (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم ارسل عليا الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم وبين بعده كان برضا المبعوثين فلا يبدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع فعلية محتملة (قوله او لى لم يصل للبلد الخ) كتعبيره في الطريق

(١٤) - شرواني وابن قاسم - عاشر) عمل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم (تنبيه) المولى للقاضى الامام وانابه نعم الناحية الخارجة عن حكمه يولى بهما من يرجع امرهم اليه اتحد او تعدد فان فقد اهل الحل والعقد منهم كما مر وقد يتخذ من ذلك السلطان او نائبه لوزع قاضيا من بلد بعيدة عنه ولم يزل غيره او لى لم يصل للبلد لتعويقه في الطريق

أومات القاضى فتطالب أمور الناس بانظاره لادل الحل والعقد تولى من يوم بذلك إلى حضور المتولى وينفذ حكمه ظاهرا وباطنا
للضرورة (وشرط القاضى) أى من صح تولى له القضاء (سلم) لازل الكافر ليس أهلا للولاية وأصب على من له مجرد رياسة لا تقليد حكم وقضاء
ومن ثم لا يلزمون بالتحاكم عنده ولا (١٠٦) يلزمهم حكمه إلا أن رضوا به (مكلف) لنقص غيره واشترط الماوردى زيادة عقل اكتسابى

على العقل التكيفى وقد يفهم ما يأتى من اشتراط كونه ذا يقظة تامة (حر) كله لنقص غيره بسائر أقسامه (ذكر) فلا تولى امرأة ولو فيما تقبل فيه شهادتها ولا تخفى لخبير البخارى وغيره ان يبالغ قوم ولوا أمرهم امرأة وصح ايضا ملك قوم ولو الأمر امرأة (عدل) فلا يولى فاسق لعدم قبول قوله ومثله نافي الاجماع وأخبار الواحد او الاجتهاد ومجوز عليه بسفه (سميع) فلا يولى اصم وهو من لا يسمع بالكلية بخلاف من يسمع بالصباح (بصير) فلا يولى اعشى ومن يرى الشبح ولا يميز الصورة وان قربت بخلاف من يميزها ذا قربت بحيث يعرفها ولو تكلف وزيد تأمل وان عجز عن قراءة المكتوب ومن يصبر نهارا فقط ويبحث الاذرى منع عكسه وفي اطلاقهما نظر والذي يتجه انه متى كان فز من يوم جدي فيه ضابط البصير الذى تصح تولى له وفي غيره لا يوجد فيه ذلك واطردت عادته بذلك محتم تولى له فى الاول دون الثاني

سم (قوله أومات القاضى) كان الاول ان يقدمه على قوله ولم يول غيره (قوله أن لادل الحل الخ) جواب لو كان الاول جاز لادل الخ (اى من صح) إلى قول المتن عاقل فى النهاية إلى قول الشارح وفى اطلاقهما للمتن إلى قوله وصح ايضا إلى المتن (قول المتن سلم الخ) اى اسلام وكذا الباقي وهذا الشرط داخل فى اشتراط العدالة لهذا لم يذكره فى الرخصة فلا يولى كافر على مسلمين لقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا سبيل أعظم من القضاء اه معنى (قوله) وأصب على من له الخ) عبارة المتن وأما جريان عادة الولاية لا تنصب صاحبها لمن أهل الذمة عليهم فقال الماوردى والرويانى إنهاهى رياسة وزعامة لا تقليد حكم الخ (قوله) ومن ثم لا يلزمون الخ) فهو كالحكم الخ الحكم اه زيادة (قول المتن مكلف) اى بالغ عاقل لا يولى صبي ولا جنون وإن قطع جنونه اه معنى (قوله) واشترط الماوردى الخ) عبارة النهاية واشترط الماوردى زيادة عقل اكتسابى على العقل التبريزى بخلاف اكلامهم اه قال الرشيدى قوله بخلاف اكلامهم عبارة الماوردى ولا يكتفى بالعدل الذى يتعاقب به المكلف حتى يكون صحيح التبريز جلد النظرة بعيدا عن السهو والغفلة ليتوصل إلى ابصار الشكل وحل المعضل انتبه ولا يخفى أن هذا الذى اشترطه الماوردى لا بد منه ولا يفجره العقل التكيفى الذى هو التبريز غير كاف قطعاً مع أن الشارح يجرى بما اشترطه الماوردى عقب قول المصنف كاف حيث يقول بان يكون ذا يقظة تامة وظاهر ان مقاله الماوردى ليس فيه زيادة على هذا فليتأمل اه (قوله) فلا تولى امرأة ولو الخ) فى إشارة إلى الرد على ابى حنيفة حيث جوز حيث يتنوع على ابن جرير الطبرى حيث جوز همه طاقا اه معنى (قوله) ولا تخفى) إلى قوله وفى اطلاقهما فى النهاية إلى قوله وصح ايضا إلى المتن (قوله) ولا تخفى الخ) عبارة المتن والخفى المشكل فى ذلك كالمرأة كما قاله الماوردى وغيره فلو لم يتم بازرجال لم يصح تولى كاله الماوردى وصرح بالبر وقال انه المذهب ويحتاج إلى تولى جديدة كما إذا بان ذلك كونه قبل التولية فانها تصح اه وسياقى فى الشارح والنهاية قبيل قول المصنف وهو من يعرف الخ ما يخالفه (قول المتن عدل) وسياقى فى الشهادات بيانه اه معنى (قوله) ومثله) اى الفاسق اه عش عبارة المتن والروض لا يولى متباعد ترددها وتو لا من ينكر الاجماع أو أخبار الاحاد أو الاجتهاد المنضم إنكاره انكار القياس اى أى يحرم ولا يصح تقليد متباعد الخ أسنى (قوله) ومجوز عليه) كما صرح به البلقى لان مقتضى القضاء انصرف إلى المحجور عليهم قال وأما الاكره فانه مانع من صحة القبول إلا فى من تدين عليه اه معنى (قوله) فلا يولى اعشى الخ) خرج بالاعى الاور فانه يصح تولى له معنى (قوله) وفى اطلاقهما) اى محتمه من يصبر نهارا فقط وعدم محتمه من يصبر ليلا فقط وجرى النهاية بقاى المتن على الاطلاق المذكور (قوله) انه متى كان اى من يراد نصبه قاضيا (قوله) محتم تولى له فى الاول الخ) يعنى ان من يصبر نهارا فقط تصح تولى له ذوى فى النهار وينفذ حكمه فى الليل والليل ومن يصبر ليلا فقط تصح تولى له ذوى فى الليل وينفذ حكمه فيها دون النهار (قوله) لا يصح قضاء فيه) اى فى زمن عدم التبريز (قوله) واختير الخ) عبارة المتن فان قيل قد استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة وهو اعشى ولذلك قال مالك بصحة ولا يعى اوجب بانه إنما استخلفه فى إمامة الصلاة دون الحكم (تنبيه)

أومات القاضى فتعطلت أمور الناس الخ) بقى ما لو امتنع الامام من تولى القاضى ببلده وغيره ما طفا رأس الناس من تولى قاض من جهته وتعطلت أمورهم هل لادل الحل والعقد من ببلده وغيره أو تولى قاض وكذا لو لوى قاضيا لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتعطلت أمورهم بالنسبة اليها هل لم تولى قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما يجتهد ان لهم ما ذكر (قوله) واشترط الماوردى الخ) هو بخلاف اكلامهم شمر

لو فلا يدخل تبعاً للاول بل يتجه فى بصير عرض له نحو مدصيره لا يميز الابنحو الصوت أنه لا يصح قضاءه فيه وظاهر أنه لا ينزل به لغيره والى مع كمال من طرأ له أو اختير محققا لاية الاعشى لا نهى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيره من أمور المدينة واهو الطبرانى ويحاج بعد تسليم صحة ورود العموم الذى فيه باحتمال أنه استخلفه للنظر فى أمورها العامة من الحراسة وما يتعلق بها

لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (ناطق) فلا يولي آخر من وإن فهم إشارته كل أحد لمجوزة عن تنفيذ الأحكام كسابقه (كاف) للقيام
بمنصب القضاء بأن يكون ذاتها بصفة ناطقة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولي مغفل ومغل ولا يولي كبير أو مرض وجبان ضعيف النفس وفي الروضة
يندب ذو حلم وثبت ولين وفضلة ونظافة وصحة حواس وأعضاء وعدة الفطنة واليقظة لا ينافي ما قلناه في البينة الناطقة لأن القصد منها أن يخرج
عن التغفل واختلال الرأي كما تقرر ومنها زيادة على ذلك بحيث يرجع إليه العقل في رأيه وتدبيره (بمجهت) فلا يصلح تولية جاهل ومغفل وإن
حفظ مذهب امامه لمجوزة عن إدراك غوامضه وتقرير أدلته إذ لا يحيط بهما إلا بالمتجهد (١٠٧) مطلق قبل كان ينبغي أن يقول إسلام إلى آخره

أو كونه مسلما إلى آخره
لأن الشرط المعنى المصدري
للاشخاص نفسه أه ويرد
بوضوح أن المراد بتلك
الصيغة ما اشترت به من
الوصف وأفهم كلامه أنه
لا يشترط كونه كاتباً
واشترط جمع واختير فعل
الاول يتأكد ندب ذلك
ولا كونه عارفاً بالحساب
المحتاج إليه في تصحيح المسائل
الحسابية لكنه صحح في
المجموع واشترطه في المفتي
فالقاضي اولى لانه مفت
وزيادته بندفع تصويب
ابن الرفعة خلافاً وقد يجمع
بحمل الاشتراط على المسائل
الغالب وقوعها وعدمه على
ضدها وجهان أرجو
لغيره في تلك يشق على
الخصوم مشقة لا تحتمل
بخلافه في هذه ولا معرفته
بلغة أهل ولا يتأذى وعكسه
وعلمها أن كان ثم عدل
يعرفه بلغتهم ويعرفهم
بلغتهم كما هو واضح وقياس
ما مر في العقود أن المدار
فيها على ما في نفس الامر
لا على ما في ظن المكلف انه

لو سمع القاضي البينة ثم عني قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى ايضا لنزل أهل قلعة على حكم اعصى فانه
يجوز كاهو مذكور في محله اه **(قوله لا في خصوص الحكم الخ)** الاول دون الحكم الخ **(قوله فلا يولي**
آخر) إلى قوله وجبان في النهاية إلى قوله وعده في المتن الا في الروضة **(قوله وجبان ضعيف النفس)**
فان كثير من الناس يكون عالماً بدنياً ونفساً ضعیفاً عن التنفيذ والالزام والساعة فقطع في جانبته بسبب
ذلك اه معنى **(قوله وصحة حواس واضعاً)** وان يكون عارفاً بلغة البلد الذي يقضى لاهله قوعاً سليماً من
الشحناء صدوقاً وأقر العقل ذواقاً وسكية قريشاً ومرعاة العلم والتي اولى من مراعاة النسب مغنى وروض
مع شرحه **(قوله وعده الخ)** أي من المندوبات **(قوله ما قلناه في البينة الناطقة)** أي من ادخالها في تفسير
الكفاية الواجبة **(قوله لان القصد منها الخ)** كغير ادبالبينة الناطقة اصل التيقظ واليقظة المطابق كاله
فليتأمل اه سيدعمر **(قوله فلا يصح)** إلى قوله اه في المتن الا قوله قبل وإلى المتن في النهاية الا
قوله واشترطه إلى ولا كونه عارفاً وهو بندفع إلى ولا معرفته قوله فقوله جمع إلى والولي **(قوله تولية**
جاهل) أي بالأحكام الشرعية نهاية ومعنى **(قوله وان حفظ)** إلى قبل عبارة النهاية والمعنى وهو من حفظ
مذهب امامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصر عن تقرير أدلته لانه لا يصلح الفتوى فالتصاوى إلى اه **(قوله**
وبرد الخ) هذا ردنا بما قبله إلى ردنا بالانباء الجواب لا الاول **(قوله وأفهم)** إلى قوله لكنه صحح في المتن
(قوله فعلی الاول) أي ما فهمه كلام المصنف **(قوله وهو بندفع)** أي بما في المجموع **(قوله تصويب ابن الرفعة**
خلافاً) اعتمدته المعنى **(قوله ان رجوعه)** أي القاضي **(قوله ولا معرفته)** أي ولا يشترط معرفته الخ **(قوله**
ومحلهما) أي الاصل والعكس **(قوله ان المدار الخ)** بيان لما مر وقوله فيها أي العقود **(قوله ثم بانت)** الارلى
التذكير **(قوله فقوله جمع الخ)** منهم المعنى كاهو **(قوله لا يصح)** الاول الثالث **(قوله والولي الخ)** عبارة
المعنى والروض مع شرحه اذا عرفت الامام اهلية احدو لاهو لا يبحث عن حاله ولو لم يكن لا يصلح القضاء
مع وجود الصالح له والعلم بالحال اثم المولى يكسر الاموالى بفتحها ولا يتنقض قضاءه وان اصاب فيه اه
(قوله ويسن له اختياره الخ) أي ان كان اهلاً للاختيار والاكثى باخبار العدلين اه عيش **(قوله وهو من)**
كان في أصله رحمه الله تعالى ان مكتوب بالخبر على انه من المتن وكذا هو في المتن والنهاية والمخلى ثم اصلح بين
فايجز اه سيدعمر **(قوله أي المتجهد)** إلى قوله على ان قول ابن الجوزي في المتن إلى قوله قال ابن دقيق
العبد في النهاية الا قوله ابن الصلاح إلى اجتماع ذلك **(قول المتن ما يتعلق بالأحكام)** احترز به عن
المواظو القصص اه معنى **(قوله وان لم يحفظ ذلك)** بل يكفي أن يعرف مظان الاحكام في أبوابها فليار اجعها
اه معنى **(قوله في خمسة آية أو لا خمسة آية حديث)** حتى التعبير أن يقول أي الاحكام في خمسة آيات أو لا احادتها
في خمسة آية **(قوله لو اعلمها)** زاعم الاول البندجي والموردى وغيرهما وزاعم الثاني الماوردى اه معنى
(قوله وغيرهما) أي كالحكم والامثال **(قوله قاضية بطلانه)** أي لما باتى ان غالب الاحاديث الخ **(قوله**
قائلة) أي انحصار الاحاديث في خمسة آية **(قوله أو الاحكام الخ)** عطف على الاحاديث ويحتمل على

لولى من لم يعلم اجتماع تلك الشروط فهم بانت في محنته قوله جمع لا يصح الظاهر انه ضعيف للولى إن لم يعلم حاله أن يعتمد في الصالح
على شهادة عدلين عارفين بما ذكره ويسن له اختياره ليند فيه بصيرة (وهو) أي المتجهد (من يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام)
وإن لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا ينحصر في خمسة آيات ولا خمسة آيات حديث خلافاً لواعبهم اما الاول فلانها تستنبط حتى من أي القصص
والمواظو وغيرهما أما الثاني فلان المشاهدة قاضية بطلانه فان اراد قائله الحصر في الاحاديث الصحيحة السالمة من طعن في سند أو نحوه أو
الاجكام الخفية الاجتهادية كان له نوع من القرب على أن قول ابن الجوزي

أنها ثلاثة آلاف وخمسة مئردود بان غالب الاحاديث لا يكاد يخلو عن حكم أو أدب شرعي أو سياسة ذنبية وكيفي اعتماده فيها على أصل مصحح عنده يجمع غالب احاديث الاحكام كسكن في داود اى مع معرفة اصطلاحه ومالتاس فيه من تفردو فيها يظهر (وعامه) راجع لما مطلقا والذى اريد به العموم (وخاصه) مطلقا (١٠٨) الذى اريد به الخصوص ومطلقة ومقيدة (ومجموله مينه وناسخه ونسوخه) والنص

والظاهر والمحكم
(ومتواتر السنة وغيره)
وهو آحادها إذ لا يتمكن
من الترجيح عند تعارضها
إلا بجمعة ذلك (و)
الحديث (التصل) بالتصل
رواته إلى الصحابي
فقط ويسمى الموقوف أو
إليه صلى الله عليه وسلم
ويسمى المرفوع (والمرسل)
وهو ما يسقط فيه الصحابي
ويصح أن يرد به ما يشمل
المعضل والمقطوع بدليل
مقابلته بالتصل (وحال
الرواة قوة وضعفا) لأنه
بذلك يتوصل إلى تقرير
الاحكام نعم ما تواتر ناوله
أراجع السلف على قوله
لا يثبت عن عدالة ناقله
وله الا كنفاء بتعديل إمام
عرف صحة مذهبه في الجرح
والتعديل (ولسان العرب
لغة ونحو) أو صرفا بلاغة
إذ لا بد منها في فهم الكتاب
والسنة (وأقوال العلماء
من الصحابة فمن بعدهم
إجماعا واختلافا) لا في كل
مسئلة بل في المسئلة التي
يريد النظر فيها بما يعلم أن
قوله فيها لا يخالف إجماعا
ولو بان يغلب على ظنه انها
مولدة لم يتكلم فيها الا لولن

الحصر (قوله أنها) أى أحاديث الاحكام (قوله اعتماده) أى المتجهد فيها أى في معرفة أحاديث الاحكام
(قوله على أصل مصحح) أى من كتب الحديث اه منى (قوله كسكن في داود) وصحيح البخارى اه
بمغنى (قوله مع معرفة اصطلاحه الخ) أى ذلك الأصل (قوله راجع لما الخ) عبارة المغنى ويعرف خاصه عامه
بتذكير الضمير نظر الما والخاص خلاف العام الذى هو لفظ يستغرق الصالح لمن غير حصرو ويعرف العام
الذى اريد به الخصوص والخاص الذى اريد به العموم اه (قوله راجع لما) أى معطوف عليها اه
رشيدى (قوله مطلقا) راجع لعامة ما كان المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه وقابله ما ليس عامابوضعه لكن
اريد به العموم وعلى هذا القياس ما يأتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف
في قوله أو الذى الخ يحتمل أن المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه ما ولا يكون قوله أو الذى الخ إشارة إلى
التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثانى وما بعده اه سم وقوله والعطف الخ أى وكان
حقه العطف بالو أو كما في المغنى (قوله أو الذى الخ) عطف على عامه اه عشم (قوله أو الذى اريد به العموم)
أى ولو يجاز (قوله ومطلقة) إلى قول المتن والمتصل في المغنى (قول المتن وبمجمله) وهو ما لم يتضح دلا لثمنه قوله
تعالى أو أتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لأنه لم يعلم منها قدر الواجب والمبين هو ما اتضح دلا لثمنه قوله
وفي عشرين دنائير نصف دينار اه بجسمى (قوله والمحكم) أى أو المشابه اه منى (قوله عند تعارضها)
أى الأدلة اه منى (قوله إلا بذلك) يقدم الخاص على العام المقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ
على المنسوخ والمتواتر على الآحاد قال ابن برهان ويشترط أن يعرف أسباب النزول اه منى (قوله)
المعضل) وهو الحديث الساقط من سنده أثنان فأكثر كما قاله العراقي وللمقطوع قال العراقي وهو ما سقط من
سنده واحد قيل الصحابي فى أى موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط على كل منها على واحد
أجماعا مولوى (قوله لأنه بذلك) إلى قوله انتهى في المغنى لا قوله قال ابن الرفعة إلى وقال ابن الصلاح (قوله)
ما تواتر ناوله) أى بلفظ اعدد التواتر اه سم عبارة المغنى تواترت عند التواتر اه (قوله لا يثبت الخ)
عبارة المغنى فلا حاجة للبحث عن عدالتهم وما عدالك يكتفى في عدالتهم بغير دليل إمام الخ لا بد مع العدالة
من الضبط اه (قول المتن ونحو) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصرف اه سم عبارة المغنى أراد بالنحو
ما يشمل البناء أو الأعراب والتصرف اه (قوله ولو بان يغلب على ظنه الخ) عبارة المغنى ما يعمله بموافقة
بعض المتقدمين أو يغلب الخ (قوله صحفة الخ) راجع إلى المتن (قوله وجلا وخفاء) يعنى عامس (قوله)
وطرق استخراج العلل الخ) أى ويعرف طرق الخ (قوله ولا يشترط نهايته الخ) عبارة المغنى ولا يشترط
أن يكون متبجرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسبويه وفى اللغة كالحليل بل يكفي معرفة
جملتها قال ابن الصلاح الخ (قوله مع الاعتقاد الجازم الخ) متعلق بقول المصنف وشرط القاضي مسلم الخ
أى يشترط فيه ما مر مع الاعتقاد الجازم بأمور العقائد وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس إحسانها

(قوله مطلقا) راجع لعامة ما كان المراد بالعام مطلقا ما هو عام بوضعه وقابله ما ليس عامابوضعه لكن اريد به
العموم وعلى هذا القياس ما يأتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف
أو الذى الخ يحتمل أن المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه ما ولا يكون قوله أو الذى الخ إشارة إلى التردد في
المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثانى وما بعده (قوله نعم ما تواتر ناوله) أى بلفظ اعدد التواتر
(قوله أى المصنف ونحو) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصرف

وكذا يقال في معرفة الناسخ والمنسوخ (والقياس بأقواعه) من جلى وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب الوالد شرطا
على نافيقة أو مساو وهو ما يبعد فيه الفارق كقياس إخراج مال التيم على أكله أو دون هو ما لا يبعد فيه ذلك كقياس التفاح على البرى الربا
بجامع الطعم صحة وفساد وجلاء وخفاء وطرق استخراج العلل والاستنباط ولا يشترط نهايته في كل ما ذكر بل تكفى الدرجة الوسطى
في ذلك مع الاعتقاد الجازم وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة لأن قال ابن الصلاح وهذا سهل الآن لتوسيع العلوم وضبط قوانينها

واجتماع ذلك كله انما هو شرط للجهت المطلق الذي يقتضي في جميع ابواب الفقه امام مقيد لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة اعد امامه وليد اع فيها ما رايه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كما يجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم يمكن له العدول عن نص امامه كالاجتزاء والاجتماع مع النص قال ابن دقيق العيد لا يخلو المصنف عن مجتهد الا اذا ادعى الزمان وقرب الساعات وما قول الغزالي كالقول ان المصنف خلا عن المجتهد المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء لرغبة العلماء عنه وكيف يمكن القضاء على الاعصار بخلافه والقول نفسه كان يقول لسانه في مسائل الصبرة تسألني عن مذهب الشافعي ام حماندي وقال هو (١٠٩) وآخرون منهم تليذه القاضي حسين لسانا

مقلدين للشافعي بل وافق رأي ابيه قال ابن الرفة ولا يختلف اثنان ان ابن عبد السلام وتليذه ابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح امام الحرمين والغزالي والشيрази من الأئمة المجتهدين في المذهب اه وواقفه الشيخان قافاما كالغزالي احتمالات الامام وجوها وخالف في ذلك ابن الرفة فقال في موضع من المطلب احتمالات الامام لاتعد وجوها وفي موضع آخر منه الغزالي ليس من اصحاب الوجوه بل ولا امامه والذي يتجه ان هؤلاء وان ثبت لهم الاجتهاد فالمراد به التأهل له مطلقا وفي بعض المسائل

شرطا في المجتهد أو على الصحيح اه رشدي (قوله واجتماع ذلك) أي العلوم المتقدمة (قوله امامه) أي بمذهب امام خاص اه معنى (قوله لا يعدو) أي لا يتجاوز (قوله لرغبة العلماء عنه الخ) عبارة المعنى فان العلماء يرغبون عنه وهذا ظاهر لا شك فيه وكيف يمكن الخ عنه أي القضاء (قوله وكيف يمكن) إلى قوله قال ابن الرفة قضية صنيعة انه من قول ابن دقيق العيد ايضا وان اوم ما رآه نفا عن المعنى بخلافه (قوله عنه) أي المجتهد (قوله تسألني عن مذهب الشافعي ام حماندي الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضي الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع ابوابه اه سم (قوله وقال هو) أي القول (قوله وآخرون الخ) عبارة المعنى والشيخ ابو علي والقاضي حسين والاستاذ ابو اسحق وغيرهم لسان الخ فما هذا كلام من يدعي زوال رتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح الخ (قوله وواقفه) أي ابن الصلاح (قوله منه) أي من المطلب (قوله والذي يتجه) ماذ من عند الشارح (قوله اذا الصبح جواز تجزئه الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فرع يجوز ان يتبع بعض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه اه (قوله امام حقيقته) أي الاجتهاد (قوله في سائر الابواب) أي في جميعها (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما ينافي قوله السابق فالمراد به التأهل له اه سم اقول يدفع المناقاة حمل قوله وفي بعض المسائل على الاضراب (قوله عنه) أي التأسيس (قوله مرتبة الاجتهاد المذهبي) أي الاجتهاد في المذهب فضلا عن الاجتهاد النسبي أي الاجتهاد في بعض الابواب فضلا عن الاجتهاد المطلق أي في جميع الابواب (قوله وكذا من عداهم الخ) هذا مع قوله الاتي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء القضاء فيمتنع الخ صريح في ان من عدا الاربعة من حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه سائر معتبراته تمتنع بتقليده في غير العمل من الاقدام (قوله في نفسه لا يخلو عن اشكال اه) سم ويدفع الاشكال بان الكلام في تقليد المقلد لغير امامه (قوله هذا) أي قوله وكذا من عداهم من حفظ الخ (قوله في) أي الافناء او القضاء

(قوله تسألني عن مذهب الشافعي ام حماندي الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضي الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع ابوابه (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما قد ينافي قوله السابق فالمراد به التأهل له (قوله وكذا من عداهم من حفظ مذهب الخ) هذا مع قوله الاتي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء القضاء فيمتنع بتقليده غير الاربعة فيه اجماعا صريح في ان من عدا الاربعة من حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه سائر معتبراته تمتنع بتقليده في غير العمل من الاقدام (قوله في نفسه لا يخلو عن اشكال اه) سم ويدفع الاشكال بان الكلام في تقليد المقلد لغير امامه (قوله هذا) أي قوله وكذا من عداهم من حفظ الخ (قوله في) أي الافناء او القضاء قد يشكك هذا بانه يلزم بطلان تقليد مقلدي بقية الأئمة الاربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهم

ام حقيقته بالفعل في سائر الابواب فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي الى الآن كيف وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية وغيرهما يخرج عليها استنباطاته وتقريراته

وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق ولا يفتني عنه بلوغ الدرجة الوسطى فمما سبق فان آمن أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل لمرتبة الاجتهاد المذهبي فضلا عن الاجتهاد النسبي فضلا عن الاجتهاد المطلق (فروع) في التقليد يضطر الباع كثرة الخلاف فيها وحاصل المتمدن ذلك انه يجوز تقليد كل من الأئمة الاربعة وكذا من عداهم من حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه سائر معتبراته فالاجماع الذي نقله غيره واحدا على منع تقليد الصحابة يعمل على ما قد يفتي به شرط من ذلك ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء القضاء فيمتنع بتقليده غير الاربعة فيه اجماعا كما يعلم

(قوله عما يأتي) لعله أراد به قوله لكن في الروضة إلى فلا ينافي وقوله بخلاف الحاكم لا يجوز الخ (قوله لانه محض تشبه الخ) كيف ذلك مع الشروط المذكورة اه سم وقد يجاب بان الشروط المذكورة إنما هي في العمل في حق نفسه (قوله اذا قصد به) أي بالافتاء بذهب غير الأربعة بل غير امامه (قوله أي مع تبينه للمستفتي قائل ذلك) أي ليقبله فيكون قول المفتي حينئذ إرشاداً لا افتاء (قوله كخالف الإجماع) خبر ما الخ (قوله) (قوله لكن المشهور الذي رجحاه الخ) في الروض ويعمل أي المستفتي يقتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما إذا علمه بان اعتقده اعلم كاصرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم إذا جهل اختصاص أحدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فإن اختلفا أي المفتيان جواباً وصفة ولا نص أي من كتاب أو سنة قدم الاعلم وكذا إذا اعتقد أحدهما اعلم أو أورد أي قدم من اعتقده اعلم أو أورد ويقدم الاعلم على الآخر اه فانظر له بخلاف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل إلا في قوله وقد سبق أن الأرجح التخيير فيها الخ فليتام اه سم وقد يقال إن الاطلاق المذكور يقيده بذلك كما يؤيده قوله الآتي ولا وجد من يخبر به (قوله ولا ينافي ذلك) أي اشتراط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروي الخ) بين السيد السمهودي في رسالة التقليد أن مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروي وأطال في ذلك اه سم (قوله لا مذهب له) ليس معناه أن له ترك التقليد مطلقاً بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله أن يأخذ فيقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اه وبعبارة السيد السمهودي فيقيد واحداً في مسئلة أو آخر في أخرى اه ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله أي معنى الخ اه سم (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العامي لأن الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعلم بالوجه من فعله لا وجه من فعله العامي بل لا نقول المراد بالعامي غير المجتهد أو نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك (قوله) (قوله لا مذهب له) ليس معناه أن له ترك التقليد مطلقاً بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله أن يأخذ فيقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اه وبعبارة السيد السمهودي فيقيد واحداً في مسئلة أو آخر في أخرى اه ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله أي معنى الخ (قوله) أي معين يلزمه البقاء عليه لا يقال هذا لا يخص العامي لأن الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعلم بالوجه من فعله لا وجه من فعله العامي بل لا نقول المراد بالعامي غير المجتهد أو نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك فانه لما قال في جمع الجوامع عطفًا على معمول الاصح وانتهى به على العامي التزام مذهب معين ثم في خروجه

ما يأتي لانه محض تشبه
وتفريرون ثم قال السبكي
اذا قصد به المفتي مصلحة
دينية جاز أي مع تبينه
للمستفتي قائل ذلك وعلى
ما اختلف فيه شرط مما ذكر
عمل قول السبكي ما خالف
الأربعة كخالف الإجماع
ويشترط أيضاً اعتقاد
أرجحية مقلده أو مساواته
لغيره لكن المشهور الذي
رجحاه جواز تقليد
المفضول مع وجود الفاضل
ولا ينافي ذلك كونه عامياً
جاءه لا بالادلة لأن الاعتقاد لا
يتوقف على الدليل المحصوله
بالتسامع ونحوه قال
الهروي مذهب أصحابنا
أن العامي لا مذهب له أي
معين يلزمه البقاء عليه
وحيث اختلف عليه
متبحران أي في مذهب
امامه فكأخلاف
المجتهدين اه وقضيته
جواز تقليد المفضول

(قوله لانه محض تشبه تفريرون) كيف ذلك مع الشرط المذكور (قوله لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل) في الروض ويعمل أي المستفتي يقتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما إذا علمه بان اعتقده اعلم كاصرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم إذا جهل اختصاص أحدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فإن اختلفا أي المفتيان جواباً وصفة ولا نص أي من كتاب أو سنة قدم الاعلم وكذا إذا اعتقد أحدهما اعلم أو أورد أي قدم من اعتقده اعلم أو أورد ويقدم الاعلم على الآخر اه فانظر له بخلاف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل إلا في قوله وقد سبق أن الأرجح التخيير فيها في العمل فليتام اه سم (قوله قال الهروي الخ) بين السيد السمهودي في رسالة التقليد أن مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروي وأطال في ذلك (قوله لا مذهب له) ليس معناه أن له ترك التقليد مطلقاً بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله أن يأخذ فيقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اه وبعبارة السيد السمهودي فيقيد واحداً في مسئلة أو آخر في أخرى اه ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله أي معنى الخ (قوله) أي معين يلزمه البقاء عليه لا يقال هذا لا يخص العامي لأن الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعلم بالوجه من فعله لا وجه من فعله العامي بل لا نقول المراد بالعامي غير المجتهد أو نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك فانه لما قال في جمع الجوامع عطفًا على معمول الاصح وانتهى به على العامي التزام مذهب معين ثم في خروجه

من اصحاب الاوجه مع وجود افضل منه لكن في الروضة ليس لفت وعامل على مذهبي في مسئلة ذات قولين او وجهين ان يعتمد احدهما بلا نظر فيه بلا خلاف بل يبحث عن ارجحهما بنحو تأخره ان كانا لو احدهما ونقل ابن (١١١) الصلاح فيه الاجماع لكن حمله بعضهم على

الفتى والقاضي لا سر من جواز تقليد غير الامة الاربعة بشرطه وفيه نظر لانه صرح بمساواة العامل للفتى في ذلك فالوجه حله على عامل متأهل للنظر في الدليل وعلم الراجح من غيره فلا يتأني ماسر عن الهوى وما ياتي عن فتاوى السبكي لانه في عامي لا يتأهل لذلك وإطلاق ابن عبد السلام ان من لامامه في مسئلة تقليده في ايها احب يريه قولنا لما تقرر وما مر في شرح الخطبة وما في الروضة من الوجهين مفروض كما نرى فيما اذا كانا لو احدا ولا تخير لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائله الا هل كما اقتضاه قوله ايضا اختلاف المتبحرين كاختلاف المجتهدين في الفتوى وقد سبق ان الارجح التخيير فيها في العمل وبما يصرح بجواز تقليد المرجوح قول البلقي في مقلد مصحح الدورى السريحية لا ياتم وان كنت لا اقلني بصحته لان

فكان اختلاف المجتهدين إلا أن يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ اه سم **(قوله من اصحاب الاوجه)** كذا كان في اصله رحمه الله تعالى ثم اصلاحه الى جزء وليس بضروري كما هو ظاهر اه سيد عمر **(قوله لكن في الروضة الخ)** استدرك على القضية المذكورة **(قوله فيه الاجماع)** اى في وجوب البحث عن الارجح **(قوله لكن حمله الخ)** استدرك على القضية المذكورة **(قوله فيه الاجماع)** اى في وجوب البحث اى في العمل لنفسه **(قوله وفيه نظر)** اى في الحمل المذكور **(قوله لانه صرح بمساواة العامل الخ)** اى فانه قال ليس لفت وعامل الخ اه سم **(قوله في ذلك)** اى وجوب البحث **(قوله ماسر عن الهوى الخ)** اى من غير العاين في الوجهين **(قوله وما ياتي الخ)** اى انما **(قوله لانه الخ)** كل مما مر وما ياتي **(قوله اطلاق ابن عبد السلام الخ)** اى الشامل للمتأهل وغيره **(قوله يريه الخ)** هلا قال يحمل على عامي غير متأهل للنظر **(قوله لما تقرر)** اى كلام الروضة المذكور مع قوله فاقوا وجه حله الخ **(قوله وما في الروضة الخ)** عطف على وإطلاق ابن عبد السلام الخ **(قوله مفروض)** محل تأمل بل قولها ان كانوا احدهما نوع اشعار بان الكلام فيها الى الوجهين ولو لم يتعدد فتدبراه سيد عمر **(قوله ولا ياتي بان كانا متعددا)** **(قوله كافتضاه قوله الخ)** اى قول صاحب الروضة اقول قد سبق عن الروض وشروحه تقيد القول المذكور بجعل المستقى اختصاص احد هما بزيادة علم او ورع **(قوله وقد سبق)** اى في اول القروع **(قوله فيهما)** اى المجتهدين **(قوله في العمل)** اخرج الفتوى والحكم اه سم **(قوله في مقلد مصحح الخ)** بالاضافة وقوله لا ياتم الخ مقول البلقيين **(قوله بصحته)** اى الدورى **(قوله ولا يتأني)** اى قول البلقيين **(قوله في هذه)** اى مسئلة فتح الدورى **(قوله لانه الخ)** اى قول ابن عبد السلام **(قوله وسم)** اى في اول القروع **(قوله كاسر)** اى في قوله فالوجه حله الخ **(قوله عمنوع عن غيره وما يخالف الخ)** وما يخالفه كلام الروض فانه صريح في انه اذا لم يتأهل للعالم بالارجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له اى لكل من العامل والفتى كما في شرحه العمل والفتوى بأحد القولين او الوجهين من غير نظر الى ان قال فان كان اهلا لا ترجح او التخيير استقل به متعرا فان ذلك من القواعد المأخوذ ان تلقاه من نقلة المذهب فان عدم الارجح اى بان لم يحصله بطريق توقى اى حتى يحصله الى ان قال فان اختلفوا الى الاصحاب الى الارجح لم يكن اى كل من العامل والفتى اهلا لا ترجح اعتمد صاحبه الاكثر فالاعل والالاى وان لم يصحروا شيئا توقف اهولا يخفى مخالفة هذا الاطلاق الهوى السابق فان قوله تلقاه من نقلة المذهب وقوله فان اختلفوا ولم يكن اهلا لا ترجح شامل للامامى ان لم يكن محصورا فيه ولم يخبره بل اوجب عليه تعرف الارجح لان لا يكون ما قاله الهوى في اختلاف المتبحرين في غير التخيير او كلام شرح الروض في غير العاين الصريح بخلافه لعل الشارح المذكور بقوله فالوجه حله الخ فانه اوجب على غير المتأهل تعرف الارجح بخلافه لما ذكره الشارح من التخيير لان يحمل على المتخلفين في غير التخيير مع المساوى عنده او على المتساوين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتام له

عنه اقول الخ زاد المحل عقب الدامى وانصه وغيره من لم يبلغ رتبة الاجتهاد انتهى وقضيه جواز تقليد المفضل الخ هذا في العاين دليل قوله لا ياتي ماسر عن الهوى لانه في عامي فاعلم ان قوله السابق وبشرط ايضا اعتمادا راجحة مقلد الخ شامل للامامى دليل قوله لا ياتي ذلك كونه عاميا الخ وحيث قد عمنوع قوله وقضيه جواز تقليد المفضل الخ يقال بل قضيه منع ذلك دليل قوله فكذا خلاص المجتهدين إلا ان يكون هذا بالنظر الى قوله لكن المشهور الخ **(قوله لكن حمله بعضهم)** اى كلام الروضة المذكور **(قوله لانه صرح بمساواة العامل للفتى الخ)** اى فانه قال ليس لفت وعامل صاحب الروض **(قوله في العمل)** اخرج الفتوى والحكم **(قوله وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجده)** وما يخالفه كلام الروض فانه صريح في انه

والحاصل ان من ينقضه يمنع تقليده ومن لا ينقضه يجوز تقليده وفي فتاوى السبكي يتخير العامل في القولين اى اذا لم يتأهل للعالم بالارجح كما مر ولا وجد من يخبره به لكن مر في شرح الخطبة عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجحه

بخلاف الحاكم لا يجوز له الحكم بأحدهما إلا بعد علم أرجحيه وصرح قبل ذلك بأن له العمل بالمرجوح في حق نفسه ويشترط أيضا أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالاسهل منه لا لتحل رتبة التكليف من عقده حيث تدور من ثم كان الوجه انه يفسق به وزعم انه ينبغي تخصيصه بمن يتبع بغير تقليد بتقدير (١١٢) به ليس في عمله لأن هذا ليس من محل الخلاف بل يفسق قطعا كما هو ظاهر وقول ابن عبد

السلام للعامل أن يعمل برخص المذاهب وانكاره جمل لا ينافي حرمة التبع ولا الفسق به خلافاً لمن وهم فيه لانه لم يعبر بالتبع وليس العمل برخص المذاهب مقتضياً له لصدق الاخذ بها مع الاخذ بالعرفان أيضاً وليس الكلام في هذا لأن من عمل بالعرفان والرخص لا يقال فيه انه متبع للرخص لاسيما مع النظر لضبطهم للتبع بما عرفناه وله الوجه المحكي بجوازه برده نقل ابن حزم الاجماع على منع تتبع الرخص وكذا يرد به قول محقق الخفية ابن الهمام

سم قوله بخلاف الحاكم الخ ومثله الملقى قوله وصرح الخ اي السبكي قوله بان له العمل بالمرجوح الخ ينبغي أن يكون محله في مرجوحه بعض اهل التجميع اما مرجوح لم يرجحه احد واحد وجهين الشخص رجع مقابله ا لم يرجح منهما شيئاً ورجح احدهما جميع من جاء بعده من اهل التجميع فيعيد تقليده والعمل به من عاين لم يتأهل للتجميع فليتا مله سيد عمر قوله ومن ثم كان الوجه الخ خلاف الوجه في شرح الروض من انه لا يفسق بقتبها من المذاهب المدونة اه سم قوله بتقيده الظاهر يمتد به وساق في شرح نفذ ما يؤيده اه سيد عمر قوله وليس العمل برخص المذاهب الخ فيه توقف قوله لصدق الاخذ الخ من اضافة المصدر الى مفعوله قوله وكذا يرد به اي ما نقله ابن حزم قوله بذلك اي بالسؤال عن عالم واحد قوله وظاهره اي قول ابن الهمام جواز التلقيح على تأمل اه سيد عمر قوله وفي الخادم الخ استطرادى قوله كما يرسط ذلك في شرح الخطبة الخ عبارة هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالامدى من عمل في مسألة يقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين عمله على ما إذا بقي من اثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من زيادة بسطو تبعه عليه جمع فقالوا انما يمنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة بعينها لا مثلاً اي خلافاً للجلال المحلى كان افتى بيبوته زوجه في نحو تعليق نفسك اختها ثم افتى بان لا يبينه فاراد ان يرجع للاولى ويعرض عن الثانية من غير اباتها وكان اخذ بشعبة الجوار تقليد الا في حنفية ثم استحسن عليه افراد تقليد الشافعي في تركها فيمنع فيما لان كلام الامامين لا يقول به حيث قد فعل ذلك فانه مهم ولا تغتر بظاهر مامر اهو يبيننا هامش شرح الخطبة ما في تمثيله الاول فرجعه اه سم قوله مثله اي الامدى قوله فيه تجوز خبر

إذ لم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره بتوقفه لا يتخير حيث حال هنا وليس له أي لكل من العامل والمفتي كما في شرحه العمل والفتوى بأحد القولين والوجهين من غير نظر إلى أن قال فان كان اهلاً للتجميع او التخيير استقل به متصرفاً ذلك من القواعد والمآخذ الالتقاء من نقلة المذهب فان عدم التجميع أي بأن لم يحصله بطريق توقف أي حتى يحصله إلى أن قال فان اختلفوا إلى الاصحاب في الراجح ولم يكن أي كل من العامل والمفتي اهلاً للتجميع اعتمد ما صححه الاكثر والاعلو الا أي وان لم يصحوا شيئاً توقف اه ولا يخفى غلظة هذا الاطلاق المروى السابق فان قوله والالتقاء من نقلة المذهب وقوله فان اختلفوا ولم يكن اهلاً للتجميع شامل للعلم أي لم يكن محصوراً فيه ولم يجزه بل اوجب عليه تعرف الراجح الا ان يكون ما قاله المروى في اختلاف المتخيرين في غير التجميع او كلام شرح الروض في غير العلم الصرف ومخالفته لحل الصراح المذكور بقوله فالوجه حل الخ فانه اوجب على غير المتأهل تعرف الراجح ومخالفته ما ذكره الشارح من التخيير الا ان يحمل على المختلفين في غير التجميع مع التناوب عنده وعلى المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتا مله قوله ومن ثم كان الوجه الخ خلاف الوجه في شرح الروض انه لا يفسق بقتبها من المذاهب المدونة قوله كما يرسط ذلك في شرح الخطبة الخ عبارة هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالامدى من عمل في مسألة يقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين عمله على ما إذا بقي من اثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاوه يذكر نحو ذلك مع زيادة بسطو فيه وتبعه عليه جمع فقالوا انما يمنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

والرخص للتردد فيخرج عن الشرع ولضده الاخذ بالانقل لتلاخرج عن الاباحة ويشترط أيضاً ونقل ان يلقى بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وان لا يعمل بقول في مسألة ثم يضده في غيرها كما يرسط ذلك في شرح الخطبة مع بيان حكاية الآمدي الاتفاق على المنع بعد العمل ونقل غير واحد عن ابن الحاجب مثله فيه تجوز وان جريت

عليه ثم فانه لما نقل ذلك في عاى لم يأتهم مذهبه قال فان التزم مذهبنا بخلاف وكذا صرح بالخلاف مطلقا في قول ولول المراد بالاتفاق اتفاق الاصوليين لا الفقهاء فقد جواز ان انتقال عمل بالاول ولا واطلق الامة جواز الانتقال وقد أخذ الاسنوى من المجموع وتبعه ان إطلاقات الامة إذا تناولت شيئا من صرح بعضهم بما يخالف فيه فالعتمد الاخذ فيه باطلاقهم (فائدة) من ارتكب ما اختلف في حرمة من غير تقليد ثم ترك تعلم مكنته وكذا بالفعل إن كان مالا يندر (١١٣) احدهم لم يبدشهر تعقيل وكذا إن علم

انه قبل بحر به لان جمل لانه اذا خنى على بعض المجتهدين فعليه اولى اما اذا عجز عن التعلم ولو لنقله او اضطرار الى التحصيل ما يند رقه او رفق بعونه فيرفع تكليفه كاقبل ورود الشرع قاله المصنف كابن الصلاح ومن أدى عبادة مختلفا في صحتها من غير تقليد لقاتل بها لومه اعادتها لان اقدامه على فعلها عبث وبه يعلم انه حال تلبسه بها عالم بفسادها اذ لا يكون عابثا الا حينئذ فخرج من مس فرجه فلقى وصل فله تقليد ابي حنيفة في اسقاط القضاء ان كان مذهبه صحة صلاته مع عدم تقليده له عندها والا فهو عابث عنده ايضا وكذا لمن اقدم معتقدا احتجنا على مذهبه

ونقل غير واحد (قوله عليه) أى النقل (قوله ثم) أى فى شرح الخطبة (قوله فانه الخ) أى ابن الحاجب (قوله ذلك) أى الاتفاق المذكور (قوله قال) أى ابن الحاجب (قوله بالخلاف مطلقا) أى بدون ذكر مصدره من الاصوليين والفقهاء او منهما (قوله قيل الخ) مقابل الاطلاق المذكور (قوله له) أى فى ذلك الشيء (قوله قيل الخ) يظهر انه مجرد الحكاية لا للتمريض (قوله وكذا) أى بانه بالفعل (قوله علم) أى المرتكب (قوله لانه اذا خنى الخ) فى تقريبه نظر (قوله اما اذا عجز عن التعلم الخ) فى الرضى وشرحه وان عدم المستغنى عن واقعة المفتى في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشئ يصنع فيها اذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه سم (قوله ولو لنقله) أى ولو كان العجز لتوقف التعلم على نقلة لا يستطيعها (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله عالم بفسادها) أى بانه قيل بفسادها أى سيدعمر (قوله فله تقليد ابي حنيفة الخ) صريح فى جواز التقليد بعد الفعل اه سم (قوله ان كان مذهبه صحة صلاته الخ) فيه نظر اه سم وضمير مذهبه لابي حنيفة (قوله والا فهو عابث الخ) هذا ممنوع اه سم عبارة السيد عمر الاولى لا يجزى به التقليد او غير هذه العبارة كما يعلم من قوله انفا وبه يعلم الخ فاعلم اه (قوله وكذا) أى له تقليد ابي حنيفة فى اسقاط القضاء (قوله من اقدم) أى وهو مذكور للبس (قوله علم على مذهبه) أى المقدم (قوله وقد عذره به) يبنى وان لم يعذر به لانه عند عقده للصلاة جازم لها لعابث معه فلجى التقليد بشرطه فليتام اه سيدعمر (قوله اولى يندى) الى قوله ونازع كثيرون فى النهاية الا قوله ومرو الى المتن (قوله ما يأتى) أى انفا فى السوادة (قوله ولم يطلع الخ) والا اتجه عدم تنفيذها مناهية (قوله نفذت احكامه) أى ومنها التولية وهو صريح فى صحة توليته حينئذ لغير الاهل مع وجود الاهل وسياق ما فيه اه رشيدى (قول المتن فاسقا الخ) أى مسلما فاسقا الخ اه معنى (قوله ولو جاهلا) أى بحضا كما يأتى فى قوله ولا بعد فيه الخ ويأتى عن النهاية والغنى وشرح المنهج ابي حنيفة بشرط غير الاهل معرقة طرف من الاحكام (قول المتن للضرورة) أى للضرورة الناس أى لاضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاه السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه انما انحصر الامر فيمن ولاه السلطان ولو مع وجود الاهل ثبت اضطرار الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا فى غاية الظهور اه سم (قوله وصوبه) أى النزاع (قوله وهو عجب) أى تصويب الزركشى (قوله واذا الشوكة) الاولى ذا

بعينها الا مثلها أى خلا فالاجلال المحلى كان ابقى ببيتهم ونزوحته فى نحو تعليق فتكبح اختها ثم اتي بان لا يدينونه فاراد ان يرجع الاولى ويرض عن الثانية من غير اباتها وكان اخذ بشقعة الجوار تقليدا لابي حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليد الشافعى فى تركها فيمنع فيها لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فانههم ولا تعزير من اخذ بظاهر مامر اه وبيننا ما شىء شرح الخطبة ما فى تمثيله الاول فرأجه (قوله اما اذا عجز عن التعلم ولو لنقله او اضطرار الى التحصيل الخ) فى الرضى وشرحه وان عدم المستغنى عن واقعة المفتى في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشئ يصنع فيها اذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه (قوله فله تقليد ابي حنيفة) صريح فى جواز التقليد بعد الفعل (قوله ان كان مذهبه صحة صلاته الخ) فيه نظر (قوله والا فهو عابث) هذا ممنوع (قوله أى المصنف للضرورة) أى للضرورة الناس أى لاضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاه

(١٥) - شروانى وان قاسم - عاشر) ان السلطنة لا تستلزم دوام الشوكة فلو زالت شوكة سلطان بنحو حبس أو أسر ولم يطلع نفذت احكامه مرفى في محبت الامامة قبيل الردمالة تعلق بذلك فراجع اه (فاسقا او مقبلا) ولو جاهلا (نفذ قضائهم) الموافق لمذهبه المنتدبه وان زاد لسمه (للضرورة) لثلا تتعطل مصالح الناس ونازع كثيرون فيما ذكر فى الفاسق واطاوا وصوبه الزركشى قال لانه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد اه وهو عجيب فان النرضان الامام اذا الشوكة والى ولا معلما بفسقه

بل لو غير عالم به على ما جزم به بهضم فكيف جئنا بفروع الخدم تنفذ احكامها ما لم تب عليه وان لم يتزعم لا بداد كخرفة وقد اجتمعت الامة كما
قاله الاذرى على تنفيذ احكام الخلفاء (١١٤) الظلمة واحكام مزولوه ورجع البلقنى نفوذ تولى امر اوقاعى فيما يضبطه وقن وكافر

ونازعه الاذرى وغيره
في الكافر والوجه ما قاله
لان الفرض الاضطرار
وسبقه ابن عبد السلام للبراءة
وزاد ان الصبي كذلك قال
الاذرى والقول بتنفيذ
قضاء عاى محض لا ينتحل
مذهبا ولا يقول على زاي
مجتهد بعدل احسب احدا
يقول به ولا بعد فيه
اذا ولا ذو شوكه ومجر
الاساس من زله فينفذ منه
ما وافق الحق للضرورة ولو
تعارض فقيه فاسق وعامى
دين قديم الاول عند جمع
والثاني عند آخرين وبتجه
كأنه الحسبان ان فسق العام
ان كان لحق الله تعالى فهو
بولى الظالم والشافع لدين
اولى وراجع العلما وخرج
بقوله ما عرفت القاضي
الا كره من نفذ تولى من
فاسق ان كان يعلم
الفساد كما هو ظاهر ويجب
عليه رعاية مثل فالامتن
رعاية لمصلحة المسلمين وما
ذكر في المقلد عمله ان كان ثم
مجتهد الا نفذت تولية
المقلد لو لم غير ذي شوكه
وكذا الفاسق فان كان هناك
عدل اشترط شكوه والا
فلا كما يفيد ذلك قول ابن

الرفعة الحق انه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت تولية غير الصالح قطعاً اه وبحق البلقنى ما سبقه اليه البيضاوى ان
من ولاه ذو شوكه يعزل بزل الشوكه ومليه ولو الى المقتضى لنفذ قضاءه الى بخلافه فلهذا وفاق مع فقد المجتهد والعدل فلا يزول ولا يته بذلك
لعدم توقفه على اشوكه كما وصرح جميع متأخرون بان قاضى الضرورة وهو من لفدليه بعض الشروط السابقة يلزمه بيان مستنده

في سائر احكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستند فيه وكأنه اضعف ولايته ومثله المحكم لاولى وحله في الاول وان لم يمنع مواليه من طالب بيان مستند كما هو ظاهر ويجوز ان يخص النساء بقاض الرجال بقاض (١١٥) وبحسب في الرجل والمرأة ان العبرة بالطالب

المخالف هذا كما ترى شامل لقاضي الضرورة وغيره للتعاليم التي ذكرها اه رشيدي اقول المتبادر من المقام ان المراد بالمستند هنا ما يشمل كلام نقلة المذهب في المسئلة اقول الوجوه والمتعقبات لهم من اهل النظر فليراجع (قوله في سائر احكامه) اي لو بدعية اه ع (قوله في الاول) اي قاضي الضرورة (قوله في الرجل والمرأة) اي اذا كانت الخصومة بينهما اه ع (قوله اي من الحق به) اي قوله وظاهر المتن في النهاية (قوله ومن الحق به) اي كمن له شركة (قوله ليكون) اي قوله وظاهر انه في المغني (قوله عند اتساع الخطأ) عبارة المغني عند اتساع العمل وكثرة الرعية اه (قوله عنه) اي عن الاستخلاف (قوله استخلافا عاما) ياتي محترزه اه سم (قوله مالا يمكنه القيام به) اي بجميعه وقوله فيما يمكنه تامل ما مضاه له عدم حصول مشقة لا تحتمل عادة اه سيد عمر اقول المتبادر ما يمكنه ولو بشقة لا تحتمل عادة (قوله ولا يستخلف الخ) فان استخلف لم يتفد حكم خليفته فان راضا لخصما بحكمة التحق بالمحكم كافي الروضة واصلا وان عين لمن يستخلفه وليس باهل يمكن له استخلافه لفساده ولا غيره لعدم الاذن (نتيجه) لوقال وليك القضاء على ان يستخلف فيه ولا تظفر فيه بنفسك قال الماوردي هذا تقليد اختيار ومراجعة وليس تقليد حكم ولا نظر قال الزركشي ويحتمل في هذه ابطال التولية كما لو كانت الولي اذنت لك في تزويجي ولا تزوج بنفسك اه وظاهر الاول اه (قوله كجهد البصرة الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ية في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى اه سم (قوله خبر مقدم لقوله ان مختار الخ) قوله واعترضه بالبقية الخ) عبارة التهايق ان اعتراضه الخ (قوله وجهان) او جهها الاول وهو الانزال اه نهاية (قوله ليس كذلك) يعني ان توليته لا تقتضاه ع وش وعبارة الرشيدي قوله ليس كذلك الصواب حذف لفظ ليس لان الزركشي انما مختار عدم صحة لايته على المدرستين كما يعلم براجعة كلامه ويصرح بتعليقه ومافيه بالشرح اه (قوله ورجح الآخرون الجواز) معتمدو المدرستين الخطيب اذاولى الخطبة في مسجد بنو الامام اذاولى امامة مسجد بنو كذا كل وظيفة في وقت معين تعارضان فيه اه ع (قوله اما الخالص) محترزه قوله عاما اه ع (قوله قضية كلام الاكثرين) اي قوله نعم عبارة النهاية فقطع القفال بجواز الضرورة لان ينص على المنع منه ومقتضى كلام الاكثرين انه على الخلاف اه اي الاتي في قول المصنف فان اطلق استخلف فيها لا يقدر عليه الخ ع (قوله واختاره الاذرعى الا معتمد اه ع (قوله حتى عند هؤلاء) اي الجمع المتقدمين والاذرعى (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المغني وان اطلق الامام الولاية لشخص ولم ينه عنه الاستخلاف ولم ياذن له فيه وهو لا يقدر الا على بعضه استخلف فيها لا يقدر عليه لاني غير هو ما يقدر عليه في الاصح ولو اذن له الامام في الاستخلاف وعمم واطلق بان لم يعمم له في الاذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وان خصه بشئ لم يتعداه في شرح المنهج ما يوافقه (قوله استخلف مطلقا) اي فيها يجوز عنه وغيره والمعتمد انه لا يستخلف الا عند المعجز من ع اه بجري وقوله والمعتمد الخ مخالف للاتخف والنهاية والمغني وشرح المنهج فليراجع (قوله او التولية فيما لا يقدر) قال في شرح الروض كقضاء بلدين او بلد كبير اه سم (قول

(قوله استخلافا عاما) ياتي محترزه (قوله ولا يستخلف على المعتمد) كذا مر (قوله وظاهر انه في بلدتين متباعدتين كجهد ادخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ية في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى (قوله او يباشر كلامه) يمكن ان يزاد على هذا فان لم تنبأ ذلك استنبأ الان بفرض هذا الكلام مع النبي كما هو ظاهر السياق (قوله وجهان) او جهها هو الانزال اه (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المنهج فان اطلق التولية استخلف فيها بجري عنه او الاذن فطلقا انتهى

يجوز واختاره الاذرعى الا ان ينص على المنع منه نعم الترويج والنظر في أمر اليتيم ممنوع حتى عند هؤلاء كالعام (وان اطلق) الاستخلاف استخلف مطلقا او التولية فيما لا يقدر الا على بعضه (استخلف

فما لا يقدر عليه) لحاجته اليه (لاغير في الاصح) تحكما القرينة الحال ولو طرأ عدم القدرة بعد التولية لعدم مرض او سفاستخلف جزءا
قال الاذرى الان انتهى عنه ونظر فيه الغزى بانه يجوز عن المباشر قول الانسان لاخلع من ذلك غالبا فليكن مستقنى من النهى عن التبايع وتبني
حل الاول على ما اذنه عن حقه للعدو الثاني على ما اذنه اطلق النهى عنه وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه انه لا يستخلف خارج محل
ولا يتوبه باثر بعضهم لكن باق رده في (١١٦) شرح قوله كمزول المبين لما هنا (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي) لانه

قاض (الان يستخلف في
امر خاص كسماح بينة
وتعليف (فيكون عليه بما
يتعلق به) من شرط البينة
او التعليف مثلا وعن
تقليد ومن ذلك نائب
القاضي في القرى اذا
فوض له سماع البينة
فقط بكنهه العلم بشرطها
ولو عن تقليد كما قاله وليس
مثله من نصب للجرح
والتعديل لانه حاكم وله
استخلاف ولده ووالده كما
ان للامام توليتهما نعم لو
فوض الامام اختيار قاض
او توليته لرجل لم يجز له
اختيار مالان التهمة هنا
اقوى للفرق الواضح بين
القاضي المستقل والنائب
في التولية وإنما لم يجز
لقاض سماع شهادتهما
لانه يتضمن الحكم لهما
بالتعديل ومن ثم لم يثبت
عدالتهما عند غيره جاز له
سماحهما قال الاذرى وكذا
محل صحة استخلافهما اذا
ظهر فيه عند الناس اجتماع
الشروط اه والذي يتجه
انه حيث صححت توليته
وحديث سيرته جاز له توليتهما
ان كانا كذلك (وبحكم)

المتن فيما لا يقدر عليه) وليس من العجز ما لا يراه المستخلف في مذهبه فليس لأن يستخلف مخالفا ليعقل مالا
يراه مع قدرته على ما ولي فيه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله) تحكما الى قوله قال الاذرى
في المتن (قوله) ولو طرأ عدم القدرة (الخ) عبارة للمنفى عن الخلاف في العجز المقارن اما الطارى (الخ) قوله
بعد التولية (اي المطلقة فيما لا يقدر الا على بعضه) (قوله) وظاهر قول المتن (الخ) عبارة التولية ولو فوض التولية
لا انسان وهو في غير محل ولا يتاى المولى ليذهب اى ذلك الانسان ويحكم ما يصح التفويض كافى به بالولد
رحمه الله تعالى ودعوى رده ساقطة اه (قوله) لكن باق رده) وباقى هامشه ما يتعلق به اه سم (قوله)
بفتح اللام) الى قوله وقول جمع في النهاية الا قوله كان للامام توليتهما (قول المتن كالقاضي) اى
في شروطه السابقة اه معنى (قوله) وليس مثله) اى مثل المستخلف في امر خاص (قوله) وله استخلاف
ولده) الى قوله لان التهمة في المتن (الا قوله كان للامام توليتهما) (قوله) وله) اى القاضي استخلاف ولده ووالده
اى لغيره الاستخلاف فيه (قوله) لم يجز له اختيارهما) اى لا يجوز له اختيار نفسه اسنى ومعنى (قوله)
في التولية) متعلق بالنائب (قوله) سماع شهادتهما) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه اى ولده
ووالده (قوله) سماعها) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه (قوله) اذا ظهر فيه) اى في القاضي
المولى لاصله وفرعه اه ع ش لوقال الرشيدى اى المتولى اه وبواقفه قول المتن وظاهر اطلاق كلامه
جواز استخلاف ابيه وابنته وبه صرح الماوردى والبيهوى وغيرهما لكن محله اى جواز استخلافهما ان
ثبتت عدالتهما عند غيره اه اى غير القاضي المولى لهما (قول المتن باجتهاده) اى ان كان مجتهدا وقوله ان
كان مقلدا بكسر اللام حيث ينفذ قضاء المقلد اه معنى (قوله) وسياق) انفا في السوادة قبل التذية
(قوله) لا يجوز لغير متبحر (الخ) ظاهره ولو بتقليد الغير اه سم (قوله) ولو عرفا) اى باقاي عن الحسينى
(قول المتن عليه) اى على من استخلف خلافة اى الحكم باجتهاده واجتهاد مقلده اه معنى (قوله) لانه
يعتقده غير الحق (الخ) قضية ذلك انه لو شرطه لم يصح الاستخلاف وهو كذلك لان الحاكم اعم
باجتهاده اجتهاد مقلده وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم يصح توليته لمارسو قال لا تحكما في كذا
بما يخالفه وفيه جاز وحكم في غير من بقاء الحوادث كقولنا لا تحكما في تولي المالك والكر والحر بالعياد
معنى (قوله) بالحكم الحق (الخ) وهو ما دل عليه الدليل عندنا جاز لا يجوز ان يحكم بغيره هو المقلد ما حق من
مقلده لانه انما يحكم بمقتده فلذا جرى عليه حكمه اه معنى (قوله) وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم
(الخ) وهو كذلك اه نهاية (قوله) يجوز) اى حكم المقلد بغير مذهب مقلده (قوله) والثاني على من له اهلية
ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر والا فشكل على انه قد ثبت مع اعتبار التقليد في اعتبار

(قوله) اى المصنف فيما لا يقدر عليه) قال في شرح الروض كقضاء بلدين أو بلد كبير (قوله) جزء ما قول المتن
في (الاصح) كان يمكن العكس فلانما (قوله) وينبغي حل الاول على ما اذنه (الخ) كسب عليهم (قوله) وظاهر
قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولا يتاى (الخ) ولو فوض التولية لا انسان وهو في غير
محل ولا يتاى لذهب وبحكم ما يصح التفويض كافى به بشيخنا الشهاب الرملى م (قوله) لكن باق رده في
شرح قوله كمزول) وباقى هامشه ما يتعلق به (قوله) اى المصنف ان كان مقلدا) اى بكسر اللام (قوله) لغير
متبحر) ظاهره ولو بتقليد الغير (قوله) وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده) وهو كذلك

الخليفة (باجتهاده أو اجتهاد مقلده) بفتح اللام (إن كان مقلدا) وسياق أن لا يجوز لغير متبحر حكم
بغير متعمد مذهب ولا لتبحر اذا شرط عليه ذلك ولو عرفا ولا يجوز ان يشترط عليه خلافة) لانه لا يتقده غير الحق والله تعالى
انما امر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردى وغيره يجوز وجمع الاذرى
وغيره بحمل الاول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد الصرف الذى لم يتاهل لنظر ولا ترجيح

والثاني على من له اهلية ذلك ومنع ذلك الحسباني من جهة ان العرف جرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم بمذهب مقلده وهو متجه سواء
 الاهل لما ذكر وغيره لاسيما ان قال له في عقد التولية على عادم من تقدمك لانه لم يمتد لمقلد حكم بغير مذهب امامه وقول جميع متقدمين اولد
 الامام رجلا القضاء على ان يقضى بمذهب عينه بطل التقليد بتعين فرضه في قاض يجتهد او مقلدين لا غير مقلده مع بقاء تقليده كما هو واضح
 ثم راي شارحنا جازم بذلك قال وهو الذي عليه العمل انه يشترط على كل مقلد العمل بمذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه اه ونقل ابن
 الرفعة عن اصحابنا ان الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه (١١٧) وصرح ابن الصلاح كما مر بان نص امام

المقلد حق كنعن الشارع

في حق المقلد ورافقه في

الروضة وما افهمه كلام

الرائي عن الغزالي من

عدم النقض بناء على ان

للمقلد تقليد من شاء

وجزم به في جمع الجوامع

قال الاذخر بعدد الوجه

بل الصواب سدهذا الباب

من اصله لما يلزم عليه من

المفاسد التي لا تحصى اه

وقال غير المقلد على مذهب

الشافعي لا يجوز له الافتاء

بمذهب غيره ولا يفتدئ

اي لو قضى به لتحكم او

تولية لما تقرّر عن ابن

الصلاح نعم ان انتقل لمذهب

اخر بشرطه وتجر فيه جاز

له الافتاء به (تنبيه)

قبل منصب سماع الدعوى

والبيعة والحكم بما يختص

بالقاضي دون الامام الاعظم

كما هو ظاهر الروضة في

القضاء على الغائب ورد

بمنع ما ذكر وبان مرادم

بالقاضي ما يشمله بدليل

انهم لم يذهبوا على تخالف

اهلية الترجيح اه سم (قوله على من له اهلية الخ) هل المراد رجوع مذهب الغير وقلده الا لا في فائدة
 لجرد الاهلية اه سم ومنع ذلك اي اجمع المذكور (قوله بطل التقليد) اي التولية (قوله مع بقاء
 تقليده) سيصرح بمفهومه قوله الاتي نعم ان انتقل (قوله بذلك) اي الفرض المذكور (قوله وهو
 الذي عليه العمل) ان كان من جملة المقول فلفظ هو زائد لا موقع له ولو كان من كلام الشارح فكان الاول
 ان يذكره بعد قوله اه (قوله وما فهمه كلام الراعي الخ) وفي الرض ولو استقصى مقلدا اي للضرورة
 فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه واعتمد شيخنا
 الشباب الرمي خلاف ذلك وحمل كلام الرض على من فيه اهلية الترجيح اه سم (قوله بناء على ان
 للمقلد الخ) فيه اشار ظاهر بانه لما حكم به بعد تقليده وحينئذ في مغايرة لما سبق بما نقله ابن الرفعة
 عن الاصحاب لان تلك مفروضة في حكمه بخلاف نص مقلده وبتقليده الثاني فخرج الاول عن كونه مقلدا له
 عند الحكم نعم واضح ان محله حيث لم تدل القرينة على تخصيص توليته بالحكم بمذهب معين كما مر اه
 سيدمر اقول فيه نظرا الى المتبادر من مقلده فبما سبق امامه الذي ائتم مذهبه وبجرد تقليده في الواقعة الثاني
 لا يصدق انه خرج عن مذهبه وانما يصدق ذلك اذا انتقل من مذهبه لمذهب الثاني واتخذ اماما كما يشهد قول
 الشارح الاتي نعم ان انتقل الخ والله اعظم (قوله بشرطه) لعل اراد به كون المنتقل اليه من المذاهب الاربعة
 (قوله وتجر فيه) فيه تامل (قوله جاز له الافتاء) اي الحكم (قوله قيل منصب سماع الدعوى) الى قوله ومر
 الخ زاد النباة عقبه ما نصه على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولو لا الامام او قاض اخر اه
 (قوله ويرد بمنع ما ذكر وبان مرادم الخ) عبارة النباة والاصح خلافه على ان مرادهم الخ (قوله ما يشمله)
 اي الامام الاعظم اه غش (قول المتن ولو حكم) بكاف مشددة اه معنى (قوله او اثنان) الى قوله ويؤخذ
 في النباة في المعنى (قوله ويؤخذ منه) اي اعزاده (قوله يكره) بكسر الراء (قوله في ذلك) اي الحلف
 المذكور (قوله ما فيه) اي الحصر المذكور (قوله اكرهه) اي الشرعي (قوله وان كان الخ) اي حكم
 الحكم (قوله او حكم الخ) عطف على حكم خصان (قوله او تنزيه) الى قوله مع وجود الاهل في المعنى الا
 ما فيه عليه والي قوله على ما مر في النباة الاما سانه عليه (قوله اي مع الخ) عبارة المعنى عن التفصيل

ش مر (قوله والثاني على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر ولا فشكل على انه قد
 يتوقف اعتبار التقليد في اعتبار اهلية الترجيح (قوله على من له الخ) هل المراد رجوع مذهب الغير وقاده
 اذ اي فائدة لجرد الاهلية (قوله وما فهمه كلام الراعي عن الغزالي من عدم النقض الخ) في الرض ولو استقصى
 مقلدا اي للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه
 واعتمد شيخنا الشباب الرمي خلاف ذلك وحمل كلام الرض على من فيه اهلية الترجيح اه (قوله تنبيه
 قيل منصب سماع الدعوى والبيعة والحكم بما يختص بالقاضي) والاصح خلافه على ان مرادهم بالقاضي
 ما يشمله الخ مرش (قوله الاتي بعض المسائل الخ) على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولها

احكامهما الاتي بعض المسائل كما نزع القاضي بالفسق دون الامام الاعظم ومر آخر الباعة ماله تعالى بذلك (ولو حكم خصان) او اثنان
 من غير خصومة كفي نكاح ويؤخذ منه ان من حالف لا يكلم اياه فحكمه اخر فحكم عليه بتكليمه بحث لان الاكراه الشرعي كالخبي
 ولا شك ان الحكم بكره وان لم يتصور منه غرض ولا حبس فاقناه بعضهم بعدم جواز التحكم في ذلك فيه نظر وكانه اخذ ذلك من ان
 الحاكم لا يكون حكمه اكرها الا ان قدر حسا على اجبار الخالف ومر ما فيه في صحيح الاكراه بالطلاق فراجعه فان قلت نفوذ
 قضاء المحكم موقوف على رضا الخالف فكيف يتصور اكراهه له قلت ليس الكلام فيما قبل الحكم بل فيما بعده وهو حينئذ له اكراهه على
 مقتضى حكمه وان كان متوقفا او لا على رضاه او حكم اكثره ان يبر (ولا في غير د) او تنزيه (الله تعالى جازها) اي مع وجود قضاء

اهل وعدمه (بشرط اهلية القضاء) المطلقة لا في خصوص تلك الواقعة فقط لان ذلك وقع لجمع من الصحابة ولم ينكر مع اشتباهه فكان اجماعا
اما احدا لله تعالى او تعزيره فلا يجوز التحكيم فيه اذ لا طالب له معين واخذ منه ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه
واما غير اهل فلا يجوز تحكيمه اى مع (١٨) وجود اهل ولا يجوز لو فى النكاح على ما مر فيه ونوزع فيه بانه لا ضرورة الى التحكيم

حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة تقدر
بقدرها قال البلقيني ولا
يجوز لو كمل من غير اذن
موكله تحكيم. وللوالى ان
اضر بموكله وكوكيل
ما ذن له فى التجارة وعامل
قراض ومفلس ان ضر
غرماءه ومكاتب ان اضر
به وتحكيم السفه لغو ولو
باذن وليه على ما اقتضاه
اطلاق بعضهم وفيه نظر
(وفى قول لا يجوز التحكيم
لما فيه من الاقيتات على
الامام ونوابه وبجواب بانه
ليس له حبس لا ترسيم ولا
استيفاء مقبولة ادى ثبت
موجبا عنده لثلاث تحرق
ابنهم للاقيتات (وقيل)
انما يجوز (بشرط عدم
قاضى فى البلد) للضرورة
(وقيل يختص) الجواز
(بالدون قصاص ونكاح
وتحريمهما) كلعان وحد
قذف ولا ينفذ حكمه الا
على راض لفظا لا سكوتا
فيما يظهر ويعتبر رضا
الزوجين معا فى النكاح
نعم يكتفى سكوت البكر اذا
استؤذنت فى التحكيم (به)
اى يحكمه الذى سيحكم به
من ابتداء التحكيم الى
صحب الحكم لانه المثلث
لولا به نعم ان كان احد

الاثية اه (قوله اهل) عبارة النهاية افضل اه (قول المتن بشرط اهلية القضاء) يستثنى منه التحكيم
فى عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن يجتهد كما سرك ذلك فى بابه معنى واسنى (قوله واخذ منه) اى
من التعديل (قوله الذى لا طالب له معين) كالزكاة حيث كان المستحقون غير محصورين ام يجبرى (قوله
والاجاز) وفاقا لشرح المنهج وخلافا لاطلاق المعنى وللنهاية عبارة نعم اه لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود
قاض ولو قاضى ضرورة اه (قوله ونوزع فيه الخ) والذى يتجه ان قاضى الضرورة ان كان مقدا عارفا
بمذهب امامه عدلا فلا وجه لتحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلا او فاسقا ومهم فعلا لم يعدل فاعاظهر
جواز اه سيدمر عبارة الجبرى قوله لو لمع وجود قاضى اى اذا كان المحكم يجتهد اما الماذا يمكن كذلك
فلا يجوز ولو لمع وجود قاضى ضرورة عش قيمته التحكيم لان وجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما
نقله الزياى عن من (ولا اذا كان القاضى ياخذ ماله) وقع فيه جواز التحكيم حينئذ كما قاله الحلبي اه (قوله
بانه لا ضرورة الى تحكيمه الخ) بقى انه لو وجد القاضى لكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل
معينة كما لو منع الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى
بالنسبة اليها وهذا ظاهر اه (قوله قال البلقيني) الى قوله وتحكيم السفه فى النهاية والى قوله ولو
باذن وليه فى المعنى الا قوله ومكاتب ان اضر به (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه معنى (قوله وكوكيل
ما ذن له الخ) خبر فبتداه (قوله وعامل قراض الخ) عطف على ما ذن له الخ (قوله ومفلس) اى يجوز عليه
بفلس اه معنى (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه معنى (قول المتن وفى قول لا يجوز) اى مطلقا اه
معنى (قوله التحكيم) الى قوله ولو كان احدهما فى النهاية (قوله ليس له) اى للمحكم اه معنى (قوله
ابنهم) اى غيرهم وشرفهم وعظمتهم قال فى المختار والى اية العظمة والكبر وهى يضم الهمزة وتشديد الباء
الموحدة اه يجبرى (قوله ويعتبر رضا الزوجين الخ) اى فلا يكتفى بالرضا من ولى المرأة والزوج بل الرضا
إنما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى اه عش (قوله من ابتداء الخ) الى قوله وقول ابن
الرفعة فى المعنى (قوله من ابتداء التحكيم الخ) متعلق برضا به (قوله اى صلب الحكم) اى تمامه اه معنى
(قوله لان الحكم ثابته) عبارة المعنى وشيخ الاسلام بنما على ان ذلك تولى ورده ان الرقة بان ابن الصباغ
 وغيره قالو ليس التحكيم تولى فلا يحسن البتة واجيب بان محل هذا اصدار التحكيم من غير قاض فيحبس
البتة اه (قوله وحمل الاول الخ) عطف على حمله الخ (قوله ثم رابت الماوردي الخ) عبارة النهاية وفى كلام
المادى ما يدل على ذلك اه (قوله ذكره) اى التفصيل المذكور لكن بعضه منطوق والبعض الاخر

الا لامام او قاض اخر ش مر (قوله لا في خصوص تلك الواقعة) كتب عليه مر (قوله اى مع وجود
الاهل) كتب عليه مر (قوله ولا اجاز) ويحتمل حينئذ تقديم الامثل فالامثل مع تيسره لانه لا ولاية
للضرورة قول لا شك فيها حتى تنفذ من غير الامثل مع تيسره مر (قوله ولو فى النكاح) نعم لا يجوز تحكيم
غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة مر (قوله بانه لا ضرورة الى تحكيمه) حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة) بقى انه لو وجد القاضى لكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل معينة كالو منع
الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى بالنسبة اليها وهذا ظاهر
(قوله نعم يكتفى سكوت البكر) كتب عليه مر (قوله لم يؤثروا عدم رضا خصمه) كتب عليه مر (قوله
يفتضى حمله على ما اذا لم يجز غير الرضا) كتب عليه مر

الحصمين القاضى الذى له الاستخلاف واستمر رضا لم يؤثر عدم رضا خصمه لان المحكم ثابته وقول ابن
الرفعة فقلع جمع النكاح لم يخص ابن توبة لم يفتى حمله على ما اذا لم يجز غير الرضا وحمل الاول على ما اذا انضم له لفظ فبذل التفويض
كما حكم به الملام الماوردي ذكره حيث قال اذا حكم الامام وخصمه لبعض الرعية ولم يقلد، خصوص النظر اشتهر طرفا الخصم

ولو كان أحدهما بضه أو غيره نفذ حكمه على بعضه ولعدم التهمة دون عكسه على الآخر لو جرداهم عدم القدرة على رده لانه لا يفيد بعد الحكم بكونه رضى به أو لا قد يكون لظن عدم التهمة وللحكم أن يحكم بعله كما شمله (١١٩) كلامهم خلافاً لما نازع فيه إذا لزم

لمنته منه نعم الوجه انه لا بد من بيان مستنده كما مر وكراه مشهور الديانة والصيانة وإذا اشترط رضا المحكوم عليه (فلا يكتفى رضا قاتل في ضرب دية على قاتله) بل لا بد من رضاهم لانهم لا يؤخذون بأقراره فكيف يرشاه (فان جمع احدهما قبل الحكم) ولو بعد استيفاء شروط البينة (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر) حكمه المولى من جهة الامام ولا ينقض حكمه الا حيث ينقض حكم القاضي وله ان يشهد على اثباته وحكمه في مجلسه خاصة لانعزاله بالفرق وإذا تولى القضاء بعد سماع بينة حكم بها بعده غير غير اعادتها (ولو نصب) الامام او نائبه (قاضيين) او أكثر (ببلد) وخص كلابمجان منه (او زمن أو نوع) كان جعل احدهما بحكم فالا اموال او بين الرجال والاخرى الدماء او بين النساء (جاز) لعدم المنازعة بينهما فان كان رجل وامراً أو ليس ثم الا قاضى رجال أو قاضى نساء لم يحكم بينهما بخلاف ما إذا وجداهم فان العبرة بالطالب على مر (وكذا أن لم يخص في الاصح)

مفهوما (قوله ولو كان) إلى قوله على الآخر وجهه في المتن (قوله أحدهما) أى المتناكبين بعضه الخ أى المحكم (قوله دون عكسه) أى حكمه لبعضه وعلى عود (قوله لانه الخ) أى الرد (قوله وكذا هو الخ) استئناف يأتى (قوله وللحكم أن يحكم الخ) المعتمد منع المحكم من الحكم بعله نهاية وإسنأى أى ولو كان يجتهد امره سم وعش أى خلافاً لشرح المنهج عبارة السلطان عليه قوله وقضية كلامهم أن للحكم أن يحكم بعله وهو ظاهر الخ المعتمد انه لا يجوز له ولا لقاضى الضرورة الحكم بعهما (قوله كاسر) أى قبل قول المتن ويندب للامام الخ (قوله بل لا بد) إلى قوله وإذا تولى القضاء في المتن وإلى الفصل في النهاية (قول المتن قبل الحكم) أى تمامه (قوله ولو بعد استيفاء الخ) أى وبعد الشروع في الحكم (معنى بان قال المدعى عليه الحكم عزائلك زبادى (قوله الا حيث نقض حكم القاضي) وذلك فيما لو خالف نصاباً قياساً جلياً (أى من أى انص امامه كإتاتى (قوله لانزع بالفرق) وينبغى أن لا يكتفى في التفرق هنا بما اكتفى به في التفرق بين المتبايعين بل لا بد من وصوله إلى يده والسوق مثلاً (أى من عشه وقية تروق ببلدنا فيه) انما كيد يتخاصة فليراجع (قوله الامام) إلى الفرع في المتن إلى قوله بخلاف ما إلى المتن ومساكنه عليه (قوله او نائبه) هلا قال او من الحق به نظير ما مر في شرح ويندب للامام (قوله او أكثر) قال الماوردى والرويان بشرط ان يقل عددهم فان كثر لم يصح قطعاً ولم يحد والقلة الكثرة بشئ. قال في المطلب ويجوز ان يباين ذلك بقدر الحاجة اتنى وهذا ظاهر (معنى (قوله فان كان رجل الخ) عبارة المتن وعلى هذا لو اختصم رجل وامراً لم يفصل واحد منهما الخصوص فلا بد من ثالث يتولى القضاء بين الرجل والنساء قال الاذرى وقس هذا ما أشبهه (قوله على ما مر) أى قبل قول المتن وينوب (قول المتن وكذا أن لم يخص) أى كلا من القاضيين بما ذكر بل عموم ولا يتها وأطلق (معنى (قوله وإذا كان الخ) عبارة المتن والروض مع شرحه وان طالب القاضيان خصماً بطالب خصمه له منهما اجاب السابق منهما بالطالب فان طلبا معا أفرغ بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين اجيب الطالب للمحق دون المطلوب به فان أساءوا بان كان كل طالباً ومطلوباً كجدا كهما في قسمة ملك او اخفا في قدر من مبيع او صدقاً اخلفا فوجب تحالفهما تحالفاً عند اقرب القاضيين اليهما فان استويا في القرب اليهما عمل بالفرقة ولو لا يرض عنهما حتى يصطلحا لئلا يردى إلى طول النزاع (معنى (قوله فان كان احدهما أصلاً) أى الآخر خليفة (قوله اجيب داعيه) أى رسوله (قوله فان تنازعا) أى الخصمان أى والصورة انه لا داعى من جهة القاضي (معنى (قوله فى اختيارهما) أى القاضيين (معنى (قوله اجيب المدعى) محله ان يطلب المدعى عليه القاضي الاصيل والافواه اجاب اذن طالب الاصيل منهما اجيب مطلقاً كما قاله الامام العزالي والحق به الشهاب الرملى (معنى (قوله فاقربهما) أى فطالب اقربهما بجواب ويجوز رفعه ايضاً فاقربهما بجواب طالبه (أى عشه (قوله والا) أى بان استويا في القرب (معنى (قوله فى الوصيين) أى اليهما

(قوله وللحكم أن يحكم بعله) المعتمد منع ذلك مر ولوجتهدا مر (قوله وله ان يشهد على اثباته وحكمه في مجلسه) كتب عليه مر وقوله حكمها كتب عليه مر (قوله فان العبرة بالطالب الخ) هلا جاز ايضاً إذا وجد احدهما فقط وكان الطالبان عن شملت ولا يته وما لفرق (قوله وإذا كان في البلد قاضيان فان كان احدهما أصلاً اجيب : داعيه) أى سابق داعيه الخ (المراد بداعيه كاهو ظاهر رسوله عبارة الروض وشرحه فان طلبا أى القاضيان خصماً بطالب خصمه له منهما اجاب السابق منهما بالطالب والا بان طلبا معا أفرغ بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين الخ (قوله فان تنازعا) أى الخصمان وقوله في اختيارهما أى القاضيين (قوله والا فالفرقة) بان استويا في القرب (قوله وفارق نظيره فى الوصيين) اليهما

كنصب الوصيين الوكيلين فى شئ وإذا كان فى بلد قاضيان فان كان احدهما أصلاً اجيب داعيه والا ففى شئ داعيه فان جاء امراً أفرغ فان تنازع على اختيارها اجيب المدعى فان كان كل طالباً ومطلوباً كان اخلفاً فيما يقتضى تحالفاً فاقربهما والا فالفرقة وقضية المتن انه حيث لم يشترط اجتهاد ولا استقلالاً محل الاستقلال وفارق نظيره فى الوصيين

بان الاجتماع منتهى فلم يحمل عليه تصحيح الكلام ما أمكن والاجتماع ثم جائز لحمل عليه لانه احوط (الآن بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز قطعا لاختلاف (١٢٠) اجتهدا غالبا فلا تنفصل الخصومات وقضيته انهما لو كانا مقلدين لامام واحد ولا أهلية

لها في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعها على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعها لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتihad ولا ترجيح ولو حكاه اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرغ) بشرط تعيين ما يولي فيه نعم ان اطر د عرف ببقية بلاد لبلاد في توليها دخلت تبعها واستفيد بتولية القضاء العام سائر الولايات وأمر الناس حتى نحوز كانوا حسيبة لم يفوضا لغيره والوجه في حكم بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره وبفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب معنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضى فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضى انزال القاضى أو عزله وما يذكر منه اذا (جن) قاض أو اغشى عليه) ولو لحظت خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كاسر لانه يتحاط هنا ما لا يتحاط ثم أو مرض مرضا لا يرجى زواله وقد عجز معه عن الحكم (أو عصى) أو صار كالاعشى كما عرف مما سرف

لها في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعها على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعها لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتihad ولا ترجيح ولو حكاه اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرغ) بشرط تعيين ما يولي فيه نعم ان اطر د عرف ببقية بلاد لبلاد في توليها دخلت تبعها واستفيد بتولية القضاء العام سائر الولايات وأمر الناس حتى نحوز كانوا حسيبة لم يفوضا لغيره والوجه في حكم بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره وبفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب معنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضى فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضى انزال القاضى أو عزله وما يذكر منه اذا (جن) قاض أو اغشى عليه) ولو لحظت خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كاسر لانه يتحاط هنا ما لا يتحاط ثم أو مرض مرضا لا يرجى زواله وقد عجز معه عن الحكم (أو عصى) أو صار كالاعشى كما عرف مما سرف

لها في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعها على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعها لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتihad ولا ترجيح ولو حكاه اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرغ) بشرط تعيين ما يولي فيه نعم ان اطر د عرف ببقية بلاد لبلاد في توليها دخلت تبعها واستفيد بتولية القضاء العام سائر الولايات وأمر الناس حتى نحوز كانوا حسيبة لم يفوضا لغيره والوجه في حكم بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره وبفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب معنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضى فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضى انزال القاضى أو عزله وما يذكر منه اذا (جن) قاض أو اغشى عليه) ولو لحظت خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كاسر لانه يتحاط هنا ما لا يتحاط ثم أو مرض مرضا لا يرجى زواله وقد عجز معه عن الحكم (أو عصى) أو صار كالاعشى كما عرف مما سرف

قوله بصير (أو ذهب أهلية اجتهداه) المطلق أو المقيد بنحو غفلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا وصححا ولايته فذهب (وضبطه بغفلة أو نسيان) بحيث إذا نذر لايئنه (لا ينفذ حكمه) لا فنزله كذا ان خسر أو صم وخالف ابن أبي غصرون في العصى وصنف فيه لماعى محتجا بانه لا يقدح في النبوة التي هي اعل من القضاء

واخذته الى اذرى اختياره ان الاغما لا يؤثر لانه مرض لا يقدح في النبوة ايضا وما راع عليه ما ان المحظ هنا غيره ثم كما هو واضح ممراته في القوت اشار لعداها انه لم يثبت عى نبي كاحق في موضعه ومرد الاستدلال بقصة ابن ام مكتوم ولو عى بعد ثبوت امره عنده لم يبق الا الحكم الذى لا يحتاج معه الى اشارة فنقد حكمه به (وكذا لوسق) (وزاد فسق لم يعلم (٢١) مولى بفسقه الاصل او الزائد حال توليته

كما هو ظاهر فلا ينفذ حكمه
(في الاصح) لوجود المتناقض
هذا ان قلنا لا ينزول
بالفسق والام لا ينفذ جزما
وبهذا يندفع ما ورد عليه
من التكرار فانه لما ذكره
في الوصية بالنسبة للانزال
لا نفوذ الحكم ولا نظر
لفهم ان المراد بعدم النفوذ
عدم الولاية من قوله (فان
زال هذه الاحوال لم تعد
ولا ينفذ في الاصح) لا بتولية
جديدة كالزكاة ولان ما يطل
لا يعود لا بتجديد عقده
(والامام) اى يجوز له (عزل
قاض لم يتعين) (ظهر منه
خلل) لا يقتضى انزاله
ككثرة الشكاوى منه او
ظن انه ضعف اوزالت
هيته في القلوب وذلك لما
فيه من الاحتياط اما ظهور
ما يقتضى انزاله فان ثبت
انزله ولم يحتج لعزل وان
ظن بقرائن فيحتمل انه
كالاول ويحتمل فيه نديب
عزله واطلاق ابن عبد
السلام وجوب صرفه عند
كثرة الشكاوى منه اختيار
له (او لم يظهر) منه خلل
(وهناك افضل منه) فله
عزله من غير قيد بما ياتي في
المثل رعاية للاصلاح للمسلمين
ولا يجب وان قلنا ان ولاية

وهو الموجود اليوم غالباً ارضه شيئا ويشبهه انه اذا حصل له اذن تغفل ونحوه لم ينفذ حكمه لا تخاطب رتبته
فيقدح في رايته معاصيه يفتقر في حق غيره اهـ (قوله) واخذته (اي من الاحتجاج المذكور (قوله) اشار
لهذا) (اي للمغايرة للمحظ في المقامين (قوله) لا يحتاج معه الى اشارة) (اي بين الخصمين بان كانا معروفي الاسم
والنسب اهـ عـش (قوله) وزاد فسق لم يعلم بفسقه الاصل (الخ) (اي وكان بحيث لو علم بوليه مع ذلك اهـ
سم عبارة للمغنى وعمل ذلك اى ما في المتن في غير قاض الضرورة اما هو اذا ولاه ذو شوكة والقاضى فاسق فزاد
فسقه فلا ينزل كايحتمل بعض المتأخرين اهـ وعبارة الرشيدى قوله او الزائد الخ عبارة مر فيما كتبه على
شرح الروض نصابه يظهر لي ان قال ان كان ماطراً عليه علم به مستنبه لم يعلم به بسببه فهو باق على ولايته
ولا افلا اهـ (قوله) حال توليته) (ظرف ليعلم (قوله) لوجود المتناقض) الى قوله او ظن في المغنى الا قوله ولا
نظر الى المتن (قوله) هذا) (اي الخلاف عبارة النباهة في الوجهان) (قوله) ان قلنا لا ينزل الخ) (اي على
المرجوح (قوله) وهذا) (اي قوله هذا ان قلنا الخ (قوله) عليه) (اي المتن (قوله) انما ذكره) (اي طرو الفسق
(قوله) لا نفوذ الحكم الاول كافي للمغنى لا عدم نفوذ الحكم (قوله) ولا نظر لفهم الخ) (اي لان التكرار يعتبر
فيه خصوص ما تقدم ولا يكتفي فيه انه يفهم من السياق ان المراد به ما تقدم اهـ عـش (قوله) من قوله الخ)
متماق بالفهم (قول المتن في الاصح) والثاني تعود كالاول ابداً من ثم افاق او فسق ثم تاتي بآية ومعنى ومثل
الابى هذا الحكم الجدد الحاضرة والناظر بشرط الواقع اهـ عـش عبارة المغنى (تنبيه) (لوزالت اهلية
الناظر على الوقف ثم عادت فان كان نظره مشروطاً في اصل الوقف عادت ولا يثبت كافي به المصنف لقوته اهـ
ليس لاحد عزله ولا افلا تعود الا بتولية جديدة اهـ (قوله) او ظن انه ضعف الخ) معطوف على قول المصنف
ظهر منه خلل (قوله) وان ظن الخ) خلافاً لاطلاق المغنى عبارة اما ظهور خلل يقتضى انزاله فلا يحتاج فيه
الى عزل لانزاله اهـ (قوله) كالاول) وهو قول المصنف وللامام عزل قاض الخ فيجوز عزله اهـ عـش
ويحتمل ان المراد بالاول قول الشارح اما ظهور ما يقتضى انزاله الخ كما يفيد ما مر من المغنى انفا (قوله)
واطلاق ابن عبد السلام الخ) اعتمده المغنى عبارة ويكتفي فيه اى ظهور الخلل غلبة الظن كافي اصل
الروضة وجزم به في الشرح الصغير ومن الظن كثرة الشكاوى منه بل قال ابن عبد السلام اذا ثرت
الشكاوى منه وجب عزله اهـ وهو ظاهر اهـ (قوله) وجوب صرفه) (اي عزله عن الولاية اهـ عـش
(قوله) اختيار له) خبر واطلاق الخ (قوله) منه خلل) الى قوله واستغنى في المغنى (قوله) لان الفرض
الخ) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك اهـ سم (قول المتن به) (اي المثل بمعنى لاجل
نصبه قاضيا ويحتمل ان الباء بمعنى مع (قوله) عن قول اصله الخ) (اي المحرر عبارة او مثله في عزله به مصلحة
وليس في عزله فتنه اهـ معنى (قوله) معها) (اي المصلحة وقوله وليس في عزله فتنه مقول الاصل (قوله) قول
شارح الخ) وافقه المغنى (قوله) لا ينفى اى قول المصنف وفي عزله به مصلحة عنه اى عن قول اصله وليس في
عزله فتنه (مع الاشم) الى قوله ولست تختلف في النباهة لا لاقوله وان لم يعلم مولى خلافاً لما وردى (قوله) على
المولى) (اي السلطان اهـ عـش (قوله) والمتولى) هذا إما يظهر لوسقى في العزل ولو بمجرد الطلب ولا

نعم ان كان ذهاب الضبط بنافي اهلية الاجتهاد ظهر التقييد (قوله) او الزائد حال توليته) (اي وكان بحيث
لو علم بوليه مع ذلك (قوله) لان الفرض حدوث الافضل) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض
ذلك (قوله) لكن مع الائتم على المولى والمتولى

(١٦) - شروانى وابن قاسم - عاشر) المفضول لا تنعقد مع وجود الفاضل لان الفرض حدوث
الافضل بدلا لولاية فلم يقدح فيها (ار) هناك (مثلة) اودونه (وفي عزله به مصلحة كنسكين فتنه) (لما فيه من المصلحة للمسلمين (ولا) يمكن فيه
مصلحة (فلا) يجوز عزله لانه ثبت وتصرف الامام بصان عنه واستغنى بذكر المصلحة عن قول اصله معها وليس في عزله فتنه لانه لا تتم المصلحة إلا
إذا انتفت الفتنة به يندفع قول شارح لا يغنى عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجوه مفسدة من جهة اخرى (لكن) مع الائتم على المولى والمتولى

(ينفذ العزل في الاصح) اطاعة السلطان اما اذا نهى بان لم يكن ثم من يصلح غيره فبحرم على موليه عزله ولا ينفذو كذا عزله لنفسه حيث لا يخالفه في غير هذه الحالة ينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه خلافا للماورى كالوكيل والستخفاف عزله خليفته ولو بلا موجب ولو لولى اخر ولم يتضرر ضرر للارول ولا ظن نحو موته لم ينعزل على المعتمد نعم ان اطردت العادة بان مثل ذلك الحيل ليس فيه الا فاض واحد احتمل الانعزال حيث لا ينفذ والمذهب انه لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله اعظم (١٢٣) الضرر في نقض افضيته لو انعزل ومم الفرق بينه وبين الوكيل في باقوه من علم عزله لم ينفذ

حكمه الا ان يرضى بحكمه فلما يجوز التحكيم فيه لعلمه انه غير حاكم باطنا ذكره الماوردى وانما يتجه ان صح ما قاله انه غير حاكم باطنا اما على ما اقتضاه كلامهم انه قبل ان يبلغه خبر عزله باق على ولايته ظاهر او باطنا فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر يتزويج من لاولي لها ملائم يلزم الزوج باطنا لا ظاهرا انعزالها فان قلت الماوردى يخص عدم نفوذ باطنا بحالة علم الخصم لمطلقا قلت هو حيثئذ بالتحكيم اشبه فلا يقبل لما قرر ان من بلغه ذلك معتقده ان ولايته باقية قبل بلوغه هو خبر العزل ويبحث الاذرى الاكتفاء في العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلي الشهادة او الاستفاضة كالتولية لا يقال يتعين على من علم عزله او ظنه ان يعمل باطنا بمقتضى علمه او ظنه كما هو قياس نظائرنا لا نقول انما يتجه ذلك ان قلنا بعزله باطنا قبل ان يبلغه خبره وقد

فلما رجعنا اليه فليراجع اه (قول المتن ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة واذان وتفسير وطاب ونحوها فلا ينعزل اربابها بالاعزل من غير سبب كما في جمعة متاخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضى خلاف ذلك نهاية ومعنى اى بان كان فيه ان الناظر العزل لا جرحه ثم المعرفة في السبب الذى يقتضى العزل بعقيدة الحاكم ع (قوله) اطاعة السلطان الى قوله نعم في المعنى الاول وان لم يعلم موليه خلافا للماوردى (قوله) ولو لولى اخر (الخ) عبارة للمعنى ولو لولى الامام قاضيا ظاهرا وموت القاضى الاول او فسقه فبان حيا او عدلا لم يقدح في ولاية الثاني كذا قالوا وقضيته كما قال الاذرى انعزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمنه اليه وصرح البغوى في تعليقه وقضية كلام الفقهاء عدم انعزاله والاول وجهه وفي بعض الشروح ان تولية قاض بعد قاض هل هي عزل للارول وجهان وليكونا مبينيين على انه لم يجوز ان يكون في بلد قاضيان اه قال الزركشى والراجع انها ليست بعزل اه (قوله) ولا ظن نحو موته (الخ) مفهومة انه اذا ظن نحو موته انعزل اه سم (قوله) احتمل الانعزال (الخ) اقول هذا الاحتمال متجه بل متعين يتخرج عليه حكمه حادثة بكثر السؤال فهم او هي تولية مدرسة لمدرس من غير تصريح بعزل المدرس الاول فان عا طردت به العادة ان المدرس لا يليها الا مدرس واحد نعم لو فرض اطراد العرف في محل بالتشريك في المدرسة كان الحكم فيها واضحا سيد عمر (قوله) لعظم الضرر الى قوله وانما يتجه في المعنى والى قوله الا ترى في النهاية (قوله) ومن علم (الخ) اى والخصم الذى علم (الخ) (قوله) لعلمه (الخ) علة لما قبل الاستثناء (قوله) ذكره الماوردى ضعيف اه ع (قوله) وانما يتجه (الخ) عبارة النهاية والاراجح خلافا لعم الخصم بعزل الفاض لا يخبر به من كونه قاضيا اه (قوله) هو اى ما ذكره الماوردى حيثئذ اى حين التخصص بالنحكم اشبه بمقتضى قوله فلا يقبل اى قول الماوردى (قوله) ان من بلغه (الخ) اى من الخصم (قوله) بعقده بفتح القاف مبتدأ وقوله ان ولايته باقية خبره والجله خبران (قوله) ويبحث الاذرى الاكتفاء بخبر واحد (الخ) هذا هو الظاهر ويفرق بين التولية والعزل بان التولية فيها اقدم على الاحكام فيحتاج طوا العزل فيه زحف عنها وهو احوط اه معنى (قوله) ما قاله الزركشى انه لا بد (الخ) جزم به النهاية (قوله) لا يقال الى قوله ولا يكتفى كالذكر مع قوله فان قلت الى قوله ويبحث الخ فانه يقتضى عن هذا وعلى فرض عدم الاغتناء فكان حقه ان يقدم على قرأه ويبحث الاذرى الخ (قوله) ولا يكتفى بكتاب مجرد (الخ) في الاصح فيهما اه معنى اى العزل والتولية (قوله) وليت) ببناء المفعول

ينفذ العزل في الاصح هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة واذان وتفسير وطاب ونحوها فلا ينعزل اربابها بالاعزل من غير سبب كما في جمعة متاخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضى خلاف ذلك سم (قوله) ولو لولى اخر ولم يتضرر ضرر للارول ولا ظن نحو موته (الخ) قال في الروض فان والى الامام قاضيا ظاهرا وموت القاضى اى الاول او فسقه فبان حيا او عدلا لم يقدح في ولاية الثاني قال في شرحه قال الاذرى وقضيته انعزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمنه اليه وصرح البغوى في تعليقه وقضية كلام الفقهاء عدم انعزاله اه (قوله) ولا ظن نحو موته (الخ) مفهومة انه اذا ظن نحو موته انعزل (قوله) فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل كتب على فلا يصح م (قوله) والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلي الشهادة (كتب عليه) (قوله) تقر ان الوجه خلافه لا يكتفى بكتاب مجرد وان حفته قرائن بعد التزوير بمثلها كما يصرح بكلامهم ولو قال انسان وليت نعم الوجه انه ان صدقه المدعى والمدعى عليه فقد حكمهما وعليهما كالحكم بالولى بخلاف ما اذا صدقه احدهما وصدقه اهل الحل والعقد لان تصديقهم لا يثبت تولية عامة بخلاف توليهم فيما قدمته قبل قوله وشرط القاضى لان ذلك تولية جوزت بالضرورة فقد قدرت بقدرها ولم يحرمها ولا كذلك مجرد تصديقهم له وعلى هذا التفصيل يجعل اختلافهم في ان التصديق هل يفيد او لا يثبت البقية انه اذا انعزل لم تتم عزله

نوابه حتى يبلغهم خبر عزله كاذكروا منه يستحق معلومه لان بقاء نوابه كبقائه وان نائبه اذا بلغه خبر عزله اصله بمنزل لبقائه ولا ياصله نظر
فيه تغير واحد النظر في الثانية واضح لان القياس يقتضي انزالهم وانما اغفر (٢٣) للضرورة فليقتدر بقدره ما في عدم انزالهم

بالنسبة للاحكام لا بالنسبة
لبقائه ولا بتغييره
وفي الثالثة انما يتجه على ما
قدمناه لا على ما مر عن
الموردى ويظهر ان العبرة
في بلوغ خبر انزال النائب
بمذهب لا بمذهب منوبه
(واذا كتب الامام اليه اذا
قرات كتابا فانت معزول
فقره) او طالعهم وفهم ما فيه
وان لم يتلفظ به والمراد سطر
العزل نظير ما في الطلاق
(وانزل) لوجود الشرط
(وكذا ان قرى عليه) وان
كان قارئا (في الاصح) لان
القصد اعلامه بالعزل
لا قراءته وفارق ما مر في
نظيره في الطلاق بان عادة
الحكام ان يقرأ عليهم
فليس النظر الاعلى وصول
خبر العزل اليهم بخلاف
المراة القارئة (وينزل
بموته وانزل الهم اذن له في
شغل معين كببيع مال
ميت) او غائب وكما جاع
شهادة في معين كالوكيل
(والاصح انزال نائبه) اي
القاضي ولو قاضي الاقيم
على المنقول وقول القاضي
قضاؤه الى الاقليم كقضاة
الامام محله كما قاله الحسباني
اذا صرح له الامام بذلك اي
التولية عنه واقتضاء العرف
(المطلق) ان لم يؤذن له في
الاستخلاف لان القصد

(قوله كاذكروا) اي بعدلى الشهادة او الاستفاضة (قوله) ونظر فيه الخ) عبارة النهاية ولو بلغ الخبر المستناب
دون النائب او بالعكس انزل من بلغه ذلك دون غيره خلافا للبقيني اه وعبارة المغني بعد سق كلام
البقيني المذكور ونصها او ماقاله ظاهر في الاول ينوع في العكس اي فيما لو بلغ النائب قبل اصله لان النائب
داخل في عموم كلام الاصحاب حتى يبلغه الخبر النائب قاض بمنزل بلوغ الخبر كجاري عليه شيئا في بعض
كتبه ولو لولي السلطان قاضيا يلد الحكم ذلك القاضي ولم يعلم ان السلطان ولا قال الزركشي فيجتمعن ان
ينفذ حكمه كالوكل وكذا يبيع شئ فنصرف الوكيل وباعه ثم علم بالوكالة اه والظاهر عدم نفوذ حكمه
لا لشرط القبول من القاضي واخذنا بما جئنا في قاض اقدم على تزويج امرأة يعقدان في غير ولايته ثم ظهر
انها باعول ولايته من انه لا يصح قال له بالاقدام بنفسه ويخرج عن الولاية اه (قوله في الثانية) اي مسئلة
استمرار ما رتب للقاضي لم يبلغ خبر عزله نوابه (قوله) وانما اغفر) اي عدم انزالهم (قوله) لبقائه لا (ايه)
الان نسب لبقائه مستحقة فالمعلوم (قوله) انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر الخ) فيه نظير الظاهر العكس كما
يقيد قول عرش على ما مر انما يقع النهاية مانسه قوله انزل من بلغه ذلك الخ هذا ظاهر ان لنا بكلام
الموردى فيما لو بلغ الخصم عزل القاضي ولم يبلغ القاضي اما على ما استوجه من نفوذ الحكم على الخصم
وله لعدم انزال القاضي ففيه نظر اه (قوله) ويظهر الى التنبيه في النهاية الا قوله اي القاضي الى ان (قول
المتن) اذا قرأت كتابا الخ) ولو كتب اليه عزلك او انت معزول من غير تعاقب على القرأة قبل بمنزل لم يات به
الكتاب كما قاله البغوي وغيره اه معنى (او طالع) الى المتن في المغني (والمراد سطر العزل) فاذا انتهى موضع
العزل لا ينزل ولا انزل اه معنى (قوله) لان القصد اعلامه بالعزل الخ) بوخذه ان الحكم كذلك لو قرأه
شخص ثم اعلمه بمضمونه فليتام له سيد عمر اقول وكذا لو خذمته ان الحكم كذلك لو طالع له شخص وفهم
ولم يات فظلمت اعلمه بمضمونه ثم رايت قال الرشيدي قوله لا اعلاه بالعزل قضيته انه لو قرأه انسان في نفسه ولو في
غير مجلس القاضي ثم اعلمه بما فيه انه ينزل وانه لو قرأ عليهم لم يفهم معناه اسكونه بالعجمه والكتاب بالدرية
او عكسه انه لا ينزل حتى يخبره به انسان فليراجع ثم رايت والد الشارح صرح بعدم انزاله في الاولى اه
اخرى مثلها الثانية (قول المتن) ينزل بموته وانزل الهم اذن له الخ) المراد اذا علم بذلك كاي علم عامر وصرح
به ان سرافقه في الوضوء واصلماع السر خسي ان الامام لو نصب نائبين للقاضي لا ينزل بموت القاضي
وانزل الهم قال الرافعي ويجوز ان يقال اذا كان الاذن مقيدا بالنسبة لم يبق الاصل لم يبق النائب اه وهذا
ظاهر وبحث بعضهم ان الموت ليس بعزل بل ينسب به القضاء اه معنى (قول المتن) في شغل معين الخ) اطلاقهم
في الشغل المعين وتفصيلهم في النائب الاتي وقديوه انه لا يجري فيه التفصيل الاتي ولا يظهر له وجه فعمل
وجه تخصيصهم ما ياتي بالتفصيل كتر قووه فيه بخلافه في الشغل المعين حتى لو فرض ان الامام قال له
استخلف عني في بيع مال فلان كان المستخلف خليفة عن الامام فلا ينزل بمنزله اي القاضي اه سيد عمر
(قوله) او غائب الى قوله وبحث البقيني في المغني الا قوله له فارق الى نعم وقوله لغير قاضي ضرورة الى ولا
من ولايته (قوله) وقول القاضي) اي قاضي حسين اه معنى (قوله) اي التولية عنه) اي عن الامام (قوله)
لنظرة) اي القاضي (قوله) بموته) اي وانزل الهم اه معنى (قوله) ولا قاضي ضرورة) دخل فيه الصبي والمرأة

باستنابته معاوته وقد زلت (او) ان قيل له من جهة موليه (استخلف عنك) لماذا ذكر (او طالع) لظهور غرض المعاونة حيث يند و فارق ما مر
في نظيره من الوكالة لان الفرض ثم ليس مرادوا الوكيل بل النظر في حق الموكل فحمل الاطلاق على ارادته نعم ان عين له خليفة كان قاطعا للنظرة
فيكون كاني ان لم يات بما قال له لم يركب (ايه) خالف عن فلا ينزل له خليفة بموته لانه ليس نائبه ولا ينزل قاضي غير قاضي ضرورة ولا قاضي ضرورة

أذالم يوجد مجتهد صالح لا من ولايته عامة كتنظر بيت المال والجيش والحسبة والاوراق (بموت الامام) الا عظم ولا يانظر له لعظم الضرر بتعطيل
الحوادث ومن ثم لم يولد له الحكم بينه وبين خصمه انزل بفرغه منه ولان الامام انما يولى القضاة نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضى لنوابه فانه
عن نفسه ومن ثم كان له عن لهم بغير موجب (١٣٤) كما سب خلاف الامام يحرم عليه الا بموجب وزعم بعضهم ان ناظر بيت المال كالوكيل

غلط كما قاله الاذرى وبحت

والقن الاعمى فلا ينزل واحده منهم بموت السلطان ان لم يكن ثم يجتهد وقوله السابق قبيل قول المصنف
ويتبدل الخ ببحث البلقيني الخ يقتضى خلافه في غير المقدور الفاسق مع وجود العدل وعدم المجتهد اه
عش ولعل صوابه كما يعلم مما سبق مع فقد المجتهد والعدل ثم يمكن ان يحمل قاضى الضرورة هنا على
خصر ص الفاسق والمقد كاقصر المصنف عليهم هناك ليعلم منه عز لنحو الصبي بموت الامام وان وجد نحو
بالغ بالاولى ليوافق ما هنا السابق (قوله اذالم يوجد مجتهد صالح) امام مع وجوده فان رجى توليته انزل
والا فلما قد تقرر انزل اه اعانى اى كباقي قبيل التنبيه (قوله ومن ثم) راجع الى التعليل (قوله بينه الخ) اى
الامام (قوله كامر) اى فى شرح لكن ينفذ العزل فى الاصح (قوله ان ناظر بيت المال كالوكيل) اى
فينزل بموت السلطان كما ينزل الوكيل بموت الموكل اه معنى (قوله غلط) خبر وزعم بعضهم (كقوله)
اى كونه غلطاً (قوله وبحت البلقيني الخ) مبتدأ خبره قوله لا يوافق الخ (قوله مامر) اى فى المتن (قوله وبحت
غيره الخ) فعل وفاعل عبارة التبايع والوجه عدم انزاله مع وجود مجتهد الخ ثم هذا متعلق بقوله السابق اذا
لم يوجد مجتهد صالح فكان الانسب ان يقدم على بحث البلقيني (قوله انه لا ينزل الخ) اى قاضى الضرورة
(قوله بوجود مجتهد الخ) لعل المراد بحدوثه بعد تولية قاضى الضرورة (قوله تولية الخليفة الخ) خبر قوله
العامة الخ (قوله لانه نائب) اى عن الخليفة كقاضى الاقليم (قوله اذا مات الخليفة) اى العباسى (قوله
قضائه) اى قضاء نائبه السلطان (وجهان) اى والراجع انها لا تنزل لقول المصنف ولا ينزل قاض بموت
الامام فقول الشارح فان قلنا ينزل عن اى على الوجه المرجوح (قوله فلو مات السلطان) اى مات الخليفة
اولا (قوله لانه نائب) اى السلطان عنه اى الخليفة الامام (قوله من الاذن) اى اذن الخليفة فى الاستخلاف
عنه اى السلطان (قوله على مامر الخ) اى من اختلاف بعض مشايخه فى بقاء خلافة المتولى من بنى العباس
بطريق العهد المتسلسل فيهم الى قرب من الشارح (قوله فان قلنا بقاء عمره ولايته) تقدم هناك انه باطل
اذلا عبرة به بغير مستجمع للشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لان عروضا لمن وصحت ولايته
لا يطلب (قوله او بعدهم بقائهما) تقدم هناك انه هو المتعين (قوله نصيبهم) اى قول المتن ولا يقبل فى المعنى والى
قوله فقول شارح فى النهاية (قوله انزل الخ) اى كالو شرط النظر ليدتم لعمره ونصيبه بذل نفسه نائباً فيه
ثم مات زيد فانه ينزل نائبه ويصير النظر لعمره فليحمل اذا كلام المصنف على ما اذا ل النظر الى القاضى
ليكون الواقف بشرط ناظر او انقرض من شرط له واخرج عن الاهلية قال ابن شعبة ويقع فى كتب
الاوراق كثير افاذا انقرضت الذرية يكون النظر لهما كالمسلمين يلد كذا يولى من شام من نقباء ونوابه
فاذا ل النظر الى قاض فولى النظر لشخص فولى بموت ذلك القاضى او انزل اه اولاً الاقرب عدم
انزاله اه معنى وقوله الاقرب الخ هذا مخالف لما فى الشارح والنهاية ولما ذكره هو الا ان يحمل قوله
لحاكم المسلمين يلد كذا على حاكم معين بشخصه (قول المتن ولا يقبل قوله الخ) ولو قال صرف مال الوقف
لجته او عمارته الى يقتضيه الحال صدق بلايين اه معنى (قوله وان كان انزاله بالعمى) اطلاقه مخالف
لما قدمه قبيل قول المتن وكذا الفسق وان قيد ما هناك ليجعل قول البلقيني على ذلك ايضا عبارة المعنى
والاسنى نعم ان انزل بالعمى قبل منه ذلك لانه لما ينزل بالعمى فلما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت
عليك بكذا لاحتياج الى ذلك قاله البلقيني اه (قوله البلقيني) اقره المعنى والاسنى كما مر انفا (قول المتن

البلقيني ان قاضى الضرورة
حيث انزل استرد منه ما
أخذه على القضاء ونظر
الاوراق لا يوافق مامر من
صحة توليته وبحت غير اه
لا ينزل بوجود مجتهد صالح
الا ان رجى توليته والا فلا
فائدة فى انزاله (تنبيه)
العامة فى الاثر من السابقة
ان تولية الخليفة العباسى
للسلطان ثم السلطان يستقل
بتولية القضاة وغير هاهل
حينئذ ينزل القضاء بموت
السلطان لانه نائب اولاً لانه

مستقل وفروضة شريح
اذا مات الخليفة قبل ينزل
قضائه وجهان فان قلنا
ينزلون فلو مات السلطان
هل تنزل القضاء وجهان
ثانها لانهم قضاة الخليفة
لانه نائب عنه اه قال
الزركشى ويشبه ان ياتى
فيه مامر من الاذن فى
الاستخلاف عنه وعن الامام
اى الخليفة او يطلق اه
واقول فى هذا كله نظر
والوجه بناء على مامر اخر
البناء مع بسطه ان الخليفة
اذا ضعف بحيث زالت
شوكة بالكلية ولم يبق له
الرسم التولية باذنه تبركا
بهذا لو امتنع منه جبروه

عليه او ان يغيره من بنى عمه ولو لم يولد له السلطان كما وقع نظائر لذلك فان قلنا بقاء عموم ولايته مع ضعفه فالسلطان نائبه حكمت
وباقى ذلك التفصيل الذى ذكره الزركشى او بعدهم بقائهما للقضاة نواب السلطان لا غير (ولا ينزل ناظر يتم) ومسجد ووقف بموت
قاضى نصيبهم وكذا بانظر الملائكة تختل المصالح نعم لشرط النظر لحاكم المسلمين انزل كما يحتمل الاذرى وغيره بتولية قاض جديد بصيرورة
النظر اليه بشرط الواقف (ولا يقبل قوله) وان كان انزاله بالعمى فيما يظهر خلافاً للبلقيني (بعد انزاله) ولا تول الحكم بعده فارقا بحسب

احتمال اه وصرح الماوردى بما يوافق هذا الاحتمال اه (قوله لا يوافق مامر) كتب عليه مر

حكمه (حكمه بكذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ (فان شهد) وحده (او مع اخر يحكم لم يلد له الحج) لانه يشهد بقوله نفسه وفارق المرضعة بان فعلها غير مفهوما بالآيات مع ان شهادتها لا تنضم من تركية نفسها بخلاف الحاكم فلم يوافق حكمه شهادته باقرار صدر في مجلسه فيقبل جزم (او) شهد (بحكم حاكم جاز الحكم) ظاهره انه لا بد منه ويوجه بان حذفه (١٢٥) موم لاحتياله حاكما لا يجوز حكمه

حكمه بكذا) اي كنت حكمته بكذا الفلان معنى وروض (قوله) لانه لا يملك انشاء الحكم الحاكم اي فلا يملك الاقرار به شيخ الاسلام معنى (قوله) وحده (الى قول المتن) او يحكم حاكم في المتن (قوله) وحده اي بما يثبت بالشاهد واليمين اه معنى (قوله) وفارق المرضعة اي فيما لو شهدت بانها ارضعت لم تقابل بآجرة فانها تقبل اه معنى (قوله) بان فعلها غير مقصود بل المقصود ما يرتب عليه من التجريم وقوله مع ان شهادتها الخ وجهه ان المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التجريم وهذا المعنى يحصل بارضاع فاسقة اه ع (قوله) فيقبل الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقرار سميحه اه معنى (قوله) قول شارح انه تاكيد جرى عليه المعنى (قوله) ومن غير يقاض اي بدلا حكم لم يحتاج لذلك اي جاز الحكم (قوله) على ما فيه) عبارة عن المعنى ومحل الخلاف اذا قلنا لا يعتبر تعيين الحاكم في الشهادة على الحكم بل يكفي ان تقوم البيئة على حكمه معاكم من الحكام كاهو المشهور وما اذا قلنا باشرط تعيين فلا تقبل قطعا اه (قوله) لان مذهب القاضي اي المرفوع اليه الامر (قوله) مذهبه اي الشاهد (قوله) واحتمال المبطل اي انه اراد حكمه (قوله) ومن ثم لو علم انه حكمه الخ) وعلى هذا يضر اضافة الاخر القضاة في شهادته الى المعزول بخلافه على القول الذي هو احدا احتمالي الرافعي كما اوضح ذلك في شرح البهجة اه سم وقوله بخلافه على القول الذي الخ هدامانف لما في المتن مما نصه ومحل الخلاف اذا لم يعلم القاضي انه حكمه والا فلا يقبل جز مانظر البقاء التهمة اه فتأمل (قوله) وقد يشكك عليه اي على قوله لو علم انه حكمه الخ (قوله) مطلقا اي بدون بيان سبب الملك (قوله) بخلاف المستثنين الخ) الاولى بخلاف مسألة البيع (قوله) لقد رتته اي قوله لان لم يتم في المتن والمعنى والى قوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله لان لم يتم في المتن وقوله واخذ الزكشي الى رافعي (قوله) حتى قال على سبيل الحكم الخ) بخلاف ما قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله كاصرح به البغوي وهو مقتضى كلام اصل الروضة وينبغي ان يكون محله كإقال شيخنا ما لو استند الى ما قبل ولايته اه (قوله) قبل اي قوله بلا حجة اه معنى (قوله) وبحت الاذرى الخ) عبارة عن النهاية ومحله كما يحتمل الاذرى الخ (قوله) ان محله اي محلي ما قاله ومن قبل قوله اه معنى (قوله) في محصورات والافواخ) عبارة عن المعنى في قرية اهلهما محصورون اما في بلد كبير كخداد فلا تناقطع بطلان قوله والى ما قاله الى الاذرى يشير تعميم الشيخين بالقرية اه (قوله) من جاهل) المراد به بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب (قوله) وقد اقيمت الخ) من قول الاذرى كما هو صريح المتن (قوله) وقد اقيمت) عبارة عن المعنى ولا بد في قاضي الضرورة من بيان مسنده فلو قال حكمته بحجة اوجبت الحكم شرعا واعتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما افني به الوالد رحمه الله لاحتمال الخ رافعي ايضا بانه لو حكم بطلاق امرأة بشاهدين الخ (قوله) بوجوب بيان القاضي الخ) اي ما يثبت مواليه عن طلب بيان مسنده كقائه قبيل قول المصنف ويندب الخ اه ع

حكمه بكذا) اي كنت حكمته بكذا الفلان معنى وروض (قوله) لانه لا يملك انشاء الحكم الحاكم اي فلا يملك الاقرار به شيخ الاسلام معنى (قوله) وحده (الى قول المتن) او يحكم حاكم في المتن (قوله) وحده اي بما يثبت بالشاهد واليمين اه معنى (قوله) وفارق المرضعة اي فيما لو شهدت بانها ارضعت لم تقابل بآجرة فانها تقبل اه معنى (قوله) بان فعلها غير مقصود بل المقصود ما يرتب عليه من التجريم وقوله مع ان شهادتها الخ وجهه ان المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التجريم وهذا المعنى يحصل بارضاع فاسقة اه ع (قوله) فيقبل الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقرار سميحه اه معنى (قوله) قول شارح انه تاكيد جرى عليه المعنى (قوله) ومن غير يقاض اي بدلا حكم لم يحتاج لذلك اي جاز الحكم (قوله) على ما فيه) عبارة عن المعنى ومحل الخلاف اذا قلنا لا يعتبر تعيين الحاكم في الشهادة على الحكم بل يكفي ان تقوم البيئة على حكمه معاكم من الحكام كاهو المشهور وما اذا قلنا باشرط تعيين فلا تقبل قطعا اه (قوله) لان مذهب القاضي اي المرفوع اليه الامر (قوله) مذهبه اي الشاهد (قوله) واحتمال المبطل اي انه اراد حكمه (قوله) ومن ثم لو علم انه حكمه الخ) وعلى هذا يضر اضافة الاخر القضاة في شهادته الى المعزول بخلافه على القول الذي هو احدا احتمالي الرافعي كما اوضح ذلك في شرح البهجة اه سم وقوله بخلافه على القول الذي الخ هدامانف لما في المتن مما نصه ومحل الخلاف اذا لم يعلم القاضي انه حكمه والا فلا يقبل جز مانظر البقاء التهمة اه فتأمل (قوله) وقد يشكك عليه اي على قوله لو علم انه حكمه الخ (قوله) مطلقا اي بدون بيان سبب الملك (قوله) بخلاف المستثنين الخ) الاولى بخلاف مسألة البيع (قوله) لقد رتته اي قوله لان لم يتم في المتن والمعنى والى قوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله لان لم يتم في المتن وقوله واخذ الزكشي الى رافعي (قوله) حتى قال على سبيل الحكم الخ) بخلاف ما قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله كاصرح به البغوي وهو مقتضى كلام اصل الروضة وينبغي ان يكون محله كإقال شيخنا ما لو استند الى ما قبل ولايته اه (قوله) قبل اي قوله بلا حجة اه معنى (قوله) وبحت الاذرى الخ) عبارة عن النهاية ومحله كما يحتمل الاذرى الخ (قوله) ان محله اي محلي ما قاله ومن قبل قوله اه معنى (قوله) في محصورات والافواخ) عبارة عن المعنى في قرية اهلهما محصورون اما في بلد كبير كخداد فلا تناقطع بطلان قوله والى ما قاله الى الاذرى يشير تعميم الشيخين بالقرية اه (قوله) من جاهل) المراد به بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب (قوله) وقد اقيمت الخ) من قول الاذرى كما هو صريح المتن (قوله) وقد اقيمت) عبارة عن المعنى ولا بد في قاضي الضرورة من بيان مسنده فلو قال حكمته بحجة اوجبت الحكم شرعا واعتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما افني به الوالد رحمه الله لاحتمال الخ رافعي ايضا بانه لو حكم بطلاق امرأة بشاهدين الخ (قوله) بوجوب بيان القاضي الخ) اي ما يثبت مواليه عن طلب بيان مسنده كقائه قبيل قول المصنف ويندب الخ اه ع

وقوله وبحت غيره كتب عليه مر (قوله) ومن ثم لو علم انه حكمه لم يقبله على هذا يضر اضافة الاخر القضاة في شهادته الى المعزول بخلافه على القول الذي هو احدا احتمالي الرافعي كما اوضح ذلك في شرح البهجة وغيره (قوله) وقبل قوله قبل عزله حكمته بكذا ان التكملة فرع اذا ذكر الحاكم فلا ولا فاشهدا عندي بكذا وانكر الشاهد ان لم يثبت الى انكارهما وكان القول قول الحاكم هذا في غير قاضي الضرورة مر اقول مل بشكل ذلك على قولنا بين السطور ظاهر موقوف قاضي ضرورة الحاكم غير انه ان كان ذلك بعد الحكم بشهادتهما كان انكارهما بمنزلة الرجوع في انه لا يقبل لانهم لم يعرفوا بذلك قاله ابن الصباغ في فتاويه اه (قوله) وقد اقيمت بوجوب بيان القاضي الخ) افني بذلك ايضا شيخنا الشباب الرمي (قوله) ايضا وقد اقيمت

المستثنين الاخيرتين (ويقبل قوله قبل عزله حكمته بكذا) وان قال بعلني قدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساهذه القرية طوقا من ازواجه قبل وبحت الاذرى اعلم في محصورات والافواكاذب مجازف وفي قاض يجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا ريب عندي في عدم تفوذه من جاهل او فاسق وقد اقيمت بوجوب بيان القاضي لاستنده اذا سئل عنه

(قوله لا احتمال الخ) كما هو كثير أو غالب في قضاة العصر اه معنى (قوله) والى غير به انه (الخ) ابنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولعله مراد الشارح اه سم (قوله) انه يقبل (الخ) جواب لو حكم الخ فكان ينبغي اسقاط لفظة انه كالعلة النهاية (قوله) انه يقبل (قوله) الخ) مضاف غير قاضى الضرورة مر اه سم (قوله) ان لم يتم بذلك الخ) اى بخلاف ما اذا كان جاهلا واسفاقا فلا يقبل نظير ما مر عن الاذعى (وهو خارج) الى قوله وافهم في المعنى الا قوله الان ان يرد الى المتن (قوله) لا يجلس حكمه اى المعدل لحكمه اه معنى (قوله) قيد ولايته (الخ) اى فان لم يقيد بها بمجلس الحكم المعتاد نفذ حكمه في محل عمله كله وان قيد لم ينفذ حكمه في غير مجلس الحكم كسجد مثلا وحل عمله مانص مر ليه عليه او اعتيد انه من توابع المحل الذى ولاه ليحكم فيه اه ع (قوله) باحدهما اى المذكورين من المزارع والبيدات (قوله) قيل وفيه نظر انتهى (الخ) عبارة المعنى وهذا اذا لم يكن عرف كما قدمنا ولو قال المميزول الامين اعطيتك المال ايام قضائى لتخفظه فلان فقال الامين بل فلان صدق المميزول وهل يفرم للامين من عينه هو قدر ذلك فيه وجهان فى تعليق القاضى او وجههما كما قال شيخنا المنعم فان قال له الامين لم تعطني شيئا بل هو فلان قال قول الامين لان الاصل عدم الاعطاء ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو اذن الامام للقاضى ان يحكم بين اهل ولايته حيثما كان فانه يجوز له الحكم بينهم ولو كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذى يقتضيه المذهب وقاله في الذخائر ايضا حيث يشاء فيقبل قوله على من هو من اهل له انه حكم عليه بكندا اه (قوله) حكم بها اى بالعادة ثابتة في بعض النسخ وعلى تقدير حوزة فالتقدير فالامرا واضح ونحوه اه سيد عمر (قوله) منه فيه اى من القاضى في غير محل ولايته (قوله) وظاهر هذا اى المتن (قوله) انه لا يصح استخلافه) خلا للتهامية عبارة نعم لو استخلف وهو في غير محل ولايته من يحكم بها بعد وصوله لها صح كافي به الى الدرر اه الله تعالى اذا لا يستخلف ليس يحكم حتى يمنع الخ قال ع ش قوله نعم لو استخلف الخ مرثله ما لو ارسل لمن يحكم عنه في محل ولايته الى ان يحضر القاضى وقوله بعد وصوله اى القاضى اه وقال الرشيد قوله بعد وصوله اى الخليفة اه وهو الظاهر (قوله) من يحكم بها) ظاهره مطلعا الى قبل وصرل القاضى او بعده فانما بعضهم الخ هو شيخنا الشهاب الرملى وفي الروض وللقاضى ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كنيته في غير محل ولايته لا عكسه قال في شرح اى ليس له

بوجوب بيان القاضي) ولا بد في قاضي الضرورة من بيان مستنده الحكم (قوله) والتي غيره بأنه لو حكم (الخ) اتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي ولعله مراد الشارح بالغير (قوله) أنه يقبل قوله (ظاهره) ولو قاضي ضرورة ثم لم قال الا قاضي الضرورة (قوله) وظاهر هذا أنه لا يصح استخلافه (الخ) في الرضى في آخر باب القضاء على الغائب وللغائب ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته لا عكسه اه قال في شرحه اي ليس له ان يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كتب في محل ولايته والحكم كما لا يشاهد بخلاف الكتابة لا باس بها ومثلها الاذن اذ لم يتضمن حكما كان اذن وهو في غير محل ولايته في الافراج عن خصم محبوس في محله ايسر احوال خصمه اه فوله اذ لم يتضمن حكما يفهم الاختصاص في يتضمن حكما وهذا قد يدل على عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما افتي به شيخنا الشهاب الرمي لأن يكون المراد يتضمن الحكم ان لا يذن نفسه بضمته لان المأذون فيه بضمته ثم رايت في النبيه ما نصه ولا يحكم ولا يولي ولا يسمع البيعة في غير عمله فان فعل ذلك لم يعتد به اه قال ابن النقيب في شرحه لا نه لا يبق له فيه قاشبه سائر الرعية قبل ان يكتب الى قاض اخر فيه خلاف قال الرافعي والذي يستمر على اصل الشافعي جواز وهى حكي الويلى قولين فيها اذ سمي البيعة في غير عمله وقف على عدالته في عمله وحكمها بتمامه على انه هل يحكم بعلمه ام لا قال ابن الرفعة وفيه نظر لاننا نمتنع كونها من القضاء بالمعلم وان سلم قاضى معنى لفرض سماع عدالته في عمله في قد يظن ان ماخذ الخلاف ان الاعتبار في الشهود اذ اذ كانوا بوقت الشهادة قام بوقت التزكية كاسبق في صلاة العبد اذا شهدوا بعد الزوال او عدلوا بعد الغروب ولو سمع الشاهد في عمله والتعديل في غير عمله قال ابن القاسم يحكم به ان قلنا يقضى بعلمه وقال ابو عاصم وغيره القياس انه لا يحكم به وهو ظاهر اطلاق الشيخين اه كلام ابن النقيب ولا يخفى

لا إحتمال ان يظن ماليس
بمسند مستند او اني غيره
بانه لو حكم بطلاق امرأه
بشاهدین فقالا لا ما شهدنا
بطلاق مقيد بصفة ولم توجد
وقال بل اطلقناه انه يقبل
قوله ان لم يتهم في ذلك لعلمه
وبدایته (فان كان في غير
محل ولايته) وهو خارج
عمله لا مجلس حكمه خلافا
لمن وهم فيه الا ان يريد ان
مولیه قيد ولايته بذلك
المجلس (فكمعزول) لانه
لا عليك انشاء الحكم حينئذ
فلا يتخذ اقراره به واخذ
الزكشی من ظاهر كلامهم
انه اذا لم يبدل لم يتناول
مزارعها وبساتینها فلو
زوج وهو باحدهما من
هي البلاد او عكسه لم يصح
قيل وفيه نظر اه والنظر
واضح بل الذي تنجحه اخذا
بما رقبيل فصل جن قاض
انه ان علت عادة بتبعية او
عدمها حكم بها والا اتجما
ذكر ما اقتضارا على ما نص
له عليه واظم قوله كمعزول
انه لا يتخذ منه فيه تصرف
استباحه بالولاية كاجار
وقف نظره للقاضي وبيع
مال يتيم وقربى وطفلة
وهو ظاهر كزوج من
ليست بولاية مظاهر هذا
انه لا يصح استخلافه قبل
وصوله لمحل ولايته من محكم

فاقام بعضهم بصحته بعد وقوله الاستخلاف ليس حكاية حتى يمتنع بل مجرد اذن فهو (١٢٧) كحرم وكل من زوجه بعد التحلل

او اطاق برد بانه اذن
استفاده بالولاية محل
خصوص فكيف يتدمنه
به قبل وصوله اليه ويرد
قياسه المذكور بانه ليس
قياس مستثنا لان المحرم
ليس ممنوعا الا من المباشرة
بنفسه والقاضي قبل وصوله
لحل ولا يتدمل تاهل لاذن ولا
حكم ولما قياسه ان يقيد
نصف الوكيل بيلد فليس له
كما هو ظاهر كلامهم فيه
التوكيل وان جوزناه له
بالاذن لغيره وهو في غيرها
نعم ان اطردت العادة
باستنباط المتولى قبل وصوله
وعلمه ما يتبعه لم يعد الجواز
حيث (ولو ادعى شخص
على معزول) اى ذكر للقاضي
وسماه دعوى تجوز لانها
انما تكون بعد حضوره
(انه اخذ ماله برشوة)
اى على سبيل الرشوة كما
باصله وهى اولى لايهام
الاولى ان الرشوة سبب
مغايير للاخذ وليس كذلك
الا ان يجاب بان المراد من
الرشوة لازمها اى باطل
(او شهادة عيدين مثلا)
واعطاه فلان ومذهبه انه
لا تجوز شهادتهما (احضر
وفصلت خصوصتهما) لتعذر
اثبات ذلك بغير حضوره
وله ان يوكل ولا يحضر قال
ومن حضر لجديد وتظلم

ان يشهد بغير محل ولا يتدمل على كتاب حكم كتبه في محل ولا يتدمل بالحكم كالا شاهد بخلاف المكتوبة لا باس بها
ومثلا الاذن اذا لم يتدمل حكاية اذن وهو في غير محل ولا يتدمل في الافراج عن خصم محبوس في محله
سؤال خصمه اه فوله اذ لم يتدمل حكاية الامتناع فيما يتدمل حكاية اذ قد يدل على عدم صحة
الاستخلاف المذكور على خلاف ما اتفق به شيخنا الشهاب الرملى لان يكون المراد بتدمل الحكم ان الاذن
نفسه يتدمل به لان المأذون فيه يتدمل ثم رايته في التنبيه ما نصه ولا يتدمل ولا يولى ولا يسمع البيعة غير عمله
فان فعل ذلك لم يتدمل به اه ولا يتدمل في ظهوره في خلاف ما اتفق به شيخنا ايضا اه سم بحذف اقول بل عبارة
التنبيه المذكورة صريحة في خلافه وفي وفاق ما قاله الشارح والله اعلم (قوله وقوله) اى قول البعض مستدلا
على افتائه بالصحة (قوله استفاده) اى القاضي ذلك الاذن (قوله) ويرد الى قوله نعم (الخ) رده النهاية بما نصه
ومتازعة بعضهم فيه بانه اذن استفاده (الخ) ان القياس المذكور ليس بمسلم لان المحرم ليس ممنوعا (الخ) (قوله)
قياسه اى البعض (قوله) ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه (الخ) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله
ايضا مادام الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق (قوله) لم يتدمل تاهل (الخ) هذا اول المسئلة (قوله) اه سم
(قوله) وانما قياسه ان يقيد (الخ) مردودة بصحة القياس لان عبارة المحرم في الكاح مخجلة طلاقا بنفسه او نائبه
في زمن الاحرام وصح اذنه المذكور فكذلك القاضي يمتنع عليه الحكم في ذلك المكان الخارج عن محل
ولا يتدمل وصح اذنه فيه يتدمل اه ورافعا عن الرضوخ والتنبيه ما وافق ما قاله الشارح (قوله) اى الوكيل
المذكور وكذا قوله الاقوى هو (قوله) لغيره) متعاقبا بالوكيل اه رشيدى (قوله) اى ذكر الى الفصل
في النهاية الا قوله من ثم اى قال وهذا وقوله بما قررت الى التثنية (قوله) وسماه اى الاختيار للقاضي
(قوله) بعد حضوره اى المعزول (قول المتن برشوة) هى بتبليط الراء ما يبذل له ليحكم بغير الحق او ليعتد من
الحكم بالحق اسنى ومعنى (قوله) الا ان يجاب بان المراد (الخ) انما صدر الجواب بالا المشبهة بعبء ما تقرران
المراد لا يدفع الا يرد على انه لا يرد اولى بتقرير المحرم ثم رايته قال الرشيدى قوله لان يجاب (الخ) لا يتدمل ان
ما ذكره لا يدفع الا لوليها ولا يوافقها ما ذكره انه تصحيح لعبارة المصنف لا دافع لايها (قوله) اه (قول
المتن مثلا) اى انحرهما عن لا تقبل شهادتهما معنى (قوله) واعطاء (الخ) عطف على اخذ اه ع (قوله)
واعطاء) الى قوله وبما قررت في المتن الا قوله وقال غيره الى المتن وقوله ويرد الى المتن وقوله ومن ثم
الى قال وهذا (قوله) ومذهبه اى المعزول (قوله) وله ان يوكل (الخ) واذ احضر فان قيمته عليه بيقا اقر حكم
عليه الاصدق يمينه كسائر الامانة اذ ادعى عليهم خيانة اه معنى (قوله) ولا يحضر) فاذا حضر وكيله
استؤنفت الدعى اه نهاية قال الرشيدى له لم يسقط لفظ او قبل قول وكيله اى فاذا حضر هو او وكيله اه
(قوله) قال ومن حضر (الخ) عبارة النهاية بما ذكر شيخنا ايضا (قوله) فاقام بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى
طلب احضاره مجلس الحكم ولم يعين شيئا لم يجب اليه لاذن فلا يكون له حق وانما يقصد ابتداء بالخصوص ماه
وعبارة المتن (تنبيه) لو حضر انسان الى القاضي الجدد وتظلم من المعزول وطلب احضاره لم يبادر
باحضاره بل يقول ما تريد منه فان ذكر انه يدعى عليه ديننا او عيننا احضره ولا يجوز احضاره قبل
تحقق الدعوى اذ لا يكون له (الخ) (قوله) لا يقصد ابتداء اى بالخصوص اه معنى (قول المتن حكم) اى القاضي

ظهور عبارة التنبيه المذكورة في خلاف ما اتفق به شيخنا ايضا (قوله) فاقام بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى
(قوله) لان المحرم ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام
الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق (قوله) لم يتدمل تاهل (الخ) هذا اول المسئلة (قوله) اى المصنف
ولو ادعى شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة (الخ) ما ذكره المتن فيه) زاد التنبيه ما نصه وان قال جال على في
الحكم نظر فان كان في امر لا يسوغ فيه الاجتهاد ووافق رايه لم ينقضه وان خالفه ففيه قولان احدهما
ينقضه والثاني لا ينقضه اه وقوله لا يسوغ فيه الاجتهاد اى بخالف النص والاجماع او القياس الجلى
ونحوه كقوله من التقيب وان كان يسوغ فيه الاجتهاد قال ابن القتيب كشم الكلب وضمان خمر الذى

من معزول لم يحضره قبل استنفاذه عن دواء لثلاثة اصد ابتداء (وان قال حكم بعدين)

أو نحو فاقين قال ابن الرفعة أي وهو يعام ذلك وأنه لا يجوز أن يطالبه بالفرم وقال غيره لا يحتاج لذلك وإنما سمعت هذه الدعوى مع أنها ليست على قواعد الدعوى المأذنة إذ ليست بنفس الحق لأن القصد منها التدرج إلى الزام الخصم (ولم يذكر مالا أحضر) ليجب عن دعواه (وقبل لا) بحضره (حتى تقوم بية بدعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاة جريانها على الصفة فلا يبدل عن الظاهر إلا بينة صادقة لا لا المصلحة عن البينة وربما كان هذا الظاهر وإن سلم لا يمنع إحضاره لتبين الحال (فإن حضر) بعد البينة أو من غير بينة (وانكر) بأن قال لم أحكم عليه أصلا ولم أحكم إلا بشهادة (١٢٨) حرين عدلين (صدق بلا يمين في الأصح) صيانة عن الابتذال ومن ثم صوبه بجمع

متأخرون منهم الزركشي
 قال وهذا من عزل مع بقاء
 أهليته فأما من ظهر فسقه
 وجوره وعلمت خيائته
 فالظاهر أنه يحلف قطعاً
 وسبقه إليه الأذرى فأبى
 (قات الأصح) أنه لا يصدق
 إلا (بيمين وأثامه) لعموم
 خبر واليمين على من أنكر
 ولأن غايته أنه أمين وهو
 كالوديع لا بد من حلفه (ولو
 ادعى على قاض) متول (جور
 في حكم لم تسمع) الدعوى
 عليه لاجل أنه يحلف لو كذا
 لو ادعى على شاهده أنه شهد
 زور أو أراد تعريضاً لها
 أمينا الشرع (ويشترط)
 إسباغ الدعوى عليها بذلك
 (بينة) يحضرها بين يدي المدعى
 عنده لئلا يشهره حتى يحضره
 إذ لو فتح باب تحليفهما لكل
 مدعى لاشتد الأمر ورغب
 الناس عن القضاء والشهادة
 وبما قررت به المتن اندفع
 الاعتراض عليه بأن اشتراطه
 البينة ينافي جرمه قبله بعدم
 سماع الدعوى فإن اعتاد
 البينة لفرع سماع الدعوى
 ونازع السبكي فيما ذكر
 وأطال فيه في حليته أنه لكن
 على اه معنى (قوله) أو نحو فاقين أي من لا يقبل شهادته اه معنى (قوله) أي وهو يعلم (الخ) أي وقال في
 دعواه وهو (الخ) أعرض (قوله) وأنه لا يجوز يحتمل أنه من الجواز فالحال معطوف على قوله ذلك يحتمل أنه
 من التجوز فالحال معطوف على قوله وهو يعلم ذلك (قوله) بعد البينة أو من غير بينة) عبارة عن المعنى على الوجهين
 وأدعى عليه اه (قوله) بعد البينة) هذا تصريح بأنه مع البينة هو المصدق لكن هذا لأن البينة أقيمت قبل
 حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم تلغف لقوله كما هو ظاهر اه سمع ياتي عن عرض مثله
 (قوله) وهذا) أي الخلاف (قول المتن قلت الأصح) الخ) قال الفارقي في محل الخلاف إذا عدم الشاهدان والا
 فينظر فيهما ليعرف حالهما قال الغزوي وهو متجه في العبيد دون الفسقة لأن الفسق قد يبطأ العدل اه وهو
 ظاهر اه معنى (قوله) أنه لا يصدق إلا بيمين) ومعلوم أن محل ذلك حيث لم تقم بينة على ما ذكره المدعى والا
 قضى بالبلايين اه عرض (قوله) لا بد من حلفه) وأما ما نأوه الذين يجوز لهم أخذ الاجرة إذا حوسب بعضهم
 قبي عليه شيء فقال أخذت هذا المال اجرة على عملي وصدقه المزمع ولم ينفعه تصديقه يستدر منه ما يزيد على
 اجرة المثل اه نهاية اه ثم إن كان له مال معلوم دفعه له لا فليت المال عرض (قول المتن ولو ادعى) بالبينة
 للمفعول اه معنى (قوله) على قاض متول) أي في غير محل ولايته كما يعلم من سياق آخر الفصل اه رشدي
 (قوله) أنه يحلف) ببناء المفعول من التحليف (قوله) المدعى عنده) أي القاضي المدعى (الخ) قوله وما قررت
 به المتن) حاصله أنه لا تسمع الدعوى أقصد تحليفه بل للبينة وإن البينة اشترطت لسباغ الدعوى لا لأبائت
 المدعى به (قوله) اندفع الاعتراض عليه (الخ) عبارة عن المعنى فإن قيل كيف تشترط البينة مع عدم سماع الدعوى
 اجيب بأن المراد لم تسمع الدعوى لقصد تخليفه وسمعت لاجل البينة فإن كانت البينة سمعت لا محالة اه
 (قوله) فإن اعتاد البينة (الخ) علة للمنافاة (قوله) فهاذكر) أي في المتن (قوله) ومم) أي أنفا (قوله) ان هذا
 أي عدم التحلف (قوله) ومن ثم اعترض الأذرى (الخ) عبارة عن المعنى قال الزركشي وهذا إذا كان موثقاً به
 والحلف وقال الأذرى قوله في توجيه منع التحليف أنه لو حلف الخ أن ذلك مبنى على كمال القاضي ووجود
 أهليته التامة ونحن نقطع بأن غالب من يل القضاة في عصرنا لو حلف لم يرد ذلك عن الحرص على القضاء
 ودوام ولا يتبع مع ذلك بل يشتد حرصه وإقامته عليه وطلبه هو وغيره فأنشأوا إليه راجعون اه وهذا في
 زمانه فكيف لو أدر كزماننا اه (قوله) على متول) أي على قاض متول في غير محل ولايته كما يعلم مما ياتي اه
 رشدي (قول المتن حكم) بتخفيف الكاف (قوله) قال السبكي) إلى الفصل في المعنى الأول وهو فيه ما مر إلى
 وخرج (قوله) هذا) أي ما في المتن (قوله) بما لا يقدح فيه (الخ) كان ادعى عليه أنه استاجر لخدمة منزله مثلاً اه
 عرض (قوله) لا تلغف بمضيه) عطف تفسير اه يجزى (قوله) لم تسمع الدعوى) أي لاجل التحليف والا
 لتسمع للبينة كما ياتي اه يجزى (قوله) وإن لم يقدح) أي ما ادعى به عليه (قوله) وفيه مأم) أي أن محله فيمن
 لم يظهر فسقه وجوره (الخ) عرض وشردي وفيه أنه لا يلتزم مع قول الشارح بعد وفرضه (الخ) قوله اراد بما
 وقوله والثاني لا يتقضه هو الأصح (قوله) بعد البينة) هذا تصريح بأنه مع البينة هو المصدق لكن هذا لأن
 البينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم تلغف لقوله كما هو ظاهر (قوله)

أطال الحسيني في ردّه وتبريّه وتقلار معنى وتبره الأذرى في بعضه و مر أن هذا في قاض محمود السيرة ومن ثم اعترض
 الأذرى التعليل بالرغبة بأنه يقطع بأن غالب قضاة عصره لو حلف أحدهم سبعين مرة في اليوم أنه لم يرش ولم يجز لحلفه ولم يردوه وغيره ذلك
 إلا حرصاً ونهاذاً على القضاء (وأن) ادعى على متول بشيء (لم يتعاق بحكمه) كغصب أو دين أو بيع (حكم بينهم خليفته وغيره) كواحد من
 الرعية يحكمه قال السبكي هذا إن ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولا تلغف بمضيه والآن تسمع الدعوى قطعاً ولا تلغف ولا طريق للمدعى حيث لا
 البينة قال بل ينبغي أنها لا تسمع وإن لم يقدح فيه حيث لم يقدح في الرعية صيانة عن ابتذاله بالدعوى والتحليف اه وفيه مأم

مر
 الأذرى الحسيني في ردّه وتبريّه وتقلار معنى وتبره الأذرى في بعضه و مر أن هذا في قاض محمود السيرة ومن ثم اعترض
 الأذرى التعليل بالرغبة بأنه يقطع بأن غالب قضاة عصره لو حلف أحدهم سبعين مرة في اليوم أنه لم يرش ولم يجز لحلفه ولم يردوه وغيره ذلك
 إلا حرصاً ونهاذاً على القضاء (وأن) ادعى على متول بشيء (لم يتعاق بحكمه) كغصب أو دين أو بيع (حكم بينهم خليفته وغيره) كواحد من
 الرعية يحكمه قال السبكي هذا إن ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولا تلغف بمضيه والآن تسمع الدعوى قطعاً ولا تلغف ولا طريق للمدعى حيث لا
 البينة قال بل ينبغي أنها لا تسمع وإن لم يقدح فيه حيث لم يقدح في الرعية صيانة عن ابتذاله بالدعوى والتحليف اه وفيه مأم

مر ما ذكره في شرح وقيل لاحق الخ من قوله ويرد بأن هذا الظاهر الخ (قوله وبفرضه) أى فرض محض كلا
 السبكي اه ع ش (قوله وخرج الخ) عبارة شرح المنهج والمضى وليس لاحداث بدعى على متول الخ (قوله بما
 ذكر) أى قول المتن ولو ادعى على قاض جور في حكمه قوله ولم يمتلحق بحكمه الخ اذ الدعى عليه بأنه حكم
 بكذا ليس منها بل هي دعوى نفس حكمه تأمل اه بجيرى (قوله انه حكم بكذا الخ) فطريقه ان يدعى على
 الخصم ويقم البينة بان القاضي حكمه بكذا ع ش اه بجيرى (قوله بكذا) أى جورا اه رشيدى (قوله فلا
 تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابله بما بعده عدم السماع ولو لم يكن هو كذلك مر اه سم عبارة ع ش
 قوله فلا تسمع أى الدعوى لا تقبل قوله في محل ولا يتبع حكته بكذا فالدعى مع قبول قوله تحمل منصبه
 وسابق في كلام المصنف ان البينة لو شهدت بأنه حكم بكذا لم يعمل به حتى يتذكره فلا فائدة في سماع الدعوى
 اذ غايتها اقامة بينة اه (قوله بخلافه في غير محلها) أى الذى هو صورة المتن المارة كاهم اه رشيدى (قوله
 فتسمع الدعوى) أى بالجور اه رشيدى (قوله فتسمع الدعوى والبينة ولا يحلف) ذكره في الروضة
 واصطفاً فامر في المعزول محله في غير هذا معنى ونهاية أى في غير الدعوى عليه بأنه حكم بكذا ع ش وقال
 الرشيدى قوله فامر في المعزول محله في غير هذا مر اده بذلك الجمع بين تصحيح المصنف هنا تحليف المعزول
 وتصحيحه في الروضة وعدم تحليفه اه عبارة شرح المنهج ذكره في الروضة واصطفاً فاذا ذكرته في المعزول
 محله في غير ما ذكر اه اه قال الجيرى قوله ولا يحلف أى عند عدم البينة وقوله فما ذكرته في المعزول
 هو قوله أو على معزول بشئ فكيف غيرهما فهو مقرر على قوله ولا يحلف وحاصله دعوى التنافي بين
 كلامه سابقاً وبين كلام الروضة واصطفاً عبارة الزبائى قوله فاذا ذكرته في المعزول الخ أى من أنه كغيره
 فتفصل الخصومة باقرار او حلف او اقامة بينة وما ذكره اه فى أى المعزول فيما يتعلق بالحكم فتسمع
 البينة ولا يحلف اه وبعبارة سم أى من أنه كغيره المفيدة تحليف محله في غير ما ذكر اه فى أى فيستثنى
 بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه أنه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف انه قد يتردد عرض اليمن
 عليه او ينكل فيحلف المدعى اليمن المردودة التي هي كالافرار وقرار المعزول ومن في غير محل ولا يتبع
 انه حكم بكذا غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله اه كلام الجيرى

(فصل في آداب القضاء وغيرها (قوله في آداب القضاء) إلى قول المتن ثم الاوصياء في الهاية الاما
 سانه عليه نزاع للفتنى في موضعين (قوله وغيرها) أى كقوله ليكتب الامام إلى قوله ويبحث القاضي (قوله
 ندبا) إلى قوله أى لاهل الحل في المعنى لا قوله لا بدلى يشهد بما فيه وقوله بصفات عدول الشهادة (قوله وما
 يحتاج اليه القاضي) أى ما يتعلق بمصالح المحل الذى يتولاه لا الاحكام فانه إن كان يجتهد بحكم باجتهاده وإلا
 فيذهب مقدده ع ش اه بجيرى (قوله ومشاورة العلماء) وتفقد الشهود اه معنى (قوله واقتصر في
 معاذ الخ) يعنى ولم يجب ذلك لانه عليه السلام لم يكتب لمعاذ بل اقتصر فيه لما بعثه الخ (قوله اليها)
 أى اليمن (قوله لا بد ان اراد العمل الخ) فيه مع قوله دون ما في الكتاب شئ اه سم عبارة
 فلا تسمع (أى ولو مع البينة كسأى ما يعلم منه ذلك عند قول المصنف لو رأى ورقة فيها حكمه في الشرح
 وهما شبه عن الروض (قوله ايضا فلا تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابله بما بعده عدم السماع ولو لمع البينة
 وهو كذلك مر (قوله ايضا فلا تسمع) عبارة الباب في هذا وان ادعى على القاضي ان الشاهد انه حكم او
 شهد له او انكر لم يرفعه لقاض لم يحلفه كمن انكر الشهادة اه (قوله فتسمع الدعوى والبينة ولا يحلف) قال
 في شرح المنهج ذكره في الروضة واصطفاً فاذا ذكرته في المعزول أى من أنه كغيره المفيدة أنه يحلف محله في غير
 ما ذكره اه فى أى فيستثنى بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه أنه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف
 انه قد يتردد عرض اليمن او ينكل فيحلف المدعى المردودة التي هي كالافرار وقرار المعزول ومن
 في غير محل ولا يتبع بأنه حكم غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله
 (فصل ليكتب الامام لمن يوليه ويشهد بالكتاب الخ) (قوله لا بد ان اراد العمل بذلك الكتاب ان يشهد الخ)

قضاؤه والاعتدال على ما يشهدان بدون (١٣٠) ما في الكتاب ولا بد أن يسمع التولية من المولى وإذا فرغ الكتاب بمحضرة فليعلم أن

ما فيه هو الذي قرىء لئلا
يقرأ غير ما فيه ثم إن كان في
البلد قاض أديا عنده وأثبت
ذلك بشروطه والاكتفى
أخبارهما لأهل البلد أى
لأهل الحل والعقد منهم كما
هو ظاهر وحينئذ يتعين
الاكتفاء بمظاهرة العدالة
لاستحالة ثبوتها عند غير
قاض مع الاضطرار إلى ما
يشهدان به فقولهم بصفات
عدول الشهادة إنما يتأتى
إن كان ثم قاض واختار
البلقينى الاكتفاء بواحد
(وتكفى الاستفاضة) عن
الشهادة (في الأصح)
لحصول المقصود ولا نهلم
ينقل عنه صلى الله عليه وسلم
ولا عن الخلفاء الراشدين
أشهاد (لا بمجرد كتاب) فلا
يكفى (على المذهب) لا مكان
ترويره وإن احتفت
القرائن بصدقه ولا يكفى
أخبار القاضى وإن صدقه
كما مر بما فيه لاهتمامه
(وببحث) بالرفع (القاضى)
ندبا (عن حال علماء البلد)
أى محل ولايته (وعدوله)
إن لم يعرفهم قبل دخوله
فإن تعمّر فعبه ليعلمهم
بما يليقهم (ويدخل) وعليه
عمامة سوداء كما فعل صلى
الله عليه وسلم لما دخل مكة
يوم الفتح والأولى دخوله
(يوم الاثنين) صبيحته لانه
صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين
اشتد الضحى فان تعمّر فانئذ

الرشيدى قوله أن أراد العمل بذلك أى ولا فلهذا راعى على الشهادة لأعلى الكتاب اه (قوله قضاؤه)
عبارة التامية والمغنى طاعته اه (قوله والاعتدال على ما يشهدان به) مبتدأ وخبر عبارة الاسنى والمغنى ولو
اشهد ولم يكتب كنى فان الاعتدال على الشهود اه (قوله ولا بد أن يسمع الخ) عبارة المغنى وعند اشهادها
يقرآن الكتاب ويقرؤه الامام عليهما فاذا فرغ الامام قال في البحر لا يحتاج الشاهدان إلى أن ينظرا في
الكتاب وإن قرأه غير الامام فلا حوطان ينظر الشاهدان فيه ليعلم أن الأمر على ما قرأه القارىء من غير
زيادة ولا نقصان اه (قوله بمحضرة) أى المولى انتهى ع (قوله أديا عنده) أى بلفظ الشهادة
اه ع (قوله عبارة المغنى) (نتية) أشار بقوله بخبر إن أنه لا يشترط لفظ الشهادة عند أهل ذلك البلد وهو
كذلك كما نقله في الروضة عن الأصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات إذ ليس هناك
قاض يؤدى عنده الشهادة قال الزركشى وقضية ذلك إن كان هناك قاض آخر كما جرت به العادة في
بعض البلاد من منصب لكل من أتباع المذاهب الأربعة اعترفت بحقيقة الشهادة ولا شك فيه اه (قوله
وأثبت) أى ذلك القاضى ذلك أى ما شهد به من التولية بشروطه أى الإثبات بالبدية (قوله وحينئذ) أى حين
إدخاله يكن في البلد قاض آخر (قوله لاستحالة ثبوتها) أى العدالة (قوله) إنما يتأتى إن كان الخ قد يقال يتأتى
مطلقا لأن كلامهم في الأشهاد لافى التادية اه سم وقد يجاب بأن ثمرة الأشهاد التادية (قوله
واختار البلقينى الخ) ضعيف اه ع (قوله عبارة المغنى والظاهر إطلاق كلام الأصحاب اه (قول المتن
وتكفى) بمثابة فقيه اه معنى (قول المتن وتكفى الاستفاضة) أى في لزوم الطاعة اه ع (قوله عن
الشهادة) عبارة المغنى عن أخبارهما بالتولية اه (قول المتن لا بمجرد كتاب) أى بلا أشهاد ولا
استفاضة معنى (قوله لا مكان تزويره) وهذا ما أخذ الشافعية في أن الحجج لا يثبت بها حكم ولا شهادة
ولأنها هي للتدكير فقط فلا تثبت حقولا لئلا يعمد تزويره (قوله ولا يكفى أخبار القاضى الخ) فان
صدقه لزوم طاعته في أوجه الوجهين نهاية (قوله) وأنى معنى قال ع (قوله) أى صدقه كلهم وإن صدقه
بعضهم وكذب بعضهم فلكل حكمه حتى لو حضر متداعيان وصدقه أحدهما دون الآخر لم ينفذ حكمه عليه
انتهى (قوله كأمى) أى فى شرح والمذهب أنه لا يعزل الخ (قوله بالرغم) أى قول المتن ثم الاوصياء في المغنى
الإفعله وصرح إلى قال المصنف وماسا به عليه وقوله لا إن يراه الحسن (قوله بالرغم) كنه أحرّاز عن الجزم
بالعطف على ليكتب لكن ما المانع اه سم كقوله لا ليعلّم الخ (قوله قبل دخوله) متعلق بيبعث اه
رشيدى (قوله فان تعمّر الخ) عبارة الاسنى فيسأل عن ذلك قبل الخروج فان تعمّر في الطريق فان
تعمّر يدخل اه زاد المغنى (نتية) يندب إذا ولى ان يدعو أصدقاؤه الأمانة ليعلموه عيوبه
ليسمى في رواها كما ذكره الرافعى اه (قوله وعليه عمامة سوداء الخ) فيه إشارة إلى أن هذا الدين لا يتغير لأن
سائر الألوان يمكن تغييرها بخلاف السوداء ع (قوله فيه) أى يوم الاثنين (قوله) وصرح الخ تعليل
لفعله صبيحته (قوله) ينفى الخ (قوله عبارة المغنى) قال المصنف ويستحب لمن كان له وظيفة من وظائف الخير
كقراءة قرآن أو حديث أو ذكر أو صناعة من الصنائع أو عمل من الأعمال أن يفعل ذلك أول النهار إن أمكنه

وكذلك

اشتد الضحى فان تعمّر فانئذ

وكذلك من أراد سفر أو انتهاء أمر كعدة النكاح أو غير ذلك من الأمور **اه** **(قوله)** تحريها أي البكور
 اه عيش وكذا ضمير فيها **(قوله)** ثم بأسر يهده الخ عبارة الروض مع شرحه ثم ان شاء قرأ العهد فوراً وان
 شامو اعد الناس ليوم يتحضرون فيه ليقراه عليهم وان كان معه شهود واثم انصرف إلى منزله **اه** **(قوله)** من
 كانت له حاجة أي فليحضر **(قوله)** وبه صرح الماوردي عبارة المغني قال ابن شهاب وقد صرح الماوردي
 بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول إلى عمله فاذا وصل ونظر واستحق وان وصل ولم ينظر فان قصدى للنظر
 استحق وان لم ينظر كالاجير اذا سلم نفسه وان لم يتصدل يستحق انتهى ويظهر ان مثل القضاء في ذلك بقية
 الوظيفة كالندريس ونحوه هسيد عمر قول المتن وينزل وسط البلد قد يؤخذ من هذا مع انه لا يملكه ان كل من
 يعم الحاجة اليه يندب له ذلك كالقاضي والطبيب وهذا فرع نفيس قلته تحريها وان لم ار من تبه عليه اه سيد عمر
(قوله) وينزل حيث لا موضع الخ هذا اذا اتسعت خطته كما قاله الزركشي ولا ينزل حيث تيسر معنى واسنى
(قوله) ليتساوى في القرب منه كان المراد تساوى كل مع نظيره فاهل اطراف البلد يتساوون وكذا من
 يليهم وهكذا في الاطراف مثلاً يتساوون مع من قرب من الوسط مثلاً اه سم وحاصله التساوى
 بقدر الامكان **(قوله)** ندبا كما صرح به الراغبى لكن نقل ابن الرفعة عن الامام انه واجب واره والاولى
 ان يقال ما دعت اليه مصلحة وجب تقديمه كما يؤخذ مما بناه اه معنى **(قوله)** من الاول اي القاضي الاول
(قوله) وهو الاوراق الخ عبارة المغني والروض مع شرحه وهو ما كان عند القاضي قبله من المحاضر
 وهي التي فيها ذكر ما جرى من غير حكم والسجلات وهي ما يشتمل على الحكم وحجج الايتام واموالهم
 ونحو ذلك من الحجج المودعة في الدوان كحجج الاوقاف **(قوله)** وان ينادى معطوف على ان ينادى
 رشيدى **(قوله)** متكررا عبارة المغني وان يامر ناديا ينادى يوما او اكثر على حسب الحاجة اه
(قول المتن) في اهل الحيس ولا يما تقدم عليهم ما راى من تسلد دوان الحكم والداء لانه اه ويؤخذ منه
 ما جزم به الباقى انه يقدم على البحث عنهم كل ما كان اه منه كالنظر في الماحجرين الجائمين الذين تحت نظره
 وما اشرف على الهلاك من الحيوان في التركات وغيرها وما اشرف من الاوقاف واملاك الماحجرين على السقوط
 بحيث يترتب القور في تداركها سنى معنى **(قوله)** لانه عذاب عقلا في المتن **(قوله)** ويرقع في البداة ندبا
 عند اجتماع الخصوم فلو حضر امرتين نظروا جوبا في حال كل من قدم اولاً ولا ينتظر حضور غيره اه
 ع ش **(قوله)** ويرقع في البداة الخ عبارة المغني ويبعث إلى الحيس امينان امانته يكتب في رقايع اسماهم
 وما حبس به كل منهم ومن حبس له في رقعة فاذا جلس اليوم الموعود وحضر الناس صب تلك الرقايع بين
 يديه فيأخذوا واحدة واحدة وينظر في الاسم المثبت فيها ويسال عن خصمه فن قال انا خصمه بعته معه ثقة إلى
 الحيس ليأخذ بيده ويخرجه وهكذا يحضر من المحبوسين بقدر ما يعرف ان المجلس يحتمل النظر في امرهم
 ويسألهم بعد اجتماعهم عن سبب حبسهم اه **(قوله)** ويدهد اه شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض
 وشرحه فن اعترف منهم بحق طواب وبوان وفي الحق او ثبت اعساره كاذره الاصل نودى عليه فقل له
 غريم اخبراه سم **(قوله)** لا اختال ظهرو غريم اخر اي غريم هو محبوس له ايضا ولا فلا جره للساداة
 على كل غريمه وان لم يكن محبوسا منهم كما هو ظاهر وعبارة الروض وغيره ظاهر في ذلك اه رشيدى
(قوله) ثم يطلقه عبارة الروض مع شرحه والمغني ثم اذا لم يحضر له غريم يطلق من الحيس بلايين لان الاصل
 عدم غريم اخر اه وعبارة النهاية ولا يحبس حال الداء ولا يطالب بكفيل بل يراقب اه قال ع ش
 ظاهره وان خيف به وبوجه بان لم نعلم الا ان ثبت حق عليه حتى يحبس لاجله اه **(قوله)** او إلى استيفاء
 حد الخ عبارة النهاية والمغني وان كان الحق حدا اقامه عليه واطا قه او تعز راوى اطلاقه فعل اه **(قوله)**
 جرمه معز (بصفة اسم المفعول من التعزير قول المتن فعلى خصمه حجة) آه حبسه بحق ويكتفى المدعى اقامة

يبلغى تحريها بفعل وظائف
 الدين والدنيا فيها وعقب
 ذكره بقصد الجامع فحصل
 ركعتين ثم يامر يهده ليقرا
 ثم بالنداء من كانت له حاجة
 ليأخذ في العمل ويستحق
 الرزق وقضيته انه لا يستحقه
 من حين التولية وبه صرح
 الماوردي (وينزل) حيث
 لا موضع ميبا للفضاء (وسط)
 يفتح السين على الاشهر
 (البلد) ليتساوى الناس
 في القرب منه (وينظر أولا)
 ندبا بعد ان يتسلم من الاول
 دوان الحكم وهو الاوراق
 المتعلقة بالناس وان ينادى
 في البلد متكررا ان القاضي
 يريد النظر في المحبوسين يوم
 كذا فن كان له محبوس
 فليحضر (في اهل الحيس)
 حيث لا اوج بالنظر منهم
 هل يستحقونه او لا لانه
 عذاب ويرقع في البداة
 فن قرع أحضر خصمه
 ويفصل بينهما وهكذا (فن)
 قال حبست بحق اذاهم
 إلى اذاته واثبت اعساره
 ويدهد ينادى عليه لا اختال
 ظهور غريم آخر ثم يطلقه
 أو إلى استيفاء حد حبس له
 أو إلى ما يناسب جرمة معز
 ان لم ير ماضى كافيا (أو)
 قال حبست (ظلمنا فعلى
 خصمه حجة) ان حضر فان
 أقامها آذاهم

ليتساوى الناس في القرب منه قال الزركشي وكانه حيث اتسعت خطته والانزل حيث تيسر ش روض
(قوله) ويدهد اه شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض وشرحه فن اعترف منهم بحق طواب وبوان وفي

والاحكام اطلقه من غير كفل لان راء الحق ونازع فيه البلقين واطال في ان الحجة اتماهي على المحوس اذ الظاهر انه انما حوس بحق (فان كان) خصمه (غائبا) عن البلد (كتب اليه) (١٣٣) (يحضر) لصل الخصومة بينهما أو يوكل لان القصد اعلامه ليحج بجمته فان علم ولم يحضر

ولا وكل حلف وأطلق
لنقصير الغائب ونازع فيه
واطال ايضا (ثم) في
(الاوصياء) وكل متصرف
على الغير بعد ثبوت ولا يتم
عنده لان ذالمال لانك
المطالبة بماله فتاب القاضي
عنه لانه لو له العام ان كان
ببلده وان كان ماله ببلده اخر
لماس ان الولاية العامة
لصاحب بلد المالك (فن)
ادعى وصاية (سال) الناس
(عنها) ألها حقيقة وما
كيفية ثبوتها (وعن حاله) هل
هو مستجمع للشروط
(وتصرفه فن) قال فرقت
الوصية أو تصرفت للوصي
عليه لم يتعرضه ان وجده
عدلا وان (وجده فاسقا
اخذ المال منه) وجوباً
بدل ما فوته وغيره من
شك في حاله ولم تثبت عدالته
عند الاول يتزعمه منه كما
رجحه البلقين وغيره ورجح
الاذعي عدم الانزعاع قال
وهو الاقرب لكلام الشيخين
والجهور اما اذا ثبت عدالته
عدلا ولا يؤثر ذلك
وان طال الزمن لاتحاد
القضية وبه فارق شاهدها
زكي ثم شهد بعد طول الزمن
لا بد من استزكائه (أو)
وجده (ضعيفاً) عن القيام
بها مع امته (عنده
بمعين) ولا ينزع المال

بينة باثبات الحق الذي حوس ما أو بان القاضي المعزول حكم عليه بذلك (قوله) حلفه أي المحوس
اه رشدي (قوله) نازع فيه أي في الحق (قوله) انما حوس أي حوسه الحاكم اه معنى (قول المن كتب
الخ) عبارة المني طالبه بكفيل اوردته الى الحوس وكتب الخ (قول المن اليه) قال الزركشي الى القاضي بلد
خصمه وقال ان المني الى خصمه وهو اقرب الى قول المصنف اي حضر اه معنى (قوله) لان القصد اعلامه
أي لا الزامه بالحضور اه معنى (قوله) ليحج أي يصفح وقوله حلف أي وجرب اه عش (قوله) ونازع
فيه أي امل في قوله ليحج بجمته الخ (قول المتن ثم الاوصياء) أي يتم بعد النظر في اهل الحوس ينظر في حال
الاوصياء على الاطفال والمجانين والسفهاء قال الماوردي ويبدأ في الاوصياء ونحوهم عن شاء من غير قرعة
والفرق بينهم وبين المحوسين ان المحايين ينظر لهم والاصياء ونحوهم ينظر عليهم اه معنى (قوله) وكل
متصرف على الذير) الى قوله وحكي شريح في النهاية الاما سابه عليه (قوله) وكل متصرف الخ) أي بولاية
فليس المراد ما يشمل نحو الوكيل وعامل القراض كما لا يخفى اه رشدي (قوله) لان ذالمال) الى قوله
وقس بهما في المعنى الا قوله وليس له كشف اي ثم ينظر وقوله وكذا ما بعده وقوله وقال المتن وقوله أو
الشهود وقوله وان كان شهوده كلهم مجمعين (قوله) فتاب القاضي عنه الخ) أي وكان تقدمهم أو لم يعدم
اه معنى (قوله) لماس) أي في باب الحجر (قوله) لصاحب بلد المالك) أي لحاكم اه نهاية (قول المتن وصاية)
بكسر الراء ويخطه ويجوز فتحها اسم من اوصيت له جعلته وصيا اه معنى (قوله) وكيفية ثبوتها) أي هل
ثبتت بينة أو لا شيخ الاسلام ومعنى (قوله) للشروط) أي من الامانة والكفاية اه معنى (قوله) فن قال
فرقت الوصية الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه قال صرفت ما وصي به فان كان لمعنيين لم يتعرض
له وهو كما قال الاذعي ظاهر ان كانوا اهل اللطافة فان كانوا محجورين فلاولجبة عامة وهو عدل امضاء أو
فاسق ضمنه ما فوته لعدم قبول فرقا اجني لمعنيين فقد اذ امامة ضمن اه (قوله) أي بدل ما فوته) ظاهره مطلقاً
وقال عش اي حيث لم تقم بينة بصر في طريقه الشرعي والا فلا تعرض لهم اه وهو مخالف لصريح ما مر انفا
عن المعنى والروض مع شرحه الا ان يحمل على ما اذا كان الموصي له معينا وكاملاً (قوله) وعش الخ) عطف على
بدل الخ (قوله) يتزعمه منه كل رجحه البلقين) الى قوله اما اذا ثبت الخ عبارة النهاية لم ينزع منه كما رجحه الاذعي
قال وهو الاقرب الى كلامهم والجهور وان رجح البلقين وغيره خلافاً اه عبارة المعنى والاسنى لا ياخذ
منه وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الاقرب الى كلام الجمهور لان الظاهر الامانة وقيل ينزع منه حتى تثبت
عدالته وقال الاذعي انه المختار لفساد الزمان اه وهي كما ترى مخالفة لما في الشارح والنهاية في حكاية مختار
الاذعي فليرجع (قوله) عن القيام بها) أي لكثرة المال أو لسبب اخر اه شيخ الاسلام (قوله) في امانة
القاضي) أي المنصوبين على الاطفال وقرعة الوصايا اه معنى واسنى ونهاية (قوله) بما ذكر) متعلق ينظر
عبارة المعنى والاسنى فيمن لم يفسق منهم ويعين الضعيف باخر اه (قوله) عزل من شاء منهم) أي وتولية
غيرهم نهاية ومعنى (قوله) موجب) اسقطه النهاية (قوله) في الاوقاف العامة) ومتو لها وفي الخاصة ايضا كما
قاله الماوردي والرواي لا نها قول لمن لا يتعين من الفقراء المساكين فينظر هل آلت اليهم وهل له ولاية
على من تعين منهم اصغروا ونحوه معنى واسنى ونهاية (قوله) ونحوها) كالانطاعات الخ) عبارة المعنى والروض مع
شرحوه يبحث ايضا عن الانطة التي لا يجوز تملكها للذات فقط ولا يجوز لمختر تملكها بعد التعريف وعن

الحق أو ثبت لعساره كاذكره الاصل نردى عليه فلعل له غير ما آخر مر (قوله) ورجح الاذعي عدم
الانزعاع) كتب عليهم مر (قوله) ثم بعد الاوصياء ينظر في امانة القاضي/المصرفين على الاطفال وقرعة
الوصايا بش روض (قوله) نعم له عزل من شاء منهم) كتب عليه مر (قوله) ثم ينظر في الاوقاف العامة) قال
منه ثم بعد الاوصياء ينظر في امانة القاضي بما ذكر في الاوصياء
نعم له عزل من شاء منهم ولو بلا جنة لانهم صاروا نوابه بخلاف الاوصياء وليس له كشف عن أب وجد لا بعد ثبوت موجب
قادح عنده ثم ينظر في الاوقاف العامة ونحوها كالقطعات وعليه لاحظ من بقائها مفردة وخطاها بال بيت المال وبيعها وحفظ ثمنها

(ويتخذ) ندبا (من كتاب) به فقه الامة واراد به الجنس وكذا ما بعده اذ لا يكتفى واحد (١٣٣) (وكاتب) لانه يحتاج اليه لكثرة

اشغاله وكان له ^{صلى الله عليه وسلم}

كتاب فوق الاربعين

ولما يندب هذا ان لم

يطلب اجرا أو رزق من

بيت المال ولا لم يعينه ندبا

وقال القاضي وجوباً لثلاث

يغالي في الاجرة فأتى ذلك

في المترجمين والمسمعين

(ويشترط كونه) أى

الكاتب حراً ذكراً (مسلباً

عدلاً) لثبوت خيانه (عارفاً

بكتابة حاضر وسجلات)

وساقي الفرق بينهما وقد

يترادفان على مطلق

المكتوب وسائر الكتب

الحكيمة لان الجاهل بذلك

يفسد ما يكتبه (ويستحب)

فيه (فقه) فيما يكتبه أى

زيادته من التوسع في معرفة

الشروط ومواقع اللفظ

والترجع عن الموهوم المختل

لثلا يؤتى من الجهل ومن

اشترط فقهه أراد المعرفة

بما لا بد منه من أحكام

الكتابة وعفة عن الطمع

لثلا يستمال (ووفور

عقل) اكتسابي ليزيد

ذكاؤه وفطنته فلا يخضع

(وجودة خط) وإيضاحه

مع ضبط الحروف

وترتيبها وتضييقها لثلا

يقع فيها إلحاق وتبيينها

حتى لا تشبه نحو سبعة

بثلاثة ومعرفة بحساب

الضوال في حفظ هذه الأموال مفردة عن أمثاله وله خطاها بمنزلة ان ظهر في ذلك أى الخطاها واحدة أودعت
اليه حاجة كقوله الاذرى فاذا ظهر مالها غرم له من بيت المال وله يهيا وحفظ ثمنها واحدة مالها كالمالك يقدم
من كل نوع بما ذكر الهم فالاهو يستخلف فيما اذا عرفت حادثة حاله في هذه المهمات من ينظر في ذلك
الحادثة أو فيها وفيه اه وكذا في النهاية لا قولها اودعت الى فاذا ظهر وقولها ويقدم الخ (قول المتن
ويتخذ من كتاباً) أى اشد الحاجة اليه ليعرف حال من يجهل حاله لانه لا يمكنه البحث عنهم اه معنى (قوله
بصفته الآتية) أى في آخر الباب اه معنى (قول) اذ لا يكتفى واحد فيه تطلب بالنسبة للكاتب فنعناه بالنسبة
اليه انه لا يجب الاقتصاد على واحد اه رشيدى (قوله) ولما يندب هذا) أى اتخاذ الكاتب (قول) والامرين
عبارة النهاية ولما يندب اتخاذه الا ان له من القاسم والقوم والمترجم والمسمع والمزكى لثلاث يغالوا في
الاجرة اه (قوله) لثلا يغالي في الاجرة (فروع) للقاضى وان وجد كفايته اخذ كفايته وعياله من نفقتهم
وكسوتهم وغيرهما ما يلقى بحالهم من بيت المال ليتفرغ القضاء لان يمين القضاء وجد ما يكفيه وعياله فلا
يجوز له اخذ شيء لانه يؤدى فرضاً تدين عليه وهو واحد لا كفاية ويسن ان لم يدين اذا كان مكنته فبارك
الاخذ على جواز الاخذ للكتفى وغيره اذ لم يوجد به بطوع القضاء صالح له والا فلا يجوز كما صرح به
الماوردى ولا يجوز ان يرزق القاضى من خاص مال الامام او غيره من الاحاد ولا يجوز له قبوله وفارق
نظيره في المؤذن بان ذلك لا يورث فيه تهمه ولا ميلان لعله لا يختلف في المفتى بان القاضى اجد بالاحتياط
منه ولا يجوز عدا الاجارة على القضاء كما روى في بابها واجرة الكاتب ولو كان القاضى وثمن الورق الذى يكتب
فيه المحاضر والسجلات وغيرهما من بيت المال فان لم يكن فيه مال او احتجج اليه بالماورى من ماله العمل من
مدع ومدعى عليه ان شاء كتابة ماجرى في نفسه ولا الا على يدى ذلك لكن يله القاضى انه لا يملك
ما جرى فقد ينسب شهادة الشهود وسكتة لا الامام ان يأخذ من بيت المال لنفسه ما يلقى به من خيل وغلان
وداروا سعة ولا يلزمه الاقتصاد على ما اقتصر عليه النبي ^{صلى الله عليه وسلم} والخلفاء الراشدين وله حاجة برضى الله عنهم
أجمعين ليعده من زمن النبوة التى كانت سبباً للنصر بالرعب في القلوب ولو اقتصر اليوم على ذلك لم يطع
وتمطلت الاورور يرزق الامام انصافاً من بيت المال كل من كان عمله واحدة عامة للمسلمين كالايرو المفتى
والمحتسب والمؤذن وامام الملة لا قوم لهم القرائ وغيره من الوم الشرعية والقاسم والقوم والمترجم وكاتب
الصكوك فان لم يكن في بيت المال شيء لم يندب ان يدين قاسماً ولا كاتباً ولا مقوماً ولا مترجماً ولا مسموعاً وذلك
لثلا يغالوا بالاجرة معنى وروى مع شرحه وكذا في النهاية لا قولها ولا يجوز له ولا يجوز عقد الاجارة
قال عرش قوله وعياله بل المراد منهم من الزمهم وفتحهم واكل من في نفقته وان كان ينفق عليهم مروءة كعمته
وخالته مثلاً في نظر وقياس ما اعتمد في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الاول وقد يقال وهو الاقرب
انه يأخذ ما يحتاج اليه ولو ان تازمه نفقته ويفرق بان هذا في مقابلة عمل قد يقطع عن الكسب بخلاف
الزكاة فانها تخص المواساة وقوله ولا يجوز ان يرزق الخ لعل المراد انه لا يجب على الامام ان يعطى من خاص
ماله ولا الاحاد اذ دفع احد هاتين عالم ينتفع بقوله وقوله ويرزق الامام الخ الى وجوبه وان وجد ما يكفيه
قياساً على القاضى لان ما يأخذه في مقابلة عمله فلم يعط ربما ترك العمل فتنتحل مصالح المؤمنين وقياس
ما رعى من الماوردى ان يخل في المسكن اذ لم يوجد متطوع بالعمل غيره وقوله من العلوم الشرعية الى التى
لها تعلق بالشرع فيשמع الفقه والحديث والتفسير وما كان آتفاهاه كلام عرش وقوله ولعل المراد الخ
يعلم رده ما رعى من المفتى والاسنى انفا (قوله) وياتى ذلك) أى قوله ولما يندب الخ (قوله) في المترجمين الخ
بصفة الثنية (قوله) وسائر الكتب الخ) عطف على محاضر (قوله) أى زيادته) أى التفوق وقوله من التوسع
الخ بيان للزيادة (قوله) لثلا يؤتى) أى يدخل عليه الخلل اه عرش (قوله) وعفة الخ) عطف على فقه (قوله
اكتسابي) أى امال التكتفى فشرط كسره اه معنى (قوله) وفطنته) عطف تفسير اه عرش (قول المتن

الماوردى والرويانى والخاصة الخ شمر (قوله) هذا ان لم يطلب اجرا) والاي ندب اتخاذه كالقاسم والقوم

الموارث وغيرها لا يضطراره اليه وفصاحته وعلمه بلغات الخوصم (و) يتخذ ندبا أيضاً

(مترجما) لانه قد يهل انسان المحصوم او اليهود (وشرطه عدم الوحدية وعدد) اي انسان ولو في زمان كان شهوده كالمعجمين نعم يكتفي
رجل وامرأتان فيثبت بهما وقبس بهما أربع نسوة فثبت بهن وذلك لانه ينقل القاضي قول لا يرفع فاشبه الزكي والعاقد (والاصح
جواز اعم) ان لم يتكلم غير المحصم لان (١٣٤) الترجمة تفسير لما يسمع فلم يجز لمعاينة وإشارة بخلاف الشهادة ولا يلزم من هذا أنهم

غلو اشارة الى رواية خلافا
لمن ظنه له شهادة الانبي
هذا لعدم وجود المعنى
المشترط له الابصار هنا
(و) الاصح (اشترط عدد)
ولا يضر المعنى هنا ايضا
(في) اسماع قاض به صميم لم
يطل سمعه كالمترجم فانه
ينقل عن اللفظ كأن ذلك
ينقل معناه وشرطها امر
في المترجمين وشرط كل من
الفرعيين الاتيان بلفظ
الشهادتين وانتفاء التهمة فلا
يقبل ذلك من نحو اصل او
فرع ان تضمن حقا لها
وخرج باسماع القاضي
الذي هو مصدر مضاف
لمفعوله اسماع الخصم ما
يقوله القاضي أو خصمه
فيكتفي فيه واحدا لانه اخبار
محض (ويتخذ) ندبا (درة)
بكسر المهملة (للتأديب)
أفتداه بعمر رضى الله عنه
نعم منع ابن دقيق العيد نوابه
من ضرب المستورين بها
لانه صار ماميعر به بذرة
المضروب ووافر بخلاف
الاراذل وله التأديب
بالسوط) وبخلاف اداء حق
وتعزير) كافتله عمر رضى
الله تعالى عنه بدار اشتراها
بمكة وجعلها سجننا وجكى
شريح وجهين في تعقيد
محبوس لجوج وقضية مامر

ومترجما) الأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في عمله مغنى ونهاية فوز يادى (قوله)
شهوده) اي الزاواه رشيدى (قوله) وذلك) اي اشترط العدد (قوله) ان لم يتكلم) اي قول الماتن ويستحب
في المعنى الاقوله ولا يلزم الى الماتن وقوله وشرطها مامر في المترجمين وقوله نعم لو له التأديب (قوله) من هذا
اي من جواز الاعلى أنهم غلبوا الخ في المترجم وقوله بل لو الخ اي المغلب في المترجم (قوله) ولا يضر
المعنى الخ) اي ان لم يتكلم غير المحصم اخذنا مامر بالاولى اي سيدعمر (قوله) لم يطل سمعه) وامان لم يسمع
اصلا ولو برفع الصوت لم تصح ولا يثبت كأمراه معنى (قوله) وشرطها) اي المسمعين مامر الخ اي من
العدالة والخيرية (قوله) من الفرعيين) اي المترجمين والمسمعين (قوله) الاتيان بلفظ الشهادة) ان يقول كل
منها اشداه ن يقول كذا اه معنى (قوله) فلا قبل ذلك) اي كل من اترجموا الا سماع (قوله) فيكتفي فيه
واحد) لكن بشرطه الحرية اه معنى (قوله) لا يرفع فاشبه الزكي) لم يذكر مثله في الترجمة فاعتنى انه لا بد من
العدد في نقل معنى كلام القاضي للخصم وقد توقف فيه بان قياس الاكتفاء بواحدنا لا اكتفاء به في
الترجمة وسوى شرح المنهج بينهما في الاكتفاء بواحد يمكن الفرق بينهما اه ع (قوله) بكسر المهملة
اي وتشديد الراء (قائمة) قال الشعبي كانت درة عمر اريب من سيف الحجاج قال المديري في حفظي من
شيخنا انها كانت من نعل رسول الله ﷺ وانه ماض بها احد على ذنب وعاد اليه اه معنى (قول الماتن
لادامق) أي شهدا لآدمي اه معنى (قول) اشترط الخ) بأربعة آلاف درهم اه معنى (قوله) وجعلها
سجننا) وإذا زهر المحبوس لم يلزم القاضي اي ولا السجان طلبة فاذا احضر دسالة عن سبب هر باقان
تعامل بأعذار لم يزره ولا اعززه وكذا يزره لو طلبة ابتداء لاصل للدعي فامتنع من المحضو رولو
ارادهم سجن الذين ملازمه بدلا عن الحبس يمكن الما لم يتش على الظاهر وتو العلة مع ملازمه وبخيار السجين
فيجب له اجرة السجين على السجون لان اجرة المكان الذي شغله واجرة السجان على صاحب الحق اذ لم يتبها
ذلك اي اجرة السجون والسجان بيت المال اه نهاية يادى زيادة من عشر (قوله) وحكى شرح الخ) عبارة
المعنى تلييه وامتنع مديون اداء ما عليه تخير القاضي بين مع ماله بغير اذنه وبين سجنه ليعمل ماله نفسه كافي
الروض في باب التفاضل فلا عن الاصحاب ولا بسجون والبدنين ولده في الاصح ولان استجرت عينه
لهمل وتقدر عمله في السجن كافي فداوى الغزى والنفقة السجون في ماله وكذا اجرة السجون والسجان ولو
استشعر القاضي من المحبوس ان من حسبه فله نقله الى حبس الجرائم كافي الرضة واصلموا لو سجن لحق
رجل فجاء اخر وادعى عليه اخر جهلما كغيره اذن شره ثم رده الحبس لم يضره في ترك الجاهة فهو يتخذ
اعوانا قال سريج والروياتي تفاوتوا اجرة العون والحبس لمعسر على الطالب ان لم يمتنع خصمه من الحضور
فان امتنع فلا اجرة عليه لانه لا بالامتناع اه قوله والسجان قد مر عن النهي بما يخالفه (قول الماتن) ويستحب
كون مجلسه في سجن الخ) هذا ان اتحد المجلس فان تعدد وحصل حجام اتخذ مجالس بعدد الاجناس فلو اجتمع
رجال وخشنا ونساء اتخذ ثلاثة مجالس قاله ان القاص اسنى ونهاية (قوله) الذي يقضى) اي قو له اما اذا غضب
في القابو كذا في المعنى الاقوله لم يجعل الى الماتن وقوله لو من ثم الى الماتن وقوله والحق الى الماتن (قوله) كل
احد) اي كل من اراده من مستوطن وغرب اه معنى (قوله) وبكره اتخاذ حاجب) اي حيث لم يعلم
القاضي من الحاجب انه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وانما يمكن عظامهم او من يدفع له رشوة
للمكئين والافحرم اه ع (قوله) لا مع زحمة الخ) عبارة المعنى والاسنى وبكره ان يتخذ حاجبا حيث لا حجة
والمترجم والمسمع والمزكى ممرش (قوله) فيكتفي فيه واحد) قال في الروض لكن بشرطه فيه الحرية على

في التفلين أنه ان عرف له مال وعاند زره القاضي بما يراه من قيد وغيره والا فلا (ويستحب كون مجلسه) الذي يقضى وقت
فيه (فسيحا) للآذى به بالخصوم (بارزا) أي أظهر لا يعرفه كل احد وبكره اتخاذ حاجب لا مع زحمة أو في خلوة (مصونان من أذى) نحو (حر
وبرد) وريح كريح وغبار دخان (لا تقا بالوقت) أي الفصل كهب الريح وموضع المامق الصيف والسكن في الشتاء والخضرة في الربيع

ولم يجعل هذا نفس المصون كخاصته أصله بل غيره كانه الإشارة إلى تعاريفهم لأن الأول لدفع المأذون والثاني لتحويل التزهر ودفع الكبدورة عن النفس فاندفع استحسان شارح لجملة عبارته (و) لا تقابل وظيفة القضاء التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بأن يكون على غاية من الاجتهاد والخبرة والجلالة فيجلس مستقبل القبلة داعياً بالتوفيق والمصحة والتسديد بعد تمام مطالعته على حال به فرش وسادة ليتميز به وليكون أهيأ وان كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الربة والهيئة ومن ثم (١٣٥) كره جلوسه على غيره هذه الهيئة (لا

مسجداً) أي لا يتخذ

مجلساً للحكم فيكره ذلك لأن مجلس القاضي يشاهد نحو الخوض والبواب ويقع فيه اللفظ والتخام والمسجد يصان عن ذلك نعم إن اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضياً فلا بأس بفصلها وعليه يعمل ما جاء عنه عليه السلام والخلفاء بعده وكذا إذا جلس فيه لعذر نحو مطر وإقامة الحدود فيه اشكره والحق بالمسجد بيته ويعتبر عمله على ما إذا كان بحيث يحتشم الناس دخوله بأن أعده مع حالة فيه يحتشم الناس الدخول عليه لا لجلبه أما إذا أعده وأخلاه من نحو عيال وصغار بحيث لا يحتشمه أحد في الدخول عليه فلا معنى للكرهه حيثئذ (ويكره أن يقضى في حال غضب) لا لله تعالى (وجوع وشبع مغرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض ومدافعة حدث وشدة حزن أو خوف أو هم أو سرور لصحة النبي عنه في الغضب وقيس به الباقي ولاختلاف فكره

وقت الحكم فإن لم يجلس للحكم بان كان في وقت خلواته أو كان ثمز حمله يكره نصبه والبواب وهو من يقعد بالبواب للحرز كالحاجب فيأذن وهو من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي أما من وظيفته ترتيب الخصوم والأعلام يتأول الناس أي وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بأس باتخاذهم وصرح القاضي أبو الطيب وغيره باستحبابه (هـ) (قوله) ولم يجعل هذا) أي قوله لا تقابل وظيفة القضاء التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بأن يكون على غاية من الاجتهاد والخبرة والجلالة فيجلس مستقبل القبلة داعياً بالتوفيق والمصحة والتسديد بعد تمام مطالعته على حال به فرش وسادة ليتميز به وليكون أهيأ وان كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الربة والهيئة ومن ثم (١٣٥) كره جلوسه على غيره هذه الهيئة (لا مسجداً) أي لا يتخذ مجلساً للحكم فيكره ذلك لأن مجلس القاضي يشاهد نحو الخوض والبواب ويقع فيه اللفظ والتخام والمسجد يصان عن ذلك نعم إن اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضياً فلا بأس بفصلها وعليه يعمل ما جاء عنه عليه السلام والخلفاء بعده وكذا إذا جلس فيه لعذر نحو مطر وإقامة الحدود فيه اشكره والحق بالمسجد بيته ويعتبر عمله على ما إذا كان بحيث يحتشم الناس دخوله بأن أعده مع حالة فيه يحتشم الناس الدخول عليه لا لجلبه أما إذا أعده وأخلاه من نحو عيال وصغار بحيث لا يحتشمه أحد في الدخول عليه فلا معنى للكرهه حيثئذ (ويكره أن يقضى في حال غضب) لا لله تعالى (وجوع وشبع مغرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض ومدافعة حدث وشدة حزن أو خوف أو هم أو سرور لصحة النبي عنه في الغضب وقيس به الباقي ولاختلاف فكره

الأصح كلال رمضان (قوله) لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم) نعم تنتفي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقديتهين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله) وترجيح الأذرع عدم الفرق (الح)

رفهه بذلك ومع ذلك بنفذ حكمه وقضية ذلك أن ما لا مجال للاجتهاد فيه لا كراهة فيه كما أشار إليه في المطلب وجرم به ابن عبد السلام ولا يخلو عن نظر له لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم أما إذا غضب لله تعالى وكان يملك نفسه فلا كراهة كما عتده البلقيني وغيره لأنه يؤمن معه التعدي بخلافه لحظ نفسه وترجيح الأذرع عدم الفرق وإطال له يحمده على لم يملك نفسه لتشويش الفكر حيثئذ (ويندب أن يشاور) المجتهد ولو في الفتوى وغيره حيث لا يعتمد متيقن في مذهبه في تلك الواقعة بسائر توابها ومقاديرها فيما يظهر عند تعارض الأدلة

والمدا رك (الفهامة) الاول الموانين والمخالفين قوله الى وشاورهم في الامر وانه اخذ رد قول القاضي لا يشاوره من هو دونه وايضا قد يكون عند المصنف في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل وفي وجه تحريم المباحة مع الفاعل قوتين ترجيحاً ان ههنا انشاء لان حرام كما صرحوا به (ولان لا يشتري ويبيع) ويعامل مع وجوده من بوكله (بنفسه) في عمله لا يكره له التلبيح (ولا يكون له وكيل) (وروف) التلبيح اي ايضاً (فان كان وجه هذا التفرع ان (١٣٦) مباشرته لحو البيع وعلم بوكله لما كانا مظنة لتلبيحها التي هي في حكم الهدية فرع حكمها عليها

وحديثه قد يؤخذ من ذلك ما لم ار من تعرض له وهو انه لو بيع له شيء بدون ممن المثل حرم عليه قبوله وهو متجه وان كان قولهم التلبيح يحايي تعليلاً للكرامة قد يقتضي حل قبول التحاباة (اهدى اليه) اوضحه او وجهه او تصدق عليه فرضاً او نفلاً على ما يأتي (من له خصوصية) او من أحسن منه انه سيخضع وان كان بهه على الاوجه لا يمتنع من الحكم عليه او كان يهدي قبل الولاية (او) من لا خصوصية له (لم يهد) اليه شيئاً (قبل ولايته) او كان يهدي اليه قبلها لكنه زاد في القدر او الوصف (حرم عليه قبولها) ولا تملكها لانها في الاولى توجب الميل اليه وفي الثانية سببها الولاية وقد صرحنا الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال بل صرح عن تابعي اخذه الرشوة ببلغه بالكفر اي ان استحل او اناسب له ومن ثم جاء المعاصي يريده الكفر وانما اختل له ^{باعتبار} الهدايا للصمت وفي خبراته حابها المعاذ فان صح فهو

فلامعنى ونهاية قال الرشيدى قوله المعلوم يصح أى لو نص أمامه إذا كان مقلداً كما هو ظاهر فليراجع اه (قول ابن الفهامة) المراد بهم كقول جمع من اصحاب الذين قيل قولهم في لافاء فدخل الاعى والابد والمرأة ويخرج العاسق والجمال قال انما هي حدين وإذا اشكل الحكم تكون المشاورة واجبة ولا فمستحبة اه معنى (قوله الهدول) ولا يشاور غير عالم ولا عالماً غير امين اه نهاية اي لا يجوز عرش (قوله) ومنه اخذ الى قوله وفي وجه في المعنى وإلى قوله لا حرام في النهاية قول الماتن وان لا يشتري ويبيع (الخ) نعم ينبغي ان يستثنى بيعة اصوله او فروعه لا تنفاه المعنى إذ لا ينفذ حكمه لهم اه نهاية اقول استثنائه من هنا لا يباحض وهو افقته للشارح في عدم استثنائهم فيما يأتي في الهدية بما يقتضي منه العجب لان التعليل الاقوى هنا وهو ان لا يتبع من الحكم عليه فليأجل اه سيدعر وقى الرشيدى ما وافقه عبارة المعنى واستثنى الزكشي معاملة الباطل لا تنفاه المعنى إذ لا ينفذ حكمهم ومقالة الاقوى مع التعليل الاول اه وهو ان لا يشتري بقلبه عاهده بصدده اه (قوله) وبما دل (الخ) عبارة المعنى والنهاية وفي معنى البيع والشراء بل السلم والاجارة وسائر المعاملات ونص في الام على ان لا ينظر في نفقة عياله ولا امرضيته بكل ذلك إلى غير له يفرغ بل اه اي يستحب له ذلك عرش (قوله) مع وجوده من بوكله) فان لم يجد وكلا فقد بنفسه للضرورة ولو زومت زمان حاله خذومة أناب ندبا غيره في فضلها خوف الميل اليه معنى ونهاية (قوله) في عمله اي علر ولايته والجارية التي يبادل اه معنى (قوله) التلبيح اي في قبل قلبه الى من يحايي به إذ لو وقع بينه وبين غيره خذومة وانما بابتة فيمارش واداه يتوهم حرمة اه معنى (قوله) ولم يكره (الخ) دفع على اسم ان (قوله) اوضحه الى قوله ولو انما كانت في المعنى لا قوله او من احسن الى او كان في قوله لا يكره في النهاية لا قوله بل صرح الى وانما كانت (قوله) اوضحه (الخ) وهل يجوز لغير الفاضل من حضر ضيفه الا كل ام لا فيه نظار الاقرب الجواز لا تنفاه له فهم ومعلوم ان محل ذلك اذا قامت قرينة على رضا المالك باكل الحاضرين من ضيفاته ولا يجوز وياتي هذا في سائر الاموال ومن ما جرت العادة به من اضرار طعام اشداد البلد ونحوه من المنزلة او ان كان بامع عرش (قوله) او تصدق عليه فرضاً اي ان لم يتبين الدفع اه معنى (قوله) على ما يأتي اي في شرح بقدر العادة (قول الماتن من (الخ) وقد يقال ان الضمان التعليل او لبعضه او لنحوه قريب الذي يسمى له حين الخذومة كما هو المعروف في زماننا (قول ابن) من له خصوصية اي في الحال عنده اه معنى (قوله) او كان يهدي اليه قبلها (الخ) وهذا مكر مع ما يأتي في الماتن (قوله) ولا يملكها اي لو قبلها او بردها على مالها كفاً فانه قد وردت في بيت المال اه معنى (قوله) وقد قصر حجت (الخ) راجع للاولى والثانية معاً (قوله) اخذ (قوله) اي القاضي اه معنى وكذا ضمير يبلغ (قوله) وسواء) الى قوله ولا يجرى في المعنى (قوله) فلو جزمها (الخ) عبارة المعنى وقضية كلامهم انه لو ارسل اليه في محل ولا يتولى يدخل باهر مت وهو كذلك وان ذكر فيها الموردي وجهين (فتبينه) يستثنى من ذلك هدية باعاضة كمال الاذرع إذ لا ينفذ حكمه لهم اه وتقديم مثله عن النهاية مع ما فيه عن السيدعر والرشيدى (قوله) رجح شارح (الخ) عبارة النهاية وجهها الحرمة اه (قوله) ولا يجرى عليه (الخ) خلافا لاطلاق المعنى (قوله) بانها مقدمة لخصوصية اي فجرى قبولها وان كان الهدى من غير محل عمله اه عرش (قوله) ومتى بذل) الى قوله اجماعاً في المعنى (قوله) مارجحه الاذرع اقبى به شيعتنا الشهاب الرملي ش مر (قوله) وتبين ترجيح (قوله) كتب عليه مر (قوله)

من خصوصياته ايضا سواء كان المهدي من اهل عمله أم من غيره وقد حملها اليه لا صار في عمله فلو جزمه اله مع رسول وليس اما له عاكمة فوجهان رجح شارح منها الحرمة ولا يجرى عليه قبولها في غير عمله وان كان الهدى من اهل عمله مالم يتشعر بانها مقدمة لخصوصية ومتى بذل له مال ليحكم بغير حق او ليعتق من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة اجماعاً ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق الا بالمال لكنه اقل ائنا وقد قال ^{عليه السلام} لعن الله الراشي والمرشئ في الحكم وفي رواية الرش وهو الماشي بهما وعلة في راسل باطل

أما من علم أخذه له باطل لولا الرتبة فلا ذم عليه، وحكم الراتب حكم، وكذا فان توكل عليه ادعى مطلقاً (تنبه) على قولنا لكنه، انما لما إذا كان له رزق من بيت المال والواكان ذلك الحكم بما صح الاستعجار عليه، وطالب الجرة من علمه فقط جاز له طالعوا أخذه عند كثيرين، وامتنع عند آخرين قبل والأول أقرب الثاني أحوط قال السبكي وامتنع لم ينصحه الأمر فيه الامتناع من الاقدام لا الجعل، وكذا الحكم وقارفاً الحاكم بانه نصب للفصل اي فيهم ولوقيل بانه امته، لكن مذهبنا لا يملكه، وعلى الاول فله إن كان ما يخذ عليه في كلفة تقابل باجرة وجبت له لافرق بين العبي وغيره بناء على الاصح ان العبي المقابل بالاجر فان له من دليه الامتناع منه إلا بالاجر قوله ما قاله السبكي، من على الضعيف أن العبي لا يجوز اخذ الاجرة عليه، مطلقاً، وكذا على من هذا قوله اي يجوز البذل ان يحدث له في أمر جائز يقابل باجرة عند ذي سلطان إن لم يكن المتحدث مرصداً للمثالب بحيث يجب عليه فقوله ان الخ بما يأتي على الضعيف كقوله (١٣٧) لا يجوز الاخذ في شفاعة واجبة قال وكذا

مباحة بشرط عوض ان جعل العوض جزاءها (وان كان) من عاداته (مهدى) اليه قبل الولايه اترشح لها لتجوز اية او صدقة ولو مرة فقط كاشهر به كلامهم واعتمده الزركشي وعليه فاشعار كان في اذن بالتشكر غير مراد (ولا خصوصاً) له حاضر قوله بترقية (جاز) قبول هدته ان كانت (بقدر العادة) قبل كالمادة ليعم الوصف أيضاً أولى اهو قد يجب بان القدر قد يستعمل في الكيف كالحكم وذلك لاتساق التهمة حينئذ خلافاً بعد الترخيص اومع الزيادة فيجرم قبول الكل ان كانت الزيادة في الوصف كان اعتاد الكتان فاهدى اليه الحرير وكذا في القدر على الاوجه الذي اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما ولا يأتي فيه تقريب الصفة لان محلها من الحرام ومن ثم قال الملقبي كجسلي اذا تميزت الزيادة حرمت فقط

أما من علم الخ المراد به ما يشهد الظن كاد وظاهر (قوله) عنهما أي الراتب والمرتبى وقوله مطلقاً أي سواء كان الراتب ملحقاً أو باطلاً (قوله) بما يصح الاستعجار عليه أي بان كان فيه كلفة تقابل باجرة (قوله) لم ينصحه الأمر فيه أي لم يتعين له الاطلاق لوجود صالح له غيره (قوله) وعلى الاول أي جواز اخذ الجعل (قوله) بين العبي أي المتبينين الاقدام (قوله) ان العبي أي الواجب العبي (قوله) ولعل الخ أي كان الظاهر التفرغ (قوله) ما قاله السبكي أي تنبيهه المغني به لم ينصحه الأمر فيها (قوله) مطلقاً أي قابل بالاجر دام لا (قوله) يجوز البذل أي واخذه وقوله (قوله) المتحدث بكسر الدال (قوله) مرصداً أي معيناً للمثالب أي شاة المتحدث (قوله) من عادته أي قوله وزعم ان في النهاية (قوله) وترشح أي انتدب أو عرض (قوله) قبل كالمادة الخ أي كان الاولى التعير به واسقاط بقدر عرض عبارة تم قوله كالمادة مبدأ أي هذا اللفظ وقوله ايضا أي كافتدرو قوله أولى خبري من بقدر المادة اه (قوله) ليعم الوصف ايضا فله متوسطة بين جزأ المدعى (قوله) وقد يجب الخ اعني ان هذا الجواب لا بدع الاول ولا يذم له انما هو صحيح العبارة اورد رشدي (قوله) وذلك راجع الى ما في المتن (قوله) وكذا في القدر أي قوله وزعم الخ عبارة التهمة فان كانت في القدر ولم يتبين فذلك أي بحر الجليل والاحرام الزيادة فقط او عبارة المغني وفي الذخائر ينبغي ان يقال ان لم يتبين الزيادة أي يجرس او قدر حرم قبول الجميع والافاق الزيادة فقط لانها حدثت بالولاية وصوره الزركشي وهو ظاهر ان كان الزيادة وقوله الا فلا بد من اهل (قوله) ويتعين حله أي قوله على والافاق لا في مذهبنا والخ والاحرام القبول مطلقاً (قوله) اهدى اليه أي كالمادة (قوله) وجوز له السبكي أي قوله له ويؤخذ من علته في النهاية الا قوله هذا ما أتى الى المتن (قوله) وخصه في تفسيره الخ عبارة تفسيره وان لم يكن المتصدق عارفاً بانه القاضى ولا القاضى عارفاً به، يتبين فلا شك في الجواز ان ثبت اورد رشدي (قوله) وعكسه أي بان لم يعرف القاضى انه من اهل ولايته اه عرض وقد يخالفه ما مر من حرمة قبول الهدية من غير المتناهي وعمل ولايته مطلقاً فالأولى ما مر عن الرشدي (قوله) وبمقتضى خبره أي خبر السبكي (قوله) بما ذكر أي عن تفسير السبكي أي وما اذا لم يتبين الدفع اليه كمر عن المغني (قوله) والحق أي قوله كالمعنى (قوله) والحق الحسيني بالاعيان الخ يجوز به المغني (قوله) كالمعنى أي في شرح فان اهدى اليه الخ (قوله) وشرطنا القبول معه تدفد الوقف دون النذر اه عرض (قوله) فان عين باسمه أي وشرطنا القبول اه سم أي كاهو المعتد (قوله) ابراهيم من اضافة المصدر الى مفعوله والضمير للقاضى (قوله) بشرط عدم الرجوع قد يؤخذ من مفهومه جواز اقراضه كالمادة) مبتداً (قوله) ايضاً كالمادة) أي هذا اللفظ وقوله أولى خبر (قوله) ايضاً أولى من بقدر العادة (قوله) فان عين باسمه أي وشرطنا القبول (قوله) بشرط عدم الرجوع قد يؤخذ من مفهومه جواز اقراضه

(١٨) — شرواني وان قاسم — عاشر) وزعم انه يلزم من زيادة القدر التميز عنوع ولو اهدى له بعد الحكم حرم القبول ايضاً ان كان مجازاً اقله والافلا كذا اطلقه شارح ويتعين حله على مذهبنا اهدى اليه بعد الحكم له وجوز له السبكي في حاليها تعقب قول الصدقة من لا خصوصه له ولا عاده خصوصه في تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق انه القاضى وعكسه واعتمده قوله وهو متجه والاشكال بما يأتي في الضائفة وبحث غير القطع محل خذه للزكاة ينبغي تنقيده بما ذكر والحق الحسيني بالاعيان المتنافع المقابلة بمال عادة كسكني دار بخلاف غيرها كاستعارة كتاب علم أو كالمطعم بعض اهل ولايته ضيفاً كقبول هديتهم كالمعنى وما مر وترد السبكي في الوقف عليه من اهل علمه الذي يتجه فيه وفي النذر انه ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالمادة له وكذا الوقف على تدريسه وشيخه فان عين باسمه امتنع والافلا يصح ابراهيم عن دينه اذا لا بشرط طابعه فبر وكذا النذر منه بنظر اذ لا ينافي باذنه بشرط عدم الرجوع وبمقتضى التنازع ان يكون خالغ المولى التي من ادواهم كدوا

ظاهره من كفاية بشرط اعتبارها (١٣٨) لأنه وأز لا يغير بها أنه من التعميم على الحق وسائر الأعمال منه في نحو الهدية لكنه أعظم هذا

ما أتى به جمع واعتدله
السبكي وقول البدر
جماعة بالحل لهم ضيق
جدا مصادم للحدوث
المشهور هدايا العمال غلول
ولمسائل السبكي شيخه ابن
الرفعة عن هذا التخالف
فاجابه بأنهم أن كافوا عليها
ولو بدجاجة لم يحرم قال
أنهم أن الحامل لمعنى هذا
الجواب عدم موافقته
للفاتنين أو عدم اتقانه
للمستقلة وبغير لنا وله
اه (والأولى) لمن جازله
قبول الهدية (أن يثيب عليها)
أويردها لما لكتها أو يضعها
في بيت المال وأولى من ذلك
سد باب القبول مطلقا حسا
للأب (ولا ينفذ حكمه) ولا
سماعه لشهادة (لنفسه) لأنه
منهم وإنما جازله تعزير من
اساء أدبه عليه في حكمه
كحكمت على بالجور لئلا
يستخف ويستهان به فلا
يسمع حكمه وله أيضا أن
يحكم لمجوره وإن كان
وصيا عليه قبل القضاء كافي
أصل الرضا وإن نازع فيه
إن الرضا غير من تضمن
حكمه استيلاء على المال
المحكوم به وتصرفه فيه
وكذا باثبات وقف شرط
نظرة لقاض هو بصفته
وأن تضمن حكمه موضع يده
عليه وبإثبات مال لبيت
المال وإن كان يرزق منه

اه سم (قوله وسائر العمال) دل منهم ناظر الوقت اه سم عبارة عرش ومنهم مشايخ الاسواق
والبلدان ومبائير الارواق وكل من يتعاطى امراياتنا بالمدلين اه (قوله وسائر العمال مثله الخ) ولا
يلتحق بالقاضي فيما ذكر المقتى والواظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلية الا لأوامر الأولى في حقهم
إن كان الهدية لأجل ما حصل منهم من الأتقاء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون علمهم خالصا لله تعالى
وإن أهدى اليهم تحبوا وتودد اليهم وصلحهم فالأولى القبول وأما إذا اخذ المقتى الهدية ليرخص في الفتوى
فإن كان بوجه صالح فهو رجل فاجر يبدل أحكام الله تعالى ويشترى بها ثمنها فلا وإن كان بوجه صحيح فهو
مكروه كراهة شديدة شرح مر اه سم (قول لهم) أي سائر العمال (قوله الحديث المشهور الخ)
وروى هدايا العمال سحت وروى هدايا الساطع سحت اه معنى (قوله عن هذا التخالف) أي بين الجمع
والبدر جماعة (قول بأنهم الخ) أي سائر العمال وقوله عليهم أي الهدية (قول قال) أي السبكي (قول إن
الحامل ل) أي لابن الرفعة (قول إن جاز) إلى قوله وإفادته في المعنى إلا قوله وأولى إلى المتن وقوله ولا
سماعه لشهادة وقوله وإن نازع فيه ابن الرفعة وغيره (قول) وأولى من ذلك الخ (فروغ) ليس للقاضي
حضور ولاية أحد المصنفين حالة الخ وولا ضرور ولتيم ما ولو في غير عمل الولاية له تخصيص إجابته من
اعتناقه له قبل الولاية ويندب له إجابة غير المصنفين إن عزم الولاية لهما ولو لم يطلعه أكثره والأول
عن الحكم ولا يفتكر الجمع ويكره - ضرور ولتيم ما ولو في غير عمل الولاية له تخصيص إجابته من
اتخذت الجير أن الولاية له وهو لا يفتقر أحد المصنفين ويرون لا ضرور ولا يفتقر بما ذكر المقتى والواظ
ومعلم القرآن والعلم وللقاضي أن يشفع لأحد المصنفين ويرون أنه عليه لأنه يفهم ما وأن يبدد الرضا
ويشهد الجنائز ويرور أقامه من ولو كانوا متخصصين لأن ذلك قرأ في أصل الرضا فإن لم يكنه التعميم
أتى بممكن كل نوع وخبر من عرفه وقرب منه اه معنى (قول لأنه منهم) ولأنه من خصائصه **عليه السلام**
اه معنى (قول كحكمت) فغير الله (قول إن يحكم لمجوره الخ) وفيه مناه - كنه على من في حقه مال
لو قف تحت نظره بطريق الحكم اه معنى (قول) وإن نازع فيه الخ أي في هذه العبارة سنأتي الإشارة للفرق
بين هذا وبين وقف هو ناظره قبل الولاية بأن هذا متبرع بخلاف ذلك ومنهم لو كان متبرعا أيضا صح
منه كما يأتي اه رشدي (قوله) وكذا باثبات وقف الخ عبارة للمعنى الثانية أي من الماستثنات الارواق أي
شرط النظر فيها للحاكم بطريق العدم أو صار فيها النظر إليه لانقراض ناظرها الخاص له الحكم
بصحتهم ووجهها وان تضمن الخ (قوله) لقاض هو بصفته يخرج من شرط النظر له وصه ويناسبه
قول الأذرعى الاتى ونظاره قبل الولاية اه سم (قوله) وبإثبات مال الخ وكذا الامام الحكم بانقال ملك
لأن بيت المال وإن كان فيه استيلاء وعليه بجهة الامامة اه معنى (قوله) وإفتاء البلقيني الخ) مستنده عرش
(قوله) يعمل على ما الخ) عبارة النهائية بجهة خله على الخ (قوله) على ما الخ) عبارة الأذرعى عبارة الأذرعى على حكم
لجمه ووقف كان ناظرها الخاص قبل الولاية وندرسة ومدرسه ما هو الماستبهلك والظاهر نقولها لا نلنا منع
إذ هو الخصم وحكم نفسه وشريكه فإن كان متبرعا بالنظر فكوني الأيام انتهت فتوهمه إذ هو الخصم تعاليل

(قوله وسائر العمال) هل منهم ناظر الوقت (قوله) وسائر العمال في نحو الهدية) ولا يلحق بالقاضي فيما
ذكره المقتى والواظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلية الا لأوامر الأولى في حقهم إن كانت الهدية
لأجل ما يحصل منهم من الأتقاء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون علمهم خالصا لله تعالى وإن أهدى اليهم تحبوا
وتودد اليهم وصلحهم فالأولى القبول وأما إذا اخذ المقتى الهدية ليرخص في الفتوى فإن كان بوجه باطل
فهو رجل فاجر يبدل أحكام الله تعالى ويشترى بها ثمنها فلا وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة
شم (قوله) وإن كان وصيا عليه قبل القضاء كافي أصل الرضا) لأن القاضي إلى الامتناع كلهم وإن
لم تكن وصية فلا تهمه ش روض (قوله) لقاض هو بصفته يخرج من شرط النظر له بخصوصه ويناسبه

لمستلة

واقفا العلم البلقيني بأنه لا يصح من القاضي الحكم بما أجره هو أو ما ذروته من وقف هو ناظره

يحمل على ما ضله الأذرعى حيث قال الظاهر منه مدرسة هو مدرسه هو وقف نظره قبل الولاية لأنه هو الخصم

لأنه لا يكون متبرعا فكالوصى وهذا أولى من رد بعضهم الكلام العلم بان القاضى أولى من الوصى لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانزع الولا كذلك الوصى إذا تولى القضاء فانتهت في حقه أقوى ومن ثم لو شهد القاضى بالوقف قبل ولايته عليه قبل الوصى بمال يوليه قبل الوصية لم يقبل (ورقيقه) لذلك نعم له الحكم بخلافه عليه قبل رقبه بان جنى واتزم (١٣٩) على ذمى ثم حارب وأرق ويوقف ما ثبت له

حينئذ لم يقبل عقده فان مات قنا

صار فشا ذكره البلقنى

قال وكذا المذنب ورث موسى

بمنعته الحكم بكتبه أى لانه

ليس له (وشريكه) او

شريكه مكتبه (في اشترك)

لذلك ايضا نعم له حكمه

بشاهد وبمئة جاز لان

المنصوص انه لا يشاركه

ذكره ايضا ويؤخذ من

عائته انه يشترط ان يعلم

انه لا يشاركه والا فالهتمة

موجودة باعتبار ظنه وهى

كافية (وكذا اصله وفرعه)

ولو لاحد من على الآخر

(على الصحيح) لانهم ابعاضه

فكانوا كنفسه ومن ثم

امتنعوا او هم بماله قلعا

اما الحكم عليهم كفته

وشريكه ولو بنفسه فيجوز

عكس العدو وحكمه على

نفسه حكم لإقرار على

الالوجه وله على الممتنع

تنفيذ حكم بعضه والشهادة

على شهادته إذ لاتهتمة

(وحكمه) أى القاضى

(ولو لم يزل الامام اوقاض

آخر) مستقل إذ لاتهتمة

(وكذا نائبه على الصحيح)

كبقية الحكم (وإذا ادعى

عنده بدى حال او مؤجل

او بعين مملوكه او وقف او

غير ذلك ثم (أقر المدعى

لمسئلة النظر وقوله وحاكم لنفسه وشريكه تعليل لمسئلة التدريس اه رشيدى **(قوله)** لأن يكون متبرعا فكالوصى قد يخرج مالم يكن الوصى متبرعا اه سم **(قوله)** اكلوصى أى قبض حكمه وإن كان مدرسا وانظر اقبل القضاء اه رشيدى **(قوله)** وهذا أولى من رد بعضهم لكلام العلم (الخ) اعلم ان هذا الرد يشير لتفصيل لا ذرى لا تخالف له خلافا لمؤيده كلاله لانه لا يشاركه في قضاء العلم إذا ثبت النظر للقاضى بوصف القضاء بدليل قوله لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانزع الولا فلهذا الرد موافق للعلم على المنع فيها القاضى ناظر عليه قبل الولاية اه رشيدى **(قوله)** فانتهت في حقه أى الوصى أقوى أى ومع ذلك صححنا حكمه فالقاضى المذکور أولى اه رشيدى **(قوله)** بمال الوقف أى الذى نظره له وقوله قبل ولايته متعلق بمتعلق الوقف وهو متعلق بالولاية (قول المذنب ورقيقه) بالجرى ولا يحكم له فى تعزير او قصاص او مال ورقب اصله وفرعه كاصله وفرعه وهو ما ورقبى احدهما فى اشترك كذلك معنى وروض **(قوله)** لذلك إلى قول المذنب وإذا أقر فى المعنى لإلواؤه ويؤخذ إلى المذنب **(قول)** لذلك أى الهتمة **(قوله)** ثم حارب أى الذى اه عرش **(قوله)** وأرق بناء للمعول **(قوله)** لان ورث (الخ) أى لقاض ورث عبدا موسى بمنعته لآخر ان يحكم بالكسب له فوصى بمنعته الذى هو وصف او وصف محذوف كقائمه معمول لورث اه رشيدى عبارة المعنى ثانيها أى الصور التى استثنائها البلقنى العبد الوصى باعتاقه الخارج من الثالث إذا ثبت ان كسبه له دون الوارث وكان الوارث حاكما فله الحكم بقرينة ثالثها العبد المذنب ورثاقتاه اه **(قوله)** لانه ليس له أى لان كسبه الحاصل قبل عقده ليس الوارث الحاكم للوصى له بالمنع **(قوله)** أنه لا يشاركه أى أن القاضى لا يشاركه فى حكمه فى هذه الصورة اه معنى **(قوله)** ولو لاحد من إلى قوله وان وجد فى النهاية لإلواؤه واخذ إلى إذ ادعت **(قوله)** ولو لاحد (الخ) عبارة المعنى ولو حكم لولد على ولده او لاصله على فرعه او عكسه لم يصح اه معنى وهو ان حكمه لبعض اصوله على آخر كذلك وقد يدعى شمول كلام الشارح لهذا **(قوله)** اما الحكم عليهم أى اصوله وفرعه ولو رجع الضمير لجميع من تقدم لاستغنى عن قوله لانه يشريكه ولو بنفسه **(قوله)** واشهاد (الخ) وفيه جواز حكمه بشهادة ابن له لم يعد له شاهدان وجهاً أحدهما نعم والثاني قال ابن الرقعة هو الاربع في البحر وغيره لانه يتضمن تعديله فان عدله شاهدان حكم بشهادته كما به في ذلك سائر ابعاضه اسنى ومعنى **(قول المذنب ولو لم يزل)** أى المذكورين مع القاضى حيث لكل منهم خصوصية اه معنى **(قول المذنب اوقاض آخر)** سواء اكان معه في بلده ام في بلدة أخرى اه معنى **(قوله)** او مؤجل فيه نظر إذ الدعوى فيه لا تسمع إلا بعد حلوله كذا رايت بهامش اصله بخط يشبه خط تلذيه وشيخنا الحال الزمى فليتأمل سيدعرو وتديقال عدم سماع الدعوى لا ينافى صحة الإقرار على ان عدم صحة الدعوى لا لاخذ حسا لا ينافى صحته ما لمجرد الاشهاد والتسجيل فليراجع **(قول المذنب)** خلف المدعى الذين المردودة او اقام بينه اه معنى **(قول المذنب على إقراره)** أى في صورة الإقرار او بمئته في صورة النكول او على مقامات البينة اه معنى **(قوله)** إجابته إلى قوله واخذ في المعنى لإلواؤه كما متناعه إلى وصيغة الحكم **(قوله)** لماذا ذكر من الاشهاد والوصى اه عرش **(قول)** وسأل الاشهاد أى بخلافه اه معنى **(قوله)** وذلك أى لزوم الاجابة **(قوله)** لنحو نسيان القاضى أى كعدم جواز قضائه بعلمه اه معنى **(قوله)**

قول الادرعى الآتى ووقف نظره قبل الولاية **(قوله)** لأن يكون متبرعا فكالوصى قد يخرج مالم يكن الوصى متبرعا **(قوله)** لا يشاركه على الالوجه كتب عليه مر

عليه او نكل خلف المدعى) أو حلف بلا نكول بان كانت اليين في جهته لنحولت أو إقامة شاهد مع إرادة الحلف معه (روى) المدعى (القاضى ان يشهد على إقراره عنده او بمئته او) سال (الحكم له عليه) بمائتة والاشهاد بهلزمه) إجابته لماذا كروا كذا الو حلف مدعى عليه وسأل الاشهاد ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى وذلك لانه قد ينكر بعد فيقر الحق لنحو نسيان القاضى

أو سألته الاشهاد عليه يقول
لزمه ايضا لانه يتضمن تعديل
البينة واثبات حقه وخرج
بقوله سال ما اذالم يسأله
لاستماع الحكم للبدعي قبل
ان يسأل فيه كما متناعه قبل
دعوى صحبة الا فيما قبل
فيه شهادة الحسبة وصيغة
الحكم الصحيح الذي هو
الالزام النفساني المستفاد من
جبهه الولاية حكمت او قضيت
له به او نفذت الحكم به أو
الزمت خصمه الحق واخذ
ابن عبد السلام من كون
الحكم الالزام انه اذا حكم
في نفسه في مختلف فيه لم
يتأثر بنقض مخالف له
وظاهره انه بعد حكم
المخالف بقبل ادعائه ذلك
الحكم لانه لا يعرف الامن
جبهته وفي نظره الذي يتجه
انه ان كان اشهد بقبل حكم
المخالف لم يعتد بحكم المخالف
والاعتد به واذا عدلت
البينة بجز الحكم الا بطلب
المدعي كما تقرر فاذا طلبه قال
لخصمه ذلك دافع في هذه
البينة او قادح فان قال لا
اونعم ولم يشته حكم عليه
وان وجد فهارية لم يجد
لها مستند اخلافا لا في حجة
وقوله ثبت عندى كذا أو
صح بالبينة العادلة ليس
بحكم وان توقف على الدعوى
ايضا سواء كان الثابت
الحق أم سببه خلافا لما اختاره
السبكي لانتهاء الالزم

وانعزاله أى قدم قبول قوله (قوله الاشهاد عليه) أى اشهاد القاضى على نفسه (قوله لانه يتضمن الخ) أى
الاشهاد عليه اه معنى (قوله لا متناع الحكم للبدعي الخ) أى ولا يصح ذلك لو وقع منه اه عش (قوله قبل ان
يسأل فيه) أى قبل ان يسأله المدعى ثم إن كان الحكم بان لا يبرعن نفسه اصغر او جنون وهو وليه فيؤثر
كما قال الاذرى الجزم بان لا يتوقف على سؤال احدته وفى أسنى (قوله كما متناعه) أى الحكم اه رشدى (قوله
او نفذت الحكم به الخ) او نحو ذلك كما مضته او اجزته اه معنى (قوله اذا حكم في نفسه) أى بلا حضرة
شهود فيها بظرف لانه لم يلفظ به كما توجهه العبارة اه سيد عمر اقول كلام الشارح كالمرح بل صريح
في عدم اشتراط التلفظ به رأيت قال الرشيدى بعد حكاية كلام الشارح هنا مضه فالكهات ابن حجر
موافق لابن عبد السلام في تأثير الحكم النفساني ورفع الخلاف لانه انما نظري كلامه من جهة قبول قول
القاضى حكمت في نفسه من غير اشهاد اه (قوله وان وجد) غاية (قوله فيما) أى البينة (قوله وقوله) الى
قوله وان توقف فى المعنى والاسنى والى قوله وفى الفرق فى النهاية الا قوله شلا فلما الى فان حكم وقوله كذا
الى وعبارة شيخنا وقوله وقال الى ويجوز (قوله اوضح) كان الأول تقديم على قوله عندى (قوله اوضح
بالبينة الخ) أو سمعت البينة وقبلتها وكذا ما يكتب على ظهر الكتب الحكمية صح ورو هذا الكتاب على قبلته
قبول لعله الزمت العمل بوجبه ولا بد فى الحكمين تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد بينى القاضى
بظالم يريد ما لا يجوز ويحتاج الى ولا يئنه فرخص فى رفعه بما يحل اليه انه اسعفه بمراده مثاله اقام الخارج
بينة والداخل بيته والقاضى لم يفسق بيته الداخل ولكنه يحتاج الى ولا يئنه وطلبه والحكم له بناء على
ترجيح بيئته فيكتب حكمت بما هو مقتضى الشرع معارضة بيته لان الداخل ولان الخارج وقررت
الحكم به فى يد المحكوم له وساطته عليه ومكنته من التصرف فيه وفى روض مع شره (قوله ايضا) أى
الحكم (قوله سواء) اكان الثابت الحق ام سببه (ستعلم ماثلها انفا اه سم اى فى قول الشارح وفيما اذا
ثبت الحق كثبت عندى الخ بخلاف سببه كوفى لان (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارته فى
الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان يثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس يحكم
وان ثبت الحق فهو معنى الحكم اه وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية الامر انه جعل القسم الأول
هنا فى معنى الحكم وهو موافق لما نقله عن شيخه اه سم (قوله وانما هو) أى قول القاضى ثبت عندى كذا
الخ (قوله ويجزى) اى ما ذكر من ان قوله ثبت عندى كذا الخ ليس يحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها
وحاصله انه ثبوت مجرد اى ويجزى الثبوت المجرد اه سم (قوله فى الصحيح والفاقد) يتأمل ما المراد
بهما اه سيد عمر عبارة سم قال اى الشارح فى كتابه الا فى قال اى السبكي فى شرح المنهاج والثبوت المجرد
جارى فى الصحيح والفاقد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطله
ومعنى الثبوت المجرد فى العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعى اه (قوله الا فى مسئلة الخ) يتأمل
موقع هذا الاستثناء فى هذا المحل اه سيد عمر عبارة سم كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

(قوله سواء اكان الثابت الحق ام سببه) ستعلم ماثلها انفا (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارته فى
الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان يثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس يحكم
وان ثبت الحق فهو معنى الحكم اه باختصار التمثيل والدليل وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية
الامر انه جعل القسم الاول هنا فى معنى الحكم وهو موافق لما نقل عن شيخه (قوله ويجزى) اى
ما ذكر من ان قوله ثبت عندى الخ ليس يحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها وحاصله انه ثبوت مجرد
أى ويجزى الثبوت المجرد (قوله ايضا ويجزى فى الصحيح والفاقد) قال فى كتابه الا فى ذكره
قال اى السبكي فى شرح المنهاج والثبوت المجرد جائز فى الصحيح والفاقد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا
بد من ثبوته عندى حتى يجوز له الحكم باطله ومعنى الثبوت المجرد فى العقد الصحيح انه ظهر للحاكم
صدق المدعى اه (قوله الا فى مسئلة تسجيل الفسق) كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

اليه وإلا كإبطال نظره فالوجه الجواز فان حكم بالثبوت كان حكما بتدليله أو سماعا فلا يحتاج حاكم آخر الى النظر فيها كذا قاله شارح
وقضيته ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك لكن قضية كلام غيره بل صريحه خلافه (١٤١) وعبرة شيخنا بالثبوت ليس حكما بالثابت

ولما هو حكم بتدليل
البيئة وقبولها وجريان
ما شهدت به وفائدته عدم
احتياج حاكم آخر الى
النظر فيها انتهت قال وفيما
إذا ثبت الحق كثبت عندى
وقف هذا على الفقهام هو
وإن لم يكن حكما لكن فى
معناه فلا يصح رجوع
الشاهد بعده بخلاف ثبوت
سببه كوقف فلان لتوقفه
على نظر آخر ومن ثم يمنع
على الحاكم الحكم به حتى
ينظر فى شروطه أيضا
والتنفيذ بشرطه لا ما غلب
فى زمانه حكم وفائدته
التأكد للحكم قبله ويجوز
تنفيذ الحكم فى البلد قطعاً
من غير دعوى ولا حلف فى
نحو غائب بخلاف تنفيذ
الثبوت المجرد فيها فان فيه
خلافاً والأوجه جوازه بناء
على انه حكم بقبول البيئة
والحاصل ان تنفيذ الحكم
لا يكون حكماً من المفذ إلا
ان وجدت فيه شروط
الحكم عنده وإلا كان اثباتاً
لحكم الأول فقط وفي الفرق
بين الحكم بالموجب والحكم
بالصحة كلام طويل للسبكي
والبلقيني وأنى زرع وقد
جمعت كله وما فيه من نقد
ورد وزيادة فى كسائى
المستوعب فى بيع الماء
والحكم بالموجب بتالم
يوجد مثله فاطل به فانه مهم

لا المعنى المفهوم من قوله الآتى والى السجل ما تضمن اشهاد الخ لا حكم هنا ولا تنفيذ بل ثبوت مجرد اه
بأن ذلك مستثنى من قوله والى السجل من جريان الثبوت المجرد اه قصد اثبات فماده (قوله) (ولا) اى
بأن احتياج الى تسجيل الفتوى اه سيدى (قوله) (إلا كإبطال نظره) الخ عبارة أدب القضاء لشيخ الاسلام
مسئلة لا يجوز التسجل بالافتقار لان الافتقار يقدر على إسقاطه بالثبوت فلا فائدة فيه قاله الجرجاني ولعله
عند عدم الحاجة إلى ذلك فاما عندها كإبطال نظره فيجوز الجواز والنية انما تنفع فى المستقبل لا الماضى
انتهت اه سم (قوله فان الخ) تفريع على قوله وقوله ثبت الخ ليس بحكم الخ وقوله حكم عبارة
التهامة صرح اه (قوله بالثبوت) اى لاحق أو سببه (قوله) (لا يحصل ذلك) اى الحكم بتدليل البيئة
وسمعه (قوله) وعبرة شيخنا الخ سبب انى المعنى عند قول المتن أو سجل الخ أيوافهم زيادة (قوله)
وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الخ) عبارة فى كتابه الآتى إشارة اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم وعدم
احتياج حاكم آخر الى النظر فى البيئة وحكمه جواز نظره فوق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت
فى البلد فيه خلاف والخيار عندى فى القسم الثانى اى وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل
وتخصيص محل الخلاف بالاول اى وهو ما اذا كان الثابت السبب والاولى فيه الجواز أيضاً وقال الامام
تفريعاً على انه حكم بقبول البيئة انتهت اه سم (قوله هو) اى قول الحاكم ثبت عندى الخ (قوله) وان
لم يكن حكماً اى فلا يرفع الخلاف اه رشيدى (قوله) (فى معناه) اى الحكم اه ع (قوله) كوقف
فلان) هو بصيغة الفعل الماضى اه رشيدى اى يذكر الوقف والوقف دون الموقوف عليه (قوله) (فيها) اى
البلدة (قوله) (فان فيه) اى التنفيذ فى البلدة (قوله) (فان فيه) خلاف الخ) تقدم عن السبكي ما يتعلق به (قوله) بناء
على انه) اى الثبوت المجرد عن الحكم (قوله) (لا يكون حكماً) الخ) اى ولهذا لم يشترط فيه تقدم دعوى اه
رشيدى (قوله) (الان وجدت) فيه شروط الحكم اى بان يتقدمه دعوى وطلب من الخصم وغير ذلك من
المعتبرات اه رشيدى (قوله) (عنده) عبارة التهامة عنده اه (قوله) (بين الحكم بالموجب الخ) سبب ان
المعنى عند قول المتن وسجل الخ بأداة بسط متعلق بها (قوله) (الموجب) بفتح الجيم (قوله) (وزيادة الجرجاني) عطفاً
على نقد ويحتمل نصبه على انه مفعول معه جمعت (قوله) (المستوعب) بكسر العين نعمت وكسائى وقوله بتالم
يوجد الخ متعلق بالمستوعب وما وقع على الاستيعاب (قوله) (ومنه) اى من الفرق (قوله) (ان الحكم) إلى
قوله (فان حكم فى النهاية) (قوله) (بخلافه) اى الحكم (قوله) (فانه) اى الحكم بالصحة (قوله) (لم يكن لاحقاً) الحكم
يمنع رجوع الاصل) اى فرجع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة
بخلاف ملك ذلك الموهوب الخاص فانه من الآثار الموجودة فيشملة الحكم بالصحة أيضاً اه سم (قوله)

لا المعنى المفهوم من قوله الآتى فى الصفحة الثانية والسجل ما تضمن اشهاد الخ لا حكم ولا تنفيذ بل ثبوت
مجرد (قوله) (ولا) كإبطال نظره فالوجه الخ) عبارة أدب القضاء لشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز التسجيل
بالافتقار لان الافتقار يقدر على إسقاطه بالثبوت فلا فائدة فيه قاله الجرجاني ولعله عند عدم الحاجة إلى ذلك واما
عندها كإبطال نظره فينتج الجواز والنية انما تنفع فى المستقبل لا الماضى اه (قوله) وفائدته عدم احتياج
حاكم آخر الى النظر فيها) عبارة فى كتابه الآتى إشارة اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج
حاكم آخر الى النظر فى البيئة وحكمه جواز نظره فوق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت فى البلد
فيه خلاف والخيار عندى فى القسم الثانى اى وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل
الخلاف بالاول اى وهو ما اذا كان الثابت السبب والاولى فيه الجواز أيضاً وقال الامام تفريعاً على انه حكم
بقبول البيئة اه (قوله) (والحاصل ان تنفيذ الحكم) كتب عليه م (قوله) (لم يكن لاحقاً) الحكم بمنع رجوع
الاصل) اى فرجع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك

ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار المجردة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه إنما يتناول المجردة فقط فلو حكم شافعى
بوجوب الهبة لزم لم يكن لاحقاً الحكم بمنع رجوع الاصل ليدل على حكم الشافعى لاحكامه بجوازه

أو بصحة ١. بمعنى ذلك ولو حكم حنفى بصحة التدبير لم يمنع الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر أو بموجبه منه أو مالكي بصحة البيع لم يمنع الشافعى من الحكم بخيار المجلس مثلا أو بموجبه منه ومنه العاقد من الفسخ به لاستزاهم نقض حكم الحاكم مع نفوذ ظاهره أو باطنا كما بقى ولو حكم شافعى بموجب إقراره بعدم الاستحقاق منع الحنفى من الحكم بعدم قبول دعوى السهو لأن موجب مفرد مضاف لمعرفة فيعم فكانه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهو أو بموجب بيع فيان أن البائع وقعه قبل البيع على نفسه فضمن حكمه الغاء الوقف فيمتنع على الحنفى الحكم بصحة ولو حكم شافعى بصحة البيع لم يمنع الحنفى من الحكم بشعرة الجوار في البيع أو بموجبه منه أو مالكي بصحة قرض لم يمنع الشافعى من الحكم (١٤٢) بخواررجع المقرض في عينه مادامت إقية يدا المقرض وبموجبه منه وذلك لأن

أو بصحة ١. بمعنى ذلك) أى لو حكم شافعى بصحة الهبة لم يمنع ذلك الحكم الحنفى من الحكم بمنع رجوع الاصل (قوله أو بموجبه) أى التدبير منه أى منع حكم الحنفى الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر (قوله) لاستزاهم أى حكم الشافعى بخيار المجلس (قوله بموجب إقراره) الأولى لظهور قوله الاتى مفرد مضاف لمعرفة الخ بموجب الإقرار بالتعريف (قوله ومنها) أى من مقتضيات الإقرار (قوله أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا بالصحة اهـ ويظهر اخذنا من التعديل الاتى وقوله هناك وإن كان الأول أقوى إلخ الحكم بالصحة كالحكم بالموجب في إفادة الغاء الوقف الاتى بل أولى إذ هنا إفادة الثاني الغاء الوقف بسبب تضمنه للاول المفيد كون البائع مالكا لما به والله اعلم (قوله فليس فيه) أى فى الحكم بما ذكر الخ نقض له أى للحكم بالصحة (قوله بخلافه) أى الحكم بما ذكر بالموجب فيه إجماعا محض وحق التدبير بعد الحكم بالموجب (قوله وإن كان الاول) إلى قوله فما يظهر في النهاية لإفاده وفي فتاوى العاضى إلى ولو حكم (قوله من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد الخ) أى دون الحكم بالموجب كما بقى عن المغنى بزيادة بسط (قوله وامتنع على الحنفى الزام البائع بالنعم) أى فيفوت الثمن على المشتري (قوله لم يشمل الخ) لعل ما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ آخر غير الهبة السابقة كتملك آخر بسبب من اسباب التملك اسم قضيت أنه لو اعترف البائع بالمسوغ هو الهبة السابقة فقط بلزم عليه رد الثمن إلى المشتري فراجع (قوله ولو حكم الخ) كلام مستأنف والضمير لمطلق القاضي (قوله لو قيل بأن محله قاض الخ) عبارة النهائية لم تمنع من أن يكون محله قاض موثوق بدينه وعمله ككل حكم أحل الخ (قوله إذ لا خلاف الخ) علة لا لشك (قوله وحله) أى ما حكاه الرافعى من الوجهين (قوله هل يحكم عليه الخ) اختاره المغنى عبارة تموله الحكم على ميت بأقراره حيا فى احد وجهين رجحه الاذرى اهـ (قوله أن يكون هذا) أى ما إذا ادعى على رجل قافر ثم مات قبل الحكم عليه (قوله وليس) أى الخلاف (قوله سأل المدعى) إلى قوله والحق بهما فى المغنى والى قوله إجماعا فى النهاية (قوله نظير مامر) أى فى شرحه والشاهد به لزوم (قوله حيث لم يكن من بيت المال) عبارة للمغنى من عدة أوجه من بيت المال اهـ قول المتن أو سجلا بما حكم الخ اعلم أن لافاظ الحكم المتداوله فى المستحيلات مراتب أذناها الثبوت الجرد وهو أنواع ثبوت اعتراف المتبايعين مثلا بغير بيان البيع وثبوت ما قامت به البينة من ذلك وثبوت نفس الجريان وهذا كله ليس بحكم كما صحه فى باب

الحكم بما ذكر بعد الحكم بالاصح في الكل لا ينافيه بل وترتب عليه فليس فيه نقض له بخلافه بالموجب ولهذا اثره الاكثرون وإن كان الاول أقوى من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد مثلا ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها إلا بحجة تفيد الملك بخلاف الحكم الموجب وفي فتاوى القاضي لو وهب آخر شقصا مشاعا فباعه المتهب فرفعه الوهاب لحنفى فحكم بطلان الهبة ورفع المشتري البائع لشافعى وطالبه بالثمن فحكم بصحة البيع نفذ وامتنع على الحنفى الزام البائع بالنعم أى لأن ما حكم به الشافعى قضية اخرى لم يشملها حكم الحنفى الاول فلم يكن له نقض حكم الشافعى ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند بحجة بالملك ولا حثنا حكمه على الاستناد لانه الظاهر لعدم لو قيل بأن محله قاض موثوق بدينه وعمله لم يبعد

ومجرى ذلك فى كل حكم أجل ولم يعلم استيفاءه وشروطه فلا يقبل الا بمن ذكر فقما يظهر ايضا ثم رايت ما قدمته قبل العارية وهو صريح فى ذلك (تنبية) من المشكل حكاية الرافعى وجهين فى أنه هل يصح أن يلزم القاضي الميت بموجب إقراره فى حياته أو لا خلاف أنه يجب اخراج ما أقر به من تركه عينا كان أو دينا أو حمله السبكي على ما إذا ادعى على رجل قافر ثم مات قبل الحكم عليه هل يحكم عليه بأقراره الاول او يحتاج الى انشاء دعوى على الوارث قال فينبغى أن يكون هذا محل الوجهين وليس من جهة لفظ الموجب (أو) سأل المدعى ومثله المدعى عليه نظير مامر (أن يكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من بيت المال (محضرا) بفتح الميم (بما جرى من غير حكم أو سجلا) بما حكم استحبابه لانه مذكر وانما لم يجب لأن الحق ثبت بالشهود لا بالكتاب (وقيل يجب) توفئة لانه نعم أن تعلقت الحكومة بصبي أو بجنون له أو عليه وجب التسجيل جزوا الحق بهما الزكشى الغائب

القضاء على العائب ونقله في البحر عن نص الامم أو أكثر الاصحاب لانه انما يرد به صحة الدعوى وقبول الشهادة
فهي بمثابة سمعة البينة وقبلتها ولا الزام في ذلك الحكم الزام واعلاها الثبوت مع الحكم والحكم انواع ستة
الحكم بالصحة البيع مثلا والحكم بموجبه والحكم بموجب ما ثبت عنده والحكم بموجب ما قامت به البينة
عنده والحكم بموجب ما شهد به على نفسه والحكم بشبوت ما شهدت به البينة وأدنى هذه الانواع هذا
السادس وهو الحكم بشبوت ما شهدت به البينة لانه لا يرد على ان يكون حكما بتدويل البينة فادته عدم
احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز النقل في البلد واعلاها الحكم بالصحة أو بموجب ما ثبت على الاولين وأما
هذان فلا يطلق القول بان احدهما أعلى من الاخر بل يختلف ذلك باختلاف الاشياء ففي شيء يكون الحكم
بالصحة اعلى من الحكم بالموجب وفي شيء يكون الامر بالعكس فاذا كانت يختلف فيها وحكمها من يراها
كان حكمها اعلى من حكمه بالموجب مثاله بيع المدبر يختلف في صحته فالشافعي يرى صحته والخنفي يرى
فساده فاذا حكم بصحته شافعي كان حكمها اعلى من حكمه بموجب البيع لان حكمه في الاول حكم بالتحقق
به قصد او في الثاني يكون حكمه به ضمنا لانه في الثاني انما حكم قصد ايترب أثر البيع عليه واستنع عليه واستنع
هذا الحكم الحكم بالصحة لان أثر الشيء انما يترتب عليه اذا كان صحيحا ومثل هذا تعليق طلاق المرأة على
نكاحها فالشافعي يرى بطلانه والمالكي يرى صحته ولو حكم بصحته المالكي صح واستنع حكمه به الحكم
بوقوع الطلاق اذا وجد السبب وهو النكاح بخلاف ما لو حكم بموجب التعليق المذكور فانه يكون حكمه
متوجها الى وقوع الطلاق قصد الاختصاص فيكون لغو الان وقوع لم يوجد فهو حكم بالشيء قبل وجوده فلا يمنع
الشافعي أن يحكم بعد النكاح ببقاء العصمة وعدم وقوع الطلاق واذا كان الشيء متفقا على صحته والخلاف
في غير ما كان الامر بالعكس اى يكون الحكم بالموجب فيه اعلى من الحكم بالصحة ماله التدبير متفق على
صحته فاذا حكم الخنفي بصحته لا يكون حكمه مانعا للشافعي من الحكم بصحة بيعه بخلاف ما لو حكم الخنفي
بموجب التدبير فان حكمه بذلك يكون حكما بطلان بيعه فهو مانع من حكم الشافعي بصحة بيعه وهل يكون
حكم الشافعي بموجب التدبير حكما بصحة بيعه حتى لا يتحكم الخنفي بفساد الظاهر كما قال الاشعري لا لان جواز
بيعه ليس من موجب التدبير بل التدبير ليس مانعا منه ولا مقتضاه نعم جواز بيعه من موجبات الملك فلو
حكم شافعي بموجب الملك فالظاهر انه يكون مانعا للحنفي من الحكم بطلان بيعه لان الشافعي حيث قد حكم
بصحة البيع ضمنا ومثل التدبير بيع الدار المتفق على صحته فاذا حكم الشافعي بصحة لا يكون حكمه مانعا
للحنفي من الحكم بشفعة الجوار واذا حكم بموجب البيع كان حكمه به مانعا للحنفي من ذلك ولو حكم شافعي
بصحة جارة لا يكون حكمه مانعا للحنفي من الحكم بفسخها بموت أحد المتأجرين وان حكم الشافعي فيها
بالموجب فالظاهر خلافا لبعضهم أن حكمه يكون مانعا للحنفي من الحكم بالفسخ بعد الموت لان حكم
الشافعي بالموجب قد يتناول الحكم بانسحاب بقاء الاجارة ضمنا وقد بان لك ان الحكم بالصحة يستلزم الصحة
بالموجب وعكسه وهذا غالب لا دائم فقد يتجرد كل منهما عن الاخر مثال تجرد الصحة البيع بشرط الخيار
فانه صحيح ولم يترتب عليه اثره فيحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالموجب ومثال تجرد الموجب الخلع والكتابة
على نحو خمر فانها فاسدان وترتب عليهما اثرهما من البدونة والعق ولزوم مهر المثل والقيمة فيحكم
فيهما بالموجب دون الصحة وكذا الزبا والسرقة ونحوهما يحكم فيه بالموجب دون الصحة ويتوقف
الحكم بموجب البيع مثلا كما وضحت على ثبوت ملك المالك وحيازته واهليته وصحة صيغته من مذهب
الحاكم وقال ابن قاسم اخذنا من كلام ابن شهاب والفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب ان الحكم
بالموجب يستدعي صحة الصيغة وأهلية التصرف والحكم بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادرا في محله
وفادته في الاثر المختلف فيه فلو وقفه على نفسه وحكم بموجبه حاكم كان حكمه بان الواقف من اهل
التصرف وصيغة وقفه على نفسه صحيحة حتى لا يحكم بطلانها من يرى الابطال وليس حكما بصحة وقفه

ونحو الوقت ما يحتاج له وأشار المتن إلى أن المحضر ما يحكى فيه واقعة الدعوى والجارب وسماع البينة بإلحاحك والسجل ما تضمنه إشهاده على نفسه أنه حكم بكذا أو فقهه ويستحب نسختان (أى كتابهما) تدفع (له) بإلحاحك (والأخرى تحفظنى ديوان الحكم) مخزومة مكتوب عليها اسم الخصمين وإن لم يطلب الخصم ذلك لأنه طريق للذكر لو شاءت تلكم (وإذا حكم باجتهاد) وهو من أهله وما جاهد مقلده (ثم بان) أن ما حكم به (خلاف نص الكتاب (١٤٤) والسنن المنوارة والاحاديث) بأن خلاف (الاجماع) ومنه ما خالف شرط

لنوعه على كونه مالكا وقفه حين وقفه ولم يثبت ذلك اه معنى (قوله ونحو الوقت) كالوصية والاجارة الطويلة اه عش (قول المتن ويستحب) اى للفاضل نسختان اى بما وقع بين الخصمين وإن لم يطلب ذلك اه معنى (قوله تدفع له) اى لصاحب الحق لينظر فيها ويعرضها على الشهود ثلاثا ينسوا اه معنى (قول المتن تحفظنى ديوان الحكم) ويضعها فى حوزة له وما يجمع عند الحام يرضم بعضها إلى بعض ويكتب عليه محاضر كذا فى شهر كذا فى سنة كذا وإذا احتاج إليه تولى أخذه بنفسه ونظر أو لا إلى ختمه وعلامته اه معنى (قوله مكتوب عليها) اى على رأسها اه معنى (قوله وإن لم يطلب الخصم ذلك) راجع إلى قول المصنف ويستحب نسختان (قوله لأنه طريق الخ) علة لقول المصنف والأخرى تحفظ الخ خلافا لما به صنيعة (قول المتن وإذا حكم باجتهاد الخ) تنبيه ما يقضى به الفاضل وبقي به الملقى الكتاب والسنن والاجماع والقياس وقد يقتصر على الكتاب والسنن ويقال لاجماع يصدر عن أحدهما والقياس يرد إلى أحدهما وليس قول الصحابي أن لم ينتشر فى الصحابة حجة لأنه غير معصوم من الخطأ لكن يرجع به أحد القياسين على الآخر فإذا كان ليس بحجة فاختلاف الصحابة فى شيء كاختلاف سائر المجتهدين فإن انتشر قول الصحابي فى الصحابة ووافقه فاجماع حتى فى حقه فلا يجوز له كغيره مخالفة الاجماع فاستكثروا فحجة أن انقرضوا وإلا فلا لاحتمال أن يخالفوه لأمريدوهم والحق مع أحد المجتهدين فى الفروع قال صاحب الانوار وفى الأصول والأخرى غلطى ما جاور فقصده الصواب معنى وروى مع شرحه (قوله أو باجتهاد مقلده) كان ينبغي حذفه أو زيادة ونص امامه بعدوا للاحاد (قوله أن ما حكم به) هذا التقدير بغير اعراب المتن وقد قدر المعنى حكمه وهو اخصر واسلم (قوله بان) السبك حذفه (قوله اى قطعا) اى أتقن الدليل عليه انتفاء قطعا (قوله فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض) اى لا يتلف هذا النقض لعدم القطع بانتفاء الدليل (قوله عنده) اى الغير اه نهاية (قوله اى اظهر بطلانه) عبارة الاسنى والمعنى وفى تعبيرهم بنقض وانتقض مساعة إذ المراد بان أن الحكم لم يصح من أصله أنه عليه ابن عبد السلام اه (قوله وجوبا) اى إلى قوله والمراد فى المعنى (قوله وإن لم يرفع اليه) وعليه اعلام الخصمين بانتفاضه نفس الامر وروى معنى (قوله بنحو نقضته الخ) ولو قال هذا باطل أو ليس بصحيح فوجهان ويبنى أن يكون نقضا اه معنى (قوله الظاهر) أى ما يشمل الظاهر (قوله او ظنا) وهو خط التأييد (قوله وكان هذا اى قول السبكي) الذى يرجع الخ (قوله مع بيان الخ) اى من الشارح (قوله فى ذلك) اى التعارض المذكور (قوله يدين بطلانه) اى الحكم (قوله لا رد هذا) اى نصريحهم المذكور (قوله لان هذا) اى نحو تبين فسق شاهد الحكم (قوله بل رافعا) الاوى رفع الرفع (قوله وينقض) اى قوله لا مرفى المعنى الا فى اوله اى لأنه إلى وحكم من الخ (قوله حكم مقلد) اى إلى الضرورة اه معنى (قوله وتقدم فى الشارح) والنهاية ولو لغير ضرورة فتى ولاد امام بنقد حكمه ولو مع وجود مجتهد صالح

الواقف (أو) خلاف (قياس) جلى) وهو ما يعم الاولى والمساوى قال القرافى أو خالف القواعد الكلية قالت الخنفية او كان حكما لا دليل عليه اى قطعا فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض فى مسائل كثيرة قال باغيرهم لادلة عنده قال السبكي أو خالف المذاهب الاربعة لانه كالمخالف للاجماع اى لما ياتى عن ابن الصلاح (نقضه) اى اظهر بطلانه وجوب او بان لم يرفع اليه (هو وغيره) بنحو نقضه او أبطلته أو فسخته اجماعا فى مخالفة لاجماع وقياسا فى غيره والمراد بالنص هنا الظاهر على ما فى المطلب عن النص لامتعته الحقيقى وهو لا لا يحتمل غيره ويؤيده قول السبكي فتى بان الخطأ قطعا او ظنا فنقض الحكم قال اما مجرد التعارض لقيام بينة بعد الحكم بخلاف ما قامت به البينة التى حكم بها فلا نقل فيه والذى يرجح انه لا نقض فيه واطال فى تقريره وكان هذا مبنى على ما يأتى عنه

قيل فصل القائف مع بيان ان الحق فى ذلك انه ان قطع بما يوجب بطلان الاول أبطل والا فلا على انهم صرحوا بدين بطلانه اذا بان فسق شاهده أو رجوعه أو نحو ذلك لكن لا يرد هذا على السبكي لان هذا ليس معارضا بل رافعا وشان ما بينهما ويدخل فى قوله باجتهاد خلافا لما أورده عليه ما لحكم بنص ثم بان نسخه أو خروج تلك الصورة عنه بدليل وبنقض ايضا حكم مقلد بما يخالف نص امامه لانه بالنسبة إليه كمنع الشارع النسبة المجتهد كفى أصل الروضة واعتمده المتأخرون والحق به الزكشى

(قوله)

حكم غير متبرح بخلاف المعتد عند أهل المذهب أي لأنه لم يرتق من رتبة التقليد وحكم من لا يصلح القضاء وإن وافق المتمدن أي ما لم يكن ناضجاً
 ضرورة لما سأله من حكمه بالمدن في مذهبه ونقل الثاني أن الإصلاح والاجماع على أنه لا يجوز الحكم خلاف الراجح في المذهب بعينه
 الجواز صرح السبكي في مواضع من فتاويه في الواقف وأطال وجعل ذلك من الحكم خلاف ما تولى الله أن الله واجب على المجتهدين أن يأخذوا
 بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل وبه يعلم أن مراد الأولين (١٤٥) بعدم الجواز عدم الاعتدال به فيجب

نقضه كالمعتمد من أصل
 الرخصة قال ابن الصلاح
 وتبعوه وينفذ حكم من
 له أهلية الترجيح إذا رجح
 قولاً ولو مرجحاً في مذهبه
 بدليل جيد وليس له أن يحكم
 بشاذ أو غريب في مذهبه
 إلا أن ترجح عنده ولم يشترط
 عليه التزام مذهب باللفظ
 أو العرف كقول علي قاعدة
 من تقدمه قال ولا يجوز
 إجماعاً تقليد غير الأئمة
 الأربعة في قضايا ولا افتاء
 بخلاف غيرهما أو سبقه
 إلى صحة ذلك الاستثناء
 الماوردي وخالفه ابن عبد
 السلام ومر آتفاً لذلك
 من يدق الفقيه ولو حكم
 حاكم بالصحة في قضية من
 بعض وجوه اشتملت
 عليها فليخالفه الحكم
 بفسادها من وجه آخر
 كصغيرة زوجها غير مجبر
 بغير كف ولا زمة التسجيل
 بالنقض لأن سجل بالنقض
 قاله الماوردي قال السبكي
 ومضى نقض حكم غيره مثل
 عن مستند وقولهم لا ينشأ
 القاضي عن مستنده محله
 إذا لم يكن حكمه نقضاً انتهى
 ومحله أيضاً إذا لم يكن فاسقاً

(قوله حكم غير متبرح) رسي أن حكم المنجز في قوله بأن الإصلاح وتبعوه الخ **قوله** حكم من لا يصلح (الخ)
 عبارة للمنفى والاشتباه ولو قضى بصحة النكاح بلاولى وبشهادة من لا تقبل شهادته كما سبق لنقض حكمه
 كعظم المسائل المختلف فيها (فتاويه) هذا كما في الصلاح القضاء أمان لم يصلح له أن يحكمه بالنقض وإن
 أصاب فيها لأنها صدرت من لا ينفذ حكمه ويؤخذ من ذلك أنه لو ولاه ذو شركه بحيث ينفذ حكمه مع الجمل أو
 نحو ما له لا ينقض ما أصاب فيه وهو الظاهر كما جرى عليه ابن المقرئ اهـ **قوله** فيما يجب عليهم أي المجتهدين
قوله وبه أي بكلام السبكي **قوله** كقوله أي قول موليه في عقد التولية **قوله** من تقدمه (الخ) الأول الخطاب
قوله قال أي ابن الصلاح **قوله** ذلك الاستثناء وهو بخلاف غيرهما **قوله** ومر آتفاً أي في الفروع
 في التقليد **قوله** ويلزمه التسجيل الخ أي ليكون التسجيل الثاني مبطلاً للاول كما كان الحكم الثاني نافذاً
 للحكم الأول اهـ معنى **قوله** لأن سجل بالنقض فإن لم يكن قد سجل بالحكم لم يلزمه الإبطال بالنقض وإن
 كان الإبطال به أولى اهـ معنى **قوله** حكم غيره وكذا حكم نفسه في قاضي الضرورة أخذنا من رواية **قوله**
 سئل عن مستند لو قال نقضت بحجة أو جبت نقضت بحجة أو جبت القرض شرعاً وامتنع من بيان ذلك لم يقبل نقضه أخذنا من
قوله كما مر أول الباب أي مع تنقيده بما إذا لم يمتدح موليه عن السؤال **قوله** لا ما بان إلى قوله وخبر امرت
 في المنفى وإلى قوله وغيره في النهاية لا قوله جزم إلى أنكره **قوله** لا احتاله أي الفارق وهو كثرة الاقتبات
 في البردون المذرة ولا يبعد تأثره في الحكم أي بنى الربوية عن الذرة اهـ يجزى **قوله** فلا ينقضه الخ ولو
 قضى قاض بصحة نكاح المفقود زوجها بعد أربع سنين ومدة العدة أو بنى خيار المجلس أو بنى بيع
 للربا أو بيع القصاص في القتل بمقتل أو بصحة بيع أم الولد أو نكاح الشغار أو نكاح المتعة أو بجرمة
 الرضاع بعد حولين أو نحو ذلك كقتل مسلم بدمى وجريان التوارث بين المسلم والكافر قضاءه
 كالفضاء باستحسان فاسد وهو أن يستحسن شيء لا مريض في النفس أو لعادة الناس من غير دليل أو
 على خلاف الدليل لأنه لا يجوز متابعتها ما إذا استحسن الشيء لدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع
 أو قياس فيجب متابعتها لا ينقض معنى وروى مع شرحه ونهاية **قوله** فيما باطن الأمر فيه خلاف ظاهره
 أي بأن ترتب الحكم على أصل كاذب كشهادة زور أو سني ومنهج **قوله** لعل بعضهم الخ أوله كما في الاشتباه
 أنابشر وأنكم تخضعون إلى ولعل الخ **قوله** الحسن أي أقدر اهـ ع عبارة الرشيدي أي بلغ وأعلم
 اهـ **قوله** وخبر الخ بالجر عطف على خبر الصحيحين كما مر صريح صنيع النهاية **قوله** امرت أن احكم
 بالظاهر عبارة النهاية أمرنا بتابع الظاهر اهـ **قوله** جزم الحافظ الخ عبارة النهاية لكن جزم الخ
قوله أنه أي خبر امرت الخ **قوله** المزى بكسر الميم اهـ نهاية **قوله** ولعل الخ أي أنكر المزى **قوله**
 الأقل على عيب فمجاز بزيادة علم وإنما نقض في المقدس عليه لاجل البداى الثانية قبل إلى آخر ما أطال به هناك
 ومنه هذا الذي يتعين اعتداله أخذاً من تعديل السبكي بالشك حمل الأول على ما إذا بقيت العين بصفاتها وقطع
 بكذب الأول والثاني على ما إذا تلفت ولا توافق ولم يقطع بكذب الأول واعتد شخناً كما لم أن الإصلاح
 ورد كلام السبكي الخ اهـ باختصار فرجه **قوله** غير متبرح (الخ) خرج حكم المنجز بما ذكره في قوله
 قال ابن الصلاح وتبعوه الخ **قوله** وكذا أنكره المزى بكسر الميم ش مر

(١٩) - شرواني وابن قاسم - عاشر

أوجاهل كما مر أول الباب (لا) ما بان خلاف قياس (خفي) وهو ما لا يبعد
 احتمال الفارق فيه كقياس الذرة على البرقي الرابح بالجماع الطعم فلا ينقضه لا احتاله (و القضاء) أي الحكم الذي يستفاده القاضي بالولاية فيما
 باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره تنقيذاً كان أو غيره (ينفذ ظاهراً لا باطناً) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيدها الحل باطناً لما لم
 ولا يلبس خبر الصحيحين لعل بعضهم أن يكون الحق بحجة من بعض فاقضى له بنحو ما سمع منه فنقضت له من حق أخيه شيء فلا يأخذها فقام
 أضعف له قلمة من النار وخبر امرت أن احكم بالظاهر والله يتولى السرائر جزم الحافظ العراقي بأنه لا أصل له وكذا أنكره المزى وغيره لم يله من

حيث نسبة هذا اللفظ مخصوصه اليه صلى الله عليه وسلم أمامعناه فهو صحيح منسوب اليه صلى الله عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبر أن لم عمران أنقب عن قلوب الناس ولا شق بطونهم معناه أن امرأتان أحكم بالظاهر والله تولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه وعبارة الام عقب حديث الصحيحين المذكور فاخبرهم صلى الله عليه وسلم أنها لما يقضى بالظاهر وإن أمر السرائر إلى الله بل نقل ابن عبد البر الاجماع على معناه وعبارة تاجموا على أن احكام الدين على الظاهر وإن أمر السرائر إلى الله انتهت وهذا كله يتبين رد إطلاق أولئك الحفاظ أنه لا اصل له ويلزم المحكوم عليها (١٤٦) بتكاح كاذب الحرب بل والقول إن قدرت عليه كالأصائل على البضع ولا أنظر لكونه

يعتقد الاباحة كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف فإن أكرهت فلا إثم ولا يخالف هذا قولهم الاكراه لا يبيح الزنا لشبهة سبق الحكم على أن بعضهم قد عدم الإثم بما إذا ربطت حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظر إذ لو كان مذهبهم أن يفرقوا بين ما هنا والاكراه على الزنا لأن محل حرمة حيث لم تربط كذلك فإن زنت فزانت الشيخ أبي حامد ووطء شبهة عند غيره وهو الأصح لأن أبا حنيفة رضى الله عنه يجعلها منكوبة بالحكم ورجع الزركشي كالأدري الأول فالأول والشبهة إنما تراعى حيث قوى مدر كها لا كذه أمام باطن الأمر فيه كظاهره فإن لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالسليط على الأخذ بالشبهة الذي لم يترتب على أصل كاذب نفذ باطنا أيضا وكذلك انختلف فيه كشعة الجوار فينفذ باطنا أيضا على المعتمد من

أخذ من قول المصنف الخ قد يقال أن آخر هذا القول أى قوله كما قال الخ يفيد أن ذلك اللفظ مخصوصه منسوب اليه صلى الله عليه وسلم (قوله في خبر أن لم عمران الخ) أى في تفسيره (قوله معناه الخ) مقول المصنف (قوله وعبارة الام الخ) بالجر عطفا على قول المصنف ويحتمل أنه مهتدا خبره مخدوف أى تفيد ذلك أيضا وأخبره قوله فاخبرهم الخ (قوله أولئك الحفاظ) لم يسبق في كلامه منهم غير الحفاظ العراقي (قوله ويلزم المحكوم عليها) إلى قوله فإن أكرهت في النهاية وإلى قوله ومن ثم في المعنى إلا قوله ورجع الزركشي إلى أمام باطن الأمر (قوله ويلزم المحكوم عليها الخ) أى ولم يعمل المحكوم له الاستمتاع بها اه معنى (قوله بل والقول الخ) ومثلها من عرفت وقول الطلاق على زوجها ولم يكن بها الخلاص منه اه عرش (قوله لأن قدرت عليه) أى ولو بسم أن تعين طريقا اه عرش (قوله لكونه) أى طالب الوطء (قوله كما يجب الخ) علة لقوله ولا نطراخ (قوله دفع الصبي) أى والمجنون عنه أى البضع اه معنى (قوله لشبهة سبق الحكم) علة لعدم المخالفة (قوله على أن بعضهم) وهو الأسنوى أسنى ومعنى (قوله فإن وطئت الخ) أى المحكوم عليها بتكاح كاذب عبارة المعنى والروض مع شرحه وفي حده بالوطء وجبان أو جهها كاجزم به صاحب الأنوار وابن المقرئ عدم الحد لأن ما حنيفة يجعلها منكوبة بالحكم فيكون وطؤه وطاف نكاح مختلف في صحته وذلك شبهة وإن كان أى المحكوم به طلاقا حل له وطؤه باطنا إن تمكن منه لكنه يكره لانه يعرض نفسه للتممة والحدوبين التوارث بينهما لا النفقة للحيولة ولو نكحت آخر فوطئها جاهلا بالحال ففهم توهم حرمة على الأول حتى تنقضي العدة أو علما أو نكحها أحد الشاهدين ووطئها فكذا في الاشبه عند الشيخين اه (قوله الأول) أى كون وطئها ناكحا لا أى الأذرى والزركشي (قوله أمام باطن الأمر) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله كظاهره) أى بان ترتب على أصل صادق اه معنى (قوله الذى لم يترتب على أصل كاذب) أى فإن ترتب على أصل كاذب كشهادة زور فكلا لا أول اه نهاية أى كالمخالف للنص الذى يقضيه الحاكم وغيره عرش (قوله فينفذ باطنا أيضا الخ) أى وإن كان لمن لا يعتقده ليتفق الكلمة وتم الاتماع معنى وأسنى (قوله ومن ثم على الخ) عبارة المعنى فلو حكم حنفى لشافعى بشبهة الجوار أو بالارتباط بالرحم حل له الأخذ به اعتبارا بعبقيدة الحاكم لا ز ذلك يجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضى لا إلى غيره معنى وأسنى (قوله ورجع الزركشي الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو شهد شاهد بما يعتقده القاضى لا للشاهد كشافى شهد عند حنفى بشبهة الجوار قبلت شهادته تاذك قال الأسنوى ولشهادته بذلك حالان أحدهما أن يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيا أن يشهد باستحقاق الأخذ بالشبهة أو بشبهة الجوار وينبغى عدم جواز له اعتقاده خلافاه اه زاد المعنى وهذا لا ياق مع تعليمهم المذكور اه (قوله كأن له) أى للشافعى (قوله نعم ليس له دعوى الخ) هل الأفتاوى رواية الحديث كذلك تأمل اه سبب عمر (قوله على مرتد الخ) أى على أن تردده (قوله أيضا) أى كجواز الشهادة بشبهة الجوار (قوله فلو فسخ نكاح امرأه الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنفى بصحته اه م (قوله فلو فسخ نكاح امرأه الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنفى

يعتقد الاباحة كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف فإن أكرهت فلا إثم ولا يخالف هذا قولهم الاكراه لا يبيح الزنا لشبهة سبق الحكم على أن بعضهم قد عدم الإثم بما إذا ربطت حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظر إذ لو كان مذهبهم أن يفرقوا بين ما هنا والاكراه على الزنا لأن محل حرمة حيث لم تربط كذلك فإن زنت فزانت الشيخ أبي حامد ووطء شبهة عند غيره وهو الأصح لأن أبا حنيفة رضى الله عنه يجعلها منكوبة بالحكم ورجع الزركشي كالأدري الأول فالأول والشبهة إنما تراعى حيث قوى مدر كها لا كذه أمام باطن الأمر فيه كظاهره فإن لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالسليط على الأخذ بالشبهة الذي لم يترتب على أصل كاذب نفذ باطنا أيضا وكذلك انختلف فيه كشعة الجوار فينفذ باطنا أيضا على المعتمد من

ثم حل للشافعى طلبها من الحنفى وإن لم يقدل بأحنيفة لأن من عقيدة الشافعى جاز أن النفوذ باطنا يستلزم الحل فلم يأخذ حرما في اعتقاده ومن ثم لم يجر للحنفى منعه من طلبها ورجع للشافعى الشهادة بها لكن لا بصيغة أشهد أنه يستحقها لأنه كذب كأن له حضور نكاح بلاوى وإن قل له أو أراحفظ الواقعة نعم ليس له دعوى ولا شهادة على مرتد عنه من لا يرى قبول توبته كأنص عليه لأن امر الدماء اغلظ ورجع أيضا الحاكم شافعى انتهى إليه ما لا يراه من احكام مخالفته تنفيذها وإزام العمل بها فلو فسخ نكاح امرأه أو خولعت مرارا وحكم حنفى بصحة أحدهما ثم رفعت امرها للشافعى لينزجها فى الأولى من آخر وفى الثانية من زوجها من غير محلل

جازه له ذلك خلافاً لآراء المعادى الثانية لما مر من أنه يرى نفوذ حكم المخالف باطناً وحكم المخالف فيما ذكر إثباته إن كان معتقده أنه حكم كاهو
ظاهر ما تقرر أن العبرة بعقيدته لا بعقيدته من أبيه الحكم ويظهر أنه لا أثر لكون المخالف يعتقد أن الحكم إنما ينفذ ظاهره فقط بل العبرة
في هذا باعتقاد المنهى إليه كالشافعي ويفرق بأن هذا هو المبحر لا القدام على العمل بقضية حكم المخالف فنظر لا اعتقاد الثاني في هذا بخصوصه دون
معادة (ولا يقضى) أى لا يجوز له القضاء (بخلاف عليه) أى ظنه المؤكد على (١٤٧) ما قاله شارح أخذنا بما بقي عقبه ويحتمل

الفرق (بالاجماع) على نزاع
فيه منشؤه أن الوجه هل
تخرج الإجماع والوجه أنا
إن قلنا لازم المذهب مذهب
خرقه ولو لا هو الأصح فلا
وذلك كما إذا شهد بأرق أو
نكاح أو ملك من يعلم
حريته أو يبينونها أو عدم
ملكه لأنه قاطع بيلان
الحكم به حيث أن الحكم
بالباطل محرم ولا يجوز له
القضاء في هذه الصورة بعله
لمعارضه البينة مع عدالتها
ظاهراً ولا يلزم من علمه
خلاف ما شهد به
تعمدهما المفسق لها وبه
فارق قولهم ولو تحقق جرح
شاهدين ردما وحكم بعله
المعارض لشهادتهما قيل
صواب المتن بما يلزم خلافه
فإن من يقضى بشهادة من
لا يعلم صدقهما ولا كذبهما
قاض بخلاف علمه هو نافذ
اتفاقاً وهو عجيب فانه
فرضه فبين لا يعلم صدقاً ولا
كذباً فكيف يصح أن يقال
أن هذا قضى بخلاف علمه
حتى رد على المتن فالصواب
صحته عبارة عن رأي البقيني
رده بما ذكره فقال هذا
الاعتراض غير صحيح
لان الذي يقضى به هو ما

جازه له ذلك) أى التزويج المذكور (قوله من أنه) أى الشافعي (قوله وحكم المخالف) خبر مقدم لقوله
إثباته (قوله فيما ذكر) أى فى النفوذ باطناً وجواز التنفيذ والزام العمل (قوله إثباته) أى قول المخالف ثبت
عندى ونحوه أه سيد عمر (قوله معتقده) أى المخالف (قوله بأن هذا) أى اعتقاد أن الحكم المرتب على
أصل صادق ينفذ باطناً أيضاً (قوله أى لا يجوز) أى قوله ولا يلزم في النهاية إلا قوله على ما قاله إلى وذلك
(قوله أى ظنه الخ) لعل الأوجه تفسير العلم بما يشمل العلم والظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم والظن
لا بخصوص الظن لخروج العلم أه سم (قوله على نزاع فيه منشؤه الخ) عبارة المغنى اعتراض على المصنف
دعواه الإجماع وجه حكاه المارودى بأنه يحكم بالشهادة المخالفة لملكه واجب باننا خلافاً في أن الأوجه
تدفع في الإجماع بناء على أن لازم المذهب هل هو مذهب أولاً والراجح أنه ليس بمذهب فلا يقدح أه (قوله
وذلك) أى خلاف علمه (قوله لأنه قاطع الخ) علمنا في المتن (قوله في هذه الصورة) أى فيما لو قامت عنده بينة
بخلاف علمه أه معنى (قوله لمعارضه البينة الخ) فيمتنع عليه الحكم بشئ منهما أه معنى (قوله خلاف
ما شهد به) مفعول علمه وقوله تعمدهما الخ فاعل لا يلزم وقوله المفسق الخ نعت لتعمدهما (قوله وبه
أى بقوله ولا يلزم من علمه الخ) (قوله صواب المتن) إلى قوله أه فى المتن إلا أنه قال الأول أن يعبر بما يعلم
خلافه كما للمارودى وغيره فأن الخ (قوله وهو عجيب الخ) أقول لقاتل أن يقول ليس بعجيب لأن قوله بخلاف
علمه فى المتن من قبيل السلب البسيط لأنه فى المتن معنى ما لا يوافق علمه من المشهور صدق السلب مع انتفاء
الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم
صدقها ولا كذبها أه سم ولك أن تمنع قوله لأنه فى المتن الخ بأن التبادر من خلاف العلم ضد العلم فيقتضى
تحقق العلم وإنما يظهر ما قال المصنف بغير علمه والفرق بين التعبيرين ظاهر (قوله صدقاً الخ) مفعول
لا يعلم (قوله لا صدقهما) عطف على ما يشهد به لكن ما يفهم من أنه لو فرض كونه محكوماً به لما صح
التفريع إلا فى نظر (قوله عامر) أى فى الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة (قوله تضمن)
أى حكم الشافعي المذكور (قوله وأن لم يذكره) أى الإبطال (قوله وقت الحكم بها) فاعل
دخل والضمير للآثار (قوله فإن من آثارهما) أى الحكم بالصحة والحكم بالموجب وكان الأول
أفراد الضمير بارجاعه للتكاح (قوله فإن من آثارهما هنا أن الطلاق السابق الخ) يتأمل هذا الكلام
ويراجع فإن الصحة لاتناق الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كافتضاء الشرط للجزاء أه سم أقول قد مر
عن المغنى ما يوافق كلام الشارح وأيضاً حاشية قول المتن أو سجلاً بما حكم الخ أن قوله فإن الصحة
لاتناق الخ ممنوع بالنسبة إلى عقيدة الحاكم الشافعي فإن عقيدته عدم نأثر النكاح بالتعليق السابق
عليه (قوله مثلاً) أى أو ما لى (قوله جاز للشافعي الخ) خلافاً للمغنى كما مر فى حاشية أو سجلاً بما حكم الخ
بصحته (قوله أى ظنه الخ) لعل الأوجه تفسير العلم بما يشمل العلم ويشمل الظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو
الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم (قوله وهو عجيب) أقول لقاتل أن يقول أنه ليس بعجيب لأن قوله
بخلاف علمه فى المتن من قبيل السلب البسيط لأنه فى المتن معنى ما لا يوافق علمه من المشهور صدق السلب
البسيط مع انتفاء الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء
بشهادة من لا يعلم صدقها ولا كذبها فيتأمل (قوله فإن من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه الخ) يتأمل هذا

يشهد أن الإصديقاً فلم يقض حيثن بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافه فالبارتان مستويان أه (فرع) علم ما مر من أن قال
أن تزوجت فلانة فهى طالق ثلاثاً فتزوجها وحكم له شافعي بصحة النكاح أو موجه تضمن الحكم إبطال ذلك التعليق وإن لم يذكره
فى حكمه لان المعتمد أن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب فى تناول جميع الآثار المختلف فيها لكن إن دخل وقت الحكم بها كما
هنا فإن من آثارها ما أن الطلاق السابق لتعليقه على النكاح لا يرفعها ولو حكم حنن مثلاً قبل القيد بصحة ذلك التعليق جاز للشافعي

(قوله عقب العقد) لعلم ليس بقيد (قوله) لانه ليس نقضه لعدم دخول وقته لانه (الخ) فيه تقديم وتأخير
 وحق المقام ان يقال لانه في الحقيقة فتوى لاحكم لعدم دخول وقته فليس الغاؤه نقضاً للحكم الاحكام
 الحقيقي (الخ) قوله لعدم دخول وقته) الى الحكم بصحة التعليل (قوله) (الخ) يتأمل هذا التعليل ولعل
 الاسبق بل هو في الحقيقة (الخ) (قوله) في واقع وقته) اى فى امر تحقق وقت الحكم (قوله) بعدها) اى الدعوى
 المازمة (قوله) عن المالكية او الحنابلة) عبارة عن التعلق عن الحنابلة وبعض المالكية (اه) (قوله) لم يبعد
 امتناع نقضه) هو متجه لا ينبغي العدول عنه ولا يتأنيده الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلبه قلة تأمل اه
 سم ومرعن المعنى ما وافقه (قول المتن والظاهر انه يقضى بعلمه) لانه اذا حكم بما يفيد الظن وهو الشاهدان
 او شاهدون يمين فالعلم اولى لكنه مكروه كما اشار اليه الشافعي في الام ولا يقضى بعلمه جز ما لاصله وفرعه
 وشريكه في المشترك معنى واسنى (قوله) ولو قاضى ضرورة (الخ) وفاقا لاسنى والمعنى في غير الفاسق وخلافا
 لثنايه عبارة عن اى القاضي المجتهد وجوب الظاهر التقوى والورع ندبا اما قاضى الضرورة فيمتنع عليه
 القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية اوجب الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لم يفتقر الى امتنع
 رددناه ولا نعلم به كافي به الوالو الدرجة الله تعالى يتعامل بعض المتأخرين اه وعبارة الاوين قال الاذرى
 وإذا نفذنا احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي ان لا ينفذ قضاءه بعلمه بلا خلاف اذا لضرورة الى
 تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعاً اه (قوله) ان شاء) اى قوله كما
 قاله الماوردي في النهاية الا قوله واشترط القطع الى من ثم والى قول المتن ولور الى المعنى الا قوله ذلك
 وقوله يتوجه الى قال وقوله وهو احتياط لا بأس به وقوله فلا تناقض الى المتن وقوله وكذا اذا الى ما حدود
 الامدين (قوله) اى بظنه المؤكد (الخ) كشهادة البدو التصرف مدة طويلة بلا معارض وكثرة باطن المعسر
 ومن لا راد له ونحو ذلك ولا يكتفى في ذلك الى الحكم بالعلم بمجرد الظنون وما يقع في القلوب بلا اسباب
 لم يشهد الشرع باعتبارها هذا كله فبإعلمه بالمشاهدة اما ما علمه بالتواتر فهو اولى لان المخدوم ثم التهمة فاذا
 شاع الامر زالت واختار البلقى التفصيل بين التواتر الظاهر لسلك احد كوجود بغداد فيقضى به قطعاً
 وبين التواتر المختص فيخرج به على خلاف القضاء بالعلم اه معنى (قوله) اى بظنه (الخ) الا صوب ان يقول اى
 بالاعم من علمه حقيقة وظنه المؤكد اه سم (قوله) وان استفاد اى العلم قبل ولايته او في غير محل ولايته
 وسواء كان في الواقعة بينة ام لا معنى واسنى (قوله) مطلقاً) اى مؤكداً كان ام لا (قوله) ومن ثم) اى من اجل
 ان المراد بالعلم الظن المؤكد او من اجل ضعف منع الاكتفاء (الخ) (قوله) مثله) اى القضاء بالعلم اه اسنى
 (قوله) بان يدعى (الخ) عبارة لاسنى بما اذا ادعى عليه ما لا وقد رآه القاضي اقرضه ذلك واسمع المدعى عليه
 اقر بذلك اه (قوله) مع احتمال البراء وغيره) اى فيجدر رؤية الاقراض وسماع الاقرار لا يفيد العلم
 بشيئ المحكوم به وقت القضاء اه اسنى (قوله) ابرأ مدينه) ومثله بالاولى ما اذا اقر انه لا دين له عليه كما لا يخفى
 وقوله فاخبره بذلك لعلمه مثال اه رشيدى (قوله) فاخبره) اى اخبر القاضي المدين بالبراء (قوله) فقال مع
 ابرأته (الخ) عبارة المعنى فقال اعرف صدور الراء منه ومع ذلك فدينه باق على اه (قوله) عمل به) اى يؤخذ
 من هذا جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهي ان شخصاً الدين على آخر فاقرا الدين بوصول حقه له من المدينين
 عند جماعتهم بلغ المدين ذلك فقال جزاءه خيرا فانه اقر بتمتيعا مع بقاء حقه بدينى وانهم يصل الى مائة شئ
 الكلام ويراجع فان الصحة لا تنافي الوقوع المعلق بها بل تقتضيها كافتضاء الشرط الجزاء (قوله) ومر في الطلاق
 (الخ) عبارة هناك في فصل خطاب الاجنية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغوامضه ولو حكم بصحة تعليل ذلك
 قبل وقوعه كما كبراه نقض لانه افتاء لاحكم اذا شرطه اجماعاً كما قاله الحنفية وغيرهم وقوع دعوى ملزمة
 وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فغلبه
 لا ينقض حكم بذلك صدر من برى ذلك كما هو واضح اه قوله كما هو واضح هو متجه لا ينبغي العدول عنه ولا
 يتأنيده نقل الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلبه قلة تأمل (قوله) اى بظنه) الا صوب ان يقول اى بالاعم

عقب العقدان يحكم بالثاناه
 لانه ليس نقضاً له لعدم
 دخول وقته لانه في الحقيقة
 فتوى لاحكم اذ الحكم
 الحقيقي المتمنع نقضه انما
 يكون في واقع وقته دون
 ماسبق لعدم تصور دعوى
 ملزمة به والحكم في غير
 الحسبة انما يعتد به بعدها
 اجماعاً على محاكمه غير
 واحد من الحنفية نعم ان
 ثبت ما قبل عن المالكية أو
 الحنابلة انه قد لا يتوقف
 عليها وانه قد يسوغ على
 قواعدهم مثل هذا الحكم
 لم يبعد امتناع نقضه حينئذ
 ومر في الطلاق ما له تعلق
 بذلك (والاظهر انه) اى
 القاضي ولو قاضى ضرورة
 على الاوجه (يقضى بعلمه)
 ان شاء اى بظنه المؤكد
 الذى يجوز له الشهادة
 مستنداً اليه وان استفاد
 قبل ولايته واشترط القطع
 ومنع الاكتفاء بالظن
 مطلقاً ضعيف ومن ثم مثله
 الامة بان يدعى عنده بمال
 وقد رآه اقرضه اياه قبل او
 سمعه قبل اقر له به مع
 احتمال البراء او غير مولو
 سمع دنا ابرأ مدينه فاخبره
 فقال مع ابرأه دينه باق على
 عمل به

وليس على خلاف العلم لان اقراره المتأخر عن الابرار دافع له ولا بد ان يصرح بمسندته فيقول علت ان له عليك ما ادعاه وقضيت او حكمت عليك بعلى فان ترك احد هذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه ولم يبالوا (١٤٩) باستغراب ابن ابي الدلم له قال ابن

عبد السلام ولا بد ايضا من كونه ظاهرا التقوى والورع اه وهو احتياط لئلا يباس به ويقضى بعلمه في الجرح والتعديل والتقويم قطعا وكذا على من اقر بمجلسه اى واستمر على اقراره لكنه قضاء بالاقرار دون العلم فان انكر كان قضاء بالعلم فلا تناقض في كلامهما كارد به البقيني على الاسنوى ولو راي وحده هلال رمضان قضى به قطعا بناء على ثبوته بواحد (الافى حدود) او تعازير (الله تعالى) كحد زنا او عارية اوسرة او شرب لقطوعها بالشبهة مع تدبسترها في الجلة نعم من ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعزروه وان كان قضاء بالعلم قال جمع متأخرون وقد يحكم بعلمه في حد لله تعالى كما اذا علم من مكلف انه اسلم ثم اظهر الردة فيقضى عليه بموجب ذلك قال البقيني وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بموجب حدود لم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وان كان اقراره سرا تخبر فان اعترفت فارجها ولم يقيد بحضرة الناس وكذا اذا ظهر منه في مجلس الحكم على رؤس الاشهاد نحوه وشرب

وهو انه يعمل بقول المدين ويحمل قول الدائن وصل اليه على أنه أقر على رسم القابلة مثلا أو أن وصلني على معنى انه لا يصال او عدني ونحو ذلك عشر (قوله) وليس الخ) اى ليس عمل القاضى باقرار المدين وحكمه عليه بما اقر به قضاء على خلاف العلم اه معنى (قوله) لان اقراره المتأخر الخ) عبارة المنفى لان قرار الخصم المتأخر عن الابرار قد يفرغ حكم الابرار فصار العمل به لا بالينة ولا بالاقرار المتقدم اه (قوله) دافع له) لعل المراد انه من ضمن الاعتراف من المدين بصدقه بالبراء او بمعنى ان ذنبه ثابت على ان نظيره بان يتحدد بعد البراءة مثله والافا لبراءة بعد وقوعها لان تنفع اه عشر (قوله) ولا بد الخ) اى في القضاء بالعلم (قوله) بمسندته) اى بان مسندته عليه بذلك اه اسنى (قوله) فيقول قلت انه الخ) عبارة الاسنى والمنفى فيقول قد علت الخ (قوله) ولا بد الخ) ظاهره الوجوب ويصرح به قول المنفى والاسنى وشرط الشيخ عن الدين في القواعد كون الحاكم ظاهرا التقوى والورع اه وتقدم ان النهاية جرت على تدبيره اليه يعمل قول الشارح وهو احتياط الخ (قوله) ويقضى بعلمه) الى المئين في النهاية لا في قوله فلا تناقض الى ولو راي وحده (قوله) وكذا على من اقر بمجلسه الخ) عبارة المنفى (قوله) بمجلسه) عبارة شرح الروض بمجلس حكمه بعد الدعوى اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من يثبت به الاقرار اه وهو استثنى اى البقيني من محل الخلاف بالقضاء بالعلم صور احداها مالو اقر: بمجلس قضاء الخ انها لى علم الامام استحقاق من طلب الزكاة جاز الدفع له ثالثها لو كان القاضي اللوث كان له اعتماد ولا يخرج على الخلاف في القضاء بالعلم رايعها ان يقر عنده بالطلاق الثلاث ثم يتدعى زوجيتها حامها بان يدعى ان فلا ناقل ابا هو يعلم انه قد غير اه (قوله) لكنه قضاء بالاقرار الخ) نعم إن قرع عنده سرا فبالعلم قاله في لاناوار اه اسنى (قوله) في كلامهما) اى الشيخين (قوله) الافى حدود او تعازير الله تعالى) خرج بعد والله تعالى تعزيراته حقوقه المالية فيقضى فيها بعلمه كما صرح به القاضي الدارمى اه معنى (قوله) او تعازير) الى الفصل في النهاية لا في قوله وان كان اقراره الى وكذا ذو دليل حل الخلاف الى وفارقت (قوله) في الجلة) احترام عن المستنقبات الالية انفا (قوله) من ظهر منه في مجلس حكمه الخ) هذا على ما قد مضى في شرحه ولا ينفذ حكمه لنفسه الخ من قوله وانما جاز له تعزير من اساء اديه عليه الخ ومع ذلك لا يعد تكرار الان ما هنا قصد به بيان الحكم وما تقدم سبق نجر دالفرق اه عشر (قوله) بموجب حد) اى كسرب الخ (قوله) ولم يرجع عنه الخ) لكن الحكم هنا ليس بالعلم كما سلف نظيره قريبا اه رشيدى (قوله) ولم يقيد بحضرة الناس) اى لم يقيد الاعتراف بكونه في حضرة الناس (قوله) اما حدود الادمين) الاولى حقوق الادمين (قوله) سواء المال) اى قطعا والقود وحد القذف اى على الاظهر اه معنى (قوله) انسان) عبارة المنفى قاض او شاهداه (قول المئين حكمه او شهادته) اى انسان بشئ اه معنى (قول المئين او شهدت بهذا) اى تحملت الشهادة عليه كما يخفى اه رشيدى (قول المئين لم يعمل به) اى بمضمون خطه اه معنى اى وشهادة الشاهدين بحكمه (قوله) اى لا يجوز الى قوله ولا ينافي في معنى (قوله) الواقعة) اى انه حكم او شهد اه معنى (قوله) ولا يكفي تذكره ان هذا الخ) ولا تذكر اصل القضية اه معنى (قوله) لاحتمال التزوير) اى في الحالة الاولى والمطلوب الخ اى في الحالة الثانية اه معنى (قوله) وخرج يعمل به الخ) عبارة المنفى وافهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لتغيره وهو كذلك في الحالة الثانية فاذا شهدا عنده بان فلا نأحكم بكذا اعتمده اه (قوله) عمل غيره الخ) عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على

من عليه حقيقة وظنه المؤكد (قوله) فيقول علت ان له عليك ما ادعاه) عبارة شرح الروض فيقول قد علت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلى فان اقتصر على احدهما لم ينفذ الحكم اه (قوله) وكذا من اقر بمجلسه الخ) عبارة شرح الروض اما الاقرار بمجلس حكمه بعد الدعوى فالحكم به لا بالعلم كما علم عامرا ايضا نعم ان

خبر أم محدود الادمين فيقضى فيها سواء مالو والقود وحد القذف (ولو راي) انسان (ورقة فيها حكمه او شهادته أو شهد) عليه أو أخبره (شاهدا انك حكمت او شهدت بهذا لم يعمل به) القاضي (لم يشهد) به الشاهد اى لا يجوز اسلك منهما ذلك (حتى يتذكر) الواقعة بتفصيلها ولا يكفي تذكره ان هذا خطه فقط وذلك لاحتمال التزوير والمطلوب علم الحاكم والشاهد ولم وجوده خرج يعمل به عمل غيره

إذا شهد عنده بحكمه (وفيها وجه) إذا كان الحكم والشهادة مكتوبين (في ورقة مصونة عندهما) ووثق بانه خطه ولم يداخله فيه بية انه يعمل
بغير الاصح لا فرق لاحتياال الرية (١٥٠) ولا ينافي ذلك نص الشافعي على جواز اعتماده للبية فيا الوسي نكول الخصم لانه ينتفري

الوصف مالا ينتفري في
الاصل ويؤخذ منه انه
يلحق بالنكول في ذلك كل
ما في معناه (قاعدة) كان
السبكي في زمن قضائه
يكتب على مظهر بطلانه
انه باطل بغير اذن مالكه
ويقول لا يعطى لمالكه بل
يحفظ في ديوان الحكم ليراه
كل قاض (وله الحلف على
استحقاق حق أو اذاته
اعتمادا على) اخبار عدل
وعلى (خط) نفسه على
المعتد من تناقض فيه وعلى
خط نحو مكاتبه وماذونه
ووكيله وشريكه (مورثه
إذا وثق بخطه) بحيث
اتقى عنه احتمال تزويره
(وأمانته) بان علم منه انه لا
يتساهل في شيء من حقوق
الناس اعتصادا بالقرينة
ودليل حل الحلف بالظن
حلف عمر رضي الله عنه بين
يدي النبي ﷺ ان ابن
صياد هو الدجال ولم ينكر
عليه مع انه غيره عند
الاكثرين وانما قال ان
يكنه فلان تسقط عليه
وفارقت ما قبلها بان
خطرهما عام بخلافها
لتعلقها بنفسه (والصحيح
جواز رواية الحديث
خط) كتبه هو أو غيره

أقر عنده سرافه وحكم بالعلم قاله في الانوار اه ولعل المراد مجلس حكمه ما فيه من ثبت به الاقرار (قوله)
غيره إذا شهدا عنده بحكمه) عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على حكمه عند قاض غيره نفذ
بشهادتهما حكم الاول ولو ثبت عنده توقفه لان ثبت عنده ولو بعلمه انكاره ذلك فلا ينفذ وليس له اى
لاحدان يدعى عليه عند قاض انك حلت اه (فصل) ليس بين الخصمين في دخول عليه الخ

ولم يثبت كرقراءة ولا سماعا ولا اجازة (محفوظ عنده) أو عند غيره لان باب الرواية أوسع
ولذا عمل به السلف والحلف ولورأى خط شيخه له بالاذن في الرواية وعرفه جاز له الاعتماد عليه أيضا (فصل) في التسوية (ليسو)

وجوبا (بين الحصين) وان وكلا وكثيرا بكل خلاصا من ورطة التسوية بينهما خصمه وهو جهل قبيح وإذا استوفى مجلس أرفع
ووكلاهما في مجلس أدون أو جلسا مستويين وقام وكلاهما مستويين جاز كاجته الاذعى (في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه مما لا
لاحدهما فقط ولا قبل الآخر (وقام لهما) أو تركه (واستاع لكلاهما) ونظر اليهما (وطلافة وجهه) أو عيوسة (وجواب سلام) إن سلمنا
معا (ومجلس) بأن يكون قريبا لهما فيه على السواء أحدهما عن يمينه والاخر عن (١٥١) يساره أو بين يديه وهو الاول لخبريه

والاول أيضا أن يكون
على الركب لأنه أهيب نعم
الاولى للراة التربع لانه
أستر ويعد الرجل عنها
وسائر أنواع الاكرام فلا
يجوز له أن يؤثر أحدهما
بشيء من ذلك ولا يترجح معه
ولأن شرف بعلم وأحرية أو
والدية أو غيرها لكسر
قلب الآخر وإضراره
والاولى ترك القيام لشرفه
ووضيع لانه يعلم أن القيام
لاجل الشرف ولو قام لمن
لم يظنه خاصا فبان قام
لخصمه وأعتذر له أما إذا
سلم أحدهما فقط فليست
حتى يسلم الآخر ويتنفر
طول الفصل للضرورة أو
يقول للآخر سلم حتى أرد
عليكما واغترل هذا التكلم
بأجني ولم يكن قاطعا للرد
لذلك من ثم حكى الامام
عنه أنهم جوزوا له ترك
الرد مطلقا لكنه استبعد
هو والغزالي وأهمل قوله
ومجلس أنه لا يتركهما
قائمين أي الاول ذلك وعليه

الخ (قوله وجوبا) الى قوله واغترل في المعنى الاقوله وإذا استر بالى المتن وقوله أو عيوسة وقوله لخبريه
الى ويعد الرجل الى قوله ولو قرب أحدهما في النهاية الاقوله لخبريه وقوله لمن ثم الى وأهمل (قوله ولا
قبل الآخر) عطف على فقط (قوله ونظر اليهما) أي إذا اتفق أنه نظر لاحدهما فينظر للآخر اه عش
(قوله أو بين يديه) أي يجلسهما بين يديه اه سم (قوله وهو الاول) عبارة الاسنى والمعنى ويندبان
يجلس بين يديه ليمتدوا الى كل منهما اسهل وإذا تجالسا تقاربا الا أن يكونا راجلا وامرأة
غير محرم فبقاعدان اه (قوله وسائر أنواع الاكرام) معطوف على مافى المتن اه رشيدى (قوله ولا
يترجح معه) أي أحدهما وليقبل على الخصمين قبله وعليه السكينة بلا مزح معهما واحدهما ولا تسدولا
نهر ولا يصاح عليهما ما لم يتركا دابا اه معنى وروض مع شرحه (قوله والاولى ترك القيام الخ) عبارة
المعنى وكراهة ابن ابي الدم القيام لهما جميعا لان أحدهما قد يكون شريفا والاخر وضيعا فاذا قام لهما
الوضع أن القيام لاجل خصمه فزداد الشرف تبا والوضع كسر افتك القيام لهما اقرب الى العدل
اه (قوله لشرف ووضيع الخ) وفي الجبرى عن سم والزيادة أنه يحرم القيام لمهاجنته (قوله لانه
يعلم) أي الوضع اه عش (قوله فيان) أي الحال بخلافه نهاية (قوله قام لخصمه) أو اعتذر له أي بأنه لم يعلم
انه جاني خصوصه ومحمل أن يكون الاعتذار واجبا اه مجرى عن سم والزيادة (قوله فليست حتى
يسلم الاخر الخ) بقى ما لم يعلم من الاخر عدم السلام بالمرأة هل يجب عليه أن يقول له سلم لاجب كما لا فيه
نظر والاقر بالاول اه عش (قوله لذلك) أي للضرورة (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع
الدعوى الخ) أي لا ينبغي اه سم (قوله فإذنى يتجه الرجوع للقاضى الخ) ويتجه الرجوع للقاضى أيضا
فيما لو قام أحدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر لمع امتناعه منهما اه سم (قوله
بنزول الشريف) أي موافقته (قوله تحقيرا أو إحقاقا له) أي للشريف (قوله بخلاف عكسه) أي الامر
بنزول الخسيس للشريف (قوله فليتين) أي العكس (قوله ممنوع) أي تعين العكس (قوله الاول ذلك) أي
العكس (قوله أي المجلس) إلى قوله واعتمده البلقيني في المعنى الاقوله واعتمده الزركشى كالبارزى وفى
النهاية الاقوله وجوز اعتد سلم وغيره (قوله أي المجلس) بأن يجلس مثلا المسلم اقرب اليه من الذى أسنى
ومعنى (قوله وجوبا الخ) وهو قياس القاعدة الاغلبية ان ما كان ممنوعا منه اذا جاز وجب كقطع اليدى
السرقه اه معنى (قوله واعتمده الزركشى الخ) وافى به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه تعبير من عبر
بالجواز لانه بعد منع يصدق بالواجب كاهو القاعدة الاكثرية نهاية (قوله ليهودى) عبارة المعنى لنصراني
(قوله انه قال وقدر تقع الخ) أي سيدنا على كرم الله وجهه (قوله لو كان خصمى مسلما الخ) لعل حكمة
قوله ذلك إظهار شرف الاسلام ومحافظة اهله على الشرع ليكون سببا لاسلام الذى وقد كان كذلك اه عش

(قوله أو بين يديه) أي يجلسهما بين يديه (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى) أي لا ينبغي
(قوله فإذنى يتجه الرجوع للقاضى) لانه غير نظر الخ ويتجه الرجوع للقاضى أيضا فيما لو قام أحدهما
وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر لمع امتناعه منها واعتمده الزركشى كالبارزى وافى
به شيخنا الشاب الرملى والتعبير بالجواز لا ينافيه

يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى وهما قائمان ولو قرب أحدهما من القاضى وبعد الآخر منه وطلب الاول مجى الآخر
اليه وعكس الثاني فإذنى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بنزول الشريف إلى الخسيس تحقيرا أو
إحقاقا له بخلاف عكسه فليتين قلت ممنوع لان قصد التسوية بين النظر لذلك نعم لول الاول ذلك لم يعد (والاصح رفع مسلم على ذى فيه)
أي المجلس وجوبا عند الماوردى واعتمده الزركشى كالبارزى وجوز اعتد سلم وغيره لان الاسلام يعلم ولا يعلم وفي خبر البيهقي
مخاصمة على كرم الله وجهه ليهودى في درع بين يدي نائبه شريح أنه قال وقد ارتفع على الذى لو كان خصمى مسلما لقدعت معه بين يديك

(قول) لكنني سمعت رسول الله (الخ) وهو محل الاستشهاد (قوله) يقول لا تسأوهم في المجالس) تنمة كافي
المعنى ائضى يبنى ويبنه يا نعيم فقال شرح ما تقول يا امير المؤمنين فقال هذه دعوت ذبحت على منذ زمان فقال
شرح لا يمر المؤمن هل من بيعة فقال على صدق شرح فقال النصراني ان اشهد ان هذه احكام الانبياء فثم
اسلم النصراني فاعطاه على الدرع وحمله على فرس عتيق قال الشعبي فقدراته يا نعيم فقال المشركون عليه اه (قوله)
وقضية كلام الرافعي يثار المسلم في سائر وجوه الاكرام) اى حتى في التقديم بالدعوى كما يحسنه بعضهم وهو
ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون والافالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير أسرى ونهاية يؤمنى (قوله) في سائر
وجوه الاكرام) دخل فيه الدخول عليه لكن يابني ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الكافر لافى
دخوله فقط وفي التنبيه فان كان احدهما مسلما والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفع
اليه في المجلس انتهى وينبغي حمله على ما قلناه من انه يقدم المسلم في الدخول اول لافى اصل الدخول اه سم
(قوله) بان طوائف اى من اصحابنا (قوله) او قاما) الى قوله ولو من ثم في المعنى الا قوله سائر وجوه وقوله وقضيت الى
الان ولو الى قوله ولو قبل حمله في النهاية لافى قوله وان تردد فيه الى انتم (قوله) او قاما بين يديه اى كما هو الغالب
اه معنى (قول) انتم فله ان يسكت) اى عنهما حتى يتكلم لانهما حضرا اليكما (قوله) وله ان يقول (الخ) اى
ان لم يعرف المدعى والا لى ان يقول ذلك القائم بين يديه اه معنى عبارة سم عن ابن النقيب والاولى ان
يكون قائل ذلك القائم على راس القاضى او بين يديه اه (قوله) قال له تكلم) اى له ان يقول له تكلم كفى
الروضة اه معنى (قوله) جوازا) اى قبل طالب خصمه ووجوب بان طالب اه قلبى على المحلى (قوله) ولو
قبل بوجوبه (الخ) عبارة النهاية فالنتيجة وجوبه عليه حيثنوا لالزم (قوله) حيثنوا) اى حين سؤال المدعى من
القاضى مطالبا بخصمه بالموافاة وقد انعمت الامير فيه (قول) فكذلك هذا) اى يقدم وقاله جواب الخصم
اه عرش اى بهذا طالب (قول) انتم فان اقر ذلك) عبارة الثانية فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى
اه قال ابن النقيب لان الحكم حقه فيتوقف على اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعت فاتريد ولا يقول
سمعت اقراره لانه ليس حكم بصحة لاقرار بخلاف قد اقر وقبل الحكم ليس المقر له ملازمته انتهى
كلام ابن النقيب اه سم وقوله وقبل الحكم ليس له (الخ) مخالف لقول الشارح كالنهاية والمعنى فيلزمه

(قوله) وقضية كلام الرافعي يثار المسلم في سائر وجوه الاكرام) دخل في سائر وجوه الاكرام الدخول عليه
لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الاخر لافى دخوله فقط وفي التنبيه فان كان احدهما مسلما
والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفعته عليه في المجلس اه وينبغي حمله على ما قلناه من انه
يقدم المسلم في الدخول اول لافى اصل الدخول واما قول الاسوى في تصحيحه ان الاصح عدم تقديم المسلم
على خصمه الكافر في الدخول ولا بما رفعه عليه في المجلس فقط اه فان اراد اصل الدخول والاشكل (قوله)
في سائر وجوه الاكرام) قال في شرح الروض اى حتى في التقديم بالدعوى كما يحسنه بعضهم وهو ظاهر ان
قلت الخصوم المسلمون والافالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير اه وكذا شمر (قوله) واعترض
بان طوائف (الخ) تركه مر (قوله) واذ جلسا او قاما بين يديه (الخ) قال في التنبيه فان ادعى كل واحد على
الاخر حقا قدم السابق منهما بالدعوى فان اقتضت خصوصته سمع دعوى الاخر فان قطع احدهما
الكلام على صاحبه او ظهر منه لدوسوء ادب نهاء فان عاذ جزه اى اغلظ عليه وتوعداه فان عاذ عذره اه
(قوله) وله ان يقول ليحكم المدعى منك) قال ابن النقيب والاولى ان يكون قائل ذلك القائم على راس
القاضى او بين يديه اه (قوله) فان عرف عين المدعى قال له تكلم (الخ) قال الشيخان قال الماوردى والاولى
للخصم ان يستأذنه في الكلام (قوله) ولو قبل بوجوبه عليه حيثنوا لم يبعد) هو المنتج شمر (قوله)
فان اقر فذلك) عبارة الثانية فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى اه قال ابن النقيب لان الحكم حقه
فيتوقف على اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعت فاتريد ولا يقول سمعت اقراره لانه ليس حكم بصحة لاقرار
بخلاف قد اقر قال الماوردى وقبل الحكم ليس المقر له ملازمته قال ابن الرفعة ويحى وجه انه لو حكم قبل

ولكني سمعت رسول الله
عليه السلام يقول لا تسأوهم
في المجالس وقضية كلام
الرافعي يثار المسلم في سائر
وجوه الاكرام واعتدته
المقبضى واعترض بان
طوائف صرحوا بوجوب
التسوية بينهما (واذ
جلسا) او قاما بين يديه (فله
ان يسكت) لثلاثتهم (وله
ان يقول ليحكم المدعى)
منكما لانها ريمها باه فان
عرف عين المدعى قال له
تكلم (فاذا ادعى) دعوى
صحيحة (طالب) جوازا
(خصمه بالجواب) بنحو
أخرج من دعواه وان لم
يسأله المدعى لتفصل
الخصومة وقضية كلامهم
هنا أنه لا يلزمه ذلك وان
انحصر الامر فيه بان لم يكن
بالبلد قاض آخر ولو قال له
الخصم طالبي لجواب
دعوى ولو قبل بوجوبه
عليه حيثنوا لم يبعد ولا لزم
بقاؤها متخاصمين واذ
أثم بدفعهما عنه فكذا
بهذا لأن السلة واحدة
(فان أقر) حقيقة

الحكم رأيت في مبحث التركة مال الى جواز الملازمة **(قوله أو حكم)** أي بان نكحل وحلف المدعي اليقين المردودة سم وروض وفي الجبري بعد ذكر مثله عن الحائي ماض وفيه نظر اذ اليقين المردودة لا تكون الا بعد الانكار وجبت فلا يصح جعل هذا قسبة القول أو انكر فالتصور الحسن ان يقول المدعي عليه للقاضي ان المدعي قد ادعى على سابقا وطلب مني اليقين فرددته عليه فحلف فان هذا متضمن لثبوت الحق اللازم للاقرار قاله شيخنا الحنفى وقال الشيخ ساطع والاولى التصوير ربما اذا ادعى الاداء أو الابراء فانه متضمن للاقرار فيكون اقرارا حكميا لا نكلا اه **(قوله من غير حكم)** يذني أو المراد من غير حاجة للحكم والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لا لاننا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب الاقرار نفى الحكم دفع المخالف عن الحكم نفى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض وجوه تامل اه **(قوله ومن ثم لو كانت الخ)** عبارة المعنى بخلاف البيئة فانها تحتاج الى نظرو واجتهاد واليدعي بعد الاقرار ان يطلب من القاضي الحكم عليه اه زاد الاسنى فيحكم كان يقول له اخرج من حقه أو كلفك الخروج من حقه أو الزمتك اه وهذه تويد ماصر عن سم من ان الحكم جائز ونافع مطلقا **(قوله وله)** أي القاضي اه عرش **(قوله ان يزن)** عبارة النهاية الدفع يعني دفع المال لرشدي اه **(قوله وان يشفع له ان ظن الخ)** عبارة الرخصة قوله ان يشفع لاحدهما وان يؤدي المال عن عليه لا نه يفعهما انتهت وليس فيها تعقيد الشفاعة بظان القبول الذي اوصته عبارة الشارح وكأنه ذكره موطنة لما بعده لا لاجل ان اصل ظان القول متبر في الشفاعة لا نه خلاف المقرر في مسألة الشفاعة المأخوذة من اشارة الحديث اليه فلو قال ما ليقض قوله عن حياه لكن اوضح اه سيدعر عبارة المعنى والروض مع ربحه ويندب للقاضي بعد ظهور وجه الحكم نذب الخصمين الى الصواب رجى ويؤخره الحكم يرمو او يمين برضاها بخلاف اذا لم يرضها اه وهي موافقة لما في الشارح والنهاية **(قوله لا عن حياه)** أي أو خوف انها نهاية **(قوله وتردد ايضا)** أي الزكري في قوله اي القاضي قول المتن وان انكر الخ عبارة المعنى وان انكر الدعوى وهي مما لا يمين فيها في جانب المدعي فله اي القاضي أن يقول الخ وان كان الحق بما ثبت بالاشهاد واليمين قال ألك بيئة أو شاهد مع يمين فان كان اليقين في جانب المدعي لكونه امينا أو في قسامة قال له اتحلف ويقول للزوج المدعي على زوجته بالزنا اتلانها فلو عبر المصنف بالحجة بدل البيئة كان أولى ليشمل جميع ذلك اه **(قوله وهو الاول)** كان الاول ان يؤخر عن قول المصنف ان يسكت كما في النهاية **(قوله نعم ان سكت الخ)** عبارة الاسنى والنهاية نعم ان جهل المدعي انه له اقامة البيئة فلا يسكت بل يجب اعلامه بان له ذلك كما افهمه كلام المذهب وغيره وقال البلقي ان علمه بذلك فالسكوت أولى وان شك فلقول أولى وان علم جهله به وجب اعلامه اه زاد المعنى وهو تفصيل حسن اه **(قوله ان سكت)** أي المدعي **(قوله وجب اعلامه)** معتمد اه عرش **(قوله قاذى**

أو حكم) فذلك ظاهر فليزعه ما أقر به لثبوت الحق بالاقرار من غير حكم ولو وجب دلالة بخلاف البيئة ومن ثم لو كانت صورة الاقرار مختلفا فيها احتيج للحكم كما يحسنه البلقي وله أن يبين عن أحد الخصمين لعود النفع اليهما وأن يشفع اه إن ظن قبوله لا عن حياه والا اثم وان تردد فيه الاذرى للتصريح الغزالي بان الاخذ بالحياه كمو غضبا وترد ايضا في قوله على ضمانه لالتزامه بالمداينة والذى ينجم حرمة ان تويت قرينة ذلك الاتهام وان أنكره أن يقول المدعي ألك بيئة) خبر مسلم به أو شاهد مع يمينك إن ثبت الحق بهما وان كانت اليمين بجانب المدعي لنحو لو ت قال له أتخلف (و) له وهو الاول (أن يسكت) لتلا يمينه بميله للمدعي نعم ان سكت للجهل وجب اعلامه ولو شك هل سكته مع علم أو جهل فالقول أولى وانما لم يجز له تعليم المدعي كيفية الدعوى ولا الشاهد كيفية الشهادة لقوة الاتهام بذلك فان تعدى وفعل فادى

السؤال نفذ كاقيل بمثله في إذا حكم بالبيئة قبل السؤال وبعضه ان الرافعي حكى الخ اه كلام ابن القتب **(قوله أو حكم)** أي بان نكحل وحلف المدعي اليقين المردودة (من غير حكم) يذني أن المراد من غير حاجة للحكم والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لا لاننا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب الاقرار نفى الحكم دفع المخالف عن الحكم نفى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض مواجبه تامل **(قوله وانما لم يجز له تعليم المدعي**

كيفية الدعوى ولا الشاهد) قال في الروض ولو علم كيف تصح الدعوى والشهادة جاز اه قال في شرحه لم يصحح الاصل شيئا في الاولى فالتصحيح فيها من زيادة المصنف لكن الذي على الاكثر ورجحه صاحب التنبيه أقره عليه النووي وجزم به صاحب الانوار وقال الروايات وغيره انه المذهب عدم الجواز كالايجوز ان يعمله احتياجا ولما فيه من كسر قلب صاحبه وقد يفرق بينهما وبين الثانية بان الدعوى اصل والشهادة تبع اه **(قوله فان تعدى وفعل الخ)** سكت عمالو تعدى وادعى المدعي بتعليمه

الشاهد بتعليمه اعتمد على ما بينه الغزى ولو قيل محله في مشهورين بالديانة لم يعدوا لايلازمة سؤال من التمس منه حضوره بالبلد عن كيفية دعواه الا في المعزول كما مرور جرح الغزى ما مافيه كلام شرح انه يلزمه لاحتمال طلبه بالا يسمع فيبتدل او يتضرر وعليه فحله فيمن يعد ذلك ابتداء لا اضرار له (فان قال لي بئره اريد تحفيقه فله ذلك) لانه ان تورع وقرسهل الامر والاقام البيعة عليه لتشتريه خيائه وكذبته وبحت البلقيني في متصرف عن غيره (١٥٤) او عن نفسه وهو محجور وعليه بنحو سفة او فلس تعين اقامة البيعة لتلا يحتاج الامر لدعوى بين

يدين من لا يرى البيعة بعد الشهادة بتعليمه) أى اودع المدعى بتعليمه سم وعش (قوله على ما بينه الغزى) عبارة النهائية قاله الغزى اه (قوله محله) أى الاعتداد بذلك في مشهورين الخ أى شاهد من مشهورين الخ (قوله حضور من الخ) أى احضاره (قوله عن كيفية دعواه) أى دعوى الملتزم (قوله كامر) أى قبيل فصل اداب القضاء بما فيه من التفصيل والخلاف اه سم (قوله وعليه) أى ما مافيه كلام شرح فحله أى لزوم السؤال فيمن الخ في مطلوب (قوله لانه تورع) إلى قوله وقضيته في المعنى الاماسانية عليه والى قوله وعليه فحله في النهاية (قوله وبحت البلقيني في متصرف الخ) عبارة النهائية نعم لو كان اى المدعى متصرفا عن غيره الخ تعينت اقامة البيعة كما بحثه البلقيني لتلا يحتاج الامر الخ ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه الا لمن يسمع البيعة بعد الحلف بتقدير ان لا ينصلف امره عدد الاول اه وعبارة المعنى واستثنى البلقيني ما اذا ادعى اغيره بطريق الولاية او النظر او الوكالة وانفسه ولكن كان محجورا عليه بسفة او فلس او ما ذور ناله في التجارة او مكتاتيا فليس له ذلك في شيء من هذه الصور لتلا يحلف ثم يرفع فله الحكم يرى منع البيعة بعد الحلف فيضع الحق ورد بان المطالبة متعلقة بالمدعى الخ جواب عرش عن هذا بما مشوه عدم فهم المراد بما مر في شرح ولو نصب قاضين الخ (قوله تعين اقامة البيعة) أى ابتداء اه عرش (قول المتن قبلت في الاصح) اما لو قال لا بيعة لي حاضرة ثم احضرها فانها تقبل قطعا لعدم المناقضة اه معنى (قوله وجرى عليه الخ) عبارة النهائية كما جرى عليه الى العراق اه (قوله كالأمر اصل الابداع ثم ادعى تلقا الخ) أى فانه يقبل اه عرش (قوله قبل المجدد الخ) متعلق بقوله تلقا اوردا (قوله وعليه فحله) أى القبول (قوله مطلقا) أى قبل المجدد بعده (قوله غير صحيح) خلافا للباية كما بينها انفا (قوله ولو قال لشهودى إلى قوله فان تعذرت في النهاية والمعنى (قوله اشترط) عبارة النهائية والمعنى وقد مضت مدة استبراء وعق قبلت شهادتهم ولا فلا فان قال الخ (قوله والاستبراء) أى بعد التوبة سم وزمن الاستبراء سنة عرش (قوله لا مكان قبولهم الخ) لعله على القبول عند وجود الشرط المذكور لا لا شراطه (قوله حيثئذ) أى حين مضى ذلك الزمن (قوله بذلك) أى بالعتق او الاستبراء (قوله فان تعذرت الخ) أى بوجوه (قوله والذى يظهر الخ) وقد يقال هلا قبلوا مطلقا لاحتمال الجمل والنسيان نظير ما مر اه رشيدى وياتى في الشارح ما يريده (قول المتن وإذا ازدحم) أى في مجلس القاضى اه معنى (قوله مدعون) الى قول المتن ونسوة في النهاية لا لا قول المسلم وقوله كالعرض والى ما مافيه وقوله المباح وكذا في المعنى لا لا قوله وبحت البلقيني إلى اما الكفار وقوله وسبقه اليه الفزارى (قوله الاسبق فالاسبق) أى منهم ان جاءوا مرتين وعرف الاسبق اه معنى (قوله المسلم) أى كلهم وكذا اذا كانوا كلهم كافرين كما ياتى عن عرش (قوله لانه العدل) وكما وسبق إلى موضع مباح اه معنى (قوله يسبق المدعى) أى دون المدعى عليه اه معنى (قوله وبحت البلقيني انه لو جاء الخ) ويرى بان خصم الاول اذا حضر قبل دعوى الثاني قدم الاول لسببه من غير معارض

يدى من لا يرى البيعة بعد الحلف فيحصل الضرر (او) قال (لا بيعة لي) واطلق او قال لا حاضر قول لا غائبة او كل بيعة اقيمها زور (ثم) احضرها قبلت في الاصح (لا) احتمال نسيانه او عدم عليه بتحملها وقضيته ان ما ادعى عليه بقرض مثلا فانكر اخذه من اصله ثم اراد اقامة بيعة باداء او ابراء قبلت وجرى عليه ابو زرعة لجواز نسيانه حال الانتكار كالأمر انكر اصل الابداع ثم ادعى تلقا وردا قبل الجحد وعليه فحله في صورة القرض ان يدعى اداء او ابراء قبل المجدد على ان شيخنا فرق بين الودعة والبيع مراعاة بان مبنى الودعة على الامانة فاكتفى فيها بالبيعة مطلقا بخلاف البيع وهذا ظاهر في الفرق بينها وبين القرض فالقياس المذكور غير صحيح ولو قال شهودى فسقة او عييد ثم احضر بيعة فالوجه انه ان اعترف انهم هم الذين قال عنهم ذلك اشترط مضى زمن يمكن فيه العتق والاستبراء لا مكان قبولهم حيثئذ

(قوله لا في المعزول كامر) أى ما مافيه من التفصيل والخلاف (قوله فيحصل الضرر) ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه الا لمن يسمع البيعة بعد الحلف بتقدير ان لا ينصلف امره عند الاول مرش (قوله وجرى عليه ابو زرعة) اقتصر عليه مر (قوله والاستبراء) بعد التوبة (قوله وبحت البلقيني انه لو جاء مدع الخ) ويرى بان خصم الاول ان حضر قبل دعوى الثاني قدم الاول لسببه من غير معارض او بعدها

باقامة البيعة بذلك وان قال هؤلاء اخرون جهلهم قلوبا وان قرب الزمن فان تعذرت مراجعتهم وقال الوارث او لاعلم بذلك فالذى يظهر الوقف الى بيان الحال لان قوله فسقة او عييد مانع فلا بد من يقين انتفاته واحتمال كون المحضرين غير المقول عنهم ذلك لا يؤثر احتياط الحق الغير (واذا ازدحم خصوم) أى مدعون (قدم الاسبق) فالاسبق المسلم وجوبا ان تعين عليه فصل الخصومة لانه العدل والعبارة بسبق المدعى لانه ذو الحق وبحت البلقيني انه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الاول قدم من جاء مع خصمه

أما الكافر فيقدم عليه المسلم
المسبوق كما يحته البلقني
وسبقه إليه الزاري وأما
إذالم يتعين عليه فصلها فيقدم
من شاء كدرس في علم غير
فرض ولو كفاية كالعروض
وزيادة البحر على ما يشرط
في الاجتهاد المطلق وأما فيه
فهو كالقاضي وكذا يقال في
المخفي كما هو ظاهر (فان جعل)
السابق (أو جأ أو معاً أو فرع)
إذ لا مرجح ومنه ان يكتب
اسماءهم برفع بين يديه ثم
يأخذ رقعة رقعة فكل من
خرج اسمه قدمه والاولى
لهم تقديم مريض يتضرر
بالتأخير فان امتنعوا قدمه
القاضي إن كان مطلوباً
لانه مجبور (ويقدم) ندباً
(مسافرون) أي مريدون
للسفر المباح وإن قصر كما
اقتضاه إطلاقهم على مقيمين
(مستوفون) مدعون أو
مدعى عليهم بان يتضرروا
بالتأخير عن رقتهم (ونسوة)
كذلك على رجال وكذا على
خثائي فيما يظهر (ولن
تأخروا) لدفع الضرر عنهم
(مالم يكثر) أي النوعان
وغلب الذكور لشرفهم
فان كثروا بان كانوا أقدر أهل
البلد أو أكثر فكل مقيمين
كذا قالاه وبعبارة غيرهما
نقوم باعتبار الخصوم
بعضهم مع بعض

وبعد ما تقدم الثاني هنا ليس إلا لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الاول وهذه
الصورة ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر أهناية (قوله) أما الكافر (الخ) أشار به إلى قول المصنف وإذا
ازدحم خصوم الخ أي مسلمون أو كفار أه عرش (قوله) فيقدم عليه المسلم (المسبوق) أي مالم يكثر المسلمون
ويؤدى إلى الضرر كما تقدم لهم مر يقدم الكافر ابتداء أه عرش (قوله) كالعروض (أى) إن قلنا بسبسته
أه عرش (قوله) على ما يشرط (الخ) متعلق بالزيادة (قوله) وأما فيه (أى) في الفرض ولو كفاية (قوله)
فهو كالقاضي (أى) وجب تقديم السابق والإقباله أهناية قال عرش (قوله) وجب تقديم السابق
أي حيث تعين اخذاً من تشبيهه بالقاضي وقوله والإقباله أهناية أي بان يأتى مثل هذا التفصيل في التاجر
ونحوه من السوق كذا نقل عن شيخنا الزبدي أقول وهو ظاهر إن لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع
لاضطرار المشتري وإلا فينبغي ان الحيرة له لان البيع من أصله ليس واجبا بل له ان يتنعم من بيع بعض
المشتريين وبيع بعضا ويحرم ما ذكر من تقديم السابق ثم القرعة بين المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به
العادة من الازدحام على الطواحين بالريق التي أباح أهلها الطحن بها لمن أراد وهذا في غير المالكين أما هم
فيقدمون على غيرهم لان غايته ان غيرهم مستعير منهم وإذا اجتمعوا أي المالكون وتنازعوا فيمن يقدم
فينبغي ان يقرع بينهم وان جاءوا مرتين لا شترأ كههم في المنفعة أه عرش (قوله) وكذا يقال في المخفي كما هو
ظاهر (عبارة) أصل الروضة والمخفي والمدرس يقدمان عند الازدحام ايضاً بالسبق او بالقرعة ولو كان الذي
يعلمه ليس من فروض الكفاية فلا اختيار اليه في تقديم من شاء انتهت فاموقع قوله كما هو ظاهر الموهوم انه
بحث له ولعله لعدم استحضاره أه سيدعمر وعبارة المخفي والنهية والازدحام على المخفي والمدرس
كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضاً ولو على الكفاية والافالخيرة إلى المخفي والمدرس أه (فان جعل
السابق) أو علم ونسأ أه عرش (قوله) ألا مرجح (فان) أتربعضهم بعضاً جاز اسنى ومغنى (قوله) ومنه (أى)
من الاقراخ (قوله) والاولى لهم تقدم مريض ومن له مريض بلا متعهد يتجه الحاقه بالمريض أه
نهية وبأى عن المخفي مثله (قوله) ان كان مطلوباً (أى) ان كان طالباً لانه مجبور وأى الطالب بجبر أه مغنى
(قول المتن) ويقدم مسافرون (عبارة) المغنى تنبيه لا يقدم القاضي بعض المدعين على بعض الا في صورتين
أشار للاولى منهما بقوله ويقدم الخ وأشار الثانية بقوله ونسوة وافهم اقتضاه على المسافرين والنسوة
الحصر فيها وليس مراد بل المريض كاسبق كذلك قال الزركشى وينبغي ان يلحق به من له مريض
بلا متعهده أه (قوله) بان يتضرروا (الخ) انظر ما متعلق بالباء عبارة المغنى والاسنى قوله ولهم تقدم ندباً مسافرون
مستوفون أي متنبهون للسفر خائفون من انقطاعهم ان تأخروا على مقيمين لئلا يتضرروا بالتخلف
أه (قوله) ونسوة كذلك على رجال (أى) طالباً لسترن أه مغنى (قوله) كذلك (أى) الى قوله وله
ان يعين في المغنى الاقوله بان كانوا الى يقدم منهم وقوله والاول الاذعري في النهاية الاقوله بان كانوا الى
يقدم وقوله والفرق الى ويجاب وقوله نعم الى وللاحكام وقوله وهذا ليس الى المتن وقوله فمن ثم الى المتن وقوله
اشترط الى قال جمع الخ وما سابه عليه (قوله) كذلك (أى) مدعات أو مدعى عليهم (قول المتن) وان تأخروا
(الخ) أي المسافرون والنسوة في الحجى الى القاضي أه مغنى (قوله) ان النوعان (تفسير) لفاعل كل من الفعلين
(قوله) وغلب (أى) في كل من الفعلين الذكور أي المسافرون على النسوة (قوله) بان كانوا (الخ) عبارة
النهية فان كثروا او كان الجميع مسافرين او نسوة فالقديم بالسبق او القرعة كما مرولو تعارض الخ

فتقدم الثاني ليس إلا لان تقدم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الاول وهذه الصورة
ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر مر (قوله) أما إذ لم يتعين عليه فصلها فيقدم من شاء كدرس تقدم
في اول الباب قول الشارح قال البلقني فابقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام أو نائبه ولا محل
له الدفع اذا كان فيه تعطيل وتطول بلا نزاع أه مفهوه محل الدفع اذا لم يكن فيه ما ذكر (قوله) والاولى
لهم تقديم مريض (الخ) كذا ش مر الخ (قوله) أو مدعى عليهم (كأبجته الشيخان وان منعه البلقني

لا مع اهل البلد كلهم قبل وادله اولو والمسافرون فيما بينهم والنسوة كذلك يقدم منهم بالسبق ثم يقرع ولو تعارض مسافر وامراة قدم على
الامرأة لان الضرر فيها اقوى ومث (١٥٦) الزركشي أن العجز كل رجل لا تنافا المحذور روفه نظر وما عال بمنوع (ولا يقدم سابق

وقارع الابدعوى) واحدة
لثلا يزيد ضرر السابقين
ويقدر المسافر بدعاويه
ان خفت بحيث لم تضر
بغيره اضرارا يبتلى بان
لم يحتمل عادة كما هو ظاهر
ولما فدعوى واحدة
والحق به المرأة (ويحرم
اتخاذ شهود معينين لا يقبل
غيرهم) لما فيه من التضييق
وضياع كثير من الحقوق
وله أن يعين من يكتب
الوثائق أى إن تبرع او
رزق من بيت المال والا
حرم كما مر عن القاضي لانه
يؤدى الى تعيين المعين
ومعنا لانه فى الاجرة وتعطيله
الحقوق وتأخيرها (وإذا
شهد شهود) بين يدي قاض
بحق او تركية (فعرف
عدالة او فسما عمل بعلمه)
قطعا ولم يحتج لتركية ان
علم عدالتوان طلب الخصم
نعم اصله وفرعه لا يقبل
تركته لهما فلا يعمل
فيهما بعلمه (والا) يعلم
فيهم شيئا (وجب) عليه
(الاستزكاء) أى طلب من
يزكيهم وان اعترف الخصم
بعداتهم كما يأتى لان الحق
لله تعالى نعم ان صدقما
فيما شهدا بعمل بهن جهة
الاقرار لا الشهادة ولو

وجارة للمنفى فان شروا لى نساؤه في المأزب او كن بالجمع الخ **اقول** لا مع اهل البلد كلهم) إن لم يكن في
عبارتهما ما يمنع من حل اهل البلد فيها على الخصوم منهم فلا مانع من حملها على ذلك اهم (قوله على الامراء)
عبارة للمنفى والاسنى ويقدم المسافر على المرأة المقنعة كما صرح به فى الانوار اهم (قوله وبحق الزركشي الخ)
عبارة انها يقوم بمحنة الزركشي من الحاق العجز بالرجل بمنوع اهم وعبارة للمنفى وإطلاق المصنف التثناء
يقضى ان لا فرق بين الشاعرة والعجوز وهو كذلك وإن قال الزركشي القياس الحاق العجز بالرجل لا التثناء
المحذور اهم (قول المتن وقارع) أى من خرجت قرعته اهم معنى (قوله لا بدعوى واحدة) أى وان اتحد
المدعى عليه اهم معنى (قوله لثلا يزيد ضرر السابقين) لانه ربما استوعب المجلس بدعاويه فتسمع دعواه
وينصرف ثم يحضر فى مجلس اخر او ينتظر فراغ دعوى الجاهرين ثم تسمع دعواه الثانية لمان فى وقت ولم
يضر معنى (قوله إن لم تضرب غيره) أى بالمقنعتين فى الاولى وبالرجل فى الثانية اهم معنى (قوله ولا بدعوى
واحدة الخ) ولو اقدم ما بنوا واحدة فالظاهر ان المراد التقديم بالمدعى وجوابها فصل الحكم فيهما ان تاخر
الحكم لا تنظر بينة او تركية او نحوها سمع دعوى من بعده حتى يحضره بينة يشتمل حيثن با تمام حكمه لاذ
لا وجه له طيل الخصوم ذكره الاذعى وغيره (تنبه) و لو قال كل من الخصم ان المدعى فان كان قد
سبق احدهما الى الدعوى لم تقطع دعواه بل على الاخر ان يجيب ثم يدعى إن شاء. ولادعى من بهت منهما
العوز خف الاخر وكذا ان اقام منهما بينة لانه احضر الاخر ليدعى عليه وإن استورد اقرع بينهم فن
خرجت قرعته ادعى معنى وروضع مع شره (قول المتن لا يقبل غيرهم) فان دين شهودا وقبل غيرهم لم يحرم
ولم يكره قاله الماوردى اهم معنى (قوله) وضياع كثير من الحقوق) لاذتدبجعل الشهادة غيرهم فاذ لم يقبل ضاع
الحق اسنى ومعنى (قوله) وله أن يعين من يكتب بمعنى انه يعين الى الناس ان يكتبوا اعده ومنعهم من السكتب
عند غيره بدليل ما بعده وبدليل ايراده بعد قول المصنف ويحرم اتخاذ شهود داخل فهو من محترزات المتن
فكانه قال خرج بالشهود السكتبة فلا يحرم اتخاذهم لما ابقدهما اتخاذ الكاتب من غير تعيين فانه مندوب كما
مرفى المتن اول الباب اهم رشيدى (قوله او رزق من بيت المال) ينبغي ولم باخذ الرشوة فى التقديم (قوله
ولما) أى وإن لم يتبرع ولم يرزق من بيت المال فطلب الاجرة لكتابة الوثائق (قوله حرم) أى التعيين (قوله
كاسر) أى فى فصل آداب القاضي (قول المتن فعرف) أى فيهم اهم معنى (قوله ولم يحتج) لى قوله ولو عرف
فى المنفى (قوله ولم يحتج تركية الخ) أى ويرد من عرف فسقه ولا يحتاج الى بحث اهم معنى (قوله نعم اصله الخ)
أى القاضي (قوله فيهما) أى فى عدالة اصله وفرعه على حذف المضاف بقرينة ما قبله اما الجرح فيعمل فيها
بعلمه لانه ابلغ كما هو ظاهر اهم رشيدى (قوله شيئا) أى من العدالة والفسق (قوله أى طلب من يزكيهم الخ)
(تنبه) لو جعل اسلام الشهود وجع فيه لى قولهم بخلاف جهل بجريرتهم فانه لا بد فيها من اليقنة اهم معنى
(قوله نعم ان صدقما الخ) ولو شهد عليه شاهدان معروفاً بالعدالة واعترف الخصم بما شهدا به قبل الحكم
عليه فالحكم بالاقرار لا بالشهادة لانه اقوى بخلاف ما لو اقر بعد الحكم فان الحكم قد مضى مستند الى الشهادة
هذا ما نقله فى اصل الروضة عن الهروى واقرمو تقدم باب الزان الاصح عند الماوردى اعتبار الاسبق
من الاقرار والشهادة وتقدم ما فيه وقول ابن شبة والصحيح إسنادها الى المجموع بمنوع اهم معنى (قوله
ولو عرف عدالة مركزى المزكى) صورته ما لو شهدا ثنائان عند القاضي ولم يعلم حالهما فزكاهما اثنان ولم
يعرف القاضي حالهما ايضا فزكى المزكىين اخر ان عرف القاضي عدالتهما اهم عرش (قوله او غيرها)

عرف عدالة مركزى المزكى فقط كنى خلافا لما وقع للزركشي وله الحكم بسؤال العقب ثبوت العدالة والاولى ان يقول
للمدعى عليه هل لك ادفع فى البيعة او غيرها ويحكمه لانه ايا ما قائل وفى هذا الامهال بغير رضا الخصم ولا طلب المدعى عليه

أى وفى الحق ينحر أذاه **(قوله نظر ظاهر)** عبارة الهمزة بثلاثة أيام حيث طلبه المدعى عليه وهو ظاهر اه قال ع ش ظاهره وجوب اه **(قوله)** ويجاب مدع طالب الحيلولة الخ أى بين المدعى عليه وبين العين التى فيها النزاع اه ع ش **(قوله)** ويجاب مدع الخ هذا إذا كان المدعى به عينا لاحتق فيها لله تعالى أمانا وكان كذلك كالأذى كان المدعى به عتقا أو طلاقا فللقاضى الحيلولة بين العبد وسيدوه وبين الزوجين مطلقا بلا طلب بل يجب الطلاق وكذا فى العتق إذا كان المدعى عتقه أما ذن كان عبدا فأما يجب بطلابه وأما إذا كان المدعى به ديناً فلا يستوفيه قبل التزكية وإن طلب المدعى هذا معنى ما فى شرح البهجة الشيخ الاسلام وفى العباب بعض مخالفة فليراجع اه رشيدى **(قوله)** وله حيث أنه ملازمته الخ وفى التنبيه فان قال لى بينه بالجرح وجب إهماله ثلاثة أيام والى المدعى ملازمته إلى أن ثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه فى الظاهر اه وقياس ذلك أن للقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالأقرار من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى خلافة فليراجع اه ويحرر اه سم وقد معنا هناك أن مقتضى كلام الشارح والنهاية والمغنى جواز الملازمة وقوله عن الماوردى لعل صوابه عن ابن النقيب **(قوله)** عامر) أى من أن العبرة فى العقود بما فى نفس الامر **(قوله)** ولها كما فعلها) أى الحيلولة اه ع ش **(قوله)** أو حبس الخ) فيه نظر قال فى التنبيه فى بحث التزكية وإن سأل المدعى أن يحبس حتى تثبت عدالتهم حبس اه وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به ديناً ولما إذا كان عينا لكن خصه الروض بالدين ومثله فى العباب قاله فصل من أقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضى نزع وجعله مع عدل إلى تزكيتهما به فان كان عينا أجب به وإن رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يصنع هو ولا القاضى بل المدعى عليه أن ثبت للبدعى لا عكسه وليس للقاضى تعديلهما أى تحويلهما مع المدعى فان فعلت فلتفت عنده ثم ثبت لم يضمنا المدعى عليه وإن كان ديناً لم يجبه فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويجبسه بطلب المدعى لدينه ولقد وجد حذف لالحداثة تعالى إلى آخر ما طال به هنا فى كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته اه سم **(قوله)** اسما وصفة الخ) عبارة المغنى من اسم وكنية اشتهر بها وولادان كان عليه ولاء واسم أبوه وجده وحبلىته وحرقة وسوقه ومسجده ثلاث شعبة بغيره فان كان الشاهد مشهوراً أو حصل التميز ببعض هذه الأوصاف اكتفى به اه **(قوله)** فى مانع الخ) الأولى لا يختص بوجود نحو عداوة أو قرابة **(قول المتن وكذا قدر الدين)** الأولى أن يقول وكذا ما شهدوا به ليعلم الدين والعين والنكاح والقنل

حيث طلبه المدعى عليه كما هو ظاهر م ر ش **(قوله)** نعم من بان له نفوذ تصرفه الخ) تركه م ر **(قوله)** أو حبس قبل الحكم) فيه نظر قال فى التنبيه فى بحث التزكية وإن سأل المدعى أن يحبس حتى تثبت عدالتهم حبس انتهى وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به ديناً ولما إذا كان عينا لكن عبرى فى الروض بقوله لو شهدا بدين مال وطلب المدعى أو رأى الحما أن يبعده أى يحول حتى تركى الشاهدان أوجب أو يدين لم يستوف قبل التزكية ولو طلب الحجر عليه قبلها لم يجبه أو حبسه أوجب اه فخص ذكر الحبس بالدين ومثله فى العباب فانه قال فصل من أقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضى نزع وجعله مع عدل إلى تزكيتهما به فان كان عينا أجب به وإن رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمنا هو ولا القاضى بل المدعى عليه أن ثبت للبدعى لا عكسه وليس للقاضى تعديلهما مع المدعى فان فعلت فلتفت عنده ثم ثبت لم يضمنا المدعى عليه وإن كان ديناً لم يجبه فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويجبسه بطلب المدعى لدينه ولقد وجد حذف لالحداثة تعالى إلى آخر ما طال به هنا فى كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته وعلى فى شرح الروض عدم الإجابة للحجر بما قال أن قضيته أنه يجبه إلى الحجر فى المشهود به وحده ثم قال فى الروض ولا يحبس أى المدعى عليه بشاهد قال فى شرحه لأن الشاهد وحده ليس بحجة وقال فى التنبيه قبل ما تقدم عن معان قال لى بينه بالجرح وجب إهماله ثلاثة أيام والى المدعى ملازمته إلى أن ثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه فى الظاهر اه وقياس ذلك أن للقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالأقرار

نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما بان فى الحيلولة بلا طلب غير خفى ويجاب مدع طالب الحيلولة بعد اليقنة وقيل التزكية وله حيث أنه ملازمته بنفسه أو بنائيه وبعد الحيلولة لا ينفذ تصرف واحد منها نعم من بان له نفوذ تصرفه كما هو ظاهر مما مر وللحاكم فعلها بلا طلب إن رآه ولا يجب طالب استيفاء أو حجر أو حبس قبل الحكم (بان) بمعنى كان (يكتب ما يميز به الشاهد) اسما وصفة وشهرة ثلاث شعبة ويكتفى بجزء (والمشهود له وعليه) ثلاث يكون قريباً أو عدواً وهذا ليس من الاستزكاء بل مما يرجع من النظر بعده فى مانع آخر من نحو عداوة أو قرابة (وكذا قدر الدين على الصحيح) لأنه قد يغلب على الظن صدق الشاهد فى القليل دون الكثير ولا بد فى كون العدالة تختلف بذلك وإن كانت ملكة فمن ثم ضعف المصنف الخلاف وإن قواه الامام ونقل المقابل عن معظم الأئمة

وغيرها اه معنى **(قوله قول شارح الخ)** واقفه المغنى **(قوله أى اثنين)** أى فأكثر مغنى **(قوله وسماه)** أى المبعوث **(قوله لمن أعتز به)** واقفه المغنى عبارة هو أى من كيانصب بأسقاط الحافض وصرح به في المحرر فقال إلى من كى اه **(قوله وهؤلاء المبعوثون الخ)** وفي الشرح والروضة ينبغي أن يكون للقاضي مركزون وأصحاب مسائل فالمرجع اليهم لبيان أحوال الشهود وأصحاب المسائل هم الذين يعيهم القاضي إلى المزيكين ليبحثوا ويسالوا وبما فسرنا أصحاب المسائل في لفظ الشافعي رضى الله تعالى عنه بالمركين انتهى اه معنى وروض مع شرحه **(قوله لانهم يبحثون الخ)** أى من المزيكين ليوافق ما يأتى اه رشيدى **(قوله ويسن الخ)** عبارة المغنى قال في الروضة يكتب إلى كل مركز كتابا يدفعه إلى صاحب مسئلة ويخفى كل كتاب عن غير من دفعه اليه وغير من يعثه اليه احتياطا لئلا يسقى المشهود له في التزكية والمشود عليه في الجرح اه **(قوله وان لا يعلم)** من الاعلام **(قوله ويطلقون)** أى أصحاب المسائل اه سيد عمر **(قوله وهم)** أى المزيكون **(قوله الرسول اليهم)** يأتي عن الرشيدى **(قوله ثم بعد السؤال الخ)** عبارة المغنى والروض مع شرحه ثم ان عاد اليه الرسول يخرج من المزيكين توقف عن الحكم وكتم الجرح وقال للبدعي زدنى في الشهود او عادوا اليه بتعديل لم يحكم بقولهم بل يشافه أى القاضي المزيكى المبعوث اليه بما عنده من حال الشهود ومن جرح او تعديل لان الحكم بشهادته ويشير المزيكى اليهم ليامن بذلك الغلط من شخص إلى آخر اه **(قوله له)** أى للقاضي اخفاؤه أى الجرح وقوله تعديل عطى على جرح والو او بمعنى او كما عرهما غيره **(قوله ثم هذا المزيكى)** أى المذكر في قول المصنف ثم يشافه المزيكى كما اشار اليه بهذا الذى هو للإشارة للقرىب فالمراد به المبعوث اليه وهو غير المزيكى المذكور أو لا وصرح بهذا الاذرى ويصرح به قول المصنف يعدو قيل تكفى كتابته ومرا الد شارح بقوله ان كان شاهد اصل أى بان كان هو المختبر لحال الشهود يصحبه أو جوارا وغيرهما ما يأتى وقوله والى بان لم يقف على أحوال الشهود إلا بإخبار نحو جيرانهم ولا يأتى ما تقرر قول الشارح أى المزيكى سواء صاحب المسئلة والرسول اليه يعقب قول المصنف وشرطه لانه للإشارة إلى الخلاف فى أن الحكم بقول المزيكين أو المسؤلين من الجيران ونحوهم كما اشار اليه الاذرى وقدر والشهاب ابن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه ووافق شرح المنهج فليحرر وليراجع ما فى حاشية الزياى اه رشيدى عبارة سم **(قوله والى الاشتراط فى الاصل عذر الخ)** وحيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الا فى وخبرة باطن من يعدله لصحة أو جوارا ومعاملة قد بة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شىء هنا على أنه سياتى انه يعنى عنها ان يستفيض عنه عدالته من الخبراء **(قوله)** وقال جمع لا يشترط لصحة أو جوارا ومعاملة قد بة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شىء هنا على أنه سياتى ايضا انه يعنى عنها ان يستفيض عنه عدالته من الخبراء **(قوله)** وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة كتب عليه مر **(قوله ولو لى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل)** اكتفى بقوله فيه الخ بعد ان نقل الشيخان خلافا فى ان الحكم بقول أصحاب المسائل او بقول المزيكين قالوا اللفظ للروضة واذا تأملت كلام الاحباب فقد تقول ينبغي ان لا يكون فى هذا خلاف محقق بل ان لى صاحب المسئلة الجرح والتعديل لحكم القاضي مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لانه حاكم وان امره بالبحث بحث ووقف على حال الشاهد وشهد بما وقف عليه فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لانه شاهد وان امره بجمع مزيكين فصاعدا وبان يعلمه بما عندهما فهو رسول محض والاعتماد على

فاندفع قول شارح لا يحسن التعبير بالصحيح بل بالأصح (ويبحث به) أى المكتوب (مركبا) أى اثنين مع كل نسخة مخفية عن الآخر وسماه به لانه سبب فى التزكية فلان يأتى قول أصله إلى المزيكى خلافا لمن أعتز به هؤلاء المبعوثون يسمون أصحاب المسائل لانهم يبحثون ويسألون ويسن أن يكون يعيهم سائرا وان لا يعلم كلا بالآخر ويطلقون على المزيكين حقيقة وهم الرسول اليهم (ثم) بعد السؤال والبث (يشافه المزيكى بما عنده) من جرح فيسن له اخفاؤه ويقول زدنى في شهودك وتعديل فيعمل به ثم هذا المزيكى ان كان شاهد أصل فواضح والاشتراط فى الاصل عذر يجوز الشهادة على الشهادة وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة ولو لى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقوله فيه لانه حاكم (وقيل تكفى كتابته) أى المزيكى إلى القاضي بما عنده

(الخ) أى من غير مشافهة وهذا اختاره القاضي حسين وأصحابه وعليه عمل القضاة الآن من اكتفائهم برؤية العدل العادة اه معنى (قوله) واول الاذرع (الخ) عبارة المغنى (تفيه) من نصب من ارباب المسائل حا كافي الجرح والتعديل كفى ان ينهى إلى القاضي وحده فلا يعتبر العدد لانه حاكم وكذا الامر القاضي صاحب المسئلة بالبحث فيبحث وشهد بما يحمله لكن يعتبر العدد لانه شاهد قال في اصل الروضة وإذا تأملت كلام الاصحاب فقد تقول ينبغي ان لا يكون فيه خلاف بحق بل انولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم القاضي مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لانه حاكم ان أمره بالبحث فيبحث ووقف على حال الشاهد وشهد به فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لانه شاهد وان أمره بمراجعة مزكّين وإعلامه ما عندهما فهو رسول محض فليحضر أو يشهدوا وكذا الوشيد على شهادتهما لأن شاهد الفرع لا يقبل مع حضور الاصل انتهى وقدر فبذلك الخلاف في ان الحكم بقول المازكين او بقول هؤلاء والذي نقله عن الاكثرين انه بقول هؤلاء وهو كما قال شيخنا المعتمد اه (قوله) اى المازكى إلى قوله ومثله في المغنى لا قوله ومعه إلى المتن وإلى قوله نظير ما أتى في النهاية (قوله) والمرسول اليه صوابه والمرسل اليه لان اسم المفعول من غير الثلاثى لا يكون إلا كذلك اه رشيدى (قول المتن كشاهد) قضيت عدم شهادة الاب بتعديل الابن وعكسه وهو الاصح اه معنى (قوله) في كل ما يشترط (الخ) اى من اسلام وتكليف وحرية وذكورة وعدالة وعدم عداوة في جرح وعدم بنوة او اوبة في تعديل اه زيادى (قوله) ومعه (الخ) اى ان شرطه كشرط قاض (قوله) ومثله (الخ) اى المازكى في ذلك اى فى اشتراط المعرفة (قوله) بقول بعضهم (الخ) عبارة النهاية نعم اقول والوالد بان يكفيه انه يشهد بأنه صالح لدينه ودنياه ويتجه عمله على عارف صلاحهما (الخ) وما عترض به من أنه يأتى فى الشهادات ما يعلم منه انه اخ غير صحيح لان حقيقة الاطلاق ان يشهد بمطلق الرشد امام قوله انه صالح لدينه ودنياه فانه تفصيل لا إطلاق اه وعقبها سم بماضيه واقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا لاداصرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل اه (قوله) يحمل هذا) اى ماسأتى وقوله والاول اى ما قاله البعض (قول المتن وخبرة باطن) من إضافة المصدر إلى مفعوله اى خبرته باطن اه سم اى كإشارة الى الشارح بتقدير المرسول اليه (قول المتن وخبرة باطن من يعده (الخ) والمغنى فيه ان اسباب الفسق خفية غالبا فلا بد من معرفة المازكى حال من يزكّيه ويشترط علم القاضي بأنه خير بياطن الحال الا

قولهما فليحضر أو يشهدوا وكذا الوشيد على شهادتهما لان شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الاصل انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى اقول وفي قولهما فحكم القاضي مبنى على قوله ما يفيد ان الثبوت يشق في البلدان تجرد عن الحكم الا ان يعمل ذلك على ما اذا حكم نائب القاضي المذكور بالجرح والتعديل ثم شافه القاضي ثم رايه كلام الشيوخين محصله ان نائب القاضي بشافه بالثبوت وان لم يحكمو يغتفر فيه ذلك لانه معين له بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك الشيوخان عند الكلام على كتاب القاضي للقاضي اه قلت وعبارة الروض وشرحه هناك فصل اول لم يحكموا أنهى سماع الحجة المسبوبة بالدعوى إلى قاض آخر مشافهة به لم يجوز له الحكم بناء على انهم سماعا فعلا نقل كقتل الفرع شهادة الاصل وكالات الحكم بالفرع مع حضور الاصل لا يجوز الحكم بذلك او مكاتبه جاز الحكم به حيث تكون المسافة بين القاضيين بحيث تسمع فيها الشهادة على الشهادة بخلاف الكتاب مع الحكم يجوز ولو مع القرب بخلاف ما لو قال لائبه اسم البيت بعد الدعوى وانتهى إلى فعل فلا شبهة الجواز اى جواز حكمه به بذلك لان تجوز النيابة للاستعانة بالنايب وهو يقتضى الاعتداد بسامعها بخلاف سماع القاضي المستقل اه باختصار وبه يتضح ان الاشكال فيما ذكره (قوله) يقول بعضهم بكفيه ان يشهد به صالح (الخ) اقول بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله) يحمل على من يعرف (الخ) كتب عليه مر (قوله) لكن سأتى في الشهادات (الخ) غير صحيح لان حقيقة الاطلاق ان يشهد بمطلق الرشد امام قوله انه صالح لدينه ودنياه فانه تفصيل لا إطلاق ش مر واقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع انه لم يصرح بذلك فليتأمل سم (قوله) اى

و اول الاذرع كالحسابى هذا الوجه بما يرجع إلى المعتمد (و شرطه) اى المازكى سواء صاحب المسئلة والمرسول اليه (كشاهد) في كل ما يشترط فيه امان نصب للحكم بالتعديل والجرح فشرطه كقاض ومعه لان لم يكن في واقعة خاصة ولا فسادا في الاستخلاف (مع معرفة) المازكى لكل من (الجرح) والتعديل (و أسبابهما) ثلثا يجرع عدلا وبزكى فاسقا ومثله في ذلك الشاهد بالرشد فقول بعضهم بكفيه أن يشهد بأنه صالح لدينه ودنياه يحمل على من يعرف صلاحهما الذي يحصل به الرشد في مذهب الحاكم نظير ما أتى في هو عدل لكن سأتى في الشهادات ما يعلم منه أنه لا يكتفى بنحو ذلك الاطلاق ولو من الموافق القاضي في مذهبه لان وظيفة الشاهد التفصيل لا الاجمال لينظر فيه القاضي وقد يجمع بحمل هذا على ما اذا كان ثم احتمال يقدح في ذلك الاطلاق والاول على خلافة

(و) مع (خبرة) المرسل اليه ايضا بحقيقة (باطن من بعده) وجوز بعضهم رفع خبره عطا فاعلى خورشطه (لصحة وجوار) بكسر اوله افسح من ضمنه او ماملة قديمة كما قاله عمر رضي الله عنه لمن عدل عنده شاهدا او هجارك تعرف ليله ونهاره او عمالك بالدينار والدرهم الذين يستدل به ما عى الورع أو رفيقك في السفر (١٦٠) الذى يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا فال است تعرفه ويقبل قولهم في خبرتهم

بذلك كابد له الاثر ما غير
القديم من تلك الثلاثة كان
عرفة في-د-د من نحو
شهرين فلا يكون انصافا على
ما قاله الهارونى ويبنى عن
خبره ذلك ان تستفيض
عنده عدالة من الخبراء
بباطنه والحق ان الرفة
بذلك ما ذكره ذلك على
سمعة بعد اخرى بحيث
يخرج عن حد التواطؤ
لأشهادة عدلين لاحتمال
التواطؤ الا ان يهد على
شهادتها وخرج بن بعده
من يجرحه فلا يشترط خبرة
باطنه لاشتراط تفسير
الجرح (الاصح انشراط
لفظ شهادة) من العزكى
كيفية الشهادان (و)
الاصح (انه يأتى) قول
العارف باسباب الجرح
والتعديل اى المرافق
مذهبه المذهب القاضى
فيهما نظائر ما تقر بما فيه
(هو عدل) لانه اثبت له
الدالة التى هى المقصود

(وقيل يبدل على) ونقل
على الاكثر لانه قد يكون
عدلا فى شئ دون شئ معنى
قد يظن صدقه فى شئ مدين
شئ اخذنا عما تقرر أنفا
فى القليل والكثير وأما

اثبات حقيقة الدالة فى صورة ونفها فى آخره فمقصودنا هو اننا قد ذكرنا ذلك الذى ذكرته هو المراد لم ينتج
منه تأيد لذلك الوجه الضعيف لانه وان قال على وقد يردى فى بعض الصور التى ينب الظن فيها صدق دون غيره فتأمله فان الشراح أغفلوه
بالكيفية ويجوز أن يركب أحد الشاهدين الآخر ولو عرف الحاكم الخصم اسم الشاهد ونسبه وعينه جازت تركبته فى غيبته كإبائى (ويجب
ذكر سبب الجرح) ربما كان ولا يكون به فاذا لم حاجة مع أنه مسئول وبه غارق شهود الزنا اذا انحصرا كما مرع أنه يندب لهم السمت

أو سارق الاختلاف في سببه فوجب يأنه ليعمل القاضي فيه باعتقاده نعم لو اتحد له (١٦١) القاضي وشاهد الجرح لم يعد الا كنفاء

لانه مسئول في رقبته من كفاية عشرين بخلاف شهود الزنا اذا نقصوا عن الاربعة فانهم قذفة لانهم مندوبون الى السرفهم معصرون اه (قوله) وسارق) او قاذف او نحو ذلك او يقرول ما يعتقد من البدعة المشككة اه معنى (قوله) الاختلاف الخ علة لما في المتن (قوله) فوجب يأنه الخ) اشكل على بعض الطلبة التميز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو الفسق او رد الشهادة وسببه نحو الزنا والسرقه اه سم (قوله) انه لا فرق) وقاغا للنهاية والمغنى (قوله) بما مر انفا) اى في شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قوله) وقال الامام الخ) عبارة المغنى ر قيل ان كان الجراح عالما بالاسباب اكتفى باطلافة والا فلا (تنبيه) على الخلاف في غير المنصوب للجرح والتعديل اما هو فليس للحاكم سؤاله عن السبب كما نقله الزركشى عن المطالب عن ابن الصباغ اه (قوله) ولو علم الخ) الى قوله قال جمع في المغنى الا قوله بل قال الى فان لم يبين والى قول المتن الاصح في النهاية (قوله) لكن يتوقف الخ) عبارة النهاية لكن يجب التوقف عن الخ) قال ع ش وفي نسخة اى للنهاية لكن يتوقف عن الخ) اى ندبا اخذ اما يأتى له اه عبارة الرشيدى قوله كما يأتى الذى يأتى خلاف هذا وانه لا يجب التوقف كما سياتى التنبيه عليه وفي حاشية الشيخ ان في بعض النسخ هنا ابدال لفظ يجب بيتدب وهو الذى يوافق ما يأتى اه وصنع المغنى وشرح المنهج كالصريح في الوجوب به صرح الاسنى عبارة قال الاسنوى وليس المراد بعد قبول الشهادة بالجرح من غير ذك سببه انها لا تقبل اصلا حتى يقدم عليها بيته التعديل بل المراد انه يجب التوقف عن العمل بها الى بيان السبب كذا ذكره النووي في شرح مسلم في جرح الراوى ولا فرق في ذلك بين الرواية والشهادة اه (قوله) عن الاحتجاج به) اى بالمجروح اه معنى (قوله) كما يأتى) اى قبل قول المصنف والاصح انه لا يكتفى الخ) (قوله) حضور المزمك) يفتح الكاف (قوله) من تسمية البيته) المراد بما يشمل المزمك والاصل (قول المتن) ويعتمد) اى الجراح اه معنى (قوله) اى الجرح) الى التنبيه في المغنى الا قوله ولا يجوز الى والاشهر (قول المتن) او الاستفاضة علم بذلك اعتدالت التواتر بالاولى اه نهاية عبارة المغنى وشرح المنهج والتواتر كما فهم بالاولى وكذا شهادة عدلين مثلا بشرطه لحصول العلم والظن بذلك اه (قوله) الا ان شهد) اى الجراح (قوله) والاشهر اه يذكر معتمده الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخ الاسلام في اشتراط ذكر ما يعتمد منه معانة ونحوه وجها واحدهما هو الاشهر نعم وثانيهما هو الاقيسى لا وهذا وجه اه (قول المتن) ويقدم على التعديل) سواء كان بيته الجرح اكثر ام لا اه معنى عبارة سم قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن النقيب وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاقترن اكثر الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه (قوله) لو ابدع علم الجراح) فان بيته التعديل بنت امرها على مظهر من الاسباب الدالة على العدل فو رخي عليها ما اطلع عليه بيته الجراح من السبب الذى جرحته به كالموقفات بيته بالحق وبيته بالبراء اه معنى (قول المتن) المعدل) بكسر الدال مخطه اه معنى (قوله) لو ابدع علم الخ) اى بجرحه ان الترتيب وصلاح الحال بعد وجوب السبب الذى اعتمده الجراح (تنبيه) هذه المسئلة احدى مسئلتين يقدم فيها بيته التعديل على الجرح والثانية ما لو جرح بيلد ثم انتقل لاخر فعدله اثنان قدم التعديل كما قاله صاحب البيان عن الاصحاب قال في الذخائر ولا يتوسط اختلاف البلدين بل لو كانا في بلد اختلف الزمان فكذلك اه وحاصل الامر تقديم البيته التي معها زيادة علم من جرحه او تعديل اه ولعل ما نقله عن الذخائر التميز بين الجرح وسببه نحو الزنا والسرقه (قوله) نعم لا بد من تسمية البيته) مضاف اليه معلوم مر (قوله) الا ان شهد على شهادتهم) كتب مر (قوله) والا قيسى لا) هذا اوجه ش مر (قوله) ايضا والا قيسى لا) قال في شرح الروض: ذكر ذلك الاصل وظاهر صنف اعتدالت الثاني اه (قوله) ويقدم الجرح على التعديل) قال في التذية فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن النقيب وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاقترن اكثر الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه قال في التنبيه قبل

(٢١) - شروانى وابن قاسم - عاشر) (فان قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وصلى قدم) لزيادة علمه حينئذ (تنبيه) قوله وصاح بخمائل أن يكون تأكيذا والوجه أنه تأييد إذ لا يلزم من التوبة قبول الشهادة وحينئذ يفيد أنه مضموع

مدة الاستبراء بعد النوبة ايسر ظاهر المتن أنه يكفي مجرد قوله صاحب راي سرادابل لا بد من ذكر معنى تلك المدة ان لم يعلم تاريخ الجرح والام
يحتاج لذلك اذ لا بد من مضىها وكذا يقدم التعديل أن أرخ كل من البيذين وكانت بينة التعديل متأخرة قال ابن الصلاح إن علم المعدل جرحه ولا
فيحتمل اعتماده على حاله قبل الجرح قال (١٦٢) القاضي ولا تتوقف الشهادة به على سؤال القاضي لانه تستمع فيه شهادة الحسبة وقضيته

أن التعديل كذلك
لساها فيه ايضا وقبل
قول الشاهد قبل الحكم
انا فاسق او مجروح وان لم
يذكر السبب خلافا لروايات
وغيره نعم يتجه أن محله فمين
لا يبعد عادة عليه باسباب
الجرح وفي شرح مسلم
يتوقف القاضي عن شاهد
جرحه عدل بلا بيان سبب
ويشبهه ان مراده نذب
التوقف إن قويت الريبة
لعل القادح يتضح فان لم
يتضح حكم ما يأتي انه لا عبرة
لريبة يجهدها بلا مستند
(والاصح انه لا يكفي في
التعديل قول المدعى عليه
هو عدل وقد غلط في شهادته
على لأم ان الاستزكاء
حق لله تعالى ولهذا يجوز
الحكم بشهادة فاسق وان
رضى الخصم ومقابله
الاكتفاء بذلك في الحكم
عليه لا في التعديل اذ لا قائل
به وقوله وقد غلط ليس
بشرط بل هو بيان لان
اسكار مع اعتراقه بعدلته
مستلزم لتسبته للغلط وان
لم يصرح به فان قال عدل
فيما شهد به على كان اقرا
منه به ويسن له ولا يلزمه
وإن طلب الخصم اذ ارتاب
فيهم لكن بقيد الاثني
قبل الحسبة وفي المنتقى

هو ما ذكره الشارح بقوله الآتي وكذا يقدم الخ فقيده بما قاله ابن الصلاح (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة
اه عش (قوله تاريخ الجرح) اى سبب الجرح كانا (قوله لذلك) اى لانه كرمضى تلك المدة (قوله وكذا
يقدم الخ) ولو عدل الشاهد في رافعة ثم شهد في أخرى فقال بينهما من استبعده القاضي باجتهاده طلب
تعديله فانما لان طول الزمن يغير الاحوال بخلاف ما لا يبطى ولو عدل في مال قيل هل يعمل بذلك التعديل
المذكور في شهادته بالمال الكثير بناء على ان العدالة لا تنتجز اولا بلا بناء على أنها تنتجز اوجها قال ابن
أبي الدم المشهور من المذهب الاول فن قيل في درهم قبل في ألف نقله عنه الا ذرى وأقره ولو عدل الشاهد
عند القاضي في غير محل ولايته لم يعمل بشهادته إذا عاد الى محل ولايته إذ ليس هذا قضاء يعمل به بينة فهو كما
لوسم البيئة خارج ولايته معنى وروض مع شرحه (قوله الشهادة به) اى بالجرح اه عش (قوله
فيه) اى الجرح (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله ويقبل) الى قوله خلافا الخ في المغنى (قوله قبل
الحكم) قد يشمل ما قبل اداء الشهادة فليراجع (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهومه انه لو بين
السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما قدمت عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يشتا بدون اثنتين
الا ان يريد بقوله عدل الجنس فليراجع اه سم (قوله ويتجه ان مراده الخ) لا يخالف ما مر عن الاسنى
وغيره لان ذلك في عدلين فاكثر (قوله في شهادته) اى قوله ولو قال لا رافعي المغنى الا قوله ولا يلزمه الى ان
يفرهمه وإلى الباب في النهاية الا قوله اى ذلك روفه بينة الى اقام بينة (قوله ومقابله الخ) عبارة المغنى تنبيه
كلامه يقتضى ان مقابل الاصح لا اكتشافه بذلك في التعديل ولا قائل به وانما مقابله الاكتفاء به في الحكم على
المدعى عليه بذلك لان الحق له وقد اعترف بعدالته اه (قوله اذ ارتاب فيهم) او توهم غلظهم لحفظة عقل
وحدهم فيهم وإن لم يرتب بهم ولا توهم غلظهم فلا يفرهمه وإن طلب منه الخصم تقر بقوله لا فيه غضا منهم
معنى وروض مع شرحه (قوله وفي المنتقى) عطف على قبيل الحسبة (قوله ولا) اى وإن اتنى القيد
الاى سيد عمر (قوله ان يفرهمه) تنازع فيه قوله ويسن له ولا يلزمه قوله وجب (قوله كلا الخ) مع قوله ثم
يسأل الثاني لعل هناك سقوط الاصل فيسأل واحد ويستقصى ثم يسأل الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه
ويسأل كلامهم عن زمان تحمل الشهادة عاما وشهرا او يوما وغدوة او عشية وعن حضر معه من الشهود وعن
كتب شهادته معه انه يجز او مدادو نحو ذلك يستدل في صدقهم ان اتفقت كلمتهم والافيقف عن الحكم
وإذا اجاب احدهم لم يردع يرجع الى الباقي حتى يسألهم ثلاثا يفرهمه بحواهب فان امتنعوا من التفصيل
ورأى ان يعظمهم ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعظمهم وحذرهم فان اصرروا على شهادتهم ولم يفضلوا
وجب عليه القضاء الخ (قوله والاولى كون ذلك قبل التزكية) اى لا بعد ما لان ان اطلع على عورة
استغنى عن الاستزكاء والبحث عن حالهم اسنى ومعنى (قوله بذلك) اى بنحو عداوته او فسقه (قوله
ذلك وأقلمهم أى أصحاب المسائل المجهولة للبحث عن حال الشهود اثنان وقيل يجوز أن يكون واحدا قال ابن
النقيب القولان مبنيان على ان الجرح والتعديل يقع بقوله ثم ابقول المسؤل من الاصدقاء والجيران ظاهر
النص وقول الاصطخرى والاكثرين الاول ويصحح القاضي ابو الطيب وغيره قائلهم اثنان لان الجرح
والتعديل لا يثبت بدونهما وافر النووي الشيخ على ترجيحه (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهومه انه
لو بين السبب رد الشاهد فيه نظر مع ما في الحاشية العلما عن ابن النقيب ان الجرح والتعديل لا يشتا بدون
اثنتين الا ان يريد بقوله عدل الجنس فليراجع (قوله فان قال عدل فيما شهد به على) كتب عليه مر (قوله
لكن بقيد الاثني) سكت عنه مر (قوله ولهم ان لا يجيروه) كتب عليه مر

في
والاوجب ان يفرهمه ويسأل كلا ويستقصى ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الاول به ويستقصى ويعمل بما غلب على
ظنه والاولى كون ذلك قبل التزكية ولهم ان لا يجيروه بلزمه حيثن القضاء وإن وجدت شروطه ولا عبرة بريبة يجهدها ولو قال لا داعي فيهم
آني بينة بنحو عداوته او فسقه وادعى أنه كان جاهلا بذلك قبل قوله يمينه على ما ذكره بعضهم فله بعد حلفه إقامة البينة بذلك فان قلت اطلقوا

قبوله في البيعة لي وماعه مامراً نفا الظاهر أو الصريح في أنه لا يمين عليه وهذا يرد على ذلك البعض قلت يمكن الفرق بان الثاني هنا أظهر لانه
نفي القادح على العموم ثم أثبت بعضه في شخص واحد فاحتاج ليمين توريد محذوفه في ذلك الانبات وأما مضافاً بینه لا يمين في من كل وجه
لانهما لم يتورا دعى شيء واحد أو أما قولهم قد يكون له بيعة ولا بعدله فلا فرق فيه لا قد يكون عدوه مثلاً وهو لا يعلمه ولو أقام بيعة على إقرار
المدعى بأن شاهده يشرب الخمر مثلاً وقت كذا فإن كان يمينه وبين الاداء دون سنة رد (١٦٣) ولا فلا ولو لم يعين للشرب وقتاً سئل المقر

وحكم بما يقتضيه تعيينه
فان الحى عن التعيين توقف
عن الحكم ولو ادعى الخصم
ان المدعى اقر بنحو فسق
بينه واقام شاهداً يلحظ
معه بنى على ما قال بعد
يلتصه شهودى فسقة
والاصح بطلان بينته لا
دعواه فلا يحلف الخصم
مع شاهده لأن الغرض

في شخص الخ تنازع في الفعلان (قوله لا يمين في الخ) هذا يخالف قول المناطقة ان المرجبة الجزئية تنقض
السالبة الكلية (قوله لانهما لم يتورا دعى شيء واحد) فيشترط في كل بيعة اقيمتها زور ويحجب بان غاية
الامر انعام في الأشخاص وهو يقبل التخصيص اهـ (قوله بينته) اى وقت الشرب (قوله ولو لم يعينها)
اى شاهداً الاقرار (قوله توقف عن الحكم) هل ندبا كاهو قياس ما قدمه قبيل قول المتن والاصح انه الخ او
وجوب كاهو قياس ما قدمته من الاسنى وغيره وهذا هو الاقرب فليراجع (قوله والاصح بطلان بينته
لادعواه) لعل مقابله بطلان دعواه ايضاً فليحلف الخصم مع شاهده لان الغرض حينئذ بطلان الدعوى
لا الطعن في البيعة (قوله وايهام الروضة الخ) اقول القياس ما في الروضة كما تقدم للبصنف من انه لو قال لا بيعة
لي ثم احضرها قبلت لانه بما لم يعرفه له بيعة او نسي وانحوز ذلك فكذلك البيعة هنا يحتمل انهما حين
قولهما السنا بشاردين في هذه القضية نسباً اهـ ع

باب القضاء على الغائب

الظن في البيعة وهو لا يثبت
بشاهدتين ولو شهدا بان
هذا ملأه ورثه فتشهد
اخران بانها ذكر ا بعد
موت الاب انهما ليسا
بشاهدين في هذه الحادثة
او انهما ابطا الدار منه رد
وايها الروضة خلاف
ذلك غير مراد

(قول المتن على الغائب) والحق القاضي حسين بالغائب ما اذا حضر المجلس فهو بقبل ان يسمع الحاكم البيعة
او بعده وقبل الحكم فالحكم يحكم عليه قطعاً اهـ معنى (قوله عن البلد) الى قوله وليس له في المغنى والى الفرع
في النهاية الا قوله اى الامل كاهو ظاهر وقوله ومثلاً الى نعم وقوله ويؤيده الى واقرضه وقوله الا ان
يقول وهو ممتنع وقوله وكذا تسمع الى ولو كان (قوله عن البلد) اى فوق مسافة العدوى كما ياتي في اول الفصل
الثاني (قوله بشرطه) اى من التوراي والتعزى مغنى ونهاية (قوله وتوابع اخر) اى من قوله ويستحب
كتاب به الى الفصل الثاني اهـ بجري (قوله كما ياتي) اى الفصل الثاني (قوله وتلكه) اى المدعى عليه
عش اى بعد حضوره وشيدى (قوله بنحو فسق الخ) متعلق بطاعن في البيعة قوله بنحو اداء متعلق بطاعن في
الحق (قوله وليس له) اى للغائب اذا حضر (قوله عن كيفية الدعوى) اى الاولى اهـ ع (قوله ومثلاً)
اى الدعوى وكذا خبر تحريرها (قوله استيقاؤه) اى التحرير (قوله اليه) اى القاضي اهـ ع (قوله
ان سجلت) اى الدعوى سم ويذني ان يكون مثل التسجيل مالى تبرع القاضي بمكاتبها للخصم اهـ
سيد عمر (قوله ولانه) الى قوله ويؤيده في المغنى (قوله ولان الخ) عطف على قوله للحاجة (قوله فهو الخ)
الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله والافعال الخ) عبارة المغنى ولو كان فتوى لقال لك ان تاخذى اولاً باس
عليه او نحو ولم يخل بقول لان المغنى لا يقطع فلما قطع كان حكماً كذا استدلو ا به وقال المصنف في شرح مسلم
لا يصح الاستدلال به لان اباسقيان كان حاضراً الخ (قوله وردده الخ) وايضاً الملازمة في قولهم والافعال
الخ ممنوعة اذا يجوز ان يكون فتوى ويقول خذى الخ كما افاده الحلبي اهـ بجري (قوله ذلك) اى الشكاية
عن شخ زوجاً (قوله ويؤيده) اى ما في شرح مسلم (قوله واقرضه) الى قوله خلافاً للقينى في المغنى الا

باب القضاء على الغائب
عن البلد أو المجلس بشرطه
وتوابع اخر (هو جائز) في
كل شيء ما عدا عقوبة الله
نعالي كما ياتي وإن كان الغائب
في غير عمله للحاقه وتلكه
من لبطال الحكم عليه
بأثبات طاعن في البيعة إذ
يجب تسميته له إذا حضر
بنحو فسق أو في الحق بنحو
ادام وليس له سؤال القاضي
اى الامل كاهو ظاهر عن
كيفية الدعوى ومثلاً بين

(قوله لانهما لم يتورا دعى شيء واحد) فيشترط في كل بيعة اقيمتها زور ويحجب بان غاية الامر انعام في
الأشخاص وهو يقبل التخصيص (قوله ولو أقام بيعة على إقرار المدعى بأن شاهده الخ) كتب عليه مر
(قوله ولو لم يعين للشرب وقتاً الخ) كتب عليه مر (قوله ولو ادعى الخصم ان المدعى اقر بنحو فسق الخ)
كتب عليه مر (قوله ولو شهدا بان هذا ملأه كورثته الخ) كتب عليه مر
باب القضاء على الغائب (قوله نعم ان سجلت) اى الدعوى

الاستظهار وإن كان في تحريرها خفاء بعد على غير العالم استيقاؤه لان تحريرها اليه نعم إن سجلت فله القدح بادهامطل لها كاهو ظاهر ولانه
قال لهندامراًة أبي سفيان رضى الله عنهم لما شكت اليه شحه خذى من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف فهو قضاء عليه لا افتاء
والافعال لك أن تأخذى مثلاً ورد في شرح مسلم بانه كان حاضر أعير متوارو لا تمنع زان الواقعة في فتح مكة لما حضرت هند للبايعه وذكرك
فيها أن لا يقرن فقد ذكرت هند ذلك ويؤيده ما رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي انها قالت لا يا بيعك على السرقة إلى أسرق

من مال زوجي فكف ^{بنيته} وكف يدها حتى أرسل إلى أبي سفيان يحل لها منه فقال أبو سفيان أما الرطب فنعيم وأما البابس فلا
واعترضه غيره بأنه لم يحلف ولم يقدر (١٦٤) المحكوم به لما لم تجرد دعوى على ما شرطوه بالدليل الواضح أنه صرح وعثمان رضي الله

قوله يحلفها القاضي وقوله وأنه يلزمه تسليمه (قوله واعترضه) أي القول بأنه قضاءه أم عرش وقضية مامر
عن المنعني أن الضمير للاستدلال بالخبر المذكور ثم رابت قال الرشيد أي الدليل أيضا أم (قوله وغيره)
أي غير شرح مسلم (قوله بأنه) أي ^{بنيته} (قوله واتفقهم الخ) عطف على قوله أنه صرح الخ
والضمير للصحابه ويحتمل أنه للإجماع (قوله على سماع البينة الخ) أي بعد سماع الدعوى عليه في حضوره
كما هو ظاهر أم رشيد (قوله عليه) أي الغائب (قوله بالحكم) أي على الغائب بالبينة (قوله والقياس
الخ) عطف على قوله القضاء أم عرش والصواب على قوله أنه صرح الخ (قوله مع أنها الخ) ولأن في
المنع منه إضاعة للحقوق التي تدب الأحكام إلى حفظها أم معنى (قوله بشروطه الآتية) أي من بيان
الدعوى بموقدره ونوعه ووصفه وقوله إلى مطلب بحثي معنى وروض (قول المتن إن كانت) أي
للدعوى عليه أي الغائب أم معنى (قوله وإن اعترضه البلقيني) أي اشتراط علم القاضي بالبينة كما هو
صريح السياق لكن الواقع أن البلقيني إنما نازع في اشتراط علم المدعي بها بل وفي وجودها حيث أنه من
أصلها كما يعلم من حواشي الشهاب الزملي أم رشيد ذلك أن تمنع الصراحة بأن قول الشارح حالة
الدعوى الخ متعلق بقول المصنف إن كانت الخ وهو مرجع ضمير وإن اعترضه كما هو صريح صنيع المنعني الخ
(قوله علم البينة) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله وأتحملا) لعل حدوث التحمل في نحو المتواري أم
سيد عمر عبارة الرشيد قوله أو تحملا هو بالرفع أي أو حدث تحملا ولعل صورته أن تسمع إقرار الغائب
بعد وقوع الدعوى أم (قوله ولو شاهدوا بيننا) وهل يكفي بيننا ويشترط بيننا أحدهما لتكبير الحجة
والثانية للاستظهار الأصح الثاني ديمري ومثله الدعوى على الصبي والمجنون والميت أم عرش عبارة الروض
مع شرحه يقتضي على الغائب بشاهد يمين أحدهما لتكبير الحجة والآخرى بعدها نتي المسقط من إبراء
أو غيرهما وتسمى يمين الاستظهار أم (قوله ما عداهما) أي من الأقرار واليمين المردودة (قوله واليمين
المردودة) أنظر هل يمكن تصويرها بما إذا غاب بعدد اليمين وقبل حلفها والحكم أم سم أقول قياس
ما تقدم عن المنعني عن القاضي حسين نعم (قول المتن وداعي المدعي جحدوه) أي الحق المدعي به وهذا شرط
لصحة الدعوى وسماع البينة على الغائب ويكلف البينة بالجحد بالاتفاق كما حكاها الإمام ويقوم مقام الجحد
ما في معناه كالو اشترى عينا وخرجت مستحقة فادعي الثمن على البائع الغائب فلا خلاف أنها تسمع وإن لم
يذكر الجحد وأقدمه على البائع كان في الدلالة على جحدوه أم معنى (قوله وأنه يلزمه تسليمه) قد يقال
أنه داخل في الشروط الآتية ثم رابت قال الرشيد قوله وأنه يلزمه تسليمه الخ صريح هذا مع قوله فبما سر
مع زيادة شروط أخرى الخ إذ ذكر لزوم التسليم والمطالبة من الزائد على الشروط الآتية وليس كذلك
أم (قول المتن فإن قال وهو مقر) أي وهو بما يقبل إقراره كما يأتي أم عرش (قوله وأليست الخ) معطوف
على قوله استظهار (قوله إلا أن يقول وهو يمتنع) أي إلا أن يقول وهو مقر ولكنه يمتنع فتسمع بينته وحكم
بها بمنع وشيخ الإسلام خلافتها به حيث قال وإن قال وهو يمتنع أم (قوله ويؤخذ منه) أي من قول المصنف
فإن قال وهو مقر الخ أم عرش (قوله لتكن الوديع الخ) قد تمنعه قول المدعي فيده (قوله لكن بحث
أبو زرعة سماع الدعوى الخ) عبارة الناهية وما بحثه العراقي الخ يبنى على ما نظر إليه شيخه البلقيني الخ (قوله
ومن ثم الخ) راجع إلى ما قبله (قوله منه) أي مع المدعي (قوله باتلافه) أي الغائب (قوله قال) أي
(قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصوير هذا بما إذا غاب بعدد اليمين وقبل حلفها والحكم (قوله
الآن يقول وهو يمتنع الخ) كذا قال البلقيني وخولف مر (قوله ويؤخذ منه أنه لا تسمع الدعوى على
غائب بوديعة الخ) كتب عليه مر

عنها القضاء على الغائب
ولا يخالف لها من الصحابة
كما قال ابن حزم واتفقهم
على سماع البينة عليه بالحكم
مثلا والقياس على سماعها
على ميت وصغير مع أنها
اعجز عن الدفع من الغائب
وأنما تسمع الدعوى عليه
بشروط الآتية في باها مع
زيادة شروط أخرى هنا
منها أنه لا تسمع هنا إلا
(أن كانت عليه) حجة يحلفها
القاضي حالة الدعوى كادل
عليه كلامهم وإن اعترضه
البلقيني وجوز سماعها إذا
حدث بعدها علم البينة أو
تحملها ثم تلك الحجة أما
(بينة) ولو شاهدوا يمينافيا
يقضى فيه بها وأما علم
القاضي دون ما عداهما لا تعذر
الأقرار واليمين المردودة
(وادعي المدعي جحدوه)
وأنه يلزمه تسليمه له الآن
وأنه يطالب بذلك (فإن قال
هو مقر) وإنما أقيم البينة
استظهارا تخافا أن ينكر
أو ليكتبها القاضي إلى
قاضي بلد الغائب (لم تسمع
بينته) إلا أن يقول وهو
يتمتع وذلك لأنها لا تقام
على مقر ولا أثر لقوله تخافة
أن ينكر خلافا للبلقيني
ويؤخذ منه أنه لا تسمع
الدعوى على غائب بوديعة
للدعي في يده لعدم الحاجة

لذلك لتتمكن الوديع من دعوى الرد أو التلف
لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى بأنه له تحت يده وديعة وتسمع بينته بها لكن لا يحكم ولا يوفيه من ماله إذ ليس له في ذمته شيء
ومن ثم لو كان معه بينة باتلافها أو تلفها عنده بتقصير سمعها وحكم ووفاه من ماله لأن بدلها حيث أنه من جملة الديون قال وإنما جوزنا

ذلك لاحتمل لجود الوديع وتضرر البينة فيضبطها عند القاضي باقامتها اليه واشهاده على نفسه بثبوت ذلك يستغنى باقامتها عند جود الوديع
إذ احصر لانها قد تمتدح حيث انه ولعل ما قاله مبنى على ما ظفر اليه شبهه بالبقينى من ان غفارة انكاره وسوغ لسماع الدعوى عليه ويستغنى من
ذلك ما إذا كان الغائب عين حاضرة فى عمل القاضى الذى الدعوى عنده وان لم تكن (١٦٥) ببلده كما هو ظاهر واراد اقامة البينة على

دينه ليوفيه منه قسم
البينة وان قال هو مرقال
البقينى وكذا تسمع بينته
وقال اقر فلان بكذا ولى
بينة باقر اه وجرم به غيره
ولو كان بمن لا يقبل اقراره
كسفيه ومفسد فيما لا يقبل
اقرارهما فيه لم يؤثر قوله
هو مرقى لسماع البينة (وان
اطلق) ولم يتعرض لجوحد
ولا اقرار (فالاصح انها
تسمع) لانه قد لا يعلم
ججوده فى غيبته وعناج الى
اثبات الحق فيجعل غيبته
كسكوته (فرع) غاب
الحال عليه واقتل بالحاكم
وثيقة بالمحليل عليه ثابتة
قبل الخوالة حكم بموجب
الخوالة فله إذا حضر انكار
دين المحلل لا بصحتها كما هو
ظاهر لعدم ثبوت عمل
التصرف عنده إذ الصورة
انه اتصل به ثبوت غيره
الذى لم ينضم اليه حكم كما إذا
اقتل به حكم غيره بذلك
فيحكم بالصحة وليس للحال
عليه الانكار (و) الاصح
(انه لا يلزم للقاضى نصب
مسخر) بفتح الحاء المعجمة
المشدة (ينكرن الغائب)
ومن الحق به من باقى لانه
قد يكون مقرًا فيكون

أبوزرعة (قوله) ذلك أى سماع الدعوى والبينة بان له تحت يده ودعية (قوله) فيضبطها أى الودعية
ويتمتع البينة باقامتها الى البينة (قوله) واشهاده أى القاضى (قوله) بثبوت ذلك أى الودعية (قوله)
باقامتها (الخ) الباء بمعنى عن (قوله) ويستغنى إلى الفرع فى المنفى (قوله) من ذلك أى قول المصنف فان قال
هو مرقى تسمع بينته (قوله) وازاد أى المدعى (قوله) ليوفيه أى القاضى دينه مبنى من العين الحاضرة
والتكدير بتأويل المال (قوله) وكذا تسمع بينته لو قال اقر فلان بكذا ولى بينة باقر اه (فمنع) نوع اه نهاية
(قوله) ولو كان (الخ) عطف على وكذا تسمع (الخ) فهو من ومول البقية كما هو صريح المنفى عبارة ثالثها هى
الصورة التى زادها البقية لو كان الغائب لا يقبل اقراره لسفه ونحوه فلا يمنع قوله هو مرقى من سماع بينته
المدعى وكذا المفاسد يقر بين معاملة بعد الحجر فانه لا يقبل فى حق الغرماء فلا يضرقول المدعى فى غيبته انه
مقر لان اقراره لا يؤثر وكذا قال هذه الدار لرب يدل لعمر وفادعاه اعمر وفى غيبته انه مقر لان اقراره لا
يؤثر قال ويصور ذلك فى الرهن والجنا يقول لم تر مضر لذلك اه (قوله) وثيقة بالمحليل عليه أى الحال
عليه كاشد حاكم على نفسه بثبوت ذلك عنده (قوله) حكم (الخ) جواب لول المقدر قبل غاب (قوله) حكم
بموجب الخوالة أى بعد دعوى المحتال وليامه المراد بموجب الخوالة اه سيدعمر ولعل المراد به لزوم
الاداء إذا اقر بالدين (قوله) لا بصحتها عطف على بموجب الخوالة يعنى ولا يجوز له الحكم بصحة الخوالة
لعدم ثبوت عمل التصرف وهو دين المحلل على الحال عليه عنده أى الخا كى هل له ان يحكم بالتبوت ثم بصحة
الخوالة فلا يرأى (قوله) اتصل به أى بالخا كى ثبوت غيره يعنى ثبوت عمل التصرف عند غير الخا كى فلعن
لفظ غير ساقط عن قلم الناسخ (قوله) بذلك أى بثبوت دين المحلل فى ذمة المحلل عليه (قوله) وليس (الخ) الاولى
التفريع (قوله) والاصح إلى قوله نعم فى النهاية (قول المأثور) انه لا يلزم للقاضى (الخ) هو معطوف على الجزاء
مع قطع النظر عن الشرط وانظر هل مثل ذلك سائغ اه رشيدى (قول المتن نصب مسخر) واجرته ينعنى ان
تكون على الغائب لانه من مصالحه حلى اه يجبرى (قول المتن ينكر (الخ) أى يقول ليس لك عليه ما تدعيه
اه يجبرى وقال عرش وينعنى لانه يؤدى فى انكاره على الغائب اه (قوله) بمن باقى أى الصبي والمجنون
والميت (قوله) لانه إلى قوله لآخر وجاى المنفى (قوله) وقول الانوار يستحب) جرى عليه الروض والنهاية
عبارة نعم يستحب نصبه كما صرح به فى الانوار وغيره اه وقوله بعد جرى عليه الاسنى والمنفى عبارة
قال أى فى أصل الروضة ومقتضى هذا التوجيه أى انه قد يكون مقر (الخ) انه لا يجوز نصبه لكن الذى ذكره
العبادى وغيره ان القاضى يحير بين النصب وعدمه اه وقول ابن المقرئ ان نصبه مستحب قال شيخنا قد
يتوقف فيه اه (قوله) فان قلت (الخ) مؤيد بقول الانوار (قوله) ويؤيده أى كون الخلاف قويا (قوله) على
المتعدد أى المنتفع من الحضور لمجلس الشرع بلا عذر (قوله) والخلاف القوى (الخ) عطف على جملة صريح
المتن قوة الخلاف (قوله) كيف هو (قوله) أى المدرك (قوله) نوع حاجة) وهو ان تكون الحاجة على انكار
مسكر اه شيخ الاسلام (قوله) فى هذا أى عدم لزوم نصب المسخر (قوله) فيما باقى أى فى وجوب بين
الاستظهار هناك دون المتعدد على المتعدد (قوله) فيما لا يمكن (الخ) إلى قوله وظاهر فى المنفى والى قوله أى فى

(قوله) مبنى على ما ظفر اليه شيخه) كتب عليه مر وقوله ويستغنى من ذلك كتب عليه مر (قوله) قال
البقينى وكذا تسمع بينته إلى آخر قوله لو كان بمن لا يقبل اقراره (الخ) ما قاله البقية ممنوع فى الاول مسلم
فى الثانية ش مر (قوله) لم يؤثر قوله كتب عليه مر (قوله) وقول الانوار يستحب (بعيد) كتب عليه مر

انكار المسخر كذا بانعم لا باس بنصبه خرو وجان خلاف من اوجبه كذب غير محقق على ان الكذب قد يغتفر فى مواضع وقول الانوار
يستحب بعيد فان قلت صريح المتن قوة الخلاف ويؤيده قول المطلب ان لزوم نصبه هو قياس المذهب فى الدعاوى على المتعدد والخلاف
القوى تسن رعايته قلت قوته من حيث الشهرة لا تناقض ضعفه من حيث المدرك كيف هو يقتضى حرمة النصب كما قاله الراعى لكن لما
كان فيه نوع حاجة اقتضى اباحتها لا غير وما ذكره فى المطلب ممنوع بل المتعدد والغائب سواء فى هذا وان افرقا فيما باقى (ويجب)

الحقيقة في النهاية **(قوله)** فيها لا يمكن الغائب وكل حاضر) سيذكر محتمزه **(قوله)** إن كانت الدعوى (الخ) الأولى سواء كانت الخ كافية في النهاية **(قوله)** كان أحال الخ) عبارة الالاف والها في المسمى ولا تسمع الدعوى والبيئة على الغائب باسقاط حق كماله قال كان له على ألف قضيتها إياها أو أراي منها ولي بيته بذلك ولا آمن إن خرجت إليه يطالبني ويحدد القبض أو الإبرام ولا يجدد بيته البيعة فاسمع بيته وكتب بذلك إلى حاكم بلدكم بجهة لأن الدعوى بذلك والبيئة لا تسمع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك أن يدعى إنسان أن زب الدين أحاله به فيه ترف المدعى عليه بالدين له به وبالو القوي يدعى أنه أبراه منه وأقبضه فقسم مع الدعوى بذلك والبيئة وإن كان زب الدين حاضر بالبلد **(قوله)** مكره عليه) أي على الإبرام (قول المتن أن محله) أي المدعى عين الاستظهار به بالبيئة أي وقبل توفية الحق أه معنى **(قوله)** في الصورة الأولى) أي الدعوى بدين **(قوله)** ما يبرهنه) أي كالإدعاء الإبراه أنه نهاية **(قوله)** ويشترط الخ) ولا يشترط في عين الاستظهار التعرض لصدق الشهود وبخلاف البيئة مع الشاهد اكتمال الحججة هنا كصريحه في أصل الروضة أسنى ومعنى **(قوله)** أن يقول الخ) هذا أقل ما يكفي والأكمل على ماذكر في أصل الروضة أنه ما أبراه من الدين الذي يدعيه ولا من شيء منه ولا اعتاض عنه ولا استوفيه ولا أحاله عليه ولا أحد من جهته بل هو ثابت في ذمة المدعى عليه لزمه أدؤه ثم قال ويجوز أن يقتصر في حقه على ثبوت المال في ذمته ووجوب تسليمه أه معنى **(قوله)** مع ذلك) أي ذكر الثبوت **(قوله)** أو نحوه) أي كإساراه أو بحجري **(قوله)** إن هذا) أي ما في المتن أه رشدي **(قوله)** على ما يليق بها) أي كان يقول والمعين باقية تحت يده لزمه تسليمه إلى أه ع عبارة سم كان محله في صورة العتق الاتية إن عتقه صدر من سيده وأنه اعترف أن قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتي أه **(قوله)** نحو الإبرام) أي كالأداء **(قوله)** كما يأتي) أي في شرح ولو حضر المدعى عليه الخ **(قوله)** وأنه لا بد الخ) عطف على أن هذا الاتي الخ **(قوله)** لا بد أن يتعرض الخ) أي في الصورة الأولى **(قوله)** أو بالنسبة للغائب) يقتضى ظاهر التعبير الاكتفاء بالثاني فقط مع أن في العلم به لا يستلزم في العلم بالمطابق فلو أن بالو أو كان أولى فليتام أه سيدعروني فإذ كل ما قدح في عاقبة الشهادة يتدح في الشهادة لمين بلا عكس كما هو ظاهر ثم رابت قال الرشدي قوله مطلقا أو بالنسبة للغائب ظاهر وأنه يكتفي منه بأحد مدين والظاهر أنه كذلك لئلا زعمها كإي لم بالنامل أه **(قوله)** على ذلك) أي في العلم بالناقد **(قوله)** بتأخير هذه البيعة) أي عن اليوم الذي وقت فيه الدعوى أه عر **(قوله)** ولا ترتد بالرد) أي بان بردها على الغائب ويوقف الأمر إلى حضرة أو يطالب الإنهاء إلى - أكم بلده ليعلمه أه عر **(قوله)** وانما يشترط للحكم) وفي القوت (فرع) إذا أوجبتا البيعة في الحكم على الغائب ونحو حكمه عليه قبل التحليف ففضية كلام الجمهور أنه لا ينفذ بل البيعة ركن فيه أو شرط الخ أه سم عبارة المغنى وأهم قول المصنف أن محله به بالبيئة أنه لا ينفذ الحكم عليه قبل التحليف وهو مقتضى كلام الأصحاب أه **(قوله)** ولو ثبت الحق) أي بأقامة البيئة **(قوله)** لم تجب أعادتها) أي البيعة **(قوله)** على الأوجه) وفي القوت (فرع) وكه في شراءه لك ببلد آخر فقبل وأثبتته الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذه حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب إلى بلد موكله وطلب من حاكم بلده تنفيذه قبل توقف تنفيذ الحاكم على تحليف الموكل أفتى الشيخ برهان المراغي والشيخ وطلب من حاكم بلده تنفيذه قبل توقف تنفيذ الحاكم على تحليف الموكل أفتى الشيخ برهان المراغي والشيخ

فإذا لم يكن للغائب وكيل حاضر أن كانت الدعوى بدين أو عين أو بصحة عقد أو أبراه كان أحال الغائب على مدين له حاضر فادعى أبراه لاحتقال دعوى أنه مكره عليه (أن محله بعد البيئة) وتعد لها (أن الحق) في الصورة الأولى (ثابت في ذمته) إلى الآن احتياطا للحكم عليه لأنه لو حضر لربما ادعى ما يبره ويشرط أن يقول مع ذلك وأنه يلزمه تسليمه إلى لأنه قد يكون عليه ما يلزمه أدؤه لتأجيل أو نحوه وظاهر كما قاله البغيني أن هذا الاتي في الدعوى بعين بل محلف فيها على ما يليق بها وكذا نحو الإبرام كما يأتي وأنه لا بد أن يتعرض مع الثبوت ولزوم التسليم إلى أنه لا يعلم أن فشوده قادحا في الإفادة مطلقا أو بالنسبة للغائب فكسفت وعداوة وتهمة بناء على الأصح أن المدعى عليه لو كان حاضرا وطلب تحليف المدعى على ذلك أوجب ولا يطل الحق بتأخير هذه البيعة ولا ترتد بالرد لأنها ليست مكتملة للحجة وانما يشترط للحكم ولو ثبت الحق وحلف ثم نقل إلى حاكم آخر ليحكم به لم تجب أعادتها على الأوجه أما إذا كان له وكيل حاضر

وجهان وقضية كلامها
توقفه عليه واعتمدها ان الرقة
واستشكل في التوشيح بانه
إذا كان له وكيل حاضر لم يكن
قضاء على غائب ولم يحجب عين
جز ما وفيه نظر لأن العبارة
في الخصومات في نحو التين
بالموكل لا الوكيل فهو قضاء
على غائب بالنسبة لليمين
ويؤيد ذلك قول البلقيني
للقاضي سماع الدعوى على
غائب وإن حضر وكيله
لوجود البينة المسوقة للحكم
عليه والقضاء لما يقع عليه
اى في الحقيقة او بالنسبة
لليمين فالخاص ان الدعوى
إن سمعت على الوكيل توجه
الحكم اليه دون موكله إلا
بالنسبة لليمين احتياطاً للحق
الموكل وإن لم تسمع عليه
توجه الحكم الى الغائب من
كل وجه في العين وغيرها
(تنبيه) علم من كلام
البلقيني ان القاضي فيمن له
وكيل حاضر غير عين سماع
الدعوى على الوكيل
وسماعها على الغائب إذا
وجدت شروط القضاء عليه
ولا يتعين عليه أحدهما
لأن كلا منهما يتوصل به
الى الحق فإن لم توجد شروط
القضاء على الغائب فالذى
يظهر وجوب سماعها على
الوكيل حينئذ ثلاثا يضع
حق المدعى وخرج بقوله
ان الحق ثابت في ذمته ما لو

نجم الدين الوفاي من معاصري المصنف بدمشق بانه لا يتوقف على تحليف الموكل فان سلم ذلك عن منازعة
استثنى هو وامثاله من اطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه سم **(قوله)** فهل يتوقف التحليف
الخ عبارة النهاية فانه يتوقف التحليف على طلبه كما اقتضاء كلامها واعتمدها ان الرقة اه **(قوله)** توقفه
عليه الخ اى حيث وقعت الدعوى على الوكيل فان وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك كما بقى في الحاصل
اه عش فان لم يسأل الوكيل العين حكم ولا يؤخره لسؤاله اى اليمين لعدم وجوب التحليف عند عدم
سؤاله الزايد اى ما لم يكن سكوتة لجهل ولا لايعرفه الحاكم سلطان اه بجري وباقى في الشارح ما يوافقه
(قوله) واعتمدها ان الرقة (وجزم به شرح المنهج اى والغنى اه سم **(قوله)** واستشكل في التوشيح الخ)
عبارة النهاية وما استشكل به في التوشيح من انه الخ يمكن رده بان العبارة الخ **(قوله)** ويؤيد ذلك اى
ما اقتضاء كلامهما **(قوله)** والقضاء انما يقع الخ) مبتدأ وخبر **(قوله)** الا بالنسبة لليمين اى ان طلبها بالوكيل كما
هو الموافق لما تقدم انه قضية كلامهما اه سم **(قوله)** وان لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى
على الغائب وان لم تكن في وجهه وكيه عليه بخلاف ما يأتى في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت
لا تسمع الا في وجه وارثه ان حضر او بهضمه والفرق يمكن اه سم اقول بل التنبيه الا في صريح في صحة
ذلك **(قوله)** غير يبين سماع الدعوى على الوكيل الخ) ووافق ذلك ما اتى به شيخنا الشهاب الرملى انه لو
حكم على غائب فبازاله وكيل حاضر نفذ الحكم اه اذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل اذا كان
حاضرا لم يصح مع حضوره عند الجهل بهم راه سم **(قوله)** إذا وجدت الخ) متعلق بقوله غير الخ **(قوله)** ولا
يتعين عليه) فان ادعى على الغائب وجب عين الاستظهار مطلقا وعلى الوكيل لم يجب الا ببطل الوكيل كذا
قال مروى فوافقته قول الشارح السابق الا بالنسبة لليمين اه سم ولعل الاصول وقضية كلامها الخ **(قوله)**
وخرج الى المتن في النهاية الا قوله او بالاقرار **(قوله)** ما لم يكن اى الحق كذلك اى ما ثبت في الذمة **(قوله)**
وشهدت البينة حسبة) انظر ما وجه كونها حسبة مع ان الفرض وجود الدعوى ويمكن تصوره بان تشهد
البينة بعد الدعوى من غير طلب وان كان الار غير يحتاج الى ذلك على ان كلام ابن الصلاح الذي نقله الاذرى
وقاس عليه ما يأتى ليس فيه ذكر الدعوى اه رشيدى **(قوله)** على اقراره الخ) ذكر الاقرار هنا وفي التنبيه
الآتى هل يخالف ما تقدم من عدم سماع البينة اذا قال هو مقرر ولا لنحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الاقرار
كما تقدم فاير اجمع ويحتمل ان وجه السماع مع الاقرار هنا بان غرض العبد الاستيلاء على نفسه والاستقلال
وكذا الزوجه وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وان يكتم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعى
الدين اذا كان غرضه ان يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وان قال هو مقرر كما تقدم
فليتأمل اه سم اقول ويدفع الاشكال من اصله بان ما تقدم في الدعوى بغير الاقرار وما هنا في الدعوى بالاقرار
وقد مرر على البلقيني وغيره قبيل قول المصنف وان اطلق سماع بينة اقرار الغائب **(قوله)** على اقراره به

ذلك عن منازعة استثنى هو وامثاله عن اطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه **(قوله)** وقضية كلامها
توقفه عليه (جزم به في شرح المنهج **(قوله)** الا بالنسبة لليمين) اى ان طلبها بالوكيل كما هو الواقع لما تقدم انه
قضية كلامهما **(قوله)** وان لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب وإن لم تكن في
وجهه وكيه عليه بخلاف ما يأتى في هامش الصفحة الآتية ان الدعوى على الميت لا تسمع الا في وجهه وارثه
ان حضر او بهضمه والفرق يمكن **(قوله)** غير يبين سماع الدعوى على الوكيل الخ) ووافق ذلك ما اتى به شيخنا
الشهاب الرملى انه لو حكم على الغائب فبازاله وكيل حاضر نفذ الحكم اه اذ لو توقف الحكم على الدعوى على
الوكيل اذا كان حاضرا لم يصح مع حضوره مع الجهل وجب عين الاستظهار مطلقا وعلى الوكيل لم يجب
الا ببطل الوكيل كذا قال مروى فوافقته قول الشارح السابق الا بالنسبة لليمين **(قوله)** على اقراره (انظر
ذكر الاقرار هنا وفي التنبيه الا في هل يخالفه عدم سماع البينة اذا قال هو مقرر ولا لنحو حمل هذا على مسوغ
السماع مع الاقرار كما تقدم فاير اجمع ويحتمل ان وجه السماع مع الاقرار بان غرض العبد

فلا يحتاج إلى إزاله - طهجه الحسبة (٦٨) وباقى ابنه للاح في الدعوى والحق به الاذرى الفلاق ونحوه من حقوق الله الى المتابعة

أفرد الضمير لكونه العطف باو اه عش (قوله) فلا يحتاج للبين) هذا قد أتى به شيخنا الشهاب الرملي فانه سئل هل يخص بين الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعتق والطلاق فاجاب بالاختصاص بها ولا يخفى مخالفته لما يأتي عن ظاهر كلام السبكي اه سم (قوله) اذا لاحظ) اى فى حكمه جهة الحسبة اى معرضان طلبه اى العبداه قوت وفيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه البين وبانه اذا لم يلاحظ جهتها يحتاج للبين اه سم (قوله) وباقى الخ) اى يعدم الاحتياج للبين (قوله) والحق به الاذرى الخ) اى فى القوت اه سم (قوله) ونحوه) اى كالف اه عش (قوله) خلاف مالو ادعى عليه) اى على ميت او غائب كاصور بذلك فى القوت واطال هنا اه سم (قوله) او بالاقرار به) هذا يشكل بما تقدم فى اشتراط عدم الاقرار وما وقع البحث فى ذلك مع مر وكان ذكر ذلك فى شرحه ضرب عليه اه سم وقد مر آفاما يدفع به الاشكال ثم رابت عقب الرشيدى كلامه سم المذكر وعناؤه اقول لا اشكال لان المانع من سماح الدعوى ذكره فى الحال وهو غير ذكر اقراره بالبائع لجواز انه اقر للينة ثم انكر الآن اه (قوله) ويكنى الخ) اى فى الحلف فى الوادعى عليه بنوعه الخ ويحتمل انه ... عطف على قول الله اه فان الحق ثابت فذمه وهو لا يذله وله بلع اه وراى السابعة هناك (قوله) التناجى) الى التناجى فى النهاية ما يوافقه (قوله) ويقع الخ) عبارة النهاية نعم لو غلب الموكل فى عمل لا تسمع عليه الدعوى وهو يعلم بنوع الحكم بما ادعى به وكيفية الحلف بخلاف الموكل فى عمل لا يدع ويغيب الدعوى عليه وهو يعلم به لا بد له من جهة الحكم من حلفه اه قال عرش قوله نعم لو غلب الخ استدراك على قول الله ف ويحب ان يحلف اه قال الرشيدى قوله لم يتوقف الحكم بما ادعى به وكيفية اى على غائب وقوله على حلف اى من الموكل اه (قوله) ان الحاضر بالبلد الخ) وكذا الغائب اى الى عمل لا تسمع الدعوى عليه وهو بكم من النهاية وباقى فى الشارح (قوله) وليس الخ) اى ما يقع او اخذ (قوله) انه لا بد) اى فى صحة الحكم (قوله) يحول على وكيل الغائب) اى بان وكل الغائب فى الدعوى على غائب اه سم (قوله) اى الى عمل لا تسمع عليه الخ) ينبغى اوفى غير محل ولاية القاضى اخذ اما سابقا عن بعضهم فى الصفحة الآتية والا فلا بد فى صحة الحكم من حضوره وحلفه اه سم (قوله) بذلك) اى يقيد الى محل تسمع الخ (قوله) بعضى شهر) اى بعدم المحي الى تمام الشهر (قوله) حكم به الخ) جوابا للمقدّر قبل ادعى الخ (قوله) ولا ينتظر) اى الى حضوره (قوله) فانقضت الخ) عطف على جملة قال ان مضت الخ (قوله) فقله الخ) الاولى الواو بدل الفاء (قوله) فى انها) اى يمينها (قوله) وقد يجمع بان الاول) اى

بشخص معين بخلاف مالو ادعى عليه بنوعه واقام بيته باو بالاقرار به وطلب الحكم بثبوته فانه يجهه لذلك خلافا لما وقع فى الجواهر ويحتج يجب ان يحلف خوفا من مسدق ان العقد او طروم وزيل له ويكنى انه الان مستحق لما ادعاه (وقيل يستحب) التحليف لانه يمكنه التدارك ان كان له واقع ويقع ان الحاضر بالبلد يوكل من يدعى على الغائب حتى ينق عنه يمين الاستظهار اخذنا من ظواهر عبارات تقتضى ذلك وليس بصواب بل يجوز به فى كلام الاصحاب انه لا بد من حلف الموكل وتلك العبارات محمولة على وكيل الغائب اى الى محل تسمع عليه الدعوى فيها مطلقا كما هو ظاهر وسكتوا عن التصریح بذلك لوضوحه (تنبيه) ادعى على غائب بنحو طلاق كان علقه بعضى شهر فضى حكمه ولا ينتظر وان احتمل ان تخلفه بمذكره مر مبسوط او اخر الفلاق وظاهر كلام السبكي وجوب يمين الاستظهار حتى فى الطلاق اى اذا لم يلاحظ فيه الحسبة فانه اتى فيمن قال ان مضت مدة كذا ولم ادخل بها فبى طالق فانقضت المدة وهو غائب بانه ان شهد اربع نسوة

الاستيلاء على نفسه والاستقلال وكذا الوجه وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وأن يمكنهم القاضى من ذلك فهو بمنزلة مدعى الدين اذا كان غرضه ان يوفيه القاضى من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينتوا ان قال ومعه كما تقدم فليتأمل (قوله) فلا يحتاج للبين) هذا قد أتى به شيخنا الشهاب الرملي فانه سئل هل يخص بين الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعتق والطلاق فاجاب بالاختصاص بها ولا ينافيه ما أتى به ايضا من تحليفه فيها اذا عاق الزوج بعدم الاتفاق عليها الآتى فى قول الشارح فظاهر انه ليس من عمل الخلاف الخ لان تحليفها لا تامر من جهة المال الذى تضمنته دعواها ولا يخفى مخالفة فتوى شيخنا لما أتى عن ظاهر كلام السبكي فليتأمل (قوله) اذا لاحظ فى حكمه) قوت (قوله) ايضا اذا لاحظ الخ) فيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه البين وبانه اذا لم يلاحظ جهتها يحتاج للبين (قوله) ايضا اذا لاحظ جهة الحسبة) معرضان طلبه اى العبداه قوت (قوله) والحق به الاذرى) اى فى القوت (قوله) بخلاف مالو ادعى عليه) اى على ميت او غائب كاصور بذلك فى القوت واطال هنا (قوله) او بالاقرار به) هذا يشكل بما تقدم فى اشتراط عدم الاقرار وما وقع البحث فى ذلك مع مر وكان ذكر ذلك فى شرحه ضرب عليه (قوله) محمولة على وكيل الغائب) بان وكل فى الدعوى على غائب (قوله) اى الى محل تسمع عليه الدعوى فيه) ينبغى اوفى غير محل ولاية القاضى اخذ اما سابقا عن بعضهم فى الصفحة الآتية (قوله) ايضا) اى الى محل

بكرتها وحلفت على عدم الدخول لاجل غيبته حكمه بوقوع الطلاق فقوله وحلفت بالواو لا باو خلافا لما وقع فى نسخ ما تحريفوا تعليقه بقوله لاجل غيبته صريح فى أنها يمين استظهارا وقد يجمع بان الاول فى بيته شهادة باقر اه وهو المقصود به فلم يجمع الاستظهار فى حقه

وهو لضعف دلالة يحتاج

لمقوف وجبت هذا الوجه

طلاق وجوبها لأنه

الانسب بالاحتياط المبني

عليه أمر الغائب وظاهر

أنه ليس من محل الخلاف

ملا إذا عاق بدم الاتفاق

عليها فتحتاج أن نفقها

باقية عليه ما يرى منها

بطريق من الطرق وافق

بعضهم بأنه لا يحتاج إليها

في قاض جعله الميت وصيا

واعترف عنه بدلين عليه

لفلان بأمره أن له القضاء

بمعه وفيه نظير لا يصح

لأنه قد يبرته بعد الوصية

فاحتيج ليعين الاستظهار

أن في ذلك ونحوه وبأنه

لو أقر بدلين وهو مريض

وأوصى بقضائه وفي

الورثة يتيم احتيج ليعين

الاستظهار أن معنى بعد

الإقرار إمكان ادانته وفيه

إيهام والوجه أخذنا أمر

أنه تلزم بين بان الإقرار

حق وبقاء الدين وإن لم

يخص مدة إمكان ادانته

لاحتمال الإبراء ونحوه

(ويجربان) أي الوجهان

كأقبلهما من الأحكام (في

دعوى على صبي وبجئون)

لاولى له وأولى ولم يطلب

فلا تتوقف اليمين على طلبه

وميت ليس له وارث

خاص حاضر كالتائب

بل أولى لعجزهم عن

التدراك فإذا كلاً أو قدم

الغائب فهم على حجتهم

أما من له وارث خاص حاضر كامل فلا بد في تحليف خصمه بعد البينة من طلبه

ما مر عن الأذرى ولا يخفى أن هذا الجعل إنما يحتاج إليه بالنظر إلى إطلاقهما وأما على تقييد الأول بملاحظة
جهة الحسبة والثاني بعدهما كإفعل الشارح فلا يلزم مع طريقتان **(قوله)** وهذا أي ظاهر كلام السبكي
(قوله) بفعله وهو عدم الدخول بها المثبت بأقامة البينة على بقاء بكارتها وهى قوله يبنى بقام البكاره في
كلامه استخدام لضعف دلالة أى لاحتمال أن يكون وطها وطاً خفيفاً فعدت البكاره **(قوله)** والوجه
إطلاق وجوبها أى سواء شهدت البينة بأقراره أو بفعله وظاهره وسواء ولو حظت جهة الحسبة أو لا كما يشير
إليه تعليله الآتى وحينئذ قد يخالف النهاية فإنه أقصر على ما مر عن الأذرى فليراجع **(قوله)** وظاهره أنه
ليس من محل الخلاف ما إذا علق الخ أى لأن تحليفه بالإنما هو من جهة المال الذى تضمنته دعواها اه سم
(قوله) فتخلف الخ أفتى به شيخنا الشهاب الرملى اه سم **(قوله)** وافق بعضهم الخ الأولى تأخيرها وذكره
عقب قوله الآتى وميت ليس له الخ فانها ليست من القضاء على الغائب اه سم عمر **(قوله)** قد يبرته بعد
الوصية أى يتبين بعد الوصية والاعتراف أنه قد أبرأه وقد بدى دخوله في قوله الآتى ونحوه **(قوله)**
لنى ذلك) أى الإبراء **(قوله)** ونحوه أى كاد أنه بعد الوصية وقبل الموت والادانته وأخذ عليه من
جس دينه يندره وكذا اعتراه فى رسم القبلة لادانته بما أتى في شرح التحليف **(قوله)** أخذنا أمر) أى اتفاقاً
(قوله) وأن لم يرض الخ أى ولم يكن فى الورثة تأيم وطأ به **(قوله)** لاحتلال الإبراء الخ يبنى عنه قوله أخذنا
عامة **(قوله)** أى الوجهان إلى قوله وخرج فى النهاية **(قوله)** من الأحكام) أى من أنه لا تسمع الدعوى إلا أن
كانت هناك حجة أو لا يلزم القاضى نصب مستتر على الأصح **(قول)** التين فى دعوى على صبي) وصورة
المسئلة أن يكون المدعى بينة بما عاده بخلاف ما إذا لم تكن هناك بينة فأن لا تسمع وفى هذه الحالة يجعل
قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي ونحوه اه زياى عبارة المتنى **(نتيجه)** قد قل من ذلك أنه لا تنافى
بين ما ذكرناه ما ذكر فى كتاب دعوى الدم والقضاء من أن شرط المدعى عليه أن يكون مكلفاً ما تزم
للأحكام فلا تصح الدعوى على صبي وبجئون لأن محل ذلك عند حضوره وإيهامه فتكون الدعوى على الولي
أما عند غيبته فالدعوى عليه كما قد دعوى على الغائب لا تسمع إلا أن يكون هناك بينة ويحتاج معها إلى بين
اه اقول ما تقتضيه عبارة الزياى من جماع الدعوى على نحو صبي عند وجود البينة وإن كان له ولي حاضر
هو قياس ما تقدم من البقية فى غائب له وكيل حاضر فليراجع **(قوله)** لاولى له إلى قوله وميت حاصله وجوب
التحليف مطلقاً على الأصح **(قوله)** ولم يطلب) الأولى وإن لم يطلب اه ع ش اقول بل الأولى لاخصر لاولى
له ولم يطلب **(قوله)** فلا تتوقف اليمين على طلبه خلافاً لشيخ الإسلام والمتن **(قوله)** وميت) إلى قوله له والفرق
فى المتن **(قوله)** ليس له وارث خاص) أى كامل أخذنا من محترزه الآتى **(قوله)** كالتائب) أى قياساً على
الغائب **(قوله)** بل أولى) اضطراب عما مضى به أنه كالتائب من أن الأصح الوجوب **(قوله)** أو قدم الغائب
أى الوارث الخاص الغائب **(قوله)** فهم على حجتهم) أى من قاضى فى البينة أو معارضة بينة بالاداء أو الإبراء
معنى **(قوله)** أمان له وارث خاص الخ) وسياق فى الشهادات قيل قول التين ومتى حكم بشاهدين فبأننا الخ
ما مضى ولاى أن كان للبيت وارث خاص لم تسمع أى الدعوى إلا فى وجهه وارث له أن حضوره أو بعضهم اه
وقيل قوله وبطل حق من لم يحلف الخ ما مضى ويكنى فى دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن

تسمع عليه) ولا فلا بد فى صحة الحكم من حضوره وحلفه **(قوله)** فلا تتوقف اليمين على طلبه) جزم فى
شرح المنهج بالتوقف **(قوله)** أمان له وارث خاص حاضر كامل فلا بد فى تحليف خصمه الخ) وسياق فى
الشهادات قيل قول التين ومتى حكم بشاهدين فبأننا كافرين أو عبيدين الخ ما مضى وقد توقف الشيء على الدعوى
لكن لا يحتاج لجواب خصم ولا حضوره كدعوى توكل شخص له ولو حاضر بالبلد إلى أن قال وكالدعوى
على متنع ومن لا يعبر نفسه كمحجور وغائب وميت لا وارث له خاص والام لا تسمع إلا فى وجهه وارث له
أن حضوره أو بعضهم اه وقيل قوله وبطل حق من لم يحلف بنسكو له أن حضوره كامل الخ ما مضى
ويكنى فى دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضرين اه وكتبنا

والفرق بينه وبين ما مر في الولي ظاهر ومن لم يزل على الميت دين مستغرق لم يتوقف على طلبه إلا أن حضره كل الغرماء وسكتوا نعم ان سكت طلبه الجبل عرفه الحالك فان لم يطلبها قضى عليه بدوا وخرج بمن ذكرتم تترز ومتوار يقضى عليها بلايين كباقي التصديرهما (فرع) لا تسقط بين الاستظهار (١٧٠) بأحالة الدين ولا يمنع توقف طلبهما من الجبل صحة الحوالة ولا سماع بينة المحتال وأقوى

المعادين نونس في ميت عن ابنين غائب وطول وعنده ردين بدین فوات المدين بقضه وكيل الغائب ووصى الطفل الى القاضي واثنيا الدين والرهن وطلبا منه الوفاء بانه في من ثمنه وتوقف اثنين إلى الحضور والبلوغ يظهر انه مفرع على طريقة السبكي الآتية وغيره بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكلا بالبدل حالة الحكم نفذ وبواقفه مامر آتفا عن البلقيني ويران القاضي لو باع ما غائب فقدم وقال بتمه قبل بيع الحاكم تقدم المالك بخلاف ما لو باع وكيله ثم ادعى سبق بيعه لا بدله من اذنه كما في النهاية لان ولاية الوكيل الخاص اقوى من ولاية الحاكم وتناقض كلام ابن الصلاح فيدعي ادعى ان الميت ابراه وادته بالينة والوجه انه لا بد من بين الاستظهار هنا ايضا قال الاذرى الاحتمال انه كان مكرها على الارباه او الاقارب (ولو ادعى وكيل الغائب أى إلى مسافة

لا يتعدى الحكم لغير الحاضره وكتبنا بها مشه عليه حاشية مهمة فلتر اجمع اسم (قوله) والفرق بينه وبين مامر الخ) وهو ان الحق في هذه يتعلق بالتركه التي للوات فتركه اطلب اليه ان اسقط لحقه خلاف الولي فانه انما يتصرف عن العصى والمجنون بالصلحه اذ عرش (قوله) ومن ثم) من أجل الفرق (قوله) لم يتوقف أى الخلاف (قوله) (معه) أى الوارث (قوله) وسكتوا أى الغرماء (قوله) فان سكت) أى الوارث ومثله الغرماء فيما يظهر بل يمكن ارجاعه لما يتناول الجميع مثلا (قوله) يقضى عليها بلايين اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما صححه البلقيني انه لا بد من اليه اسم (قوله) كباقي) (أى فى الفصل الثانى (قوله) بأحالة الدين) أى على مدينه الغائب (قوله) توقف طلبهما من الجبل الخ) امل صورة المسئلة ان يدعى شخص ان داته عمرا الغائب احاله على مدينه يد الغائب فتم بینه بدین بحمله على الحال عليه الثائين وباحالته بذلك عليه فتقسم بينته ويخرج من الاستظهار إلى حضور المحل وهذا التأخير لا يمنع صحة الحوالة ولا سماع البينة والله اعلم (قوله) وطلبا منه) أى من القاضي (قوله) انه مفرع على طريقة السبكي الخ) لعله بالنظر لولى الطفل لا لو كبل الغائب أيضا لقوله ولو ادعى وكيل لغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيه بوقف العين إلى السكال كما صرح به ابن العماد اسم (قوله) وغيره) أى واقى غير العماد (قوله) بانه لو حكم الخ) فى الروض وشرحه أى والمغنى وقول المحكوم عليه الموكل فى الخصومة كنت عزت وكبلى قبل قيام البينة لا يبطل الحكم لان التضام على الغائب جائز بخلاف المحكوم له إذا قال ذلك يبطل الحكم لان القضاء للغائب باطل انتهى اسم (قوله) مامر الخ) أى فى شرح ويحب ان يحمله بعد البينة الخ (قوله) ومران القاضي) إلى قوله وتناقض الخ لا يظهر وجه عطفه على ما قبله فهو كلام مستأنف وكان الانسب ان يؤخره ويذكره فى شرح ولذا ثبت مال على غائب الخ (قوله) ثم ادعى سبق بيعه) أى المالك (قوله) ابراه) أى او اقر بابرأته اخذ ما باقى عن الاذرى (قوله) لاحتمال انه) أى الميت (قوله) لغائب) الى قوله كما هو ظاهر فى النهاية ما يوافق (قوله) فيما) أى الموكل والمدعى عليه (قوله) فوق مسافة العدوى) أى الغيبة فوقها (قوله) او فى غير ولا لى الحاكم الخ) عطفه سم على فوق الخ حيث جعله موقوف على البعض كامر والظاهر انه موقوف على قوله إلى مسافة الخ (قوله) كباقي) أى فى الفصل الثانى فى شرح وقبل مسافة انقصر (قوله) اوصى) الى قوله قال الراغبى فى النهاية (قوله) بل يحكم) الى قوله واقدام ابن الصلاح فى المغنى (قوله) بل يحكم بالينة) أى ويعطى المال المدعى به ان كان للمدعى عليه هناك مال اسنى ومغنى وهل يحلف الموكل بعد حضوره فيه نظر وقضية ما باقى عن المغنى وسم انفا وجوبه بعده فلتر اجمع (قوله) لان الوكيل لا يتصور) عبارة بالمغنى لان الوكيل لا يحلف بين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستحق بين غير غيره له قال عرش مامنه يؤخذ من ذلك ان الناظر لو ادعى بدنا توقف على ميت واقام بذلك بینه بل يحلف بين الاستظهار لا نوله حلف لا ثبت حقا لغيره ثمينه ومحل اخذ ما باقى فى قوله ويحلف الولي بين الاستظهار فيما باشره انه لو كانت دعواه انه باع او اجر

بها مشه حاشية عليه مهمة فلتر اجمع (قوله) يقضى عليها بلايين كباقي) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما صححه البلقيني انه لا بد من اليه اسم (قوله) ويطهر انه مفرع على طريقة السبكي الآتية لعله بالنظر لولى الطفل لا لو كبل الغائب لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيها بوقف العين إلى السكال كما صرح به ابن العماد (قوله) وغيره بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكلا بالبدل حالة الحكم نفذ الخ) فى الروض وشرحه آخر الباب وقول المحكوم عليه الموكل فى الخصومة كنت عزت وكبلى قبل قيام البينة

يجوز التضاء فيها على الغائب كما هو ظاهر ثم رايت بعضهم صرح به فقال فيما إذا ادعى وكيل غائب على غائب الميت او حاضره المراد بالغيبة فيما فوق مسافة العدوى او فى غير ولاية الحاكم وإن قربت كما باقى عن الماوردى (على غائب) اوصى او مجنون او ميت وإن لم يرته لا يثبت المال على الوجه (فلا تحليف) بل يحكم بالينة لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على ان موكله يستحقه ولو وقف الامر إلى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء ابن الصلاح فيمن ادعى على ميت واقام بينته

مهم وكل من غاب وطلب وكيله ولا يتوقف على بين الموكل مردوبان التوكيل هنا لا وقع لاسقاط البين بدو جها فلما تسقط بخلافه فيأمر أماً
الغائب إلى محل قريب وهو بولاية القاضي فنقله المبين فيتوقف الامر إلى حضوره وحلها (١٧١) لانه لا مشقة عليه في الحضور حينئذ

بخلاف ما لو بعد او كان بغير
ولاية الحاكم ولو ادعى قيم
صبي او يجنون ديناله على
كامل فادعى وجوده سقط
كانتاف احدهما على من
جنس ما يدعيه بقدر دينه
وكا براني مورثه او قبضه
من قبل موته وكافورت
لكن على رسم القبالة على
الاوجه لم يؤخر الاستيفاء
للجين المتوجهة على
احدهما بعد كاله لاقراره
فلم يرع بخلاف من قامت
عليه البينة في المسئلة الآتية
لما توجهت في دعوى ثانية
فلم يلتفت بها بخلافه فيما
يأتي او على احدهما او
غائب ونف الامر الى الكمال
والحضور كما صرح به
كلاهما وبه صرح
القاضي تبعوه كما اعترف
به السبكي لثبوته على البين
المتعذرة ويفرق بين هذا
ومما في الوكيل بانه
يترتب على عدم الاستيفاء
ثم مفسدة عامة وهي تعذر
استيفاء الحقوق بالوكلاء
بخلافه هنا لكن ينبغي ان
يؤخذ كقيل وقال السبكي
يحكم الآن بما قامت به

الميت شيئا من الوقت وجب تحليفه وعلمه ايضا ما لو يدعى الوارث علم الناظر ببراءة الماتت فان ادعاه حاف
اخذ من قوله لا آتي ايضا نعم له تحليف الوكيل اذا ادعى عليه بنحو ابراهيم (قوله ثم وكي) اي في تمام
ما يتعلق بالحضومة ادعش (قوله طالب وكيله) عبارة النهاية فطلب وكيله الحكم اجابه اه والاولى
ان يقال بانه يطلب وكيله الحكم (قوله ولا يتوقف) اي الحاكم (قوله فيأمر) اي في الماتن (قوله ولو ادعى
قيم صبي) الى قوله وبه صرح القاضي في المتن وقوله ديناله افراد الضمير لكون المدعى باو (قوله لم يؤخر
الاستيفاء) الخ: بل بضياف في الحال واذا بلغ الهى عا لا اى أو أفق المجنون سلفا على نفي ما ادعاه اه معنى
(قوله المتوجهة الى احدهما) الخ: انهم وجوب البين بعد الكمال اه سم (قوله لاقراره) اي ولو ضنا
اه رشدي (قوله من قامت الخ) اي من احدهما وغائب (قوله في المسئلة الآتية) اي عقب هذه الجماع
بين المستاتين توجه البين على العاقل وإن كانت هنا لدفع ما ادعاه المدعى عليه من المسئلة وفي المسئلة الآتية
لاستظهار اه رشدي (قوله فادعاء تناقض بينهما) الخ: عبارة المعنى فان قيل هذا يشكل على ما يأتي من
ان تمضي كلام الشيخين انه يجب انتظار كل المدعى له اجيب بان صورة المسئلة انان قيم الهى ادعى ديناله
على حاضر رشيد اعترف باو لكن ادعى وجوده سقط صدر من الهى وهو لا يلا فلوخر الاستيفاء للبين
المتوجهة الى الهى بعد لوغوه ما يأتي فيها لا اقام قيم العاقل بينة فلو لم يوجب التحليف فينظر لان البينة
على العاقل ومن فقهناوه غائب ويجوز لا بد له من حق في المسئلة التي تلي بعد دعواها
من الغائب ومن فقهناوه لم يتم الحاجة التي قبله فانه لا بد له بالبينة وسدوا: بل لا بد من البينة والبين اه
(قوله بينهما) اي في هذه المسئلة والمسئلة الآتية ادعش (قوله او على احدهما) الخ: اي ولو ادعى قيم
صبي او يجنون على صبي او يجنون او غائب رشدي وعش (قوله والحضور) اه واب إسقاطه اذ الكلام
في المدعى له لا المدعى عليه (قوله وبه صرح الخ) اي بوقف الامر (قوله كما اعترف به) اي بصريح القاضي
بالوقف ومتابعته له في ذلك (قوله لتوقفه الخ) علة قوله ونف الامر الخ (قوله وما مر الخ) اي من عدم
الوقف والحكم بالبينة بلا تحاييف في الوكيل او وكيل الغائب (قوله ان يؤخذ كقيل) اي من مال المدعى
عليه (قوله وقال السبكي يحكم الخ) عبارة المعنى والوضع شرحه ولو ادعى قيم باو الهى الصبي او المجنون
على قيم شخص آخر فعني كلام الشيخين انه يجب انتظار كل المدعى له ليحلف ثم يحكم له وإن خالفها السبكي
وقال الوجه انه يحكم الخ (قوله ويؤخذ منه) اي من مال المدعى عليه (قوله وتبعها جمع متأخرون الخ)
وقال في شرح المنهج وهو المتعمد ونقل عشيبة اشهاب ابن قاسم متابته العلامة الطالباوى له في ذلك اه سيد
عمر وفي الجبري قوله وهو المتعمد ضيف اه (قوله لا نه قد يترتب الخ) علة قوله قوى مدركا (قوله لكن
هذا يحلف الخ) اي خوف ضياع الحق عبارة التام بقرديان الامر عطف بالكفيل لما زاد الى ادخال (قوله
والمراد به) اي بأخذ الكفيل (قوله من ماله) اي المدعى عليه تلحق به يدعى القاضي (قوله بالمدعى) اي به اه
عش وهذا اذا كان المدعى به ديننا وقوله لو شتمنا الخ فيما اذا كان عينا فتوقعه السابق ديننا مثال ليس بقيد
(قوله وبه يعترف الخ) اي بأخذ الكفيل بالمعنى المذكور (قوله الاول) اي ونف الامر الى الكمال (قوله الماتن

لا يبطل الحكم لان قضاء على الغائب باطل انتهى (قوله لم يؤخر الاستيفاء للبين المتوجهة الخ) افهم
وجوب البين بعد الكمال (قوله او على احدهما او غائب الخ) قال في الروض ولو ادعى قيم طفل واقام
بينة انتظر بلوغ المدعى له ليحلف انتهى (قوله اي الى المصنف ولوحضر) الحضور فرع الغيبة فالمدعى
عليه غائب كان المدعى كذلك اخذ من قول الشارع لو وكيل المدعى الغائب فكيف قال الشارع كغيره انها

البينة ويؤخذ منه وبسط ذلك وسبقه اليه ابن عبد السلام وتبعها جمع متأخرون كالاذرى
والبقيني والزر كشي وهو قوى مدركا لا نقلا لانه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق لكن هذا يخفف بأخذ الكفيل الذي ذكرته والمراد
أخذ القاضي من ماله تلحق به ما يفي بالمدعى أو منه ان خشي تلفه به يقرب الاول ويخفف الولي بين الاء فظاهر فيها باشره بناء على ما يأتي

(ولو حضر المدعى عليه وقال) بد (١٧٣) الدعوى عليه من وكيل غائب بدى له عليه (لو كـل المدعى) الغائب (أبرأنى موكلك) أو وفته

ولو حضر المدعى عليه (الخ) الحضور فرع الغيبة فالمدعى عليه غائب كان المدعى كذلك اخذنا من قول الشارح لو كـل المدعى الغائب عبارة المنهج وشرحه ولو حضر الغائب وقال الخ فكيف قال الشارح كغيره ان هذه المسئلة ليست من فروع الباب اه سم ولك ان تقول انها تاتي في الحاضر ابتداء ايضاً كانوا عليه فلم تكن من فروع الباب انخص بالغائب عبارة المغنى ثم اشار المصنف لمسئلة مستأنفة ليست من هذا الباب ولا تاتي لها بما قبلها وإن اودع كلامه خلافه فقال ولو حضر اى كان المدعى عليه حاضراً فادعى عليه وكيل شخص غائب بحق واقام البينة عليه ثم قال لو كـل المدعى (الخ) (قوله) بد الدعوى (إلى) قوله قال الرافعي في المغنى (قوله) بعد الدعوى (إلى) وإقامة البينة عليه اه مغنى (قوله) انه ما ابرأنى (إلى) مثلاً عبارة النهاية على نفى ما ادعيته اه (قوله) ثم ثبت الا برأى (إلى) او نحوه اه نهاية (قوله) بعد) تأكيد (قوله) انه لا يعلم (الخ) (إلى) اه حجة هذه الدعوى (الخ) عبارة المغنى والنهاية ان قبل هذا يخالف ما سبق من ان الوكيل لا يخلف اجيب بانه لا يلزم من تخليفه هنا تخليفه هنا لان اجابته من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه بها يقوط مطالبته لخروجه باعترافيه بها من الوكالة في الخصومة بخلاف بين الاستظهار فان حاصلها ان المال ثابت في ذمة الغائب او الميت وهذا لا ينافي من الوكيل اه (قوله) بطلت وكائنه (فرع) لو قال شخص لآخر انت وكيل فلان الغائب ولى عليه كذا وادعى عليك وقيم به بينة فأنكر الوكالة وقال لا اعلم اتى وكيل لم يقيم عليه بينة بانه وكيل لان الوكالة حقه فكيف تقام بينة ما قبل دعواه ولا ذاعلم انه وكيل واراد انه لا يخصام فليزل نفسه واز لم يعلم ذلك فيبقى ان يقول لا ادلى وكيلى ولا يقول است بوكيل فيكون مكذباً ببينة قد تقدمت عليه بالوكالة مغنى وروى مع شرحه (قوله) وقياس ذلك) أى قوله نعم له تخليف الوكيل أن القاضى يحمله اى يخلف الوكيل الذى يدعى على نحو الغائب (قوله) طلب توقف (الخ) اراد به قوله السابق فاخر الطلب (الخ) (قوله) فرع) إلى المتن في الاسنى ولى قوله وجزم ابن الصلاح في النهاية (قوله) يكفى في دعوى الوكيل (الخ) اى في سماعها عرش (قوله) الا بعد ثبوت الوكالة اى بالينة (قوله) او ميت (قوله) لعده لا وارث له خاص امان له وارث خاص فظاهر ان وارثه هو المطالب كولى نحو الصى ولهذا لم يذكر نحو الصبي هناءه رشيدى (قوله) وحكم به) ياتى محترزه اه سم (قوله) او دين ثابت على حاضر يعنى بقرار الحاضر به اخذنا من كلامه الاتى في اوائل كتاب الدعوى (قوله) كاشملى المتن) يقال فكان اللاتق عليه ان لا يعطيه على ما فى المتن بل يجعله غايه فيه اه رشيدى (قوله) فليس له الدعوى ليقم شاهد (الخ) فيه اشارة إلى أن له الدعوى لإقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا بيان ادب القضاء الشيخ الاسلام ومنها أى المسائل لو اثبت ديناً على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر او لم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه يدعى حقاً لغيره غير منتقل اليه كما لو ادعت الزوجة ديناً زوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق النفقة انتهى يقتضى خلافه اه سم اقول وكذا يقتضى خلافه قول النهاية فليس له الدعوى لانياته اه وقول الشارح الآتى عن الغزى آفأوما ذكره من المغنى الخ بل كلامه فى اوائل كتاب الدعوى قبيل قول المتن او تكا حالم كيف الاطلاق الخ كالصريح في خلافه في الميت والغائب مثله (قوله) وجزم ابن الصلاح الى المتن هذا فيد أن حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضاً الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضاً إذا كان غائباً او قاصر الان ذلك لا يزيد على حضوره مع عدم دعواه فيلتم او قد بحثت مع مر فى ذلك فبالغ

ليست من فروع الباب (قوله) اى المصنف ايضاً ولو حضر المدعى عليه عبارة المنهج وشرحه ولو حضر الغائب وقال الخ وحيداً فالمسئلة من فروع الباب (قوله) وحكم به) ياتى محترزه (قوله) ولا ينافيه) كتب عليهم (قوله) لا نه محمول) كتب عليهم (قوله) فليس له الدعوى ليقم شاهد او يخلف معه) فيه اشارة الى ان له الدعوى لإقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا بيان ادب القضاء الشيخ الاسلام ومنها اى المسائل لو اثبت ديناً على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر او لم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه يدعى حقاً لغيره غير منتقل اليه كما لو ادعت الزوجة ديناً زوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق

مثلاً فاخر الطلب إلى حضوره ليحلف إلى أنه ما أبرأنى لم يجب (وأمر بالتسليم) له ثم ثبت الا برأى بعد أن كان له به حجة لا نه لو وقف لتعذر الاستيفاء بالوكالة نعم له تخليف الوكيل إذا ادعى عليه علمه بنحو ابرأى انه لا يعلم ان موكله ابرأه مثلاً لصحة هذه الدعوى اذ لو اقر بعضهما بطلت وكالت قال الرافعي وقياس ذلك ان القاضى يحمله انه لا يعلم صدور مسئلة لما يدعيه من نحو قبض واراءه ومحمل قوله لا يخلف الوكيل على الخلف على البت وكان وجه ذكر هذه المسئلة مع انها ليست من فروع هذا الباب ان فيها طلب توقف إلى يمين فاشبهت ما قبلها (فرع) يكفى في دعوى الوكيل مصادفة الخصم له على الوكالة ان كان القصد اثبات الحق لا تسلمه لانه وإن ثبت عليه لا يلزمه الدفع الاعلى وجهه مبرولا يبرأ الا بعد ثبوت الوكالة (واذا ثبت) عند حاكم (مال) على غائب (او ميت) وحكم به بشرطه (وله مال) حاضر في عمله او دين ثابت على حاضر في عمله كاشملى المتن واعتمده جمع منهم ابو زرعة واطال فيه فتاويه ولا ينافيه منعهم الدعوى بالدين على غريم الغريم لانه محمول على ما اذا كان

بان الغريم ميت لا وارث له أو له وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله بقر قال والاحسن إقامة البينة أو تبعه السبكي قال الغزى وهو واضح وما ذكره في المنع إنما هو في الدين للفرق بينها والغائب كالميت فيها (١٧٣) ذكره قول شريح تمتع إقامة غريم

الغائب بينة بملكه عينا منظر فيه أو نحول على ما إذا أراد أن يدعى ليقم شاهد أو يحلف معه (قضاء الحاكم) إذا طأله المدعى لأن الحاكم يقوم مقامه ولا يطأله بكفيل لأن الأصل بقاء المال ولا يعطيه بمجرد الثبوت لأنه ليس بحكم إذا كان في غير عمله فبأنى قريبا واستثنى منه البلقينى ما إذا كان الحاضر يجبر على دفع مقابلة للغائب كروجة تدعى بصداقها الحال قبل الوطء ويأتى بدعى بالتئن قبل القبض وأما ما يتعلق بالمال الحاضر حتى كيان له لم يقبض ثمنه وطلب من الحاكم الحجر على المشتري الغائب حيث استحققه فيجيبه ولا يوفى الدين منه وكذلك يقدم مؤنة بمون الغائب ذلك اليوم على الدين الذى عليه وطلب قضاءه من ماله ولو كان نحو مروهون تزيد قيمته على الدين فلفاقضى بطلب المدعى اجبار الدتئن على اخذ حقه بطريقه لبقى الفاضل للدائن اه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وبطل الدين بانبات ايفائه أو نحو فسق شاهد بطل البيع على الوجه

في مخالفة هذا المنقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى من جواز إقامة الغريم البينة لاثبات الدين وقال لا فرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم إثبات واحد منهما وإثباته إذا كان الحق من عين أو دين ثابتا بل الرفع إلى الحاكم كإيفائه منه اه سم أقول وكلام شارح في أوائل كتاب الدعوى كالصريح في موافقة ما نقله عن مرفر أجمعه (قوله الدعوى الخ) اسم مؤخر لأن (قوله لعله بقر) هلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله بقر اه سم (قوله الاحسن إقامة البينة الخ) مرآة ما فيه (قوله إذا طأله) إلى قوله أما إذا كان في المنفى وإلى قوله قبل إنهاؤه في النهاية (قوله لأن الحاكم يقوم مقامه) أى الغائب كالأول كان حاضرا فامتنع اه معنى أى الغائب (قوله ولا يطأله) أى المدعى (قوله ولا يعطيه الخ) مخترز قوله السابق وحكم به بشروطه اه سم (قوله أما إذا كان الخ) مخترز قوله حاضري عمله (قوله واستثنى منه) أى عانى المتن (قوله الحاضر) أى المال الحاضر فقول له يجبر المدعى على غير ماله ولا يظهر ويحتمل أن المراد المدعى الحاضر وعليه فالحجج بقر على ماله وفى ضمير مقابلة استخدام (قوله كروجة تدعى الخ) فانها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها الزوج اه سم (قوله قبل القبض) أى قبض المشتري الغائب المبيع (قوله كيان له) أى المال الحاضر وقوله ثمنه أى المبيع (قوله حيث استحقه) أى استحق البائع المال الحاضر الذى هو المبيع ويحتمل أن ضمير النصب راجع إلى الثمن (قوله منه) أى من المال الحاضر المبيع (قوله ولو كان) أى من المال الحاضر (قوله نحو مروهون الخ) أى كمدبجان (قوله انتهى) أى ما استثناءه البلقينى (قوله ولم يحكم) مخترز قوله السابق وحكم به بشروطه اه سم عبارة الرشيدى قوله ولا يحكم هذا لا ينسجم معه تفصيل المتن الآتى الذى من جملة إنها الحكم تأمل اه (قول المتن إنها الحال) أى من سماع بينة أو شاهد أو يمين بدعوى عدالة الشاهد أو سأل إنها حكم اه معنى (قول المتن إلى قاضى بلد الغائب) أى إن علم وقول الشارح أولى كل من يصل الخ أى مطلقا كياتى عن المعنى (قول المتن فينبى إليه سماع بينة) ويكتب في أنها سماع بينة عادلة قامت عندى بان فلان على فلان كذا فاحكم بها وهذا مشروط ببعد المسافة كياتى اه معنى (قوله وخرج بها عليه الخ) قد يقال ان حكم بعله فظاهر انه إنها الحكم المستند إلى العلم والإفوا شاهد حيثنول لمل فى الدعة محمول على الثانى وكلام السرخسى على الاول واما قول البلقينى لان عليه الخ فاطلاقه محل تأمل لأنه إنما يكون كالبينة بالنسبة لقاض آخر الا ترى انه لو كان القاضى الآخر حاضرا فقال له قاض انا اعلم هذا الامر هل له الحكم بمجرد قوله فليتأمل اه سيدمر وفيه ان كلام الشارح هنا مع كلامه الآتى قبيل قول المتن والكتاب بالحكم الخ كالصريح في إرادة الثانى وبه صرح المعنى والأستى عبارتهما وقول المصنف سماع بينة ليحكم بها هو لم يثبت الحق عنده بعله ولو كتب ليقضى له بموجب عليه على المدعى عليه انه لا يجوز به صرح في الدعة فقال لا يجوز وإن جوزنا القضاء بالعلم لأنه ما لم يحكم به كالشاهد والشهادة لا تنادى بالكتابة وفى أمالى السرخسى جوازه ويقضى به المكتوب اليه إذا جوزنا القضاء بالعلم لان اخباره عن علمه اخبار عن قيام الحججة فليكن كخباره عن قيام البينة قال الاستوى وما قاله فى الدعة جزم به صاحب البحر وجرى عليه ابن المقرئ وقال البلقينى الأصح المتعمد ما قاله السرخسى انتهى وهذا هو مقتضى كلام أصل الروضة ولهذا قال شيخنا فافا قاله المصنف يعنى ان المقرئ عكس ما اقتضاه كلام أصل الروضة لعله سبق قلم

الفقة انتهى يقتضى خلافه (قوله لعله بقر) هلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله بقر (قوله ولا يعطيه بمجرد الثبوت الخ) مخترز قوله السابق وحكم به بشروطه (قوله قبل الوطء) فانها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج (قوله ولم يحكم) مخترز قوله السابق وحكم به بشروطه

خلافه والرواينى (ولا) يكن له مال في عمله ولم يحكم (فان سأل المدعى إنها الحال إلى قاضى بلد الغائب) أولى كل من يصل إليه الكتاب من القضاة (اجابه) وجوب وإن كان المكتوب اليه قاضى ضرورة مسارة لقضاء حقه (فينبى إليه سماع بينة) فممن إن عدلها محتج المكتوب اليه إلى تدليها ولا احتجاجه (ليحكم بها هم يستوفى) الحق وخرج بها عليه فلا يكتب به لأنه شاهد الآن لا قاض

ذكره في العدة وخالفه السرخسي وأعنده البلقيني لأن عليه كقيام البينة يؤيده قول المتن الاتي فتدافعه بحكمه إلى آخره وله على الوجه ان يكتب بسماع شاهد واحد ليسع المكتوب اليه شاهد اخر او يخلفه ويحكم له (او) ينهى اليه (حكا) ان حكم (لستوفى) الحق لان الحاجة تدعو إلى ذلك ولا يشترطه بعد المسافة كما يأتي قبل انهاؤه اما سماع بينه أو ثبت عندي وهي تستلزم الاولى ولا عكس واما الحكم بالحق وهو ارفها ويستلزم الاولين والذي يرتب (١٧٤) عليه المكتوب اليه الحكم هو الثانية لا الاولى فاذا تعبير المصنف ليس بمحرراه ويرد

اه **(قوله)** ذكره في العدة) وخالفه السرخسي عبارة النهاية على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي إلى خلافه اه **(قوله)** واعنده للبلقيني) وجزم به شرح المنهج **(قوله)** او ينهى اليه الحكم (الخ) وفي الروض مع شرحه الاولى في انهاء الحكم ان يكتب له بذلك كتابا او لا ثم يشهد ويقول حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بكذا أو أقام عليه بينة وحلفت المدعي وحكمت له بالمال وسأل ان يكتب له اليك بذلك فكنت له أو شهدت به ويجوز ان يقول فيه حكمت بشاهد من ران لم ينصفها بعدالة ولا غير ها فتحكمة بشهادتها تعديل لها وان يقول حكمت بكذا بحجة أو جبت الحكم فقد يحكم بشهادة وبين او بعلة فعمل اه لا يجب تسمية شهود الحكم ولا شهود الحق ولا ذكر اصل الشهادة فيها اه **(قوله)** لان الحاجة تدعو إلى ذلك (اي) فان إلى قوله ولو حضر الغائب في المعنى لا قوله ويرد إلى قوله ولو كتب (لان الحاجة تدعو إلى ذلك) اي فان من له بينة في بلد خصمه في بلد آخر لا يمكنها حملها إلى بلد الخصم ولا حمل الخصم إلى بلد البينة فيضيع الحق اه معنى **(قوله)** قبل انهاؤه (الخ) حكاها المعنى عن ابن شبة وافرده **(قوله)** وهو ارفها (اي) الدرجات الثلاث اه معنى **(قوله)** ويستلزم الاولين) الانسب للتأنيث كاجرة به المعنى **(قوله)** والمراد الاول) يرد عليه ان المراد لا يدفع الا راد **(قوله)** ومثل هذا (الخ) ظاهر المنع **(قوله)** ولو كتب) إلى المتن في النهاية **(قوله)** امضاء (الخ) سواء عاش الكاتب أو المكتوب اليه او مات اه روض ومحل ذلك في موت الكاتب إذا لم يكن الحاكم الثاني نائباً عنه فان كان نائباً عنه تعد ذلك كال موت العزل والانعزال بمجنون واعماؤه وخرس ونحوها اسنى **(قوله)** لفلان) اي على فلان **(قوله)** وان لم يكن (الخ) غاية **(قوله)** لو فسق) اي القاضي الكاتب او اردت اه روض **(قوله)** والكتاب بسماع الشهادة) جملة حاله اه عش **(قوله)** انتهى) اي ماني الكفاية **(قوله)** يكتب القاضي) اي انائه اه **(قوله)** فيما لم يمكنه) اي المدعي على الغائب **(قوله)** ان يحكم لغرب حاضر) الاوضح غريب حاضر ان يحكم له **(قوله)** من بلده) لعله ليس بيقيد كذا قوله في النهاية ولم تثبت عدلته عنده عند ليس بيقيد **(قوله)** وان سما) اي على خلاف ما طلب منه أو وقع سماعها اتفاقا اه عش **(قوله)** لم يكتب بها) اي بـاع شهادتهم على حذف المضاف **(قوله)** ان ان يشهد عدلين (الخ) ولولم يشهدهما ولكن انشا الحكم بحضورهما فان يشهدا بحكمه اه معنى عبارة الاسنى والحاصل ان انشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه إلى قوله شهدا على خلاف قراءة الكتاب لا بد منه من قوله شهدا على ما فيه اه **(قوله)** ذكرين) إلى قروا وظاهر في النهاية **(قوله)** لا يكفى غير رجلين (الخ) عبارة الروض مع شرحه ويشهد بما فيه رجلان ولو في مال او زنا او هلال رمضان ويجوز شهادتهم قبل فسخ الكتاب وبعده سواء افضه القاضي ام غيره لكن الادب والاحتياط ان يشهدوا بعد فسخ القاضي له وقراءتهم الكتاب اه **(قوله)** المتن ويستحب) اي مع الاشهاد كتاب بماى باجرى عنده ولا يجب لان الاعتدال على الشهادة اه معنى **(قوله)** ليدكر) إلى قوله خلا فانظر ان الصلاح في المعنى لا قوله وظاهر ان المراد إلى صح انه (خ) قوله ذكر نقض خاتمه إلى ان ثبت **(قوله)** ليدكر (الورد) فتدافع قول المتن وبختمه ممر رايه كتب عليه الرشيدي ما نصه انظر ما موقع هذا هاهنا من الذي يذكر به الشاهد الحال في النسخة الثانية كما يأتي اه **(قوله)** واسماء اليهود) اي للحق

بان غاية الامر ان قوله سماع بينة محتمل لان بكون معه ثبوت وان لا والمراد الاول ومثل هذا لا يجب الجزم بعدم تحرير التعبير ولو كتب لمعين فشهد الشاهدان عند غيره امضاء اذ الاعتماد على الشهادة ولو حضر الغائب وطلب من الكاتب المقيم البينة المعدل لها ان يبينها له ليقدر فيها اجيب على الوجه وفاقا لجمع ولو شهدت بينة عند قاض ان القاضي فلانا ثبت عنده كذا فلان وكان قد مات او عزل حكم به ولم يحتاج لاعادة البينة باصل الحق وقولهم اذا عزل بعد سماع بينة ثم ولى اعادة محله كما بينه البلقيني اذ لم يكن قد حكم بقبول البينة والا لم يجب استعادتها وان لم يكن قد حكم بالالزام بالحق وفي الكفاية لو فسق والكتاب بسماع الشهادة لم يقبل ولم يحكم به كالفاسق الشاهد قبل الحكم ومحله اذا كان فسقه قبل عمل المكتوب اليه بالسماع فان كان بعده لم ينتقض صرح به جمع

مقدمون اه ملخصا **(نتيجه)** لما يعتد بكتاب القاضي فيما لم يمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه أن يحكم لغريب وتاريخه حاضر على غائب بعين غائبة بلد الغريب وله بينة من بلده عازمون على السفر اليه لم تسمع شهادتهم وان سمعها لم يكتب بها بل يقول له اذهب معهم لقاضي بلدك وبلد ملكك ليشهدوا عنده (والانهاء ان يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) أي باجرى عنده من ثبوت واحكم ولا يكفى غير رجلين ولو في مال او هلال رمضان (ويستحب كتاب به) ليدكر الشهود والحال (يذكر فيه ما يميز به المحكوم) او المشهود (عليه) وله من اسم وذهب رخصة وحلية واسماء الشهود وتاريخه (وبختمه) تدب باحفظه ليرا كما لا المكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة

متبعة وظاهر ان المراد بختمه جعل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك ويكرم به المكتوب اليه حيثنذ وعلى هذا يحمل ما صرح انه
 أنه **عليه السلام** كان يرسل كتبه غير مختمة فامتنع بعضهم من قبولها الا لمختمة فاتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله ويسن له ذكر نقش خاتمه
 الذي يختم به في الكتاب وان ثبت اسم نفسه واسم المكتوب اليه في باطنه وعنوانه وقيل (١٧٥) ختمه بقروء هو أو غيره بمحض ته على

الشاهدين ويقول أشهدكما
 أني كتبت لى فلان بما فيه
 ولا يكتفى أشهد كما هذا
 خطى أو أن ما فيه حكى
 ويدفع لها نسخة أخرى غير
 مختمة يتذاكران بها ولو
 خالفاه أو انحى اوضاع
 فالمرءة بهما (و) بعد وصوله
 للمكتوب اليه وإحضاره
 الخصم خلافا لقول ابن
 الصلاح لا يتوقف اثبات
 الكتاب الحكى على
 حضور الخصم ولا على
 إثبات غيبته النفية المعتبرة
 ثم راي القمولى قال وهذا
 غريب والخدام قال عن
 الماوردى لا بد من حضور
 الخصم لان ذلك شهادة
 عليه وسكت عليه الرواى
 وغيره وبه اتفق السبكي
 ونقله غيره عن قضية كلام
 الشيخين وابن الرفعة
 واعتمد أكثر متأخرى
 فقهاء الين ما ذكر عن ابن
 الصلاح قيل وعليه عمل
 الاشياخ والقضاة لان
 القاضى المنهى اليه منفذ
 قامت به الحجة عند الاول
 غير مبتدى بالحكم وقد قطع
 الرواى بأن التنفيذ لا

وتاريخه أى الكتاب **(قوله أن المراد)** أى مراد المصنف **(قوله فامتنع بعضهم)** أى ما قالوا ولا يقروا، كتابا
 غير مختم من خرافة كشم أمرهم وإضاعة تدبيرهم أسنى ومعنى **(قوله واسم المكتوب اليه)** أى أن لم يعلم بلد
 الغائب كتب الكتاب مطلقا إلى كل من يراه من قضاة المسلمين ثم من بعده عمل به اه معنى **(قوله وقيل ختمه)**
 إلى الفرع في النهاية **(الافقوله وفيه وقفة إلى المتن وقوله وبجبه إلى المتن وقوله قال بعضهم إلى ولو ثبت)** **(قوله وقيل)**
 ختمه الخ) عطف على جملة ويستحب الخ **(قوله يقرؤه)** أى يقرأ **(قوله أن ما فيه حكى)** أى حتى يفصل
 لهما حكمه ولو قال رجل لآخر يستحق فلان على ما في هذه الفبالة وأنا عام وبجانب يشهد عليه بما فيها ان
 حفظها أن لم يفصل له لانه يقر على نفسه الاقرار بالجموع صحيح بخلاف القاضى فانه يحرم عن نفسه بما يضر
 غيره اه وروى مع شرحه بخلاف **(قوله نسخة أخرى)** ومن صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر
 عا قانا الله وياك لان رادعى على فلان الغائب المقيم بلد كذا بالشئى الفلانى وإقام عليه شاهدين هما فلان
 وفلان وقد عد لا عدوى وحلفت المدعى وحكمت له بالمال فسال ان كتب اليك في ذلك فاجبت فاشهدت
 بالكتاب فلانا وفلانا اه معنى ولو خالفاه أى الشاهدان المكتوب **(قوله فالمرءة بهما)** والمكتوب اليه
 يطلب وجوب تزكية الشهود والحايلين للكتاب ولا يكتفى بتعديل الكتاب بإيه لانه تعديل قبل اداء الشهادة
 اه وروى مع شرحه زاد المعنى وإذا حمل الكتاب إلى بلد الغائب اخر جاء اليه ليقف على ما فيه اه **(قوله)**
 ويدفع) أى نديا **(قوله وإحضاره الخصم الخ)** عبارة النهائية بقول ذلك أى قول المتن ويشهدان عليه الخ إجماء
 إلى اشتراط حضور الخصم وإثبات الكتاب الحكى في وجهه أو إثبات غيبته النفية الشرعية لانه شهادة
 عليه وبه صرح الماوردى وافق به السبكي ونقل عن قضية كلام الشيخين وذهب ابن الصلاح إلى عدم
 اعتبار ذلك واعتمده أكثر متأخرى فقهاء الين لان القاضى الخ ويرد بان النفي داخل قال عر ش قوله أو
 إثبات غيبته الخ معتمد اه **(قوله وهذا)** أى قول ابن الصلاح **(قوله والخدام الخ)** أى رايته **(قوله لان)**
 ذلك) أى إثبات الكتاب الحكى **(قوله وسكت الخ)** عطف على عن الماوردى الخ **(قوله عليه)** أى على
 ما قاله الماوردى من اشتراط حضور الخصم **(قوله ما ذكر عن ابن الصلاح)** أى من انه لا يتوقف إثبات
 الكتاب الحكى على حضور الخصم الخ **(قوله قيل وعليه)** أى على ما ذكر عن ابن الصلاح **(قوله انتهى)**
 أى ما قيل **(قوله ورد)** أى لتعليهم بأن القاضى المنهى إليه الخ **(قوله وأما الحكم هنا)** أى حكم القاضى
 المنهى اليه **(قوله فليس هنا محض الخ)** عبارة النهائية فليس ما هنا الخ فلعلم كلمة ما سقطت هنا من قلم الناخبين
 (قول المتن عليه) أى على ما صدر من القاضى المنهى اليه من الحكم والاثبات المجرد عن الحكم اه معنى **(قوله ان)**
 انكر بما فيه) عبارة المعنى ان انكر الخصم المحضر للقاضى الحق المدعى به عليه فان أعرف به الزمه القاضى
 توفيقه وان قال لست الخ **(قوله على ذلك)** أى انه ليس المسمى في الكتاب ولا يكتفى بالخلف على نفي اللزوم كما
 في الشرح الصغير نعم ان اجاب بلا يلزم معنى شى موارد الخلف عليه ممكن معنى وروى مع شرحه **(قوله براهته)**
 عبارة المعنى عدم تسميته بهذا الاسم اه **(قوله المتن وعلى المدعى بيته الخ)** فان لم تكن بيته ونكل الخصم عن
 الين حلف المدعى واستحق اه أسنى **(قوله ويكتفى)** إلى الفرع على المعنى لا افقوله أى ومعاملة موثره إلى ومات
 وقوله ولو أمر الشرطة إلى المتن وقوله بحث الاذرعى إلى المتن وقوله وإن لم يحضر الخصم وقوله ولو لم يغير
 مشورى العدالة إلى اكنائه وقوله اه والحكم بالمعنى إلى المتن وقوله لا المحكم في موضعين وما نبه عليه
(قوله ويكتفى فيها العدالة الظاهرة) ولا يبلغ في البحث والاستزكاء اه معنى **(قول المتن المكتوب)**

يشترط فيه حضور الخصم والدعوى عليه اه ويرد بان التنفيذ إنما يكون في الاحكام التامة التى فرغ منها وأما الحكم هنا فلا يقال له تنفيذ لان
 الاول لم يحكم فواضح وان حكم ولم يكن بجعله مال للحكم عليه تحكيم لم يتم فنزل منزلة عدم الحكم على كل فليس هنا محض تنفيذ فاشترط حضور
 الخصم وان كان هناك حكم احتياطا (يشهدان عليه وان انكر) بما فيه (فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيمينته) على ذلك لان
 الاصل براهته **(قوله وعلى المدعى بيته)** ويكتفى فيها العدالة الظاهرة كما اخذها الزركشى من كلام الرافعى (بان هذا المكتوب اسمه ونسبه)

نعم ان كان مرقاها محكم عليه لم ينفذ (١٧٦) لا تكاره (فان اقام بذلك فقال است المحكوم عليه لومه الحكم لم يكن هناك مشارك

هو بالرفع خبر ان اءش ويأتي عن المغني ما يفيد انه نعت اسم الاشارة وخبر ان اسمه ونسبه عبارة الرشيدى قول المتن بان هذا المكتوب الخ يجوز ان يكون هذا اسم ان والمكتوب يدل منه واسمه ونسبه خبر ان فالاشارة للمكتوب ويجوز ان يكون هذا اسم ان والمكتوب مبتدأ واسمه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر خبر ان فالاشارة للشخص المشهود عليه لكن قد يقال ان الاول هو المراد لثبوت الشهود عليه لانكار كونه المحكوم عليه والنظر في ان هناك مشاركا ولا الذي ذكره المصنف بعد بخله على الاعراب الثاني فاتهم شبهوا اعل عني به انه هو الذي كتب اسمه ونسبه فلا نظر لانكاره كالاخفى وقد اقتصر الشيخ في حواشيه على الاعراب الثاني وقد علت ما فيه فامل اه (قوله) نعم ان كان معروفا فها الخ) وكذا اذا شهدوا اعل عني ان القاضي الكاتب حكم عليه فيسرى منه اه معنى (قوله) حكم عليه) والمراد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل ما اذا كان المنهى الحكم اه يجزى (قول المتن) فان اقامها بذلك اى اقام المدعى البينة بان المكتوب في الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه فقال الغائب صحيح ما قامت به البينة لكن است المحكوم عليه بهذا الحق لومه الحكم بما قامت به البينة ولم ينفذ لقوله ان لم يكن هناك شخص آخر مشارك الخ اه معنى (قوله) ولم يعاصره اى المدعى كذا في شرح المنهج هنا وفي مفعول عاصر الاق وجعل الروض مفعولها المحكوم عليه وهو ظاهر صنيع الشارح والتأنيب والمغني لكن عقبه شارحه بان الذي قاله غيره المحكوم له اه (قوله) وامكنت معاملته اى ولو بالكتابة لا عبرة بخوارق العادات كالو ادعى على غائب بمحل بعيدا عنه عاملا امس اه عرش (قوله) معاملته اى المدعى المحكوم له كذا اخبر مورثه وخير له ما له وقوله له اى للمشارك واللام بمعنى مع كعبه به الاسنى وكذا اخبر لثلاثة (قول المتن من الشهود) اى شهدوا الحكم لا الكتاب (قوله) وقف الامر اى وجوب او قوله حتى يتكشف الحال اى ولو طالت المدة اه عرش (قوله) وبحت البقنى الخ) اعتمده النهاية بعبارة نه ولا بد من حكم ثان كما بحثه البقنى لكن بلا دعوى ولا حلف اه (قوله) بما كتب به اى ثانيا (قوله) ريفية وقفا والغنى عبارة عن قضية كلام المصنف للاقتصار على كتابة الصفة المميزة من غير حكم وهو كذلك وان قال البقنى لا بد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة وان لم يحتج لدعوى وحلف اه ولفظ سم عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلا للبقنى انتهت اه (قول المتن ولو حضر قاضى الخ) المراد القاضي بالمعنى اللغوى وهو كل من يحصل منه الاول ام فيشمل الشادان انحصر الامر في الانهاء اليه كايانى فكان الاول اى يعبر بحاكم الخ ليشمل حاكم السياسة وقوله المكتوب اليه الخ الاول كى اليه ام لا وقوله اليه اى امير الشرطة اه يجزى (قول المتن) ببلد الحاكم خرج به مالى اجتمع ما غير بهما واخره بحكمة فليس له امضاؤه اذا عا دحل ولايته اه معنى عبارة الروض مع شرحه فان شافه قاضا قاضيا بالحكم والمنهى له في غير محل ولا يتهم بحكم الثاني وان كان في محل ولايته لان اخباره في غير محل ولايته كاخياره بعد عزله اه (قوله) ولو امين الشرطة) يضم فسكون واحد الشرط كهر دوم طائفة من أعوان الملوك اه قامرس (قوله) رخرج به اى بقوله بحكمة اه معنى (قوله) فانه لا يقضى الخ) هل محل له اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كاتقدم في الانهاء او لافرق ويفرق بين الانهاء والمشافاة اه سم اقول ظاهر التعليل الا في الشارح الاول عبارة المعنى والفرق اى بين المشافاة بالحكم والمشافاة بسماع البينة فقط ان قوله في محل ولايته حكمت بكذا يحصل للسامع به علم بالحكم لانه صالح للانشاء بخلاف سماع الشهادة فان الاخبار به لا يحصل علما وقوعه فتعين ان يسلك به مسلك الشهادة فاخصت سماعها بمحل الولاية اه (قوله) لانه مجرد اخبار كالشهادة الخ) عبارة الاسنى بناء على ان انهاء سماعها مشافاة نقل

له في الاسم والصفات) أو كان ولم يعاصره لان الظاهر انه المحكوم عليه (وان كان) هناك من يشاركه يعلم القاضي او يبينه وقد عاصره قال جمع متقدمون وامكنت معاملته اى او معاملة مورثه او إتلافه لماله ومات بعد الحكم او قبله وقع الاشكال فبرس للسكاتب بما ياتى وان لم يمت (احضر فان اعترف بالحق طول اب ترك الاول) ان صدق المدعى المقر والا فهو مقر لشكر ويقيم طلبه على الاول (والا) اى وان انكر (بعث) المكتوب اليه (الى السكاتب) بما وقع من الاشكال (يلط من اليهود زيادة صفة تميزه ويكتبها) وينهبها لغاضى بله الغائب (ثانيا) فان لم يجد من يدوقف الامر حتى يتكشف الحال وبحت البقنى انه لا بد من حكم ثان بما كتب به من غير دعوى ولا حلف وفيه وقفة لان هذا من تنمة الحكم الاول فلاحاجة لاستئناف حكم آخر (ولو حضر قاضى بلد الغائب) سواء المكتوب اليه وغيره (بلد الحاكم) ولو امين الشرطة لكن بشرط ان ينحصر الخلاف في الانهاء اليه نظير ما ياتى في الشهادة عنده (فشافه

(قوله) وكان لم يعاصره الخ) اصرح في شرح المنهج بمحل فاعل يعاصره وعاصره المدعى (قوله) وبحت البقنى انه لا بد من حكم ثان بما كتب به الخ) عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلا للبقنى (قوله) فانه لا يقضى بها) هل محل له اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كاتقدم في الانهاء او لافرق ويفرق بين الانهاء

لها بحكمه في امضاؤه اى تنفيذه (اذا عا دلى) محل (ولايته خلاف القضاء بعلمه) والاصح جوازه لانه قد رعى على الانشاء وخرج به مالى شافه بسامع البينة دون الحكم فانه لا يقضى به اذ ارجم على محل ولايته قطعاً لانه مجرد اخبار كالشهادة

ويجب تقيده بما يأتي عن المطالب (ولو ناداه) كائين في ظرفي ولا يتهم (وقال له اني حكمت بكذا امضاء) أي نفذته وكذا إذا كان في بلد آخر إن
 ولو ناداه ومنبه وشافه احدهما الآخر بحكمه فيمضيه وإن لم يحضر الخصم (فان أقصر) القاضي الكاتب (على سماع بينة كتب سمعت بينة على
 فلان) وبصفة بما يميزه ليحكم عليه المكتوب اليه (ويسميها) وجرا ويرفع في نسبها (إن لم يعدلها) ليبحث المكتوب له عن عدلتها وغيرها
 حتى يحكم بها ويبحث الأذرع ثمة تعدلها إذا علم أنه ليس في بلد المكتوب له من (١٧٧) يعرفها (ولأنا) بان عدلها (فالاصح جواز

ترك التسمية) ولو في غير
 مشهورى العدالة كما اقتضاه
 اطلاعهم لكن خصه الماوردى
 بمشورىها وذلك اكتفاء
 بتعديل الكاتب لها كما انه
 إذا حكم استغنى عن تسمية
 الشهود نعم إن كانت شاهدًا
 وبينما أو يمينًا مردودة
 وجب بيانها لأن الانها قد
 يصلح أن لا يرى قبولها والحكم

لها كقول الفرع شهادة الأصل فيك لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه أنه
 لو غاب الشاهد عن بلد القاضي لمساقة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر (قوله
 ويجب تقيده بالخ) عبارة شرح المصنف وظاهر أن عليه حيث تيسرت شهادة الحجة أهى ولا بان غابت أو
 مرضت فيقضى بها سمعها بجريه ومر عن الأستنى ما يوافقه (قوله بما يأتي) أي قبل الفرع (قوله وقال له
 لاني حكمت بكذا) أي بخلاف ما لو قال له لاني سمعت بينة بكذا الأخذ بما مر اتفاق الفرق (قول المتن امضاء)
 لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه أسنى ومعنى (قوله وشافه أحدهما) أي سواء كان الأصل
 أو النائب أمعش (قوله يحكمه) أي لا يساعد البينة كما مر أنفاً (قوله وإن لم يحضر الخصم) هل هذا مع قوله
 السابق وإحضار الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة أو كيف
 الحال أم سمع أقول ويظهر أنه للفرق بان الغرض من إحضار الخصم هناك هو إثبات الكتاب الحكمي
 بأقامة البينة عليه لا يتأتى ذلك الغرض هنا إذ القضاء هنا بالعلم واما التفصيل المار في قول المصنف فان قال
 لست المسمى الخ فظاهر أن نظيره يجري هنا (قوله ليبحث المكتوب له عن عدلتها) هل يشترط حضورها
 عندها سمع أقول صريح ضيعيم عدم اشتراطه (قوله وذلك) أي الجواز المذكور (قوله اكتفاء
 بتعديل الكاتب) أي من غير إعادة تعديلها (تنبيه) لو أقام الخصم بينة بجرح الشهود قدمت على بينة
 التعديل ويميل ثلاثة من الأيام ليقم بينة الجرح (إذا استعمل له وكذا قال ابن أوقيت الحنفى واستعمل
 بأقامة البينة ولو قال أمهون حتى أذهب إلى بلدكم وأجرهم فاني لا أتمسك من جرحهم إلا هناك أو قال لي
 بينة هكذا فعمل به بل يؤخذ أن حقه فان أثبت جرحاً أو دفعا استرد ما سلمه مغنى وروى مع شرحه (قوله
 ان كانت) أي الحجة المسومة عدلة ولا أهمى (قوله أو يميناً مردودة) صور تمام أن الكلام في القضاء
 على الغائب أن يدعى على حاضر فينكر ويعجز المدعى عن البينة ويرد المدعى عليه العزم على المدعى ثم غاب قبل
 القضاء ثم قضى عليه بعد تحليف خصمه مراهعش وفي الجبري عن العنانى والحلبى مثله (قوله وجب
 يابها) لعل عدله الم يعلم حال قاضي بلد الغائب أمالو علم وكان موافقاً للقاضي الكاتب فلا يحتاج لما ذكر
 لكن الأقرب بقاؤه على اطلاقه أم سيد عمر (قوله نقله) أي انتهاء حكمه بالعلم (قوله وفيه نظر لاختلاف
 العلماء) محل تأمل لأن قولهم نعم ان كانت شاهدًا الخ السابق في جرح سماع البينة من غير حكم وما نحن فيه
 قد وجد فيه حكم ومن المعلوم أن الحكم برفع الخلاف لا ينظر إلى قول الشارح لاختلاف الخ أم سيد عمر
 وقدمت عن الروى مع شرحه في هامش وينهى إليه حكماً ما يصح بعدم وجوب البيان في انتهاء الحكم
 مطلقاً راجع عبارة الرشيدى وفيه نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذى قد تم وأرتفع به الخلاف
 وبين مجرد الثبوت لأن أن يكون المخالف لا يراه حكمه متباه به بحيث يجوز له نقضه فيراجعه (قوله بالافرار)
 أي بينة شهدت على إقرار النائب أمعش (قوله بنحور مرض) للشهود كغيبتهم عن بلد القاضي أي بعدادام
 الشهادة لمساقة يجوز فيها الشهادة على الشهادة أهى (قوله لا الحكم ايضاً) والمتجه قبول ذلك أي الانتهاء
 بسماع البينة من المحكم أهى (قوله لو حضر الغريم) أي كان حاضراً (قوله وكذا ان غاب الخ)

والمشافهة (قوله وإن لم يحضر الخصم) هذا مع قوله السابق وإحضار الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ
 للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة أو كيف الحال (قوله ليبحث المكتوب له عن عدلتها) هل يشترط

(٢٣) - شروانى وإن قام - عاشر)
 بنحور مرض قبل الانتهاء والبرء في المسافة بما بين القاضي وبينه وبين القاضي المنهى والغريم (فرع) قال القاضي وأقره لو حضر
 الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطلب ساع للقاضي يبعه لقضاء الدين وإن لم يكن المال بمحل ولايته وكذا
 ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكي والغزى قال خلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاة الدين

حدثت خلافاً في الصورتين الأولى والثانية ونوعاً بتصريح الغزالي كما هو اقتضاه كلام الرافعي وغيره بأنه لا فرق في العقار المقضي به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب وغيره قال الإمام فان قيل كيف يقضى بقعة ليست في محل ولايته قلنا هذا غفلة عن حقيقة القضاء على الغائب فكأنه يقضى على من ليس بمحل ولايته فقبحا ليس فيه كذلك وعن هذا قال العلماء يحق للقضاء قاض في قرية يتخذ قضاؤه دائرة الآفاق ويقضى على أهل الديار ثم ادّساغ القضاء على غائب بالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب والدار مقضى بها اهـ قال غيره ويوسع الغائبة عن الغائب عن محل ولايته قضاء عليه بقضاء ديه بلا شك بل ذلك أولى بالقضاء على غائب عن محل ولايته يعين في غير محل ولايته ويلزم السبكي والغزالي ومن تبعهما أن يمنعوا ذلك ولا (١٧٨) أعظم إسم محزون به وتفيد الرافعي بالحاضري قوله لما ذابنت على الغائب دين وله مال

حاضر وفاه الحاكم منه إنما هو للغالب لندرة القدرة على تيسر القضاء من المال الغائب عن محل ولايته اه وعلى هذا يحمل قوله أيضا فديكون للغائب مال حاضر يمكن التوفية منه وقد لا فيسال المدعى القاضى لإنهاء الحكم إلى قاضى بلد الغائب اه فقولوه فيسال إنما هو لكون هذا الانهاء أسرع في خلاص الحق وأقوى عليه من حكم القاضى به مع كونه بغير عمله وقد قال القولى في المفلس كابن عبد السلام باع الحاكم ماله وصرفه في دينه سواء اكان ماله في محل ولاية هذا الحاكم أوفى ولاية غيره ونقله الأزرقي عن فتاوى القاضى فثبت ان هذا هو المتقول المعتمد ولأن نقول لاشاهد في هذا لان الغريم فيه في محل لايته ولا كلام حثثني

يبيع ماله وإن كان خارجا وإنما جعل الكلام إذا كان كل من المال والخصم في غير محل ولايته ولا شاهد أضاف في كلام
الغزالي وما بعده لأنه ليس فيه تصريح بغيريتهما معان محل ولايته فليحتمل على أن الانهاء يخالف غيره أو على ما إذا كان الخصم الغائب بمحل
ولايته متوليا ولوليته وحل كلام الرافعي المذكور أن منوعان إذ لا دليل يصرح بذلك وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزالي فأرأوا قايين
انهاء القاضي إلى قاضي بلد المال فيجوز مطلقا وبين يعه للبال فلا يجوز إلا لأن كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شبهة
وإنما يمنع البيع إذا غاب هو وماله عن محل ولايته بتأثيره فيه إلى حاكم بلده وفيه أو ماله كاذر الكه لائمة ولا يجوز أن يبيع إذا خرجا عنها
وقول بعضهم يجوز سهو لانه إذا جزم له احضاره للدعوى عليه وإن قرب فكيف يبيع ماله فهو اعليه اه وما عل به السهو هو السهو
إذا ملازمة بين الاحضار والبيع وخالف شيخنا في فتاويه بذلك فنع بيع ماله يس بمحل ولايته مطلقا قال كز وج امرأة أليست بمحل ولايته

بمن هو فيها اه ولا شاهد فإذ ذكره لان العبرة في النصف في المال بقاضى بلدا ملكه (١٧٩) لا بقاضى بلدا لانه تابع لاه لا متعلق

بمخلاف الزوجة فانها مستقلة فاعتبرت بلدا لا غير

(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى)

سواء اكان محل ولايته ام لا ولهذا ادخله في الترجمة لمناسبة لها ولا فرق

فيما ياتي بين حضور المدعى عليه وغيبته (ادعى عينا غائبة عن البلد) ولو في غير محل ولايته على مامر

(يؤمن اشتباها كقمار وعبد و فرس معروفات) ولو للقاضى وحده ان حكم

بعلمه بالشبهة او بتحديد الاول (سمع) القاضى (يئنه) التي ليست ذاهبة

بلد العين كاسر (او حكم بها) على حاضر وغائب (وكتب الى قاضى بلد المال ليسله

للدعى) كما يسمع البيئة ويحكم على الغائب فيما سر قال جمع صوابه معروفين

لان القاعدة عند اجتماع العاقل مع غيره تغليب العاقل اه وتعبيرهم

بالصواب غير صواب بل ذلك قد يحسن كما أنه قد يحسن تغليب غير العاقل

لكثرته كما في سبغ الله ماني السموات وما في الارض وزعم البلقين ان الصواب

قول اصله وغير معروفين نعمنا لغير العقار اكتفاء فيه بقوله (وعمد في)

معرفة (العقار وحدوده) ويرد بان المعرفة فيه

أى الشيخ كن زوج الخأ قيا ساعلى قاض زوج الخ (قوله انتهى) أى قول الشيخ (قوله ولا شاهد الخ) يعنى ف كلام السبكي والغزى هو المعتبر

(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى) (قوله ولهذا ادخله في الترجمة) يتامل اه سم يعنى ان المناسبات تأخيره عن قوله ولا فرق الخ عبارة المعنى ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه وغيبته

ولما ادخله المصنف في الباب نظرا لافقية المحكوم عليه اه (قوله لمناسبة لها) لاحاجة اليه (قوله ولا فرق) الى قوله على مامر في المعنى وإلى قول المتن فان شهدوا في النهاية لا قوله ولو للقاضى إلى او بالشبهة وقوله

وزعم إلى المعرفة فيه وقوله فن عبر إلى المتن وقوله وفيه ما فيه (قول المتن غائبة عن البلد) أى وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتى اه يجرى على ان الأذرى والمطلب (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضى رجوع هذا ايضا لقوله الا أن لا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بينه وبين ما يأتى عن المطلب

حيث فيه الشارح بكونه في محل ولايته بأنه لا يقدر على إحضار ما ليس فيه بخلاف ما هنا لان من له الولاية يعنه إليه السماع الدعوى وقيام البيئة اه سم (قوله على مامر) عبارة النهاية كاسر اه أى قوله او ينهى

إليه حكان حكم ليستوي الحق اه فان المراد بالحق هناك ما يشمل العين الغائبة عن محل ولايته كما يفيد ما قبله ويحتمل انه اراد ما مر في الفرع عن السبكي والغزى (قوله ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه) فيه مع قول المتن سمع يئنه الخ حازة لا تخفى لاقتضائه مع الحكم بعلمه يسمع البيئة ويحكم بها فليتامل اه سم (قوله)

او بالشبهة متعلق بمعروفات فالصواب اسقاط او قوله او بتحديد الاول أى العقار الاول اسقاطه عبارة لمعنى معروفات بالشبهة ثم قال ويعتمد المدعى في دعوى العقار الذى لم يشتر حدوده الا ربعة لئتميز (تنبيه) محل ذكر حدوده كلها إذ لم يبق له فاعل منها ولا اكنى بما يعلم منها اه (قوله كاسر) أى قبيل قول المتن والالات

ان يشهد الخ (قوله على حاضر وغائب) تأ كيد لقوله السابق ولا فرق فيما يأتى الخ (قول المتن ليسله الخ) أى المدعى به بعد ثبوت ذلك عنده اه معنى (قوله كما يسمع) إلى قوله كما في سبغ في المعنى (قوله ويحكم)

أى بها (قوله فيما سر) أى في الدعوى على الغائب اه معنى (قوله وزعم البلقين الخ) فعل وفاعل (قوله معروفين) أى بالتثنية (قوله اكتفاء فيه) أى في العقار (قوله ويرد) أى ما زعمه البلقين (قوله بان المعرفة فيه الخ) أقول ويرد ايضا بتسليم التقيد المذكور بانة وله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة العقار المذكورة

في معروفات اه سم أى كما نبه عليه شرح الروض عبارة مع المتن ثم العين المدعاة الغائبة عن البلدان كانت مما تعرف كالعقار المعروف ويعتمد فيه ما ذكره بقوله فيعرفه المدعى بذكر البقعة والسك والحدود لا ربعة الخ (قوله المعرفة فيه) إلى قول المتن والظاهر انه يسلم في المعنى لا قوله واشترطت إلى المتن وقوله وقد اشارو إلى المتن (قوله وقد لا فيحتاج الخ) اه وهذا افاده بقوله ويعتمد (قوله ولا يجوز الاقتصار على اقل

منها وقول الروضه الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع عبارة النهاية مع المتن ويعتمد في معرفة العقار حدوده

ذكر كما فاجاب بانه لا يصح ان يبيع القاضى عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته إذ هو فيه كالمعزول وما عزى في السؤال للشرح الروض لم اره فيه انتهى

(فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ) (قوله ادخله في الترجمة) يتامل (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضى رجوع هذا ايضا لقوله الا أن لا يؤمن الخ وعلى هذا فالفرق بينه وبين تقيد ما يأتى آخر الصفحة عن المطلب بان في محل ولايته يمكن بنحو انما لا يقدر على إحضار ما ليس في محل ولايته بخلافه هنا لان من له الولاية يبيع إليه السماع الدعوى وقيام البيئة (قوله ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه) فيه مع قول المتن سمع القاضى يئنه ويحكم بها حازة كما لا يخفى لاقتضائه مع الحكم بعلمه يسمع البيئة ويحكم بها فليتامل (قوله كاسر) أى في تنبيه قبيل المتن والالات ان الذاهبة لها لا يسمعها (قوله)

ويرد بان المعرفة فيه الخ) أقول ويرد ايضا بتسليم التقيد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة

لا تنقيد محدوده بل قد يعرف بالشبهة التامة فلا يحتاج لذكر حد ولا غيره وهذا استفيد من كلامه الاول وقد لا فيحتاج لذكر حدوده الا ربعة ولا يجوز الاقتصار على اقل منها وقول الروضه وأصلها ككثير بن يسكني ثلاثة محل ان تين بها بل قال ان الرفعة ان تين بحد كفي

ويشترط ايضا كبلده وسكونه محله منها لا في بتمه الحصول للزميز بدونها (اولا يؤمن) اشتباها كذفير المعروف من نحو العبيد والدياب (فلا ظن سماع) لدعوى بها اعتمادا (١٨٠) على الاوصاف ايضا لقائمة (البينة) عليها لان الصفة تميزها والحاجة داعية الى اقامة الحجة

الاربعة ان لم يعرف الايام فالمعرفة فيه لا تنفيها فقد يعرف بالشهرة الخرق لا يحتاج لذكر حدوده
الاربعة بل يكفي ببلانها وافل منها فقول الروضة الخ (قوله) ويشترط ايضا الخ هذا كله اذا وقف التعريف
على الحدود فلو حصل التعريف باسم وضع بالاشارة كما فيه غيرها كدار الذرة بمكة كفى كاجزم به
الموردى في الدعوى وان ادعى اشجارا في بلدان ذكر حدوده التي لا تميز بدونها واعداد الاشجار وعلما
من البستان وما تميز به من غيرها والضابط التمييز اهم في (قوله) وسكنه (يعني حارته) سلطان (قوله)
ومحله منها (اي هل هو في اولها او آخرها او وسطها) اهم في (قوله) منها (اي السكة) اه عش (قوله) من
نحو العبيد (الدواب) (اي من سائر المخلوقات واما العقارات فلا يكون الا ما ومن الاشياء اما بالشهرة واما
بالتحديد كاهم اه رشيدى وبفنده ايضا قول الشارح الا في كالعقار اه بكاف القياس (قوله) ايضا
اي كما في المعروف السابق اه سم (قوله) بما يمكن الخ) اي بذكره على حذف المضاف والباء للتصوير
(قوله) بذلك (اي المبالغة) (قوله) للعقد (اي لصحة عقد السلم) (قوله) كما جازى با عليه الخ) اي في الرضا واصلها
اه شرح المنهج (قوله) مثلية كانت او متقومة) اي بخلاف ما هنا في المتقومة ماه يجيرى (قوله) يحمل على عين
حاضرة الخ) ساقى ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وان كانت متقومة قال سم وكان وجه ذلك ان
الحاضر بالبدسهول معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وان كانت البينة لا تسع لالاعل عنه اذ لم يكن
معروفا انتهى اي فلا يخالف قوله الا في او غائبة عن المجلس لا البليدار بحضور ما يمكن الخ لان الكلام
هنا في سماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاحضار بالنسبة لقائمة الحجة بغية اه يجيرى قال المغنى وبذلك
العمل اندفع قول بعضهم ان كلامهما هنا يخالف ما في الدعوى وقال القيني مع اعتماده ما في الدعوى كلام
المتن في غير النقد اما هو فيعتبر فيه ذكر الجنس والنوع والصحة والتكسار (قوله) من الخ) تعريض
لان المقرئ في روضه (قوله) اي بما قامت الخ) اي بعين مثلية او متقومة قامت الخ (قوله) مع خطر الاشتباه
الخ) اي خوفه اه يجيرى (قوله) والكتابة الخ) اي معا وقوله اه يسامع البينة (قوله) او يد غيره) لعل
المراد هنا يد غيره وهى للدعى عليه اه رشيدى (قوله) نظير ما مر في المحكوم عليه) اي فيبعث القاضي
المكتوب اليه الى القاضي الكاتب ليطالب من الشهود زيادة تمييز للعين المدعى بها فان لم يجد زيادة على
الصفات المكتوبة وقف الامر حتى يبين الحال عش ويجيرى (قوله) بالصفة التي الخ) عبارة المغنى
والنهاية اذ اوجه بالصفة الخ (قوله) وحينئذ) لا موقله (قول المتن) في اخذ ما في الدعوى به ويبحثه الخ) انظر لو
كان يتعذر بعثه كالعقار الغير المعروف او يتعسر كالثي الثقل او يورث قلعه ضررا كالمثبت في جدار
وسالت الطلاب في ذلك فقال لا يجزى فيه ما ذكره انتهى اه سم وقاله ريداعيان عند قاضى بلد
العين فيلجرو اه يجيرى (قوله) ويبحثه الى القاضي الخ) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب
ولا عن محل مؤنة البعث اه سم وانما نفى الافصاح لاصل الدلالة في البعث لقولهم ان مطلقا العلوم
ضرورية او ما فيها من محل مؤنة البعث فقد بين بان ما ياتي من قول الشارح كالذهب وقول المصنف
وحيث او جبال الاحضار الخ فصح بذلك (قول المتن) ليشهدوا على عينه) اي ففائدة الشهادة الاولى نقل العين
المذكورة اه برلى وسم (قوله) ليحصل اليقين) هو مرادف للعلم وقرى بعضهم بينهما فقال البيهقي حكم
الذهن الجازم الذي لا يتطرق اليه الشك والعلم اعم وعلى هذا كان الانسب التعبير بالعلم اعمش (قوله) انه
لا يسلمه الا بكفيل) زيادة لامع الا انهم ان مقابل الاظهر يقول يسلمه بلا كفيل وليس مرادا اكتمل من

عليها كالعقار (وبالفتح)
وجوب (بالمدعى في الوصف)
للمثلي بما يمكن الاستقصاء
به ليحصل التمييز به بالحاصل
غالباً بذلك واشترط المبالغة
هنا دون السلم لانها ثم
تؤدي لضرورة الوجود المناقفة
للعقد (وذكر القيمة)
في المتقوم وجوباً بالاضافه
لا يصير معلوماً لالها اما
ذكر قيمة المثلي والمبالغة
في وصف المتقوم فتدوبان
كما جازى با عليه هنا وقولهما
في الدعوى يجب وصف
العين بصفة السلم دون
قيمتها مثلية كانت او
متقومة محمول على عين
حاضرة بالبدسهول يمكن احضارها
بجلس الحكم وقد اشاروا
لذلك بتعبيرهم هنا بالمبالغة
في الوصف وسم بوصف السلم
فن عرف في البابين بصفات
السلم فتدوهم (و) الاظهر
(انه لا يحكم بها) اي بما
قامت البينة عليه لان
الحكم مع خطر الاشتباه
والجباله بعيد والحاجة
تدفع بسامع البينة بها
اعتمادا على صفاتها
والكتابة بها كما قال
(بل يكتب الى قاضى بلد
المال بما شهدت به) البينة فان
اظهر الخصم هناك عينا
اخرى مشاركة لها يده او
يد غيره اشكل الحال نظير
ما مر في المحكوم عليه وان

لم يات بدافع عمل القاضي المكتوب اليه بالصفة التي تضمنها الكتاب وحينئذ (فياخذ) من قوله
هو عنده (ويبحثه الى) القاضي (الكاتب ليشهدوا على عينه) ليحصل اليقين (و) لكن (الاظهر انه) لا (يسلمه للمدعى) الا (بكفيل)

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا قادر الطبق السفر لا حضار وليصدق عليه (يدنه) (١٨١) احتياط للعدى عليه حتى إذا لم يبعه

الشهود طوب برده نعم
الامة التي تحرم خلوتها
لا ترسل معه بل مع أمين
معقوفة الرقة وظاهره انه
لا يحتاج هنا إلى نحو محرم
أو امرأة ثقة تمتنع الخلو قولا
قبل به لم يعد إلا أن يجاب
بان اعتبار ذلك يشق
فسوم فيه مسارة لفصل
الخصومة فيه ما فويسن
أن يحتم على العين وأن
يلحق فلا بد بعق الحيوان
يتم لازم للابدل بغيره
(فان) ذهب به إلى القاضي
الكاتب (شهدوا) عنده
(يعني كتب براءة الكفيل)
بعد تتمم الحكم وتسليم
العين للعدى ولم يحتج
لارسال ثان (ولا) يشهدوا
بعينه (فعلى) العدى مؤنة
(الرد) كالذهاب لظهور تعديه
وعليه مع ذلك أجرة تلك
المدلة إن كانت له منفعة لانه
عظما على صاحبها بغير حق
(أو) ادعى عينا غير معروفة
للقاضى ولا مشهورة للناس
(غائبة عن المجلس لالبدل)
قال الاذرى أو قرية من
البلد وسهل إحضارها
وسبقه إليه في المطلب فقال
الغائبة عن البلد بمسافة
العدوى أى وهي في محل
ولاية القاضى كاتى في البلد
لاشترأ كهما في وجوب
الاحضار (امر) باحضارهما
يمكن أى يتيسر من غير
تكبير مشقة لا تحتمل عادة
كما هو ظاهر (إحضاره)

قوله الآتى ومقابل الاظهر الخ اعش عبارة المعنى والاظهر أنه أى المكتوب اليه يسلمه إلى المدعى
بعد أن يحلفه كما قال الزركشى أن المال هو الذى شهد به شهوده عند القاضى ويجب أن يكون التسليم
بكفيل يدينه أى المدعى وقيل لا يكفله يدينه بل يكفله بقيمة المال اه (قوله وجوب كونه) أى
الكفيل (قوله مليا) ماوجه اعتبار الملاءة إلا أن يراد بها ما ياتى معه السفر اه سم (قوله وليصدق
الخ) ببناء الفاعل من الصدوق ويحتمل أنه ببناء المفعول من التصديق (قوله احتياط) إلى قوله واما تفصيل
في المعنى إلا قوله وظاهره المويسن أى وهي في محل ولاية القاضى وقوله من غير كبير مشقة إلى المتن
وقوله ليدعى وقوله لتوصله إلى المتن (قوله لا ترسل معه) أى مع المدعى (قوله بل مع أمين في الرقة
الخ) ويفرق بينه وبين المدعى ولو أمينا حيث اعتبر فهو امرأة ثقة بان المدعى من الطمع فيها ما ليس
لغيره فالثمة فيه أقوى اه سم (قوله وان يعلق فلا بد بعق الحيوان) الأولى وعلى فلا بد يجعل بعق
الحيوان عبارة المعنى والروض وشرح المنهج ويسن أن يحتم على العين حين تسليمها يحتم لازم للتبدل بما
يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقا جعل في عقه فلا بد وختم عليها وفي البحري قوله رقيقة ليس بقيد
وعبرة النهاية حيوانا اه (قوله يحتم لازم) أى لا يمكن زواله كنية فلا يكفي تحتمه بحرمه ونحوه اه بحري
عن شيخه العثماني (قوله ذهب به) إلى قول المتن احضاره في النهاية الا قوله أى وهي في محل ولاية القاضى
(قول المتن بعينه) أى على عين المدعى به (قوله كالذهاب) عبارة كنز الاستاذ يجب على المدعى مؤنة الاحضار
ايضا انتبه اه وعبارة شرح الروض عقب قوله فان شهدوا بعينها حكمها للعدى وسلمها فصالحه
الرجوع على الخصم مؤنة الاحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة الاحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين
رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل وحيث أوجبتنا الحضور الخ اه سم (قوله
لظهور تعديه) ولهذا كان مضمونا عليه كما حكاه ابن الرقعة عن البندنجي اه معنى (قوله تلك المدلة) أى
مدلة الخيولة اه معنى (قوله غير معروفة الخ) سيد كر محترزه (قوله لا شترأ كهما في وجوب الاحضار)
قد يقال ان وجوب الاحضار حكم الاصل لا جامع فكان الصواب في تيسر الاحضار (قول المتن امر) بضم
أوله أى أمر القاضى الخصم او من العين في يده اه معنى (قوله ليدعى) قضيته أنه لا تسمع الدعوى بالصفة
لكن قال الزركشى أفهم في الانتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح في البسيط اه
سم اقول وكذا صرح بذلك المعنى فقال عقب قول المتن ولا تسمع شهادة بصفة ماضه لعين غائبة عن
محس الحكم وان سمعت الدعوى بها اه (قول المتن بعينه) أى عليها اه معنى (قوله لتوصله الخ) قد
يعنى عنه قوله الآتى كافي الخصم الغائب الخ عبارة النهاية لتيسر ذلك اه زاد المعنى والفرق بينه وبين
الغائب عن البلد بعد المسافة وكثرة المشقة اه (قوله حيثئذ) إشارة إلى سماع الشهادة بالصفة في غير ذلك

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا ماوجه اعتبار الملاءة إلا أن يراد بها ما ياتى معه السفر (قوله بل مع أمين) ان
حلت خلوة ذلك الأمين ما فقد استجبت هنا إلى نحو محرم أو الأفا المرجح لا رسالهما معه دون المدعى إذا كان أمينا
الان يفرق بان للعدى بها من الطمع فيها ما ليس لغيره فالثمة فيه أقوى (قوله مؤنة الرد كالذهاب الخ)
سكت عن مؤنة احضاره إذا شهدوا بعينه على من هي ثم رأيت قول شرح الروض عقب قول الروض فان شهدوا
بعينها حكمها للعدى وسلمها اليها ماضه فله الرجوع على الخصم بمؤنة الاحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة
الاحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين له رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل
وحيث أوجبتنا الاحضار الخ (قوله أى المصنف ايضا) فعلى المدعى مؤنة الرد عبارة كنز الاستاذ يجب على
المدعى مؤنة الاحضار ايضا الخ (قوله ليدعى وليشهدوا الخ) قضيته أنه لا تسمع الدعوى بالصفة لكن قال
الزركشى أفهم في الانتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح في البسيط فقال والدعوى
بالعد الذى لا يعرفه القاضى بعينه مسومة على الوصف لا محالة إذ قد لا يقدر المدعى على احضار العدو وهو في
يد الخصم اه (قوله حيثئذ) إشارة إلى سماع الشهادة بالصفة في ذلك كافي قوله الآتى واما ما لا يسلم

ليدعى (وليشهدوا بعينه) لتوصله به لحقه فوجب كما يجب على الخصم الحضور عند الطلب (ولا تسمع) حيثئذ (شهادة بصفة) كافي الخصم

كأنى قوله الاتى وأما لا يسئل - اضار الح حيث قال فيه أو وه ف وحدد الخ اه سم (قول) ونحوه) أى من المساقفة القريبة (قول) أما مشهور إلى قوله وزعم فى النهاية إلا قوله أى إلى فى آية به وقوله للدعوى إلى وقد تسمع وقوله مؤنة الا - اضار إلى وعلم (قول) أما مشهور الخ) أى للناس عتزم قوله السابق غير معروفة للقاضى الخ فكان المناسب التانيث (قول) أو معروف للقاضى الخ) عبارة النهاية وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير إحضار وإن اخص به القاضى فان حكم بعلبه نفذ أو بالآية فلا لانها لا تسمع بالصفة اه (قول) وأراد الحكم فيه بعلبه أى إن قلنا الحكم بعلبه بان كان يجتهدا اذ عى أى على مختار النهاية خلافا للشارح فانه لا يترط الاجتهاد كمر (قول) بخلاف ما إذا لم يحكم بعلبه لا بد من احضاره الخ) صريح الصنيع رجوعه للبشور أيضا لكن صريح الروض خلافا حيث قال وكذا العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرفه القاضى وحكم بعلبه فان كانت أى - جنى التى يحكم بها بيعة احضاره سم وباتى عن المعنى مثل مانعة عن الروض لكن دعوا صراحة صنيع الشارح فى رجوعه للبشور أيضا عن (قول) وأما لا يسئل الخ) أى لا يمكن كغيره من المعنى وشرح المنهج وقرينة قوله الاتى وأما قبل الخ وقد ينفى به ما باتى عن الرشيدى (قول) أو عرفه القاضى وحكم بعلبه لم يوقده على اشتهر ليخص قوله فتسمع الخ بغيره كان اصوب اه سم أى مع حذف أو وحكم وبإذاة وقبل اشتهر (قول) وحكم بعلبه) أى بناء على جواز حكمه بعلبه اه معنى (قول) أو وصف وحدد الخ) ظاهره صريحه هنا كالتأية والروض اشتراط الجمع بين الوصف والتحديد فلا يسكنى في مجرد التحديد أو انقضاء المعنى وشرح المنهج والروض هنا على التحديد كاتى عبارة الاولين وكذا انقضاء جميعه عليه فيما أتى من قوله فان كان هو المحذور داخل انه يكفي فلهذه العطف هنا على انه للتفسير (قول) وأما قبل ومثبت الخ) قضية كلامه كالروض والنهاية آخر انه لا تسمع فيما ذكر البيعة بالصفة مطلة بخلاف كلام المعنى وشرح المنهج وكلام النهاية أو لا عبارة الاول أما لا يمكن إحضاره كالعقار فيجده المدعى وقيم البيعة بتلك الحدود فان قال الشهود نعرف العقار بعينه ولا نعرف الحدود وبعت القاضى من يسمع البيعة على عينه أو بعض بنفسه فان كان الخ هذا إذا لم يكن العقار مشهورا بالبلد أو لا لم يحتج إلى تحديده وأما ما يفسر احضاره كالشئ الثقيل أو ما أثبت فى الارض أو ركز فى الجدار أو وثق قلعه ضرر افك العقار اه وعبارة شرح المنهج ما إذا لم يسئل احضاره بان لم يمكن كعقار أو بغير كشيء ثقيل أو بوثق قلعه ضرر فلا يؤمر باحضاره بل يحدد المدعى العقار ويصف ما يفسر وتشهد الحاجة بتلك الحدود والصفات فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتج لتحديده فيما ذكر ومثله باقى فى وصف ما يفسر احضاره اه قال الجبرمى قوله بتلك الحدود أى فى العقار وقوله والصفات أى فيما يفسر إذا شهدت الحاجة بذلك حكم من غير حاجة إلى أن يحضر هو أو نائبه كفى فى شرح الروض وقوله فيما ذكر أى فى الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أى مثل هذا التقييد اه وعبارة سم قوله وأما قبل الخ أى من غير احضاره الخ حيث قال فيه أو وصفه وحدد الخ (قول) أما مشهور) أى شهرة بحيث يكون معلوما للقاضى ويجتنب فلا إشكال فى رجوع قوله وأراد الحكم بعلبه الخ لهذا ايضا قوله بخلاف ما إذا لم يحكم بعلبه لا بد من احضاره صريح الصنيع رجوعه للبشور أيضا لكن صريح الروض خلافا حيث قال وكذا أى العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرف القاضى وحكم بعلبه فان كانت أى - جنى التى يحكم بها بيعة احضاره قال فى شرحه وتبع فى هذا اصله حيث نقل عن الغزالي أنه يحكم بالعبد الذى يعرفه القاضى بلا احضار ثم اعترضه بان هذا لا يبعد فيما إذا جهل وصفه وقامت به بيعة لانها لا تسمع بالصفة لكن اجاب عنه ابن الرفعة بان المنوع إنما هو الشهادة بوصف لا يحصل للقاضى به معرفة الموصوف معه دون ما إذا حصلت به كائنا اه (قول) أو معروف للقاضى الخ) وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس أيضا فله الحكم به من غير احضار وإن اخص به القاضى فان حكم بعلبه نفذ أو بالبيعة فلاش م (قول) لا بد الخ) مثنى عليه فى الروض وفيه كلام فى شرحه (قول) أو عرفه القاضى) لو قدمه على فان اشتهر ليخص فتسمع

الغائب عن المجلس فى البلد ونحوه لعدم الحاجة إلى ذلك بخلافه فى الغائب عن ذلك أما مشهور أو معروف للقاضى وأراد الحكم فيه بعلبه فيحكم به من غير احضاره بخلاف ما إذا لم يحكم بعلبه لا بد من احضاره لما تقرر أن الشهادة لا تسمع بصفة وأما ما لا يسئل احضاره كالعقار فان اشتهر أو عرفه القاضى وحكم بعلبه أو وصف وحدد فتسمع البيعة ويحكم به فان قالت البيعة إنما نعرف عينه فقط تعين حضور القاضى أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فان كان هو المحذور فى الدعوى حكم والا فلا

واما ثقيل ومثبت وما يورث فله، ضرر رأى له وقعر فاقا يظهر فآتيه القاضي أو نائبه للدعوى على عتبه بعد وصف ما يمكن وصفه وقد سمع
البيئة بالوصف بان شهدت باقرار المدعى عليه باستيلائه على دين صفتها كذا وموثة الاحضار على المدعى عليه ان ثبت للدعوى والافني وموثة
الرد على المدعى كما يأتي وعلم بما تقرر بقول الشهادة على العين وان غابت عن الشهود بعد التحمل وزعم بعض معاصري أبي زرعة اشتراط
ملازمتها لهما من التحمل إلى الادام اطال ابو زرعة في رده بما حاصله أنه لم ير أحدا ذكر ذلك (١٨٣) فيطالب بنقله والاصل الذي خرج به

عليه ان تأهل للتخريج
وهل يقول بذلك في كل مثلي
او هو مقوم ثم قال والذي
لا شك فيه ان الشاهد ان كان
من اهل الدين والبيعة التامة
قبيل شهادتها وتخصيصه
لها ولا يقال له من اين علمتها
لانه قد يحصل له بعينها من
لها عن مشاركتي وصفها
من قرآن وممارسة بها وان
لم يكن كذلك فينبغي للقاضي
ان يسأله فان ذكر انه
لازمها من تحمله الى ادائه
قبل وان قال غابت عني
لكنها لم تشبه على فينبغي
للقاضي امتحانه بمخطاها
بمشابهة من جنسها فان
ميزها حينئذ علم صدقه
وضبطه قال وهذا كما يفرق
القاضي الشهود دلالية فان
لم ير منهم موجب الرد
أمضى الحكم ولو مع بقاء
الريبة والشاهد امين
والقاضي اسير فماذا ادعى
معرفة ما شهد به فهو مؤتمن
عليه فان اتهمه حرر الامر
كما ذكرنا من التفريق
وخط الشهود به او عليه
اوله مع مشابهة ليحترمه
ضبط الشاهد اى وقوله
ينبغي الاول والثاني يحتمل

المعروف والمشهور (قوله) واما ثقيل (قوله) لاحاجة اليه لانه عين ما قبله اه رشيدى (قوله) للدعوى على
عينه (الخ) قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها اه سم وسمع
المعنى ما يصرح بذلك وفي كلام النهاية ما يشير اليه (قوله) ففى وموثة الرد على المدعى وليس عليه هنا اجرة
مثل المدة الجليوة كما يأتي (قوله) كما يأتي (قوله) كما يأتي (قوله) كما يأتي (قوله) كما يأتي (قوله) كما يأتي
قالت البيئة (الخ) ويمكن رجوعه لقول المصنف امر باحضار الخ ايضا (قوله) وان غابت عن الشهود لا ينبغي
انه ينبغي تعييدها بغير الثليات امهى فلا اخفاء انها لا تاتي في الشهادة على عتبه اذا احتاج الامر اليه الامع
الملازمة المذكورة اذ هي بمجرد غيبته عن الشهود تنبهم عليهم لعدم شيء بهما اه رشيدى (قوله) وزعم
بعض معاصري عبارة الهاتمة بقوه وكذا خلافه ان اشتراط ملازمتها لهما من التحمل إلى الاداماه (قوله)
اطال ابو زرعة خبر وزعم بعض الخ اقول يعمل ذلك على الثليات يندفع الاعتراض الامر انما
عن الرشيدى (قوله) فيطالب (قوله) الى البعض وكذا اختيارى وهل يقول (قوله) نعم قال (قوله) ابو زرعة (قوله) وان
لم يكن كذلك (قوله) أى من اهل الدين والبيعة التامة (قوله) وهذا (قوله) أى ما ذكر من الانغياب ويحتمل ان الإشارة
للانبغاه الثاني كما يؤيده آخر كلامه (قوله) اه (قوله) أى كلام ابو زرعة (قوله) ما يأتي (الخ) أى من انه انما اشتهر
ضبطه ودياته لم يلزمه استفساره والاوله (قول ابنه) وإذا وجب احضار (قوله) الى الشئ المدعى به ولا يثبت
للمدعى فقال اى المدعى عليه اه معنى وفى الجبري من هذا راجع للعائبة عن البداء عن المجلس كانه عليه العتاء
ولا ينافيه له كلف الاحضار لانه انما مخصوص بالعائبة عن المجلس لان المدعى لما حلف بين الرد واقام
الحجة غلط على المدعى عليه بتكليفه الاحضار اه (قوله) عندى (قوله) الى الفصل في النهاية إلى قوله وقد صرح
الاصحاب إلى وفى فتاوى الفقهاء (قوله) غرم) ظاهره انه يصدق فى دعوى الغيبة بلا بين وفيه وقفة ظاهرة
بل قضية قوله الاتى على حسب جوابه رجوع صدق يمينه لما زاده ايضا فكان ينبغي ان يؤخر ذلك فيقول
عقب قوله لان الاصل معه غرم فى الاولى قيمة الدين الجليوة فليراجع (قوله) قيمتها (قوله) اى وقت طلبها منه
لاقصى القيم يظهر اه ع (قوله) فى المتقوم (قوله) الى قوله ونفقة تها فى المعنى الاقوله وان قالت الى المتن
وقوله الا فصح أو قوله ثم يكلف الى المتن (قول المتن) وأقام بيته عطف على نكل عبارة المعنى أو لم ينكل بل
اقام المدعى بيته حين انكاره بان العين (الخ) قول المتن كلف الاحضار (قوله) اى المدعى به اه معنى (قوله)
وحبس عليه لا متناعه من حق له (الخ) عبارة المعنى وان امتنع ولم يعد عذر احبس عليه اى الاحضار لانه
امتنع من حق واجب عليه اه (قوله) ما لم يبين (الخ) ظرف لحبس عليه فكان الانسب لايصاله به (قوله)

الخ لغيره كان اوصوب (قوله) واما ثقيل (قوله) أى غير المعروف والمشهور (قوله) للدعوى على عتبه (الخ)
قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها وهى وما يعسر احضاره
لثقل فيه او اثبات له في جدار او ارض وضرب قلع له وصفه المدعى ان امكن ثم ياتي القاضي او نائبه لتنع الشهادة
على عتبه وكذا اذا عرف الشهود العقار بدون الحدود ويحضر هو او نائبه لتنع الشهادة على عتبه فان وافقت
الحدود ما ذكره المدعى فى الدعوى حكروا فلا اله (قوله) كما يأتي (قوله) اى آخر هذا الفصل (قوله) وان
غابت عن الشهود بعد التحمل (قوله) وهو كذلك شمر (قوله) اى المصنف كلف الاحضار (قوله) الى العين

الوجوب والندب والذى يظهر انه يأتي هنا ما يأتي قبيل الحسبة فى المتنقبة من التفصيل المبدل للوجوب تارة وللندب أخرى (وإذا وجب
احضار فقال) عندى عين بهذه الصفة لكنها غائبة غرم قيمتها الجليوة او (ليس يبيد عين بهذه الصفة صدق يمينه) على حسب جوابه لان
الاصل معه (ثم) بعد حلف المدعى عليه (للدعى دعوى القيمة) فى المتقوم والمثل فى المثلى لاحتمال انها ملكت (فان نكل) المدعى عليه عن
اليمين (فحلف المدعى واقام بيته) بان العين الموصوفة كانت يده وان قالت لا نعلم انها ملك المدعى (كلف الاحضار) ليشهد الشهود على عتبه
كاسر (وحبس عليه) لا متناعه من حق له ما لم يبين عذر اله فيه (ولا يطاق الا باحضار) للوصوف (او دعوى تلف) له مع الحلف عليه

وحينئذ يأخذ منه القيمة أو المثل ويقبل (١٨٤) دعواه التالف وإن ناقض قوله الأول للضرورة نعم بحث الأذرى أنه لو أضاف التالف

إلى جهة ظاهرة وطوبى لمن يأخذ منه القيمة) أى بعد دعواه أو إثباتها بطريقة كما هو معلوم اهـ **(قوله)** وإن ناقض قوله الأول (لأن دعواه التالف تنافي إنكاره ولا وتدكير ناقض لتأويل الدعوى بالقول ويحتمل أن الضمير للدعى عليه فلا تأويل **(قوله)** للضرورة) لأنه لو لم تقبل قوله لخلد عليه الحبس معنى وشرح المنهج **(قوله)** لو أضاف التالف (الح) أى بخلاف ما لو أطلق دعوى التالف أو استند إلى جهة خفية كسرة فلا يطالب بالبنية اهـ معنى **(قول)** المتأول (ولشك المدعى) على من غصب منه عيناى ترد بان تساوى عدده الطرفان أو رجح أحدهما وقوله فيدعيها أى العين نفسها فقال أى في صفة دعواه اهـ معنى **(قوله)** ثم إن أقر بشئ (الح) عبارة البجيرى عن سلطان رحيث أن دفع له العين فذلك أو غيرهما فله القول قول المدعى عليه في قدره سواء كان ثمنا أو بدلا لأنه غرام اهـ **(قوله)** كادعى) أى على التردد معنى فلا يشترط التعيين في حلفه سم **(قوله)** على (الوجه) أى كما في شرح الروض أى والمغنى اهـ سم وعبارة النهاية كما هو مقتضى كلامهم اهـ **(قول)** المتأول (ثم إن أضاف التالف) أى أو تالف فيده بنه صير كما يأتى عن عرش **(قوله)** تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة (الح) قال القلبنى وقد يكون الدلال باعه وتلف الثمن أو الثوب في يده تلقا لا يقتضى تضمينه وقد يكون باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك القاضى إنما يسمع الدعوى المترددة حيث اقتضت الأزام على كل وجه فلو أقر ببعض الاحتمالات لم يسمعها الحاكم فإن فيها ما لا الزام به قال ولم أر من تعرض لذلك اهـ معنى وفى البجيرى غيب ذكر مثله عن مر ماضيه إلا أن يقال بمجده ما صار غاصبا فيصنعها أو ثمنها وإن لم يقصر اهـ **(قوله)** إن أضافه) أى أو تلف في يده بلا تصغير اهـ عرش **(قوله)** كادعى) أى على التردد كاسم معنى وأسى **(قوله)** ثم يكلف) راجع لمثله أنه نصب أيضا **(قوله)** ويخلف إن ادعى (الح) أى ويؤيد أن بين غيره اهـ عرش **(قوله)** التالف) لعل المراد به التالف بلا تقصير فليراجع **(قوله)** ثم يحبس له) لعل المعنى يحبس المدعى عليه لاجل تسليم العين أو بدلها ثم إذا استمر على دعوى التالف فلم يقرب بشئ من بقاء الثوب أو بيعه فهل يستدام الحبس أو لى أن يظن بقرب من أحواله صدقه فيها وليحرر قول المتأول حيث أوجبنا الإحضار) أى أوجبنا على المدعى عليه إحضار المدعى به فاحضره وقوله لم تنه إلى الإحضار اهـ معنى **(قول)** المتأول مؤنة (الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصر ولهذا قال الرافى حيث بيعه القاضى المكتوب إليه إلى بلد الكاتب ولم يثبت للدعى فعليه رده إلى موضعه مؤناته ويستقر عليه مؤنة الإحضار أن تحملا من عنده وظاهره شمول نفقة العبد أيضاً ثم قال عن المطالب ويظهر أن المراد ما زاد بسبب السفر حتى لا يتدرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك (الح) سم **(قوله)** أجره مثل منافع (الح) فلو اختلفت أجره مثله كان كانت مدة الحضور والرد شهرين منفعة فى أحدهما عشرة وفى الآخر عشرين فإنه يجب عليه ثلاثون اهـ عرش **(قوله)** لا المجلس فقط) لأن مثل ذلك يتسامح به توقير المجلس القاضى ومراعاة للصالحات فى ترك المضايقة مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد ولا يجب للصمم أجره منفعة وإن أحضره من غير البلد للسماحة بمثله ولأن منفعة الحر لا تنضم بالفوات اهـ أسنى عبارة البجيرى عن سم عن مر وظاهر كلام الشيخين أنها لا أجره للحاضرة من البلد وإن أقدمت البلد أنه يجب للحاضرة من خارجها أو قربت المسافة وإن خالف بعض المتأخرين والكلام فيما لم أجره أمالو لم يعض من مثله أجره فلا أجره وإن أحضرته من عرش **(قوله)** فأخذ منه القيمة (الح) أى بعد دعواه أو إثباتها بطريقة كما هو معلوم **(قوله)** نعم بحث الأذرى أنه لو أضاف (الح) كتب عليه مر **(قوله)** وإن نكل حلف المدعى كادعى على (الوجه) فلا يشترط التعيين فى حلفه **(قوله)** على (الوجه) كافى شرح الروض **(قوله)** مؤنة (الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصر ولهذا قال الرافى حيث بيعه القاضى المكتوب إليه إلى بلد الكاتب ولم يثبت له للدعى فعليه رده إلى موضعه مؤنته ويستقر عليه مؤنة الإحضار وأنه يحضره من عنده فظاهره شمول نفقة العبد أيضاً ثم قال عن المطالب ويظهر أن المراد ما زاد بسبب السفر لا يتدرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك (الح) **(قوله)**

ثبت للدعى استقرت مؤنته على المدعى عليه) لأنه المحجوز إلى ذلك (والا) تثبت له (ففى) أى مؤنة الإحضار خارج مؤنة (الرد) للعين إلى علمه (على المدعى) لأنه المحجوز للغرم وعليه أيضا أجره مثل منافع تلك المدة أن كانت غائبة عن البلد لا المجلس فقط

ونفقها إلى أن ثبتت في بيت المال ثم باقرضهم على المدعى (فروع) غاب إنسان من غير وكيل وله مال فأنشئ إلى الحاكم أنه إن لم يبلعه اخذت معظمه لزمه يعمه إن تعين طريقا لسلامته وقد صرح الأصحاب بأنه إنما يتساطع على أموال الغائبين إذا اشرفت على الضياع أو مست الحاجة إليها لاستيفاء حقوق ثبتت على الغائب قالوا ثم في الضياع تفصيل فإن امتدت الغيبة وعثرت المراجعة قبل وقوع الضياع عاوغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم ولم يكن ساربا لامتناع بيع مال الغائب (١٨٥) بمجرد المصلحة والاختلال المؤدى لتلف

المعظم ضياع نعم الحيوان يباع بمجرد تطرق اختلال إليه لحركة الروح ولأنه يباع على ما له كبحضرتة إذا لم ينفقه ومثي أمكن تدارك الضياع بالأجارة اكتفى بما هو يقتصر على أقل زمن يحتاج إليه ولو شئ عن التصرف في ماله امتنع إلا في الحيوان أم ملخصا وفي فتاوى القفال للقاضي يبيع مال الغائب بنفسه أو يفقه إذا احتاج إلى نفقة وكذا إذا خاف فوته أو كان الصلاح في بيعه ولا يباذله بالشفعة وإذا قدم لم ينفق يبيع الحاكم ولا يباذله وإذا أخبر بفساد ماله ولو قبل غيبته أو بحد مدينه أو خشي فله فله ففسد من بدعيه ولا يسترده وديعته واقفي الأذرع فيمن طالت غيبته وله دين خشي تلفه بأن الحاكم ينصب من يستوفيه وينفق على من عليه مؤنته وقد تناقض كلام الشيخين فيما للغائب من دين وعين فظاهره في موضع منع الحاكم من قبضتها وفي آخر جوازها فيهما وفي آخر

خارج البلد أم أم (قوله) ونفقها مبتدأ أخبره في بيت المال أم أم (قوله) في بيت المال) ظاهره أنه اتفاق لا إقراض أم أم عبارة عن ظاهره أنه مواساة وقياس ما بعده أنه قرض وقوله ثم باقرض ظاهره أنها حثت في بيت المال يكون تبرعا أم (قوله) فأنشئ إلى الحاكم أي اتفق أن شخصا من أهل محله أخبر الحاكم بذلك ويبنى وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله أم أم وعش وظاهره أن التقيد بأهل محله نظرا للغائب من اطلاعهم على الحال قبل غيرهم فلا مفهوم له (قوله) أن تعين الخ) ليجرد التوضيح ولا مفهوم مفهوم مقابلة (قوله) أن تعين طريقا لسلامته) أي ولم يتعز التصرف فيه وهو ليس بحيوان كإياقي وسيدكر حمز ذلك بقوله ومثي أمكن تدارك الضياع بالأجارة الخ (قوله) لا امتناع الخ) علة لفعله وليس من الضياع الخ (قوله) والاختلال الخ) مبتدأ خبره ضياع (قوله) إلا في الحيوان) أي وإذا امتست الحاجة إليه في استيفاء حق ثبتت عليه كأم (قوله) أي قول الأصحاب (قوله) وفي فتاوى القفال للقاضي الخ) قضيته جواز ذلك وقياس مقابلة الوجوب أم أم وعش وقد يجب بانه جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله) إذا احتاج) أي المال (قوله) وكذا إذا خاف) عبارة المغني والروضة مع شرحه والقاضي أقرض مال الغائب من نفقة ليحفظه في الذمة ولا يبيع حيوانه لحرفه فلا كونه كونه كونه له أجارته أن من عليه لأن المنافع تنفوت بغير الوقت وإذا باع شيئا لمصلحة أو أجاره بآجره مثله ثم قدم الغائب فليس له الفسخ كما هي إذا بلغ ولأن ما فله القاضي كان بزيادة شرعية وماله لا ترحى معرفته القاضي يبيعهم صرف ثم في المصلحة ولا ينفقه قال الأذرع والاحوط في هذه الأقسام صرف في المصلحة لاحفظه لأنه يعرضه للذهب ومدادى الغلبة إليه أم (قوله) أو كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لا امتناع يبيع مال الغائب الخ ويحل عليه أم أم والاولى الثاني يحمل الصلاح هنا على نحو ما يأتي في أوائل الفصل الآتي عن الثبابة في تعقب كلامه في شكل (قوله) وإذا أخبر) أي القاضي أم أم وعش (قوله) ولو قبل غيبته) غاية للغصب (قوله) واقفي الأذرع فيمن طالت غيبته الخ) قضيته أنه لو غاب وترك من يجب عليه نفقتهم بلا منق في لا يجوز للقاضي قبض شيء من دينه ليصرفه على عياله ولو قبل بوجوبه رعاية له لاجتماعه من يجب نفقتهم عليه لم يكن بعيدا أم أم وعش أقول ما استقر به من الوجوب لا يحدده إلا أن يوجد قبل خلافه بل قديدي دخول في قول الشارح السابق أو مست الحاجة إليها الخ إلى أن دعوى القضية ممنوعة إذا كلام الأذرع ورد في جواب سؤال فلا مفهوم له (قوله) يجب أخذه الخ) أي المدينه مال كمن عن التصرف فيه ولا فلا يجوز إلا في الحيوان أخذ أعمارهم أم أم وعش (قوله) من العين) بفتح الميم (قوله) وما لا يجوز الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية وما لا يكون كذلك يجوز الخ) سيد عمر وظاهره أن هذا راجع لما قبل وكذا الخ فقط (قوله) دين حاضر) بالإضافة (قوله) وقياسه في الغائب مثله) عبارة النهاية والغائب مثله أم (قوله) ولو مات الغائب) عبارة النهاية ولو مات شخص أم (قوله) وله القاضي) يظهر أن القاضي ليس كالغائب المار أنفا (قوله) قبض وطلب جميع الخ) الاول قلب العطف كافي النهاية في بيت المال) ظاهره أنه اتفاق لا إقراض (قوله) أو كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لا امتناع يبيع مال الغائب بمجرد المصلحة أو يحمل عليه

(٢٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر) جوازها في العين فقط وهو الوجه لأن بقاء الدين في الذمة أحرز منه في يد الحاكم بخلاف العين قال الفاروق والكلام في مدين نفقته أو الواجب أخذه منه قطعاً به بتأييد ما ذكر عن القفال والأذرع والذي يتجه أن ما غلب على الظن فواته على مالكه فليس أوجده أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من الدين عنده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كعامل عامر في الدعية قال الزركشي وقد أطلق الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضر بمتنع من قبله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وله القاضي لزمه قبض وطلب جميع ماله من

بين ودن والله أعلم (فصل الغائب الذي تسمع الدعوى والبينة عليه) ويحكم عليه من مسافة بعيدة (لان القريب سهل احضاره وقضية المتن انه لو حكم على غائب فبان (١٨٦) كونه حيثند بمسافة قريبة بان فساد الحكم وهو كذلك وزعم ان المتبادر من كلامهم

(فصل في الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه) قال الجيرمي الاولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من تعلقات القضاء على الغائب اه (قوله الدعوى) الى قوله او ليستع الشهود في النهاية الاقوله اذ لو رفع الى ولو بان وقوله اى خارج الى المتن وقوله وانه لو كان الى المتن (قول المتن من مسافة اى من هو كائن بمسافة معني (قوله لان القريب الخ) هذه الالف هو ماماعة المنطوق فهي قوله الآتى وذلك لان في اجاب الحضور الخ (قوله لان القريب يسهل احضاره) اى الذى في ولايته كاي لمعاياى اه رشيدى (قوله حيثند) اى حين الحكم (قوله بان فساد الحكم الخ) هو القياس وان افنى شيخنا الشباب الرملى بصحة الحكم ونفوذهم اه سم (قوله ويجرى ذلك) اى فساد الحكم اه عش (قوله في صى او مجنون او سفيه الخ) اى بعد الدعوى على وليه اه عش (قوله وقالو بلا بيينة) اى لو كان فاسقا او كافرا او هل يتوقف ذلك على بين ام لافيه نظرو الاقرب تحليفه اه عش (قوله أو أعنت) اى مثلا (قوله كامر) اى قبيل قول المتن ولو ادعى وكيل الغائب الخ قال الرشيدى الذى مر انما هو اذا ابطال الدين بعد حضوره خلافا للروايات اه (قوله يتم عبارة النهاية بسلامه) (قوله ان بان معسر الا يملك غير المبيع) اى يملك غيره وظهر ان المصلحة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ انما مر في الرهن شرح مر اه يتم (قوله بيان بطلان البيع) يعنى تبين بطلانه ظاهره وان كان صلاحه فيه وقدم اقطاعه ان النهاية خلافه (قوله بان) كذا بخط المؤلف وفي نسخة السيد عرفان مصلحة اه مصطفى الحوى (قول المتن لا يرجع الخ) اى بعد فراغ المحاكمة معني (قوله اى او اناله) الى قوله وتعلق منها في المعنى (قوله غالبا) اى وان كان اهل ذلك الخ لا يرجعون الا في نحو تلك البلى اه عش (قوله وذلك لان الخ) هذه امل المنطوق قول المتن الغائب الخ كانهنا عليه باخلافا لما يوجهه صنيعة فكان المناسب ذكره بدل قوله السابق لان القريب الخ كما فعل شيخ الاسلام والمعنى (قوله لتوقف الخ) علة لتعني (قوله اى لا يرجع مبكر الخ) عبارة الروض شرح مره في بيان مسافة العدوى بعد القرب ما يورد منه المبكر من يومه اى ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه انتهت اى والبعيدة ما زادت على ذلك اه سم (قوله تعبيره) اى المصنف (قوله لان منها) اى ضميره (قوله وهى ليست التي الخ) بل يصح انها تلك لا يصح نسبتها لسكن من طرفى المسافة اه سم (قوله

(فصل الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه من مسافة بعيدة) (قوله بان فساد الحكم) هو القياس وان افنى شيخنا الشباب الرملى بصحة الحكم ونفوذهم (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله وانما يتم له ذلك) كذا شرح مر (قوله ان بان معسر الا يملك غير المبيع) اى يملك غيره وظهر ان المصلحة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ انما مر في الرهن شرح مر (قوله ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع) كتب عليه مر (قوله وهى التي لا يرجع منها مبكر الى موضعه ليل) عبارة الروض وشرحه في الطرف الثالث من الباب الثالث من كتاب الشهادات في بيان مسافة العدوى ما نصه وحد القرب ما يورد فيه بمعنى منه المبكر من يومه اى ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه اه والبعيدة ما زادت على ذلك (قوله اندفع قول البلقنى تعبيره غير مستقيم الخ) فان قلت لا يحتاج في اندفاع قول البلقنى المذكور الى التعلق المذكور بل يتدفع مع تعلق منها بيرج و تقدير صلة مبكر اى اليها وتعلق الى موضعه ايضا بيرج والتقدير لا يرجع منها المبكر اليها الى موضعه ليل فليتأمل فانه ظاهر مغن عن التكلف قلت لكن هذا يقتضى ان المراد بالمسافة البعيدة محل الحاكم وهو لا يناسب قوله من مسافة بعيدة وانما يناسبه ان المراد بها محل المدعى عليه فليتأمل وقد يدفع هذا بمنع الاقتضاء المذكور ولو سلم فالمراد بان المسافة البعيدة في نفسها لا التي بها المدعى عليه (قوله وهى ليست التي لا يرجع منها الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبتها

والوطن لا يلا وتعلق منها مبكر المتعين لتوقف محمدا ادعاه عليه مع جعل الى موضعه من اظهار المضمر اى لا يرجع ان مبكر منه البلد الحاكم اليها لول الدليل بل بعده اندفع قول البلقنى تعبيره غير متيقم لان منها يورد دلالة جوده وهى ليست التي لا يرجع منها بل التي لا يصل اليها البلا من يخرج ذكره من موضعه الى بلد الحاكم فلو قال انى لو خرج منها بكرة لكان الحاكم لا يرجع اليها لاوعا في يومه بعد فراغ

الصحة ومنوع ويجرى ذلك في صى او مجنون او سفيه بان كاله ولو قدم الغائب وقال ولو بلا بيينة كرت بعث او أعنت قبل بيع الحاكم بان بطلان تصرف الحاكم كما مر ولو بان المدعى موته حيا بعد بيع الحاكم ماله في دينه قال ابو شكيل بان بطلانه ان كان الدين مؤجل لتبين بماته لاحالا لان الدين يلزمه وفاؤه لاحالا وانما يتم له ذلك في الحال ان بان معسر الا يملك غير المبيع اذ لو رفع للقاضي باع ماله حيثند بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فينبى بيان بطلان البيع لانه لا يلزمه الوفاء من هذا المبيع بعينه ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع كما هو واضح (وهى اى البعيدة التي لا يرجع منها) متعلق بقوله (مبكر) اى خارج عقب طلوع الفجر اخذا بما مر في الجمعة ان التكرير فيهما يدخل وقته من الفجر ويحتمل الفرق وان المراد المبكر عرفا وهو من يخرج قبل طلوع الشمس (الى موضعه ليل) اى او اناله وهى ما يتبقى اليه سفر الناس غالبا قاله البلقنى وذلك لان في اجاب الحضور منها مشقة بمفارقة الاهل

الحكمة لوفى بالضرورة اه وظاهر ان البقرة ذلك باليوم المبدل ويظهر ان المراد من المحاكمة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بيعة
حاضرة أو حاتف وتدها بان ان البقرة لا يتاثر الا بالخطبوط العلوي على في نحو مسافة اتمتع وان لو كان محل طرقة قانو وهو باحد هما على
المسافة وبالاخر على دونها فان كانتا قصيرتين وعرفت في التمهيد والاعتبرت وقد تمت في صلاة المسافر في شرح قوله ولو كان قصيرا فبان
ماله تعاقب ذلك فراجعه (وقيل هي مسافة التعمير) لان الشارع اعتبره في مواضع ويرد بوضوح الفرق هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي
والاسماع الدعوى عليه والبيعة وحكم كاتب وان قرئت قاله الماوردي وغيره (١٨٧) وقضيته انه لو تعددت التواب او المستقلون

في بلد واحد لكل واحد

حذف طلب من قاض منهم

الحكم على من ليس في حده

قبل حضوره حكم وكاتب

لانه غائب بالنسبة اليه

وفيه نظر ظاهر لا سيما ان لم

تفحص سعة البلد والظاهر

ان هذا غير مراد للماوردي

وغيره (ومن بمسافة

قريبة) ولو بعد الدعوى

عليه في حضوره وهو بمن

يتاخر حضوره (كحاضر فلا

تسمع) دعوى ولا (بيعة)

عليه (ولا يحكم بغير حضوره)

بل يحضره وجوب السهولة

احضاره لتلايشبه على

الشهود او ليدفع ان شاء أو

يقرب فيغيث عن البيعة والنظر

فيها او لتتبع الشهود ان

كانوا كذبة حياء أو خوفا

منه ومحل ما ذكر في منع

سماع البيعة اذا تيسر احضار

المدعى عليه ولم يضطر

الشهود الى السفر فورا

والا فينبغي حينئذ جواز

سماعها في غيبتها للضرورة وان

امكن أن يشهد على شهادتها

اخذا من قولهم اذا قام

ان المراد الخ) اي بقر اغ المحكمة (قوله) وانه لو كان الخ) اي ويظهر انه الخ (قوله) وعرة) اي صعبة (قوله) لان
الشرع) الى قوله وقضيته في المعنى الاقوله ويرد بوضوح الفرق (قوله) بوضوح الفرق وهو المشقة في
الحضور هنا اي عرش (قوله) هذا كله الظاهر ان هذا لا يحل له هنا وان محله انما هو بدقول المصنف الاتي
ومن يقربية كحاضر الخ) انه لا حاجة الى ذكر هذا اصله لا الى نسبة الى الماوردي لانه عين قول المصنف
الاتي وان غائب في غير محل ولايته فليس له احضاره فتمال اه رشدي (قوله) حيث كان) اي الخصم الخارج
عن البلد اه معنى (قوله) والاسماع الخ) عبارة المعنى فان كان خارجا عنها فالبعد والقرب على حد سواء
فيجوز ان تسمع الدعوى الخ (قوله) قاله الخ) عبارة المعنى كما قاله (قوله) قاله الماوردي وغيره (واقفي به شيئا
الشهاب الرمي اه سم (قوله) وقضيته انه الخ) دفع المعنى هذه القضية بغير كلام الماوردي وغيره
فيما اذا كان الخصم خارجا عن البلد كاهم (قوله) ومن بمسافة قريبة) اي وهو في محل ولايته سم وهي
اي القريبة دون البعيدة بوجهها معنى (قوله) وهو بمن يتاخر حضوره سيذكر بتمتزه في شرح فان امتنع
بلا عذر احضره الخ قول المتن كحاضر) اي كحكمه كحكم حاضر في البلد اه معنى (قوله) او ليدفع الخ) او
هنا في قوله الاتي او لتتبع الخ) يعني الواو كما عبر بها الاسني (قوله) اذا تيسر الخ) خبر ومحل ما ذكر الخ
(قوله) ان يشهد) ببناء المفعول والفاعل من الاشهاد والضمير على الثاني للقاضي او المدعي والشهود يتاويل
من ذكر (قوله) عذر الخ) اي بما يرخص في ترك الجمعة كما ياتي (قوله) اي او يسمعه هو) اي القاضي
او بوجه نفسه الى الشاهد قوله فاذا جاز له الخ) فكذلك ان تمتع الملازمة (قوله) سماعها
هنا) اي بنفسه ما وثابه (قوله) بل قضية قولهم او يرسل من يسمعه اه الخ) في تجريد المازجده انفسه اذا كان
للمطلوب عذر عن الحضور كرض او حبس ظالم او خوف منه وهو معروف بالنسب ولم يكن للمدعي بيعة
قال المفعول فيظهر سماع الدعوى والبيعة والحكم عليه بالمرض كالغبة في سماع شهادة الفرع وكذا في
الحكم عليه وقد صرح بذلك البغوي قلت زاد العزى عنه انه لا يكلف نصب وكل يخاصم عنه انتهى
وسياتي ذلك في شرح احضره باعوان السلطان اه اسم وقوله ولم يكن للمدعي الخ) الصواب اسقاط لم يكن
(قوله) حينئذ) اي حين ارساله من يسمع الشهادة (قول المتن) الاتواريه او تمترزه) اي وعجز القاضي عن
احضاره بنفسه وباعوان السلطان معنى وشيخ الاسلام (قوله) او حبسه) الى قول المتن واذا استعدي في
النهاية الاقوله من غير عين الى فان لم يكن وقوله ولو بعد الحكم الى وعمل وما ثابه عليه (قوله) او حبسه) عطف
على تواريه كما هو صريح صانع النهاية قد يقال ان ذكره اي الحبس هنا لا يناسب قوله السابق وهو بمن يتاخر
حضوره بل ذلك داخل في مفهومه ولذا كراهين المقرئ والمعنى في مفهوم ما ياتي من الامتناع بلا عذر (قوله)
وقد ثبت ذلك) اي التوارى وما عطف عليه ولو يقول عن ثقة كما ياتي (قوله) فتسمع البيعة) الى قول المتن بل

لكل من طر في المسافة (قوله) قاله الماوردي وغيره (واقفي به شيئا الشهاب الرمي) (قوله) والظاهر ان هذا
غير مراد للماوردي) كتب عليهم (قوله) ومن بمسافة قريبة) اي في محل ولايته (قوله) بل قضية قولهم
او يرسل من يسمعه اه لا يحتاج لحضور الخصم الخ) في تجريد المازجده انفسه اذا كان للمطلوب عذر

بالشاهد عذر منعه من الاداء جاز للقاضي ان يرسل من يشهد على شهادته أو من يسمعه أي أو يسمعه ما هو كافهم بالاولى فاذا جاز له سماعها
هنا مع تيسر الشهادة على شهادته فكذلك في مثلثا بل قضية قولهم او يرسل من يسمعه اه لا يحتاج لحضور الخصم حينئذ فينايد به ما ذكرته
وإذا سمعت في غيبته وجب ان يخبر باسمائهم ليتكمن من القدح (الاتواريه) ولو بالذهب لنحو السلطان زعمانه انه يخاف جور الحاكم
عليه كما هو ظاهر لان الخصم لو تمكن من ذلك تعذر القضاء فوجب ان يلتفت لهذا العذر منه وإن اشتهر جور قاضي الضرورة وفسقه أو
حبسه عجل لا يمكن الوصول اليه او هو به من مجلس الحكم (او تمترزه) اي تغلبه وقد ثبت ذلك عند القاضي فتسمع البيعة

ويحكم بغير حضوره من غيرين الاستفهام على المقول المعتمد تعليل طاعيه واللامتنع الناس كما هم فان لم يكن المدعى يثبت جمل الاخر في حكم الناكل فيحالف المدعى بين الرد خلافا (١٨٨) للماوردي ومن تبعه فيحكم له لكن لا بد من تقديم النداء به ان لم يحضر جعل ناكلا قاله

الماوردي والرويانى (والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قنف) لانه حتى آدمى كالمال (ومنعه في حد) او تعزير (لله تعالى) لبنائهما على المسامحة والبرء ما أمكن وما فيه الحقان كالسرة يقضى فيه بالمال لا القطع (ولو سمع بينه على غائب بينه على غائب فقدم) ولو (قبل الحكم لم يستعدها) الى لم يلزمه وقوع سماعها صحيحا لكنه على حجة من ابداه قاذح او دافع بل يخبره (بالحال فيتوقف حكمه على اخباره كافي المطلب وقول البلقيني اعتراضا عليه الاعتذار غير شرط عند الصالحة الحكم رده تليذ ابو زرعة بانه في غير هذه لحضور الدعوى والبيئة فهو متمكن من الدفع وامانها فلم يعلم قاذح شرط اعلامه (ويمكنه من الجرح) او نحوه ككاتبات نحو عداوة ولو بعد الحكم اخذنا من قوهم يقل الجرح بعده ويميل ثلاثة ايام ولا بد ان أن يؤرخ الجرح يوم الشهادة وقبلها وقبل معنى مدة الاستبرام وقد استورد بذكر مسائل لها نوع تعلق بالباب فقال (ولو عزل) او انزل (بعد سماع بينه ثم ولى) ولم يكن حكم بقبولها كما يحتمه البلقيني (وجبت الاستعادة)

ولا يحكم بالسماع الاول لطلانه لان انزال بخلافه. والخرج من محل ولا يثبت منه عاد لبقاؤهم ولا يثبت بخلافه ما لو حكم بقبولها فان له الواحد الحكم بالسماع الاول ولا اثر لاشهاد على نفسه بالسماع لان الارجح انه غير حكم (ولاذا استدعى) البناء للفعول (على حاضر بالبلد) ولو يهوديا

يوم سبته اهل اجماع الدعوى رجاء الى طالب منه احضاره ولم يذبحه ولم لا كان اجر عين ولا نحوه اهدوا اراذلتا وكيل (احضره)
وجوب وان احالت العادة ما ادعاه عليه كوز ادعى عليه وضع انة استاجر سائسا او نازح قدروا واختار جمع خلافة هو وما يرد عليهم ما ياتي
من تمكن من التوكيل اما اذا علم كذب فلا يحضره كاذكره الماوردي وغيره وكذا اجر (١٨٩) عين وحضوره يعطل حق المستاجر فلا

يحضره حتى تنقضي مدة
الاجارة ذكر السبكي وغيره
ويظهر ضبط التعطيل
المضربان بمضى زمن يعاقب
باجر وان قلت وكذا من
الحكم بينهما غير لازم له
كما هاد على مثله وكذا من
وكل فيقبل وكيله ان كان
من ذوى الهيات ذكرهما
البقي والذى يتجه قبول
وكيله ولو من غير ذوى
الهيات ثم رابت شارحا
اعترضه بتجوز ابن ابي
الدم التوكيل مطلقا
ويلزمه اذا لزم مخدرة
يمن ان يرسل اليها من
يحلفها كما ياتي وقول
الجواهر عن الصيرمي يسن
ذلك مردود (بدفع ختم
طين رطب او غيره) مكتوب
فيه اجب القاضي فلانا
وكان ذلك معتادا فاجر
واعتد الكتابة في الورق
قبل وهو اولى (او غير تب
لذلك) وهو العون المسمى
الآن بالرسول ولم يرض
الشيخ ابو حامد التخيير
فقال يرسل الختم اولا
فان امتنع فالعون واقراه
قال البقي وفيه مصلحة
لان الطالب قد يتضرر
باخذ اجره منه اياه ومعناه

الاحد اه (قوله اهل الخ) سنة حاضر الخ (قوله اى طالب الخ) يقال استمدت الامر على فلان فاعادنى
اى استعنت به عليه فاعانى اه بخاراه عش (قوله اى طالب منه احضاره) هذا لا يفسر يدل على ان
نائب فاعل استمدى فى المن الفاضى لا الجار والجزور اه رشيدى (قوله) ولم يذبحه الخ) سبى كر
محرزاه (قوله احضره وجوبا) اى اقامة للممار الاحكام ويلزمه الحضور عا لارباب الحكام وقال ابن
ابى الدم اذا استحضره الفاضى وجب عليه الاجابة لان يوكل اوقضى الحق الى الطالب اه وهو ظاهر
اه معنى وياتى فى الشارح ما يتعلق به (قوله) وان احالت الخ) هل ياتى مفهوم قوله السابق ولم يعلم كذبه
المذكور بعد (قوله وان اختار جمع الخ) اقره المغنى عبارة توفى الزوائد عند المستدعى عليه اذا
كان من اهل الصيانة والمروءة وتوهم الحاكم المستدعى يقصد ابتداءه راداه لا يحضره ولكن يرسل اليه
من يسمع الدعوى تنزيلا لصيانة منزلة المخدرة ورجز به سليم فى التقریب اه (قوله) وما يرد عليهم الخ)
فديجاب بعدم تيسر التوكيل لكل احد فى كل وقت (قوله اما اذا علم) الى قوله ويظهر فى المغنى (قوله) فلا
يحضره حتى تنقضي مدة الاجارة الخ) ظاهره انه لا يؤمر بالتوكيل ايضا خلافا للنهاية عبارة والوجه
امره بالتوكيل اه اى من استوجرت عينه وكان حضوره يعطل حق المستاجر عش (قوله ذكره السبكي)
عبارة النهاية كما قاله السبكي (قوله) وان قلت اى كدرم اه عش (قوله) وكذا من الحكم بينهما الخ)
لعل المراد هنا فى الزوم اه سم (قوله ذكرهما) اى قوله وكذا من الحكم الخ قوله وكذا من وكل
الخ (قوله اعترضه) اى البقي (قوله مطلقا) اى سواء كان من ذوى الهيات اولا (قوله) ويلزمه اى
القاضى وقوله يمن اى لا تغلظ كياتى (قوله كياتى) اى فى آخر الفصل (قول المتن يدفع ختم الخ) اى
للدعى ليعرضه على الخصم معنى وأسنى (قوله) وغيره) اى بما يعتاده أسنى (قوله مكتوب) الى المتن فى
المغنى لا اقله قبل (قوله) واعتد الكتابة الخ) ثم يخرج ذلك واعتد الطلب بارسل الرسل اى ابتداءه
يجزى (قوله) وهو اولى) لعل وجه الاول فى ما فى الطين من التقذارة اه عش (قول المتن او غير تب) وفى
الحاوى للفاضى ان يجمع بين ختم الطين والمربان ادى اجتاده اليه من قوة الخصم وضعفه معنى ونهاية
(قوله) وهو العون) الى قوله اه زاد المغنى عقبه ما نصه ثم يبغي كاقال شيخنا ان يكون مؤتمن من احضره
عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذاه اى فى اعران السلطان اه وياتى فى
الشارح وعن النهاية ما يوافقه (قوله) ولم يرض الشيخ ابو حامد التخيير) عبارة المغنى ظاهر كلامه التخيير
بينهما وليس مراد افنى تليق الشيخ ان حامدا يرسل الختم اولا الخ) وعبارة المنهج مع شرحه فغير تب
لذلك من الاعوان باب الفاضى يحضروا وما ذكره من الترتيب بين الامرين هو ما فى الروضة واصلها وكلام
الاصل يقتضى التخيير بينهما فليعلم مؤتمن المرتب على الطالب ان يرضى من بيت المال على الاول مؤتمن على
المنتفع فيما يظهر اه وقوله فليعلم مؤتمن المرتب الخ) ياتى ما يراه عبارة لنهاية وكلامه كاسله يحول على النوع
بحسب ما يراه الفاضى ويصرح فى الحاوى فى الاستعانة انه لا يبعث العون الا اذا امتنع من المجبى بالختم

تجرب المراد منه قال الماوردي والرواياتى هل يحكم على المتوارى بعد تعذر احضاره والنداء عليه يمين
خصمه تنزيلا لارائه بمنزلة تكراهه فيه وجهان اشبههما ثم لكن بعد ان ينادى عليه بان يسمع الدعوى عليه
ويحكم عليه بالنكول فان لم يحضر قضى بشكواه ورد الفين على المدعى فان حلف حكم له بما ادعاه اه
(قوله) وكذا من الحكم بينهما الخ) لعل المراد هنا فى الزوم (قوله) او غير تب لذلك) عبارة الروض اواباحد

ان الترتيب الذى جربا عليه فى الروضة واصلها فيه مصداق للطالب لان الفاضى اذا عمل به لا يرضى الطالب اجره من اول وهلة بخلاف ما اذا
تخير فانه قد يرسل اليه العون اولا فليأخذ اجره ثم من الطالب مع احوال انزلوا رسل له الختم اولا جاءه تو فرت على الطالب الاجرة حيثن وانما
يتجهه البقي ان كان يقول بان اجرة العون على الطالب ارسل الفاضى العون اولا او بعد الامتناع من الحضور بالختم وحيثن فظاهر من
كلام البقي هذا انه يقول بان الاجرة على الطالب سواء اقلنا بالتخيير واختار الفاضى العون اولا ام بالترب ولم يعمل به الفاضى بان ارسله اولا

وفيه ما فيه بالاولى اذا عمل به بان لم يحضره إلا بعد الامتناع من الختم ويؤيده هذا الاطلاق لإطلاقهم أن اجرة الملائم على الطالب وهو المدعى بخلاف اجرة المجلس واعتمد أبو زرعة (١٩٠) ما أطلقه شيخه أولا فقال الاجرة على الطالب مطلقا وان امتنع من الحضور معه إلا

لأن الطالب قد يتضرر بأخذ أجره منه وظاهر كلامهم أن الاجرة على الطالب مطاقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما يأتي في أعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملائم على المدعى بخلاف المجلس لكن ذهب الولي الى أن الاجرة على الطالب وان امتنع خصمه من الحضور لأنه قد لا يصدق على المدعى به فلا يلزم الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل في اجرة الملائم فجعلها على المدينون أن كان باذن الحاكم والافضل الطالب ومحل لزوم إجابة الحضور ما لم يعلم أن القاضي المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة أو غيرها والا فله الامتناع باطنا وما في الظاهر فلا اه وعبارة القليوبي على المحلى قوله ومثله على الطالب أى حيث ذهب به ابتداء كاهو الفرض سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب فان ذهب بعد امتناعه فثبته على المطلوب لتدريه وقول شيخ الاسلام أن المؤنة على الطالب على قول التخيير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل انتهت **(قوله وفيه ما فيه)** أى فى الشق الثانى **(قوله من الختم)** أى من الحضور به **(قوله أن اجرة الملائم)** إلى قوله قال لتقصير فى النهاية لإفوله ويؤخذ إلى جمل الخ كامر **(قوله أن اجرة الملائم الخ)** ومنه السجن اه عى **(قوله فقال الاجرة على الطالب مطلقا الخ)** ضعيف اه عى **(قوله وقد لا يوافق)** أى المطلوب **(قوله ويؤخذ منه الخ)** فى شرح الروض وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره أى عون القاضي عند امتناعه من الحضور بيعت الختم على المطلوب اخذا بما ذكره فى قوله فان ثبت امتناعه بلاعذر أحضره أعوان السلطان وعليه مؤتممه اه وفى شرح م مثله اه سم **(قوله وعززه)** الانسب وتعرزه **(قوله دون ما طاقه)** أى القليوبي ثانيا أى بقوله ويؤيد هذا الاطلاق لإطلاقهم الخ هذا مفاد كلامه صريحا وفيه ان الاطلاق الثانى من كلام الشارح لا من كلام القليوبي **(قوله لجمل الخ)** أى أبو زرعة **(قوله التعبير مع الخ)** خبر والذى **(قوله وباتمل كلامه)** أى أبو زرعة **(قوله وقضية قوله)** أى أبو زرعة **(قوله التعبير مع الخ)** خبر والذى **(قوله والكلام)** إلى المتن فى المعنى لإفوله وله وجه فقال بدله وكلام الامام اظهر اه **(قوله هو الذى صرح به الخ)** اعتمدته النهاية والمعنى كامر **(قوله ان صدق)** أى المدعى **(قوله إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى)** أى إلى الحاكم فلا يلزمه الحضور وإنما عليه وفاء الدين ان صدق اه معنى **(قوله خصوصه الخ)** أى ولم يعلم بها ليخرج عنها فليزمه الحضور اه معنى **(قوله من الحضور)** إلى الباب فى النهاية لإفوله وبعد الحكم إلى قال الاذرى وقوله فى المسافة السابقة وما أتبعه عليه **(قوله من محل تلزمه الخ)**

برسول لانه لا يلزمه الحضور لمجلس الشرع الا بطالب أى من القاضي وقد لا يوافق الطالب على أنه عليه حقا ويراه مبطلا اه ويؤخذ منه تنقيد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طالب من القاضي والا لزمت المطلوب لزمديه بامتناعه بعد طلب القاضي له ومن ثم جاز للقاضي أو لزمه ارسال عون الحاكم وعززه ان رآه دون ما أطلقه ثانيا فجعل اجرة الملائم باذن الحاكم على المدين قال لتقصيره بتأخير الوفاء مع القدرة ولا يلزم الدائن ملازمته بنفسه اه وباتمل كلامه يعلم أن الاجرتين اجرة العون واجرة الملائم حكمها واحد وهو انه ان كان الامتناع بعد طلب الحاكم لزمت المطلوب وإلا فالطالب وقضية قوله مع القدرة انه لا بد من ثبوت يساره والذى يتجه التعبير بمع عدم ثبوت اعساره والكلام فى عون ليس لورق من بيت المال والا فلا شئ له على واحد منهما **(قوله فنتبه)** ما ذكره أبو زرعة من أنه لا يلزمه حضور مجلس القاضي إلا بطلبه دون طلب الخصم هو الذى صرح به الامام

أعوانه واجرتهم على الطالب لم يرزقوا من بيت المال فان ثبت امتناعه بلاعذر أحضره أعوان السلطان وعليه مؤتممه لا امتناعه اه وقوله أولا واجرتهم على الطالب قال فى شرحه وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره عند امتناعه من الحضور بيعت الختم على المطلوب اخذا عاذا كره فى قوله فان ثبت الخ قوله وعليه مؤتممه الخ يؤخذ منه ان اجرة العود عليه ايضا عند امتناعه وهو كذلك ش م **(قوله ويؤخذ منه تنقيد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طلب من القاضي والافضل الطالب ومحل لزوم إجابة الحضور ما لم يعلم أن القاضي المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة أو غيرها والا فله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا اه وعبارة القليوبي على المحلى قوله ومثله على الطالب أى حيث ذهب به ابتداء كاهو الفرض سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب فان ذهب بعد امتناعه فثبته على المطلوب لتدريه وقول شيخ الاسلام أن المؤنة على الطالب على قول التخيير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل انتهت **(قوله وفيه ما فيه)** أى فى الشق الثانى **(قوله من الختم)** أى من الحضور به **(قوله أن اجرة الملائم)** إلى قوله قال لتقصير فى النهاية لإفوله ويؤخذ إلى جمل الخ كامر **(قوله أن اجرة الملائم الخ)** ومنه السجن اه عى **(قوله فقال الاجرة على الطالب مطلقا الخ)** ضعيف اه عى **(قوله وقد لا يوافق)** أى المطلوب **(قوله ويؤخذ منه الخ)** فى شرح الروض وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره أى عون القاضي عند امتناعه من الحضور بيعت الختم على المطلوب اخذا بما ذكره فى قوله فان ثبت امتناعه بلاعذر أحضره أعوان السلطان وعليه مؤتممه اه وفى شرح م مثله اه سم **(قوله وعززه)** الانسب وتعرزه **(قوله دون ما طاقه)** أى القليوبي ثانيا أى بقوله ويؤيد هذا الاطلاق لإطلاقهم الخ هذا مفاد كلامه صريحا وفيه ان الاطلاق الثانى من كلام الشارح لا من كلام القليوبي **(قوله لجمل الخ)** أى أبو زرعة **(قوله التعبير مع الخ)** خبر والذى **(قوله وباتمل كلامه)** أى أبو زرعة **(قوله وقضية قوله)** أى أبو زرعة **(قوله التعبير مع الخ)** خبر والذى **(قوله والكلام)** إلى المتن فى المعنى لإفوله وله وجه فقال بدله وكلام الامام اظهر اه **(قوله هو الذى صرح به الخ)** اعتمدته النهاية والمعنى كامر **(قوله ان صدق)** أى المدعى **(قوله إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى)** أى إلى الحاكم فلا يلزمه الحضور وإنما عليه وفاء الدين ان صدق اه معنى **(قوله خصوصه الخ)** أى ولم يعلم بها ليخرج عنها فليزمه الحضور اه معنى **(قوله من الحضور)** إلى الباب فى النهاية لإفوله وبعد الحكم إلى قال الاذرى وقوله فى المسافة السابقة وما أتبعه عليه **(قوله من محل تلزمه الخ)****

كالمرورة قالوا لأن الواجب إنما هو أداء الحق ان صدق وقال العراقيون بل يجب لعل ولو بطالب الخصم وجع ابن ابى الدم بجمل الاول على ما إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى والثانى على ما إذا قال لى وبينك خصومة فاحضر معى وله وجه من أنه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه **(فان امتنع)** من الحضور بنفسه اه وكيل من محل تنازعه لإجابة منه

ول ثبت ذلك عنده ولو بقول
 عون ثقة كقوله الماوردي
 وغيره (احضره) باعوان
 السلطان) وأجرتم عليه
 حيثن (وعززه) أن رأى
 ذلك لتعديبه ولو استغنى
 نودى متكررا بإياديه
 أن لم يحضر إلى ثلاث سنين
 بأبه أو ختم وسمعت الدعوى
 عليه وحكم بها فان لم يحضر
 بعدها وسال المدعى
 أحدهما وثبت أنه باوى
 داره أجابه وواضح أن
 التسمير فيه نوع نقص فلا
 يفعله إلا في مملوك له خلاف
 الختم ثم تسمع البينة عليه
 ويحكم بها كالوهر بقل
 الدعوى أو بعدها وبعد
 الحكم عليه زال التسمير أو
 الختم قال الأذرى ولا تسمير
 إذا كان بأبه أو غيره ولا
 يخرج الغير في بظهره
 وعمله كما هو ظاهر في سائر
 باجرة لأعبار بقوله أخبر أنه
 بمحل نساء أرسل إليه
 مسوحا وعزوا بعد الظفر
 يعززه بحبس وغيره ما يراه
 والمعنور يرسل إليه من
 يسمع الدعوى بينه وبين
 خصمه أو يلزم بالتوكيل وله
 الحكم عليه بالبينة كالغائب

كما قاله البقوى واعتمده
 جمع (أو ادعى على غائب
 في غير) محل (ولابته) فليس
 له احضاره إذ لا ولاية له

لعل الأولى حذفه كافي المعنى وشرح المهرج إذا الكلام هنا في الخصم الحاضر بالبدقق وذكروه قديم
 خلافة (قول المتن بلاغذر) أو بسوء ادب بكسر الخيم ونحوه أسنى ومعنى (قوله) عن أعذار الجمعة) مثل نحو
 أكل ذى ربيع كريمة الظاهر أنه غير مراد عبارة الرافعي والعذر كالمريض وحبس الظالم والخرف منه وقيد
 غيره المرض الذي يعزبه بأن يكون بحيث تسوغ بمثله شهادة الفرع أه رشيدى أقول يأتي في الشهادة
 على الشهادة جريان الشارح والنهاية على حل أعذار الجمعة هناك على إطلاقها وجريان الأسنى والمعنى على
 استثناء نحو أكل ذى ربيع كريمة عالس فيه مشقة (قوله) وثبت ذلك إلى الباب في المعنى إلا قوله وعمله إلى
 ولو أخبر وقوله كاعلم عامر ميسر طاقوله ومروى وسميت وقوله من خارج البلد وقوله أو امرأة (قوله) ولو
 بقول (الخ) غاية أه عش (قول المتن احضره) أى وجوبا أه معنى (قوله) إن رأى ذلك) عبارة المعنى
 والأسنى وعززه بما يراه من ضرب أو حبس أو غيره وله العفو عن تعزيره إن رآه أه (قوله) نودى (الخ) أى
 باذن القاضي أه معنى (قوله) وحكم بها) أى بالبينة (قوله) بعدها) أى الثلاث أهمنى (قوله) سال المدعى
 فعل وفاعل (قوله) أحدهما) أى التسمير والختم (قوله) فيه نوع نقص) عبارة النهاية إذا أفضى إلى نقص
 أه (قوله) بخلاف الختم) الظاهر أن المراد أنه لا يؤدى إلى نقص أه رشيدى (قوله) ويحكم بها) بعد الثمين
 أه نهاية بدونه عند الشارح وشيخ الإسلام والمعنى كسر (قوله) وبعد الحكم (الخ) متعق بقوله لا أنى زال
 (الخ) (قوله) ولا تسمير) أى لا يجوز التسمير أه عش أى ولا الختم (قوله) إذا كان بأبه أو غيره) أى غير أهله
 لأنهم محبوسون لحقه فبإظهار أه عش أقول وقد يشير إليه قوله لا أنى وعمله كما هو ظاهر (الخ) (قوله) إذا
 كان بأبه أو غيره) قال الأذرى ويتجه هنا بعد الإنذار الهجم دون الختم وقوله ولا يخرج الغير أى ليس للقاضي
 إخراج غير منها كاهله أو ولاده كاصرح به الأذرى أه رشيدى (قوله) في سائر (باجرة) أى ونحوه ومن
 تزمه مؤنته (قوله) ولو أخبر (الخ) عبارة المعنى والأسنى فان عرف موضع بيعت إليه النساء ثم الصبيان ثم
 الحصان يجمعون الدار ويفتشون عليه ويبيع معهم عدلين من الرجال كما قاله ابن القاص وغيره فإذا
 دخلوا هو وقف الرجال في الصحن وأخذ غيرهم في التفشيت قالوا ولا يجوزم في الحدود إلا في حد قاطع الطريق
 قال الماوردي وإذا تعدر حضوره بعد هذه الأحوال حكم القاضي بالبينة وهل يجعل امتناعه كالنكر لفي
 رد البين لا شبه نعم لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد إعادة النداء على بأبه ثانياً بأنه يحكم عليه بالنكر فإذا
 امتنع من الحضور بعد النداء على بأبه الثاني حكم بنكره أه (قوله) أرسل له مسوحاً) أى وجوبا أه عش
 (قوله) يعززه (الخ) وله العفو عن تعزيره إن رآه أسنى ومعنى (قوله) والمعنور (الخ) عبارة المعنى والروض مع
 شرحه وإن امتنع من الحضور لم تدر كخوف ظالم أو حبسه أو مرض بعث إليه نائبه ليحكم بينه وبين خصمه أو
 وكل المعنور من يخاضع عنه ويبحث القاضي إليه من محلفه أن وجب تحليفه قال في المهات ويظهر أن هذا
 في غير معروف النسب أو لم يكن عليه بينة ولا يسمع الدعوى والبينة وحكم عليه لأن المرض كالغيب في سماع
 شهادة الفرع فكذلك في الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البقوى أه ومر قبل الاتوار به (الخ) عن تجريد
 الموجد مثله (قوله) وله الحكم عليه) أى على المعنور بلا إرسال أو توكيل (قوله) وأدعى على غائب (الخ) لعل
 الشارح إنما قدر لفظ ادعى دون استعدى وإن كان خلاف ظاهر ما مر لأجل قول المصنف الآتى بل يسمع
 بينة ويكتب إليه (الخ) إذ هذا لا يكون إلا بعد الدعوى ولا يكون بمجرد الاستعداد أه رشيدى (قول المتن
 فليس له) احضاره) أو لو استحضره لم يلزمه إجابة أهمنى (قوله) ثم ينهى كأم) هلا ذكر الحكم أيضاً الجوازه
 حيثن أخذ من قوله السابق قبيل ومن بقرته كحاضر مانعه هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي وإلا

(قوله) وأجرتم عليه حيثن) كذب عليه مر (قوله) ويحكم بها) بعد الثمين ش مر (قوله) بل يسمع
 الدعوى والبينة ثم ينهى كأم) هلا ذكر الحكم أيضاً الجوازه حيثن أيضاً أخذ من قوله السابق قبيل
 ومن بقرته كحاضر مانعه هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي وإلا
 وكأنه وإن قرب قاله الماوردي وغيره أه (قوله) أى المصنف لم يحضره) أى لم يجز احضاره ش مر

سمع الدعوى عليه واليتم حركه وكتب وان قربت قاله الماوردي انتهى اه سم عبارة المغني ثم انشاء
 انهي السماع وان شاء حكم بعد تخليف المدعى على ماسبق وان كان في مسافة قريبة كما سر عن الماوردي اه
 وقدي يعتذر عن الشارح بانه ادخله في قوله كما سر اى في اوائل الباب (قول المتن او فها) اى محل ولايته اه مغني
 اى والثانيث باعتبار المضاف اليه (قول المتن واهناك الخ) اى للقاضي ومثله الياشا اذا طلب احضار
 شخص من اهل ولايته حيث كان بمحل فيه من يفصل الخصومة بين المتداعين لما في احضاره من المشقة
 المذكورة بالموقوف خلاص الحق على حضوره والواجب عليه احضاره اه ع (قولوه) ومثله متوسط
 يصلح) وكان من اهل الخبرة والمرء والعقل فيكتب اليه انه يتوسط ويصلح بينهما ولا يحضره للاستغناء
 عن احضاره اه اسنى (قولوه) وان لم يصلح للقضاء اى للشاهد ومشايخ العربان والبلدان اه ع عبارة المغني
 (تنبية) محل احضاره اذ لم يكن له هناك نائب لم يكن هناك من يتوسط ويصلح بينهما فان كان لم يحضره بل
 يكتب اليه ان يتوسط ويصلح بينهما واشترط ابن الرفة وابن يونس فيه اهل القضاء ولم يشترط الشيخان
 وقال الشيخ عماد الدين الحسيني يتجه ان يقال ان كانت القضية مما تنفصل يصلح ليكني وجود متوسط مقطع
 يصلح بينهما وان كانت لا تنفصل يصلح فلا بد من مصالح القضاء تلك الواقعة يفوض اليه الفصل يصلح او
 غيره انتهى وهذا لا بأس به اه (قول المتن لم يحضره) اى لم يحضر احضاره اه نهاية (قولوه في المسافة الخ) عبارة
 المغني (تنبية) ظاهر كلام الروضة واصحها انه لا فرق بين ان يكون على مسافة قريبة او بعيدة وليس مرادا
 بل محل ذلك اذا كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب يسامع البيئة لا يقبل في مسافة العدوى اه
 وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن شرح الروضة ما نصه وفيه تصوير المسئلة بما اذا لم يوجد حكم فلينظر لم يعمم
 المسئلة الى الحكم وعدمه ويخص التقييد بفوق مسافة العدوى بما اذا لم يوجد حكم اه (قولوه السابقة)
 اى اول الفصل اه سم (قولوه) او لا نائب له اى ولا متوسطه صلح اه شرح المنهج (قولوه) كاعلم عامر
 اى في كلام المصنف اول الفصل اذ هذا مفهوما لا نه لما ذكر هناك ما فوق مسافة العدوى علم منه ضابط
 مسافة العدوى اه رشدي (قولوه) فان كان فوقها لم يحضره) ينبغي ان يقيد بمثل ما تقدم من وجوب
 الاحضار عند توقف خلاص الحق عليه اه ع (قولوه) لكن يقتضى كلام الروضة الخ) عبارة النهاية
 لم يحضره وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة الخ) وعبارة المغني والثاني ان كان دون مسافة القصر
 احضره والا فلا والثالث لم يحضره وان بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة واصحها ترجحه وعليه
 العراقيون ورجحه ابن المقرئ ومع هذا فلا وجه ما في المتن لما في ذلك من المشقة في احضاره وبيعت القاضي
 الى بلد المطوب اى نائبه اه وعبارة المنهج مع شرحه احضره من مسافة عدوى وهذا ما صححه الاصل
 وهو الموافق لاول الفصل وقيل يحضره وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة واصحها وعليه
 العراقيون اه (قولوه) و (مر) اى في اول الفصل (قولوه) اى يمين من طلب الخ) لعل هذا تفسير بالالزام والا
 فمضى ادعى ازال العدوان كاشكى ازال الشكوى فالحكمة فيه لسلب اه ع (قولوه) والاصح ان
 المخدرة لا تحضر) عبارة المغني ثم استثنى المصنف في المغني من قوله لا تسمع البيئة على حاضر (قولوه) والاصح
 ان المخدرة الحاضرة لا تحضر للدعوى) يضم اوله وفتح ثالثه مضارع احضر اى لا تكلف الحضور للدعوى
 عليها اه (قولوه) فيرسل القاضي لما التوكل الخ) عبارة الروض مع شرحه فتوكل او بيعت القاضي بها نائبه
 فتجب من وراءه الستران اعترف الخصم انهماي او شهدا ثنائ من محارمها انهماي والالتفت بنحو ملحفة

(أو فها) وله هناك نائب)
 ومثله متوسط يصلح بين
 الناس وان لم يصلح للقضاء
 (لم يحضره) (للمشقة مع
 تيسر الفصل (بل يسمع
 بينته) عليه (ويكتب اليه)
 في المسافة السابقة لسهولة
 الفصل حينئذ (او لا نائب
 له فالاصح) انه (يحضره)
 بعد تحرير الدعوى وصحة
 سماعها (من مسافة العدوى
 فقط وهي التي يرجع منها
 مبكر) إلى محله (ليلا) كما
 علم مما مر مبسوطا فان
 كان فوقها لم يحضره لكن
 مقتضى كلام الروضة
 واصحها احضاره مطلقا
 وانتصر له كثيرون و (مر
 أن أوائل الليل كالنهار
 وحينئذ فلا تنافي بين قوله
 هناليل وقوله في الروضة
 قبل الليل وسيمت بذلك
 لان القاضي بعدى أى يعين
 من طلب خصما منها على
 احضاره (و) (الاصح) ان
 المخدرة لا تحضر) صرفا
 للمشقة عنها كالمرضى
 وحينئذ فيرسل القاضي لها
 لتوكل او من يفصل منها

وينظ عليها بحضور الجامع التحليف ولا تحضر برزة من خارج البلد الا مع نحو محرّم (١٩٣) أو نسوة ثقات أو امرأة احتياطا

لحق الآدى (وهي من لا يكثر خروجها لحاجات) متكررة كشراء قطن بان لا تخرج أصلا أو تخرج نادر النجوع أو حمام أو زيارة لاناغيير مبتذلة بهذا الخروج بخلافه نحو مسجد ﴿باب القسمة﴾

أدرجت في القضاء احتياج القاضي اليها ولان القاسم كالقاضي على ما يأتي وهي تميز بعض الانصاء من بعض وأسأها قبل الاجماع وإذا حضر القسمة الآية وقسمته صلى الله عليه وسلم للقائم والحديث السابق أول الشقة (قد قسم) المشترك (الشركاء) الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له وله الا ان كان له فيه غبطة (أو منصوب) أي وكيلهم (أو منصوب الامام) أو الامام نفسه وان غاب أحدهم لانه يتوب عنه أو المحكم لحصول المقصود بكل عن ذكر ولا يجوز لاحد الشريكين قبل القسمة أن يأخذ حصته الا باذن شريكه قال القفال أو امتناعه من المتماثل فقط بناء على الاصح الا أن قسمته افراز ما قبض من المشترك مشترك نعم للحاضر أن يفرد بأخذ نصيبه

وخرجت من السر إلى مجلس الحكم في مكانها اه زاد المعنى وعند الحلف تحلف في مكانها اه (قوله) ينظ عليها (الخ) أي تكلف المخدرة حضور الجامع التحليف إذا اقتضى الحال التغليظ عليها اه اسنى عبارة المعنى ولا تكلف أيضا الحضور والتحليف إن لم يكن في البين تغليظ بالمكان فان كان احضرت على الاصح في الروضة اه (قوله) ولا تحضر برزة (الخ) عبارة المعنى وغير المخدرة وهي البرزة بفتح الباء الموحدة يحضرها القاضي لكن يبعث الناحر معها أو نسوة ثقات لتخرج معهم بشرط امن الطريق كما جرى عليه ابن المقرئ وصاحب الانوار اه (قول المتن وهي من لا يكثر (الخ) (تنبية) لو كانت برزة ثم لازمت المخدرة فكيف لافاسق اذا نأب فبغير مضى سنة ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من قوم الغالب على نسايم الخدر صدقت يمينها أو فهو يمينه أي حيث لا يثبتها اه معنى زاد النهاية وافهم كلامه ان كونها في عدة أو اعتكاف لا يكون مانعا من حضورها مجلس الحكم وبه صرح الصيمري في الافصاح نعم المريضة بالخدر اه قال ع ش قوله وبه صرح الصيمري الخ معتمدا (قوله) بان لا تخرج (اصلا) أي الا لضرورة شيخ الاسلام ومعنى ﴿باب القسمة﴾

(قوله) القسمة بكسر القاف نهاية ومعنى (قوله) ادرجت إلى قوله ولا يجوز في المعنى الا قوله وإن غاب أحدهم وإلى قوله وأتى جماعة في النهاية (قوله) على ما يأتي (قوله) أي في قول المتن والاقسام الخ مع شرحه (قوله) وهي تميز (الخ) أي لغة وشرعا اه ع ش (قوله) والحاجة داعية اليها فقد يترجم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبدااد بالتصرف شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قوله) المتن قد قسم) قد للتحقيق بالنظر للشركاء ومنصوبهم وللتقليل بالنظر إلى غيرهما اه يجزى (قوله) أما غير الكامل (الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه في مبحث الاجرة الاتي وتجب الاجرة في مال الصبي وإن لم يكن له في القسمة غبطة لان الاجابة اليها واجبة والاجرة من المؤن التابعة لها على الولي طلب القسمة له حيث كان له غبطة والا فلا يطلبها وإن طلبها الشريك اجيب وإن لم يكن للصبي فيها غبطة وكالصبي المجنون والمجنور عليه بسفه اه وفي الرشيدي عن البهجة ما يوافقها (قوله) أي وكيلهم) ولو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عنه قال في الاستقصاء أن وكله على أن يفرض لكل منهم نصيب لم يجز لان على الوكيل أن يحتاط لوكله وفي هذا لا يمكنه لانه يحتاط لنفسه وإن وكله على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءا واحدا جاز لا نه يحتاط لنفسه ولوكله اسنى ومعنى (قوله) وان غاب (الخ) راجع لمنصوب الامام أيضا (قوله) ان يأخذ حصته (الخ) أي كاملة أو شيئا منها لان كل جزء مشترك واحدا الشريكين لا يستقل بالتصرف اه ع ش (قوله) أو امتناعه (الخ) ظاهره ولو لم يكن عند قاض وهو ظاهر اه ع ش (قوله) من المتماثل (الخ) هو راجع لما قبل كلام القفال أيضا أي إلى غير المتماثل يتمتع فيه ولو باذن الشريك اه رشيدي عبارة سم قوله من المتماثل فقط راجع لما قبل كلام القفال أيضا كما يعلم من القوت وعبارة: اذا قلنا القسمة افراز ان يفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادهان باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزاء كالثياب والجوان لان ذلك يفترق إلى اجتهاد فلم يجز لاحدهما ان يفردوا اذن الشريك اه ثم ذكر مقاله القفال اه سم (قوله) على الاصح (الخ) الموافق لما يأتي على الاظهر (قوله) ان قسمته أي المتماثل (قوله) وما قبض من المشترك (الخ) ظاهره ولو باذن شريكه أو امتناعه وقد يؤيده ما يأتي ان نقاعن الروض مع شرحه ثم رابت قال الرشيدي قوله وما قبض من المشترك هذا في نحو الارث خاصة كنبوه اعليه وهو لا يختص

(قوله) وينظ عليها بحضور الجامع التحليف) قال في شرح الروض إذا اقتضى الحال التغليظ عليها ﴿باب القسمة﴾

(قوله) من المتماثل فقط) راجع لما قبل كلام القفال أيضا كما يعلم من القوت وعبارة: اذا قلنا القسمة افراز قال الماوردي يجوز لاحدهما ان يفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادهان باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزاء كالثياب والجوان لان ذلك يفترق إلى اجتهاد فلم يجز لاحدهما ان يفردوا اذن الشريك

من مدعى ثبت له منه حصه فكأنهم جعلوا غير شرعية كذا في تركه منه كما متناعوا في جماعتهم المصنف في دراهم جودت لاسم وخالطت ثم بداهم تركه بأن لا حدم أخذ قدر حصته (٩٤) بغير رضاهم وخالفهم التاج الفزاري قال الاذري و قوله أي المصنف بغير رضاهم بشر

باعتناهم فالجواز حيث هو المعتمد كافي فتاوى الفقهاء اه ويؤيد ما مر في الغيبة اذ لا فرق بينها وبين الامتناع ومثلها مجال الشريك لقول المجموع لو اختلطت دراهم أو دهن حرام بحلال فصل قدر الحرام فيصرفه مصرفه أي من حفظ الامام له ان توقعت معرفة صاحبه وادخاله بيت المال ان لم تتوقع ويتصرف في قدر ماله كيف شاء قال وكذا لو اختلطت دراهم او حنطة جماعة او غصبت وخلطت اى ولم يملكها الغاصب لما سرق ثم قسم الجميع بينهم وقيل يجوز للانفراد بالقسمة في المتشابهات مطلقا (وقرر شرط منصوبه) اى الامام ومثله محكمهم ما تضمنه قوله (ذكر حر عدل) تقبل شهادته ومن لازمه التكليف والاسلام وغيرهما عما ياتي اول الشهادات من نحو سماع وبصر وضبط ولفظ لانها ولا ياتو فيها الزام كالقضاء اذ القسام مجتهد مساحة وتقدير اهم يلزم بالاقرار (يعلم) ان نصب للقسمة مطلقا وفيما يحتاج لمساحة وحساب (المساحة) بكسر الميم وهي علم يعرف به طرق استعلام المجموعات العددية العارضة للقيادير وهي

بما اذا كان الشريك ثائبا بل يجري أيضا فيما اذا كان حاضرا فحظ الاستدراك الا ان كان الشريك حاضرا لا يجوز له الاستقلال بالقبض بخلاف اذا كان ثائبا فان له الاستقلال والا فاقبض مشتركي المستثنين اه (قوله من مدعى الخ) اى به وهر شامل للثبتي والمنقوض وقضية قوله الا ان فيمكنهم جعلوا الخ تخصيصه بالثبتي اه ع وشي وباني عن سم ما يوافق اخره من التخصيص بالثبتي وعن شرح الروض ما هو ظاهر في اوله من الشمول (قوله له منه حصه) هو جملة من مبتدأ وخبر وصف لمدعى وليس قوله حصه فاعا لثبت اه رشيدى (قوله عذرا في تمكنه الخ) قال في شرح الروض في الباب الرابع من كتاب الشهادات ما نصه واذ حضر الغائب شاركة فيما قبضه اه سم وعبارة الروض مع شرحه هناك واذ ادعى بعض الورثة واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصي والجنون بلا إعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام البيئة الانتزاع للصي والجنون اى نصيبها دينا كان او عينا وما نصيب الغائب فيقبض له القاضي العين وجوبا بالادب فلا يجب قبضه بل يجوز وقد سرق في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو قبض من التركة شيئا لم يتعين له بل يشاركه في قبضه وقالوا بانها باخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا الغيبة للشريك هنا عذرا في تمكن الحاضر من الانفراد حيث لو اذ حضر الغائب شاركة فيما قبضه اه بحذف (قوله كما متناعه) قد يؤخذ من التقييد بالمتناهل اه سم ومر ما فيه (قوله فالجواز حيث) اى حين الامتناع (قوله بحلاله) اى المذكور من الدراهم او الدين (قوله اى من حفظ الامام) بيان المصرف الحرام الخ (قوله قال) اى فى المجموع (قوله وكذا لو اختلطت دراهم او حنطة جماعة الخ) قديقال ان اراد جماعة معينة او اراد قسم الجميع الا ان افراد كل بالقسمة فهي عين ما قدمه عن افتاء جماعة فيشرط اذن البقية او امتناعهم من القسمة او مباشرتهم معا بالقسمة فلا موقع للتشبيه وان اراد جماعة غير معينة فهي عين ما ذكره عن المجموع ولا (قوله لاسمهم) اى فى الغصب (قوله مطلقا) ظاهر ممثلة اولا باذن بقية الشركاء وبدونه جعل الشريك ولا فليزاجم (قوله اى الامام) اى قول المتن يعلم فى المعنى والى قول الشارح ومن ثم كان القضاء في النهاية الاقوله وانتصر له البلقنى وقوله وقيل اى نعم وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله اى يحرم الى امالو استاخره (قوله ما تضمنه قوله الخ) دفع به ما يرد من ان الذكر وما بعده اسم ذات ولا خبر به عن اسم المعنى فاشار الى ان الشرط كونه ذكر الخ ع (قوله تقبل شهادته) اى على الاطلاق فلا ترد المرأة فلا يقسم الاصل لفرعه وعكسه اه بجرى (قوله ومن لازمه) اى كونه عدلا لقبول الشهادة (قوله من نحو سماع الخ) اى وعدم تهمة بان لا يكون هناك عدو ولا اصلية ولا فرعية ولا سيديية كاتقدم فى القضاء اه ع (قوله ثم يلزم) اى القسام (قوله بكسر الميم) من مسح الارض ذرها ليعلم مقدارها اه معنى (قوله العددية العارضة للقيادير) كطريق معرفة القاتنين بخلاف العددية فقط فان عليها يكون بالجبر والمقابلة اه بجرى (قوله فمطغه عليها الخ) عبارة المعنى وعلم المساحة يعنى عن قوله والحساب لاستدعائها له من غير عكس اه (قوله واشترط جرم الخ) عبارة المعنى والاسنى واعتبر الماوردى وغيره مع ذلك ان يكون عفيفا عن الطمع واقضاه كلام الامام اه (قوله زها) اى بعيدا عن الاقدار اه ع (قوله ويجوز الخ) الاولى التفرع (قوله كونه قنا وقاسما الخ) اى وذيها اه ع (قوله اشترط ماسر) عبارة شرح المنهج فتعتبر فيه العدالة اه سم عبارة السيد عمر قوله

اه ثم ذكر ما قاله الفقهاء (قوله عذرا في تمكنه منه) قال في شرح الروض في الباب الرابع من كتاب الشهادات في الشاهد واليمين ما نصه واذ حضر الغائب شاركة فيما قبضه اه وسنذكر عبارة الروض وشرحه هامش قول المصنف الا ان في كتاب الشهادات ولو ادعت ورثة ما لاوردتهم (قوله كما متناعه) قد يؤخذ منه التقييد بالمتناهل (قوله نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترط ماسر) عبارة شرح المنهج الا ان يكون فيه محجور اشترط

(فان كان فيها تقويم موجب) حيث لم يجعل حاكما في التقويم (فاسم ان) اي مقومان يقسمان بانفسهما لان التقويم لا يثبت الا باثنين فاشترط
التعدد إما ناهوا لأجل التقويم لا للقسمة (ولما يكن فيها تقويم (فاسم) (١٩٥) واحد يكفي وإن كان فيها خرس لانه

حاكم لان قسمته تزم
بنفس قوله لاحتياج وإن
أعد للفظ الشهادة لانها
تستندل بعمل محسوس (وفي
قول) يشترط (اثنان) بناء
على الضعيف انه شاهد
لاحاكم وانتصره باليقين
هذا في منصوب الامام اما
منصوبه فيكني اتحاده
قطعا وفاق الخرص
القسمة بانه يعتمد الاجتهاد
وهي تعتمد الاخبار بان
هذا يساوي كذا (وللامام
جمل القاسم حاكما في
التقويم) وحينئذ فيعمل
فيه بعدلين (ذكرين
يشهد ان عدته لا باقل
منها) ويقسم بنفسه وله
العمل فيه بعله كاعلم من
كلامه في القضاء وغل من
كلامه انه لا يشترط معرفته
بالقيمة فيرجع للعدلين
خبرين وقيل يشترط ورجحه
البقي في غير قسمة الاقرار
والعتمد الاول نعم يستحب
ذلك خروجا من الخلاف
(ويجعل الامام) وجوباً كما
هو ظاهر (رزق منصوبه
من بيت المال) من سهم
المصالح لانه من المصالح
العامة (فان لم يكن) فيه مال
او سهم مصرف اهم او منع
طلباً ولهذا التوم النبي
قد يستفاد من عبارة حديث

اشترط ما مر قضية كونه اهل للشهادات وقضية المعنى كشرح المنهج الاكتفاء بالعدالة اقرامه اقرب لانه
قيم او وكيل عن الولي وكل منهما لا يشترط فيه اهلية الشهادة فليتأمل اه (قول المتن فيها) اي القسمة
تقويم هو مصدر يقوم السالمة قدر قيمتها اي معنى (قول المتن وجب قاسمان) ظاهره وظاهر كلام
شرحه ان التعدد شرط حتى في منصوب الشركاء ففي كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد المقوم اه حالي
(قوله) حيث لم يجعل حاكما الخ اي وإذا جعل حاكما فيعمل فيه بعدلين كما يأتي في كلام المصنف اه عش
(قوله) لان التقويم لا يثبت الا باثنين) لانه شهادة بالقيمة اه معنى (قوله) يكن فيها تقويم) الى قوله ولما
حرم في المعنى الاول لذكرين الى المتن وقوله ولهذا العموم الى المتن (قوله) لان قسمته تزم الخ) اي فاشبه
الحاكم شرح المنهج ومعنى اي والحاكم لا يشترط فيه التعدد مجبري (قوله) ولا يحتاج اي القاسم (قوله)
لانه الخ) اي القسمة اسمي ومجبري (قوله) هذا) اي محل الخلاف اه معنى (قوله) وفاق الخرص الخ)
اي على هذا الثاني حيث لم يكتف بواحد بخلاف الخرص اه عش اقول هذا خلاف صريح صانع
المعنى وشرح المنهج من رجوعه للاول فيذكر على مقابل الاصح فيما فيه خرس كما يأتي في المعنى و اشار اليه
الشارح بقوله السابق وإن كان فيها خرس (قوله) القسمة) كذا في بعض نسخ الشارح والنهاية ولعل
الصواب ما في بعض نسخها من القيمة عبارة المعنى وظاهر كلام المصنف انه يكفي واحد وان كان فيها خرس
وهو الاصح وإن قال الامام القياس انه لا بد من اثنين كالنقويم لان الخارص يعتمد ويعمل باجتهاده
فكان حاكما كمقوم بخبر قيمة الشيء فهو كالشاهد اه (قول المتن والامام جعل القاسم حاكما الخ)
اي بان يفوض له سماع البينة فيه وان يحكم به اه معنى (قوله) وله العمل الخ) اي القاسم يجعل حاكما
في التقويم اه معنى (قوله) بعله) اي مطلقا عند الشارح وبشرط الاجتهاد عند النهاية كامر (قوله) انه
لا يشترط الخ) اي في منصوب الامام جعل حاكما او لا اه معنى (قوله) فيرجع الخ) اي عند الحاجة الى
التقويم ان لم يكن عارفا به اسمي ومعنى (قوله) في غير قسمة الاقرار) اي من قسمة التعديل وقسمة الرد (قوله)
والعتمد الاول) اي عدم الاشتراط مطلقا (قول المتن ويجعل الامام رزق منصوبه الخ) اي ان يتبرع
معنى واسى (قوله) فيه مال) لا يخفى ان ذكر هذا عتب المتن فيدقصر المتن عليه فيكون قوله او كان ثم ما هو
اهم الجقدر ان ادنا على مفاد المتن فتقوت النسبة التي لاجلها حذف المصنف هذا القيد فكان المناسب غير
هذا الحل اه رشدي (قوله) ان استأجرو) اجارة صحيحة وافادة اه معنى (قوله) لان عمل ساكتا) اي
ع ان الاجرة عبارة المعنى ولو دعا الشركاء القاسم ولم يسمو له اجرة لم يستحق شيئا كالودع ثوبه لقصار ولم يسم
له اجرة او الحاكم فله اجرة المثل اه رشدي (قوله) وليس للامام حينئذ) قد يتبادر ان المارد حين اذ لا يكون
في بيت المال مال الخ عبارة الروض وشرحه الا بان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب
قاسما الا لمن سال نصبه واجر ته حينئذ اذ لم ينصبه الامام او نصبه يسوق لهم سواء اطلبوا كلهم القسمة
ام بعضهم ولا يعين قاسما اذ لم يسال احد لا ليعال في الاجرة الخ اه سم وقوله سواء اطلبوا الخ خلافا
للشارح والنهاية وفاقا للمعنى كما يأتي (قوله) وليس للامام حينئذ تعيين قاسم) بل يدع الناس يستأجرون
من شاق الاسى ونهاية ومعنى (قوله) اي يحرم عند القاضي) وهو الواجب اسمي ومعنى (قوله) وذلك) اي المنع
عليه فيعتبر فيه العدالة اه (قوله) وليس للامام حينئذ) قد يتبادر ان المارد حين اذ لا يكون في بيت المال مال
الخ عبارة الروض وشرحه الا بان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن
سال نصبه واجر ته حينئذ اذ لم ينصبه الامام او نصبه يسوق لهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم لان
العمل لهم ولا يعين قاسما اذ لم يسال احد لا ليعال في الاجرة الى ان قال ومنه من التعيين قال القاضي على
جهة التحريم والفوراني على جهة الكراهة الخ (قوله) اي يحرم عند القاضي) في شرح الروض انه الواجب

قول اصله فيه مال (فاجر تعلى الشركاء) ان استأجرو ولا ان عمل ساكتا وذلك لانه يعمل لهم مع التزامهم له عوضا وليس للامام حينئذ
تعيين قاسم اي يحرم عند القاضي ويكره عند الفوراني وذلك لانه يتعالي في الاجرة او يرايطه بعضهم فيجحف مالهوا استأجره بعضهم

فالكمل عليه وإتمامه على القاضي أخذ (١٩٦) أجرة على الحكم مطلقا لأنه حق الله تعالى وما هنا حق متمحض للادى ومن ثم كان القضاء

من التعمين (قوله فالكمل عليه) خلافا للشيخ الاسلام والمخني (قوله مطلقا) اى استاجره ام لا وظاهره ولو فقير اه عش (قوله لا نه حق لله تعالى الخ) ولان للقاسم عملا يشره فالأجرة في مقابلته والحكم مقصور على الامر والنهي نهاية قضية هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كئيبا وهو متجو وسباق ما يؤخذ منه ذلك اه بجري عن سم عن عميرة (قوله كلهم) الى قوله اما ربنا في المخني والى قوله على المنقول في النهاية (قوله معا) اى بعقد واحد عبارة المخني والروض مع شرحه وليستاجروا بعقد واحد كاستاجرك كما تقسم الخ (قوله ولو فوق اجرة المثل الخ) عبارة للمخني سواء استأسروا فيه ام تفاضلوا سواء كان مساويا لأجرة مثل حصته ام لا اه (قوله اما ربنا) بان استاجره واحد لا فraz حصته ثم اخرج كذلك وهكذا صورته الزيادة اه رشيدى عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد تربعوا لم يصح الارضا الباقيين اه وقال في شرحه او لم يترتبوا فيما يظهر اه لجعل محل الكلام الانفراد بالقدسوا كما ترتب ام لا اه سم وعبارة المنهج مع شرحه فان استاجروا قاسبا وعين كل منهم قدر الزموا فوق اجرة المثل سواء اعتقدوا معا ام مرتبين اه بان عقد واحد الشراكة لا فraz نصيبه ثم الثانى كذلك قاله القاضي حسين زياى (قوله فبجوز) وفاقا لشرح المنهج كما هو النهاية كما باقى وخلافا للروض كما هو المخني عبارة تربعوا فلو انفرد كل منهم بعقد لا فraz نصيبه وترتبوا كما قاله اولم يترتبوا كما يحتمل شيخنا صاحب ان رضى الباقيون بل يصح ان يعقد احدهم ويكون حيثما اصلا ولو كيلا ولا حاجة حيثما الى عقدا الباقيين فان لم يرضوا لم يصح كما قاله ابن المقرئ وصاحب الانوار وهو الظاهر لان ذلك يقتضى التصرف في ملك غيره بغير اذنه نعم فهم ذلك في قصة الاجبار بامر الحاكم كقول بل يصح وان لم يرض الباقيون لان كلا عقد لنفسه اه (قوله على المنقول المنصوص الخ) عبارة النهاية عند القاضي وراعتهم والبلقينى ورد على الاسنوى اعتمادا لمقا بل هو مخالفة للتحفة في النقل عن البلقينى فليحذر اه سيد عمر اقول وعن الاسنوى ووافق ما في التحفة قول الاسنوى بعد حل كلام الروض مستدركا عليه ما نصه والترجيح من زيادته وجزم به فى الانوار لكن قال الاسنوى وغيره المعروف الصحة قال في الكفاية به جزم ماوردى والبندنجي وابن الصباغ وغيرهم عليه نص الشافعى اه (قوله تجزم الانوار وغيره) اى كالروض اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل قوله تعدد كاعتمده الخ اى عدم الصحة الارضا الباقيين (قوله وعليه) اى على ما جزم به الانوار وغير الضعيف (قوله له ذلك) اى لكل من الشراكة العقد لا فraz نصيبه او مرتباه اسنوى (قوله من الحاكم) عبارة شرح الروض اى والمخني بامر الحاكم سم (قوله والا يسم كل) الى قول المتن ثم ما عظم في النهاية والمخني (قوله بل اطلقوا) اى بان سوا اجرة مطلقه معنى وشيخ الاسلام (قوله هذا في غير قصة التعديل الخ) حمل المخني تبعاً للنهج المحصص في المتن على الماخوذة ثم قال واحترزنا بالماخوذة عن المحصص الاصلية في قصة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها بل على قدر الماخوذة قلت الخ (قوله اما فيها فاتها توزع الخ) قال شيخنا الزياى كارض بينهما نصفان يعدل ثلثها لثلاثها فالصائر اليه الثلثان يعطى من اجرة القسام ثلثي الاجرة والآخر ثلثها ولو استاجره اى كاتباً لكتابة الصك فالأجرة ايضا على قدر المحصص كما جزم به الرافعى اخر الشفعة اه عش وقوله ولو استاجروه الخ في المخني مثله (قوله هذا) اى التفصيل بقوله وسعى كل منهم قدرا لزمه والا الخ اه حلى (قوله على قدر المحصص) اى الماخوذة منبج ومعنى (قوله مطلقا) اى عينوا قدرا ام لا اه حلى عبارة سم قوله مطلقا يتبادر ان المخني حق في قسمته التعديل فليحذر اه اقول ان صنع المنهج والمخني صريح في ذلك المعنى وفى ان المراد بالمحصص الماخوذة كما مر آتفا خلافا لما يوجهه صنع الشارح والنهاية من ان

(قوله اما مرتباً فبجوز على المنقول الخ) عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد تربعوا لم يصح الارضا الباقيين اه وقال في شرحه بعقد قوله وترتبوا لم يترتبوا فيما يظهر اه لجعل محل الكلام الانفراد بالقدسوا كان ترتب ام لا سم قال نعم له اى لكل ذلك في قصة الاجبار بامر الحاكم اه (قوله تجزم الانوار وغيره) كالروض (قوله وعليه ذلك في قصة الاجبار من الحاكم) عبارة شرح الروض بامر الحاكم (قوله مطلقا)

فرضادون القسمة ونظر ابن الرقعة في عدم فرضيتها ثم فرق بما يقتضى ان للقاضي أخذ الاجرة اذا قسم بينهم ونظر فيه ايضا وليس النظر بالواضح لانه لم ياخذها من حيث القضاء بل من حيث مباشرة للقسمة الغير المتوقفة على القضاء (فان استاجروه) كلهم معا وسعى كل منهم قدرا (كاستاجرك لتقسم هذا فينتدبنا رضى على فلان ودينارين على فلان وثلاثة على فلان او وكوا من عقد لهم كذلك (لزمه) اى كلاما سماه ولو فوق اجرة المثل ساوى حصته ام لا اما مرتباً فبجوز على المنقول المنصوص ومن ثم قال الاسنوى وغيره انه معروف تجزم الانوار وغيره بدم الصحة الارضا الباقيين لان ذلك يقتضى التصرف في ملك غيره بغير اذنه ضعيف تهللا وان كان قويا مدركا ومن ثم اعتمده البلقينى وعليه ذلك في قصة الاجبار من الحاكم (والا) يسم كل منهم قدرا بل اطلقوا (فالأجرة موزعة على المحصص) لانها من مؤن الملك ككتفة المشترك هذا في غير قصة التعديل اما فيها فانها توزع بحسب الماخوذة فلو كثرة لا بحسب المحصص

الاصلية لان العمل في الكثير اكثر منه في القليل هذا ان محنت الاجارة والاوزعت اجرة المثل على قدر المحصص مطلقا المراد

المراد بها الاصلية ثم رأيت قال الرشيدى قوله على قدر الحصاص مطلقا أى سواء اسمى كل قدرا أم لا فالأطلاق في مقابلة تفصيل المتن ومعلوم مامر انه في قسمة التعديل يكون على حسب الحصاص الحادثة لا الاصلية ويعلم هذان التعليل المار ايضا اه (قوله كالأمر القاضى الخ) عبارة الروض مع شرحه كما لو كانت القسمة باجبار من القاضى ولومن منصوبه اه بآدى تصرف (قول المتن وفي قول على الرؤوس) أى من طريقة حاكية لقولين ذكرهما الماروزة وطريقة العراقيين الجزم بالاول قال ابن الفغوى اصح بانفاق الاصحاب وصحها في أصل الروضة إذ قد يكون لهم من ألف سهم فلوا ثم نصف الاجرة لربها أستوعب قيمه نصيبه وهذا مدفوع في النقول اه (قول المتن ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج مع شرحه ثم ما عظم ضرر قسمته ان يطل نفعه بالكلية كجوهرة قو ثوب نفيسين منهم الحاكم منها ولم يجبههم والاى وان لم يطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او يطل نفعه المقصود لم ينعمهم ولم يجبههم فالاول كيف يكسر فلا ينعمهم من قسمته كالأوهد مو اجدار او افق سمو انقصه ولا يجبههم لما فيها من الضرر والثاني كحجام وطاحونة صغيرين فلا ينعمهم ولا يجبههم لما سر اه لجل السيف مثلا لا لانقص نفعه ولا يطل بالكلية فعليه يكون قول المنهاج كسيف مثلا للتي لا للتي أى لا تنفاه بطلان النفع لا لبطان النفع ويكون مفهوم قوله إن لم تبطل منفعة انه ينعمهم إذ ابطال النفع بالكلية ويمثل لذلك الجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثلهما بهما لما عظم الضرر في قسمته لانه شامل لما يطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يطل نفعه المقصود وهذا ما يطل نفعه مطلقا فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر في قسمته الشامل لذلك وغيره ثم قسمه إلى ما لا يطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فوافق المنهاج والمنهج ويظهر مافى كلام الشارح بما لا يخفى مع تأمله بما قررناه اه سم وباقى منه ايضا ما وضع منشأ الاشكال ووجهه (قوله وذكر النفاسة) عبارة الاسنى والتقييد بالنفاسة ذكره الاصل وغيره وتركه المصنف أى ابن المقرئ تبعا للتبعية وعليه اعتمد العراق اه (قوله إذ الجوهرة الكبيرة الخ) يتأمل (قوله بالنسبة لبقية جنسها) فيه أن المدعى وجود جوهرة خسية حقيقة (قول المتن وزوجى خف) أى ومصرأى باب اسنى ومعنى (قوله أى فردتيه) إلى قوله ونازع البلقنى في المنفى لإلحاقه أى المقصودة إلى بالكلية وإلى قوله وما قلناه في النهاية إلا ذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر إلى بحث جمع (قوله أى المقصودة منه الخ) هذا التقييد مع قوله بل ينعمهم القسمة الخ) يوجب المناقضة مع

يتبادران المعنى حتى في قسمة التعديل فليحرر (قوله ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج ثم ما عظم ضرر قسمته ان يطل نفعه بالكلية كجوهرة و ثوب نفيسين منهم الحاكم والالم ينعمهم ولم يجبههم كيف يكسر وكحجام وطاحونة صغيرين اه وقوله الا قال في شرحه أى وان لم يطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او يطل نفعه المقصود اه فعمله أنه جعل السيف مثلا لا لانقص نفعه ولا يطل بالكلية فعليه يكون السيف في قول المنهاج إن لم يطل نفعه كسيف يكسر مثلا للتي لا للتي أى مثلا لا لانقص نفعه لابطال النفع لا بطلان النفع ويكون مفهوم الشرط أعنى قوله إن لم يطل نفعه أنه ينعمهم إذ ابطال النفع بالكلية ويمثل لذلك الجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثلهما بهما لما عظم الضرر في قسمته لانه شامل لما يطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يطل نفعه المقصود وهذا انما يطل نفعه فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر في قسمته الشامل لذلك وغيره ثم قسمه إلى ما لا يطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فوافق المنهاج والمنهج ويظهر مافى كلام الشارح بما لا يخفى مع تأمله بما قررناه (قوله أى المقصودة منه اخذنا ما فى الخ) هذا التقييد مع قوله بل ينعمهم من القسمة موجب للنفاضة مع قوله في شرح قول المتن الاتى وما يطل نفعه المقصود الخ انه لا ينعمهم منها

كالو أمر القاضى من يضم
بينهم اجبارا (وفى قول على
الرؤوس) لأن العمل فى
التصيب القليل كفى فى
الكثير (ثم ما عظم الضرر
فى قسمته كجوهرة و ثوب
نفيسين) وذكر النفاسة فى
الجوهرة قد يحتز به عن
جوهرة لانفاضة لها إذ
الجوهرة الكبيرة من اللؤلؤ
قد يكون لهما من الاضامة
وعدهما ما يقتضى نفاستها
وخستها بالنسبة لبقية
جنسها (وزوجى خف)
أى فردتيه (ان طلب
الشركاء كلهم قسمته لم
يجبههم القاضى) ان بطلت
منفعة أى المقصودة منه
أخذنا ما فى

بالكلية بل ينعمهم من القسمة بانفسهم لانفسه ونارح البلقنى واطال في صورة زوجى خف إذ ليس في قسمتها إبطال منفعة بل نفعها ويرد بأنهم إن كانوا بين أكثر من اثنين كانا من هذا القسم أو بين اثنين فقط كانا من القسم الآخر فلا اعتراض (ولا ينعمهم إن قسموا بأنفسهم إن لم تبطل منفعتها) المذكورة بالكلية بان (١٩٨) نقضت (كسيف بكسر) لا مكان الانتفاع بمصارا إليه منه على حاله أو بتأخذه سكبنا مثلا ولا يجيبهم إلى ذلك لما

فيه من إضاعة المال وكان قضية هذا أنه ينعمهم لكن رخص لهم فعلها بأنفسهم تخلصا من سوء المشاركة ومع النظر لذلك لا إضاعة لأن إلتاف المال للعرض الصحيح جائز وبه ينظر في بحث جمع أخذنا مما مر من بطلان بيع جزء معين من نفيس أن ما هنا في سيف خسيس والآن ينعمهم وبما قلناه علم الفرق بين ما هنا وبين إلتاف الحوج للبيع ثم بخلاف القسمة هنا (وما يبطل نفعه المقصود) منه (كحمام وطاحونة صغيرين) لو قسم كل لم ينفع به من الوجه الذي كان ينفع به قبل القسمة ولو بأحداث مرافق ولم يمتروا هنا مطلق الانتفاع لعظم التفاوت بين اجناس المنافع وفي صغيرين تغليب المذكور وهو الحمام وكذا في نفيسين (لا يجاب طالب قسمته) إجبارا (في الاصح) لما فيه من ضرر الاخر ولا ينعمهم منها لما مر (وإن أمكن جعله حمامين) أو طاحونين (أجيب) وأجبر المعتن

ما يأتي في شرح وما يبطل نفعه المقصود الخ من قوله ولا ينعمهم منها الخ لا اتحاد التصوير في الموضوعين بما يبطل نفعه المقصود مع تفرقة في الحكم حيث ذكرهنا أنه ينعمهم وهناك أنه لا ينعمهم وقد صور في المنهج وشرحه اى والنهاية للمنفعة ما هنا بطلان المنفعة بالكلية لا المقصودة والمنع حيث نذكر نفعهم يستشكل بطلان منفعة الجوهره والثوب النفيسين بقسمتهما بالكلية إلا أن يقال الكلام فيها وكذلك اى في جوهره وثوب صغيرين أو يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه أصلا وفيه نظر إذ لا خصوصية لها بذلك فليتأمل فانه قد يقال أن التمثيل بما لما عظم ضرر الاعم بما يبطل القسمة نفعه بالكلية لا ينافي بتقديدهم الحكم المذكور بما يبطل نفعه بالكلية اه سم (قوله بالكلية) ومال الطيللاوى إلى أن النفع الذي لا وقع له كالأدم اه سم عبارة الحلبي اى صار لا نفع له أصلا أوله نفع لا وقع له لأنه كالأدم اه (قوله بل ينعمهم من القسمة بأنفسهم) كان ينبغي أن يقدمه على قوله أن بطلت الخ كقفل المنفى ليظهر مقابلته لما يأتي في المتن وعطفه على هذا (قوله بالكلية) إلى قوله ومع النظر في المنفى (قوله) وينظر في بحث جمع الخ) ونظر فيه المنفى ايضا غير ذلك راجعه ولكن أقر النهاية بالبحث المذكور عاربه نفع بحث جمع الخ ورد ما عيشها ع ش بان إطلاقيهم يخالفه ثم فرق بين ما هنا ونعم بغير ما في الشارح راجعه (قوله) وبما قلنا علم الفرق الخ) حاصل الفرق الذي ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه أنه قد يود غرض هناك إلا أن الغرض لازم هنا وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر اه سم (قول المتن وما يبطل نفعه الخ) اى والمشارك الذي يبطل بقسمته نفعه الخ اه معنى (قوله ولو قسم) إلى قوله ويظهر في النهاية للمنفعة الخ لا قوله ولم يعتبروا إلى وفي صغيرين وقوله وكذا في نفيسين وقوله وأن تعدد إلى وهو يصلح (قوله) ولا ينعمهم الخ) أقصر بيع بمفهوم قوله لإجبار (قوله لما مر) اى في السيف (قول المتن جعله) اى ما ذكر اه معنى (قوله أو طاحونين) الانسب الثاني (قوله لتيسر انتدراك) عبارة المنفى تيسر لا انتفاع الضرر مع تيسر تدارك ما احتجج اليه من ذلك بامر قريب قال الأذرى وإنما تيسر ذلك إذا كان ما يلي ذلك مملوكا له أو مواتا فلو كان ما يليه وقفا أو شاعرا أو مالكا لمن لا سمح ببيع شيء منه فلا وحينئذ يجوز بنى الإجبار اه (قوله) وإن أمكن تحصيله الخ) أى بيع أو إجارة اه معنى (قوله) لأن شرط المبيع الانتفاع الخ) أى ولم يمكن بخلاف القسمة اه معنى (قوله) لأن شرط المبيع الانتفاع الخ) انظر مع ما مر من جواز بيع نحو الجحش الصغير اه رشيدى (قول المتن ولو كان له الخ) اشارة إلى أن ضرر القسمة قد يكون على أحد الشريكين فقط قال الحلبي قوله وما عظم ضرر قسمته اى عليهما أو أحدهما انتهى اه بجزمى (قوله) وهو يصلح لذلك) اى ولو بضم ما يجزأه اه معنى (قول المتن فالأصح إجبار صاحب العشر الخ) ظاهره وإن كان

لا إيجاد التصوير في الموضوعين بما يبطل نفعه المقصود مع تفرقة في الحكم حيث ذكرهنا أنه ينعمهم وهناك أنه لا ينعمهم وقد صور في المنهج وشرحه ما هنا بطلان المنفعة بالكلية المقصودة والمنع حيث نذكر نفعهم يستشكل بطلان منفعة الجوهره والثوب النفيسين بقسمتهما بالكلية إلا أن يقال الكلام فيها وكذلك اى ويصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه بالكلية وفيه نظر إذ لا خصوصية لها بذلك فليتأمل فانه قد يقال أن التمثيل بما لما عظم ضرر الاعم بما يبطل القسمة نفعه بالكلية لا ينافي بتقديدهم الحكم المذكور بما يبطل نفعه بالكلية (قوله) وبما قلنا علم الفرق بين ما هنا ونعم حاصل الفرق الذي ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه أنه قد يود غرض هناك إلا أن الغرض لازم هنا

لا انتفاع الضرر وإن احتاج إلى أحداث نحو بئرو مستو قد تيسر التدارك أو بما يطل بيع ما لا يمر لها وإن أمكن تحصيله بعد لا شرط المبيع الانتفاع به حالا (ولو كان له عشرين) أو حمام أو أرض (لا يصلح للسكنى) أو كرونة حماما أو لما يقصد من تلك الأرض لو قسم (والباقي لآخر) وإن تعدد كياتى به طه قبل التنبيه الآتى وهو يصلح لذلك (فالأصح إجبار صاحب العشر) محجورا

وإن بطل نفع حصته بالكلية
 كما يصرح به كلامهم (يطلب
 صاحبه) لا تنفعه حصته
 من الوجه الذي كان ينفع
 به قبل القسمة فهو معذور
 وضرر صاحب العشر إنما
 نشأ من قلة نصيبه لا من مجرد
 القسمة (دون عكسه)
 لأنه مضى له ما لمعت
 نعم إن ملك أو اجاب ولو ضم
 لعشره صلح اجيب ويظهر
 أن يأتي هنا ويساق قريباً
 فيما لو طالب أن يكون نصيبه
 إلى جهة أرضه (فرع)
 قال الماوردي والرويانى
 لو كان بارض مشتركة بناء
 أو شجر لها فراد أحدهما
 قسمة الأرض فقط لم يجز
 الآخر وكذا عكسه لبقاء
 العلة بينهما أما برضاها
 فيجوز ذلك ولو اقتسما
 الشجر وتميزت حصه كل
 ثم اقتسما الأرض فإن كان
 فيما خصهما أو أحدهما
 شجر للأخر فهل تكلفه قلند
 يجانأ ويأتى فيما مر آخر
 العارية للنظر فيه مجال
 والوجه الثاني بجامع عدم
 التعدى قال الشيخان ولو
 كانوا ثلاثة فاقسم اثنان
 على أن تبقى حصه الثالث
 شائعة مع كل منهما لم تصح
 ونقل غيرهما اتفاق عليه
 وإنما أجبر الممتنع على
 قسمتها

محجور عليه وهو ظاهر أم عس (قوله) وإن بطل نفع حصته بالكلية (الخ) هل يأتي هذا التفصيل في نحو
 التوب النفيس حتى لو كان لأحد الشريكين منه ما يطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقي الآخر اجيب الآخر
 فقط أم سم أقول قضية التعالي وكذا قضية جعل عشر الدار في اثنين مثلاً كما أشار إليه الشارح والنهاية
 وصرح بالمعنى وشرح المنهج أن التفصيل المذكور يجري فيه أيضاً والله اعلم (قول اثنين دون عكسه)
 وهو عدم اجبار صاحب الباقي بطلب صاحب العشر القسمة أم معنى (قوله) لا تملك أى صاحب العشر
 الطالب للقسمة (قوله) إن ملك أو أحيا المراد بالاحياء ما كانه بان يكون مالى الدار وما تملك من المغنى
 وباتى عن عس وهل المراد بالملك أيضاً ما كانه بان يكون ما يملكها ملكاً بان كانه يسبح ببيع شيء منه
 أو لا وقضية آخر كلام المغنى الماراً نقانم فإيراجع (قوله) اجيب أى فيما خذ ما هو بجوار ملكه ويجز
 شريكه على ذلك لأن الفرض أن الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه أم حلى عبارة عس وإذا اجيب فإذا
 كان الموات أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقية فهل يتبين إعطاء ما لى ملكه بالقرعة وتكون هذه
 الصورة مستثناة من كون القسمة إماماً تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته في غير جهة
 ملكه لا تملك القسمة أو يصور ذلك ما إذا كان الموات أو المملوك محيطاً بجميع جوانب الدار فيه نظراً ولا
 يبعد الأول للحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية أم (قوله) ويظهر أن يأتي (الخ)
 مرانفا عن الحالى وعس اعتماده (قوله) ما يأتي (الخ) أى في شرح ويترجم عن تفرق حصه واحد (قوله)
 قال الماوردي إلى المتن في النهاية الأوفى ولو اقتسما إلى قال الشيخان وقوله قال ابن عجل وماله عليه
 (قوله) وكذا عكسه أى قسمة البناء والغرس أم رشيدى (قوله) ولو اقتسما الشجر أى بالترضى أم
 سيدمر (قوله) فإن كان فيما خصهما بان يكون بعض أصل الشجر في حصه واحد وبعضها الآخر في
 حصه الآخر أم سم وهذا التصور غير متين فإن الشجر في كلام الشارح اسم جنس فيشمل المتعدد
 أيضاً بان يكون في حصه كل منهما أصل شجرة للأخر بتمامه (قوله) فهل تكلفه أى صاحب الشجر (قوله)
 لم تصح لعله لما إذا لم يرض الثالث بذلك كما يشعر به كلامه وإلا فالمانع من الصحة ما يراجع (قوله) وإنما
 اجبر (الخ) الأولى تقدم هذه المسئلة على قوله قال الشيخان (قوله) وإنما أجبر الممتنع على قسمتها (الخ) قال في
 الروض وشرحه أى والمغنى وتقسيم الأرض مزروعه وحدها ولو اجبار سواء كان الزرع بذراً بعداً أم قصيلاً
 أم حياً مشدداً لأنه في الأرض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لأن للزرع امد اغلا فها هو مع
 الزرع قصيلاً بتراض من الشركاء لأن الزرع حينئذ معلوم ومشاهد لا اجبار إلا الزرع وحده ولا معها
 وهو بذر يعد أو بعد يبدو صلاحه فلا يقسم أن جعلناها أفرازا كالجو جعلناها بيعاً لأنها في الأولى قسمة

وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر (قوله) وإن بطل نفع حصته بالكلية (الخ) هل يأتي هذا
 التفصيل في نحو التوب النفيس حتى لو كان لأحد الشريكين منه ما يطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقي الآخر
 اجيب الآخر فقط (قوله) فكان فيما خصهما بان يكون بعض أصل الشجرة في حصه واحد وبعضها
 الآخر في حصه الآخر (قوله) وإنما أجبر الممتنع على قسمتها مع غراس يها دون زرع فيها (الخ) قال في
 الروض وشرحه وتقسيم الأرض مزروعه وحدها ولو اجبار سواء كان الزرع بذراً بعداً أم قصيلاً أم حياً
 مشدداً لأنه في الأرض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لأن للزرع امد اغلا فها هو مع الزرع
 قصيلاً بتراض من الشركاء لأن الزرع حينئذ معلوم ومشاهد أفهم قوله براض أنه لا اجبار في ذلك وصرح
 به الأصل نقله عن جميع قال ولم يجزه بمقتضى أن الزرع وحده ولا معها وهو بذر يعد أو بعد يبدو صلاحه فلا
 يقسم وإن جعلناها أفرازا كالجو جعلناها بيعاً لأنها في الأولى قسمة مجبول وفي الآخرين على الأول قسمة مجبول
 ومعلوم على الثاني بيع طعام وأرض يطعمها وأرض أفانظر قوله لأنها في الأولى قسمة مجبول فيما إذا كان
 قصيلاً مع قوله فيها تقدم أنه حينئذ معلوم ومشاهد يجاب بان الأولى لا تشمل القصيل لأن قوله هو بذر يعد
 قيد فيها أيضاً فإيراجع وانظر قوله وفي الآخرين قسمة مجبول ومعلوم بالنسبة للآخرين مع بدو صلاح الزرع

مجهول وفي الاخرين على الاول قسمة مجهول ومعلوم وعلى الثاني بيع طعام وأرض بطعام وأرض اتى
فانظر قوله لانهانى الاولى قسمة مجهول فما إذا كان الزرع قصيلا مع قوله فما تقدم انه حينئذ معلوم
مشاهد ويجاب بان الاولى لاتشمل القصيل لان قوله وهو بذرع الخ قد فيها أيضا فليراجع وانظر قوله
في الاخرين قسمة مجهول ومعلوم بالنسبة للاخيرة مع بدو صلاح الزرع فيها الآن يصور بما لا يرى حبه
كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير اه سم (قوله مع غراس) اى اوبناء (قوله دون زرع فيها) اى اجبر
على قسمة الارض المزروعة دون الزرع اى وحدها اه سم ولعل الاصول اخذا ما مرعته عن
الروض وشرحه اتفاهى لم يجبر على قسمة الارض المزروعة مع زرع فيها (قوله) واذ تنازع الشركاء (الخ)
عبارة الروض مع شرحه تقسم المنافع بين الشريكين كما تقسم الاعيان مهاباة مياومة ومشاهدة ومسانة
وعلى ان يسكن او يزرع هذامكانا من المشترك وهذا مكانا آخر منه لكن للاجبار في المنقسم وغيره من
الاعيان التى طلبت قسمة منافعها فلا تقسم الا بالتوافق لان المهاباة لا تعجل حق احدهما وتؤخر حق الاخر
بخلاف قسمة الاعيان قال البلقيني وهذا في المنافع المملوكة بحق الملك في العين اما المملوكة باجارة أو وصية
فيجبر على قسمتها وان لم تكن العين قابلة للقسمة اذ لا حق للشرك في العين قال ويدل للاجبار في ذلك
ما ذكره في كرام العقب وهو مع ذلك معترف بان ما قاله مناف لما ياتي فيما اذا استاجر ارضا الخ فان
تراضيا بالمهاباة وتنازعا في البداة باحدهما اقرع بينهما ولكل منهما الرجوع عن المهاباة فان رجع
احدهما عنها بعد استيفاء المداة او بعضها لمز المستوفى للاخر نصف اجرة المثل لما استوفى في اذا كانت العین
المستوفى احدهما منفعتان تنازعا في المهاباة وأصر على ذلك أجبره القاضي عليهما ولا يبيعها عليهما
لانهما كاملان ولا حق لغيرهما فيه وكذا الحكم لو استاجر ارضا مثلا في المهاباة والزراع وإجارة القاضي
عليها ولا يجوز المهاباة في شجر التريكون لهذا عاملا وهذا ما لان ذلك ربوي مجهول وطريق من اراد
ذلك ان يبيع كل منهما صاحبه مدة واغفر الجمل لضرورة الشرك مع تسامع الناس في ذلك اه وكذا
في المعنى الاقوله قال ويدل الى فان تراضيا الخ وقوله وكذا الحكم اى ولا يجوز الخ فافرق ما قاله البلقيني ويأتي في
الشارح والنهاية في شرح اوتوعين ما يوافق الروض مع الفرق بين ما هنا وكرام العقب (قوله) ولو بعد
الاستيفاء قد يشمل ما ذكر البعض اذاها باسيده وهو ظاهر اه ع (قوله) فيخرج بدل ما استوفاه كان
الاولى هنا الاظهار اى فيخرج المستوفى بدل ما استوفاه اه رشيدى (قوله) سنة وما قارها) عبارة الاسنى
ويغنى له اى القاضي ان يقتصر على اقل مدة توجب تلك العين فيها عداة اذ قد يتفقان عن قرب قاله الاذرى
اه (قوله) كالو غابوا اكلم او بعضهم يتأمل اه رشيدى (قوله) اى بان لم يوجد من هو مثله (الخ) ظاهره
انه اذا وجد المثل الاجنبى يقدم على الشركاء ويوافقه قوله الا ترى فان كان ثم اجنبى قدم ولويل هنان
الاجنبى انما يقدم حيث كان اصلح لم يعد ويفرق بين هذه وما ياتي بان كلا فيما ياتي طالب يقدم الاجنبى
فقما للزاع بخلاف ما هنا فان الطالب للاستيجار احدهما والاخر ليرد الاستيجار لنفسه فيمكن في إيجار
احد الشريكين نفوي شيء طلبه الاخر لنفسه اه ع (قوله) وانه لو طالب (الخ) عطف على أنه ذلك
(الخ) (قوله) لو طلب كل منهم استيجار حصة غيره) اى بان قال كل منهم انا استاجر ما عدا حصتي اه رشيدى
(قوله) فان كان ثم اجنبى (الخ) اى مثلهم اخذا ما تقدمه انفاهم رأيت قال الرشيدى انظر هل يشترط هنان
يكون مثلهم اه (قوله) فان تعذر إيجاره) هو قسم قوله اجبرهم الحاكم اه رشيدى (قوله) ويؤخذ من
عنه (الخ) محل تأمل لان اصل الكلام مفروض في امتناعهم من المهاباة اه سيد عمر (قوله) فان تعذر
البيع (الخ) منه مالو كان المتنازع فيه هو موقفا عليهم اه ع (قوله) اجبرهم على المهاباة ان طلبها بعضهم
(الخ) فقتبته وان امتنع البعض الاخر وقضية قوله قبل او امتناعه تعين البيع في هذه الصورة لان امتناع
البعض صادق بامتناعه وطلب الاخر اه ع (قوله) ان طلبها بعضهم (الخ) مفهومه انه ان لم يطلبها واحد
فيه الا أن يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير (قوله) دون زرع فيها) اى اجبر على قسمة

مع غراس بها دون زرع
فيها لان له امدلا ينتظر وإذا
تنازع الشركاء فيما لا يمكن
قسمته فان هاتوا منفعة
مياومة أو غير هاجاز ولكل
الرجوع ولو بعد الاستيفاء
فيخرج بدل ما استوفاه قال
ابن عجيل ويدل على ما مائة
كالمتنازعين وان أبو المهاباة
أجبرهم الحاكم على إيجاره
وأجره عليهم سنة وما قارها
وأشهد كالو غابوا اكلم أو
بعضهم فان تعدد طالبوا
الايجار أجروهم بالخير
أصلح وهل له إيجاره من
بعضهم تردد فيه في التوشيح
ورجع غيره أنه ذلك أن
رأه اى بان لم يوجد من هو
مثله كما هو ظاهر وأنه لو
طلب كل منهم استيجار
حصة غيره فان كان ثم
أجنبي قدم والا أقرع بينهم
فان تعذر إيجاره اى لا لكساد
يزول عن قرب عادة كما
بحثه بعضهم قال ابن الصلاح
بأع لعيته واعتمده الاذرى
ويؤخذ من علته ان المهاباة
تعذر لغية بعضهم أو
امتناعه فان تعذر البيع
وحضره كلهم اجبرهم على
المهاباة ان طلبها بعضهم
كما بحثه الزركشى

فإن قلت قياس مامر في العارية أنه يعرض عن حق يصطلحوا ولا يجبرهم على شيء، بما ذكر قلت القياس غير بعيد إلا أن يفرق بان الضرر هنا أكثر لأن لا من مامر يمكن أن ينتفع بتضييعه بخلافه فإنهم رأيت بعضهم فرق بان الضرر ثم إنما هو على المتعقظ وقطوعها الضرر على الكل فلم يمكن فيه الاعراض، وما لا يعظم ضرره فسمته أنواع ثلاثة (أحدها بالاجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات وقسمة الاجزاء (كثلى) متفق النوع فيما يظهر وبما نهى القسب ومنه تقدولو مغشوشا على العتمد لجواز المعاملة به ما إذا اختلف (٢٠٠) النوع فيجب حيث لا رضاً قسمة كل

نوع وحده ثم رأيت غير
واحد اشاروا لذلك (ودار
متفقة الابنة) بان يكون
ما برقيها من بيت وصفة
كا برقيها (وارض مشتبته
لا جزاء) ونحوها ككرباس
لا ينقص بالقطع (في جبر
المتنن) عليها استوت
الانصبا ام لتخلص من
سوء المشاركة مع عدم
الضرر نعم لا اجابر في قسمة
الزور قبل اشتداده وكان
وجهه عدم كمال انقباضه
فان اشتد لم ير أو كان إلى
الآن بذرا لم تصح قسمته
للجلل به (فتعدل) أى
تساوى (السهام) اى عند
عدم التراضى او حيث
كان فى الشركاء محجور كما
يعلم بما ساذكره فى التذية
الامنى (كيلا) فى المكيل
(اووزنا) فى الموزون (او
ذرعاً) فى المذروع اوعدا
فى المعدود (بعد الانصبا
إن استوت) فاذا كانت بين
ثلاثة أو ثلثا تجلعت ثلاثة
اجزاء ويؤخذ ثلثا رتقاع
مساوية (ويكتب) مثلا
هنا وفيما ياتي من بقية
الانواع (فى كل رقعة) اما
(اسم شريك) ان كتب

الارض المزروعة دون الزرع اى وحده (قوله ولم ير) مفهوماه صحة قسمة ما يرى

(٢٦ - شرواني وابن قاسم - عاشر) أسماء الشركاء لتخرج على السهام (أو جزء) بالرفع كما تفصح به عبارة الروضاء أي ومع يميزه كإثباتي أن كتب السهام لتخرج على أسماء الشركاء (بمن عن القبة (بعدا وجمعة) مثلا (وتدرج) الرفع (بنادق) ويندب كونه في بندق (مستوية) وناوشكلا من نحو طين أو شمع اذلو تفاوتت لسبقت البذل الكبيرة وفيه ترجيح لصاحبها ولا ينحصر في ذلك بل يجوز بنحو أقلام و مختلف كدواة أو قلم ثم وضع في حجر من لم يحضر وكونه مغفلا أو لم يخرج من لم يحضرها)

أى الواقعة ويفهران كونهم صنفاء ب أيضا إلا ان علم من حاضر هالاه، بين ما لا يجوز والى بعض الية (رقعة) اما على الجزء الاول ان كتب
 الاسماء فى الرقاع (فيعطى من خرج (٢٠٢) اسمه) ثم يؤمر باخراج أخرى على الجزء الذى يليه ويعطى من خرج اسمه ويتبين الآخر

للآخر من غير عقو كذا
 بما أتى (او) يخرج (على
 اسم زيد) مثلا (ان كتب
 الاجزاء) أى اسماءها فى
 الرقاع فيخرج رقعة على
 اسم زيد وأخرى على اسم
 عمرو وهكذا ومن به
 الابتداء هنا وفيما قبله من
 الاسماء والاجزاء منوط
 بنظر القاسم إلا لثمة
 ولا تمييز (فان اختلفت
 الانصاف كصف وثلاث
 وسدس) فى ارض او نحوها
 (جزئت الارض) أو نحوها
 (على اقل السهام) كسنة
 هنا لنادى القليل والكثير
 بذلك من غير حيف ولا
 شطط (وقسمت كسابق)
 لكن الاولى هنا كتابة
 الاسماء لأنه لو كتب
 الاجزاء واخرج على
 الاسماء فربما خرج
 لصاحب السدس الجزء
 الثانى او الخامس فيتفرق
 ملك من له الثلث او النصف
 (و) هو لا يجوز لما يجب
 عليه انه (يحترق عن تفرق
 حصه واحد) ويجوزون
 لكتابة الاجزاء احتروا
 عن التفرق بقولهم
 لا يخرج اسم صاحب
 السدس او لالان التفرق
 إنما جاء من قبله بل بدا
 بنى النصف فان خرج

عبارة المعنى والروض مع شرحه وصي ونحوه كجنى اولى بذلك من غيره لانه لا بد من التهمة اه (قوله) أى
 الواقعة) أى المكتوبة بالادراج أى وفى قوله ثم (ومر) أى امر القاسم من يخرج الرقاع أى (قوله)
 ويتبين الآخر (الآخر) أى الجزء الثالث للثريك الثالث ان كانوا ثلاثة كانوا أكثر من ثلاثة وفى
 الوضع ما بعد الأخير أو اثنين بين اثنين لثاني الوضع اه (قوله) وهكذا) عبارة المعنى ويتبين الجزء
 الثالث الخالد وما ذكره لا يخص بقعة الاجزاء بل يأتى فى بقعة التبدل إذا عدت الاجزاء بالقيمة اه
 (قوله) من الاسماء والاجزاء) بشرط غير مرتب (قوله) منوط بنظر القاسم) أى لا بنظر المخرج رشيدى
 فينفى القاسم على أى طرف شامو يسحق أى شريك شامو أى جزء شامو (قوله) فى (قول اثنين اقل
 السهام) أى يخرج (قوله) لنادى (الخال) أى حصوله وقوله ولا شطط عطف تقديره أى عس (قوله) لانه
 لو كتب (الاجزاء الخ) لا ينعنى ان هذا إنما كان يقتضى اثنين لا جرد الاول لونه ان هذا المحذور متف
 بالا حتراز الآتى وعبارة شرح الروض لانه قد يخرج الجزء الرابع له صاحب النصف فيقتضون ان ياتى
 معه السهمين قبله أو بعده اه رشيدى (قوله) فيتفرق (الخ) هذا ظاهر فى الارض دون غيرها كالخوب
 فانه لا يضر تفرق ملك من له النصف او الثلث لا مكان العلم كما هو ظاهر اه يرمى اقول ومنه لالارض
 نحو الثياب الغليظة التى لا تنصص بالتعلم كمر (قوله) اسم صاحب السدس) لانه يعرف على صاحب
 السدس اوسعة قط لفظه على من قلم الناسخ والاصل على اسم صاحب الخ عبارة النهاية لصاحب السدس اه
 وعبارة المعنى وفى الروض وشرحه ما يوافقه لا يبدل بصاحب السدس لان التفرق إنما جاء من قبله بل بصاحب
 النصف فان خرج له الاول أخذ الثلاثة ولام وان خرج له الثانى أخذوه ما قبله وما بعده قال الاسنوى واعطاء
 ما قبله وما بعده يحكم فلم لا تعطى اثنان بعده ويتبين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث أو
 يقال لا يتبين هذا بل يتبع نظر القاسم اه وهذا ظاهر اه وخرج له الثالث اخذهم مع اللذين قبله ثم يخرج
 باسم الآخرين او الرابع اخذهم مع اللذين قبله ويتبين الاول لصاحب السدس والآخرين لصاحب الثلث
 او الخامس اخذهم مع اللذين قبله ويتبين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث او السادس
 اخذهم مع اللذين قبله ثم بعد ذلك يخرج رقعة أخرى باسم أحد الآخرين ولا ينعنى الحكم او بصاحب الثلث فان
 خرج له الاول والثانى اخذهما او الخامس او السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الآخرين وان خرج
 له الثالث اخذهم مع الثانى وتعين الاول لصاحب السدس والثلاثة الأخيرة لصاحب النصف او الرابع اخذ
 مع الخامس وتعين السادس لصاحب السدس والثلاثة الاول لصاحب النصف هذا إذا كتب فى ست رقاع
 ويجوز ان يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد رقعة فتخرج رقعة على الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب
 السدس اخذهم ثم ان خرج الثانى لصاحب الثلث اخذوه ما يليه وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرج الاول
 لصاحب النصف اخذ الثلاثة الاولى ثم ان خرج الرابع لصاحب الثلث اخذوه ما يليه وتعين الباقي لصاحب
 السدس وان خرج الرابع لصاحب السدس اخذوه وتعين الباقي لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب
 الثلث لم يخف الحكم ما مر ولا يخرج السهام على الاسماء فى هذا القسم بلا خلاف قالوا ولا فائدة فى الطريقة الاولى
 زائدة على الطريقة الثانية الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا لتساوى السهام لكن
 الطريقة الاولى هى المختارة لان لصاحب النصف والثلث من به بكثرة الملك فكان لها مزية بكثرة الرقاع اه
 وقوله ولا ينعنى الحكم فانه ان بدا منها باسم صاحب الثلث فخرج له الاول والثانى اخذهما وتعين الثالث
 للآخر او الثالث اخذهم مع ما قبله وتعين الاول للآخر او بصاحب السدس فخرج له الاول والثالث اخذ
 وتعين الثانى والثالث الاول والثانى الآخرين وان خرج له الثانى لم يعطه للتفرق اه اسنى أى فليبدأ منها
 بصاحب الثلث كما نبه عليه الشارح بقوله وتبنى الثلث (قوله) واخذ من ذلك) أى من وجوب الاحتراز

على اسمه الجزء الاول أو الثانى اعطيهما والثالث وتبنى الثلث فان خرج على اسمه الجزء
 الرابع اعطيهما والخامس وعلى هذا القياس واخذ من ذلك انه لو كان لهما أرض مستوية الاجزاء ولا حدهما أرض يجنبها فطلب قسمتها

وأن يكون نصيبه إلى جهة أرضه ليتصل ولا ضرر على الآخر أجيب وقد يشبهه لو لم في الصاحب يجر على قسمة عرصة ولو عرضا في الطول ليخص كل بما يليه قبل البناء أو بعد الهدم ويوافق قوله ولو أدرج من الشراك بقاء شركتهم وطلبوا من الباقي أن يتبرأ عنهم بجانب ويكون حق المتفقين متصلا فان كان نصيب كل واحد لا يتنفع به إعادة الأرض أجيبوا بل بحث بعضهم اجابتهم وان أمكن كلا الانتفاع ولو انفرد لكن هذان مردودا به بخلاف كلامهم مع أنه لا حاجة إليه بخلاف ما مر لتوقف (٢٠٣) تمام الانتفاع عليه وفي الروضة وأصلها

وغيرهما لو كان نصف الدار

لو احدى والاخر خمسة أجيب

الاول وحيداً فلكل من

الخمس القسمة تبعاله وان

كان الشر الذي لكل منهم

لا يصلح مسكنه لان في

القسمة فائدة لبعض

الشركاء ولو بقى حق الخمسة

مشاعاً لم يجب أحدهم

للقسمة لانها تضر الجميع

وان طلبوا الا الخمسة افراز

نصيبهم مشاعاً او كانت الدار

عشرة فطلب خمسة منهم

افراز نصيبهم مشاعاً أجيبوا

لانهم يتشعرون بنصيبهم كما

كانوا يتشعرون به قبل

القسمة اهـ (تنبيه)

قديمهم ماذا كره في حالتها

تساوى الاجزاء او اختلافها

ان الشركاء الكاملين لو

تراضوا على خلاف ذلك

امتنع وليس مراداً بل

يجوز التفاوت برضا الكل

الكاملين ولو جزافاً فيما

يظهر ولو في الربوي بناء

على ان هذه القسمة افراز

لا يبيع والربا إنما يتصور

جريانه في العقد دون غيره

وبهذا يعلم ان القسمة التي

هي بيع لا يجوز فيها في

الربوي أخذ أحد أكثر

من حقه وان رضوا بذلك

من التفريق (قوله) وان يكون نصيبه (الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا القسمة بلا قرعة لئلا يخرج لقرعة نصيبه إلى غير جهة أرضه وسيعلم ما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على ان يأخذ احدهما هذا والآخر الآخر اهـ وسبقيل الفرع عن عشرين ما يوافق (قوله) ليتصل اي نصيبه وأرضه فقيه تغليب المذكر على المؤنث (قوله) وقد يشبهه) عبارة النهاية كما قد يدل على ذلك اهـ (قوله) ولو عرضا في الطول) عبارة النهاية بوقول طولا اهـ (قوله) قبل البناء أو بعد الهدم) أي للدائر الخاصة به مثلاً ومراده بهذا تصوير ارتفاع ما يخرج له وان كان قليلاً هـ رشدي (قوله) فان كان نصيب كل) أي من المتفقين (قوله) لكن هذان مردودا به (الخ) كانه لان القسمة لم ترفع العلة بالكلية اهـ سم (قوله) بخلاف ما مر) أي انفاً (قوله) لو كان نصف الدار) إلى التبيين في المعنى والوضع مع شرحه (قوله) وحيداً فلكل من الخمسة القسمة تبعاله (الخ) قضيه انه ان كل من الباقيين فيما مر انفاً القسمة تبعاً للفقهاء وان كان نصيبه لا يتنفع به إعادة الأرض (قوله) لم يجب أحدهم للقسمة) عبارة المعنى والوضع مع شرحه (قوله) لم يجب أحدهم للقسمة لم يجب الباقيون عليها اهـ (قوله) او كانت الدار عشرة (الخ) وهذا هو انفاً ما نذكره انفاً من قوله ولو أدرج (الخ) الا ان ما هنا مطلق يشبهه ويشمل ما قدمه عن بحث بعضهم في تأييد به ذلك البحث فليراجع (قوله) كما كانوا يتشعرون به قبل القسمة) ولم يعبه وما طاق الانتفاع لعظم التفاوت بين اجناس المنافع أسنى ومعنى (قوله) ماذا كره) أي المصنف (قوله) في حالتها تساوى الاجزاء (الخ) أي الانصاف (قوله) فيما يظهر) عبارة النهاية كما يظهر من اطلاقهم اهـ (قوله) على ان هذه القسمة افراز) أي بناء على ما يأتي من ان قسمة الاجزاء بالاجبار والراضى افراز للحق في الاظهر (قوله) وبهذا) أي بقوله لا يبيع (الخ) (قوله) لا يجوز فيها الربوي اخذ احداً أكثر من حقه) عبارة النهاية امتنع ذلك الربوي إذ لا يجوز لاحد اخذ زائد على حقه فيه اهـ (قوله) فياتي فيها هنا) أي في الربوي المنقسم قسمة بيع (قوله) جميع ما مر (الخ) عبارة المعنى في شرح وقسمة الاجزاء ما فرأى الخ وحيت قلنا القسمة بيع ثبت فيها احكامها من الخيار والشفعة وغيرهما الا انه لا يتفرع إلى لفظ بيع او تملك و قبول ويقوم الرضا مقامها في شرط في الربوي التقاض في المجلس و امتنع في الرطب والعنب وما عقدت النار اجزاءه ونحو ذلك كما علم من باب الربا وان قلنا هي افراز جاز لهم ذلك ويقسم الرطب والعنب في الافراز ولو كانت قسمة بيع على الشجر خرصاً لا غيرهما من سائر الثمار فلا يقسم على الشجر لان الخرص لا يدخله تصح الاقالة في قسمة هي بيع لا افراز اهـ وفي الروض مع شرحه ما يوافق (قوله) ثم رأيت (الخ) الاسبق تقدم على قوله تصح قسمة الافراز (قوله) ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب (الخ) عبارة النهاية وقد نقل الامام عن الاصحاب انها لو تراضيا بالتفاوت جاز وما نازعهم به من ان الوجه الخ مردود اهـ (قوله) ماذا كره) فيه ان ما ذكره مجرد حكم بلا دليل مثل ما هنا (قوله) وهو صريح (الخ) ويدفع دعوى

(قوله) وان يكون (الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا قسمة بلا قرعة لئلا يخرج لقرعة نصيبه إلى غير جهة أرضه وسيعلم ما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على ان يأخذ احدهما هذا والآخر الآخر (قوله) مردودا به بخلاف كلامهم (الخ) كانه لان القسمة لم ترفع العلة بالكلية

فاتي فيه هنا جميع ما مر في باب الربا في متجدد الجنس ومختلفيه وفي قاعدة مدبجوة ودرهم وتصح قسمة الافراز فيما تعلقت الزكاة به قبل اخر اجسامهم يخرج كل زكاة ما آل إليه ولو لا تتوقف صحة تصرف من اخرج على اخراج الآخر ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب انها لو تراضيا بالتفاوت جاز ثم نازعهم بان الوجه منه في الافراز رليس كما قال كما هو ظاهر ماذا كره وتوقع لبعضهم هنا اشباهه فاجتنبه وقد صرحوا بجواز قسمة الثمر على الشجر ولو مختلفان نحو بسر ورطب ومنصف وتمر جاف خرصاً بناء على انها افراز وهو صريح فيما ذكرته

النوع (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة (كارض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وقرب ماء) ونحوهما ما يرفع قيمة أحد الطرفين على الآخر كبستان (٢٠٤) بعضه نخيل وبعضه عنب ودار بعضهما من حجر وبعضهما من لبن فيكون الثلث لجوده كالثلثين

قيمة فيجعل سهما وسهما
سهما ان كانت نصفين فان
اختلفت كنصف وثلث
وسدس جعلت ستة اجزاء
بالقيمة لا بالمساحة فعمل
انه لا بد من علم القيمة عند
التجزئة (ويجوز) الممتنع
منها (عليها) اى قسمة
التعديل (في الاظهر) الحاقا
للتساوى في القيمة به في
الاجزاء نعم ان امكن قسمة
الجيد وحده والردى وحده
لم يجز عليها فيها كارضين
تمكن قسمة كل منهما
بالاجزاء فلا يجزى على التعديل
كأخذه الشيطان وسبقها
اليه جمع متقدمون ولا يمنع
الاجبار في المنقسم الحاجة
الى بقاء طريق ونحوها
مشاعة بينهم يمر كل فيها الى
ما خرج له اذا لم يمكن
افراد كل بطريق ولو اقتضا
بالتراضى السفل لواحده
والعلو لآخر ولم يتعرضوا
للسطح في مشترك بينهما كما
افق به بعضهم ومرت عن
الماوردي والرويانى ما
يصرح به وكأنه انما ينظر
لبقاء المعلقة بينهما لان
السطح تابع كالطريق (ولو
استوت قيمة دارين أو
حانوتين) متلاصقتين
أولا (فطلب جعل كل

الصرحة بأنه ساكت عن التفاوت (قوله النوع الثاني) الى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله فعمل الى المتن وقوله
كأخذه الشيطان الى المتن وعلى قوله وقع جمع في النهاية الى قوله وسبقها الى ولا يمنع وقوله ومرو الى وكانه وقوله
وفيه نظر الى وخرج وقوله واستحسنه الى لكن وقوله هذا الى والمستاجر الى ارض وقوله اى حيث الى وهل
(قول المتن الثاني بالتعديل) وهو قسبان ما يهديه المقسوم شيئا واحدا وما يهديه شئين فصاعدا فاشار الى
الاول بقوله كارض الخ والى الثاني بقوله ولو استوت الخ معنى (قوله بما يرفع الخ) كان يسقى أحدهما
بالنهر والاخر بالناضح اى اسنى (قوله كبستان الخ) لا يخفى ما في جملة مثلا ما قبلها عبارة المعنى وشرح المنهج
او يختلف جنس ما فيها كبستان الخ وعبارة الروض وكذا بستان الخ (قوله فيجعل) اى الثلث سهما وسهما
اى الثلثان سهما وأقرع كما مر معنى وشرح المنهج (قوله ان كانت الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج ان كانت
اى الارض لاثنتين نصفين اه (قوله فان اختلفت) اى الانصاء اه معنى (قوله الممتنع منها) اى القسمة
اه عشرين عبارة المعنى من الشركاء اه والى هذا يميل قول الشارح اى قسمة التعديل اه فتأمل (قول المتن
في الاظهر) ويوزع اجرة القاسم على قدر مساحة الماخوذ لا مساحة النصيب كما مر الاشارة اليه معنى
وروض (قوله به) اى للتساوى (قوله لم يجز عليها) اى قسمة التعديل (قوله فهما) اى الجيد والردى
وفي بعض النسخ فيها بضمير المؤن اى في الارض المذكورة وعلى كل منها فالاول حذف قوله فلا يجزى
على التعديل كما في المعنى (قوله في المنقسم) يعنى فيما يمكن قسمته افرزا او تعديلا اخذا من اظهره في
موضع الاضمار ثم رايت ما ياتى في قول المتن بالردى الله الحمد (قوله اذا لم يمكن الخ) مفهومه ان بقاء الاشاعة
في نحو الطريق يمنع الاجبار عند امكان الافراز (قوله ولو اقسام بالتراضى الخ) عبارة المعنى والروض
قبيل النوع الثالث ويجزى الممتنع على قسمة علو وسفل من دار امكن قسمتها لا على قسمة أحدهما فقط
أو على جملة لواحده والاخر لآخر والبن بكسر الموحدة ان استوت قول به قسمت قسمة المتشابهات
وان اختلفت فالتعديل اه فيأتى فيها بالاجبار اسنى (قوله كما فى بعضهم) عبارة النهاية كاهو ظاهر اه
(قوله ومرو) اى فى الفرع وقوله ما يصرح به اى يجوز ان تلك القسمة (قوله وكانه انما ينظر لبقاء المعلقة الخ)
اى حيث قالوا ابصحة القسمة مع بقاء الشركة فى السطح ولم يقولوا بفسادها لوجود الشركة فى بعض المشترك
اه عشرين وكتب عليه السيد عمر ايضا مانعه لك ان تقول ان ما ذكر غنى عن التوجيه لان الفرص ان القسمة
بالتراضى وحيث فلا اشكال اذ من المعلوم كاهو ظاهر انه لو كانت الدار مشتركة بين اثنين مناصفة فاراد
قسمة نصفها بالتراضى وبقاها النصف على الاشاعة لم تتمعت فليتأمل اه ومر آتفاع المعنى والروض ما يفيد
(قول المتن قيمة دارين او حانوتين) اى مثلا لاثنتين بالسوية فطلب اى كل من الشريكين اه معنى وعبارة
الاسنى احد الشريكين اه وهذه هى الصواب الموافقة لقول الشارح الا فى طلب أحدهما اذا لمعنى لثني
الاجار مع التراضى (قول المتن فطلب جعل كل لواحده) اى على الاجام بحسب ما تقتضيه القرعة كاللاخفى
اه وشيدى (قول المتن جعل كل) اى من الدارين او الحانوتين لو احدى بان يجعل لدارا او حانوتا
ولشريك كذلك اه معنى (قوله نعم لو اشتركا فى دكا كين الخ) عبارة المعنى ويستثنى من الدارين ما اذا
كانت الداران لهما بلك القرية المشتملة عليها وشركتها بالنصف وطلب أحدهما قسمة القرية واقتضت
القسمة نصفين جعل كل دار نصيبا فانه يجزى على ذلك ومن الحانوتين ما اذا اشتركا فى الجبل ولحبلها اذا
لم تنقص القيمة بانقسموا الى مجزى ما اه (قوله فى دكا كين الخ) اى ونحوها شرح المنهج (قوله صغار
متلاصقة مستوية القيمة الخ) أى بخلاف نحو الدكا كين الكبار والصغار الغير الموصوفة بما ذكر فلا اجبار
فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها الشدة اختلاف الاغراض باختلاف المحال والآبنة كالجنتين
اه شرح المنهج (قوله اوجب) وينزل ذلك منزلة الحان المشتمل على البيوت والمساكن معنى واسنى (قوله

قال
لواحد فلا اجبار) لتفاوت الاغراض باختلاف المحال والآبنة نعم لو اشتركا
فى دكا كين صغار متلاصقة مستوية القيمة لا تحتمل أحادها القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانها أوجب ان زالت الشركة بها

قال الجبلي ما لم تنقص القيمة بالقسمة اه وفيه نظر ظاهر وظاهر كلامهم كالمصريح في رده وخرج بقوله كل واحد ما لو لم يطلب خصوص ذلك فيجب للمتبع (او) استوت قيمة متقوم نحو (عبيد او ثياب من نوع) وصف واحد فطلب جعل كل واحد ثلاثة اعبيد مستوية كذلك بين ثلاثه كثلثة تساوي اثنا عشر واحدا بين اثنين (اجبار) ان زالت الشركة بها لقله اختلاف الاغراض فيها (او) من (نوعين) او صفين كتركى وهندى وضائتين شامية ومصرية استوت قيمتهما ام لا وكيدوثوب (فلا) (٢٠٥) إجبار لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعند

الرضا بالتفاوت في قسمة
هي بيع قال الامام لا بد
من لفظ البيع لان لفظ
القسمه يدل على التساوى
واستحسنه غيره قال بعضهم
وهو قفه ظاهر لكن نازعه
البقينى اذا جرى امر لازم
وهو القبض بالاذن اى
ويكون الزائد عند العلم به
كله هو المقبوض هذا
والذي في اصل الروضة ان
قسمه الرد لا يشترط فيها
لفظ بيع ولا تملك وإن
كانت بيعا وعبري الروض
بما يصرح بان ماعدا قسمة
الاجبار قال شيخنا في شرحه
سواء قسمه الرد وغيرها
لا يشترط فيها ذلك وعليه
فكلام الامام مقالة
ولمستأجرى أرض تناوبها
بلا إجبار وقسمتها اى
حيث لم تؤثر القسمة نقضا
فيها كما هو ظاهر وهل
يدخلها الاجبار وجبان
وقضية الاجبار في كراه
العقب الاجبار هنا الا ان
يفرق بتعذر الاجتماع على
كل جزء من اجزاء المسافة
ثم فتعينت القسمة إذ لا
يمكن استيفاءهما المنفعة
الا بما غلظها هنا وهو
ظاهر ولو لمكشجرا دون

قال الجبلي الخ) أقره الهاتية والمغنى (قوله) وخرج بقوله كل واحد (الخ) عبارة شرح المنهج ومعلوم مما رأى
في القسمة بالا جاز من قوله ودار متفقة الابنية الخ انه لو طلبت قسمة الكبار غير اعيان اى بان يقسم كل منها
اجبر المتبع اه بزيادة تفسير من البجيرى (قوله) او استوت إلى قوله ولو عند التراضي في شرح المنهج (لا) قوله
متقوم بقوله وصفه قوله وصفين وكذا في المغنى (لا) قوله وضاثنين إلى وكيد (قوله) متقوم (قوله) الاولى
ترك (قوله) نحو عبيد الخ) اى كدواب واشجار او غيرهما من سائر العروض اه معنى (قوله) وصف) اقتصر
شيخ الاسلام والمغنى على النوع وقال البجيرى أراد بالنوع الصنف بدليل ما ذكره في أمثلة النوعين لانه
اصناف اه (قوله) ثلاثة اعبيد) زنجية اه شرح المنهج (قوله) كذلك) اى قيمة (قوله) وكثلاثة يساوى
الخ) بان يكون قيمه احدهما ما هو الاخرين مائة اه معنى (قوله) ان زالت الشركة الخ) اما اذا بقيت الشركة
في البعض كعبد بن بين اثنين قيمة احدهما نصف قيمة الاخر فطلب احدهما القسمة ليخص من
خرجت له قرعة الخسيس بهو يبقى له ربع الاخر فانه لا اجبار في ذلك معنى وروض وشيخ الاسلام (قوله)
وكيدوثوب) عبارة والمغنى والاسنى اومن جنسين كاهم بالاى وكيدوثوب اه (قوله) فلا اجبار) اى في
ذلك وان اخطط وتعذر التمييز كتنر جيد ودى واما يقسم مثل هذا بالتراضي اه معنى (قوله) وعندى
التراضي) متعلق بقوله قال الامام الخ (قوله) وعبري الروض بما يصرح الخ) عبارة مع شرحه ويشترط في
غير قسمة الاجبار وهو القسمة الواقعة بالتراضي من قسمة الرد وغيره وان تولاهما منصوب الحاك التراضي
قبل الفرع وبعبارة لا يشترط في القسمة بيع ولا تملك اى التلطف بهما وان كانت بيعا او من معنى
ما هو افتقار (قوله) وهل يدخلها الاجار وجبان) المعتمد لا كما يأتى وعليه فالقياس انهما اذا لم يتراضيا على
شئ آخر ما الحاك على عليهما قطعنا لانرا اه ع ش (قوله) وهو ظاهر) وفاقال روض وخلافا للقبني والمغنى
كامر (قوله) بنحو وقف) اى كالوصية معنى واسنى (قوله) هذا اعمار الخ) اى فى الفسخ (قوله) كذلك) اى
دائما (قوله) ان كانت افرازا) كذا في النهاية وفيها بايدى ما نسخ الشارح بلا واهو فى نسخة من بالواو
عبارة تقول لو ان كانت افرازا او تعديلا كذا بالواو وان الخ) كاترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافرازا
والتعديل ثم هذا قد يدل على أن قسمة الشجر قد تكون افرازا اه عبارة ع ش قوله ان كانت افرازا اى
بان كانت مستوية الاجزاء اه عبارة الرشيدى قوله ان كانت افرازا او تعديلا يخلو ما اذا كان ردا
اذلا اجبار فيها اه (قوله) لانها) اى الشركة فى منفعة الارض (قوله) وكالا يضر الخ) عطف على قوله لانها الخ
(قوله) المنفعة هنا) اى فياذا استعفا من منفعة الارض بنحو وقف (قوله) الوجبان السابقان) لعل مراده
السابقان فى كراه العقب اى بالزمان والمكان وان اختلفت الكيفية فى الثاني وعبارة الروض تقسم
المنافع مهاباة مياومة ومشاهدة ومساحة وعلى أن يسكن او يزرع هذا مكانا وهذا مكانا اه رشيدى (قوله)
النوع الثالث) الى قوله كذا قاله فى المغنى الا قوله وما يمكن قسمته الى المتن وقوله ولهما الاتفاق الى المتن
وما نبه عليه الى قوله وعليه فظهر فى النهاية الا قوله ووصو به غير مراد قوله لكن المعتمد الى وقسمة الوقف
وقوله ولا رد الى خلاف وقوله وهذه نظير مسئلتنا وما نبه عليه (قوله) اى كان) يعنى عن

(قوله) وفيه نظر ظاهر وكلامهم كالصريح في رده) ليس في شمر (قوله) اجبار وان كانت افرازا او تعديلا
كذا بالواو وان كاترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافرازا والتعديل (ايضا وان كانت افرازا) هذا قد

أرضه فالذى يظهر انهما ان استحقا منعتا دائما بنحو وقف لم يجبر على القسمة اخذا ما مر عن الماوردى والزويانى لان استحقا حق المنفعة الدائمة
كلهما فلم تنقطع العلة بينهما وان لم يستحقاها كذلك اجبار وان كانت افرازا او تعديلا ولا نظر لبقاء شركتهما فى منفعة الارض لانها
بصدد الاتفاق قضاء وكالا تنصرف شركتهما نحو الممرع لا يمكن قسمته وباقى فى قسمتهما المنفعة هنا الوجبان السابقان ووقع لجمع هنا خلاف
ما تقرر فاجتنبه النوع (الثالث) القسمة (بالرد) وهى التى يحتاج فيها لرد أحد الشريكين للآخر مالا أجنبي (بان) أى كان (يكون فى أحد

الجانين) ما يتبين به عن الآخر وليس في الآخر ما يمتدحه إلا بضمة شئ من خارج اليه ومنه (بشر أو شجر) مثلا (لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه
قسطا يمتدحه) أي نحو البر أو الشجر فإذا كانت قيمة كل جانب الف أو قيمة نحو البر الفارد من أخذ جانبها خسرنا ثقل وما اقتضته عبارة الروضة
كأصلها والمحرر من رد الالف خطأ اه وصوابه غير مراد وما تمسك قسمته مردا وتعدلي فطلب أحدهما الرد والآخر التعديل أوجب من طلب
قسمة فيه الإجراء والاشتراط اتفاقهما (٢٠٦) على واحدة بعينها (ولا إجبار فيه) أي هذا النوع لا نه دخله ما لا شركة فيه وهو المال المردود

قوله ما يتبين به عن الآخر لا يخبر إلا بضمة للجميع بينهما فكان ينبغي أن يقتصر على أحدهما عبارة المغنى وشرح
المنهج كان يكون في أحد الجانبين من أرض مشتركة بشر أو شجر لا يمكن قسمته وما في الجانب الآخر لا يعدل
ذلك إلا بضمة شئ من خارج اه وهذا المزاج أحسن (قول المتن من يأخذه) أي بالفسمة التي أخرجهما
القرعة مغنى وشرح المنهج زاد الروض مع شرحه ولو تراضيا بأن يأخذهما أحدهما النفيس ويرد على الآخر
ذلك جاز وإن لم يحكم القرعة اه وسيأتي في الشارح النهاية مثله (قوله قيل وما اقتضته الخ) عبارة المغنى
(تبيينه) فبغير المصنف أولى من تعبير المحرر والشرح والروضة قالوا أنه يضبط قيمة ما يخص به ذلك
الطرف ثم تقسم الأرض على أن يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة فان ظاهر هذا التعبير أن يرد جميع
تلك القيمة وليس مراد أو أنما يرد القسط اه (قوله رد أو تعدل) هل يصور بارض بينهما نصيفين في ثلثها
شجران جعل ثلثها جاز أعاد لثالث الشجر وان نصفت احتيج للرد اه هم عبارة الرشيدى وقوله وما يمكن
قسمته رد أو تعدل الخ أي إذا كان بعض الأرض عامرا أو بعضها خرابا أو بعضها ضعيفا وبعضها قويا أو
بعضها فيه شجر بلا بناء وبعضها فيه بناء بلا شجر أو بعضها على مسيل ماء وبعضها ليس كذلك كما صرح بذلك
المارردى وهو سريحي أن جميع صور التعديل يتأتى فيه الرد فليراجع اه (قوله من طلب قسمة) أي قسمة
تعديل فيها الخ (قوله ولا) أي بأن لم يكن في التعديل الممكن إجبار كالرد (قوله ولا اشتراط اتفاقهما
الخ) في هذه العبارة خلل وعبارة المارردى وغيره إذا كانت الأرض ما تصح قسمتها بالتعديل وبالرد فدعى
أحدهما إلى التعديل والآخر إلى الرد فان إجبار على قسمة التعديل أي كالمذهب أوجب الداعي إليها
ولا لا فتناعلى تراضيهما بأحدهما اه رشيدى (قوله لا نه دخله الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لأن
فيه تملك لما لا شركة به فكان غير المشترك اه (قوله من نحو خيار الخ) أي كالأقالة كما مر عن المغنى بزيادة
بسطة (قوله وشفعة) أي للشريك الثالث كالأقسام شريكاه حصتهما وترك حصته مع أحدهما رضاه
كما صوره بذلك الأذرى اه رشيدى (قوله نعم لا يغفر) أي هذا النوع بل مطلق القسمة كالم (قوله من
خرج) أي النفيس (قوله كذا قالوه) أي في التعليل (قوله أن كلامهما) أي من الشريكين في قسمة التعديل
(قوله أن كلامهما لما انفرد الخ) لم يجب عن إشكال القرعة اه رشيدى (قوله في الإفراز) الأولى في
الأجزاء (قوله لذلك) لعله من تحريف النسخ والاصل كذلك بالكاف كافي الهابة (قوله وقيل الخ)
عبارة النباهة والمغنى والثاني أنها بيع لأنه ما من جزء من المال لا وكان مشتركا بينهما فإذا اقتسما فكانه باع
كل منهما ما كان له في حصة صاحبه بماله في حصته ومحمده الشخان في أوائل الربا وزكاة المعشرات اه
(قوله الإفراز) الأولى قسمة الأجزاء كافي الهابة والمغنى (قوله الأول) أي في المتن من أنها إفراز (قوله
لا يجوز إلا إذا كانت إفراز الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وتصح القسمة في ملكه عن وقف ان
قلنا هي إفراز لأن قلنا بيع مطلقا وأفرز وفيه رد من المالك فلا نصح أماني الأول فلا متناع بيع الوقف
وأماني الثاني فلان المالك بأخذ أزاء ملكه جزء من الوقف فان لم يكن فيه رد وكان فيها رد من أرباب
الوقف صححت راعت على القولين قسمة وقف فقط بان قسم بين أربابه لافيه من تغيير شرط الواقف
يدل على أن قسمة الشجر قد تكون إفرازا (قوله رد أو تعدل) هل يصور بارض بينهما نصيفين في ثلثها
شجران جعل ثلثها جاز أعاد لثالث الشجر وان نصفت احتيج للرد

(وهو) أي هذا النوع وهو
قسمة الرد (بيع) لوجود
حقيقته وهو مقابلة المال
بالمال فنثبت أحكامه من
نحو خيار وشفعة نعم لا يقتصر
للفظ نحو بيع أو تملك
وقبول بل يقوم الرضا
مقامهما ولما الاتفاق
على من يأخذ النفيس ويرد
وان يحكم القرعة ليرد من
خرج له (وكذا التعديل)
أي قسمته بيع (على
المذهب) لأن كل جزء
مشترك بينهما وانما دخلها
الإجبار للحاجة (وقسمة
الأجزاء) بالإجبار والراضى
(أفراز) للاحق أي يتبين
بها أن ما خرج لكل هو
الذى ملكه كالذي في الذمة
لا يتعين الا بالقبض (في
الظاهر) اذ لو كانت بيعا لما
دخلها إجبار ولما جاز فيها
الاعتماد على القرعة كذا
قالوه وهو مشكل لأن
قسمة التعديل بيع وقد
دخلها الإجبار وجاز
الاعتماد فيها على القرعة
وجوابه أن كلا منهما لما
انفرد ببعض المشترك
بينهما صار كأنه باع ما كان
له بما كان للآخر ولم نقل

بالتبين كما قلنا في الإفراز للتوقف على التقويم وهو تخمين قد يخطئ من ثم كانت قسمة الرد بيعا لذلك وانما وقع الإجبار في (قوله
قسمة التعديل للحاجة إليه كاتبيع الحاكم مال المدين جبر أو لم يقع في الرد لانه إجبار على دفع مال غير مستحق وهو بعيد وقيل الإفراز بيع
نبايا لا يملكه من نصيب صاحبه إفراز فبما كان يملكه قيل القسمة ودخله الإجبار للحاجة وهذا الوجه في المغنى ومن ثم جربا عليه في مواضع
يمكن الاعتماد الأول ولا تأنر القسمة بشرط فاعاد إذا كانت بيعا وقسمة الوقف من الملك لا تجوز إلا إذا كانت إفرازا

ولادرفيهما من المالك وان كان فيهما رد من ارباب الوقت بخلاف ما اذا كانت بينهما (٢٠٧) تمتنع مطلقا وفيها رد من المالك لانه جاز

ياخذ بازاء ملكه جزءا من
الوقف وهو تمتنع وان نازع
في ذلك السبكي وغيره سواء
اكان الطالب المالك أم
الناظر ارام الموقوف عليهم
وفي شرح المذهب في الاضحية
إذا اشترك جمع في بدنة أو
بقرة لم تجز القسمة ان قلنا
انها بيع على المذهب وهذه
نظير مسئلتنا وبين اربابه
تمتنع مطلقا لان فيه تغييرا
لشرطه نعم لان منع من مياة
الماوردي بان الواقف لو
تعد جازات القسمة كما في
قصة الوقف عن الملك
واعتمد البقني وعليه
فيظهر ان محله حيث لارد
فيها من احد الجانبين
لاستزاه حيث استبدل
جزء وقف بجزء آخر وقف
وهو تمتنع مطلقا به يفرق
بين هذا وما مر في قصة
الوقف عن الملك من جواز
رد ارباب الوقف لانه لا يلزم
عليه ذلك ويؤخذ من هذا
ان الواقف تعددوا وحد
الموقوف عليهم جازات افرزا
بشرط عدم الرد من احد
الجانبين هنا ايضا لاستزاه
الاستبدال ولو مع اتحاد
المستحق بخلاف ما لو اتحد
الواقف واختلف الموقوف

(قوله ولا رد فيها الخ) ستأتي تصوير افران فيه رداه سم (قوله مطلقا) أي سواء كان فيهما رد أم لا (قوله أو
فيها رد من المالك) عبارة الروض بشرحه وافران فيها رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور
مع الافراز ايضا الى بان يجعل الثلثان جزءا من ذلك مع ما يلزم اليه جزءا فإذا كان الاشتراك بالمنصفة
وتقدمت الاشارة الى انه يتصور مع التعديل ايضا اه سم وتقدم عن الرشدي ان جمع صور التعديل
يتأتى فيه الرد (قوله سواء اكان الخ) راجع لكل من منطوق الاستثناء ومفهومه (قوله وفي شرح المذهب)
عبارة النهاية في المجموع قوله لم تجز القسمة الخ فيه توقف الظاهر ان لحم البدنة أو البقرة من المقسمات
قسمة بالاجزاء ثم ايرته قال في باب الاضحية ما نصه ثم يفتقر من اللحم بناء على انها افراز وهو ما صححه في
المجموع وعلى انها بيع تمتنع القسمة اه وعبارة المنى والنهاية هناك ولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة
افراز اه (قوله وبين اربابه) عطف على قوله من الملك (قوله بتمتنع) الاولى التانيث (قوله مطلقا) أي
افراز او يبيعا اه عش (قوله لان فيه) أي في تقسيم الوقف بين اربابه (قوله تغيير الشرط) كان معنى
ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض بالبيع اه سم
(قوله نعم لان منع من مياة الخ) وكالمياة مالو كان المحل صالحا لسكنى ارباب الواقف جميعهم فتراضوا
على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقا منفعة الوقف مشتركة على ما شرطه الواقف اه عش وتقدم عن
المنى والروض مع شرحه ما يوقفه بزيادة بسط (قوله وحزم الماوردى) الى قوله وعليه الخ عبارة النهاية
وشرح الروض قال البقني هذا إذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم
الماوردي بجواز القسمة كما يجوز قسمة الوقف عن الملك وذلك ارجح من جهة المعنى واقتضاه وكلامه
أي البقني متدافع فيها إذا صدر من واحد على سبيلين او عكسه الا قرب في الاول بمقتضى مقاله الجواز
وفي الثاني عدمه اه وفي المنى ما وافقوا يأتى في الشارح ما يخالفه قال الرشدي قوله فان صدر من اثنين
صالح بالعدد السبيل وبما إذا اتحدوا فظهر مع قول الشارح الا ان كلامه متدافع في ذلك اه رشدي
(قوله بان الواقف تعددوا الخ) واختلف الموقوف عليهم ايضا اخذنا ما يأتى (قوله من احد الجانبين) أي
صنن الموقوف عليهم (قوله مطلقا) أي يبيعا وافران (قوله ويؤخذ من هذا) أي من الفرق (قوله)
لاستزاه اه الردي (قوله مطلقا) أي مع الرد وبدونه (قوله وقع لشينخا في شرح الروض الخ) في سم بعد
سوق عبارة شرح الروض المارة انفا ما نصه وهو يفيد الجواز فيها إذا اتحد الواقف تعدد الموقوف عليه
والمنع في عكس ذلك وذلك عكس مقاله الشارح اه ولعل الاقرب مدر كما مقاله الشارح دون شرح الروض
وان واقفه النهاية للمنى (قوله والوجه ما قرره) خلافا للنهاية والمنى كما مر (قول المنى بشرط الخ) أي
إذا كان هناك قرعة اه شرح المنهج ريان في الشارح ما يفيد (قوله باللفظ) الى قوله لغيتهما مسئلتان
في النهاية لا لالفاظه قبل الثانية وقوله ومحل الى وحاصل ما يندفع (قول المنى بعد خروج القرعة) أي وقوله
روض وشيخ الاسلام ومعنى (قوله فافقر الى التراضي بعده) أي كقبلة شيخ الاسلام ومعنى (قول المنى

(قوله ولا رد فيها من المالك) ما وجه هذا التقييد مع ان الافراز لادرفيه ثم رأيت الحاشية الآية أول
الصفحة الآية (قوله وفيها رد من المالك الخ) عبارة الروض بشرحه وافران وفيها رد من المالك اه ومن
هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافراز ايضا الى بان يجعل الثلثان جزءا من الثلث مع ما يلزم اليه جزءا فيها إذا
كان الاشتراك بالمنصفة وتقدمت الاشارة الى انه يتصور مع التعديل ايضا (قوله جازات افران) كان المراد
حال قسمة ما يخص احد الواقفين عاخص الاخر وحيث يظهر انه لا يلزم تغيير شرط الواقف لان كلامنا
الحصتين للموقوف عليهم (قوله لان فيها تغيير الشرط) كان مع ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه
جميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض بالبيع (قوله وقع لشينخا في شرح الروض الخ) عبارة
شرح الروض بعد نقله اعتماد البقني ما قاله الماوردى ما نصه وكلامه أي البقني متدافع فيما اذا صدر من
واحد على سبيلين او عكسه والا قرب في الاول بمقتضى مقاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وهو يفيد الجواز

قرره (ويشترط في) قسمة (الرد الرضا) باللفظ (بعد خروج القرعة) لانها بيع وهو لا يحمل بالقرعة فافقر الى التراضي بعده

ولو تراضيا أى الشريك مثلا اه معنى **(قوله كقسمة تعديل الخ)** الكاف استقصائية كما يفيد قوله الآتى
 لحينئذ فهم مستثنان الخ **(قول المتن اشترط الرضا الخ)** وظاهره انه لا بد ان يعلم كل منهما ما صار اليه قبل رضاه
 عن أى بغيره و يقدم فى شرحه او نوعين ما يفيد **(قوله فبالإذا كان هناك قرعة)** سيد كر محترزه وكان
 الاولى تقدم به وكتابه عقب قول المصنف بعد خروج القرعة **(قوله واما فى غيرها)** أى فى سمة الافراز إذا
 قسمت بالتراضى اه حلى **(قوله ولا يشترط الخ)** أى فى القسمة مطلقا اه عمير و يفيد كلام الشارح بعد
(قوله لفظ نحو بيع) الاولى القلب **(قوله نحو بيع)** أى كتمليك اه معنى **(قوله على أن يأخذ أحدهما)**
 احدا الجانبين الخ أى فى التعديل والافراز وقوله واحدهما الخسيس الخ أى فى الرد فقط **(قوله فلا حاجة)**
 الى تراض ثان و يمتنع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة أخرى ويتعين له ما اختاره اه بغيره عن العريزى
(قوله اما قسمة الاجبار الخ) عبارة المنهج مع شرحه و شرط لقسمة اما قسم براض من قسمة ردو غير هاولو
 بقاسم يقسم بينهما بقرة رضاهم بعد خروج القرعة فان لم يحكما القرعة الخ اما قسمة ما قسم اجبارا فلا يعتبر
 فيها بالرضا لاقبل القرعة ولا بعدها اه باختصار بقى انه ما المراد بغيره بان القسمة بالاجبار أو بالتراضى وقد
 افاد ذلك الانوار بما نصه ولا يشترط الرضا فى قسمة الاجبار لا عند اخراج القرعة ولا بعدها وهى ان يراضا
 للحاكم لينصب قاسما يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما او تقاسما بانفسهما
 فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكتفى الرضا الاول ولا فرق بين قسمة الرد وغيره اه ولما اجاب
 الجلال المحلى عن الاعتراض على قول المنهاج لاجبار فيه بان صوابه عكسه كافى المحرر بان المراد اما انتفى فيه
 الاجبار عما هو محله وهو اصرح فى المراد بما فى المحرر قال شيخنا الشهاب البرلى وذلك لان عبارة المحرر
 تصدق بما لو تراضا لعل القاضى عن رضى منهما وسالاه ان يقسم بينهما قسمة افراز او تعديل يقسم بينهما و اقترح
 فان اقرعه لزاما لهما لا يتوقف على رضى احد ذلك كما اشار اليه الشارح فى صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج
 باعتبار التاويل المذكور هذا غاية ما ظهر لى وهو مراد ان شاء الله تعالى اه وقوله فان اقرعه لزام الخ
 لا ينافى قول شرح الروض ويشترط فى القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيره وان تولاها منصوب
 الحاكم التراضى قبل القرعة وبعدها اه لجواز حمله أى قول شرح الروض على تراضيهما منصوب
 الحاكم بدون ترافع للحاكم فيكون معنى قول الانوار السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما فليتامه اه سم
 وباقى فى بيان الاعتراضات على المتن الخ وفى شرحه ولو ادعاه فى قسمة تراض ما يؤيد قول الانوار بل يصرح

فيما اذا اتحدوا افق وتعدد الموقوف عليه والمنع فى عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح **(قوله ولو تراضيا)**
 بقسمة مالا اجبارا فيه اشترط الرضا عبارة المنهج وشرحوه و شرط لقسمة ما قسم براض من قسمة ردو غيرها
 ولو بقاسم يقسم بينهما بقرة رضاهم بعد خروج القرعة وان لم يحكما القرعة كان اتفاقا على أن يأخذ احدهما
 احدا الجانبين والاخر الاخر او احدهما الخسيس والاخر النفيس و ردوا القسمة فلا حاجة الى تراض
 ثان اما قسمة ما قسم اجبارا فلا يعتبر فيها الرضا لاقبل القرعة ولا بعدها اه باختصار الاذلة فى انه ما المراد
 بغيره بان القسمة بالاجبار أو بالتراضى وقد افاد ذلك عبارة الانوار حيث قال ولا يشترط الرضا فى قسمة الاجبار
 لا عند اخراج القرعة ولا بعدها وهى ان يراضا للحاكم لينصب قاسما يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب
 ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما او تقاسما بانفسهما فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكتفى الرضا الاول
 ولا فرق بين قسمة الرد وغيره اه ولما ساق الجلال المحلى انه اعترض على قول المنهاج لاجبار فيه بان صوابه
 عكسه كافى المحرر قال ويجاب بان المراد اما انتفى فيه الاجبار عما هو محله وهو اصرح فى المراد بما فى المحرر اه قال
 شيخنا الشهاب البرلى وذلك لان عبارة المحرر تصدق بما لو تراضا لعل القاضى عن رضاهما وسالاه ان يقسم بينهما
 قسمة افراز او تعديل يقسم بينهما و اقترح فان اقرعه لزاما لهما لا يتوقف على رضاهم بعد ذلك كما اشار اليه
 الشارح فلما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التاويل المذكور هذا غاية ما ظهر لى وهو مراده
 ان شاء الله تعالى والله اعلم اه وقوله فان اقرعه لزام الخ لا ينافيه قوله فى شرح الروض ويشترط

(ولو تراضيا بقسمة مالا اجبار فيه) كقسمة تعديل
 و افراز **(اشترط)** فبالإذا
 كان هناك قرعة **(الرضا بعد)**
 القرعة فى الاصح كقولها
 رضيا بهذه القسمة أو
 بهذا **(أو بما أخرجه)**
 القرعة أما فى قسمة
 التعديل فلانها بيع
 كقسمة الرد واما فى غيرها
 فقياسا عليها لان الرضا أمر
 خفى فانطب بظاهر يدل عليه
 ولا يشترط لفظ نحو بيع
 فان لم يحكما القرعة كان
 اتفاقا على أن يأخذ أحدهما
 احدا الجانبين والاخر الاخر
 أو أحدهما الخسيس
 والاخر النفيس و ردوا
 القيمة فلا حاجة الى تراض
 ثان اما قسمة الاجبار فلا
 يعتبر فيها الرضا لاقبل
 القرعة ولا بعدها

قبل في كلامه خال من أوجه أن مالاً لإجبار فيه رخصة الرد فقط وقد جزم بأشراط الرضا فيه أقدم الذكر والجزم أو ألو حكاية الخلاف ثانياً وأما عبر الأصح وفي الروضة بالصحيح وأنه عكس ما بعله نعلم يذكر فيه هذا الخلاف إلا في نسخة الإجبار قبل فكان المتن أراد أن يكتب ما فيه لإجبار فكتب مالاً لإجبار فيمؤمل عبارة مالاً لإجبار فيه فخر فتدبره نزيل التكرار والتناقض والتعاضد وأنه أطلق الخلاف ومحل حديث حكوا فاسمها أن تولاها كما أن منصوبه جبر المعتبر الرضا فقط وأولو نصبوا أو كلاً عنهم (٣٠٩) اشترط رضاهم بعد القرعة فقط وكذا ولو

قسموا بأنفسهم أم حاصل ما طالوا به وكله تمسك وحاصل ما يدفع به كل ما أبدره أن المراد بما لإجبار فيه كادل عليه السباق أنه لا لإجبار فيه الآن باعتبار التراضي وإن كان فيه لإجبار باعتبار أصله عبارة المحرر القسمة التي لا يجبر عليها إذا جرت بالتراضي والمراد به ما ذكره أيضاً الختيز هما مستلذان ما يتعلق بالرد وما يتعلق بالتعديل والافراز والخلاف في الثانية بقسميهما له وجه نظراً إلى الرضا العارض وإلى الإجبار الأصلي كان الجزم في الأولى له وجه وكونه قواهنا وضعف في الروضة فكثير ما يقع له ولا اعتراض عليه فيه لأن مشاه الاجتهاد وهو يتغير (ولو ثبت) بأقراء أو علم قاض أو بين مردودة أو (بينه) ذكرين عدلين دون غيرهما على الأوجه (غلط) ولو غير فاحش (أوحيف) وإن قل (في قسمة إجبار) نقضت كما لو ثبت ظم قاض أو كذب شاهدو طر بقان يحضر قاسمين حاذقين لينظرا أو يسحوا فيعرفا الخلل

به (قوله قبل في كلامه) إلى قوله وأما طلق في المعنى (قوله قبل في كلامه) عبارة المعنى قال الشيخ به أن الدين والفرازي وتبعه في المهمات في كلام المصنف (قوله من أوجه) أي خمسة (قوله وقد جزم بأشراط الرضا) (الخ) عبارة المعنى وقد ذكر ما قبله بالأصالة وجزم (الخ) (قوله وفي الروضة بالصحيح) محل تأمل بل الذي في الروضة أصلاً لا ظروفاً كذا نقله المحقق المحلى على الصواب أميد عمر (قوله قبل فكان المتن) (الخ) عبارة المعنى وقال في التوشيح الذي يظهر أنه أراد المتأخر أن يكتب ما فيه لإجبار فكتب مالاً لإجبار فيه وأما الجوان يكون عبارة ما للإجبار فيه بالألف واللام في الإجماع ثم نقضت الألف فقربت مالاً لإجبار فيه وهذا (قوله) (خرف) أي بكتابة الألف بعد اللام واللف لإجبار المتصل باللام (قوله والتناقض) يعني الجزم أو ألو حكاية الخلاف ثانياً (قوله) وأنه أطلق (الخ) عطف على قوله وأنه عكس (الخ) لم يذكر التحفة ولا الشارح الجواب عن هذا أم رشدي (قوله) وكذا تمسك (قوله) يتمثل أن نسبته إلى النصف مع ظهور روده واحتياج في دفعه إلى مخالفة الظاهر جداً في غاية التعسف أم سم وأيضاً أنه أقر الوجه الخامس ولم يجب عنه (قوله) وإن كان فيه الإجماع (الخ) أو ألو حكاية أخذ من قوله الثاني في الخلاف في الثانية (الخ) (قوله التي لا يجبر عليها) كذا في نسخ التحفة والهاية والذى في المعنى كذا نسخ المحلى التي يجبر بدون لا وهو الظاهر فليحرم ربه رايته كذلك في نسخ من المحرر بدون لا أم سيد عمر عبارة الرشدي وقوله القسمة التي لا يجبر (الخ) كذا في نسخ الشارح بآيات لا قبل يجبر والصراب حذفاً أم (قوله الختيز) أي حين كين المراد بما في المتن ما ذكره هما أي ما جزم به المتن أو ألو ما حكي فيه الخلاف ثانياً مستلذان أي قول التكرار والتناقض والتعاضد (قوله) بقسميهما أي التعديل والافراز (قوله واستشكل (الخ) يستفاد منه أن المراد بقسمة الإجماع هنا مخرج من عن الأنوار أنفاً (قوله في الأولى) أي الرد (قوله قواه) أي الخلاف (قوله فكثيراً) ما) هذا على تقدير ما قيل وكونه (الخ) (قوله) يقع (الخ) أي نظير تلك المخالفة (قوله بأقراء) إلى الكتابة في النهاية إلا قوله وطريقه إلى ولا يحلف وقوله ولو أقر إلى المتن وقوله قبل إلى المتن (على الأوجه) وقال في النهاية كاسر وخلصا للشيخ الإسلام والمعنى عبارة الأسنى وظاهر أن الشاهد والمراتب والشاهد واليمين وعلم الحاك كإقرار الخصم وبين الرد كالتشديد خلافاً لمخالفة أم (قوله) وطريقه (الخ) أي معرفة الغلط أو ألو حيف عبارة الروض مع شرحه ومن ادعاه منهم بمحلاً بأن لم يثبت إليه فإن بين لم يحلف القاسم الذي نصبه القاضي بل مسح الدين المشتركة قاسمان حاذقان (الخ) (قوله) أو يعرف (الخ) عطف على يحضر (الخ) عبارة الأسنى والحق السرخسي يشاهدتهما إذا عرفت أنه يستحق (الخ) (قوله كقاض) أي كلاً لا يحلف القاضي إن لم يظلم أم شيخ الإسلام (قول المتن) فأن لم تكن بينة أي ولا ثبت ذلك فغيرها مخرجاً من معنى وشيخ الإسلام (قوله) أحدهما أي الغلط أو ألو حيف أم عس (قول المتن) فله تخفيف شريك لأن من ادعى على خصمه ما لو أقر به لنفعه فأنكره كالتحليف أسنى ومعنى (قوله) فأن حلف (الخ) إلى قول المتن وقلنا في المعنى (قوله مضت) أي القسمة على الصحة أم معنى (قوله) (ولا) أي وإن نكل أم معنى عبارة الروض مع شرحه ومن نكل منهم عن اليمين

في القسمة الواقعة بالتراضي من قسمة الرد وغيرها وإن تولاها منصوب الحاكم التراضي قبل القرعة وبدونها لا يجوز حمله على تراضيها بمنعصر الحاكم بدني ترافع لها كما فيكون بمعنى قول الأنوار السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما فليتأمل (قوله) وكذا تمسك (قوله) يتمثل أن نسبته إلى النصف مع

(٢٧ - شرواني وابن قاسم - عاشر) ويشهد أي وأومر فأنه يستحق الف ذراع فسمح ما أخذ فذا هو دون ذلك ولا يحلف قاسم قاض واستشكل ابن الرقة النقص بأنه رفع الشيء بمثلوه لأمرجبه ويرد بان الأصل المحقق الشيوع فترجع به قول مثبت النقص (فأن لم يكن بينة) وادعاه أي أحدهما (واحد) من الشريكين أو الشراكاء في شريكه بين قدر ما ادعاه (فله تخفيف شريك) أنه لا غلط أو أن لا زائده أو أنه لا يستحق عليه ما ادعاه ولا شيئاً منه فأن حلف مضت وإلا وحاص المدي نفقت كما لو أقر ولا نسمع الدعوى على القاسم

من جهة الحاكم لانه لو اقر لم تنقض نعم بحث الزركشي سمعنا عليه رجاء ان ثبت حيفه فیرد الاجرة ويغرم كالمو قال قاض غلط في الحكم او تعددت الحيف (ولو ادعاه في قسمه تراض) في غير روي بان نصبا لها قاسما أو اقتسبا فانفسهما او رضى بعد القسمة (وقلنا هي بيع) بان كانت تمديلا او ردا (فالاصح) انه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى (وان تحقق الغبن لرب رضا صاحب الحق بتركه فصار كالمو اشترى شيئا وغبن فيه اما روي بتحقيق غلط في كيله او وزنه فالقسمة (٢١٠) باطلة لا محالة للرب (قلت وإن قلنا افراز) بان كانت بالاجزاء (نقضت ان ثبت بحجة لانه

لا افراز منع التفاوت (والا) ثبت (فيحلف شريكه والله اعلم) نظير ما مر في قسمه الاجبار ولو اقر ا بصحة القسمة وان كلاتسلم ما يخصه ثم ادعى احدهما ان شريكه تعدى باخذ اكثر من حصته لان الحد هذا وقال المدعى عليه بل الحد هذا المختص هذا بما رواه الحد الاول والمدعى ما بين الحدين على نسبة ما كان بينهما قبل القسمة لان الاصل الاشاعة فرجع اليها عند التنازع حيث لا مرجع كذا جزم به بعضهم فان قلت ينافي هذا قول الروضة ولو تقاسمتم تنازعا في قطعة من الارض فقال كل هذا من نصبي ولا مرجع تحالفا وفسخت القسمة كالمثبا يعين روجح ابو حامد باليدان وجدت لان الاخر يدعى غصبه والاصل عدمه قلت المنافة ظاهرة لو لا اعتراف كل في تلك بان كلا تسلم ما يخصه ومع ذلك فالذي يتجس في تلك ما قاله الشيخ ابو حامد من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى

نقضت القسمة في حقه دون حق غيره من الحالفين ان حلف خصمه اه (قوله نعم بحث الزركشي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان اعترف به القاسم وصدقه ونقضت القسمة فان لم يصدقه بان كذبوه او سكتوا لم تنقض وورد الاجرة كالقاضي يدعى بالغلط او الحيف في الحكم ان صدقه المحكوم له رد المال المحكوم به الى المحكوم عليه ولا فلا ورم القاضي للمحكوم عليه بدل ما حكم به وقول القاسم في قسمه الاجبار حال ولا يته قسمه كقول القاضي وهو في محل ولا يته حكمة فيقبل ولا لا يقبل بل لا تسمع شهادته لاحد الشريكين وإن لم يطلب اجرة اذ اذكر فعله اه (قوله رجاء ان ثبت حيفه) لعل المراد ثبوت باقراره لانه هو الذي يرتب عليه الغرم إذ لو ثبت بالبينه نقضت القسمة فلا غرم ويدل على هذا نظيره بمسألة القاضي اهرشيدى (قوله ويغرم) أى بدل ما تنقص من سهم المدعى كاسراف الغنى والروض مع شرحه (قوله كما لو قال الخ) راجع للمعطوف فقط (قول المتن ولو ادعاه) أى الغلط او الحيف اه معنى (قوله في غير روي) سيذكر مختزله (قوله ورضيا) راجع للمعطوف عليه ايضا (قول المتن لا اثر للغلط) أى او الحيف اه شيخ الاسلام (قوله لرب رضا صاحب الحق بتركه) هذا يؤيد بل يصرح بما قدمناه عن العنانى من انه لا بد في القسمة بتراض ان يعمل كل من الشريكين ما صار اليه قبل رضاه (قوله تحت غلط) أى او حيف اه معنى (قول المتن قلت) أى كما قال الرافعى في الشرح وقوله رد قلنا افراز نقضت ان ثبت بحجة هذا الحكم يؤخذ من اقتصار المحرر على التفريع على الاصح فصرح به المصنف ايضا اه معنى (قوله ولو تقاسم) الى قوله قلت في المغنى والروض مع شرحه (قوله في قطعة الخ) أى او بيت اسنى ومعنى (قوله ولا مرجع) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولا يثبتها لكل منهما بينه اه (قوله ورجع ابو حامد باليد) أى فيحلف ذو اليد روض ومعنى (قوله ان وجدت) أى ان اخص احدهما باليد بما تنازعا فيه اه اسنى (قوله ومع ذلك) أى الاعتراف (قوله من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى صاحبه الخ) أى فيحلف المدعى عليه ذو اليد كاسر عن الروض والمغنى انفا (قول المتن بطلت فيه) أى القسمة في البعض المستحق (تنبيه) لو تقاسمادارا وبها في قسم احدهما والاخر يستغرق إلى نصيبه من باب يفتحه إلى شارع فغنه السلطان لم تنسخ القسمة كما قاله الاستاذ خلا فالان الصلاح ولا يقاسم الولي بحجوره ونفسه ولو قلنا القسمة افراز كاصرحوا به فبا اذا كان بين الصبي وولي حطة اه معنى (قوله والظاهر) الى قوله ولو بان في المغنى (قوله انه يصح الخ) قوله بطل الاول فيهما التانيث (قوله واطال الاسنوى الخ) ومع ذلك فالمعتمد ما اقتضاه كلام المصنف اه معنى (قوله فان كان بينهما) هذا حل معنى والا فسر احوال كما اشار اليه المغنى (قول المتن بطلت) أى تلك القسمة (تنبيه) كراد بطلانها بالطلان ظاهر او لا قبالا مستحقان بان لا لقسمة واستثنى ان عبد السلام مالو وقع في النعمة عين لمسلم استولى الكفار عليها لم يظفر امرها الا بعد القسمة فرد لصاحبها ويعوض من وقت في نصيبه من خمس الجنس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثرا الجند فان كانوا اقله لا كعشرة فيبني ان تنقض اذا عسر في اعاتها اه معنى (قوله جرى هنا ما مر الخ) أى فكلف القلم جانبا ولا يرجع بما انفقه قال عث فليراجع فانه خلاف الاستدراك الاتي انفا (قوله نحو القلم) أى كالقطع اه ظهور ورودده الاحتياط الى مخالفة الظاهر جدا في دفعه في غاية التسعف

صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقسم شائما) كالبيع (بطلت فيه وفي الباقي خلاف فريقين (الصفة) والظاهر نهاية منه انه يصح وتخير كل منهم وقيل يبطل في الكل واطال الاسنوى في الانتصار له (أو) استحق (من النصيبين) شيء (معين) فان كان بينهما (سواء بقت) القسمة في الباقي الا تراجيع بين الشريكين (والا) يكن سواء بان اخص باحد النصيبين او عهما لكن في احدهما اكثر (بطلت) لان ما بقي لكل ليس قدر حقه بل يحتاج احدهما الى الرجوع على الاخر وتعود الاشاعة ولو بان فساد القسمة وقد اتفقوا وزرع اوبى مثلا احدهما او كلاهما جرى هنا ما مر فبا اذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاوجه انه لا يلزم كل شريك هنا من ارش نحو القلم

لا قدر حصته لأن التفرع من جهة إنما هو فيه لا غير (تنبيه) قد يتوهم من المتن أن القرعة شرط لصحة القسمة وليس مراداً كما يفهمه قوله السابق فيجب المنتفع فتعدل السهام إلى آخره فلم يجعل التعديل (لإعداد الجبار مفهومه (٢١١) أن الشريكين لو تراضيا بقسمة المشتركة

نهاية (قوله كما يفهمه) أي عدم الإرادة (قوله) لكن من حين التقرير أي فلو وقع منه تصرف فيها خصه قبل التقرير كان باطلاً له عرش (قوله) طلب الشركاء إلى قوله وسمعت البينة في المغنى (قوله) لم يجبههم أي لم تجب أجابتهم كدافي الجبري عن الشوري وفي هذا التفسير توقف بل التعليل الاتي وكذا كلام المغنى والروى مع شرحه صريح في عدم جواز الإجابة بغيرهما وليس للقاضي أن يجيب جماعة على قسمة شيء مشترك بينهم حتى يقيموا بينة عليهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازعا فيه لأنه قد يكون في أيديهم بأجرة أو إعاره أو نحو ذلك فإذا أفسه بينهم فقد يدعون الملك بمحجته بقسمة القاضي اهـ (قوله) حتى يثبتوا ملكهم خرج بآيات الملك إثبات البذلان القاضي لم يستدبه بشيئا غير الذي عرفه وآيات الإتيان أو نحوه لأن البائع ونحوه كيدهم اهـ إسن (قوله) وهو الخ أي الحكم (قوله) ذي الحق أي اليد (قوله) غير شاهدة وبين) وقال للنهاية وخلافاً للمغنى والاسني عبارتهما وقيل في إثبات الملك شاهد وامرأتان وكذا شاهد وبين كاجزم به الدارمي واقتضاه كلام غيره وهو به الزكشي وإن خالف فيه ان المقرئ (عامة) لمن أطلع منها على عيب في نصيبه أو يفسخ القسمة كالبيع ولا تصح قسمة الديون المشتركة في الذمم لأنها ما بيع بين يدين أو أقر أزمان في الذمة وكلاهما ممنوعان عما منع أقر أزمان في الذمة لعدم قبضه وعلى هذا التراضيا على أن يكون ما في ذمة زيد لا دهمار ما في ذمة عمرو ولا لآخر لم يخص أحد منهما بما قبضه اهـ (قوله) وأخذ البقيني من هذا الخ (قوله) عبارة النابغة الأسنوي وتخريج البقيني من هذا الخ مردود لأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اهـ (قوله) من هذا) أي من قوله طلب أحد الشركاء قسمة ما بأيديهم لم يجبههم الخ (قوله) أقرأه أو أقاما بينة الخ عبارة النابغة والأسني بمجرد أقرأه المتعاقدين بالبيع ولا بمجرد إقامة البينة عليهما بما صدر منهما اهـ (قوله) كما مر) أي في آداب القضاء

(كتاب الشهادات)

قدمت على الدعوى نظر التحمل يجزى (قوله) جمع شهادة مصدر شهد بمعنى الحضور قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤيد لأنه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما خوذ من الأعلام قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو أي أعلم وبين معنى (قوله) بحق على غيره تركه غيره وعلله لعدم الجمع بذلك (قوله) بلفظ خاص أي على وجه خاص بأن تكبرن عند قاض بشرطه رشدي (قوله) والاصل إلى قوله وخبر لا تقبل في المغنى الأقوال الصيغة إلى المتن (قوله) وخبر الصحيحين الخ وخبر أنه عليه السلام سئل عن الشهادة فقال للسان ترى الشمس قال نعم فقال على مثله فاشهد اودع رواه البيهقي والحاكم وصححه استناده معنى (قوله) يدفع بهم الحقوق الخ عبارة المغنى يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم اهـ (قوله) ضعيف خبر قوله وخبراً كرو الخ (قوله) وأركانها إلى قوله ولو أخبر عدل الشاهد في النهاية الا قوله لا حد له ولا لا غير ذي مروة وقوله يؤخذ إلى ولو شهداه (قوله) كما يأتي أي في كلام الشارح عرش (قوله) شرط الشاهد أي شروطه معنى (قوله) وأوصاف تضمنها الخ يدفع به ما يراد على المتن من محل العين على المعنى (قول المتن) مسلم أي ولو بالنسبة حر أي ولو بالدار ذرية بالهبة بوزن سهلة وهي الاستقامة معنى (قوله) فلا تقبل شهادة أضداد هؤلاء ككافر) الاخير الاول لظهر غلط ما يأتي فلا تقبل شهادة كافر الخ كافي المغنى (قوله) ولو على مثله) خلافاً لابي حنيفة مطائلاً لاحد في الوصية معنى (قوله) وخبر لا تقبل (قوله) وأما يتضح أن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة الخ) عبارة شرح الروض والأرجح خلاف ما قاله إلى الباقين لأن معنى الحكم بالموجب أنه ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة انتهى (كتاب الشهادات)

ليس لك الا شاهدك أو بينه وخبراً كرو والشهود فإن الله تعالى يدفع بهم الحقوق ويستخرج بهم الباطل ضعيف بل قال الذهبي أنه منكر وأركانها شاهد مشهور دلوه وعليه به وصحة وكلامهم من كلامه الا الصيغة وهي لفظ اشهد لا غير كما يأتي (شرط الشاهد) أو صاف تضمنه ما قوله (معلم) حر مكلف عدل ذو مروة غير متمم) ناطق رشيد متيقظ فلا تقبل شهادة أضداد هؤلاء ككافر ولو على مثله لأنه أخس الساق وخبر لا تقبل

شهادة أهل دين على غير دينهم إلا المسلمون فإنهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم ضعيف وقوله تعالى أو آخران من غيركم أي من غير عشرين نكح أو منسوخ بقوله أو أشهدوا ذوى عدل منكم ولا من فيه رق لنقصه من ثم لم يتأهل لولاية مطلقا ولا صبي ومجنون أجماعا ولا فاسق لهذه الآية وقوله عن ترضون وهو ليس بعدل ولا مرضي واختار جمع منهم الأذرع والغزى وآخرون قول بعض المالكية أنه إذا فقدت العدالة وعم الفسق قضى الحاكم بشهادة الأمثل (٢١٢) فالأمثل للضرورة ورده بن عبد السلام بأن مصلحته يعارضها مفسدة المشهور وعليه ولا أحد

رواية اختارها بعض أئمة مذهبنا أنه يكفي ظاهر الإسلام ما لم يعلم فقهولا غير ذي مروءة لأنه لا حياة له ومن لا حياة له يقول له شاء للخبر الصحيح إذا لم تستح فأصنع ما شئت وباتى تفسير المروءة قولنا لم يقله تعالى وأدى أن لا ترأبوا الرية حاصلة بالتمهل والآخرس وإن فهم أشارت لكل أحد لأنها لا تخلو عن احتمال ولا يحجور عليه بسفه لنقصه واعترض ذكره بأنه أمانافص عقل أو فاسق فأمر بغنى عنه ويرد بأن نقص عقله لا يؤدي إلى أسميته مجنونا ولا مغفلا ولا أصم في سموع ولا أعمى في مبصر كما باتى ومن التيقظ ضبط الفاظ المشهور وعليه محروفا من غير زيادة فيها ولا نقص ومن ثم يظهر أنه لا تجوز الشهادة بالمعنى ولا تنقاس بالرواية لضيقه لأن المدار هنا على عقيدة الحاكم لا الشاهد فقد يحذف أو يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الوديعين عن الآخر حيث لا إيهام

شهادة أهل دين الخ مراده بهذا دفع ورود هذا الحديث الدال بمفهومه على قبول شهادة كل أهل دين على أهل دينهم رشدي (قوله أي غير عشرين نكح) أي معناه من غير عشرين نكح المراد بهم غير الأصيل والفروع ليوافق ما باتى من قبول شهادة الأخ لاخيه فالحاشي ويرد عليه أنه لا يظهر حينئذ العطف في الآية فالمراد بالعشرة الأفراب وبغيرهم الأجانب (قوله أو منسوخ) أي أو المراد به غير المسلمين لكنه منسوخ عن (قوله ولا من فيه رق) انظر وجه عطفه على ما قبله عبارة المعنى مع اثنتين حرروا بالدار فلا تقبل شهادة رقيق خلافا لاجدولو مبعضا ومكانا ثم رأيت قال الرشدي قوله ولا من فيه رق الصواب حذف لفظ لا في هذا وفيما بعده لأنه من جملة الاعتداد التي هي مدخول لا وليس معادله (قوله لنقصه الخ) عبارة لا سنى كسائر الولايات أذنى الشهادة فهو ذوق على الغير وهو نوع ولا يراه (قوله مطلقا) أي عدلا كان أو غير عدل فلو كان أو مدبرا أو مبعضا ماله كانت الولاية أو غير ما عاين (قوله ولا صبي) أي قوله واختار في المعنى (قوله وهو ليس الخ) أي الفاسق (قوله بشهادة الأمثل الخ) أي ديننا عن (قوله تعارضه بفسده المشهود عليه) لكن رعاية تلك المصلحة قد تؤدي إلى تعطيل الأحكام فربح مناهل المشهود عليه ضرر لا يحتمل لأن الفرض تعذر العدول أو عاين وقوله تلك المصلحة لعله عرّف عن المفسدة (قوله ولا محدود رواية الخ) لعل الإلزام بمعنى عن (قوله أنه يكتفى الخ) بدل من رواية (قوله ولا غير ذي مروءة) أي قوله لنقصه في المعنى (قوله فأصنع ما شئت) أي صنعته (قوله وباتى) أي باتى (قوله والخ) والقرارة ذلكم أقطعت عند الله وأقوم للشهادة وادنى أن لا ترأبوا (قوله فامر) أي قوله ولا يجهلون ولا فاسق هذا على رجوع ضمير ذكره إلى قوله ولا يحجور عليه بسفه كما هو الظاهر وأما على احتمال رجوعه إلى قوله رشيد فالمراد بما مر فلو المصنف مكلف عدل (قوله لأنه مكلف) أي وصرف ماله في محرم لا يستلزم الفسق عن (قوله كباقي) أي في الأصم والأعمى ومراده بهذا الاعتذار عن عدم اشتراط السمع والبصر هنا رشدي (قوله ومن ثم يظهر أنه لا تجوز الشهادة بالمعنى) فلو كانت صيغة البيع مثلا من البائع بعت ومن المشتري اشتريت فلا يبعد بالشهادة إذا قال أشهد أن البائع قال بعت والمشتري قال اشتريت بخلاف ما لو قال أشهد أن هذا اشترى من هذا فلا يكتفى فتدبره فإنه يغلط فيه كثيرا عاين وقفه بل ما باتى عن شيخ الإسلام والغزى كالمصرح في الجواز فليراجع (قوله لضيقها) أي الشهادة (قوله فقد يحذف أو يغير) انظر لو كان فقها موافقا لمذهب الحاكم هل تجوز له الشهادة بالمعنى وقضية هذا التعليل نعم فليراجع رشدي (قوله قبل) الأنسب الثنية أو التانيث (قوله لم يقل) أي في هذه الأخيرة عن (قوله ويجرى ذلك) أي عدم القبول وقوله فلا يكتفى أي المراجع أحدهما ويشهد بما قاله الآخر أخذنا بما باتى عن عبارة الرشدي قوله ويجرى ذلك أي عدم التلقيح فلو رجع وشهد بما شهد به الآخر قبل وقوله فلا يكتفى لعل هذا فيما إذا شهدا على إنشاء الحكم بالثبوت لا على إقراره بذلك حيث يعتبر والافاق فرق بين هذا وما قبله أو عبارة قسم قوله فلا يكتفى قد ينظر فيه بأن إبدال فلائنه به أو بالمكن لا يمتنع في الحكاية كما يعلم من النحول فامانة بينهما أو سم أقول هذا النظر يجري فيما مر آنفا أيضا فتسلم ذلك دون هذا ترجيح بلا مرجع (قوله (قوله إذا لم تستح فأصنع ما شئت) أي صنعته (قوله فلا يكتفى) قد ينظر فيه بأن إبدال فلائنه به أي بالهكس

كما يشير لذلك قولهم لو قال شاهدك أو قال قال وكتبه أو قال الآخر فوض اليه أو أنه قبل أو قال واحدا قال وكتك وقال بخلاف الآخر قال فوضت إليه لم يقل لا كلا استداليه لفظا معاير الآخر وكان الفرض انهما اتفاقا على اتحاد اللفظ الصادر منه أو لا فامانع كان كلا سمع ما ذكره من مرة ويجرى ذلك في قول أحد هما قال القاضي ثبت عدلى طلاق فلانة والآخر قال ثبت عدلى طلاق هذه فلا يكتفى بخلاف قول واحد ثبت عدله طلاق فلانة وآخر ثبت عدله طلاق هذه وهي تلك فانه يكتفى اتفاقا ثم رأيت شيخنا كالغزى قال في تلخيص الشهادة ولو شهد واحد باقراره بأنه وكله في كذا وآخر باقراره بأنه اذن لي أنصرف فيه أو ساطع عليه أو فوضه إليه أفقت الشهادة لأن النقل بالمعنى كالنقل

عباس هي الى السبعين اقرب وقوله سعيد بن جبير انها الى السبع مائة اقرب أى باعتبار أوصاف أنوارها وما
 عد ذلك من المعاصي فن الصغار ولا بأس بذلك من النوعين فن الاول تقديم الصلاة وتأخيرها عن
 وقتها بالاعتذار ومنع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن والباس
 من رحمة الله وامن مكره تعالى والقتل عمدا او شبه عمد والفرار من الزحف واكل الربا واكل مال اليتيم
 والافطار في رمضان وغيره وعقوق الوالد والدين والزنا واللاواط وشهادة الزور وشرب الخمر وان قل
 والسرقة والغصب وقيد جناية بانيخ رابع متقال كناية طلع في السرقة وكتان الشهادة بلا عذر وضرب المسلم
 بغير حق وقطع الرحم والكذب على رسول الله ﷺ وعدا وسب الصحابة وأخذ الرشوة وأما الغيبة فان
 كانت في اهل العلم وحلة القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه ابن المقرئ والاضغينة ومن الصغار النظر المحرم
 وكذب لا مدفيه ولا ضرر والاشراف على بيوت الناس وهجر الناس فوق الثلاث وكثرة الخصومات
 وان كان محققا الا ان راعى حق الشرع فيها والضحك في الصلاة والباحة وشق الجيب في المصيبة والتبختر في
 المشي والجلوس بين الفساق لا يناسيهم وإدخال مجانين وصبيان ونجاسة يغلب تنجيمهم المسجود استعمال
 نجاسة في بدن او ثوب لغير حاجة اه وزاد الروض مع شرحه على ذلك مع تفصيل لبعضه واجهه **(قوله)** وما قيل
 فيه اى الكل وقوله وبحت حل الخ معطوفان على ادلة كل **(قوله)** وما ورد فيها اى حمل ما ورد في الغيبة **(قوله)**
 على غير الفاسق الخ اى وان لم يكن من اهل العلم وحلة القرآن عبارة شرح الروض ومن الصغار غيبة
 للبرسفة واستماعها بخلاف الملحن لا تحرم غيبته بما اعلن به وبخلاف غير الفاسق فيبقى ان تكون
 غيبته كبيرة وجرى عليه المصنف اى ان المقرئ كاصلة في الوقوع في اهل العلم وحلة القرآن كمرور على ذلك
 يحل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة واما نقلة القرطبي وغيره من الاجماع على انها كبيرة
 وهذا التفصيل احسن من إطلاق صاحب العدة انها صغيرة وان نقله الأصل عنه وافر وجرى عليه المصنف
 وقوله واستماعها أخص من قول الاصل والسكوت عليها لا قد يعلها ولا يسمها اه بحذف **(قوله)**
 بخلافه اى الفاسق **(قوله)** في كثنائ الخ متعلق بقوله بدنت ذلك الخ **(قول المتن)** الاصرار الخ اى بان يمضى
 زمن تمكن فيه التوبة ولم يبق له شيخنا العزبى وقال صغيرة الاصرار قبل هو الدوام على نوع واحد منها
 والارجح انه الاكثار من نوع او انواع قال الرافعى وقال الزركشى والحق ان الاصرار الذى تصير به
 الصغيرة كبيرة اما تكرر اها بالفعل وهو الذى تكلم عليه الرافعى واما تكرر اها فى الحكم وهو الذى تكلم
 فيه ابن الرفعة اه بجرى **(قوله)** او صغائر الى قوله وهما صريحان فى النهاية الا قوله ففى الى فيظهر **(قوله)**
 او صغائر الاولى اسقاطه كفى المعنى وشرح المنهج **(قوله)** بان لا تغلب كذا فى النهاية لا تغلب وفي هامش
 اصله بخط تليذه عبد الرزاق مائه الظاهر ان لازمه اه وفيه نظر لان الظاهر ان مراد الشارح تفسير
 الاصرار المراد للمصنف وحيث قد تبين اثبات لا واما حذف لا قائما بياق لو كان المراد تفسير اجتناب
 الاصرار او ليس مرادا اه سيد عمر اقول بل يصرح بكون ذلك رجعا للاصرار وان الباء بمعنى مع قوله
 الآتى عن القيل **(قوله)** مطلقا اى أصر عليها أم لا وغلب طاعته أم لا **(قوله)** او صغيرة) يعنى ودوام عليها
 اخذنا بعدد هو لا يظهر المعنى كالا يعنى عبارة شرح المنهج معه والعدل يشق بان لم يات كبيرة ولم يصر على
 صغيرة او اصر عليها وغلب طاعته فبار تكاب كبيرة او اصر على صغيرة من نوع من انواع تتنقى العدالة
 الا ان تغلب طاعات المصير على ما صر عليه فلا تنقى العدالة عنه اه وعبارة المعنى فبار تكاب كبيرة او اصرار
 على صغيرة من نوع او انواع تتنقى العدالة الا ان تغلب طاعته معاصيه كما قاله الجمهور فلا تتنقى عدالته وان
 اقتضت عبارة المصنف الانتفاء مطلقا فائدة في البحر لو نوى العدل فعل كبيرة عددا لزم ان يصير بذلك
 فاسقا بخلاف نية الكفر اه **(قوله)** خلافا لمن فرق اى واشترط الدوام على نوع منها وقال المنكر من
 انواع الصغائر بدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وان لم تغلب طاعته على صغائره **(قوله)** بالنسبة لتعداد
 كما يؤخذ ذلك من قول شيخنا الراملى لو اخبر الحاكم رجوع الشاهد فان ظن صدق المخبر توقف عن الحكم

وما قيل فيه وبحت حل ما
 نقل من الاجماع على ان
 الغيبة كبيرة وما ورد فيها
 من الوعيد الشديد على غير
 الفاسق بخلافه فان ذكره
 بما لم يدان به صغيرة في كثنائ
 الزواجر عن افتراء
 الكبائر (و) اجتناب
 (الاصرار على صغيرة) أو
 صغائر من نوع واحد أو
 أنواع بان لا تغلب طاعته
 صغائره ففى ارتكاب كبيرة
 بطلت عدالته مطلقا أو
 صغيرة أو صغائر داوم
 عليها أو لا خلافا لمن فرق
 فان غلب طاعته صغائره
 فهو عدل ومتى استويا
 أو غلبت صغائره فهو
 فاسق ويظهر ضبط
 الغلبة بالنسبة لتعداد

صور هذه وصور هذه من غير نظر الى تعدد ثواب الحسنة لان ذلك امر اخر ولا يتعلق له بما نحن فيه ثم رايه بعضهم ضبط ذلك بالعرف ونص
المختصر ضبطه بالاظهر من حال الشخص وهما صريحان فيما ذكرته ويجرى ذلك في الروء والخلاف ما يتبادر الى اعتبار الغلبة ثم كما هنا فان
غلبت افراد عالمه فنزول اوردت شهادته وصرح بعضهم بان كل صغيرة تاتى بها لا تدخل (٢١٥) في العدة وهو حسن لان التوبة الصحيحة

صور هذه (الخ) اى بان يقال بل مجموع طاعاته في عمره بمجموع ما صابه فيه كافى حش او يجزى (قوله) ثم
رايت بعضهم ضبط ذلك بالعرف عبارة النهاية وهذا قريب من ضبطه بالعرف (قوله) وهما صريحان
الخ فيه نظر لان قضية الاول عدم اعتبار التعدد بل يكفى في العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان
لم يلاحظ التعدد حقيقة اسم (قوله) ويجرى ذلك الخ بخلافه النهاية وافردهم عبارة قوله ويجرى
ذلك في الروء والخلاف الخ ينبغي ان يلاحظ مع هذا ما سيذكره عن البقنى وغيره في الكلام عليها فان جمعه
مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه والوجه انه لا يجزى بل متى وجد خاير مردت شهادته وان لم يتكرر
شرح مراره وعبارة السيد عن عبارة النهاية والوجه انه لا يجزى الخ فليتأمل فدل لا زائدة ثم رايته في
نسخة منها بعد كتابة حاصل ما في التحفة الى قوله والاردت شهادته ما نضه بل متى وجدته خايرها كفى في
ردها وان لم يتكرر راره وعليه فليست لازائدة (قوله) افرادها اى الروء وقوله لم يؤثر اى الخلل بها
(قوله) وصرح بعضهم الى قوله والوجه في النهاية (قوله) وصرح الى قوله قيل عبارة النهاية ومعلوم ان
كل صغيرة تاتى منها لم تنكبها لا يدخل في العدة لا ذهاب التوبة الصحيحة اثرها (قوله) فالعطف صحيح فيه
ان القليل المار لم يدع صاحبه عدم صحة العطف وقوله من غير احتياج الى تاويل يتأمل ما المراد بالتاويل
والذي مر تقيد لاتاويل رشيدى (قوله) لا ينافى هذا اى تقسيم المعصية الى الصغيرة والكبيرة (قوله) قال
العمرائى اى فى توجيحه عدم المنافة (قوله) وانما الخلاف الخ الاول التفرع (قوله) والوجه انه الخ عبارة
النهاية والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان من لم يعرف اركان او شرط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته
ان ذلك كبيرة فانتهت وكان فى اصل الشارح رحمة الله تعالى ذلك فابده بما ترى اسيد عمر قال عرش قوله غير
كبيرة بل قد يقال ولا صغيرة كما سبق الى الفهم من قوة كلامهم (قوله) لا تقبل شهادته اى وان كانت
صلاته صحيحة حيث اعتقد ان السكك فرض وان بعض ما فرض والاخر سنة من غير تعيين (قوله) على
غير هذين الخ اى كان يقصد بفرض معين النغلة (قوله) على ذلك اى على ظاهر افتاء الشيخ (قوله) المتن
اللب بفتح اللام وكسر الهمزة معنى (قوله) المتن بالرد وهو المسمى الان بالطاولة فى عرف العامة عرش
(قوله) المتن على الصحيح) مقابلة انه مكره فقط نهاية ومعنى (قوله) الخبر مسلم الى قوله قال بعضهم فى النهاية
الا قوله من زعم الى من ذلك وقوله وهى اوراق فيها صور روقه وقوله واستشكله الى وحاصله (قوله) بالزدير
وفى بعض الهوامش عن العلامة اهله ان ابن نياته ما نضه وقدر وضع الترد لا زدير من ولد ساسان وهو اول
الفرس الثانية تنبيه على انه لا حيلة للانسان مع القضاء والقدر وهو اول من لعب به فقيل نردشير وقيل انه
هو الذى وضعه وشبهه بقلب الدنيا باهاها فاجعل يوت الترد اثني عشر بيتا بعد شهر السنة وعدد كلامها
ثلاثين بيديا يوم الشهر وجمال القصص مثلا للقضاء والقدر وتقابلهما باهل الدنيا فان الانسان يلبه
والافلا شمر (قوله) وهما صريحان فيما ذكرته فيه نظر لان قضية عدم اعتبار التعدد بل يكفى
عند العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعدد حقيقة (قوله) ويجزى ذلك في الروء
والخلاف الخ ينبغي ان يلاحظ مع هذا ما سيذكره عن البقنى وغيره في الكلام عليها فان جمعه مغاير لما
هنا كما يظهر بالوقوف عليه (قوله) ايضا يجزى ذلك الخ والوجه انه لا يجزى بل متى وجد خاير مردت شهادته
وان لم يتكرر شرح مراره (قوله) والوجه انه غير كبيرة بل قد يقال ولا صغيرة كما سبق الى الفهم من قوة
كلامهم (قوله) ايضا والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه الخ اى والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان

ما ذكر كبيرة ايضا ولا للنظر فيه مجال والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه واما افتاء شيخنا بان من لم يعرف اركان او شرط
نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته فيعتين حمله على غير هذين القسمين لئلا يلزم على ذلك تنسيق العوام وعدم قبول شهادة احدهم وهو
خلاف الاجماع الفعلي بل صرح بامتناع قبول شهادة العامة كما يعلم بما تاتي قيل شهادة الحسبة على ان كثيرين من المتفتة يحملون كثيرا من
شروط نحو الوضوء (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح) خبر مسلم من لعب بالنردشير

فكانما غس يد في لحم خنزير ودمه في رواية لاني داود فقد نصي الله ورسوله وهو صغيرة وفارق الشطر نيج بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح فيه تصحيح الفكر (٢١٦) ونوع من التدبير ومعتمد التردد الحزور والتخمين المؤدى إلى غاية من السفاهة والحق قال

الرافعي وتبعوه ما حاصله ويقاس بهما كل مافي معناهما من انواع اللهو فكل ما معتمده الحساب والفكر كالمنقلة حفر او خطوط ينقل منها واليه اوصى بالحساب لا يحرم ومحل في المنقلة ان لم يكن حسابها تبعا لما يخرج من الطاب الاتي والا حرم وكل ما معتمده التخمين يحرم ومن القسم الثاني كارجحه السبكي والوركشي وغيرهما الطاب عصي صفار ترى وينظر للونها ايرتب عليه مقتضاه الذي اصطلاحوا عليه ومن زعم انه يحتاج الى فكر فلم يعرف حقيقة بوجه اذ ليس فيه غير ما ذكرنا ومن ذلك ايضا الكنجفة وهي اوراق فيها صور ويجوز اللعب بالخانم وبالحمام ان خليا عن مال والثاني عمارع لاهله من خلعهم جلباب الحياء والمروءة والتعصب والا ردت شهادتهم ويقاس بهم ماكثر واشهر من انواع حدثت من الجزى وحل الاحمال الثقيلة والنطاح بنحو الكباش وغير ذلك من انواع السفه واللبو (ويكره) اللعب (بشطر نيج) بفتح اوله وكسره معجما ومهمل لانه يلبي عن

فيبلغ باسعار القدر ما يريدون اللاعب الفطن لا يتأق له ما يتأق لغيره اذ لم يسعفه القدر فعارضهم أهل الهند بالشطر نيج اه (قوله) فكانما غس يد في لحم خنزير ودمه اى وذلك حرام اسنى (قوله) وفارق الشطر نيج الى قوله ان خليا في المعنى الا قوله لم يحله اى من القسم الثاني وقوله والوركشي وغيرهما وقوله ومن زعم الى ويجوز (قوله) فيه تصحيح الفكر الخ) عبارة المعنى فوقع على تدبير الحروب والحساب اه (قوله) الحزور التخمين الخ) عبارة الاسنى والمعنى ما يخرج من اللبان اى الهوى ونحوه فهو كاللازم اه (قوله) كالمنقلة حفر الخ) عبارة المعنى والاسنى واما الحزور وهى بفتح الحاء الماهلة وبالزى اى قطعة خشب يحفر فيها حفر في ثلاثة اسطر يجعل فيها حصى صفار ويلعب بها وتسمى بالمنقلة وقد يسمى بالاربعة عشر والفرق وهى بفتح القاف والراو يقال بكسر القاف واسكان الرام ان يحط في الارض خط مربع ويجعل في وسطه خطان كالحليب ويجعل على رؤس الخطوط حصى صفار يلعب بها فقيما وجهان اوجهما كما يقتضيه كلام الرافعي السابق الجواز وجري ان المقرئ على انهما كالترد اه (قوله) ومن القسم الثاني الخ) اى ما معتمده التخمين ظاهر مولو بلا مال فيحرم ويؤيده التقييد في الحمام وما بعده بالخروج عن الموضوع ش (قوله) عصي صفار الخ) عبارة المعنى لان العدة فيه على ما تخرجه الجرائد الاربع وقال غيره اى السبكي بالكراهة اه (قوله) ومن ذلك اى القسم الثاني (قوله) وبالحمام (فرع) اتخاذ الحمام للبيض او الفرخ او الانس او حل الكتب اى على اجنتها مباح ويكره اللعب بالحمام حيث لم يسرق اللاعب بطور الناس مع شرحه اذ المعنى قال القاضي حين هذا اى كراهة اللعب بالحمام حيث لم يسرق اللاعب بطور الناس فان فعله حرم وبطلت شهادته اه (قوله) ان خليا عن مال الخ) عبارة الروضع مع شرحه فان انضم اليه اى اللعب بالحمام قار ونحوه ردت الشهادة بكاشط نيج فيها اه (قوله) والثاني عمارع الخ) عبارة النهاية لكن متى كثر اللعب بالحمام ردت به شهادته لما عرف من اهله الخ (قوله) والتعصب (عطف على خلعهم الخ) وعلى ما عرف الخ (قوله) ويقاس بهم) اى باهل الحمام اى في رد الشهادة فقط اما الجواز فقد يحرم ان ترتب عليه اضرار للنفس بلا غرض ع ش (قوله) والنطاح بنحو الكباش الخ) عبارة المعنى ويحرم كما قال الحلبي التحريش بين الدوك والكلاب وترقص القروود ونطاح الكباش والتفرج على هذه الاشياء المحرمة واللعب بالصورة وجمع الناس عليها اه (قوله) بفتح اوله وكسره الخ) انكر بعضهم فتحه اسنى (قوله) لانه يلبي الخ) ولان فيه صرف العمر الى ما لا يجدى ولان عمارضى الله تعالى عنه يقوم يلعبون به ففقال ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون اسنى (قوله) حتى تخرج اى الصلاة به اى لعب الشطر نيج (قوله) واستشكله اى التفتيش بلعب الشطر نيج المخرج للصلاة عن وقتها نسيانا (قوله) بما جوا ابداع الخ) عبارة الاسنى بان فيه تعصبة الغافل ثم يقاسه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات وما استشكل به اجاب عنه الشافعي رضى الله تعالى عنه بان في ذلك استخفافا من حيث انه عا د الخ واما القياس المذكور فاجيب عنه بان شغل النفس بالمباح الخ و بان ما شغلها به هنا مكره ومن ثم مباح اه وسياق في الشرح رد الجواب الاول (قوله) ولفظه فان قيل الخ) صنع كلام الامن والاسم والفسق موقوف على التجربة بمقتضى قول الشارع وحاصله الخ) ترتب الامم والفسق على النوبة الاولى ايضا وقد يوجب به ان ما ذكر ليس مطردا بل الناس متفاوتون قالم يعلم الانسان ذلك من نفسه فلا وجه لتأنيمه وتسيقه فقيني ان بناط الامر بما يغلب على ظنه من حال نفسه بتجربة او غيرها فليتأمل ثم رايت قول الشارع الاتي في المباح والكلام الخ وفيه تايد لما ذكره فقدر اه سيد عمر وسياق عن سم ما يوافقه وعن الروض والمعنى ما يقتضى التكرار وعدم الفسق بالمرّة

من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة ش م ر

الاولى

الذكر والصلوة في اوقاتها الفاضلة بل كثير ما يستغرق فيه لاجل عصى حتى يخرج به
نوقتها وهو حيث نال فاسق غير معذور بنسيانه كاذكره الاصحاب واستشكله الشيخان بما جوا به في الامم ولفظه فان قيل

فولايترك وقتها لعب الا وهو ناس قبل ولايه ودللب الذي يورث النسيان فان عادله وقد جرى به انه يورثه ذلك فذلك استخفافا وحاصله ان الفعلة نشأت من تعاطي للفعل الذي من شأنه ان يلهي عن ذلك فكان كالمعمد لثبوته ويجري ذلك في كل هوو لعب مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأثيرا يستولى عليها حتى تشتغل به عن مصالحها الاخرى يقال بهضيم: لم يمكن ان يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح لانه كما يجب لتعاطي مقدمات الواجب يجب تعاطي مقدمات ترك مفواته والكلام فيمن حريب (٢١٧) من نفسه ان اشتغاله بذلك المباح يلهيه حتى يفوت به الوقت فاندفع

الاولى مطلقا (قوله) لا يترك وقتها أي لا يفوته (قوله) فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدي للنسيان قالو تحريمه سم و قوله نعم الخ اوافق المأمرا انما عن السيد عمر هو الاظهر فقول الروض مع شرحه والمغنى وإن اقترن به فحش او تأخير الفريضة عن وقتها عمد او كذا هو اللعب بهو تكرر ذلك منه فحرم اما ايضا لما اقترن به ما ترده الشهادة بخلاف ما إذا لم يتكرر اما الموافق لصنيع الام و صريح الشارح. ينبغي حمله على ما إذا لم يقبل على ظنه انه يؤدي للنسيان والله اعلم (قوله) للفعل الذي من شأنه الخ أي يتجر به من نفسه أخذ المأمروا يأتي وتقدم عن السيد عمر وسم أن المدار على غلبة ظن ذلك ولو بغير تجرية (قوله) كالمعمد لثبوته قضيته انه يفسد باخراج الصلاة عن وقتها مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ غير أنه لا بد من تكرار ذلك وتوقف سم في ضابط التكرار رشیدی (قوله) ويجري ذلك) أي ما تقدم عن الاصحاب (قوله) يجب تعاطي تركه فواته) إن اراد بعد دخول وقت الواجب فیرد عليه ان المدعى اعم وإن اراد مطلقا فيمنع بخلافه ان التزم قبل دخوله وقتها وإن علم استغراقه الوقت (قوله) ما قبل شغل النفس الخ) أقره الاسني كاسر آغا (قوله) وعلى هذه الحالة أي المذكورة في قوله وكثيرا ما يستغرق فيه لا عبه الخ (قوله) او ما ينشأ عنه وفيه) أي الشرط نجسم (قوله) في ذمه) أي الشرط نج (قوله) والاثار الكثيرة) منها ما مر عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه (قوله) لا يقتضيه) أي فانه يصدق على خلاف الاولى (قوله) والمعتد انه لا فرق) أي وإن ردت الشهادة بالمواطبة كما يأتي انقائها حرم المروءة بها كما يأتي في محته (قوله) نعم) إلى قوله وهو ظاهر في المغنى وشرح المنهج والروض وإلى قوله وهذا يندفع في النهاية (قوله) مع معتقد حله) أي ولو مع الركة (قوله) والا) أي بان لعب مع معتقد تحريمه معنى (قوله) القاضي الخ) عبارة النهاية في الحار الخ (قوله) تعطل القضاء) لعله فيما اختلف فيه اعتقاد الخصمين (قوله) يلزمه الانكار عليه) أي فكيف يعنه على ما يلزمه الانكار عليه فيسم (قول المتن فان شرط فيه) أي اللعب بالشرط نج مال من الجانبين أي على ان من غلب من اللاعبين فله على الآخر كذا معنى (قول المتن فقهار) بكسر القاف اللعب الذي فيه تردد بين الغرم والغتم بجيرى (قول المتن فقهار محرم) أي ذلك الشرط او المال كاي علم بما يأتي رشیدی (قوله) اجماعا) إلى قوله وهو صغير في المغنى (قوله) بخلافه) إلى المتن في النهاية (قوله) بخلافه) أي اشتراط المال (قوله) لبيد انه ان غلب) ببناء المفعول (قوله) هو محرم) أي كالأول معنى وشرح المنهج (قوله) وهو صغير) أي كقوله في نهاية عبارة المغنى ولا ترده الشهادة لانه خطا بتأويله قال عرش نقل عن زواج ابن حجاج ان تعاطي العقود الفاسدة كبيرة فايراجع اه (قوله) لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا تجب اجرة المثل سم (قوله) وعبر بقار محرم احترامه) فيه تأمل بل التعبير المذكور ظاهر في موافقة اطلاقهم (قوله) ما اقترن بالشرط نج) أي شرط المال لاهو أي الشرط نج (قوله)

(قوله) فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدي للنسيان قالو تحريمه (قوله) او ما ينشأ عنه) أي الشرط نج (قوله) ولا نه اعني الشارح) يلزمه الانكار بخلافه فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه (قوله) لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب اجرة المثل

(٢٨) - شرواني وابن قاسم - عاشر) القضاء ولا نه اعني الشارح يلزمه الانكار عليه لما مر أن من فعل ما يعتقد حرمته يجب الانكار عليه ولو بمن يعتقد اباحته وهذا يندفع لمعظم من النزاع في ذلك (فان شرط فيه مال من الجانبين فقهار محرم) اجماعا بخلافه بمن أحدهما لبيد انه ان غلب ويمسكه ان غلب فانه ليس بقار وانما هو عقد مسابقة فاسدة لانه على غير الله قتال ومع كونه ليس قارا هو محرم من جهة ان فيه تعاطي عقد فاسد وهو صغير لكن اخذ المال كبيرة وعبر بقار محرم حترزا عن اعتراض الامام على اطلاقهم التحريم بان المحرم هو ما اقترن بالشرط نج لاهو

فانه لا يتغير بذلك وترد الشهادة به إن اقرن به أخذ مال أو غش أو داوم عليه قال المودودي أو لبعه على الطريق قال غيره أو كان فيه صورة حيوان ومن ثم قال بعضهم يحرم اللب بكل ما في آله وورع حرمه (ويباح) بل قال في مناسكه بنديب (الحداد وسماعه) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم أقر فاعله بل قال لا نجسة عبد (٣١٨) له أسود حداثات المؤمنين بالنجسة ويذكر فقها بالقرير رأى النساء واه الشيخان

وذلك ان الابل اذا سمعته زاد سيرها واعتبرها كبحا والنساء يضعفن عن ذلك فنهجن بالرجاج الذي يسرع انكساره واستبدل للذب باخبار صحيحة وبان فيه تشبهها للسير وتنفيط النفوس وايضا في التوام او يمتين الجرم به اذا كان السير قربة او الاستيقاظ كذلك لان وسيلة القربة قربة اتفاقا ثم رايتم ما ياتي قريبا عن الاذرى وهو موافق لما ذكرته وهو بضم اوله وكسر مو بالبدال المملوء بالمد ما يقال خلف الابل من رجز وغيره وهذا اولى من تفسيره بانه تحسين الصوت الشجي بالشعر الجائر (ويكره الغناء) بكسر اوله بالمد (بلا آلة وسماعه) يعنى استماعه لا يجرد سماعه بلا قصد لما صح عن ابن مسعود ومثله لا يقال من قبل الراى فيكون حكمه المرفوع انه ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل وجاء مرفوعا من طرق كثيرة ينتهاى كتابي في الرعا

فانه لا يتغير بذلك) فيهوقفه (قوله الشهادة به) أى يلعب الشارب (قوله) إن اقرن به أخذ مال أى لما مر انه كبيرة وقوله أو غش أى لانه حرام كما مر عن الروض والمنفى وظاهر إطلاقهم هنا لو كان قبالا وباتى تقيد الفحش بالشعر بالاكتثار وهو الظاهر هنا ايضا فايراجع قوله أو داوم عليه وقوله ولبعه أى لما ياتي انها يسهطان المروءة (قوله ولبعه على الطريق) ظاهره وإن لم يكن الا لعب عظيم او يبنى على عمل ذلك حيث تكرر اه غش وباتى في محت المروءة بما يقتضى ان التكرار ليس بشرط (قوله على الطريق) ويقاس به ما في معناه شرح المنهج أى كالمهاوى بجيرى (قوله) أو كان فيه صورة حيوان) ظاهره وان لم يتكرر اللب به ويظهر ان على ما قاله اخذا عامرا اذا لم تغلب طاعته على معاصيه ثم رايتم في الاسنى ما يصرح به كما ياتي في محت الفحش بالشعر (قوله بل قال في مناسكه بنديب) كذا في المنفى (قوله واستماعه) كذا في المنفى والنهاية ايضا لو كان نقول الاول تفسير ما في المتن لان عطفه عليه لان ما لا يصنع له فيه لا تتعلق به الاحكام فلينظر سيد عمرى ولذا عبر بالمنهج بالا- شاع ثم قال وتغير بالاستماع معناه لو ياتي اولى من تعديده بالسماح (قوله لا نجسة) بفتح فسكون فتفتح (قوله يا نجسة الخ) مع قول القول (قوله واستدل) الى قوله لما صح في المنفى الا قوله اه الى وهو بضم اوله وقوله وهذا الى المتن (قوله تشبهها) أى الابل (قوله انتهى) أى كلام المستدل (قوله الجرم به) أى الذنب (قوله قربة) الاولى تأخيره وابداله عن قوله كذلك (قوله وهو بضم اوله وكسره الخ) ويقال فيه حدو ايضا معنى (قوله ما يقال) الى قوله وجاء مرفوعا في النهاية (قوله ما يقال) لا بل الخ) ذكر في الاحياء عن ابى بكر الدينورى انه كان في البادية فاضاه رجل فرأى عنده عبد أسود مقيد فساءل عنه فقال له مولاه انه ذو صوت طيب وكانت له عيس فخماها أحمالا ثقيلة وحداهما فقطعت مسيرة ثلاثة ايام في يوم فلما حطت احمالها ماتت كلها قال فشفعت فيه فشفعنى ثم سألته ان يحولنى فرفع صوته فستقت لوجي من طيب صوته حتى اشار اليه مولاه بالسكوت اه معنى (قوله وهذا الى من تفسيره بانه الخ) لعل وجه الاول بانه هذا التفسير يشمل الغناء الآتى والحال انه ليس بمراد (قوله الشجي) أى المطرب (قول المتن ويكره الغناء) قال الغز الى الغناء ان قصده ترويح القلب على الطاعة فهو طاعة وعلى المعصية فهو معصية وان لم يقصد به شئ فهو مرفوع عنه اه حلي (قوله وبالمد) عبارة المنفى وهو بالمد وقد يقصر بكسر المدجمة رفع الصوت بالشعر (قاعدة) الغناء من الصوت بمدود ومن المال مقصور اه (قوله انه ينبت النفاق الخ) أى ومن انه ينبت الخ أى يكون سببا لحصول النفاق في قلب من يفعله لى لو يستمع له لان فعله واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم منه كحسان النساء وغير ذلك وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب امور تحمل فاعله على ان يظهر خلاف ما يبطنه اه غش ولا يخفى ان ذلك انما ياتي في الغناء بشعر متعلق بنحو النساء بخلاف المتعلق بوصف الله او رسوله وجهه ما ونحو ذلك فانه يرغب في الطاعة فيكون طاعة كما مر عن الغز الى وباتى عن الاذرى (قوله وجاء الخ) أى ما صح عن ابن مسعود (قوله كف الرعاع) ووزن السحاب مفرد رعاة يقال هم رعاة الناس أى الاحداث الطعام السفلة اه او قايوس (قوله دعائى اليه) الى اى تاليف ذلك الكتاب (قوله تهافت كثيرين) أى تسارعهم وتساوقهم (قوله لبعض من ادركتهم) الى قوله من تحررهم سائر الخ في النهاية الا قوله وقع الى وكل ذلك عبارة وما سمعناه من بعض صوفية الوقت تبع كلام ابن حزم الخ (قوله وكذبه) أى ابن طاهر (قوله ولم ينظر) أى ذلك البعض لكونه اى ابن طاهر (قوله بالغوا) أى الائمة (قوله ولغيره) أى الكمال (قوله وكل ذلك)

أى عن عمرات اللهب والسباع دعائى اليه أى رأيت تهافت كثيرين على كتاب لبعض من ادركتهم من صوفية الوقت تبع فيه مخراف ابن حزم واباطيل ابن طاهر وكذبه الشنغ في تحليل الاوتار وغيرهم ولم ينظر لكونه مذموم السيرة مردود القول عند الائمة ومن ثم بالغوا في تسفيهه وتضليله سببا الاذرى في توسطه وقع بعض ذلك ايضا للكمال الاذرى في تاليفه في السباع ولغيره وكل ذلك يجب الكف عنه واتباع ما عليه ائمة المذاهب الاربعة وغيرهم لا ما افتراه اولئك عن بعضهم

من تحريم سائر الاوتار والمزامير وبهذه انواع الغناء وزعم انه لا دلالة في خبر ابن مسعود في كراهة الان، من المباح كابس الثياب الجليلة
يثبت اتفاق في القالب وليس بمكر ومرد باننا لم ان هذا يثبت اتفاقا صلا وان لم يثبت اتفاقا عتاقه والتفاق الذي يثبت الغناء من النخث
وما يرتب عليه اقبح واشنع كالاغنى وما نقل منه من جماعة انه حابة ومن بعدهم ليس هو بصفة الغناء لمعرف وفي هذه الازمنة ما شتمل
على التحليات الاليفة والنعومات الرقيقة التي توجب النفوس وشووها كايته الاذرى على القرطى (٢١٩) وبسطه ثم وقد جزم الشيخان

في موضع ما به معصية وينبغي
حله على ما فيه وصف نحو
خمر او تشيب بامرد او
اجنبية ونحو ذلك مما يحل
غالب على معصية قال الاذرى
امام اعتمد عند محاولة
عمل وحل ثقيل كجدا
الاعراب لا بلهم وغناء
النساء لتسكين صغارهم فلا
شك في جواز بل ربما يندب
اذا نشط على سير او رغب
في خير كالحدا في الحج
والغزو وعلى نحو هذا
يحمل ما جاء عن بعض
الصحابة او بما يحرم
اتفاقا سمعه من امرد او
اجنبية مع خشية فتنة وقضية
قوله بلا آلة حرمته مع
الآلة قال الزركشي لكن
القياس بتحريم الآلة فقط
وبقاء الغناء على الكراهة
او يؤيده ما مر عن الامام
في الشطرنج مع القمار
(فرع) يمين تحمين الصوت
بقراءة القرآن واما تلحينه
فان اخرجته الى حد لا يقول
به احد من القراء حرم
والا فلا على المعتمد واطلاق
الجمهور كراهة القسم
الاول مرادهم بها

اي كلام ابن حزم وابن طاهر والكال وغيره (قوله من تحريم الخ) بيان لما عليه الامة (قوله وبعض انواع
الغناء) انما زاد لفظه بعض لما روى اتفاقا (قوله يثبت الغناء) اي به من انواعه (قوله وما نقل منه) اي من
الغناء (قوله لم) اي في الكتاب المذكور (قوله وقد جزم) الى قوله قال الاذرى عبارة النهاية وما ذكره
في موضع من حرمته محمول على لو كان من امرد او اجنبية وخاف من ذلك فتنة اه (قوله قال الاذرى) الى
المتن في النهاية الا قوله وما يحرم الى ونصيته الخ وما انبه عليه (قوله وحل ثقيل) بالاضافة (قوله كجدا
الاعراب الخ) لعل الاولى ومن حدا الخ (قوله صغارهم) صوابه صغارهم من رشدي (قوله في خير) راجع
للسير ايضا (قوله وما يحرم اتفاقا الخ) عبارة للمغنى والروض مع شرحه واستماعه بلا آلة من الاجنبية اشد
كراهة فان خيف من استماعه منها او من امردة حرم قطعاه (قوله مع خشية فتنة) اي ولو تحر نظر
محرم زبادي (قوله) ونصيته قوله بلا آلة حرمته الخ عبارة في النهاية وفي آثرن بالغناء لا تحرمه فالتقياس كما
قوله الزركشي تحريم الآلة الخ ولم تعرض لكونه قضية المتن الحرامه سيدي عمر وجرى الروض وشيخ الاسلام
والمغنى على تلك القضية فقالوا امامه الآلة فيحرم ان ادى الغناء واستماعه وقد توجه بان اجتماعهما
وثر في تبيح النفوس وشووها اما لا يؤثر احداهما على حاله كما هو ظاهر (قوله فرع) الى قوله وسنطير في المغنى
(قوله واما تلحينه) عبارة للمغنى والروض مع شرحه ولا بأس بالادارة للقراءة بان يقرأ بعض الجماعة قطعة
البعض قطعة بعد هار لا يتردد بالادلة للتدبر ولا اجتماع الجماعة في القراءة ولا يقرأه بالالحان ان لم يفرط
ان فرط في المدو الاشباع حتى ولد حرقا من الحركات فتولد من الفتحة الفس من الضمة او ومن الكسرة باء
او ادغم في غير موضع الادغام واسطة حرقا من ويسق به القاري وروى بالمستمع ويسن تريل القراءة
وتدبرها والبكاء عندها واستماع شخص حسن الصوت والمدايسة هي ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه
اه (قوله حرم) وينبغي ان يكون كبيرة كما يؤخذ من قوله بل قال الماوردي الخ عرش (قوله والمستمع
بالم به) اي اسم الصيغة عرش (قوله عن نهجه القوم) اي طريقه المستقيم عرش (قول المتن ويحرم
استعمال آلة الخ) اي وكذا يحرم اتحاذها واستعمالها هو الضرب بها معقيا وسمى (قول المتن من شعار
الشربة) جمع شارب وهم القوم المجتمعون على الشرب الحرام مغنى وفي الخلاصة وشايع نحو كامل وكلة اه
(قوله بضم اوله) الى قول المتن لا الرقص في النهاية الا قوله كايته ثم في موضعين وقوله وتضعيف الترمذي له
مردود وقوله ويشهد ايضا الى ويباح (قوله وهو صفر) اي نخاس اصفر عرش (قوله او قطعان الخ)
كالنحاستين اللتين تضرب احدهما على الاخرى يوم خروج الحمل ومثلها قطعان من صبي او خشية
تضرب احدهما على الاخرى واما التصديق باليدين فمكره كراهة تنزيه على (قوله يضرب احدهما
الخ) وهو ما يستعمله الفقراء المشهورون في زماننا السحر في عرف العامة بالكسكسات عرش وحاي (قول
المتن ومن ما عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار مغنى وشيخ الاسلام (قوله وسائر انواع
الاورار والمزامير) وكلها صغار شرع المنهج (قوله من قرب عهدها) اي بالخمر وشربها (قوله بان هذا) عبارة
النهاية نعم لو اخبر طبيبان عدلان بان المرء لا ينفقه له مرضه الا لعود عمل بخبرهما وحل له استماعه
كالنحو ينجس فيه اخرو على هذا يجعل الخ عبارة للمغنى ويبحث جواز استماع المريض اذا شهد عدلان

كراهة التحريم بل قال الماوردي ان القاري يفسق بذلك والمستمع يائم به لانه عدل به عن نهجه القويم (ويحرم استعمال آلة من شعار
الشربة كطنبور) بضم اوله (وعود) وورباب وجنك وسنطير وكنجة (وصنع) بفتح اوله وهو صفر يجعل عليه اوتار يضرب بها او قطعان من
صفر تضرب احدهما بالاخرى وكلاهما حرام (ومن ما عراقي) وسائر انواع الاوتار والمزامير (واستماعها) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى
فساد كشر الخمر لا سيما من قرب عهدها ولا نها شعار الفسقة والتشبه بهم حرام وخرج باستماعها سمعها من غير قصد فلا يحرم وحكاية
وجه محل العود لانه ينفع من بعض الامراض مردودة بان هذا ثبت عن احد من يعتد به على انه ان اراد حله لمن به ذلك المرض ولم ينفعه غيره

يقول طيبيين عداين فليس وجهه بل هو المذهب كالنذاري بنحس غير الخز وعلى هذا يحمل قول الخليلي بإباح استماع اللهو إذا نفعت من مرض أرى أن به ذلك المرض وتنهى الشافعي سماعه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أبي أسحق الشيرازي أنه كان يسمع العود من جملة كذبه وتورده كايته ثم (لا يراعى) وهو الشبا به سميت بذلك لخلو جوفها ومن ثم قالوا المن لا قلب له رجل يراعى فلا يحرم (في الأصح) الخبر فيها قلت الأصح تحريمه والله أعلم لأنه مطرب بانفراد به بل قال بعض أهل الموسيقى أنه آلة كاملة جامعة لجميع النغمات لا يسير الخرم كسائر المزامير والخبر المروى في شبا به الراعى منكر كما قاله (٢٣٠) أبو داود وبقتدير محتمه كما قاله ابن حبان فهو دليل للتحريم لأن ابن عمر سداذنيه عن

من أهل الطب بأن ذلك ينجم في مرضه وحكي ابن عبد السلام خلافا للعالماني السماع بالملاهي وبالدف والشبا به وقال السبكي السماع على الصورة الموهودة منكر وضلالة وهو من أفعال الجهلة والشباطين ومن زعم أن ذلك قربة فقد كذب واقتري على الله ومن قال أنه يزيد في الذوق فهو جاهل وشيطان ومن نسب السماع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤدب بأشياء يدا ويدخل في زمرة الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه متمتدا فليتبوا مقعده من النار وليس هذا طريقة لإياد الله تعالى وحزبه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقة أهل اللهو واللعب والباطل وينكر على هذا اللسان واليد والقلب ومن قال من العلماء بأباحة السماع فقد كذب لا يجتمع فيه دف وشبا به ولا رجال ونساء ولا من يحرم النظر إليه (قوله يقول طيبي (الخ) ينبغي أو معرقة نفسه إن كان عارفا بالطب ويتردد النظر في أخبار الواحد ولو فادما إذا وقع في القلب صدقة سيد عمر (قوله بل هو المذهب (الخ) أي حل استماعه انظر هل محل لنحو الطبيب استعمله حينئذ المتوقف عليه استماع المريض المتوقف عليه شفاؤه رشدي أي والظاهر الحل (قوله كايته ثم) أي في كعب الرعاع (الخ) (قوله وهو الشبا به) وهي المدا بالان بالغاب عرش (قوله لخلو جوفها) وفي السجري عن القابري والشبا به أي ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها (قوله ما أئنت قلت الأصح تحريمه) أي كصححه كلام البغوي وهو مقتضى كلام الجوهري ورجح الأول تبع فيه الراعي الغزالي ومال البلقيني وغيره له لعدم ثبوت دليل معتبر يتجر به معنى وشرح المنهج (قوله لأن ابن عمر سداذنيه (الخ) قد يمارض ذلك بأن تركه الانكار على الراعي دليل الجواز والانكار لا ينكر واجب الان بقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه أو يعتمد الفاعل التحريم واليراع مختلف فيه ويحتمل أن الراعي كان يعتقد حله باحتجاده منه أو بتقليد لمن اقتاده بحمله من المجتهدين أو أنه قام مانع من الانكار فليأتل سم (قوله سداذنيه) أي ورعوا لا فقد مران مجرد السماع لا يحرم وبه يتدفع إشكال تقريره لسماع نافع رشدي (قوله من نقل) أي المصنف (قوله في تحريمها) متعلق بطنط (قوله وأنه ليس (الخ) أي وإلى أنه (الخ) يعني قال أن القول بحله أو القائل به ليس (الخ) (قوله وره التاج السبكي وغيره) وبواقفه مامر عن الإمام (الخ) عبارة النهاية وفيه مامر عن الإمام (الخ) (قوله مامر (الخ) مرماه (قوله المتن دف) بضم الدال أشهر من فتحها سمى بذلك لتدقيق الاصابع عليه معنى (قوله حين نعى) أي دخل عرش (قوله فصل (الخ) مبتدأ وقوله الضرب بالدف خبره (قوله ومن ثم أخذ) إلى قوله ويشهد أيضا للمغنى (قوله ونحوه) كالولته وقت المقدو الزفاف معنى (قوله من كل سرور) عبارة للمغنى وشيخ الإسلام ما هو سبب لظاهر السرور كولد وعيد وقدم غائب وشفا مريض (قوله قال عرش قوله من كل سرور قد يهيم تحريمه لا سبب أصلا فليراجع ولا بعده لأنه لعلم مجرد (قوله أقول فيه توقف ولو قال فيهم كراهته (الخ) كان له وجه أخذنا مامر في الطر نرج والفناء بشرطهما بل قضية ما يأتي من قول شارح النهاية وقصة كلامه محل ما عدا ما من الطبول (الخ) بأباحة (قوله وهذا يشهد (الخ) عبارة للمغنى واستثنى البلقيني من محل الخلاف ضرب الدف في أمرهم من قدوم عالم أو

سماعها نافلا عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثم استخبر من نافع هل يسمعه فما يستدسم سداذنيه فلما لم يسمعها أخبره فترك سدهما فهو لم يماره بالأصغاء البيا بدليل قوله له أسمع ولم يقل أسمع ولقد أظن خطيب الشام الدواي وهو عن نقل عنه في الروضة وأثنى عليه في تحريمها وتقرير أدلته ونسب من قال بحله إلى الغلط وأنه ليس معدودا من المذهب ونقل كلامه بزمته وكلام غيره ثم راجعه ونقل ابن الصلاح اتهام إذا جمعت مع الدف حرما باجماع من يعتد به ورده التاج السبكي وغيره وبواقفه مامر عن الإمام في الشطر نرج مع القمار وعن الزركشي في الفناء مع الآلة وما حكي عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من أنهما كانا يسمعان ذلك فكذب كايته ثم فاحضره (و بنحو دنف) أي ضربه (و استماعه لعرس) لأنه صلى الله عليه وسلم أقر جويريات ضربن به حين بنى على فباطمة كرم الله وجههما

(قوله لأن ابن عمر سداذنيه (الخ) قد يمارض ذلك بأن تركه الانكار على الراعي دليل الجواز والانكار

بل قال فلن قالت وقبنا يعلم ما في غد دعي هذا وقول بالذي كنت تقولين أي من مدح بعض المفتولين بدرواه البخاري سلطان وصح خبر فصل ما بين الحرام والحلال الضرب بالدف وخبر أعلو هذا النكاح واجعله في المساجد واضرب عليه بالدف سنده حسن وتضعيف الترمذي له مردود من ثم أخذ البغوي وغيره منه أنه سنة في العرس ونحوه (وختان) لأن عمر رضي الله عنه كان يقره فيه كالنكاح وينكره في غيرهما رواه ابن أبي شيبة (وكذا غيرها) من كل سرور (في الأصح) الخبر الترمذي وابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع إلى المدينة من بعض معاز به قالت له جارية سوداء إنني نذرت إن ردك الله سالما أن اضرب بين يديك بالدف فقال لها إن كنت نذرت أو في بذر لك وهذا يشهد

لبحث البلقيني ان ضربه لبحر وقدم عالم أو سلطان لا خلاف فيه ويشهد ايضا لندبه بقصد الدور بدوم نحو عالم لنفع المسلمين اذ المباح لا يمتد نذره ولا يؤمر بوقائه لكن مرفى في النذر زيادة لا بد من استحضارها هنا ويباح او يسن عند من قال بندبه (وان كان فيه جلاجل) لا طلاق الخبر وادعاء انهم يكن بجلاجل يحتاج لاثباته وهي امان حلق تجعل داخله (٢٢١) كدف العرب أو صنوج عرض من

صفر تجعل في خروق دائرته
كدف العجم وبجل هذه
جزم الحاروي الصغير
وغيره ونازع فيه الاذري
بانه اشد اطر ايا من الملاهي
المتفق على تحريمها واطال
ونقل عن جمع حرمتها ولا
فرق بين ضربه من رجل أو
امرأة وقول الحليمي يختص
حله بالنساء رده السبكي
(ويحرم ضرب الكوبة)
بضم اوله ويحرم استماعها
ايضا (وهي طبل طويل
ضيق الوسط) واسع
الطرفين لكن احدهما
الان اوسع من الآخر الذي
لا جلد عليه للخبر الصحيح ان
السكر من الخمر والميسر اى
الغار والكوبة ولان في
ضربها تشبها بالختين فانه
لا يعتادها غيرهم تفسيرها
بذلك هو الصحيح خلافا
لنفسرها بالرد وقضية
كلامه حل ماعداها من
الطبول وهو كذلك وإن
اطلق العراقيون تحريم
الطبول واعتمدته الاستوى
فقال الموجود لاثمة المذهب
تحريم الطبول ماعد الدف
(لا الرقص) فلا يحرم ولا
يكره لانه مجرد حركات
على استقامة او اعوجاج
ولانه لا يشبه اقر الحبيشة
عليه في مسجده يوم عيد

سلطان أو نحو ذلك اه وعبارة النهاية محل الخلاف كما بحثه البلقيني إذا لم يضرب به لبحر وقدم الخ أى وإلا
فهو جائز قطعاً عن **(قوله ويشهد الخ)** أى الخبر المذکور **(قوله ويباح أو يسن الخ)** مراده به الدخول
على المتن رشيدى **(قوله لا طلاق الخ)** إلى قوله وهو كذلك أى المتن لا قوله كدف العرب بقوله كدف
العجم إلى ولا فرق وقوله لكن أحدهما إلى الخبر **(قوله يحتاج لاثباته)** قد يقال الأصل عدمها **(قوله ونازع الخ)**
عبارة النهاية ونازع الأذري فيه بانه الخ مردودة اه وعبارة الاسنى والقول بان الضرب بالدف وفيه
صحيح اطرأ الخ منع عاه وقد يقال ان هذا المنع مكابرة القول باباحة الدف الذى فيه الصحيح مع
حرمة الصنج وحده كما سيذكره ظاهر **(قوله فيه)** أى الدف الذى فيه جلاجل **(قوله بضم اوله)** أى لو سكن
الواو معنى **(قوله لكن أحدهما الان)** عبارة النهاية ومنه ايضا الموجود في زنتنا ما حدث فيه أو سعى الخ قال
عش افاد التعبير بمنه الكوبة لا تنحصر فيما سدا حدث فيه بالجلدون الا خبر بل هو شاملة لذلك ولما
لو سطر فاعاداهم **(قوله وتفسيرها بذلك الخ)** عبارة المغنى قال في المهمات تفسير الكوبة بالطبل خلاف
المشهور في كتب اللغة قال الخطاى غلط من قال انها الطبل بل هي الترداه لكن في المحكم الكوبة الطبل
والتردد جعلها مشتركة بينهما فلا يحسن التعليل **(قوله وقضية كلامه الخ)** عبارة المغنى قضية كلامه اباحة
ماعداها من الطبول من غير تفصيل كما قاله صاحب الذخائر قال الاذري لكن مرادهم ما عدا طبول اللبر
كما صرح به وغير واحد عن جزم بتحريم طبول اللهور العمرانى وابن ابي عصرون وغيرهما اه وفيه ميل
الى ما قاله الاذري خلافا للشارح والناهي يؤكد كداما الى الاسنى حيث قال في شرح قول الروض ولا يحرم
من الطبول إلا الكوبة بانه ضربه ونازع الاسنى في الحصر المذکور فقال هذا ما ذكره الغزالي فتبعه عليه
الرافعى والموجود لاثمة المذهب هو التحريم فماعدا الدف وورده الزركشى بان اكثرهم يقدره بطل اللهور
قال ومن اطلق التحريم اراده اللهور أى فالمراد لا الكوبة بقوله من الطبول التى تتراد للهور اه **(قوله حل ماعداها الخ)**
دخول فيه ما يضرب به الفقراء ويسمونه طبل الباز ومثله طبل المسحر فهاجرتان عن ضربه عبارة
الجزيري والقاعدة ان كل طبل حلال إلا الكوبة المذكورة وكل مزارحرام ولو لم يرسم او قرينة لا مزارح
الغير لاحتجاج قال الحلي وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على المعصية وهل من الحرام لعب الهوان
واللعب بالحيات وازاحج الحل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك اه وقوله ان كل طبل حلال
إلا الكوبة قد مر ما فيه **(قوله واعتمدته الاستوى الخ)** تقدم رده انفا عن **(قول المتن لا الرقص)**
سبأى تفصيل إسقاط الرقص المروءة سم **(قوله فلا يحرم)** إلى قوله ثم اعتمد في المغنى وإلى قوله لانه ان
صدر في النهاية **(قوله ولا يكره)** بل يباح معنى وشيخ الاسلام **(قوله واستثنى بعضهم)** عبارة المغنى وقيل
يكره وجرى عليه القفال وفي الاحياء التفرقة بين أبواب الاحوال الذين يقومون بوجدي جزم لهم أى بلا
كراهة ويكره اغنيهم قال البلقيني ولا حاجة لاستثناء أبواب الاحوال لانه ليس باختيار فلا يوصف باباحة
ولا غيرها اه وهذا ظاهر إذا كانوا موصوفين بهذه الصفوة لا اقتنجا كثر من يفعل ذلك ليس موصوفاً بهذه
ولذا قال ابن عبد السلام الرقص لا يمتاطاه إلا ناقص العقل ولا يصلح إلا للنساء اه **(قوله جمع)** منهم القفال كما
لان انكار المنكر واجب لأن يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه او يعتقد القفال التحريم
وان كان مختلفا فيه ويحتمل ان الراعى كان يعتقد حله باجماعه او بتقليد ائفاته محله من المجتهدين أو
انه مانع من الانكار فليتأمل **(قوله لا الرقص)** سبأى تفصيل إسقاط الرقص المروءة **(قوله)**
ثم اعتمد القول بتحريمه (والاوجه خلافه شمر

رواه الشيخان واستثنى بعضهم أبواب الاحوال فلا يكره لهم وإن قلنا بکراهته التي جرى عليها جمع ورده البلقيني بانه ان كان
باختيارهم فهم كثيرهم ولا فليسوا مكلفين ثم اعتمد القول بتحريمه إذا كثر بحيث أسقط المروءة وما ذكره آخر اه في نظر وأرأى
واضح جلي يجب على من سائر ما يحكى عن الصوفية بما يخالف ظواهر الشرع فلا يحتاج به لانه ان صدر عنهم في حال تكليفهم

فهم كثيرهم آو مع غيبهم لم يكونوا مكلفين بموقد مرفى الردة فى رد كلام اليا فى ما يجب استحضاره هنا ونقل الاسنوى عن العز بن عبد السلام انه كان يرقص فى السماع يحمل على بحر القيام والتحرك لقلبه وجود شهودا وادوا لجل لا يمر فى إلا اهله نعمنا الله بهم آمين ومن ثم قال الامام اساعيل الحضرى فى موقف الشمس لما سئل عن قوم يتحركون فى السماع هؤلاء قوم يروحون قلوبهم بالاصوات الحسنة حتى يصيروا روحانين فهم بالقلب مع الحق وبالاجساد (٢١٢) مع الحلق ومع هذا فلا يؤمن عليهم العدو فلا يرى عليهم فنيا فقلوا ولا يقتدى بما قالوا

مرآة نقار (قوله فهم كثيرهم) أى فى الاباح على الراجب والكراهة على خلافه (قوله ثم اعتمد القول بتحريره الخ) والوجه خلافه نهاية ولكن تردبه الشهادة كما يأتى ع (قوله وما ذكره اخرا) اى اعتماد القول بتحريره اذا كثرت الخ قوله ولو لا اى الرد بان كان الخ (قوله لا نهان صدر الخ) الاخصر المناسب لاحتال صوره عنهم بغير اختيار (قوله يحمل) اى المقبول (قوله هؤلاء قوم الخ) ومقول القول (قوله العدو) اى الشيطان والنفس (قوله فلا يرى) اى لا يمتنع (قوله بما قالوا) اى فقلوا (قوله وعن بعضهم تقبل الخ) قد يؤيد قول هذا البعض قبول شهادة المبتدع الذى لا يكفر بيده بالاولى ولا بدع له قول الشارح ورد بانه آخ فتدبره ان كنت من اهله اهد سيدع اقول قد يفرق بوجوب تقليد غير المجتهد بل بالاقتافى الفروع وعدمه فى الاصول وايضا قد تقدم عن المعنى عن السبكي ما يوافق الرد المذكور بزيادة تشديد (قوله بكر النون) الى قوله وروى الخطيب فى النهاية لا قوله لو ان نازع فيه الاسنوى وغيره وكذا فى المعنى الامانة عليه (قوله وهو أشهر وفتحها هو افصح) وفى البجيرى عن عبد الركنه ويوافقه قول المعنى وهو بكر النون افصح من فتحها بالمثلث من يتخلف الخ وفى ع (قوله فانه صفة قديتو قف) كونه اى الفتح افصح بل فى محته مع تفسيره بالمثلث بالنساء فانه يقتضى تعين الكسر لان يقال فى توجيه الفتح ان غير الفاعل يشبه الفاعل بالنساء فصيروا عنه مشبهة بالنساء اه (قوله فيحرم على الرجال الخ) وما عتبه بالولى ما يفتل فى وفاة التيل من رجل زين بزنة امرأه ويسمعون عروس البحر فذا ملعون فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشبهين من الرجال بالنساء فيجب على ولى الامر وكل من له قدرة على إزالة ذلك منعه معنى وفى هامشه بلاعزو ماضيه ومنه ايضا ما يفعل فى الافراح من زين شاب امرء فداخ زينة النساء وتحركه بحر كتم ورفع صوته بكلامين بل وباتى هو ورفقه باقى من فاعلها واشنع من كلامهم ويسمون ذلك خيال شاميات فيحجم الله وجلسامه اهل الضلالات المخرين لم يلم على تلك القبيحات المحرمات اه (قوله حركة الخ) اى فيها معنى (قوله وهبة) الواو بمعنى واعش اى كاعبر به المعنى (قوله وعلية) اى تكلف ذلك (قوله قرآن وشعر فى مجلسك) اى هل يجمع بينهما فيه (قوله القرآن والشعر) اهل المعنى تختار القرآن والشعر الخ (قوله واستشهد) الى قوله لان كعب فى النهاية لا قوله يؤيده الى المتن وقوله وان تاذى قريه المسلم وقوله وان قصد الى المتن وقوله حرم الى جز ما (قوله واستشهد من شعر امية الخ) اى طلب من بعض الصحابة ان يشهد منه (قوله ابن الصلت) عبارة مسلم والنهاية ابن ابى الصلت (قوله ورواه مسلم) لفظه عن عمر بن الشريد عن ابيه قال ردف رسول الله ﷺ يوما فقال هل معك من شعر امية بن ابى الصلت شئ قلت نعم قال هيه فانشدته بيتا فقال هيه حتى انشدته مائة بيت اه (قوله منه) اى الشعر (قوله او حث على خير) يؤيده ما تقدم للشارح والاذرى فى الخدامه فراجع سيدع (قوله فى شعره) ليس بقيد ع (قوله معينا) يظهر انه ليس بقيد فيحرم مجموع غير الحرفى والمراد بالفاسق المتجاهر مطلقا عبارة الاسنوى والمعنى نصها ومحل تحريم الهجاء اذا كان مسلما فان كان كافرا اى غير معصوم جاز كاصح به الروايات وغيره لانه صلى الله عليه وسلم امر حسنا بهجوا الكفار بل صرح الشيخ ابو حامد بانه مندوب مثله فى جواز الهجو المبتدع كما ذكره فى الاحياء والفاسق المعان كما قاله العمرانى وبخه الاسنوى وظاهر كلامهم جواز هجو الكافر الغير المحترم المعين وعليه فيفارق عدم جواز لعنه بالان الابعاد من الخبر ولا عنه لا يتحقق

اه وعن بعضهم تقبل شهادة الصوفية الذين يرقصون على الدف لا يعتقدون ان ذلك قربة كما تقبل شهادة حنفى شرب النبيذ لا يعتقدوا باحته وكذا كل من فعل ما اعتقدوا باحته اه ورد بانه خطأ قبيح لان اعتقاد الحنفى نشأ عن تقايد صحيح ولا كذلك غيره وانما ملنقوه الجهل والتقصير فكان خيالا باطلا لا يلتفت اليه (ألا ان يكون فيه تكسر كفعل الخ) بكسر النون وهو أشهر وفتحها وهو افصح فيحرم على الرجال والنساء وان نازع فيه الاسنوى وغيره وهو من يتخلق بخلق النساء حركة وهيته وعليه حملت الاحاديث بلعنه اما من يفعل ذلك خلقته من غير تكلف فلا ياثم به (ويباح قول) اى انشاء (شعر وانشاده) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصنى اليه كحسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضى الله عنهم وروى الخطيب فى جامعه انه قرى عنه عند النبي صلى الله عليه وسلم

قرآن وأندشد شعر فقليل بارسل الله قرآن وشعر فى مجلسك قال نعم وان ابا بكره قال آيت التلى صلى الله عليه وسلم وعنده بعده أعربى يشد الشعر فقلت بارسل الله القرآن والشعر فقال يا ابا بكره هذا مرة وهذا مرة واستشهد من شعر امية بن ابى الصلت مائة بيت رواه مسلم اى لان اكثر شعره حكموا امثالا وتذكر بالبعث ولهذا قال ﷺ كادى امية ان يسلم وروى البخارى ان من الشعر للحكمة واستحب الماوردى منه ما حذر عن مصعبه ارجح على خير يؤيده ما مر من محبة الصادق لتعليه حينئذ (الان هجوا) فى شعره معينا غير حرجى

وان نادى قريه المسلم بخلاف الذى لانه معصوم ومقتضى كلام بعضهم الحاق كل مهذر (٢٢٣) بالحري وهر ظاهر في المردودون نور

الزاني المحصن وغير متجاهر
بفسق وغير مبتدع يبدعته
فيحرم وان صدق او كان
بتعريض كما في الشرح
الصغير وترد به شهادته
للإيذاء وامم حاكمه دون
منشئه الا ان يكون هو
المدعيه فيكون ائمه اشد
(او يفصح) بضم اوله
وكسر ثالثة اي يجاوز الحد
في الاطراف المدح ولم يمكن
حمله على المبالغة فيحرم ايضا
لانه حجت كذب وترد به
الشهادة ان اكثر متهمان
قصداظهار الصنعة لا ايهام
الصدق قال ابن عبدالسلام
في قواعده ولا تكاد تجد
مداسا الا ردلا ولا هجما الا
نذلا (او يعرض بامراة
معينة) بان يذكر صفاتها
من نحو طول وحسن وصدغ
وغيرها فيحرم ايضا وترد
به شهادته لما فيه من الايذاء
وهناك الستر اذا وصف
الاعضاء الباطنة ومخلفي
غير حيلته اما هي فان ذكر
منها ما حقه الاخفاء كما يتفق
بينهما عند الخلوة حرم كافي
شرح مسلم لكن جزما
بكرهته وردت شهادته
ايضا والا فلا لان كعب
ابن زهير رضى الله عنه شيب
بزوجه بنت عمه سعادتي
فصيدها بانت سعاد المشهورة
واشهدا بين يدي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم
يشكر عليه وخرج بالمرأة

بعده منه فقد يحتمل بغير بخلاف الهجو اه وهي كالصريح في الاطلاق ثم رايته قال الرشدي قوله معنا
انظر هل منه هجرا هل قربة او بولدة معينة اه (قوله خلاف الذي) اي ونحوه نهاية (قوله) دون نحو
الزاني الخ اي كترك الصلوة قاطع الطريق بشرطها (قوله وغير متجاهر) عطف على غير حربي (قوله)
متجاهر بفسق اي بما جاهر به كاهو ظاهر سيد عمر (قوله) وغير مبتدع يبدعته دخل فيه غير المبتدع
والمبتدع بغير بدعته اما مجر يبدعته فلا يحرم رشدي (قوله يبدعته) متعلق بمجذوف اي هجاء يبدعته
(قوله فيحرم) اي هجر غير هذه الثلاثة (قوله كافي الشرح الصغير) بل ورجحه الاصل اي الروضة حيث قال
ويشبهه ان يكون التعريض هجرا كالصريح وقال ابن كنج ليس التعريض هجرا انتهى اه اسنى (قوله)
وترد به شهادته) هذا مجاز على ما اذا هجاء بما يفصح به كان اكثر منه ولم تغلب طاعنا بقدره ما مر اسنى
ولكن ظاهر كلام الشارح والناظر للمعنى الاطلاق كالروض ثم رايته في قسم ما نصه قوله وترد به شهادته
لعل المراد بشرط الرد الا ان يقول انه كبرية ثم رايته بين نزو اجره انه كبرية اه (قوله لا إيذاء) اي مسليا
او ذميا ونحوه نهاية (قوله) الا ان يكون هو المدعيه اي بان كان قد سمعته من رآه فاداعه وهناك مستر
المجواس (قوله او يفصح) قضية صنيع المنهج انه من عطف العام فعليه فقول الشارح اي يجاوز الخ
من تفسير المراد (قوله بضم اوله) الى قوله ومخلة ان لم يكثر في المعنى (لا قول) ان اكثر في قال وقوله ونزع
الى الجو بالمعنى وما انبه عليه (قوله الاطراف) اي المبالغة (قوله) ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب
طاعنا وقضية عدم التقيد بالاكثر في الهجو والتعريض مع تعليلها المذكور اى الايذاء ان كلا منهما
كبرية اه سم وقوله لعل ضابط الاكثر الخ الاولى لعل الرد بالاكثر مقيد بان لا تغلب الخ وقوله وقضية
الخ قد تقدم انفا عنه ونزواجر الشارح التصريح بذلك في الاول وقد يفيد ذلك في الثاني قول الشارح الا في
وبقع بعض فسخة الشرع الخ (قوله لا ايهام الصدق) كذا في الروض ولعل الاولى اسقاط الهمة كافي
الحلي (قوله ردلا) وقوله نذلا كلاهما يفصح فسكون الحس قاموس (قوله وهنك الستر) لعل الواو بمعنى
او كما جره به النهاية (قوله اذا وصف الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله في غير حيلته) اي غير زوجته
وامته (قوله ما حقه الاخفاء الخ) اي او اعضاء الباطنة بعبارة المعنى هنا ولو شيب بزوجه وامته بما حقه
الاخفاء وردت شهادته مسقطا لمرءته وكذا الوصف بزوجه وامته باعضائها الباطنة كما جرى عليه ان
المقرى بما لا صلح له ان نزع في ذلك اه وعبارته في شرح قبلة زوجة الخ وقرن في الروضة بالتبيل ان
يحكى ما يحرم بينهما في الخلوة ما يستحي منه وكذا صرح في النكاح بكرهته لكن في شرح مسلم انه حرام اه
(قوله) لكن جزما بكرهته) وكذا جزمه الاسنى والنهاية والمعنى قال عرش وينبغي ان يكون محل
الكره مام تذا بطاظره والاحرم (قوله وردت شهادته الخ) اي اسقوط المروءة بذلك روض ومقنى
ثم ظاهر اطلاقهم مناهم اشراطا لاكثر لكن كلامهم الا في شرح واكثر حكايات الخ قد يفيد
اشراطا بان كلام المعنى والاسنى كالصريح فيجب قصر اهاك على كلام البقيني والركشي وسكتان
كلام الاذرى كافي (قوله والا فلا) ويشترط ان لا يكون من ذلك والاردت شهادته قاله الجرجاني
معنى واسنى ويفيده ايضا قول الشارح الا في ومخلة ان لم يكثر الخ (قوله) لكن اعتبر البغوى وغيره تعيينه

(قوله) وترد به شهادته) لعل المراد بشرط الرد الا ان يقول انه كبرية ثم رايته بين نزو اجره انه كبرية
(قوله) ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب طاعنا وقضية عدم التقيد بالاكثر في الهجو
والتعريض مع تعليلها المذكور ان كلا منهما كبرية (قوله) لكن جزما بكرهته وردت شهادته الخ
في الصنيع اشعار بان ردها على الكراهة ايضا فان كان كذلك فلعل وجهه لانه على قلة المروءة وعدم
المبالاة ثم رايته قول الروض والتشبيب بمعية ووصف اعضائها الباطنة ولو زوجته مسقطا للمروءة
اه ويفهم من كلام شرحه وجوابه عن النص رد الشهادة على الكراهة ايضا

الامر قد فرم وان لم يعنه على ما قاله الروياني لانه لا على مجال بل يفسق ان ذكر انه يشتمه لكي اعتبر البغوى وغيره تعيينه ايضا ونزع ابن
الرفعة الروياني في إطلاق الفسق بانه ليس من لازم عشقه ان يكون بشهوة محمولا فذا عدوا من الشهداء الميت عشقا وفيه نظر لان شرطه

ان يكتم ويدف وهذا يكتم على ان الزركشي (٢٢٤) وغيره قدروا الشهادة بعشق غير الامر ذو بالمعينة غيرهما فلا يتم فهو لا ترد به الشهادة

لان غرض الشاعر تحسين صناعته لتحقيق المذكور فيه ومحلله ان يكتم منه لبناء الشيخين الاطلاق على ضعف ويقع لبعض فسقة الشعراء نصب قرآن تدل على التعيين وهذا لاشك انه معين (والمروءة تتخلق بتخلق امثاله في زمانه ومكانه) لان الامور العرفية تختلف بذلك غالبا بخلاف العدالة فانها ملكة راسخة في النفس لا تتغير بعروض مناف لها وهذه احسن العبارات المختلفة في تعريف المروءة لكن المراد بتخلق امثاله المباحة غير المزورة به فلا نظر لخلق القلندر بخلق اللحي ونحوها (فالاكل في سوق والمشي) فيه (مكشوف الرأس) أو البدن غير العورة او كشف ذلك فيها وان لم يشم من لا يليق به ذلك وان كان الاكل ماشيا لثافه مالم يكن خاليا فيها يظهر يسقطها لخبر الطبراني بسندلين الاكل في السوق لقراءة ومثله الشرب وان صدق جوعه او عطشه قال الاذرى او كان ياكل حيث وجد لثقله وبراءته من التكيف العادى قال البلقيني ان اكل داخل حانوت مستترا ونظر فيه غيره وهو الحق فيمن لا يليق به ذلك قلت او كان

اعتمده شيخ الاسلام والنباهة والمعنى (قوله قدو الشهادة) أى شهادة الميت عشقا (قوله بالمعينة) الى قول المتن فالأكل في النهاية إلا قوله ومحلله الى ويقع (قوله بالمعينة غيرهما الخ) وليس ذكر امرأة بمحولة كليل تعينار ووضوعه (قوله فيه) أى فى تشييب غير المعينة (قوله ومحلله) أى عدم الرد بذلك عبارة الاسنى شرح قول الروض والتشيب بغير معين لا يضر نفسه وما اقتضاه من ان ذلك لا يضر مع الكثرة بانه الاصل على ضعف فيقيد كلام الاصل بالليل (قوله لاشك انه معين) أى فيفسد قلة شهادته بذلك فى الروض مع شرحه (فرع) شرب الخمر عمدا مع العلم بالتحريم بوجوب الحد ورد الشهادة وان قل المشروب ولم يسكروا وشهادة بالتموه ومشتربا الغير حجة كند او قصد لخل لا عسكافا بمقصد باسما كالتخل ولا عاصرها ومعتصرها ان لم يقصد بذلك شربها او الاعانة عليه والمطبوخ منها كالتنيد فاذا شرب من احدهما القدر المسكر حذورت شهادة ولو شرب منه قدر الا يسكروا اعتقد اباحتها كالخمر في دولهم ترد شهادته وان اعتقد تحريمه حذورت شهادته ومن وطى امته وهو يظنها اجنبية ردت شهادته لان من وطى اجنبية وهو يظنها امته اعتبارا باعقاده فيها وان تكح بلاولى او تكح نكاح جمعة ووطى فيها وهو يعتد بالحل لم ترد شهادته او الحر مقدرت لذلك لا ترد شهادته منقطع الثار وان كره التقاطه لا يغير مكرهه عند جماعة وترد شهادة من بعد حضور الدعوة بلا نداء وضرورة قال في الاصل واستحل صاحب الطعام لانه اكل محرما الادعوة للتطيان ونحوه فلا ترد شهادة من بعد حضوره لانه اطعمه عام (قول المتن والمروءة) بفتح الميم وضما وبهمزة وبالداو او املة نفسانية الخ قاله النلساني وفي المصباح اداب نفسانية تحمل مراعاتها الانسان على محاسن الاخلاق وجمل العادات اه عرش (قوله لان الامور) الى قوله او كشف في المعنى (قوله بذلك) أى باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان معنى (قوله فانها ملكة الخ) عبارة المعنى فانها لا تختلف باختلاف الأشخاص فان الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع اه (قوله لا تتغير بعروض مناف لها) ان اراد حقيقة المنافي في عدم التغير نظر سم وقد يدفع النظر بان يراد بالعرض التيسر لا الانصاف بالفعل (قوله وهذه) أى عبارة المتن (قوله في تعريف المروءة) أى المقولة فيه (قوله لكن المراد الخ) عبارة المعنى واعتراض البلقيني على عبارة المصنف بأنه قد يكون خلق امثاله خلق اللحي كالقلندر مع فقد المروءة فيهم وقد اشترت الى ردها بقول من راعى منهاج الشرع واداه اه أى عقب قول المصنف بتخلق امثاله (قوله المباحة) أى الخلق المباحة (قوله ونحوها) أى القلندرية (قول المتن فالأكل في سوق) أى لغير سوقى وروض معنى (قوله والبدن) الى قوله ما يفيد في النهاية لا قوله لو ان كان الى يسقطها وقوله بسندلين وقوله قال الاذرى الى قال البلقيني وما انبه عليه (قوله غير العورة) أى اما كشفها فخرام معنى (قوله من لا يليق به الخ) راجع لجميع ما مر وزاد المعنى وغير محرم بنسكه اه (قوله ماشيا) والانصب في سوق (قوله يسقطها) اشارة الى ان قول المصنف الاى يسقطها خبر قوله فالأكل وما عطف عليه بتاويل كل واحد (قوله ومثله الشرب) عبارة النباهة وقيل به الشرب اه قال عرش ويؤخذ منه ان ما جرت به العادة من شرب القهوة والدخان في بيوتها وعلى مساطبها يخل بالمروءة وان كان التماطل ذلك من السوفة الذين لا يحتشمون ذلك (قوله ومثله الشرب) الى قوله وهو الحق في المعنى لا قوله قال الى قال (قوله الان صدق الخ) أى غلب الخ معنى (قوله لنقله) أى عده نفسه حقيرا (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النباهة نعم لو اكل داخل حانوت مستترا بحيث لا ينظره غيره او يمن يلقى به او كان صائما الخ اتجه عنده حيث اه قال عرش قوله بحيث لا ينظره غيره اه من المارين اما لو نظر من دخل لياكل ايضا فينبغي ان لا يخل بالمروءة اه (قوله ونظر فيه غيره) عبارة المعنى وفيه كما قال ابن شهبة نظر اه (قوله وهو الحق) أى التنظير (قول المتن وقوله زجة الخ) او حكاية ما يفعله معها في الخلوة وروض معنى (قوله في تحوفاها) أى كوجها (قوله لاراسها) الى قوله وتوقف البلقيني في المعنى (قوله لاراسها) أى ونحوه معنى (قوله او وضع يده) عطف على

(قوله لا تتغير بعروض مناف الخ) ان أريد حقيقة المنافي في عدم التغير نظر

على نحو صدرها (بحضرة الناس) أو اجنبي يسمة علم بخلافه بحضرة جواريه أو وزوجاته وتوقف الباقي في تقديدها بحضرة الناس أو الاجنبيات
 له جلاهما ولا وجه في التوقف في ذلك لانه لا يفعله الا من لا خلاف له كما في قوله (ولا كثار حكايات مضحكة) للاحاضرين أو فاعل خيالات كذلك
 بان يصير ذلك عادة له بل جاء في الخبر الصحيح من تكلم بالكلمة بعد ذلك بالاجساد يومى (٢٢٥) ما في النار سبعين خريفا ما يفيد انه حرام بل

كبيرة لكن يتعين حملها على
 كلغة الغير بباطل يصحك
 بها أعداءه لأن ذلك من
 الازدراء ما يعدل ما في كآثر
 كثيرة منه وقضية تقييد
 الاكثار بهذا أنه لا يعتبر
 فيها قبله وما بعده ونظر فيه
 ابن القتب واعتمد البلقيني
 أنه لا بد من تكرار الكل
 تكرار يدل على قلة المبالاة
 واستدل به بالنص وتبعه
 الزركشى فقال ظاهر
 النص الذي جرى عليه
 العراقيون وغيرهم ان من
 وجد ما فيه بعض ما هو
 خلاف المروءة قبلت شهادته
 إلا ان يكون الاغلب عليه
 ذلك فترد شهادته لكن
 توقف شيخه الاذرى في
 إطلاق اعتبار الاكثار في
 الكل ثم بحث اعتباره في
 نحو الاكل يسوق ومد
 الرجل بحضرة الناس
 بخلاف نحو قلة حيلة
 بحضرة الناس في طريق
 واعترض بما يصح عن ابن
 عمر رضي الله عنهما أنه قيل
 أمة خرجت له من السي
 كان عنقها ابريق فضنة
 بحضرة الناس ويرد بان

قبة زوجة عش (قوله على صدرها) أى ونحوه من مواضع الاستماع معنى (قول المتن بحضرة الناس)
 أى ولو محارم لها أو عه (قوله أو اجنبي) عبارة المغني والمراد جنسهم ولو واحد أو عر بحضرة واجنبي
 كان أولى اه (قوله بخلافه) أى كل من القليلة الوضع (قوله بحضرة جواريه أو وزوجاته) يتجه ان ذلك
 يختلف باختلاف الاشخاص سم (قول المتن ولا كثار حكايات الخ) ولا كثار سوء العشرة مع المعاملين
 والأهل والجيران ولا كثار المضايقة في اليسر الذي لا يستغنى فيه روض مع شره (قوله بان يصير ذلك
 عادة له) أى بخلاف ما لم يكثر أو كان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة معنى (قوله يصحك بها) أى
 يقصد ذلك سواء فعل ذلك جلب دنيا تحصل له من الحاضرين أو لمجرد المباشرة عش (قوله ما يفيد الخ) لعله
 فاعل جاءه أو قوله من تكلم اجد بل من الخبر الصحيح ولو قال للخبر الصحيح من تكلم اجد هذا يفيد الخ كان انصر
 وأوضح (قوله وقضية) إلى المتن في النهاية لا قوله ولا نظر فيه إلى ثم بحث (قوله تقييد الاكثار بهذا الخ) فيه
 قلب عبارة المغني والاسنى وتقييده الحكايات المضحكة بالا كثار يقتضى ان ما عداها لا يقيد بالا كثار بل
 تسقط العدالة المألوفة الواحدة قال ابن القتب وفيه نظر الخ (قوله واعتمد البلقيني أنه لا بد من تكرار الكل
 الخ) يذني ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على صغيرة من قوله ويجرى
 ذلك في المروءة والمخل ما فان غلبت أفرادهم يؤثروا لاردت شهادته اه فانه مغاير لكل ما ذكره هنا عن
 البلقيني وغيره اه سم (قوله فقال) أى الزركشى (قوله إلا ان يكون الاغلب الخ) هذا يقتضى اعتبار
 الاكثار في الجيع معنى (قوله لكن توقف شيخه الاذرى الخ) عبارة النهاية والوجه كما قاله الاذرى اعتبار
 ذلك في الكل إلا في نحو قلة حيلته بحضرة الناس في طريق مثلاً فلا يعتبر تكرره واعترض الخ (قوله
 واعترض) إلى قوله قالوا وجه الخ الانسب تقديمه على قول المتن ولا كثار الخ كافي الاسنى والمغني عبارتهما
 وأما تقبيل ابن عمر رضي الله عنهما امته التي وقت في سهمه بحضرة الناس فقال الزركشى كانه تقبيل استحسان
 لا تمتع أو فعله بالناليج أو ظن انه ليس ممن ينظر اه على ان المرة الواحدة لا تضر على ما انتقضاء نص
 الشافعي اه (قوله لا دخل له الخ) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من مثل ان عمر رضي الله
 عنهما ولا يجابون احد افيا لا يليق فليتام سم (قوله ليعين الخ) وقد يقال غرضه اغاظة الكفار وإظهار
 ذمهم عش (قول المتن قيام) أى ملوطة عش عبارة المغني بالمدمى بذلك لا لاجتماع اطرافه اه وعبارة
 القليوبي هو المفتوح من امامه وخلفه وأما القيام المشهور الان المفتوح من امامه فقد صار شعار الفقهاء
 ونحوهم اه (قول المتن وقلنوسة) بفتح القاف واللام يعض القاف مع السين معنى (قوله وهي ما يليق) إلى
 قول المتن التهمة في النهاية لا قوله كما رلى المتن وقوله ونازع الزركشى إلى المتن وما ناله عليه (قوله
 وحده) بيان للرداد منها وإلغائها لا يتقدم بذلك بل يشمل ما لو ايسها ولف عليها عمارة عش (قول
 المتن حيث لا يعتاد) أى لا يغني لبسها وقيد في الروضة لبسها للفقهاء بان يرد فيها فاشعر بان لبسها في
 البيت ليس كذلك اه معنى (قول المتن ولا كباب على الشطر نج) أى بحيث يشغله عن مهاتها ثم ان لم يقترن به

(قوله بخلافه بحضرة جواريه أو وزوجاته) يتجه ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص (قوله واعتمد البلقيني
 أنه لا بد من تكرار الكل الخ) يذني ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على
 صغيرة من قوله ويجرى ذلك في المروءة والمخل ما فان غلبت أفرادهم تؤثروا لاردت شهادته اه فانه مغاير
 لكل ما ذكره هنا عن البلقيني وغيره (قوله لا دخل له فيه) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من

(٢٩ - شرواني وابن قاسم - عاشر) مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكوت الباقيين

عليها بل بسقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له فيه على أنه لا يحتمل أنه انما فعله ليعين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهي واقعة حال
 فعليه محتملة لدلائل فيها أصلاً فالوجه ما فصله الاذرى (وليس فيه قيام وقلنوسة) وهي ما يليق على الرأس وحده وتاجر ثوب نحو
 جمال وهذا ثوب نحو قاض ونحو ذلك من كل ما يفعل (حيث) أى بمحل (لا يعتاد) مثله فيه (ولا كباب على لب الشطر نج) أو فعله بنحو طريق

وإن قلنا كبري وبني أن حضوره في هذا التفصيل (أو على غناء أو) على (سماعة) أي استماعه أو اتخاذ امرأة أو أمر دليلي للناس ولو من غير الكتاب (وإدانة رقص) أي من يلبق به ما غيره فيسقطها مرة كما هو ظاهر من قوله والامر إلى آخره ومد الرجل بحضرة من يحتمله بلا عذر يسقطها) لما فاق ذلك كله (٢٢٦) وبحسب الراجح أن اتخاذ الغناء المباح حرفة لا يسقطها إلا بالقهر أو الزكشي بان الشافعي

نص على رد شهادته وجري عليه الإصحاب لأنها حرفة دينية ويدفعها على العرف من لا يحياها هو بما عرفت به كلامه عن الوأوى عبارته بمعنى أو (تنبيه) اختلفوا في تعاطي غارم المروءة على أوجه ثالثها أن تعلقت به شهادة حرم والا فلا وهو الوجه لأنه يحرم عليه التسبب في إسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغيره (والأمر فيه) أي جميع ما ذكر (يختلف بالأشخاص والأحوال وأما كن) لأن المدار على العرف كما مر فقد يستخرج من شخص وفي حال أو مكان ما لا يستخرج من غيره أو فيه ونازع الزكشي في التعميم المذكور بأنه لا يظهر في نحو القبلة واكتار الضحك والشرط نية أي فيه تسلبا مطلقا وهو ظاهر (تنبيه) يؤخذ من قولهم لا المدار إلى آخره أن من دخل بلدة قريبا يرى أهلها لا تحرم مروءته به وغله أن سلم ما إذا تزايد يرى أهل حرفة ولم يعد أهل ذلك المحل أن تزيره يرى غير بلده منزه مطلقا (وحرفة

ما حرمه ويرجع في قدر الكتاب للعادة أما القليل من لعب الشرط نية فلا يضرب في الخلوة بخلاف قارعة الطريق فإنه هادم للبروءة والكتاب على لعب الحمام كالكتاب على الشرط نية مع شرحه (قوله وإن قل) شامل للمرة كما يأتي التصريح به عن الروض (قول المتن أو غناء أو سماعة) أي سواء اقترب بذلك ما وجب التحريم أم لا ومثل ما ذكر الكتاب على أنشاد الشعر واستنشاد حتى يترك مهماته معنى وروض مع شرحه (قوله أي استماعه) إلى قوله رده الزكشي في المعنى الأول أنه يلبق به إلى ومد الرجل (قوله ليعني) الخ أي يكتب بالشعر معنى (قوله للناس) المراد جنسهم أسمى (قوله ولو من غير الباب) انظر هذه الغاية والكتاب ونفيه عما يكتون في فعل فعله والاتخاذ لا يحسن وصفه بذلك كالإتيان في ريشي (قول المتن وإدانة رقص) أي أكثر معنى ومثله الكتاب على الضرب بالدف وروض (قوله من يحتمله) أي يحجب العادة عن شغلها كان بحضرة آخره أو نحوه ككلامه لم يكن ذلك تركا للبرءة أسمى ومعنى (قوله في عبارته) أي قوله والمشى الخ (قوله ثالثها الخ) عبارة بأنها وبوجه آخر من ترتب عليها رد شهادة تعلقت به قصد ذلك لأنه الخ (قول المتن والأمر فيه الخ) عبارة الروض مع شرحه ويرجع في الأكثر بما ذكر إلى العادة والشخص إذ يستخرج من شخص قدر لا يستخرج من غيره ولا يمكنه والأزمة تأثير فليس اللعب بالشطرنج مثلا في الخلوة مرارا كاللعب في السوق والطرق مرة في ملا من الناس (قوله أي جميع ما ذكر) عبارة المعنى أي مسقط المروءة (قوله لأن المدار) إلى قوله ونازع في المعنى (قوله كما مر) أي في شرح والمروءة تخفى الخ (قوله فقد يستخرج الخ) حمله المأمور الأطعمة إلى البيت شحا لاقتداء بالسلف التاركين للتكساف خرم مروءة ممن لا يلبق به بخلاف من يلبق به من يفعله اقتداء بالسلف والتشفيق في الأكل واللبس كذلك (تنبيه) يرجع في قدر الأكثر للعادة هو ظاهر تقديم ما ذكر أي لعب الشرط نية والحمام والغناء واستماعه وأنشاد الشعر واستنشادهم الرقص والضرب بالدف بالكثرة أنه لا يشترط قيامه أله لكن ظاهر نص الشافعي والعراقيين وغيرهم أن التكسيف في الكل ذكره الزكشي ثم قال ويؤيد التفصيل بين ما يعد خارما بالمرءة الواحد وغيره فلا كل من غير السوق مرة في السوق كالمتشبه فيه مكشوف معنى وروض مع شرحه (قوله أو فيه) أي الزمان أو المكان (قوله التعميم المذكور) أي يقولو الأمر فيه الخ (قوله مطلقا) أي من أي شخص كان وفي أي زمن أو مكان كان (قوله قريبا) كذا في أصله بخطه بالف هنا وفيما يأتي سيد عمر (قوله مطلقا) أي في بلده وغيره (قوله بالهمز) من الدناءة وهي السافطة وتركه من الدنو بمعنى القريب معنى (قول المتن وكس) أي لزل ونحوه معنى (قوله وحياكة) إلى قول المتن والتمهية في المعنى (قوله وجزارة) أي وأسكاف ونحال معنى (قول المتن من لا يلبق به) أي سواء كانت حرفة أو أمانة لا اعتاده ثلثه فعله ولا عرش وقال سم يبغي استئمان كنس نحو المسجد تركا وتواضعا أو مرافقا عن المعنى ما يفهمه (قوله أي لاقت به) أقاده أن الاعتبار ليس بقيد وإنما المدار على اللياقة ولذا اقتصر عليها الروض والمنهج (قوله كارجعه في الروضة) أي حيث قال لم يتعرض الجهور لهذا القيد ويؤيد أن لا يقيد به بل ينظر هل يلبق به هو أم لا شرع المنهج زاد المعنى واعتراض جملهم الخرفة الدينية مما يخرج المروءة مع قولهم أنها من فروض الكفايات واجب يحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره أو وفي الزيادة مثله (قوله لأنه لا يتغير بذلك)

نص على رد شهادته وجري عليه الإصحاب لأنها حرفة دينية ويدفعها على العرف من لا يحياها هو بما عرفت به كلامه عن الوأوى عبارته بمعنى أو (تنبيه) اختلفوا في تعاطي غارم المروءة على أوجه ثالثها أن تعلقت به شهادة حرم والا فلا وهو الوجه لأنه يحرم عليه التسبب في إسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغيره (والأمر فيه) أي جميع ما ذكر (يختلف بالأشخاص والأحوال وأما كن) لأن المدار على العرف كما مر فقد يستخرج من شخص وفي حال أو مكان ما لا يستخرج من غيره أو فيه ونازع الزكشي في التعميم المذكور بأنه لا يظهر في نحو القبلة واكتار الضحك والشرط نية أي فيه تسلبا مطلقا وهو ظاهر (تنبيه) يؤخذ من قولهم لا المدار إلى آخره أن من دخل بلدة قريبا يرى أهلها لا تحرم مروءته به وغله أن سلم ما إذا تزايد يرى أهل حرفة ولم يعد أهل ذلك المحل أن تزيره يرى غير بلده منزه مطلقا (وحرفة

دينية) بالهمز كحجامه وكس ودبغ وحيا كحراسه وقائمة حمام وهي وجزارة (من لا يلبق) هذه (به تسقطها) لأشعارها بقلة ما لا يلبق بها (فإن اعتادها) أي لاقت به (وكانت) مباحة سواء كانت (حرفة أي) لم تكن كارجعه في الروضة فذكره هنا لأن الغالب في الودان يكون على حرفة أي (فلا تسقطها) (في الأصح) لأنه لا يتغير بذلك أما ذو حرفة محرمة وهي

مكتمل ومصور لا تقبل شهادتهم مطلقا قال الزركشي وماعث به البلوى التكسب بالشهادة مع ان شركة الابدان باطلة فيقدح في العدالة لاسيما
إذا منعنا أخذ الاجرة على التحمل أو كان يأخذ ولو يكتب فان نفوس شركائه لا تطيب (٢٢٧) بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريق

فيه أن يشترى ورق شركة
ويكتب ويقسم على قدر
مال كل من ثمن الورق فان
الشركة لا يشترط فيها
التساوي في العمل اه
(والتهمة) يضم ففتح في
الشخص التي مر أنها تمنع
الشهادة كما في الخبر الصحيح
(ان يجر) يشهده (اليه)
اولى من لا تقبل شهادته
(نقما ويدفع) أو عن
ذكرها (ضرا) ويضر
حدوثها قبل الحكم لا
بعده فلو شهد لآخيه مال
فان كان بعد الحكم اخذه
والا فلا وكذا لو شهد بقتل
فلان لآخيه الذي له ابن ثم
مات وورثه فان صار ورثه
بعد الحكم لم ينقض أو قبله
لم يحكم له (فترد شهادته
لعيده) المأذون له في التجارة
وغيره خلافا لما هو به
تقييده اصلا بالاول لان ما
يشهد به هو له وقضيته قبوله
له بان شخصافقه كما يحتمل
البقيني (ومكاتبه) لانه
ملكه وقد يعجز أو يعجزه
فيعود له ماله وشريكه
بالمشترك لكن إن قال لنا
أو يتناخلف ما إذا قال
زيد ولي فصح زيدا لاله
وشرطه تقدم الصحيح كما مر
في تفريق الصفقة وان لا
يعود له شيء بما ثبت زيد
كواريثين لم يقض فان ما ثبت

وهي حرفه مباحة بل من فروض الكفايات لاحتياج الناس اليها ولوردتها الشهادة لم ياترك فتعطل
الناس معنى واسنى **(قوله كنجم الخ)** أي والعرف والكان معنى **(قوله)** فلا تقبل شهادتهم ومن أكثر
من اهل الصنائع الكذب وخلف الوعدت شهادة معنى وروض **(تنبه)** التوبة بما عمل بالمرءة سنة
اسنى **(قوله مطلقا)** أي لاقت به أو لا كانت حرة قايه أو لا قال الصمري لأن شعارهم التلبس على العامة معنى
(قوله قال) إلى المتن عقبه النهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمعنى بقوله ومثل ذلك المقرئون والوعاظ **(قوله)**
قال بعض المتأخرين الخ) معتمد ع **(قوله ويكتب الخ)** يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل ملك المكتوب
له الورق وبم يملكه وهل يجري عقد تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار
صحيح اه سم **(قوله فان الشركة الخ)** (فروع) الدأومة على ترك السن الراتبه ومستحبات الصلاة
تقدح في الشهادة لتهاون مرتكبها بالدين وإشعاره بقله مبالاة بالمهمات وعمل هذا كإقال الأذرى في
الحاضر اما من يديم السفر كالماخ أو المتكاري وبعض التجار فلا يقدر في الشهادة مداومة منادمة مستحل
التدينو السفهاوم وكذا كثرة شره بآياه معهم لا خلال ذلك بالمرءة ولا يقدر فيها السؤال للماخ أو ان طاف
مكثره بالاوبان لم يقدر على كسب مباح يكفيه لحل المسئلة حينئذ إلا ان أكثر الكذب في دعوى الحاجة
أو أخذ ما لا يحل له أخذه فيقدح في شهادته نعم ان كان المأخوذ في الثانية قليلا اعتبر التكرار كما مر نظيره معنى
وروض مع شرحه **(قول المتن و التهمة ان يجر اليه نقما)** يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف مال الوقف
في جهة الناظر والمستاجر إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بآجار الوقف فهي مردودة
وظاهر ذلك رد شهادتهم بما ذكر وان كانوا اقضوا جامكيتهم لان المشهود به بديفضل ويدخر لعام اخر
فيحصل لهم منهم اه سم وسيأتي قبيل قول المصنف ولو شهد الاثنين بوصية الخ ما يوافقه **(قوله يضم)** إلى
قوله ولو اقساموا في النهاية لا لاقوله التي مر إلى المتن وقوله تقدم الصحيح إلى ان لا يعود **(قوله في الشخص)**
اندفع به ما قيل ان كلامه يشعر بعدم خياله إلى الشاهد فيصير التقدير ان يجر الشاهد إلى الشاهد وفيه فلاة
معنى **(قوله التي مر الخ)** اشار به إلى أن اللفظ الذي كرى **(قوله)** أو إلى من لا تقبل شهادته له) أي التي بيانه
انفا **(قوله)** الأولى كتابته عقب بدفع **(قوله)** ويضر حدوثها إلى قوله وقضيته في المعنى **(قوله فوات)** أي
الاخ **(قوله قبل استيفائه)** لا حاجة اليه **(قوله فان كان)** أي ارثه **(قوله ولا فلا)** أي لا يأخذ هذه الشهادة
بل لا بد من إثباته بطريقه شديدي **(قوله ثم مات)** أي الابن **(قول المتن فترد شهادته الخ)** اشار به لصور من
جر النفع معنى **(قوله بالاول)** أي المأذون له **(قوله وقضيته)** أي التعليل ع **(قوله قبوله)** الظاهر التائيت
(قوله بان شخصافقه) هل مثله اه ضر به مثلا إذ الموجب مالا شديدي أي والظاهر نعم **(قوله كما يحتمل البقيني)**
عبارة النهاية وهو كذلك كما يحتمل الخ **(قوله وقد يعجز الخ)** عبارة النهاية ولان ماله بصدد والدعوى به عجز أو
تعجز اه **(قوله أو يعجزه)** أي المكتوب نفسه **(قوله وشريكه الخ)** عطف على عبده **(قوله فيصح)** الاولى
التائيت **(قوله لو بدخ)** أي بالنسبة له **(قوله وشرطه)** الاولى التفرع والتائيت **(قوله ثبت)** الاولى
المضارع **(قوله ولو اقساموا)** أي اربع مملاتع الشركاء **(قوله ولو وقع)** أي الفسخ **(قوله ويؤخذ منه)** أي
تبركا وتراضا **(قوله ويكتب الخ)** يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل ملك المكتوب له الورق وبم يملكه
وهل جرى عليه تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار صحيح **(قوله والتهمة ان)**
يجر شهادته اليه نقما الخ) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف مال الوقف في جهة الناظر والمستاجر
إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بآجار الوقف فهي مردودة وظاهر ذلك رد شهادتهم
بما ذكر وان كانوا اقضوا جامكيتهم لان المشهود به بديفضل ويدخر لعام اخر فيحصل لهم منه
مر **(قوله وقضيته قبوله)** له بان شخصا قدفه كما يحتمل البقيني كتب عليه مر

لاحدهما يشارك فيه الآخر ولو اقساموا أراضوا انفراد كل واحد فتنازع اثنان في حديثهما لم تقبل شهادته الاخرين على ما أتى به بعضهم للشركة
المتقدمة ودفع ضرر فسخ القسمة لواقع ويؤخذ منه ان كل من باع عينه لا تقبل شهادته فيها بما يدفع عنه ضرر فسخ البيع فيها لواقع

(وغيرهم له ميت) وان لم تستغرق تركته الديون أو مرتد كما يحتمل أبو زرعة (أو عليه حجر فلس) لانه إذا ثبت له شيئا أثبت لنفسه المطالبة به حتى في المرتد لان دينه تقتضي من ماله على جميع الاقوال بخلاف غيره على ولو معسر المييجر عليه لتعلق الحق بدمته و(و) رضاع بين موليته وخاطبها الذي عضل عنه او (بما) مراده فيما الذي باصه (هو وكيل) او وصي اوقيم (فيه) سواء اشبه به نفسه ملوكه ام بشيء يتعلق به كوقوع عقد فيمو غيره لانه ثبت لنفسه سلطنة (٢٣٨) التصرف في المشهود به وكذا ودع لمودعه ومرتبه لوانه لثمة بقاء بهما ولو عزل نحو

وكيل نفسه قبل الخوض في شيء من الخاصة قبل او بعدها فلا وان طال الفصل وظاهر اطلاقهم انه لا يعتبر فيها رفع للقاضي ولا كونها بما تقتضي العداوة المسقطه للشهادة وفيه نظر اماما ليس وكيل او وصيا او قима فيه فيقبل ومن حيل شهادة الوكيل ماله باع فانكر المشتري الثمن او اشترى فادعى اجنبي بالمبيع فله ان يشهد ملوكه بان له عليه كذا بان هذا لمسكه ان جاز له ان يشهد به للبايع ولا يذكر انه وكيل وصوب الاذرع حله باطنا لان فيه توصلاحا للحق بطريق مباح ثم توقف فيه حله الحاكم على الحكم بما لو عرف حقيقته لم يحكم به وبجواب بانه لا اثر لذلك لان القصد وصول المستحق لحقه وياتي قريبا عن ابن عبد السلام ما يؤيده بل صرح غير واحد بانه يجب على وكيل طلاق انكره موكله ان يشهد حصة ان زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز قول ابى زرعة بنظيره

من التعليل (قوله) وان لم يستغرق الى قوله ورضاع في النهاية والمغنى (قوله) تركته الديون مفعول ففاعل (قوله) او مرتد عطف على ميت (قول المتن حجر فلس) خرج به حجر السفة والمرض ونحوهما معنى (قوله) لانه إذا ثبت الخ) قال المغنى والحق ماوردى بذلك ما إذا كان زوجا معامرا بنفقتها فشهدت له بدنه اه ولا يتخلو عن اشكال فانه لا يظهر فرق بينه وبين غيره هامن الغرماء حيث لا حجر ولا موت ولوردة فليتا ماله سيد عمر (قوله) او بما الخ) الانسب الواو (قوله) مراده الى قوله وفي الى بل صرح وقوله كما تقرر (قوله) مراده فيما الخ) الى اماما ليس وقوله لان جازالى ولا يذ كر وقوله وياتي الى بل صرح وقوله كما تقرر (قوله) مراده فيما الخ) لما تفسر بهذا لتسويها لاذ المتن تكن الشهادة بنفس المال بل بشيء من متعلقاته رشيدى عبارة المغنى ولو عرقله فيما هو وكيل فيه كما فعله في المحرر واصل الروضة كان اولى ليتناول من وكل في شيء مخصوصة او تماطى عقدا فيه وحفظه او نحو ذلك فانه لا تقبل شهادته ملوكه في ذلك لانه يجر نفسه نفعا باستيفاء ماله في ذلك من التصرف وان لم يشهد بنفس ما وكل فيه اه (قول المتن موكيل الخ) اى ولو بدون جعل معنى (قوله) او وصى الى قوله وان طال الفصل في المغنى (قوله) او وقيم) اوولى اسنى (قوله) ملوكه) الاولى تقديمه على نفسه (قوله) ام بشيء) معطوف على به وكان الاولى حذف قوله ملوكه رشيدى (قوله) ام بشيء) كذا في اصله ثم اصلح بام سيد عمر (قوله) في المشهود به) اى اى متعلقة بفتح اللام (قوله) وكذا ودع لمودعه ومرتبه لوانه) وتقبل شهادتهما بالودعة والمرهون لغيرهما لان انتفاء التهمة وروض مع شرحه (قوله) ولو عزل الخ) اى ثم شهد (قوله) او بعدهما) الانسب التذكير (قوله) فلا وان طال الخ) نعم لو وجد امتصاصا حين بعد ذلك قبلت عليه كما افق به الى الدررمة الله تعالى نهاية وينبغي ان يحل ذلك حيث مضى لهما على ذلك سنة كما يؤخذ من قوله الاقوى وكذا من العداوة كما رجحه ابن الرفعة ش (قوله) اماما ليس وكيل الخ) يحتمل زوله بما هو وكيل الخ) عبارة المغنى وافهم كلامه كثيره القطع بقبول شهادة الوكيل ملوكه بما ليس وكيله ولسكن حتى ماوردى فيه وجهين واصحهما الصحة اه (قوله) ومن حيل شهادة الخ) عبارة النهاية ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن او اشترى شيئا لم ينعرف وكالته فله ان يشهد الخ) (قوله) ماله باع فانكر الخ) اى ما تضمنته لهم ولو باع الخ) (قوله) بان له عليه كذا الخ) نشر مرتب (قوله) ان له ان يشهد به الخ) اى بان يعلم كونه للبايع بنحو التسامع والتصرف الا تبين (قوله) ولا يذ كر الخ) عطف على يشهد (قوله) حله باطنا) جزم به النهاية بلا عرو (قوله) تو صلاحا) الاولى جعله من مادة السين ومن باب الافعال كما عبر بالثاني الاسنى (قوله) ثم توقف فيه الخ) عبارة النهاية توقف الاذرع فيه بانه يحمل الحاكم الخ) مردود بانه لا اثر الخ) قال الرشيدى قوله وتوقف الاذرع اى فى الحل باطنا والافهوقائل بالصحة بل ردعى من انكره ما شاع عليه اه (قوله) وشهد اى المقرض له اى المقرض بان له على المدين ولم يذ كر الحوالة اخذا مامر (قوله) ليحلف معه الخ) عبارة النهاية فيحلف الخ) (قوله) بعد ان صدقه الخ) يتأمل اقدام المقرض على الحلف بمجرد التصديق فانه يؤدى الى اثبات الحق لغيره من غير تحقق فالحاشى وبجواب عنه بعين مامر انفا (قوله) كامر) اى فى باب القضاء (قوله) الشاهد) الى قوله واحتمال العبارة فى المغنى (قوله) ونحو اصله الخ) اى كما كان به وغيره الميت او المحجور عليه بفلس معنى (قول المتن وبجراحته موثره الخ) اى عند شهادته ودخل في كونه موثرا عند الشهادة ماله (قوله) اماما ليس وكيل او وصيا او قима) فيقبل فيه نعم لو وجد امتصاصا حين بعد ذلك قبلت عليه كما افق به شيئا

فيمن له دين عجز عن اتيانه فاقرض من آخر قدره وحواله بمو شهد له ليحلف معه ان صدق في ان له عليه ذلك الدين ونظير ذلك شهادة حاكم معزول بحكمه بصيغة اشد ان حاكما جاز الحكم حكم به كأمير (و) براءة من ضمنه) الشاهد ونحو اصله او فرعه او عبده لانه يدفعها الغرم عن نفسه او عن لا تقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الاصيل براءة من ضمنه مع كونها مقبولة اذ لا تهمه فيها غير مراد كما يدل عليه السياق نعم قول اصله والضامن للاصيل بالبراء او الاداء اصرح (وجراحته موثره)

غير بعضه قبل اندها لانها قضى الموت الذى هو السبب في انتقاله من المورث اليه (٢٢٩) وبه فارق قبولها في قوله (ولو شهد مورث له

مريض او جريح مال قبل الاندمال قبلت في الاصح) لعدم التهمة كما تقرر لان شهادته لا تجبر اليه نفعا وكونه اذ اثبت لمورثه ينقل اليه بدسبب آخر لا يؤثر نعم لو مات مورثه قبل الحكم امتنع لانه الان شاهد لنفسه كما مر وفي الانوار لو شهد على مورثه بما يوجب قتله لم يقبل وهو غلط مبنى على توهم ان الشاهد هنا يرث وليس كذلك كما مر في الفرائض على ان اول ان قلنا يرث لا يصح ذلك ايضا لما عللوا به القبول في مسئلة المتن هذه وعدمه فنيا قبلها فقامله (وترد شهادة عاقلة فسق شهدت قتل) يحملونه كما ذكره في دعوى الدم والقسامة واعاده هنا كالذي قبله مع ولا في حذف قيه المذكور على ذكره ثم للتمثيل به للتهمة فلا تكرار (و) ترد شهادة (غرماء مفلس) حجر عليه (بفسق شهود دين آخر) ظهر عليه لانهم يدفعون مزاحته لهم واخذ منه البلقين قبول شهادة غريم له رهن بنى بدنه ولا مال للفلس غيره او له مال ويقطع بان الرهن يوفى الدين المروهن به فتقبل

شهد بذلك اخو الجريح وهو وارث له ثم ولد للجريح ابن فلا تقبل شهادته وخرج به ما لو شهد بذلك والجريح ابن ممت مات الابن فتقبل شهادته ثم ان صار وارثا وقد حجب بشهادته لم يقض كالوطر الفسق او لا فلا يحكم به اسنى ونهاية معنى (قوله غير بعضه) انما يقيد به لكون الكلام في الرد للتممة لا لا فالحكم لا يختلف بالبعضية (قوله قبل اندها) خرج به شهادة بعد الاندمال فقبوله لا انتفاء التهمة قال البلقين ولو كان الجريح عبدا ثم اعتقه سيده بعد الجرح وادعى به على الجراح وانما استحق لا ربه لا نكاح ملكة فشهد له وارث الجريح قبلت شهادته لعدم المعنى المقضى للرد اسنى ونهاية (قوله في انتقاله) اى الارش معنى (قول المتن لمورثه له) اى غير اصله وفرعه مريض اى مرض موت وقوله قبل الاندمال اى بخلافه بعد الاندمال فتقبل قطعا لا انتفاء التهمة معنى (قوله كما تقرر) اى في قوله وبه فارق اخ (قوله نعم لو مات الخ) كذا في المعنى (قوله امتنع) اى الحكم بشهادته (قوله كافر) اى في شرح والتهمة ان يجزى نعم الخ (قوله لم يقبل) الاول الثاني (قوله) كافر في الفرائض اى في موانع الارث (قوله لا يصح ذلك) اى القول بعدم القبول وقوله لما عللوا به القبول الحافيه نظر ظاهر لان ما يوجب قتل المورث سبب الموت الناقل للبال كالجرح فبشهادة وارث بذلك تجبر اليه نفعا كالشهادة بها (قول المتن وترد الخ) شروعه في الشهادة الدافعة للضرر معنى وقوله شهادة عاقلة اى ولو فقرا اسنى وقوله شهد قتل اى من خطأ او شبهه عند خلاف شهود اقرار بذلك او شهود عند تقبل اسنى ومعنى (قوله يجعلونه) اى الى قوله وفيه نظار في المعنى الاول به بنى بدنه والى قول المتن وتقبل عليهم في النهاية الاول لا يدمونه والى وتقبل من فقير وقوله وبه يظهر الى وشهادة غاصب وقوله فاسدا الى صحى كما وانته عليه (قوله كاذكره) اى قيد يحملونه (قوله واعاده) اى قوله وترد شهادة عاقلة الخ قوله كاذكره بنى قوله ويجزى احف مورثه ولو شهد الخ وقوله قيه المذكور اى يحملونه ويحتمل رجوعه للذى قبله ايضا فامراد بالقيده بالنسبة اليه قبل اندها (قوله على ذكره) متعلق بقوله لا وقوله لا كذا متعلق بقوله واعاده (قوله للتمثيل به الخ) اى وذكرهما هناك لافادة الحكم معنى (قوله وترد شهادة غرماء مفلس الخ) والحقوا بذلك شهادة الوكيل والوصى بخرج من شهد مال على الوكيل واليتم اسنى ولعله اخذنا من مقيد بما اذا كان الوكيل والوصى في ذلك المال قلنا راجع (قوله واخذ منه البلقين الخ) عبارة النهاية وما اخذ البلقين منه هو قبول شهادة الخ بتجته خلافا لان فيهما مع ذلك الخ وافر المعنى ما قاله البلقين (قوله واخذ منه الخ) اى من التعليل (قوله بنى بدنه) كذا في النهاية بدون لا ولعل الصواب لا بنى الخ مع لا ثم ايت قال الرشيدى قوله بنى بدنه لعله سقط قبله لفظ لا النافية من الكسبة اذ لا يصح التصوير الا بها ولا يلا في قول الشارح الا نى وتبين ماله في الاولى وحاصل المراد ان البلقين اخذن من التهمة بدفع ضرر المزاحمة انه لو اتنى ذلك بان كان يده رهن لا يبنى بالدين ولا مال للفلس غير لا ترد شهادته اى لانه لو ثبت ما ادعاه ذلك الفرض لم يجزى احرم المهرين في شىء موده الشارح باحتال حدوث مال للفلس فيزاحم الغريم في تكلمه ماله منه ما اذا كان الرهن يبنى بالدين فالبلقيني يقول بقبول شهادته وان كان للفلس مال غيره كما ذكره الشارح بعذرهم به باحتمال خروج الرهن مستحقا فتقع المزاحمة اه (قوله وفيه نظر) اى في ما خوذ البلقين او تعليله (قوله بتقدير خروج الرهن مستحقا) اى في صورتين جميعا (قوله وتقبل شهادة مدين الخ) ولا تقبل شهادة شخص بموت مورثه ومن اوصى له ومن ومضى ونهاية يوفى شرح الروض قال الاذرع لم لا يقبل قبل شهادتهما في حق غيرهما دون حقهما فقص التهمة عليهما دون غيرهما اه (قوله وإن تضمنت الخ) عبارة الاسنى ولا ينظر هنا الى نقل الحق عن شخص الى اخر لان الوارث خليفة المورث فكان هو اه (قوله لا يبعد موته الخ) عبارة الروض مع شرحه لو اقام رجل بينة باخوة ميت له دين على شخص فشهد المديون بان للبت لم

الشهاب الرمل شىء مر (قوله بفسق شهود دين آخر) بنى او ببراءته من دين آخر لوجود المعنى وهو دفع المزاحمة ويخرج بقوله لم يجزى عليه من لم يجزى عليه فتقبل الشهادة المذكورة لان الحق لم يتعلق بيمين ماله

مستحقا وتبين ماله في الاولى وتقبل شهادة مدين بموت دائته وان تضمنت نقل ما عليه او لم لا نه خليفة لا يبعد موته عن اخ بأن له ابنا مجهولا

لنقله ما استحقه الاخ عليه ظاهر واخذ من أن أثبت وصية له بما تحت يد الوصي فشهد بأنه وصية لا آخر لم يقبل لأنه ينقله عن ثبت له مطالبته
هو يقبل من فريق بوصية أو وقف للقرامه محله أن لم يصرح بحصرهم وللوصي إعتاقه قاله البغوي وخالف ابن أبي الدم حيث انحصروا ولم
يصرح بحصرهم وهو أوجه لثبته استحقاقه (٢٣٠) (ولو شهد الاثنين بوصية مثلا فشهدا) أي الاثنان المشهود لها (لشاهدين بوصية

من تلك التركة ولو في عين واحدة ادعى كل نصفا (قبل الشهادتان في الاصح) لانفصال كل شهادة عن الاخرى مع اصل عدم المواطأة المانع مناهد التهمة واخذ منه انه لو كانت عين بيد اثنين فادعاهما ثالث فشهد بكل الاخرانه اشترى من المدعي قبل اذ لا يدل كل على ما ادعى به على غيره حتى يدفع بشهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشيء فشهد به لا آخر وكذلك يجوز شهادة بعض القافة لبعض على القطاع بشرط ان لا يقول اخذ مالنا أو نحوه ويظهر أن مثله اخذ ماله ومالي للتهمة هذا ايضا ويحتمل هنا تفريق الصفة لانفصال كل عن الاخرى فتقبل لغيره لانه وعلى الاول يفرق بينه وبين ماس في الشريك بأنه هنا ذكر موجب العداء أو قول منفصلا بخلافه فتم ولذلك لو كان هناك ذكر موجب عداءه كان كاهنا وشهادة غاصب بعد الرد والتوبة بما غصبه لاجنبى كافي الجواهر وافهم قوله بعد الرد انه لا بد من رد العين وبدل منافعه اذ لا توجد التوبة الا بذلك لمن قدر عليه وخرج بذلك ما ذاب في الفسخ وبطل ما ادعى عليه بالبيع شيء أو صحح ما فسخ فادعى آخر ملكه من وضع المشتري بده عليه لم يقبل منه بل لأنه لم يدفعه الضمان عن نفسه وبقاءه الغلظة (ولا تقبل) الشهادة (لاصل) للشاهد دون علا (ولا فرع) له وإن سفل ولو بالرد أو بالتزكية له خلافا لما نقله ابن الصلاح اول شهادته لانه بعضه فكانه شهد لنفسه والتزكية وإن كانت حقا لله تعالى ففيها اثبات ولاية للفرع وفيها عمة وقن احد هما

تقبل شهادته لانه ينقل الخ بخلاف ما لو تقدمت شهادته اه (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله فشهد) أي الوصي (قوله) وقبل من فقير الخ عبارة الاستي قال الزركشي وعلى قياس هذا يعني مسئلة شهادة بعض القافة لبعض على القطاع قول البغوي لو شهد بعد لان من الفقراء انه وصى بثلث ماله للفقراء قبلت اولنا لم يقبل قال ابن أبي الدم وينبغي ان يقيد قبولها بما إذا كان في البلد فقامر امسوى الشاهدين ثم إذا قلنا بالقبول ففي دخول الشاهدين في الوصية احتيالا قال الزركشي وقد صرح البغوي بانها يدخلان فيها وما يحسنه يعني ان أي الدم لا بد فيه من قيد آخر وهو ان يكون غير محصورين ولا لاظهار المنع لقوة التهمة ولا سيما إذا قلنا أو أكثر الموصي هو في اعتبار هذا القيد وقفة تتلقى من كلام لابن يونس وان الرفعة في نظير ذلك من الوقف اه يحذف (قوله ان لم يصرح الخ) أي وإن انحصروا في نفس الامر (قوله ادعى كل الخ) أي من البيتين (قوله لانفصال كل شهادة الخ) ولا تجز شهادة نفعالا ولا تدفع عنه ضرر معنى (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله على ما ادعى الخ) وقوله من ادعى كل منها ببناء المنعول (قوله وكذلك) إلى قوله ويظهر إلى المتن (قوله لكل الخ) الاول لو احدهما وقوله على غيره الاول على الآخر زاد عليه المعنى مانعه ولا تقبل شهادة خشي بمال لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوصية المذكور اه (قوله تجوز) أي تقبل نهاية ومعنى (قوله بشرط ان لا يقول الخ) عبارة المعنى إذا قال كل منهم اخذ مال فلان قال اخذ مالنا لم يقبل اه (قوله وعلى الاول) أي عدم القبول مطلقا (قوله وشهادة غاصب الخ) أي ويجوز شهادته (قوله بعد الرد الخ) أي لا بعد التلف وظاهر ان الرد واجب جن في يد الغاصب جناية مضمونة كالنكاح فلا تقبل شهادة تروض مع شرحه ونهاية قال عه قوله ان الرد ودأى الرقيق المرود وقوله له شهادة أي الغاصب اه (قوله قوله بعد الرد) الخ (قوله لا بذلك) أي برد العين وبدل منافعه المستحقا وكان الاول بدون ذلك (قوله لمن قدر عليه) افهم انه إذا عجز عن رد ما ظلم به صحت توبته ومحله حيث كان في عزمه الرد في قدر عه (قوله وخرج بذلك) أي بقوله بعد الرد او بفهمه المذكر (قوله لاتهامه) أي فلا تقبل لاتهامه (قوله فاسدا) أي شرأ فاسدا كذلك (قوله لا ان رده) أي ذلك الشيء وكذا يدل منافعه اخذنا من الرابح (قوله ثم فسخ) أي البيع كان رد عليه بسبب أو اقالة أو خيار نهاية وقرض مع شرحه (قوله زمن وضع المشتري الخ) أي بخلاف ما لو ادعى ملكه بعد الفسخ والرد فتقبل (قوله لم يقبل) الظاهر التائيد (قوله لها) أي لنفسه (قوله للشاهد) إلى قوله ولو ادعى الامام في المعنى الا قوله خلافا إلى وقت احدهما (قوله ولو بالرد أو بالتزكية الخ) ظاهر صنيعه كالتبعية اختصاص هذه الغاية بالفرع بل قوله الآتي والتزكية الخ وقول المعنى ولا تقبل تزكية الوالد ولده ولا شهادته له بالرد سواء كان في حجره ام لا وإن اخذناه باقراره يرشد من حجره امه كالصريح في ذلك ولكنه ليس بمراد وإنما خرج حرج الغالب كما يفيد قول الزيادة عن شرح الهجة ما نصو وردد شهادة لبعضه ولو بتزكية او رده هو في حجره ولكن يؤخذ باقراره اه وكذا يأتي عن الرشيدي ما يفيد (قوله له) أي للفرع وتقدم انه ليس يقيد وقوله او لشاهد عطف عليه (قوله ولاية للفرع) أي والاصل وكان الاول لبعض رشیدی (قوله وقن احد هما الخ) عبارة الروض وكذا لا تقبل لمكان اصله او

(قوله) ويظهر أن مثله اخذ ماله ومالي للتهمة الخ) قال في التنبيه ومن جمع في الشهادة بين ما يجوز وبين ما لا يجوز فقيهه قولان احدهما يرد في الجميع والثاني يقبل في احدهما أو قال ابن التقيب في شرحه وهذا أي الثاني هو الاصح ومحله إذا كان ما لا يجوز لاجل التهمة كانه اقترض من ابنه واجنبى كذا اما إذا كان قدر عليه وخرج بذلك ما ذاب في الفسخ وبطل ما ادعى عليه بالبيع شيء أو صحح ما فسخ فادعى آخر ملكه من وضع المشتري بده عليه لم يقبل منه بل لأنه لم يدفعه الضمان عن نفسه وبقاءه الغلظة (ولا تقبل) الشهادة (لاصل) للشاهد دون علا (ولا فرع) له وإن سفل ولو بالرد أو بالتزكية له خلافا لما نقله ابن الصلاح اول شهادته لانه بعضه فكانه شهد لنفسه والتزكية وإن كانت حقا لله تعالى ففيها اثبات ولاية للفرع وفيها عمة وقن احد هما

المتن كالاصحاب انها لا تقبل
لبعض له على بعض له اخر
وبه جزم الغزالي لكن جزم
ابن عبد السلام وغيره
بالقبول لان الوازع
الطبيعي قديم مرض فضعفت
الثمة وقد يجاب على الاول
بمنع ذلك اذ كثيرا يتفاوتون
في المحبة والميل فالثمة
موجودة وقد تقبل شهادة
البعض ضمنا كان ادعى
على بكر شراء شيء من عمر
والمشتري له من زيد صاحب
اليوطالب بالتسليم فقبل
شهادة ابني زيد او عمرو
بذلك لانهما اجنيان منه
وان قضيت الشهادة لايهما
بالملك وكان شهد على ابنه
باقراره بنسب مجهول فقبل
مع تضمنها الشهادة لحفيده
ولو ادعى الامام بشيء وليت
المال قبلت شهادة بعضه به
لان الملك ليس للامام ومثله
ناظر وقف او وصى ادعى
بشيء لجهة او وقف او للمولى
فشهد به بعض المدعى
لاتنفاء الثمة بخلافها
بنفس النظر او الوصاية
ولو شهد به اوعلى عدوه
او الفاسق بما يملك الحق
والحاكم يجمل ذلك قال ابن
عبد السلام مختار جوازه
لانهم لم يحملوا الحاكم على
باطل بل على اصيل الحق
لمستحقه فلم يأمم الحاكم
لفظه ولا الخصم لآخذ
حقه ولا الشاهد لاعانته

فرعه ولا ما ذوقهما اه **(قوله ومكانته الخ)** وشريك في المشترك نهاية **(قوله لبعضه على آخر)** اصلين
كانا او فرعين او مختلفين **(قوله وبه جزم لغزالي الخ)** عبارة المفتى كاجرم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين
ايه وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معللا بان الوازع الطبيعي الخ **(قوله لكن جزم ابن عبد السلام)**
الخ عبارة المفتى وجزم ابن عبد السلام وغيره اذ جزمه اكثر ائمة الخ **(قوله كان ادعى على بكر)** عبارة
الروض وشرحه فرع لو قال شخص لزيد بن يده عبد اشتريت هذا العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو
اشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنه او ابناز يدقبلت شهادتهما سم
ورشيدى اى فالصواب اسقاط على عبارة المفتى كان ادعى شخص شراء عبد في يد زيد من عمر وبعد ان
اشتراه من زيد صاحب اليوطالب وشهد له بذلك **(قوله على بكر)** صوابه على زيد في النهاية والمفتى والروض
(قوله المشتري له من يداخ) وقضيه نهاية ومعنى **(قوله وطالبه بالتسليم)** اى فانكر زيد جميع ذلك معنى
(قوله له بذلك) اى للمدعى بما يقوله معنى **(قوله لانهما اجنيان الخ)** عبارة المفتى والاسنى لان المقصود
بالشهادة في الحال المدعى وهو اجنبى عنهما اى عن ابني زيد او عمرو **(قوله عنه)** اى عن المدعى **(قوله شهد)**
الخ عبارة المفتى ادعى عليه نسب ولد فانكر فشهد ابوهم مع اجنبى على اقراره ان ولده فقبلت شهادة الاب
كافى فتاوى القاضى حسين الخ احتياطا لمر النسب اه **(قوله ولو ادعى الخ)** عبارة الاسنى نعم لو ادعى
السلطان على شخص مال البيت المال فشهد له به اصله او فرعه قبلت كما قاله الماوردى لعموم المدعى به اه
(قوله ومثله ناظر وقف الخ) وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو ولا يبعدانه
ايضا مثله ما لم يصدر عنه نقل محرم رايته ماسيا قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوصى الوكيل
مع عدم جواز اثبات الوصاية بشهادة بعض الوصى كما هنا وذلك يدل على ان الحاق الوكيل بالامام اولى من
الحاق الوصى به من جواز اثبات دين ادعاه للفرع لموكله بشهادة اصله اعنى اصل الفرع وهو شامل لما اذا
كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقياسه جواز اثبات العين للوكيل
بشهادة بعض الوكيل وان سأل له التصرف فيها اه سم **(قوله لاتنفاء الثمة)** اى ولا نظرا لتضمن شهادته
اثبات التصرف لبعضه في المشهود به سم عبارة الرشيدى قوله لاتنفاء الثمة فيه نظرو وقد شمل قوله او
للمولى ما اذا كان المشهود به من جملة مالا وصى الولاية وقدم ان الوصى لا تقبل شهادته فيما هو وصى فيه
قال الشارح فيما مر لانه ثبتت لنفسه سلطة التصرف في المشهود به اه **(قوله لو شهد)** اى شخص وقوله
أو الفاسق صحف على فاعل شهد المستر وقوله بما يعلمه الخ راجع لكل من الموطوفات **(قوله الحق)** عبارة
الاسنى والنهاية من الحق اه **(قوله يجهل ذلك)** اى مانع الشهادة اسنى اى من البعوضة او العداوة او
الفسق **(قوله جوازه)** اى شهادة من ذكر مع جهل الحاكم بحالهم **(قوله قال الاذرى)** بل ظاهر عبارة من
جوز ذلك الخ ويتجه حمله على تعيينه طريقا لوصول الحق لمستحقه نهاية **(قوله عنه)** اى من الشخص او

للدواة كاذبا شهادته قطع عليه وعلى رفيقه الطريق في رد شهادته لرفيقه طريقان اسحبهما الرد قبل على
القولين ويجرى الطريقان فيما اذا شهدانه فقفوا به او زوجته او جنبا ولو شهد لنفسه ولشريكه بكذا
فرد فيما له وفيما لغيره الطريقان اه فاقبل هذه الاخيرة **(قوله كان ادعى على بكر)** شراعى من عمرو
والمشتري له من زيد صاحب اليوطالب الخ عبارة الروض وشرحه فرع لو قال لزيد بن يده عبد اشتريت هذا
العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو واشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو
وابناز يدقبلت شهادتهما **(قوله لاتنفاء الثمة)** اى ولا نظرا لتضمن شهادته اثبات التصرف لبعضه
في المشهود به وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو ولا يبعدانه ايضا مثله ما لم
يصدر عنه نقل محرم رايته ماسيا قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز اثبات
دين ادعاه للفرع وهو شامل لما اذا كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه
وقياسه جواز اثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وان سأل له التصرف فيها

(عليهما) إذ لا تامة وعمله حيث لا عدو ولا فوجان والذي يتجه منهما عدم القبول أخذنا من أن الاب لا يثبت إذا كان بينهما عدو ظاهرة
ثم رأيت صاحب الانوار جزم به (٢٣٢) (وكذا) قبل شهادتهما (على أيهما بطلاق ضرة أهما) خلافاً بآبائنا وأمهاتهما (أو قدفها)

أى الضرة المؤدى المان
المؤدى لفرأفها (في الاظهر)
لضعف تهمة نفع أهما
بذلك اذ له طلاق أهما
مضى مع كون ذلك حسبة
تلزما لشهادة ب اما
رجعي فتقبل قطعا هذا كله
في شهادة حسبة أو بعد
دعوى الضرة فان ادعاه
الاب لعدم نفقة لم تقبل
شهادتهما له التهمة وكذا
لو ادعته أهما وما تقرر
ويأتى من أن التهمة الضعيفة
وغير المقصودة لا تؤثر
أخذ بعضهم أنه يجوز اثبات
الوكالة بشهادة بعض الموكل
قال بعضهم أو الوكيل كاتفى
به ابن الصلاح أو عمله في
وكيل بغير جعل على أن
قضية ما مر من عدم قبول
شهادته لبعضه بوصالة لما
فيه من اثبات سلطنته ضعفه
لأن الوكالة فيها ذلك ولعله
أراد بما نقله عن ابن الصلاح
قوله لو ادعى الفرع على
أخربدين لموكله فأنكر
فشهد به أو الوكيل قبل
وأن كان فيه تصديق ابنه
كاقبل شهادة الاب وابنه
في واقعة واحدة أو ما
قاله في هذه متجه لأن التهمة
ضعيفة جدا (وإذا شهد
لفرع) أو لاصل له (و اجنبى
قبلت للاجنبى في الاظهر)
تفرقا للصفقة وعمله كاعلم
بما مر فيه أن قدم الاجنبى

الشاهد (قول المتن عليهما) أى أصله وفرعه وأما كانت في عقوبة أم لا معنى (قوله إذ لا تامة) إلى المتن في المغنى
والى قول المتن ولا يخفى في النهاية إلا قوله على أن الولى ادعى الفرع وقوله وعمله إلى المتن وقوله وبوجه تقييده
بزمن نكاحه وقوله لانه إلى هنا (قوله) وكذا قبل شهادتهما أى الفرع من معنى وقوله على أيهما بطلاق
الخ إلى لاشادة الفرع لانه بطلاق أو رضاع إلا أن شهد به حسبة فتقبل روض مع شرحه قال الجبيرى
وقيد القليوبى قبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أهما بما إذا لم يجز نفقة تاعلى الشاهد أو لا لم تقبل لانه دفع عن
نفسه ضررا أو وكونها لم تحجب عليه لا عساره أو لقدرة الاصل عليها أو كونها تحجب عليه لا عساره الاصل
مع قدرته هو وقد انحصرت نفقاتها فيه بان كانت أمة ناشرة أو بحذف (قوله طلاقا بآبائنا الخ) أما إذا
كان الطلاق رجعيًا فتقبل قطعا نهاية أى وكذا قبل قطعا إذا لم تكن أمة تحتها أو لم يكن النكاح مؤديا إلى
اللعان (قوله لضعف) إلى وكذا لو ادعته في المغنى (قوله نعم أهما الخ) وهو أنفرادها بالاب نهاية (قوله) مع
كون ذلك الخ) عبارة المغنى وأنها قوله على أيهما أن محل الخلاف ما إذا شاد أحبة أو بعد دعوى الضرة أما
لو ادعى الاب الطلاق في زمن سابق لاسقاط نفقة ماضية ونحو ذلك أو ادعى أنها ساءت الطلاق على مال فشده له
فقبل لا تقبل الشهادة عليهما لأنها شهادة للاب لا عليه لكن تحصل الفرقة بقوله فدعوا الخالج كأم في ما به
أه (قوله) فان ادعاه أى الطلاق عثر (قوله) لدم نفقة) أى ونحوها نهاية (قوله) وكذا لو ادعته (أو ادعت
أهما طلاقا ضرة تها فلا تقبل شهادتهما به لأنها شهادة للام سلطان وكذا لو ادعت أهما طلاقا نفسها فلا
تقبل شهادتهما كأم عن الاسنى (قوله) أخذ بعضهم أنه يجوز الخ) عبارة النهاية وقد أفتى الودرحما لله
تعالى يجوز اثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قدمناه من امتناع شهادته له بوصاية
لما فيه من اثبات سلطنته لانه سلطنة الوصى أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل له وأقره هاسم (قوله) وعمله
في وكيل بغير جعل) أى أو لاردت نهاية (قوله) على أن قضية ما راجع (سرا) انفاردها (قوله) ضعفه) خبر أن
والضعيف للافناء (قوله) فيها ذلك) أى في الوكالة اثبات السلطنة (قوله) ولعله) أى إلى البض (قوله) فأنكر) أى
الدين عثر وما قاله إلى ابن الصلاح (قوله) وإن كان فيه تعدد بآبائنا) فيه ما رجع قريب رشيدى (قول
المتن وإذا شهد لفرع الخ) عبارة المنهج مع شرحه لوشيدلن لا تقبل شهادته له من أصل أو فرع أو غيرهما
وغيره قبلت لغيره لانه لا اختصاص المانع به أو عبارة الروض مع شرحه يشهد للده ونحوه ولا جنى
قبلت شهادته للاجنبى فقط لا اختصاص المانع بغيره أه (قول المتن لفرع اجنبى) كان شهد بريق لها كقول
هو لاني وفلان أو عكسه معنى وإسنى (قول المتن قبلت للاجنبى الخ) ووردت في حق الفرع قطعا نهاية (قوله)
وعمله كاعلم عمار فيه الخ) خلافا للمغنى والمنهج والاسنى كما مر وللنهاية عبارته تفرقا للصفقة وسواء
أقدم الاجنبى أم لا أخذنا من فى بابها أه (قول المتن قلت وتقبل لكل من الزوجين) وقيل لا تقبل لأن كل
واحد منهما وارث لا يجب فاشه الاب وهو قول الأئمة الثلاثة معنى (قوله من الآخر) إلى المتن في المغنى
الاقوله لانه إلى المتن وتقبل وقوله لانه إلى هنا (قوله) نعم رجح البلقنى الخ) أى من وجهين سم (قوله) لانه
تعبير الخ) عبارة غيره وجه المنع أن قاذفها عده بقتله سم وعبارة عثر وشرق بين هذا وما تقدم من أنه
لوشيدلن لبعده بان فلان قاذف قبلت أن شهادته مانعها من نسبة القاذف إلى الجنابة في حق الزوج لانه بتعبير
بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه أه (قوله) وبوجه تقييده بزمن نكاحه) ظاهر

(قوله) كأفتى به ابن الصلاح) أفتى بذلك شيخنا الشباب الرملى ولا ينافيه ما مر من عدم قبول شهادة
له بوصاية لما فيه من اثبات سلطنته وذلك لأن سلطنة الولى أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل
شمر (قوله) قبلت للاجنبى) أى فانه غيره شمر (قوله) نعم رجح البلقنى) أى من وجهين (قوله)
لانه تعبیر له في الحقيقة) عبارة غيره وجه المنع أن قاذفها عدوه بقتله

والابطلت فيه أيضا (قلت وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر لأن النكاح يطرأ ويزل فهما كاجير
ومستاجر نعم رجح البلقنى انه لا تقبل شهادته لها بان فلان قاذفها أى لانه تعبیر له في الحقيقة وبوجه تقييده بزمن نكاحه وتقبل لكل على

الأخر قطعاً إلا شهادته بزناها إلا أنه يشهد بجنابة على عمل حقه فاشبهه الجناية على عبده ولا تم العاقبة فرشاهم ذلك بأبلغ في العداوة من نحو الحرب (ولا خمد وقد والله أعلم) أضف التهمة لعدم لا تقبل على بقية الورثة أن نلأنا أخوه لا نهاشهادة لنفسه بسبب الشهادة له ابتداء لا ضناً وكذا قال الباقر زاعماً أن في الروضة من التعريض بما لا يردود وليس كزعمه لأن ذلك ضنى وانصد منه إدخال الضرر على نفسه بمشاركته له والضمنى في ذلك لا يؤثر نظير ما مر في شهادة البهيمى به وبه فارق منع قبول شهادتهما إلا بهما بالزوجة لا نهاشهادة للأصل ابتداء وكاناً بازرة أخذ من اغتفارا الضمى افتاءه في أعمار ضى يتنى داخل وخارج انضم إلى هذه بينة أخرى (٢٣٣) بأن أحد شهادى الداخل كان باعه له بأن ذلك لا تبطل به شهادته أى

سكوت المغنى والنهاية وشرح المنهج من هذا التقيد اعتبارا لإطلاق واقعه أعلم (قوله) الشهادة بزناها ولو مع ثلاثة نهاية وأسنى (قوله) لا نهشهد بجنابة الخ) عبارة الاسنى والنهاية لأن شهادته عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولا نه نسبها إلى خيافة حق فلا يقبل قوله كالودع اه وعبارة المغنى لا نه يدعى خياتها فرشاه اه (قول) فاشبهه أى زناها (قول المتن ولاخ) أى من أخيه وكذا من بقية الحواشى وإن كانوا يصلون به وبره وأسنى ومعنى وقوله وصدق أى من صدقه وهو من صدق في وداك بأن يجهما ما همك قال ابن قاسم وقيل ذلك أى في زمانه ونادى في زمانه معنى أقول وكاد أن يعدم في زمانه تاسيد عمر (قوله) أضف التهمة) لانها لا يمتنان تهمة والبعض نهاية ومعنى (قوله) لا نهشهد بجنابة ضنى والقصد منه) الأولى التانيث (قوله) بمشاركته له) أى المشهود له للشاهد (قول) وبه) أى بكونها ضمنية (قول) إلى هذه) أى بينة الخارج (قوله) كان باعه) أى المشهود به (قوله) بأن ذلك) أى الانضمام والجوار متعاقباً بالافتاء (قوله) شهادته) أى الواحد (قوله) حله) أى الافتاء (قول) لو ثبتت) أى العين المدعى بها وكان الانسب لما قبله وما به التذكير (قوله) فواخ) أى الواحد (قوله) على عدوه) إلى قوله وليس كما قال في النهاية الأقوله للخبر الصحيح فيه (قوله) دنوبه بظاهرة) لأن الباطنة لا يطالع عليها إلا بعلام الغيوب نهاية زاد المغنى وفي معجم الظاهر أن ابن التني صلى الله عليه وسلم قال سياتى قوم في آخر الزمان أخوان العلانية أعداء السريرة قيل لنى الله أبوب صلى الله عليه وسلم أى شئ أشد عليك مما سرك قال شتمانة الأعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعذ بالله منها فنسأل الله سبحانه وتعالى العافية من ذلك اه (قول) للخبر الصحيح) عبارة المغنى والاسنى لحديث لا تقبل شهادة ذى غمر على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن والغمر بكسر الغين الغل والحفد اه (قوله) ومن ذلك) أى من شهادة العدو (قوله) عدوانه) أى للوارث عش (قوله) وبه) أى بالتعليل (قوله) ان ذلك) أى كونهما عدوين للوارث (قوله) لكان أظهر) فيه توقف إذ لا يصدق التفسير الاقوى للعدو على عدو الميت ولعل لهذا سكت النهاية عما استظهره الشارح فليراجع (قوله) لا نه يخرج الخ) إذ الوجيهان في عدو الوارث فقط وأما عدو الميت فسكوت عنه (قوله) قبلها من ولد العدو) جزم به المغنى عبارته وخرج بالعدو أصل العدو وفرعه فتقبل شهادتهما إذا لماعن بينهما وبين المشهود عليه اه (قول المتن وهو) أى عدو الشخص من يفضض بحيث يتنى زوال نعمته سواء اطلبها لنفسه أم لغيره أم لا معنى (قوله) الشهادة العرف) إلى قوله ويرد في المغنى وإلى قوله اه في النهاية الأقوله بعضهم إلى المراد قوله تنبيه إلى من قذف (قوله) واعترضه الباقرى بأن البعض الخ) عبارة المغنى هذا الضابط لخصه الرافعى من كلام الغزالي قال الباقرى ذكر البعض ليس في الحرور ولا في الروض أو اصلاها لم يذكره أحد من الأصحاب ولا معنى لذكره هنا لأن الخ قال الرزكى الاشبه في الضابط تحكيم العرف كما أشار إليه في المطلب فن عدوه أهل العرف عدوا للشهود عليه ردت شهادته إذ لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة اه (قوله) بل به بقيد الخ) يرد عليه أنه بذلك القيد بلى أيضاً إذ الحزن والفرح قليان وكذا التمنى كاي علم من تفسيره فالوجه أن يجاب بأنهم أرادوا

(٣٠) - شروانى وابن قاسم - عاشر) عدوا الوارث عملاً بكل من التعليلين المذكورين لكان أظهر وليس هذا لإحداث وجه ثالث لأنهم يخرج عملاً بقوله به كل من الوجهين (تنبيه) ظاهر كلامهم قبلها من ولد العدو ويوجه بأنه لا يلزم من عداوة الاب عداوة الابن وزعم أنه لا ينفى في العداوة من أيوه أنه يتنى أن لا تقبل ولو بعدموت أيوه إن كان الأصغر على ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا في حياته ليس في عمله لأن السلام في ولد العدو لم يعلم حاله وحينه تبطل زعم أنه أبلغ في العداوة من أيه باطلا فاه ما علموا الحال من عداوة أو عدمها لحكمه واضح (وهو من يفضض بحيث يتنى زوال نعمته ويحزن بسرو وميفرح بمصيبته) لشهادة العرف بذلك واعترضه الباقرى بأن البعض دون العداوة لأنه بالقياس وبهى بالتعليل فكيف يفسر الاغلاظ بالأخف ويرد بأنه لم يفسرها بالبعض فقط بل بيه

بقيد ما بعده وهذا مساو للعداوة الظاهر بل اشد منه والاذعى بانها اذا انتهت الى ذلك فسق بها لانه حينئذ حاسد والحسد فسق والفسق مردود الشهادة حتى على صديقه وقد صرح الرافعي بان المراد العداوة الحالية عن الفسق وقد يجاب بان بعضهم فرق بان العداوة ان يتنى مطلقا والهاو الحسد ان يتنى زوالها (٢٣٤) اليه وان المراد ان يصل فيها لتلك الحيثية بالقوة لا بالفعل فحينئذ هو لم توجد منه حقيقة

الحسد المنسقة بل حقيقة العداوة الغير المنسقة فصح كونه عداو غير حاسد وحصر البقيني العداوة في الفعل ممنوع وإنما الفعل قد يكون دليلا عليها على ان جمعا فلو اعلن الاصحاب ان المراد بها المنسقة فحينئذ لا اشكال قالوا قد تمتع العداوة من الجانبين ومن احدهما فلو عادى من يريد ان يشهد عليه وبالغ في خصومته فلم يجبه قلت شهادته عليه (نتبه) حاصل كلام الروضة اصلها ان من قذف اخر لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر وان لم يطلب المذنوب حده وكذا من ادعى على اخر انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فلا تقبل شهادة احدهما على الآخر اه وبوجه بان رد القاذف والمذمى ظاهر لانه نسبة فيما الى الفسق وهذه النسبة تقتضى العداوة عرفا وان صدق ورد المذنوب والمذمى عليه كذلك لان نسبة الزنا او القلع تورث عنده عداوة له تقتضى انه ينتقم منه بشهادة باطله عليه وحينئذ يؤخذ من ذلك ان كل من نسب اخر الى فسق اقتضى

بالعداوة البعض المذكور اعلم من ان يرتب عليه فعل او لا ولا يحذور في ذلك سم على حج وفيه تسليم ان العداوة لا تكون الا بالفعل وسياتي في كلام الشارح منه رشيدى (قوله) بقيد ما بعده اى مع قيد الحيثية (قوله) وهذا اى البعض مع قده (قوله) منه كان الظاهر منها رشيدى (قوله) والاذعى بانها اذا انتهت الى عبارة النية وقول الاذعى انها الى الخ يريد بان المراد الخ (قوله) العداوة الحالية الخ) ولو افترض العداوة الى الفسق ردت مطلقا معنى واسنى (قوله) بان بعضهم فرق الخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض لان ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق سم (قوله) وان المراد الخ) مما يناسبه او يعينه قومه الاتى وتقبل له فتأمل سم (قوله) ان يصل فيها لتلك الحيثية اى ان يصل في البعض الى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل سم (قوله) وحصر البقيني الخ) استئناف ياتي (قوله) فحينئذ لا اشكال) نبي الاشكال مطلقا ممنوع كيف وما نقله ذلك الجميع لاوافق قوله الماتى وتقبل له فتأمل سم وايضا يلزم عليه ان يكون عدم القبول من عدم من محترزات شرط الدلالة لا شرط عدم الانهاى (قوله) قالوا وقد تمتع الخ) كلام مستأنف عبارة النهاية والاسنى بالمعنى عقب التعريف المارو العداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من احدهما فتخص برشدها على الاخر اه (قوله) ومن احدهما اى وقد تمتع من احدهما الجانبين فقط (قوله) فلو عادى الى المتن في المعنى والروض (قوله) قلت شهادة الخ) اى لا يتخذ ذلك ذريعة الى رد ما معنى زاد الاسنى وهذا في غير القذف كما يعلم ما ياتي اه اى قول الروض ولا تقبل شهادته على قاذفه والنص يقتضى ان الطلب الى الحد ليس بشرط ولا على من ادعى عليه انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فان قذفه المشهود عليه بعد الشهادة عليه لم يؤثر في قبولها فيحكم بها الحاكم اه بزيادة شئ من شرحه (قوله) لا تقبل شهادة كل منهما الخ) عبارة النهاية والقاذف قبل الشهادة عدو للمذنوب وان لم يطلب بالحد وكذا دعوى قطع الطريق يصير المدعى عدو المذمى لان زعم انه قاطع ما وان لم يظهر بينهما بغض نص عليه وقد يؤخذ منه ان كل من رمى غيره بكبيرة في غير شهادة صار عدوا له وهو غير بعيد اه (قوله) واخذ ماله لعله ليس بقيد كما يفيد مقتضار النهاية على ما قبله (قوله) لانه ينسبه اى الشاهد المشهود عليه فيها اى في صورتي القذف ودعوى القطع (قوله) تقتضى العداوة اى ان منشأها العداوة (قوله) ورد المذنوب والمذمى عليه كذلك اى ظاهر (قوله) حينئذ لا يظهر فائدة من قوله يؤخذ الى قوله نعم في النهاية (قوله) فلا يقبل الاولى التانيث (قوله) مفسق اى كثر به بغير حق (قوله) انه اى الاغتياى المذكور كما هناى كالدعوى المذكورة في عدم القبول من الطرفين (قوله) فيفرق اى بين جواز الغيبة ورد الشهادة بها (قوله) ان الغيبة هناك عرضة بظلمة للفتاب) المتأب الاول اسم مفعول وخميرى الجر له والمتأب الثانى اسم فاعل (قوله) فجزله اى للفتاب اسم فاعل (قوله) وذلك اى الانتقام بالشهادة (قوله) جائز اى عرفا وعادة (قول المتن وتقبل له اى للعدو اذا لم يكن بعضه (فرع) حب الرجل لقومه ليس

(قوله) بقيد ما بعده) يريد عليه انه بذلك القيد قلنا ايضا اذا لم يحزن والفرح قلنا وكذلك التنى كما يعلم من تفسيره فالوجه ان يجاب بانهم ارادوا بالعداوة البعض المذكور اعلم من ان يرتب عليه فعل او لا ولا يحذور في ذلك (قوله) فرق الخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض لان ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق سم (قوله) وان المراد الخ) مما يناسبه او يعينه قومه الاتى وتقبل له فتأمل سم (قوله) ان يصل فيها لتلك الحيثية اى ان يصل في البعض الى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل (قوله) فحينئذ لا اشكال) نبي

وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من أحدهما على الآخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق تجوز له الغيبة به وان اثبت السبب المحذور لذلك قضية ما تقرر في الدعوى بالقطع من انه لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر وان اثبت المدعى دعواه انه كاهنا على فيفرق بان المعنى المحذور للغيبة وهو ان الغتاب هناك عرضة بظلمة للفتاب فجزله الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى والمقتضى للرد وهو ان ذلك الامر يجعل على الانتقام بشهادة باطله وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة أحدهما على الآخر (وتقبل له)

عصية حتى ترد شهادته لهم بل تقبل مع ان العصية وهي ان يبغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضي الرد بمجرد اهل او انما تقتضي ان انضم اليها دعاء الناس وتالفهم للاضرار بهو الواقعة فهو اجمع جماعة على اعداء قومهم ووقع معها فيهم وردت شهادته عليهم ورض مع شرهه زاد المغنى وتقبل تركيته اى العدو له ايضا لانه تركه لشاهد شهد عليه كما عتبه ان الرفعة اه (قوله حيث) الى قول المتن لا مغفل في النهاية الا قوله كافي الروضة الى واستحل وقوله نعم الى الخطاية (قوله لا تنفاه التهمة) الى قول المتن وتقبل في المغنى (قوله) وقدح في الخ) عبارة الروض مع شرحه وجرح العالم الراوى الحديث أو نحوه كالتى نصيحة كان قال لجماعة لا تسمعوا الحديث من فلان فانه غلط ولا تستفتوا منه فانه لا يعرف الفتوى لا يقدر في شهادة له لا نه نصيحة للناس اه زاد المغنى نص عليه في الام قال وليس هذا بعدا وولا غيبة ان كان يقول لمن يخاف ان يبعه ويخطئه باتباعه اه (قوله والمراد بهم) اي باهل السنة (قوله وقد يطلق) اي المبتدع (قوله لا تنكسر يديته) قال الزركشي ولا ينقسم بها (قائدة) قال ابن عبد السلام البدعة منقسمة الى واجبة ومحرمة ومنذوبة ومكروهة ومباحة قال والطريق في ذلك ان تعرض البدعة على قواعد الشريعة فان دخلت في قواعد الاجاب فهي واجبة كالاشتغال بعلم النحو وافي قواعد التحريم فحرم كذهب القدرية والمرجئية والجسمية والرافضة قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة اى لان المبتدع من احدث في الشريعة مالم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم او في قواعد المنسوب فتدبو كبناء بطو المدارس وكل احسان لم يحدث في العصر الاول كصلاة التراويح او في قواعد المكروهة فمكروهة كخرقة المساجد وتزيين المصاحف او في قواعد المباح فباحة كالصالح عقب الصبح والعصر والتوسع في الماكل والملابس وروى البيهقي باسناد في مناقب الشافعى رضى الله تعالى ان قال المحدثات ضربان احدهما ما خالف كتابا السنة او اجماعا فهو بدعة وضلالة والثاني ما احدث من الخير فهو غير مذموم اه معنى وما ذكره عن الزركشي لعلمه مبنى على ما ياتي انفا عن السبكي والاذرى حيث اقره اى المغنى كاياتى خلافا للشرح والنهاية (قوله بدعته) الى المتن في المغنى الاما انه عليه (قوله وان سب الصحابة الخ) وقع في أصل الروضة فقلنا عن صاحب العدة وافراده سب الصحابة رضى الله تعالى عنهم من الكبار وجزم به ابن المقرئ في روضه وافراده عليه شارحه غير متعقب له وجزم به بعض المتأخرين ووقع في الروضة هنا تصويب شهادة جميع المبتدعة حتى سب الصحابة رضى الله تعالى عنهم وجزم به ابن المقرئ في روضه وافراده شارحه وعبارة هو تقبل شهادة من سب الصحابة والسلف لا يقول اعتقادا لاعاداة وعتادا انتهى وجرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه الجمع فيه انه كثيرة اذا صدر من غير مبتدع لانه تمتك حرمة الشرع انتها كافي لاعتقاده فلا يوثق به بخلاف المبتدع لما ذكره سيد عمر اقول يدفع التناقض ما مر عن المغنى والاسنى في اول الباب بما نصه ان المراد اى الكبار في فهمهم وشرط العدالة اجتناب الكبار الخ غير الكبار الاعتقادية حتى هي البدع فان الرااج قبول شهادة اهلها مالم تنكفرهم اه اذ هو صريح في أن سب الصحابة اعتقاد مع كونه كثيرة لا يقدر في الشهادة كسائر اعتقادات اهل البدعة والضلالة لا اعتقادهم انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم (قوله وان ادعى السبكي والاذرى اعطاه) اقره المغنى عبارة هو قال السبكي في الحليات في تكفير من سب الشيخين وجهان لا يحايلان فان لم تنكفر فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود الشهادته ولا يغلط فيقال شهادة مقبولة انتهى لجعل ما رجحه في الروضة غلطاً قال الاذرى وهو كافي قال ونقل عن جع التصريح به وان الماوردى قال من سب الصحابة اولهم او كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة اه والى ذلك ميل القلب وان لم يحز لنا خلفه ما في الروضة الذى جرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج (قوله) نعم لا تقبل الشهادة الخ) وفاقا للنهج والمغنى وخلافا للنهية عبارة هو مثل كلامه الداعى الى بدعته هو كذلك اه وفي حاشية سم على النهج المعتد خلافاً لى ما في النهج من عدم القبول ولعله الاولى بالاعتقاد لان

حيث لم تصل الى حسد فسق
لاتنفاء التهمة (وكذا)
تقبل (عليه) عدواة دين
ككافر (شهد عليه مسلم
(ومبتدع) شهد عليه سنى
لانه اذا كانت لاجل الدين
انتفت التهمة عنها ومن
ابغض فاسقا لفسقه أو
قدح فيه بما هو واجب عليه
كفلان لا يحسن الفتوى
قبلت شهادته عليه (وتقبل
شهادة) كل (مبتدع) هو
من خالف في العقائد ما عليه
اهل السنة مما كان عليه
الذى صلى الله عليه وسلم
واصحابه ومن بعدهم والمراد
بهم في الازمنة المتأخرة
اما ما بالحسن الاشعرى
وابو منصور الماتريدى
وابتاعهما وقد يطلق على
كل مبتدع امر لم يشهد
الشرع بحسنه وليس مراد
هنا (لا تنكفره) يبدعته
وان سب الصحابة رضوان
الله عليهم كافي الروضة وان
ادعى السبكي والاذرى انه
غلط واستحل أموالنا
ودماءنا لا تعالى حق في زعمه
نعم لا تقبل

الاشكال مطلقا نزع كيف وما نقله ذلك اجمع لا يوافقه قولهم الآتى وتقبل له فتامله

شهادة داعية لبذعته كروايته (٢٣٦) الخطائية لما اقيمهم من غير بيان السبب لاعتقادهم أنه لا يكذب لان الكذب كفر

عندهم وأبو الخطاب الاسدي الكوفي المنسوبون اليه كان يقول بألوية جعفر الصادق ثم ادعاها لنفسه ولا ينافي ما تقرر في الاستحلال ما مر من أنه مانع في البعثة لا مكان حل ذلك على أن منع تنفيذه لخصوص بغتهم احتقارا وردعاهم عن فهمهم وأما من تكفروا ببذعته كمن يسب عائشة بالزنا وإياها رضى الله عنها بانكار صحبته او ينكر حدوث العالم او حشر الاجساد او علم الله تعالى بالمعلوم او بالجزئيات فلا تقبل شهادته لأهداره (لا مغفل لا يضبط) أصلا او غالبا على السواء لعدم الثقة بقوله ككثير الغلط والنسيان بخلاف من لا يضبط نادرا لأن احدهما لا يسلم من ذلك ومن بين السبب كالاقرار وزمن التحمل ومكانه بحيث زالت التهمة بذلك قال الامام ويجب استفسال شاهده رايه فيه امر كاكثر العوام ولوعودولا فان لم يفصل لزمه البحث عن حاله والمتمتع نذب ذلك اى في مشهورى الديانة والضبط والواجب كما يعلم عماياتى في المنتقبة (ولا مبادر) بشهادته قبل الدعوى او

عدم قبول رواية الداعية لئلا هو فيها يؤيد بذعته فقط فهو بهم فيها بخلاف شهادته حيث تحقق بالعدالة بالنسبة لما ادعى بذعته ولم يتحقق فيه امر آخر من دواعي التهمة فلينال سيدعمر (قوله شهادة داعية) بالاضافة (قوله كروايته) عبارة شرح المنهج كالاعتقال رايته بل اولى كارجحه فيها ابن الصلاح والنووى وغيرهما اه (قوله لا الخطائية) لعله استثناء عما قبل نعم سمى اى كما هو صريح صنيع الررض والمنهج والمغنى حيث استنوه من المتن (قوله لما اقيمهم) عبارة الاسنى فلا تقبل شهادتهم لمثلهم وإن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا اه وعبارة شرح المنهج فان شهد بخلافه قبلت اه (قوله من غير بيان السبب) اى بخلافه معه فتقبل مطلقا سم عبارة المغنى والروض والمنهج مع شرحهما هذا لا الميزد كروا في شهادتهم ما ينفى احتمال اعتقادهم على قول المشهور فان بينوا ما ينفى الاحتمال كان قالوا سمعنا يقول بكذا او رايته يقرضه كذا قبلت اه (قوله لاعتقادهم أنه لا يكذب الخ) عبارة المغنى وهم يعتقدون ان الكذب كفر وان كان على مذهبه لا يكذب فيصدقونه على ما يقولوه ويشهدون له بمجرد اخباره اه (قوله وأبو الخطاب الخ) عبارة المغنى وهم أصحاب ائى الخطاب الاسدي الكوفي كان يقول الخ (قوله المنسوبون) اى الخطائية (قوله كان يقول بالروية جعفر الخ) لك أن تقول من المعلوم أن اتباعه قائلون بصحة ما ادعاه وحينئذ فلا شك في كفرهم فامتنع التخصيص فيسبغوه وظاهر (قوله ثم ادعاها الخ) اى ثم لمات جعفر ادعى الألوية لنفسه حاشى (قوله من أنه مانع الخ) اى أن الاستحلال مانع من قبول الشهادة عبارة المغنى أنه لا تقبل شهادته اهل البنى ولا ينفذ قضاءهم إذا استلجوا دماءنا وأموالنا اه (قوله لا مكان حل ذلك الخ) قال الجبرى والاولى الجواب بان عمله إذا كان بلا تاويل وما هنا إذا كان يتاول كما تناقل عن الزيادى اه (قوله وإياها) الو او بمعنى اوسيدعمر (قوله لاهداره) اى لا نكاره بهض ما علم على الرسول صلى الله عليه وسلم به ضرورة معنى واسنى (قوله اصلا) اى قوله قال الامام في النهاية لا أقوله او على السواء اى بخلاف الخ ولى قوله والمتمتع فى المنفى (قوله ادمم الثقة بقوله) اى قول من تعادل غلطه وضبطه معنى (قوله ومن بين السبب الخ) لا يخفى ما فى عطفه على ما قبله عبارة النهاية نعم ان بين السبب كاقرار وزمانه ومكانه قبلت منه حيث أنه (قوله وزمن التحمل الخ) عطف على السبب رشيدى (قوله قال الامام الخ) اقره المغنى خلافا للشارح والنهاية (قوله رايه فيه امر) عبارة المغنى عند استعمار القاضى غفلة فى مشهود وكذا إن رايه امر اه (قوله فان لم يوصل الخ) عبارة فى المغنى وإذا استفسلهم ولم يفصلوا بحث عن احوالهم فان تبين له أنهم غير مغفلين قضى بشهادتهم المطلقة وليس الاستفصال مقصودا فى نفسه وإنما الغرض تبين تأنيثهم فى الشهادة اه (قوله لزمه) اى الحاكم عرش (قوله والمتمتع نذب ذلك) وفاقا للنهاية تعاربه ويندب استفسال شاهد رايه الحاكم فيه امر الخ خلافا للامام فى دعوى وجوبه اه (قوله فى مشهورى الديانة الخ) اى فى شهود مشهورى الخ (قوله والواجب) اى وإن لم يشترط ضبطهم وديانتهم وجب على القاضى الاستفصال (قوله كما يعلم عماياتى الخ) عبارة الشرح والنهاية هناك ولو شهد على امرأة باسمها ونسبها فاسلم القاضى اترفعون عنها واغتمدتم صوتها لم يلزمهم إجابة بتة قاله الرافى ومحله كاعلم بما مر فى مشهورى الديانة والضبط ولا لزمه مؤالمه ولو لم الاما لاجابة كما قاله الاذرى والزركشى وآخرون اه (قوله بشهادته) اى قوله كن شديدا فى المغنى ولى قوله وينبغى فى النهاية لا أقوله وكذا الى وإن لم يحتج وقوله وياتى الى الفرع وقوله كما مر اول الباب (قوله نعم لو اعداها فى المجلس الخ) (فرع) تقبل شهادة من اختبى فى زاوية ليستسمع ما يشهده ويحمله لان الحاجة قد تدعوا اليه كان يقر من عليه الحق إذا خلى به المستحق ويجحد إذا حضر غيره ويستحب ان يخبر الخصم بأنه اختبى ويشهد عليه لئلا يبادر

(قوله لا الخطائية) لعله استثناء ما قبل نعم وقوله من غير بيان السبب بخلافه معه فتقبل مطلقا (قوله قال الامام ويجب استفسال شاهد رايه فيه امر الخ) ويندب استفسال شاهد رايه الحاكم فيه امر كاكثر العوام ولوعودولا وإن لم يفصل لزمه البحث عن حاله خلافا للامام فى دعوى وجوبه ش مر

بعدها وقبل أن يستشهد المدعى فى غير شهادة الحسبة لتهمته حينئذ ومن ثم صح أنه عليه السلام لم يعمد لو أعادها فى المجلس بعد

الاستشهاد قبلت وما صححناه بخير الشهود محمول على ما نسمع فيه شهادة الحسبة كمن شهد بدين أو بجنون أو بركاة أو كفارة أو على من عده شهادة لمن لا بعد ما فيسن له إعلانه فيستشهد به ولو قيل بوجوبه أن انحصر الأمر فيه لم يرد (تنبيه) قضية إطلاقه قد المبادر له لافرق بين محتاج فيه لجواب الدعوى وما لا فوطب من القاضي يبيع مال من لا يبر عن نفسه كحجور وغائب وأخرى لا إشارة له بمقابلة حاجتهم ولهم بينة ما فالأرجح أنه ينصب من يدعى علم ذلك ويسأل البينة الأدام ولا يجوز لهم الأدام قبل الطلب وكذا مدعى الوكالة لا بد أن يقول أنا وكيل فلان ولي يفتقر ويسأله الأدام أن لم يتجح لحضور المحضر وبأنى قريباً زيادة لذلك (فرع) (٢٣٧) لا يقدح فيه جهله بفروض نحو

صلاة ووضوء يؤديهما

كأمر أول الباب ولا توفقه

في المشهود به أن عادو جزم

به فيعيد الشهادة ولا فوله

لأشهادته في هذا أن قال

نسيت أو أمكن حدوث

المشهود به بعد قوله وقد

اشترت ديته ويغني قبول

دعوى من هذه صفته النسيان

حيث احتمل في غير ذلك

كان شهد بعدد يوم وقال

لأعلم كونه البائع ثم قال

نسيت بل هو له وحيث أدى

الشاهد أدام صحبحا لم ينظر

لرية يجدها الحاكم كما

باصله ويندب له استفساره

وتفرقة الشهود ولا يلزم

الشاهد أدايته عما ساء عنه

نعم أن كان به نوع غفلة

توقف القاضي ويحث بعضهم

أن الأول استفسار شاهد

لم يعلم تثبته لقول الرافعي

كالأمام غالب شهادة العامة

يشوبها جهل يجوز

للاستفسار والوجه ما اشترت

إليه أنما أنه ان اشترت

ضبطه ودياته لم يازمه

استفساره والألزمه

(وتقبل شهادة الحسبة)

إلى تكذيبه إذا شهد فيعززه القاضي ولو قال رجلان مثلاً ثالثاً توسط بينهما لحاسب ولا تشهد علينا بما يجري ففعل لزمه أن يشهد بما جرى والشرط ما سدروضه من حزم زاد المغني قال ابن الناص وترك الدخول في ذلك أحب إلى أه (قوله قبلت) كذا اطلقوا ولو قيدوا عامراً وبأنى يكونه مشهور الديانة لم يبعد (قوله ولو قيل الخ) يؤيده ما مر قبيل قول المصنف وتقبل عليهما وما باني في شروط وجوب الأدام (قوله يوجبوه) أي الأعلام (قوله لم يبعد) يذني تقيده بما إذا ترتب على الشهادة مصلحة بخلاف ما إذا كان المطلوب فيها السرترشدي (قوله فلو طلب) ببناء المفعول أي طلب بعض من أطلع على حال من باني (قوله ولهم بينة بها) أي بأمرهم (قوله ويسأل) أي منصوب القاضي رشدي (قوله ولا يجوز لهم) أي للشهود (قوله وبأنى قريباً) أي في شرح كذا النسب على الصحيح (قوله لا يقدح فيه) أي في الشاهد (قوله يؤديهما) أي ولم يقصر في العلم نهاية وهذا ليس بقيد عند الشارح كما مر في أول الباب (قوله حدوث المشهود به) أي حدوث العلم بذلك (قوله بعد قوله) أي لأشهادته في هذا (قوله لا أعلم كونه) أي المبيع (قوله ما اشترت إليه أنما) أي قيل قول المتن ولا يبادر (قوله والألزمه) أي ولم يشهد الأجابة (قوله من احتسب) إلى قوله قال جمع في النهاية وإلى قوله وعليه فهل الخ في المغني (قوله من احتسب الخ) عبارة المغني من الاحتساب وهو طلب الأجر سواء استبقا دعوى أم لا كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كثيرها من الشهادات في شروطها السابقة (قوله بل لا تسمع الخ) أي دعوى الحسبة ككتفا بشهادتها أسنى ورشدي (قوله في الحدود أي الخ) عبارة النهاية في محض حدود الله تعالى وحينئذ تسمع في السرقة قبل رد مالها (قوله قبل رد مالها) عبارة الأسنى تسمع فيها إذا لم يبر السارق من المال برد ونحوه والأفلا تسمع لتخص الحق لله تعالى كالأنا (قوله قال جمع ولا في غيرها) اعتمده المغني عبارة ترم و ما تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع فيه دعوى أها وجران أو وجهها كما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً للسنوى ونسبه الإمام للعراقيين لا تسمع لأه لاحق للدعوى في المشهود به من له الحق لم ياذن في الطلب والاثبات بل أمر فيه بالأعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ورجحه البلقيني أنها تسمع ويجب حملها على غير حدود الله تعالى وكذا فصل بعض المتأخرين فقال أنها تسمع إلا في محض حدود الله تعالى أه ويعني ببعض شيخ الإسلام في شرح الروض وتوافقه صنيع النهاية كما مر (قوله وعليه) أي على ما قاله جمع من عدم سماع دعوى الحسبة أصلاً (قوله والوجه الثاني) أي عدم البطلان وما قاله للنهية كما باني (قوله تسمع) أي في غير محض حدود الله كما مر عن المغني (قوله وهو المتمد) وفاقاً للأسنى والنهية كما مر (قوله لا يقدح فيه) أي المدعى عليه حسبة عبارة الأسنى لأن البينة قد لا تساعده ويراد استخراج الحق بأقرار المدعى عليه أه (قوله في ذلك) أي في سماع دعوى الحسبة (قوله كصلاة) إلى قوله ولو نزع في النهاية وإلى قوله ولا عبرة في المغني الأقولة وجمع من بيت رفقوله وحتى لنحو مسجد نو قوا حيث لا دعوى (قول المتن وفيما له) أي في الشيء الذي معني (قوله بأن يقر الخ) عبارة المغني والروض وشرح المنهج وكيفية شهادة الحسبة أن الشهود يتجسسون إلى

(قوله نحو صلاة ووضوء يؤديهما) أي ولم يقصر في العلم شرح مر

من أحسب بكذا أجاز اعتداله اعتد به بنو به وجه الله قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى بل لا تسمع في الحدود أي إلا أن تعلق بها حق آدمي كسرقة قبل رد مالها قال جمع ولا في غيرها لعدم الاحتياج إليها وعليه فهل الحكم المترتب عليها باطل لأن المترتب على الباطل باطل أو لا لأن بطلانها أوجب أنها كالألم تذكر فكانه حكم بغير دعوى وهو صحيح كل محتمل والأرجح الثاني وقال البلقيني وغيره تسمع وهو المتمد لأنه قد يقر فيحصل المقصود بوجه أقوى وكفى هذا حاجته وقد تناقض في ذلك كلامهما في مواضع (في حقوق الله تعالى) كصلاة وزكاة وكفارة وصوم وحج عن ميت بأن يشهد بتركها أو حق لنحو مسجد (وفيما له فيحق مؤكده) وهو ما لا ينافي برضا الأدمي بأن يقول حيث لا دعوى

أنا أشهد أو عندى شهادة على فلان بكذا وهو ينكر فاحضره لأشهد عليه وإنما سمع عند الحاجة إليها حالا كإخبار ضاعا وهو يريد أن ينكحها أو اعتقه وهو يريد أن يسترقه أو لغيره بقوله شاهد لثلاثتنا كحاجب بعد نوزع في اشتراط الحاجة بقول ابن الصلاح قبل باعتاق نحو ميت فنه وإن لم يطلبها فيحكم بها وإن لم يحلف إذا لاحظ الحسبة وبرد حمل هذا وأمثاله كالمسئلة التي نقلها الرافعي عن القفال فيمن باع دارا فقامت بيته حسبة أن أباهم وقفها على ما إذا قال والوارث يريد أن يسترقه أو نحو ذلك كقوله وهو منكر ذلك لأنه مع تقدم البيع منه مستلزم لذكر حاجة هي وهو ينكحها من الموقوف عليهم على أن (٣٣٨) قضية كلام المنازع أنه لا يمازير اشتراط ذكر نحو الاسترقاق بالفعل وهذا اعنى عدم اشتراط

ذكره بالفعل ظاهر لا كلام فيه وإنما هو في ذكر وهو يريد كذا وهذا لا بد منه (كطلاق) رجعي أو بائن ولو خلعا لكن بالنسبة له دون المال (وعتق) بائن يشهد به أو بالتعلق مع وجود الصفة أو بالتدبير مع الموت أو بما يستلزمه كالإلاد بخلافه بمجرد التدبير أو التعلق بصفة أو الكتابة على أحد وجهين رجحه شارح ورجح غيره سماعها وهو الأوجه ويؤيد ما يأتي قريبا عن البغوي والجامع أن المقصود بالشهادة مترقب في كل منهما فإن قلت يؤيد الأول قولهم السابق عند الحاجة إليها لا قلت يبغي استثناء نحو هاتين الصورتين كزنى بفلانة ويذكر شروطه عما لا يمكن فيه ذكر ذلك لضرورة ثبوت الأصل ليرتب عليه ما هو حق لله تعالى بعد فإن قلت هذا بعينه جار في نحو أخيها رضاعا مع عدم قبولها فيه قلت يفرق بين هذا وأمثاله

القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فإن ابتدأ وقالوا فلان زنى فهم قذفه اه وفي الاسنى نعم أن وصلوا أشهادتهم به قال الزركشي فظاهر أنهم ليسوا بقذفه لكن كلام الرويان يقتضى أنه لا فرق اه (قوله) أنا أشهد) أى أريد أن أشهد بحجري أو أنا أعلم (قوله) (لاشهد عليه) أى لإنشاء الشهادة عليه بحجري (قوله) (وهو زني داخ) أى أو تنكح جاروض (قوله) (ولا عبرة بقوله داخ) أى وإن كانا مردين سفر أو خشيان ينكحها في غيبتها ع (قوله) (نحو ميت) أى كالجنون (قوله) (وإن لم يطلبها) أى الفن الشهادة (قوله) (فيحكم بها) أى القاضي يشهدة بالحسبة (قوله) (وإن لم يحلف) أى القاضي الفن على حذف المفعول ويجوز كونه من الحلف مستندا إلى ضمير الفن (قوله) (محمل هذا) أى قول ابن الصلاح (قوله) (على ما داخ) متعلق بالحل (قوله) (إذا قال) أى شاهد الحسبة (قوله) (يريد داخ) أى أو يسترقه روض (قوله) (لأنه) أى قول الشاهد وهو ينكر ذلك في مسئلة القفال وقد يقال أن مجرد تقدم البيع كاف في الاستزام فالحاجة إلى قوله وهو ينكر ذلك وقوله مع تقدم البيع منه أى من الولد (قوله) (أما بردا داخ) كذا في أكثر النسخ وفي أصل المصنف الذي عليه خطه بردي سمر أى بالتمام (قوله) (بالفعل) متعلق بالاسترقاق بقرينة آخر كلامه لا بالذكر (قول المتن كطلاق) أى لأن المقلب فيه حتى الله تعالى دليل أنه لا يرتفع بتراضي الزوجين اسنى (قوله) (رجعي) إلى قوله بخلافه في النهاية الأولى مع وجود الصفة فلفظه دون وجود الصفة اه إلى قوله على أحد وجهين في المغنى والروض (قوله) (بالنسبة) أى للفرق نهاية ومعنى (قوله) (أو بما يستلزمه) أى العتق (قوله) (بخلافه) الأولى التائيت (قوله) (بمجرد التدبير أو التعلق بصفة أو الكتابة) أى فلا تقبل فيها وفارقت الإلاد بأنه يفضى إلى العتق لا محالة بخلافه مغنى واسنى (قوله) (رجحه شارح) وجزم به بالروض وشيخ الإسلام المغنى (قوله) (سماعها) أى الشهادة بمجرد التدبير داخ (قوله) (وهو الأوجه) وقال للنسبة (قوله) (ما يأتي) أي داخ (قوله) (يشرح وحده تعالى) (قوله) (والجامع) أى بين ما هنا وما يأتي (قوله) (مترقب في كل منهما) قد يفرق بامكان التقض هنادون ما يأتي (قوله) (يؤيد الأول) أى عدم السماع (قوله) (هاتين الصورتين هنا) أى ما هنا وما يأتي (قوله) (كزنى بفلانة ويذكر شروطه) هذا إلحاق ليس في كثير من النسخ لكن ثابت في أصل المصنف بخطه سمر (قوله) (علا عما لا يمكن داخ) بيان للنحو (قوله) (ذكر ذلك) أى الحاجة (قوله) (لضرورة داخ) علة لا لبغاء (قوله) (هذا بعينه) أى التعليل المذكور (قوله) (بين هذا) أى إخبار ضاعا وقوله وأمثاله أى كالأقتصار على اعتقه أو دبره أو وقفها بويه (قوله) (والزنا وأمثاله) أراد ما ماعبر عنه بنحو هاتين الصورتين (قوله) (على إخبار ضاعا) أى وأمثاله (قوله) (ونحو دبر داخ) معطوف على قوله لا اقتصار الشاهد داخ (قوله) (متضمن لذكر وهو داخ) أى فيفيد فائدة يترتب داخ (قوله) (ولا تسمع) إلى قوله وقال في الروض مع شرحه إلى قوله ولو في آخره في النهاية الأولى وقال به بضمم وقوله ما قدمته من وقوله وسرقة إلى وبلوغ وقوله وكفر (قوله) (ولا تسمع داخ) عبارة عن المغنى والروض مع شرحه ما العتق الضمني كنكح شيد لشخص بشر أمه قريبه فلا يصح لانها داخ تصح شهادته بالتعلق بالحاصل بشر أمه القريب اه (قوله) (في شراء القريب) أى الذي يعتق به وإن تضمن العتق اسنى (قوله) (وقال بعضهم داخ) جزم به في النهاية عبارة تو يتجه

والزنا وأمثاله أن اقتصار الشاهد على أخيها رضاعا غير مفيد فائدة يترتب عليها حاجة ناجزة فاحتج إلى ضم ما جمعه مفيدا فرضه نحو هو يريد نكحها أو نحو دبره وهو منكر متضمن لذكر وهو يريد أو أوارثه بقاءه من جملة تركته ولا تسمع في شراء القريب لأنها شهادة بالملك والعتق يترتب عليه وفارق ما رمى في الخلع بأن الفقرة هي المقتصودة والمال تبع والملك هنا هو المقصود والعتق تبع ولو ادعى قنات أن سيدهما اعتق أحدهما وقامت به بيته سمعت وإن كانت الدعوى فاسدة لاستثناء بيته الحسبة عن تقدم دعوى قال بعضهم ولعل هذا إذا حضر السيد أو غاب غيبة شرعية ولا فلا بد من حضوره اه ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قدمته من أن كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة ينفذ الحكم فيه

بها وان ثبت على دعوى فاسدة (وعفو عن قصاص) لانها شهادة باحياً، نفس وهو حق الله تعالى (وبقاء عدو انقضائها) لما ثبت على الاول من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق والمضى الثاني من الصيانة والتعفف بالنكاح ومثل ذلك تحريم الرضا والمصاهرة (وحده) تعالى كحذونا وقطع طريق وسرقة ومثله احصان وسفه وجرح بعد الشهادة وتعديل بعد طلب القاضي له ولو في غيبته معدل ويجرح عرف اسموه ونسبه كافر فيجر عليه في الاولى ان كان في عمله وبلوغه ورسالة وكفروا وصية او وقف نحو وجه عامق ولو في آخره كمل ولده ثم ولد له ثم الفراء كما في بنو البني وافي القاضي بسماع دعوى اجني على وصي خان فيحلفه الحاكم انهم واستحسنه الاذرى وغيره قالوا واذا كان له تخليفه فله اقامة البيعة بل اولى (وكذا النسب على الصحيح) لان الشرع اكده ومنع (٢٣٩) قطعه فضاء الطلاق والعق وخرج بامر حق الادبي المحض فكفود

فرضه في احوال حضر السيد الخ (قول المتن عن قصاص) اي نفس او طرف معنى (قوله) لانها شهادة (إلى قوله) وافي القاضي في المعنى والروض مع شرحه (الاول) وسفه وجرح بعد الشهادة وقوله بعد الطلب إلى بلوغ (قوله) من الصيانة) لعله من وطء الزوج بان يرجع على هذا فهو مختص بالرجعي رشیدی (قوله) ومثل ذلك) اي بقاء العدة (قول المتن وحده) والمستحب ستره اي موجه روض ونهاية زاد المعنى ان رأى المصلحة فيه اه (قوله) ومثله) اي الحد (قوله) بعد طلب القاضي الخ) راجع للرجح ايضا (قوله في الاولى) صوابه في الثانية وهي السفه (قوله) وصية الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه والوصية والوقف اذا عمت جبهتهما ولو اخرت الجهة العامة قد دخل نحو ما في بنو البني من انه لو وقف دار على اولاده ثم على الفقراء فاستولى عليها ورثته وتلكوا فانه قد شاهد ان حبه قبل انقراض اولاده بوقفها قبلت شهادتهما لان اخره وقف على الفقراء لان خصت جبهتهما فلا تقبل فيها التعلق بما يحظر خاصة اه (قوله) لنحو جبهه الخ) راجع للوصية ايضا (قوله) لنحو جبهه عامة) لان كانا لجهة خاصة نهاية (قوله) فيحلف) اي الوصي (قوله) واذا كان له الخ) اي للحاكم او الاجني (قوله) لان الشرع) إلى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله) اكده) اي حث على حفظه عن (قوله) بامر) اي بقول المصنف في حقوق الله تعالى الخ) عش (قوله) حق الادبي الخ) لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به اعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى ومعنى روض مع شرحه وتقدم في الشرح والنهاية مثله (قوله) بالدعوى صحيحة) التي راجع لكل من المقيد وقيدته (قوله) نحو قيمته) اي كاجرته (قوله) او ملكه الخ) اي معرفة كونه ملكا لمن تحت ولايته بطله اي طلب الحاكم البيعة بذلك (قوله) ان لم يقبضه الخ) قبل لقوات (قوله) بعد الثبوت) هل ولو بشهادة الحسبة وظاهر ما قدمه في التنبيه في شرح ولا مبادر اشتراط من المنصب القاضي اداء الشهادة واقه اعلم (قوله) في غيبته) ظاهره ولو عن مجلس الحكم فقط فراجع (قوله في الاولى) اي صورة التصديق (قوله) قبل) اي يمينه (قوله) في ثبوتها) اي الدعوى او العقار وهو الظاهر (قوله) على تمتع) اي من حضور مجلس القاضي (قوله) او وانت الخ) يعني القاضي (قوله) وعلى الاول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم (قول المتن اوصيين) اي او امرأتين او خنتين معنى وروض مع شرحه (قوله) او بان احداهما) اي قولهم من في النكاح في المعنى (الامانة) عليه وإلى قوله ونانح القلبي في النهاية الاول قوله ونظير الى او عدو قوله اي بسبب الى المتن وقوله وكرد الى او بدو قوله من حيث حق الادبي وقوله ونانح الى المتن وما نبيه عليه (قوله) عند الاداء) اي اقبله بدون مضى مدة الاستبراء كما في (قوله) عند الاداء او الحكم) لعل المراد اذ بان انهما كانا عند الاداء او الحكم كذلك فالظرف ليس متعلقا ببيان فتأمل رشیدی (قول المتن نقضه) اي وجوبا نهاية وسياتي في فصل الرجوع عن الشهادة عن المعنى والروض مع شرحه ماله تعلق بهذا المقام فراجع (قوله) كالحكم الخ) عبارة المعنى انيق

وحد قد فويع واقرار (تليه) قد تسمع الشهادة بالدعوى صحيحة في مسائل اخر كصرف حاكم في مال تحت ولايته واحتاج لمرفة نحو قيمته او ملكه او يده فله سماع البيعة بذلك بذلك من غير دعوى اكفاء بطله كافي تعديل الشاهد أو جرحه وكذا في نحو مال محجور رشيد ان وصيه غانه ومال غائب شهدا بفواته ان لم يقبضه الحاكم ونظير ذلك قضاءه لنحو وصي في عمله بعد الثبوت عدمه من غير طلب احد لحكمه ومنازع الغزى في بعض ذلك مردودة وقد يترقب الشيء على الدعوى لكن لا يحتاج لجواب خصم ولا لحضوره كدعوى توكيل شخص له ولو حاضرا بالبدل فيكنى لاثبات الوكالة تصديق الخصم له واقامة البيعة في غيبته من غير حلف

ولا يلزم الخصم في الاولى التسليم له لانه لو انكر التسليم قبل وكدعوى قيم محجور احتاج لبيع عقاره فيثبتا بيعة في عيبه وكالدعوى على تمتع ومن لا يعبر عن نفسه كحجور وغائب وبيت لا وارث له خاص والام تسمع الا في جوارث له ان حضروا وبعضهم واستحقاق وقت يدا الحاكم فاذا اقام بيعة بدعواه كني ويشترط في سماع الدعوى على من لا يعبر عن نفسه ان يقول بيعة تشهد بذلك او وانت تعلمه وكالدعوى بان فلان حاكمي بكذا فنفذه في فلا يحتاج لدعوى في وجه الخصم كما عليه جمع متقدمون واكثر المتأخرين وعليه العمل وقال آخرون لا بد من حضوره ان كان في حد القرب وعلى الاول لا يحتاج ليمين الاستظهار على الواجهة ومن في الجواب ان العاقل للرجال عليه اقامة بيعة ببراءته قبل الحو القذف مطالبة الاحتمال له وان كان الحيل بالبدل (ومضى حكم بشاهدين فينا كافرين او عديين اوصيين) او بان احدهما كذلك عند الاداء او الحكم والحاكم لا يرى قبولهما (نقضه هو وغيره) كالحكم باجتهاد فان خلاف النص ومعنى النقض هنا اظهر بطلانها لم يصادف محلا

(وكذا فاسقان في الاظهر) لما ذكر ولا اثر لشهادة عدلين بالفسق من غير تاريخ لاحتمال حدوثه بعد الحكم ومر في النكاح انه لو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب (٢٤٠) وهو غير ما هنا إذ المأثور ثم تبين ذلك عند التحلل فقط وهنا عند الاداء او قبله بدون مضى

الحظافه اه وزاد الاسني كالو حكم الخ (قول المتن وكذا فاسقان الخ) أي ظهر فسقهما عند القاضي بنقض الحكم بهما (تنبيه) قيد القاضي الحسين والبغوي النقص أي إذا كان الفسق ظاهرا غير مجتهد فيه فان كان مجتهدا فيه كشرب النبيذ لم ينقض قطعا لان الاجتماع لا ينقض بالاجتهاد معنى (قوله لا ذكر) عبارة المعنى كافي المسائل المذكورة لان النص والاجماع لا على اعتبار الدلالة اه (قوله ولا اثر لشهادة الخ) (فرع) لو شهد شاهدان ثم فسقا وار تد اقبل الحكم لم يحكم بشهادتهما لان ذلك يقع روية فيما مضى ويشهر بحيث كامن ولان الفسق يخفى غالبا فيما كان موجودا عند الشهادة وان عميا او خرسا او جونا او مانا حكم بشهادتهما لان هذه الأمور لا توقع روية فيما مضى بل يجوز تعدلها بعد حدوث هذه الأمور ثم يحكم بشهادتهما ولو فسقا وار تد اقبل الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى كالورجعا عن شهادتهما كذلك وخرج بالمال الحدود فلا تستوفى ولو قال الحاكم بعد الحكم بان لي انهما كانا فاسقين ولم تظهر بيئته بنفسهما فنقض حكمه ان جاز ناقضاه بالمع والاصح ولم يهتم فيه ولو قال اكرهت على الحكم بشهادتهما وانا علم فسقهما قبل قوله من غير بيئته على الاكرام او لو بانوا الدين او ولد الدين للشهود له واعدوين المشهود عليه انتقض الحكم ايضا كالو بانا فاسقين ولو قال الحاكم كنت يوم الحكم فاسقا فالظاهر انه لا يلتفت اليه كقول القائل الشاهدان كئنا عند عقد النكاح فاسقين فان قيل هلا كان هذا مثل قوله بان لي فسق الشاهدين اوجب بانه اعرف بصفة نفسه منه بصفة غيره فتقصيره في حق نفسه اكثر مغني وروض مع شرحه (قول المتن كاف) اي امر تد كقائه الفحال معنى (قوله معلى) الى قوله ومن ثم في المعنى الا قوله ولو معلى مع علمه وقوله وتظير الى اعدو (قول المتن بعد كاله) اي باسلام واعق او بلوغ معنى ونهاية (قول المتن قبلت) وكذا انقل شهادة مبادر اعادها بعد كاسر (قوله لظهور مانع) عبارة المعنى لان المتصف بذلك لا يعبر برد شهادته اه (قوله او شهد فاسق الخ) اي والسيد لمكانته او ما ذنوبه ثم اعادها بعد العتق معنى وروض وشيخ الاسلام (قوله تخوفه) اي ككفره (قوله ولم يصغ) كذا في الاسني (قوله لشهادته) أي الفاسق المعلن اسني اي ونحوه مما زاد الشارح (قوله قبلت الخ) اي بناء على الاصح من ان القاضي لا يصغي لها كما لا يصغي إلى شهادة العبد والصبي فأتى به ولا ليس بشهادة في الحقيقة اسني (قوله قبل) ظاهره ولو لم يبد عذر احمل عليه ويشهر به قوله ويتعين الخ ع ش (قول المتن وتقبل الخ) قال في الروض ومن غلط في شهادته لم يستبرأ الى لم يجب استبرأه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه لا تقبل فيها انتهي وانظر لو اشتهرت ديابته وادعى ان سبب غلظه النسيان فهل تقبل فيها اخذنا من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة الخ وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ اه سم أقول مامر أنفام بحث اسمعيل الحضرمي وقيد كالصريح في القبول والله اعلم (قول المتن شهادته) اي الفاسق وما عطف عليه (قوله لا نها فلية) الى قوله وان خالفه البليغ في المعنى الا قوله لكن قيد الى تركم (قوله وعودو لايته) لعل المراد لايته الشهادة شديدي ويظهر انه على ظاهره من ولاية نحو النكاح والوقف وذكره الشارح استطرادا (قول المتن الا كثرون) اي من الانحباح معنى (قوله لان الفصل الاربعه الخ) عبارة الاسني والمعنى لان لمضيا المشتعلة على الفصول الخ (قوله وقد اعتبرها) اي السنة (قوله في نحو العتاق الخ) كالزكاة والجزية معنى

مدة الاستبراء وعند الحكم فلا تكرر او لا تخالف في حكاية الخلاف خلافا لمن زعمه (ولو شهد كافر) معلى بكفره (أو عبد أو صبي) فردت شهادته ثم اعادها بعد كاله قبلت) إذ لا نعمة لظهور مانعه (أو) شهد (فاسق) ولو معلى او كافر يخفى ككفره وتظير ان الرفع فيهرده البليغ أو عدو او غير ذي مروءة فرد ثم (تاب) ثم اعادها (فلا) تقبل شهادته لان رده اظهر تخوفه الذي كان تخفيه او زاد في تغييره بما أعلن به فهو متهم بسببه في دفع عار ذلك الرد من ثم لم يصغ القاضي لشهادته قبلت بعد التوبة وبحث اسمعيل الحضرمي انه لو شهد بما لا يطابق الدعوى ثم اعادها بمطابقها قبل ويتعين تقييده مشهور بالديانة اعتيد بنحو سبق أنسان او نسيان (وتقبل شهادته بغيرها) اي في غير تلك الشهادة التي رد فيها إذ لا نعمة ومثله ثابت من الكذب في الرواية كما اختاره في شرح مسلم (بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها) اي بسبب مضيا خاليا عن فسق فيها (صدق توبته) لانها فلية وهو متهم باظهارها الترويج

(قوله وهو متهم باظهارها الترويج شهادته) قال في الروض ومن غلط في شهادته لم يستبرأ أي لم يجب استبرأه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه لا تقبل فيها اه وانظر لو اشتهرت ديابته وادعى ان سبب غلظه النسيان فهل تقبل فيها اخذنا من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ

شهادته وعودو لايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه (وقدرها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعه تأثيرا ينافي تبيع (قوله النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

والأصح أنها تقرب لا تعديد وقد لا يحتاج لها كعادته بزنا حله نقص النصاب لتقبل عقب ذلك وكفى فسق اقرب له يستوفى منه تقبيل منه حالا
أيضا لأنه يظهر التوبة عما كان مستورا الاعراض صلاح وكناظر وقت تاب فتعود ولايته حالا كولي النكاح وكذا قذف غير المحصن كما قاله
الامام واعتمده البلقيني لكن قيده غيره بما إذا لم يكن فيه ابناء والا فلا بد من السنة وكذا كرتد (٢٤١) أسلم اختيارا وكان عدلا قبل الردة

لا نه لم يبق بعد اسلامه احتمال
ولا بد من السفق التوبة من
خاتم المروءة كما ذكره
الاصحاب وكذا من العداوة
كما رجحه ابن الرفعة وإن
خالفه البلقيني (ويشترط
في صحة توبة معصية
قوله من حيث حق الآدمي
(القول) قياسا على التوبة
من الردة بالشهادتين
ووجوبهما وإن كانت الردة
فعلا كجوداهم لكن
القولية هي الأصل ولتعلم
ذلك تكذيب الشرع
وقضيته كائن اشتراط
القول في كل معصية قوله
كالنفي وبه صرح الغزالي
فيها ونص الام بقضيته
في الشكل وهو ظاهر وإن
قيل ظاهر كلام الاكثرين
اختصاصه بالقذف وعليه
فرق في المطلب بينه وبين
غيره بان ضرره اشد لانه
يكسب عارا وإن لم يثبت
فاحتيط باظهاره فقبض
ما حصل منه وهو الاعتراف
بالكذب جبرا لقلب
المقذوف وصوننا ما اتهمك
من عرضه واشترط جمع
مقدمون انه لا بد في التوبة
من كل معصية من الاستغفار
ايضا واعتمده البلقيني
واطال في الاستدلال له
اسكن بما لا يرد عليه عند

(قوله والاصح أنها تقرب) أي لا يغتفر مثل خمسة أيام لا ما زاد عليها من (قوله تقبل عقب ذلك) عبارة
المغنى والروض مع شرحه فانه لا يحتاج بعد التوبة عند القاضي إلى استبراء بل تقبل شهادته في الحال اه
(قوله اقرب إلخ) عبارة المغنى إذا تاب وأقر وسلم نفسه للحداه (قوله ليستوفى منه إلخ) عبارة لا يستوفى
عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته اه (قوله وكناظر وقت) أي بشرط الوقت النهائي ومعنى (قوله كولي
النكاح) أي لودعي العصل ثم تاب زوج في الحال ولا يحتاج إلى استبراء أحكامه الرافعي عن البغوي معنى
والمصل ليس يفيد كإم في النكاح (قوله وكذا قذف غير المحصن) وما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله
كشاهد بزنا إلخ مع عبارة المغنى ومنها قاذف غير المحصن قال البلقيني لا يحتاج إلى استبراء للمهرم قول
الشافعي في الام فاما من قذف عصمته فلا تقبل شهادته حتى يتخير اه قوله كما قاله الامام واعتمده البلقيني
إلخ لكن الأصح انه لا بد فيه من الاستبراء النهائية يعني فيما لا ابناء فيه رشدي (قوله لكن قيده غيره)
أي كالروض كإبائي (قوله وكرتد إلخ) وكمتنع من القضاء إذا تعين عليه وكهني إذا فعل ما يقتضي
فسق البالغ ثم تاب وبلغ ثانيا وكالو حصل خلال في الأصل ثم زال احتاج الفرع إلى تحمل الشهادة ثانيا
قال الزكشي ولم يذكر وهذا المدة معنى (قوله اختيارا) فان أسلم عند تقديمه للقتل اعتبر معنى المدة أسنى
ومعنى (قوله وكذا من العداوة) سواء كانت قذافا لا كالغيبية والنعيمة وشهادة الزور معنى (قوله
لكون القولية) أي الردة القولية عرش (قوله وإضمن ذلك) أي الارتداد الفعلي ولو عر بالروا كان أولى
(قوله وقضيته) أي التعليل (قوله وقضيته كالمثلن) عبارة النهائية وقضية كلامه اه (قوله كالغيبية) أي
والنعيمة سم (قوله فيها) أي الغيبة (قوله يقتضي) أي اشتراط القول في السكلى أي في كل معصية قوله
(قوله وعليه) أي على فرض صحة الاختصاص بالقذف النهائية (قوله واشترط جمع إلخ) عبارة النهائية وما
اشترط جمع مقدمون من اشتراط الاستغفار في المعصية القولية أيضا محمول على الندم اه (قوله من كل
معصية) ظاهره ولو فعلية وقيدها النهائية بالقولية كما مر آنفا فليراجع (قوله أيضا) أي كاشتراط القول في
المعصية القولية (قوله بما لا يرد إلخ) لعل لا زائدة إلا أن يرجع ضمير عليهم لغير الجمع المتقدمين (قوله لأن
الحق فيها متمحض إلخ) فيه نظر ظاهر ثم رابت قال الرشدي قوله بخلاف القذف الأنصب بخلاف القولية
(قول المتن فيقول القاذف) أي مثالي في التوبة من القذف معنى (قوله وإن كان قذفه) إلى قوله نعم في المغنى
الاقوله لا ترى إلى من اتصل وما لبث عليه (قوله وإن كان قذفه بصورة الشهادة) انظر هذه الغاية فيها
إذا كان صادقا في نفس الامر وما فائدة ذكر ذلك عند الحال كما عمن الحد لا بد من اقامته والتوبة مدارا على
ما في نفس الامر وكلام المصنف فيها إذا اتى بمعصية رشدي (قوله بصورة الشهادة إلخ) عبارة الروض سواء
كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بأن لم يكمل عدد الشهود أو بالسب والابذاء ولكن لو كان قذفه
في شهادة لم تكمل عددا فليتب عند القاضي ولا يشترط حينئذ معنى المدة إذا كان عدلا قبل القذف وإن
كان قذفه بالسب والابذاء اشترط مضيا اه بزيادة من شرحه (قوله القذف باطل) أي قذف الناس باطل

(قوله وكذا قذف غير المحصن) وما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله كشاهد بزنا إلخ (قوله وقضيته
كالمثلن اشتراط القول في كل معصية قوله كالغيبية إلخ) عبارة ابن النقيب في مختصر الكفاية فرع قال في المذهب
لا بد في توبة شاهد الزور أن يقول كذبت فيما قلت ولا عود إلى مثله قال الرافعي وقضيته أن يطرد في الغيبة

(٣١) - شرواني وابن قاسم - عاشر - التأمل المتقضى لحل تلك الظواهر على الندم وخرج بالقولية الفعلية فلا يشترط
فيها قول لأن الحق فيها متمحض إلى الله تعالى فأدبر الأمر فيها على الصدق باطنا بخلاف القذف لا تفرقه فيه (فيقول القاذف) وإن
كان قذفه بصورة الشهادة لكونه عدلا ثم (قذف باطل) وأنا نادم عليه ولا عود إليه (أو ما كنت عفا قنني وقد تبنت منه أو نحو ذلك
ولا يلزمه أن يعرض لكذبه لانه قد يكون صادقا فان قلت قد تعرض له بقوله قذفي باطل ولذا قيل الأولى قول أصله كالجور القذف باطل

قلت المحذور الزامه بالتمسح بكذبه لا بالتمسح به وهذا فيه تعريض لأمر مخرج الاتري الى كذا تقول محذور كذا بطل ولا يجوز ولو قلت له كذبت لحصل لغاية الجوع والحق وسر ان البطلان قد يكون لا خنلال بهن المقدمات فلا يتنافى مطلق الصديق بخلاف الكذب وهذا يظهره لا اعتراض على المتن ان عبارته مساوية لعبارة فاصله والجور ثم ان اتصل ذلك بالقاضي باقرار او بينة اشترط ان يقول ذلك بحضوره ولا لافلا على الوجه قيل في جواز اعلامه (٢٤٢) به نظر لما فيه من الايداء واساعة الفاحشة نعم لا بد ان يقول بحضوره من ذكره بحضوره

او لا وليس كالقذف فيما ذكر كما بينه البلقيني قوله لغيره ما لمعن او ياخزير ونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اهم ان يفتي حتى يبطله بخلاف القذف ونازع في اشراط وان انا دام وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشهاده في باطلة وان انا دام عليها ولا اعرد اليها ويكفي كذبت فيما قلت ولا عود الى مثله وتنازع البلقيني في الحاقها بالقذف بان ثبوت الزور باقراره او غيره كعلم القاضي وكان شهد انه رآه بزي محلب يوم كذا وثبت انه ذلك اليوم كان بمصر كاف في ظهور كذبه ويرد بان ذلك كله لا يمنع بقاءه على ما شهد به متنازع لا بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالينة لاحتمال انها زور نعم يستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته لانه جرح مبهم فوجب التوقف لاجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كافر وانما (يشترط)

مغنى (قوله قلت الخ) عبارة المغنى اوجب بحمل كلامه على تجوز نابة المضاف اليه عن الالف واللام كقوله تعالى بل الله اعبد خلاصه الدين اى الدين (قوله وهذا) اى قفى باطل فيه تعريض الخ فيمنع (قوله وسره) اى ما ذكر من الجذع بالقول الثانى دون الاول (قوله وهذا) اى بقوله قلت اى هنا (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله الخ) في ظهور المساواة نظر فليتأمل سم ورشيدى (قوله قيل في جواز اعلامه الخ) اى عند عدم الاتصال بالقاضى عبارة المغنى قال الرافى وشبهه ان يشترط في هذا الكذاب جريانه بين يدي القاضى ام وهو كما قال ابن شبة ظاهر فيمن قذف بمحضرة القاضى او اتصل به قذفه بينة او اعتراف وغير ظاهر فيما اذا لم يتصل بالقاضى اصلا بل في جواز اتيانه القاضى واعلامه بالقذف نظر لما فيه من الايداء واساعة الفاحشة ام (قوله نعم لا بد ان يقول بحضوره من ذكره الخ) ظاهره وجوب الاستيعاب وان كثر وفى الغاية (قوله لا هذا الخ) وهذا واضح في ياخزير دون ما لمعن فتدبر سيد عمرو قد يدعى الوضوح فيه ايضا لكن نظر العلم القائل فان العبرة فى اللعن بالعاقبة ولا يلزم الا لاف (قوله ونازع) اى البلقيني (قوله يشترط) الى قوله ونازع فى المغنى (قوله ويكفي كذبت فيما قلت ولا عود الى مثله) ظاهره عدم اشراط وان انا دام عليه (قوله وكان شدا الخ) عطف على كعلم القاضي (قوله كاف الخ) خبر ان (قوله ويرد بان ذلك كله الخ) قيدتوق فيه بالنسبة للاقرار اذا لا يظهر فرق بين قوله يشهد بان زناه شهادة زور وقوله كذبت فيما قلت نعم لوربان ذلك كله لا يغنى عن قوله ولا عود الى مثله كما ظاهرا (قوله ولا يثبت الزور الخ) استئناف يأتى (قوله جرح) بالتبوين (قوله والمعصية غير القولية الخ) اى كالسرقة والزنا والشرب مغنى (قوله لا يشترط) الى قوله وزعم فى المغنى الى قوله بان لا يظهره فى النهاية الا قوله وشمل العمل الى فان افسس وما نابه عليه (قوله كافر) اى قيل فيقول القاذف (قوله كالقولية ايضا) اى خلافا لما قد يرومه المتن رشيدى (قوله كالقولية) راجع الى مدخول عاتما بدون ملاحظة المحصر وقوله ايضا كما كيد لكاف (قوله او مصر اعى معاودتها) يعنى عن قول المصنف وزعم ان لا يعود لعل لهذا القسطة المغنى (قوله لو اطلع عليه) اى على حاله قبله المقاب (قوله ولو انعم الخ) الاولى اسقاط اللام (قوله او نحو ذلك) اى كالفاحشة (قوله ان هذا) اى قيد الحيشية رشيدى (قوله بان فيه) اى في تعليقه (قوله تسليما للاحتياج اليه) اى حيث قال شرطها الاخلاص والاحلاص مرادف للحيشية المذكورة رشيدى (قوله ويشترط) الى قوله قيل فى المغنى (قوله ان لا يغفر) اى ان لا يصل لحالة الغفر غفرته لعله لان من وصل الى تلك الحالة ايس من الحياة فتوبه لانما هي لعله باستحالة عوده الى مثل ما فعل عرش (قوله قيل وان تناهل) الى المتن عبارة النهاية يوضح من سكر ان حالة سكره كاسلامه ومن كان في محل معصيته اه قال الرشيدى قوله وتصح من سكر ان اى ان تاتت منه الشروط الى منها الندم كالانجنى اه (قوله يعنى) الى قوله لان لا يتحدث فى المغنى لاقوله للخبر الصحيح الى فان تعدد الخ (قوله يعنى الخروج الخ) عبارة المغنى والاسنى لو عبر المصنف بالخروج من ظلامه آدمى بدل الدلك ان والى يشمل الرد والاراء منها واقتباس البدل عند التائب ويشمل المال والعرض والقصاص فلا بد فى القصاص وحد القذف من التمكن فان لم يعلم المستحق للقصاص به وجب والتعجبه اه (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله) في ظهور المساواة نظر فليتأمل

او لا وليس كالقذف فيما ذكر كما بينه البلقيني قوله لغيره ما لمعن او ياخزير ونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اهم ان يفتي حتى يبطله بخلاف القذف ونازع في اشراط وان انا دام وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشهاده في باطلة وان انا دام عليها ولا اعرد اليها ويكفي كذبت فيما قلت ولا عود الى مثله وتنازع البلقيني في الحاقها بالقذف بان ثبوت الزور باقراره او غيره كعلم القاضي وكان شهد انه رآه بزي محلب يوم كذا وثبت انه ذلك اليوم كان بمصر كاف في ظهور كذبه ويرد بان ذلك كله لا يمنع بقاءه على ما شهد به متنازع لا بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالينة لاحتمال انها زور نعم يستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته لانه جرح مبهم فوجب التوقف لاجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كافر وانما (يشترط)

في صحة التوبة منها كالقولية ايضا (اقلام) منها حاله وان كان تابها ام او مصر اعى معاودتها (وندم) من حيث المعصية لا خوفا اعلامه عقاب لو اطلع عليه او لغرامة مال او نحو ذلك وزعم ان هذا لا حاجة له لان التوبة عبادة وهى من حيث هي شرطها الاخلاص مردود بان فيه تسليما للاحتياج اليه (وزعم ان لا يعود اليها معاودتها) اى بما عاده من ان يصور منه والا كيجوب بعد زناه لا يشترط فيه العزم على عدم العود لاننا قلنا يشترط ايضا ان لا يغفروا ولا تطلع الشمس من مغربها قبل ولا يتاخذ له بادة لانه لا يخرج توبة سكر ان في سكره وان صرح اسلامه اه وفرقه بينهما بعيد جدا وان تخيل له معنى قيل وان يفارق مكان المعصية ثم صرح بما يفهمه الا لا خلع الاعشاء فقال (وود خلاصه آدمى) يعنى الخروج منها

بأى وجه قدر عليه مالا كانت او عرضا نحو فرد وحده نذف (ان ثلعت به) سواء ما تخضعت له ام كان فيها مع ذلك حق. وكذا تعالى نحو كرامة
وكذا نحو كفاكرو وجبت فورا (والله اعلم) للخبير المهيمن. كانت لا خيه عنده. فإجابة (٢٤٣) في عرض او مال فليست بحله اليوم قبل ان

لا يكون دينار ولا درهم فان
كان له عمل يؤخذ منه بقدر
مظنته والا اخذ من سيئات
صاحبه فخل عليه وشمل
العمل الصوم وبه صرح
حديث مسلم فن استثناء
فقدروهم ثم تحمله للسيئات
يظهر من القواعد انه
لا يعاقب الا على ما سببه
معصية اما من عليه ذنب لم
يعص به وليس له من العمل
ما يفي به فاذا اخذ من سيئات
الدائن وحمل على المدين لم
يعاقب به وعليه فائدة
تحمله له تخفيف ماعلى
الدائن لا غير وهذا ان صح
يظهر ان قوله تعالى ولا تزر
وزاره و زراخرى اى لا
تحمل نفسا ثمة لائم نفس
اخرى محمول على انها لا
تحمله لتعاقب به ثم هذا
الحديث وحديث نفس
المؤمن مرهونة بذنبه حتى
يقضى عنه ظاهر كلام الامامة
حيث اختلفوا في تاريل
ذلك وتخصيصه وبقوا هذا
على ظاهره ان حمل السيئات
لا يستثنى منه شيء بخلاف
الحبس فان الفلس لزمه
الكسب كما مر فان تعذر
عليه المالك ووارثه سلبه
لقاض ثقة فان تعذر صرفه
فما شاء من المصالح عند
انقطاع خبره بنية الغرم له
اذا وجدته فان عصر عزم
على الاداء اذا ايسر فان

اعلامه به فيقول أنا الذى قتلت أبالك ولزمنى القصاص فاقصص إن شئت وإن شئت فاعف وكذا لك حد
القذف وقضية اطلاقه ودال الظلامة توقف التوبة في القصاص على تسلم نفسه ولكن الذى نقله في زيادة
الروضة عن الامام واقره ان القائل اذا نذم محنت توبته في حق الله تعالى قبل ان يسلم نفسه للقصاص وكان
تاخر ذلك معصية اخرى يجب التوبة منها ولا يصدق في الاولى اه (قوله باى وجه قدر الخ) عبارة المنفى
وكان ينبغي له ان يقول حيث امكن لئلا يوم انها لا تصح عند تعذر الرد اه (قول المتن ان ثلعت) اى
الظلامة بمعنى المعصية ويصح رجوع الضمير للتوبة بمعنى موجب الكسب عبارة الشارح ظاهرة في الاول
رشيدى (قوله للخبير الصحيح من كان لا خيه عنده مظلة الخ) قد يقال التعبير بالمظلة ظاهرة في العاصى بها
فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن فيها ذكره الشارح من تعميم
التحميل نظر اه سم (قوله فان كان له عمل الخ) اى غير الامان (قوله من القواعد) اى قواعد الشرع
(قوله وبهذا الخ) اى بقوله ثم تحمله للسيئات الخ (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحل
المذكور مع ان ما قرره ولا لا يفيد نفى المعاقبة الا على من لم يعص بسببه شيء بل قضية ما قرره ان صح انها قد
تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتامل اه سم (قوله في تاريل ذلك الخ) اى حديث الرهن
وقوله وبقوا هذا اى حديث التحميل (قوله فان الفلس الخ) متفرع على المتن (قوله كما مر) اى فى باب
التفليس (قوله فان تعذر الخ) متفرع على المتن عبارة المنفى والروض مع شرحه ليدى الزكاة فليست بها ويرد
المقصود بان يبي وبه ان تلق مستحقه ويستعمل منه او وارثه ويعلمه لم يعلم فان لم يوجد مستحق او
انقطع خبره مسلما الى قاض امين فان تعذر تصديق باو نوى الغرم او يتركها عنده اه (قوله صرفه فيما
شاء الخ) عبارة الروض تصديق بها وقال شارحه الاستوى ولا يتعين التصديق بها على الفقراء بل هو
مخير بين المصالح كلها قال الاذرى وقد يقال اذا لم يكن للقاضي الامين صرف ذلك في المصالح اذا لم يكن
ما ذناله في التصرف فكيف يكون ذلك لغيره من الاحاد اه فافى الشارح كالنهاية الموافق للمقالة
الاستوى هو الظاهر للفرق بين النائب والقاضى فان تصرف الاول بنية الغرم دون الثاني (قوله فان عصر
غرم على الاداء الخ) هذا ظاهر في المال ومثله لا غير من سائر الحقوق كالصلاوة والصوم التى فات بغير عذر
طريقه ان يزعم عن انه متى قدر على الخروج منه فعله اه ع وش وقوله بغير عذره وقوف فليراجع فان
قياسه على حقوق الادعى غير ظاهر (قوله فاذا مات قبله) الى قوله ويرجى الخ عبارة المنفى والروض مع
شرحه فان مات معسرا طولب في الاخرة ان يعصى بالاستدانة كان استدانة على معصية فان استدانة الحاجة
في امر مباح فهو جائز ان رجى الوفاء من جهة ظاهرة او سبب ظاهر فالظاهر انه لا مطالبة بحيتنه اه (قوله
ويرجى الخ) عطف على قوله انقطع الخ (قوله فان تعذر بموته) وليس من التعذر ما لو اغتاب صغيرا غيرا
وبلغته فلا يكفى الاستغفار له لان الصبي امدان ينظر وبفرض موت المقتاب يمكن استحلال وارث الميت من
المقتاب بعد بلوغه اه ع ش (قوله استغفر له) اى طالب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لفلان ع ش (قوله
وان لم تبلغه الخ) ويظهر انه اذا بلغته بعد ذلك فلا بد من استحلاله إن امكن لان العلة موجودة وهى الابداء

(قوله لخبير البخارى من كانت لا خيه عنده مظلة الخ) قد يقال التعبير بالمظلة ظاهرة في العاصى بها
فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن فيها ذكره الشارح من
تعميم البخارى نظر (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحل المذكور مع ان ما قرره ولا
لا يفيد نفى المعاقبة الا على ما لم يعص بسببه شيء فليتامل (قوله ايضا محمول الخ) بل قضية ما قرره
ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتامل

مات قبله انقطع عنه الطلب في الاخرة ان لم يعص بالزامه ويرجى من فضل الله تعالى تعويض المستحق واذا بلغت الغيبة المقتاب اشترط
استحلاله فان تعذر بموته او تفسر لغيبه الطويلة استغفر له ولا اثر لتحليل وارثه ولا معجل المقتاب بما تحال منه كافي الا اذا كان لم تبلغه

اه مفتي **(قوله كفى الندم والاستغفار له)** عبارة غير كالروض وشرحه يستغفر الله من الغيبة ان لم يعلم صاحبها اه وظاهره انه يكفي الاستغفار وحده اه سم وفيه نظر ظاهر كلام الروض المذكور فيرد الظلامة فقط كاهو صريح صريح شره فالثلاثة الاول ركن لا بد منها في التوبة عن كل معصية قولية كانت او فعلية كاتية عليه المعنى **(قوله وكذا يكفي الندم الخ)** عبارة المعنى والحسد هو ان يتنى زوال نعمة ذلك الشخص ويفرح بمصيبته كالغيبة كافتقاره عن العبادي فياتي فيه ماسا قال في زيادة الروضة المختار بل الصواب انه لا يجب اخبار المحسود ووقبل بكرهه لم يعد اه وبعبارة سم لم يرد في الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وبعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهي افيد انتهى وكان وجه الاقيدة انها تقيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله اه **(قوله ويسن للزاني الخ)** عبارة المعنى وشرح المنهج واذ تعلق بالمصيبة حدثه تعالى كالزنا وشرب المسكر فان لم يظهر عليه احد فله ان يظهره بقوله ليستوفى منه وانه لا يستر على نفسه هو الاضلل وان ظهر فقد فات السر فياتي الحاكم ويقربه ليستوفى منه اه **(قوله لان لا يتحدث الخ)** عطف على قوله لا يظهره الخ **(قوله فان هذا)** اى التحدث المذكور حرام الخ اى لا خلاف السنة **(قوله ولا يخالف هذا)** اى سن الرجوع عن الاقرار **(قوله لان المراد بالظهور هنا الخ)** قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم اقول ومرآة فاعن المعنى وشرح المنهج ما يفيد انه يكفي سن الاتيان بالامام الظهور وعند واحد **(قوله ذلك)** اى ان باقى الامام الخ **(قوله لشاهد الاول)** اى حد الأدنى **(قوله وبجمله)** اى سن السر **(قوله وليس الخ)** عبارة النهاية ومن لزمه محدو خفى امره بنده السر على نفسه فان ظهر اى الامام ليقم عليه ولا يكون استيقاؤه من بلا المعصية بل لا بد منه من التوبة اذ هو مسقط لحق الأدنى واما حق الله فيتوقف على التوبة كما علم عامر اوائل كتاب الجراح اه وبعبارة المعنى ان كلامهم يقتضى انه لا يكفي في انتفاء المعصية استيفاء الحد بل لا بد منه من التوبة وقد ثبت الكلام على ذلك في اول كتاب الجراح فليراجع اعيارته هناك وإذا اقتصر الوارث او عفى على مال او عانا فظاهر الشرح يقتضى سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما افق به المصنف وذكر مثله في شرح مسلم لكن ظاهر تغيير الشرح بالروضة يدل على بقاء العقوبة فانها ماقالا ويتعلق بالقتل المحرم وراء العقوبة الاخروية مؤاخذا في الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام الفتاوى وشرح مسلم مقروض فيمن تاب ثم اقيم عليه الحد اه **(قوله وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث الخ)** وفي فتح الباري في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة ما فسه ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحسود وقبل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للبعزلة

(قوله كفى الندم والاستغفار له) عبارة غير كالروض وشرحه ويستغفر الله تعالى من الغيبة اه اى ان لم يعلم صاحبها فظاهره انه يكفي الاستغفار وحده ويحتمل ان المراد باستغفار الله منه الندم لكن كلامنا شرح في الزواج يدل على انه محمول على الظاهر وان المراد بسؤال المغفرة للعتاب حيث قال وحديث كفارة الغيبة ان تستغفر لمن اغتبه تقول اللهم اغفر لنا وله فيه ضعف قاله البيهقي وقال ابن الصلاح هو وان لم يعرف له اسناد معناه ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال صلى الله عليه وسلم اتبع السيئة الحسنة تمحها وحديث حذيفة لما شكنى اليه ذرب اللسان على اهله ابن انت من الاستغفار اه **(قوله وكذا يكفي الندم والافتلاع عن الحسد)** لم يرد في الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وبعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهي افيداه وكان وجه الاقيدة انها تقيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله **(قوله لان المراد بالظهور هنا الخ)** قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس اه **(قوله وليس استيفاء نحو القود من بلا المعصية بل لا بد منه)** من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في أن الحدود كفارة على ما اذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزور كشي

كفى الندم والاستغفار له وكذا يكفي الندم والافتلاع عن الحسد ويسن للزاني ان لا يتحدث بها تفكها او يجاهرة فان هذا حرام قطعا وكذا يسن لمن أقر بشئ من ذلك الرجوع عن اقراره به ولا يخالف هذا قولهم يسن لمن ظهر عليه حد أى الله أن يأتي الامام ليقم عليه لقوات السر لان المراد بالظهور ههنا ان يطعن على زناه مثلا مى لا يثبت الزنا بشهادته فيسن لذلك اما الحد الأدنى او القود له او تميزه فيجب الاقرار به ليستوفى منه ويسن لشاهد الاول السر ما لم يوصله في الاظهار ومجمله ان لم يتعلق بالترك اعجاب حد على الغير والا كثلاثة شهدوا بالزنا لزم الرابع الاداوا ثم بترك وليس استيفاء نحو القود من بلا المعصية بل لا بد منه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في أن الحدود كفارة على ما اذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزور كشي

بجمل الثاني على ما إذا سلم نفسه طوعا لله تعالى والاول على خلافه والذي يتجه اليه (٢٤٥) بجمل إطلاق السقوط على حق

الآدي وعنده على حق الله تعالى فإذا قيد منه ولم يتب عوقب على عدم التوبة وتصح توبته من ذنب وان كان مرتكباً للذنوب أخرى وما تاب منهم عاد اليه ومن مات وله ذنب لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الاخرة على الاصح (فاضة) قيل يستثنى اربعة كفار لا تقبل توبتهم إبليس وهاروت وماروت وعافر ناقة صالح قال بعضهم لمل المراد انهم لا يوبون اه اقول بل هو على ظاهره في إبليس وليس بصحيح في هاروت وماروت بل الذي دلت عليه قصتهم المستددة خلافا لمن انكر ذلك انهم انما يعذبون في الدنيا فقط وانهم في الاخرة يكونون مع الملائكة بعد ردمهم إلى صفاتهم (فصل في بيان قدر النصاب في الشهود باختلاف باختلاف المشهود به ومستند الشهادة وما يتبع ذلك (لا يحكم بشاهد واحد (الا) منقطع لما مر اول الصوم (في هلال رمضان) وتوابعه دون شهر نذر صومه (في الاظهر) كما قدمه واعاده هنا للحصر

ورافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول للعل ذلك في حكم الاخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما يمين حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة سم (قوله) بجمل الثاني) أي الذي جرى عليه المصنف من ان الحدود كفارة قون لم يتب الحدود وقوله والاول لا ي من انه لا بد مع الحد من التوبة (قوله) والذي يتجه اليه (الج) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا سم اقول ما مر عن النهاية بصريح في العموم (قوله) فإذا قيدته (الج) ظاهره ولو بان يسلم نفسه له طوعا لله تعالى (قوله) عوقب على عدم التوبة) ينبغي وعلى الاقدام على الفعل المنهي عنه سعيه ووفيه توقف فليراجع (قوله) وتصح إلى الفائدة في النهاية والمعنى (قوله) وتصح توبته من ذنب (الج) عبارة الروض مع شرحه وتجب التوبة من المعصية ولو صغيره على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت وتكرره منه العود إلى الذنب ولا تبطل به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كما ذكر الذنب وسقوط الذنب بالتوبة مقطوع به وسقوطه بالاسلام مع التدم مقطوع به، وما تأتب بالاجماع قال في الروضه ليس اسلام الكافر توبة من كفره وانما توبته ندمه على كفره ولا يتصور انما توبته ندم فيجب مقارنة الايمان للندم على الكفر اه زاد المعنى وانما كان توبة الكافر مقطوعاً بها لان الايمان لا يجمع الكفر والمعصية قد يجمع التوبة اه (قوله) ومن مات (الج) عبارة المعنى والروض مع شرحه ومن مات وله ديون او مظالم تصل إلى الورثة طالب بها في الاخرة لا آخر ورثته كقيل وإن دفعها إلى الورث او ابراءه الوارث كما قاله القاضي خرج عن مظلمة غير المظلم بخلاف مظلمة المظلم اه (قوله) انما يعذبون (الج) بل الذي نصر عليه ان كلا من عصيانهما وتعذيبهما في الدنيا صوري للامعصية في الحقيقة فلا توبة (فصل في بيان قدر النصاب في الشهود) (قوله) المختلف (الج) صفة قدر النج او النصاب (قوله) ومستند الشهادة (الج) عطف على قدر (الج) قوله وما يتبع ذلك) أي كقوله وبذكر في حلقه إلى ولا يجوز شهادة على فعل وكقوله ولو قامت بينة إلى وله الشهادة بالناسم (قوله) لما مر اول الصوم) كان يريد قوله ثم لا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود اه لكن قلنا بما شمس ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم سم عبارة النهاية استثناء منقطع لما مر اول الصوم كذا قيل من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط إذ الحكم يستدعي حكوماً عليه ومعنا ويرد بما قدمته اول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بعدل وجب الصوم بلا خلاف ولا ينقض حكمه إجماعاً وقد اشار إلى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله فيحكم به اه وعليها فيكون الاستثناء متصلاً على ما قلنا وكذا اشار إليه المعنى قوله فيحكم به فيه اه (قوله) وتوابعه) كتعجيل زكاة الفطر في اليوم الاول ودخول شوال وحللة التراويح ع ش (دون شهر نذر صومه) وقال الشيخ الاسلام وخلافاً للروض في كتاب الصيام وللنهاية والمعنى عبارة ع ش قوله ومثله شهر نذر صومه في حاشية شيخنا الزايدى ومثله رمضان الحجة بالنسبة للوقوف وشوال بالنسبة للاحرام بالحج والشهر المنذور صومه إذا شهد برؤية هلاله واحد الباري قبيل باب الدين الفراق من الفتن في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئاً فموت به في الدنيا فهو كفارة ما نضه ويستفاد من الحديث ان إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يتب المحدود وقبل لا بد من التوبة بذلك جزم بعض التابعين وهو قول المعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول للعل ذلك في حكم الاخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما يمين حج مثلاً لا تقبل شهادته وان كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة (قوله) والذي يتجه اليه (الج) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا (فصل لا يحكم بشاهد إلا في هلال رمضان (الج) (قوله) لما مر اول الصوم) كانه يريد قوله ثم لا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود اه لكن قلنا بما شمس ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم (قوله) دون شهر نذر صومه) اعتمد

البينة ووطء الميتة (أربعة رجال) بالنسبة للحد أو التعزير لقوله تعالى لم يأتوا بأربعة شهداء ولأنه اقبح الفواحش وإن كان القتل أعظم منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه سترًا من الله تعالى على عباده ويشترط تمييزهم له كإتياء أدخل مكلفًا مختارًا حشفته أو قدرها من مقلوبها في فرج هذه وفلاته ويذكر نسبها بالزنا أو نحوه والذي يتجه ترجيحها أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان إلا أن ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا يشترط كالروى في المحكلة لكنه يسن ولا يصرف لهم تعدد النظر لاجل الشهادة أما بالنسبة لسقوط حصانته وعدا التورع ووطء طلاق علق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما ما بقاء وقديشكليه ما من في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تقسمهم وتوجب حدم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بأن صورته أن يقولوا لشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقولها بقصد إلى آخره ينفي عنهما الحد والفسق لأنها صرحا بما ينفي أنه

خلافا للشارح يعني شرح المنهج وبعبارة شيخنا على الغزى قوله وهو هلال رمضان فقط دون غيره من الشهور ومثله شيخ الإسلام في المنهج ولكنهم ضعفوا الرجوع من هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للأحرام والحج وصوم ستة أيام من شوال وهلال ذي الحجة للوقوف للصوم في عشر معابد يوم العيد وهلال رجب للصوم فيه وهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلا فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الأرجح من وجهين حكاهما ابن الرفعة في نه البحرين ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب اه (قوله) وأورد عليه صور (الخ) عبارة أنها بقا وأورد على المحصر أشياء كذى مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته لم يحكم بها بالنسبة للارث والحرام وتكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها كالورث ثبت بواحد وكأخبار العون الثقة بامتناع الخصم المتعز فيعز به بقوله ومير الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الحرص بواحد ويمكن أن يجاب عن الخصم بأن مراده به الحكم الحقيقي المتوقف على سبق دعوى صحيحة فلا يراد به وزاد المعنى عليها ما أنه صومها لو نذر صوم رجب مثلا فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ثبت هلال ذي الحجة بالعدل الواحد فان فيه وجهين بالنسبة إلى الوقوف بصفة والطواف ونحوه قال الأزرعي والقياس القبول وإن كان الأشهر خلافه ومنها ثبت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعة لما إذا ثبت رمضان بشهادته وإن لم ير الهلال بعد الثلاثين فأنظر في الأصح ومنها المسمع للخصم كلام القاضي أو الخصم يقبل فيه الواحد هو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي قبيل الفصل على الغائب اه (قوله) والواط (الذي يشترط في المعنى وإلى المتن في النهاية) لا قوله ووقع طلاق علق بزناه وقوله وقديشكليه إلى وكذا الخ (قول المتن أربعة رجال) أي دفعة فلور أو واحد يترى ثم رأه آخر يترى ثم أخر ثم آخر لم يثبت كإقتله شيخنا عن ابن المقرئ اه يجزى أقول وقد يفيد هذا الشارح إلا أن كالتبائة وشرح الروض إلا أن ذكره أحدهم الخ (قوله) بالنسبة للحد الخ يأتي محتمزه سم (قوله) ولا نه الخ ولأنه لا يقوم إلا من اثنين فصار كالشهادة على فطين معنى (قوله) ويذكر نسبها أي الفلانة (قوله) بالزنا متعلق بأدخل (قوله) أو نحوه أي نحوه هذا اللفظ بما يؤدى معناه كان يقول على وجهه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه أن يقول أدخل حشفته في فرج هيمة أو مينة أو دبر عثاني اه يجزى (قوله) ولا يشترط كالروى في المحكلة) أي أن يقول الشاهد بذلك إتياء أدخل ذكره أو نحوه في فرجها كالروى في المحكلة انتهى (قوله) لاجل الشهادة) كذا في أصله رحمه الله تعالى وبعبارة النهاية لاجل الشهادة لأن ذلك صغيرة لا يتطلب اه سيدعرو بعبارة المعنى وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا أحانت من التفاتمة فرأينا أو تعددنا النظر لأقامة الشهادة فان قالوا تعددنا لغير الشهادة فسقوا بذلك وردت شهادتهم جزما كما قاله الماوردي وإن أطلقوا لم أر من تعرض لهو ينبغي أن يستفسروا إن تيسر والأفلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من المحصر المتقدم في قبول شهادتهم ومحل ما قاله الماوردي أن تكرر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والافتقار بشهادتهم لأن ذلك صغيرة اه ومروياتي في الشارح ويجوز تعدد نظر فرج زنا وامرأة لاجل الشهادة فالأولى ما في النهاية والمعنى لأن المتوهم المحتاج إلى نفيه تعدد النظر لغير الشهادة لاها (قوله) أما بالنسبة الخ محتمزه قوله بالنسبة للحد الخ (قوله) وقديشكليه بان الخ) أو يقال إنما يجب الحد بشهادة مادون الأربعة إذا لم يكن قولهم جوا بالقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصور ما هنا بذلك ع ش (قوله) أنه قد يكون قصدهم الخ الأولى الأخصر أن يكون قصدها بل أن قصدها (قوله) وكذا مقدمات إلى قوله كافي مسالي السرقة في المعنى إلا قوله بالنسب وقوله الكفالة في موضعين وقوله وقف قوله وسرقة وقوله منع ارث إلى المتن وقوله ودية وقوله وهذا حجة إلى ولا نه قوله أو بعده وطالبته بالكل (قوله) وكذا) أي مثل سقوط. ووقع ما ذكر عبارة المتن وخرج بما ذكر وطء الشبهة إذا قصد بالدعوى به في الروض في باب الصرم قبول الواحد في الشهر المذكور (قوله) بالنسبة للحد) يأتي محتمزه

المال اوشد به حسب مدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى اربعة بل الاول بقيد الاول ثبت بما ثبت به المال اه (قوله قصد) اي الشاهد عى الاول كونه بينا المفعول وبه نائب فاعله كقوله اوشده (قوله) والمال قسم قوله النسب عى (قوله) ثبت بهما و امراتين الخ) و ثبت النسب تبعاً ويتفرق الشيء تا بعد ما لا يقتضيه مقصود اعانى اه يجزى وقد يخالفه ما سذكه الشارع قيل التنبيه فليراجع (قوله) ولا يحتاج اليه) اى في وطء الشبهة (قول المتن به) اى الزنا وما شبه بهما ذك كمرغى (قول المتن اثنان) (تنبيه) اذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الاخر اشهد بذلك بكف بل لا بد من قصر بجه المادى به كالا ول هذا ما يغفل عنه كثيراً اه سم (قوله كغيره) اى من الاقارب معنى عبارة الروض مع شرحه هنا و ثبت الاقرار به اى بكل من المذكورات كالقذف برجلين لان المشهود به قول فاشبهه سائر الاقوال و عبارة مع شرحه بعد الضرب الثالث للمال والمقصود منه المال كالا عين والديون فى الاول والعقود المالية ونحوها وكذا الاقرار به اى بما ذكر فى الثاني ثبت كل منهما برجلين ورجل وامراتين اه و عبارة شرح المنهج فى امثلة ما يظهر لرجال غالباً و اقرار بشحوزنا اه فعلم بذلك ان قول الشارع كالتبابة والغنى كغير مجرد ادبائت كفا برجلين وعدم اشتراط اربعة (قوله) بان حده لا يتحتم اى لتمكنه من اسقاطه بالرجوع عن الاقرار عى و سم (قوله او فسخ) كانه اشار بتقديره الى الرجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ شمع عبارة الغنى واقتصار المصنف على العقد المالى قد يوم ان القسوخ ليست كذلك وليس مراد وجعله الاقالة من امثلة العقدانما باقى على الوجه الضيف انها بيع والاصح انها فسخ وعطف الحوالة على البيع لا حاجة اليها بايع دين بدين فلوزاد فسخه كما قدرته فى كلامه كان اولى اهو عبارة الروض مع شرحه وفسخ العقود المالية بخلاف فسخ النكاح لا يثبت الا برجلين اه (قول المتن و ضمان) والا برامو القرض والغصب والوصية بمال والمهر فى النكاح والرد بالعيب و روض مع شرحه (قوله) وعوض خلع الخ) عبارة الروض مع شرحه والعوض اصلا قدر اى الطلاق وفى العتق وفى النكاح اه (قوله) ادعاه الزوج الخ) اى بخلاف ما اذا ادعته الزوجة فى القسم الاق كباقي من الزيادة والغنى والروض (قول المتن كختيار) اى لجلس او شرط معنى (قول المتن واجل) وقبض المال ولو آخر نجم فى الكتاب وان ترتب على العتق لان المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة وطاعة الزوجة لتسحق النفقة وقتل كافر لسبله و ازمان الصيد لملكه وعجن مكاتب عن النجوم ورجوع الميت عن التدبير بدعوى وارثه واثبات السيد اقامته بينة بام الولد اى ادعاه على غيره فثبت ملكه او لا بد له لكن فى صورة شهادة الرجل وامراتين يثبت عتقها بقرانه و روض مع شرحه (قوله) وجناية توجب مالا وقتل الخطا وقتل الصبي والمجنون وقتل حر عبيداً مسلم ذمياً والولد والسرقة اى لا قطع فيها روض مع شرحه (قول المتن اورجل وامراتان) وسياق انه يثبت ايضا بشاهد عيى اسنى (قوله) لعموم الاشخاص الخ) عبارة الغنى لعموم قوله تعالى واستشهدوا اى فيما يقع كم شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين لرجل وامراتان فكان عسوم الاشخاص فيه مستلزم لعموم الاحوال المخرج منه بدليل ما يشرط فيه الاربعة وما لا يكتفى فيه برجل امراتين اه (قوله) فى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين الخ) اى لا تكرر فى سياق الشرط شيدى و عبارة ابن قاسم يحتمل ان وجه العموم وقوع التكرار فى سياق الشرط لكن فى حواشى التلويح تحسرو ان شرط افادة التكرار فى حيز الشرط لعموم كونه فى معنى التنى كايثبات بعض الحواش السابقة اه (قوله) اما الشركة اى عقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما عى (قوله) مالم يرد الخ) اى ان رام مدعيهما اثبات التصرف و اما ان رام اثبات حصته من الربح فثبتان برجل وامراتين اذا المقصود للمال اه شيخ الاسلام

(قوله) وفرق الاول بان حده لا يتحتم (كان وجهه جواز الرجوع) (قوله) او فسخ) كانه اشار بتقديره الى رجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ (قوله) لعموم الاشخاص يحتمل ان وجه العموم وقوع التكرار فى سياق الشرط لكن فى حواشى التلويح تحسرو ان شرط افادة التكرار فى حيز الشرط للعموم

الزنا ووطء شبهة قصد به النسب او شهد به حسبية يثبت برجلين او المال يثبت بهما و برجل وامراتين وبشاهد عيى ولا يحتاج فيه للمرافى الزنا من رايناه ادخل حشفته الى اخره (و) يشترط (للاقرار به اثنان) كغيره (وفى قول اربعة) لانه يرتب عليه الحد وفرق الاول بان حده لا يتحتم (ولما) عين او دين او منفعة (و) لكل ما قصد به المالى من (عتق) او فسخ (مالى) ماعدا الشركة والقرض والكفالة) كبيع واقالة وحوالة وعطف خاص على عام اذا الاصح انها بيع (و ضمان) او وقف و صلح و رهن وشفعة ومسابقة وعوض خلع اداء الزوج او وارثه (و حق مالى كختيار واجل) وجناية توجب مالا (رجلان اورجل وامراتان) لعموم الاشخاص المستلزم لعموم الاحوال الا ما خص بدليل فى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان مع عموم البلوى بالمداينات ونحوها فوسع فى طرق اثباتها والتخير مراد من الاية اجاعادون الترتيب الذى هو ظاهرها والخشى كالمرة اما بالشركة والقرض والكفالة فلا بد فيها من

(قوله اى ما ليس بمال الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى اى ما ذكر من نحو الزنا والمال وما قصد به المال اه
وهى تفسير للمضاف اليه كما كان ما فى الشرح تفسير للمضاف لكن الاول اى بن زيد ولا يجوزنا (قول المتن من
عقوبة) اى من موجب عقوبة فان المشهود به يوجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحد فتأمله سم
عبارة للمغنى مع المتن من موجب عقوبة لله تعالى كالردة وقطع الطريق والشرب او من موجب عقوبة
لادمى كقتل نفس وقطع طرف وقد افهم (قوله وحذف) اى تمتز برروض (قوله حتى لا تراث) قد
يؤخذ منه انه لو كان القصد من الدعوى اثبات المال كان من القسم السابق وعليه فهل يثبت الطلاق ضمنا
فلا تراث او لا محل تأمل والاقرب الثانى كما هو قياس تبعيض الاحكام فيما اذا ثبت رمضان بواحدة اسيدعمر
وسياق عن الاسنى وعش عند قول الشارح كما فى مسالى السرة الخ ما يصرح بالثانى وعن المغنى قبله وفى
الشارح بعيد ما هو الصريح فيه (قول المتن وما يطلع عليه رجال الخ) عدنى الروض من ذلك العفو عن
القصاص قال فى شرحه ولو على مال وانما يكتب فى العفو على مال رجل وامرأتين او يشاهدو يمين مع ان
المقصود منه المال لان الجنابة فى نفسها موجبة للقصاص لو ثبت والمال انما هو يدل منه انتهى اه سم
(قول المتن كنيكاح) بما يغفل عنه فى الشهادة بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد
فى توقيف الحكم اقال ما نصه (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا
يكفى الضبط بيوم العقد فلا يكتفى ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يبين بى دواعى ذلك بعد الشمس مثلا
بلحظة او لحظتين او قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعلق بلحظة او لحظتين من
حين العقد فليعلم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب واثقه اعلم اه سم على صحيح يؤخذ من قوله لان النكاح
يتعلق بلحظة الولد الخ ان ذلك لا يجزى فى غيره من التصرفات فلا يشترط قبول الشهادة به اذكر التاريخ
ويدل له لو هم فى تعارض البيتين اذا اطلقت احداهما او رخت الاخرى او اطلقتا تساقطنا لاحتمال ان
ما شهد به فى تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخة بطلان المطلقة ع (قول المتن وطلاق) مل من ذلك
ما لو اقر بطلاق زوجته لنيكاح اختها مثلا وانكرته الزوجة فلا بد من اقامة رجلين ام يقبل قوله بمجرد فيه
نظر والاقرب الاول بالنسبة لتحریم اختها عليه فلا ينكحها ولا اربعة اسواها الا باقامة رجلين على مادعاها
ويؤخذ باقراره بالطلاق فيفرق بينهما ع (قول المتن وطلاق) ولو يعرض ان ادعته الزوجة فان ادعاها
الزوج بغير ثبوت بشاهد يمين ويلغى به ليقال لنا طلاق يثبت بشاهد يمين يادى ومغنى وظاهره انه
يثبت الطلاق تبعيا للحال ولعله ليس بمراد اخذنا مما مر عن السيد عمر وما يأتى عن المغنى والروض وفى
الشارح ثم رايت قال السيد عمر وقول المغنى ويلغى به الخ لك ان تقول الطلاق فى هذه الصورة ثبت باعتبار
الزوج والذى يثبت بشاهد يمين المال لا غير فلا يتم الا لانما فليتأمل اه (قول المتن واسلام) يستثنى منه

بجته ابن الرقعة (ولغير
ذلك) اى ما ليس بمال
ولا يقصد منه المال (من
عقوبة لله تعالى) كحذف
وسرقة وقطع طريق (او
لادمى) كقتل وحذف
ومنع ارت بان ادعى بقية
الورثة على الزوجة ان
الزوج خالفها حتى لا تراث
منه (وما يطلع عليه رجال
غالبا كنيكاح وطلاق)
منجز او معلق (ورجعة)
وعتق (واسلام ورده
وجرح وتعديل وموت
واعسار ووكالة) وودعة
(وصاية)

اكرته فى معنى التني كما يتناهى فى بعض المواضع السابقة (قوله اى المصنف من عقوبة) اى من موجب
عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحد فتأمله (قوله اى المصنف وما يطلع عليه
رجال) عدنى الروض من ذلك العفو عن القصاص قال فى شرحه ولو على مال ثم قال وانما يكتب فى مسئلة
العفو عن القصاص على مال رجل وامرأتين او يشاهدو يمين مع ان المقصود منه المال لان الجنابة فى نفسها
موجبة للقصاص لو ثبت والمال انما هو يدل عنه اه (قوله كنيكاح وطلاق) بما يغفل عنه فى الشهادة
بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد فى توقيف الحكم اقال ما نصه (فرع) يجب
على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا يكتفى بالضبط بيوم العقد فلا يكتفى ان النكاح عقد
يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يبين بى دواعى ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة او لحظتين او قبل العصر والمغرب كذلك
لان النكاح يتعلق بلحظة او لحظتين من حين العقد فليعلم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب
واثقه اعلم اه (قوله كنيكاح وطلاق ورجعة الخ) تنبيه (اذا شهد احد الشاهدين بالمضى به
وعينه لقال الاخر اشهد بذلك لم يكتب بل لا بد من تصريحه بالمضى به كالاول وهذا بما يغفل عنه كثيرا مر

الموادع واحد من الكفار قبل اسره و أقام رجلا وامرأتين فانه بكفيه لان المقصود في الاسترقاق والمفاداة والقتل ذكر الماوردي وحكي في البحر عن الصيمري انه قبل شاهد وامراتان وشاهد وعين من الوارث ان موثرته توفي على الاسلام والكفر لان المقصد منه اثبات الميراث ثم استغربه اه (قول المتن ووصاية الخ) والبوخرا والايلا والظهار والخلع من جانب المرأة بان ادعته على زوجها والولا وانقضت العدة بالاشهر والعفو عن القصاص ولو على مال الا حصان والكفالة بالبدن وروية غير رمضان والحكم والتدبير والاستيلاء وكذا السكنى باذاعى الرقيق شيئا من الثلاثة بخلاف ما لو ادعاه السيد على من وضع يده عليه او الكتابة على الرقيق لاجل النجوم فانه يقبل فيها ما يقبل في المال ولو انما يكتم في مسألة العفو عن القصاص على مال برجل وامراتين او شاهد وعين مع ان المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها موجبة للقصاص ولو ثبت والمال انما هو بدل منه ووض مع شرحه (قول المتن وشهادة على شهادة الخ) سواء كان الاصل رجلا ام رجلا ام رجلا وامراتين ام اربع نسوة اسنى (قوله وهذا حجة) اى مسند التابعى (قوله وصح به الخبر في النكاح) عبارة شيخ الاسلام والمفتي وتقدم خبر لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل اه (قوله من كل ما ليس بمال الخ) اى من موجب عقوبته وما يطع عليه الرجال غالبا (قوله لكن نوزعاه فيه) عبارة المفتي وان نازع في ذلك البتة في وقال انه غير معمول به اه (قوله لو ادعت انه الخ) عبارة المفتي انه يستثنى من النكاح ما لو ادعت انه نكحها وطلقها الخ فيثبت ما دعت به رجل وامراتين وبشاهد وعين وان لم يثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال اه (قوله كافي مساقاة السرعة) عبارة الرضى (فرع) اذا شيد بالسرقه رجل وامراتان ثبت المال لا القطع وان عاق طلاقا وعقوا لادة فشهد بها اربع نسوة او رجل وامراتان ثبتت دونهما كانت صوم رمضان بواحد ولا يحكم بوقوع الطلاق والعق المعلقة بامتثال به بشهادة ذلك الواحد ولو ثبتت الولادة بهن او برجل وامراتين او لاثم قال ان كنت ولدت فانت طالق او حرة طلقت وعقت اه بزيادة شئ من الشرح وقال شارحه بعد وجهه والفرق بين التعالين ما نصه قال الرافعي لكن تقرير الروايات بان قد يترتب على البينة ما لا يثبت بها كالنسب والميراث مع الولادة الثانية بالنسوة يدفع الفرق ويقضى وقوع الطلاق والعق مطلقا فها ذكره بوقيد القطر بعد ثلاثين قبال ثبت الحلال بواحد كما روي بما يمكن لبعض الشعب بان يقال ما شهد برجل وامراتان لم يكن يثبت بهم كالسرقه والقتل فان ثبت وجهه بهم كالمال في السرقه ثبت ولا يحكم القاضى باهل بالمال في سرقه شدوا بها والا كلقصاص فلا يثبت شئ وان كان يثبت بهم فان كان المرتب عليه شرعا كالنسب والميراث المرتبين على الولادة ثبت تبعيا لاشعار الترتيب الشرعى بعموم الحاجة وتمذرا لانفكاك او تعمس وان كان وضعيا كالطلاق والعق المرتبين على التعليق برمضان فلا ضرورة في ثبوت الثاني بثبوت الاول فان تاخر التعليق عن ثبوته الزمانا امتنع اه (قوله فانه ثبت المال بشاهد وعين الخ) قضيتان اثبات بالشاهد واليمين في دعوى الطلاق قبل الوطء او بعده المهر دون الطلاق وهو ظاهر عش (قوله والحق به) اى بما مر عن الشيخين عن الغزالي (قوله ان يدعى مالها غضب ذي اليد الخ) اى فيضمنها ومنافعها الفاتنة (قوله فلا بد من شاهدين) اى من الوديع اخذا من التعليل واما المالك فيكفيه رجل وامراتان لانه يدعى عرض المال رشيدى (قول المتن وما يختص بمعرفة النساء الخ) يفهم ان الاقرار بما يختص بمعرفة لا يمكن فيه شهادة النسوة و هو كذلك لان الرجال تسمعن غالبا كسائر الاقارب معنى (قول المتن غالبا) راجع للفعل الاول ايضا كانه عليه المعنى (قوله وحدها) الى التنبيه في النهاية والمعنى (قول المتن وولادة) وفي المحلى والنهاية والمعنى بالواو بدل او (في محل) اى في كتاب الطلاق معنى ونهاية وكذا في الدييات معنى (قوله عليه) اى الخبز (قوله تعمسها) اى لا تتدبر بالكلية فلان ما نفاة معنى (قوله فان الدم الخ) علة للتعمس وقوله يحتمل انه استحاضة يعنى لا يعدم انه حيض لا احتمال انه الخ

(تنبیه) اذا ثبتت الولادة بالنسبة والنسب والارث تبعان كلامهما فلا لازم شرعا للمشهود به لا ينفك عنه ولا يتابع من جنس المتبوع فان كلامنا من ذلك من المال او الابل العيون وخدم ثبوت الارث بما ذكر ثبوت حياة المولود وان لم يتبع من لحاق شهادته بالولادة لتوقف الارث عليها ففي الحياة فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها امالي لم يشهد بالولادة بل بحياة المولود فظاهر انهن لا يقبلن لان الحجة من حيث هي ما يطلع عليه اجمالاً فان قلت الاصل (٢٥٠) عدم الحياة فكيف مع ذلك ثبتت الحياة تبعاً للولادة قلت لما نظر والزم الارث لها

المستلزم للحياة وجب ثبوتها لثبوت الارث وسره ان ذكر الولادة في الشهادة مع السكوت عليها قرينة ظاهرة في حياة المولود لان عدالة الشاهد تمنعه من اطلاق الشهادة بالولادة مع موت الولد فالحاصل ان الحياة وان لم تكن لازماً شرعا لكن اللازم الشرعي يتوقف عليها فكان تقديرها ضرورياً بفعل به (ورضاع) وقدمه في باب و ذكر هنا على جهة التمثيل فلا تكرار وعمله ان كان من الثدي اما شرب اللبن من اناة فلا يقبلن فيه نعم يقبلن في ان هذا لبن فلا تنع (وعيوب تحت الثياب) التي من النساء من برص وغيره حتى الجراحة كما صوبه في الروضة ورد استثناء البغوى له نظرا الى ان جنسه يطلع عليه الرجال غالبا وزعم ان الاجماع عليه وانه الصواب مردود (يثبت بما سبق) اي برجلين ورجل وامرأتين (وباربع نسوة) وخدم للحاجة اليهن هنا ولا تثبت برجلين وبعين وخرج تحت الثياب والمراد ما لا يظهر

(قوله اذا ثبتت الولادة) الى قوله ولا يتابع الخ تقدم انفا عن الاسنى مثله بزيادة بسطوا الى قوله فان قلت الخ قلته الجبري عن عي الشارح والسلطان وقره (قوله بالنساء) اي او رجل وامرأتين اسنى (قوله للمشهود به) وهو الولادة (قوله فان كذا الخ) فيه تأمل (قوله من ذلك) اي من الثلاث او من المتابع والمتبوع (قوله قلت لما نظر الخ) يتأمل هذا الجواب لو حل قولهم اذا ثبتت الولادة ثبت النسب والارث تبعاً لما عاين ما اذا علم حياة المولود ولو من الخارج لكن وجبنا فليراجع (قوله المستلزم) اي الارث (قوله وسره) كان الضمير لثبوت الحياة تبعاً للولادة (قوله لان عدالة الشاهد تمنعه الخ) محل تأمل (قوله فالحاصل الخ) اي حاصل الجواب (قول المتن ورضاع) وكذا الخ عميرة (قوله وقدمه) الى قوله كما صوب الخ في النهاية (قوله وقدمه في باب) اي لمرفة حكمه نهاية و الاولى ترك الواو بل ان يقول كقدمه في باب و بما عاين كرهه الخ (قوله وعمله الى قوله كما صوب به الخ) في المغنى (قول المتن وعيوب تحت الثياب واستئصال ولد) روض زاد المغنى ويشترط في الشاهد بالعيوب المعروفة بالطب كاحكامه الرافعي عن التنبه بيهام (قوله التي) الاولى اسقاطه (قوله للنساء) حرة كانت او امه اسنى ونهاية زاد المغنى واما الخشني فيحتاج الى امر على المرجح فلا يراد به بل غير جال ولا نساء وفيه يستصحب حكم الصغر عليه اه (قوله حتى الجراحة) اي على فرج امه اسنى ومعنى نهاية (قوله ورد) اي النووى في الروضة (قوله له) اي لفرج النساء تحت الثياب وقوله له نظر الخ غلة الاستثناء (قوله وزعم ان الاجماع الخ) قال في شرح الهجة ما قاله البغوى وادعى الاجماع عليه قال الاذعى ولا ريب فيه ان وجبت الجراحة قصاصا والكلام تاما هو فيما اذا اوجبت مالا كصره به البغوى نفسه في تعليقه وتعيه ثم قال فان ثبت منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فاقياس ما ابداه الرافعي وصوبه بالنووى اه (سم) (قوله اي برجلين) الى قول المتن وما لا يثبت الخ في النهاية الا قوله من ثم الى عيب الوجه ومانته عليه وكذا في المغنى الا قوله حيث لم يقصد به مال وقوله اذا قصد الى التنبه (قوله للحاجة الخ) عبارة المغنى وشيخ الاسلام مارواه ابن ابي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكره غيرهما شاركا في القضاة المذكور واذ قلت شهادتهن في ذلك مفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين اولى اه (قوله بذلك) اي تحت الثياب (قوله عيب الوجه الخ) فاعل خرج (قوله ما يبدو الخ) اي وجهه بمعنى (قوله اذا قصد به) اي يعيب ما يبدو الخ (قوله وليس الخ) فاعل الظاهر التانيث (قوله تنبيه ما ذكر في وجه المرأة وبدها الخ) عبارة النهاية وما قررنا في وجه المرأة الخ

(قوله ورد استثناء البغوى الخ) قال في شرح الهجة عما قاله البغوى وادعى الاجماع عليه قال الاذعى ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصا والكلام تاما هو فيما اذا اوجبت مالا كما صرح به البغوى نفسه في تعليقه وتعيه ثم قال فان ثبت منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فاقياس ما ابداه الرافعي وصوبه بالنووى اه (قوله وباربع نسوة) قيل لاحاجة لذكر نسوة لان تذكر الفرد يدل عليه اه ويرد ان تذكر العدد صادق بتذكر المعدود وتانيته وجعلوا من ذلك قوله في الخبر ستامن شوال على انال سلتنا دالة تذكر العدد لم نسلم دلالة على خصوص النسوة بل على مطلق المؤنث كاقنيس سم (قوله حيث لم يقصد به مال الا برجلين) كتب عليه م (قوله تنبيه ما ذكر) هو المعتمد ش م

منها غالبا ومن ثم كان التنبير بذلك اولى من تعبير الروضة وغيرها بما تحت الازار لانها مبين السرة والركبة فقط وليس هو مراد عيب الوجه واليد من الحرة فلا يثبت حيث لم يقصد به مال الا برجلين وكذا ما يدعون منه امة اذا قصد به فسخ النكاح مثلا اما اذا قصد به الردي العيب يثبت برجل وامرأتين وشاهد بعين لان القصد منه حينئذ المال ولو اقامت شاهدا باقرار زوجها بالدخول كفى حلقها معه ويثبت المهر او اقامه هو على اقرارها به لم يف الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بما لم (تنبيه) ما ذكر في وجه الحرة وبدها وما يبدو في مهنة الامة

هو المتمدن والقول بانه انا باني الخ مردود بخلاف الخ **(قوله قبل انا باني الخ)** قال ذلك شرح الروض سم **(قوله على حل نظره)** اي على القول بحل النظر الى ذلك الاسنى ومعنى اى ما ذكر من الامور الثلاثة **(قوله فليثبت)** اى عيب ما ذكر **(قوله ولك رده بانه الخ)** عبارة المغنى اجيب بان الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالباً وان قلنا بخبر مة نظر الاجنبي اليهما لان ذلك جائز محارمها وزوجها ويجوز نظراً لاجنبي لوجهها لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي اطلق الماوردى نقل الاجماع على ان عيوب النساء في الوجه والكفين لا تقبل فيها الا الرجال ولم يفصل بين الامم والحرمة وبصرح القاضي حسين فيهما اه فلا تقبل النساء الخالص في الامم ما لم يقبل فيها رجل وامرأتان لما مر اه **(قوله عمداً ذكر)** اى من قول الاسنى اما على المتمدن الخ **(قوله و يوجه)** اى كلامهم نهاية **(قوله وما ذكر)** اى عيب الوجه واليد من الحرمة وما يبدو عندهم منة الامة **(قوله كذلك)** اى غالباً (مطلقاً) اى على الضعيف والمتمدن جميعاً قول المتن وما لا يثبت برجل الخ) اشار به ايضا بطريق يعرف به ما يثبت بشاهد معين وما لا يثبت بهما معنى **(قوله لانه)** اى الى قوله لان اليمين في النهاية الا قوله مسلم انه اى صلى الله عليه وسلم والى قوله وقضية ذلك في المغنى الا قوله قال سلم الى ورواه قوله على ان النسخ الى المتن **(قوله وغلب لشره)** فلذا اتى بضمير المذكر المعالف سم عبارة المغنى واتى بالضمير مذكراً لغيره على ان المؤثر اه (قول المتن ثبت برجل ويمين) ولو ادعى ملكاً تضمن وقفية كان قال هذه الدار كانت لى ووقفها على وانت غاصب واقام شاهد وحلف معه حكمه بالملك ثم تصير وقفاً باقراره وان كان الوقف لا يثبت بشاهد معين قاله في البحر نهاية قال عرش قوله ثم تصير وقفاً الخ اى ثم ان ذكر مصرفه بعد صرفه لى الا وهو منقطع الاخر ليصرف لى اقرب رحم الوفا اه **(قوله ثم الائمة بعده)** اى فصار اجماعاً عرش **(قوله ورواه البيهقي)** اى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر كما صرح به في المغنى وان كانت عبارة الشارح محتمة لسد عريضة المغنى لى لارواهم وسلموا غيره صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين وروى البيهقي في خلافاً حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد معين عن نيف الخ والقضاء بالشاهد واليمين قال به جمهور العلماء لسقوا خلفاً منهم الخلفاء الاربعون كتب به عمر بن عبد العزيز الى عماله في جميع الامصار وهو مذهب الامام مالك واحمد وخالف في ذلك ابو حنيفة ورضي الله تعالى عنهم اجمعين اه **(قوله فاندفع)** قول بعض الحنفية الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من الصحابة لا يحقق ثبوت اثره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل سم على حجج ولك ان تقول ما ذكره الشارح كالشهاب ابن حجر ليس هو تمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على مقدمات اخرى تركا لانها معلومة موقوفة من المعلوم ان ذلك الحنفى منازعته انما هي مع صاحب المذهب الامام الشافعى رضي الله تعالى عنه وهو من تابعي التابعين ويبعد عادة ان يروى ما ذكر عن عدد قليل من هذا العدد من الصحابة بل الظاهر ان الراوى له عن الصحابة المذكورين عدداً اكثر منهم من التابعين لما عرف بالاستقرار ان الخبر الواحد يروى عن الصحابي الواحد عدد من التابعين واكثر من غيرهم من الصدر الاول بل الظاهر ان ما يبلغ نحو البيهقي عن هذا العدد من الصحابة مع تراخي زمنه عنهم يبلغ الشافعى عن عدداً اكثر منهم لقر به من زمنهم وجلالة المقرر في هذا العلم كغيره فتأمل رشيدى اقول ويحاج ايضا بان الخصم يتكرر تواتره في شئ من الطباق وثبوت تواتره في طبقة خصوصاً في خير القرون كافى في الرد عليه **(قوله فلا ينسخ القرآن)** قديم مع لزوم النسخ فليتامل سم **(قوله للحكم)** اى لالدين **(قوله بمثل)** اى بخبر الواحد (قول

قيل انا باني الخ) قال ذلك في شرح الروض **(قوله ولا على قول الراعى)** محل ما عدا ما بين سرتها وركبتها الخ) قد يناقش بانه يتأتى على قول الراعى بناء على ان التخصص لا لتمثيل دون التقييد **(قوله وغلب لشره)** فلذا اتى بضمير المذكر المعالف **(قوله فاندفع الخ)** فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من الصحابة لا يحقق ثبوت اثره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل **(قوله فلا ينسخ)** قديم مع لزوم الفسخ فليتامل

(الاعيوب والنساء ونحوها)
فلا يثبت بهما الخطر فانهم
يقران في عيب فرب يقتضى
المال كامر (ولا يثبت شيء
بامراتين ويمين) اضعفها
(وانما يحلف المدعى بعد
شهادة شاهده وتعديله)
لان جانيه انما يتقوى
حيثئذ الاصح ان القضاء
بهما فاذا رجع الشاهد غرم
النصف وانما لم يشترط
تقديم شهادة الرجل على
المراتين لقيامهما مقام
الرجل قطعاً (ويذكر في
حلفه) على استحفافه
المشهود به (صدق الشاهد)
وجوابه وبعده فقول
والله ان شاهدى لصديق
فما شهد لى به او لقد شهد
بحق وانما استحقه او ائى
استحقه وان شاهدى الى
آخره لانها مختلفة الجنس
فاغتر ارتباطها ليصير
كالنوع الواحد (فان ترك
الحلف) مع شاهده (وطلب
يمين خصمه فله ذلك) لانه
قد ينور عن اليمين فان
حلف خصمه سقطت
الدعوى فليس له الحلف
بعد مع شاهد لان اليمين
اليه فلا عذر له في تركها
وبه فارق قبول يمينه بعد
وقضية ذلك ان حقه لا
يطلب بمجرد طلبة يمين
خصمه لسكنى الذى
رجعاه بطلانه فلا يعود
للحلف مع شاهده ولو في
جلس آخر لانه اسقط حقه

المتن الايعوب النساء ونحوها) اى ما ليس بمال ولا يقصد به مال سم عبارة المغنى بنصب نحو بمطه عطفاً
 على عيوب كرضاع اه (قوله فلا يثبت) الاولى التانيث كفى النهاية والمغنى (قوله هما) اى الشاهد واليمين
 معنى (قوله نعم قبلان الخ) عبارة فالمغنى وينبغى كما قال الدميرى تقييداً لاطلاقه بالحره اما الامه فليثبت فيها
 بذلك قطعاً لا بهاماً وبذلك جزم الماوردى واورده على حصه الاستثناء بما ذكره التزجفى الدعوى بالمال
 او الشهادة به فانها تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال واما نحو اخبار
 عن معنى لفظ المدعى او الشاهد اه (قوله يامر) اى فى شرحه وارباع نسوة (قول المتن) ولا يثبت شئ الخ
 فى المال حوازم فاما اقل فيه النسوة منفردات فى الاصح معنى (قوله لضعفهما) عبارة فالمغنى وشرح المنهج
 لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل فى غير ذلك لوروده اه (قول المتن) واما يحلف المدعى الخ) شرع به
 فى شروط مسئلة الاكتفاء بشاهد ويمين معنى (قوله لان جانيه انما يتقوى حيثئذ) اى واليمين ابدافى جانب
 القوى معنى (قوله والاصح الخ) عبارة فالمغنى هل القضاء بالشاهد واليمين اى معا او بالشاهد اى فقط واليمين
 مؤكدة او بالعكس اقول اصحها اولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الاول
 يغرم الصف وعلى الثانى الكل وعلى الثالث لا شئ عليه اه (قوله لقيامهما مقام الرجل الخ) اى ولا ترتب
 بين الرجلين معنى (قوله فيقول) واثان شاهدهى الخ) وقوله او اناى استحقه وان الخ) شرع على ترتيب الحلف
 (قوله لانهما بخلاف الجنس الخ) علته وجوب الذكر عبارة فالمغنى وشرح المنهج واما اعتبر تعرضه فى يمينه
 لصدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتان للجنس فاعتبر ارتباط احدهما بالآخرى الخ (قول
 المتن فان ترك الحلف الخ) فى العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفى وخلصنى ثم
 قال (خاتمة) من اقام شاهده على رجل يحق وعلى آخر يحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذ كر فيها الحقين
 اه بى ما لو اقام على كل شاهدها يكتفى يمين واحدة مع الشاهد ان سم وميل القلب الى الكفاية وعدم
 الفرق والله اعلم (قوله مع شاهده) اى بعد شهادة شاهده معنى (قوله لانه قد يتورع) اى المدعى
 عنانى وش (قوله سقطت الدعوى) اى لا لالحق فلو اقام يمينه واقام شاهدها آخر بعد حلف خصمه ثبت
 حقه كفى الحلى وهو المعتمد اه يجزى ويأتى عن الاسنى والمغنى وفى الشارح ما يفيداه (قوله فليس له
 الحلف الخ) وقالوا للروض والروض وشرحه والمغنى وخلافاً للنهاية بعبارة بعد ذكره ما فى الشارح عن
 ان الصباغ الا ان يعود فجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد حيثئذ يحلف معه كما قاله الرافى
 فى آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اه قال ع ش قوله وحيثئذ
 يحلف معه معتمداً ولم يبين وجه اعتياده مع انه مخالف لما فى الروض والروض وشرحه والمغنى والشرح
 متوافق لما يفهمه كلام الشافعى (قوله بعد) اى بعد حلف خصمه ع ش (قوله واقتضى ذلك) اى
 قولهم فان حلف خصمه الخ (قوله ان حقه) اى من اليمين (قوله ولو فجلس آخر) ينظر فى هذا فى الروض

(قوله) أى المصنف الاعيوب النساء ونحوها عبارة المنهج ولا يشترط رجل وعين الامال او ما قصد به
ال اه فقول المصنف الاعيوب النساء ونحوها أى ليس بمال ولا يقصد به مال (قوله) فان ترك
الحلف مع شاهده الخ) فى العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصه ان يقول له احلف واحلفنى
وخلصنى اه وفيه ايضا خاتمة من اقام شاهدا على رجل يحق وعلى آخر يحق ايضا كفت معه عين
واحدة يذكر فيها الحقين اه بئى ما لو اقام على كل شاهد اهل يكتفى بعين واحدة مع الشاهدين (قوله) أى
المصنف وطالب عين خصمه فلهذا (فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع
شاهده قاله ان السباع لان العين قد انتقلت من جانبها الى جانب خصمه الا ان يعود فى مجلس آخر فيستأنف
الدعوى ويقسم الشاهد حينئذ يحلف معه كما قاله الراعى فى آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان الدعوى
لا تسمع منه بمجلس آخر ثم (قوله) ولو فى مجلس آخر) ينظر فى هذا فى الروض مانعه ولو اراد
التاكل مع شاهده ان يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا فى مجلس آخر اه قال فى شرحه

من الذين يطلبه بين خصمه
 كما يسقط بردها على خصمه
 بخلاف البينة الكاملة لا
 يسقط حقه منها بمجرد
 طلب بين خصمه (فان
 نكل) المدعى عليه (فله)
 أى المدعى (أن يحلف بين
 الردف الاظهر) لانه غير
 الذى امتنع عنها لان تلك لقوة
 جهته بالشاهد وبقتى
 بها فى المال فقط وهذه
 لقوتها بشكول الخصم
 وبقتى بها فى كل حق (ولو
 كان بيده امة وولدها)
 يسترقما (فقال رجل
 هذه مستولدى عقلت
 بهذا) منى (فملكى وحلف
 مع شاهد) اقامه (ثبت
 الاستيلاء) يعنى ما فيها من
 المالىة وامانفس الاستيلاء
 المتصلى لعنقا بالموت فاما
 ثبت باقراره فتزعم عن من
 فى يده وتسلم له لان الولد
 مال لسيدها وبحت البقنى
 انه لا بد أن يؤيد فى دعواه
 وهى باقية على ملكى على
 حكم الاستيلاء لجواز بيع
 المستولدة فى صور مردود
 بانه حيث جاز يبعها الغنى
 استيلاها فلا يصدق معه
 قوله مستولدى (لان نسب
 الولد وحريته) فلا يثبتان
 بهما

مانه ولو اراد التاكل مع شاهده أن يحلف بعد نكله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا فى مجلس آخر اه قال
 فى شرحه فليست انشأ الدعوى ويقم الشاهد فيثبت يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول
 الروضة ولو ان المدعى بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل
 المحاملى انه ليس له ذلك لان البين صارت فى جانب صاحبه الا ان يعود فى مجلس آخر فيستأنف الدعوى
 ويقم فيثبت بحلف معه اه فتقوله واستحلف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف سم (قوله)
 لا يقطع حقه منها بمجرد طلب بين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد قوله السابق وبه فارق الخ لم أقول
 وصرح بذلك ايضا فى الاثنى والمغنى بخلاف ما لو اقام المدعى بينة بعد بين المدعى عليه حيث تسمع لان
 البينة قد تنذر عليه اقامتها فعذر اه (قوله المدعى عليه) الى قوله وكذا الواقع فى المغنى الا قوله وانحصاره
 لغيره وقوله وكذا وحلف الى الماتن ولى قوله كما اخذه بعضهم فى النهاية الا قوله كما فهمه التعليق الاول (قول
 الماتن ان يحلف بين الرد) قضيته انه ليس له ان يحلف مع شاهده البين الى تكون معه لكن قضية كلام
 الرافعى فى القسامة أنه يحلف على الاظهر قاله الزركشى والوجه الاول اسنى (قول الماتن فى الاظهر) وعليه
 لو لم يحلف سقط حقه من البين وليس له مطالبة الخصم كما سياتى ان شاء الله تعالى فى الدعوى على معنى (قوله)
 لقوة جهة الخ) خبر لان (قوله) يعنى ما فيها من المالىة الخ قد يستغنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف
 ان الاستيلاء يعنى مجموع ما لغيره من المالىة ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجرة والاقراء فان عبارته
 صالحة لذلك ونظير ذلك قوله لاقى ومصريه حرا سم (باقراره) اى الذى تضمنته دعواه (وبحت البقنى
 الخ) متناذيره قوله مردود داخل (قوله فى ضرر) كان استولدها وهى مردودة عنها لازما بل باذن له المرتن
 فى الوطو وكان معسر اقامه لا ينفذ الاستيلاء حتى حق المرتن وكذا الجانية معنى (قوله بانه حيث الخ) عبارة
 المغنى بان هذا احتمال بعيد لا يعول عليه فى الدعوى اه (قوله فلا يصدق معه الخ) قد يقال وان لم يصدق
 شرعاً لكن يصدق له وعرفا وايضا فيحتمل انه استولدها استيلاء شرعيا ثم اعتقا فلا بد من التصريح بما
 افاده البقنى حتى يقضى بما ذكره فيتامل سيد عمر (قول الماتن لا نسب الولد الخ) ولو قال له المدعى استولدها
 اتانى ملكك ثم اشتريتها فلا مع ولدها فتع على وأقام على ذلك الحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او بين
 ثبت النسب والحرة باقراره المرتن على الملك الذى قامت به الحجة الناقصة روض مع شرحه ورشيدى
 (قوله فلا يثبتان بهما) قال فى المطلب ومعه اذا استدعوا الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد اطاق والا فلا
 شك ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزو اندا الحاصلة فى يده للمدعى والولد منها وهو يتبع الام فى تلك

فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد فيثبت يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول الروضة
 ولو ان المدعى بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل المحاملى انه
 ليس له ذلك لان البين صارت فى جانب صاحبه الا ان يعود فى مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد
 فيثبت بحلف معه اه فيكون قولها واستحلف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف بدليل
 اطلاق قولها قبل ولو لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب بين الخصم فله ذلك فان حلف سقطت الدعوى قال
 ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد شاهده مع ذلك بخلاف ما لو اقام بعد بين المدعى عليه بينة فتقسم اه قوله
 عن ان الصباغ وليس له ان يحلف بعد ذلك شامل لمجلس آخر وصرح فى الباب فقال اذا لم يحلف المدعى
 مع شاهده وطلب بين خصمه فان حلف سقطت الدعوى ومنع العود للحلف مع الشاهد ولو لم يحلف مع شاهده
 يمنع من اقامة بينة كاملة اه (لا يقطع حقه منها بمجرد طلب بين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد
 وبه فارق الخ (قوله) اى المصنف فله ان يحلف بين الردف الاظهر) قال فى شرح الروض قال الزركشى
 وقضية تقيد الشيخين الحلف يمين الرادنه ليس له ان يحلف مع شاهده البين الى تكون معه لكن قضية
 كلام الرافعى فى القسامة أنه يحلف على الاظهر اه وكلام المصنف يقتضى موافقة ما فى القسامة والوجه
 ما قررناه لاه (قوله يعنى ما فيها) قد يستغنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف ان الاستيلاء يعنى

الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الشرعية عليه اسنى **(قوله عامر)** أى من قول المتن وما يطلع عليه رجال غالباً **(الخ قوله عامر فى بابه)** أى فى استلحاق عبد غيره وقضيته أنه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على حق الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدقه اسنى ومغنى وعش قول المتن وحلف مع شاهد) او شهد له رجل وامرأتان بذلك شيخ الاسلام ومغنى **(قوله وبه فارق ما قبله)** أى من عدم حرية الولدان للحجة انما قامت فيه على ملك الام خاصة واما الولد فليردع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين سم **(قوله او بعضهم)** هو مع ما بان من قوله فله اقامة شاهدان ونسخه **(الخ قوله وفارق)** **(الخ قوله)** المتن فاذا زال عذره **(الخ قوله)** هو واستئناف دعوى لانها **(الخ مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة)** له الاقتصا على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شاهدان مع الاول بل بمجرد حضوره بين يدي القاضي له ان يبدأ باليمين او اقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك سم **(قوله الذى مات قبل نكوله)** أى وقيل حلفه اسنى **(قول المتن واقاموا شاهد الخ)** سيأتى عن الروض مع شرحه حكم ما لو اقام بعضهم شاهدين **(قوله بعد اثباتهم لموته)** **(الخ عبارة)** الروض مع شرحه لا يحكم للورثة الذين ادعوا المورثهم ديناً وعيلاً اذا اثبتوا أى اقاموا بينة بالموت والورثة المالك او اقر المدعى عليه بذلك فاذا ادعوا المورثهم ملكاً اقاموا شاهداً وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقتضى منه ادبونه وصاياه وان امتنعوا من الحلف وعليه يكون وصاياه لم يحلف من ارباب الدين والوصايا احدون ان لم يكن فى التركة فاذن ذلك كظهير فى الفس لا الموصى له بمعين من عين او دين ولو لمشا كان كصف فله ان يحلف بعد دعواه لثمين حقه فيؤمن حلف مع الشاهد بعضهم اخذ نصيبه ولم يشاركه فيه من لم يحلف من الغائبين والحاضرين ويقتضى من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا الجميع اه بخلاف **(قوله وانحصارهم فيه)** كذا فى النهاية لكن قضية عامر انفا عن الروض مع شرحه ان اثباته ليس بشرط هو قضية صنيع المغنى ايضا فليراجع ثم رايه قال الرشيدى قوله بعد اثباتهم موته وارثهم منه وانحصاره فيهم أى بالبينات الكاملة او الاقرار او اشارة بما ذكر من هذه الثلاثة الى شروط دعوى الوارث الارث لكن يتأمل قوله وانحصارهم فيهم مع قوله او بعضهم اه **(قوله)** على استحقاق مورثه الكل **(الخ)** ولا منافاة بين هذا وما بانى فى قوله وبحث هو ومن تيممه **(الخ)** لان الدعوى هنا وقت بجميع المال بخلاف ما ياتى ع وع فى الاسنى عقب قول الروض والحالف من الورثة يحلف على الجميع مانصه لا على حصته فقط سواء حلف كلهم ام بعضهم لانه يثبت له مورثه لاله فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماورى ان مورثه يستحق على هذا كذا او انه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين جملة كذا وكذا اه وفيه قبل هذا ما يشير الى ان ما يقتضيه ما نقل عن الماورى من وجوب دعوى البعض جميع الحق مرجوح وان الراجح ما قاله الزركشى من جواز دعوى البعض قدر حصته ويتأيد بذلك ما مر انفا عن ع من ان البعض اذا ادعى قدر حصته يحلف عليه فقط كان يقول والله انه يستحق على هذا بطريق الارث عن مورثه كذا خلافا لما فى سم **(قوله فى حقه)** أى الحالف **(قوله)** وغيره قادر عليها بالحلف) أى ثبت لم يفعل صار

بمجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحججة والاقرار فان عيارته صالحة لذلك ونظير ذلك قوله الاتى ومصريه حر **(قوله)** وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما مر) أى فى استلحاق عبد غيره قال فى شرح الروض وقضيته أنه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدق اه **(قوله وبه فارق ما قبله)** من عدم حرية الولدان للحجة انما قامت على ملك الام خاصة واما الولد فليردع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين **(قوله او بعضهم)** هو مع تقريره الاتى كالمثلن كقوله الاتى فله اقامة شاهدان ونسخه الى الاولى من غير تجديد شهادته كالدعوى وقوله وفارق **(الخ قوله)** المتن الاتى فاذا زال عذره حلف واخذ بغير اعادة شهادته وقوله هو بعده واستئناف دعوى لانها وجدوا ولا من الكمال خلافة عن الميت مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصا على اليمين مع الشاهد على اقامة شاهدان مع الاول من غير حاجة الى دعوى او اعادة شهادة الاول بل بمجرد حضوره بين

كاعلم عامر (فى الاظهر) فلا ينزع من ذى اليد وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما مر فى بابه (ولو كان يده غلام) يسترقه وذكره مثال (فقال رجل كانى واعتقته وحلف مع شاهد فلما ذهب انتزاعه ومصريه حر) باقراره وان تضمن استحقاقه الولاء لانه تابع لدعواه الملك الصالحة حجته لا بانه والعق انما ترتب عليه باقراره وبه فارق ما قبله (ولو ادعت ورثة) او بعضهم (مالا) عينا او ديناً او منفعة (لمورثهم) الذى مات قبل نكوله (واقاموا شاهدا) بالمال بعد اثباتهم لموته وارثهم وانحصاره فيهم (وحلف مع بعضهم) على استحقاق مسوره السكل ولا يقتصر على قدر حصته كذا وحلفوا كلهم لانه انما يثبت بيمينه الملك لمورثه (اخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت فى حقه وحده وغيره قادر عليها بالهلف

ولأن بين الإنسان لا يعطى بها غير موهدين فارق مالو ادعى دارا الرنا لصدق المدعى عليه (٢٥٥) احدهما في نصيبه وكذب الآخر فانهما

يشتركان فيه وكذا لو اقر
بدين لميت فاخذ بعض
ورثته قدر حصته ولو بغير
دعوى ولا اذن من حاكم
فلقبقة مشاركته فيه ولو
اخذ احد شر كافي دار او
منفعتا بائع من اجرتها
لم يشارك فيه البقية كما
افهمه التعليل الاول ولو
ادعى غريم من غرام مدين
مات على وارثه اناك وضعت
يدك من تركته على ما يفي
بحق فانكر وحلف له انه لم
يضع يده على شيء منها لم
تسكنه هذه اليمين البقية بل
كل من ادعى عليه منهم
بعدها بوضع اليد يحلف
له هذا ما اتفق به البلقنى
وردد بقوله لو ادعى حقا
على جمع فردوا عليه اليمين
او اقام شاهد الحلف معه
كفتم بين واحدة وقوله
لو ثبت اعسار مدين وطلب
غراموه تحليفه اجبوا
ويكفيه بين واحدة ولو
ثبت اعساره بيمينه فظهر له
غريم آخر لم يكن له تحليفه
وقد تجاب بان ماعدا الاخرة
قد لا يراد عليه لان الدعوى
وقعت منهم او عليهم فوقت
اليمين يلجهم بخلافه في
مسئلة البلقنى واما الاخرة
فالاعسار فيها خصلة
واحدة وقد ثبت والظاهر
دوامه فلم يجب الثاني للتحليف
عليه بخلاف وضع اليد فانه
اذا اتفق باليمين الى
ليس الظاهر دوامه فوجب

كالنار كحقه اسنى ومضى **(قوله)** ولأن بين الإنسان لا يعطى **(الخ)** ولو ادعى بعض الورثة فانكر المدعى
عليه ونكل عن اليمين قبل يحلف لبعض المدعى وحينئذ قبل ثبت حصته فقط والجميع لان اليمين المردودة
كالافرا واهل بمنع ذلك بانها كالاقرار في حق الحالف فقط يلحصر سم اقول قضية كل من تعليل الشارح
ثبوت حصته فقط والله اعلم **(قوله)** مالو ادعى دارا الرنا اى ولم يقبل لا قبضنا **(قوله)** ولو بغير دعوى ولا
اذن الحاكم لعل المناسب ولو بدعى واذن الحاكم **(قوله)** كما افهمه التعليل الاول محل تأمل لان ان يفرض
كون الاخذ بسبق دعوى واقامة شاهد حالف معه سيد عر بى انه لا يظهر حيثنوجه تخصيص التعليل
الاول بالذرفان الثاني حينئذ يفهمه ايضا فينبغى ان يفرض كون الاخذ بتصديق المدعى عليه احدهما في
نصيبه دون الآخر والله اعلم **(قوله)** على ما يفي **(بحق)** اى كلاً او بعضا **(قوله)** لم تسكنه هذه اليمين **(الخ)** عبارة
عمد الزم **(مسئلة)** اذا ثبت جماعة حق على رجل حلف لكل منهم ميمنا ولا يكتفى لهم بين واحدة وان
رضوا بها كالورضيت المرأة في اللعان ان يحلف زوجا مرة واحدة اه وهى موافقة لمسئلة البلقنى في
تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه ثم قضية قول الشارح الا لا لان الدعوى وقعت الا لا كنفها فيها اى
مسئلة عمدا لا رضاييمين واحدة اذا وقعت الدعوى منهم سم باختصار **(قوله)** منهم اى الغرام **(قوله)** هذا ما
اتفق به البلقنى معتمد ع **(قوله)** كفته **(الخ)** اى في بين الرد ميمنه مع شاهده **(قوله)** بان ماعدا الاخرة
هى قوله لو ثبت اعساره بيمينه **(الخ)** ع **(قوله)** لان الدعوى **(الخ)** ايضا حان ان طلب اليمين في مسئلة البلقنى في
دعوى متعددة بعدد الغرام فتعددت بعددها وهما في دعوى واحدة فاكفى بواحدة ع **(قوله)** وقت
منهم اى في الثانية وقوله او عليهم اى في الاولى ع **(قوله)** فلم يجب الثاني اى من الغرام **(قوله)** ليس
الظاهر دوامه اى انتفاء الوضع **(قوله)** لكن لا يتعدى الحكم **(الخ)** اتفق بذلك شيخنا الشباب الرملى وصرح
به الغزى في ادب القضاء فقال لو مات رجل قاضى شخص حقا عليه او عينا في يده فالحكم اما لو حان كان
او بعض الورثة البالغين كما تقدم واذا اقام بينة على بعض الورثة لم ينفذ الحكم الى جميع الورثة قال السبكي
يدى القاضى له ان يدا باليمين او اقامة الشاهد الاخر مقتصر اعل ذلك **(قوله)** ولأن بين الإنسان لا يعطى
بها غيره لو ادعى بعض الورثة فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين لم يحلف البعض المدعى وحينئذ
لمل ثبت حصته فقط والجميع لان اليمين المردودة كالافرا واهل بمنع ذلك بانها كالاقرار في حق الحالف
فقط يلحصر **(قوله)** وكذا لو اقر بدين لميت فاخذ بعض ورثته قدر حصته **(الخ)** وفي الروض وشرحه هانوان
ادعى بعض الورثة لا بعض الموصى لهم واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصبي والجنون بلا
اعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البينة الانتزاع للصبي والجنون اى انصيبهما ديننا وعينا ثم يامر بالتصرف
فيه بالخطوة واما نصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوب بالا الدين فلا يجب قبضه بل يجوز كمن اقر
بدين لغائب واحضر للقاضى وقدم في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو
قبض من التركة شيئا لم ينعين له بل يشاركه فيه بيمينهم وقالوا هتا باخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا الغيبة
لشريك هناعذرا في تمكين الحاضر من الانفراد حينئذ واذا حضر الغائب شاركه في قبضه ويقبض وكيل
الغائب فيما وجوب بالعين والدين ويقدم في ذلك على القاضى كموله لو كان حاضرا او مثله ولو للصبي والجنون
ان كانا لم يردى كاحصر به ابن ابى الدمام باختصار نحو التعاليل **(قوله)** فلقبقة مشاركته **(الخ)** عبارة عمدا
الرضا فيظهر ان لغريمه ان يشاركه فيه اه **(قوله)** بل كل من ادعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يحلف له
(الخ) **(مسئلة)** اذا ثبت جماعة حق على رجل حلف لكل منهم ميمنا ولا يكفيه لهم بين واحدة وقوله وان رضوا
بها كالورضيت المرأة في اللعان ان تحلف زوجا مرة واحدة **(قوله)** هذا ما اتفق به البلقنى مسئلة البلقنى
موافقة لمسئلة عاد الرضا في تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه عكس ما اعترض به عليه **(قوله)** ماعدا
الاخرة منه فقد يفرق بين تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه وبين عكسه ويجاب عن الاخرة فيها اعترض
بعل البلقنى فليتأمل **(قوله)** لان الدعوى وقعت منهم او عليهم **(الخ)** قضية ذلك الا كنفها بيمين واحدة
اليمين على نفيه لكل مدعى بعده من الغرام وما يكتفى في دعوى دين دلى ميت حضور بعض ورثته

لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر ولو أقر بدن الميت ثم ادعى أداءه إليه وإنه نسي ذلك حالة إقراره سمعت دعواه إلا أنه لا يثبت في الإقرار وتقبل بينته بالأدلة لا بحال لا يتعدى (٢٥٦) كإخذه بعضهم من قولهم وقال لا يثبت له ثم أقر في ميتة قبلت لا بحال نسيانها لموافق

نظرو الفرق ظاهر إذا كثيرا ما يكون للإنسان بينة ولا يعلمها فلا تناقض بخلاف تلك (ويبطل حق من لم يحلف من اليمين) ينكوله (أن حضر) في البلد وقد شرع في الخصومة أو شعر بها (وهو كامل) حتى لومات لم يحلف وأرثه ولو مع شاهد يقيمه لأنه تلقى الحق عن مورثه وقد بطل حقه بنكوله وخرج بقولي من اليمين البينة فلا يبطل حقه منها فله إقامة شاهد ثان وضحه إلى الأول من غير تجديد شهادته كالدعوى لتصير بينته كاملة كالو أقام مدع شاهدا ثم مات فلورثه إقامة آخر وفارق ذلك غير الوارث كباقي وأخى الغائب أو الصبي مورثك بكذا وأقام شاهدا وحلف معه فإنه إذا قدم الغائب أو كل الصبي يجب إعادة الدعوى والشهادة مع اليمين أو مع شاهد آخر بأن الدعوى في الارث لواحد وهو الميت ولهذا انقضت دبرونه من الماخوذ وفي غير الارث الحق للأشخاص فلم تقع البينة والدعوى لغير المدعى من غير إذن ولا ولا يوجب خروج بقوله بنكوله توقفه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين حتى لومات قبل

في مسئلة عماد الرضا المسطرة بالحامش إذا وقعت الدعوى منهم (قوله) لكن يتعدى الحكم لغير الحاضر (أنتي بذلك شيخنا الشهاب الرمي وصرح به الغزالي في أدب القضاء في الفصل الثاني من الباب الأول في الدعوى فقال مسئلة لومات رجل قاضى شخص حقا عليه أو عينيا بدفع الخصم أم الوصي إن كان أو بعض الورثة البالغين كما تقدم وقال السمرقندي من الخنفاء إذا أقام بينة على بعض الورثة نفذ على جميع الورثة لأن الحكم إنما هو على الميت فالوارث الواحد يجرى في ذلك قال وليس له أن يثبت حقه في وجه غيره من الميت دين لأنه ليس خصما على الميت ومذهبنا مثله إلا في قوله أن الحكم يتعدى إلى جميع الورثة قال السبكي في فتاويه إذا ادعى أنه ارث المجردين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فإذا حكم عليه لا يتعدى إلى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم إليهم أم لا فظاهر القضاء وهذا يفيد أنه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر إلى استئناف إقامة البينة والحكم به بدون ذلك لا يلزمه الوفاة من حصته وقوله أو بعض الورثة البالغين كما تقدم إشارة إلى كلام ذكره قبيل ذلك من قوله والمتجه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين لو نفى نعم لا يجوز الحكم إلا بعد الأعداء لهم وأعلامهم بالحال اهـ وقوله نعم لا يجوز الحكم له المراد بالنسبة لغير الحاضر أما بالنسبة للحاضر فما جاز بدليل ما نقله عن السبكي (قوله) أما حاضر لم يشرع ولم يشرع فكصبي ومجنون) كقَالَ الشيخان أنه ينبغي

التكول حلف وارثه على الأوجه الذي أهمه كلام الرافعي أما حاضر لم يشرع ولم يشرع فكصبي ومجنون في قوله (فان الموصى كان) من لم يحلف (غائبا أو صبيا أو مجنونا فالذهب أنه لا يقبض نصيبه)

الموصى لهم واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغالب والصبي والمجنون بلاعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام البينة الا تزاع لنصيب الصبي والمجنون ديناً كان او عيناً ثم يامر بالتصرف فيه بالغنطه وامانصيب الغائب فيقبض له القاضي العين وجوبا ولايجب قبضه للدين بل يجوز لمن اقر بدين لغائب واحضره للقاضي ويؤجر القاضي الدين لثلايفوت المنافع وقدم في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو قبض منها شيئاً لم يتعين له بل يشاركه في قبضته وقالوا هنا باخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا غيبة الشريك هنا عذراً في تمكين الحاضر من الانفراد حيثنذوا اذا حضر الغائب شاركة فيما قبضه وبقبض وكيل الغائب فيأمر وجوباً بالعين والدين ويقدم في ذلك على القاضي كركله لو كان حاضراً ومثله في الصبي والمجنون ان كان له مال في كاهصر به ابن ابي الدلم اه روض مع شرحه باختصار سم (قوله بل يوقف الاموال) (الخ) ولا يزع من يد المدعى عليه معنى (قول المتن فاذا زال الخ) وان مات الغائب والصبي او المجنون حلف وارثه واخذ حصته وان كان الوارث هو الخالف او لا فلا تحسب بينه الاول وروض مع شرحه (قوله واستئناف الخ) اي وبغيره (قوله لانها الخ) اي الدعوى والشهادة (قوله وجدنا) (الاولي التانيث (قوله ومن ثم) اي من اجل ان كلا منهما مصدر من الكامل خلافة عن الميت عرض (قوله كاشتريت الخ) عبارة للمخني كالودعي انما وصي له ولاخيه الغائب او الصبي او المجنون او اشترت انا واخي الغائب منك كذا واقام شاهد او حلف معه فانه لا بد هناك من تجديد الدعوى والشهادة اذا بلغ الصبي وافاق المجنون او قدم الغائب ولا يؤخذ نصيب الصبي او المجنون او الغائب قطعاً لان الدعوى في الميراث عن الميت وهو واحد والوارث خليفة وفي غير ذلك لا شخص الخ (قوله اما لو تغير حال الشاهد) اي بما يقتضي رد شهادته معنى (قوله فلا يحلف) اي مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره بجبري (قوله كارجعه الاذرى الخ) اي من وجوبه في الروضة واصلاً سم (قوله ويبحث هو الخ) عبارة للمخني وعمل عدم الحاجة الى اعادة الشاهد كما قاله الزركشي فيما اذا كان الخ (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) ولسم هنا كلام طويل يخالف لما سرع عند قول الشارح على استحقاق مورس الكل الخ والظاهر ما سرع كانهما عليه هناك (قول المتن ولا تجوز الخ) شروع في بيان مستند علم الشاهد معنى عبارة شرح الروض معه وقد فسوا المشهود به ثلاثة اقسام احدها ما يكفي فيه السماع ولا يحتاج الى الابصار ثانيها ما يكفي فيه الابصار فقط وهو الالفعال وما في معناها ولا يكفي فيها السماع من الغير انهما يحتاج الى المسمع والبصر معا وهو الاقوال واعررض ابن الرفعة الحصر في الثلاثة بجواز الشهادة بما علم ببقاي الحواس الخمس من الذوق والشم واللس كما لو اختلف المتبايعان في ماردة المبيع او حوضه او تغير راتحته او حرارته او برودته او نحوها واجب بان فيما اقتصر على عليه تنبيه على جواز الشهادة بما يدرك بالذكريات بمجامع حصول العلم بذلك وبان اعتماد الشهادة على ذلك قليل وهم انما ذكر ما تمم به الحاجة اه قبل والشهادة بالخل والقيمة خارجة عن ذلك كله وقد يقال بل هما داخلان في الابصار اذا مراد الابصار بما يتعلق بما شهد به بحسبه اه باختصار (قول المتن كذا) اي وشرب بخمر واصطبا وادواحياء وروض معنى (قوله وغضب ورضاع) قد بينا به ما ياتي قبيل التنبيه الثالث (قوله وهو رضاع) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله ويجوز الى المتن وقوله ولو من وراء تجوز جاج الى فلا يكفي سماعه (قوله النسب الخ) اي اثباته نهاية (قول المتن الا بابصار) فلا يكفي فيه السماع من الغير شيخ

(قوله كارجعه الاذرى) من وجوبه في الروضة واصلاً (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) زاد في شرح الروض عقب هذا الكلام ما نصه وكلام الماوردي الاتي قد يقتضي انه لا بد من ان يدعي الاول جميع الحق اه اشار الى ما نقله بعد ذلك عنه في شرح قول الروض والخالف من الورثة بمخلف على الجميع بما نصه فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماوردي ان موثره يستحق على هذا كذا وانته يستحق بطريق الارث عن موثره من دين جلته كذا وكذا اه وتعبيره بعدد يقتضي انه يحتمل ان يكون المراد مع كون الحلف على الجميع ان تكون الدعوى بالبعض وقد يستبعد فليراجع واعلم انه قد يستشكل وجوب كون

لها وانما علمها لانه يصل به الى اليقين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها اى الشمس فاشهد نعم باق ان ما يتعذر فيه اليقين يكفى فيه الظن كالمالك والعدالة (٢٥٨) والاعسار وقد تقبل من الاعشى بفعل كباقر ويجوز تعمد نظر فرج زان وامرأة تدل لاجل

الشهادة لان كلا منهما
هناك حرمة نفسه (وتقبل)
الشهادة على الفعل (من
اصم) (حصول العلم
بالمشاهدة واستفيد من
المتن ان الشهادة بقيمة
عين لا تسمع الامن رآها
وعرف اوصافها جميعا
(والاقوال كنفذ) وفسخ
واقرار (يشترط سمعها
وابصار قائمها) حال صدورها
منه ولو من وراء نحو زجاج
فما يظهر ثم رأيت غير
واحد قالوا تكفى الشهادة
عليها من وراء ثوب خفيف
يشف على احد وجهين كما
اقتضاها مصحح الرافعي في
نقاب المرأة الرقيق فلا يكفى
سماعه من وراء حجاب
وان علم صوته لان ما يمكن
ادراكه باحدى الحواس
لا يجوز ان يعمل فيه بقلبه
ظن لجواز اشتباه الاصوات
نعم لعله يثبت بحدوده علم
ان الصوت بمن في البيت
جازه له اعتياد صوته وان لم
يرمو كذا لو علم اثنين بيئت
لا ثالث لهما وسمعهما
يتشاهدان وعلم الموجب
منهما من القابل لعلبه بالمالك
المبيع او نحو ذلك فله
الشهادة بما سمعه منهما
(ولا يقبل اعشى) ومن يدرك
الاشخاص ولا يميزها في
مرئى لا لانسداد طريق

الاسلام ومعنى (قوله لها) الى المتن في المتن الا قوله وقد تقبل الى يجوز وقوله وامرأة تدل (قوله لها) لافعالها
عبارة المتن وشرح المنهج لمع فاعله اه (قوله الامن شهد بالحق وهم يعلمون) عبارة المتن ولا تقبل
ما ليس لك به علم اه (قوله فاشهد) اودع اسنى (قوله نعم باق) اى فى المتن (قوله كباقر) اى آتفا (قوله)
ويجوز تعمد نظر الخ) عبارة شرح المنهج اى والمغنى ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة
لانهما متكاثرة ما هو ظاهر وجوز ما ذكره وان السنن الا يقال السنن لا يتطلب حال الفعل
سم (قوله لان كلا منهما الخ) ان كان ضمير التثنية الزانيين فواضح لكن تبقى مسئلة الولادة بلا تعليل او
للزاني والوالدة فهو محل نظر بالنسبة للوالدة اللهم الا ان تكون حائضت في حقارة الطريق فيلتزم ثم
رأيت عبارة المتن مصرحة بقصر تعليل الهتك على الزانيين سيد عمر (قول المتن وتقبل من اصم الخ) سكنت
عن الاخروس وسبق حكم شهادته عند ذكر شروط الشاهد مغنى (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل سم
وقد يحجب بانه يفهم من المتن ان مبنى الشهادة على العلم ما يمكن (قوله الامن رآها وعرف الخ) اى وان طال
الزمن حيث كانت مالا يتطلب تغيره في تلك المدة وتسمع دعوى من غصها مثالا بانها تغيرت صفتها عن وقت
رؤية الشاهد وتشهد بذلك عتق وقوله وتشهد لصلابها وشاهده (قوله وفسخ) اى قول المتن ولا يقبل
اعشى فى المتن الا قوله لو لم ينحو روا. زجاج الى فلا يكفى سماعه (قوله واقرار) اى وطلاق ورضوغنى
(قوله عليها) اى الاقوال (قوله فلا يكفى سماعه) اى القول مفرغ على المتن (قوله وان لم يره) سواء كان
عدم الرؤية لظلمة او وجود حائل بينهما عتق (قوله وكذا لو علم الخ) عبارة المتن وما حكاه الرويانى عن
الاصحاب من انه لو جلس في باب بيت فيه اثنتان فقط فسمع معاقبتهما بالبيع وغيره كفى من غير رؤية
فيقه البندى بى بانه لا يعرف الموجب من القابل قال الا ذرى وقضية كلامه انه لو عرف هذا من هذا ان يصح
التحمل ويصور ذلك ان يعرف المبيع ملك احدهما كمال كان الشاهد يسكن بيتا ونحوه لاحدهما او
كان جاره فسمع احدهما يقول بنى بيتك الذى يسكنه فلان الشاهد الذى في جواره لو علم ان القابل في
زاوية والموجب فى اخرى او كان كل واحد منهما في بيت بمفرده والشاهد جالس بين البيتين وغير ذلك اه
(قوله لانه اخف) لانه يجوز بالظن ومبنى الشهادة على العلم ما يمكن اسنى (قوله لان تكون) الى قوله
والفرق في المتن الا قوله فعل كذا وقوله كذا الى ولا يتخلو (قوله ان تكون شهادة الخ) عبارة المتن ونحوها
في شرح المنهج وتقدم انه يصح ان يكون الاعشى مترجما او مسمعا وسياق انه يصح ان يشهد بما ثبت
بالسمع ان لم يحتاج الى تعيين واشارة بان يكون الرجل مشهورا باسمه وصفته اه (قوله بنحو استفاضة الخ)
لفظة نحو لو استفتى في كلام غيره ولعله ادخل بها التواتر وان كان معلوما من الاستفاضة بالاولى (قوله)

الدعوى والخلف بالجميع بانه ما المنع من كونها بالبعض لان الاتصاف بهما على بعض الحق والاعراض
عن الباقي لا مانع منه غاية الامران مادعى به وحلف عليه انما يستحق منه بالقطر الا ان يكون الممنوع
الدعوى بالبعض والخلف عليه على وجه يخصه كان يدعى انه يستحق عشرة من جهة مورثه ويخلف على ذلك
مع كون مورثه ما تفرق الورثة عشرة او لادام على وجه لا يخصه كان يدعى ان مورثه يستحق على هذا عشرة
ويخلف على ذلك فلا مانع منه ولا يستحق من العشرة الا واحدا فلا اشكال حينئذ للمجرر (قوله) ويجوز
تعمد نظر فرج زان) عبارة شرح المنهج ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاثرة
حرمة أنفسهما هو ظاهر وجوز ما ذكره وان السنن الا يقال السنن لا يتطلب حال الفعل (قوله ايضا)
ويجوز تعمد نظر فرج زان) قال ابن النقيب وقيل لا يجوز لان الزنا مندوب ستره اه وقضيته
الجواز على الاول وان طلب السر (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل

او
التمييز عليه مع اشتباه الادوات وانما جاز له وطء زوجته اعتمادا على صوته لانه اخف ومن ثم نص الشافعى رضى الله عنه
على حل وطئها اعتمادا على المس علامة يعرفها فيها ولم يسمع صوته او على ان زنا زنت له زوجته ان يعتد بقول امرأته زنا زوجها
وظاهر كلامهم انه لا اعتماد على القرينة القوية انها زوجته وان لم يقل احد ذلك (لان تكون) شهادة بنحو استفاضة

أو ترجمه أو اسماخ ولم يحتج لتعيين أو يضع يده على ذكر بفرج فيمسكهما حتى يشهد (٢٥٩) عليهما بذلك عند قاض لأن هذا باطل من

الرواية أو يكون جالسا بفرش
لتغيره فيغصبه آخر فينتقل به
حتى يشهد عليه أو (يقر)
إنسان المعروف الاسم
والنسب (قائه) بنحو
طلاق أو مال أو لا فإنه
بأن كان يده يده وهو بصير
حال الأقرار حتى (يمنتقل)
به حتى يشهد عند قاض به
على الصحيح) لحصول العلم
بأنه المشهود عليه وإن لم
يكن في خلوة (ولو حلها)
أي الشهادة (بصيرته)
عنى شهد أن كان المشهود
له (و المشهود عليه)
معروف الاسم والنسب)
فقال أشهد أن فلان بن
فلان فعل كذا وأقر به لأنه
في هذا كالصير بخلاف
ما إذا لم يعرف ذلك لم يحتج
الأدري بقوله إذا شهد على
زوجته في حال خلوة بها
وكذا على بعضه إذا عرف
خلوه به حيثنقطع بصدقه
حيثن ولا يتخلو عن وقفة
والفرق بينه وبين ما مر في
قولنا نعم لو عليه بيت إلى
آخره ظاهر فإن الصير يعلم
أنه ليس ثم من يشبه به
بخلاف الأصح وأن اختلف
به (ومن سمع قول شخص
أو رأى فعله فإن عرف
عنه واسمه ونسبه) أي إياه
وجده (شده عليه في حضوره
إشارة) اليه ولا يكفي مجرد
ذكر الاسم والنسب
(و شده عليه عند غيبته)

أو ترجمه أو اسماخ) أي الكلام الخضم أو الشهادة للقاضي أو بالعكس روض مع شرحه وفي عطف ما ذكر على
نحو استفاضة ما لا يخفى (قوله) أو يضع يده على ذكر (الخ) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر
لاجلها السابق سم (قوله) على ذكر بفرج (الخ) عبارة المغنى على ذكر داخل في فرج امرأة أو دبر صبي
مثلا فمسكهما أو لمهما حتى شهد عند الحاكم بما عارفه بمقتضى وضع اليد اه (قوله) فيمسكهما أي
الشخصين كما هو ظاهر ورشيدى (قوله) فيمسكهما (الخ) ينبغي أن لا يتوقف صحة شهادة عليهما على استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي أن يجب عليه السعي في النزاع قطعا لهذه المعصية سم (قوله) فيغصبه آخر) أي
أو يتلفه معنى (قوله) فينتقل به) أي بالفرش في تلك الحالة أسمى ومعنى (قوله) حتى يشهد عليه) أي بما
عرفه أو تضع العمداء يدها على قبل المرأة وخرج منها الولد وهي واضعة يدها على رأسه إلى نكل خروجها
وتعلق بمها حتى شدت بولادته معنى (قوله) بنحو طلاق) قضية سياقه أنه لا يجوز الشهادة بالطلاق إلا
الدعوى بالاسم والنسب وظاهر أنه ليس كذلك رشيدى (قوله) أو لا فإنه) أي والصورة أن المقر يجوز
كالعلم ما يأتي رشيدى (قوله) وإن لم يكن) أي الأقرار (قوله) أو أقر به) أي فلان بن فلان معنى (قوله)
بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك) نعم لو عوى ويدهما أو بالمشهود عليه في يده لشده عليه في الأولى مطلقا مع تعيينه
له من خصمه وفي الثانية لم يعرف الاسم والنسب قبلت شهادته كإيمته الزركشي في الأولى وصرح به أصل
الروضة في الثانية معنى ومرة الثانية في الشارح أنفا (قوله) وبمحت الأذرى (الخ) عبارة شرح الروض معه
ولا يجوز أن يشهد على زوجته اعتمادا على صوته كغيرها اه زاد المغنى خلافا لما بحثه الأذرى من قبول
شهادته اعتمادا على ذلك اه (قوله) إذا عرف خلوه به) قال الأذرى ويعرف كونه خاليا به باعتراض
المشهود عليه بتخلوهما في الوقت الذي نسب إليه الأقرار فيه رشيدى (قوله) حيثن) لا حاجة إليه (قوله) ولا يتخلو
عن وقفة) معتمد عى (قول المتن) ومن سمع قول شخص (الخ) قال في الروض ولو سمع اثنين يشهدان أن
فلانا وكل هذا بالبيع لكذا وأقرى الوكيل بالبيع شهد على إقراره بالبيع أي لأنه سمعه ولا يشهد بالوكالة
أي لأنه لم يسمعا اه وقال شارحه أنه لا يشهد بشهادة الشاهدين بالوكالة كالعلم ما يأتي اه (قوله) أي
إياه) إلى قوله كآله اه إلى أن الذي للمغنى الأقوال المجردة إلى المتن (قوله) ولا يكفي مجرد ذكر الاسم (الخ) في
الروض وشرحه (فرج) أو قال ادعى أن على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة الدعوى أن يقول
مع ذلك وهو هذا أن كان حاضرا ولا يكفي فيه ادعى أن على فلان بن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اه
وظاهر عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو لمع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه سم
أقول لو يؤيد بالتوقف ما يأتي في المشهود عليه الغير الحاضر من أن المدار فيه على المعرفة ولو لمجرد لقب خاص
به (قوله) المجزأة للدعوى (الخ) أي بأن كان فوق مسألة العدوى أو توارى أو تعزز عميرة وزادى وعنائى اه
يجزى (قوله) وقد مر) أي في آخر باب القضاء على الغائب (قول المتن وموته) أي دفنه معنى (قوله) اما
للم يعرف (الخ) مفهومه عدم أجزاء الاقتصاد على ذكر اسمه واسم إياه إذا عرف اسم جده وإن عرفه القاضي

(قوله) أو يضع يده على ذكر بفرج) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق أسفل
الصفحة السابقة (قوله) فيمسكهما حتى يشهد عليهما) ينبغي أن لا يتوقف صحة شهادة عليهما على استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي أن يجب عليه السعي في النزاع قطعا لهذه المعصية (قوله) ولا يكفي مجرد ذكر الاسم
والنسب (الخ) وفي الروض وشرحه أيضا فرج أو لا إذا ادعى أن على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة
الدعوى أن يقول المدعى مع ذلك وهو هذا أن كان حاضرا ولا يكفي فيه ادعى على فلان بن فلان كذا من غير
ربط بالحاضر اه وظاهر عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو لمع القطع بعدم احتمال الالتباس
وقد يتوقف فيه (قوله) اما لم يعرف (الخ) هذا الصنيع يدل على أنه لو عرف اسم جده لم يجزه الاقتصاد
على ذكر اسمه واسم إياه وإن عرفه القاضي وفيه نظر (قوله) أيضا اما لم يعرف اسم جده (الخ) مفهومه

المجزأة للدعوى عليه وقد مر (وموته باسمه ونسبه) اه لحصول التميز بين مادون أحدهما اما لم يعرف اسم جده فيجزئه الاقتصاد
على ذكر اسمه واسم إياه إن عرفه القاضي بذلك إلا ألا كما جمع به في أغلب بين كلامهم الظاهر التنافي

في ذلك بل يكتفي لقب خاص كسلطان مضر فلان ولو بعد وته قال غيره وبه يزول الاشكال في الشهادة على غنم السلطان والامراء وغيرهم فان الشهود لا يعرفون اسمائهم غالباً فيكتفي ذكر اسمائهم مع ما يترجمهم من اوصافهم وعليه العمل عند الحكام وارتضاء البليغي وغيره قال شارح وقد اعتمدت شهادة من شهد على فلان المتوفى (٣٦٠) التاجر بكذا في سوق كذا الى وقت وفاته وعلم انه لم يسكنه في ذلك الوقت

غيره وحكمته (تنبية) مهم كثير اما يعتمد الشهود في الاسم والنسب قول الشهود عليه ثم يشهد بما في غيبته وذلك لا يجوز اتفقا كقوله ابن أبي الدم روى المتن الاتي بالا الاسم والنسب مالم يثبتا صريح فيه ويلزمه أن يكتب فيه أقر مثلامن ذكر أن اسمه ونسبه كذا ولا يجوز فلان بن فلان نعم لو لم يصر فيما لا بعد التحمل جاز له الجزم بهما ومن طرق معرفتهما أن تقام بهما بيعة حسبة لما سر من وتنها لان يسعهما من عدلين قال القفال بل لوسعه من القصر جمل الجزم حتى يتكرر ويستفيض عنه كانه أراد بذلك مجرد المبالغة والا فلهذا توافيق مفيد للعلم الضروري الذي لا تحصله الاستفاضة وقد تساهل جبهة الشهود في ذلك حتى عظمت به البلية واكتبه الاموال فانهم يجهلون بمن واظوه فيقر عند قاض بما يرمونه ويذكر اسم ونسب من يريدون اخذ قاله فيسجل الشهود بهما ويحكم به القضاة

(تنبیه ثان) خطا بنی الدنم بیکتب او بقول و قد شهد علی قمر اشد علی افراده شرب و بالاعلیه فاهو ابان کلام بقول ان اشد اشد علی فی نفسه باقر و انا اشد باعلیه فان لم یشهد قمر قرعندی بکذا فان سمعه و لم یحضر عند قمر شهدانی سمعته بقر کما ذکره الماوردی و هو استعجاز اللفظی اجماعه الخ و قد شهد علی افراد دوم و راو اول خیار الکسح قول ابن ابی عمیر انی اشد علی افراد

فهو مشهود به وعليه باعتبارين فالصواب انه لا خطافي ذلك ثم رآيت السبكي صوب صحة ذلك قال كاندل عليه عبارة الشافعي وغيره وقال تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله قال ابن ابي الدم ومن حضر عقد بيع او نكاح شهد بما سمع لا باستحقاق ولا ملك ونقل القمولى عنه انه يقول حضرت المقد الجارى بينهما او مجلسه واشهد به وهو اولى من (٢٦١) اشد انى حضرت ونظر فيه بانه لا يلزم

من الحضور السماع ورد بان جزء به مع عدلته بمنحه من للشهادة بدون سماعه واختلف نقله ونقل غيره عنه في اشد انى رآيت الهلال ومر ان الراجح القبول ونقل الماوردى وجهين فيا لوسمعه يقرب بشىء ثم قال له المقل لا تشهد على بهو بحث بعضهم ان الاقرار ان كان بحق لله كان قوله لا تشهد على رجوعا عنه أو لغيره لم يثبت لقوله اه وفيه نظروا واجهاته لا يثبت له مطلقا وفي قول قديم لا بدنى الشهادة من إذن المشهود عليه فيها (فان جهلها) أى الاسم والنسب او احدهما لم يشهد عند موته وغيبته) إذ لا فائدة بخلاف ما اذا حضروا وأشار اليه فان مات احضر قبل الدفن ليشهد على عينه قال الغزالي وكذا بعده ان لم يتغير واشتدت الحاجة لحضوره واعتمده الزركشى ولم يبال بتضعيف الرافعى له (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم تاء من انتقلت للاداء عليها (اعتقاد على صوتها) كما لا يتحمل بصير في ظلة اعتقادا عليه لا شباه الاصوات ولا

كلام ابن ابي الدم ومر جمع الضمير قوله والصواب الخ (قوله وهو الخ) أى القول الذى استصوبه (قوله فهو) أى الاقرار وقوله مشهود به وعليه باعتبارين محل تأمل (قوله وقال تعالى وشهد الخ) فى الاستشهاد به تأمل (قوله او نكاح الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو حضر عقد نكاح زعم الموجب انهولى بالخطوة أو وكيل لها وانما اذنت له فى العقد ولم يعلم الاذن ولا الولاية أو الكا لى المرأة أو علم بعض ذلك لم يشهد بالزوجية لكن يشهد ان فلانا قال انكحت فلانة فلانا وقبل القلان فان علم جميع ذلك شهد بالزوجية اه (قوله عنه) أى عن ابن ابي الدم (قوله واشهد به) أى العقد (قوله حضرت ه) أى العقد الجارى بينهما او مجلسه (قوله ونظر الخ) يظهر انه بناء الفاعل مستند الى ضمير القمولى (قوله بان جزء به) أى جزء الشاهد بالعقد (قوله نقلا الخ) أى القمولى وقوله عنه أى ابن ابي الدم (قوله ومر) أى فى الصيام (قوله خلق الله الخ) الانسب الباء كما فى بعض النسخ (قوله لم يثبت لقوله) أى يشهد بذلك (قوله مطلقا) أى فى حق تعالى وغيره (قوله فى الشهادة) أى اداها (قوله أى الاسم والنسب) إلى قوله ولو شهد على امرأة فى المغنى إلا قوله واعتمده الزركشى إلى المغنى وقوله كما مر وقوله بشرط إلى امالا للاداء وما ناله عليه وإلى قول المتن وموت فى النهاية إلا ذلك وقوله وفيه بطل إلى امالا للاداء وقوله قال الرافعى وقوله وإنا نأرو قوله وإن نازع فيه البلقينى وإطال (قوله او احدهما) يبنى مالم يكن متممزا بدونه سم (قوله احضر قبل الدفن الخ) إن لم ترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير له اما بعدد فملا يحضر وإن امن بتغيره واشتدت الحاجة لحضوره خلافا للغزالي نهاية عبارة المغنى وهذا كما قاله الاذرى ان كان بالبلى لم يثبت تغيره باحضاره وإلا فالوجه حضور الشاهد اليه فان دفن لم يحضر إذ لا يجوز نفيه قال الغزالي فان اشتدت الحاجة اليه ولم يتغير صورته جاز نبشه اه قال فى اصل الموضوع هذا احتمال ذكره الامام ثم قال والم لاظهر انه لا فرق اه (قوله قال الغزالي الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا وللروض والمنهج (قوله بنون ثم تاء الخ) عبارة المغنى وضبط المصنف منتقبة بشاة فوقية ثم نون مفتوحتين ثم قاف مكسورة شديدة وفي بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مشاة فوقية مفتوحة ثم قاف مكسورة خفيفة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم تاء كفى الصحاح اه (قوله للاداء الخ) سيذكر محترمه (قوله ولا اثر لحال رقيق) أى فى صحة تحمل الشهادة عليها لان وجوده كعدمه حيث لم يمنع معرفة صورته عا (قوله كما مر) أى فى شرحه وبإصرار قائلها (قوله فتعلق بها) لعل المراد بالتعلق بها هنا ملازمته رشيدي (قوله بشرط ان يكشف نقابها الخ) هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى رشيدى (قوله قال جم ولا يعقد الخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يرهما القاضى الماقد لا نه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كزوجى والنسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور سم (قوله كان تحملا الخ) أى ثم شهد بذلك معنى (قوله جاز) جواب اما فكان يبنى زيادة القاء (قوله وثبت الحق) المحصوص فى مائر الطباق (قوله او احدهما) يبنى مالم يكن متممزا بدونهما (قوله فان مات احضر قبل الدفن) ان لم ترتب على ذلك نقل محرم ولا تغيره سم (قوله قال جم ولا يعقد نكاح منتقبة لان عرفها الشاهدان الخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يرهما القاضى الماقد لا نه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كزوجى والنسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور (قوله اشترت اليه فى النكاح) ميله فيه إلى خلاف ما هنا فراجع

أثر لحائل رقيق كما مر وهم قوله اعتقاد انه لو سمعها فتعلق بها إلى قاض وشهد عليها جاز كالاعنى بشرط ان يكشف نقابها ليعرف القاضى صوتها قال جم ولا يعقد نكاح منتقبة لان عرفها الشاهدان وانسابا او صورة فوقيه بطل هم اشترت اليه فى النكاح وذكرته فى الفتاوى فراجعها اما لا للاداء عليها كان تحملا ان منتقبة بوقت كذا بحاس كذا قالت كذا وشهد آخر ان از هذا الموصولة لانه يات الا ان جاز

ولبت الحق باليبتين و لو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسلمها القاضي اتعرقون عنها او اعتمدتم صولتالم يلزمهم اجابته قاله الرامى وعلمه كما علم مامرى مشهورى الديانة والضبط (٢٦٢) والاولم سؤلهم ولزمهم الاجابة كاقاله الاذرى والزركشى وآخرون فان

عرفها بعينها وباسم ونسب
جاز التحمل عليها للاداء
ولا يجوز كشف نقابها
حيث لا حاجة اليه ويشهد
عند الاداء بما يعلم مامر
من اسم ونسب والاشار
فان لم يعرف ذلك كشف
وجهها وضبط حليتها وكذا
يكشفه عند الاداء (ولا
يجوز التحمل عليها) اى
المتنقة (تعريف عدل او
عدلين على الاشهر) الذى
عليه الاكثرون بناء على
المذهب ان التسامع لا بد فيه
من جمع يؤمن تواطؤهم على
الكذب نعم ان قالوا تشهد
ان هذه فلانة بنت فلان
كانا شاهدى اصل وسامعها
شاهد غرض فيشهد على شهادتهما
بشرطه (والعمل) من
الشهود الا الاحصاء كاقاله
البلقيني (على خلافه) وهو
الاكتفاء بالتعريف من
عدل وجرى عليه جمع
مقدمون بل ومع غير
واحدى اعتقاد قول ولدها
الصغير هو بين نسوة هذه
اى (ولو قامت بيته على عينه
بحق) او ثبت عليها بوجه
آخر كعمل القاضي (فطلب
المدعى من القاضي التسجيل)
بذلك (سجل) له (القاضى)
جواز (الحال)ة بالاسم
والنسب فلا يجوز التسجيل
بهما (مالم يثبتا) عنده

باليبتين) هل يجرى هذا في نظاره كالشهادة على من يجهل اسمه ونسبه المار رشيدى اى والظاهر نعم
(قوله) ولبت الحق باليبتين) اى كما لو قامت بيته فلان ابن فلان القلاى اقر بكذا وقامت اخرى على ان
الحاضر هو فلان ابن فلان ثبت الحق معنى (قوله صوتها) اى والتسامع باسمها ونسبها (قوله بما مر) اى
قبيل بحث شهادة الحسبة (قول المتن بعينها) بان كان زأها قبل الانتقاب او كانت امته وزوجته عتاني اه
يجزى (قول المتن او باسم ونسب) كان صورة ذلك ان يستفيض عنده وهى متتقة انها فلانة بنت فلان ثم
يتحمل عليها وهى كذلك برساي سم عبارة عرش كان طلقا زوجها والشهود يعرفون ان زوجته فلانة
بنت فلان فتحملوا الشهادة على ان فلانة بنت فلان مطلقة من زوجها او زوج شخص بنته مثلا بحضورها
فاذا ادعى الزوج نكاحا بعد وانكرت شهدا عليها بانها بنته اه (قوله التحمل عليها) اى قول المتن على
خلافه في المعنى الا قوله نعم الى المتن (قول المتن ويشهد) اى المتحمل على المتنقة معنى (قوله من اسم ونسب
الخ) عبارة المغنى شرح المنهج فيشهد في العلم بعينها ان حضرت وفى صورة علمه باسمها ونسبها ان غابت
او ماتت ودفنت اه (قوله من اسم ونسبها والاشار) ينبى بشرط كشف نقابها يعرف القاضي صورتها
اخذا بما تقدم سم (قوله ذلك) اى واحدا من العين والاسم مع النسب (قوله كشف وجهها الخ) اى
عند التحمل ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور وصحح الماوردى ان ينظر الى ما يعرفها
به فقط فان عرفها بالنظر الى بعضها لم يتجاوزوه وهذا الظاهر ولا يزيد على مرة سواء قلنا بالاستيعاب ام لا
الا ان يحتاج الشكر او معنى وبادى (قوله وضبط حليتها) ولا يجوز النظر الى الوجه للتحمل الا ان امن
الفتنة ووضوح فان خاف فلا كمر في عمله لان في غيره غشية نعم ان تعين نظروا حترز ذكره الاصل اسنى (قوله
اى المتنقة) عبارة المغنى اى المرأة متنقة ام لا اه (قوله بناء على المذهب ان التسامع الخ) تعنيته انهم لو
بلغوا العدد الذى يسوغ الشهادة بالتسامع بكنى تعريفهم وسيأتى ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم او
الظن القوي بغيرهم فانظر هذا مع مامر عن القفال في التنبيه الاول رشيدى (قوله من جمع يؤمن الخ)
اى بشرط ان يكونوا مكافين غش (قوله بشرطه) اى الآتى في فصل الشهادة على الشهادة (قول المتن
والعمل على خلافه) ضعيف عرش وحلى عبارة المغنى وقد سبق للمنصف مثل هذه العبارة في صلاة العيد
وهى تقتضى الميل اليهم لم يصرح بذلك في الشرح والروضة بل نقل عن الاكثرين المنع وساق الثانى مساق
الوجه الضعيف وقال البلقيني ليس المراد بالعمل عمل الاحصاء بل عمل بعض الشهود في بعض البلدان اى
ولا اعتبار به اه (قوله بل ومع غير واحد الخ) وهو يقبل قول ولدها الصغير وجازيتها لا يقبل العدلين
ويحتاج ان قول نحو ولدها بفيد الظن اكثر من العدلين رشيدى (قول المتن على عينه) اى المدعى عليه معنى
(قوله كعمل القاضي) لعله ادخل بالكاف الاقرا واليمين المردودة (قوله جواز) اى قوله صحيح في المعنى الا
قوله لتعذر التسجيل على الغير وقوله ويظهر الى المتن قوله قال الزركشى الى المتن قوله معلق او مفيد (قوله
على الغير) يعنى غير الحلية والاسم والنسب عبارة الا سنى فلا يسجل له بالعين لا متناعه اربعين مهملة ثم نون
وهى ظاهرة (قوله ومن حليته الخ) بكسر الميم معطوف على قوله ذكر الخ (قوله كذا) عبارة المغنى والاسنى
كتب وكبت اه (قوله او صاله الظاهرة الخ) كالطول والقصر واليباض والسواد والسمن والزال وعجلة
اللسان وثقله وما في الدين من الكحل والشبه وما في الشعر من جمود وسبوطة ويباض وسواد ونحو ذلك
معنى (قوله ومر انه لا يكتفى الخ) لعله اراد ما ذكره في التنبيه الاول ولكنه اقتصر هناك على المشهود عليه
وسكت عن المدعى (قوله فان نسبه) اى الشخص معنى (قوله وان نازع فيه) اى في عدم ثبوت نسب الانسان

(قوله فان عرفها بعينها وباسم ونسب جاز) كان صورة ذلك في الاسم والنسب ان يستفيض عنده وهى متنقة
انها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهى كذلك (قوله من اسم ونسب والاشار) ينبى بشرط كشف نقابها

بالبينة ولو على وجه الحسبة او بعله لتعذر التسجيل على الغير فيكتب حضر رجل ذكر انه فلان ابن فلان ومن حليته باقر اه
كذا وبذكر اوصافه الظاهرة لا يباينها ومارنه لا يكتفى فيها قول مدعى لا مدعى عليه فان نسبه لا يثبت باقر اه وان نازع فيه البلقيني واطال

(وله الشهادة بالتسامع) الذي يعارضه ما هو اقوى منه كإنكار المنسوب اليه أو طعن أحد في انتسابه اليه كذا اطلقوه ويظهر أن لا بد من طعن لم يقر بنية على كذب قائله (على نسب) لذكرا وأنى كائن (من اب او قبيلة) (٢٦٣) كنهوا ولد فلان أو من قبيلة كذا لتعذر البقين فيها إذ مشاهدة الولادة

لا يفيد إلا الظن لمسوغ في ذلك قال الزركشي أو على كونه من بلد كذا المستحق وقفا على أهلها ونحو ذلك (وكذا دام) فيقول بالتسامع على نسب منها (في الأصح) كالاب وان يثق بمشاهدة الولادة (و) كذا (موت) على المذهب لأنه قد يتعذر إثباته بموته في قرية مثلا (لا) عتق وولاء (و) اصل (وقف) مطلق أو مفيد على جهة أو معين صحيح وكذا قلد كوقف على النفس انتهى لكاشفي ثبت عنده بالاستفاضة لله على ما يأتي من التصحيح إثباته بما له ما اقتضاه إطلاقهم لكن قال أبو زرعة المذكر يقتضى خلافه لا نأمننا اثبتنا الصحيح بما احتاطا والفاقد ليس كذلك (ونكاح) (وذلك في الأصح) لتيسر مشاهدتها قلت

بأقراره معنى (قول المتن بالتسامع) أي الاستفاضة شيخ الإسلام ومضى (قوله الذي يعارضه) عيار الروض مع شرحه والمغنى وصورة الاستفاضة في التحمل أن يسمع الشاهد المشهود بنسبه ينتسب إلى الشخص أو القبيلة والناس بنسبه إلى ذلك وامتد ذلك مدقولا فقد رتبته بل العبرة بمدّة تغلب على الظن صحة ذلك وإنما يكتفى بالانتساب ونسبة الناس بشرط أن لا يعارضها ما يورث شبهة فإن أنكر النسب المنسوب إليه لم يجز الشهادة وكذا لو طعن بعض الناس في نسب وإن كان فاسقا لاختلال الظن حينئذ (قوله) أو طعن أحد (الخ) أي ولو فاسقا نسبي (قول المتن على نسب الخ) ولو سمعه الشاهد يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه الكبير أو أتابن فلان وصدقه فلان جاز له أن يشهد بنسبه ولو سكنت المنسوب الكبير جاز للشاهد أن يشهد بالافراق لا بالنسب مغنى وروض وفي شرحه هنا سؤال وجواب راجعه أن شئت (قوله) إذا مشاهدة الولادة (الخ) أي على الفراش معنى (قوله لمسوغ في ذلك) عبارة الاسنى والمغنى والحاجة داعية إلى إثبات الاسباب إلى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة لمسوغ فيه أم (قوله) أو على كونه (الخ) عطف على قول المتن على نسب الخ (قوله المستحق الخ) نعمت لبلد كذا وكان الأولي المستحق أهلها على وقف كذا (قوله) ونحو ذلك عطف على قوله كونه (الخ) (قوله فيقبل) يعني إذا ما الشهادة وفي بعض النسخ بالمشاة الفوقية وهي ظاهرة (قوله) وإن يثق الخ) نائب فاعله ضمير النسب رشیدی (قوله) لأنه قد يتعذر الخ) عبارة لغني كالنسب ولأن أسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاق عليها فجاز أن يعتمد على الاستفاضة أم (قوله) في قرية (الخ) له عرف عن غربة البنين ولما (قول المتن لا عتق) عطف على نسب في المتن (قوله) واصل وقف) قال البلقيني محله عندي فيما إذا أضيف إلى ما يصح الوقف عليه فاما مطلق الوقف فلا يجوز أن يكون ماله كوقفه على نفسه واستفاض انتهى وقف وهو وقف باطل قال وهذا مما لا توقف فيه أم رشیدی (قوله) واصل وقف) سيذكر تحريزا لاصل (قوله على جهة) أي عامة معنى (قوله صحيح) نعمت وقف (قوله) انتهى الخ) أي رفع أمر الوقف على نفس الأوقاف لحا كاشفي (قوله بالاستفاضة) أي بالشهادة المستندة عليها (قوله على ما يأتي) أي اتفاق المتن (قوله الأول) أي في جميع (قوله لا بد منها) أي قوله استقلال في النهاية (قوله بالتسامع) أي الاستفاضة ولا يشك أحدان عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي ﷺ وان فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت النبي ﷺ ولا مستند غير التسامع وحيث ثبت النكاح بالتسامع لا يثبت الصداق به بل يرجع لمهر المثل أم معنى (قوله وخرج) أي قوله كما مر في المغنى والاسنى إلا قوله استقلال إلى لكن ذلك (قوله على ما قاله الزركشي الخ) إنما تبرا عنه لما يأتي أن المنقول إنما هو إطلاق أنه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتقاصيله بدون التعميم المذكور بقوله أي الزركشي استقلال ولا تبعا (قوله) لكن هذا المنقول هو ما في الخ) عبارة المغنى (تنبيه) بما ذكره في الوقف هو بالنظر إلى صله وأما شروطه فقوله المصنف في فتاويه لا تثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتقاصيله أم والأوجه كما قال شيخنا حمله على ما قاله ابن الصلاح فإنه قال يثبت بالاستفاضة أن هذا وقف

ليعرف القاضي صورتها أخذنا مقدم (قوله) وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة (الخ) قال في الروض ولو سمعه يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه أي الكبير جاز أن يشهد بنسبه ولو سكنت أي المنسوب الكبير جاز أن يشهد بالافراق أي لا بالنسب أم قال في شرحه وترجيح الحكمين من زيادته ثم قال فإن قلت قضية كلامه في الحكم الثاني أن الراجح ثبوت النسب بالافراق حال السكوت وهو ما جزم به فاصله هنا كما رأت فيخالف عكسه المعتمد الذي جرى هو عليه الافراق قلت لأنسلم أن قضيته ذلك فإن قلت فيلزم على عدم ثبوته أن الراجح عدم جواز الشهادة بذلك قلت لأنسلم لجواز أن يصدق به بدسكوته فينكر أقراره

من غير إضافة لسبب فإن استفاض سببه كاليعز لم يثبت بالتسامع إلا الأثر لأنه يشاع النسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج باصل الوقف شروطه وتقاصيله فلا يثبتان به استقلال ولا تبعا على المنقول على ما قاله الزركشي ردا على من فصل كائن الصلاح ومن تبعه كالاسنوي وغيره لكن ذلك المنقول وهو ما في المصنف وسبقه إليه ابن سراق وغيره وإنما هو إطلاق لفظ

وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل وهو أن محل عدم القبول أن يشهد بالشروط وحده بخلاف ما إذا شهد بهامع أصل الوقت لأن حاصلها يرجع إلى بيان وصف الوقف وتبيين كيفية ذلك مسموع كافئ به أن الصلاح وغيره وإذا لم تثبت التفاصيل قسمت الغلة على أربابها بالسوية فإن كان على مدرسة تعذر شروطها صرفها الناظر فيما يراه من مصالحها كما في الوقف وبحت البلقيني ثبوت شرط يستفيض غالباً ككونه على حرم مكة قال محل الخلاف في غير حدود العقار فهي لا تثبت بذلك كما قاله ابن عبد السلام وإن اقتضى كلام الشيخ إلى حامد خلافه وليسكي الفتاوى طوله بأن الحد الفلاني ملك لفلان قال وشهادة الشهود بأن ملك الدار الفلانية وحيازتها لفلان لا تثبت بها وحدها لأنها ليست أنصافاً بينة نصرة بان الحد الفلاني ملك لفلان قال وشهادة الشهود بأن ملك الدار الفلانية وحيازتها لفلان لا تثبت بها وحدها لأنها ليست أنصافاً ذلك وإن ذكرنا الحدود لأنهم إنما (٢٦٤) يذكرونها على سبيل الصفة والتمريض فلا يبدون بصريحها بأنهم يشهدون بها ولا

صدق ذو اليد عليها يميته قال وكذلك ما يقع في المستندات من أقر مثلاً لفلان بن فلان بكذا فلا تثبت بذلك بنوة فلان لفلان لأنهم لم تقع صدا صريحة وأطال في هذا أيضاً ولما ذكرت ذلك كله عنه بطوله في الفتاوى اعترضه بان المتقول الذي جرى عليه ابنه التاج ثبوت بنوة ضمنها خلافاً لما لك وبعض أصحابنا وقياساً ان الشاهد لو قال أشهد ان الدار المحدودة بكذا أقرها مثلاً فلان كان شهادة بالحدود ضمنها بالأقرار أصلاً ومع ذلك لا يعتمد بما في المستندات من ذكر الحدود إلا ان صرح الشاهد بأنه يشهد بها ولو ضمنها كما تقرر أو يشهد الحكم كان يقول حكمت بجميع ما فيه ولما بسطت ذلك في الفتاوى قلت نعم الحق أنه لا يقبل في البينة والحدود ما من الأمن

لأن فلاناً وقفه وأما الشروط فإن شهد بها مفردة لم تثبت بها وإن ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعت لأنه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف أه وهو شيخه كما قاله ابن قاسم قال الأسنوي ولا شأن المصنف لم يطالع عليه أي مقاله ابن الصلاح أم يحذف (قوله) وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل (الخ) جرى على ذلك الخ لشيخ الإسلام والمنفى كما مر أنفاً (قوله) على أربابها أي مستحق الوقف (قوله) فإن كان على مدرسة أقر أن كان وقفاً على جماعة معينين وأجوات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أسنى ومعنى (قوله) شروطها بمعنى شروط الوقف على المدرسة (قوله) وبحت البلقيني) إلى قوله وليسكي في النهاية (قوله) وليسكي (قوله) انما (الخ) يؤيده قول الشارح في التنبيه السابق كثيراً ما يعتمد الشهود على قولهم وقد ساعد جهلة الشهود (الخ) فتدبر ثم رايت قوله لا التي قلت نعم (الخ) وهو كلام نفيس أه سيد عمر (قوله) مطلقاً) أي ذكرت الحدود فيها أصلاً أو ضمننا (قوله) مطلقاً) أي سواء كان على سبيل القصد والصرامة أو على سبيل الضمن والتبعية (قوله) من أقر فلان (الخ) بيان لما (قوله) فلا تثبت بذلك) أي بالشهادة بذلك الأقرار (قوله) عنه أي السبكي (قوله) ثبوت البينة (ضمننا) تقدم عن المنفى اعتباره (قوله) وقياسها أي مسئلة البينة (قوله) بأنه يشهد) الأخير الواضح بالشهادة بها أي الحدود (قوله) ما مر) أي نحو قول الشاهد أن شهد فلان أن فلان أقر بكذا أو شهد أن فلان الدار المحدودة بكذا أقرها فلان (قوله) وما يثبت) إلى قوله قال الرافعي في النهاية وكذا في المنفى الأتوله وأعاره وغصب (قوله) بذلك) أي الاستفاضة (قوله) ورضاع) أمر ما ينافيه في شرح ولا يجوز شهادة على فعل آخر كذا قوله وغصب مر ما ينافيه في المتن (قوله) قال الرافعي (الخ) اعتمد المنفى (قوله) دون الاستفاضة (تنبيه) لا يثبت دين بالاستفاضة لأنها لا تقع في قدره كذا علمه ان الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه أن ملك الحصص من الأعيان لا يثبت بالاستفاضة قال الوجه القائل بثبوت الدين بالاستفاضة قوي وكان ينبغي للمصنف ترجيحها كما رجعت بوجوب الوقف ونحوه بها ولا فرق بينهما أسنى ومعنى (قوله) واعتراضوا) ببناء المفعول (قوله) نقل) أي الأذى صاحب النوسط (قوله) وأجاب ابن الصلاح) أي عن السؤال عن الشهادة المذكورة (قوله) والشروط لا تثبت (الخ) أن كان من كلام الأذرع فلا إشكال وإن كان من كلام ابن الصلاح فهو مناف لما سبق عنه سيد عمر وتدفع المناقاة بأن ما هنا في الشهادة بالشروط بانفرادها كما هو موضوع المسئلة وما تقدم منه في الشهادة بها مع أصل الوقف (قوله) قال) أي ابن الصلاح (قوله) الآتي) أي في شرح وقيل يكفي من عدلين (قوله)

فيقيم البينة به ليثبت النسب أه (قوله) قال الرافعي وغيره) وإنما تقبل الشهادة بكون المال يبدد بالمشاهدة دون الاستفاضة) قال في الروض ولا يثبت دين باستفاضة أه قال في شرحه لأنها لا تقع في قدره كذا علمه

شاهد مشهور بمنزلة التحري والبطون المعروفة بحيث يغلب على الظن أنه لم يذكر البينة والحدود إلا بعد أن استند بهما إلى وجه صحيح أنه يجوز له اعتداده فيهما وكلامهم في موضع دال على ذلك وما يثبت بذلك أيضاً ولا فاقض واستحقاق وزكاة ورضاع وجرح وتعديل وأعار ورشود وغصب وان هذا وأثر فلان أو لا وأثر له غيره قال الرافعي وغيره) وإنما تقبل الشهادة بكون المال يبدد بالمشاهدة دون الاستفاضة واعتراضوا بان المنصوص أنها اتكفى وقال الهروي أنه متفق عليه (تنبيه) نقل في التوسط عن ابن الأسنوي عن ابن الصلاح مستنقاً قال أنها كثيرة الوقوع وهي ان جماعة شهدوا بان النظر في الوقف الفلاني لا يؤيد ولم يبدعوا على ذلك ولم يكونوا شهدوا على الوقف أي لم يبدعوا ولا قالوا ان مستندهم الاستفاضة وستلوان مستندهم فلم يبدعوا على الشهادة وأجاب ابن الصلاح بان هذا محمول على استنادهم إلى الاستفاضة والشروط لا تثبت بمثل ذلك كما تقدم قالوا أيضاً فان إهمال السبب مقتض لرد الشهادة بالأثر أه وإن عيبر من قولنا والآفاق

الشاهد وظهر للحاكم الى اخره وعامر في المنتقية انه لا يلزم بيان سبب معرفتها انه ينبغي جريان ذلك التفصيل بين العارف الضابط وغيره هنا وفيهم من كلام ابن الصلاح انه ينبغي اطلاقه المنع على انه لا يمكن الاستناد اليه الا الى (٣٦٥) الاستفاضة وهذا المحصر ممنوع عنه قد يستند

ان لا يلزم (الخ) بيان لما سر (قوله) معرفتها أي المنتقية أقول انه ينبغي الخ مفعول خير (قوله) بين العارف (الخ) متعلق بالتفصيل وقوله هنا متعلق بالجر بيان (قوله) المنع أي لقبول الشهادة المذكورة (قوله) فيه أي في علم ناظر الوقت (قوله) واذ لم ينص (الخ) الاولى التزم (قوله) مامر أي من كونه مشهورا بالذات والضبط (قوله) الى الجبل بالاصل (الخ) قد يمنع تاديتي الى ذلك بل انما يؤدي الى الجبل بكيفية الارث لان يقال اذا جهلت الكيفية لم يمكن الارث سم (قوله) لا يؤدي لذلك (الخ) محل تامل (قول المتن) وشرط التسامع أي الاستفاضة وروض وشرح المنهج (ف) ماضيه به الشاهد اعتمادا على الاستفاضة جاز الحلف عليه اعتمادا عليها بل اولي لانه يجوز الحلف على خط الابدون الشهادة شرح الروض معناه (قوله) الذي يجوز الى قوله وبه فارق في النهاية (قوله) بما ذكر أي من النسب وما بعده (قول المتن) من جميع أي كثير وروض ومعنى وشرح المنهج بشرط ان يكونوا كقوله ع ش (قول المتن) توأطوهم أي توأفهم معناه (قوله) ويحصل الظن (الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج بحيث يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه قال سم بعد ذكره اعم الثاني فالمراد بالجمع واللام من توأطوهم اعم مما في التواتر وبذلك يظهر ما في قول الشارح وهذا لازم الخ الى اللازم الا اعم من العلم والظن فليتأمل اه وعبارة الرشيد (قوله) ويحصل الظن القوي (الخ) الظاهر ان قائل هذا انما اراد به بيان مراد المصنف مما قاله وان ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو ظاهره وانما المراد ما يفيد العلم والظن القوي وحينئذ لا ينبغي قول الشارح خلافاً لما (الخ) (قوله) وهذا) أي قوله ويحصل الظن (الخ) وقوله لما قبله أي لقول المتن يؤمن (الخ) (قوله) خلافاً لمن استدركه (عبارة) النهاية فمقتضى القول بانه لا بد من ذكره اه (قوله) ولا يشترط (الخ) اي قوله وقضية تشييم في المعنى (قوله) وهو محتمل ثم رابت بعضهم جزم باشرطه (عبارة) النهاية لكن افي الوالد باشرطه فيهم اه وعبارة سم قوله ثم رابت بعضهم كصاحب العباب وافق به شيخنا الشباب الرملي اه (قوله) لضعف هذا (قوله) التسامع (قوله) فهما مستويان في الطريق (الخ) قد يمنع سم وقد يجاب بحمل الطريق على الجنس لا الشخص (قوله) اذا سكن الى المتن في النهاية الا قوله بل كلام الرافعي الى كيفية ادائها (قوله) اذا سكن القلب لخبرها (قوله) لان الحاكم يعتمد قولها فكذلك الشاهد ومال اليه الامام وقيل يكفي من واحد اذا سكن اليه القلب معناه (قوله) وعلى الاول لا بد (الخ) لمحل علمه ما يتحقق التواتر والعلم سم (قوله) وطول مدته (الخ) ولا يقدر بسنة بل العبرة بدة تغلب على الظن فذلك معناه واسن (قوله) كما يعلم ما يأتي لعله اراد به قول المصنف ويجوز في طول (الخ) او قول الشارح قال ولا يكفي التصرف مرة (الخ) وقف (قوله) وشرط (قوله) الى المتن في المعنى لا مسئله

ان الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه ان ملك المحصن من الاعيان لا يثبت بالاستفاضة اه (قوله) الى الجبل بالاصل) قد منع تاديتي الى ذلك بل انما يؤدي الى الجبل بكيفية الارث لان يقال اذا جهلت الكيفية لم يمكن الارث (قوله) وشرط التسامع الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة (الخ) فسر في شرح المنهج التسامع بالاستفاضة (قوله) من جميع يؤمن (الخ) قال في شرح المنهج يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه فالمراد هنا بالجمع وبالم توأطوهم اعم مما في التواتر (قوله) ويحصل الظن القوي (الخ) الوجه ان يقال ويحصل العلم او الظن القوي لان الحاصل قد يكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل اللازم الا اعم من العلم والظن فليتأمل (قوله) ثم رابت بعضهم كصاحب العباب وافق به شيخنا الشباب الرملي (قوله) فهما مستويان (الخ) قد يمنع (قوله) وعلى الاول) كتب عليه مدر (قوله) وعلى الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا لمحل علمه ما يتحقق التواتر والعلم

(٣٤) - شرواني وابن قاسم - (عاشر)
الاستفاضة فهما مستويان في الطريق مختلفان في الثمرة فاحقق في محله (وقيل يكفي) التسامع (من عدلين) اذا سكن القلب لخبرها وعلى الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا كما يعلم ما يأتي وشرط ان ياتي الدم ان لا يصحح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب

ثم اختار وتبعه السبكي وغيره انه ان ذكره تقوية لعله بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة او الاستصحاب سمعت شهادته ولا كاشد بالاستفاضة بكذا الا بل كلام الرافي (٣٦٦) يقتضى انه لا يضر ذكرهما مطلقا حيث قال في شاهد الجرح بقول سمعت الناس يقولون

فيه كذا لكن الذى صرحوا به هنا ان ذلك لا يكتفى به من قبله خلاف ما سمع عليه في وجه الاكتفاء بذلك في الجرح بانه مفيد المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اذا اطلق الشاهد وظهر للعالم ان مستنده الاستفاضة لم يلجئه الى بيان مستنده الا ان كان عاميا على الوجه لا يجهل شروطها وكيفية ادائها اشهد ان هذا ولد فلان او وقفه او عتيقه او ملكاكر هذه زوجته مثلا لانحو اعتقه او وقفه او تزوجها لانه صورة كذب لا تقتضاه انه رأى ذلك وشاهده لما مر في الشهادة بالفعل والقول (ولا يجوز الشهادة على ملك) لعقار او منقول نقدا وغيره (بمجرد) لانها لا تستلزم نعم له الشهادة بها (ولا يلو) تصرف في مدة قصيرة لاحتمال انه وكيل عن غيره (وتجوز) الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه وبالحق كحق اجراء الماء على سطحه او ارضه او طرح النالج في ملكه اذ ارآه الشاهد (في) مدة (طويلة) عرفا (في الاصح) حيث لا يعرف له منازع لان ذلك يغلب على الظن الملك او الاستحقاق نعم ان انضم للتصرف استفاضة ان الملك

فيه كذا لكن الذى صرحوا به هنا ان ذلك لا يكتفى به من قبله خلاف ما سمع عليه في وجه الاكتفاء بذلك في الجرح بانه مفيد المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اذا اطلق الشاهد وظهر للعالم ان مستنده الاستفاضة لم يلجئه الى بيان مستنده الا ان كان عاميا على الوجه لا يجهل شروطها وكيفية ادائها اشهد ان هذا ولد فلان او وقفه او عتيقه او ملكاكر هذه زوجته مثلا لانحو اعتقه او وقفه او تزوجها لانه صورة كذب لا تقتضاه انه رأى ذلك وشاهده لما مر في الشهادة بالفعل والقول (ولا يجوز الشهادة على ملك) لعقار او منقول نقدا وغيره (بمجرد) لانها لا تستلزم نعم له الشهادة بها (ولا يلو) تصرف في مدة قصيرة لاحتمال انه وكيل عن غيره (وتجوز) الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه وبالحق كحق اجراء الماء على سطحه او ارضه او طرح النالج في ملكه اذ ارآه الشاهد (في) مدة (طويلة) عرفا (في الاصح) حيث لا يعرف له منازع لان ذلك يغلب على الظن الملك او الاستحقاق نعم ان انضم للتصرف استفاضة ان الملك

له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكتفى قول الشاهد رأيتا ذلك سنين ويستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد والناس انه له كفى الروضة في التقيط

لا احتياط في الحرية وكثرة استخدام الاحرار (وشرطه) اي التصرف المفيد لذكر (تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع) وفسخ واجارة (ورهن) لان ذلك هو الغلب لظن الملك والواو بمعنى واو اذ كل واحد منهما على (٢٦٧) حذته كاف لا ولا يكفى التصرف مرة قال

الاذرى بل ومرتين بل ومرار في مجلس واحد او ايام قليلة (وتبنى شهادة الاعسار على قرآن ومخايل) اي مظان (الضر) بالضم وهو شوم الحال اما بالفتح فهو خلاف النفع (والاضافة) مصدر اضافى ذهب ماله لتعذر اليقين فيه فاكتفى بما يدل عليه من قرائن احواله في خلوته وصبره على الضيق والضرر وهذا شرط لاعتدال الشاهد وقدم في الفلس اشتراط خبرته الباطنة وهو شرط لقبول شهادته وان ما هنا طريق للخبرة المشتركة ثم (فصل في تحمل الشهادة) وادائها وكتابة الصك وهي اعني الشهادة تطلق على نفس تحملها وعلى نفس ادائها وعلى المشهود به وهو المراد في قوله (تحمل الشهادة) مصدر بمعنى المفعول اي الاحاطة بما سيطلب منه الشهادة به فيه وكونه عن تلك الاحاطة بالتحمل اشارة الى ان الشهادة من اعلى الامانات التي يحتاج حملها الى الدخول تحت ووطنها الى مشقة وكلفة فنيها جازان لا تتحمل التحمل والشهادة في غير معناها الحقيقي (فرض كفاية في النكاح)

الله تعالى وفي النهاية اي وشرح الروض وعبارة المقتضى ان يسمعه يقول هو عبدى او يسمع الناس يقولون ذلك ليحرره ا سيدعمر وعبارة عش قوله الا ان يضم الى ذلك السماع من ذى اليد الخ اي فلا يكفى السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه اه والا قرب اخذ من قول المتن المتقدم وشرط السماع سماعه من جمع الخ ما في بعض نسخ النهاية السماع من الناس الخ المفيد لكفاية السماع من الناس وعدم اشتراطه من ذى اليد (قوله الاحتياط في الحرية) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان النزاع مع الرقيق في الرق والحرية اما لو كان بين السيد وبين اخر بدعى الملك فظاهر انه يجوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف مدة طويلة هكذا ظاهر فليراجع رشيدى (قول المتن وشرطه) اي في العقار معنى (قول المتن من سكنى وهدم الخ) ودخول وخروج وروض ومعنى (قوله وفسخ) اي بعد البيع معنى (ولا يكفى التصرف مرة الخ) هل يفتى عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة سم (قول المتن ومخايل الضر) عطف تفسير عش (قوله بالضم) سواء الحال وهو المناسب هنا معنى (قوله في خلوته) عبارة غيره خلواته اه بصيغة الجمع (قوله وصبره الخ) عطف على قرائن الخ عبارة غيره بصبره اه (قوله وهذا) اي مراقبته في خلواته والاطلاع على ما يدل على اعساره من قرائن احواله الخ

(فصل في تحمل الشهادة وادائها وكتابة الصك) (قوله في تحمل الشهادة) الى قوله اي الاحاطة في النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله وادائها) اما قدمه على كتابة الصك في الذكر لمناسبته لتحمل وقدم المصنف الكتابة على الاداء بيان الحكم لان ما قبله بعد التحمل لا يفتى به عش (قوله وعلى المشهود به) اي اطلاقا مجازيا كما في عش (قوله وهو المراد) اقول لا مانع من صحفة اداة الاداء معنى تحمله التزامه ثم رايت شيخنا الشهاب البرلسي قال اقول بل المراد الثاني لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل تحمل حفظه او ادائه سم وسيدعمر اقول بل يرد اداة الثالث ان المفروض كفاية انما هو احاطة المشهود به لا التزام الاداء المسبب عنها كما هو ظاهر ثم رايت قال الرشيدى بعد ذكر مقالة الشهاب عميرة البرلسي ومقالة سم ماضيه قد يستبعد ما ذكره الشيخ عميرة في النكاح فتأمل اه (قوله فيه) لا تظهر له قاعدة (قوله ان الشهادة) اي بالمعنى الثالث (قوله فيه مجازان الخ) اي في المضاف مجازا بالاستعارة وفي المضاف اليه مجاز مرسل (قول المتن في النكاح) اي وغيره بما يجب فيه الاشهاد شرح المنهج ومعنى اي كبيع مال الصبي او المجنون او المحجور عليه بفلس اذا كان الثمن مؤجلا وبيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد عش اه بجزمى (قوله لتوقف انعقاده) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الاذرى الى المتن وقوله التحمل الى المتن وقوله بالرفع الى المتن (قوله والا) اي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة واطن اباءه ولم يظن شيء (قوله وغيره) اي غير المالى (قوله الا الحدود) لانها نداء بالشهادتين اي فليس التحمل فيها فرض كفاية ولم يبد كرحكمها هل هو جائز او مستحب والا قرب الاول لطلب السرفى اسبابا عش (قوله التحمل الخ) الاول حذفه هنا تقديره فيما ياتي انفا (قوله فيه) اي في كل منها معنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

شرح الروض وهذا اي ما قررنا لينا فيه تعيين السماع فيما مرفى باب اللقيط من انه لو آه يستخدم صغيرا لا يفيد ذلك الشهادة له بالملك حتى يسمع منه ومن الناس انه لا ينعح وعل على ما اذا تطل المدة وقرق الاسنوى بان وقوع الاستخدام في الاحرار كثير مع الاحتياط في الحرية اه وفضيته لا اكتشاف بطول المدة خلاف مقاله الشارح (قوله ولا يكفى التصرف مرة الخ) هل يفتى عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة

(فصل في تحمل الشهادة فرض كفاية الخ) (قوله وهو المراد الخ) اقول لا مانع من صحفة ارادة الاداء

لتوقف انعقاده عليهم ولو امتنع الكل انما ولو لطلب من اثنين لم يتعين ان كان ثم غيرهما اي بصفة الشهادة قال الاذرى وعن اجابة الغير والا تعينا (وكذا الاقرار والتصرف المالى) وغيره كطلاق وعق ورجعة وغيرها الا الحدود والتحمل فيه فرض كفاية (وكتابة) بالرفع عطف على تحمل (الصك) في الجملة وهو الكتاب فرض كفاية ايضا (في الاصح)

للحاجة اليها التمهيد اثبات
 الحق عند التنازع كتابة
 الصك لها اثر ظاهر في
 التذكرو فيها حفظ الحقوق
 عن الضياع وقيدت بالجملة
 لما سر انه لا يلزم القاضي
 ان يكتب للتخصم مائت
 عنده او حكم به وبظهران
 المشهود له او عليه لو طلب
 من الشاهد بن كسابة ما
 جرى تعين عليهما لكن
 باجرة المثل كالاداء الم
 يبق لكون كتابة الصك
 فرض كتابة اثر ويفرق
 بينهما وبين القاضي بان
 الشهادة عليه تفنى عن كتابته
 ولا كذلك مناقا ابن ابي
 الدم ويسن للشاهد ان
 يجعل القاضي ويزيد في
 القبا به بالحق لا الكذب
 كما هو الشائع اليوم والدعاء
 له بنحو اطال الله بقاءك اه
 وما ذكره اخر اليس في محله
 بل هو مكروه مطلقا ولا
 يلزمه المذهب للتحمل ان
 كان غير مقبول الشهادة
 مطلقا وكذا مقبولا الا ان
 عند المشهود عليه بنحو
 مرض او حبس او كان
 غدرة او دعاء قاض الى امر
 ثبت عنده ليشده عليه
 قال الدارمي اودع الزوج
 اربعة الى الشهادة بزنا
 زوجته بخلاف دون اربعة
 وبخلاف دعاء غير الزوج
 قال البلقيني تقلا عن جميع
 اولم يكن هناك ممن يقبل
 غيرهم وقدم هذه في السير

لا يظرو وجه هذا العطف من حيث التحو وصرح صنيع المصنف انه معطوف على الاقرار فيقدر في الكل
 التحمل كما جرى عليه المحل والمغني عبارة الثاني وكذا الاقرار او التصرف المالى وغيره كطلاق وعق ورجعة
 كتابة الصك وهو الكتاب فالتحمل في كل منها فرض كتابة اه **(قوله)** للحاجة اليها اي التحمل والكتابة
 وغير الشارح جعل الحاجة علة للتحمل فقط عبارة شرح المنهج ونحوها في المغني والنهاية اما مرضية التحمل
 في ذلك فلحاجة الى اثباته عند التنازع الخ واما مرضية كتابة الصك فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها
 اثر الخ **(قوله)** لما سر اي في اداب القضاء **(قوله)** انه لا يلزم القاضي ان يكتب الخ الذي هو الوجوب العيني
 فلا ينافي ما هنامن الوجوب على الكفاية زيادى **(قوله)** تعين الظاهر الثانيك **(قوله)** لكن باجرة مثل الخ
 عبارة المغني وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة الا باجرة فله اخذها كماله ذلك في تحمله
 اذا دعى له اه **(قوله)** والا اي وان لم تعين **(قوله)** بان الشهادة عليه يعني بان وجوب ايجاد القاضي على
 مائت عنده او حكم به بشرطه المار في اداب القضاء **(قوله)** ويسن الى المخت في النهاية الا قوله لا للكذب
 الى بل هو وقوله قال الدارمي وقوله الا ان كان منذ كرا الى وقد دعى **(قوله)** ان يجعل القاضي اي فى الاداء
 اسنى **(قوله)** كما هو اي الكذب **(قوله)** والدعاء الخ لك ان تقول يجوز ان يكون قوله له الدعاء معطوفا على
 الكذب سيد عمر اقول باعنه كون التفسير المذكور من الشارح كما هو الظاهر ويصرح به صنيع
 الاسنى حيث ذكرهنا كلام ابن ابي الدم المذكور واره مسقطا عنه التفسير المذكور **(قوله)** وما ذكره
 اخرا اي قوله والدعاء بنحو الخ **(قوله)** بل هو مكروه وفاقا للنهاية وللأسنى في باب القضاء (مطلقا) اي
 سواء كان القاضي من اهل الدين او العلم او من ولاة العدل ام لا **(قوله)** ولا يلزمه الى قوله قال الدارمي في المغني
(قوله) مطلقا اي عن مفهوم الاستثناء الا في انفا **(قوله)** قال الدارمي اودع الزوج اربعة الخ اي وعلى
 هذا تستثنى هذه من عدم وجوب التحمل في الحدود عرش **(قوله)** اولم يكن هناك ممن يقبل الخ ظاهر
 صنيعه انه حيث يلزمه المذهب للتحمل مطلقا وفيه نظر عبارة العباب فالتحمل في عقد النكاح وكذا كل
 تصرف مالى فرض كتابة ان حضر ذلك ودعى التحمل عن معذروا وغدرة او عن قاض في حكمه انتهت اه
 سم عبارة المغني ثم على فرضية التحمل من طلب متلزمه اذا كان مستجمعا لشرائط العدالة معتقدا لصحة
 ما يتحمله وحضره فان لم يكن مستجمعا للشروط فلا وجوب قال القاضي جزم او دعى التحمل فلا وجوب
 الا ان يكون الداعي معذورا بمرض الخ فتلزمه الاجابة قال البلقيني ومحل كون التحمل فرض كفاية اذا
 كان المتحملون كثيرين فان لم يوجد الا العدد المعتمد في الحكم فهو فرض عين كما جزم به الشيخ ابو حامد
 والماوردى وغيرهما وهو واضح جار على القواعد وفي كلام الشافعي ما يقتضيه انتهى اه وعبارة الرشدى
 قوله اولم يكن ثم من يقبل غيره اي وان لم يكن المشهود عليه معذورا كما هو قضية السياق وفيه وقفة ثم رأت
 الاخرى قال بليني حمله على ما اذا دعا المشهود له المشهود عليه في الحضور قال اما اذا اجابه الحضور ولا عند
 لواحد منهما فلا معنى لازام الشهود السعى للتحمل اه **(قوله)** عن يقبل بنما المفعول **(قوله)** وقدم هذه
 اي مسئلة تحمل الشهادة **(قوله)** فلا تكرر في تامل **(قوله)** وله طاب الى قوله نعم في المغني الا قوله الا ان

ومعنى تحمله التزامه ثم رأت شيخنا الشهاب البرلى قال اول بل المراد الاول بمعنى به الاداء الذي هو الثاني
 في كلام الشارح لانه لا معنى للتحمل المشهور به الا بتاويل يحمل حفظه او ادائه اه **(قوله)** بل هو مكروه
 في الروض وشرحه في باب السير مانصه اما الطالبة اي التحية بها وهي اطال الله بقاءك ثقيل بكرهاتها قال
 الاذرى وفيه نظر بليني ان يقال ان كان من اهل الدين او العلم او من ولاة العدل فالدعاء به ذلك قربة
 والا فمكروه بل حرام وكلام ابن ابي الدم يشير الى ما قاله اه وفيها في باب القضاء بيان ما يدعى به للسلطان
 اذا تعلقت الفتوى به مانصه بكره اطال الله بقاءه فليس من الفاظ السلف اه **(قوله)** الا ان عذر الخ
 عبارة العباب فالتحمل في عقد النكاح وكذا كل تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك ودعى التحمل
 عن معذروا وغدرة او عن قاض في حكمه اه **(قوله)** اولم يكن هناك ممن يقبل غيرهم ظاهر صنيعه انه

كان إلى وقد دعي **(قوله وحبس الصك)** عبارة المغنى وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة إلا باجرة فله اخذها كاله ذلك في تحمله وله بعد كتابته حبسه عنده للاجرة كالفقار في الثوب اه **(قوله واخذجرة للتحمل الخ)** عبارة المغنى (تمة) ليس للشاهد اخذ رزق لتحمل الشهادة من امام واحد الرعية اما اخذها من بيت المال فهو كالفقار وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ليس له الاخذ مطلقا وقال غيره له ذلك بلا تفصيل وله بكل حال اخذجرة من المشهور على التحمل وكذا في الاسنى الا قوله وقال غيره له ذلك بلا تفصيل **(قوله اجرة لتحمل)** وهي اجرة مثل المشى وليس له طلب الزيادة لفرق في ذلك بين الجليل والحقير ع **(قوله وان تعين عليه)** أى كافي بتجيز الميت اسنى **(قوله ان كان عليه كلفة)** ظاهره ولو في البلد سم عبارة المغنى ان دعى له فان تحمل بمكانه فلا اجرة له اه زاد الاسنى وعمله ايضا ان لا تكون الشهادة مما يعبدن كرها مرفة الخصمين فيها لان باذل الاجرة انما يذلهما بتقدير الاتضاع بها عند الحاجة اليها والا فبصير اخذها على شهادة يحرم اذا قاله ابن عبد السلام اه **(قوله لا للداد)** أى وان لم تعين عليه كما يعلم براجته لا نهض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولا نه كلام يسير لا اجرة قلته وفاق التحمل بان الاخذ للداد يورث تمة قوية مع ان زمة يسير لا تقوت به منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل اسنى ونهاية معنى **(قوله منذ كره)** أى للشهود به الذى يدعى لادائه **(قوله اى لتقصير في تحمله الخ)** كان في العبارة تقديما وتأخيرا فليراجع سيد عمر وايد سم كلام الشارح بما نصه قوله لا لعقيدة القاضى كذا في الرض اه ويؤيده ايضا ما مر ارتفاع الاسنى عن ابن عبد السلام **(قوله وقد دعى له من مسافة العدوى)** لان يؤدى في البلد اى ليس له اخذ شيء للداد الا ان احتاجه اى ما ذكر من اجرة الكروب ونفقة الطريق فله اخذه روض مع شرحه ونهاية معنى **(قوله فياخذ الخ)** اى ولو كان غنيا لانه في مقابلة عمر ع **(قوله اجرة مكرهه الخ)** وله صرف ما يعطيه المشهود له لغير النفقة والاجرة معنى ونهاية روض مع شرحه وتضمن اعطى شيئا فقير الكسوة به نفسه للفقير ان يصرفه لغير الكسوة معنى وروض **(قوله وان مشى)** ثم ان مشى الشاهد من البلد اى لم يمد قدرته على الكروب قد تحرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنوى قال الاذرى لا يتبذل ذلك بلدين بل قد يأتى في البلد الواحد فيمد ذلك خرم للدروءة ان تدعوا الحاجة اليه او يفعله روضا من اسنى ومعنى ونهاية **(قوله)** وكذا من دون الخ شامل لبلد الشاهد كباقي عن الرض **(قوله فياخذ قدره)** او قاله النامية وخلاف للروض وشرحه عبارة الروض ولا يلزم من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته اقال شارحه اى الاداء لا بقدر كسبه فيم او ان عبر به الاصل نقل عن الشيخ اى حامد واما عبر به المصنف عبر بالماوردى اه **(قوله الى فوق مسافة العدوى)** مفهومة انه اذا دعى الى مادونه فليس له طلب الزيادة على اجرة الخلل كما مر عن ع **(قوله كان ليتحمل)** الى قول المتن ولو جوب الاداء في النهاية الا قوله وانما يجب الى ولو علما **(قوله كان الخ)** الاولى بان كافي المغنى **(قوله او قام بالبقية مانع)** كوت وجنون

اجالا فلا تكرر وله طلب اجرة للكتابة وحبس الصك واخذجرة للتحمل بان تعين عليه ان كان عليه كلفة مشى ونحوه للداد لان كان مذكرا له على وجه لا يرد اى لتقصير في تحمله لا لعقيدة القاضى مثلا فليا بظهر وقد دعى له من مسافة العدوى فسا فوق فياخذ اجرة مكرهه وان مشى ونفقة طريقه وكذا من دونها وله كسب عطل عنه فياخذ قدره نعم لان يقول لا اذهب معك الى فوق مسافة العدوى لا بكذا وان كثر (وإذالم يكن في القضية اثنان كان لم يتحمل غيرهما وقام بالبقية مانع

حينئذ يلزمه الذهاب للتحمل مطلقا وفيه نظر **(قوله واخذ اجرة لتحمل)** ظاهره ولو في البلد **(قوله لا للداد)** قال في شرح الروض وان لم يعين عليه **(قوله لا لعقيدة القاضى)** كذا في الروض **(قوله وقد دعى له من مسافة العدوى الخ)** قال في الروض وشرحه لان يؤدى في البلد اى ليس له اخذ شيء للداد الا ان احتاجه اى ما ذكر فله اخذ اه ثم قال في الروض ويلزم من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته قال في شرحه اى الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقل عن الشيخ اى حامد وبما عبر به المصنف عبر بالماوردى اه **(قوله فياخذ اجرة مكرهه الخ)** هذا ذكر او مثل ذلك في التحمل **(قوله ايضا فياخذ اجرة مكرهه الخ)** قال في الروض وشرحه وله صرف ما يعطيه المشهود له لغير ماى غير ما ذكر من النفقة والاجرة ثم ان كان مشى الشاهد من بلد اى لم يمد قدرته على الكروب قد تحرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنوى قال الاذرى بل لا يتبذل ذلك بالبلدين بل قد يأتى في البلد الواحد

(لزمها الاداء) لقوله تعالى ولا باب الشهاد اذ امدادوا اى للاداء وقيل له وللتحمل وقوله ومن يكتمها فانه آثم قلبه ويجب في الاداء حيث وجب الفور نعم له التأخير لفراغ حاموا كل ونحوهما (فلو ادعى واحد وامتنع الآخر) بلا عذر (وقال) المدعى (احلف معه عصى) وان راى القاضي الحكم بشاهدتين لان من مقاصد (٢٧٠) الاشهاد التورع عن البين وكذا وامتنع شاهدان نحو ودعوه قالا احلف على الرد

(وان كان) في الواقعة (شهود) فالاداء فرض (كفاية) عليهم لحصول الغرض ببعضهم فان شهد منهم اثنان والاثناوا كلهم دعاهم مجتمعين او منفردين والمتنوع اولا اكثرهما انما لانه متبرع كان المجيب اولا اكثرهم اجر ذلك (فلو طلب) الاداء (من اثنين) باعائهما (لزمها) وكذا لو طلب من واحد منهم ليحلف معه (في الاصح) لتلا يقضى الي التواكل وفارق التحمل بانه حمل امانته هذا ادائها وانما يجب القضاء على من عين له وهناك غيره لانه اخط من الاداء ولو علما اياه الباقي لزمها قطعاً وان لم يكن في القضية (الواحد) لزمه الاداء اذ ادعى له (ان كان فيما ثبت بشاهدتين) والقاضي المطلوب اليه يرى الحكم بما اذلا عذره (والا) يمكن في ذلك (فلا) يلزمه اذ لا فائدة لادائه (وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصدا لا اتفاقا) لانه لم يلزم ورد بانها امانة حصلت عنده ككسب طهرته الرجوع الى داره والوجه ان النساء فيها يقبلن فيه

وفى غيبة نهاية معنى (قول المتن لزمها الاداء) اى ان دعيها لمعنى (قوله وللتحمل) الواو بمعنى او (قوله) ويجب الى قوله نعم المخدرة في المعنى (قوله نعم له التأخير الخ) يؤخذ منه ان اعدا الشفعة اعدا رهنها نهاية اى وهي اوسع من اعدا الجمعية عش (قوله ولو كل الخ) عطف على حام عبارة المعنى واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة او حمام او على طعام او نحو ذلك فله التأخير الى ان يفرغ اه (قول المتن وامتنع الآخر) سواء كان بعد اداء صاحبه ام قبله معنى (قوله نحو ودعاهما) يصديق به باليمين (قوله) فان شهد منهم اثنان اى سقط الحرج عن الباقي معنى (قول المتن من اثنين) اى منهم معنى (قول المتن لزمها) وظاهره وان ظنا اجابة غيرهما وحيد يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل سم وباقى عن النهاية ما يوافقه (قوله ولو علما الخ) عبارة النهاية ومحل الخلاف ما اذا علم المدعون في الشهود من يرغب في الاداء او لم يعلم من حالهم شيئا اما اذا علم اياهم الخ وبواقفه ما مر عن سم ونحاله قول المتن عقب مثل عبارة الشارح مانصه وقضية كلام الروضة فيما اذا اعتبرت رغبة غيرهما انه لا خلاف في جواز الامتناع به عليه الزكشى اه (قوله لزمها قطعاً) فلعلم انه يلزمها عند علم اياه الباقي وعند عدمه (قوله يرى الحكم بها) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية لتعليل الاصح (الافتى في الفسق المختلف) فيه انه لا يمنع الوجوب وان راى القاضي رد الشهادة بهانه قد تغير اجتهاده نصحيح الوجه القائل يلزم الاداء مطلقاً سم (قول المتن والا فلا) مع ما قد افاده قوله الا في قول او يختلف فيه يجوز الى الفرق سم (قوله والا يمكن في ذلك) اى او كان القاضي لا يرى ذلك معنى (قول المتن وقيل لا يلزم الخ) ولما كان مقابل الاصح السابق مفصلاً بينه بذلك (تنبيه) على الخلاف كما قاله الاذرى فيما لا يقبل فيه شهادة الحسبة كالحقوق المالية دون ما فيه خطر كالوسع من طلق امراته ثم استقرشها او عفا عن قصاص ثم طلبه فيلزمه الاداء جزماً وان لم يتحمله قصداً معنى (قوله نعم المخدرة لا تكلف الخ) وغيرها من النساء محض وتؤدى ويجب ان ياذن لها الزوج لتؤدى الواجب عليها روض سم شرعه (قوله ولو دعى الخ) ولو رد قضى شهادته لجره ثم دعى الى قاض اخر لا ياله لزمه ادائها روض معنى (قوله لا لشهادتين) اى لشهادتين بحقين معنى ونهاية (قوله) واتحد الوقت فلو تريا قدم الاول عش (قوله فان كان الخ) عبارة المتن فان ساء بالتخير اجابة من شامد الداعيين وان اختلفا قدم ما يحاف فوته فان لم يخف فوت تخيير قاله ابن عبد السلام قال الزكشى ويحتمل الاذراع وهو الاوجه اه (قوله والتخير) اى وان تساوا في تخيير في اجابة من شامد من الداعيين (قوله قائل) الى المتن في المعنى الا قوله لكن استثنى الى وخرج الى قوله وتاثلها في النهاية الا قوله ظاهر كلامهم الى استثنى ومآلته عليه (قوله هو ريانها) اى بانها التي يمكن المبكر اليها من الرجوع الى اهله في يومه معنى (قوله مع امكان الشهادة على الشهادة) اى مع امكان الاثبات

فيعد ذلك خرم للمبروءه الا ان تدعو الحاجة اليه او يفعله تواضعاً اه (قوله لزمها) ظاهره وان ظن اجابة غيرهما وحيد يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل (قوله ولو علما اياه الباقي لزمها قطعاً) فلعلم انه يلزمها عند علم اياه الباقي وعند عدمه (قوله يرى الحكم بها) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية لتعليل الا في بانه قد تغير اجتهاده نصحيح الوجه القائل يلزم الاداء مطلقاً اه وأشار بالتعليل الا في المذكور الى لتعليل الاصح في الفسق المختلف فيه انه لا يمنع الوجوب وان راى القاضي رد الشهادة بهانه قد تغير اجتهاده ويرى قبولها (قوله والا فلا) مع افادة قوله الا في قول او يختلف فيه يجوز الى كالجال فيما ذكر وان كان ممن في القضية رجال نعم المخدرة لا تكلف خرو جافير سل لها من يشهد عليها على الاوجه بالشهادة ايضاً ولو دعى لشهادتين واتحد الوقت فان كان احدهما اخوف فواتقدهم ولا تخير (ولو وجوب الاداء) ولو عينا (ثروط) احدها (ان يدعى من مسافة العدوى) قائل ومريانها للحاجة الى الاثبات مع تعذر الشهادة اذ لا تقبل حينئذ فان دعى لما فوقه لم يجب للضرر مع امكان الشهادة في الشاهد و ظاهر كلامهم في الباء لازمه الحذف مطلقاً وعبارة الشيخين كالصريحة فيه لكن استثنى منه الماوردي

ماذا ما عند المشي ولا مركوب له او احضره لمركوب هو ومن يستذكر الركوب في حقه فلا يلزمه الا لا داود يخرج يدعي ماذا ما يطلب فلا يلزمه الاداء الا في شهادة حسيه فليزمه فوراً ازالة المنكر (وقيل) ان يدعي من (دون مسافة القصر) لانه في حكم الحاضر امام من مسافة القصر فلا يجب جزا لمن بحث الاذرى وجوبه اذ ادعاه الحالكوهو في تحمله او الامام الا العظيم (٢٧١) مستدلاً بفعل عمر رضى الله عنه واستدلاله

انما يتم في الامام دون غيره والفرق بينهما ظاهر (و) ثانيها (ان يكون عدلاً) فان دعى ذو فسق فجمع عليه ظاهر او خفي لم يجب عليه الاداء لانه عيب بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحالك على حكم باطل لكن من عن ابن عبد السلام اوائل الباب وتبعه جمع جوازوه وهو متجه ان انحصر خلاص الحق في شهرات بعضهم صرح به والماوردى ذكر ما يوافق ابن عبد السلام في الحق لان في قوله خلافاً (قيل او يختلف فيه) كشرط مالا يسكر من التبيذ (لم يجب) الاداء عليه لانه يعرض نفسه لرد القاضي له بما يعتقد الشاهد غير قاض والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق لان الحاكم قد يقبله وهو ظاهر في مجتهده ما غيره المعتقد لنفسه المتعنت عليه تقليد غير امامه بنحو شرط او عادة من موليه فيظهر انه لا يلزمه الاداء عنده لانه حينئذ كالجميع وعليه ولا يلزم العدل الاداء مع فاسق فجمع عليه الا اذا كان الحق ثابت بشاهد وبمين (و) ثالثاً ان يدعى لما يعتقد على احد وجهين في الروضة لكن الالوجه

بالشهادة الخ (قوله) او احضره لمركوب الخ يتأمل المراد به سيد عمر اقول المراد انه ان تيسر له المركب ولو بان يحضره المشهود له لكان يستذكر الناس الركوب في حقه لعدم اعتياد الركوب في حق مثله وهو ظاهر لا ترد فيه وانما ترد في انه هل يعذر بذلك كعدم اعتياد المشي ام لا وصرح كلام الشارح كالتبئة الاولى (قول المتن) وقيل دون مسافة القصر وهذا من يدعى الاول بما بين المسافتين معنى (قوله) لكن بحث الاذرى الخ عقب المعنى هذا البحث بما نصه قال شيخنا واما له ظاهر في الامام الا العظيم دون غيره واهل اعلم اخذ ذلك من قصة عمر رضى الله تعالى عنه ولا دليل فيه اذ ليس فيه ان عمراً جبر على الحضور فالعند اطلاق الاصحاب اه (قوله) مستدلاً بفعل عمر رضى الله تعالى عنه وقد استحضرت الشهود من الكوفة الى المدينة وروى من الشام ايضا اسنوى معنى (قوله) انما يتم في الامام الخ) خلافاً للفتي كامر آتفا (قوله) والفرق بينهما) اي الامام والحاكم ظاهر اى هو وشدة الاختلاف بخلافه في الامام دون غيره ع (قول المتن) ذوقنى الخ) أى كشارب الخمر معنى (قوله) وان خفي فسقه قال الاذرى وفي تحريم الاداء مع الفسق الخ نظر لانه شهادة بحق واثباته عليه في نفس الامر ولا يتم على القاضي اذالم يقصر بل يتجه وجوب الاداء اذا كان فيها تافذ نفس او عضو او يضع قاله بصرح الماوردى اسنوى معنى (قوله) لكن من عن ابن عبد السلام الخ) بل مراستجابه وجوبه بالقياس المذکور رشيدى (قوله) اوائل الباب) اى في شرح ولا تقبل لاصل ولا فرع (قوله) جوازوه اى جواز اداء الفاسق (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق الخ) اى وان لم يكن نفساً ولا بضاعاً ولا عضو وان قيد الاذرى ظهور الجواز هذه الثلاثة واهم انه لو لم ينحصر خلاص الحق فيه لم تجز له الشهادة ولو قيل بجواز مالانه مجرد ادعاء على تخلص الحق لكان متجهاً ومع ذلك لو تبين للحاكم حاله بعد الحكم تبيين بطلانه ولازم الاذرى بقيد الجواز اذا لم ينحصر خلاص الحق فيه والوجوب اذا انحصر اه ع شوقوله وان قيد الاذرى ظهور الجواز هذه الثلاثة فيه ان الاذرى انما قيد بها الوجوب بامر آتفا وقوله الاذرى الخ اقره الاسنوى والمعنى كامر ايضاً (قوله) ثم رأت بعضهم صرح به عبارة النهاية واتفق به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) لان في قبوله خلافاً عبارة الاسنوى ورفق اى الماوردى يتبعه بين الفسق الظاهر بان رد الشهادة به يختلف فيم بالظاهر متفق عليه اه (قوله) الاداء عليه الى المتن في المعنى الاما ائب عليه (قوله) بما يعتقد الشاهد غير قاض قضيت ان السكلام فيما اذا اعتقده الشاهد غير قاض بنحو تقليد وهو متنازع لقوله عيه والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق فانظر هذا التعليل رشيدى (قوله) لان الحاكم قد يقبله الخ) عبارة الاسنوى والنهاية والمعنى لان الحاكم قد يتغير اجتهاده وقضية التعليل عدم الزوم اذا كان القاضي مقلداً لمن يفسق بذلك وهو ظاهر وقد منع بانه يجوز ان يقلد غير مقلده اجب بان اعشار مثل هذا الجواز بعيد اه (قوله) لا اذا كان الحق الخ) اى وكان القاضي المطلوب اليه يرى الحكمهما اخذاً بامسار (قوله) ونالها) اى شروط وجوب الاداء (قوله) يجوز للشاهد الى قوله ومن ثم لم يجوز في النهاية لا قوله ولذا جازى فلان يجوز (قوله) للشاهد ان يشهد بما يعتقد الخ) كان يشهد بيزو بيج حاضرة بولى غير جبر عند من يراموا الشاهد لا يرى ذلك ولا لم يقلد نهاية (قوله) كشفة الجوار) عبارة المعنى والنهاية وهل يجوز

الفرق (قوله) بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاكم على حكم باطل لكن من عن ابن عبد السلام الخ) عبارة شرح الروض قال الاذرى وفي تحريم الاداء مع الفسق الخ نظر لانه شهادة بحق الى ان قال عنه بل يتجه الوجوب اذا كان في الاداء تافذ نفس او عضو او يضع قاله بصرح الماوردى الخ (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه وبذلك اتفق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله شمر

مقاله بناء على الاصح انه يجوز للشاهد ان يشهد بما يعتقد الحاكم دون كشفة الجوار لان العبرة بعقيدة الحاكم لا غير ولذا جاز للشافعى طلبها والاخذ بها عند الحقى لما مر من نفوذ الحكم بما يرى ظاهره او باطنه فلان يجوز للشاهد تحمل ذلك واداءه بالاولى فان قلت انما يظهر ذلك لانه لا يفسد اذ كيف يقصد تحمل ما يعتقد فساداً قلت قد تقرر انه لا عبرة هنا باعتقاده ومن ثم لم يجز

له الإنكار على متعاطي غير اعتقاده بجازله حضوره لا نحو شرب النبيذ ما صنعت شبهته فيه كإمر في الويلمة نعم لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق ما يتقدمه أو لا ينسب (٢٧٣) في وقوعه إلا أن قد القائل بذلك وأبعها أن لا يكون معذورا بمرض ونحوه) من كل عذر

يرخص في ترك الجماعة ما مر ونحوه نعم إنما تذر امرأة مخدرة دون غيرها كأمير ومرفى كون نفي الولد على الفور ما له تعالى بما هنا (فان كان) معذورا بذلك (اشهد على شهادته) قال الزركشي ظاهره لزوم الأشهاد لكن قال الماوردي مذهب الشافعي أن الواجب الاداء لا الأشهاد على شهادته ثم اختار تفصيلا وقال شيخه الصيمري لا بأس بالأشهاد وفي المرد لا يجب إلا أن يخاف ضياع الحق المشهود به ما ملخصا وقوله لظاهره لزوم الأشهاد عليه عجب مع قول المتن أو بعث والذي يتجه من الخلاف الذي ذكره مافى المرشد أن ينزل به ما يخاف موته منه نظير ما مر في الإصباح بالودعة أو بعث القاضي من يسمعه) دفعا للشبهة عنه وأفهم اقتضاره على هذه الثلاثة أنه لا يشترط زيادة عليها فيلزمه الاداء عند نحو أمير وقاض فاسق لم تصح توليته أن توقف خلاص الحق عليه ويأتي أول الدعاوى أنه لا يحتاج من الدعاوى لأن هذا إنما جاز ضرورة توقف خلاص الحق على الاداء عنده فهو بمنزلة اعلام قادر

للعلم أن يشهد ببيع عنده من يرى اثبات الشفعة للجار وهو الراجح ولا وجهان الفقهاء كما قال شيخنا الجواز والبيع مثال والضابطان يشهد بما يعلم أن القاضي يرتب عليه مالا يعتقده أه قال عرش قوله أن يشهد ببيع الخ فضيته أن الشهادة بالبيع ليست سببا في حصول الشفعة التي لا رايها أدل كانت سببا لحرم ما يأتي أن التسبب فيها لا يراه ممنوع حيث لا تقليد فليتأمل أه أقول يأتي عن سم ما يفيد أنها سبب له لكنها مستتانة عن حرمة التسبب لاثنية (قوله) نعم لا يجوز له أن يشهد بصحة واستحقاق الخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار سم (قوله) ولا أن ينسب الخ) ينبغي ألا التسبب في حكم ينفذ ظاهره أو باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ) وحاصله أن ما تقدم ونحوه مستثنى عما هنالك عن قدمه قول الشارح إلا أن قد الخ) اذ مقتضاه الإطلاق (قول المتن ونحوه) كخوفه على ماله أو تعطل كسبه في ذلك إلا أن بذله قدر كسبه أو طلبه في حراً أو ردش بدعته (قوله) من كل عذر) إلى قوله ومرفى النهاية والغنى (قوله) من كل عذر) يرخص في ترك الحجة بدخل فيها كل ذي ربح كربه وقد يتوقف فيه سم زاد الرشيدي وسبب في كلام في الفصل الثاني أه وأقول ويأتي في الفصل الثاني عن الاسنى والمغنى استثناء نحو كل ذي ربح كربه (قوله) دون غيرها) قال في شرح البهجة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها انتهى أه سم وتقدم مثله عن الروض مع شرحه (قوله) كأمير) أي أنفاً (قوله) انتهى) أي قول الزركشي (قوله) عليه) الأولى اسقاطه (قوله) عجب الخ) قد يقال ليس بعجب لأن السلام على تقدير عدم البعث الذي لا يتعلق به فعمل الواجب حيث نال الأشهاد أو الاداء وقد يقال للمتجهان الواجب حيث نال أحد الأمرين سم (قوله) لكن أن نزل الخ) تدفني عنه قول المرشد إلا أن يخاف الخ) (قوله) دفعا للشبهة) إلى قوله ويأتي في النهاية والمغنى (قوله) أنه لا يشترط زيادة الخ) عبارة المغنى عدم اشتراط كون المدعى إليه قاضيا وعدم اشتراط كونه أملا للقضاء. وهو كذلك لئلا يدعى إلى أمير أو نحوه كوزير وعلم وصول الحق به وجب عليه الاداء عندده كافي بزيادة الروض ونحوه ينبغي كافي التوضيح حمله على ما ذاعل من الحق لا يخص الاداء به أو ربه مشدقوهم اذ اعلم أنه يصل به الحق فقوله المصنف في باب القضاء على الغائب أن منصب باع البيعة يخص بالقضاء وهو يقتضى أنه لا يجب عند غير القاضي يحول إلى غير هذا أه (قوله) ويأتي أول الدعاوى أنه لا يحتاج الخ) ينبغي على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ أشهد سم (قوله) هنا) أي في الاداء عند نحو أمير (قوله) وهذا) أي التعليل المذكور (قوله) لا فرق في نحو الأمير) أي في لزوم الاداء عنده (قوله) ما تقرر الخ) أي أنفاً (قوله) المتولى) أي القضاء (قوله) وعند قاض) إلى قوله ويتهين في المغنى إلى قوله أي إلى قول قال وإلى قوله ولك أن تجمع في النهاية (قوله) وعند قاض الخ) عطف على قوله عند نحو أمير (قوله) لأنه) أي المتولى وقوله حيث نال حين توقف تخليصه إلى الرشوة (قوله) متعنت) أي في الشهادة معنى (قوله) على نفسه) يظهر أنه ليس بقيد بل ملها ماله وعرضه (قوله) ولو قال في الخ) ولو امتنع الشاهد من الاداء حياء

بمعصية ليزيلها وهذا اقتضاه ما تقدم اذ لا فرق في نحو الأمير بين الجائر وغيره ولا بين من فرض الامام إليه الحكم أو الأمر من بالعرف ومن لم يفرض له شيئا من ذلك يؤيده ما تقرر في قاض فاسق لم تصح توليته وظاهره أن معنى توقف خلاص الحق عليه ما لو كان المتولى بمحض أيضا لكن برشوة أو بعض اتباعه لا أنه حيث نال حكم المدم وعند قاض متعنت واجترأ على ما لم يخش منه على نفسه كما هو ظاهره ولو قال لي

عند فلان شهادة وهو متنع من أدائها من غير عذر لم يجبه لا عرافة به سنة بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لا حتماله وبمين على المؤدى له عطا شهد فلا يكتفى مرادفة كاعلم لأنه بالغ في الظهور ومراوئ الباب حكم آتيان الشاهد بمراوئ فاشهد بالسبب كالافراز قبل له أن يشهد بالاستحقاق أو الملك رجحان قال ابن الرقة قال ابن الدم اشهرهما لا وهو ظاهر نص الامم المختصر وان كان فتيها موافقا لا نقديظن مالم يسبب سبوا لان وظيفة نقل ماسمه أو رآه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الاحكام على اسبابها وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص سمع وهو مقتضى كلام الشيخين ذلك ان تجمع حمل الاول على من لا يوثق بدوله والثاني على من يوثق بدوله لكن قولهم يندب للقاضي ان يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بكلامه وعقله وشدة حفظه يقتضى بل يصرح: بول شهادة غير الموثوق به مع اطلاق الاستحقاق فتيانيد به كلام ابن الصباغ وغيره وما يصرح به ايضا قول القاضي في فتاويه لو شهد، بيده بان هذا غير كفه لهذه لم تقبل لانها شهادة نفي فالطريق ان يشهدوا بانها حرام عليه ان وقع العقد افاصل اطلاقه قبول قولهما (٢٧٣) حرام عليه من غير ذكر السبب لكن يتعين

حمله على فقهين متفقين
مواقفين لمذهب الحاكم
بحيث لا يتطرق اليهما تهمة
ولا جزم بحكم فيه خلاف
في الترجيح وكذا يقال في
كل ما قلنا به بقول الاطلاق
ويؤيده قول المتن الآتي
قان لم يبين ووقت القاضي
بعلمه فلا باس ولو شهد
واحد شهادة صحيحة فقال
الآخر اشهد بما رأى مثل ما
شهد به لم يكف حتى يقول
بمثل ما قاله ويستوفيها لفظا
كالاول لانه موضع اداء
لاحكامه قاله الماوردي
وغيره واعتمده ابن ابي
الدم وابن الرقة لكن
اعترضه الحسباني بان عمل
من ادرهم من العلماء على
خلافه من ثم قال من بعده
والعمل على خلاف ذلك
قال جمع ولا يكتفى اشهد

من المشهود عليه او غيره عصى وردت شهادته إلى أن تصح توهمته معنى وروى مع شرحه (قوله) وهو متنع
من ادائها (الخ) أي فاحضره وليشهد اسنى ومعنى (قوله) لم يجبه أي القاضي لطلب الشاهد واحضاره عس و اسنى
(قوله) لا عرافة (الخ) أي المدعى يستغنى عن الشاهد بالاستماع بلا عذر (قوله) لا حتماله (الخ) أي ان يكون امتناعه
لعذر شرعى مخوف على نفسه من ظالم اسنى ومعنى (قوله) ومراوئ الباب حكم آتيان الشاهد (الخ) أي وهو
القبول فيما هو صريح في معنى مرادفه عس عبارة الشارح هناك انه يجوز التعبير عن المسوع برادفه
المساوى له من كل وجه لا غيراه (قوله) وقال ابن الصباغ (الخ) عبارة النهاية و ثانيهما نعم وبه صرح ابن
الصباغ وغيره وهو مقتضى كلامهما وهو الارجاه (قوله) تسع (قوله) وهو الاوجه شرحه راه سم
(قوله) وهو مقتضى كلام الشيخين) وباقى ما يؤيده (قوله) وما يصرح به (الخ) أي بقبول الاطلاق (قوله)
ولا جزم (الخ) عطف على تهمة (قوله) ويؤيده (الخ) اخل المذكور (قوله) الآتي (الخ) أي في الشهادة على الشهادة
(قوله) ولو شهد (الخ) إلى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله) قاله الماوردي (الخ) اعتراضه لما يأتى منه ما يأتى من
الاستدراك وجزم النهاية بما قاله الماوردي بلا عذر وكانها عليه (قوله) واعتمده ابن ابي الدم (الخ) وقد عمت
البلى بخلافه لجعل أكثر الأحكام نهاية (قوله) لكن اعتراضه (الخ) أي ما قاله الماوردي وغيره (الخ) (قوله) من
بعده (الخ) بعد الحسباني (قوله) قال جمع (الخ) إلى قوله ولو قال اشهدوا في النهاية (قوله) ولا يكتفى (اشهد) بصيغة
التمك (قوله) ولا يضمنونه (الخ) ولا يكتفى اشهد بمضمون خطي (قوله) لكن في أو البغوى (الخ) ضعيف عس
(قوله) انه يكتفى بما تضمنته خطي) عبارة النهاية لا اكتفا بذلك فيما قبل الأخيرة إذا عرف الخ و يقاس به
الأخيرة بل قال جمع ان عمل الخ قال عس وهو قوله ولا يكتفى قول القاضي الخ (قوله) ولا نعم لمن (الخ)
أي لا يكتفى نعم جوابا لمن قال الخ (قوله) بعد قرأته (الخ) أي ما في الكتاب والظاهر ولو كان السائل غير القارى
(قوله) وكذا المقر (الخ) أي فلا يكتفى قوله نعم لمن قال له انتهم الخ (قوله) نعم ان قال (الخ) المقر (قوله) لنفسه) متعلق
بالاستناد واللام بمعنى إلى وقوله صريحاً إلى استنادا صريحاً (قوله) وافق (الخ) إلى التنبيه في النهاية (قوله) يجوز
الشهادة (الخ) أي يجوز تحملها (قوله) إذا قصد (الخ) أي بتحملها (قوله) بها (الخ) أي في تلك المسائل (قوله) ان
(قوله) وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسع (قوله) وهو الاوجه ش م (قوله) واعتمده
ابن ابي الدم وابن الرقة) وقد عمت البلى بخلافه بجهل أكثر الحكم ش م

(٣٥) — شرواني وابن قاسم — عاشر

اجمال وإهام ولو من عام ويوافقه قول ابن عبد السلام واعتمده الاذرع وغيره ولا يكتفى قول القاضي اشهدوا على بما
وضعت به خطي لكن في فتاوى البغوى ما يقتضى انه يكفى بما تضمنه خطي اذا عرف الشاهد والقاضي ما تضمنه الكتاب ويقاس
به ما وضعت به من ثم قال غير واحد من كثرين على الاكتفاء بذلك في الكل ولا نعم لمن قال اشهد عليك بما نسب اليك في هذا
الكتاب إلا أن قيل ذلك لا بد قرأته عليه وهو يسدده كذا المقر نعم ان قال اعلم ما فيه وما فيه كفى ولو قال اشهدوا او اكتبوا ان له
على كذا لم يشهدوا لانه ليس اقرارا كامر بما فيه اوائل الافراز وانما هو مجرد اقرار بخلاف اشهدوا على اني بدت او اوصت مثلاً على ما ذكره
بعضهم ويؤيده بان فيه استنادا انشاء المقدم لوجه بالنفس صرح بموافق الشاهد به عليه بخلاف الاول ولا يجوز لمن سمع اقرارا وبيع ان
يشهد بما علم خلافه وافق ابن عبد السلام يجوز الشهادة على العكس أي من غير أخذ شيء منه لا ان قصد ضبط الحقوق ليرد لاربابها ان وقع عدل
(نفيه) يستثنى ان بناء على ما مر ان نفع ابن الصباغ وغيره مسائل يجب التفصيل في الشهادة بما كاد عسى منها ان يقر لغيره بعين ثم يدعى لادان

يصرح كينته بناقل من جهة المقر له ومنه الشهادة بان كراهة وسرقة ونظر وقت اوبانه وارث فلان او براءة مدن بما ادعى به عليه او بجرح
 او رشد او رضاع ونكاح او قتل او طلاق او بلوغ نسن بخلافه عطاء البلوغ او بوقفة فلا بد من بيان مصرعه بخلاف الوصية ويظهر ان محل
 ذلك في الوقف في غير شاهد الحسبة لان القصد منها رفع يد المالك ليعتزلها القاضي حتى ينظر لها مستحق وان المادعي اشترى ما يدعيه من
 اجنبى فلا بد من التصريح بانه كان يملكها او ما يقوم مقامه او باستحقاق الشفعة او بانه عتد ان لا عقلة فيين سبب زواله او بانه انقضت العدة
 وشهادة البينة بان اياه مات والمضى (٢٧٤) به في يداه وهو ساكن فيه كالشهادة بالملك لتضمنه له بخلاف مجرد مات فيه او كان فيه حتى

مات او مات وهو لابس
 لاها لم تشهد بملك ولا يد
 ويكنى قول شاهد النكاح
 اشهد انى حضرت العقد
 او حضرته واشهده ولو
 قال لا لشهادة لنا في كذا
 شهد انى من يحمل وقوع
 التحمل فيلم يؤثروا لائز
 ولو قال لا لشهادة لى على
 فلان ثم قال كنت نسيت
 قبل على الوجه ان اشهرت
 ديانته كما
 (فصل في الشهادة على
 الشهادة) تقبل الشهادة على
 الشهادة في غير عقوبة
 لله تعالى من حقوق الادامى
 وحقوق الله تعالى كركاة
 وحد الحالك لفلان على نحو
 زناه وهلال نحو رمضان
 للحاجة الى ذلك بخلاف
 عقوبة لله تعالى كجد زنا
 وشرب وسرقة وكذا
 احصان من ثبت زناه او
 ما يتوقف عليه الاحصان
 لكن بحث البقنى قولها
 فيه ان ثبت زناه باقراره
 لا مكان جوعه ويرد بانهم
 لو نظر والذلك لا جازوها
 في الزنا المقر به لا مكان
 الرجوع عنه وليس كذلك

(يصرح) اى المدعى في دعواه ذلك العين (قوله بخلافه) اى الشهادة (قوله او بوقفة) عطف على (يصرح
 (قوله ان محل ذلك) اى وجوب بيان المصرع (قوله فيحفظها) اى العين او بوقفة (قوله بانه كان) اى الاجنبى
 (قوله فيين) اى وجوب (قوله بان اياه) اى المدعى (قوله ولا يد) فيه وقفا لاسيما بالنسبة الى الاخيرة (قوله
 ويكنى) الى قوله كاسر في النهاية (قوله لم يؤثر) اى قولها او لا لا لشهادة لنا ع (قوله كاسر) اى غير مرة
 (فصل في الشهادة على الشهادة) (قوله في الشهادة على الشهادة) اى وما يتعلق بها كقبول التزكية من الفرع
 ع (قوله لله تعالى) الى الفصل في النهاية الا قوله وحد الحالك لفلان على نحو زناه وهلى بتعين الى المتن
 وقوله ورد الى المتن وقوله وينتج الى وليس ما ذكر (قوله من حقوق الادامى) كالالا قايير والعقود
 والفسوخ والرضاع والولادة وعيوب النساء معنى وروض مع شرحه (قوله كركاة) اى وقف المساجد
 والجهات العامة اسنى ومعنى (قوله وحد الحالك لفلان ع) عبارة الروض مع شرحه وتقبل في انه قد حدلانه
 حق ادى فانه اسقاط للحد اه سم (قوله وهلال نحو رمضان) اى للصوم وذى الحجة للحج معنى (قوله
 للحاجة ع) ولعموم قوله تعالى واشهدوا ذى عدل منكم (فرع) يجوز اشهاد الفرع على شهادة كما
 يفهم من اطلاق المتن وصرح به الصيرى وغيره اسنى ومعنى (قوله بخلاف عقوبة) الى قوله لكن بحث
 البقنى في المعنى (قوله بخلاف عقوبة لله تعالى) كان ينبغي تأخير ع عن قول المصنف الا وفي عقوبة لادامى
 على المذهب رشيدى (قوله بخلاف عقوبة) اى موجب عقوبة اه ع (قوله او ما يتوقف عليه الاحصان)
 اى كالبلوغ معنى وكالنكاح الصحيح ع (قوله لذلك) اى لا مكان الرجوع (قوله وذلك) اى عدم
 قبولها في عقوبة لله تعالى (قوله كقود) الى قوله وهلى بتعين في المعنى الا قوله ونحو ذلك وقوله بما يريد ان
 يتحملة عنه قوله اى يجوز الى اذلا يؤدى (قوله انما يحصل ع) خرو تحملا ع (قوله وضبطها) عطف
 تفسير (قوله فاعتبر فيها اذن المئوب ع) ولهدا لوقال بعد التحمل لا تؤدى على امتنع عليه الاداء روض مع
 شرحه (قوله بما ياتى) اى من ان يسمعه يشهد عنه نحو حاكم او بين السبب (قوله جاز له) اى للسامع (قوله
 وان لم يستتر ع) او احوالية (قوله ونحوه) كاعليك اخبرك روض ومعنى واعرف واعلم وخبر ع (قوله
 قول المتن بكذا) اى بان لفلان على فلان كذا معنى (قوله بما يريد ع) ليس بقيد (قوله او بحكم) سواء
 جوزنا التحكيم ام لا اسنى ومعنى وكذا لو كان حاكما او محكما فشهدا عنده ولم يحكم جازاه ان يشهد على
 شهادتهما لا نه اذا جاز لغيره ان يشهد عليهما بذلك فهو اولى معنى (قوله قال البقنى او نحو امير ع) عبارة
 المعنى وينبغي كاقال ابن شعبة الا كثفاداء الشهادة عند امير او وزر بناء على تصحيح المصنف وجوب
 اذنا عهده على ما مر لان الشاهد لا يتقدم على ذلك عند الوزير او الامير الا وهو جازم بنبوت المشهود به قال

(فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة ع) (قوله وحد الحالك لفلان على نحو زناه) عبارة
 الروض وشرحه وتقبل في انه قد حدلانه حتى ادى فانه اسقاط للحد عنه اه (قوله نعم لو سمعه يستتر ع) غيره
 ع (قوله يجوز ان يجعل هذا طريقا لبقا ونحوه) ان يكون من افراد الاسترعاء بان يجعل الاسترعاء عبارة عن
 الاذن له او لغيره وقوله جاز له الشهادة على شهادة اى كاهو ظاهر بشرط بيان جهة التحمل كاشهدان فلانا
 فكذا الاحصان وذلك لان منها على الدرم ما يمكن (وفي عقوبة لادامى) كقود وحد عقوف (على المذهب) لبناء حقه البقنى
 على المضايقة (وتحملها) الذى يعتد به بما يحصل باحد ثلاثة امور اما بان يستتر ع) الاصل اى ينس منه رعاية شهادته وضبطها حتى
 يؤدب عنه لاها نابة فاعتبر فيها اذن المئوب عنه او ما يقوم مقامه بما ياتى نعم لو سمعه يستتر ع غيره جاز له الشهادة على شهادته ان لم يستتر ع
 هو بخصوصه (فيقول اننا شاهد بكذا) فلا يكتفى انا عالم ونحوه (واشهدك) واشهدك (واشهد على شهادتي) او اذا استشهدت على
 شهادتي فقد اذنت لك ان تشهد ونحو ذلك (ان) بان (سمعه يشهد) بما يريد ان يتحملة عنه (عند قاض) او يحكم قال البقنى او نحو امير

فما وجدت القرائن القطعية
من حال الشاهد على تساهله
وعدم تحريره للعبارة (ولا
يكفى سماع قوله لفلان
على فلان كذا أو أشهد
كذا) أو عندى شهادة (بكذا)
وان قال شهادة جازمة لا
أجارى فيها لاحتمال هذه
الافاظ الوعد والتجوز
كثيرا (وليئين الفرع عند
الادامجة التحمل) كاشهد
أن فلانا يشهد بكذا
وأشهدنى أو سمعته يشهد
بعندقاض أو يبين سببه
ليحقق (الاضى صحة شهادته
لأكثر الشهود لا يحسنها
هنا (فان لم يبين) جهة
التحمل (ووثق القاضى
بعل) أو موافقته فى هذه
المسئلة فيما يظهر (فلا
باس) إذ لا محذور نعم يسن
له استفساله (ولا يصح
التحمل على شهادة مردود
الشهادة) مانع قام به مطلقا
أو بالنسبة للملك الواقعة
لعدم الثقة بقوله ولان
بطلان الاصل يستلزم
بطلان الفرع (ولا يصح
تحمل) الحثى مادام
إشكاله ولا تحمل (النسوة
ولو على مثلين فى نحو لادة
لان الشهادة على الشهادة

ما يطالع عليه الرجال غالباً وشهادة الفرع لما تثبت شهادة الأصل لا ما يشاهده الأصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع
بثبته بشاهد يمين وإن أراد المدعي أن يخلف مع الفرع (فإن مات الأصل أو غاب أو مرض لم ينفع شهادة الفرع
نحوه السبب في قبول شهادة الفرع كما سيذكره) وإنما قد معناه نطفة لفرع (وإن حدث) بالأصل (ردة أو فسق
عليه أو تكذيب الأصل له كان قال نسبت النحل أو لعله قبل الحكم ولو بعد ادعاء الفرع) (منعت) (شهادة الفرع

ما يطلع عليه الرجال غابا وشهادة الفرع [ع] تأميت شهادة الأصل لا ما شهد به الأصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد عن أصل واحد فيما ثبت بشاهد معين وإن أراد المدعي أن يخلف مع الفرع [فان مات الأصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع] لأن ذلك غير نقص بل هو أو نحوه السبب في قبول شهادة الفرع كما سيذكره وانما قدمنا هنا طائفة لقوله [وان حدث] بالأصل [رددة أو فسق أو عداوة] بينه وبين المشهود عليه أو تكذيب الأصل له كان قال [نسيت التحمل أو لاعلمه قبل الحكم] ولو بعد الدافع [منعت] شهادة الفرع لأن كلامنا في غير الآخر

لا يهجم دفعة فيورث رية فيامضى الى التحمل ولو زالت هذه الامور اشترط تحمل جديد اما بعد الحكم فلا يؤثر إلا اذا كان قبل استيفاء عقوبة اخذاما ياتي في الرجوع قاله البلقيني (٢٧٦) (وجنونه كونه على الصحيح) فلا يؤثر لانه لا يوقع رية في الماضي ومثله على

(قوله لا يهجم دفعة) في المصباح هجمت عليه هجومًا من باب قد دخلت بفتح على غفلة وهجمته على القوم جعلته يهجم عليهم يتعدى ولا يتعدى ع ش يعني انها لا تظهر غالبًا الا بعد نكر رها ع زوى (قوله فيورث رية الخ) عبارة المعنى بل الفسق يورث الرية فيما تقدم والردة تشرع ببحث في العقيدة والعداوة بصفتان كانت مستكنة وليس لمدة ذلك ضبط فينعطف الى حالة التحمل اه (قوله اشترط تحمل جديد) اى بعد مضي مدة الاستمرار الى هي سنة ليتحقق زوالها ع ش (قوله اما بعد الحكم فلا يؤثر الخ) عبارة المعنى ولا اثر لحدث ذلك بعد القضاء كذا في الروضة واصحابها قال البلقيني وهو مفيد في الفسق والردة بان لا يكون في حد لآدى او قصاص لم يستوف فان وجد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف كالرجوع بخلاف حدوث العداوة بعد الحكم وقوله وبعد الاداء فانه لا يؤثر اه وعبارة سم افاد اى قول المصنف او عداوة ان حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه في العباب بعد كلام متعلق بالشاهد الاصل نفسه ما نصه ويؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا بخلاف ما افاده هنا الا ان يفرق ثم رايت الشارح في الفصل الاخير جزم بخلاف ما في العباب وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع اه بخلاف اقول كلام النهاية هنا وفي الفصل الاخير موافق لكلام الشارح ومخالف لما ع ش عن المعنى الموافق لما في العباب وقد قدمنا في بحث العداوة عن الاسمي ما وافقه اى العباب ايضا (قوله الا اذا كان الخ) اى حدوث ذلك (قول المتن وجنونه) اى الاصل اذا كان مطبقا معنى واسنى (قوله ومثله) اى الجنون ع ش ومعنى (قوله ان غاب) اى الاصل عن البلد وقوله والاي بان كان حاضرا في البلد رشيدى (قوله والا) اى بان كان المعنى عليه حاضر الانتظر والداخل فلا يشهد الفرع (قوله لكن يشك الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر فيولى النكاح من التفصيل لا مكان الفرق اه قال ع ش قوله ولا ينافيه الخ تأمل فان ما هنا فرق فيه على ما قرره بين ما يطول زمنه وغيره فيما مستويان على ان قوله قبل اى باعتبار ما الخ انما يتم لوسوى هنا بين الطويل والقصير اللهم الا ان يقال اراد بالطويل هنا ما يخل بمراد صاحب الحق وان لم يبلغ ثلاثة ايام بخلافه في النكاح فانه يعتبر بالطويل فيه الزيادة على ثلاثة ايام اه اقول ما ذكره اولا بقوله فان ما هنا فرق فيه الخ بخلاف ظاهر صنع النهاية كالشارح ولوسلم فاذا ذكره ثانيا بقوله اللهم الخ فالظاهر القول بعكسه (قوله ما قدمه في ولى النكاح الخ) من انه تنتظر افاقته ان لم يرد الاغماء على ثلاثة ايام والا فلا تنتظر وانتقلت الولاية لا بعد (قوله نحو المرض) اى كالفية (قوله لا ينافي الشهادة) لانه اى بخلاف الاغماء قاله المصنف واعترضه الاذرى بانه اذا انتظر نفاقة المعنى عليه مع عدم اهليته فانظار المريض الاهل اولى بلا شك معنى (قوله واطلقوا الجنون هنا وقيدوا في الحضنة) اى فلا نظل لهذا التقيد والراجح الاخذ باطلاقهم رشيدى (قوله وقيدوه في الحضنة الخ) اى بان لا يقل زمنه كيوم في سنة (قوله مطلقا) اى قصر زمنه او طال ع ش (قوله والثاني اقرب) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمعنى كما مر (قوله ثابت له) اى لولى حضنة طرا عليه الجنون (قول المتن فاسق) اى او كافر بمعنى او اخرس اسنى (قوله او صبي) الى قوله كما قاله الامام في المعنى الا قوله غير اغماء لما مر فيه (قول المتن وهو كامل) اى بعد القرا سلام وحرية وبلوغ معنى (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) اى وان او همه المتن لولا قول الشارح كل رشيدى (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) ولا يكتفى ايضا اصل شهد مع فرع على الاصل الثاني لان من قام باحد شرطى البيعة لا يقوم بالاخر ولو مع غيره (تنبه) يكتفى شاهدان على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل معنى وروى مع شرحه (قوله ولا واحد الخ) عبارة المعنى تنبيه لا بد من عدد الفرع ولو كانت الشهادة بما يقبل فيها الواحد كهل رمضان اه (قول المتن بموت او عصى) هذان مثالا للتعدى ومثلها الجنون المطبق والحرس الذى لا يفهم فلو قال كملت كان اولى

وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع

وخرس وكذا اغماء ان غاب والا انتظر زواله لقربه اى باعتبار ما من شأنه لكن يشك عليه ما قدمه في ولى النكاح من التفصيل الا ان يفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لانه لا ينافي الشهادة (تنبه) اطلقوا الجنون هنا وقيدوه في الحضنة كما مر فهل ينافي هذا ذلك التفصيل أو يؤدى عنه محال الجنون مطلقا كل محتمل والثاني اقرب وعليه فيفرق بينه وبين الاغماء برجم زواله غالبا بخلاف الجنون وبين ما هنا والحضنة بان العقب ثم ثابت له فلا يتقبل عنه الا عند تحقق ضياع المحضون وجنون يوم في سنة لا يضعفه (ولو تحمل فرع فاسق او عبد) اوصي فادى وهو كامل (قلت) شهادته كالاصل اذا تحمل نفاصم ادى كاملا (وتكني شهادة اثنين على كل من (الشاهدين) كما لو شهدا على اقرار كل من رجلين فلا يكتفى شهادة واحد على هذا واحد على هذا ولا واحد على واحد في هلال رمضان (وفى قول

يثترط لكل رجل أو امرأة اثنان) لانها اذا شهدا على أصل كانا كشط البيعة فلا يجوز قيامهما بالشطر الثاني (وشطر قبوله) أى شهادة الفرع على الاصل (تعسر) الاصل (او تعذر الاصل بموت او عصى) فيما لا يقبل فيه الاعصى

(أمر مرض) غير إجماعاً لمريضه (يقول) ((هـ - ضرورة)) مثلاً طاهرة بأن يجوز ترك الجمعة كقوله الامام وإن أضر مرضه من ثم كانت أضرار الجمعة أضراراً لا توجب جماعته يعني ضرورة لا يشترط وكذا ما أثر الأضرار الخاصة بالأصل فأنعت الفرع أيضاً كالطاهر والوجع لم قبل وأضره الأسنوي وغيره بأنه قد يحد المشقة للمرضى والأصل وبردبان التحمل - حال - ساعة ومع شغل المريض لمعاينته كونه محل حاجة كما هو ظاهر (أوجب مسافة عدوى) يعني لوقوعها كافي الروضة وغيره إلا أن ما دونه في (٢٧٧) حكم البلد (وقيل) لمسافة (قصر) لذلك

ورددت في هذا الباب وأتمنا اشتراطها في غيبة ولي النكاح لأنه يمكنه التوكيل بلا مشقة بخلاف الأصل هنا ومن في التركة قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلدان قلنا أنها شهادة على شهادة في البلد لمزيد الحاجة لذلك ولو حضر الأصل قبل الحكم تعينت شهادته لأن القدرة عليه تمنع الفرع ويترجح أن الحكم كذلك لو عاده القاضي كالو يرى من مرضه وإن فرق أن في الدم بقاء العذر هنا لأنهم لا يحضرون القاضي عندهم يبق هناك عذر حتى يقال أنه باق وليس ما ذكر هنا تكراراً مع ما مر أنفاً من أن نحو موت الأصل وجنونه وعماه لا يمنع شهادة الفرع لأن ذلك في بيان طريق العذر وهذا في مسوغ الشهادة على الشهادة وأن علم ذلك من هذا كما مر في الإشارة إليه (وإن يسمى) الفرع (الأصول) في شهادته عليهم تسمية تميز لهم يعرف القاضي حالهم ويمكن الخصم من القدر فيهم وفي وجوب تسمية

مغني (قول المتن) أمر مرض (الخ) وخوف من غيرهم ومرض وشيخ الإسلام ومغني (قول) لما مريضه (أي من الفرق بين الطاهر وغيره) عرش (قول) بأن يجوز (الخ) من التجوز ويحتمل أنه من الجواز أي لاجسلة (قوله) وإن أضر مرضه (الخ) عبارة المغني قال الزركشي وما ذكر من ضابط المرض أنه نقله في أصل الروضة عن الإمام والغزالي وهو بعيد نقلاً وعقلاً بين ذلك ثم قال على أن الحاقه سائر أضرار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على الإطلاق فإن كل ما له ربح كره عذري في الجمعة ولا يؤول أحدنا ماناً كل شهوة الأصل ذلك يسوغ سماع الشهادة على شهادتهم وسبقه إلى ذلك الأذري وقد قبله المال المدعي ذلك ما يشق معه الحضور (قوله) ومن ثم كانت أضرار الجمعة (الخ) تقدم التوقف في مثل هذه العبارة ثم رأت الأذري سبق إلى التوقف في ذلك بنحو ما قدمناه من شمول كل ذي الربح الكريمة ثم قال ولا حسب الأصحاب يسد حجب ذلك أصلاً وإنما تولد ذلك من إطلاق الإمام ومن تبعه اهـ رشيد بن علي عن السلطان عبارة الجبري ومن الأعداء في الجمعة الربح الكريمة ولم يقل أحدنا عذر هنا فينبغي أن ينظر هنا زواله لأن زمنه يسد اهـ (قوله) وكذا سائر الأضرار) وليس من الأضرار إلا التكيف كإقضاء كلامهم نهاية أي ولو مندورا عرش (قوله) واعترضه الأسنوي وغيره (الخ) وهو الواو نهاية وأسنوي ومغني (قوله) وبرداخ) بتأمل سم (قوله) ينتهي كونه محل حاجة) قد يمنع سم أقول وأيضاً يعارض بأن يكون من الأصل وفرقة فوق مسافة العدوى فحضر الفرع لإدراك الشهادة دون أصله (قوله) يعني لوقوعها (الخ) عبارة المغني تنبيهه قوله لمسافة عدوى نسب فيه إلى سبق قلم وصوابه فوق مسافة العدوى كما هو في الحرور والروضة وغيرهما (قوله) لا مادونه (أي دون الفوق) (قوله) ومن في التركة) إلى التنبيه في المغني الأقول ويترجح إلى وليس (قوله) (أي بالتركية) (قوله) ولو حضر أصل (الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو شهد بالفرع في غيبة الأصل ثم حضر أو قال لا علم أني تحملت أو نسيت وأنحو ذلك بعد الإدراك الشهادة وقبل الحكم بحكم الأصول والقدرة على الأصل في الأولى والريبة فيما عداها أو بعد الحكم بالمرء يثرون أن كذب الأصل بعد الاعتصام بمتن قال ابن الرقعة ويظهر أن يجيء في تعزيمهم والتوقف في استيعاب العقوبة بما ياتي في رجوع الشهود بعد القضاء قال الأذري وهو ظاهر إلا أن ثبت أنه كذبه قبله فينتقض قال الزركشي تنقيحاً إلا أن ثبت أنه أشهد فلا ينتقض اهـ (قوله) وفي وجوب تسمية قاض (الخ) عبارة المغني (تنبيه) يشمل إطلاق المصنف ما لو كان الأصل قاضياً كالو قال الشهدني قاض من قضاء مصر أو القاضي الذي حاول لم يسمه وليس بها قاض - واده على نفسه في مجلس - حكمه قال الأذري والصواب في وقتنا وجوب تعيين القاضي أيضاً لا يفتي (قوله) وجهاً (الخ) والفرق أن القاضي عدل بالنسبة إلى كل أحد بخلاف شاهد الأصل فإنه قد يكون عند فرعه عدلاً والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر في أمره وعدالته سم عن الفتوى (قوله) ولا أن يعترضوا أصله (الخ) لأنهم لا يعرفونه بخلاف ما إذا حلف

(قوله) واعترضه الأسنوي وغيره (الخ) الوجه ما قاله الأسنوي وغيره من روقه ولو برداخ بتأمل (قوله) ينتهي كونه محل حاجة) قد يمنع (قوله) وفي وجوب تسمية قاض شهده عليه وجهاً وصواب الأذري (الخ) عبارة الفتوى بخلاف ما لو قال الشهدني قاض من قضاء بغداد أو القاضي الذي يبعد أولم يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه في مجلس - حكمه كذلك (أسمع فيه) وجهاً والفرق أن القاضي عدل بالنسبة إلى كل أحد بخلاف شاهد الأصل فإنه قد يكون عند فرعه عدلاً والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر

قاض شهده عليه وجهاً وصوب الأذري في هذه الأزمنة لما غلب على القضاء من الجبل والفسق (ولا يشترط أن يركه) (الفرع) ولا أن يعترضوا الصدقة فيما شهد به بل لهم إطلاق الشهادة القاضي يبحث عن عدالته (فإن ذكره) قبل ذلك منهم أن ناهلوا للتعديلات إذ لا تهمة وإنما لم تقبل تركية أحد شاهدين في واقعة لاخر لأنه قام بأحد شرطى الشهادة فلا يقوم بالآخر وتركية الفرع للأصل من تمة شهادة التبرع ولذا شرطت على وجهه (تنبيه) فنحن هنا بجمع الأحوال والفروع تارة وأفراد كل أخرى

(ولو شهدوا على شهادة تدلين أو دول ولم يسموهم لم يجز) أي لم يكف لانه يسد باب الجرح على المحكم (فصل في الرجوع عن الشهادة) وشروطه بريان الحكماء لآلية ان لا يكون محمداً غيره الشاذن قولهم لو شهدا على نعم فاقرب بالحق قبل الحكم فالأقرار لا بالشهادة لكن مرف الرجوع عن الأقرار بالوفاق (٢٧٨) قامت بآية فانه بل ينبغي ان يأتي ما من ان الحكم ان استد للآية بمرت احكام

الرجوع فيه أو للأقرار فلا اذا (رجعوا) ومن بكل النصاب به أومات مورثه الذي شهد له كما في بحث التهمة (عن الشهادة) التي ادوها بين يدي الحاكم (قبل الحكم) بشهادتهم ولو بعد ثبوتها بناء على الاصح السابق انه ليس بحكم مطلقاً خلافاً للزكريا الباحت انه كالرجوع بعد الحكم وان قلنا انه ليس بحكم نعم لا يبعد قوله ايضاً قولهم بعد الحكم على فيها يتوقف على الحكم فاما ما يثبت وان لم يحكم أي كرمضان فالظاهر انه كما بعد الحكم اه بان صرحوا بالرجوع ومثله شهادتي باطلة أو لا شهادة

لي فيه وفي ابطالها وفسختها ووردتها وجبان ويجه انه غير رجوع اذا القدرة له على انشاء ابطالها الذي هو ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هي باطلة أو منقوضة أو مفسوخة لانه اخبار بانها لم تقع صحيحة من اصحابها وبخلاف ما لو قال اردت باطلتها مثلاً انها باطلتي نفسها ثم اريت من اطلق ترجيح ان ذلك رجوع

الرجوع فيه أو للأقرار فلا اذا (رجعوا) ومن بكل النصاب به أومات مورثه الذي شهد له كما في بحث التهمة (عن الشهادة) التي ادوها بين يدي الحاكم (قبل الحكم) بشهادتهم ولو بعد ثبوتها بناء على الاصح السابق انه ليس بحكم مطلقاً خلافاً للزكريا الباحت انه كالرجوع بعد الحكم وان قلنا انه ليس بحكم نعم لا يبعد قوله ايضاً قولهم بعد الحكم على فيها يتوقف على الحكم فاما ما يثبت وان لم يحكم أي كرمضان فالظاهر انه كما بعد الحكم اه بان صرحوا بالرجوع ومثله شهادتي باطلة أو لا شهادة

لي فيه وفي ابطالها وفسختها ووردتها وجبان ويجه انه غير رجوع اذا القدرة له على انشاء ابطالها الذي هو ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هي باطلة أو منقوضة أو مفسوخة لانه اخبار بانها لم تقع صحيحة من اصحابها وبخلاف ما لو قال اردت باطلتها مثلاً انها باطلتي نفسها ثم اريت من اطلق ترجيح ان ذلك رجوع

ويتعين حله على ما ذكرته آخر أو قوله للحاكم بعد شهادته عنده توقف عن الحكم كرجب توقفه ما لم يقل له احكم لانه لم يتحقق رجوعه نعم ان كان عامياً واجب سؤل عن سبب توقفه كاعلم عامر (امتنع) الحكم بها لروال سببه كالوطرأ ما منع من قبول الشهادة قبله ان كان تجزئياً أو عداوة أو وصار المال له بموت انشده وله وهو وارثه كأمرا لانحومت أو جنون أو عصى كاقالة الأذرع ولا لا لا يدري اصدق أو لا أو الثاني ويسنون وبزرون أو قالوا انه يدون للقدف ان كانت برنا

وإن ادعوا الغلط وتقبل البينة بعد الحكم بشهادتهم يرجعوا قبله وإن كذبها ما كانت قبله بقية ما وقعه أو قبله بزمان لا يمكن فيه الاستبراء ولا تقبل بعده يرجع عيما من غير تعرض لكونه قبله أو بعده فيما يظهر ثم رابت بأزرعة قال في قواويه ما ماخصه تقبل البينة بالرجوع لأنه إمام فاسق أو مخطئ فمن كان قبل الحكم امتنع أو بعده فانتكح بالمال غرامه ونفى الحكم أهمل أنه ليس له بعد الرجوع وإن ثبت بالبينة كذبها العود للشهادة مطلقا لانها اماما فاسقا إن تعمد أو مخطئان وقد صرحوا بأن المخطئ لا تستمع (٢٧٩) منه إعادة الشهادة لكن بقدره أو أثبت

الباب ويظهر أنه لا يأتي هنا (أو) رجعوا (بعده) أي الحكم (وقبل استيقاض مال استوفى) أو قبل العمل بآثر عقد أو حل أو فسخ عمل به لأن الحكم تم وليس هذا مما يسقط بالشبهة (أو) قبل استيفاء (عقوبة) لادبي كقود وحذ قذف أو لله كحد زنا وشرب (فلا) استوفى لانها تسقط بالشبهة (أو بعده) أي بعد استيفائها (لم ينقض) لجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أولى منه والثابت لا ينقض بامر محتمل وبه يبطل ما قبل بقاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع قال السبكي وليس لاحكام ان يرجع عن حكمه أي بعله أو بنية كقائه غير مووجه ان حكمه إن كان باطن الامر فيه كظواهره نفذ ظاهرا وباطنا وإلا بان لم يتبين الحال نفذ ظاهرا فلم يجزله الرجوع إلا ان بين مسنده فيه كما علم امر في القضاء وعمل ذلك في الحكم بالصحة بخلاف الثبوت والحكم بالموجب لأن كلامهما لا يقتضي صحة الثابت ولا

الاربعة حدوده عيما سم (قول) وإن ادعوا الغلط أي لما فيه من التبرير وكان حقهما الثبوت وكما لو رجعوا عنها بعد الحكم معنى (قول) وتقبل البينة الخ أي وحديثه غير مان لثبوت رجوعهما كما اعتد به شيخنا الشهاب الرملي في دما شرح الروض سم (قول) وقعه الخ أي الحكم (قول) ولا تقبل بعده الخ عبارة النهائية والأوجه عدم قبولها بعده الخ كما دل على ذلك كلام العراقي في قواويه اه (قول) قال ماخصه تقبل البينة الخ) ظاهره القول بعدم التعرض المذكور سم وفيه نظر (قول) فاعلم أي من قول لابي زرعة لأنه اماما فاسقا أو مخطئ كما هو ظاهر صنع الشارع أو من قول الشارع ولأنه لا يدري الخ وهو قضية صنع المعنى (قول) مطلقا أي سواء كانت في عقوبة أو في غيرهما معنى (قول) لكن بقيد مر الخ وهو أن لا يكون مشهورا بالباطل أو اعتيد بنحو سبق لسان أو نسيان (قول) لأن الحكم الخ إلى قوله وأظن أن النهاية لا اقوله فينبض حكمه مالم يتم وما أتبه عليه (قول) وليس هذا مما يسقط بالشبهة أي حتى يثار بالرجوع نهاية (قول) وشرب) أي وسرفة نهاية (قول) لانها تسقط بالشبهة) أي والرجوع شبهة المعنى (قول) أي استيفائها) عبارة المعنى أي استيفاء المحكوم به اه (قول) لجواز كذبهم الخ) أي ولتأكد الأمر نهايته معنى (قول) عكس هذا) أي صدقهم في الرجوع عرش (قول) أي بعله أو بنية) أي إذا كان سبب الرجوع عليه بطلان حكمه أو شهادة بنية عليه بطلان حكمه فالعرش وهذا مني على أن الباء متعلقة بـ يرجع والظاهر أنها متعلقة بحكمه (قول) ووجهه) أي مقاله السبكي (قول) إلا أن بين الخ) راجع إلى قول السبكي ويمتثل إلى قول الشارع فلم يجزله الرجوع (قول) وعمل ذلك) يعني جواز رجوع الحاكم عن الحكم إذا بين مسنده رشدي (قول) والحكم بالموجب) انظر هذا مع ما تقدم في الهبة عرش (قول) لأن كلامهما الخ) علة لقوله خلاف الثبوت الخ (قول) لأن كلامهما لا يقتضي صحة الثابت الخ) أي فلم يكن هناك شيء يتوجه إليه الرجوع رشدي (قول) ولا المحكوم به) أي ولا صحة ما حكمه بوجهه (قول) لأن الشيء الخ) هذا إنما يناسب المعطوف عليه فقط وقوله ولأن الحكم الخ لا يناسب واحدا من المعطوفين فكان المناسب للمعطوف أن يقول ما قد منعت النهاية والاسنى في آخر باب القضاء ولأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اه (قول) فحينئذ) أي حين إذ حكم الحاكم بالصحة (قول) ومنها) أي شروط الصحة (قول) بها) أي بالصحة (قول) ويقبل قوله الخ) أي لانه أمين نهاية (قول) قبل الخ) عبارة النهائية وظاهر ما ذكره من احتياجه في دعوى الإكراه لقريته لول وجهه ورجوعه عن نظائره فخامة منصب الحاكم يتعين فرضه في مشهور الخ قال عرش قوله اقربته أو لوليان من كرهه اه (قول) لا كنت الخ) عطف على قوله بأن لي الخ (قول) في نفس) إلى قوله وأظن أن المعنى (قول) المتأني وأجلده) أو قطع سرفة أو نحوها معنى وروض (قول) أي الزنا الخ) عبارة المعنى بلفظ المصدر المضاف لضمير الزنا ولو حذفه كان مختصرا وعم يشمل جلد عبارة العيما ولورجع شهودنا حذوا للقفز وإن قالوا غلطنا وإن رجع بعض الاربعة محد وحده اه (قول) وتقبل البينة) أي وحديثه يفرمان لثبوت رجوعهما لهذا قال شيخنا الشهاب الرملي في قوله

المحكوم به لأن الشيء قد ثبت عندته ثم ينظر في صحته ولأن الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شروطها عنده ومنها ثبوت ملك العاقد أو ولايته فحينئذ جاز له بل لزمه أن يرجع عن حكمه بها إن ثبت عنده ما يقتضي رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك العاقد وقيل قوله بأن لي فسق الشاهد فينبض حكمه مالم يتم وقوله أكرهت على الحكم قبل ولو بغير قرينة على الإكراه اه وقضية النظر أن لا بد منها إلا أن يفرق بان فخامة منصب القاضي اقتضت ذلك وعليه فحل في مشهور بالعلم والديانة لا كنت فاسقا أو عدوا للحكم عليه مثلا لانها مبه (فان كان المستوفى قصاصا في نفس أو طرف) أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده) أي الزنا ومثله جلد القذف (وإمات)

من القود والخدم رجوعه (وقال) كاهن (٢٨٠) (تعدنا) وعلما انه يقتل بشهادتنا وعلما ذلك ومن لا يخفى عليهم اوطنا اننا نخرج

بأسباب فيما يتجه الى
وان بحث الرافى اهم
عظشون لان هذا لا عذر
لهم فيه بوجه الا ان كانت
الاسباب اوبه بظاهرة
لكل أحد وعليه قد يحمل
كلام الرافى أو قال كل
منهم تعدت ولا أعلم حال
صاحبي أو اقصر كل على
قوله تعدت (فعلهم) مالم
يعترف والى القائل بحقيقة
ما شهد به عليه (أقاص)
بشرطه ومنه أن يكون
جلد الزنا يقتل غالبا
ويتصور بان يشهدا به في
زمن نحو حر ومذهب
القاضى يقتضى الاستيفاء
فور أو ان أملك غالب علما
ذلك وبهذا يجاب عن
تنظير البقنى فيه كائن
الرفعة وأفهم قوله أقاص
أنه يراعى فيه المأثلة
فيحدثون في شهادة الزنا أحد
الكذف ثم يرجون (أو)
للتنوع لا للتخيير لما قدمه
أن الواجب أولا القود
والدية بدل عنه لأحدهما
(دية مغلفة) كما في مالم
موزعة على عدد رؤوسهم
لنسبة أهلا كالبيهم وخرج
بتمدنا أخطانا فعلهم دية
مخففة في مالم إلا ان
صدقتهم المأثلة أما لو قال
أحدهم تعدت وتعد

قذف وشرب اه (قوله من القود والخدم) عبارة المعنى والروض المجلد دله المات قتل الجلد فقط وهو
المتهم لان ما قبله غير الأقاص في طرف لا يحتاج الى التقيد بالمات والقصاص في طرف غير مقيد به (قوله
وعلما انه يقتل الخ) هو ليس بقيد بل مثله ما إذا سكتوا رشيدى (قوله اوطنا ذلك الخ) عبارة النهاية
والروض مع شرحه ولا اثر له ولم يعد رجوعهم لم يلم انه يقتل بقولنا الا قرب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية
بعيدة عن العلماء فيكون شبه عدم في مالمه ووجلا ثلاث سنين مالم تقدمه المأثلة اه (قوله لان هذا الخ)
أى قولهم ووطنا اننا نخرج الخ (قوله وعليه) أى على الظهور المذكور (قوله كلام الرافى) أى بحسب المذكور
(قوله او قال) الى المات في المعنى وإلى قوله واعترضه البقنى في النهاية (قوله او قال كل الخ) حطفت على
قول المات قالو اتعدنا (قوله او اقصر الخ) او قال كل تعدت وتعد صاحبي روض ونهاية (قوله ولى
القائل الخ) الاولى ولى الدم كما فى الاسنى والمعنى وعبارة النهاية مالم يعترف القائل اه قال الرشيدى يعنى
من قتل واستوفى ما منه القصاص وظاهر ان مثله المقتول ردة أو رجما مثلا فكان الاولى إبدال لفظة القائل
بالمقتول اه (قوله بشرطه) وهو المكافأة ع (قوله ومنه) أى شرط القصاص (قوله وهذا الخ) أى
بالنصير المذكور (قوله وافهم) الى المات في المعنى (قوله ثم يرجون) ولا يضر في اعتبار المأثلة عدم معرفة
محل الجنابة من الرجوم ولا قدر الحجر وعبده قال القاضى لان ذلك تفاوت يسير لا ذبرة به وخاف في
المهمات فقال بين السيف والذرة المأثلة أى ومنه (قوله في مالمه) الى قوله واعترضه البقنى في المعنى الى
ما أتبه عليه (قوله لان صدقتهم المأثلة) كذا في الروض والنهاية وعبارة المعنى والاسنى ان كذبهم المأثلة
فان صدقتهم فعلهم للدية وكذا ان سكت كما هو ظاهر كلام كثير خلافا لما فيه كلام الروض فانه صدقتهم لزمها
الدية (فرع) لو ادعوا ان المأثلة تعرف بخطاهم فلم تلحقها بها أو لا وجهان أو جهما ان لم يلم ذلك كا
رجوعه الاسنى ولا نالها اذ غرمت خلافا لما جرى عليه ابن القارى من عدم التحليف اه وقوله فرع الخ
كذا في النهاية (قوله اما لو قل) ولو قال كل تعدت واخطا صاحبي لا قصاص او قال أحدهما تعدت
وصاحبي أخطا أو قال تعدت ولا أدري أتعد صاحبي أم لا وهو بيت أم غائب لا يمكن مراجعته أو اقصر
على تعدت وقال صاحبه أخطا فلا قصاص وعلى المتعد طرد دية مغلفة وعلى الخطي طرد من مخففة
نهاية موافق وروض مع شرحه (قوله وقال صاحبه الخ) أى أو غائب أو مبتدئ روض ونهاية ومنه (قوله
دون الثاني) أى لانه لم يعترف إلا بشركه خطي أو بخطا اسنى ومنه (قوله ويجاب بمنع ذلك الخ)

في شرح الروض (فرع) لو لم يلم ولا رجعتا لكن قامت بينة برجوعهما لم يزم ما قال الماوردى لان الحق
باقى على المشهود عليه اه المتعد خلافه وانما يضمن الثبوت رجوعهما بالبينات أى وهذا إذا كان
الرجوع بعد الحكم (قوله ثم رايت بازعة قال في فتاويه ما أم خصه قبل البينة بالرجوع) ظاهر ما قبله ومع
عدم التعرض المذكور (قوله وقالوا كاهن تعدنا وعلما انه يقتل بشهادتنا الخ) قال في الروض ولا اثر
لقولهم أى بعد الرجوع لم يلم انه يقتل أى بقولنا الا قرب عهد بالاسلام أى أو نشئهم ببادية بعيدة عن
العلماء فيكون شبه عدم في مالمه ووجلا ثلاث سنين أى الا ان تقدمت المأثلة فيجب عليهم اه (قوله
وخرج بتمدنا أخطانا) قال في شرح الروض قال الامام وقدرى القاضى فيما إذا قالوا أخطانا تعزيرهم
لتركم التحفظ نقله عنه الاصل واقره وحذنه المصنف قول الاسنى والمعروف عدم التعزير فذكره به
الفتاوى والقاضى ابو الطيب والدينى وبن الصباغ والغوى والرويانى والقاضى بجلى لكن جمع الاذرى
بين السكامين بان هؤلاء ارادوا انه لا يتجزم التعزير بل هو راجع الى رأى الحاكم كما قال الامام اه
(قوله إلا ان صدقتهم المأثلة) بخلاف ما إذا كذبتهم المأثلة قال في الروض ولا يمين عليها أى لو ادعوا
انها تعرف خطاهم وان عليهم الدية وانكرت ذلك والعتمد ان عليهما يمين نفي العلم إذا طلبوا تحليفهما
ش مر (قوله دون الثاني) أى لانه لم يعترف إلا بشركه خطي أو بخطا (قوله ويجاب بمنع ذلك) فيه ما فيه

صاحبي وقال صاحبه أخطأت أو قال تعدت واخطا صاحبي أو قال أخطانا فيقتل الاول فقط لانه أقر بوجهه فيه
بحق دون الثاني ولو رجع أحدهما فقط وقال تعدنا قتل أو تعدت فلا واعترضه البقنى بأنه كثير كالمقاتل ويجاب بمنع ذلك

فليس ما فيه سم (قوله فليس الخ) أى الشاهد الباقي (قوله) بجامع أن كلا من الخطأ. والشاهد الباقي (قوله) وعلمته) إلى أن في المنفى وإلى قول المتن ولو رجع فهو دمال في النهاية إلا قوله ولا شهدوا له إلى إعادة ضير الجمع (قوله منه) أى عامر في الجراح (قوله) أن عمل هذا) أى وجوب القود أو الدية عليهم أو على أحدهم (قوله فاقود) أى أو الدية (قوله) رجوع وحده) إلى أن في المنفى إلا قوله وعلنا الخ وقوله أو مع من مر (قوله) وقال تعددت) أى الحكم بشهادة الزور فان قال أخطأت فدية بخفة عليه لا على عاقلة كذبته استنى ومنفى (قوله) وقال تعددت) أى وعدت أن يقتل بكى ولم يقل الولي عدلت تعدده (قوله) لأنه قد يستقل الخ) عبارة المنفى في شرح فان قالوا أخطأنا فعليه نصف دية الخ نصها قال الرافعي كذا نقله البغوي وغيره وقياسه أنه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كولو رجع بعض الشهود أو ورد القياس بان القاضي قد يستقل بالمباشرة فيما إذا تضي بعلمه بخلافه وجود وبأنه يقتضى أنه لا يجب كمال الدية عند رجوع الشهود وحدهم مع أنه ليس كذلك اهـ (قوله) كتاباتي) أى فى المتن انصار (قوله) بحث استواءهما) أى رجوعه وحده أو والشهود عشرين عبارة سم أى السنتين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده اهـ ولا بما يجب النصف فقط رشدى (قول المتن) عليه) أى القاضي وقوله وعلمهم أى الشهود وفى وعش (قوله) توزيعا على المباشرة (السبب) يعلم منه أن عمل قولهم ان المباشرة مقدمة على السبب بالنسبة للقصاص خاصة لكن ينبغي التامل في قوله توزيعا على المباشرة والسبب رشدى (قول المتن) ولورجع من الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على مقاله في شرح الروض ولا يفتى في اشكاله اذا لاثرت التركة قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كاهو ظاهر إلا أن يصور بمالوزكام في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية أخرى وقبلهم الحاكم تعويلا على التركة السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التركة وحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يتخلو عن اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى رد هذا التصور بان هذا لا يمكن إيجابه للقصاص لأن شرطه قصد الشخص ولم يوجد اهـ سم (قوله) أو مع من مر) في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد المازكى والولى وكذا القاضي في لزوم القود فان آل الأمر إلى الدية فهى عليهم بالسوية أرباعا وهذا ما صححه البغوي إلى أن بين أن النوى صحح أن المؤاخذ والولى وحده وقد يبدد ذلك أنه فيما إذا رجع الشاهد المازكى وآل الأمر إلى المال وجب الدية عليها نصفين فليتأمل سم (قول المتن) فلا يصح أنه يضمن) أى دون الأصل عشرين عبارة الرشيدى قوله بالقود أو الدية هذا كالصريح فى أن القود أو الدية على المازكى وحده ويصرح به قوله فى الفرق الا فى كان الملهج هو التركة وقوله لأنه الملهج كالزكى لكن فى الأنوار انه يشارك الشهود فى القود أو الدية فليراجع اهـ أقول وبالله أى رد ما فى الأنوار أشار الشارع بقوله وبه يتدفع ما لجمع هنا (قوله) بالقود) أى بالشرط المذكورة شرح المنهج أى ان قال تعددت ذلك وعدلت أنه يستوفى منه بقوله وجعل الولي تعدده (قوله)

قوله على أن الرافعي بحث استواءهما) أى المستثنين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله) ولو رجع من ذلك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على مقاله في شرح الروض ولا يفتى في اشكاله اذا لاثرت التركة قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كاهو ظاهر إلا أن يصور بمالوزكام في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية أخرى وقبلهم الحاكم تعويلا على التركة السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التركة وحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يتخلو عن اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى رد هذا التصور بان هذا لا يمكن إيجابه للقصاص لأن شرطه قصد الشخص ولم يوجد اهـ (قوله) ايضا ولو رجع من ذلك الخ) فى شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد المازكى والولى وكذا القاضي في لزوم القود فان آل الأمر إلى الدية فهى عليهم بالسوية أرباعا وهذا ما صححه البغوي إلى أن بين أن النوى صحح أن المؤاخذ والولى وحده وقد يبدد ذلك أنه فيما إذا رجع الشاهد المازكى وآل الأمر إلى المال وجب الدية عليها نصفين فليتأمل (قوله) أو مع من مر) انظر ما على المازكى من الدية

أنه يضمن) بالقود أو الدية لأنه بالتركة يلجى القاضي للحكم المقضى للقتل ويفرق بينه وبين ما يأتى فى شاهد الإحصان بان الزنا مع قطع النظر عن الإحصان صالح للالجاء وإن اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن التركة غير صالحة أصلا فكان الملهج هو التركة وبه

ولورجج الأصل وفرعه اختص الغرم بالفرع لأننا الملقى كانا زكى (أو) رجغ (ولى وحده) دون الشهود (فعلية قصاص أو دية) كاملة لأنه المباحة القتل وبحسب البلغنى أنه لأن (٢٨٣) رجوعه قطع الطريق لأن الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يصب قطب فهو كأم (أو) رجغ

الولى (مع الشهود) أى مع
القاضى والشهود (فكذلك)
لانه المباشر فهم كالمسك
مع القاتل (وقيل هو وهم
بركام) لكن عليه نصف
الدية ان وجبت لتعاونهم
على القتل (ولو شهدا بطلاق
بائن) خلع أو ثلاثا ولو
لرجعة كما يحشه البلقنى
(اورضاع) عزم (اولعان
وفرق القاضى) بين المشهود
عليه وزوجه ويؤخذ انه
ان الكلام فى حق فلا غرم
فى شهود ببيان على ميت كما فهمه
كلامهم هذاع لنتهم الآية
اذ لا توبت فقول البلقنى
لم يؤمن تعرض له اى صريحا
(فرجعا دام الفراق) لما
مران قولها فى الرجوع
محتمل والقضاء لا يرد
بمحتمل وبحت البلقنى
انه لا يكره التفريق بل لا بد
من القضاء بالتحريم ويترتب
عليه التفريق لا نه قد يقضى به
من غير حكم بتحريم كفى
النكاح الفاسد ويجاب بما
مران الاصح ان تصرف
القاضى فى امر رفع اليه
وطالب منه فصله حكم منه
كقسمه مال المفقود ولا شك
ان التفريق هنا مثالا فلا
يحتاج لما ذكره قبل قوله
دام الفرق غير مستقيم فى

ولا كان الزوج قناكله لانه لا ملك له والسيد لا تعلق له بضع زوجة عبده وإعادة (٢٨٣) ضمير الجمع على الاثنين سائق

(مهر مثل) ساوى المسمى
أولا لانه بدل البضع الذى
قوتاه عليه فان كان مجزوا
أو غائبا طالب و له أو
وكيله (وف قول) عليهم
(نصفه) فقط (إن كان)
الفراق (قبل وطء) لانه
الذى قوتاه وأوجب بأن
النظر فى الألاف ليدل
المتاف لاما قام به على
المستحق ولهذا لو أبرأته
عنه رجع بكه وخسرج
بالبائن الرجعى فان رجع
فلا غرم لإذ لا تفويت
والاوجب كالبائن وتمكنه
من الرجعة لايسقط - منه
الأتري أن من قدر على
دفع مائة فله فسكت
لايسقط حقه من تعزيره
لبدله وبجوابه البعنى
هنا (ولو شهدا بطلاق
وفرق) بينهما (فرجعا
فقامت بينة) أو ثبتت بحجة
أخرى (أنه) لانكاح
بينهما كان ثبت أنه كان
بينهما رضاع محرم أو أنها
بانت من قبل (فلا غرم)
عليها إذ لم ينفوا تعلقه شيئا
فان غرما قبل البينة
استردا (ولو رجع شهود
مال) عين ولو أم ولد شهدا
بعقبا أو دين وان قالوا
غلطنا (غرموا) للحكم
عليه قيمة المتقوم ومن
المثل بعد غرمه لاقيله هل
يعتبر فيها وقت الشهادة

بعده معنى (قوله) ولا كان الزوج قناكله خلافا لبعنى عبارة الرابعة أى من الصور التى استثناها للبقي من
وجوب مهر المثل إذا كان المشهود عليه قناكلا غرم له لانه لا ملك ولا مال له لا تعلق له بزوجة عبده ولو
كان مبهضا غرم له المشهود عليه قناكلا غرم له لانه لا ملك ولا مال له لا تعلق له بزوجة عبده ولو
استظهر به من المتأخرين إلحاق ذلك بالأكساب فيكون السيد كالعبد إذا كان قنا وبضه فإذا كان
مبهضا لان حق البضع اشتباها فله المأذون فيه اه (قوله) ساوى المسمى (الخ) وسواء ادفع اليها الزوج
المهر أم لا علاف تأخير دفع الدين لا يفرق من قبل دفعه لان الحيلولة هنا قد تحققت معنى وأسنى (قوله) فان
كان أى الزوج (قوله) الفراق أى حكم القاضى به معنى (قوله) لا يسطح حة (الخ) ولو جرح شاة غيره فلم
يذبحها المكها مع التمكن من حق مايت أمضى معنى (قوله) ان تزولوا شهدا (الخ) ولو شهدا ان تزولوا باناف
ودخلها ثم رجع بعد الحكم غرمها ما اتص من مهرها ان كان الالف دونه على الاصح وان طلقها او
اعتق أمته باناف ومهرها او قيمتها فان غرمها فاعلها وكل اتفاقية الألف فوق قيمتها ان الفرق يؤدى من
كسبا وهو السيد علاف الزوجة أو ينفق لزوج ولو أم ولد ثم رجعها بعد الحكم غرمها اتفاقية وظاهر ان قيمة
أم الولد والمهر تؤخذ منهما الحيلولة حتى يترددا بعد موث السيد أى من ركنه وشرط ابن الرقة
لاستردادها فى المهر ان يخرج من الثالث فان خرج منه بوضه استرددت ما خرج نهاية قسب به ذكره ثلثا
عن الاسنى ماضيه وهو الصحيح اه أى خلافا لبعنى حيث وافق الزوج فى انها يغرم ما ان الالف فقط فى
الامة كل زوجة (قوله) ان ينفق أى بانز و فرق أى بشم اذ تهما أو لم يفرق فكهم بالاولى معنى (قوله) كان
ثبت أى بينة أو حجة أخرى كالقرار (قوله) ان ينفق أى أو نحوه وكان أو دفع معنى (قوله) من قبل
أى قبل الرجوع معنى (قوله) استردا) ولورسب هذه البينة بعد حكم الحاكم بالاسترداد بنبى ان تقوم
ما استردا لثبات وقت دليها ما كان اخذها ولم أر من ذكره معنى (قوله) ان ينفق أى بانز و فرق أى بشم اذ تهما أو لم يفرق فكهم بالاولى معنى (قوله) كان
رجعنا ولكن قامت بينة برجوعهم الم يفرع ما شينا قال المأوردى لان الحق باق على المشهود عليه معنى وفى قسم
بعد ذكره ذلك من الاسنى ماضيه قال شيخنا الشهاب الرملى اعتمدت انهما يغرمان اه وتقدم فى
الشرح والنهاية فى اول الفصل ما وافقه (قوله) دين) إلى قوله وهل يعترف بالمعنى لإقوله ولو أم ولد شهدا
بعقبا أو إلى قوله فقطهى شرط فى النهاية لإقوله وهل يعتبر إلى ولا رجوع وقوله لرجوع مع شهود الزنا أو
وحدهم (قوله) ولو أم ولد (الخ) تقدم انفا عن النهاية والاسنى ما يتفق برأجه (قوله) وان قالوا غلطنا
الاسيك تأخير عن جواب (قوله) المأذون غرموا (الخ) وإذا حكم القاضى بشهادين فبأنمر دودين فى شهادتهما
بكتف ورق أو فسق أو غيرهما قد سبق ان حكمه يدين بطلانه فتعود المطالبة بشهادتهم بوجبة والمعتقة بها
أمة فان استوفى بها قبل أو قطع فى عالة القاضى الضمان ولو حدث الله تعالى وإن كان المحكوم به مالا نافعا
ضمنه المحكوم له فلو كان ميسرا أو غائبا غرم القاضى المحكوم عليه ورجع به على المحكوم له إذا اليسر
أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم يأتون على شهادتهم ولا على الماكن لان الحكم غير معنى على شهادتهم
مع انهم يتابعون للشهود معنى وروض مع شرحه وأقره سم (قوله) للمحكم عليه (الخ) (نتيه) لو
صدقهم الخصم فى الرجوع عادت الدين إلى من اتزعت منه ولا غرم معنى (قوله) قيمة المتقوم ومثل المثل
وقافا للشيخ والنهاية والمعنى وفى البجيرى ماضيه قال سلطان والزيادى وفيه نظر لان المأذون إنما هو
للحيلولة قالوا اوجب القيمة مطلقا حيث قيل تعتبر وقت الحكم وهو المأذون لانه المأذون حقيقة وقبل أكثر
ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقبل يوم شهدوا اه (قوله) بعد غرمه أى البدل (قوله)

الزركشى أشبههما الثانى وعزاه الدامى لابن سريج ولم يحك غيره اه وقياس ما تقدم عن الرافعى فى عتق
الامة ترجيع الأول (قوله) قناكله) خرج المبعض فهل المراد ان له جميع المهر أو ان له بقسطه راجعه (قوله)
ولو رجع شهودا لمال غرموا) (فرع) لو لم يقلوا رجعتا لكن قامت بينة برجوعهم لم يفرع ما قال المأوردى
لان الحق باق على المشهود عليه شرح الروض قال شيخنا الشهاب الرملى المعتد انهما يغرمان (قوله)

لأنها السبب أو الحكم لانه المنة وحقيقة كل محتمل والاقرب الاول في الشاهد والثاني في الحاكم ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء لا بعد موت السيد والتابع لا بعد وجود العفة (في الاظهر) لانهم احوال اي بينهم وبين ما له ومن ثم لو توه ببدله كبيع بثن يعادل المبيع لم يغرما وكأله الماوردي واعتمده البلقيني وشذ ابن عبد السلام ومن تبعه في قوله من سعى برجل لسلطان فخره مشيئار جمع به على الساعي كشاهد رجع وكأله قال هذا ليدل لعدم اه (٢٨٤) والفرق واضح لذل الجاه من الساعي شرعا (ومقرجموا اكهم وزع عليهم الترم)

بالسوية إن اتحدوا عنهم وان ترتب رجوعهم أو زادوا على النصاب (أو) رجع بعضهم ونقي نصاب) كاحد ثلاثة في غير زنا (فلا غرم) لبقاء الحجة (وقيل يغرر قسطه) لان الحكم مستند لكل (وان نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه) كان رجع احد اثنين (فقط) من النصاب وهو النصف يغررهما (راجع) (وان زاد عدد الشهود على النصاب كاثنتين من ثلاثة) (فقط) من النصاب فعليهما نصف لبقاء نصف الحجة (وقيل من العدد) فعليهما ثلثان لاستوائهم في الاتلاف (وان شهد رجل وامرأتان) فيما يثبت بهم ثم رجعا (أو) فعليه نصف وهما نصف على كل واحدة رجع لانهما كرجل واخذمنه انهم يتوزعون الاجرة كذلك وفي نظر والفرق واضح فان مدار الاجرة على التعب وهو يختلف باختلاف الاشخاص ومدار الحكم على الاجاء وهو ليس كذلك والخشي كالاثني (أو) شهد رجل (واربع رضاع) ونحوه مما يثبت بحضن ثم رجعا

والاقراب الاول في الشاهد خلافا لثانيه والاسنى عبارة الاول والعبرة بوقت الشهادة إن اتصل بها الحكم اه وعبارة الثاني والعبرة فيها بوقت الشهادة كقائه الروايات من ان القاصر وهو محمول على ما إذا اتصل بها الحكم لانه وقت نفوذ العقوبة به غير الماوردي على احد وجيه ثانياه اعتبارا اكثر قيمة من وقت الحكم إلى وقت الرجوع اه قال الرشدي قوله إن اتصل الحكم اى فان لم يتصل بها لعبرة بوقته لانه وقت نفوذ العقوبة (قوله) ولا رجوع في الشهادة (الخ) عبارة الروض مع سره والمغنى والنهاية أو شهدا ببلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لاقبله لان الملك إنما يزول بعده أو شهدا بتعلق عتق أو طلاق بصفة ثم رجعا به بد الحكم غرما المار والقيمة بعد وجود العفة لاقبله لماراه (قوله) وبالتعلق (الخ) ولو شهدا ثنائين بكتابة رقية ثم رجعا به بد الحكم وعنى بالاداء ظاهر ادل بغير ان القيمة كلها لان الموردي من كسبه او نقص النجوم: به لانه الفاش وجمان اشبههما كقال الزركشي الثاني معنى وفي سم بعد نقله عن الاسنى نحوه ما نصه موقاس ما تقدم عن الرافعي عنى في الامه ترجيح الاول اه وكذا جرى عليه النهاية عبارة أو شهدا بكتابة ثم رجعا غرما جميع القيمة في أرجح الوجوه لان نقص النجوم عنها اه اى القيمة عرش (قوله) ومن ثم لو فوته) ولو استوفى المشو له بشهادة اثنين مالا مما وجه للخصم أو شهدا باقالة من عقدو حكمهم اثم رجعا فلا غرم عليهم لان الغارم عا اليه ما غرمه اه عنى (قول المتن) وتقرجموا كلهم (الخ) ولو شهدا أربعة على اخر باربعائة فرجع واحد منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث عن ثمانمائة والرابع عن الجميع فغرم الكل مائة ارباعا لانها تقام على الرجوع عنها وتغرم ايضا الثلاثة اى غير الاول نصف المائة لبقاء نصف الحجة فيها بشهادة الاول واما المائتان الباقيتان فلا غرم فيها لبقاء الحجة هما نهاية واسنى ومعنى وفي عرش بعد إضاح ذلك ما نصه قوله نصف المائة اى زيادة على المائة التى قسمت بينهم اه (قول المتن) وزع عليهم (الخ) ولو شهدا ثنائين بعد نكاح في وقت واثنان بالوطء في وقت بعده واثنان بالتابع بعد ذلك ورجع كل عا شدي به بد الحكم غرم من شهد بالعد والوطء ما غرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالعد ونصف بالوطء ولا يغرر من شهد بالتعلق شيئا ولا من اطلق الشهادة بالوطء اه معنى (قوله) بالسوية إلى قوله واخذته منى المغنى (قوله) لبقاء الحجة (أى فكان الرجوع لم يشهد معنى (قول المتن) وإن نقص النصاب) اى بدرجوع بعضهم وقول المتن عليه اى النصاب معنى (قوله) كان رجع احد اثنين) اى فيما يثبت بهما كالتى معنى (قوله) كاثنتين من ثلاثة (أى فى غير الزنا معنى (قوله) واخذته) اى من التعليل (قوله) وفيه نظار (الخ) قاله تيدان كلالنهم يستحق اجرة مثل عمله عرش (قوله) والخشي إلى قوله وإن تاخرت في المغنى (قوله) فلم يتبين) اى الرجل (قول المتن) فلا غرم في الاصح وعليه لو

ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء) عبارة الروض وشرحه أو شهدا ببلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بد المات لاقبله لان الملك إنما يزول بعده الخ أو شهدا بتعلق طلاق أو عتق بصفة الخ اه هل إذا حكم القاضى بشهو فباوامر دودين قد صدق انه يتنقض فتعود الماطلة زوجة والمدة ثمانية وإن استوفى قطع أو قتل فعلى عاتلة القاضى ولو في حد الله تعالى فان كان اى المحكوم به مالا لافاضته المحكوم له فلو كان معسر ائى أو غائب غرم القاضى ورجع به إذا ايسرو لا غرم على الشهود (قوله) ومتى رجعا اكهم وزع عليهم الغرم أو بعضهم ونقي نصاب (الخ) قال في الروض وإن شهدا أربعة باربعائة ثم رجع واحد عن مائة (فعليه ثلث ومن ثلثان لما تقرر كل ثنتين برجل ومن يفر من هذه الشهادة فلم يتعين الشرط) فان رجع هو أو ثنتان فقط فلا شهد غرم في الاصح) لبقاء النصاب (وان شهد هو واربع) من النساء (عالم) ورجع الكل (فليل كرضاع) فعليه الثلث أو هو وحده فعليه النصف كاعلم من قوله أو لا فقط ويدل له أيضا قوله (والاصح) انه (هو) عليه (نصف ومن) عليهن (نصف) لانه النصف ومن وان كثرن كنصف لاذل يقبل منفردات في المال (سواء رجع من معه أو) من هذا لغة (وحدن) بخلاف الرضاع يثبت بحضن (وان رجع ثنتان

فالأصح) انه (لا غرم) عليها البقاء النصاب ولو شهد رجلان وامر اثم رجوع الزمها (٢٨٥) الحسن (و) الاصح (ان شهود احسان) مع

شهوده عشرة نسوة ثم رجعوا غم السدس وعلى كل اثنين السدس فان رجع منهن ثمان أو هو ولو مع ست فلا غرم على الراجح لبقاء الحجة وان رجع مع سبع غرموا الربع لبطان ربع الحجة وان رجع كلين دونه أو رجعوا مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحجة فيها أو مع تسع غرموا ثلاثة ارباع معنى وروض مع شره (قوله مع شهود زنا) عبارة المغني دون شهود الزنا كما صورها في الشرح والروضناو معها كما يشمله اطلاق المصنف فان الخلاف جاري في ذلك اه (قول المتن مع شهود تعليق طلاق الخ) اي على صفة معنى (قول المتن وعق) الواو بمعنى أو كما يشير اليه الشارح (قول المتن لا يفرمون) اي أو لا يفرم شهود الزنا والتعليق رشدي (قوله فلان امر) ولا نهم لم يشهدوا بموجب عقوبة الزنا وضوءه بصيغة كمال نهاية ومعنى (قوله ورجعوا مع شهود الزنا) او وحدهم) الانسب اما تقديمه على قوله او شهود صفة كما مر عن المغني او تركه كما في النهاية

(كتاب الدعوى)

(قوله وهي لغة) الى قوله وشرعا في المغني وكذلك في النهاية لا لقوله الفنى (قوله وهي لغة الطلب الخ) وألفها للتأنيث نهاية بمعنى (قوله او باطل) فيه بحث ان عطف على حق لانه لا يتصف بالسبق لاثبت الدين لزيد على عمرو والمدعى به يزيد دعوى باطل لم يتحقق قطعا فليتامل سم (قوله وقيل الخ) ومن قال به شيخ الاسلام (قوله عن وجوب حق للبخر) المراد وجوده له تعلقه به فيشمل دعوى الولي والوكيل وناظر الوقف حلبي (قوله عندنا كم) اي وما في معناه وهو المحكم والسيد كباقي وذو شوكه اذا تصدى لفصل الامور بين اهل محله كما تقدم وما يأتى في قوله ولسرانه يجب الاداء عند نحو وزير الخ عش (قوله وهي لا يتبادر منها الا ذلك) او ارادوا بالحاكم ما يشمل المحكم سم (قوله جمع بينة) الى قوله ما وجب تعزيز رافى المغني (قوله لان بهم الخ) اسمى ابو ذلك لان المغني واسم ابن خنيزم الشان بخيري (قوله وجمعوا الخ) عبارة المغني وافراد المصنف الدعوى وجمع البينات لان حقيقة الدعوى واحدة والبيئات مختلفة اه (قوله كاسر) اي في الفصل الاول من الشهادات (قوله والاصل) الى قول المتن ان لم يخف في النهاية لا لقوله لغير مال الى كتابه وقوله كذا قيل وقوله وهذا رادى وقضية قوله هو لعل لا تسمع على مامر (قوله والاصل فيها) اي في الدعوى والبيئات (قوله ويعطى الناس الخ) لم يظهر تخريج الحديث على طريقة اهل الميزان لانه اذا استثنى نقض التالى انتج نقض المقدم فيكون المغني ولكن لم يدع الناس دما رجلا واما لهم فلم يعطوا الخ هوذا غير ظاهر لان ادعاء الدما والاموال واقع الان يقال اطلق السبب هو قوله لا داعى اناس الخ واداد السبب وهو الاخذ نعم يظهر فيه استثناء نقض المقدم لكنه غير مطرد لا نتاج وان انتج هنا لخصوص المادة فالاولى تخريج الحديث على قاعدة اهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثانى والتقدير امتنع ادعائهم شرعا ما ذكر لامتناع اعطائهم بمجرد ادعائهم بلاينة كما اشار اليه بقوله ولكن البيئات الخ في رواية فهو في معنى نقض المقدم وكذا قوله ولكن العين الخ بخيري محذف (قوله وفي رواية الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغني وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البيئات على المدعى الخ (قوله ومعناه الخ) اي الحديث عبارة الاسنى

وأخر عن مائتين والثالث عن ثلثائة والرابع عن أربعائة قال جرعة عن مائتين فقط فاته يفرمها الاربع مائة ثلاثة ارباع مائة يفرمها غير الاول بالسوى يقال في شره قال البيهقي الصحيح ان الثلاثة انما يفرمون نصف الماتعوما ذكر انما يتأني على الضعيف الفائل بان كلا منهم انما يفرم حصته مما رجع عنه وما فاه متعين فعليه النصف الاخر ولا غرم فيه اه وما نقله عن البيهقي وقال انه متعين هو الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الرمل

(كتاب الدعوى والبيئات)

(او باطل) فيه بحث ان عطف على حق لانه لا يتصف بالسبق اذ ثبت الدين لزيد على عمرو المدعى به يزيد دعوى باطل لم يتحقق قطعا فليتامل (قوله وهي لا يتبادر منها الا ذلك) او ارادوا بالحاكم ما يشمل المحكم

لادعى اناس دما رجلا واما لهم ولكن العين على المدعى عليه وفي رواية سندها حسن البيئات على المدعى العين على من انكره ومعناه توفى

شهود زنا (أو) شهود (صفة) مع شهود تعليق طلاق وعق (لا يفرمون) إذا رجعوا بعد الرجوع ونفذ الطلاق أو العتق وان تأخرت شهادتهم عن الزنا والتعليق اما شهود الاحسان فلما مر فيهم اول الفصل رجعوا مع شهود الزنا او وحدهم واما شهود الصفة

فلا نهم لم يشهدوا بطلاق ولا عتق وانما اثبتوا صفة فقط هي شرط لا سبب والحكم انما يضاف للسبب لا للشرط (كتاب الدعوى) وهي لغة الطلب والتنى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وجميع ادعائهم بفتح الواو وكسرهما كفتاوى وشرعا قيل اخبار عن سابق حق او باطل للبخر على غيره بمجلس الحكم وقيل اخبار عن وجوب حق للبخر على غيره عند حاكم كليلزمه به هو الاشهر وكانهم انما لم يذكروا الحكم هنا مع ذكرهم له فيما بعد لان التعريف للدعوى حيث اطلقت روى لا يتبادر منها لاذلك (والبيئات) جمع بينة وهم الشهود لانهم يتبين الحق وجمعوا لاختلاف انواعهم كما مر والدعوى حقيقة لا تختلف والاصل فيها قوله تعالى وإذا دعا الى الله وسوله ليحكم بينهم الا توخى الصالحين لو يعطى الناس بدعواهم

استحقاق المدعى على البينة اذ هو جانب (٢٨٦) بادعائه خلاف الاصل وبراه المدعى عليه على البينة لقوة جانبه باصل براه فهو لما كان

والنهاية المعنى فيه ان جانب المدعى ضيف لدعواه خلاف الاصل فكلف الحجة القوية فوجانب المنكر قوى
فاكتفى منه بالحجة الضعيفة اه زاد المعنى وانما كانت البينة قوية واليمين ضعيفة لان الحالف منهم في يمينه
بالكذب لانه يدفع ما عن نفسه بخلاف الشاهد **(قوله)** وبراه المدعى عليه اي وتوقف براه المدعى
عليه **(الخ قوله)** كذلك اي على الترتيب المذكور **(قوله)** لا غير مال الخ سيدكر محرز **(قوله)** سواء كان
الخ اي الدعوى والذات كبرت او بيل الطلب **(قوله)** لا بد سيدكر محرز **(قوله)** ولا يجوز الخ الاولى
التفريع **(قوله)** ولا يجوز للاستحقاق الخ نعم قال الماوردي من وجبه له تعزير او حذوف وكان في بادية
بعيدة عن السلطان فله استيفاءه وقال ابن عبد السلام في اواخر قواعده لو انفر د بحيث لا يرى يبنغي ان لا يمنع
من القود لاسيا اذا عجز عن اثباته نهاية ومعنى وفي سم ردد ذكر ذلك عن الاسنى مانصه وقوله فله
استيفاءه لا يثبت ان مستحق التعزير او حذوف لا يستوفيه بنفسه وليس لاحكام الاذن له على استيفائه
لان الحال هنا حلا ضرورة والحاكم لا ياذن فيها ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضمر
المحذور او المعزير بزيادة او تشديدها وقال عرش قوله بعيدة عن السلطان اي اوقرية عنه وخاف من الرفع
اليه عدم التحسين من اثبات حقه او غرم دراهمه استيفاء حقه حيث لم يطع عليه من يثبت بقوله وامن الفتنة
وقوله فله استيفاءه اي ومع ذلك اذا بلغ الامام ذلك فله تعزير له لانيته عليه وقوله يبنغي ان لا يمنع من القود
اي شرعا في جواز ذلك له باطنا اه **(قوله)** لا يستقل له اي بالاستيفاء **(قوله)** لاسكن لا تسمع فيها الخ اي
فالطريق في اثباتها شهادة الحسبة رشدي **(قوله)** لانها ليست حقا للدعى اي ومن له الحق لم ياذن في
الطلب بل هو مأمور بالاغراض والدفع ما يمكن معنى **(قوله)** على المقدوف الخ اي اوعلى وارثه الطالب معنى
(قوله) ومرا اي في مبحث وجوب اداء الشهادة **(قوله)** كذا قيل وافقه المعنى **(قوله)** لا اذا توقف استيفاء
الحق عليه ومع ذلك الامام والقاضي الكبير منع من ذلك لعدم رايته عرش **(قوله)** لم يقع الموقف الخ اي
في غير مامر عن الماوردي وابن عبد السلام رشدي **(قوله)** وهو كذلك لعله في غير العقوبة كالنكاح
والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجها او رجعتها معاملة الزوج عجزا له ذلك فيها
بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا فليراجع سم على حج عرش **(قوله)** لا في صور الخ عبارة النهاية والمعنى
وهو كذلك في حد القذف لا القود اه قال عرش قوله في حد القذف اي اذا كان قريبا من السلطان لم يمس
ان البعيد لا يشترط في حقه الرفع اه **(قوله)** وكل ما تقبل الى الحق في المعنى لا القود بل لا تسمع على مامر **(قوله)**
وكل ما تقبل فيما الخ اي كعتيق بستره شخص بحجري **(قوله)** بل لا تسمع الخ المعتد انها تسمع في غير
حدود الله تعالى اما فيها فلا سلطان **(قوله)** ومنه اي ما تقبل فيه شهادة الحسبة **(قوله)** قتل من
لا وارث له الخ انظر هل يحجر هذا على ما قاله في شرح الروض والبهجة في مبحث شهادة الحسبة من ان

مدار الخصومة على خمسة
الدعوى والجواب واليمين
والنكول والينة ذكرها
كذلك (تشرط الدعوى
عند قاض او محكم او سيد
(في غير مال مما لا تسمع
فيه شهادة الحسبة سواء
اكان في غير عقوبة كنيكاح
ورجعة وولاية وظهار
وعيب نكاح او بيع ام في
(عقوبة لا بدى) كخصاص
وحد قذف ولا يجوز
للمستحق الاستقلال به
لظم خطره اما عقوبة الله
تعالى فهي وان توقفت على
القاضي ايضا لكن لا تسمع
فيها الدعوى لانها ليست
حقا للدعى نعم لقاذف
أريد حده الدعوى على
المقنوف وطب حلقه على
انه لم يزل ليقط الحد عنه
ان نكل وما يوجب تعزيرا
لحق الله تعالى تسمع
الدعوى فيه ان تعلق بمصلحة
عامة كطرح حجارة
بطريق ومرا انه يجب
الاداء عند نحو وزير
وقضيته صحته الدعوى عنده
كذا قيل وفيه نظر لان
الذى مرنا لا يلزمه الاداء
عنده الا اذا توقف استيفاء
الحق عليه وحيث لا الاداء
لهذه الضرورة لا يستدعى
توقفه على دعوى وهذا
يرد اراد شارح لهذا

(قوله) لا غير مال عبارة المنهج في غير عين ردين اه **(قوله)** رشدي صحته الدعوى عنده الخ (فرع)
تقدم في اول الصرم ولا يحتاج في اثباته بدليل نحوه الى دعوى في اوجه **(قوله)** لم يقع الموقف وهو كذلك
في حد القذف لا القود ش من **(قوله)** وهو كذلك لعله في غير الدورية كالنكاح الرجعة باعتبار الظاهر
فقط حتى لو عامل من ادعى زوجها او رجعتها معاملة الزوج عجزا له ذلك فيها بينه وبين الله تعالى اذا كان
صادقا فليراجع **(قوله)** لا في صور مرث قال في شرح الروض نعم قال الماوردي من وجبه له تعزير او حذوف
قذف وكان في بادية بعيدة عن السلطان له استيفاءه وقال ابن عبد السلام في آخر قواعده لو انفر د بحيث
لا يرى يبنغي ان لا يمنع من القود لاسيا اذا عجز عن اثباته اه وقوله استيفاءه لا يثبت ان مستحق التعزير
او حذوف القذف لا يستوفيه بنفسه وليس لاحكام الاذن له في استيفائه لان الحال هنا حلا ضرورة والحاكم
لا ياذن فيها ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضمر المحذور او المعزير بزيادة او تشديد
(قوله) ومن قتل من لا وارث له الخ انظر هل يحجر هذا على ما قاله في شرح الروض والبهجة في مبحث

المعتد

وجواب آخر عنه وقضية قوله يشترط انه لو استوفاه بدون قاض لم يقع الموقف وهو كذلك لا في صور

مرث في استيفاء النصاص وكل ما تقبل فيه شهادة الحسبة لا يحتاج فيه لدعوى بل لا تسمع على مامر ومنه قتل من لا وارث له

أروة. فلهذا الحق فيه السليم وإن قاطع الطريق الذي لم يقبل القدرة عليه لانه لا يتوقف على طاب خرج بالعقوبة معها المال لأن المال كونه مأخوذاً ظهر من غير دعوى كمال (وان استحسن) شخص (عينا) عند آخر ملك ركنا بنحو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما يحتمل جمع أو لولا كان غيباً عن دليله قدر على أخذها (فلهذا أخذها) مستفلاً (ان لم ينفذ) إليه وعلى غيره كما هو ظاهر سواء أكانت يده عادية أم لا كان اشترى مفسر المأخوذة نعم من اثمنته المأخوذة كدفع بمنع عليه أخذها تحت يده من غير علمه لأن فيه ارباعاً له بظن ضياعها ومنه يؤخذ حرمة كل ما فيه ارباع للغير ودليله ان زيد بن ثابت ثابت تام في حفر الخندق فأخذ (٢٨٧) بن الصحابة ملاحه فبني النبي صلى الله

عليه وسلم عن ترويع المسلم من ومنذ ذكره في الاصابة لكن يشكل عليه ما رواه احمدان ابا بكر خرج تاجراً ومعه بدر بن نعيمان سويط فقال له اطعني قال حتى يحبي ابا بكر فذهب لanas ثم وابعاهم موريا انه فقه بعشر قلائص فجاءوا وجعلوا في عنقه حبلاً وأخذوه فبلغ ذلك ابا بكر رضي الله عنه فذهب هو وأصحابه اليهم فأخذوه منهم ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم فضحك هو وأصحابه من ذلك حتى بداسنه وقد يجمع بحمل انتهى على ما فيه ترويع لا يحتمل غالباً كافي القصة الأولى والاذن على خلافه كافي الثانية لأن نعيمان الفاعل لذلك معروف بأنه مضحك مزاح كما في الحديث ومن هو كذلك الغالب أن فعله لا ترويع فيه كذلك عند من يعلم بحاله وزواية ابن ماجه ان الفاعل سويط لا تقارم رواية احمد السابقة فتأمل ذلك فان لم أر من أشار لشيء منه مع كثرة المزاح

المعتمد سماع الدعوى فيما يقبل فيه شهادة الحسبة إلا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر أن ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى اهـ سم وقوله في شرح الروض الخ في وفي النهاية والاشي هناك ايضاً وقضية صنيع ما هنا انه لا يحتاج لسأعها لانه لا يجوز سماعها (قوله) او قد فته ان يعدم ته بجري (قوله) وقوله قاطع الطريق) مصدر مضاف للفاعل سلطان (قوله) لانه ان استأنه الحق منه سلطان (قوله) لا يتوقف على طلب) اي لان تملكه متحقق بجري (قوله) وما معها) اي الساب في الشرح (قوله) ونحوه) اي كولي غير الكامل معنى (قوله) شخص) اي قوله ومنه يؤخذ في النهاية الاقوال كذا بنحو وقوله عليه وعلى غيره وكذا في المعنى الا قوله وكذلك الأولى لا يتوقف قوله سواء لم يتم (قول ان عينا) اي ولو باعتبار منفعة كما يعلم ماذ كره الشارح بعد رشدي (قوله) مستفلاً) اي بالاختلاف رفع فاض وبلا علم من هي تحت يده معنى (قوله) وعلى غيره) اي وان لم يكن له عطفه عـ (قوله) سواء كانت يده) اي الاخر رشدي (قوله) كدفع الخ) اي وابع اشترى منه عينا بذل الثمن فليس له الاخذ بغيره ان معنى (قوله) بمنع عليه) اي على المستحق من قوله من غير علمه اي علم الوديع عـ (قوله) لان فيه ارباعاً له الخ) هذا موجود في غير من اثمنته المالك ايضاً بنحو الاستيعار بل أولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع لوجه انه كالوديع سم ولك ان تمنع كونه نحو المستعير غير مؤتمن للمالك (قوله) ومنه يؤخذ) اي من التعليل (قوله) يشكل عليه) اي على حديث الاصابة (قوله) فقال) اي نعيمان له اي لسويط (قوله) فذهب) اي نعيمان (قوله) وقديجـ الخ) وقد يجمع باحتيال ان نعيمان لم يبلغه النهي او نسيه او خصه بالاجتهاد وقد ينافي ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان نجاب بان عدم انكاره لعدم نعيمان بعدم بلوغ النهي او غيره ماذ كرواخير البيان لوقت الحاجة جاز سم (قوله) في القصة الاولى) اي قصته زيد بن ثابت (قوله) لا ترويع فيه كذلك) اي لا يحتمل عاباً (قوله) ورواية ابن ماجه الخ) استئناف ياتي (قوله) قال في تكميله) كذا في اصله مخط والمشهور تسكلته سيد عمر (قوله) وفي نحو الاجارة الى قول المتن وإذا جاز الاخذ في النهاية الاقوال فلهذا يظهر الى وقياس الخ (قوله) وفي نحو الاجارة الخ) عبارة المعنى واما المنفعة فالظاهر كما يحتمل بعض المتأخرين انها كالعين ان وردت على عين فله استيفاء ما منه بنفسه ان لم يخش ضرراً كالعين ان وردت على ذمة فان قدر على تحصيلها باخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه اهـ (قوله) من ماله) اي المؤجر رشدي (قوله) وقياس ما ياتي الخ) عبارة النهاية والوجه اخذ ما ياتي في شراء غير الجنس الخ (قوله) انه قيمة لتلك المنفعة) اي وقت اخذها مظهر به عـ (قوله) او يسأل الخ) بالنصب عطف على الانقصار رشدي (قول المتن رجب الرفع) والرفع تقريب الشيء فعني رفع الشيء الى قاض قر به اليه معنى (قوله) مادام مريد الخ) عبارة المعنى وليس المراد بالوجوب تكليف المدعي الرفع حتى ياتم بتركه بل المراد

شهادة الحسبة من ان المعتمد سماع الدعوى فيما يقبل فيه شهادة الحسبة إلا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر ان ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى (قوله) لان فيه ارباعاً له) هذا موجود في غير من اثمنته المالك ايضاً بنحو ما تمير بل أولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع فالوجه كالوديع (قوله) وقديجـ بحمل

بالزوبع وقد ظهر أنه لا بد فيه من التفصيل الذي ذكره تعمرأيت الزركشي قال في تكميله نقلا عن القواعد ان ما يفعله الناس من أخذ المتاع على سبيل المزاح حرام وقد جاء في الحديث لا يأخذ احدكم متاع صاحبه لا عاباً ولا جعلاً لعاباً من جهة أنه اخذ به يده وجعله جاداً لا يروى اخاه المسلم بفقد متاعه اهـ وما ذكره تاولي واطهر كما هو واضح وفي نحو الاجارة المتعلقة بالعين ياخذ العين ليستوفي المنفعة منها وفي الذمة ياخذ قيمة المنفعة التي استحقرها من ماله ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجرها وقياس ما ياتي من شراء غير الجنس بالنقد انه يستأجر ويظهر أنه يلزمه الانقصار على ما يتيقن انه قيمة لتلك المنفعة ويسأل عدلين يعرفانها ويعمل بقولها (والا) بان خاف فتنة أي مفسدة تقضي إلى محرم كاخذه ماله لو اطلع عليه بان غلب ذلك على ظنه وكذا ان استويا كما يحتمل جمع (وجب الرفع) مادام مريداً للاخذ (إلى قاض)

امتناع استقلاله بالاخذ في هذه الحالة اه **(قوله)** او نحوه) اى ماله الزام الحقوق كحقه بوا مير لا سيما ان علم الحق لا يتخصص الا عنده معنى **(قوله)** حالا الى قول المتن او على منكر في المعنى **(قوله)** شرطه التفاس (وهو اتفاق الحقين روض ومعنى **(قوله)** او من لا يقبل اقراهم اى كالمصبي عش **(قوله)** على ما يحتمل البلقينى) عبارة النهائية كما يحتمل الخ **(قوله)** يحمل هذا اى قول مجمل **(قوله)** لا يحكم الا برشوة اى وان قلت غش **(قوله)** برشوة) ويظهر اوبى زيادة مشقة تردد واضاعة اوقات على خلاف المعتاد فى القضاء العدول **(قوله)** فى الاخيرتين اى قوله او طلبوا الخ وقوله او كان قاضى محل الخ **(قوله)** المتن اخذ جنس حقه الخ و لو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استجلا فمكان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر الكنى يدعى تاجيله كذا باولو حلف حلف للمستحق الاخذ من ماله ما يظفر به او كان مقرا لكنه ادعى الاعسار او اقام بينة او صدق يمينه ورب الدين يعلم له مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله الاخذ منه ولو جدد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا وانكر الزوجية فعلى التفصيل الذى قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظفر به شرح مر اه سم قال عش قوله كان له ان يحلف الخ ينبغي ان يتولى انهم ياخذ من ماله الذى لا يستحق الاخذ منه ثم رابت فى شرح الروض مانصه فللدعى عليه ان يحلف انهم ياخذون شيئا من ماله بغير اذنه وينى بغير استحقاق ولا يائم بذلك انتهى وقوله فله الاخذ منه اى من ماله المكتوم وغيره وقوله ولكنه انما ياخذ قوت يوم الخ اوضح ان غلب على ظنه سهولة الاخذنى اليوم الثانى مثلا ولا يفتنى ان ياخذ ما يكفيه مدة فليحلف على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها و وقع السؤال فى الدرس عما يقع كثيرا فى قرى مصر من اكره الشاد مثلا اهلا قرابة على عمل للملزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد او على الملزم او عليهمما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاد لان الملزم لم يكرمه على اكرههم فان فرض من الملزم اكره للشاد فكل من الشاد الملزم طريق فى الضمان وقراره على الملزم اه **(قوله)** او متقوما اى كان وجب له فى ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعى اما لو غصب منه متقوما و اتلفه او تلف فى يده مثلا قالوا يجب قيمته فهو من باب المثلى كما هو ظاهر سم على حجب اه رشيدى **(قوله)** ولو لامة وينبغى كما قال الاخرى تقديم اخذ غير الامة عليها احتياطا للابضاع معنى واسنى **(قوله)** المتن ان فقده) ينبغي ولو حكما لم يمكن التوصل الى الجنس سم **(قوله)** اى جنس حقه الى قوله وقضيته فى المعنى الا قوله ولو انكر اى ولو كان المدين وقوله اى والاحتياط وقوله واطال جمع فى الانتصار **(قوله)** ولو انكر الخ اى الدائن عبارة النهائية ومحلها اذا كان الغريم مصدقا انه ملكه فلو كان منكرا كونه ملكه لم يحمله اخذه وجها واحدا اه قال الرشيدى قوله مصدقا لعله بمعنى معتقدا اه ورجع عش الضمير للمدين فقال قوله ولو انكر الخ اى وان كان متصرفا فيه تصرف الملاك لجواز انه مغضوب وتعدى

الخ قد يجمع باحتمال ان نسيان لم يبلغه انتهى وانسبه او خصصه بالايجتهاد وقد ينافى ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان يحجب بان عدم انكاره لعذر نسيان لعدم بلوغ النبى وغير عما ذكرنا تأخير البيان لوقت الحاجة جائز **(قوله)** الا برشوة) يحتمل تعقيدها بما لا يعتد باعادة مثله فى جنب ذلك الحق **(قوله)** فى المتن اخذ جنس حقه من ماله ظفر العجزه عن حقه الا بذلك) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استجلا فمكان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر الكنى يدعى تاجيله كذا باولو حلف حلف للمستحق الاخذ من ماله ما يظفر به او كان مقرا لكنه ادعى الاعسار او اقام بينة او صدق يمينه ورب الدين يعلم له مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله الاخذ منه ولو جدد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا وانكر الزوجية فعلى التفصيل الذى قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظفر به عش مر **(قوله)** او متقوما اى كان وجب له فى ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعى اما لو غصب منه متقوما و اتلفه او تلف فى يده مثلا قالوا يجب قيمته فهو من باب المثلى كما هو ظاهر **(قوله)** ان فقده) ينبغي ولو حكما لم يمكن التوصل الى الجنس **(قوله)** نعم ان وجد نقد اثنين) كتب عليه

او نحوه لم يكرمه من الخلاص به (او ديننا) حالا (على غير تمتع من الاداء طاله) ليوذى ما عليه (ولا يحل اخذ شئ به) لان له الدفع من اى ماله شاء فان اخذ شيئا لزمه ردده وضمنه ان تلف ماله يوجد شرط التفاس (او على منكر) او من لا يقبل اقراهم على ما يحتمل البلقينى ورد بقول مجمل من له مال على صغير لا ياخذ جنسه من ماله اتفاقا اه ويحسب بجعل هذا ان صح على ما اذا كان له بينة يسهل بها خلاص حقه (ولا يئنه) له عليه او له بينة و امتنعوا او طلبوا منه مالا يلزمه او كان قاضى محل جائز الا يحكم الا برشوة فياظهر فى الاخيرتين (اخذ جنس حقه من ماله) ظفر العجزه عن حقه الا بذلك فان كان مثليا او متقوما اخذ منه جنسه لامن غيره (وكذا غير جنسه) اى غير جنس حقه ولو لامة (ان فقده) اى جنس حقه (على المذهب للضرورة نعم ان وجد نقدا اثنين ولو انكر كون ما وجده ملكه

لم يخرج اخذه قطعاً ولو كان المدين محجوراً عليه بفاس او ميتاً وعليه دين لم يباخذ إلا قدر (٢٨٩) حصته بالمضاربة أن عليها أو لا احتاط

(أو على مقرر متع) ولو
ماتلاً (أو منكراً وله بينة
لكذلك) له الاستقلال باخذ
حقه ما في الرفع من التؤنة
والمشقة (وقيل يجب الرفع
إلى قاض) لا مكانه وأطال
جمع في الانتصار له وخرج
بأسحق عينا الزكاة لأنها
وإن تعلقت بعين المال شائعة
فيه كما مر فإذا امتنع المالك
من ادائها لم يكن للمستحقين
وإن انحصروا إذا ظفروا
بجنسها من ماله الظفر بها
لتوقف اجزائها على التنية
وقضيتها أنهم لو علموه عدل
قدرها ونواها به جاز
للمحصرين الظفر حينئذ
والوجه خلافه لأنه لا يتعين
للزكاة بذلك إذله الإخراج
من غيره (وإذا جاز الإخذ)
ظفر (الله) بنفسه لا يوكيله
وإن كان الذي تافه القيمة
واختصاصاً كما يحتمل الأذرى
ولو قيل يجوز الاستئانة به
لما جاز عن نحو الكسر
بالكيفية يبعد (كسر باب
مرهوناً لا مؤجراً مثلاً ولا
لمحجور عليه وغيرهما مما
لا يصل إلى المال إلا به) لأن
من استحق شيئاً استحق
الوصول إليه ولا يضمن
ما فوته كتلف مال صائل
تعد دفعه إلا باتلافه ونزع
جمع في جوازها مع إمكان
الرفع للحاكم ويرد بان تعدى
المالك أحد المولومين ثم امتنع

بالصرف فيما وانه وكيل عن غيره ع (قوله لم يخرج أخذه الخ) معتمد ع (قوله والاحتاط) أي
فياخذ ما يتيقن أنه لا يرد على ما يخصه ع (قول المتن) له بينة (راجع للصورتين سم) (قوله له الاستقلال
باخذ حقه) لكن من جنس ذلك الدين أن وجوده ومن غيره أن فقده معني وروض (قوله كما مر) أي
باب الزكاة (قوله لتوقف اجزائها على التنية) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يخرج الإخذ من تركه لتقيام
أثره مقامه خاصاً كان أو عاماً ع وكتب عليه سم أيضاً ما نصه يفيد أنه مع ملك المحصرين لا بد في
الاجزاء من التنية فتأمل اه وكذا الرشيدي ما نصه قد يؤخذ من هذا كالذي بعده أن الكلام في الزكاة
مأذمت متعلقة بعين المال أما لو انتقل تعلقها بالذمة بان تلف المال الذي تعلقت بعينه فظاهر أنها نصير
كسائر الديون فيجوز فيها حكم الظفر هكذا ظهر فليراجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله وقضيتها) أي
التعليل (قوله أنهم لو علموه عدل قدرها ونواها به) عبارة التنية بأنه لو عدل قدرها ونوى وعلموا ذلك اه
(قوله الظفر) أي أخذها بالظفر تنية (قوله والوجه خلافه الخ) وفاقاً للتنية في المعنى (قوله والوجه خلافه
الخ) تقدم في هامش فصل يجب الزكاة على الفور عن تروى شيخنا الشهاب الرملي أنه لو تروى الزكاة مع الإفراز
فاخذها صبي أو كافراً ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجدها ويرتد عنه
لوجود التنية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه
إخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح سم على حج أقول وقد يقال ما ذكره الشارح هنا لا ينافي
الفتوى المذكورة لجواز أن ما هنا في مجرد عدم جواز أخذ المستحق لما علة به من أن المالك له إبدال ما ماله
للزكاة وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث أخذه بعد تمييز المالك ونيتهم وإن لم يباذله ع (قوله
ظفر) أي قوله قال الأذرى في المعنى لا أقوله وإن كان إلى المتن وقوله ونزع جمع إلى من ثم وإلى قوله وهذا
الجمع في التنية لا أقوله لو قيل إلى المتن وقوله ونزع جمع إلى من ثم وقوله أي يتناول ويصرف فيه (قوله
لا يوكيل) أي في الكسر والتقب فان وكل بذلك اجاباً ففعله ضمن معنى ونهاية أي الأجنبية لأن المباشرة
مقدمة على السبب وخرج بذلك ما لو وكل في مناولته من غير كسر وتقب فلا ضمان عليه فيما يظهر ع
(قوله وإن كان الخ) أي لو كان أقل متعول ع (قوله أو اختصاصاً الخ) وفاقاً للتنية وبخلافه لا معنى
(قوله لم يبعد) خلافاً للتنية والمعنى (قوله مثلاً) أي لا موصى بمنفعته وقوله لا لمحجور عليه بفلس أو صبا
أو جنون معنى ونهاية (قوله وغيرهما) أي كقطع ثوب منرج (قوله استحق الوصول إليه) أي لو لم يملك
جواز السبب الموصل إليه ع (قوله ولا يضمن ما فوته) هذا ظاهر حيث وجد ما يباذله وأما إذا لم يجد
شيئاً فالأقرب أنه يضمن ما أتلفه لبنائه له على ظن تبيين خطأه وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان
ع (قوله ونزع جمع الخ) وأفهم المعنى عبارة تروى خذ من قول المصنف لا يصل المال إلا به أنه لو كان
مقرراً متعولاً منكراً وله عليه بينة أنه ليس له ذلك وهو كذلك اه (قوله ومن ثم) امتنع ذلك في غير متعد الخ
عبارة المعنى ولا يجوز ذلك في ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كالأل الذي يرى قطعاً لا به
أحط رتبة من الغريم اه (قوله وفي غائب الخ) إن كان مقرراً غير متعول في قوله وإن جاز الإخذ نظر وإن
كان متعولاً منكراً ففي امتناع ذلك نظر لأن اختيار الأول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع أو الإنكار في جواز

مر (قوله وله بينة) راجع للصورتين ولهذا عرفت المنهج وشرحه بقوله أو على متعول مقرراً كان أو منكراً اخذاً
من ماله وإن كان له حجة اه (قوله لتوقف اجزائها على التنية) يفيد أنه مع ملك المحصرين لا بد في
الاجزاء من التنية فتأمل (قوله والوجه خلافه الخ) تقدم في هامش فصل يجب الزكاة على الفور عن تروى
شيخنا الشهاب الرملي أنه لو تروى الزكاة مع الإفراز فاخذها صبي أو كافراً ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق
لنفسه ثم علم المالك بذلك أجدها ويرتد عنه منها لوجود التنية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها
المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح وقد تقدم
في ذلك الفصل نقل ما أفق به شيخنا عن بعضهم ورده بما أشرنا في أمشله إلى البحث معه في (قوله وفي غائب)

الماخوذ من جنسه) أي جنس حقه (يتملكه) أي يتموله ويتصرف فيه بدلا عن حقه وظاهره كالأرض والشرحين أنه لا يملكه بمجرد الإخذ لكن قال جمع يملكه بمجرد اعتمده (٢٩٠) الاستوى وغيره لأن الشارع أخذ في قبضه فكان قابض الحائز له وهو متبوعه وأوجه

الأخذ دون التقبيل والكسر سم (قوله أي جنس حقه) أي قوله وهذا الجمع في المعنى الإقوله أي يتمول ويتصرف فيه (قوله وظاهره) أي تعبيره بالتملك وقوله أنه لا يملكه بمجرد الإخذ أي بل لا بد من إحداث تملك معني (قوله يملكه) أي كلام هؤلاء الجمع رشدي (قوله أو بصفة ادون) أي كأخذ الدرهم المكسرة عن الصحيحة معني (قوله) إذ لا يجوز له أية غيره كونه أيا أخذ كذا في يملكه رشدي (قوله كلامهما) أي الشيخين في المتن رشدي (قوله) بأن كان بصفة أرفع أي كأخذ الدرهم الصحيح عن المكسرة معني (قوله) فإذا كان أي حقه (قوله) ولا يبيعه بمكسرة) تقدم في باب الأما يعلم منه أنه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فلما جاز في هذه الحالة بيعها بالمكسرة سم (قوله) وهذا الجمع الخ) لا يقال حاصل في هذا الجمع تعقيب قوله من جنسه بكونه بصفة أرفع وحل قوله يتملكه على معنى يبيعه يحصل به صفة حقه وحيث تجد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الأني ويلزم ضياع تفصيل المتن إلا أن يحمل تفصيله على مجرد التفتن في التعبير لانا نقول لا نسلم أن حاصله ما ذكر بل حاصله تعقيب قوله المذكور بكونه بصفة حقه أو بصفة ادون وحل يتماسكه على يتخذ ملكا بمجرد الإخذ كذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية فإن المفهوم منها الموصوف بصفة أرفع وحل المتن على هذا يوجب الاشكال المذكور في السؤال فلينأمل سم عبارة الرشدي وأعلم أنه يلزم على هذا الجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني الأني وضياح تفصيل المتن والسكوت على حكم ما إذا كان بصفة حقه أو بصفة ادون فالوجه ما افاده العلامة الأذري أي من حل كلام المصنف على ما إذا كان بصفة حقه أو بصفة ادون ومعني يتملكه يتموله ويتصرف فيه ولا يخفى أنه غير حاصل ما افاده هذا الجمع الذي استوجهه الشارع وإن ادعى الشهاب الرمي وابن قاسم أنه مفاده حاصله فليأتمل اه (قوله أي الجنس) أي قول المتن والماخوذ في المعنى الإقوله أو مع أحدهما أي المتن أو في قول الشارع وشرط المتولي في النهاية (قوله) لا امتناع تولي الطرفين أي هنا لأن المال في أحد الطرفين لا جنسي رشدي (قوله) هذا أن لم يتسارع عبارة المعنى على الخلاف ما إذا لم يطع القاضي على الحال فإن أطلع عليه لم يبيعه إلا بأذنه جز ما وحقه أيضا إذا لم يقدر على بيته والأغلا يستقل مع وجودها كأهو قضية كلام الرخصة وبحثه بعضهم اه (قوله) ومشقة أو منها خوف الضرر من القاضي كأهو ظاهر رسم (قوله) مطلقا) أي وأن لم يتسرع علم القاضي بذلك وعجز عن البيعة (قوله) ولا يبيعه) أي الأخذ بنفسه أو ما ذنه (قوله) ثم إن كان أي قد لا يملكه ملكه) أي بمجرد قبضه أخذها عما مر عبارة النهاية يملكه وكتب عليه ع ش ماضه يفتني أي أن في ماسر عن الاستوى اه (قوله) وملكه) أي بمجرد الشراء كما مر عبارة النهاية يملكه وكتب عليه الرشدي ماضه انظر هل التملك على ظاهره أو إراداته يدخل في ملكه بمجرد الشراء وظاهر قوله الأني أن تاف

منه أجمع بحمله على ما إذا كان بصفة أو بصفة ادون لحيث يملكه بمجرد ادخه بنية الظفر إذ لا يجوز له أية غيره كونه بتمتعه وحل ما افهمه كلامهما على غير الصفة بأن كان بصفة أرفع إذ هو كغير الجنس فيما يأتي فيه فلا يملكه وإنما يملك ما يشتريه بتمتعه بمجرد الشراء فإذا كان دراهم مكسرة وظفر بصاح لم يتملكها ولا يبيعه بمكسرة بل بدنانير ثم يشتري بها المكسرة فيملكها بمجرد الشراء وهذا الجمع يظهر تأويل قولها يتملكه بما ذكرناه مع فرضه في الحالة الثانية بأن يقال معني يتملكه يتصرف فيه أما الأولى فلا يحتاج إليها بعد الأخذ ظفرا إلى تملك أي تصرف ولا لفظ (و) الماخوذ (من غيره) أي الجنس أو منه وهو بصفة أرفع كما تقرر (ببيعه) بنفسه أو ما ذنه للغير لا لنفسه اتفاقا ولا لا يجوز له كما هو ظاهر لا امتناع تولي الطرفين ولتتمه هذا أن لم يتسرع علم القاضي به لعدم عليه ولا بيعة أو مع أحدهما لكنه يحتاج لمؤثقة ومشقة أو لا لشروط أذنه (وقيل يجب ر فعه أي قاض ببيعه) مطلقا لأنه غير أهل للتصرف مال غيره بنفسه ولا يبيعه إلا

بنقد البلد ثم إن كان من جنس حقه تملكه أو لا اشتري جنس حقه لا بصفة أرفع وملكه (وماخوذ) بعد من الجنس وغيره (مضمون عليه) أي الأخذ لانه أخذه لحظ نفسه (في الأصح ليعضه من) حيث لم يملكه بمجرد أخذه (أن تلف قبل

بمدايع الخارطة الثانية (قوله اى الجنس) فيه نظر لانه يحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلق قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لئوم انه لو تلق قبل التصرف فيه بقى حقه لا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله وبيعه الا لا والمقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجع الذي ذكره من عبارة المفتي وقال البلقيني محل الخلاف في غير الجنس اما لما خوذ من الجنس فانه يضمه ضمان بدفعها لحصول ملكه بالاخذ من حقه كاسبق انتهى والمصنف اطلق ذلك تبعا للرأى بناء على وجوب تجديده لملكه وقد تقدم ما فيه اه (قول المتن وبيعه) ويؤخذ من كونه مضموا عليه قبل بيعه انه لو احدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك الماخوذ منه وبصرح في زيادة الروضة فان باع ما اخذه وتملك ثمته فهو المديون دينه وعليه قيمته كغاصب. والمغصوب الى المغصوب به معنى زاد الروض مع شرحه فتملك المغصوب منه ثم ما ظفر به من جنس غير المغصوب من مال الغاصب فانه يرد بقيمة ما اخذه وباعه اه (قوله اى غير الجنس) ومحل الخلاف اذا تلق قبل التمكن من البيع فان تمكن منه فلم يفعل ضمن قطعاً معنى (قوله وليايدار) الى قوله لا فائدة في المفتي الانظمة التولي ولقطة لا من قوله ولا يلزمه اعلام الخ (قوله وليايدار الخ) اى الى بيع ما اخذه معنى (قوله فنقصت قيمته) اى ولو بالرخص سم اه بجيرى (قوله ضمن النقص) ولا يضمه ان رد الماخوذ فالتعويض لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم ياخذ ما بخلاف قدر حقه معنى (قوله والا كان له الخ) عبارة المفتي وان لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم يظفر الامتناع تزيد قيمته اخذه ولا يضم الزيادة لانه لم ياخذ ما بحقه مع العذر اه (قوله ثم يرد الخ) راجع لما قبله والاباع (الخ) ايضا قول المتن وله اخذ مال غير مبرم غريمه (خ) خرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار فليس له فعله لانه لم يظفر به من مال غريمه سلطان اه بجيرى وتقدم عن المفتي مثله (قوله ولم يرد على بكر مثله) هل المراد المثلية في اصل الدين لا في الجنس والصفاء وحقيقة المثلية بحيث يجوز تملكه ولو ظفر به من مال غريم الغريم او اذا لم يرد على الغريم من مال غريمه ثم ترد فيه الا ذرعى رشيدى والظاهر ان المراد المثلية في مطلق الدين وان كان احد هما اكثر من الاخر او من غير جنسه اه بجيرى وسبأ عن السيد عمر عند قول الشارح وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ الجرم بذلك (قوله وشرط المتولى الخ) عبارة المفتي تنبيه للمسئلة شروط الاول ان لا يظفر بمال الغريم الثاني ان يكون غريم جاحدا او متمنا ايضا وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور الثالث ان يعلم الاخذ الغريم انه اخذه من مال غريمه حتى اذا طالبه الغريم بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحيلته ان يعلمه فيما يتيه وينفذ اذا طالبه انكر فانه يحق اه (قوله وان يكون غريم الخ) هو مخالف لقوله وان ردا الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر وقوله او وجد بكر الخ ان اراد جاحدا حق زيد لا يفي في المبالغة المقضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله لبيان هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله متمنا بغير او اواعلى ثبوت او كافي شرح الروض اى المفتي والنهاية فلا تخالفوه اذا قلنا فيه اى في شرح الروض اى المفتي وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور فلا منافاة بينه وبين اشتراط ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمنا اه وقوله وعلى الامتناع

بمدايع الخارطة الثانية (قوله اى الجنس) فيه نظر لانه يحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلق قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لئوم انه لو تلق قبل التصرف فيه بقى حقه لا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله وبيعه الا لا والمقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجع الذي ذكره من عبارة المفتي وقال البلقيني محل الخلاف في غير الجنس اما لما خوذ من الجنس فانه يضمه ضمان بدفعها لحصول ملكه بالاخذ من حقه كاسبق انتهى والمصنف اطلق ذلك تبعا للرأى بناء على وجوب تجديده لملكه وقد تقدم ما فيه اه (قول المتن وبيعه) ويؤخذ من كونه مضموا عليه قبل بيعه انه لو احدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك الماخوذ منه وبصرح في زيادة الروضة فان باع ما اخذه وتملك ثمته فهو المديون دينه وعليه قيمته كغاصب. والمغصوب الى المغصوب به معنى زاد الروض مع شرحه فتملك المغصوب منه ثم ما ظفر به من جنس غير المغصوب من مال الغاصب فانه يرد بقيمة ما اخذه وباعه اه (قوله اى غير الجنس) ومحل الخلاف اذا تلق قبل التمكن من البيع فان تمكن منه فلم يفعل ضمن قطعاً معنى (قوله وليايدار) الى قوله لا فائدة في المفتي الانظمة التولي ولقطة لا من قوله ولا يلزمه اعلام الخ (قوله وليايدار الخ) اى الى بيع ما اخذه معنى (قوله فنقصت قيمته) اى ولو بالرخص سم اه بجيرى (قوله ضمن النقص) ولا يضمه ان رد الماخوذ فالتعويض لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم ياخذ ما بخلاف قدر حقه معنى (قوله والا كان له الخ) عبارة المفتي وان لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم يظفر الامتناع تزيد قيمته اخذه ولا يضم الزيادة لانه لم ياخذ ما بحقه مع العذر اه (قوله ثم يرد الخ) راجع لما قبله والاباع (الخ) ايضا قول المتن وله اخذ مال غير مبرم غريمه (خ) خرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار فليس له فعله لانه لم يظفر به من مال غريمه سلطان اه بجيرى وتقدم عن المفتي مثله (قوله ولم يرد على بكر مثله) هل المراد المثلية في اصل الدين لا في الجنس والصفاء وحقيقة المثلية بحيث يجوز تملكه ولو ظفر به من مال غريم الغريم او اذا لم يرد على الغريم من مال غريمه ثم ترد فيه الا ذرعى رشيدى والظاهر ان المراد المثلية في مطلق الدين وان كان احد هما اكثر من الاخر او من غير جنسه اه بجيرى وسبأ عن السيد عمر عند قول الشارح وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ الجرم بذلك (قوله وشرط المتولى الخ) عبارة المفتي تنبيه للمسئلة شروط الاول ان لا يظفر بمال الغريم الثاني ان يكون غريم جاحدا او متمنا ايضا وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور الثالث ان يعلم الاخذ الغريم انه اخذه من مال غريمه حتى اذا طالبه الغريم بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحيلته ان يعلمه فيما يتيه وينفذ اذا طالبه انكر فانه يحق اه (قوله وان يكون غريم الخ) هو مخالف لقوله وان ردا الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر وقوله او وجد بكر الخ ان اراد جاحدا حق زيد لا يفي في المبالغة المقضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله لبيان هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله متمنا بغير او اواعلى ثبوت او كافي شرح الروض اى المفتي والنهاية فلا تخالفوه اذا قلنا فيه اى في شرح الروض اى المفتي وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور فلا منافاة بينه وبين اشتراط ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمنا اه وقوله وعلى الامتناع

من القاضي كما هو ظاهر (قوله اى الجنس) فيه نظر لان الذى يحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلق قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لئوم انه لو تلق قبل التصرف فيه بقى حقه لا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل الملك بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله وبيعه الا لا والمقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجع الذى ذكره (قوله فايدار اخذ ما له على عمر ومن مال بكر وان رد عمر واقرار بكر له) عبارة المحلى ولا يمنع من ذلك رد عمر واقرار بكر له الخ باذوقه او داخله على اقراره لعلم الحال (قوله لو ان يكون غريم الغريم الخ) هو مخالف لقوله وان ردا الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر وقوله او وجد بكر

يحمل الخ يعني أن المراد بالافرار المردود الاقرار مع امتناعه سم (قوله ليظفر من مال الغريم الخ) أي وليتبع من الدفع إليه ان كان له القدرة على الامتناع سم (قوله بذلك الزوم) أي في قوله لزومه فليظفر علامه الخ رشدي اقول بل في قوله ويؤمنه ان يعلم الغريم (قوله ولا فان تصوير المذكور يعلم منه الخ) اقول في علمه منه بحث ظاهر سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ سم (قوله اما علم الغريمين فنقولهم وان رد عمرو الخ) قلنا هذا منوع لانه لا يلزم من ردهم و اقراره ان يعلم بالخذ يد من مال بكر إذ يمكن ان يوجد اقراره بكره لمعرو مع ردهم و ذلك الاقرار لا يوجب علم عمرو بذلك الاخذ كما هو ظاهر وقوله واما علم غريمه فنقول الخ قلنا هذا منوع لانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالاخذ فزيد علم دعوى زيد على عمرو فيجب أن دل عليه شيئاً مع جهله بالخذ زيد من ماله سم يحذف (قوله العريم قد لا يعلم الخ) الاخصر الغريمان قد لا يعلمان فياخذ الغريم من مال غريمه فيؤدى الى الاخذ منه مرتين (قوله فرع) أي قوله وفي الانوار في المعنى والروض مع شرحه (قوله قضى) أي ادى (قوله وإن لم توجد شرطه) عبارة لا السنخ والمعنى وإن اختلف الجنس ولم يكن من التقديرات اه (قوله من بعض اقاربه) ليس بقيد (قوله وفيه نظر) كما قاله بعضهم الخ) ولك ان تقول للملوجه النظر اطلاق الحكم عدم تقييده بتوفر شرط الظفر واما ما افاده الشارح رحمه الله فحل تامل لان التشبيه في الاخذ لا يشبه في الاخذ فيها انهم اطلقوا الرجوع على الترك فهو صادق ما إذا كانت من غير جنس الماخوذ منه أي فيجوز الاخذ كالو كانت المسئلة مفروضة في مال للغريم بل لو عجز بما افاده اشارح كان محل النظر لان مسئلته من افراد مسئلة الظفر بل غريم الغريم فكيف يحسن تشبيهها بها فليتامل اه سيد عمر (قوله فلو قال الخ) أي القفال (قول المتان المدعى الخ) أي

الخأن أراد جاحدا حق زيدا لانه في حيز المبالغة المقضية بالتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله فليتأمل هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله جاحدا معتنبا بغير او اماعلى ثبوت او كافي شرح الروض حيث عبر بقوله جاحدا او معتنبا فلا تخالفة ولهذا قال اعنى في شرح الروض وعلى الامتناع يحمل لا اقرار المذكور في المتن اى يقوله وان رد اى الغريم اقراره فلا منافاة بينه وبين الشرط الاخير اى قوله وان يكون غريم الغريم جاحدا او معتنبا اه فكلنا حمل الامتناع على ما هو في حكم الامتناع والافع اقراره وردعمره وله لا يكون معتنبا حقيقة لان اى يريد بالخل المذكور ان المراد بالاقرار المردود والاقرار مع امتناعه وهذا هو المتجه بل المتعين (قوله اذ لا فائدة فيه) قد يمنع ذلك بل تظهر الفائدة فيها اذ اعلم ان الغريم ليس عنده تقوى تمنعه الاخذ ثانيا ولا يعلم غريم الغريم كان له قدرة على الامتناع من الدفع اليه لم يمانع فائدة اعلامه حفظ ماله وعدم دفعه ثانيا ثم رابت قول الشارح ومن ثم الخ وقد ظهر بما ذكرناه فائدة اخرى غير التي ابداهما وهي امتناعه من الدفع والتي ابداهما ظفروه اذا وقع (قوله والاقتصاص) المذكور يعلم منه على الغريمين اى بالاخذ منه اقول في علمه منه بحث ظاهر (قوله اماعل الغريم فمن قولهم وان ردعمره اقرار بكره) قلنا هذا ممنوع اما لا فلانه لا يلزم من ردعمره اقرار بكره ان يعلم باخذ زيد من مال بكر اذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمر ومع ودعمر وذلك الاقرار ولا يوجد لعمر وذلك الاخذ كما هو ظاهر واما ثانيا فلان قوله وان رد للبالة على ما قبله وهي تقتضى تعميم المسئلة لحالة عدم الرد ايضا الصادق بعدم اقراره لفعلى تسليم مقاله يحتاج لذكر الزوم باعتبار حالة عدم الرد اللهم الا ان يجعله وان للحال دون العطف فتقيد المسئلة بحالة الرد ويرد عليه حينئذ الاسر الاول وان كسها لا بتقيد بذلك فظهر وجواز الاخذ مطلقا غاية الاسر ان يلزم الاعلام وقوله اواعلم غريمه فن قوله الخ قلنا ممنوع اما لا فلانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالاخذ قد قيل دعوى زيد على عمر وفي جحد ان له علمه بامتناع جملته باخذ زيد من ماله واما ثانيا فلان قوله او جحد الخ حيز المبالغة لا ينعطف على رد ففيد التعميم لحالة عدم الجحد ايضا الخ ما تقدم نظيره في الاول فليتأمل سم (قوله علم الغريمين) اى بالاخذ

ثم التصريح بذلك اللزم وهو ما ذكره شارح وهو زيادة إضاح والافتحور المذكور يعلم منه علم الغريمين ما علم الغريم فن قولهم وإن رد عمرو أقرار بكره وما علم غريمه فن قولهم أو جحد بكر إلى آخره فأن دفع ما يقال للغريم قد لا يعلم بالاخذ فيأخذ من مال غريمه فيؤدى إلى الاخذ منه مرتين وغريمه قد لا يعلم بذلك فيأخذ منه الغريم فيؤدى إلى ذلك أيضاً ووجه اندفاعه ان المسئلة مصورة بالم فلا رد ذلك (فرع) له استيفاء دين له على آخر جاحده له بشهودين آخره عليه قضي من غير علمه وله جحد من جحد اذا كان له على الجاحد مثل ما له عليه أو أكثر منه ليحصل التقاص وإن لم توجد شروطه للضرورة فإن كان له دون مال آخر عليه جحد من حقه بقدره وفي الأنوار عن فتاوى الفقهاء لو مات مدين فأخذ غريمه دينه من بعض أقاربه ظلماً فلما أخذ منه الرجوع على تركه الميت لأن له مالا على الظالم وللظالم دين في التركة فيأخذ منها ماله على الظالم كن ظفر بغير جنس حقه من مال مدينه اهـ

وشرطه ان يكون معينا
معصوما مكلفا وسكرانا
وان حجر عليه بسنة ليقول
وولي يستحق تسله (من
يخالف قوله الظاهر) وهو
براءة الذمة (والمدعى عليه)
وشرطه ما ذكر (من يوافقه
اي الظاهر واستشكل)
بان الوديع اذا ادعى الرد
او التلief يخالف قوله
الظاهر مع ان القول قوله
ورد بانه يدعى امرا ظاهرا
هو بقاؤه على الامانة ويزده
ما في الرخصة وغيرها ان
الامناء الذين يصعدون في
الرد يمينهم مدعون لانهم
يدعون الرد مثلا وهو خلاف
الظاهر لكن اكنى منهم
باليمين لانهم اثبتوا ايديهم
لفرض المالك وقدم في
دعوى الدم والقسامة شرط
المدعى والمدعى عليه في ضمن
شروط الدعوى ولا يختلف
الظاهر ومقابلة في اغلب
المسائل وقد يختلفان كافي
قوله (فاذا سلم الزوجان قبل
وطء فقال الزوج) اسلما
معافا لنكاح باق وقالت
الزوجة بل اسلما (مرتبيا)
فلا نكاح (فهو مدعى) لان
اسلامهما مما خلاف
الظاهر وهي مدعى عليها
لموافقتها الظاهر فتحلف
هي ويرتفع النكاح وفي
عكس ذلك لانكاح ايضا
ويصدق في سقوط المهر
يمينه (و) من ادعى
نقدا خالصا او مفشوشا
او دنيا مثليا او مقوما

اصطلاحا واما لغة فهو من ادعى لنفسه شيئا سواء كان في يده ام لا (اي قوله وشرطه) الى واستشكل
في النهاية (قوله ان يكون معينا) لعله يخرج به ما اذا قال جماعة او واحد منهم مثلا تدعى على هذا انه ضرب
احدنا او قدفه مثلا وقوله معصوما الظاهر انه يخرج به غير المعصوم على الاطلاق اي ليس لهجة عصمة اصلا
وهو الحر لا غير كابن خذمن حواشي ابن قاسم اي بخلاف من له عصمة ولو بالنسبة لمثله كما تدر الزاني
المحصن وتارك الصلاة واما قول الشيخ خرج بالحرى والمراد يقال عليه اي فرق بين المرتد ونحو الزاني
المحصن بالنسبة للعصمة وعدمها رشيدى (قوله معصوما) قد تسمع دعوى الحرى سم (قوله او سكرانا)
اي متعديا (قوله وان حجر عليه الخ) غاية (قوله) وهو براءة الذمة في هذا قصور اذ هو خاص بالاموال فلا
يتأتى في دعوى مثل النكاح كالا يخفى رشيدى (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف
مع قوله في باب القضاء على الغالب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم قول المتن ويجريان
في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشيدى قوله ما ذكره كراى الذى
من حملته التكليف ولمل مراده المدعى عليه الذى يجزى فيه جميع الاحكام التى من حملها الجواب والحلف
والافتحار الصبي يدعى عليه لكن لا فامة البينة كما مر (قوله) مع ان القول قوله اي مع انه مدعى عليه سم
ورد بانه يدعى امرا ظاهرا اي قوله يوافق الظاهر فهو مدعى عليه لئلا يصدق سم (قوله) ويرد ما في الرخصة
وغيرها (الخ) اي فقد صرح بانه مدعى لا مدعى عليه كما زعمه هذا الرد سم (قوله) لانهم اثبتوا ايديهم
لفرض المالك اي وقد اتسموا فلا يحسن تكليفه بينة الرد بانه مدعى (قوله) وقدم (الخ) عبارة المدعى وقد
تقدم في كتاب دعوى الدم والقسامة ان لصحة الدعوى ستة شروط ذكر المصنف بعضها وذكرت باقيها
في الشرح (قوله) ولا يختلف (الظاهر) (الخ) عبارة المدعى والنهاية والثاني ان المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب
بشيء والمدعى عليه من لا يخل ولا يكفيه السكرت فاذا ادعى زيد دينا في ذمة عمر فانكره زيد بخلاف قوله
الظاهر من براءة عمر ولو سكت ترك وعمر يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدعى
على القولين ولا يختلف وجه ما غالبا وقد يختلف (الخ) (قول المتن) فهو مدعى اي على الظاهر واما على الثاني
فهى مدعية وهو مدعى عليه لانهم لو سكت تركت وهو لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح معنى ونهاية
(قوله) فتحلف هي (الخ) اي على الاول واما على الثاني فيحلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنف
في الرخصة في نكاح المشرىك وهو المتمدل اعتضاده بقوة جانب الزوج يكون الاصل بقاء العصمة نهاية ومعنى
واقرهما سم وعش (قوله) وفي عكس ذلك (الخ) وان قال لها اسلمت قبل فلا نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت
بل اسلما معا صدق في الفرقة بلا يمين وفي المهر يمينه على الظاهر لان الظاهر معه وصدقت يمينها على الثاني
لانها لا تترك بالسكوت لان الزوج زعم سقوط المهر فاذا سكت ولا يمين جعلت ناكته وحلف هو وسقط المهر
نهاية ومعنى (قوله) ويصدق في سقوط المهر يمينه اي وفي الفرقة بلا يمين كما رافعان النهاية والمعنى (قوله) ومن
ادعى كذا في اصله ثم اصلح متى سجد عمر (قوله) او دينا اعم من ان يكون نقدا او لا وبعضهم خص النقد بغير

(قوله) وشرطه ان يكون معينا معصوما قد تسمع دعوى الحرى (قوله) وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة
لاشتراط التكليف مع قوله في اول باب القضاء على الغالب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم
اول المتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم (قوله) يخالف قوله الظاهر
امع انه مدعى عليه (قوله) ورد بانه يدعى (الخ) اي قوله يوافق الظاهر (قوله) ايضا ورد بانه يدعى امرا
ظاهرا اي فهو مدعى عليه فلذا صدق (قوله) ويرد ما في الرخصة وغيرها (الخ) اي فقد صرح بانه مدعى لا
مدعى عليه كما زعمه هذا الرد (قوله) فتحلف هي ويرتفع النكاح هذا على الاول وعلى الثاني يحلف الزوج
ويستمر النكاح ورجحه المصنف في الرخصة في نكاح المشرىك وهو المتمدل اعتضاده بقوة جانب الزوج يكون
الاصل بقاء العصمة ثم مر (قوله) ويصدق في سقوط المهر يمينه وفي الفرقة بلا يمين قاله في شرح الروض

(اشترط) فيه لصحة الدعوى وإن كان التقادغ بالقد (٢٩٤) البلد (بيان جنس ونوع وقد روي مضمون) هي بمعنى أو (تكسر) وغيرهما

سائر الصفات (إن اختلفت بهما) يعني بكل واحد من المتقابلين ومقابلة (قيمة) كالف درهم فضة خالصا أو مغشوشه اشرفية اطالبه به لأن شرط الدعوى أن تكون معلومة كإمر وما علم وزنه كالدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش (بناء على الأصح أنه مثلي) قول البلقيني يجب فيه مطابقا ممنوع ومرفيه أول البيع بسط فراجع ما إذا لم يختلف بهما قيمة فلا يجب ذكرها إلا في دين المسلم (تنبه) لا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه أنه وجد ما لا حتى يبين سببه كارتوا اكتساب وقدره ومن له غريم غائب لا بد أن يقول لى غريم غائب الغيبة الشرعية ولى بنية تشهد بذلك ويأتى أن الدعوى لما تسمع غالبا على من لو أقر بالمدعى به قبل (أو) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم أما غيرها فقد مر قبيل القسم بما فيه (تقتضبط) بالصفات مثلية أو متقومة (كحيوان) وجوبا (وصفها) وجوبا (بصفة السلم) لأنها لا تتميز التميز الكامل إلا بذلك

الدين أخذ من المقابلة يعبرى أقول في الأول عطف العام على الخاص بغير الواو وفي الثاني عدم تمام المقابلة بين التقدير والعين وإنما الظاهر ما صنعه المفتي وفاقا للأسنى قد روي بنا قبل نقد أو قال ما جئتمى ادعى شخص دينا نقدا أو غيره مثليا أو متقوما (قوله) فيه لصحة الدعوى (قوله) المتن وقيل في النهاية لا قوله يعنى إلى المتن وقوله وسر إلى ما إذا وقوله يأتى إلى المتن وما ناله عليه (قوله) المتن بيان جنس (الخ) عبارة المفتى ما جئنا جنس له كذهب أو فضة ونوع له كخالص أو مغشوش وقد روي كانه وصفة تختلف بها الغرض ويشترط في النقد أيضا شيئا محض (قوله) المتن ونوع) أن أريد بهما يتميز عن بقية أفراد الجنس بذات كإمر مصطلح أهل الميزان كان ذكر الجنس مستدركا وإن أريد ما يتميز عنها بمرضى كإمر استعمال اللغة ويشعر به تمثيلهم له بخالص أو مغشوش أو بسابورى أو ظاهرى كان بمعنى الصفة فلا حاجة إلى الجمع بينهما لفعل من اقتصر على أحدهما من الأئمة تنبه لذلك ولم يتنبه له المعترض عليه وقوع الجمع بينهما فى كلام آخرين منهم فليتأمل وليخرر اه سيد عمر (قوله) وهى) أى أو تكسر ع (قوله) وغيرهما) أى غير الصحة والتكسر (قوله) المتن بهما) يعنى بالصحة والتكسر وشيدى قول الشارح يعنى بكل (الخ) نظرا لما زاده من قوله وغيرهما (الخ) (قوله) كالف درهم فضة خالصه أو مغشوشه اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة والتكسر وعبارة شرح الروض أى والمغنى كانه درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة سم والظاهرة نسبة للسلطان الظاهر واشرفية نسبة للسلطان اشرف (قوله) كاسر) أى فى دعوى الدم والقسم (قوله) وأعلم وزنه) إلى التنبه فى المغنى لا قوله قول البلقيني إلى ما إذا (الخ) (قوله) كالدينار (الخ) عبارة المغنى والأسنى نعم مطابق الدينار ينصرف إلى الدينار الشرعى كما صرح به فى أصل الروضة ولا يحتاج إلى بيان وزنه وفى معناه مطابق الدرهم (قوله) ولا يشترط ذكر القيمة فى المغشوش بناء على الأصح (الخ) استشكل سم بماضيه قوله بناء على الأصح أنه مثلي فضيته اعتبارا ذكر القيمة فى الدين المتقوم لكن عبر فى المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا أو دينا مثليا أو متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقد وصفة تؤثر فى القيمة انتهى ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة أه أى فكان حقه أن يؤخر ويكتسب فى شرح فان قلت وهى متقومة وجب (الخ) كافى الأسنى والمغنى (قوله) مطلقا) أى مثليا كان أو متقوما (قوله) ومرفيه) أى فى المغشوش (قوله) ذكرها) أى الصفة وكان الأولى أمثلة الضمير هنا كافى للمغنى وأما أفرادها فى بهما كافى النهاية (قوله) دائن مفلس) بالإضافة (قوله) أنه وجد) أى المفلس (قوله) لا بد أن يقول) أى فى مناع دعواه على غريم الغائب ع (قوله) فقد مر قبيل القسم (الخ) عبارته كالتباه هناك فى فصل ادعى عينا غائبة عن البلد (الخ) ما جئنا نصها وبالف وجوب المدعى فى الوصف للمثلي وبذكر القيمة فى المتقوم وجوبا أيضا ما ذكر قيمة المثلي والمبالغة فى وصف المتقوم فنبدو بان كما جربا عليه هنا وقوله لما فى الدعوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم أه (قوله) بالصفات) إلى قوله لا لأنها لا تتميز فى المغنى (قوله) المتن وصفها بصفة السلم) أى وإن لم يذكر مع الصفة القيمة فى الأصح والمغنى (قوله) وجوبا) فى المثلي وندبافى المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه كذا فى النهاية هنا وهو مخالف لما افاده المتن والروض والمنهج وافر الشارح والمغنى ولعلها فى فصل ادعى عينا غائبة عن البلد كما مر انفا ولذا كتب عليها الرشيدى ما مضى قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه لا يخفى أن هذا فى الحقيقة تضعيف لا إطلاقا المتن عدم وجود ذكر القيمة فلا تنسجم مع قوله وقيل يجب معناه ذكر القيمة فكان الأصوب خلاف هذا

(قوله) كالف درهم فضة خالصه أو مغشوشه اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة والتكسر وعبارة شرح الروض كانه درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة (قوله) بناء على الأصح أنه مثلي) فضيته اعتبارا ذكر القيمة فى الدين المتقوم لكن عبر فى المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا أو دينا مثليا أو متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقد وصفة تؤثر فى القيمة أه ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة (قوله) وصفها بصفة السلم) وجوبا فى المثلي وندبافى المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تاقى التميز الكامل بتونها ش مر

(وقيل يجب معها ذكر القيمة) احتياطا وقضيتها انها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط لكن تناضاه في القضاء على الغائب تقلا عن الاصحاح وجوبها في المتقوم دون المثلي ورمافيه فان لم تضبط بالصفات كجوهرة او ياقوتة او جواهر (٢٩٥) او يواقيت وجب ذكر القيمة

قال الماوردي مع جنس ونوع ولون اختلف ولا تسميع بان له في ذمته نحو ياقوتة لانه لا يثبت فيها نعم ان ذكر السبب كاسلمت له ديناراق ياقوتة وطالبه به لفساد السلم او ادعى اتلافها او حيلولة وطلب القيمة وقدرها سمعت واعترض الزركشي وغيره زيادته على اصله معها بان الثاني يكتفى بها وحدها كايته الزامى ولو وجبت قيمة المغصوب للجلولة كفى ذكرها وحدها على الاوجه لانها الواجبة الان ولا بد ان يصرح في مذبوحه وحامل بان قيمته مذبوحه او حاملا كذا ومصر في القضاء على الغائب ما يجب في ذكر العقار والدعوى في مؤجر على المستاجر وان كان لا يخصم لانه يديه الآن دون مؤجره (فان تلقى (العين) وهي مقومة) بكسر الواو (وجب ذكر القيمة) مع الجنس كما بحثه جمع كعبد قيمته كذا بل قال البلقيني مع ذكر صفات السلم وبسطه لكن المعتمد الاول لانها الواجبة حيث خلاف المثلية لا بد من ذكر صفاتها ليجب مثلها وقضية ذلك الا كنفاء في المقومة التالفة بذكر القيمة

الصنيع على انه ناقض ما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة وتظاهر ان المعلوم عليه ما هنا لان من المرجحات ذكر الشيء في باهوه هناك تابع لابن حجر وايضا قد جزم به هنا جزم المذهب بخلافه ثم وايضا فن المرجحات تاخير احد القولين اه (قوله وقضيتها) اي تعبيره بقيل وقوله انها القيمة وذكرها (قوله لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة في المتقوم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مر اه سم وانفائه مخالف للدين والروض والمنهج والشارح والمغنى (قوله ومصر الخ) اي في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد وقوله ما فيه حكمنا انفا (قوله فان لم تضبط) الى قوله قال الماوردي في النهاية والمغنى (قوله وجب ذكر القيمة) فيقول جوهرة قيمته كذا ويقوم بضمة سيف على بذهب كعكسه وباحدهما ان حلي همامية وروض ومغنى (قوله نحو ياقوتة) اي عمالا يضبط بصفات السلم (قوله وقدرها) اي بين قدر القيمة (قوله زيادته) اي الى المصنف على اصله اى المحرر معها اى هذه اللفظة بان الثاني اى المذكور بقول المتن وقيل الخ يكتفى بها الخ اى بالقيمة ولا يجب ذكر صفة السلم (قوله ولو وجبت قيمة المغصوب الخ) عبارة بالمغنى والنهاية واستثنى البلقيني ما لو غصب غيره منه عينا في بلد ثم لقيه في اخره وهي باقية ولكن لنقلها مؤنة فانه يجب ذكر قيمتها لانه المستحق في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة اه اى لان اخذها كان للجلولة ع ش (قوله ولا بد ان يصرح) الى قوله قال الغزى في النهاية الا قوله كما بحثه جمع وقوله قال البلقيني الى وقد تسمع وقوله وعليه يحمل الى بل قد لا تتصور (قوله بان قيمته مذبوحه او حاملا كذا) اي ويصدق في ذلك ولو فاسقا حيث ذكر قدر الايقاع ع ش ولعل ذلك التصديق بالنسبة لصحة الدعوى لا للتبريم ايضا فليراجع (قوله ما يجب في ذكر العقار) عبارة المغنى وبين في دعوى العقار الناحية والبلدة والمحلة والسكة والحرد وانته في عنة داخل السكة او يصره او صدرها ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة كما علم عامر اه (قوله والدعوى) اي من ثالث ع ش (قوله على المستاجر الخ) انظر مع ما ياتي من ان الدعوى عليه اذا اقر لم يمكن خصامته الضمير فلت عنه المحصور وتوكل هذا مقيد لذلك فيكون عمل ذلك عينا اذا لم يكن لمن العين في يده حتى لازم فيها بخلاف نحو الاخير ولعل وجهه انه لو جعلنا الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من المستاجر لانه يقول له ان كنت مالكا فاجد مر قيو ايس لك اخذ العين حتى ينقضي امد الاجارة وان كنت غير مالك لها فلا سلطة لك عليها وحيت فيكون مثله نحو الميراث فليراجع رشيدى (قوله بكسر الواو) الى قوله قال الغزى في المغنى الا قوله كما بحثه جمع وقوله قال البلقيني الى لا الواو اجبو قوله ان لم ينحصر الى بل قد لا تتصور (قوله كما بحثه جمع) جزم بذلك النهاية والمغنى (قوله وقضيتها ذلك) اي التعليل المذكور (قوله الا كنفاء في المقومة التالفة بذكر القيمة وحدها) اي فلا يحتاج لذكر شيء معها من الصفات لكن يجب ذكر الجنس ومغنى (قوله وافرار) اي ولو بنكاح كالافرار بهم في معنى (قوله مجرد تعدده) اي تحدد بملك الغير رشيدى ومغنى (قوله ان لم ينحصر حقه في جهة الخ) اي بان كان يستحق المرور في الارض من سائر اجزائها كذا عبر الغزى وفي نسخة منه بدل اجزائها جواربها سم (قوله وعليه يحمل الخ) عبر هنا بالمضارع وفي قوله الاتى وعليه حمل الخ

(قوله وقضيتها انها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة المتقدم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مر (قوله ولو وجبت قيمة المغصوب للجلولة الخ) ولو غصب من غيره عينا في بلد ثم لقيه في اخر وهي باقية ولنقلها مؤنة قال البلقيني ذكر قيمتها وان لم تملك لانها المستحق في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة كالمودع القيمة ش مر (قوله مع الجنس) كتب عليه مر (قوله ان لم ينحصر حقه في جهة) بان كان يستحق المرور في الارض من سائر اجزائها كذا عبر الغزى وفي نسخة منه بدل اجزائها جواربها (قوله وعليه يحمل الخ) عبر هنا بالمضارع

وحدها وقد تسمع الدعوى بالجمهور في صور كثيرة كوصية او اقراران المقصود ثبوت الاصل لا غير ودية وغرة لانضاب عليها شرا عوارو مجرى ما بملك الغير بل يكتفى مجرد تحديد ان لم ينحصر حقه في جهة منه وعليه يحمل اطلاق المروى عدم وجوب تحديد داي ذكر قدره

والاوجب بيان قدره وعليه حل اطلاق غيره وجوب بيانه بل قد لا تصور الاجهول وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضي كغرض مبرر ومتعة
وخكمه مفروض قال الغزى ومن تبعه ودعى زوجة او قريب النفقة ورد بان واجب الزوجة مقدرا لاجتهاد فيه نفقة القريب للمستقبل
لا تسمع الدعوى بها وللماضى ساقطة وبمفروض القاضي معلومة وموجب بان نفقة الزوجة يتوقف تقديرها على النظر فى اعصار الزوج
وغیره وذلك خاص بالقاضى لسمعت (٢٩٦) على ان منها نحو الادم وهو غير مقدرا لانا طه بالعبادة ونظر القاضي وما ذكر فى

القريب يتصور بمطالنه
بنفخته الان تقسم دعواه
بانه متع من افناقى الان
مع احتياجه له ويشترط
للدعوى ايضا كونها ملزمة
كاعلم بامر بان يكون المدعى
به لازما فلا تسمع بدین
حتى يقول وهو متع من
ادائه ولا ينحوي رعية
او اقرار حتى يقول وقبضته
باذن الواهب او قبضته
ويلزم البائع أو المقر
التسليم الى وزير المشتري
ان لم يتقدم الثمن وها هو ذا
او او اثنين مؤجل ولا يبرهن
بان قال هذا ملكى رهنته
منه بكذا إلا ان قال
واجبته فيلزمه تسليمها
الى اذ قبضه واعتمد الباقين
فى تناوبه وغيره ان دعوى
الزمن الرهن لا تسمع الا ان
ادعى القبض المعتبر قال
وذكر النووي فى التحالف
فى القراض والجملة ما
يقضى خلاف ذلك
والمتقدم ما ذكره هنا
وأخر الغزى من ذلك انه
لا تسمع دعوى المؤجر
المستأجر بالعين قبل مضى
المدة لانه لا يمكنه ان
يقول ويلزمه التسليم الى

بالماضى مع أن الخلل فى الموضعين للغزى سم (قوله والا) أى بان كان حقه منحصرا فى جهة من الارض
وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى سم (قوله كغرض مبرر) أى للمفوضة معنى (قوله ومتعة الخ) أى وحط
الكتابة والاراء من الجهور فى ابل الدية بنادى الاصح من جهة الاراء منه فيها وتصح الشهادة بهذه
المستندات لترتبها عليها (فرع) لو احضر ورقة قبضها دعواه ثم ادعى ما فى الورقة وهو موصوف بمأمر هل
يكتفى بذلك ولا وجهان واجهها كما اشار اليه الزركشى الاول اذا قرأه القاضي او قرأه عليه معنى وروض
مع شرحه وتقدم للشارح فى باب دعوى الدم والقسامة مثله بزيادة اشتراط معرقة الخصم ما فيها كالقاضى
(قوله ويشترط) أى قوله وزيد المشتري فى المغنى والى المتنى فى النهاية الا قوله واعتمد الباقين الى واخذ
الغزى (قوله) ويشترط للدعوى ايضا الخ أى اذا كان الغرض منها تحصيل الحق فلو قصد بالدعوى دفع
المنازعة لا تحصيل الحق قال هذه الدار الى وهو معنى سمعت دعواه وان لم يقل هل فى يده لانه يمكن ان ينازع
وان لم تكن فى يده معنى وروض مع شرحه (قوله عامر) أى فى باب دعوى الدم والقسامة (قوله) وهو
متع من ادائه الخ عبارة الاسنى والمغنى وهو متع من الاداء الواجب عليه لانه قد يرجع الواجب وبفسخ
البائع ويكون الدين مؤجلا ومن عليه مفسداه (قوله ولا ينحو بيع الخ) أى ما الغرض منه تحصيل
الحق معنى (قوله وقبضته الخ) نشر على غير ترتيب اللفظ (قوله ويلزم الخ) عطف على وقبضته الخ (قوله او
المقر التسليم الخ) قال الغزى لاحتمال ان اقر له وان المقر له رد وان العين المقر بها ليست فى يد المقر او ان
الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار عن حق سابق انتهى اى سم (قوله
واحضرته) أى كذا (قوله فيلزمه تسليمها الى اذ قبضه) انظر هلا قال مثل ذلك فى المسئلة قبلها رشيدى
(قوله تسليمها) اى العين المرهونة وكان الانسب التذكير كافى التوبة (قوله ان دعوى المرتين) اى بان
ادعى ان هذا مرهون عن حق (قوله خلاف ذلك) اى السماع وان لم يدع القبض المعتبر (قوله ما ذكره
هنا) اى من اشتراط غرض القبض المعتبر (قوله من ذلك) اى من قولهم ويشترط للدعوى ايضا الخ او
من قولهم ولا يبرهن بان قال هذا ملكى رهنته منه بكذا الا ان قال الخ (قوله ورد بان الخ) هذا الاطلاق كلام
الغزى لانه فرض كلامه كما هو واضح فى الدعوى المطلوب فيها تحصيل الحق وهى متى يشترط فيها الازام
كما صرحوا به وما ذكره المطلوب فيه دفع المنازعة لا تحصيل الحق فليس من فرض كلام الغزى فتأمل
رشيدى (قوله) وانه متع الخ الاولى حذف الواو (قوله وان لا يناقض الخ) عطف على قوله كونها ملزمة
(قوله دعوى اخرى) اى منه او من اصله كما يأتى رشيدى (قوله من ذلك) اى التناقض (قوله فواضح) اى
عدم التناقض (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين دون الدين

وفى الآتى بالماضى مع أن الخلل فى الموضعين للغزى (قوله والا) بأن انحصر (قوله ايضا والا) أى بان كان
حقه منحصرا فى جهة من الارض وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى (قوله) وهو متع من ادائه قال الغزى
احتراز عن الدين المؤجل اه (قوله او المقر التسليم الى) قال الغزى لاحتمال انه اقر له وان المقر له رد وان
العين المقر بها ليست فى يد المقر او ان الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار بحق
سابق اه (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين

س
ورد بانه قد يريد التصرف فى الرقبة فيمنعه المستأجر بدعوى الملك فينتجه حجة
دعواه وانتهى منه من يمينها بغير حق ويقم بينة بذلك وان لا يناقضها دعوى اخرى وليس من ذلك من اثبت اعصاره وانه لا مال له ظاهرا
ولا باطا ثم ادعى على آخر بماله له مان اطاقه فراضح لاحتمال حذره وان ارخه زمن قبل ثبوت الاعصار فلان المال المتنى فيه ما يجب
الاداء منه وهذا ليس كماله لان الفرض ان المسمى عليه منكر ولا تجمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت

مع حضور الوارث فان غاب او كان قاصرا والاجنبى مقربه لاحكام ان يوفيه منه على هذا حمل قول السبكي للوصى والدائن المطالبة بحقوق الميت اى بالرفع للقاضى ليوفيه بما اثبت له ولو ادعى ولم يقل سله جواب دعوى (٣٩٧) او نحوه جاز للقاضى سؤاله

أن يستفصله عن وصف أطلقه لا شرط امله بل يلزمه الاعراض عنه حتى يصح دعواه كأمير وليس له سماع الدعوى بعقد اجمع على فساد إلا لنحو رد الثمن وله سماعها بمختلف فيه ليحكم فيه بما يراه بخلاف الشفعة لا تسمع دعواها الا فيما يراه لانها مجرد دعوى فتقبل برده لها بخلاف العقد الفاسد لا بد من الحكم باطلاله وبث الغزى سماعها فيها ان قال المشتري ان طالبها يعارضنى فيها اشترته بلا حق فيمنعه من معارضته وحيث ان له الدعوى بها عند من يراها (او) ادعى رجل ويأتى ان المرأة مثله في ذلك وكان الاقتصار عليه لانه الغالب (نكاحا) في الاسلام (لم يكف الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتا) نكاحا صحيحا (بولى مرشد) او سيد بلى نكاحها او بها في مبغضة (وشاهدى عدل ورضاها إن كان يشترط) لكونها غير مجبرة وباذن ولى ان كان سفيا او سبى إن كان عبد الان النكاح فيه حق الله تعالى وحق الآدى فاحتيط له كالقتل بجمع انه

سم قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذ اثبت مال على غائب الخ سم بحذف (قوله) والاجنبى مقربه قضيته انه لو كان منكرا لم تسمع الدعوى عليه والقياس سماعها لتولية القاضى حقها تحت يد الاجنبى حيث اثبتت عرش وتقدم باب القضاء تصريح الشارح بذلك وهو الظاهر وان نقل سم عن الرجال الرمى خلاله كإبائى انفا (قوله) وعلى هذا حمل قول السبكي الخ) وسيأتى للشارح ايضا حل كلام السبكي على العين وانه يجوز الدعوى بها على غريم الغريم وان لم يوكله الوارث بخلاف الدين وذکر الشهاب ابن قاسم انه بحث مع الشارح في هذا الحل الا في بالغ في انكاره ولا بد من الرفع للحاكم ليوفيه من العين كالدين اذا كانا ثابتين ولا تصح الدعوى بواحد منهما هرشيدى وقد مر عن عرش وفاقا للشارح ان القياس الصحة (قوله) جاز للقاضى سؤاله اى وجاهل تركه لا ينفذ حكمه الا اذا ساله اياه كما تقدم عرش (قوله) كاسر اى في دعوى الدم والقسم (قوله) حيث (اى) حين منع القاضى طالب الشفعة (قوله) لم يجز ليس له الدعوى الخ قضيته ان له الدعوى بها عند من يراها في المسئلة قبلها وحيث فليظن ما معنى قوله فتقبل برده هارشيدى وقد بدعى رجوع هذا التفرع للمشتري جميعا فليراجع (قوله) عند من يراها اى كالجننى عرش (قوله) وبانى اى فى الفرع (قوله) فى الاسلام الى قوله اما اذا لم يشترط فى المعنى والى قول المتن اعدا ما يلى النهاية الا قوله قال القليبي الى المراد بمرشد (قوله) فى الاسلام) سيد ذكر عجزه (قوله) نكاحا صحيحا) فيدا بد منه كإبائى وقد صرح ايضا بذلك اى اشتراط التقييد بالصحة شيخ الاسلام والمعنى والا نوار (قوله) بولى مرشد) الا ان تكون ولايته بالشك كاسى (قوله) او سيد) ولا يشترط التعرض لعدالة السيد وحرية انوار (قوله) فاحتيط له الخ) عبارة الاسنى للاحتياط فى النكاح كالدائم اذا لوط المستوفى لا يتدارك كالدائم (قوله) وانما لم يشترط ذكر انتفاء ما لو الخ) فقد يقال ان اعتبرنا ما زاد به قوله السابق نكاحا صحيحا كان معنى ذكر انتفاء ما لو الخ) وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الوادة سم عبارة الرشيدى قوله ذكر انتفاء الخ اى تفصيلا ولا لا فقد تضمنه قوله نكاحا صحيحا (قوله) لان الاصل عدمها ولا انها كثيرة يعسر ضبطها معنى (قوله) بل لزوجه الخ) اى ان ادعى عليه بقرينة ما بعده اذا المجبرة تصح الدعوى عليها على جبرها وانظر حيث ذكر معنى تعرضه ولعل في العبارة مساحاة فليراجع رشيدى وقد يقال المراد يلزم تعرضه لا يكتفى ما فى المتن بل لابد من نسبة التزويج الى المجبر كان يقول انكحتالى نكاحا صحيحا واثبت اهل اللوالة او عدل يشاهدى عدل عبارة الانوار ودعوى النكاح تارة تكون على المرأة البالغة وتارة على وليها المجبر وتارة عليهما واذا ادعى على واحد منهما وحلفه فله الدعوى على

دون الدين (قوله) مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذ اثبت مال على غائب ومنه قوله ما نصه وجزم ابن الصلاح بان لغريم ميت لا وارث له او وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعلمه بقا وقال الاحسن اقامة البينة بها وتبعه السبكي قال الغزى وهو واضح وما ذكره وفى المنع انما هو فى الدين للفرق بينهما والغائب كالميت فإذ ذكره قول شرح بتعظيم اقامة غريم الغائب بينة بملكه عيننا منظر فيه او محمول على ما اذا اراد ان يدعى ليقم شاهد او يحلف معه اه وهو يفيد ان حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضا الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا اذا كان غائبا او قاصرا لان ذلك لا بدعى حضوره مع عدم دعواه فليتأمل وقد بحث مع مر فى ذلك فبالغ في مخالفة هذا المنقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى من جواز اقامة الغريم البينة لاثبات العين وقال لافرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم اثبات واحد منهما وانما لا إذا كان الحق من عين او دى ثابتا بالرفع الى الحاكم ليوفيه منه (قوله) وشاهدى عدل) هو شامل لمستورى العدالة لا نعاقداهما ومعلوم انه وان بحث الدعوى بذلك لا يحكم به الا اذا ثبتت العدالة ليراجع (قوله) وانما لم يشترط ذكر انتفاء ما لو الخ)

قال البلقيني وقوله مرشد ليس صريحا (٢٩٨) في عدل فينبغي تعيينه وروى الزركشي بان المراد به من دخل في الرشد اى صلح لولاية

وهو اعم لتناوله العدل والمستور والفاسق إن قلنا بلى وفيه نظر بل المراد به مرشد عدل وإنما أثره لانه الواقع في لفظ خبر لا نكاح لا بولى مرشد أو ما يجتمع انه لا يحتاج لوصف الشاهدين بالعدالة لان عقاده بالمستورين وتنفيد القاضى لما شهد به مالم يبدع شيئا من حقوق الزوجية فلا بد من التزكية اه فيرد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه أو المتنازع فيه فلا يثبت إلا بعدلين فتعين ما قاله قال القمولى ولا يشترط تعيين الشهود إلا ان زوج الولى بالاجبار اه وفيه نظر بل لا يصح كما هو ظاهر اما نكاح الكفار فيكنى فيه الاقرار مالم يذكر استمراره بعد الاسلام فيذكر شروط تقريره (فرع) ادعت زوجة وذكرت ما فأنكر خلفت

الاخر وتحلفه ولا تسمع على الصغيرة ولا على غير المجرب ايا كان او غيره لانه لا يقبل إقرار اه (قوله قال البلقيني) الى قوله وفيه نظر في المعنى (قوله تعيينه) اى بان يقول بولى عدل معنى (قوله وروى الزركشي الخ) اقره المعنى (قوله ان قلنا بلى) اى او كانت لا يثبت بالشك ومعنى وسيد عمر (قوله او ما يجتمع) عبارة النهائية وما بحثه البلقيني الخ في تأمل هو كذلك والزركشي متابع له واشتبه على صاحبهما مرجع الضمير في قول النخعة واما بحثه الخ سيد عمر عبارة المعنى قال الزركشى وينبغي الاكتفاء بقوله وشاهدين بغير وصفهما بالعدالة فقد ذكر وافي النكاح انه لو دفع نكاح عقد بمستورين الى حاكم لم ينقضه نعم ان ادعت المرأة شيئا من حقوق الزوجية احتاج الحاكم الى التزكية اه (قوله فيرد) بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه الخ صريح هذا ان المراد بالعدالة في قولهم وشاهدى عدل العدالة الباطنة وانه لا بد من ذلك لكن في حواشئ سم عند قول المصنف وشاهدى عدل مانصه هو شامل لمستورى العدالة لان عقاده بهما ومعلوم انهما من تحت الدعوى بذلك لا يجزم به الا ان ثبت العدالة فليراجع اه وقضيته ان المراد بالعدالة العدالة الظاهرة وعليه فلا يرد بحث البلقيني بذلك لانه بناء على ان المراد العدالة الباطنة شردي (قوله واما المتنازع فيه الخ) في ان كلام المصنف في تصوير اصل النكاح لتصحیح الدعوى كما هو ظاهر لا في اثباته بعد التنازع والدعوى فلا يظهر قول شارح فتاوى (قوله لان زوج الولى بالاجبار) عبارة شرح الروض اى والمعنى والا نوار ولا يشترط تعيين الولى والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اه سم (قوله وفيه نظر) اى في الاستثناء (قوله اما نكاح الكفار) الى الفرع في المعنى (قوله وذكرت ما) عبارة المعنى واذا ادعت المرأة بالنكاح ففي اشتراط التفصيل وعدمه ما في اشتراط في دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل في اقرارها بنكاح لانها لا تقدر إلا على تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تعال الدعوى ولا يشترط قولهم ولا نعلمه فار قام اوى اليوم زوجته اه وفي الاسنى والا نوار ما يوافق الا في قوله ولا يشترط قولهم ولا نعلمه فاجب الى اشتراط ذلك القول (قوله فانكر) اى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلفت ينبغي اقامت بينهما بنسبهم عبارة الا نوار والروض مع شرحه ولو ادعت امرأة على رجل النكاح سمعت اقربن بها حق من الحقوق كالصدق والنفقة والميراث او لم يقربن فان سكنت واصر عليه اقامت البينة وان انكر وقال ما تزوجتكم لم يكن ذلك طلاقا فنقيم البينة عليه ولورجع عن الانكار وقال غلطت قبل رجوعه فان تكن بيته وحلف فلاشئ عليه ولان ينكح اختها وليس لها ان تنكح زوجها غيره اه اندفع النكاح ظاهر احنى يطلقه اوى يموت وينبغي ان يرق الحاكم به حتى يقول إن كنت نكحتها لمهى طالق ليحل لها النكاح وإن نكل الزوج خلفت واستحققت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولدا انها منكوبة حتمه وان الولد منه وانكر النكاح والنسب صدق بيمينه وإن قال هو ولدى منها وجب المهر وإن اقر بالنكاح لومه المهر والنفقة والكسوة فان قال كان قنوصا فلها المطالبة بالفرض إن لم يجرد دخول وإن جرى وجب مهر المثل اه (قوله وحل إصابتها باعتبار الظاهر الخ) مبتدا وخبر عبارة الاسنى والظاهر ان مراده جواز ذلك في الظاهر اوقبا اذ ازال عنه نظن حرمتها (قوله الزوجية) الى قوله ولو اجابت في المعنى (قوله الزوجية) عبارة المعنى تلك المرأة المدعى نكاحها اه (قول المتأمة) اى والزوج حر معنى (قوله وانه ليس الخ) انظر ما الداعي اليه بعد ذكر خوف العنت شردي (قوله ولو ساء) الى قول المتن خلفت في النهاية (قوله ولو لامة) عبارة المعنى والثاني يشترط التفصيل كالنكاح والثالث ان تعلق

قد يقال ان اعتبر تأما زاده بقوله السابق نكاحا صحيحا كان في معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتي ما يصرح باعتبار تلك الزيادة (قوله لان زوج الولى بالاجبار) عبارة شرح الروض ولا يشترط تعيين الولى والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع لان الاصل عدمها ولكن ثبوتها (قوله فانكر) اى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلفت ينبغي اقامت بينة (قوله وادعى عقدا ماليا الخ) عبارة المنهج وشرحه وادعى عقدا

تصلح ولو اجابت دعواه النكاح بانها وزوجته من متنسدة فاقام آخر بينة بانها وزوجته من شهر حكم بها للاول العقد لانه ثبت باقرارها نكاحها فلم يثبت الطلاق لاحكم للنكاح الثاني (أو) ادعى (عقدا ماليا كبيع) ولو سلما (وهبة) ولو لامة

العقد بجماعة وجب احتياطاً بالبيع واختاره ابن عبد السلام اه (قول المتن كنى الاطلاق الخ) اى ولا يشترط التفصيل معنى وشرح المنهج (قوله) انه دون النكاح الخ) اى ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد بخلافه معنى (قوله نعم) الى الفرع الخ) الى المتن (قوله نعم) لا بدق كل عقد نكاح او غيره الخ) عبارة المتن (تنبيه) مقتضى تعبير المصنف بالاطلاق انه لا يشترط التقييد بالصحة ولكن الاصح في الوسيط اشتراطه وهو قضية كلام الرافعي وعمل الخلاف في غير بيع الكفار فاذا تبايعوا ابو عاصد قوتقا بضعها بانفسهم او بالزمام حكمهم فانا نمضها على الاظهر كما هو مقرر في الجزية فلا يحتاج فيها الى تلك الشروط وتسمع الدعوى من المدعى على خصمه وان لم يعلم بينهما غلط ولا معاملة ولا فرق فيه بين طبقات الناس فتصع دعوى دق على شريف وان شهدت قرأتين الحال بكذب كان ادعى ذى استنجار امير او فقيه لعلف دوابه او كنس بيته اه وقوله وتسمع الدعوى من المدعى الخ قد سر في الشرح مثله (قوله من وصفه بالصحة مع امر) كذا في غير من كتب المذهب وقضية هذا الاطلاق انه لا يكفي في دعوى النكاح الاقتصار على وصفه بالصحة مطلقاً سواء كان المدعى عامياً او عارفاً خالفاً او مقابلاً صنيعهم كما صرح في ذلك فانقله البجيرى عن بعض المتأخرين بماضيه ولو قال تزوجت زواجا صحيحا شرعيا كفى عن سائر الشروط من العارف دون غيره كما يحتمل الطبري سم وحلي انتهى بخلاف ذلك ولا يجوز العمل به فيما يظهر (قوله مع امر) لعله راجع لخصوص عقد النكاح فلا يشترط في دعوى العقد المالى غير الوصف بالصحة عبارة شرح المنهج او ادعى عقدا ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافى النكاح اه وتقدم عن المتن ما يوافقه (قوله على الناظر لا المستحق) قال الشهاب سم لم يفهم معنى ذلك ثم رابت مر تبعة في ذلك فبحثت معه فيه فتوقف فيه ثم قال بعد ذلك قد ابدلت لفظ من انتهى واقول لا خفاء في فهم ما ذكر لان من جملة ما يصور به ان يكون بعض المستحقين يستولى على الربيع دون بعض فهذا الذى لم يصل اليه استحقاؤه لا يدعى به الا على الناظر دون المستحق المستولى واما تفسير على بن فيلزم عليه تغيير كلام الاذرى وان ينسب اليه ما لم يقله ثم انه يقتضى انه لا تسمع الدعوى من المستحق اذا لم يكن ناظر او ليس كذلك لان المستحق ان كان موقفاً عليه كاحد الاولاد فقد نقل الشارح نفسه في حواشى شرح الروض عن التوشيح سماع دعواه وان كان غيره موقوف عليه كان مستحقاً في ربيع نحو مسجد لعملة فيه فقد صرح ابن قاسم نفسه في باب الحوالة من حواشى شرح البهجة بانه تسمع دعواه على الساكن اذا سوغه الناظر عليه على انه يمكن تصوير الدعوى على الناظر من غير المستحق بان يدعى عليه ناظر نحو المسجد بربيع للمسجد في الوقف الذى هو ناظر عليه وكان توقف الشهاب ابن قاسم هو الذى حمل شيخنا على حمل كلام الاذرى على غير ظاهره حيث قال قوله ان الدعوى بنحو ربيع الوقف على الناظر اى ان الطلب يتخلص ربيع الوقف على الناظر فهو المدعى وليس على المستحق طلب انتهى مع ان ما حمل عليه شيخنا كلام الاذرى لا يلائمه فى الشرح بعد كما لا يخفى على المتأمل رشيدى (قوله لا بد من حضورهم) انظر هل المراد حضورهم والدعوى عليهم او مجرد الحضور وعلى الثاني فما الفرق بينهم وبين ما اذا كان الناظر القاضى المذكور بعد وكذا يقال في قوله على بعض الورثة مع حضور باقيهم رشيدى اقول ان ما ذكره من التردد ثم استشكل الاحتمال الثانى مبنى على ان قول الشارح وان كان الخ لشرط وقوله فالدعوى جوابه وبتمثل بل هو الاظهر ان الاول غاية والثانى متفرع على ما قبله واقه اعلم (قوله ونازعه الغزى الخ) عبارة النهاية لكن الاوجه كما قاله الغزى سماعا الخ (قوله بان المتجه سماع الدعوى على البعض الخ) اى ولو مع غيبة الباقيين كابدل له ما بعده اى خلافاً للاذرى رشيدى (قوله لكن لا يحكم الا بعد اعلام الباقيين) تقدمت له هذه المسئلة في فصل بيان قدر النصاب في الشهود لكن عبارته هناك وبكتفى في ثبوت دين على الميت حضور بعض

ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافى النكاح الخ اه (قوله على الناظر لا المستحق) لم يفهم معنى ذلك ثم رابت مر تبعة في ذلك فبحثت معه فيه فذكر انه توقف فيه ثم بعد ذلك قال

(كنى الاطلاق فى الاصح)
لانه دون النكاح فى الاحتياط
نعم لا بدق كل عقد نكاح
او غيره اريد اثبات صحته
من وصفه بالصحة مع امر
(فرع) بحث الاذرى
ان الدعوى بنحو ربيع
الوقف على الناظر لا
المستحق وان حضر فى
وقف على معينين مشروط
لكل منهم النظر فى حصته
لا بد من حضورهم وان
كان الناظر عليهم القاضى
المدعى عنده فالدعوى عليهم
قال ومن هذا القبيل
الدعوى على بعض الورثة
مع حضور الباقيين ونازعه
الغزى بان المتجه سماع
الدعوى على البعض فى
المستحقين لكن لا يحكم الا
بعد اعلام الباقيين بالحوال
وللسببى كلام طويل فيما
اذا كانت الدعوى لميت او
غائب او محجور عليه تحت
نظر الحاكم او وليت المال
او على احدهم ولا ثم استقر
رايه على ان القاضى

لا يتوجه عليه دعوى اصل ولا على (٣٠٠) نائبة بل لادان نصب الشافعي من يدعي ومن يدعي عليه عنده او عنده غيره فيما يتعلق بوقف

الورثة ولكن الحكم لا يتعدى لغير الحاضر انتهت وبين العبارتين مائة فتاوى رشدي اقول عبارة الشارح هناك مثل عبارة النهاية وقد يدفع التباين بان يراد بالحكم هنا الحكم المتعدى للجميع فيحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم كما يسطه سم هناك (قوله لا يتوجه عليه الخ) اي ولا يجوز منها اخذا من قوله الاقوال لا بد الخ فليراجع (قوله بل لادان بنصب الشافعي من يدعي) اي فيما اذا كانت الدعوى لمن ذكر وقوعه من يدعي عليه اي اذا كانوا مدعى عليهم رشدي (قوله بحق) الى قوله اما المدعى عليه في المعنى (قوله نعم) لتحليف المدين مع البينة الخ) اي وان لم يدع عويسار وهذا فارقت هذه والتي بعدها ما سياتي استنثاء في قول المصنف للدعوى اداء او ابراء الخ لاقبال كان من - ق الشارح تاخير استنثاء هاتين عما استثناء المصنف رشدي (قوله اما المدعى عليه الخ) اي اما تحليف المدعى عليه عبارة النهاية ولو اقام المدعى بينة ثم قال لا تحكم الخ (قوله ولا نظرفيه الخ) عبارة النهاية وما نظرفيه في كلامه غير معمول عليه اه (قوله عليه) اي المدعى الذي اقام البينة بما ادعاه معنى (قول المتن او شرأ عين) اي العين التي ادعاها سم اي واقام البينة بها (قوله منه) اي من مدعى العين التي اقام بها البينة (قوله اي مدعى الخ) فاعل وقوله مقبح مفعول سم (قول المتن على نفيه) يشعر بالا انه يكلف توفية الدين او لا بل يحلف المدعى ثم يستوفي وهو كذلك على الصحيح معنى (قول المتن على نفيه) اي نفي ما ادعاه وانه ما تادى منه الحق ولا ابراء من الدين ولا باعه العين ولا وهبه ياها بمعنى ونهاية اي ولا اقضيه ياها (اي الاداء) الى قوله كما صوب في النهاية والى المتن في المعنى (قوله هذا) اي الحلف على نفي ما ذكر (قوله هذا) ان ادعى حدوث شيء من ذلك الخ لم يذكر مثل ذلك في قوله الاقوال وكذا الدواعي عليه بفسق شاهده او كذب في الاصح وهو يقتضي التفرقة بينهما وكذا اصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه كالصريح في التفرقة لتقبل دعواه عليه بفسق شاهده او كذبه لتحليف ولو بعد الحكم وبحيث في ذلك مع مر فوافق عليها وقد سئلت عمالو علق انسان طلاقا بفعل شيء وقوله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه فعله ناسيا فقلت صدق يمينه وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم ثم رايت سئل مر عن ذلك مع زيادته واعتذر الزوج عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد ولم يعتذر بشيء فاجاب بانه نعم يقبل قوله في النسيان يمينه ويثبت عدم حنثه واقعه اعلم انتم اي سم بخلاف اقول وكذا اصنع المعنى حيث

قد ابدلت على بين (قوله او شرأ عين) اي العين التي ادعاها (قوله اي مدعى وقوله مقيم) مفعول (قوله) هذا ان ادعى حدوث شيء من ذلك الخ لم يذكر مثل ذلك في قوله الاقوال وكذا الدواعي عليه بفسق شاهده او كذبه في الاصح وهو يقتضي التفرقة بينهما وكذا اصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه ظاهرة في التفرقة حيث قال ولا يمين على من اقام بينة بحق لانه كلف في الشهود والان ادعى خصمه مسقطا له كاداه او ابراء او شرأ عين من مدعيه وعليه بفسق شاهده فيحلف على نفيه الى ان قال وعمله في غير الاخيرة اذا ادعى حدوثه قبل قيام البينة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله اه قوله في غير الاخيرة اي دعوى عليه بفسق شاهده كالصريح في عدم اعتبار هذا التقيد في الاخيرة وانه فيها تقبل دعواه لتحليف ولو بعد الحكم كان مدار الفرق ان القدر بعد الحكم ان يرجع للحكم به كان الحكم مانعا من دعواه وما يرتب عليها وان يرجع للحكم لم يكن مانعا من ذلك وقد بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه وقد سئلت عمالو علق انسان طلاقا بفعل شيء وقوله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه فعله ناسيا فقلت يصدق يمينه وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم وهذا من القسم الثاني لانه يرجع الى القدر في نفس الحكم ثم رايت مر سئل عن علق الطلاق على فعله شيئا ثم فعله فرغ الى الحاكم شافعي وحكم بوقوع الطلاق عليه وفرق بينهما ثم ادعى الخالف انه انما فعله ناسيا واعتذر عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد او حصل له دهشة او غفلة عن ذكر ذلك او لم يعتذر بشيء فقلت في هذه الدعوى بعد الحكم فاجاب ومن خطه نقلت بانه نعم يقبل قوله في النسيان يمينه

او مال نحو تيمم او بيت مال وتخصيصه نصف ذلك بالقاضى الشافعي انما هو باعتبار ما كان في تلك الازمنة من اختصاصه بالنظر في هذه الامور دون غيره من الثلاثة وما الان فانظر في ذلك متعلق بالحنفي لا غير فليخص ذلك به (ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له تحليف المدعى) على استحقاق ما ادعاه لانه تكليف حجة بعد حجة فهو كالطعن في الشهود نعم له تحليف المدين مع البينة باعسار ولجواز ان له مالا باطنا وكذا لو شهدت له بينة بعين وقالوا لا تعلمه باع ولا وهب للخصمه تحليفه انما ما خرجت عن ملكه بوجه اما المدعى عليه كان اقام عليه بينة ثم قال لا تحكم عليه حتى تحلفه فبحث الرافعي بطلان يمينه لا عرفاه بانها مالا يجب الحكم بها ورده المصنف بانه قد قصد ظهور اقدامه على بين فاجرة مثلا فينبغي ان لا تبطل اه ولا نظرفيه خلافا لنزحه فان ادعى عليه (اداه) (او ابراء) منه او انه استوفاه (او شرأ عين) منه (او هبتها واقباضها) اي انه وهبه ياها واقبضها له (حلفه) اي مدعى نحو

الاداء مقيم البينة عليه (على نفيه) اي الاداء وما بعده لاحتماله هذا ان ادعى حدوث شيء من ذلك

قبل قيام البيعة والحكماء بينهما معنى من امكانه والامثلة التي خلفت اليه خلافا لما اعتمدته الاذرى والبقيني والزرشمى من تحليفه اذ ادعى بعد الحكم وقوع ذلك قبله لانه لو اقر به ونفعه ولم يكن المدعى حالف مع شاهده او بين الاستظهار والامثلة بحالف كاصو به البقيني من وجهين اطلقهما لانه قد تعرض في بيئته لاستحقاق الحق فلا يحلف بعدها على نفي ما ادعاه الخصم ولا (٣٠١) تسمع دعوى ابرام من الدعوى لانه باطل

وتقبل دعوى اجير لم يثبت انه غير عرقه قوما بحيث لا يمكنه وصولها باعادة الحج من غير بيعة ولا بين ومطلقة ثلاثا انها تحلت من غير بيعة ولا بين ايضا (وكذا لو ادعى خصمه عليه (عليه بفسق شاهده) او نحوه من كل ما يطل الشهادة (او كذبه) فانه يحلف على نفيه (في الاصح) لانه لو اقر به بطلت شهادته له وسيله ما يأتى ان كل ما لو اقر به بنفع خصمه لخصمه تحليفه على نفيه نعم لا يتوجه حلف على شاهد او قاض ادعى كذبه قطعا وان كان لو اقر بنفعه لانه لا يؤدى الى الفساد عام ولو نكل عن هذه البيعة حلف المدعى عليه وبطلت الشهادته وقر في الاقرار ان للمقر تحليف المقر له اذا ادعى انه انما اشد على رسم القبالة ولو اجاب بالمدعى عليه بين بلا امتنع منها لم يكن له المنع ولم يقبل بيئته الا اذا حلف انها حين قوله ذلك لم تكن بيده (واذا استعمل) من قامت عليه البيعة اى طلب الامهال (لإتي بدافع) وفسر الامهال بامتناعه ان كان عاميا اى او خالفا لمذهب الحاكم كما هو ظاهر

ذكر هذا القيد هنا فقط وعم القيد الا في الموضوعين كالصريح في التفرقة (قوله قبل قيام البيعة الخ) هو وما عطف عليه متعلقان بادعى بدليل قوله خلافا لخرم (قوله ومعنى من امكانه الخ) عبارة المفتى وشيخ الاسلام وكذا بينهما بعدم معنى من امكانه فان لم يثبت اليه ادم (قوله ولم يكن المدعى الخ) عطف على قوله ادعى حدوث شيء الخ (قوله او بين الاستظهار) اى فى الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت بجبري (قوله والا) اى وان كان المدعى حلف مع شاهده او بين الاستظهار (قوله فلا يحلف بعدها الخ) ينبئ ان يحلف ان اسند المدعى ذلك الى ما بعد حلفه وهو ظاهر فراجع رشدي عبارة السيد عمر قوله لانه قد تعرض في بيئتها اخذها واضمحلت اذا كانت دعوى نحو الاداء قبل الحلف المذكور وما اذا كانت بعده وقبل الحكم مع معنى من يمكن فيه ذلك فالظاهر ان له تحليفه فليأت ما اه قوله ولا تسمع دعوى ابرام من الدعوى الخ كذا في النهاية (قوله خصمه) الى قوله نعم لا يتوجه في المفتى والى قوله وتسمع في عقد بيع في النهاية الا فوالى او مخالفا لمذهب الحاكم وقوله كاصرح به الماوردي لكن ضعفه البقيني وقوله واستشكل بالاجدى قوله وتقبل بعضهم الى ولو ادعى دينه او قوله بجري ذلك الى ويران من شروط وقوله في الدعوى على من الى في الدعوى لعين (قوله خصمه) كان الظاهر ان يقول بدله من ذكر او نحو رشدي (قوله ولو نكل الخ) راجع لما قبل وكذا لو ادعى الخ ايضا (قوله لم تكن بيده) لعل المراد لم تكن في ملكه وبصره رشدي وفيه توقف بل الظاهر ان المراد لم تكن تحت يده (قوله ان كان عاميا) اى بخلاف ما اذا كان عارفا اسى ومعنى عبارة الرشدي هو قيد قوله وفسره بما يتل من كلام غيره وان اوم سياقه خلاف ذلك فغير العامي جهل وان لم يفسر ادم (قوله ان خيف هربه) الظاهر انه راجع لاصل الاستدلال رشدي (قوله لانه ادم) الى المتن في المفتى الا قوله كاصرح الى ولو عين (قوله ولو احضر الخ) ولو عاد المدعى عليه ولو بعد الثلاثة وسال القاضى تحليف المدعى على نحو ابرام اجابه اليه لتيسره في الحال ولا يكلف توفية الدين او لا معنى زاد الا سنى بخلاف قوله للوكيل المدعى ابرأى. وكله حيث يستوفى منه الحلق ولا يؤخر الى حضور الموكل وحلقه لعظم الضرر بالتأخير ادم (قوله ولو عين جملة الخ) اى من نحو داء او ابرامنى (قول المتن ولو ادعى رقب بالغ الخ) ويجوز شره بالغ ساكت عن اعترافه بالرق وعن دعوى الحرية بمن يسترقه عملا باليدوا الاحوط ان لا يشترى الا بعد اعترافه بالرق لمن يبيعه مخر وجامن الخلاف في ذلك وما نقل من تحريرهم وطه السراى حتى تخمسن ويقسم بمحول على تحقيق سيهن روضه عن شرحه (قوله في الاصل) الى قوله وتقبل بعضهم في المفتى الا قوله على ما مر الى المتن وقوله ونحوها الى لان الاصل وقوله وكذا كرت هنالى

وبتين عدم حشته ادم (قوله قبل قيام البيعة) هو وما عطف عليه يتعلق بادعى ايضا بدليل قوله خلافا (الخ) (قوله ولا تسمع دعوى ابرام الخ) على احد وجهين في الروض وهو مقتضى كلام اصله وصححه في الشرح الصغير (قوله ولو ادعى رقب بالغ الخ) لو اعترف البالغ له بالرق ثم اقام اعنى البالغ المعترف بيئته بالحرية سمعت لان الحرية حتى تهتمالى مر اقول ذكر البقيني ما يوافق ذلك لكن صرح الاسنوى وغيره بانه لا تسمع اقامته البيعة كاتقدم بها مش باب الحوالة (قوله لقال انا حر في الاصل) وقع السؤال عما لو كانت امة رقيقة وقال انا حر الاصل فهل يقبل قوله يمينه ايضا لاحتمال حرية الاصل مع ذلك ينحو وطه شبهة يقتضى الحرية او لا بد من بيعة لان لا بد من اية في الاصل في ولد الرقيقة هو الرقبه ونظر لعل الوجه الثاني وبه افق مر متكررا ويؤيده تعليههم وبواقفة الاصل وهو الحرية اذ لا يقال في ولد الرقيقة ان الاصل فيه

لانه قد تقدم ما ليس بدافع دافعا (امهل) وجوبا لكن بكفيل والاقبال ترسم عليه ان خيف هربه (ثلاثة ايام) وممكن من سفر ليحضره ان لم تزدد على الثلاث لانها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ولو احضر بعد الثلاث شهود الدافع او شاهده واحدا امهل ثلاثة اخرى للتعديل او التكميل كاصرح به الماوردي لكن ضعفه البقيني ولو عين جهة ولم يأت ببيئتها فمادعى اخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل لها لم يهل او اتمامها مهل بقيتها (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجهول النسب ولو سكرانا (فقال انا حر) في الاصل

ولم يكن قد اقر له بالملك قبل وهو رشيدى على ما هو قبيح الجلالة (فالقول قوله) يبينه وان تداولته الا بدى بالبيع وغيره لو افقته الاصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بينة الرق على بينة الحرية لان الاولى معها زيادة علم بنقلها عن الاصل اما لو قال اعطني هو وغيره فيحتاج للبينتين واذا ثبتت حرية الاصلية بقوله رجعت بشرته (٣٠٣) على بائنه بضمنه وان اقر له بالملك لانه بناء على ظاهر الابد (او) ادعى (رق صغير) او

مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم تقبل الابينة) او نحوها كعلم قاض وعين مرودة لان الاصل عدم الملك (او) في يده) او بدغيره وصدقه (حكم له بان) حلف اعظم خطر الحرية (لم يعرف استنادها) فيهما (الى التقاط) ولا اثر لانكاره اذا بلغ لان البديهة بخلاف المستندة للتقاط لان اللقيط محكوم بحريته ظاهرا كما مر في بابها وذكرت هنا تنميما لاحوال المسئلة فلا تكرر (ولو انكر الصغير وهو عيز) كونه قته (فانكاره لغو) لان عبارته ملغاة (وقيل كالبخ) لانه يعرف نفسه وكذا لا يؤثر انكاره بعد كاله لانه حكم برقه فلا يرتفع ذلك الا بحجة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الاصل) اذا لا يتعلق به الزام ومطالبة في الحال نعم ان كان بعضه حالا ادعى بكله ليطالب ببعضه وان قل ويكون المؤجل تبعا قاله الماوردى واستشكل بما لا يجدى وبحت البليقنى صحة الدعوى بقتل خطأ او شبه عمد على القاتل وان استلزمات الدية

المن (قوله) ولم يكن قد اقر الخ) ولم يحكم برقه كما حال صغره والتم تسمع دعواه عناني وبادى امجهرى (قوله) قد اقر له) ينبغي اوليا بئنه سم (قوله) على ما راجع الى عبارة النباهة كاسراخ (قول المن) فالقول قوله) ولعل الوجه ان هذا اذا لم تكن امر قبيحة ولا افلا بد من بينة كالقبيح هو لان الولد يتبع امه في الرق فالاصل في ولد الدال ببيعة هو الرق سم (قوله) وان تداولته الا بدى الخ) اى وسبق من مدعى رقه رتبة تدل على الرق ظاهر اكا استخدام واجارة شيخ الاسلام ومغنى (قوله) ومن ثم قدمت الخ) عبارة للمغنى ولو اقام المدعى بينة برقه او اقام بينة بانه حر فالذى جزم به الرافعى في الدعوى تبعا للغيرى ان بينة الرق اولى لان معها زيادة علم وهو اثبات الرق ونقل الحرى عن الاصحاب بينة الحرية اولى ام (قوله) بنقلها الخ) اى يكون الاولى نافلة عن الاصل عبارة الزبادى لانه نافذة وبينه الحرية مستصحة ام (قوله) اما لو قال الخ) عبارة للمغنى وخرج بقوله حر اى بالاصالة كاسراخ ما لو قال اعطني الخ) ما لو قال ان عابد فلان فالمدعى السيداه (قوله) وان اقر له) اى المشتري بالبيع رشيدى (قوله) فيهما) اى في يده او بدغيره (قوله) ولا اثر الخ) يخفى عنه قوله وكذا لا يؤثر الخ) (قوله) لان الدياخ) علة لما في المن (قوله) بخلاف المستندة للتقاط) اى فلا يصدق الا بحجة مغنى (قوله) وكذا لا يؤثر الخ) اى في صورة عدم الاستناد الى التقاط مغنى (قوله) واستشكل بما لا يجدى) عبارة المغنى فان قيل الدعوى بذلك مشكل بان الحال اذا كان قليلا كدرهم من الف مؤجلة يبعد الاستنباع فيه وبانه اذا اطلق الدعوى لم يفدوان قال يلزمه تسليم الالف الى المدعى فصحة الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين كان ذلك في حكم دعوى تين فابى عن الاستنباع اجيب بان محل الاستنباع عندنا الاطلاق ولا يضر كون الكثير تابعا للقيل للحاجة الى ذلك امه وقوله لم تصح الدعوى فيه تامل وقوله محل الاستنباع عندنا الاطلاق منع لقول السائل اذا اطلق الدعوى لم يفد وقوله ولا يضر الخ) منع ما قبله (قوله) ببحث البليقنى الخ) لانه هذا الحكم وهو صحة الدعوى بقتل خطأ او شبه عمد مذكور في كلامهم حتى في المتن فلا روجه لانساده لبحث البليقنى وانما الذى نسب للبليقنى التنبية على ان هذا الذى ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالمؤجل رشيدى اقول وايضا ينافى ذلك الاستناد قوله الا فى قاله الماوردى (قوله) على القاتل) فلو ادعى ذلك على العاقلة لم يجز جز ما لا يلم بتحقيق زومه لمن ادعى عليه لجواز موته في اثناء الحلول واعساره آخره مغنى (قوله) وهو متبجح الخ) (تتمه) تسمع الدعوى باستيلا وتدمير وتعلق عتق بصفة ولو قبل العرض على البيع لانهما حقوق ناجزة مغنى وروى مع شرحه (قوله) لان المقصود منها) اى من دعوى القتل المذكورة (قوله) نازعه) اى الماوردى (قوله) فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا) من هذا يؤخذ جواب احادته وقوع السؤال عنها وهى ان شخصا تقر في نظارة على وقف من اوقاف المسلمين فوجد خيرا بائنه ام عمره على الوجه الثلاثي ثم سال القاضى بعد المرافعة في نزول كشف على المحل وتحديد المارة وكتابه حجة بذلك فاجابه بذلك وعين معه كشفا وشهودا ومهندسين فقطعوا قيمة المارة المذكورة اثني عشر ألف نصف واخبروا القاضى بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معاليهم ومنع من يريد اخذ الوقف الى ان يستوفى المقدار المذكور من غلة الوقف وهو انه لا يعمل بالحجة المذكورة وان القاضى لا يجيبه لذلك لانه لم يطالب بشئ اذ ذلك ولا وقت عليه دعوى والكتابة انما تكون لدفع ما يطالب منه وادعى به عليه وليس ذلك موجودا هناك وطريقة في اثبات المارة المذكورة ان يقيم بينة تشهد له بما صرفه يومافقوا مثلا يكون ذلك جوابا بالدعوى ملازمة ثمن لم يكن له بينة يصدق ليما صرفه يمينه حيث ادعى قدر الانفاق ساخ له صرفه بان كان فيه مصلحة واذن له القاضى الحرية (قوله) ولم يكن قد اقر له) ينبغي اوليا بئنه (قوله) قاله الماوردى) كتب عليهم وقوله وبحت

مؤجلة لان القصد بثبوت القتل ومن ثم صحت دعوى عقد مؤجل قصديا اثبات اصل العقد قاله الماوردى وهو متبجح لان المقصود فيما منها مستحق في الحال ونقل بعضهم عن ابي الدلم انه نازعه وبعضهم انه استحسنته ولعل كلامه اختلف ولو ادعى ديننا على مفسر وقصد اثباته ليطالب به اذا ايسر فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا

واعتمدته الغزى وقضية ما تقر عن الماوردى معماه لان التصديقاته ظاهر اربع كونه مستحقا فقهه لا يتقدر يساره اقرب عادة باو يجرى ذلك فيمن له دين على عبد يتبع به بعد العتق هل تسمع الدعوى عليه به او لا ثم رأيت البلقنى قال والاقرب تشبيه هذه بالدعوى لدين على من تحقق اعساره وقال: بل ذلك الذى يظهر انه يعطى حكم الحال اخذ من تصحيحهم الخوا علىه به المستزم أن ماعليه من الدين له حكم الحال لا المجل للهل بوقت استحقاقه و من ان شروط الدعوى ان لا يتابعها دعوى اخرى ومثناه لا يكذب اصله فلو ثبت اقرار رجل بانه عباسى فادعى ولدانه حسنى لم تسمع دعواه ولا يثبتها كما افى به ان الصلاح (٣٠٣) (تنبيه) هذه الشروط الثلاثة المعلومة

فما يتوقف على اذن كالتراض على الوقف من مال غيره او من ماله او كان في شرط الواقف ان للناظر اقتراض ما يحتاج اليه الحال من العارة من غير استئذان اه ع (قوله) واعتمدته الغزى (وهو المعتمد والحق به والدرج حاشاه تعالى شرح امره اسم (قوله) وقضية ما تقر عن الماوردى الخ) عبارة التباينة وان اقتضى ماقرئناه عن الماوردى الخ (قوله) لان التصديق هو تعليل لما اقتضاه كلام الماوردى وكان الاولى ان يقول ووجه ان القصد الخ رشيدى (قوله) ويجرى ذلك اى ما مر في دعوى الدين على المعسر (قوله) انه يعطى اى الدين على من تحقق اعساره (قوله) ومنه اى غير المناق و قوله ان لا يكذب الخ كان الاولى حذف لفظه لا وارجاع خبره ومنه الى المناق (قوله) ويزيد الخ مفعول له ولى بيته الخ سم ويصح كونه فاعل له لان زاد يستعمل لازما ومتعديا (قوله) على من لا يخلف الخ اى من الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله) ولو طلق امرأة الخ يتناول وجه هذا التفرع سم (قوله) واشترى تم الخ مفعول بزيد المقدار بالعطف (قوله) وكان يملكها راجع لسكن من البيع والهبة (قوله) لان الظاهر الخ تعليل للاكتفاء بقوله وسلبها عن قوله وكان يملكها رشيدى اقول مقتضى هذا ان قول المدعى وكان يملكه يعنى في دعوى الهبة ايضا عن قوله وسلبها لكن كلام الشارح السابق في شرح وجب ذكر القيمة كالصريح في اشتراط ذكر نحوه (قوله) وخلف تركه الخ مفعول بزيد المقدار (قوله) يكذا اى كثلث منه اى الدين (قوله) كاسر اى قيل قول المتن او نسكا حالم يكف الخ سم وقد يقال فلم اعاده (قوله) بقوله شهدت الخ ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يقول ذلك قبل الشهادة وبعدها (قوله) والحالف ظاهر وان لم يدع خصمه عليه بنحو فسيقينه الاخرى (قوله) سمعت دعواه اى لا يثبت

ه (فصل) ه في جواب الدعوى (قوله) في جواب الدعوى الى التنبيه في النهاية (قوله) وما يتعلق به اى بالجواب ع ش اى من قوله وما قبل اقرار عبده الخ بجبري (قول المتن) اصر المدعى عليه الخ وفي الكنز كلام طويل في اصر المدعى عليه اذا كان وكلاهما وليا تعين مر اجتهت سم (قوله) فلم يثبت له ان الماراد لم يجب مع ذوال نحو جهله رشيدى (قوله) وعرف بذلك اى بقوله او جاهل الخ (قوله) وهو ان يحكم اى فلا يصير ناكلا بمجرد السكوت فقط بل لا بد من الحكم بالنسكول او يقول للمدعى احلف عز بى اه بجبري (قوله) ولا يمكن الساكت من الحلف الخ اى الا برضا المدعى كما يأتى ع ش اى في مبحث النسكول (قوله) وسكوت اخرس اى قوله كما مر في المعنى (قوله) كذلك اى كسكوت الناطق معنى (قوله) هو الا اى وان لم يفهم الاشارة (قوله) فهو كجنون اى فلا تصح الدعوى عليه معنى (قوله) على ما مر فيه اى من ان الدعوى على

البلقى كتب عليه مر (قوله) واعتمدته الغزى) افى به شيخنا الشهاب الرملى ش مر (قوله) ويزيد عليها مفعول له الخ (قوله) فلوطان الخ يتناول وجه هذا التفرع (قوله) وفي مختلف فيه هذه قدمت قبيل قول المصنف او نسكا حالم يكفه الاطلاق الخ

ه (فصل) ه اصر المدعى عليه على السكوت الخ (قوله) اصر الخ في الكنز كلام طويل في اصرار

السبب ولا تبطل دعواه بقوله شهدت فمطلوبون له اقامة بيته اخرى والحلف وقول البائع المبيع وقف مثلا مسموع كبيته ان لم يصرح حال البيع بملكه او لا سمحت دعواه لتجليف المشتري انه باعه وهو ملكه والله اعلم (فصل) في جواب الدعوى وما يتعلق به اذا اصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى الصحيحة هو عارف او جاهل او حصلت له دشو تبه لم يثبت عليه فاذا ذلك كله قوله اصر وتنبيه عند ظهور كون سكوتك لذلك واجب وعرف بذلك بالاولي ان امتناعه عنه كسكوتك (جمل كنكرنا كل) فيما يأتى فيه بقدره وان يحكم القاضي بنكوله او يقول للمدعى احلف فحيث يتخلف ولا يمكن الساكت من الحالف لو اراد ويدين له تكرير اجبه ثلاثا وسكوت اخرس عن اشارة مفهومة او كتابة احسنها كذلك ومثله اصم لا يسمع اصلا وهو يفهم الاشارة والافواه كجنون على ما مر فيه في باب الحجج

(تنبيه) يقع كثير من المدعى يجب بقوله (٣٠٤) ثبت ما يدعيه فطالب بالنقض المدعى بالاثبات فمهم ان ذلك جواب

ولي عش (قوله عليه) الى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله فيجب مهر المثل وكذا في المغني الا قوله واغفو في الثانية وقوله وجواب دعوى القف الى ويكني (قول المتن فقال لا تلزم الخ) وان قال في جوابه هي عندي او ليس لك عندي شي. وهذا كظاهر مغني (قول المتن حتى يقول ولا بعضها الخ) وان ادعى دار غير مفاكره فلا بد ان يقول في حلفه ليعتلك ولا شي منها ولو ادعى انه باعها اياها كفاهاه لم يبعها مغني وروى مع شره (قوله) وانما يطالب بقائها الخ) اي وقوله لا يلزمي العشرة فانها في مجموعها ولا يقتضي في كل جزء منها مغني (قول المتن فاكل) ينبغي ان يكون عمله في غير معتدور للجل ودش ولا لافهم ومشكل فليتأمل وليحرر سيد عمر عبارة البجيرى قوله فلناكل عمادونا في هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون نكلا بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف ان يقول له القاضي هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فاكل عمادونا شيئا عزيزا (قوله) وان قل شامل لا لا يتحمل وهو ظاهر ان ادعى بقاء العين فان كانت تالفة فلا لانه مطالبة بالمال يتحمل عشا وفيه تامل لان المطلوب هنا انها مو غير الاقل الاقل (قوله نعم ان نكل المدعى عليه الخ) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالنكول عن اليمين يقتضي حلف المدعى على العشرة واستحقاقا سم اقول قوله والا فالنكول الخ لا يمتنع ما ادعا لو لم يصح تاليه والحال لا بخدور في التزام محنته فحاصل المقام انه اذا اجاب المدعى عليه بلاثم في العشرة ولا جزء منها واستحلفه القاضي على العشرة فقط فنسكل عن الحلف عليها فللدعي ان يحلف على استحقاقها من غير تجديد دعوى وليس له ان يحلف على استحقاق ما دونها الا بعد تجديد دعوى ونكول المدعى عليه بهذا لا بخدور فيه فليرا اجمع ثم رايث في الانوار ما قصه واذا عرض القاضي اليمين على العشرة ودونها لحلف على نفي العشرة واقتصر عليه فاكل عمادونا العشرة وللدعي الحلف على استحقاق ما دونها بقل ولو نكل المدعى عليه من مطلق اليمين واراد المدعى الحلف على بعض العشرة فان عرض القاضي اليمين على العشرة وعلى كل جزء منها فله الحلف على بعضها وان عرض على العشرة وحدها لم يكن له الحلف على بعضها بل يستأنف الدعوى للبعض الذي يريد الحلف عليه اه ويتضح بذلك عدم ارادة ماقاله المحشى سم وان كلام الشارح على ظاهره ولا خدور فيه والله اعلم (قوله فقط) اي ولم يقل ولا شي منها بانه (قوله نكحها الخ) اي او باعها داره ورضوانية (قوله فان نكل لم تحلفي الخ) اي بل ان حلفت بيمين الردف في لها واستحقت الخمين لان اليمين المرودة كالافرار وإن لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئا هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بني ذلك على حلفها بيمين الردا على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا ناقول لان نسلم انه معترف به لان انكاره انه نكح تخميني شامل لانك نفس النكاح ولو سلم بمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجية كما يعلم بمراجعة ما تقدم في بحث الاختلاف قبيل الوثمة فراجعوه تأمله تعرفهم بحث جميع ذلك مع مر فوافق عليه اه سم ولك ان تجيب بحمل كلام الشارح على الاعتراف وتقديره ان ثبت خلافه اخذنا بما تاتي في دعوى الف صداقا (قوله لم تحلفي على انه الخ) قال في شرح البهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمين فانها تحلف عليه لنكوله كافي الروضة واصلا سم وعبارة الاسني والنهاية الا بدعوى

المدعى عليه اذا كان وكلا ولا يتعين راجعته (قوله تنبيه يقع كثير ان المدعى عليه يجب بقوله يثبت ما يدعيه الخ) ويقع ايضا اعني المدعى عليه بعد الدعوى بقول ما بقيت اتحاكم عندك او ما بقيت ادعى عندك والوجه انه يجعل بذلك منكرانا كالبعض المدعى ويستحق ولو تنازع عاقل الدعوى فطلب احدهما الاصل اي القاضي الكبير وطلب الاخر تائه اجيب ومن طلب الاصل في وقت اتصاه بالحكم مر (قوله نعم ان نكل كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالنكول عن اليمين يقتضي حلف المدعى على العشرة واستحقاقا (قوله فان نكل لم تحلفي على انه الخ) قال في شرح البهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمين فانها تحلف عليه لنكوله كافي الروضة واصلا سم وعبارة الاسني والنهاية الا بدعوى

صحيح وفيه نظر ظاهر اد طلب الاثبات لاستنازم اعترافا ولا انكارا فنعين ان لا يكتفي منه بذلك بل يلزم بالصرح بالانكار او الافرار (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (فقال لا يلزمي العشرة لم يكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه لان مدعى العشرة مدع بكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواه وانما يطالب بقائها ان نفي كل جزء منها (فان حلف على نفي العشرة اقتصر عليه فاكل عمادونا العشرة (فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة تجزء) وان قل من غير تجديد دعوى (ويأخذه) لما ياتي ان النكول مع اليمين كالافرار نعم ان نكل المدعى عليه عن العشرة وقد اقتصر القاضي في تحليفه على عرض اليمين عليها فقط لم يحلف المدعى على استحقاق ما دونها الا بعد تجديد دعوى ونكول الخصم لانه انما نكل عنها فلا يكون نكلا عن بعضها هذا ان لم يستد المدعى به لمقدولا كان ادعت انه نكحها تخمين ومن طلبها بها كفاه نفي المقد بها والحلف

عليه فان نكل لم تحلفي على انه نكحها بدون الخمين

لانه ينافى دعوها او لا وهو النكاح بالحسين فيجب مهر المثل ولو ادعى عليه ما لا فانكر وطالب منه العين فقال لا احلف واعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقراره وتحليفه لانه لا يامن ان يدعى عليه بما دفعه يعدو كذا ونكل عن العين (٣٠٥) واراد المدعى ان يحلف بين الرد فقال

خصمه أنا أبذل المال بلا عين فيلزمه الحاك بان يقر ولا احلف المدعى (وإذا ادعى ما لا مضافا إلى سبب كافتضك كذا كفاه في الجواب لا تستحق) انت (على شيئا) أولا يلزمي تسليم شيء اليك (او) ادعى عليه (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على شيئا) ولا نظر لكون العامة لا يعدون الشفعة مستحقة المتبرل شفعة لك عندى كإعرا به في الروض عارة الحجر لا تستحق على شفعة اه والمتمدما في المتن اه (قوله في الثانية) اى الشفعة عرش (قوله في بابها) اى الشفعة (قوله لم يلزمي دفع الخ) كذا في اصله وفي النهاية وكان الانسب التعبير بلا إذ لم تنفى الماضي ثم رابت المعنى عبر بلا سيد عمر (قوله) وجواب دعوى الف الخ) عبارة الانوار ولو ادعت عليه الفاصدا فيكفيه ان يقول لا يلزمي تسليم شيء اليها قبل للفقاهل للقاضى ان يقول هل هي زوجتك فقال ما للقاضى ولهذا السؤال لكن لو سال فقال نعم قضى عليه بمهر المثل إلا ان يقيم بيئته انه نكحها بكذا فلا يلزمه اكثر من ذلك اه (قوله) ولا لم يكفه) اى لا من اعترف بسبب يوجب شيئا لا يكفيه في نفى ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق على شيئا بل لا بد من اثبات عدم ما اوجبه بطريقه عرش (قوله) وقضى عليه بمهر المثل) انظر مع ما بعده رشيدى وقد يقال ان ما يأتى تفصيل لما هنا فليراجع (قوله) إلا ان ثبت خلافه) اى ثبت انه نكحها باقل من ذلك فلا يلزمه اكثر منه اسنى وانوار وينبغى كإعرا عن سم واخذ اياها ما اؤتت بنحو ميتها المدودة انه نكحها بذلك اى الالف فيلزمه ذلك (قوله) بمبادرتهم إلى فرض مهر المثل) لعله فيها إذا اجاب بان لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والا بان كان جوابه لا يلزمي دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فليراجع رشيدى وقد يقال كمران ما هنا تفصيل لما مر وحاصله انه متى اقر بالزوجية فلا يكفه في الجواب لا يلزمي دفع شيء اليها فيسأل عن القدر كإعرا عن عرش (قوله) فان ذكر قدر الخ) وان لم يذكره فما حكمه وهل يجمل كمنكر ناكل بقيده فليراجع وليحذر (قوله) غير مادته) لعل المراد دون مادته اى واما اذا ذكر قدره او فوقة فالامر ظاهر (قوله) فلو صدقها سلت له الخ) تقدم مثله قبيل الفصل عن الانوار والروض بزيادة بسط (قوله) حل له نحو

جديدة ونكل المدعى عليه اه (قوله) لانه ينافى دعوها او لا) ظاهر ان حلفه المنفى انه تزوجها بخمسة مائة وحيد فقط لم يلزمه لا بدعى جديدة ومشكل لانها لا تخرج من اعران المناقاة ظاهر ان المراد بالذى تحلف عليه بدعى جديدة استحقاقها للخدمة مثلا لانه نكحها بالخدمة عبارة الرافى ان استأنفت وادعت عليه ببعض الذى جرى النكاح عليه فيباز عمت جاز لها الحلف عليه انتهت بقوله ببعض الذى جرى النكاح عليه صريح فيباز ذكره تفعل انه ليس لها ان تدعى بعد بانه نكحها باقل رشيدى وقوله عبارة الرافى الخ مثلها في الانوار وسر انما قلنا ايضا عن سم عرش (قوله) لم يلزمه بقوله) مفهرمه جواز القبول وقوله من غير اقرار اى من المدعى عليه وقوله وتحليفه اى للدعى عرش (قوله) فيلزمه الحاك الخ) عبارة المعنى فله ان يحلفه ويقول له الحاك امان تقر بالحق او يحلف المدعى بعد نكولك اه وقوله بعد نكولك لاحالة الجاه لان الكلام فيمن يتحقق نكوله (قوله) بان يقر ولا احلف المدعى) لعل علته ما مر قبله رشيدى (قوله) ولا نظر لكون العامة الخ) عبارة المعنى ونازع البلقينى في جواب دعوى الشفعة قال اكثر الناس لا يعدون الشفعة مستحقة على المشتري لانها ليست في ذمتهم ولا يتعلق به ضمانها كالنصب وغيره فالجواب المتبرل لا شفعة لك عندى كإعرا به في الروض عارة الحجر لا تستحق على شفعة اه والمتمدما في المتن اه (قوله في الثانية) اى الشفعة عرش (قوله في بابها) اى الشفعة (قوله لم يلزمي دفع الخ) كذا في اصله وفي النهاية وكان الانسب التعبير بلا إذ لم تنفى الماضي ثم رابت المعنى عبر بلا سيد عمر (قوله) وجواب دعوى الف الخ) عبارة الانوار ولو ادعت عليه الفاصدا فيكفيه ان يقول لا يلزمي تسليم شيء اليها قبل للفقاهل للقاضى ان يقول هل هي زوجتك فقال ما للقاضى ولهذا السؤال لكن لو سال فقال نعم قضى عليه بمهر المثل إلا ان يقيم بيئته انه نكحها بكذا فلا يلزمه اكثر من ذلك اه (قوله) ولا لم يكفه) اى لا من اعترف بسبب يوجب شيئا لا يكفيه في نفى ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق على شيئا بل لا بد من اثبات عدم ما اوجبه بطريقه عرش (قوله) وقضى عليه بمهر المثل) انظر مع ما بعده رشيدى وقد يقال ان ما يأتى تفصيل لما هنا فليراجع (قوله) إلا ان ثبت خلافه) اى ثبت انه نكحها باقل من ذلك فلا يلزمه اكثر منه اسنى وانوار وينبغى كإعرا عن سم واخذ اياها ما اؤتت بنحو ميتها المدودة انه نكحها بذلك اى الالف فيلزمه ذلك (قوله) بمبادرتهم إلى فرض مهر المثل) لعله فيها إذا اجاب بان لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والا بان كان جوابه لا يلزمي دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فليراجع رشيدى وقد يقال كمران ما هنا تفصيل لما مر وحاصله انه متى اقر بالزوجية فلا يكفه في الجواب لا يلزمي دفع شيء اليها فيسأل عن القدر كإعرا عن عرش (قوله) فان ذكر قدر الخ) وان لم يذكره فما حكمه وهل يجمل كمنكر ناكل بقيده فليراجع وليحذر (قوله) غير مادته) لعل المراد دون مادته اى واما اذا ذكر قدره او فوقة فالامر ظاهر (قوله) فلو صدقها سلت له الخ) تقدم مثله قبيل الفصل عن الانوار والروض بزيادة بسط (قوله) حل له نحو

مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئا من احوال المرافعة فيقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفه ما بين الرادى على عدمه لا يزال رجوعه قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا نأقول لا نسلم انه معترف بل ان انكاره انه نكح بخمسين شاة لانكاره نفس النكاح ولو سلم فيجوز الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجة كما يعلم مما تقدم في بحث الاختلاف قبيل الويلو فترجعه وتأمله تعرفه بمحض بحث جميع ذلك مع مر فراقه عليه (قوله) وقد انقصر القاضى في تحليفه على عرض العين اى الف فقط) اى لم يقل لا شيء وما (قوله) لم تحلف على الخ) قال في شرح المهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمين فانها تحلف لذكره لكان الروض واصلها اه (قوله) إلا ان ثبت خلافه) قال في شرح الروض اى انه نكحها باقل من ذلك فلو صدقها سلت له كذا في الروض

(٣٩) - شروانى وابن قاسم - عاشر

إلى فرض مهر المثل بمجرد عجزها عن حجة بما ادعته والصواب سؤاله فان ذكر قدرها غير مادته تحالفا فان حلفا او نكلا وجب مهر المثل او حلف اخذها فقط قضى له بما ادعاه ويكفى في جواب دعوى الطلاق الزوجتى والنكاح ليست وزوجتى ولا يكون طلاقا فلو صدقها سلت له ولو انكر وحلف حل له نحو

أختموا وليس لها زوج غيره حتى يهلكوا أو يموتوا تنقض عنهما وبني لها كمن أن يرقى به لينزل ان كذت تكتمها فهي طالق (و يحلف على حسب جوابه هذا) لينطبق الحلف (٣٠٦) والجواب (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه) لينطبق اليمين الجواب (وقيل له

حلف بالنفي المطلق) كالو
أجاب به ويرد وضوح
الفرق أو بالاطلاق فكذلك
ولا يكلف التعرض لنفي
السبب فان تعرض له جاز
لكن لو أقام المدعي بينة
لم تسمع بينة المدعي عليه
باداه أو أبراه لأنه كذبها
بنفيه للسبب من أصله وعلم
بما تقرر أنه لو ادعى ديناً
وهو مؤجل ولم يذكر الاجل
كفى الجواب بلا يلزمي
تسليمه الآن ويحلف عليه
ولو ادعى على من حلف لا
يلزمي تسليم شيء اليك بان
حلفك إنما كان لأعصار
والآن أيسرت سمعت
دعواه ويحلف له ما لم تكرر
دعواه بحيث يظن منه
التعنت (نتيجه) مما تقرر
من الاكتفاء بالاستحقاق
على شئنا استئوانه مسائل
منها ما إذا أقر بان جميع
ما في داره ملك زوجته
ثم مات فاقامت بينة بذلك
فقال الوارث هذه الأعيان
لم تكن موجودة عند
الافقرار فانه يحلف
لا أعلن هذه ولا شيئاً منها
كان موجوداً في البيت إذ
ذلك ولا يكفى حلفه على أنها
لا تستحقها (ولو كان يده
مرهوناً ومكرى وادعاه
مالكه كغناه) في الجواب (لا
يلزمي تسليمه) لأنه جواب

مفيد ولا يلزمه التعرض للملك (فلا اعترف) له (بالمالك وادعى الرهن أو الأجاره) وكذب
المدعي (فالتصحيح أنه لا يقبل) في دعوى الرهن والأجاره (إلا بينة) لأن الأصل عدمهما (فان عجز عنها وخاف أولاً ان اعترف
بالمالك) للمدعي (جده) (مفعول خاف) الرهن أو الأجاره فبذاته أن يقول (في الجواب) (ان ادعيت ما كمالاً فلا يلزمي تسليم

لذلك (وإن ادعى سرهونا) أو مؤجره عندي (فاذكره واجب وإذ ادعى عليه بنا) (٣٠٧) عتار أو متقولا (قال ليس هي

(أو) أضافها لمن لا تمكن
خاصته كقول (هي) لرجل
لا يعرفه (أو لابن الطفل)
أو المجنون أو السفه سواه
إزاد على ذلك إنها ملكة
أو وقف عليه أم لا كما هو
ظاهر (أو وقف على الفقراء
أو مسجد كذا) (وهو ناظر
عليه) (فالأصح أنه لا تصرف
الخصومة) عنه (ولا ينزع
العين) منه (لأن الظاهر أن
ما في يده ملكة أو مستحقه
وما صدر عنه ليس بمزيل
ولم يظهر لغیره استحقاق
كذا قاله هنا وقد نفيه
قولهما عن الجويني وأقرأه
لو قال للقاضي يدي مال لا
أعرف مالكه قالوجه
القطع بان القاضي يتولى
حفظه ويحجب بحمل هذا
على ما إذا قاله لافي جواب
دعوى حيثئذ يفرق بان
هنا قرينة تؤيد اليدهي ظهور
قصد الصرف بذلك عن
الخاصة فلم يفقهه إلا أقرأه
على أن أقرأه من يده بخلافه
فمما قاته لا قرينة تؤيد يده
فعمل بأقرأه (بل يحلفه
المدعى) لاني أنها الحوابة
بل على (لأنه لا يلزمه التليم)
للعين رجاء أن يقرأ أو ينكل
فيحلف المدعى وتثبت له
العين في الأولين في المتني
والبدل للحيلولة في البقية وله
تحليفه كذلك (إن) كان
للدعى بينه أو (لم تكن)
له (بينة) كما سيعلم من كلامه

(قوله لمدعى) أي لا أدعيته على معنى (قول المتن وإن ادعى سرهونا الخ) ويحتمل هذا الرد بدون كان على
خلاف الأصل للحاجة وعكسه بان ادعى المرتضى على الزمان ديناً وخاف الزمان حجب المدعى الزمان لو
أعرف بالدين يقول في جرائه أن ادعى الزمان به فلا يلزم أن يعرفه هو كذا فاذكره حتى اجب ولا
يكون مقراً بذلك هنا لا فإمر وكذلك يقول في من مبيع بن بطن بان يدعى عليه ألفا فيقول ان ادعى
من مبيع مبيع من فاذكره حتى اجب أو عن من مبيع لم يقبض فلا يلزم من مطالعته مع شرحه وانوار
ومعنى (قول المتن أو لابن الطفل) أي خلاف نحو الطفل الفلان له رطل غير له سيأتي حيثئذ فمن قولهم
لا تمكن خاصة متى ولو بولي فحق أمكنت خاصة به فنفذ أو بولي انصرف الخصومة عنه على ما سياتي
رشدي عبارة الحلبي أي ولا يثبت له ولا انفسم الدعوى على المحجور حيثئذ اهـ (قوله) وهو ناظر عليه)
أي الوقف فان كان ناظر وغيره انصرفت الخصومة إليه كذا ذكره الشهاب الرملة رشدي وكذا في سم لا قوله
كذا ذكره الخ (قوله) وما صدر عنه ليس بمزيل ومن ثم لو ادعاه لنفسه بعد سماع رشدي ومعنى عبارة سم قال
في الروض وإن ادعاهما أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه اهـ وهو المعتمد اهـ (قوله وقد نفيه)
أي قولهم وما صدر عنه ليس بمزيل (قوله يحمل هذا) أي قول الجويني (قوله في الأولين) أي فيما ليس هي
له وهي لرجل لا يعرفه (قوله والبدل للحيلولة في البقية) هو تابع في هذا كالشهاب ابن حجر أي والمغنى
لما في شرح المنهج وقد قال الشهاب الرملة إنه وهم وانتقال نظر اهـ والذي في شرح الروض أنه
إذا حلف المدعى بين الردي في هذه الصورة ثبتت العين به عليه ابن قاسم رشدي عبارة رسم كتب شيخنا الشهاب
الرملة ما شرح المنهج مانصه فيه بحث وذلك لان التفرع على عدم انصراف الخصومة وحيثئذ
فأبدين المردودة مفيدة لانتزاع العين في المسائل كلها نعم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور
والوقف على الفقراء أو المسجد كذهب إليه الغزالي وأبو الفرج كان له الحلف لتفريم البدل فاقاله الشارح
يعني شيخ الاسلام هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة اهـ ولم يزد في شرح الروض على
قوله بعد المسائل كلها ويحلف المدعى عليه إلا يلزمه تسليمه إليه رجاء ان يقرأ وينكل فيحلف المدعى
وتثبت له اهـ وهو ظاهر فيما قاله شيخنا اهـ وأقول وعبرة الانوار ايضا ظاهرة فيما قاله الشهاب الرملة
(قوله إن كان للدعى بينه) ولم يقم رشدي (قوله) ريباً في تفصيل عن البغوي) حاصل التفصيل انه إذا
كان الأقرأ بعد إقامة البينة وقبل الحكم بالمدعى حكم به أم من غير إعادة البينة في وجه المقر له ان علم ان
المقر متعنت في أقرأه أو لا فلا بد من أعادها لكن فرض تفصيل البغوي فيما إذا أقرأه لمن تمكن
مخاصته ولذا قال ان قاسم ويمكن الفرق اهـ بل التفصيل غير متناه اذ لا يصح إقامة البينة في وجه
المقر له هنا فامل رشدي (قوله أي المذكور) بالجر تفسير للضمير المحجور وغرضه من هذا تأويل تذكير

وهو ناظر عليه) لعل التقييد بقوله لا يصح أنها لا تصرف الخصومة عنه فإذا كان الناظر عليه غيره
انصرفت الخصومة إليه أخذ من قوله لا في بل تصرف أو بولي الضمير في عليه الوقف للمسجد كذا فليتأمل
(قوله لا على أن الجوابه) قال في الروض وإن ادعاهما أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه اهـ وهو
ح المعتمد (قوله والبدل للحيلولة في البقية) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب الرملة بخطه ما نصه
فيه بحث وذلك لان التفرع على عدم انصراف الخصومة وحيثئذ فابدين المردودة مفيدة لانتزاع العين في
المسائل كلها نعم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف أو المسجد كذهب إليه الغزالي وأبو
الفرج وكذا في الأولين على رجاء أن له التحليف لتفريم البدل فاقاله الشارح بن صاحب شرح المنهج
هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة اهـ ولم يزد في شرح الروض على قوله بعد المسائل كلها
ويحلف المدعى عليه إلا يلزمه تسليمه إليه رجاء ان يقرأ وينكل فيحلف المدعى ويثبت له اهـ وهو ظاهر
فيما قاله شيخنا (قوله وسياق في تفصيل عن البغوي) ان اراد ما يأتي قريباً بقوله وفي فتاوى البغوي ان

الآتي وفيما إذا كان له بينة وأقامها يتضى لها كذا أطغره وسياق في تفصيل عن البغوي ونازع البغوي في هذه الصورة
وأطال بما ليس هنا محل بسطه مع الجواب عنه (وإن أقرأه) أي المذكور (لمعين حاضر) بالبدل (تمكن مخاصته وتحليفه)

جمع بينهما إرضاحا ولا فاحداهما من عن الآخر لاستزامه له ثم التقيد به ليس لإفادة أنه إذا أقر بهما لا يمكن خصامته وهو المحجوز لا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لو لم يوافقها وترتب عليه قوله (سئل فإن صدقه صارت الخصومة معه) لصيرورة الدية (وإن كذب ترك في المقر) للمامر في الإقرار أي وحيد لا تنصرف الخصومة عنه كما هو ظاهر عملا بالظاهر نظير ماسر (وقيل يسلم إلى المدعي) إذا طالب له سواء موافقه الإمام بان القضاء به مجرد (٣٠٨) الدعوى محال (وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك) له كما في الإقرار وفي الأنوار عن

فتاوى الفقهاء لو ادعى دارا في يد آخر وأقام شهادته ثم ثانيا فقال المدعي عليه قبل شهادته في لزوجتي سمعه القاضي وحكم بها للمدعي ثم تدعى الزوجة عليه قبل وهو مشكل لأن المدعي عليه معترف بأنها لغيره فكيف توجه الدعوى عليه ويرد بأنه مقصر يسكو عن ذلك حتى سمعت الدعوى وشهادة الأول فلم يقبل منه المصروف للغير ويؤذي رد قول المستشكل فكيف توجه الدعوى عليه ويأنه أنها توجهت وسمعت هي ثم شهادة الأول فقبول الثاني والحكم تميم لا ابتداء دعوى عليه وفي فتاوى البغوي أن أقامها فافر ذواليد بالعين لاخر قبل الحكم للمدعي حكم بهما من غير اعدائهما في وجه المقر له أن علم أن المقر متعنت في أقراره والاعادها في وجهه قال الأذري والظاهر أنه لا بد من إعادة الدعوى في وجهه أيضا (وإن أقر) به (للمعين) غائب فالأصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى يقدم الغائب لأن المال يظهر

ضير العين وهي مؤثرة شدي (قوله جمع بينهما) أي بين إمكان خصامته وإمكان تخليفه معنى (قوله ثم التقيد) إلى المتن في المعنى (قوله لمن لا يمكن إلخ) أي وليه غيره (قوله وهو المحجوز) انظر ما وجه هذا الحصر مع أن الوقف الذي ناظره غيره كذلك كأمير شيدى (قول المتن ترك في المقر للمامر إلخ) يؤخذ منه أنه يترك في يده ملكا ثم (قوله أي وحيد لا تنصرف الخصومة عنه) أي يقيم المدعي البينة عليه وأول أنوار (قوله كأمير في الإقرار) أي وأعاد المصنف المسئلة هنا ليقيد التصريح بمقابل الأصح وهو وقيل إلخ معنى (قوله قبل شهادته) أي الثاني (قوله ثم تدعى الزوجة عليه إلخ) انظر إلى الحاشية الآية عند قول الشارح أما بالنسبة لتخليفه فلا إلخ (قوله عن ذلك) أي الاعتراف (قوله وهذا رد قول المستشكل فكيف توجه الدعوى عليه) يعني عنه ما قبله (قوله ويأنه) أي الرد (قوله لا ابتداء دعوى عليه) هذا يدل على أن مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف توجه الدعوى عليه الدعوى من المدعي لأن الزوجة ثم قد يقتضى هذا البيان أن الحكم كذلك إذا أقر قبل شهادة الأول أيضا وأنه ليس كذلك إذا أقر قبل الدعوى سم (قوله وفي فتاوى البغوي إلخ) انظر مخالفتها تقدم عن فتاوى الفقهاء لأن لا يحمل ذلك على الشق الأول مما هنا سم أقول بل الأولى حل ذلك على نفوذ الحكم بالنسبة للأخذ من ذي اليد بالنسبة للمقر له أيضا أخذ ما يأتي عن الغني والروض مع شرحه (قول المتن ويوقف الأمر) أي حيث لا يثبت ما يأتي ع ش (قوله لأن المال) إلى التنبيه في النهاية (قول المتن فإن كان للمدعي بينة إلخ) أي وإن لم يكن للمدعي بينة فله تخليف المدعي عليه أنه لا يلزمه تسليمه إليه فإن نكل حلف المدعي وأخذه ثم أحضر الغائب وصدق المقررد إليه بالاجح لأن الدية باقرا صاحب الدية يستأنف الخصومة معه معنى ومرا نفائ الشرح عن الأذري ما يؤيده (قوله شروط القضاء على الغائب) أي المتقدمة في به (قوله وعبارة أصله إلخ) فانه قال فان لم يكن بينة يوقف الأمر إلى أن يحضر الغائب وإن كان له بينة فيقتضى له معنى (قوله بمثله) الأولى الاخصر به (قوله أقامها الخ فيمكن الفرق) (قوله ترك في المقر للمامر في الإقرار) يؤخذ منه أنه ترك في يده ملكا (قوله ثم تدعى الزوجة عليه) في الروض فرع لو ادعى على غيره ووقف دار يده وعليه أقر بها ذواليد فلان وصدقه المقر له لم يكن له تخليف المقر لغيره أي قيمتها لأن الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر قال في شرحه لأن الوقف يضمن بالقيمة عند التلاف والحيلة في الحال كالان تلاف أما إذا كذب المقر له فترك في يد المقر كأمير نظيره ولو أقام المقر له فيما مر بينه على الملك لم يكن للمدعي تخليف المقر لغيره لأن الملك استقر بالينة وخرج الإقرار عن أن تكون الحيلة به صرح به الأصل هو قوله ولو أقام المقر له فيما مر كانه إشارة إلى قوله قبل الفرع المذكور وله أي للمدعي تخليفه أي المدعي عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أي بان أقر بالمدعي به لغائب أنه لا يلزمه تسليمها إليه وإن أقر به ملك للمقر له رجاء أن يقر له أو ينكل فيحلف ويقرمه القيمة بناء على أن من أقر بشئ لشخص بعد ما أقر به لغيره يقرم القيمة للثاني أو بهذا يظهر إشكال قوله السابق من فتاوى الفقهاء ثم تدعى الزوجة عليه إن أريد الزوج على المقر لتخليف فليتأمل (قوله لا ابتداء دعوى) هذا يدل على أن مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف توجه الدعوى عليه الدعوى من المدعي لأن الزوجة (قوله أيضا لا ابتداء دعوى) قد يقتضى هذا أن الحكم كذلك إذا أقر قبل شهادة الأول أيضا وأنه ليس كذلك إذا أقر قبل الدعوى (قوله وفي فتاوى البغوي إلخ) انظر مخالفتها تقدم عن فتاوى الفقهاء

بالإقرار للغائب أدل وقد صدقه أخذه وصارت الخصومة معه (فإن كان للمدعي بينة) بمسافة ووجدت شروط القضاء على الغائب (قضى) له (بها) وسلدت له العين قبل هذا تباها لأن الوقف يتألفه ما قرع عليه وأصله سألته منه اه ولا تهاقبت فيه لأنه بان هذا التفرع أن قبله مقدرا هو حيث لا يثبت أو مثل هذا ظاهر لا يعترض بمثله إلا ليقب البراد المتبادر من العبارة بآدني تأمل (وهو قضاء على غائب فيحلف) المدعي (معه) يمين الاستظهار كأمير لأن المال صار له بحكم الإقرار (وقيل) بل قضاء (على حاضر)

فلا يمن (نتيه) أطلقوا
 الغائب ويقيدوا الحاضر
 بالبلد فاقضى أن المراد
 بالغائب الغائب عن البلد
 ولولدون مسافة العدوى ثم
 قالوا هو قضاء على غائب
 فاقضى أنه بمسافة العدوى
 وحينئذ تنافى مفهوم الحاضر
 والغائب فيمن بدون مسافة
 العدوى والذي يجهه في أنه
 كالحاضر فإن سهل سؤاله
 وجب ورتب عليه مأمور
 وإن لم يسأل وقف الأمر
 إلى حضوره ولا تسمع عليه
 حجة إلا نحو تعزير أو تورث ثم
 انصرف الخصومة عنه في
 الصور السابقة والوقف
 إلى قدوم الغائب إنما هو
 بالنسبة للعين المدعاة أما
 بالنسبة لتحليفه فلا لذلك
 طلب يمينه أنه لا يلزمه
 للتسليم إليه فإن نكل حلف
 المدعى وأخذ بدل العين
 المدعاة بناء على الأظهر السابق
 أو آخر الأقراء أنه لو أقر له به
 غرم له بدله للحيلولة بينهم
 بأقراره الأول ولو أقام المدعى
 يمينه بدعواه المدعى عليه
 يمينه بأنها للغائب عمل بيته
 أن ثبتت وكالته والالم
 تسمع بالنسبة لثبوت ملك
 الغائب والحاصل أن المقر
 متى زعم أنه وكيل الغائب
 احتاج في ثبوت الملك للغائب
 إلى إثباته وكالته وأن العين
 ملك الغائب فإن أقامها بالملك
 فقط لم تسمع الادعاء التهمة
 عنه

بمسافة العدوى صوابه فوق مسافة العدوى (قوله) ثم انصرف الخصومة إلى قوله وكذا في المغنى وإلى قوله
 أي وإن كان عنيفي النهاية الإقرار له ووقع إلى التنبيه (قوله في الصور الخ) لعل الجمع نظرا لما أفاده الشارح
 بقوله ثم التقيد به الخ وقوله الذي يتجه الخ والأما تقدم في المتن الأصورة واحدة هي ما إذا أقر الحاضر ثم
 رايت قال الرشدي قوله في الصور لعل في الصورة بزيادة تأمل بعد الرأى إذا أقر بهما الحاضر اه (قوله)
 أما بالنسبة لتحليفه (فلاخ) وفي الروض فرع لو ادعى على غيره ووقف دار يده عليه وأقر بها خواليد
 لفلان وصده المقر لم يكن له تحليف المقر لغيره أي قبله لأن الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر اه وفي
 شرحه لأن الوقف يضمن بالقيمة عند التلاف والحيلولة في الحال كالأتلاف أما إذا كذب المقر لم يترك في
 يد المقر كأم نظيره ولو أقام المقر له فيمارة بينة على الملك لم يكن المدعى تحليف المقر لغيره لأن الملك استقر
 بالبينة وخرج الإقرار أن تكون الحيلولة به صرح به الأصل اه وقوله فيمارة كأنه إشارة إلى قوله قبل
 الفرع المذكور وله أي للبدعي تحليفه أي المدعى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أي أن أقر بالمدعى
 به لغائب أنه لا يلزمه تسليمها إليه أو إن ما قر به ملك للمقر له رجاء أن يقرأ أو ينكل فيحلف ويغرمه القيمة
 بناء على أن من أقر بشيء لشخص بعدما أقر به لغيره يغرم القيمة للثاني اه وبهذا يظهر لإشكال قوله
 السابق عن فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه أن يردي الزوج المقر لتحليفه فليتأمل سم أي أما
 إذا رجع الضمير إلى المدعى كما هو الأقرب فلا إشكال بل الظاهر عدم صحة رجوع الضمير للزوج المقر
 فتأمل (قوله) إذا للبدعي طلب يمينه الخ) وحينئذ لم يبق فرق بين قولنا لا تنصرف عند الخصومة فيمارة وبين
 قولنا هنا تنصرف لأن هناك يأخذ منه العين إذا أثبتنا على مأمور فبهنا يأخذ بدلها مطلقا لا في كل من
 الموضعين يحلفه ويقم عليه البينة كما عر رشدي وفي قوله ويقم عليه الخ بالنسبة للأقر لمعين حاضر نظر
 ظاهر (قوله) أنه لا يلزمه التسليم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه نفيه للبدعي تحليف المدعى
 عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أنه لا يلزمه تسليمها إليه وإن ما قر به ملك للمقر له رجاء أن يقر به له أو
 ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على أن من أقر لشخص بشيء بعد ما قر به لغيره يغرم القيمة للثاني فإن
 نكل عن اليمين وحلف المدعى العين المردودة أو أقر له بالعين ثانيا أي وأقر المقر له وغرم له القيمة ثم أقام
 المدعى يمينه بالعين وحلف بعد نكول المقر له والقيمة أخذ العين لأنه أخذها للحيلولة وقد زنت اه زاد
 الأنوار على ذلك ما نصه ولو رجع الغائب وكذب المقر في الإقرار له بالحكم كالأوصاف إلى حاضر فكذب
 ولو أقام المقر له الحاضر والغائب بعد الرجوع يمينه بالملك لم يكن للبدعي تحليف المقر اه (قوله) أنه لو أقر له به
 الخ) أي بعد أن أقر به لآخر كما يعلم من قوله بأقراره الأول رشدي (قوله) عمل بيته أي المدعى عليه لزيادة
 قوته إذا بأقراره إلى بدله أسنى ومعنى (قوله) والحاصل الخ) وفي الروض في هذا المبحث المسئلة السادسة
 يطالب المدعى عليه بالكفيل بعد قيام البينة وإن لم تعدل لاقبائها فإن لم يكفل أي يتم كفيلا حبس اه قال
 في شرحه لمتنازع من إقامة كفيل لاثبوت الحق وامتناعه منه اه سم (قوله) فإن أقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فإن لم يقم يمينه بوكالته عن الغائب وأقام يمينه بالملك سمعت بيته
 لاثبتت العين للغائب لأنه ليس نائبا عنه بل لتدفع عنه الدين وتهمة الإضافة إلى الغائب سواء تعرضت
 بيته لكونها في يده بعبارة أو غيرها لم لا هذه الخصومة للبدعي مع المدعى عليه والبدعي
 لأن يحمل ذلك على الشق الأول ما هنا (قوله) والحاصل أن المقر متى زعم أنه وكيل الغائب الخ) في الروض
 في هذا مبحث المسئلة السادسة يطالب المدعى عليه بالكفيل بعد قيام البينة وإن لم تعدل لاقبائها فإن لم يكفل
 أي يتم كفيلا حبس قال في شرحه لمتنازع من إقامة كفيل لاثبوت الحق وامتناعه منه اه (قوله) فإن
 أقامها بالملك فقط لم تسمع الخ) عبارة الروض وشرحه فإن لم يثبت أي يقم يمينه بوكالته عن الغائب وأثبت
 أي أقام يمينه بالملك للغائب سمعت بيته لاثبتت الدين للغائب لأنه ليس نائبا عنه بل لتدفع عنه الدين وتهمة
 الإضافة إلى الغائب سواء تعرضت بيته لكونها في يده بعبارة أو غيرها لم لا هذه الخصومة للبدعي مع المدعى عليه

وكذا لو ادعى نفسه حقا فيها كرهن مقبوضا وإجارة قسم مع بنته أمه لك فلان النائب لان حقه لا يثبت إلا بان ثبت ذلك النائب فيثبت ملكه بهذه البينة ووقع هنا الغير واحد من (٣١٠) الشراح ما لا ينبغي فاحذره (تبيين) الاول فان قال المدعى عليه لي في يدى فاقام المدعى

مع الغائب خصوصاً أخرى انتهى اه سم **(قوله)** وكذا الوادعي لنفسه بما فيها الخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً
لرؤس وشريحه والنفى والانوار عبارة وإن تعرضت أي بينة أو مع ذلك أي كونه ما كمال الغائب اذ كونه
في إجارة الحاضر أو رهنه سمعت له صرف الخصومة وانصراف التحليف ووجهت بينة المدعى فإذا حضر
الغائب فإن أعاد البينة أو أقام غير هاتمتي بينة المدعى وإن لم يقدم فيقول مالك على ذلك ولو قال للقاضي
زدني الكتاب أنا عاود ولم يقدم البينة يلزمه الإجابة **(قوله)** فتسمع بينة الخ) أي إذا تعرضت اذ كونه في
إجارة الحاضر أو رهنه أخذنا عامراً عن الانوار **(قوله)** فثبت ملكه بهذه البينة) ولا ينافيه ما مر من أنه ليس
بإثبات مال لغيره حتى يأخذ به منه لأن عمل ذلك في أصل الدين الذي لا علاقة له فيها وهنائي حتى التوثيق أو
المنفعة مع اتقاي حقه بما هنا بقوله لأن عمل ذلك الخ أي على غنائه واما عند الشارح فجعله في الدين كإمر
في القضاء على الغائب وبقي فضايل الحالف **(قوله)** ووجدت شروط القضاء أي بان كان الغائب
منكر أو متوارياً أو متزواً فوق مسافة الدوى على ما مر من **(قوله)** الثاني الخ) (فخرج) لو ادعى جارية
على منكرها فاستجبهت بحجة ووضها أو لدها محملاً كذب نفسه لم تكن زانية بذلك لأنها تنكر ما يقول ولم يطل
الابلا ولا حرة الولد لأن إقراره لا يلزم غيره وإن وافقته الجارية على ذلك إلا برفع ما حكم به برجوع محتمل
فيلزمه المهر وإن لم يترف هي بالزنا يلزمه الأرض إن ثبتت ولو لم يولد أو قيمة الولد وأمه إن أو لدها ولا يفيدها
بمد ذلك إلا بشرط أن يجد بقان مات قبل شرائها أو بعد سنتين على الأقل ولو نفى ولاؤها إن مات قبل
شرائها وكذا الحكم لو أنكر صاحب اليد ووافق أهلها أو لدها محملاً كذب نفسه فبقي فبايع جارية ما فلا تكون
زانية بأقراره ولا يطل الابلا ولا حرة الولد يلزمه المهر والأرض وقيمة الولد وأمه لا يفيدها إلا بشرط
جد بقان مات سنتين ووقف ولاؤها وبجاجة متناهية الخ) (المر) وضع مع شرعه وكذا في النفى والانوار
الإقرار فلا تكون زانية بأقراره الخ **(قوله)** عامراً أي في شروط الدعوى أو في قوله ولو أقام المدعى بينة بدعواه
والمدعى عليه بينة بأنها للغائب الخ **(قوله)** ولا ولياً أي ولا ناظر اكتمر **(قوله)** وعمله) أي محل عدم الدجاج
فيما ذكر **(قوله)** لديته) الأول في المأموريات (إبداله بنيره **(قوله)** لها اتقاي) أي ثابت بالنقل وسابق على
الدعوى والاثبات بخلاف التعلق الآتي في قوله ومنه دعوى دائر مية الخ **(قوله)** عامراً) أي في قوله ولو
أقام المدعى بينة بدعواه الخ وفي القضاء على الغائب في شرح وإدائنت مال على غائب وله مال **(قوله)** فن الأول
وموغير المتأمل **(قوله)** أنه أقر الخ) ظاهره قبل البيع أو بعده **(قوله)** لا أقره الخ) متعلق بالفساد **(قوله)** وإنما
سمعت الخ) جواب سؤال من شأنه قوله فن الأول ما لو اشترى أمة الخ **(قوله)** ومنه) أي الأول **(قوله)** فلا
يسمعان) الأول الثاني **(قوله)** وإن كان لو ثبت الخ) أي تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها ولو
بقصد وفاة الدين أو النفقة من ذلك كما هو مقتضى كلامه الآتي في شرح ومن توجهت عليه بين الخ) وصرح بكلامه
السابق في القضاء على الغائب في شرح وإدائنت مال على غائب وله مال سم **(قوله)** حق الدائن) أي في
الأول **(قوله)** فيحلف مع شاهده) يعني إذا حلف عن شاهد آخر مثلاً **(قوله)** لا يدين الخ) علة لقوله سمعت

وهي ذلك الملك كما به لازمته وأقام بيته بذلك فأقام المشتري شاهداً بأن الأب رجعت في الهبة سمعت
دعواه ويثته فيحلف مع شاهده لأنه يدعى ملكاً لغيره متبلاً منه إلى الكوارث فبأيدي ماورؤه بخلاف غيرهم الغريم قاله ابن الصلاح
دعواه

ومنه ما رقبيل التنية الاول في دعوى الزه والجار ومته ما لو اقر من له أخ بملك لانه (٣١١) فلان ثم مات فادعى الاخ انه الوارث وان

المقر ببنته تولد على فراش فلان واثبت ذلك ثبت نسب المقر به بمن ولد على فراشه بطل اقرار الميت ببنته ومته ما لو ادعى دارا يديكروا انه اشتراها من زيد المشتري لها من عمرو المشتري لها من بكر فانكر سمعت بينته بالبيعين (وما قبل اقرار عبد) أي فن (به) كملوبة (لادى من قودوا وحده) قذف او تعزير (فالدعوى عليه وعليه الجواب) ليرتب الحكم على قوله لقصور اثره عليه دون سيدة اما عقوبة تعلقى فلا تسمع الدعوى بها مطلقا كسر (ومالا) يقبل اقراره به (كأش) لعيب وخمان متاف (فعلى السيد) الدعوى به والجواب لان متعاقبة الرقة وهى حق السيد دون الفن فلا تسمع به عليه ولا يحلف كالمعلق بذمة لانه فى معنى الموجل نعم الدعوى والجواب على الرقيق فى نحو قول خطأ اوشبهه عدم به حمل اللوث مع انه لا يقبل اقراره وذلك لتعلق اللدية برقبته اذا اقسم الولي وقد يكونان عليهما كما فى نكاحه ونكاح المكاتبه لتوقف ثبوته على اقرارهما (فصل) فى كيفية الحلف وضابط الحالف

دعواه وبنته (قوله) ومنه ما رقبيل التنية الاول) يتامل كون ذلك منه سم ولك ان تقول وجهه ان المراد بالثاني ما يشمل قول الشارح اى لو كان لميت الخ (قوله) ومنه ما لو اقر من له اخ (الخ) يتامل وجهه كون هذا من الثاني وإن المدعى به فيه حق للغير منتقل منه للمدعى فان المدعى به انه الوارث وإن المقر ببنته تولد على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للميت منتقلا منه للمدعى الا ان يراد انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث سم (قوله) بالبيعين) اى بيع بكر وعمرو ويبيع عمرو ولويدا ما بيع زيد للمدعى فليس مانحن فيه (قوله) اى فن) الى الفصل فى المني وكذا فى النهاية الامانة عليه (قول ابن التنية) فالدعوى عليه الخ) وتصح الدعوى ايضا على الرقيق بدين مائة تجارة اذ زله فيها سيده معنى (قوله) على قوله) اى الفن (قوله) مطلقا) اى لا عليه ولا على سيده (قوله) كسر) اى فى اول الباب (قوله) لعيب) عبارة للمعنى لتعيب او اتلاف اه وعبارة الجبيرى قوله كاش لعيب الخ كان ادعى عليه انه جرح دابته واتلفها اه (قوله) دون الفن الخ) نعم قطع الغوى بسماعها عليه ان كان المدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشئ وتسمع الدعوى به عليه لا قامة البينة فان السفه لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة نهاية (قوله) فلا تسمع به الخ) عبارة للمعنى فلو ادعى عليه ففى سماعها وجهان قال الرافعى الوجه انها تسمع لاثبات الارش فى الذمة لا لتعلمه بالرقة قال نفعيا على الاصلين يعنى ان الارش المتعلق بالرقة يتعلق بالذمة ايضا وان الدعوى تسمع بالزوج لقال البقيني فخرج منه ان الاصل انها لا تسمع عليه بذلك لان الاصل انه لا يتعلق بالذمة ولا تسمع الدعوى بالزوج وبهذا جزم صاحب الانوار اه (قوله) نعم الدعوى والجواب) كان وجه ذلك ان بين الولي حجة فى بينة البينة سم (قوله) فى نحو قول خطأ الخ) انظر ما المراد بنحوه وقد اسقط المعنى وشرح المنهج لفظة النحر (قوله) وذلك لتعلق اللدية برقبته الخ) وتعمل لعدم قبول اقراره رشيدى (قوله) اذا اقسم الولي) اى ولي الميت (قوله) وقد يكونان عليهما) اى تكون الدعوى والجواب على كل من الرقيق والسيد معنى (قوله) كما فى نكاحه) اى العبد كان ادعت حرة على عبده سيده بان هذا زوجى وزوجه سيده لى وقوله ونكاح المكاتبه بان ادعى رجل عليها وعلى سيدها بانها زوجته زوجها سيدها باذنها بمضرة شاهدة عدل فلا يثبت الا باقرارها مع السيد اه بجيرى (قوله) لتوقف ثبوته الخ) لانه لا بد من اجتماع عمل التزوج ولو اقر سيد المكاتبه بالنكاح وانكرت حلفت فان نكحت وحلف المدعى حكم بالزوجة ولو اقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكل حلف المدعى وحكمه بالنكاح وباقى مثل ذلك فى المعضة معنى وعنائى

(فصل) فى كيفية الحالف وضابط الحالف (قوله) فى كيفية الحالف) الى قول المتن وسبق فى النهاية الا قوله واهو اعترض الى لافى اختصاص (قوله) وما يتضرع عليه) اى الحلف (قوله) البين المرودة) الى واعترض فى المعنى الا قوله ويظهر الى المتن (قوله) ومع الشاهد) اى البين مع الشاهد معنى وقضية اقتصار على تينك الصور تين انه لا تغاظ بين الاستظهار فليراجع (قوله) بنحو طلاق الخ) عبارة للمعنى والاسنى ولا يغاظ على

تقدم تعلق حقه بالعين ثم رايت قول الشارح ومنه ما رقبيل التنية الاول الخ ومنه يؤخذ الفرق على ما فيه بما يعرف بالتامل (قوله) ومنه ما رقبيل التنية) يتامل كون ذلك منه (قوله) ومنه ما لو اقر من له اخ بملك لانه فلان الخ) يتامل وجهه كون هذا من الثاني وإن المدعى به حق للغير منتقل منه للمدعى فان المدعى به انه الوارث وإن المقر ببنته تولد على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للميت منتقلا للمدعى الا ان يراد انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث (قوله) لان متعلقة الرقة) وهى حق السيد دون الفن فلا تسمع به عليه الخ نعم قطع الغوى بسماعها عليه ان كان المدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشئ وتسمع الدعوى به عليه لا قامة البينة فان السفه لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى لاجل اقامة البينة شرح مر (قوله) نعم الخ) كان وجه ذلك ان بين الولي حجة فهو بمنزلة البينة (فصل) تغاظ بين مدعى ومدعى عا به الخ)

وما يتضرع عليه (تغاظ) وتبا وإن لم يطلبه الخصم بل وإن اسقط كما قاله الفاضل (عين مدعى) البين المرود وقوع الشاهد (و) بين (مدعى عليه) ان لم يسبق لاحدهما حلف بنحو طلاق انه لا يحلف بينا مغاظة

ويظهر أنه قد يفهم ذلك من غير عين لا يلزم من حلفه ملاحقة ظاهر انساوى الثابت بالينة (فيما ليس بمال ولا يصدق به مال) كمنكاح وطلاق وإيلاء ورجعة ولعان وعق وولاة ووكالة ولو في درهم وسائر ما مر مما لا يثبت برجل وامراتيه وذلك لان العين موضوعه للرجع عن التعدي نفاظ بالمعقوتنا كيد الردع فيما هو (٣١٢) منكا في نظر الشارع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) اوحقه كخبير واجل (يبلغ

نصاب زكاة) وهو كما قاله
ماثنا درهم او عشرون
دينارا وما عدهما لا بدان
تبلغ قيمته احدهما واعتبر
بان نص الام والمختصر ان
العبرة بالذهب لا غير
واعتمده البلقيني ومجا
بانه لا يظهر هنا لتعين الذهب
معنى فلذا عرضنا على
وما هو المتعين يعمل على
انه تصوير لا غير لافي
اختصاص ولا فيما دون
نصاب اوحقه كان اختلاف
متبايعان في ثمن فقال البائع
عشرون والمشتري عشرة
لان التنازع إنما هو في
عشر فذلك لا نهحقير في
نظر الشرع ولهذا لم تجب
فيه مواساة نعم ان
رأه لنحو جرامة الخالف
فعله وبحث البلقيني انه
فعله بالاسماء والصفات
مطلقة (وسبق بيان التغليظ
في اللعان) بالزمان وكذا
المكان في غير نحو مريض
وحائض ويظهر ان يلحق
بالمرض سائر اعداء الجماعة
وان التغليظ به حيثنحرام
لكن يشكل على ذلك ان
المخدرة يغليظ عليها بان
قلنا لا تنحصر للدعوى عليها
وقد يفرق بان نحو المرض
عذر حسي بخلاف التحذير
وغيرهما نعم التغليظ

حالف انه لا يحلف بيننا مغلظة بناء على أن التغليظ مستحب ولو كان حلفه بغير الطلاق كما هو قضية النص اه
(قوله في ذلك) أي في أنه حلف أنه لا يحلف الخ ع (قوله يلزم من حلفه طلاقه) أي لان هذا الحلف
يغليظ لانه فيما ليس بمال الخ وذلك يقتضي الحنث وقد يمنع هذا الزوم إذ يمكن أن يحلف بيننا غير مغلظة انه
سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه خصوصاً للضرورة الخالف فليتامل سم (قوله ظاهر ا)
أي لزوم ما ظاهر (قوله فساوى) أي قوله انه حلف انه لا يحلف الخ (قوله ووكالة) أي وقود صاوية ونفاظ
في الوقت ان بلغ نصابا على المدعى والمدعى عليه واما الخلف فقليل من المال إن ادعاه الزوج وانكرت
الزوجة وحلفت وانكرت وحلف فلا تغليظ على واحدة منهما وان ادعته وانكرت وحلفت او نكل
وحلفت هي غلظة عليها لان قصدها الفرار وقصدها استدامة النكاح واما الخلف بالكثير فنفاظ فيه مطلقا
معنى وروى مع شرحه (قوله ولو في درهم) أي لان المقصود من الوكالة التام وهو الولاية رشيدي (قوله
فغلظ) أي الحلف عبارة المغنى فشرع التغليظ اه (قوله كخيار الخ) أي وحق الشفعة أسنى ومعنى (قوله وهو
كما قاله الخ) عبارة المغنى قضية كلام المصنف بالتغليظ في أي نصاب كان من نعم ونيات وغيرهما وهو وجه
حكماء الماوردي ويلزم عليه التغليظ في خمسة اوسق شهرو ذرة وغيرهما لاساوى خمسين درهما الذي في
الروضة واصلها اعتبار عشرين مثقالا ذبا او مائتي درهم فضة تحديدا او الموصوف في الام والمختصر اعتبار
عشرين دينارا عينا او قيمة وقال البلقيني انه المعتمد حتى لو كان المدعى بمن الدرهم اعتبر بالذهب انتهى
والاوجه كما قال شيخنا اعتبار عشرين دينارا او مائتي درهم او ما قيمته احدهما اه (قوله وما هو المتعين الخ)
أي من نص الام والمختصر (قوله ولا فيادون نصاب الخ) أي وان كان لقيم او لقيم ع (قوله نعم إن
راه الخ) عبارة المغنى والاسنى نعم للقاضي ذلك فيما دون النصاب اراه لجرامة تجدها في الخالف اه عبارة
عش قوله إن راه الخ كما في فيما دون النصاب اه انظر هل الاختصاص مثل ما دون النصاب في ذلك ام لا
وقضية اطلاق الشارح النهاية الاول فلا يرجع وسياق ع (قوله ما وافقه) (قوله وبحث البلقيني انه فعله
الخ) هذا التعديل يقتضي انه يمنع عليه التغليظ بغير الاسماء والصفات فانظر هل هو كذلك وما وجه رشيدي
اقول يظهر ان الامر كاختصاصه وجهه بزيادة الخالف (قوله مطلقا) أي في المال وغيره بلغ نصابا ام لا
وشمل ذلك الاختصاص فقضية ان له تغليظ اثنين فيه ع (قوله بالزمان) أي قوله ويظهر في المغنى (قوله
في غير نحو مريض الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاق المصنف المريض الذي به مرض شاق والزمن
والحائض والنفساء فلا يغليظ عليهم بالمسكن لعدوهم اه (قوله ويظهر ان يلحق الخ) قضية ما مر انفا عن
المغنى عدم الاحاق (قوله به) أي المسكن حينئذ اذ كان الخالف نحو مريض او حائض (قوله على ذلك)
أي استثناء نحو المريض (قوله وقد يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق سم (قوله وغيرهما) بالجر عطف
على الزمان ويحتمل رفعه عطف على المسكن (قوله نعم) أي قوله له ويسن في النهاية وإلى قوله اما ولا في المغنى
إلا قوله ليتكرر في اللفظ قوله وهو معروفة إلى من الطالب (قوله وهي معروفة) كان يقول والله الذي لا اله
إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية معنى وأسنى (قوله فيها) أي اليمين (قوله
لاتوقيف فيه) عبارة المغنى لم يرد توقيف في الطالب الغالب اه (قوله او الزمان) كذا في اصله بخطه رحمه

(قوله يلزم من حلفه طلاقه ظاهر ا) أي لان هذا الحلف يغليظ لانه فيما ليس بمال وذلك يقتضي الحنث وقد
يمنع هذا الزوم إذ يمكن أن يحلف بيننا مغلظة انه سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه
خصوصاً للضرورة الخالف فليتامل (قوله وقد يفرق بان نحو المرض عذر) لا يخفى ما في هذا الفرق

بحضور جمع أقلمه أربعمائة وشكرير اللفظ لا يعتبر هنا ويسن بزيادة الاسماء والصفات بضاهي معروفة ومراوئل
الايان ان ما ذكر فيها من الطالب الغالب المدرك المهلك معترض بانه لا توقيف فيها واسماء الله لا يجوز اطلاقها الا بتوقيف وان
هذا لا ياتي الا على كلام الباقلاني او النزالي اشتهر بين ائمة الاشارة بالنص دون التوقيف والجواب بان هذا من قبل

إسم المفاعلة الذي غلب فيه معنى الفعل دون الصفة فالحق بالافعال التي لا تتوقف اصنافها على توقف ولذا توسع الناس فيها غير صحيح اما ولا
فهى ليست من ذلك القيل لفظا وهو واضح ولا معنى وكثر ما تقتضى تعلقا بغيره لا يتخصص بها بل اكثر الاسماء التوقيفية كذلك واما ثانيا
فن الذي صرح على طريقة الاشعرى بان الاسماء والصفات التي من باب المفاعلة لا تقتضى (٣١٣) توقيفا بل الفعل لا بد فيه من التوقيف

لكن الفرق بينه وبين
الاسم والصفة ان هذين
لا بد من ورود لفظها
بعينه ولا يجوز اشتقاقها
من فعل او مصدر ورد كما
صرحوا به بخلاف الفعل
لا يشترط ورود لفظه بل
يكفى ورود معناه وامراده
بل عدم اشعاره بالتحقيق
وان لم يرد وهذا وان لم
من صرح به كذلك لانه
ظاهر من حوى عبارات
الاصوليين فتأمله ويسن
أن يقرأ عليه آية آل عمران
ان الذين يشتركون بهم بالله
واعانهم ثمنا قليلا وان
يوضع المصحف في حجره
ويحلف الذي بما يعظمه
بما تراه نحن لا هو ولا يجوز
التحليف بنحو طلاق أو عتق
بل يلزم الامام عزل من فعله
اى ان لم يكن يعتقد كاهن
ظاهر وقد يتخصص التعليل
باحدا الجانبين كما اذا ادعى
قن على سيدة عتقا او كتابة
فانكره السيد فتعاطف عليه
ان بلغت قيمته نصا فان
رد اليه على القن غلط عليه
مطلقا لان دعواه ليست
بمال (ويحلف على البت)
وهو الاجزم فيها ليس بفعله
ولا فعل غيره كان طلعت
الشمس او ان كان هذا

الله تعالى وكان الظاهر والغزالي والواو سید عمر (قوله اسم المفاعلة) يعنى اسم دال على المشاركة (قوله غير
صحيح) خبر قوله والجواب عبارة للمعنى اجيب بان هذا الخ قال الاذرى والاحوط اجتناب هذه الالفاظ
ولهذا الميزكره الشافى وكثيرون من الاصحاب اهـ وهو كمال اهـ (قوله وكونه تقتضى) اى من جهة تحقق
مدلولاتها (قوله تعلقا) اى متعلقا (قوله التوقيفية الخ) لحق المقام التوقيفية (قوله فن الذي الخ)
استفهام انكارى (قوله ولا يجوز) اى لا يكتفى بجزاز اطلاقه (قوله او امراده) لانه من عطف الخاص
(قوله بل عدم اشعاره بالتحقيق الخ) هذا لا يلائم قوله تعالى بل الفعل لا بد فيه من التوقيف سيد عمر وسم
(قوله وان لم يرد) اى معناه امراده (قوله وهذا) اى قوله بل عدم اشعاره الخ (قوله ويسن) لى قوله
ويفرق فى المعنى لا قوله اى ان لم يكن لى وقد يتخصص وقوله ولا اعلمك ان اى قول التمن ولو ادعى دينيا
فى النهاية (قوله وان يوضع المصحف فى حجره) اى لم يحلف عليه لان المصنوع بنحو بجملة بحضرة المصحف
عش وكلام المعنى يفيد ان الحلف على المصحف مستحب ايضا عبارته ويضرب المصحف ويضع فى حجر
الحالف قال الشافى وكان ابن اليربوع طرف قاضى صنعما يحلفان به وهـ وحسن وعلمه الحكم بالتمن وقال
رضى الله تعالى عنه فى باب كيفية اليمين من الامور فكان من حكم الاما فاق من يستحلف على المصحف فذلك
عندى حسن وقال القاضى وهذا التعليل مستحب اهـ (قوله ويحلف الذى الخ) عبارة المعنى هذا اذا كان
الحالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضى بالله الذى انزل التوراة على موسى ونجاه من القرق وانصرانيا
حلفه بالله الذى انزل الانجيل على عيسى او يسوع او يوحنا حلفه بالله الذى خلقه وصوره زاد الانوار ولو
حلف مسلما بالله الذى انزل التوراة على موسى او الانجيل على عيسى جاز اهـ (قوله لا هو) كقوله والله
الذى ارسل كذا او انزل كذا من رسول او كتاب لانهم فهماء معنى (قوله ولا يجوز التحليف الخ) اى
من القاضى فلو خالف وفعل انعدمت يمينه حيث لا اكرامه عش وينبى حمله على ما اذا كان يعتقد المصحف
كما ياتى فى بحث اعتبارية القاضى عن شرح المنهج وعشيه الزبائى (قوله بنحو طلاق الخ) ككدر معنى (قوله
اى ان لم يكن الخ) اى القاضى الذى يفعله قال المعنى وقال ابن عبد البر لا اعلم احدا من اهل العلم يرى
الاستحلاف بذلك اهـ (قوله لان دعواه ليست بمال) اى وان كان حلفه مفوتا لمال على السديد عش
(قوله فليس بفعله الخ) عبارة للمعنى قال الزركشى وظهر كلام المصنف حصر اليمين فى فعله وفعل غيره
وقد يكون اليمين على تحقيق وجود دال على فعل ينسب اليه ولا الى غيره مثل ان يقول لزوجته ان كان هذا
الطائر غرابا فانت طالق فظاهر ولم يعرف قاعدته انه غراب وانكر وقد قال الامام انه يحلف على البت اهـ
(قوله كان طلعت الشمس او ان كان هذا غرابا) اى ثم ادعت عليه الزوجة ان الشمس طلعت او كان هذا
غرابا فانكر فيحلف على البت انها لم تطلع او انه لم يكن غرابا رشيدى (قوله نعم المودع) بكسر الدال
(قوله يحلف) اى المودع (قوله وفعله) عطف على قوله فيما ليس بفعله الخ (قوله شيئا او اثباتا) فيقول فى البيع
والشرافى الاثبات والله لقد بعت بكذا او اشتريت بكذا وفى النفي والله ما بعت بكذا او ما اشتريت بكذا
معنى (قوله وان كان ذلك الفعل وقع معنه الخ) اى وقد توجهت اليه بعد كماله معنى (قوله مثلا) اى او
اغترائه او سكره الطامخ معنى (قول المتن فلي نفي العلم) ولا يثبت ذلك فيه فلو حلف على البت اعتد به كما

(قوله بل عدم اشعاره بالتحقيق) انظر هذا مع قوله بل الفعل لا بد فيه الخ (قوله كلا اعلمه فعل كذا

(٤٠ - شروانى وان قاسم - عاشر)
عليه يحلف على نفي العلم مع ان التالف ليس من فعل احد (فى فعله) نفي او اثباتا لاحاطته بفعل نفسه اى من شانه ذلك وان كان ذلك
الفعل وقع منه حال جنونه مثلا كما أطلقوه (وكذا فعل غيره ان كان اثباتا) كبيع واتلاف وغصب لسهولة الوقوف عليه (وان
كان نفيًا) غير محصور (فلى نفي العلم) كلا اعلمه فعل كذا

ولأعلمك ابن أبي عمير لو ترفى على العلم بأمر يفرق بينه وبين خدمه ولو الشهادة بالثاني غير المحم ورواها بكنتي في الدين بأدنى خلاف الشهادة لا بد منهم من إيمان القوى الترتيب من العلم كسما الماحم ورفضه تجوز الشهادة به لأنه كالأبواب في سهولة الإحاطة بذاته أنه يعاف عليه تابا لا ولي قال البلقيني وقد يكف الحلف على البت في فعل غيره التي كتحالف البائع أنه لما بق عليه مالا وكحلف مدعى التسبب بين المرودة أنه ما حلف مدعى من مفسر (٣١٤) واحد الزوجين البين المرودة أن صاحبه به عيب ورد الأول بأنه حلف على فعل عبده

والحلف فيه ولو لغيره فيكون
بنا والثاني يرجع إلى أنه
ولد على فراشه هو اثبات
والحلف فيه بتوان لم يكن
فعله الثالث نفي الملك نفسه
على شيء مخصوص والرابع
فعله تعالى فهو حلف على
فعل الغير اثباتا قال
والضابط أنه يحلف بتأني
كل عين الأفعال يتعلق
بالوارث فيما ينفيه وكذا
العاقلة بناء على أن الرجوب
لا في القاتل ورد عليه
مسائل مرت في الوكيل
في القضاء على الغائب
وفي الوكالة فيما لو اشترى
جارية بعشرين وان المشتري
لو طلب من البائع أن
يسله المبيع فادعى عجزه
الآن يحلف على نفي العلم
بعجزه ولو ادعى ديناً لمورثه
فقال إراني منه واستوفاه
أو أحواله به مثلاً (حلف على)
البت أن شاء كأمرو على
(نفي العلم بالبراءة) لأنه
حلف على نفي فعل الغير
ويشترط هنا وفي كل ما
يحلف المنكر فيه على نفي
أعلم التعرض للدعوى
لكونه يعلم ذلك قال
البلقيني وعمله أن علم

قاله القاضي أبو الطيب وغيره لأنه قد لم ذلك معنى **(قوله)** ولأعلمك ابن أبي (وجه التمثيل بما نحن فيه أنه في معنى لم ذلك أي تناول سيد عبارة ثم ما فعل الغير في هذا المثال إلا أن يكون ولادته على فرض أنه اخذ ما يأتي أم **(قوله)** على الملهية أي بالثاني المعلق معنى **(قوله)** وبقر بينه الخ قد يقال لا مخالفة بين المستثنين حتى يحتاج للفرق فكم لا يجوز الشهادة بالثاني المذكور كذلك لا يحلف عليه وإنما يحلف على نفي العلم به والذي في شرح الروض التسوية بينهما ما قلنا مراد الشارح أن الثاني غير المحصور وتحلف فيه على نفي العلم ولا يجوز الشهادة فيه على نفي العلم فذلك ما منع له لا تقبله العبارة إلا بتأويل لا يلائمه التعليل ورشيدى **(قوله)** أنه يأتي الخ عبارة المختار في البدياق بكسر الباء وضمة هاء ش **(قوله)** أنه ابنه انظر أي نفي في هذا رشيدى أي وفي الرابع **(قوله)** ورد الأول بأنه قضية الرد بما ذكر أن البائع يكف الحلف بان العبد ما أتى عنده إذا ادعى المشتري أنه كان اتفاقاً بالبائع وقضية ما ذكره وفي الرد بالعبد أنه يكفيه أن يقول ما لم يرضى قبوله أو لا تستحق على الرد ونحو ذلك فعمل المراد بما ذكره البلقيني أنه إذا ذكر السبب كالحلف على البت فلا يتأفاه إلا كتنفاه بنحو لا يرضى قبوله فإجماع عشرين **(قوله)** والثاني يرجع الخ حق المقام هنا وفي المعاطيف الآتية أن يزيد لفظة بأنه يعيد اسم العبد في النهاية أو يقول ابتداء ورد بان الأول الخ **(قوله)** بت أي على البت نهاية **(قوله)** نفي الملك نفسه الخ يعني فهو حلف على نفي فعل نفسه **(قوله)** على شيء مخصوص وهو ما يجب الادامة **(قوله)** قال أي البلقيني **(قوله)** فيما ينفيه أي من فعل المورث رشيدى **(قوله)** وكذا العاقلة أي تحلف لا على البت وقوله بناء على أن الرجوب الخ اعظم مفهومه رشيدى **(قوله)** لا في القاتل أي ابتداء على الواجب عشرين **(قوله)** ورد عليه أي على ذلك الضابط **(قوله)** وان المشتري عطف على قوله مسائل الخ **(قوله)** الآن أي لافي وقت العقد **(قوله)** فانه يحلف أي المشتري عشرين **(قوله)** له عجزه قد يقال العجز ليس بفعل أحدهم (قول المتن فقال إراني) أي مورك وأنت تعلم ذلك معنى **(قوله)** أو استوفاه إلى قوله أي عجز في المعنى لا قوله إلى البت إلى المتن وإلى قول المتن ويعتبر في النهاية لا قوله واعتراض إلى وفي قنوقه أن تذكر إلى المتن وقوله مظاهر إلى خلاف ما إذا **(قوله)** مثلاً أي أو اعتراض عنه معنى (كأمر) في أي على أمر **(قوله)** وعمله أي الاشتراط (قول المتن ولو قال جنى) عبارة المعنى ولو قال في الدعوى على سيدما لا يقبله أقرار العبد عليه كقول جنى الخ (قول المتن عبدك) أي العاقل الذي لا يعتد وجوب طاعة الأمر كما يعلم يأتي عشرين **(قوله)** أن أنكر إلى قول المتن ويعتبر في المعنى لا قوله واعتراضه إلى وفي قنوقه عبارة أصله إلى المتن **(قوله)** أن أنكر أي السيد وكذا ضمير عليه **(قوله)** على المقابل أي من أن الحلف على نفي العلم معنى **(قوله)** أو يعتد وجوب طاعة الأمر أي الأمر السيد كما هو الظاهر أما إذا كان الأمر غيره فظاهر أن الأمر منوط به رشيدى عبارة المعنى على الخلاف في العبد العاقل فإن كان مجنوناً حلف السيد على البت قطعاً الخ قال البلقيني ولو أمر عبده الذي لا يميز أو الأعرج الذي يعتد وجوب طاعة السيد في كل

ولا أعلمك ابن أبي عمير لو ترفى على العلم بأمر يفرق بينه وبين خدمه ولو الشهادة بالثاني غير المحم ورواها بكنتي في الدين بأدنى خلاف الشهادة لا بد منهم من إيمان القوى الترتيب من العلم كسما الماحم ورفضه تجوز الشهادة به لأنه كالأبواب في سهولة الإحاطة بذاته أنه يعاف عليه تابا لا ولي قال البلقيني وقد يكف الحلف على البت في فعل غيره التي كتحالف البائع أنه لما بق عليه مالا وكحلف مدعى التسبب بين المرودة أنه ما حلف مدعى من مفسر (٣١٤) واحد الزوجين البين المرودة أن صاحبه به عيب ورد الأول بأنه حلف على فعل عبده

المدعى أن المدعى عليه يعلمه واللام يسعه أن يدعى أنه يعلمه أي لم يحزله ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ما
إلا أن وجه إطلاقهم بأنه قد تبصر به إلى حقه إذا نكل المدعى عليه فيحلف هو فوسم له فيه (ولو قال جنى عبدك) أي قنك (على بما
يوجب كذا فالأصح حلفه على البت) أن أنكر لأن قنك ماله وقوله كقوله نفسه ولذا سمعت الدعوى عليه واعتراضه الأذرى وغيره بأن
الجمهور على المقابل في قن مجنوناً أو يعتد وجوب طاعة الأمر يحلف بتأني لأنه كالبهية المذكورة في قوله (فك) ولو لوقلة بنت مبرك

على زرعى مثلا (حافظ على البت قطعا والله اعلم) لانه انما ضمن لانه يره في حفظها فهو من فعله ومن ثم لو كانت يدين يضمن فعلها كمتاجر
وهو مستر كانت الدعوى والحالف عليه فقط كما به الاذرى وغيره وسبقهم اليه ابن الملاح (٣١٥) في الاجير ويجوز البت بغيره

يعتمد ذلك الظن (خطه)
ان تذكر والا فلا وعبرة
اصل الروضة مؤكدا على
من خطه والمضى واحد او
خطا يه او مورثه
الموثوق به بحيث يبرج
عنده بسببه وقوع ما فيه
وظاهر ان ذكر المورث
أصوب فقط فلوراي غلط
موثوق به ان له كذا على

ما أمر به بالجاني هو السيد فيحافظ قطعا اه **(قوله)** على زرعى مثلا أى فعلك ضمانه فأنت كمالها معنى
(قوله) كمتاجر الخ اعصاب معنى **(قوله)** كانت الدعوى والحالف عليه أى ويحافظ على البت ايضا معنى
(قوله) في الاجير أى الصادقة عليه عبارة الاذرى وغيره وشيدى **(قوله)** ان تذكر الخ وقفا للمضى وخلافا
للتبائية عبرته وظاهر إطلاقه جواز ذلك وان لم يذكر وهو ما في الشرحين والروضة معنا وقال الاذرى
المهور وهو المعتبرون نقل في الشرحين والروضة في اوائل القضاء عن اشبال اشتراط التذكر اه وفي
سم ثلثا **(قوله)** او مورثه الموثوق به الخ وحاصلها ان يكون بحيث لو وجد فيها مكتوبا ان على
لفلان كذا لم يحلف على نفيه بل اعطى خاطره بذهبه نهاية وسم **(قوله)** ليحلف عليه أى البت **(قوله)**
وهو عني أى المدعى عليه عني يعنى انه إذا كان المدعى عليه من عادته أنه إذا كان عفا فبما يقول لا يتمتع
عن العين ورد العين على المدعى كالأردم. وغالط المدعى في البت لا زرد المدعى عليه الموصوف بها
ذكر يفيد المدعى الظن المؤكد بثبوت الحق في المدعى عليه عني **(قوله)** في العين إلى التنبية في النهاية إلا
قوله ثم يحتدل إلى وطالب القاضى **(قوله)** مو الالة كلياتها الخ والمراد بالمو الالة ان لا يغفل بين قوله والله
وقوله ما فملت كذا فلا عني **(قوله)** والله أى الا-تهال الثانى **(قوله)** وطالب الخصم الخ إلى قوله وان
اشتم بها للمضى **(قوله)** وطالب الخصم الخ تعطف على قوله . والالة كلياتها **(قوله)** وتنبية القاضى الخ قال
الباقى على ذلك بل يكن الحالف عفا لما نواه والا فلا برة بنبته لا بنبته القاضى اه ومما راده الحق الحق على
ما يتقدمه القاضى فلا ينافيه ما باتى فيمكن لو كان قاضى حنفيا حكم على شافى بشقة الجوار من أنه ينفذ
حكمه وانما ان يستعطف الحلف انه لا يستعطف على شيئا اشتم اه عبارة عني بعد قوله كلام الباقى فيها
فاذا ادعى انه اخذ من ماله كذا بغير إذنه وسال رده وكان انما اخذ من دين له عليه فاجاب بنى الاستعفاق
فقال خصمه للقاضى حلفه انه لم يأخذ من مالى شيئا بغير إذنى وكون القاضى يرى اجابته لذلك المدعى عليه ان
يحلف انه لم يأخذ شيئا من ماله بغير إذنه ويؤى بغير الاستعفاق ولا ياتج بذلك ومما قاله لا ينافى ما باتى في
مسئلة تحليف الحنفى الشافى على شقة الجوار فامل اه شرح الروض وهو مستفاد من قول الشارح ولم
يظلمه كما يحتمل الباقى اه أقول بل هو عين قول الشارح واما من ظلمه الخ **(قوله)** وعقيدته تعطف تفسير لنية
القاضى **(قوله)** يجتهدا كان الخ وسواء كان موافقا للقاضى في مذهبه ام لا معنى **(قوله)** اضافت الحقوق
أى إذ كل أحد يحلف على ما يقصده فاذا ادعى حنفى على شافى شقة الجوار والقاضى يعتمد اثباتها فلايس
للدعى عليه ان يحلف على عدم استعفاقها عليه عملا باعتقاده بل عليه اتباع القاضى معنى وروض **(قوله)** اما
لو حلفه نحو الغريم الخ أى كعض العظام او العظام فتتفع التورية عنده فلا كفارة عليه او اشتم الحالف
انه لم منها فتؤى حق الغير ومنه المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتتفع التورية عندهم سواء كان
الحلف بالطلاق أو بالله عني عبارة شرح المنهج فلو حلف إنسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو حلفه
الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية الحالف ونفعه التورية وان كانت حراما حيث يبطل بها حق
المستحق اه أى حيث كان القاضى لا يرى التحليف به أى ينحو الطلاق كالشافى فان كان له التحليف
بغير الله الحنفى لم تنفعه التورية وهو ظاهر زيادى وسياتى في الشارح والمضى ما يوافقه **(قوله)** وعليه
يحمل أى على ما ذكر من تحليف نحو الغريم والحالف ابتداء **(قوله)** في غير الأخيرة أى فيما زاده

ليس فعل أحد **(قوله)** ان تذكر وإلا فلا) المعتبر انه لا يشترط التذكر خلافا لابن الصباغ وان أقراه
في الروضة واصلها في باب القضاء وعبارة التصحيح هناك ما نصه وما فهمه المناهج هنا من منع الحالف على
الاستحقاق اعتمادا على خطه حتى يتذكر فقلاه في الشرحين والروضة عن الشامل وأقراه ونسبه

يجتهدا كان أو موقدا أيضا لخبر مسلم العين على نية المستحلف وحمل على الحاكم لانه الذى له لولاية الاستحلف ولا نه لو اعترت نية
الحالف لصاعت الحقوق أو ماله حلفه نحو الغريم من ليس له لولاية الاستحلف أو حلف هو ابتداء فالعبرة بنبته وان اشتم بها ان أبطلت حقا
لغيره وعليه يحمل خبر مسلم بينك ما يصدق عليك صا حلك (تنبيه) عني يعتبر في غير الأخيرة يشترط فيها يعتمد (نلو روى)

لا يسمعه القاضى لم يدفع اثم البين الفاجرة) والا لبطلت فائدة البين من انه هاب الاقدام عليها خوفاً من الله تعالى اما من حلف بنحو طلاق فتنفقه التورية والتاويل وان رأى القاضى التحليف به على ما اعتمد الاسنوى ونقله عن الاذكار وورد به انه وهم اذ ليس فيه الغاية المذكورة بل كلامه يقتضى ان محله فيمن لا يراه وهو ظاهر وأما من ظلمه خصمه فى نفس الامر كان ادعى على معسر حلف لا يستحق على شيئاً اى تسليمه الان فتنفقه التورية والتاويل لان خصمه ظالم ان علم وخطى ان جهل وهى قصد مجاز لفظه دون حقيقته كاله عندى درهم اى قبيلة كذا قاله شارح والذى فى القاموس اطلاقه على الخديفة ولم يذكر القبيلة وهو الانسب هنا وقص اى غشاء القلب او ثوب اى رجوع وهو هنا اعتقاد خلاف ظاهر لفظه لشبهة عنده واستشكل الاستثناء بانه لا يمكن فى الماضى اذلا يقال انقلت كذا ان شاء الله واجب بان المراد رجوعه لعقد البين ومر عن الاسنوى فى الطلاق ماله لتعلق بذلك وخرج بحيث لا يسمع ما اذا سمعه

الشارح و قوله وفيها اى الاخير وهى اى التين **قوله** الحالف بالله) الى قوله وضابط من تلزمه فى المنفى لا اقوله كما يحتمل الباقى وقوله وهى قصد مجاز الى كاله عندى وقوله كذا قاله الى اى وقصر وقوله ومر الى وخرج الى قوله ولا ينافى فى النهاية لا اقوله واذا راي الى وامان ظلمه وقوله كذا قاله الى اى وقص وقوله ومر الى وخرج **قوله** الحالف بالله) وقوله ولم يظلمه غيره كبحرهما (قول المتن) واتول خلافاً) اى بان اعتد خلاف نية القاضى كبحرني - حلف شافيعا على شفعة الجوار فحلف انه لا يستحقها عليه وقوله او استثنى اى كقوله عقب بينه ان شاء الله تعالى معنى **قوله** شرط) اى كان دخلت الدار مغني وكان كان له عليه خمسة دقاى عشرة واقام شاهداً على العشرة وحلف ان له ثلثة عشرة وقال سرا الا خمسة والمراد بالاستثناء ما يشبه له المشبهة بحيرى **قوله** مثلاً) اى اوصفة او ظرف **قوله** والابطال الخ) فان كل شى قابل للتاويل فى اللغة معنى **قوله** بنحو طلاق الخ) اى كالعناق معنى **قوله** وورد به) اى رد الاسنوى بان نقله عن الاذكار **قوله** الغاية المذكورة) وهى وان رأى القاضى التحليف به **قوله** ان علمه) اى محل نفع ما ذكر فى الحلف بنحو الطلاق وقوله فيمن لا يراه اى قاض لا يرى التحليف بذلك كالشافعى فعلم ان من يراه كالحنفى لا ينعف ما ذكره عنده معنى **قوله** ظالم) اى بالباطل بمعنى **قوله** ان علم الخ) اى عدم استحقاقه **قوله** وهى) اى التورية نهاية وسم **قوله** اطلاقه) اى مجاز او الاقلا بواقى الممثل له **قوله** او قص الخ) عبارة المغنى وماله قبلى ثوب ولا شفعة ولا قص والثوب الرجوع والشفعة البعد والقص غشاء لقبه اه **قوله** وهى) اى التورية معنى فكان الاولى التاويل **قوله** واستشكل الاستثناء) اى المذكور فى قول المصنف واستثنى عشر **قوله** انقلت كذا الخ) وكذا الاية قال مالك على شىء ان شاء الله معنى **قوله** واجب بان المراد رجوعه لعقد البين) اى فيكون المغنى تنقذ بين ان شاء الله واما اذا وجهه الى نفس الفعل فانه لا يصح لان الاستثناء انما يكون فى المستقبل كالشرط اه معنى **قوله** منعه واعادها) فان قال كنت اذ كراهه تعالى قيل له ليس هذا وقته معنى **قوله** وضابط من تلزمه البين الخ) وفى فتاوى السيوطى استفتيت عن رجل اقر بانه استاجر ارضاً من مال كسبها وان راي وتسلم واشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدة وأنكر الرؤية وطلب بين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بان له تحليفه على التسليم لاعلى الرؤية ثم بلغنى عن بعض المفتين اجاب بان له التحليف فى الرؤية ايضا فكسبت له ان هذا امر بانها القواعد فلا يقبل الا بقل صريح فكسبت له ملخصه ان ذلك معلوم من عموم قولهم ان كل ما لواق المدعى عليه به نفع المدعى يجوز الدعوى به وتسمع وخصوص قول المناجى فى باب الافراق ببيع اوبة واقباط ثم قال كان فاسدا وافررت لطفى الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له ولم يفرق الاصحاب بين علة فساد علة صحته اذا حلف بعد اقرار المدعى بالبيع فجليفه عند انقضاء شرطه اولى الى آخر ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ فى رده واطال والمتبادران له التحليف على الرؤية ايضا ثم ذكر ذلك لم يبالغ فى منازعة الجلال فيها اى هو المائل الى ان له التحليف بل جزم بذلك اه سم بحذف **قوله** او النكول) فيه نظر كما يعلم من قول المغنى مانصه وما ذكره المصنف ليس ضابطا لكل حالف فان البين مع الشاهد اولى باحد لا يدخل فيه ولا يمين الرد ولا يمين القسامة واللعان وكانه اراد الحالف فى جواب ادعى اصلية وايضا فهو غير مطرد لاستثناءهم منه صورا كثيرة اشارى الى المتن لبعضها

فى الصغير لغيره ايضا لكن باتى فى الدعوى الجزم بالجواز عند الظن المؤكد وان لم يتذكر كما فى الشرحين والروضة هناك قال الاذرى وغيره وهو المشهور قال فى التوشيح وغيره وقد يقال لا يتصور الظن المؤكد فى خطه الا بالالتكز خلاف خط الاب وضبط الفعالي الوثوق بخط الاب كاتفلاوه اقره ابو بكره بحيث لو وجد فى التذكرة فلان على كذا لم يجد من نفسه ان يحلف على نفى العلم به بل يؤيده من التركة انتهى **قوله** وهى قصد مجاز لفظه دون حقيقته) اى التورية **قوله** وضابط من تلزمه البين فى جواب الدعوى او النكول الخ) فى فتاوى السيوطى قال استفتيت عن رجل اقر بانه استاجر ارضاً من مال كسبها وان راي وتسلم

فيعزوه ويعد البين ولو وصل كلامه لم يفهمه القاضى منعه واعادها (و) ضابط من تلزمه البين فى جواب الدعوى بقوله او النكول اكل (من توجهت عليه بين) أى دعوى صحيحة كإباضه أو المراد طلبت منه بين ولون غير دعوى كإباضه قاذف ادعى

عليه يمين المغنور أو أو أروا أنه ما زني وحيث قد فبارت ما أحسن من عبارة أصله فزعم أنها سبق قلم ليس في محله (أو أقر بطلوبها) أي اليمين أو الدعوى لأن مؤداهما واحد (لزمه) وحيث قد أذاع على عليه بئس كذلك (فانكر) حلف (٣١٧) للخبير السابق واليمين على من أنكر ولا

ينافي هذا الضابط حكايتهما
له في الرخصة وأصلها بقبل
لأنهما لم يريد إلا أن اطول
مقابلته فلا يحتاج إليه لأنه
غير ما قبله بل هو شرح له ثم
كل منهما أغلبي لأدعوبة
الله تعالى كحذرنا وشرب لا
تحليف فيها لانتفاع الدعوى
بها كما في شهادة الحسبة
ولو قال إرائي عن هذه
الدعوى لم يلزمه يمين على
نفيه لأن الأبرام من الدعوى
لأعني له ولوعلى طلاقها
بفعلها فادعته وانكر فلا
يحلف على نفي العلم بوقوعه
بل أن ادعت فرقة حلف
على نفيها على ما مر في الطلاق
بما فيه أنه لا يقبل قولها في
ذلك ولا فلا رولو ادعى عليه
شفعة فقال إنما اشتريت
لأني لم يحلف ولو ظهر
غيره بعد قسمه مال المفسل
بين غرامته فادعى أنهم
يعلمون دينه لم يحلفوا ولو
ادعت أمة الوطء وأمة
الولد فانكر السيد أصل
الوطء لم يحلف ومر في الزكاة
أنه لا يجب على المالك فيها
يمين أصلا ولو ادعى على أبيه
أنه بلغ رشيداً وأنه كان يعلم
ذلك وطلب يمينه لم يحلف
مع أنه لو أقر به لنعزل وإن
لم يثبت رشد الابن باقرار
أبيه أو على قاض أنه زوجه

بقوله ولا يجب قاض الخ (قوله يمين المغنور) الخ مفعول للطلب (قوله وحيث قد) أي حين ضبط الخالف بما
ذكر (قوله عليه) أي الشخص وقوله كذلك أي دعوى صحبة لو أقر بطلوبها لزمه (قول المتن حلف)
يضم أوله بخطه معنى (قوله بما قبله) وهو كل ما يترجى عليه دعوى صحبة معنى (قوله ثم كل منهما) أي
أي الضابطين (قوله أذاع) أي الله تعالى الخ ولك أن تجيب بأن هذه خارجة عن الضابطين بقيد دعوى صحبة
(قوله ولو قال) أي المتن في النهاية (قوله ولو قال إرائي عن هذه الدعوى) الخ بقصد هذا الاستثناء هذه المسائل
عن الضابط المذكور وفيه أن الصورة الأولى ليست من مدخول الضابط لأنه لو أقر بطلوبها لم يلزمه شيء كما
مر رشيداً وبإيضاح الدعوى المذكورة ليست بعد حجة كما مر (قوله ولو علم) أي قول له ولو ادعى على أبيه
في المعنى لا فهو له على ما مر في ولو ظهر (قوله بطلوبها) أي كاد خول (قوله فرع بحلف الخ) عبارة المتن قال لفر
قوله فلو طلبت المرأة تحليفه على أنه لا يعلم بوقوع ذلك لم يحلف نعم أن ادعت وقوع الفرقة حلف على
نفيها (قوله ولا) أي لو قلنا يقبل قولها في ذلك فلا أي فلا يجب الزوج على نفي الفرقة (قوله لم يحلف)
أي ويؤخذ النقص من الابن بما شترى به له عش (قوله بعد قسمه مال المفسل الخ) أي من الحاكم
معنى (قوله لم يحلفوا) أي بل يطلب منه إثبات الدين فإن أثبتته زاحمهم والافلاخ عش (قوله لم يحلف) عبارة
المتن فالصحيح في أصل الرخصة أنه لا يحلف وصورب البلقيني التحليف سواء كان هناك ولداً لم يكن وصورب
السبكي حل ما في الرخصة على ما إذا كانت المنازعة لأبائ النسب فإن كانت لأمية الولد لم يمنع من بيعها
وتعقب بعد الموت فيحلف قال وقد قطعوا بتحليف السيد إذا أنكر الكتابة وكذا التدبيران قلنا أن
أنكاره ليس بمرجع أه وعبارة عش قوله لم يحلف لعل وجهه أنه لا فائدة في إثبات أمية الولد بتقدير
أقراره لأنها إنما تعقب ما لو تراءى لادعيا فادعت ذلك فيبني تحليفه لأن بيعها قد يفوت عنها إذا مات
السيد (قوله ومر في الزكاة الخ) عبارة المغني ومنهاى المستثنيات ما لو ادعى من عليه زكاة مسقط لم
يحلف إيجاباً (قوله وأنه كان يعلم الخ) انظر ما فائدة لفظ كان (قوله ولو قصد) أي زيد وقوله عليه أي
خاله (قوله ونظر فيه) أي في عدم السماع (قوله فقد قال الخ) تأييد للنظر وهذا التأييد معتمد ع

وأشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدونة أنكر الرقبة وطالب بيمين المؤجر بذلك له ذلك فاجتبه بان له
تحليفه على التسليم لآل الرقبة ثم بلغني عن بعض المفتين أنه أجاب بأن له التحليف في الرقبة أيضاً فكسبت له
أن هذا أمر تأباه القواعد فلا يقبل إلا بقرع ربح ورفق ببنه وبين مسألة القرض فكسبت لي ما ملخصه أن ذلك
معلوم من خبري وصريح ما لا مضمون فقره لم أن كل ما لو أقر المدعي عليه به نفع المدعي تجوز الدعوى به
وتسمع وأما الخصوص فقول المنهاج في باب الأقرار ولو أقر ببيع أو هبة أو قباض ثم قال كان فاسداً وأقررت
لظني الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له قال ولم يفرق الأصحاب بين علة فساد علة صحة قال وإذا حلف بعد
أقرار المدعي بالبيع فحليفه عند انتفاض شرطه أو ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ في ردو أطال بما منه أن قوله
كل ما لو أقر المدعي به بالغ قاعدة أكثر ولا كية وأنه شتان ما بين مسألة المنهاج وهذه المسئلة لأن مسألة المنهاج
صورتها فيمن أقر بعد إجمالي مشتمل على جزئيات وصفات وشروط فساد ولم يكذب نفسه ولكن أنكر
شرطاً من شروطه وشيئاً من لوازمه أو صفه من صفاته قالنا معتذر المأطن أن فواته يفسد العقد فلها أن سمعنا
بالتحليف لأن مثل هذا قد يخفى علوه وأما مستلطا فصورته أنه أقر على نفسه أنه رأى ما شهد عليه بذلك ثم عاد
وانكر ذلك بالكسبة أو كذب نفسه بلا عذر ولا ناول الخ ما أطال به والله أعلم والمعتاد أن له التحليف على
الرقبة باصنام ذكرت ذلك للرمي بالغالب في منازعة الجلال فيما اتفق به والعمل إلى أن له التحليف بل جزم بذلك

بجنونة فانكر لم يحلف مع أنه لو أقر قبل أو الامام على الساعي أنه قبض زكاة فانكر لم يحلف أيضاً ولو ثبت لزوم دين على عمرو فادعى
على خالد أن هذا الذي يدينك لعمرو فقال بل لم يحلف لاحتمال رد اليمين على زيد لم يحلف فيؤدى لمخوره هو إثبات ملك الشخص
يدين غيره ولو قصد إقامة بينة عليه لم تسمع ونظر فيه شيخنا والنظر واضح فقد قال ابن الصلاح وأقر خالد أن الثوب لعمرو وبيع في الدين

ولو كان له حق على ميت فآبته وحكم له بهم جاء بمحض بعض من ملك كاليث وأراد أن يشته ليدعى في دينه ولم يركله الوارث في إثباته فلا حسن القول بجواز ذلك اه وصرح بمثله السبكي (٣١٨) فقال للوارث والوصي والدائن المطالبة بحقوق الميت اه ومرأن قولهم ليس للدائن

(قوله) ولو كان له حق على ميت فآبته الخ تقدم قبيل قول المتن أن ذلك ما حكم به كالف الخ أنه لا تسمع دعوى دائن على من تحت يده مال الميت مع حضور الوارث وتقدم في هامش ذلك أنه تقدم في القضاء على الغائب ما يتعلق بذلك ومنه ما نصه جزم ابن الصلاح بان الغريم ميت لا وارث له ولو وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعينه لا تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي الخ وهو يقتضي التقييد لدعوى الدائن بعدم الوارث أو عدم دعواه وتقدم ما هش ذلك المحل اعتماد مـ المنع حتى في العين فراجعهم سم عبارة الرشدي قوله ومرأن قولهم ليس للدائن الخ لم يبر له ذلك بل الذي سر له في شروط الدعوى أنه له ليس له أن يدعى بشئ للغريم ديناً أو عيناً وحل كلام السبكي على ما إذا كان الخ ثابتاً فرفع الأمر إلى الحاكم ليوفيه مـ ومـ في هامشه أن ابن قاسم ذكر أنه بحث معوف المحل الذي ذكره هنا فبالغ في إنكاره اه (قوله) هم جاء بمحض اه حجة عـش (قوله) بحقوق الميت شمل الدين والعين لكن الشارع حمله على العين بدليل قوله وصرح بمثل أي بمثل ما قاله ابن الصلاح وهو ليس إلا في العين وبدليل قوله لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين رشدي (قوله) ومـ أي في القضاء على الغائب في شرح إذا ثبت مال على غائب وله مال (قوله) أن قولهم ليس للدائن صريح هذا السياق امتناع الدعوى بالدين ولو لقصد إثباته للرفاهة منه سم (قوله) لا يخالف ذلك خبرنا والاشارة إلى ما ذكره عن ابن الصلاح والسبكي (قوله) للفرق بين العين والدين) أي بان العين انحصرت حقه فيها ولا تشبه بغيرها بخلاف الدين عـش (قوله) لأن ذلك) مـأرأنا (قوله) لأنه لا يقبل إقراره) أي وإن وكله في الإقرار عـش (قوله) كـأمر) أي في باب الاختلاف في كيفية العقد (قوله) نعم الخ عبارة المغني (تنبه) قد يفهم قول المصنف لو أقر بمطالبة المـ الخ أن من لا يقبل إقراره لا يخلف وهو كذلك لكن يستثنى منه صورتان الأولى لو ادعى على من يستعمله أنه عبده فأنكر فانه يخلف وهو لو أقر بعد انكاره الرق يقبل لكن فائدة التحليف ما يترتب على التفويت من تغريم القيمة ونكلاً والثانية لو جرى العقد بين وكيلين الخ مع أن إقرار الوكيل لا يقبل لكن فائدة الفسخ اه (قوله) وهذا مستثنى أيضاً) أي من المفهوم بخلاف ما مر فانه من المنطوق رشدي (قوله) ونحوه) أي كالدبيع والقيم عـش (قوله) إلا أن يكون الوصي وارثاً) أي والدعوى على الميت كما هو ظاهر لا على نحو طفل سيد عمر (قوله) ولو وصت أي وماتت وقوله فادعى آخر أنه انعمها أي ليرث منها عـش (قوله) غالباً) احتراز عما مر أنفام نحو الوصي (قوله) وهذا لو صدقه أحدهما) أي الوصي أو الزوج عـش والاولى لا يخسر لو صدقه (قوله) لأن النسب لا يثبت بقوله) أي لا المدعى كونه وارثاً حائزاً (قوله) لأن الخ) أي لا بدعي عليه (قول المتن) لم يكذب) أي في شهادة شـشيخ الاسلام ومعنى (قوله) لا ارتفاع منصبهما) إلى قوله ولو ثبت بجمع في النهاية الاقوله لا احتمال إلى والحصر (قوله) لا ارتفاع منصبهما) يؤخذ منه أن المحصر نحوه من تقدم في التورية يخلف وهو ظاهر للعللة المذكورة عـش (قوله) هذا الاستثناء) هو قوله ولو لا يخلف قاض الخ لأنه لا استثناء معني من قوله ومن توجهت عليه يمين الخ عـش (قوله) لأنه لا غير صحيح الخ) فكيف قال وما يستثنى الخ (قوله) وخرج) إلى قوله ولو ثبت

أن يدعى على من عليه دين لغزبه الغائب أو الميت وإن قلنا غريم الغريم غريم لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين وكذا يقال فيما مر في ثاني التنبيهين السابقين أنفساً لأن ذلك في الدين كما علمت وخرج بلو اقر إلى آخره نائب المالك كوصي ووكيل فلا يخلف لأنه لا يقبل إقراره نعم لو جرى عقد بين وكيلين تخالفاً كأمـ وهذا مستثنى أيضاً وكالوصي فيما ذكر ناظر الوقف فالدعوى على أحد هؤلاء ونحوه) إنما هي لإقامة البينة إذا قراهم لا يقبل ولا تخلفون أن انكروا ولو على نفي العلم إلا أن يكون الوصي وارثاً ولو أوصت غير زوجها فادعى آخر أنه ابن عمها ولا يثبت له لم تسمع دعواه على الوصي والزوج لأنها إنما تسمع غالباً على من لو اقر بالدعى بقبل وهذا لو صدقه أحدهما لم يقبل لأن النسب لا يثبت بقوله نعم إن كان الزوج معتقاً أو ابن عم أوخذ بأقراره بالنسبة للبال وإن انكر خصم وكالة مدعى لم يخلفه على نفي العلم بالإنان له طلب اثباتها وإن أقر بها (و) بما يستثنى ايضاً من الضابط أنه (لا) يخلف قاض على تركه

الظلم في حكمه ولا شأناً له لم يثبت (نـ) لا ارتفاع منصبه ما عن ذلك وإن كانا لو أقر انتفع المدعى به وعـدل عن تصريح أصله لجمع بهذا الاستثناء لأنه غير صحيح لـ خروج هذا من قوله توجهت عليه دعوى الأمر أن هذين لا تسمع عليهما الدعوى بذلك وخـرج بقوله في حكمة

غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مدعى عليه أنا صبي) في وقت يحتمل ذلك (لم يحلف) لأن بينه ثبت صباه والصبي لا يحلف (ووقف) الأمر (حتى يبلغ) ثم يدعى عليه وإن كان لوقر بالبلوغ في وقت احتياقه قبل ومن ثم قيل هذه المستثنيات من الضابط نعم لوسي كافر انبت قاعى استعمال الانبات بدوا حلف فان نكل قتل (واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا برادة) من الحق للخبير (٣١٩) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم امر حالفا

بالمخرج من حق صاحبه
أى كان له كذبه كإرواه
احد (فلوحلفه ثم أقام بينة)
بعده أو شاهد لا يحلف
معه (حكم بها) وكذا لوردت
اليمين على المدعى فنكل ثم أقام
بينته لاحتمال ان نكله
تورع ولقول جمع تابعين
البينة العادلة أحق من
اليمين الفاجرة قرواه البخارى
والحصري خبر شاهدك أو
بينته ليس لك الا ذلك إنما
هو حصر لحقه في التوعين
أى لثالث لها وأما منع
جمعها بأن يقيم الشاهدين
بعد اليمين فلا دلالة للخبير
عليه وقد لا تفيد البينة كما
لواجب مدعى عليه بوجبة
بنى الاستحقاق وحلف
عليه فلا يفيد المدعى اقامة
بينته بانه أودعه لانها لا
تحالف ما حلف عليه من
نفي الاستحقاق ولو اشتملت
الدعوى على حقوق قله
التحليف على بعضها دون
بعض لاعتل كل منها بمبينا
مستقلة إلا ان فرقها في
دعوى بمسح كما قاله
الماوردى ولا يكلف جمعها
في دعوى واحدة ولو أقام
بينته ثم قال هي كاذبة أو
مبطله سقطت هي لأصل
الدعوى ولو ثبت بلع حق

الجمع في المعنى الا فلو لا يكلف جمعها في دعوى واحدة وما نزه عليه (قوله غيره) أى كدعوى مال وغيره
وقوله فهو فيه كغيره أى يحلفه أو قاض آخر معنى (قول المتن) ولو قال مدعى عليه أنا صبي (الح) كان
ادعى عليه البلوغ لنص صحيح نحو عند صدق من قاعى الصبا لابطاله بجبري (قوله والصبي لا يحلف) عبارة للمعنى
وشرحى لروض والمنهج وصباه بطل حلفه في تحليفه ابطال تحليفه اه (قوله وإن كان الخ) غاية (قوله
ومن ثم قيل هذه من المستثنيات الخ) أى الواقع أنها ليست منها إلا ان الأقرار بالبلوغ ليس مقصود الدعوى
لأنها ليست بالبلوغ بل بشئ آخر وان توقف على البلوغ رشيدى (قوله انبت) أى بنبت عاتته اسنى (قوله
حلف) أى وجوبه بالسقوط للفتن معنى وحكم برفه روض (قوله فان نكل قتل) ولو كان دعوى الصبا من
غيره كما ادعى له ليمالوا وقال المدعى عليه من تدعى له المال بالغ فلولي طلب بين المدعى عليه انه لا يعلمه
صغيرا فان نكل لا يحلف الولي على صباه وهل يحلف الصبي وجهان في فتاوى القاضى بناء على القولين في
السير اه أى والأظهر منها انه يحلف كما مر انما (قول المتن واليمين الخ) أى غير المردودة معنى (قوله أى
كانه علم الخ) كان التحقيق فلو قال انه لا يمكن اظهر بجبري ومقدح بأن كانه يهى الرواية (قوله كما رواه
احد) فدل عن ان اليمين لا توجد برادة معنى (قوله كما رواه الخ) أى قوله كانه علم كذبه (قوله لا يحلف معه)
الاولى وحلف معه (قول المتن حكم بها) أى وان نقاه المدعى حين الحلف معنى (قوله ثم أقام بينته) انظر لو أقام
شاهد لا يحلف معه سم قول عبارة الا ان اوردوا بنى شاهد لا يحلف معه ممكن اه (قوله تورع) أى عن اليمين
الصادقة معنى (قوله ولقول جمع تابعين الخ) صريح صنيعة ما نزه لعله لازاده لكن جعله المعنى علة للبين حيث
قال عقب المتن لقره صلى الله عليه وسلم البينة العادلة الخ (قوله لا) لأنها لا تحالف ما حلف عليه) أى لا يمكن ان
أودعه لكن تلفت الودعة من غير تقصير وأودعه فلا يستحق عليه شيئا مراه بجبري (قوله بحسبها)
أى الحقوق (قوله لا اصل للدعوى) أى لا احتمال كونه محققا فيها والشهود مطيعين بشهادتهم بما لا يعلمونه
اسنى فلو أقام بينة أخرى سمعت بجبري (قوله من توجهت) الى قوله وترد اليه في النهاية الا قوله لكن ينبغي
الى المتن وقوله لا يجب لحلفه الى مال أو قال (قوله فله استئناف دعوى الخ) قضية تنكير دعوى ليس له
اعادة الدعوى الاولى والتحليف فليزاجم (قوله الذى طالب) الى قوله ولو قال للدعى فى المعنى (قوله حينئذ)
أى حين الاطلاق لانه قد تحلفه مبطنا انه كتحلفه القاضى لاسيما اذا كان خصمه لا يفتن لذلك اسنى ومعنى
(قوله من ذلك) أى تحليفه المدعى معنى (قوله ما لم تكن له بينة ويرد أقامتها) يتأمل رشيدى أقول يظهر
مراد الشارح بقول الا ان اوردوا قول حلفه عند قاض آخر وأطلق وأقام بينة به سمعت وان استعمل لىانى بها
قال القاضى يعمل ريمو قال ابن القاص ثلاثا وهو القياس وان لم تكن بينة واردة تحليفه ممكن اه وفى الروض
(قوله ثم أقام بينة) انظر لو أقام شاهدا لا يحلف معه (قوله ولو ثبت بلع الخ) ينبغي مع ملاحظة هذا ملاحظة
ما تقدم فى مرجع قول المصنف باب الشهادات ولو ادعت روضة لا لورثهم الخ ما ذكر هناك عن البلقينى
وغيره ما فى هامش ذلك المحل قوله بخلاف ما لو انكر ورثته لم يثبت الخ راجع هل الأمر كذلك وادعوا دينا
لمورثهم على مدعى هل يكفيه يمين واحد اخذ من قوله ووجه الخ فيكون على هذا قوله ولو ثبت بلع الخ
مفروضاتى غير ذلك (قوله ولا يجب لحلفه بين الاصل الأبعد استئناف دعوى الخ) قال ابن الرفعة تفقهها
فان اصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اه شرح الروض
(قوله ابتداء لا يجب لحلفه بين الاصل) أى لو نكل المدعى عليه بين الرد وطلب ان يحلف بين الاصل

على واحد حلف لكل منهما ولا تكن يمين واحدة وإن ضارها بخلاف ما لو انكر ورثته دعوى دين عليه ورد اليمين على المدعى فانه
يحلف لم يمين واحد ويوجه بان خصمه فى الحقيقة إنما هو الميت وهو واحد (ولو قال) من توجهت يمين ابرأك عنها سقط حقه منها
لكن فى هذه الدعوى لا غير فله استئناف دعوى وتحليفه وإن قال (المدعى عليه) الذى طالب تحليفه (قوله حلف مرة) على هذه الدعوى عند
قاض آخر وأطاع لكن ينبغي نذب الاستناده حينئذ (قوله حلفا لم يحلف) عليها (ممكن) من ذلك ما لم تكن له بينة ويرد أقامتها فبها

ثلاثة أيام (في الاصح) لان ما قاله محتمل (٣٢٠) ولا يجاب المدعى لو قال قد حلفنى انى لم اخلفه فليحلف على ذلك لئلا يتسلسل الامر فان

نكل حلف المدعى عليه بين الرد او اندفعت الخصومة عنه ولا يحاب لحلفه بين الاصل لا بعد استئناف دعوى اخرى اما لو قال حلفنى عندك فان تذكر منع خصمه عنه ولم تقدم الا البينة والاحلفه ولا تنفعه البينة بالتحليف لما مر ان القاضى لا يعتمد بيته يحكمه بدون تذكره ولو قال للبدعى قد حلفت أى أو بائى على هذا ممكن من تحليفه على نفي ذلك ايضا فان نكل حلف هو وكذا لو ادعى على مقر له بدار في يد المقر فقال بى ملكى املك المقر ك فقال قد حلفته فاحلف انك لم تحلفه فيمكن من تحليفه (وإذا) انكر مدعى عليه فامر بالحلف فامتنع (و) (نكل) عن اليمين (حلف المدعى) بعد أمر القاضى له اليمين المردودة ان كان مدعيا عن نفسه لتحول اليمين اليه (وقضى له) بالحق أى ممكن منه اذ الذى فى الروضة واصلا انه لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء به (ولا يقضى له بنكوله) أى الخصم وحده ومخالفة اى حنيفة واحمد فيردت بنقل مالك رضى الله عنهم في موطنه الاجماع قبلها على خلاف قولها

مع شرحه نحوه (قوله بينة الخ) أى على سبق التحليف (قوله ولا يحاب لحلفه بين الاصل) أى لو نكل المدعى عليه بين الرد وطالب ان يحلف بين الاصل سمو اورد (قوله بين الاصل) أى لا يمين التحليف المردودة عليه معنى (قوله لا بعد استئناف دعوى الخ) قال ابن الرفعة تفقها فان اصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحقاقه شرح الروض ومراه سم (قوله اما لو قال الخ) أى الخصم للقاضى رضى (قوله حلفنى عندك) أى اى القاضى نهاية (قوله فان تذكر) أى القاضى تحليفه معنى (قوله عنه) أى ما طلبه معنى أى من الحلف (قوله ولم تقدمه) أى الخصم لا البينة أى بالحق (قوله ولا تنفعه) أى المدعى عليه (قوله ولا) أى وإن لم يتذكر القاضى تحليفه اسنى (قوله ان القاضى لا يعتمد الخ) عبارة غريه ان القاضى متى تذكر حكمه امضاه ولا فلا يعتمد البينة اه (قوله أو بائى) أى ونحوه من تلقى الملك منه (قوله ممكن) أى المدعى عليه (قوله حلف هو) أى المدعى عليه بين الرد الخ (قوله على مقر له) بفتح القاف (قوله فقال الخ) أى المدعى فهو تفسير للدعوى (قوله لا ملك المقر لك) لعل الوجه لا ملكك لان الاقرار اخبار عن الحق السابق و عبارة الاذرى لو اقر رجل بدار في يده لا تسان بما راجل وادعى بها على المقر له فاجابه بانك حلفت الذى اقرى له ما تسمع دعواه وله تحليفه ولو اقامه بينة تسمع من نكل للمقر له ان يحلف انه حلفه هذا اذا ادعى مفسرا بان هذه الدار ملكى منذ كذا ولم تكن ملكا لمن تلقيت منه فاما اذا ادعى مطلقا فلا يقبل قول المدعى عليه بانك حلفت من تلقيت الملك عنه لانه يدعى ملك الدار من المدعى عليه لا يمين تلقى الملك منه اه ريشدى (قوله فقال) أى المقر له المدعى عليه (قوله قد حلفته) أى المقر (قوله فيمكن) أى المقر له (قوله من تحليفه) أى المدعى (قوله انكر مدعى عليه فامر بالحلف فامتنع ونكل عن اليمين) فيه تطويل والاخصر الاوضح ما فى المعنى والمنهج وإذا نكل المدعى عليه عن يمين طلبت منه اه (قوله اليمين المردودة) معمول حلف المدعى ويجوز ان يتنازع فيه ذلك وامر القاضى (قوله إن كان مدعيا عن نفسه) قيد بها اخذا من قول المصنف الآتى ولو صرح الخ ع (قوله أى ممكن) المدعى منه أى الحق (قوله أنه لا يحتاج بعد اليمين الخ) بل ثبت حق المدعى بمجرد الحلف معنى بناء على ان اليمين المردودة كالقرار زبى (قوله ومخالفة اى حنيفة واحمد فيه) أى بقولها بالقضاء للبدعى بمجرد نكول الخصم (قوله ردت الخ) فيه شيء من حيث الصنيع بالنسبة لاحمد قد در سيد عمر و يجب بان مخالفة اى حنيفة قبل احمد لا تؤثر فى انعقاد الاجماع قبل اى حنيفة (قوله الاجماع قبلها الخ) أى الاجماع الكائن قبلها بمن تقدم علمها و الاجماع حجة لا تجوز مخالفتها ع (قوله وصح انه) دليلان للذين عبارة الاسنى والمغنى عقب المتن لانه لا يرد اليمين الخ ولان نكول الخصم يحتمل ان يكون تورعا عن اليمين الصادقة كما يحتمل ان يكون تحمزا عن اليمين الكاذبة فلا يقضى به مع التردد فردت على المدعى اه (قوله ردت اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يكتف بالنكول ع (قوله لا فى محض حق لله تعالى) بل لا تسمع فيه الدعوى كامر (قول المتن والنكول) لغة ما خوذ من نكل عن العذر وعن اليمين حين معنى (قوله يحمل) الى قول المتن لا تسمع فى النهاية لا قوله وسيعلم الى من النكول وقوله او تحلف وقوله على العقول المعتمد وقوله فان حلف الخصم الى ولو نكل وقوله لا نهاجة الى المتن (قول المتن أن يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض مع شرحه النكول ان يقول له القاضى احلف او قل والله أو بالله لان يقول له اتحلف بالله فيقول لا او يقول أنا ناكل فقوله هذا بعد قول القاضى المذكور نكول واتمام يكن نكولا بعد قوله له اتحلف لان ذلك من القاضى استخبار لاستحلاف اه فيعلم من هذا قول الشارح الا فى جانب المدعى او تحلف الفرق بين التحلف فى جانب المدعى عليه وجانب المدعى سم (قوله بعد عرض اليمين) الى قوله كما اعتمدها فى المعنى

(قوله) أيضا ولا يحاب لحلفه بين الاصل لا بعد استئناف دعوى لانها الآن فى دعوى أخرى فان اصر على ذلك قال ابن الرفعة حلف المدعى واستحق م (قوله والنكول ان يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض

وصح أنه لا يحاب لحلفه بين الاصل لا بعد استئناف دعوى لانها الآن فى دعوى أخرى فان اصر على ذلك قال ابن الرفعة حلف المدعى واستحق م (قوله والنكول ان يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض

لا حائف) اصرحتهم افيهم من ثم لو طالب العود لادام لم يرض المدعي لم يجب كما اعتدوا وان نازع فيه جمع وروح الباقين انه لا بد من الحكم
لانه يجتهد فيه وسيعلم بما باتى في مسئلة الحرب ان محل قولها هنا لم يجب ما اذا وجه (٣٢١) القاضي العيين على المدعي ولو باقياه عليه ليحلفه

فقول شيخنا كغيره هنا
فانه ردها وان لم يحكم به
مرادهم وان لم يصرح بالحكم
به لما صرحوا به
في مسئلة الحرب بقولهم
للخصم بعد نكوله الى آخر
ما ياتي الصريح في انه لا يسقط
حقه من العيين بمجرد
النكول وحيث استوت
هذه ومثلة السكوت
الايتفي في انه لا بد من حكم
القاضي حقيقة او تنزيلا
فان قلت بل يفترقان في ان
هذا قبل الحكم التنزيلى يسمى
ناكلا بخلاف الساكت
قلت ليس باختلافهما في
بجرد التسمية فائرة هنا فان
قلت يمكن تازيل قولهم
الاتي بعد نكوله اى
بالسكوت ويبقى ما هنا على
أطلاقة انه لا يحتاج الى حكم
ولو تنزيلا قلت يمكن لولا
قول الروضة ومقتضاه
التسوية الخ فنامله ومن
النكول أيضا أن يقول له
قل بالله فيقول بالرحمن كذا
اطلقوه ويظهر تنقيده اخذا
بما باتى فيمن توسم فيه
الجهل بان يصير عليه بعد
تعريفه بأنه يجب انثال
ما صر به الحاكم وكلامهم
هنا صريح في الاكتفاء
بالحلف بالرحمن وهو ظاهر
خلافا للبقين وفي قل بالله
فقال والله او تالله وجمان
والمعتمد انه ليس بناكل

(قوله من ثم لو طالب) أى المدعي عليه العود الى الحلف اى بعد حكم الحاكم بالنكول ولو تنزيلا كما يعلم من
كلامه بعد كذا في عش وقال الرشيدى والظاهر ان الشارح انما اسقط هذا اى قول ابن حجر وسيعلم الى
قوله من النكول قصد الاعتماد اطلاق الشيخين بدليل انه تبرع ان اشتراط الحكم في مسئلة الحرب الايتي
لكنه تبع ابن حجر فيما ياتي من قوله بعد امتناع المدعي عليه وقوله بما تقردها وفيما صر على اه (قوله)
انه لا بد من الحكم اى ولو تنزيلا (قوله ما ياتي) اى انفاي الشارح (قوله ولو باقياه عليه ليحلفه)
عبارة شرح الروض قال في الاصل وان اقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد احلف فبل هو كما قال احلف
وجهان قال في الكفاية اقرهم ما نعم بل نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاب كما قاله الاذرى اه سم (قوله)
فقول شيخنا الخ) اى في شرح الروض (قوله هنا) اى بما لو صرح بالنكول (قوله فانه ردها) وان لم
يجز به) عبارة في شرح الروض بخلاف ما لوصرح بالنكول فانه ردها وان لم يحكم به اه سم (قوله)
مرادهم وان لم يصرح بالحكم به) خلافا للنهية على ما مر عن الرشيدى وللمعنى عبارة تعقب المتن لصرحتهم
في الامتناع فريد العيين وان لم يحكم القاضي بالنكول فما في شرح فان سكوت حكم القاضي الخ لا بد من
الحكم الا يترتب عليه رد العيين بخلاف ما لوصرح بالنكول ترد وان لم يحكم القاضي به اه وفي الانوار
والمتمم نحوها (قوله وحيث استوت) الخ خلافا للبغوى كما مر وللنهاية على ما مر عن الرشيدى (قوله هذه)
اى مسئلة المتن من الصريح بالنكول (قوله بل يفترقان) الاولى التانيث (قوله في ان هذا) اى المصريح
بالنكول كان يقول انا ناكل (قوله ما هنا) اى قول المتن والنكول ان يقول انا ناكل الخ (قوله ومن
النكول) الى قوله كذا اطلقوه في المعنى (قوله ما ياتي) اى اتفاني شرح فان سكوت حكم القاضي بنكولة
(قوله توسم) اى ظهر عش وعبارة الانوار وتقرس اه (قوله بان يصرخ) متعلق بالتعقيد (قوله)
عليه) اى بالرحمن (قوله وهو ظاهر) انظر هل الحلف بغير الرحمن من الاسماء والصفات مثله رشيدى اقول
الظاهر نعم الا ان يوجد نقل بخلافه (قوله وفي قل بالله) الى قوله لو جرد الاسم في المعنى (قوله وكذا في عكسه)
الخ) اى بان قال قل تالله والله فقال بالله عبارة للمعنى وقوله قال تالله بالمشاة فرق فقال بالله بالمرحدة قال
الشيخان عن الفقهاء لكونه مينا لانه باق واهو اه (قوله خلافا للبقين) واقفه المعنى عبارة نقله الشيخان
ومجربان فيما وغلظ عليه باللفظ او الزمان او المكان وامتنع وصحح البلقين ايضا انه لا يكون نكولا وهو
الظاهر لان التغليظ بذلك ليس واجبا فلا يكون الممتنع منه نكلا اه (قوله لان التغليظ) اخ قد يرد ما
مر في العدول عن بالله الى بالرحمن (قوله بعد عرض العيين) الى قوله وبما تقر في المعنى الا قوله ومنه ما
باتى وقوله امتناع المدعي عليه وقوله او انحلف الى المتن (قوله لا لنحو دشة) اى كالغبوة والجهل والخرس

والنكول ان يقول له ادانف اقول والله لا انحلف بالله فيقول لا اوبقول انا ناكل اه قال في شرحه وانما
لم يكن نكولا بعد قوله له ادانف لان ذلك من القاضي استخبار لا استعلاف لانه لو ابادر الختم حيث
سمع ذلك حلف لم يعدد يمينه اه فاعلم من هذا مرقول الشرح الاتي في جانب المدعي او انحلف الفرق
بين انحلف في جانب المدعي عليه وجانب المدعي (قوله ولو باقياه عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض
قال في الاصل وان اقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد احلف فبل هو كما قال احلف وجهان قال في
الكفاية اقرهم ما نعم نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاب كما قاله الاذرى اه قوله فقول شيخنا
كغيره هنا فانه يرد ما الخ عبارة في شرح الروض بخلاف ما لوصرح بالنكول فانه ردها وان
لم يحكم به اه (قوله والمعتمد انه ليس بناكل) انظر على الوجه الاخر انه ناكل هل تكون العيين منعقدة
حتى تلزم الكفارة عند الحنث فيها والقياس انعقادها لكن في كلام بعضهم الصريح بعدم انعقادها
فايراجع وليجرح (قوله فناكل على المعتمد) كتب عليه مر

(٤١) - شرواني وابن قاسم - عاشر - وكذا في عكسه لوجود الاسم وانما التفاوت في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع
من التغليظ بشئ مما صرنا ناكل على المتمد خلافا للبقين (فان سكوت) بعد عرض العيين عليه لا لنحو دشة (حكم القاضي بنكوله) بان

يقول له جعلنا ناكلا ولا نكلك بالتدريج لا متناعه ولا يصير هنا ناكلا غير حكومنا باني لان ما صدر عنه ليس صريح نكول ويسن للقاضي عرضها عليه ثلاثا وهو في الساكت كد (٣٢٣) ولو توهم فيه جهل حكم النكول عرفه به وجوب بان يقول له ان نكولك يوجب حلف

المدعي وانه لا تسمع ينك بعدد بادا ونحوه فان حكم عليه ولم يعرفه نفذ لانه المقصر بعدم تعمله حكم النكول (وقوله) أي القاضي (للدعي) بعدم امتناع المدعي عليه او سكوتته (احلف) او اتخلف واقاله عليه ليحلفه وان لم يقل له احلف على المنقول المعتمد (حكم) منه (بنكوله) أي نازل منزلة قوله حكمت بنكوله فليس للمدعي عيه ان يحلف الا ان رضى المدعي وبما تقررها وفيها مخرج ان الخصم بعد نكوله العود الى الحلف وان كان قد هرب وعاد مالم يحكم بنكوله حقيقة او تنزيلا والالم يعدله الا ان رضى المدعي فان لم يحلف لم يكن للمدعي حلف المردودة لتقصيره برضاء بحلفه ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عرض القاضي اليه على المدعي امتنع على المدعي حلف المردودة كاعلم ما تقرره وطلب بين خصمه بعد اقامة شاهد واحد وحيث لا ينفعه الا البينة الكاملة فان حلف الخصم سقطت الدعوى وليس له تجديدها في مجلس آخر ليقم البينة لتقصيره ولو نكل في جواب وكيل

يجري (قوله هنا) أي في النكول الضمني وهو السكوت المذكور بجري ولا يخفى انه ليس بقيد عند الشارح لما مر من قوله وحيثذا ستوات الخ وانما هو قيد عند المدعي كاسر وعند النباية على ما مر (قوله ومنه) أي من الحكم بالنكول ما يأتي أي في المتن والشرح (قوله) وهو في الساكت كد) ظاهر هذا انه يعرض عليه بعد تصريحه بالنكول رشدي اقول ويصرح بذلك قول المدعي والاشتباه فيه اذا سكت اكثر منه فيما اذا صرح بالنكول اه (قوله يوجب حلف المدعي) واذا حلف منك اسن ومعنى (قوله نفذ) أي وأتم بعدم تأمله عش (قوله بعد امتناع المدعي عليه) كذا في الهيايق كتب عليه الرشدي ما نصه الا صوب حلفه لما مر ان الامتناع صريح نكول فلا يحتاج الى حكم خلافا للبقين وقد مر انه يتبع في هذا ابن حجر اه (قوله وبما تقر الخ) كذا في النهاية وكتب عليه الرشدي ما نصه وقد مر انه يتبع في هذا ابن حجر ولم يقدم هو ما يعلم منه هذا اه (قوله فان لم يحلف) أي بعد رضا المدعي سم ورشدي (قوله) لم يكن للمدعي حلف المردودة على مقاله الرافعي عن البغوي كذا في النهاية بقوله كتب عليه الرشدي ما نصه أي وإلا فاقدمه في صدر مسألة النكول خلافا وهذا الثري يدل على انه انما سقط ما قدمناه عن ابن حجر قصدا لعدم اعتماده بامره ان تبعه فيما نبهنا عليه اه وسياق عن سم ما يتعلق بالمقام (قوله لتقصيره) ولا ينفعه بعد ذلك إلا البينة ولو شاهدوا مينا فلا يتمكن من تجديد الدعوى وتحليف خصمه في مجلس آخر انو اروض مع شرحه (قوله كاعلم ما تقرر) أي لانه علم انه في تحول اليه للمدعي من حكم بالنكول حقيقة او تنزيلا ولم يوجد فيما ذكر سم (قوله) وله طلب بين إلى قوله فليجب الحق في المعنى لا قوله لانها حجة إلى المتن (قوله وحيث) أي حين إذ طلب بين خصمه بعد اقامة الشاهد سم (قوله لا ينفعه إلا البينة الكاملة) أي وليس له ان يعود وحلف سم ورشدي زاد الا انو اولا لاستئناف الدعوى واعادة الشاهد لحلف معه اه (قوله فان حلف الخصم سقطت الدعوى) أي وان نكل حلف المدعي كما قاله الاسنوى ونقله عن مقتضى كلام الرافعي قاله سم ثم قال بعد سرد عبارة الروض وشرحه فعلم ان الشارح أي التفتة مشى على ما فرعه الاصل أي الرخصة على ما عليه الامام ومن تبعه والحاصل عليه ان يسقط حق المدعي بمجرد طلب بين الخصم من البين ولا ينفعه إلا البينة مالم يحلف الخصم وإلا انقطعت الخصومة أو نكل ولا حلف هو ثم لا يخفى ان الحكم فيما إذا طلب المدعي بين الخصم بعد اقامة شاهده وينبغي فيما اذا رضى المدعي بين الخصم بعد الحكم بنكوله حقيقة او تنزيلا انه كذلك حتى يجري فيه جميع الحاصل المذكور وسياق ان اذا لم يحلف المدعي ولم يتعل بشئ ان له اقامة البينة فعمل ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب بين الخصم وما لو امتنع ولم يطلب وانه يمنع اقامة البينة بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثاني اقول وقوله حتى يجري فيه جميع الحاصل المذكور يخالف قول الشارح المتقدم فان لم يحلف لم يكن للمدعي حلف المردودة ويوافق الثري المتقدم عن النباية يقر (قوله) فله ان يحلفه عبارة الاسنوى والمعنى الا انو ارا حلف وفي الرشدي بعد ذكر ما عن الاخير ما نصه فاضمير في فله للوكول وعبارة الا انو ارا صوب اه (قوله من المدعي عليه او القاضي) لعل الاول راجع للنكول الصريح والثاني للنكول الضمني والا فلا بد من طلب القاضي للبين مطلقا كاسر (قوله أي غالباً) لعله احتراز به عن المستثنيات الآتية بقول المصنف ومن طو لب بركة الخ (قوله توصل)

(قوله فان حكم عليه ولم يعرفه نفذ) كتب عليه مر (قوله فان لم يحلف) أي بعد رضا المدعي بدليل التعليل (قوله كاعلم ما تقرر) أي لانه علم انه لا بد في تحول البين للمدعي من حكم بالنكول حقيقة او تنزيلا ولم يوجد فيما ذكر (قوله) وحيث لا ينفعه الا البينة) أي وحيث له طلب بين خصمه بعد اقامة الشاهد (قوله ايضا وحيث لا ينفعه الا البينة الكاملة) فليس له ان يعود ويحلف (قوله) فان حلف الخصم سقطت الدعوى) أي وان نكل حلف المدعي كما قاله الاسنوى ونقله عن مقتضى

المدعي ثم حضر الموكل فله ان يحلفه بلا تجديد دعوى (والبين المردودة) من المدعي عليه أو القاضي على المدعي (في بناء قول) انها (كبينة) بقيما المدعي لانها حجة مثلها أي غالباً (و) في (الاطهر) انها (كاقرار المدعي عليه) لانه بنكوله توصل للحق فاشبه اقراره

(هـ) عليه يجب الحق بفرأغ المدعى من بين الردم غير افتقار إلى حكم كاسر و (و) لو أقام المدعى عليه بعدها بيته (أ) وحجة أخرى (ب) بادله أو (أ) براه أو نحوهما من المسقطات (لم تسمع) لتكذيبه لها بأقراره أو لافقائه محل آخر تسمع وصحح الاستوى الأول والبلقيني الثاني وبسط الكلام عليه ونعمه الزركشي فصوره بأنه أقرار تقديرى لا لتحقيق فلا تكذيب فيه واعترض بأن ظاهر كلام (٣٢٣) الشيخين تقرير السماع على الضعيف

إنها كالبيته وهو متجه فالمعتمد مافى المتن ونقل الديمري عن علماء عصره أنهم اقتوا بسماها فيما إذا كان المدعى عينا قال وأشار إليه المتن بقوله باداه أو أبراه أو اقضى ابن الصلاح فيمن ادعى حصصه ملك يبيد أخيه أو أضافه كخلف المدعى المردودة وحكمه فاقام المدعى عليه بيته بأن أباه أقر له به وحكمه به بأنه يثبت بطلان الحكم السابق ونظر فيه الغزى بأن قياس كون المردودة كافر أو المدعى عليه أن لا تسمع بيته اهـ ويرد ما تقر عن الديمري ويوجه بأن العين أقوى من الدين وإن الأقار هنا ليس حقيقيا من كل وجه (فان لم يحلف المدعى ولم يتعل بشيء) بأن لم يبد عذرا أو لطلب مهلة أو قال أنا ناكل مطلقا أو سكت وحكم القاضي بنكوله اخذا عما مر نعم يلزم الحاكم هنا سؤاله عن سبب امتناعه بخلاف المدعى عليه لأن امتناعه ثبت للدين حتى الحلف والحكم يمينه فلا يؤخر حقه بالبحث والسؤال بخلاف امتناع المدعى أيضا فالمدعى عليه

ببناء المجزول عبارة شرح المنهج لانه يتوصل باليمين بعد تنكوله إلى الحق الخ (قوله فله الخ) أى على الاظهر (قوله كاسر) أى انفاق شرح وقضى له (قوله الأول) أى عدم السماع (قوله واعترض) أى كلام البلقيني ومن تبعه (قوله وهو متجه) أى الاعتراض (قوله قال) أى الديمري (قوله ويرد الخ) أى ما يرد عليه لو سلم ما قاله الديمري وقد قال شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد خلاف ما نقله الديمري وأنه لا فرق بين الدين واليمين سم (قوله ويوجه الخ) خلافا لما يراه والمخفى عبارة الأول ولا فرق في ذلك أى عدم السماع أن يكون المدعى به دينا أو عينا وان نقل الديمري عن علماء عصره أنهم اقتوا بسماها فيما إذا كان المدعى به عينا اهـ وعبارة الثاني ظاهر كلام المصنف لانه لا فرق في ذلك بين كون المدعى به عينا أو دينا وهو كذلك وتوهم بعض الشراح من قول المصنف باداه أو أبراه أن ذلك فى الدين فقط وان بيته تسمع فى العين على الثاني أيضا اهـ (قوله ويوجه) أى ما تقر عن الديمري (قوله مطلقا) أى حكم القاضي بنكوله اهـ (قوله وحكم القاضي الخ) عطف على قوله سكت (قوله عمار) أى فى تنكول المدعى عليه (قوله هنا) أى فى تنكول المدعى عن يمين الرد (قوله والحكم يمينه) لاجابة إليه كاقدمه فى شرح وقضى له (قوله وايضا فالمدعى عليه الخ) مجرد تقتضى فى التعبير والافتقار للتعليلين واحد (قول المتن من اليمين) أى المردودة وغيرهما معنى (قوله لا عراضه) إلى قوله ومحل فى المعنى الاقوله والى الالى المتن والى قوله وهذا هو المعتمد فى النهاية الاقوله لولا توجهه الى المتن وقوله فيه نظرى على الأول (قوله فليس له العود اليها) ولا ردها الى المدعى عليه لان المردودة لا ترد معنى واسئ (قوله والا) أى وان لم نقل بذلك نهاية قول المتن وليس له مطالبة الخصم) أى إذا كانت الدعوى تتضمن المطالبة فإن كانت تتضمن دفع الخصم كافى المسئلتين لا يتبين أن يدفع عنه وهذا يعلم مافى قول الشارح ومحل الخ كاسياتى التنبية عليه وشيدى (قوله الا ان يقيم الخ) ينبغى بعد تحديد دعوى بمجلس اخر فليراجع سم (قوله بيته) أى ولو شاهد أو يمينه اسئ وانوار (قوله كالإذا ادعى عليه المالح الخ) لعل فيه

كلام الرافعى وعبارة الروض وشرحه وتكول المدعى مع شاهده كتنكوله عن اليمين المردودة فيمارة فان قال للدين عليه أحلف انت سقط حقه من اليمين فليس له أن يعود ويحلف لا يتجدد دعوى فى مجلس اخر واقامة الشاهد هذا نقله الاصل عن المحاملى وهو مذهب العراقيين ثم قال وعلى الأول يعنى ما عليه الامام ومن تبعه لا ينفعه الا بيته كاملة وهو ما نص عليه فى الامم واقتضى كلامهم ترجيحه واعتمده البلقيني وجزم به صاحب الانوار وغيره قال الاستوى ومحل إذا لم يحلف الخصم المردودة والافتقار الخصومة لا كلام ومحل ايضا إذا لم يتكلموا الاحلف أى المدعى على الصحيح وهذا مقتضى كلام الرافعى فى اخر القسامة فعلم أن الشارح مشى على ما نوه على الاصل على ما عليه الامام ومن تبعه الحاصل عليه انه يسقط حق المدعى بمجرد طلبه يمين الخصم من اليمين ولا ينفعه الا البيته ما لم يحلف الخصم والافتقار الخصومة أو يتكلموا الاحلف هو فليتأمل ثم لا ينبغى فرض هذا الكلام الذى حاصله ما ذكره فى إذا طاب يمين الخصم بعد اقامة شاهده وينبغى فيما اذا رضى يمين الخصم الحاصل بعد الحكم بتركه اهـ حقيقة أو تزويلا انه كذلك حتى يجرى فيه جميع الحاصل المذكور وسياق انه إذا لم يحلف المدعى ولم يتعل بشيء انه له إقامة البيته فعلى ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب يمين الخصم وما لو امتنع ولم يطلب وانه يمتنع إقامة البيته فى الأول ان حلف الخصم ولا يمتنع فى الثاني (قوله ويرد الخ) انما يرد عليه لو سلم ما قاله الديمري وقد قال شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد خلاف ما نقله الديمري وأنه لا فرق بين الدين واليمين (قوله الا أن يقيم بيته) بهذا مع قوله السابق

بمجرد امتناعه من اليمين يتحول الحق للدين فامتنع على القاضي التعرض لاسقاطه بخلاف تنكول المدعى فانه لا يجب به حق لغيره فيسأله القاضي عن سبب امتناعه (سقط حقه من اليمين) لاعراضه فليس له العود اليها فى هذا المجلس وغيره والا لاضرره ورفع كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم بيته كالحلف المدعى عليه ومحل ان توقف ثبوت الحق على يمين المدعى والام بتجيب ليمينه كالإذا ادعى الفامن ثمن مبيع فقال المشتري أقبضتك يا باها فأنكر البائع فصدق يمينه.

فان نكل وحاشا للمشتري ان تنقض الحصة وان نكل ايضا الزم الا ان لا يحكم النكول بل لا يفاره بلزوم المال بالشراء ابتداء ومثله ما اذا ولدت وطفقها ثم قال ولدت قبل العلقا فاعتدى فقالت بل بعده فيصدق بيمينه فان نكل وحلفت فلا عداة وإن نكلت أيضا اعتدت للنكول بل لا صل بقاء النكاح وآثاره فيعمل به ما لم يظهر دافع (وإن تامل) المدعى (باقامة بيته أو مراجمه حساب) أو الفقهاء وأورادة ترو (أهمل) وجوباً على الأوجه (ثلاثة أيام) فقط لا (٣٢٤) يضرب المدعى عليه فيسقط حقه من العيدين بعد مضي الثلاثة من غير عذر (وقيل

أبداً) لأن اليمين حقه فله تأخيرها كالبيته ولا يجناهه انتصر له بأن الجهور عليه لكن فرق الأولون بأن البيته قد لا تساعده ولا تحضر واليمين اليه (وان استعمل المدعى عليه حين استخلف لينظر حسابه) أو طلب الامهال واطلن كما فهم بالاولى (لم يعمل) الا برضا المدعى لانه مجبور على الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى فانه مختار في طلب حقه فله تأخير (وقيل) يعمل (ثلاثة) من الأيام للحاقه وخرج لينظر حسابه ما لو استعمل لأقامة حجة بنحو ادائه فانه يعمل ثلاثاً كما مر (ولو استعمل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب أو يسأل الفقهاء مثلاً (أهمل الى آخر المجلس) ان رأه القاضي كإقتضاه كلامهما جرى عليه جمع والقول بأن المراد ان شاء المدعى رده للقبض بان هذا لا يحتاج اليه لأن للدعى ترك الدعوى من أصلها اه وفيه نظر لأن مراد ذلك القول ان شاء المدعى

مساحة لأن الكلام في امتناع المدعى من عيدين الرد وليس هنالك إلا ان يقال المشتري يدعى الا قباض رده امتنع من عيدين الرسم عبارة الرشيدى لا يخفى ان هناء عيدين الأولى من البائن وهي المطالبة بالقبض والثانية من المشتري وهي دعوى الا قباض ولزام المشتري بالانفائها واعتبار نكوله عن العيدين المردودة بالنسبة لدعواه فلم يندفع عنه خصمه إذ مقصود دفعه عن مطالبة البائن فهو على قياس كلام المصنف فلا حاجة لقول الشارح ومحل الخ وكذا يقال في المسئلة التي بعدها فتأمل اه (قوله وإن نكل الخ) أي المشتري (قوله) فيعمل به أي هذا الأصل (قول المتن وان تعال باقامة بيته) بان قال عندي بيته اريد ان اقيمها اسنى (قوله أو الفقهاء) إلى قوله وفيه نظر في المعنى لا يفوله ولا يجناهه إلى لكن فرق (قول المتن ثلاثة أيام) قال الروائي وإذا أملاه ثلاثة فحضر شاهد ابعدها وطالب الامهال لاني بالشاهد الثاني امهله ثلاثة فملاخ أخرى اسنى (قوله) فانه يعمل ثلاثاً قال في التنبية وللدعى ملازمة حتى يقيم البيته قال ابن النقيب فان اراد دخول منزله دخل معه إن اذن والامتنع من دخوله كذا حكاه الروائي اه سم (قوله كاسر) أي اول الباب معنى (قول المتن) أهمل إلى آخر المجلس ولا يزداد إلا برضا المدعى انوار (قوله) لا مراد ذلك القول الخ برده عليه ان سئل ان مراده ذلك لكن امهاله بمشقة المدعى لا يتقيد بمشقة امهاله إلى آخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابد اجاز فلا وجه للتقيد فتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشباب الرمي أن المراد إن شاء القاضي سم عبارة الرشيدى وما يردون المراد ان شاء المدعى انه لو كان كذلك لم يكن للتقيد باخر المجلس وجه اذ ترك الحق بالكية اه (قوله وعلى الاول) ان المراد ان شاء القاضي (قوله ان عمله) أي عمل جواز امهال القاضي (قوله) ليكون بيته الخ) أي أو نفس المدعى سلطان (قوله ان المراد) أي بالمجلس نهاية (قوله مجلس القاضي) أي مجلس هذين الخصمين كذا في عرش لعل فيه سقطه والأصل أي لا مجلس الخ (قوله) وكان نكول) أي المذكور في قوله وإن لم يحلف المدعى الخ سم عبارة الرشيدى يعني كإمتناع المدعى من عيدين الرد في الفصل المار اه (قوله) لم يلزمه أي المدعى عليه عرش (قوله) اما بعد اقامة شاهد ظاهره ولو لو احداً بلا يمين لكن تعبير الروض بالبيته مع تدليل شرحه بان المدعى اتى بما عليه والنظر في حال البيته من وظيفة القاضي الخ كالصريح في اشتراط شهادتين او شاهدتين ثم رأيت في الانوار ما نصه ولو أقام شاهدين بعين أو دين فطلب

وليس له تجديدهما في مجلس آخر ليقم البيته يعلم الفرق بين ما لو امتنع من العيدين وطلب عيدين الخصم كما هو السابق وما لو امتنع من طلب ذلك فانه في الاول يتمتع عليه اقامة البيته بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثاني (قوله) إلا ان يقيم بيته ينبغي بعد تجديد دعوى المجلس آخر فليراجع (قوله) كما اذا ادعى الخ لعل فيه مساحة لأن الكلام في امتناع المدعى من عيدين الرد وهنالك ليس امتناع المدعى من عيدين الرد إلا ان يقال المشتري يدعى الا قباض وقد امتنع من عيدين الرد (قوله وجوباً على الأوجه) كتب عليه مر (قوله) فانه يعمل ثلاثاً كما مر (قوله) قال في التنبية وللدعى ملازمة حتى يقيم البيته قال ابن النقيب فاذا اراد دخول منزله دخل معه ان اذن والامتنع من دخوله كذا حكاه الروائي اه (قوله) ان رآه القاضي كتب عليه مر (قوله) لا مراد ذلك القول الخ برده عليه ان سئل ان مراده ذلك لكن امهاله لمشقة المدعى لا يتقيد بمشقة امهاله إلى آخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابد اجاز فلا وجه للتقيد فليتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشباب الرمي أن المراد ان شاء القاضي (قوله) وكان نكول) أي المذكور في قوله وإن لم يحلف المدعى الخ

لإمهاله والام يعمل وانما الذي يرد ان هذه مدة قريبة جداً وفيها مصلحة للدعى عليه من غير مضرة على المدعى فلم يخج لرضاه وعلى الاول يتجأن محله ما لم يضرب الامهال بالمدعى لكون بيته على جناح سفر كما هو ظاهر ويظهر ان المراد مجلس القاضي وكان نكول ما لو أقام شاهد الحلف معه فلم يحلف فان علل امتناعه بعذر أهمل ثلاثة أيام أو أقل (تنبيه) ادعى عليه ولم يحلفه وطلب منه كفلاً حتى يأتي بيمينه لم يلزمه واعتبار القضاء خلافاً لحد الامام على ما إذا خيف هربه اما بعد اقامة شاهد وان لم يدل قط الب بكفيل

فان امتنع حبس الامتناع لاثبات الحق (ومن طواب) يجوز به ادعائه وقال وقد كاز غاب ابلت قبل تمام السنة وقال العامل بل بعدها حلف المسلم فان نكل اخذت منه لتعذر رد هافان ادعى ذلك وهو حاضر لم يقبل واخذت منه او (زكاة قاضي دفعها الى ساع آخر او غلط خاوص) او مسقطا اخذت بخله فان نكل لم يقبل بالباطل بشي (و) اما اذا (الزكاة اليه) على خلاف المعتد السابق (فشكل وتعد رد اليه) لعدم انحصار المستحق (فالاصح) على هذا الضعيف (انها) تخدمته (للحكم بالنكول بل لان ذلك ومقتضى ملك النصاب والحو لو ادعى ولد مرتزق البلوغ بالاحتمال اثبت اسمه حلف فان نكل لم يعط للقبض بالنكول بل لان (٣٢٥) الموجب لاثبات اسمه وهو الحالف لم

يوجد ولو نكل مدعى عليه بمال ميت بلا وارث او نحو وقف عام او على مسجد حبس الى ان يحلف او يقر وكذا ادعى وصى ميت وعلى وارثه انه اوصى بثلث ماله للفقراء مثلا فانكر ونكل عن البين فيحبس الى ان يقر او يحلف (ولو ادعى وصى) او يجنون (ولو وصيا او قبا) (دينا له) على اخر (فانكر ونكل لم يحلف الولي) كالا يحلف مع الشاهد لبعث اثبات الحق لانسان بين غيره فيوقف الى كاله (وقيل يحلف) لانه بمنزلة (وقيل ان ادعى مباشرة سبيه) اى ثبوته بمباشرة له سبيه (حلف) لان العهدة تتعلق به وهذا هو المعتد لا الذى رجحاه في الصادق واعتمده الاسنوى وغيره ورد بان ماقاله ثم لا يخاف ما هنا لانه انما يحلف على فعل نفسه والمهر ثبت ضمنا لا مقصودا وكذا البيع بخلاف غيرهما وان تعلق بمباشرة فهو ما هنا ويجب بان يهتد تعلقت

كفيل الى ان بعد لاطواب أى المدعى عليه به ان لم يتزوج المال ومحبس المدون ولو امتنع الخ أى ومثلها الشاهدو عين (قوله فان امتنع) اى من اعطاء السكة بل (قول المتن ومن طواب الخ) اشار بذلك لمسائل تستثنى من القضاء بالنكول عن البين معنى (قوله بجزية) الى قوله وكذا لو ادعى في المغنى الا قوله وقد كان غاب وقوله فان ادعى الى المتن وقوله او مسقطا اخر ولغة نحو في او نحو وقف (قوله بجزية) اى كاملة (قوله لم يقبل الخ) اى ليكون دعو اء خلاف الظاهر (قول المتن او غلط خاوص) اى او لم يدع دفعها بل ادعى غلط خاوص بعد اترامه القدر الواجب معنى (قوله السابق) اى انفا (قوله لان ذلك) اى وجوب الزكاة (قوله والحو لو) معطوف على ملك رشيدى (قوله لم يعط) الاول لم يثبت (قوله ولو نكل مدعى عليه) مال ميت الخ بان يدعيه القاضى او منصوبه معنى واورا (قوله نحو وقف الخ) اى كالتذر للفقراء (قول المتن ولو ادعى الخ) اشار به بما يستثنى من رد البين على المدعى معنى (قوله او يجنون) الى قوله وهذا هو المعتد فى المغنى (قوله ولو وصيا الخ) عبارة الا نورا ولو ادعى على الصبي او المجنون دينه الى انسان فانكر ونكل فلا برد اليه على الولي ولو اقام الولي شاهدا بالايحاف معه ولو ادعى عليه دين في ذمة الصبي لا يحلف الولي اذا أنكر لان اقراره غير مقبول والوصى والقيم وقيم المسجود الو نف كولو في الدعوى والدعوى عليهم ولو ادعى قيم المحجور عليه بسفه ونكل المدعى عليه حلف المحجور عليه انه يلزمه المال ولا يقبل الى وقيمه يقول في الدعوى وبارك تسليمه الى اء زاد المغنى قيل قوله ولو ادعى قيم السفيه المحجور الخ ولو اقر القيم بما ادعاه الخصم انزل ولو اقام القاضى غيره ولو ادعى ان هذا القيم قبضه فانكر حلف ومن وجب عليه يمين نقل المصنف عن ابو يعنى انه يجوز ان يفدها بالمال قال الزركشى والمذهب المنع والتجوز من قول ابو يعنى لا الشافعى ونقل المنع ايضا عن القاضى ابي الطيب وهذا هو الظاهر و زاد ايضا عقب قوله تسليم المال لفظ الى الولي (قول المتن لم يحلف الولي) اى ما لم يرد ثبوته العقد الذى يباشره يده فيحلف ويثبت الحق ضمنا ومثله يجري في الوصى والوكيل سم اء بجري (قوله فيونف الى كاله) عبارة المغنى والروض والانوار فيكتب القاضى بما جرى محضرا او يوقف الامر للبلوغ او الافاقه اء (قوله اى ثبوته بمباشرة له سبيه) كان ادعى بشئ ما يباشر يعمله لى اسنى (قوله وهذا هو المعتد) خلا فالشيخ الاسلام والنباية والمغنى والانوار (قوله فى الصادق الخ) عبارة الاسنى قال الاسنوى والفتوى على هذا التفصيل فقد نص عليه في الام وهو الموافق لما مر في الصادق فيما اذا اختلف قدره وزوج وولى صغيرة او مجنونة اء (قوله ورد الخ) جرى على هذا الدشيخ الاسلام والنباية والمغنى (قوله لانه انما يحلف الخ) اى في الصادق على فعل نفسه وهو العقد الذى جرى على كذا ناية (قوله بخلاف غير هذا الخ) فانه يحلف ان موليه يستحق كذا او ممتنع ناية (قوله ومر) الى الفرع في الناية (قوله بها) اى يمينته (قوله ونظير دى الوارث) (قوله ببقده) لعله كونه قبل بينة المدعى

(قوله لم يحلف الولي) كتب عليه مر (قوله وقبل ان ادعى مباشرة سبيه حلف) تضعيف هذا لانى ما تقدم في الصادق لانه انما يحلف ثم على ان العقد جرى على كذا او فعل نفسه وان ترتب عليه استحقاق المولى عليه

العهدة بمباشرة له لتسليمه مع عجز المولى عن اثباته ساغ لولى اثباته يمينته المتعلقة بفعل نفسه رعاية لمصلحة المولى بل ضروره ومر في القضاء على الغائب حكم المالى وجب لولى على مولى دين ولو ادعى لى دين او اثبتة قاضي الخصم نحو اء اء اخذته حالا واخرت البين على نى العلم الى كال المولى كما مر (فرع) علم ما قدمته في التنبيه الذى قبل الفصل انه لو اقام خارج بينة تقبده بالعين قاضي ذواليدانه اشتراها من اشتراها من المدعى و اقام شاهد اجاز له ان يحلف معه لاسيما ان امتنع بانه من الحالف لانه وان اثبت بها ملكا لغيره لكانت له انتقل منه اليه كان بمنزلة اثباته ملك نفسه ونظيره الوارث فانه يثبت بهام ملكا لغيره متقللا منه بخلاف غريم الغريم ونظيره قولهم لو اوصى له بيمين في دغيره فلبى لى له ان يدعى بها ويحلف مع الشاهد او البين المردودة (قائده) قد لا تسمع البينة من مدعى عليه كفت يمينه كباياتي في الداخل ببقده

(فصل في تعارض البيتين إذا ادعى) (٣٣٦) أى اثنان أى كل منهما (عينا في دناك) لم يستدما إلى أحدهما قبل البينة ولا بعدهما (وأقام

كل منهما بينة) بها (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجح فكان لا بينة يحلف لكل منهما يمينان أقر ذواليد لاحدهما قبل البينة أو بعدهما رجحت بيته ولو زاد بعض حاضري مجلس قبل الان احتفت القرائن الظاهرة على ان البينة ضابطون له من أوله الى آخره وقالوا المسمعا مع الاصغاء الى جميع ما وقع وكان مثلهم لا ينسب للغة في ذلك لاختلاف التعارض كما هو ظاهر لان النفي المحصور يعارض الاثبات الجزئي كما صرحوا به (وفي قول يستعملان) صيانة لها عن الالغاء بقدر الامكان فتدفع من ذى اليد ويحتج (في قول يقسم) المسال بينهما نصفين لخبر ابي داود بذلك وحمله الاول على ان العين كانت يدهما (وفي قول يقرع) بينهما ويرجع من خرجت قرعته لخبر فيه مرسل له شاهد واجاب الاول بحمله على ان كان في عتق أو قسمة (وفي قول بوقف) الامر (حق يتبين أو يصلحها) لاشكال الحال فيما يرجي انكشافه (و) على التساقط (ولو كانت) العين (في يدهما وأقاما بينتين) فشهدت بيته الاول

(فصل في تعارض البيتين) (قوله في تعارض البيتين) الى قوله وهل التساقط في المعنى الا قوله ولو زاد الى المتن وقوله لخبر ابي داود الى المتن وقوله لخبر فيه الى المتن والى قوله له هذا ما اتى به ابن الاصح لاح في النباة الا قوله ولو زاد الى المتن وقوله لمن جزم الى لافرق (قوله في تعارض البيتين) اى وما يتصل به كالأولى ادعى ملكا مطلقا وذكر البينة سيدهم (قول المتن عينا في دناك) الحاصل انها لا تكون يداك او يدهما او يد احدهما او لا يد احدهما (قول المتن وأقام كل منهما بينة) اى مطلقا التاريخ او متفقته او احدهما مطلقة والاخرى مؤرخة اسنى ومعنى ولو كان لاحدهما بينة قضى له انوار (قوله فان اقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو اقر بانها لها فهل يجعل بينهما سم وباقى عنه الجزم بذلك الجمل (قوله ولو زاد) اى صنعة مثلا عرش وقوله بعض حاضري مجلس اى على بعض سم (قوله قبل اى ذلك البعض) او ما زاده (قوله ضابطون له) اى لما وقع في المجلس (قوله لم نسمعا) اى الزيادة سم (قول المتن استعملان) بمثابة فدية اوله اى البيتان معنى (قوله الامر) مقتضاه ان قول المصنف بوقف باليد وقال المعنى بمثابة فدية اى العين بينهما اه (قوله لاشكال الحال الخ) ولم يرجح المصنف واحدا من الاقوال ادمم اعتبارها لفرعها على الضعيف واصحها اى الاقوال الضعيف الاخير اى الوقت نها بوقف معنى (قول المتن ولو كانت في يدهما الخ) وفي فتاوى السيو على نقلوا وضعا ايدهم بالسوية على دار فادعى احدهم انه ملك جميعها وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني انه ملك ثلثي الدار وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث انه ملك ثلث الدار وأقام بيته بذلك فإذا يفعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للآخرين بزيادة لم تثبت الزيادة من اجل المعارضة سم سم يحذف (قوله بالكل) وكذا بالبيض بالاولى بل لتعارض حيثئذ بينهما سم عبارة المعنى على الخلاف ان تشهد بيته كل جميع العين فاذا شهدت بالبيض الذى هو في يد صاحبه البيتان لم تتوارد على محل واحد لتجنى ما قول التعارض فيحكم القاضي لكل منهما بما في يده الخ (قول المتن بقيت كما كانت) قال البلقنى هذا يقتضى ان الحاكم باليد اى كانت قبل قيام البيتين وليس كذلك وانما تبقى بالبينة القائمة قاله الفرق بينهما الاحتياح الى الحلف في الاول دون الثاني اه وعليه فلا ينافى قول الشارع كغيره على التساقط رشيدى (قوله نعم يحتاج الاول الخ) هذا لى ان يأتى على القول بالتساقط كالاخفى وانما يأتى على ما قاله البلقنى رشيدى (قوله ولو شهدت بيته كل الخ) وحيث لا بينة تبقى في يدهما ايضا سواء احلف كل منهما لآخرام نكل ولو اثبت واحلف احدهما فقط قضى له بجميعها سواء اشهدت له بجميعها ام بالنصف الذى يد الاخر ومن حلف ثم نكل صاحبه رد العين اليوان نكل الاول كفى الاخر

ذلك بخلاف ما هنا فانه يحلف على ان مولى يستحق كذا وهو متعشع شر

(فصل في ادعاء عينا في دناك وأقام كل منهما بينة سقطتا) (قوله ادعاء عينا في دناك) في فتاوى السيو على ثلاث وضعا ايدهم بالسوية على دار فادعى احدهم انه ملك جميعها وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني انه ملك ثلثي الدار وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث انه ملك ثلث الدار وأقام بيته بذلك فإذا يفعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للآخرين بزيادة لم تثبت الزيادة من اجل المعارضة امام مدعى الكل فلان يثبت في الزائد معارضة بيته مدعى الثلثين في الثلثين وبيته مدعى الثلث في الثلث فتساقطوا وسقطت دعواه الثلثين وامام مدعى الثلثين فلان يثبت في الزائد معارضة بيته مدعى الكل فيه فتساقطوا وسقطت دعواه بالكل الزائد وامام مدعى الثلث في يدهم تشهد بزيادة على ما في يده ولا عارضها بيته مدعى الثلثين بل عارضها مدعى الكل ولكن الديمرجة فاستقر لكل منهم الثلث الذى في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط او بها وبالبينة معا في كلام طويل ليس هذا محلها (قوله فان اقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو اقر بانها لها فهل يجعل بينهما (قوله ولو زاد بعض حاضري مجلس) اى على بعض (قوله نسمعا) اى الزيادة

له بالكل ثم بيته الثاني له به (بقيت) يدهما (كما كانت) اذا لولية لاحدهما نعم يحتاج الاول لاعادة بيته للنصف الذى يده لرفع بعد عين بيته الخارج بالنسبة لذلك النصف ولو شهدت بيته كل منهما بالنصف الذى يد صاحبه حكم له بقوى بقيت يدهما لاجبة سقوط

ولا ترجع بدلا فتدأخ بكل بيعة الآخر اما اذا لم تذكر بداد وحشده وشهدت بيعة كل له بالكل فجعل بينهما ما عمل التناقص اذا وقع تعارض حيث لم يتميز احدهما برجح والا فقدم هو بيان نقل الملك على ما يأتي قبيل قوله وانها لو شهدت بملكه امس الى آخره ثم اليد فيه البدعي وان اقر له به او انتقل له منه ثم شاهدان مثلا على شاهدتين ثم سبق تاريخ ملك احدهما بذكر من اوبان انه ولد في ملكه مثلا ثم بذكر سبب الملك وتقدم ايضا نافلة عن الاصل على مستحبة له ومن تعرضت لان البائع مالك عند البيع (٣٢٧) ومن قالت فقد الثمن او هو مالك الآن

على من لم يذكر ذلك بالوقف

ولا بيعة انضم اليها الحكم بالملك على بيعة ملك بلا حكم على المعتد كما قاله الاسنوي وغيره خلافا للغوي كما يأتي ومن جزم بالاول بورضة وغيره وظاهر كلامه في فتاويه اول الدعاوى انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وهو ظاهر لان اصل الحكم لا يرجح به فاولى حكم فيه زيادة على الآخر اما لو تعارض حكمان بان اثبت كل ان معه حكم القاضي لكن احدهما بالموجب والآخر بالصحة فالوجه تقدم الثاني لانه يستلزم ثبوت الملك بخلاف الاولى ومر قبل العارية أن القاضي اذا اجل حكما بان لم يثبت استيفاء بشروطه حل حكمة على الصحة ان كان عالما ثقة امينا وقد ذكر المصنف اكثر هذه المرجحات بذكر مثلها فقال (ولو كانت العين بيده) تصرفا او امساكا (فاقام غيره بها) اي ملكها من غير زيادة (بيئته) اقام (هو) بها (بيعة) ينت سبب ملكه ام لا او قالت كل اشترها او

بين للنفي والاثبات معنى وروض مع شرحه (قوله) ولا ترجع بيده اي بالبيعة التي اقيمت عرش (قوله) اما اذا لم تكن بداد احدا (قوله) صوره بعضهم بغير اقرار وانما معنى في طريق وليس المدعيان عنده معنى وسم وزبادي (قوله) وشهدت بيعة كل له اي بالكل نهاية (قوله) وهو اي المرجح (قوله) وان اقر له اي اقره لهما جميعا قياسا ما قرر ان يكون بينهما نصفين لئلا تامل سم على المنهج اه عرش (قوله) ثم شاهدان مثلا اي او شاهدوا مر اثنان او اربع نسوة فيما يقبلان فبعض على ما في عرش (قوله) ثم تذكر سبب الملك عطف على سبق تاريخ (قوله) نافلة عن الاصل (قوله) كقتل ادعاه وارث وميت اقام به بيعة فتقدم على موت بغيره شهدت به اخرى لان الاولى نافلة عن اصل عدم عرض القتل والاخرى مستحبة له فتح الجواد (قوله) لان البائع اي لو كان البائع نهاية (قوله) لا يالوف) عبارة عنها نهاية ولا ترجع بوقف (قوله) لا فوق بين الحكم بالصحة (قوله) اي في بيعتين شهدت احدهما بالملك والاخرى بالحكم فتساويان سواء شهدت بيعة الحكم به مطلقا او بالصحة او بالموجب عرش (قوله) لان اصل الحكم لا يرجح به (قوله) قال الشهاب ابن قاسم يوم ان هذا في تعارض حكمتين احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته لما بعده اه اي مع ان فرض المسئلة ان الحكمي احدا الجانبين فقط فان كان مراد الماشرح ان اصل الحكم لا ترجح به فلا نظر اسكونه بالصحة والموجب فلا تسلم الا في الاول فلا يلزم من عدم الترجيح عدم الترجيح بالاصل الذي فيه زيادة مع انه لا يناسب قوله بعد على الاخر فتأمل رشيدي (قوله) حمل حكمة) اظهار في محل الاختصار (قوله) بذكر مثلها) بعضهم جمع مثال (قوله) من غير زيادة) لعله احتراز عن نحو ما يأتي في قوله لو من ثم لو شهدت بيعة المدعي الخ قول المتن ولو قال الخارج هو ملكي الخ (قوله) ينت سبب ملكه ام لا) عبارة عن المعنى والاسنوي اقضى كلام المصنف انه لا يشترط في سماع بيعة صاحب الدين ان يبين سبب الملك من شراء وارث وغيره كبيعة الخارج اه وعبارة الا نورولا لفرق في ترجيح بيعة الداخل بين ان يبين الداخل والخارج سبب الملك او يطلقوا لابين اسناد البيعتين واطلاقهما ولا اذا وقع التعرض بين ان يتفق السبيان او يختلفا ولا يبين ان يستدلى بشخص بان يقول كل منهما اشترت منه من زيد او تقول المرأة اصدقته زوجي ويقول خصمها اشترت منه من زوجك الى شخصين بان يقول احدهما اشترت منه من زيد والاخر اشترت منه من عمرو او تقول المرأة اصدقته زوجي ويقول خصمها اشترت منه من غيره اه (قوله) او غصبها) انظر صورته بالنسبة لبيعة الداخل وكذا يقال في قوله لا اقى ولو قالت بيئته غصبها منه والثانية اشترها منه الا ان يقال فيما يأتي ان المراد بالثانية بيعة الداخل فتكون الاولى بيعة الخارج ورر بمدل عليه ما عقبه به رشيدي (قوله) انن صاحب اليد اي بيئته معنى (قوله) منه اي من ذي اليد (قوله) وان احدهما اي ذي اليد ونحو بانه غصبها اي منه اي المدعي اخذا بما بعد وحذفه اكتفاء بما قبله (قوله) قدم اي المدعي (قوله) قولها اي شاعدي المدعي وكان الاول اسقاط الميم (قوله) بد الداخل غاصبة اي بدون منه (قوله) ويوجب به الخ) فيه تامل (قوله) ولو قالت منه الخ) اي لو قالت بيعة الخارج بد الداخل غاصبة منه اي الخارج (قوله) والثانية الخ) اي ولو قالت بيعة الداخل اشترها اي الداخل منه اي الخارج (قوله) وكذا لو قالت اي بيعة الداخل (قوله) وشهدت بيعة كل له بالكل الخ) وكذا بالبعض بالاولى بل لا تعارض حيث يثبت بينهما (قوله) فاولى حكم فيه زيادة على الآخر) يفهم ان هذا في تعارض حكمتين احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته بما

غلبها من الآخر (قدم) من غير بين (صاحب اليد) ويسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كما رواه ابو داود وغيره وترجح بيئته وان كانت شاهدا ويمينا والاخرى شاهد بين يديه ومن ثم لو شهدت بيعة المدعي بانه اشترها منه او من بانه مثلا وان احدهما غصبها قدم لبطان البديحة ولا يكفي قولهما بد الداخل غاصبة على ما ذكره جمع ويوجه بانه مجرد افتاء ولو قالت غصبها منه والثانية اشترها منه قدمت ليانها النقل الصحيح وكذا لو قالت يده بحق لانها تعارض الغصب

فيبقى أصل اليد هذا ما أتى به ابن الصلاح في ميت عن دار ادعى ناظر بيت المال أنها له فذهبها الميت وأقام به يئنه والوارث ان يده بحق كورته الى موته وأقام به يئنه صدق لأن مع يئنه زيادة علم وهو حصول الملك اه وفيه نظر لان يئنه الغصب معناه زيادة علم فهو ناقله وتلك مستحبة على أن قولها بحق أمر محتمل وسيأتي ومثله لا يقبل من الشاهد على ما مر بما فيه ولو أقام يئنه بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه يئنه بالملك الا ان ذكرت انتقالا لتمكنان المقر له (٣٢٨) اليه وتقدم من قالت اشتراه من زيدوه بملكه على من قالت وهو في يده او وتسلمه منه وبحت

أن ذات اليد أخرج من قوله فيقي أصل اليد لم يذكر مر ما بعده سم أي قول الشارح وهذا ما أتى به الى ولو أقام يئنه الخ (قوله أنه له) أي لبثت المال (قوله وفيه نظر لان يئنه الغصب الخ) وقد تيسر وهو قال ان كانت اليئنه من اهل البصرة والغير الذين يبيعون العند الصالح المستور في الميتة فيه شرعا من غير ما يوقفه من اهل حصول القبض وما لا يتوقف قدمت يئنه الداخل لان الظاهر من حالهم انهم انما قطعوا بكون اليد بحق لاطلاعهم على ناقل من خفي في يئنه الخارج وان لم يكونوا كذلك فيبقي للقاضي البحث عن حقيقة الحال فليتأمل سيد عمر اقول رد ما قاله ما يأتي في شرح ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه الخ (قوله ونلك) أي يئنه حقه اليد (قوله يحمل) أي انحو الاستمارة (قوله على ما مر الخ) أي قيل فصل الشهادة على الشهادة (قوله ولو أقام يئنه الى المتي) في النهاية الا قوله ولا يعارضه الى ولو ادعى (قوله وتقدم من قالت اشتراه الخ) أي وان كانت يئنه يئنه الخارج ومنه ما لو قالت يئنه انه اشتراه من زيدوه نذسين وقالت يئنه الداخل انه اشتراه من زيدوه نذسين فقدمت يئنه الخارج لانها أثبتت ان يئنه الداخل عادية بشرائها من زيدوه ما زال ملك عنها كما سيأتي في شرح وانه لو كان لصاحب متاخرا عن التاريخ بقدومت والحاصل ان محل طوعه بقدوم ذواليد ما لم يلم يحدث يده كانه عليه الشهاب ان حجر فيما يأتي رشدي (قوله وبحت ان ذات اليد) عبارة النهائية نعم يتجه ان الخ (قوله ان ذات اليد الخ) يعني ان من قالت اشتراه من زيدوه وفي يده ما يرجع من قالت اشتراه من زيدوه وتسلمه منه (قوله لغيره الاول) أي غير المتزوج منه (قوله ولو أقامت بنت الخ) أو غير ما حجت كانت اليئنه في يده ع شر (قوله وانف وقف) بالاضافة (قوله لم يفدها شيئا) ضعف ع شر (قوله اترجع الواف باليد) أي يد الواف حين الواف التي حكما مستمر كما علم بما يأتي رشدي (قوله وانما يتجه هذا) أي عدم افادة ما ذكر رشدي (قوله ان كان التراجع من مجموع الامرين) أي بان قلنا انه من مجموع حكم الحاكم مرجع ع شر (قوله اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجع الخ) قد يقال بل وان قلنا انه من مرجع لليلة لا يتغير رشدي (قوله فالذي يتجه تقديم يئنه) معتمد ع شر (قوله ولا يعارضه) أي تقدم يئنه بالتكليف (قوله لان يئنه) أي البنت (قوله بخلافه) أي الواف (قوله ولو ادعى لقط الخ) عبارة المعنى وما ذكره من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكره اذا ادعى الخ (قوله وأقام كل يئنه) أي انه ملكه ع شر (قوله استويا) أي لا يرجح صاحب اليد معنى (قوله وإن لم تعدل) أي القول المتي ثم أقام يئنه في النهاية الا قوله وقيل الى وافهم (قوله لان الحجة انما تقام على خصم) فيه ان المدعى خصم ولو قبل إقامة اليئنه رشدي وقد يقال ان التعليل المذكور لخصوص ما قبل الدعوى بقرينة ما بعده (قوله وبحت البلقني سماعا الخ) عبارة النهائية نعم يتجه كما يحتمل البلقني الخ (قوله لا بد من إعادتها) أي ولو كانت هي الاولى يعينها ع شر (قوله اختلف الزوجان الخ) تقدم عن ع شر في باب الاقرار ما يتعلق بهذه المسئلة بزيادة بسط (قوله ولا يئنه) فان كان لاحدها يئنه قضى بها انوار ونهاية (قوله ولا اختصاص لاحدها يئنه) ككونه في خزانة له بعده (قوله فيقي أصل اليد) لم يذكر مر ما بعده (قوله وفيه نظر لان يئنه الغصب معناه زيادة علم الخ) هذه المسئلة يئنه بما يأتي عن بحث شيخه قبيل ولو شهدت لاحدها بملكه من سماعه اترجع فيما يأتي الشهادة بالملك لا بالغصب لكن فرق بان الشهادة بالملك هناك كاملة بخلاف الشهادة بالغصب فانها شاذة بين وأيضا تلك مصرحة بالملك وما هنا باليد فليتأمل (قوله فالذي يتجه تقديم يئنه) كتب عليه مر (قوله وبحت البلقني سماعا) كتب عليه مر

أن ذات اليد أخرج من قوله فيقي أصل اليد لم يذكر مر ما بعده سم أي قول الشارح وهذا ما أتى به الى ولو أقام يئنه الخ (قوله أنه له) أي لبثت المال (قوله وفيه نظر لان يئنه الغصب الخ) وقد تيسر وهو قال ان كانت اليئنه من اهل البصرة والغير الذين يبيعون العند الصالح المستور في الميتة فيه شرعا من غير ما يوقفه من اهل حصول القبض وما لا يتوقف قدمت يئنه الداخل لان الظاهر من حالهم انهم انما قطعوا بكون اليد بحق لاطلاعهم على ناقل من خفي في يئنه الخارج وان لم يكونوا كذلك فيبقي للقاضي البحث عن حقيقة الحال فليتأمل سيد عمر اقول رد ما قاله ما يأتي في شرح ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه الخ (قوله ونلك) أي يئنه حقه اليد (قوله يحمل) أي انحو الاستمارة (قوله على ما مر الخ) أي قيل فصل الشهادة على الشهادة (قوله ولو أقام يئنه الى المتي) في النهاية الا قوله ولا يعارضه الى ولو ادعى (قوله وتقدم من قالت اشتراه الخ) أي وان كانت يئنه يئنه الخارج ومنه ما لو قالت يئنه انه اشتراه من زيدوه نذسين وقالت يئنه الداخل انه اشتراه من زيدوه نذسين فقدمت يئنه الخارج لانها أثبتت ان يئنه الداخل عادية بشرائها من زيدوه ما زال ملك عنها كما سيأتي في شرح وانه لو كان لصاحب متاخرا عن التاريخ بقدومت والحاصل ان محل طوعه بقدوم ذواليد ما لم يلم يحدث يده كانه عليه الشهاب ان حجر فيما يأتي رشدي (قوله وبحت ان ذات اليد) عبارة النهائية نعم يتجه ان الخ (قوله ان ذات اليد الخ) يعني ان من قالت اشتراه من زيدوه وفي يده ما يرجع من قالت اشتراه من زيدوه وتسلمه منه (قوله لغيره الاول) أي غير المتزوج منه (قوله ولو أقامت بنت الخ) أو غير ما حجت كانت اليئنه في يده ع شر (قوله وانف وقف) بالاضافة (قوله لم يفدها شيئا) ضعف ع شر (قوله اترجع الواف باليد) أي يد الواف حين الواف التي حكما مستمر كما علم بما يأتي رشدي (قوله وانما يتجه هذا) أي عدم افادة ما ذكر رشدي (قوله ان كان التراجع من مجموع الامرين) أي بان قلنا انه من مجموع حكم الحاكم مرجع ع شر (قوله اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجع الخ) قد يقال بل وان قلنا انه من مرجع لليلة لا يتغير رشدي (قوله فالذي يتجه تقديم يئنه) معتمد ع شر (قوله ولا يعارضه) أي تقدم يئنه بالتكليف (قوله لان يئنه) أي البنت (قوله بخلافه) أي الواف (قوله ولو ادعى لقط الخ) عبارة المعنى وما ذكره من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكره اذا ادعى الخ (قوله وأقام كل يئنه) أي انه ملكه ع شر (قوله استويا) أي لا يرجح صاحب اليد معنى (قوله وإن لم تعدل) أي القول المتي ثم أقام يئنه في النهاية الا قوله وقيل الى وافهم (قوله لان الحجة انما تقام على خصم) فيه ان المدعى خصم ولو قبل إقامة اليئنه رشدي وقد يقال ان التعليل المذكور لخصوص ما قبل الدعوى بقرينة ما بعده (قوله وبحت البلقني سماعا الخ) عبارة النهائية نعم يتجه كما يحتمل البلقني الخ (قوله لا بد من إعادتها) أي ولو كانت هي الاولى يعينها ع شر (قوله اختلف الزوجان الخ) تقدم عن ع شر في باب الاقرار ما يتعلق بهذه المسئلة بزيادة بسط (قوله ولا يئنه) فان كان لاحدها يئنه قضى بها انوار ونهاية (قوله ولا اختصاص لاحدها يئنه) ككونه في خزانة له بعده (قوله فيقي أصل اليد) لم يذكر مر ما بعده (قوله وفيه نظر لان يئنه الغصب معناه زيادة علم الخ) هذه المسئلة يئنه بما يأتي عن بحث شيخه قبيل ولو شهدت لاحدها بملكه من سماعه اترجع فيما يأتي الشهادة بالملك لا بالغصب لكن فرق بان الشهادة بالملك هناك كاملة بخلاف الشهادة بالغصب فانها شاذة بين وأيضا تلك مصرحة بالملك وما هنا باليد فليتأمل (قوله فالذي يتجه تقديم يئنه) كتب عليه مر (قوله وبحت البلقني سماعا) كتب عليه مر

أحدهما وأقام كل يئنه استويا لانه لا يدخل تحت اليد ولا تسمع يئنه الا بعد يئنه (المدعى) وإن لم تعدل لان الحجة انما تقام على خصم وقيل تسمع لعرض التسجيل قال الزوجاني وعليه العمل اليوم في سائر الآفاق وافهم المتي انها لا تسمع بعد الدعوى وقيل اليئنه لان الاصل في جانبه المتي فلا يعدل عنها مادامت كافية وبحت البلقني سماعا لدفع تهمة تحسرة ومع ذلك لا بد من اعادتها بعد يئنه الخارج (فرع) اختلف الزوجان في ائمة البيت ولو بعد الفرقة ولا يئنه ولا اختصاص لاحدها يد فلكل تحليف الاخر

فاذا حلفا جعل بينهما وان صلح لاحدهما فطأ او حلف لاحدهما فطأ حتى له كالم (٣٢٩) اختص باليد وحلف وكذا وان اهما وارث

أوفي صندوق فتاحه يده وليس من المرجحات كون الدار لاحدهما فيما يظهر عرش **(قوله فاذا حلفا)** أى او نكلا انوار **(قوله)** وان صلح لاحدهما فطأ غاية كما هو صريح كلامه في باب الأقرار وصريح قول النهاية والانوار هاتما نصه سواء ما يصلح الزوج كصف وطقة او لزوج كجلى وغزل او لها كدرهم ودانير او لا يصلح لها كصحف وهاميان ونبل وتاج ولك وهما عابان او زاد الثاني كالم تنازع دبا وعطاري جلد او عطر وهو في يدها وغنى وفقر في جودها **(قول)** المات ولو ازيات يده أى الداخل عن العين التى يده معنى **(قوله)** بأن سلم المال لخصمه أى يده الحكم له روض **(قوله)** فطأ أى ولم يسلم المال اليه **(قول)** المات مستند إلى ما قبل لانه ائته أى مع استدانته إلى وقت الدعوى معنى وفى **(قوله)** حتى فى الحالة الثانية وفى قاصص النهاية **(قوله)** خلافا لابن الاستاذ أى حيث لم يشترط الاسناد فى الثانية ووافقه الروض وشرحه والمغنى والانوار **(قوله)** ونظاره أى ابن الاستاذ ينادى بقاء يده أى الداخل متعاق بذلك وقوله برده الخ غيره **(قوله)** بانها أى يده الداخل **(قول)** المات واعتذر بغيره **(قوله)** ما ذكره كرم ترجع بينته وصرح به فى شرح المنهج وكتب شيخنا الزياى فى قوله وانذر الخ ليس بقيد اه وعبارة سم عليه وتقيد المنهج وغيره بالاعتذار لتمثيل م ائته اه عرش عبارة النهاية واعتذر بغيره مثلا سمعت الخ قال الرشيدى قوله مثلا اشار به إلى ان قول المصنف واعتذر الخ ليس بقيد وإنما مجرد التمثيل والنص ويركض به غير ذلك فالاعتذار ليس بقيد فسمع بينته وان لم يعتذر اه وقوله اشار به الخ جزءه بذلك نظر لاحتمال انه اشار به إلى ما زادده الشارح بقوله او وجهه لم الخ بل هو ظاهر صانع النهاية **(قوله)** واشترط الاعتذار وفاقا للروض وشيخ الاسلام والمغنى وخلافا لنهاية على ما رعن الرشيدى ولزياى كمر **(قوله)** مع انه لم يظهر من صاحبه الخ أى صاحب الذرى كما ظر فى مسئلة امرأة شرح المنهج أى كما لو قال اشترت هذا ثوبا بدينار عشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع إلى آخر وإنما اشترته بمائة عشرة عرش فقوله غلطت الخ والعذر اه بغيرى **(قوله)** ولا ينعض الحكم إلى قوله وفاقى ابن الصلاح فى النهاية **(قوله)** فلا تعود أى البدعارة النهائية فلا يعود حكمها أى اليد **(قوله)** وخرج مستندا الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه بخلاف ما إذا لم تستد بينته إلى ذلك ولم يعتذر ما ذكره ونحوه فلا تقدم بينته لانه الان مدع خارج اه **(قوله)** فلا تسمع ينفى ملاحظة ما يأتى فى التنبيه قبيل قول المصنف فى الفصل الاقوال لو قال كل منها بعشك بكذا الخ اذ لم يكن به ان فى السماع ليس على اطلاقه سم **(قوله)** لزيادة علم بينته أى قوله فان اخصص فى المغنى **(قوله)** ولذا تقدمت الخ وفى عكس المات وهو لو اطلق الخارج دعوى الملك وقال الداخل هو ملكى اشترته منك واقام كل بينة تقدم الداخل وكذا إلى يقدم الداخل لو قال الخارج هو ملكى ورثته من أبى وقال الداخل هو ملكى اشترته من أبى كفى معنى وانوار وروض مع شرحه **(قوله)** او انه باعه أى الداخل غصبه أى المدعى به منه أى الخارج **(قوله)** ولو قال كل الاولى التفرع **(قوله)** عليها أى الدابة او فهاى الدار او اخل أى حمل الدابة او الزرع أى الذى فى الارض عبارة الانوار ولو تنازعا ارضا لاحدهما فيها زرع او بناء او غراس فهى فى يده او دابة او جارية حاملة او اخل لاحدهما بالاتفاق **(قوله)** واشترط الاعتذار هنا الخ قال فى شرح المنهج واشترط الاعتذار ذكره الاصل كالروضة واصحابا قال البلقينى وعندى ليس بشرط والعذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمسئلة المراجع وقال الولى العرقى بعد نقله ذلك وهما المتعوض له الحواى اه ويجب بانه انما شرط هنا وان لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لتعريفه فاحتيط لذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر ثم انتهى ما فى شرح المنهج ويمكن حمل كلام المنهج وغيره على ما قاله البلقينى بجعل التقيد للتمثيل دون الاشتراط وبذلك يظهر ان الشارح تبع جواب شرح المنهج فجزم به **(قوله)** وخرج مستندا الخ ينفى ملاحظة ما يأتى فى التنبيه قبيل قول المصنف فى الفصل الاقوال ولو قال كل منها بعشك بكذا الخ اذ لم يكن به ان

(٤٢) - شروانى وابن قاسم - عاشر) أو غصبه منه وأطلقت بينة الداخل ولو قال كل للآخر اشترته ملك وأقام بينة ولا تاريخ قدم ذو اليد ولو تداعيا دابة أو أرضا أو دارا لاحدهما متاع عليها

أونها أو الحل أو الزرع ما تقدم أو بينة قدمت على البينة العائدة بالملك المطلق لا نفراد بالانتفاع فاليد له وبقره ما لو كان لاحدهما على العود بل لأن المنة في أبيه للعبد لا صاحبه فلا يملك انتزاعه من المتاع ببيت فاليد به قطو لولا ل أخذت ثوب من دارك فقال بل هو ثوبى أم حيث لا يملك له برده إلا أنه (٣٣٠) ذوبك لوال قبضت من ألقاى عليه أو عنده أنكر فيؤمر برده إليه ولو قال أسكنته دارى ثم

أخرجته منها فاليد للسكن
لاقرار الاول له ما يحلف
انها له قوله زرعى اعانة
او اجارة ليس فيه اقراره
يبدلوا تنازع مكرو ومكتر
في متصل بالدار كرف وسلم
مسمر حلف الاول اوفى
منفصل كتنازع حلف الثاني
للعرف وما اضطرب فيه
كغير المسمر من الاولين
والغلق بينهما إذا تخالفا إذ
لا مرجح وافتى ابن الصلاح
في شجر فيها بأن اليد
للتصرف فيه ومن ثم لو
تنازع خياط وذو الدار في
مقص او روقه خيط حلف
لان تصرفه فيها أكثر
بخلاف القميص فيحلف
عليه صاحب الدار وهذا
أعنى التصرف يفرق بين
هذا وبين الامتعة المتنازع
فيها بين الزوجين وان
صلح لاحدهما (ومن أقر
لغيره بشئ) حقيقة او حكما
كان ثبت اقراره به وان
انكره (ثم ادعاه لم تسمع)
دعواه (إلا ان يذكر
انتقالا) يمكن من المقر له
إليه لان الاقرار يسرى
للمستقبل ايضا إلا لم يكن
له كبير فائدة وهل يجب
بيان سبب الانتقال في هذا

نفي السماع ليس على اطلاقه (قوله اوفى منفصل كتنازع حلف الثاني) هل حله مالم يكن ذلك المنفصل
في تصرف الاول اخذا ما باتى في مسألة الخياط (قوله بخلاف القميص) ان قلت القميص داخل
في المتاع المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استاجر له لخطفه في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد
استاجر الدار فهو من افراد ما تقدم فينبغى انه المصدق (قوله وهذا اعنى التصرف يفرق بين هذا وبين
الامتعة الخ) قد يقال من الامتعة تحوكتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف
الزوج فيها دونها فالقول قوله وهذا ظاهر (قوله وما لى اشرط البيان) وهو متجه ش م ر

ونظاره نقل فيه في المطلب تخالفا بين الاصحاب وما لى اشرط البيان تبع للفقهاء وغيره للاختلاف
في اسباب الانتقال وبمحت غيرهم التفصيل بين الفقيه الموافق للقاضي وغيره كاذكروه في الاخبار بتجنس الماء ويرد بانه محتاط لما نحن
فيه بما لم يحط بمثله ثم بل لاجماع بين المحلين إذ وظيفة الشاهد التوطين والغاى النظر في المعينات ليرتب عليها مقتضاها وقال
الزركشى نص في الام على انه لا يشترط بيان السبب وعليه الجمهور ومما قيل فصل الشهادة على الشهادة

فيقدم قطعا أو متأخره فسيأتي وقد ترجح: بتأخر التاريخ وحده كان ادعى شره دار يد غير ه واقام به بينه وقد بانت مستحقة او معية و اراد رد هواسا استداد الثمن واقام ذوال الدين بانه (٣٣٢) وهما من المدعى ولم يؤرخا تراضنا الموارخا حكم بالاخيرة على ما أتى به القفال

(ولصاحبها) أى المتقدمة (الاجرة) و الزيادة الحادثة من يومئذ (اى من يوم ملكه بالشهادة) لانها فواته ملكه نعم لو كانت العين بيد الزوج او البائع قبل القبض لم تلزمه اجرة كاعلم عامر بن بابويه (ولو اطلقت بينة) بان لم تعرض لزوم الملك (وارخت بينة) ولا يلاحددها واستوفى ان لكل شاهدين مثلا ولم تبين الثانية سبب الملك (فالذهب أنها مساواة) فيتراضان ويحذر التاريخ ليس يرمح لاحتمال ان المطلقة لو فسرت فسرت بما هو اكثر من الاولى نعم لو شهدت احدهما بدين والاخرى بالا برام من قدره رجحت هذه لانه انما يكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين ولو اثبت اقرار زيد له بدين فاثبت زيد اقراره بانه لا شيء له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد لان الشبوت لا يرتفع بالنفي المحتمل ومن ثم قال في البحر لو اثبت انه اقر له بدار فادعى أن المقر له قال لا شيء له فيها احتمل تقديم الاول وإن كانت البينة للثاني لرجوع الاقرار الثاني إلى النفي المحض اما إذا كان لاحدهما يد او شاهدان وللآخر شاهد

أى فى قول المصنف وانها لو شهدت بملكه أمس الخ (قوله فسيأتي) أى فى قول المصنف وانها لو كان الخ (قوله وحده) أى بلا يد (قوله كان ادعى شره ادراخ) هذه تارة قمار من حيث ان كلام المتداعيين موافق على ان العين ملك المدعى ولا تخلا فهما فى سبب الملك لكن يظهر لى وجه العمل بالتأخره هنا فليتامل رشيدى ولعل لذلك تبرا الشارح عنه بقوله على ما أتى به البينة (قوله وهما الخ) أى واقبضها له (قوله حكم بالاخيرة) أى فان كانت بينة المدعى حصل الترجيح بتأخر التاريخ وحده فليتامل سم (قوله على ما) أسقطه النهاية (قوله أى من يوم) إلى المتن فى المعنى (قوله أى من يوم) ملكه بالشهادة (وهو الوقت الذى ارخت به البينة لان وقت الحكم فقط عرش وانوار (قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج) اى بان تدعى عليه احدى زوجتيه انه اصدقها هذه العين التى عنده من سنة وتدعى الاخرى انه اصدقها اياما من سنتين وتقيم كل بينة بدعى اها فيحكم بها الثانية ولا اجرة لحاملى الزوج وقوله او البائع اى بان يدعى اثنان على واحد فيقول احدهما باعنى هذا من سنة ويقول الاخر باعنى اياه من سنتين ولم يقبضه البائع لانه لا يلاحددها واقام كل بينة بدعى اها فيثبت لى الاكثر تاريخا ولا اجرة له على البائع لانه لا يضمن المنافع الفاتية تحت يده كاسمراهم بجري عن شيخه وعبارة الرشيدى قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج او البائع لعل صورتهما ان الدين بيد الزوج فادعت الزوجة انه اصدقها اياما واقامت بينة مؤرخا واقام اخر بينة كذلك انه باعها منه فالملك ان تقدم تاريخ بينته ولا اجرة له لان كلام البائع والزوج لا يلزم ما جرحه فاستعمله قبل القبض (قوله ولا يداخ) سيد كرم زانه اه (قوله ولا يلاحددها) اى يد ترجح بان انقر داليد قد دخل فى ذلك ما إذا كانت اليد لها او الثالث أولا يداحد رشيدى (قوله فيتراضان) إلى قوله والاصل فى المعنى (قوله من الاولى) اى من المؤرخة معنى (قوله لم يؤثر) اى اقرار المدعى عرش اى لثبتي (قوله لا شيء له فيها) اى من الدار (قوله وكذا المينة لسبب الملك) اى والصورة ان المدعى تعرض لى دعواه كما يعلم عاباى آخر الفصل رشيدى (قوله كتبت) عبارة المعنى ولو اطلقت احدهما الملك وبينت الاخرى سببه او ان الثمرة من شجره او الحظنة من بذر قد قدمت على المطلقة لزيادة عليها ولا ثباتها ابتداء الملك لصاحبها وحل ذلك كما قال شيخنا إذا لم يكن احدهما صاحب يد ولا اتقدم بينته كما يؤخذ مما راه (قوله للملكها) اى بنت دابته عرش (قول الماتن وانه لو كان لصاحب متأخره التاريخ بدعى قدمت) عمله كما يعلم عاباى ما إذا لم يذ كر كل من البنتين الانتقال إن شهد به من معين متذكر يد واما قول الشارح سواء ذكرنا او احدهما الانتقال لمن تشهد به من معين ام لا الخ فقد ناقضه بعد بقوله وبه يعلم انه لو ادعى الخ سم و رشيدى وباقى عن السيد سم مثله (قوله لم الخ) وقوله من معين متعلقان بالانتقال (قوله ام لا) اى لم يوجد ذكر الانتقال (قوله وإن اتحد ذلك المعين) انظر مع قوله الاتى وبه يعلم الخ فى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلى عن الفتوى عن فتاوى البغوى وغيرهما من سبب تاريخ الخارج مقدم عند اسناد البنتين إلى الانتقال من شخص واحد لكن رايته فى الخادم حاول بخلاف ذلك اه وتقدم فى شرحه ولو كانت بيده الخ ان بينة الخارج تقدم ايضا إذا شهدت بانه اشتراه من الداخل او من بائعه مثلا ويوافق ما ذكر عن فتاوى البغوى قوله الاتى وبه يعلم الخ سم وجزم الانوار بما ذكر عن فتاوى البغوى وما لى الى الاسنى وحذف النهاية يقول الفارح سواء الى تساوى

(قوله أو متأخره فسيأتي) أنه يقدم متأخره (قوله بالاخيرة) أى فان كانت بينة المدعى حصل الترجيح بتأخر التاريخ وحده فليتامل (قوله وإن اتحد ذلك المعين) هذا مناف لقوله الاتى وبه يعلم انه لو ادعى فى عين الخ فتامله (قوله ايضا وإن اتحد) انظر مع قوله الاتى وبه يعلم الخ فى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلى ما نص فى الفتوى عدة مواضع عن فتاوى البغوى وغيره ان سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد

وبين يقدم اليد والشاهدان وكذا المينة لسبب الملك كتبت
أو أثمر أو نسج أو حلب من ملكه أو ورثه من ابيه ولا اثر لقولها بنت دابته من غير تعرض للملكها (و) المذهب (انه لو كان لصاحب متأخره التاريخ يد) لم يعلم انها عادية (قدمت) سواء ذكرنا او احدهما الانتقال ان تشهد به من معين أم لا وإن اتحد ذلك المعين

لتساوى البيتين في إثبات الملك حلا فبقا في اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى سواه شهدت كل بوقف أم ملك كما أقي به المصنف
كابن الصلاح واقتضاه قول الروضة بيننا الملك والوقف بتعارض كيقين الملك قال البلقيني (٣٣٣) وعلى ذلك العمل ما لم يظهر ان اليد

عادية ترتبها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم اه واعتمده غيره وفي الانوار عن فتاوى الفقهاء ما يؤيده به يعلم انه لو ادعى في عين يد غيره انه اشتراها من زيد من منسنتين فاقام الداخال بينه انه اشتراها من زيد من منسنة قدمت بينه الخارج لانها أثبتت ان يد الداخال عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال ان زيدا استردها ثم باعها للآخر لان هذا خلاف الاصل والظاهر ويؤيده ما يأتي في شرح قول المتن حكم للاسبق نعم يؤخذ بما يأتي في مسألة تعريض الوجه انه لا بد ان يثبت الخارج هنا انها كانت يد زيد حال شرائه منه والا بقيت يد من هي يده وسيأتي في التنبيه في الفصل الآتي ما يلزم منه ذلك فان ادعاه ادعى الاسترداد فعليه البينة به وان عمل العمل باليد ما لم يعلم حدوثها والا كانها فهي في الحقيقة لاول فهو الداخل ومن ثم لو اتحد تاريخهما او اطلقتهما او إحداها قدم ذواليد لانه لم يثبت حدوث يده وعلى ذلك يدل

البيتين الخ **(قوله)** لتساوى البيتين إلى قوله واعتمده في الاسن والمعنى لا قوله كما في إلى قال البلقيني وإلى قوله ويؤيده في النهاية لا ذلك القول **(قوله)** وهي أقوى أي من الشهادة على الملك السابق بدليل انها لا تزال باسنى ومعنى **(قوله)** سواه شهدت الخ أي أو احداهما ملك والاخرى بوقف عبارة المعنى والنهاية شمل أطرافها وكانت مقدمة التاريخ شهادة بوقف المتأخرة التي معها يد شهادة بملك أو وقف اه **(قوله)** كما أقي به أي بالتميم الثاني ركيد الاشارة في قوله الاتي وعلى ذلك الخ قال ع ش منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان جماعة بايديهم ما كن يذكرون انها موقوفة عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فزاعهم آخرون وادعوا ان هذه الاماكن موقوفة على زاوية وأظهر وبذلك تمسكا وهو انه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عن وقف على من يده الاماكن إلى غيره وان كان تاريخ غيره اضع المبتدع ما قدم اه وقوله وعن وقف على من يده الاماكن إلى غيره الانسب ان يقول عن نحو متولى الزاوية إلى من يده الاماكن **(قوله)** وعلى ذلك العمل أي تقدم متاخرة التاريخ التي معها يد شهادة بملك أو وقف على سابقته الشهادة بوقف نهاية **(قوله)** ما لم يظهر ان اليد عادية أي بغير سبب شرعي فبذلك يقدم العمل بالوقف اسنى ونهاية ومعنى **(قوله)** واعتمده غيره عبارة المعنى قال ابن شبة وهو متعين **(قوله)** به يعلم انه الخ لا يلائم قوله السابق سواء ذكرنا أو احداهما انتقال الخ سيد عمر **(قوله)** به يعلم الخ أي بقول البلقيني ما لم يظهر أن اليد عادية الخ **(قوله)** قدمت بينه الخارج الخ في هذا تقديم سبق التاريخ على اليد من غير اعتراف الداخال بان العين كانت بيد البائع حين يبيع للخارج ولا يما بينه بذلك فهذا مما يخالف ما يأتي عن السبكي سم وبقي في قول الشارح نعم يؤخذ الخ تقديمها بما يوافق ما يأتي عن السبكي فلا اعتراض وعبارة ع ش قوله قدمت بينه الخارج معتمده اه **(قوله)** مازال ملكه عنه ماموصلة عبارة النهاية بعمد زوال ملكه عنه اه **(قوله)** ويؤيده أي عدم النظر لاحتمال المذكور لما ذكر **(قوله)** ما يأتي أي في الفصل الاتي **(قوله)** ما يأتي أي قيل التنبيه **(قوله)** انه لا بد ان يثبت الخارج الخ ويصرح بذلك أيضا ما يأتي عن السبكي **(قوله)** ما يعلم منه ذلك أي اشتراط ما ذكر قال الرشيدى بعد سرد قول الشارح نعم يؤخذ إلى هنا ما نصه وكان الشارح يعنى النهاية لا يشترط هذا لانه حذفه منه ومن مسألة تعريض الوجه الاتية الا انه اشترط ذلك في مواضع تأتي فلا يرجع معتمده اه اقول وكذا قول الشارح الاتي تفقده منه اه بخلاف لما ذكره هنا في كلامه اضطراب ايضا **(قوله)** وان عمل العمل الخ معطوف على قوله ذلك فكان الانسب ان يقدم قوله فان ادعاه الخ على قوله نعم يؤخذ الخ **(قوله)** فهي أي اليد **(قوله)** وعلى ذلك أي قوله ولا كانها فهي في الحقيقة لاول الخ **(قوله)** واعتمده شيخنا كثيره الاول ركيد اعتمده النهاية عبارته وظاهر كلام ابن المقرئ والروضة واصلا تقديم بينة ذي اليد الصورية هنا وان تأخر تاريخ يده واعتمده الاول وحينئذ فيقيد بطلاق الروضة ولهذا لو ابتاعا شيئا من وكل بيت المال واقام كل بينة ببيع صحيح قدم الاسبق لسبق التاريخ الخ **(قوله)** الاول أي تقديم بينة الخارج ع ش **(قوله)** البيع الصحيح هو الاول الخ مقول فقال **(قوله)** متقدمين عدهم في

البيتين إلى شخص واحد أي إلى الالة قال منه اه لكن رأيت في الحادام حاول بخلاف ذلك اه ما كتبه وتقدم في شرح قول المصنف ولو كانت يده الخ ان بينة الخارج تقدم ايضا إذا شهدت بانه اشتراها من من ثم من بانه ملازم يوافق ما ذكر عن فتاوى القوي قوله الاتي به يعلم انه لو ادعى في عين يد غيره انه اشتراها من زيد من منسنتين الخ **(قوله)** قدمت بينة الخارج لانها أثبتت الخ في هذا تقديم سبق التاريخ على اليد من غير اعتراف الداخال بان العين كانت بيد البائع حين يبيع للخارج ولا يما بينه بذلك فهذا مما يخالف ما يأتي عن السبكي **(قوله)** تقديم ذي اليد صور به هنا وان تأخر تاريخ يده واعتمده الاول ش م ر

كلام غير البلقيني ايضا كجمع متقدمين لكن ظاهر كلام العزيز أو صريحه كجمع آخرين تقديم ذي اليد الصورية هنا وان تأخر تاريخ يده ويجرى ذلك في نظائره من دعواهما لإجارة أو نحوها واعتمده شيخنا كثيره الاول فقال فيمن ابتاعا شيئا من وكل بيت المال واقام كل بينة البيع الصحيح هو الاول كما أفاده كلام جمع متقدمين عدهم لسبق التاريخ مع الاتفاق على ان الملك لبيت المال

ولا عبرة بكون البدلثاني وبما يقيد إطلاق الروضة وأصلها وغيرهما تقدم الداخل وإن كانت بينة الخارج اسبق وقول السبكي إنما يقدم سبق التاربعين عند الإذاعرة الداخلي بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج وأقامت به بينة تفقه منه (و) المذهب (أنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يرزل ملكه ولا نعلم مزبالة) أو تبين سببه لأن دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك البينة ولا نهاشدهت له بما لم يدعوه وليس في قول الشاهد (٣٣٤) لم يرزل ملكه شهادة بتي محض لأن الشيء قد يتقوى بانضمامه لغيره كشهادة الأعمار وقد تسمع

هذا التعبير تأمل لأن راد بددهم ذكرهم ثم يجعل بدلًا من فاعل متقدمين المتبر (قوله) ولا عبرة بكون البدل للثاني) أي انتهى قول شيخ الإسلام (قوله) وبهذا) أي بقوله أن محل العمل باليد ما لم يعلم حدثها (الخ) (قوله) يقيد إطلاق الروضة (الخ) أي كما قيدها به كلام المنهاج رشدي (قوله) تفقه منه) لا يخفى أن هذا المشعر بعدم اعتياده لقول السبكي المذكور يخالف قوله السابق نعم يؤخذ (الخ) المشعر باعتياد ذلك لكن قوة كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتي تفيدان معتمده ما تقدمت الموافقة لقول السبكي المذكور وأما علم (قول المتن) (أمس) أي أو المشعر الماضي مثلما معنى وإنوار (قول المتن لم تسمع) أي تلك الشهادة وقوله حتى يقولوا الأولى تقول كما أشار إليه الشارح بقوله أو تبين (الخ) ولم يقل أو يبينوا (قوله) أو تبين) إلى قوله وليس في المعنى وإلى المتن في النهاية لا أقوله وكان قال إلى ولو قال لخصمه وقوله تنبيه إلى باليد فضلًا (قوله) أو تبين سببه) قال في شرح المنهج كان يقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه وسياق في كلام الشارح اه سم (قوله) ولا نهاشدهت بما لم يدعه) هذا التعليل إنما يظهر فيما إذا صححت الدعوى بأن ادعى الملك في الحال كما أشار إليه الأنوار (قوله) ولا نهاشدهت بما لم يدعه) كان نسب (قوله) لغيره) وهو هنا ملكه أمس (قوله) وقد تسمع الشهادة وإن لم تعرض للملك حالًا كما يأتي (الخ) هذه أمثلة لما ادعى المتن فيما مر بقوله أو تبين سببه رشدي (قوله) وكان شهدت) إلى قوله وكان قال عن عين في المعنى لا أقوله أرضه وزرعها وقوله أو بان مورثه إلى وكان ادعى (قوله) أو دابته نتجت في ملكه وهذا أثره تخلطه (الخ) أي ولم تعرض للملك ولد أو الثور في الحال معنى (قوله) وهذا الغزل (الخ) أي أو الأجر من طينه معنى وزاد الأنوار أو الثوب من غزله وأقطنه أو الأبريس من فيلجه والدقيق من حطته والخبز من دقيقه والدراهم من فضته اه (قوله) أمس) اسقطه المعنى والأنوار (قوله) أو بان هذا (الخ) عطف على قوله أنها أرضه على توهم أنه باظر أرباب الباء (قوله) أو نحوه) أي نحوه يملكها (قوله) فتقبل (الخ) أي الشهادة في جميع ما ذكر (قوله) أو بان فلانا) أي من القضاء (قوله) وذلك) أي القبول في هذه المستنبات (قوله) باصه) أي أصل الملك من غير بيان نحو سببه (قوله) لا بد (الخ) لعل الأولى التفرع (قوله) أن ينضم إليها) أي إلى الشهادة الملك (قوله) فادعى آخره أنه كان له أمس (الخ) هذا هو محط الاستثناء (قوله) لا نها إذا ثبتت) أي العين (قوله) كذلك) أي أنها من أهل الخبرة (قوله) توقف) أي القاضي حتى يبحث عن حال مورثه في البلاد التي سكنها أو طرقها ويغلب عن ظنه أنه لا وارث سواه ثم يعطيه إياها بلا ضمير وإن لم يكن ثقة موسرًا اكتفاء بان الظاهر أنه لا وارث له سواه وروض مع شرحه (قوله) ثم إن ثبت (الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن شهدوا أنه ابنه وأخوه ولم يذكروا كونه نوارًا نزع بهذه الشهادة المال من هو يده وأعطيه بعد بحث القاضي وإن قالوا لا نعلم له وارثًا بالبسوة أم يعطش شيئًا لأن ذلك يفهم أنه لا وارثا في غير البهائم (قوله) وإن الدار) الانسب العين (قوله) وتعرف الحاكم) أي تفحص (قوله) فحيث) أي حين إذا غلب على ظن الحاكم أن لا وارث له سواه وروض (قوله) فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعريض حكم بها لها (الآية) كذا قيل والوجه تقديم بيتهما إلى الزوجة مطلقًا لا تنافها على أصل الانتقال من (قوله) أو تبين سببه) قال في شرح المنهج كان يقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه وسياق في كلام الشارح (قوله) وأقامت به بينة) لم يعتبر هذا التقيد في النظر السابقة (قوله) فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعريض حكم بها لها والابقيت يده من هي يده الآن) قيل والوجه تقديم بيتهما مطلقًا لا تنافها على

الشهادة وإن لم تعرض للملك حالًا كما يأتي في مسئلة الإقرار كان شهدت أنها أرضه وزرعها أو دابته نتجت في ملكه وهذا أثره نتج في ملكه وهذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس أو بان هذا ملكه أمس اشتراه من المدعى عليه أو أقر له به أو ورثه أمس وكان شهدت بأنه اشتري هذه من فلان وهو يملكها أو نحوه فتقبل وإن لم تقبل أنها الآن ملك المدعى أو بان مورثه تركه لميراثًا أو بان فلان حاكم به فتقبل وذلك لأن الملك ثبت بتأمله فيستصحب إلى أن يعلم زواله بخلافها بأصله لا بد أن ينضم إليها اثباته حالًا وكان ادعى رق شخص يده فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه اعتقه فتقبل بيته بذلك لأن القصد بها إثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعًا وكان قال عن عين يده غيره هي لو ورثتها من أي ولا وارث له غيري فشهدا له بذلك وقال نحن من أهل الخبرة الباطنة في قضى لها لأنها إذا ثبتت أنها استصحب

حكمه فإن سكتنا نحن من أهل الخبرة ولم يعلمها الحاكم كذلك توقف ثم إن ثبت أنه وارث وأن الدار ميراث أبيه نزع زيد من ذي اليد وتعرف الحاكم الحال حتى يتبين أنه لو كان له وارث آخر لظهر فحيث يسلمها إليه ولو قال لخصمه كانت يده أمس لم يكن إقرارا ولو قال من يده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بينة فقالت زوجة البائع ملكي تعوضت ما منه من منذ شهرين وأقامت به بينة فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعريض حكم بها لها والابقيت يده من هي يده الآن) (تنبيه) قضية قولنا أو بان فلانا حكمه به إلى آخره

ورداً فله الزركشي حيث قال لم تشهد بك أصلاً ولكن شهدت على حاكمي من مقدم أنه ثبت عنده الملك كمادة المسكاين في هذا الزمان قال بعض المتأخرين لم أرفه نقلاً عن التوفيق لأن الحكم بما يغير مستند حاضريل اعتماداً على استصحاب ما ثبت في زمن ماض مع احتمال زواله وظهور رآيد المحاضرة على خلافه اه فاعمالهم منوع لما تقر بأن الملك حيث ثبت بانه لا يضر كونه في زمن ماض ولا عبرة بحتمال بخلاف الاستصحاب فيه الا في امر غيرهما يوجب اليقظة في الملك لان الملك (٢٣٥) تكون عادة بخلاف كانت ملكاً أمس

لا يصح في الاقرار له به
أمن فيؤاخذ به (وتجوز
الشهادة) بل تجب فيما
يظهر ان يحصر الامر فيه
على أن الجواز قد يصدق
بالوجوب (ملكه الان
استصحاباً لما سبق من ارث
وشراء وغيرهما) اعتماداً
على الاستصحاب لان الاصل
الباقى للحاجة لذلك ولا
لتمسرت الشهادة على
الاملاك السابقة إذا تطاول
الزمن ومحل ان لم يصرح
بانه اعتمد الاستصحاب والا
لم تسمع عند الاكثرين نعم
ان ثبت شاهد فهو ذلك
تقوية لمستنده او حكاية
للحال لم يضر على ما رويته
الاذري على أنه لا يجوز
الشهادة بملك نحو وارث
أو مثنى أو مثنى لان علم
ملك المشتغل عنه قال الغزي
وأكثر من يشهد بهذا
يعتمد مجرد الاستصحاب
بجهل (ولو شهدت) بينة
بافزاره) أي المدعى عليه
(أمن بالملك) أي المدعى
(استدسيم) حكم الاقرار وان
لم تصرح بالملك حالاً أو لاه
لبطلت فائدة الاقرار
وفارق الشهادة بالملك

زيد فعل باسمه ما نرى بخلافه (قوله رد ما نقله الخ) بخلافه (قوله كمادة المسكاين) أي المستندات
(قوله قال بعض المتأخرين الخ) أفوه المغني (قوله ما) أي بالشهادة على الحاكم (قوله يغير مستند الخ) خبر
ان (قوله فاعمالهم منوع الخ) صفة الاستصحاب (قوله كايومي) أي (اليه) أي
كون الاستصحاب أقوى قوله أي كلام البعض (قوله باليد فعلاً) إلى المنحة وان يكتب عقب قوله السابق
ولو قال لخصمه كانت بيده امس لم يكن إقراراً كما هو كذلك في النهاية ولم تأخيره إلى هنا من الناسخ (قوله
فيؤاخذ به) فتنزع منه كما لو قامت بينة بأنه أرفه به أمس معنى (قوله بل تجب) إلى قوله وفي الانوار عن فتاوى
الفتاوى في النهاية لا أقوله على ما سافر أو قوله فلم يستحق إلى المتن وقوله ولا أقام بينة إلى المتن وقوله في عهدة العقود
إلى ما خرج وقوله قال (قوله اعتماداً) إلى قوله وبه الاذري في المغني (قوله وللحاجة لذلك الخ) إذ لا يمكن
استمرار الشاهد مع صاحبه دائماً لا يفارقه لحظة لا نعم فارق أمكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة
نهاية (قوله ومحل) يعني بحسب قول الشهادة المستندة على الاستصحاب (قوله نعم ان ثبت الشهادة الخ) عبارة
النهاية والمغني لكن يتجه حمل على ما إذا ذكره على وجه الريقة والرد فان ذكره لحكاية حال أو تقوية قبلت
معه اه (قوله لمستنده) الاولى لعلها كغيره في باب الشهادة (قوله على ما مر) أي في باب الشهادة (قوله الا
ان علم) أي الشاهد ع (قوله واكثر من يشهد الخ) هذا من كلام الاذري ايضاً لان كلام الغزي
وعبارته واعلم انه إنما يجوز له الشهادة للوارث والمثري والمنتهى ونحوهم إذا كان من يجوز له أن يشهد
للمشتغل به بالملك ولا يكتفي الاستناد إلى مجرد الشراء وغيره مع جعله بملك البائع والراغب والموصى
والمورث ونحوهم قطعاً أو أكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جهلاً انتبت اه رشيدى (قوله أي المدعى عليه)
إلى قوله فعلم ان حكم الحاكم في المغني (قوله بالملك المتقدم) أي بانها كانت ملكه امس معنى (قوله وفارق)
أي الشهادة بالاقرار فكان الاولى التانيث (قوله بان ذلك الشهادة الخ) عبارة الاسني والمغني بان الاقرار
لا يكون الا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل ويعتمد التخمين اه (قوله من غير تعرض الخ) سيذكر
محترزه (قوله من غير تعرض لملك سابق) ظاهر وإن قامت قرائن قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر
الملك السابق لنحو غباوة لكن بحث الاذري ان ذلك مثل التعرض للملك السابق قال ويشبه حل إطلاقهم
عليه رشيدى (قوله يعني ظاهرة) عبارة النهاية يعني مؤبرة اه وعبارة المغني (قوله) قيد البلقيني
الثمره الموجودة بان لا تدخل في البيع لكونها مؤبرة في ثمره النخل او بارزة في التبن والعنب ونحو ذلك فان
دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقها مقيم البيئة ملك الشجرة اه (قوله ظاهرة) أي بارزة ومؤبرة سم
(قوله من اجزاء العين) أي الدابة والشجرة نهاية (قوله في بيعها) أي المطلق نهاية ومعنى (قوله) لا تثبت
الملك قال الدميري وإن شئت قلت لا نشؤ رشيدى (قوله والثمر غير الظاهر) عبارة النهاية وثمره مؤبر
(قوله الموجود) أي كل من الخلو والثر (قوله بتمامه) والاصل) أي وإن لم تتعرض البيئة معنى (قوله) كالو
اشترها) الاولى التثنية كافي النهاية (قوله بنحو وصية) أي ككندر (قوله ملك سابق على حدوث ما ذكر)

أن أصل الانفعال من زيد فعل باسمه ما نرى بخلافه (قوله لم يستحق ثمرة موجودة) أي مؤبرة ليدل
قوله ولذلك لا بدخلان في بيعهم وقوله والثمر غير الظاهر الموجود (قوله يعني ظاهرة) أي بارزة مؤبرة

المقدم بان ذلك شهادة بأمر يقيني فاستصحاب هذه بأمر غلي فاذ لم ينضم له الجزم حالاً لم يؤثر (ولو أقامها) أي الحججة (بملك دابة أو شجرة) من
غير تعرض لملك سابق (لم يستحق ثمرة موجودة) يعني ظاهرة (ولاوله منفصلاً) عند الشهادة لاهم اليأس من اجزاء العين ولذلك لا بدخلان في
بيعها ولان البيئة لا تثبت الملك بل الظاهر فكيف تقدم عليها بالخطأ فلم يستحق ثمره او نتاجاً حصل قبل تلك اللحظة (ويستحق الحبل) والثمر غير
الظاهر الموجود عند الشهادة (في الاصح) بتمامه والاصل كالو اشترها ولا عبرة باحتمال كونه ذلك لغير مالك الام والشجرة بنحو وصية
لانه خلاف الاصل أما إذا تضمنت لملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه فلم أن حكم الحاكم لا ينمطه على ماضى لجرازا ان يكون ملكه لها

حدث قبل الشهادة (ولو اشترى شيئا) (٣٣٦) واقتضى منه (فاخذ منه بحجة) اى بيته (مطلقة) بان لم تصرح بتاريخ الملك (رجع على بائعه)

عبارة المغنى لوقت مخصوص ادعاء المشهود له فاحصل من التنازع والثمرة له وإن تقدم على وقت أداء الشهادة ولو اقام بيته ملك جدار او شجرة كانت شهادة بالاس لا المغرس كما اقتضاه كلام الامام اه (قوله قبل الشهادة) اى بلحظة (قول المتن) اى من المشتري (قوله بان لم تصرح بتاريخ الملك) اى ولا بسببه معنى (قوله الذى لم يصدقه) اى لم يصدقه المشتري رشيدى اى فهو صلة جرت على غير من هو له كان حقها الا براز عند البصريين (قوله ولو اقام بيته) بان الخ الظاهر ان الضميرين للبائع وحيدته ففى مفهومه وقف الان يراد به تبين بطلان الاخبار الحكم به فیرد ذلك الشيء المأخوذ إلى المشتري إذا اقام المدعى البيته بعد الحكم للمدعى وتقدم بيته على بيته المدعى إن اقامه بعدا وقبل الحكم له فإرجع (قوله لم يسيس الحاجة) إلى قوله ولو اقر مشتري المغنى لا أقوله وقال البلقيني إلى وبائعه (قوله لم يسيس الحاجة الخ) عبارة البحرى ولا يرجع من اخذه منه عليه بشئ من الزوائد الحاصلة فى يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهرا واخذه الثمن من البائع مع احتمال انها انتقلت منه للمدعى بعد ثمنه من البائع انما هو لم يسيس الحاجة الخ عرش قال الزبائى وهذا كاستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى فيها بتقدير الملك قبيل البيته ولو راعينا هذا ذلك امتنع الرجوع والحكمة فى عدم اعتباره مسيس الحاجة الخ اه (قوله باقراره) اى اقرار المشتري للمدعى (قوله وقال البلقيني) عبارة النهاية بل لا حاجة اليه كما قاله البلقيني اذ لو أسندت الخ (قوله لا حاجة له) يعنى لقول المصنف مطلقة لان مقتضى كلام الاصحاب خلافا للقاضى صاحب الوجه الا ترى انه يرجع مطلقا سواء اسندت ما قبل العقد ام لا بعد اتمامه لم تسند فلا حاجة لتقييد المصنف الموهم لقصر الرجوع على الصحيح على الاخير لكن فيما ذكره من عدم الاحتياج إلى ما ذكر نظر ظاهر بل هو محتاج اليه لاجل الخلاف كاعلم رشيدى وقد يقال وعلى هذا كان ينبغي للمصنف ان يداووه وتوخى ما بعد العقد لانها من محل الخلاف ايضا (قوله حكمها بالنسبة ما قبله الخ) لا يخفى ما فيه من البدو وبائعه الخ اخرج بيانه الخ (قوله فلا رجوع له عليه) اى وإن لم يظفر ببائعه بل يرجع كل من المشتري على بائعه معنى وروى مع شرحه (قوله مالو صدقه الخ) اى او شهدت البيته باقرار المشتري حقيقة او حكما بان ملك البائع معنى (قوله نعم لا يضر قوله ذلك الخ) عبارة النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتماده على ظاهر يده او كان فى حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لغيره حيث اداه (قوله ذلك) اى انه ملكه (قوله له) لا حاجة اليه (قوله وادعى ذلك) اى كون التصديق فى حال الخصومة او اعتمادا على ظاهر اليد (قوله يرجع عليه الخ) وكذا لو قال ابتداء يعنى هذه الدار فانها ملكك ثم قامت بيته بالاستحقاق فيرجع بالثمن معنى (قوله مع ذلك) اى التصديق فى الخصومة او المتعبد على ظاهر اليد (قوله فتا) اى فى الظاهر معنى (قوله واقر الخ) اى المشتري وقوله ثم ادعى الخ اى القنرشيدى (قوله وحكم له بها) أى للفقن البحرية (قوله ولو اقر مشتري الخ) هذا عين ما قدمته فى قوله مالو اخذته باقرار الخ غير انه زاد عندنا مع تمام الدعوى لقيام البيته رشيدى (قوله ولا تسمع دعواه عليه الخ) فى هامش شرح المنهج نخط شيخنا البرلى ماصورته (فرع) لو اقام البائع بيته بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقوله لو اقر اى المشتري بالعين للمدعى ثم رام ان يقيم بيته تشهد بان المدعى يملك العين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبتها ملكا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالاقرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاغفر له ذلك سم (قوله حتى يقيم به الخ) حتى هنا تعليلية لا غاية بقربة ما بعده رشيدى

(قوله ولو اقر مشتري مدعى ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن) ولا تسمع دعواه عليه بانه ملك للقر له (قوله حتى يقيم الخ) فى هامش شرح المنهج نخط شيخنا البرلى ماصورته فرع لو اقام البائع بيته بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقوله لو اقر بالعين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبتها ملكا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالاقرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاغفر له ذلك

الذى لم يصدقه ولا اقام بيته بانه اشتراه من المدعى ولو بعد الحكم به بالثمن لم يسيس الحاجة لذلك فى عهدة العقود مع ان الاصل انه لا معاملة بين المشتري والمدعى ولا انتقال منه اليه فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وخرج بحجة التى هى البيته هنا كما تقر مالو اخذته باقراره أو بحلف المدعى بعد نكوله لانه المقصر وبمطلقة مالو اسندت الاستحقاق إلى حالة العقد فيرجع قطعا وقال البلقيني لا حاجة له بل لو أسندت لما بعد العقد يرجع ايضا على مقتضى كلام الاصحاب خلافا للقاضى لان المستند لذلك الزمن حكمها بالنسبة لما قبله حكم المطلق وبائعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق منه ولم يصدقه مالو صدقه على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشئ لا اعترافه بان الظالم غيره نعم لا يضر قوله ذلك فى الخصومة ولا ان قاله معتمدا فيه على ظاهر اليد وادعى ذلك فيرجع عليه مع ذلك لغيره ومن ثم لو اشترى فتا واقر بانه قن ثم ادعى بحرية الاصل وحكم له بارجع بشئ ولم يضر اعترافه بقره لانه معتمد فيه على الظاهر ولو اقر مشتري مدعى ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن ولا

نعم له تخليفه انه ليس ملكا للمقر له فان أقر أو أخذه (وقبل لا) يرجع المشتري على بائعه بالثمن (إلا إذا ادعى) المدعى على المشتري (ملكا سابقا على الشراء) ليتنى احتمال الانتقال من المشتري اليه وإطال البقي في الانتصار له وإن لم يقبله أحد قبل القاضي وإن الأول يلزمه محال عظيم هو أن المشتري يأخذ التاج والثرثرة و الزوائد المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع ويرجع على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع وريده أمر من تعليل الرجوع وليست الزوائد كالثمن بل هي كالعين وقد تقرر أو لأن حكم ما غير حكمه وأند ما قال وعلى الخلاف أن قبض المشتري المبيع والارجع بالثمن قطعا نزيلا لذلك منزلة هلاك المبيع قبل القبض (ولو ادعى ملكا) لدار مثلا يديغره (مطلقا) بأن لم يذكر له سببا (شبهه واله) به (مع) ذكر (سببه ليضر) مازادوه في شهادتهم لأن سببه (٣٣٧) تابع له وهو المقصود وقد اختلفت

البينة فيه الدعوى نعم لا يكون ذكرهم للسبب مرجحا لانهم ذكروه قبل الدعوى به فان اعادة دعوى الملك وسببه تشهدوا بذلك رجحت حيث وثق في الأثوار عن فتاوى الفقهاء لو ادعى شراء عين فشهدت بيته بملك مطلق قبل لكن رد بان الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الأوجه الأول إذ لا فرق بين هذه وما في المتن من حيث أن الشاهدين في كل منهما لم يصرحا بما يناقض الدعوى ويؤيده قولهم أن خالف الشاهد الدعوى في الجنس أى الشامل للنوع والصف بل والصفة كاهو ظاهر ردوا في القدر حكم بالأقل من الدعوى والبينة ما لم يكذبهما المدعى (وأن ذكر سببا وهم سببا آخر ضرر) في شهادتهم لما قضتها الدعوى ويفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال المقر

(قوله نعم له) أى للمشتري تخليفه أى البائع (قوله فان أقر) أى حقيقة أو حكما (قوله المدعى الخ) قضية هذا الحل أن ادعى في المتن ببناء الفاعل وقال المتن أنه يضمن الدال بخطه (قوله ليتنى) إلى قوله وليست في المتن (قوله وإطال البقي الخ) في حاشية شيخنا الزادى نقل هذا عن الزبادى عش عبارة الرشيدى أعلم أن الغزالي سبق للبقي إلى ما قاله حيث قال يجب أن يترك في يده نتاج حصل قبل البيعة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع أنه قاله البقي أنما هو إيضاح لكلام الغزالي وأجيب عنه أيضا بأن أخذ المشتري للبذورات لا يقتضى صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة ولا أجزاء من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلا من أن المدعى أنه أى قدم الحكم به للدعى لعدم ادعائه إياها وانتفاء كونها جزءا من مدعاه وعدم الحكم بها للبائع لاحتمال الانتقال انتهت أقول وهذا كالصریح أو صريحة في أن الزوائد المنفصلة يحكم بها للدعى أن ادعاهما فلا يرجع (قوله وإن لم يقبله الخ) لعل صوابه وأنه لم يقبله الخ كما هو كذلك في بعض نسخ النهاية وقبضه قول المتن ورجحه البقي وقال أنه الصواب والمذهب الذى لا يجوز غيره قال رضى القاضي الحسين الأول عن الأصحاب وهو لا يمر في كتاب من كتب الأصحاب في الطريقتين وهى طريقة غير مستقيمة جامعة لأمم محال وهو أنه يأخذ التاج الخ وهذا محال وأجيب عنه بما تقرر (قوله المتصلة) صوابه المنفصلة كما فى الأسنى والنهاية والمغنى (قوله وريده) أى البقي (قوله وليست الزوائد كالثمن) محل تأمل (قوله وقد تقرر الخ) أى فى مسألة الشجرة (قوله قال) أى البقي (قوله مازادوه) إلى قوله وفى الأثوار فى المتن (قوله بل الأوجه الأول) وبما قاله الرضوى وأقره شرحه عبارتها ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا به وبسببه أو بالعكس بأن ادعى ملكا ذكر سببا فشهدوا بالملك مطلقا قبلت شهادتهم لانهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض فيه لأن ذكر السبب ليس مقصودا فى نفسهم وإنما هو كالتابع (قوله إذ لا فرق الخ) فيه تأمل (قوله رد) أى الشاهد (قوله أو فى القدر) عطف على فى الجنس (قوله مالم يكذبهما) أى الشاهدين (قوله فى شهادتهم) إلى الفرع فى النهاية (قوله بمقابل الرهن) أى باقرار قبل الرهن (قوله أخذه كله) ظاهر محال ولا يصرف منه شيء فى الدين

(فصل فى اختلاف المتداعين) (قوله فى اختلاف المتداعين) إلى التنبيه فى النهاية إلى أقوله كالمشهدت إلى أما إذا وقوله أحداهما بأن إلى المتن وقوله أو تسلمه إلى المتن وقوله أى كأنفلا ما إلى وخرج وقوله كذا قالاه إلى المتن (قوله من دار) بيان لما لا كثرى (قوله وأجرته) أى فى قدر اجرة ما كثرى كان قال أى تركت البيت بعشرين فقال بل أكرنته بعشرة وقال عش أى القدر (قوله شهر كذا) انما قيد بكذا لأنه لا يصح بدونه كاهو ظاهر رشيدى (قوله مثلا) فى موضعين يستغنى عنه بكان سم (قوله أطلقنا) إلى قوله لتناقضهما فى المغنى (قوله أو أحداهما) فيه عطف على ضمير مرفوع متصل بلاتا كيد بمنفصل (قوله فصل قال أجرتك البيت بعشرة الخ) (قوله بعشرة مثلا) قد يستغنى عن مثلا فى الموضعين بكان

(٤٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

له لابل من ثمن دار بانه يغتفر فى الأقرار ما لا يغتفر فى الشهادة المشترط فيها المطابقة للدعى لافيه (فرع) أقر الرهن بالرهن لا جنى فان أرخت بيته المقر له بما قبل الرهن أخذه كله أو بأجده لم يكن له إلا ما فضل عن الدين فان أطلقت بيته الأقرار أو أرخت بيته الرهن وأطلقت تعارضا لم يثبت رهن ولا أقرار كما تقي به ابن الصلاح لكن نازعه فى القوت ولا تقبل الشهادة بنى إلا أن حصر كلم يمكن يحمل كذا وقت أودعة كذا فقبل وإن لم تكن حاجة (فصل فى اختلاف المتداعين) فى نحوه عقد أو اسلام أو عتق إذا اختلفا قدروا ما كثرى من دار أو أجرته أو ما كان (قال أجرتك البيت) شهر كذا مثلا (بعشرة) مثلا (فقال بل) أجرته (جميع الدار) المشتة عليه (بالعشرة) أو بعشرين (وأقاما بينتين) أطلقتا أو أحداهما أو اتحد تاريخهما

وكذا ان اختلف تاريخها واقفا على أنه لم يجر الاعتقاد واحد (تعارضنا) فيسقطان على الاصح لنا فتحها في كيفية العقد الواحد فتحالفان
فهم يفسخ العقد كاعلم عاصر في البيع (٣٣٨) (وفي قول يقدم المستاجر) لاشتغال بيته على زيادته اكره اجمع الدار كالمشهدت بيته

وافترقا) أي المتدعيان سيد عمر (قوله فيسقطان) الاولى التائيت (قوله فيفتحالفان الخ) وكذا الحكم اذ لم
تكن بيته اسنى وانوار (قوله ثم يفسخ العقد) أي يرجع المستاجر بالاجرة إن كان دفعها له وترجع الدار
للو جرح عش وعلى المستاجر اجرة مثل ما سكن في الدار ولو اقام احدهما بيته دون الآخر قضى له بها انوار
وروض مع شرحه (قول المتن وفي قول يقدم الخ) عمله غير بخفي التاريخ معنى (قوله بأنه لا تنافي بينهما)
أي لان الشهادة بالالف لا تنافي لالفين اسنى وفيه وقفة ظاهرة فيها اذا اسندت الدعوى إلى سبب كالبيع
نعم إن فرض كون البيتين من جانب المدعي فقط يظهر الاطلاق لكن لا يكون مانع فيه (قوله بخلافه) أي
الامر والثان (اما اذا اختلف) إل قوله والحق الرافعي في المعنى (قوله ولم يتفقا على ذلك) أي على عقد
واحد كما شهدت لإحدهما أنه أجر كذا سنة من اول رمضان والآخر من اول شوال والمعنى وأنى (قوله على
ذلك) أي أنه لم يجر الاعتقاد واحد عش (قوله فتقدم السابقة) أي لان السابق من العقد من صحيح لمخالفة المعنى
وأنى (قوله أو بالبعض افادت اثباتية الاجارة) ظاهرة ان مالك العين لا يستحق على المستاجر سوى
المعروفة على هذا فامعنى العمل بسابقة التاريخ مع أنه على هذا الوجه إنما عمل بتأخر التاريخ أيضا إلا ان
يقال ان المراد من العمل بها نفي التعارض والإلغاف الحقيقة عمل بمجموع البيتين عش عبارة الرشيدي
قوله صحة الاجارة الخ أي بالسقط من العشرة الثابتة كما هو ظاهر أم (قوله والحق الرافعي بخلافه) أقره
شيخ الاسلام (قوله في هذا) أي عدم التعارض اسنى ونهاية (قوله اذ لم يتفقا على ذلك) أي أنه لم يجر الاعتقاد
واحدو المعتمد التساقط مطلقا بجري (قوله لجواز الاختلاف الخ) أي اختلاف التاريخ فلم يتحقق التعارض
سم (قوله فثبتت الزوائد الخ) لك أن تقول أي ثبتت مع احتمال تقدم الشهادة بالكل في نفس الامر
فتلغوا الاخرى سيد عمر وفيه نظر ظاهر إذ ما ذكره موجود في الصورة المتقدمة أيضا (قوله بالبيته الزائدة)
أي بيته المكترى الشاهدة بالزيادة أي بأنه استاجر جميع الدار بجري (قوله لا يفيد) قد يقال بل يفيد
بديل لإفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فإنه لا مستند له إلا مجرد احتمال التعدد
لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر الاعتقاد واحد لا يفيد يقين التعدد سم وقد يقال فرق بين
الاحتمالين إذا احتمال التعدد يرجع بضم يقين اختلاف التاريخ به كما هو ظاهر (قوله ولا يلزم بحكم التعارض
الخ) قد تمنع هذه الملازمة سم (قوله لكن يؤيده) أي إلحاق (قوله تعددتم يقينا) أي يقتضى البيتين
لان العقد الصادر من أحد المدعين غير الصادر من الآخر يقينا بخلاف ما هنا فان الماقدود أحد فجاز اتحاد
العقد وتعددده وهذا يندفع مانا زعمه بالشهاب سم في الجواب المذكور ولعله نظر إلى ما في نفس الامر مع
انه ليس الكلام فيه ولو نظرنا إليه لاحتمال انتفاء العقد بالكية فتأمل رشدي عبارة سم قوله يقينا فيه
نظر إذ البيته خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن بمجرد ما (قوله ذلك) أي يقين
تعدد العقد (قوله فان قربه) أي اقام احدهما بيته بما ادعاه اسنى (قوله لاحدهما الخ) أي وإن أقر
لما نصف بينهما انوار (قوله حلف لكل منهما بيته) فان رد إلى احدهما حلف الثاني انوار (قوله وإن
ادعيا شيئا على ثالث) لا تعامد عن قول المصنف في ذلك إلى ما قاله ليشمل ما إذا لم يكن في يد البائع كاستاق
الإشارة إليه رشدي (قوله برعه) متعلق بمجموعه وخير به للبرقه (قوله أو انه اشتراه الخ) عطف على قوله

بالف ويسته بالفين يجب
ألفان ورفروا بأنه لا تنافي
بينهما بخلافه هنا فان العقد
واحد وكل كيفية تنافي
الاخرى اما اذا اختلف
تاريخها ولم يتفقا على
ذلك فتقدم السابقة ثم إن
كانت هي الشاهدة بالكل
لفت الثانية أو بالبعض
افادت الثانية صحة الاجارة
في الباقي والحق الرافعي
يحتمل باختلفتين في هذا
للمطلقين أو لإحدهما اذا
لم يتفقا على ذلك لجواز
الاختلاف حينئذ فثبت
الزائد بالبيته الزائدة ولك
ان تقول مجرد احتمال
الاختلاف لا يفيدو الالم
بحكم بالتعارض في أكثر
المسائل لكن يؤيده بل
يصرح به قول المتن الآتي
وكذا ان اطلقنا وإحدهما
إلا ان يجاب بان العقد
المر جب للثمن تعدد ثم يقين
فساعد احتمال اختلاف
الزمن فعملوا به لقوة مساعده
واما هنا فليس فيه ذلك فلم
يؤثر فيه مجرد جواز
الاختلاف (ولو ادعى) أي
كل من اثنين (شيئا في يد
ثالث) فان أقر به لاحدهما
سلم إليه وللآخر تحليفه إذ
لو أقر به له أيضا غرم له بدله
وان أنكر ما ادعاهما لا يثبت
حلف لكل منهما بيته وترك
في يده (و) ان ادعى شيئا

(قوله وكذا ان اختلف تاريخها الخ) لا يقال هلا قدمت سابقة التاريخ كافي نظائره السابقة للمعنى السابق
ولا ينافيه وافترقا الخ (قوله لجواز الاختلاف حينئذ) فلم يتحقق التعارض (قوله لا يفيد) قد يقال بل
يفيد بديل لإفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فإنه لا مستند له إلا مجرد احتمال
التعدد لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر الاعتقاد لا يفيد يقين التعدد (ولا يلزم بحكم التعارض)
قد تمنع هذه الملازمة (قوله يقينا) فيه نظر إذ البيته خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن

على ثالث (أقام كل منهما بيته) إحداهما بأنه غصبه منه والاخرى بأنه أقر أنه ذهبه منه قدمت الاولى لأنها أثبتت الغصب إحداهما
بطريق الشاهدة فكانت أقوى ولا يفرم شيئا للبرقه لان الملك الاول إنما ثبت بالبيته فهي الحالة بين المقر له وبين حقه برعه أو (أنه اشتراه)

منه وهو يملكه أو وسله اليه أو تسلمه منه والمبيع يغير يده والأكاهو الفرض المعلوم من (٣٣٩) قول المتن يدانك لم يحتج لذكر ذلك كما

يأتي (ووزن له ثمنه فان
اختلف تاريخ حكمه لاسبق)
منهما تاريخا لان معناه زيادة
علم وان الثاني اشتراه من
الثالث بعد مازال ملكه
عنه ولا نظير لاحتمال عوده
اليه لانه خلاف الاصل بل
والظاهر واستثنى البقني
ما لو ادعى صدور البيع
الثاني في زمن الحيا وشهدت
بيته به فتقدم وللول الثمن
ومالو تعرضت المتأخرة
لكونه ملك البائع وقت
البيع وشهدت الاولى بمجرد
البيع فتقدم المتأخرة
ايضاً كما نقله واقره
وحاصله ان من شهدت من
البيتين بملك المدعي للبائع
وقت البيع او للبشري
الان او بتقد الثمن دون
الآخرى قدمت ولو متأخرة
لان معناه زيادة علم ولان
التعرض للتقد يوجب
التسليم والآخرى لا توجب
لبقاء حق الجبس للبائع فلا
تكفي المطالبة بالتسليم
ويأتي أول التنبيه الاتي
ماله تعلق بذلك ايضا وخرج

احداهما بانه غصبه الخ لعل قوله انه غصبه الخ وإن اومه مزجه (قوله منه) اي الثالث معنى (قوله أو
وسله الخ) عطف على وهو الخ وكان الاول حذف الوالو لصير كقوله أو تسلمه الخ عطف على وهو (قوله
بغير يده) اي من يدعي عليه البيع وقوله والاي وإن كان المدعي به في يده لم يحتج اي في تصحيح الدعوى لذكر
ذلك اي قوله هو بملكه رشدي (قوله باقائي) اي في التنبيه (قول المتن ووزن له الخ) مفتوح الزاي يتدنى
باللام كما استعمله المصنف وبفسره هو الاوضح معنى (قول المتن فان اختلف تاريخ) كان شهدت احدي
البيتين انه اشتراه في رجب والآخرى انه اشتراه في شعبان معنى (قول المتن حكمه لاسبق) اي ويطلبه الاخر
بالمعنى معنى عبارة رسم اي ويلزم المدعي عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بيته من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام
الروض صريح في فهم ظاهره انه لا فرق في ذلك اي الحكم لالاي بين ان يتفقا على انه لم يجر الاعتدوا احدا ولا
فان كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستئنان فقد يراد على قوله الاتي ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق واجاب عنه الرشدي بما نصه ولا يأتي هنا ما قدمه في المسئلة السابقة من ان علمها ان لم يتفقا
على انه لم يجر سوى عقدوا احدا اذا بصورة ان العاقد يختلف فلا يأتي اتحاد العقد فواقع للشهاب ابن
قاسم هانسواه (قوله واستثنى البقني الخ) عبارة النهاية ويستثنى كما قال البقني الخ (قوله في زمن الحيا)
اي للبائع او لماعش (قوله وحاصله) اي قوله ولم يجر في رفته في المعنى الا قوله ولان التعرض الى الثمن
وقوله قدمت يته ذى اليد (قوله وحاصله الخ) اي حاصل ما في المقام (قوله بملك المدعي) اي به (قوله او
تقد الامين) عطف على ملك المدعي (قوله دون الاخرى) راجع لكل من الصور الثلاث (قوله فلا تكني
المطالبة) اي في ترجيح البيته (قوله وخرج بقوله الخ) اعلم ان قوله وخرج الى الثمن كان في اصل الشارح ثم
ضرب عليهم ابدله بقوله وحاصله الخ صاحب النهاية تابعه على المرجوع عنه وهو قوله وخرج اه سيد
عمر (قوله ما لولم تذكره) سكت عن حكمه ظاهر ما عداه ان الحكم عدم صحة هذه الشهادة اذ لا ازام فيها
رشدي (قوله فواضح) اي يسلم المدعي به للعقل ان اورو معنى (قوله والاي) وان لم يقر لواحد منهما وما
إذا اقر لاحدهما فقط فحلف للاخر كما (قوله حلف لكل الخ) اي انه ما باعه معنى (قوله كاسر) اي في
شرح ولو ادعيا شيئا (قوله وعمله) اي قوله ولم يجر في رفته في الاسنى والا نوارو والمعنى الا قوله قدمت يته ذى
اليد (قوله وعمله) اي التعارض عس اي والرجوع (قوله ان لم يتعرضنا) الاولى التانيث (قوله والاي
قدمت يته ذى اليد) انظر إذا لم يكن لاحدهما بدو قوله ولا رجوع الخ هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما
مخلاف ما إذا تعرضت احدهما فقط مع ان الا شامل لايضا فليراجع رسم عبارة الرشدي قوله والاي
قدمت يته ذى اليد الخ كان الا صوب والا فلا رجوع لواحد منهما ثم ان كان في يد احدهما قدمت بيته
واعلم ان الماوردي جعل في حالة التعارض اربع حالات لان العين ايمان تكون في يد البائع او في يد احد
المشتريين او في يديهما او في يد اجنبي الى ان قال الحالة الثانية ان تكون العين في يد احدهما ثم ذكر فيها
وجهين مبينين على الوجهين في الترجيح بيد البائع اذا صدق احدهما وقال فان رجحناه يدوم بيته اي وهو

اطقتا او احدهما أو ارضا بتاريخ متعدد (تعارضنا) فيساقطان ثم ان اقر لموا فواضح والاحاف لكل مبينا ويرجعان عليه باثن
لثبوته بالبيته وسقوطهما اما هو فيا تعارضنا فيه وهو العقد فقط وعمله ان لم يتعرضنا لقبض المبيع والاقدمت بيته ذى اليد

ولارجع لو احدث منها بائناً لأن العقد قد استقر بالقبض وبما قرره في هذه التي قبلها علم أن حكمها واحد في التمازض وتقديم الأسبق وكان المتن إنما خالف أسلوبه الموم لتخالف أحكامها لاجل الخلاف ويجرى ذلك في قول واحد اشتريتها من زيد وآخر اشتريتها من عمرو على الوجه المذكور وأقاما بينتين كذلك (٣٤٠) فيتعارضان ويصدق من العين يده فيحلف لكل منهما أو يقر (تنبيه) لا يكتفي في

الاصح كأشار إليه الشارح بقوله ثم إن أقر الخرج الآخر بالبائنة الذي شهدت به بينة إلى آخر ما ذكره فما ذكره الشارح وحالة من تلك الأحوال الأربعة ويكون محل قول الماوردي فيها رجع الآخر بالبائنة أما إذا لم تعرض بينته لقبض المبيع وظاهر أن مثلها في ذلك غير هام من بقية الحالات لكن قول الشارح وإلا من قوله ولا أقدمت بينة ذى الدشامل لماذا تعرض كل من البيتين لقبض المبيع وما إذا تعرضت لإحدهما فقط مع أن قوله ولا يرجع لو احدث منها بائناً خاص بما إذا تعرض كل منهما لذلك وإلا اخص عدم الرجوع بمن تعرضت بينته لذلك كما هو ظاهر ما مر في كلام الماوردي أن من العين يده لا يرجع له مطلقاً أو قوله وكان الاصول الخ قدم عن قريب عن الأسبق والأو والمغني ما يؤيده (قوله) لأن العقد قد استقر بالقبض) أي وليس على البائع عهدة ما عهده بعدة أسبق ومعنى (قوله) وبما قرره في هذه) هي قول المصنف ولو ادعى الخ وقوله والى قبلها هي قول المصنف قال آخر تلك البيات الخ ع (قوله) وكان المتن إنما خالف أسلوبه الموم لتخالف أحكامها الخ فديوجه المتن أيضاً بأنه مع اختلاف التاريخ قد يتعارضان في الأولى وذلك إذا اتفقا على أنه لم يجر الاعتدواحد سم (قوله الموم) أي المتن من حيث سلوكه لاسلوبين (قوله) لاجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمها واختلاف في الخلاف بيان سر جريان الخلاف في إحداهما دون الأخرى مع اتحاد حكمها سم وقد يقال السر تعدد العاقدتها واتحادها هناك (قوله) ويجرى ذلك) أي قول المصنف ولو ادعى الخ (قوله) في قول واحد الخ) أي لمن يده دار أسبق (قوله) على الوجه المذكور) أي بان يقول كل منهما وهو يملك أو ما يقوم مقامه أسبق أو انوار (قوله) من العين يده) أي من المتنازعين وزيد عمرو أو شخص خامس (قوله) فيحلف) أي من العين يده لكل منهما أي المدعيين الشراء (قوله) لا يكتفي إلى قوله) وزعمت في الأنوار أو الروض مع شرحه (قوله) في الدعوى كالشهادة) لا ينسب لما بعده العكس (قوله) لا يكتفي إلى قوله) ملك البائع) أي أو ما يقوم مقامه عبارة الروض مع شرحه وبشرط في دعوى الشراء من غير ذي الإيدان يقول المدعي اشتريتها منه وهي ملكه أو تسلبها منه أو سلمها إلى كالشهادة يشترط فيها أن يقول الشاهد اشتراها من فلان وهي ملكه أو تسلبها منه أو سلمها إليه لا في دعوى الشراء من ذي اليد فلا يشترط فيها ذلك بل يكتفي بأن اليد تبدل على الملك (قوله) ومع ذلك يده) الأولى حذف لفظ مع (قوله) وزعمت منه تعدياً) لعله ليس بقيد اخذ من سكوت الروض والأنوار منه فليراجع (قوله) أو مع قيام بينة الخ) عطف على قوله مع ذلك ملك البائع الخ (قوله) باحدهما) أي ملك البائع أو يده (قوله) إن كان المدعي) أي به (قوله) أو يدين لم يعلم ملكه الخ) انظر هل صورة عدم العلم إنما هي بخوان يقال ذواليد حالا أو في الأصل لا أعلم ملكه أو له صورة أخرى (قوله) ولم يذكروا) أي الشهود (قوله) كما رأينا الخ) أي في الفرع الذي قيل الفصل (قول المتن ولو قال كل منهما) أي من المتنازعين ثلاث بعته الخ وهذه عكس التي قبلها معنى (قوله) والمبيع) إلى قوله وهو حيث أمكن في المتن لا في قوله كما لم يكن إلى المتن وإلى قوله ولو أقام بينة بان هذه الدار في النهاية (قوله) وهو ملكي) انظر هل يكتفي وهو في يدي كما قد يدل عليه ما في التنبيه الما رأينا

الدعوى كالشهادة ذكر الشراء لا مع ذكر ملك للبائع إذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يده إذا كانت اليد له وزعمت منه تعدياً أو مع قيام بينة أخرى باحدهما يوم البيع ويصيران كهيئة واحدة وكذا كل ما ذكره شرطلو تركته بينة وقامت به أخرى كافت امرأة لفلان وقت كذا عمل كذا شاهد آخران بانها فلانة وإنما تسمع البينة بالملك المطلق إن كان المدعي أو يد المدعي من لم يعلم ملكه ولا ملك من انتقل منه إليه أو لم يكن يداحد وفيها عدا ذلك قد تسمع لكن لا يعمل بها كالماتنوع خارج عبنا من داخل بينة فاقام الدخال بينة يملكها مطلقاً فانها تسمع وفادتها معارضة بينة الخارج فقط لرد العين إلى يده ولو أقام بينة بان هذا رهني واقتضى داره في ربيع الأول سنة كذا وأخرى أنه ما قرى بها تلك السنة ولم يذكروا شيراً قال ابن الصلاح تعارضتا لأن الرهن يمنع صحة الإقرار فلا يشترط من ولا إقرار كما مر رأينا بما فيه (ولو قال كل منهما) والمبيع في يد المدعي عليه) بعته بكذا) وهو ملكي ولا يسمع الدعوى فانكر (قوله) فاقامها) أي البيتين بما قاله وطالبها بالبائنة (فان اتحد تاريخها تعارضتا) وتساقطتا لا متنازعاً كونه ملكاً في وقت واحد لكل واحد فيحلف لكل كما لم يكن لو احدثها بينة واحدة وإن كان لاحدهما بينة فعليه وحلف للآخر (وإن اختلف) تاريخها (لزمه الثبوت) لا مكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن للعقد الأول

لاحدهما يد (قوله) ولا يرجع لو احدث منها) هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما مع أزول شامل لتعرض لاحدهما فقط (قوله) وبما قرره في هذه) والتي قبلها إلى قوله لاجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمها واختلاف في الخلاف في إحداهما دون الأخرى مع اتحاد حكمها (قوله) لا يكتفي خالف فديوجه المتن أيضاً بأنه مع اختلاف التاريخ قد يتعارضان في الأولى وذلك إذا اتفقا على أنه لم يجر الاعتدواحد (قوله) وهو ملكي) انظر هل يكتفي وهو في يدي كما قد يدل عليه ما في التنبيه الما رأينا

سم (فان اتحد تاريخها تعارضتا) وتساقطتا لا متنازعاً كونه ملكاً في وقت واحد لكل واحد فيحلف لكل كما لم يكن لو احدثها بينة واحدة وإن كان لاحدهما بينة فعليه وحلف للآخر (وإن اختلف) تاريخها (لزمه الثبوت) لا مكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن للعقد الأول

ثم الانتقال للبائع الثاني ثم المقد الثاني والاحلف لكل (وكذا) يلزم الثمن (ان اطلقتا) اطلقت (احداهما) وأرخت الاخرى (في الاصح) لاحتمال اختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال فلا سقاط وفارقته ما قبلها بالعين تضيق عن حقهما معا تعارضتا والقصد هنا الثمن والذمة لا تضيق عنهما فوجاه شهادة البعيتين على اقراره كهي على البعيتين فيما ذكر في الانوار عن فتاوى القفال لو شهدا انه باع عاقلا وآخر انهما يجنون ذلك اليوم عمل بالاولى أو باع بجنون نافذ ما وفي فتاوى (٣٤١) القاضي نحوه وهو لو قالت بيته اقر بكذا يوم

كذا فقالت أخرى كان بجنونا في ذلك الوقت قدمت لان معناه زيادة علم وقيد البغوى بمن لم يعرفه انه يمين وقتا وبيمين وقتا والاعتراضنا ولو اقام بيته بان هذه الدار التي يدك وقفها على وهو مالك حائز يومئذ فاقام ذواليد بيته بانها ملكه قدم مالم تقم بيته أخرى بانه غصبها من الواقف لانه ذواليد حيثن ولو ظهر في موقف محكوم بصحته بعد ثبوت ملك الواقف وحيازته مكتوب بحكمه بصحته يشهد بالملك والحياة لاخر قبل صدور الوقف لم يبطل الوقف بمجرد ذلك كافتى به شيخنا قال لانه يجوز بتقدير صحته ان يكون الملك انتقل من صاحبه الى الواقف لا سيما والدلو اقف أو من قام مقامه كاهو ظاهر السؤال

سم أقول المظاهر الفرق بين المطالبة بالعين فيذكر البطل المطالبة بالثمن فلا بد فيها من ذكر الملك أو ما يقوم مقامه كاهو قضية اقتصر سم عليه هنا (قوله ثم الانتقال) أي من المشتري (قوله والاول) أي بان ذكر الشهود زمنا لياتي فيه ذلك فلا يلزمه الثمن للتعارض وحلف الخ نهاية معنى (قوله) وحيث أمكن الاستعمال (أي البعيتين) (قوله) وفارقته هذه هي قول المصنف ولو قال كل منهما الخ وقوله ما قبلها هو قوله ولو ادعى الخ (قوله بان العين) أي هنا (قوله) على اقراره (أي الثالث المدعى عليه) (قوله) كهي على البعيتين (الخ) أي فيلزمه الثمن ان ان ائخذ تاريخ الاقرارين أو لم يضمن ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزم لانه للتعارض اسنى (قوله) قدما (أي الاخران) (قوله) وفي فتاوى القاضي (وفي الروض مع شرحه) وإن قامت بيته بجنون القاتل عند قتله الاخرى بعقله عنده تعارضتا انتهى وقياس ما ذكر عن القفال تقدم الاولى سم (قوله) نحوه (أي نحو ما في فتاوى القفال اخيرا) (قوله) في ذلك الوقت (ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما من عن القفال كاقال لكن لا يحتاج لتفصيل البغوى المذكور وان اريد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما من عن القفال بل الموافق له حيثن تقدم الاولى فليتام سم على حججهم رشيدى وقوله بل الموافق له حيثن تقدم الاولى أقول وقد يفرق بان البيته الاولى في مسألة القفال قيدت بالعقل دون مسألة القاضي (قوله) وقيدته (أي ما في فتاوى القاضي) (قوله) والاعتراضنا (أي ولا ينافى التعارض كان بجنونا في ذلك الوقت لانه ليس صريحا في استغراق الجنون ذلك الوقت سم ولعله مبنى على ان يراد بالوقت يوم الاقرار وما اذا اريد به وقت الاقرار فالمنافاة ظاهرة كامر (قوله) بانه غصبها (أي او ترتب بدعي بيع صدر من اهل الوقف او بعض كامر في شرحه ولو كان لصاحب متاخرا التاريخ الخ) (قوله) من الواقف (أي او بمن قام مقامه كياقي) (قوله) لانه (أي الواقف) (قوله) حيثن (أي حين ثبوت النصب سم) (قوله) بتقدير محتمل (أي ذلك المكتوب او الحكم) (قوله) لتحقق ان البدعية الخ) من اين تحقق ذلك سم لانه فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير افادتها لا نحققه موجودة في المستثنين لكن فرق بينهما فان البعيتين استندتا الى الانتقال من شخص واحد هناك لانه سم وايضا قد حكم بالصحته هنا لانها (قوله) (أي للمبيع) (قوله) فلا (أي الشاهدان) (قوله) (أي خصمه) بالاضافة (قوله) ولا يرث المدعى (أي به) (قوله) بخلافه في وقودوره (أي الاخصر بخلاف وقودوره) (قوله) لنحو اقراره (أي نائب فاعل ان يقال) (قوله) لما هو معلوم الخ) تعليل لتعيين ما قاله (قوله) لان هذا (أي وهو وارثه) (قوله) انسان (أي قوله) وقيد البعيتين في المعنى الا قوله يظهر انه لا يشترط

(قوله) وفي فتاوى القاضي نحوه وهو لو قالت بيته اقر بكذا فقالت أخرى كان بجنونا في ذلك الوقت الخ في الروض وشرحه اوائل الجراح ما نصه وإن قامت بيتان بجنونا وعقله أي قامت احدهما بجنون القاتل عند قتله الاخرى بعقله عنده تعارضتا وقياس ما ذكر عن القفال تقدم الاولى (قوله) في ذلك الوقت (ان ار يد وقت الاقرار كان نحو ما من عن القفال كاقال لكن لا يحتاج لتفصيل البغوى المذكور وان اريد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما من عن القفال بل الموافق له حيثن تقدم الاولى فليتام (قوله) والاعتراضنا (أي ولا ينافى التعارض كان بجنونا في ذلك الوقت لانه ليس صريحا في استغراق الجنون ذلك الوقت) (قوله) لتحقق ان البدعية الخ) من اين تحقق ذلك سم لانه فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير افادتها

جذفا لان الجزاف حلال وحرام ولو اقام بيته بان هذه التي يدك ملكي فاخذها فاقام آخر أخرى بانه اشترها من كانت يده هي ملكه حيثن حكمهم لانه اذ علم بيته وتقدم بيته قالت ملك اياه وقودوره على بيته قالت ملك اب خصمه وهو وارثه لجزاكونه وارثا ولا يرث المدعى لدين مستغرق فليس فيه تصريح بملكه بخلافه في وقودوره (نتيجه) الاولى بل المتعين ان يقال بدل الدين مستغرق لنحو اقراره به لاخر بعد موت اياه وذلك لما هو معلوم ان الدين لا يمنع الارث وقد يقال في اصل التعليل لان هذا ليس فيه التصصص على تلقى ملك هذا عن الاب لانه لم يشهد بارث شي خاص بخلاف وقودوره فان نص على انه متلقى ملكه من اياه فلا احتمال فيه بخلاف ذلك (ولو مات) انسان (عن اثنين مسلم ونصراني

فقال كل منهما مات على ديني) فارموا لا يثبت (فان عرف ان كان نصرانيا قد قتل النصراني) يمينه لان الاصل بقاء كفره (و ان اقاما يمينتين مطلقتين بما قالاه (قدم المسلم) لان معي يثبته زيادة علم بالانتقال والاخرى مستصعبة وكذا كل نافلة من مستصعبة ومنه تقديم بيعة الجرح على بيعة التعديل (وان قيدت) احدهما (ان اخر (٣٤٢) كلامه اسلام) اى كلفته وهى الشهادتان (وعكسه الاخرى) فقيدت ان اخر كلامه النصرانية كالك ثلاثه ويظهر انه لا

يكفى هنا مطلق الاسلام والتصر لامن فيه موافق للحاكم على ما عرف في نظائره بما فيه ثم رايتهم قالوا يشترط في بيعة النصراني ان تفسر كلمة التصرف في وجوب تفسير بيعة المسلم بكلمة الاسلام وجبان ونقل ان الرفعة والاذرعي عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب لاسيما من شاهد جاهل او مخالف للقاضي (تعارضتا) وتساقتا لتناقضهما اذ

يستحيل موته عليهما فيحلف النصراني وكذا لو قيدت بيته فقط وقيد البلقيني التعارض بما اذا قالت كل آخر كلمة تكلم بها ومكثا عنده الى ان مات وما اذا اقتصرت على آخر كلمة تكلم بها فلا تعارض فيه لاحتمال ان كلا اعتدلت ما سمعته منه قبل ذهابها عن ثم استصحب حاله بعدها ولو قالت بيعة الاسلام علينا تنصروه ثم اسلامه قدمت قطعا (وان لم يعرف دينه واقام كل منهما بيعة انه مات على دينه تعارضتا) اطلقا ثم قيدتا لفظه عند الموت لاستحالة اعلمها فان قيدت واحدة واطلقت

ولى قول المتن ولو مات نصراني في النهاية لا لقوله بما فيه ثم رايتهم وقوله فهل يتعارضان الى فظاهر اطلاقهم وقوله في الصورتين في موضعين (قوله ومنه) اى من تقدم النافذة على المستصعبة (قوله احدهما) اى بيعة المسلم معنى (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله هنا) يعنى في قول المصنف وان قيدت ان اخر كلامه الخ رشيدى (قوله وجبان ونقل ان الرفعة والاذرعي عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب) عبارة النهاية وجبان اعصم ما نعم اه (قوله ثم رجح الخ) اى الاذرعي معنى (قوله فيحلف النصراني) اى لان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا الخ اى يحلف النصراني سم (قوله بيته) اى بيعة النصراني كذا في المعنى وشرعى المنهج والروض بالاظهار ويصرح بذلك قول الشارح الا انى وكان اخذه من نظيره في المسئلة السابقة اى بخلاف ما لو قيدت بيعة المسلم فقط فتقدم كاعلم بالاولى من قول المصنف الماروان اقاما يمينتين الخ ويعلم بذلك ان قول الرشيدى قوله بيته هو كذا في نسخ الشارح جهاد الضمير لكن عبارة الروضة بيته بلاهه وهى الاصوب اه ناشئ عن عدم المراجعة (قوله فلا تعارض فيه) اى وتقدم بيعة المسلم عى زاد السيد عمر كاهو ظاهر لا نافية اه (قوله بعدها) اه كلام البلقيني (قوله ولو قالت الخ) اى فيما اذا قيدت بيعة النصراني بان اخر كلامه نصرانية (قول المتن وان لم يعرف الخ) فقيدت هذا لياتى مع قوله اولا مسلم ونصراني لا يزم من نصرانية احدهما نصرانية الاب وقد يصور ذلك بان يدعى كل من اثنين على شخص انه هو ما يصدقهما في ذلك عى وحلى (قول المتن دينه) اى دين الاب وروض عبارة المعنى اى دين الميت اه (قوله واقام كل منهما) اى النصراني والمسلم كاهو ظاهر السابق وانظرا من صورة ابن نصراني واب لا يعرف دينه رشيدى ومر آفعا عن عى والحلى تصويره (قوله اقمنا نالفة الخ) اى بمثل ما ذكر معنى (قوله فهل يتعارضان الخ) عبارة النهاية اتجه تعارضهما واذا تعارضتا الخ (قوله او تقدم بيعة المسلم الخ) اى فيما اذا قيدت فقط (قوله لانه حيث ثبت الخ) متى ثبت هناك بقيد لا يثبت بمقتضى زيادة علم بيته (قوله ولم يوجد) اى اليقين (قوله وجرى شارح الخ) وافقه المعنى (قوله السابقة) اى انفا (قوله فعارض) اى التقييد يعنى بيعة النصراني المقيدة فقط (قوله وهذا) اى التقرية (قوله في الصورتين) اى صورتى تقيسد احدهما فقط ويحتمل ان المراد صورة الاطلاق وصورة التقييد منهما او من احدهما (قوله واذا تعارضتا) اى قوله ولو قالت في المعنى لا لقوله وحلف الى او يدعيهما (قوله وحلف كل الخ) اى او نكلا اخذ من نظائره (قوله في الصورتين) اى صورتي التعارض وعدم البيعة (قوله تقاسما نصفين) قال الزبائدى وإن كان احدهما ذكر او الاخر اثنى اه اى مع انه لو ثبت مدعى الاثنى لم تأخذ سوى النصف وهذا نظير ما ذكره فيما لو ادعى رجل عينا واخر نصفها وهى في يدهما اقاما يمينتين حيث تنبى لهما نصفين رشيدى وقوله اى مع انه الخ فيه تامل (قوله اذ لا مرجح) عبارة المعنى والاسنى وكذا ان كان في يدهما على الاصح اذ لا اثر للبيد بعد اعتراف صاحبه اى انه كان للبيت وانه يأخذه اى نافع كانه يديه اه (قوله فالقول قوله)

التحقق هو موجود في المسئلتين لكن فرق بينهما فان البيتين استندتا الى الانتقال من شخص واحد هناك لانهما (قوله ثم رجح الوجوب) كتب عليهم (قوله فيحلف النصراني) اى فان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا لو قيدت اى يحلف النصراني (قوله فان قيدت واحدة واطلقت الاخرى) فهل يتعارضان الخ فان قيدت واحدة واطلقت اخرى اتجه تعارضهما شى م (قوله لانه حيث ثبت) متى ثبت هنا (قوله او يداهما قاسما) الخ) قال في شرح الروض ولا يختص به ذو اليد لانه لا اثر للبيد بعد اعتراف صاحبه

الاخرى فهل يتعارضان ايضا وتقدم بيعة المسلم احتياطا لاسلام لانه حيث ثبت لا يرفع الا ليقين ولم وجد كل محتمل وجرى اى شارح في تقييد بيعة النصراني فقط على التعارض وانه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة لكن الفرق واضح فان تقييدها م قوى يعلم تنصره قبل فعارض بيعة الاسلام لقو محتمل وهذا مفقود في مستلثا مع ذلك فظاهر اطلاقهم التعارض في صورتين واذا تعارضتا اولا بيعة لاحدهما وحلف كل الاخرى يمينتا في صورتين والمال يديهما لو بيد احدهما تقاسما نصفين اذ لا مرجح او يديهما فالقول قوله ثم

التعارض (انما هو بالنسبة لنحو الارث بخلاف نحو الصلاة عليه وتجهيزه كسمل ودفنه في مقابرنا ويقول المصلي عليه في التثنية الدعاء ان كان مسلما وظاهر كلامهم وجوب هذا القول ووجهه بان التعارض هنا غير مشكوك كافي دينة فصار كالاخلط السابق في الجنائز ولو قالت بيته مات في شوال واخرى في شعبان قدمت لانها ناقله ما لم تقل الاولى رأيت حيا أو يبيع مثالي (٣٤٣) شوال والا قدمت على المعتد أو يرى من

مرضه الذي تبرع فيه
واخرى مات فيه قدمت
الاولى على الوجة خلافا
لقول ابن الصلاح بالتعارض
لانها ناقله ولو ماتت راني
عن ابنين مسلم (حالة
الاختلاف) ونصرتي قتال
المسلم اسلمت بعد موته اى
الاب (فليراث بيننا فقال
النصراني بل) اسلمت
(قبله) فلا ارث لك (صدق
المسلم بيته) لان الاصل
استمراره على دينة فيحلف
ويرث ومثله ما باصله وحذفه
للعلم بما ذكره المصنف انه
لا فرق في تصديق المسلم بين
اتفاقهما على وقت موت
الاب وعدمه لو اتفقا على
موت الاب في رمضان وقال
المسلم اسلمت في شوال
والنصراني في شعبان (وان
اقامهما) اى البيتين بما
قالاه (قدم النصراني) لان
بيته ناقله عن الاصل الذى
هو التصريح بالاسلام قبل
موت الاب فهو اعلم وقيد
البقيين بما اذا لم تقل بيته
المسلم علينا نصرته حال موت
اياه وبعده ولم تصحب
فان قالت ذلك قدمت والا
لزم الحكم برده عند موت
اياه والاصل عدم الردة

اى فى انه لنفسه او لاحدهما كذا فى حاشية الشيخ وقديده فى الانوار بان يدعيه الغير لنفسه فليراجع
رشيدي عبارة الانوار فان لم يكن بيته وكان المال في يد غيره ما يدعيه لنفسه صدق بيته اى ثم ينبغي حمل
قول ع ش او لاحدهما على الاقرار المطلق له وما اذا اقر باه لاحدهما المعين ارثا من ايه فحكمه كما اذا
كان يدا حدهما (قوله بالنسبة لنحو الارث الخ) عبارة المعنى بالنسبة للارث خاصة وما بالنسبة للدفن وغيره
فانه يدفن في مقابر المسلمين ويصل عليه ويقول المصلي عليه الخ (قوله بخلاف نحو الصلاة) اى فانه يجعل فيه
كسمل بدليل ما بعده رشيدي وقال سم انظر نحو الصلاة اذ لم يكن لاحدهما بيته اى اقول قضية اطلاق قول
الاسنى والانوار يدين هذا الميت المشكوك فى اسلامه في مقابر المسلمين الخ عدم الفرق بين التعارض وعدم
البيته (قوله كالاختلاف الخ) اى اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار معنى (قوله ولو قالت بيته مات فى
سؤال الخ) لا يظهر لوضع هذا هنا على بل هو عين قول المصنف الا ترى وتقدم بيته المسلم على بيته غايه الامر ان
المصنف فرضنا فى صورة خاصة على ان قوله هنا ما لم تقل الاولى رأيت الخ ناقضه فى شرح المتن الذى اشرنا اليه
كاسياتي التثنية عليه رشيدي (قوله والا) اى وان قالت الاولى نحو ما ذكر قدمت الخ اى لزيادة عليها (قوله
لانها ناقله) علة للارث جهر رشيدي (قول المتن قبله) وينبغي ان المعنى كالتقليد ع ش (قوله فلا ارث لك) بل
هو لى معنى (قوله لان الاصل) الى قوله ونظيره ما تقرر فى النهاية الا قوله ثم راي الى المتن (قوله استمراره) اى
المسلم على دينة اى الاصل وهو التصريح (قوله ومثله) اى مثل اطلاقهما (قوله المصنف انه لا فرق الخ) لك ان
تقول حيث كان ذلك مفهوما من اطلاق المتن فهو من مشمولاته ومن افاده فهو مذكور فى المتن بحيث انه لو
ذكره ثانيا كان تكرارا فلا ينبغي هذا الصنيع الموهوم خلاف ذلك فتأمل رشيدي وقوله فهو من مشمولاته
الخ اى كما اشار اليه المعنى بقوله عقب المتن ما نصه سواء اتفقا على وقت موت الاب ام اطلقا اه (قوله لو
اتفقا الخ) خبر قوله ومثله عبارة النهاية ما لو اتفقا الخ بزيادة ما هو احسن (قوله وقيد البقيين بما اذا لم
تقل الخ) اقره المعنى عبارة (تنبيه) على تقديم بيته النصراني ما اذا لم تشهد بيته المسلم بانها كانت تسمع
تصره الى ما بعد الموت والا فيتعارضان وحينئذ يصدق المسلم قال البقيين ومحل ايضا اذ لم تشهد بيته المسلم
انها علت منه دين النصرانية حين موت اياه وبعده وانها لم تصحب فان قالت ذلك قدمت بيته المسلم لانها
قدمانية النصراني للزم ان يكون مردا حال موت اياه والاصل عدم الردة اه فسكت عليه ولم يعقبه بما فى
الشرح (قوله والا) اى بان تقدم بيته النصراني معنى (قوله وقياس ما ياتى فى رايانه الخ) عبارة النهاية
قالا وجه قياس ما ياتى الخ (قوله بيته) الى قوله فيحلف النصراني فى المعنى (قوله نعم) الى قوله ما اذا لم
يتفقا كذا فى الروض وشرح المنهج (قوله ان قالت) اى بيته النصراني معنى (قوله تعارضتا) انظر هذا مع
قوله فيما مر ولو قالت بيته مات فى شوال واخرى فى شعبان حيث ذكر ثم انه تقدم المؤرخة بشوال حيث قالت
علينا حيا فيه ع ش عبارة الرشيدي تقدم له اعتداد تقديم الشاهدة بالموت فى شوال حينئذ المناقض لما هنا
كانهنا تعليمه لا ينبغي ان الذى يجب اعتداله لا تشرح ما هنا اذ من المرجحات ذكر الشئ فى محله ولا نه جعل ما هنا
اصلا وقاس عليه ما استوجهه قريبار دعلى البقيين فى شرح المتن قبل هذا والقاعدة العمل باخر قولى المجتهد
وان ذكر فى الاول ما يشعر باعتداله ولانه موافق لما قاله الشيخان اه بحذف (قوله فيحلف النصراني)

بانه كان للميت وانه باخذنا رثا فكانت يدهما اه (قوله بخلاف نحو الصلاة عليه الخ) انظر نحو الصلاة
اذ لم يكن لاحدهما بيته اه (قوله وقياس ما ياتى الخ) هو الوجة ش م ر

وفيه نظر وقياس ما ياتى فى رأينا حيا فى شوال التعارض فيحلف المسلم ثم رأيت غير واحد جزم به (قوله اتفقا) اى الابان (على اسلام الابن فى
رمضان وقال المسلم مات الاب فى شعبان وقال النصراني مات) (فى شوال صدق النصراني) بيته لان الاصل بقا الحياة (وتقدم بيته المسلم
على بيته) ان اقاما يتبين بذلك لانها ناقله من الحياة الى الموت فى شعبان والاخرى مستصحة الحياة الى شوال نعم ان قالت رأياه
حيا فى شوال تهاوضتا كالاياه فيحلف النصراني اما اذ لم يتفقا على وقت الاسلام فصدق المسلم كامل لاصل بقائه على دينه

وقدم بينة النصراني لانها نافذة عالم نقل بينة المسلم باننا الاب متيا قبل اسلامه فيتمارضان ويحلف المسلم ونظير ما تقرر في رأينا حيا وعياده
 ميتا شهادة بينة بان ابداع مات يوم كذا فور انه موحد فقامت امرأة بينة بان تروجهما يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده فقدم بينة لان
 معها زيادة علم من ثم لو شهدا بموته وآخران بجانه بعد ذلك قدمت بينة الحياة لباداة عليها وقد يشكل بذلك قول ابن الصلاح لو شهدت بينة
 بانه برى من مرضه الفلاني ومات من غيره واخرى بانه مات متعارضا لخلاف ما لو شهدت بينة بانه مات في رمضان سنة كذا فاقام بعض
 الورثة بينة بانه اقر له بكذا سنة كذا السنة بعد تلك (٣٤٤) فان بينة موته في رمضان مقدمة اه فتقديم هذه يشكل بما تقرر لان يجب بانه
 لا يلزم من شهادتها ما قراره

رؤيته فليس معها زيادة
 علم بل المثبت لموته اعلم
 بخلاف الشاهدة بالتزوج
 والحياة بعد الموت ثم ما
 اطلقه في الاولى لو قيل فيه
 بناء على اعتماده محله في
 يتيين استواءا وتقرابا في
 معرفة الطب ولا قدمت
 العارفة به دون غيرها لم
 يبعد ولو مات عن اولاد
 واحد من ولد صغير
 فرضوا يدهم على المال
 فلما كل ادعى مال ابيه
 وبارث ابيه من جده فقالوا
 مات ابو ك في حياة ابيه فان
 كان ثم بينة عمل بها ولا فان
 اتفق هو وهم على وقت
 موت احدهما واختلفا في
 ان الاخر مات قبله او بعده
 حلف من قال بعده لان
 الاصل دوام الحياة والا
 صدق في مال ابيه وهم في
 مال ابيهم ولا يرث الجدم
 ابنه عكسه فاذا حلفوا
 نكلا جعل مال ابيه له
 ومال الجدم ذكره شينا
 (ولو مات عن ابوين كافرين
 وابنين مسلمين) بالتيين فقال
 (كل من الفريقين مات على

كذا في النهاية وشرح المنهج وهو الموافق لقول المتن صدق النصراني إذا التعارض كعدم البينة فقول
 المعنى هنا فيصدق المسلم بيمينته لعله من سبق القلم ثم رايت قال السيد عمر بعد ذكر كلام المعنى المذكور
 مانصه وقوله فيصدق المسلم محل تأمل والظاهر النصراني في كافي التحفة اه (قوله فقدم بينة الخ) ثم قوله
 قدمت بينة الحياة الخ كل منها لا بما يوافق ما ذكره قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ولا فالواقف لما مر
 انفا التعارض (قوله بذلك) اي بتقديم بينة الزوج وبينة الحياة (قوله لان يجب بانه الخ) لا يخفى ومن
 هذا الجواب لاجبنا بالنسبة للتزوج قد رسيدهم (قوله ثم اطلقه) اي ان الصلاح في الاولى اي في مسئلة
 البر من المرض وقوله بناء على اعتماده الخ اي ولا فقدم قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ان الاوجه
 فيها تقديم بينة البره (قوله العارفة به) اي بالطب (قوله ولو مات) الى التمتع في النهاية الا قوله واعترضه
 البلقيني بما لا يصح وقوله ومثل ذلك المتن وقوله واطال البلقيني الى المتن (قوله ولو مات عن اولاد الخ)
 عبارة المعنى والروض مع شرحه (فرع) لو مات رجل ابن وزوجه ثم اختلف هو واخو الزوج فقال
 هو مات قبل الابن فور ثنتا انا وابني ثم مات الابن فور ثنتا وقال اخو اباي مات بعد الابن فور ثنتا قبل موتها
 ثم ورثتها انا ولا يصدق الاخ في مال اخته الزوج في مال ابنته يمينهما فان حلفوا نكلا لم يرث ميت عن
 ميت قال الابن لا يمو مال الزوج بين الزوج والاخ فان اقاما يتيين بذلك تعارضتا فان اتفقا على موت واحد
 منهما يوم الجمعة مثلا واختلفا في موت الاخر قبله او بعده صدق من ادعاه بعد لان الاصل بقاء الحياة فان اقاما
 يتيين بذلك قدم بينة من ادعاه قبل لانها نافذة ولو قال ورثة ميت زوجته كنت امة ثم عتقت بعد موته او كنت
 كافرة ثم اسلمت بعد موته وقالت هي بل عتقت او اسلمت قبل صدقوا بايمانهم لان الاصل بقاء الرق والكفر
 وان قالت لم ازل حرة او مسلمة صدقت يمينها دونهم لانها الظاهر معها اه (قوله فقالوا مات ابو ك في حياة
 ابيه) اي فلا يرث له من مال الجد وهو ورث من ماله (قوله على وقت موت احدهما) اي كيوم الجمعة (قوله
 والا) اي وان لم يتفقا على وقت موت احدهما (قوله في مال ابيه) اي بالنسبة اليه (قول المتن وابنين مسلمين)
 ومثلها الابن والاحد ابن الابن والبنت وبنت الابن معنى (قوله من الفريقين) الى قوله ولو شهدت في
 المعنى الا قوله واعترضه البلقيني بما لا يصح (قوله لانه) اي الولد لها بيمينته ومعنى (قوله لتساوي الجالين) اي
 احتياي الكفر والاسلام بعد بلوغه اي الولد للميت (قوله وبه زالت التبعية) عبارة المعنى ونحوها في النهاية
 لان التبعية تزول بالبلوغ اه (قوله وفي عكس ذلك) اي بان مات شخص عن ابوين مسلمين وابنين كافرين
 فقال كل مات على ديننا (قوله او بلغ بعد اسلامنا) لا يضرموا فقهه لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها صورتان
 حكمهما واحد سم عبارة الحلي قوله او بلغ بعد اسلامنا اي فهو مسلم تبعها وفيه ان هذه عين قوله اسلمنا
 قبل بلوغه لان يقال الاولى اختلاف في وقت الاسلام والثانية اختلاف في وقت البلوغ اه (قوله في
 الثالثة) هي قوله او بلغ بعد اسلامنا عش (قوله عملا بالظاهر) اي في الاولى وقوله واصل بقاء الصبي اي
 في الثانية يرشدي ومعنى وشرح المنهج (قوله ولو شهدت) اي البينة عش (قوله في لحم جاءه الخ) كذا

(قوله او بلغ بعد اسلامنا) لا يضرموا فقهه في المعنى لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها صورتان حكمهما واحد
 ديننا صدق الابوان باليمين لانه محكوم بكفره ابتداء بعلها ما يستصحب حتى يتم خلافة (وفي قول وقف الامر حتى يتيين) جه
 الحال (او يصطلحوا) لتساوي الحالين بعد بلوغه به زالت التبعية واعترضه البلقيني بما لا يصح وفي عكس ذلك ان عرف الابوين كفر
 سابقا وقالوا اسلمنا قبل بلوغه او اسلم هو او بلغ بعد اسلامنا وانكر الابنان ولم يتفقا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابنان لا تسلم بقاء
 الكفر وان لم يعرف الابوين كفر او اتفقا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابوان عملا بالظاهر واصل بقاء الصبا ولو شهدت بان هذا لحم
 مذ كاهوا لحم حلال وعكست اخرى قدمت الاولى كما اخذ بعضهم من قولهم يقبل قول المسلم في لحم جاءه به المسلم اليه هذا لحم ميتة لان اللحم

في الحياة محرم الآن فيستحب حتى تعلم ذلك اه فعلم ان الاولى ناقلة عن الاصل قدمت ومثل ذلك فيما يظهر بينة شهدت بالا قضاء وأخرى بعده ولم يحض بينهما ما يمكن فيه الاتحام فقدم الاولى لان معها زيادة بالنقل عن الاصل وبه رد على من اقر بتعارضهما (ولو شهدت) بينة (انه اعتق في مرضه) الذي مات فيه (سالم وأخرى) (انه اعتق فيه) غائما وكل واحدك ماله ولم تجز الورثة (فان اختلف تاريخ البيتين (قدم السابق) لما مر ان تصرفه المتجز يقدم السابق منه فالسابق وهكذا وان معها زيادة (٣٤٥) علم (وان ائحد) التاريخ (اقرع) بينهما لعدم مزلة واحدة منهما نعم ان

اتحد بمقتضى تعليق وتجزيم كان اعتقت سالمًا فقامت حر ثم اعتق سالمًا فبعتي غانم معه بناء على تقارن الشرط والمشروط وهو الراجح تعين السابق من غير اقرار لانه الاقوى والمقدم في الرتبة كما مر في نكاح المترك (وان اطلعتا) او احداهما (قيل يقرع) بينهما لاحتمال المعية والترتيب واحاط بالقبلى والزركشى وغيرهما في الانتصار له فلا ودليلا ومن ثم صححه في الرضعة في موضع وقيل (في قول يعق من كل نصفه قلب المذهب يعق من كل نصفه والله اعلم) لاستوائهما والقرعة بمنعته ثلاثا تخرج بالرق على السابق الحر فيلزم اوراق حر وتحرير رقيق فوجب الجمع بينهما لانه العدل ولا نظر للزوم ذلك في النصف لانه أسهل منه في الشكل (ولو شهد أجنبيان انه اوصى يعق سالم وهو ثلثه) اي ثلث ماله (ووارثان حائزان) او غير حائزين ولما ذك قيدا لم بعده (انه رجع

بها الضمير فيما يدا من نسخ الشارع ولعله من تحريف الناسج يجعل الهمة هاء عبارة النهاية فيما لو جاء المسلم اليه بلحم بصفات السلم وقال هو مني وقال المسلم هذا لحم مئة فلا يلزم من قبوله اه (قوله) ومثل ذلك فيما يظهر (الخ) خلافا لنهاية عبارة (ولو يتجسس كافي به) الى الدرر الله تعالى التعارض في بينة شهدت بالا قضاء والاخرى بعده (الخ) وان بحث بعضهم تقديم الاولى لزيادة عليها بالنقل عن الاصل لان الشهادة بعده معارضة لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الا قضاء اه قوله وان بحث بعضهم (الخ) قال ع شر مراده حج اه وقال الرشيدى هو الشهاب ابن حجر واعلم ان الشهاب ابن قاسم نقل افتاءه والشارح هذا ثم قال عقبه اقول ولا يخفى ما فيه اه (قوله) ولم يحض بينهما (الخ) كان الظاهر ان يقول وقد معنى بينهما (الخ) لانه اذا لم يحض ذلك فالشهادة بالا قضاء كاذبة ولا بد ان الصورة كما هو ظاهر من كلامه انها الآن غير مفضاة فامل رشيدى (قوله) عن الاصل (وهو البكرة) (قوله) وبه يرد (الخ) اي بالتعليل (قوله) على من اقر بتعارضهما (اي الشهاب الرملى سم) (قوله) الذي مات فيه (قوله) الى قوله اما غير الحائزين في المعنى الا قوله نعم ان اتحد الى المتن وقوله فوجب الجمع الى المتن وقوله او غير حائزين الى المتن وقوله وهو ثلثاه الى وكان سالمًا (قوله) ولم تجز الورثة (اي ما زاد على الثلث معنى) (قوله) لمام (اي في الوصية) (قوله) زيادة علم (عمل تامل قول المتن وان اتحد اقرع) فان كان احدهما سدس المال وخرجت القرعة له اعتق هو ونصف الآخرون خرجت للآخر اعتق وجمد ولو شهدت يبتان بتعليق عتقهما بموت او بالوصية باعتاقهما وكل واحد منهما ثلث ماله ولو تجز الورثة ما زاد على اقرع بينهما سواء اطلعتا احداهما ام ارضا معني وروى مع شرحه (قوله) وهو كذا (يعنى عنه ما قبله) (قوله) تعين السابق (الخ) اي سالم هو جواب ان اتحد بمقتضى (الخ) قول المتن قلت المذهب يعق من كل نصفه) ولو قال قلت المذهب الثاني لكان اخصر معنى (قول المتن ووارثان) اي عدلان وقوله انه رجع عن ذلك (الخ) ولولم يتصر ضاللا رجوع اقرع بينهما نعم ان كانا فاسقين عتق غانم وثلثا سالم كتحته بعض المتأخرين معنى (قوله) اما اذا كان (اي غانم وقوله دون ثلثه اي كالسدس وقوله فيما لم يثبت له الخ) وهو نصف سالم وقوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة اي فعلى ما صححه الاصحاب من صحة التبعيض يعق نصف سالم مع كل غانم والمجموع قدر الثلث معنى واسنى (قوله) خلاف تبعض الشهادة (وفي شرح البهجة فان بعضا ما اعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم والمجموع قدر الثلث وان لم نعوضا وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بشهادة الاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما لانه كان حائزين والاعتق منه قدر حصتهما اه قال ابن قاسم وقوله وان لم نعوضا (الخ) هو المعتمد قالوا واول قوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غائبا قدر السدس فليتأمل انتهى اه رشيدى وحلى (قوله) وقد مر (لعله اراد ما قدمه في شرحه) (قوله) (قوله) هو) اي قدر ما يحتمله ثلثاه اي غانم (قوله) باقرار الوارثين متعلق بقوله ويعق من غانم وقوله مؤاخذه للورثة متعلق بقوله وكان سالمًا قد هلك (الخ) (قوله) وبه يرد على من اقر بتعارضهما) اقر بتعارضهما شيخنا الشهاب الرملى ووجهه بان الشاهدة بعده معارضة لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الا قضاء م ر اقول لا يخفى ما فيه (قوله) وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (قال في شرح البهجة فان بعضا ما اعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم

(٤٤) - شروانى وابن قاسم - عاشر) عن ذلك ووصى يعق غانم وهو ثلثه ثبتت الوصية (الثانية) (لغانم) لانها ابتداء للرجوع عنه بدلا بساوية فلا تهمه كون الثاني اهدى لجمع المال الذي يرثونه عنه بالاولا بعد فلا يقدح تهمة اما اذا كان دون ثلثه فلا يقبلان فيما لم يثبت له بدلا للتمه في الباقي خلاف تبعض الشهادة وقدم (فان كان الوارثان) الحائزان (فاسقين لم يثبت الرجوع) لان شهادة الفاسق لغو (فيقتى سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (ويعق من غانم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم) وهو ثلثاه باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما لانه كان سالمًا قد هلك او غصب من التركة مؤاخذه للورثة باقرارهم

اما غير الحائزين فيعتق من غانم قدر تلك حصتها (تمة) في فروع يعلم اكثرها ما امر لو باع دار اثم قامت بينة حبة ان اباؤه وقفها وهو ملكها عليه ثم على اولاده انزعجت من المشتري ورجع بشئ على البائت ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق الشهود وإلا وقت فان مات مصر اصرقت لا قرب الناس إلى الوقف قاله الرافعي كالقتال وموت الاشارة اليه في مبحث شهادة الحسبة ولو شهدا بدن وآخران بالبراءة منه واطلقا أو أحدهما قدمت البراءة كما مر وإن اختلفا فلناخوة الإوجه فيها لو شهدوا بالمال وآخر به ثم بالبراءة منه ان الشهادة بالمال تمت وهذا شاهد بالبراءة فيحصل معه مدعيه لو يجب تفصيل سبب الشهادة في مسائل ولو من فقيه موافق على المتعدي لاختلاف آرائهم فيقتسم في ذلك منها الا كراه قول الغزالي (٣٤٦) وغيره بكي لإطلاقه من فقيه لا يشبهه عليه أي موافق ضعيف كما يعلم بأمريه بآخيه اواخر الشهادات

والسرقة ما يقصد المسروق منه مجرد التعزيم والردش وانقضاء العدة والرضاع والقتل وكل مختلف في موجب كالأطلاق والنكاح والبلوغ بالنس فان لم يقل بالنس لم يحتج لتفصيل وكونه وارث فلان أو يستحق وقف كذا وظفوه أو الشفعة في كذا وكون هذا وقفا أو وصية فلا بد من بيان المصرف أي إلى أي شهادة الحسبة فيما يظهر وزعم الأصحى انه لا يكتفي هذا وقف على مسجد كذا إلا ان عين الواقف وهو بعيد بل لأوجهه وكون نحو البائع زائل العقل وبراءته من دين فلان كما رجحه الغزالي ورجع غيره الاكتفاء بإطلاقه وقولها أو صلي له بكذا فيذكر ان انه يده حتى مات ومن عدله جنون وعقل فقامت بينة بانه حال يبعه مثلا عاقل واخرى بانه جنون تعارضتا ان اختلفا بوقت واحد أو

(قوله) أما غير الحائزين (الخ) (تمة) لو قال السيد لبعده إن قتلت أو مت في رمضان فأنت حر فأقام العبد بينة بانه قتل في الأولى أو بانه مات في رمضان في الثانية وأقام الوارث بينة بموته حتى مات في رمضان في الأولى أو بانه قتل في الثانية قدمت بينة العبد لان معارضة زيادة علم بالقتل في الأولى ومحدث الموت في رمضان في الثانية ولا قصاص في الأولى لان الوارث منكر للقتل فان اقام الوارث بينة في الثانية بموته في شعبان قدمت بينة لانها نافذة وإن علق عتق سالم عو في رمضان أو في مرضه وعلق عتق غانم بموته في شوال أو بالبرء من مرضه فأقاما بينتين وجب عتقهما فهل تعارضان كما قاله ابن المقرئ أو تقدم بينة سالم كما قاله صاحب الأنوار أو بينة غانم كما استظهره شيخنا وجه أظهرها آخرها معنى أقول وجه ظاهر في الثانية لان مع بينة غانم فيها زيادة علم بالبرء لا في الأولى فان قضية ما ذكره في أول التتمة بل قضية مسائل الفصل ما في الأنوار لا بينة سالم فيها نافذة وبينة غانم مستصحبته وأما علم (قوله عليه) متعلق بوقتها والضمير للبائع (قوله) أي البائع (قوله) فلناخوة (قوله) أي قدمت (قوله) سبب الشهادة أي الشهود به بدليل ما بعده (قوله) أنفسهم الأولى أنفسهم زيادة همة الجميع (قوله) إطلاقه أي الإكراه (قوله) مجرد التعزيم أي بدون الحد (قوله) في موجب بكسر الجيم (قوله) والنكاح (الخ) عطف على الإكراه أو يحتمل على الطلاق (قوله) وزعم الأصحى فعل وفاعل (قوله) إلا ان عين أي الشاهدان (قوله) باطلاه أي الدين (قوله) وقولهما أي الشاهدان (قوله) ومن عدله جنون (الخ) هو خامس الفروع (قوله) بانه جنون أي حال يبعه مثلا (قوله) إن اختلفا بوقت واحد (الخ) سكت عن اختلاف التاریخ وقياس نظائره بتقديم ما يقتضيه فليراجع (قوله) والفعل يصدر من العاقل والجنون (الخ) سكت عما لو كان لا يصدر عادة إلا من أحدهما فقط ولعل المتقدم حيث بينة ذلك الأحاد كقديس بغيره سياق كلامه (قوله) من جهل حاله أي قبل من الأعسار أو اليسار (قوله) ولا كان شهدت بسفه أول بلوغه والآخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا ردد قبل البلوغ فإثبات الرشد والبلوغ نقل عن الأصل وإثبات السفه حيث استصحب له فليتامل سم (قوله) برشده أي أول بلوغه (قوله) فان قيد (الخ) أي بان اطلقا وانظر إذا قيدت أحدهما فقط ويظهر أخذ من نظائره انه كاطلاقها بل قديس دخوله في كلامه فليراجع (قوله) لان الأصل الغالب الرشد أي فتكون الأولى نافذة عن الأصل (قوله) سم (قوله) عليه أي على الإطلاق (قوله) قال أي ابن الصلاح (قوله) باحتياج نحو يقيم (الخ) الانسب بان يبيع قيم مال نحو يقيم بمائة

والمجموع قدر الثلث وان لم يبعها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الأول بالاجنبيين والثاني باقر الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ان كانا حائزين والاعتق من قدر حصتهما (قوله) والا كان شهدت بسفه أول بلوغه والآخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا ردد قبل البلوغ فإثبات الرشد والبلوغ نقل عن الأصل وإثبات السفه حيث استصحب له فليتامل (قوله) لان الأصل الغالب الرشد) فتكون الأولى نافذة

أدلتا أو أحدهما وكذا ان جهل حاله والفعل يصدر من العاقل والجنون فان لم يعرف له الاعقل قدمت بينة الجنون وخمسين لا بها نافذة أو الاجنون قدمت بينة العقل لذلك ولو شهدت بينة بأعسار من جهل حاله واخرى بيسار قدمت ان يفت ما يسره وبسبب وانه باق معه إلى الآن اما إذا علم أحدهما تقدم النافذة عنه وكذا بينة السفه والشدقان علم أحدهما قدمت النافذة عنه والا كان شهدت بسفه أول بلوغه والآخرى برشده قدمت فان لم يقيد بأول بلوغه قدمت الأولى لان الأصل الغالب الرشد وعليه يحمل إطلاق ابن الصلاح قدسهما قال كالجرح قال ولو تكررت بينتا يسار وأعسار كلها شهدت واحدة أو أحدهما شهدت الاخرى بضده قدمت التأخره الان يظن ان بينة الأعسار مستصحبة أعساره الأول ولو قامت بينة باحتياج نحو يقيم لبيع مال أو قيمته ما تفرخسون فباعه القيم به وحكم حاكم بصفة البيع ثم قامت أخرى بانه يبيع بلا حاجة أو بان قيمته مائة تنقض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لانه انما حكم

بناء على سلامة البينة من المعارض ولم تقسم فهو كما لو ازيلت بداخل بيته عارجم اقام ذو اليد بينة فان الحكم ينقض لذلك وخالفه السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالشك اذ التوقيع حدى وتخمين وقد قطع بينة الاقل على عيب فيها زيادة علم وانما نقض في المقيس عليه لاجل البداى الثابتة قبل وقوعه لم يشهد بان قيمة المسروق عشرة وشهد آخران بانها عشرة ونوجب الاقل لانه المتيقن بخلاف نظيره في الوزن لان مع بينة الاكثر زيادة علم اه واطال غيرهما كوله التاج واني زرعة في فتاوى في الاجارة وغيرهما الكلام في المسئلة حتى زعم التاج ان المسئلة في الرافعي فيها قولان من تخريج ابن سريج وهو عجيب منه فان صورة الرافعي في امرين عسوسين وهما الموت في رمضان وشوال ومستثنان امرين تخمينيين وشتان ما بينهما على انه اختلف في الرجوع من ذلك القولين فرجع الحجازي في مختصر الروضة اخذ من عبارتهما النقض وغيره من مختصر به على انه مبنى على ضعفه وان على الصحيح لا ينصو فيه نقض وعلى كل فلا شاهد في (٣٧) واحمد من هذين لما نحن فيه لما علمت من بعد ما بين

التخمينات والمحسوسات وما يتعجب منه ايضا زعم بعضهم ان المسئلة في التنييه وغيره هذا والذي يتعين اعتناؤه اخذا من تعليل السبكي بالشك وبه يصرح قوله في فتاوى به الزهرن لا يطل بقيام البينة الثانية مهما كان التوقيع الاول محتملا ووفقا لاني زرعة وغيره وان واقف السبكي الاسنوى والاذرعي وغيرهما حل الاول على ما اذا بقيت العين يصفانها وقطع بكذب الاول والثاني على ما اذا تلفت ولا وائر اوله يقطع بكذب الاول واعتمد شيخنا كلام ابن الصلاح ورد كلام السبكي فقال ويجب بالانلاسل ان ذلك نقض بالشك وما قاله قبل الحكم بخلاف مستلثنا ولهذا لو وقع التعارض فيها قبل البيع والحكم امتنعا كاصرح هو به اى خلافا

وخسين لحاجة انه قيمته وحكم الخ (قوله بالشك) المراد به غير اليقين بدليل ما بعده (قوله اذ التوقيع الخ) اى وقد قطع بينة الحاجة بوجودها دون بينة فيها وايضا المتيقن مقدم على الثاني (قوله ولقولهم الخ) عطف على لان الحكم الخ (قوله غيرهما) اى غير السبكي وابن الصلاح (قوله وغيرهما) اى الاجارة (قوله الكلام الخ) مفعول اطال (قوله هو) اى الزعم المذكور وقوله منه اى من التابع (قوله او شوال) الاولى الواو (قوله من ذلك القولين) اى في مسئلة الرافعي (قوله وعلى كل) اى من النقض وعدمه (قوله من هذين) اى الترجيعين (قوله في التنييه الخ) خبران (قوله هذا) اى اخذها (قوله وبه الخ) اى بالاخذ (قوله ووفقا الخ) عطف على اخذ الخ (قوله وان واقف السبكي) اى اطلاقه (قوله الاسنوى الخ) فاعل مؤخر (قوله حل الاول الخ) اى قول ابن الصلاح وقوله الثاني اى قول السبكي (قوله ولا وائر) اى في صفات العين (قوله كلام ابن الصلاح) اى اطلاقه (قوله بالانلاسل الخ) رد لاول من تعليل السبكي وقوله وما قاله قبل الحكم الخ رد لثاني منهما وعطف على اسم ان وخبره (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعد ماولى لنا كذا الوجه به سم اى فهذا الجواب لا يؤيد ما قاله ابن الصلاح بل رده (قوله فيها) اى في العين او في مستلثنا (قوله امتنعا) اى البيع والحكم كاصرح هو اى السبكي به اى بالامتناع حينئذ (قوله ونى تسليم الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله اى نى الشيخ تسليم ان ذلك نقض بالشك (قوله باطلاقة) متعلق بالنى والضمير لى بلاسل ذلك المنع (قوله والفرق الخ) في هذا الفرق رد على كلام ابن الصلاح سم (قوله محرم له) اى الحكم (قوله وعدمه) اى عدم التعارض قبل الحكم موجب له اى للحكم (قوله فاذا وقع الخ) اى الحكم (قوله بعد اشارة) اى البيع بمعنى ارادته (قوله وبهذا) اى الجواب العلوى (قوله ويجرى ذلك) اى الخلاف واعتماد التفصيل (قوله نحو وكيل الخ) اى كذا ناظر (قوله عليه) اى القيم (قوله لاها) اى المصلحة (قوله وثن المثل من صفات البيع) عطف على اسم ان وخبرها (قوله جواز له) اى جواز البيع القيم بوجود المصلحة (قوله في صفته) اى في ثمن المثل (قوله لا بد من اثباته) اى القيم (قوله فيكفها) اى اثبات المصلحة والنايت باعتبار المضاف اليه (قوله فكذا ثمن المثل) اى يكلف القيم او الوصى اثباته (قوله وفرقه) اى بين المصلحة وثن المثل (قوله ايضا) اى كالمصلحة (قوله ايضا) اى كثن المثل (قوله وكون هذا الشيء الخ)

عن الاصل (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعد ماولى لنا كذا الوجه به (قوله والفرق بين ما قبل الحكم الخ) في هذا الفرق

لبعضهم اه ونى تسليم ذلك باطلاقة غير متضخ والفرق بين ما قبل الحكم ما بعده واضح كيف والىوم يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا فالتعارض قبل الحكم محرم له وعدمه موجب له فاذا وقع واجبا ثم عورض وجب ان لا ينظر لمعارضه لان كان ارجح على ان السبكي يجوز عند التعارض قبل الحكم البيع بالاقول بعد اشارة ما لم يوجد جدر اغرب ويزاد في هذا يعلم ما في اطلاق شيخنا منع من البيع عند التعارض ويجرى ذلك كله في نظائر هذه المسئلة وبحث السبكي ان القول قول القيم في الاشهار وان بابه ثمن المثل وكذا نحو وكيل وعامل قراض قالوا بما صدق المولى اذا ادعى بعد كماله عليه البيع بلا مصلحة لانه مسوغ للبيع كاحتاج الوكيل لاثبات الكالفة من المثل من صفات البيع فاذا ثبت جواز له صدق في صفته لادعائه الصحوة ادعاء غيره الفساد اه وفيه نظر ظاهر بل الذى يتجه انه لا بد من اثباته الاشهار وثن المثل وليس كالمكيل وغيره لان نحو الوكيل لا يكلف اثبات مصلحة ثمن المثل اولى وما لم يقم الوصى فيكفها لانه لا يتصرف باذن المالك فكذا ثمن المثل وفرقه المذكور يرد بان ثمن المثل مسوغ ايضا وكون هذا الشيء يباع لحاجة المولى من صفات البيع ايضا لجعله الثمن صفة والحاجة مسوغة كالتحريم

فما له ونظره لادعائه الصحة يلزم عليه انه لا يكلف إثبات المصلحة لادعائه الصحة ايضا فحل تصديق مدعى الصحة حيث نثبت لم يكلف إثبات مسوغ البيع ولو شهدت بيته بان فلا نأخذ بهذا بوجهه بان آخر حكم به لآخر فقيل بحكم الحاكم الاخير لانه نسخ وقيل بتعارضان فيسقطان اى ويرجع واحد عامر بما يمكن مجته (٣٤٨) هنا فان اتحد الحاكم فقيل كذلك وقيل بلغى الثاني الذى يتجه انه لا فرق وان الحكمين

حيث اختلف تاريخهما
قدم السابق لان يرجح
الثاني بشئ مما نظير
مما في البيتين وزعم
النسخ هنا مشكل جدا الا
على القول المردود انه
ينفذ باطنا وان لم يكن باطنا
الامر كظاهره فان لم يؤرخا
كذلك تعارضتا نظير مما
في البيتين ايضا

(فصل في القائف)
المحقق للنسب عند الاشتباه
بما خصه الله تعالى به وهو
لغة متعجب الاثر والشبه من
قفوته تبعته والاصل فيه
خير الصحيحين انه عليه السلام
دخل على عائشة رضى الله
عنها ذات يوم مسرورا
فقال ألم ترى ان يجزأ اى
بجيم وزامين معجمتين
المدخل دخل على فرأى
اسامة بن زيد وزيدا عليهما
قطيفة قد غطيا رؤسهما
وبدت اقدامهما فقال ان
هذه اقداما بعضها من
بعض قال ابو داود كان
اسامة اسود وزيد ابيض
قال الشافعى رضى الله عنه
فلو لم يعتبر قوله لمنعه من
الاجازة فلا نه عليه السلام لا يقر
على خطأ ولا يمسر الا يعق
(شرط القائف) ما
تضمنه قوله (مسلم عدل)

أى وبأن كون الخ (قوله انه لا يكلف الخ) اى الولي الشامل للقيم والوصى (قوله حيث نثبت) اى حين أن لا يستلزم ادعاء الصحة عدم التكليف باثبات المصلحة (قوله وقيل بتعارض الخ) الظاهر الثابت (قوله بما يمكن الخ) اى كزيادة علم (قوله كذلك) اى كتمتع الحاكم فى جريان الوجهين (قوله انه لا فرق) اى بين تعدد الحاكم واتحاده (قوله انه) اى حكم الحاكم (قوله فان لم يؤرخا كذلك) اى بان اطلقا او احدهما او اتحد تاريخهما (قوله ايضا) اى كاختلاف التاريخ
(فصل في القائف) (قوله في القائف) إلى قوله وقضية كلامهما في النهاية الاقوله اى بجيم وزامين معجمتين وقوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام والى قول المتن وكذا لو اشتركا فى المغنى لا فوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام وقوله وكون ذلك اولى الى المتن (قوله المحقق للنسب) صفة كاشفة بحسب الاصطلاح ع ش عبارة المغنى والقائف لغة متعجب والآثار والجمع قاعة كباتع وباعه وشرعا من يلحق النسب الخ (قوله وزامين الخ) اى اولاهما مشددة مكسورة وسبى بذلك لانه كان كلا اخذا سير اجز راسه اى قطعه بجري (قوله قال ابو داود الخ) وعكسه الشيخ ابراهيم المروزي وقال غيره كان زيد اخضر اللون واسامة اسود اللون رشدي عبارة المغنى وسبب سروره عليه السلام بما قاله بجزان المناققين كانوا يظنون فى نسب اسامة لانه كان طويلا اسودا فى الانف وكان زيد اقصر ارباب السواد والياض اخضر الانف وكان طعنهم مغضبه له عليه السلام لاذ كانا حيه فلما قال المدخل ذلك وهو لا يرى الا اقدامهما سار به نقله الراعى من الائمة وقال ابو داود الخ وروى ابن سعد ان اسامة كان احمر اشقر وزيد مثل الليل الاسود اه (قوله قال الشافعى الخ) عبارة المغنى وزوى مالك ان عمر دعا قافئين فى رجلين تدعيهما لودا وشك النسب فى مولوده فدعاه قاتنارواه الشافعى رضى الله تعالى عنه يقول لانا قال مالك واحمد وخالف ابو حنيفة وقال لا اعتبار بقول القائف وهو محجوج بما مر وفى محائب المخلوقات عن بعض التجار انه ورث من ابيه علوكا اسود شيخا قال فكنت فى بعض اسفارى راى كبا على بعير والمملوك يقود فاجاز بنارجل من بني مدح فاعننى فاناظره ثم قال ما شبهه راى كبا بالقائد قال فرجعت الى اى فاخبرتها بذلك فقالت صدق وان زوجى كان شيخا كبير اذ مال ولم يكن له ولد فروجنى بهذا المملوك ثم تكئى واستلحقك وكانت العرب تحبكم بالغيافة وتفتخر بها وتعداهما اشرف علوما وهى والفراسة غرائز فى الطباع يعان عليها المحبول عليها ويعجز عنها المصروف عنها اه (قوله فلوم يعتبر قوله لمنعه الخ) اى وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثبت على ذلك وهل يجب له الاجرة على ذلك ام لا فى نظر الاقرب الاول ع ش (قوله وهل يجب) الاول وهى تجوز (قول المتن شرط القائف) اى شروطه معنى (قوله ما تضمنه قوله الخ) تصحيح للحمل (قول المتن مسلم عدل) اى فلا يقبل من كافر ولا فاسق معنى (قوله لمن بنى الخ) وقوله لمن يلحق الخ ببناء المفعول (قول المتن مجرب) بفتح الراء مخطفة فى معرفة النسب معنى (قوله للخبر الحسن لاحكام الاذو تجر به) الاستدلال بقديفيدقراءة مجرب فى المتن بكسر الراء فانظر هل هو كذلك رشدي تقدم اتقان معنى ضبطه مخط المصنف بفتح الراء (قوله وكايت شرط الخ) عبارة المغنى وكالا بولى القضاء لا بعد معرفة قلبه بالاحكام اه وهى احسن (قوله ان يعرض عليه ولدنى) بوجه (قوله بوجهه) نظره للضرورة ع ش (قوله فى اشتراط الثلاث) بل فى اشتراط الاربعة (قوله وهو ظاهر

رد على كلام ابن الصلاح

(فصل شرط القائف مسلم عدل مجرب الخ) (قوله ورده البلقين) كتب عليه مر

اى اسلام وعد التغير همامن شروط الشاهد السابقة ككونه بصيرا ناطقا رشيدا غير عدول بنى عنه ولا بعض لمن يلحق به لانه حاكم او قاسم قال فى المطلب عن الاصحاب جميعا ورده البلقين وهو متجه (مجرب) للخبر الحسن لاحكام الاذو تجر به وكايت شرط علم الاجتهاد فى القاضى وفسر اصله التجرب بان يعرض عليه ولدنى نسوة غير اثة ثلاث مرات ثم فى نسوة هى فيهن فاذا اصاب فى الكل فهو مجرب ام هو صريح فى اشتراط الثلاث واعتماده فى الروضة واصلها وهو ظاهر وان اطال البلقين فى اعتماده الا كافتاء مجرب فو كونه مع الام ذر شرط

بل للاولوية فيكون الاب مع رجال وكذا سائر العصبه والاقارب واستشكل البارزي خلو أحد أبيه من الثلاثة الاول بانه قد يعلم ذلك فلا يبقى فيه فائدة وقد يصيب في الرابعة انفا قال فالاولى ان يعرض كل صف ولدلو احد منهم او في بعض الاصناف ولا يخص به الاربعة فاذا اصاب في السك علت تجربته حيث ذاه وكون ذلك اولي ظاهره وحيث فلا ينافي قائلهم (والاصح اشتراط وصفين آخرين علما من العدالة المطلقة وصرح بهما للتحلف فيهما وما الحرقه المذكوره فلا يكتفي بالحق الا لمن (حذر) لما تقرر انه حاكم او قاسم (لا عدد) فيكون على الاصح قول واحد لذلك (ولا كونه مدليا) اي من بني مدح ليجوز كونه من (٣٤٩) سائر العرب بل العجب لان القباة علم فمن علمه

الخ عبارة الهامة لكن قال الامام العبرية بنقلة الظن وقد يحصل بدون ذلك اه زاد المعنى وهذا نظير ما رجحوه في تعلم جارية الصبي اه قال عرض قوله لكن قال الامام الخ فمتداه (قوله من الثلاثة الاول) اي الثلاث مرات الاول عرض (قوله انه قد يعلم) اي الجرب بذلك اي ان التجربة تكون تلك الكيفية (قوله فمن) اي في الثلاثة الاول (قوله واحد منهم) اي من الاصناف الاربعة (قوله ولا يخص به الاربعة) اي ولا غيرها اه عبارة المعنى ويبنى ان يكتفى بثلاث مرات او قد مر ان الامام يعتبر بنقلة الظن فتى حصلت بما في الروضة واما له البارزي كني اه (قوله علما من العدالة المطلقة) اي في المتن حيث لم يقبدها بقيد والشئ اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل رشدي اي وهو عدالة الشهادة (قوله لذلك) اي لما تقرر انه حاكم او قاسم (قول المتن فاذا تدعى) اي شخصان واحدما وسكت الاخر او انكر معنى وقوله وسكت الاخر محل نامل (قوله لقطا الخ) حيا او ميتا لم يتغير ولم يبدف معنى (قوله ويصح انتسابه) اي ولو انتسب في هذه الحالة محل بمعنى (قوله وكون النائم كذلك بعيد) وكذلك كون المعنى عليه والسكران كذلك بعيد حيث كان قائما بهما قريب الزوال عرض (قوله لكن الذي استحسنه الرافي الخ) عبارة المعنى والاشبه بالذهب كما قال الرافي تفصيل ذكره الفخار الخ (قوله فيعرض عليه) اي على القائف (قوله لامرأة) اي قوله وان انكر في النهاية الاما انه عليه ولي قوله قال البلقيني في المعنى الا قوله او وطى زوجته الى او وطى امته (قول المتن وتنازعا) اي ادعاه كل منهما او احدهما وسكت الاخر او انكر ولم يتخلل بين الوطيان حيضة كاسيا في معنى (قوله في طر واحد) راجع للطوف عليه ايضا (قوله ولا) اي بان تخلل بينهما حيضة (قوله لتعذر عوده) اي القيد الاتي في كلام المصنف هو قوله فان تخلل الخ عرض (قوله لا يمكن عوده اليها) اي الى جيمه ما لتعذر ذلك في بعضها معنى لعل هذا البعض قول المتن واما الخ لان قوله ولم يستبرأ الخ معن عن القيد الاتي (قوله او انكر) اي الوطيان (قوله فان لم يكن قائف) الى الكتاب في النهاية الا قوله وعمل الى قال البلقيني وقوله وقيل الى وفيما اذا (قوله فان لم يكن قائف) اي في مسافة القصر (تنبيه) لو قلت سقطا عرض على القائف قال الفوراني اذا ظهر فيه الخطط دون مالم يظهر فائدة ايما اذا كانت الموطوءة امه وابعا احدهما من الاخر بعد الوطء الاستبراء ان البيع هل يصح واما ولد عن بنت في الحره ان العدد تنقضي بعن منهما معنى (قوله او تجبر) اي الى الحق بهما او نفاه عنهما وروض معنى (قوله اعتبر انتساب الولد الخ) اي الى احدهما بحسب الميل الذي يجده ويجس ليختار ان امتع من الانتساب لان لا يجد ميلا الى احدهما فيوقف الامر بلا جسد الى ان يجد ميلا ولا يقبل رجوع قائف عن الحافة الولد باحدهما الا قبل الحكم بقوله لم يقبل قوله في حق الاخر لسقوط الثقة بقوله ومعرفة وكذا لا يصدق لغير الاخر الا بعد معنى امكان تلمع مع امتحان لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله بعد كاله) اي بالبلوغ والعقل معنى واسنى (قوله وبرهنوا الخ) عبارة المعنى لان الوطء لا بد ان يكون على التعاقب واما الاجتماع الاول مع ما باله او انعقد الولد منه حصلت عليه غشاة تمنع من خلط ماء الثاني بماء الاول كما نقل عن اجماع الاطباء اه (قوله لا لاشتر الك في الفرائض) لعله احتراز عن الجهور

وطئا (مشتراكهما) في طهر واحد والافو للثاني كما يؤخذ من كلامه الاتي قياسا لتعذر عوده الى هذا بينهما صور الا يمكن عوده اليها (او وطى زوجته فطلق فوطئها اخر يشبهه او تكاح فاسد) كان تكاحا في العدة جاهلا بها (او وطى) امته فباعا فوطئها المشتري ولم يستبرأ وواحد منهما) فيعرض عليه او مكلفا ويلحق بمن الحقة منهما وان انكر لان الحق فيه لله تعالى وانكر الان الولد صاحب حق في النسب فلا يسقط حقه بانكار الغير بخلاف الجهور فان لم يكن قائف او تجبر اعتبر انتساب الولد بعد كاله وعمل بالحق القائف لما مر في الخبر ولاستحالة انعقاد شخص من ماء شخصين كما اجم عليه الاطباء وبرهنوا عليه قال البلقيني ولو كان الاشتباه للاشتراك في الفرائض

لم يعتبر الحاق القاتف إلا بما حكم حاكم ذكره الماوردي وحكامه في المطالب في ما نهى كلام الاحكام (وكذا الوطى) بشبهة (مشكوكه) لغیره
نكاحاً صحيحاً كما باصله استثنى عنه بقوله الآتي في نكاح صحيح (في الأصح) ولا يتعين الزوج للحاق بالاشتباه ولا يثبت ذلك حتى يعرض على
القاتف إلا بينة بوطء الشبهة فلا يكتفى (٣٥٠) اتفاق الزوجين والوطى لأن الولد له حق في النسب وليس ذلك حجة عليه هذا ما ذكره

السابق كما يفيد ما يأتي عن الرشيدى قيل الكتاب (قوله) إلا بما حكم الحاكم (أى بالحاق القاتف) عرض أى
فيكون الحاقه بمنزلة شهادة البينة عبارة رسم عبارة العباب ولا يصح الحاق القاتف حتى يأمربه القاضي
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضي أن لم يكن حكمه بانه قاتفاه (قوله) فى ملخص كلام الخ (أى عن ملخصه
نهاية (قوله) بشبهة) إلى الكتاب فى المعنى إلا قوله كما باصله إلى المتن وقوله هذا ما ذكره إلى وكالينة وقوله
هذا أن الحق له ولو الحق قاتف وقوله وقيل إلى وفيما إذا (قوله) ولا يثبت ذلك (أى وطء الشبهة) وقوله
حتى يعرض الخ حتى تعاليمه لا غاية (قوله) اتفاق الزوجين الخ (أى على وطء الشبهة) (قوله) وليس ذلك (أى
الاتفاق (قوله) حجة عليه) أى على الولد فإن قامت به بينة عرض على القاتف معنى ونهاية (قوله) هذا ما ذكره
الرافى هنا لكن اعتمد البقنى الخ) عبارة النهاية ما ذكره المصنف فى الروضة هنا هو المعتمد أن لم يذكره
فى العمان واعتمد البقنى الا كفاء بذلك الاتفاق قال عرض قوله هو المعتمد أى حيث لا بينة يلحق
بالزوج (قوله) وكالينة تصديق الولد الخ) وعلى هذا يفيد كلام المتن باقامة بينة وطء أو تصديق الولد
المسكف أباه معنى (قول المتن) فإذا ولدت أى تلك المطروحة فى المسائل المذكورة معنى أو لم يدعيه بالادعاء
أحدهما وسكت الآخر أو انكره معنى (قوله) أى القاتف (أى يفلح من الحق به منهما معنى) (قوله) لظهور
انقطاع تعلقه بالخ) أى وإذا انقطع عن الأول تعين للثاني معنى (قوله) على البراءة منه) أى من الأول معنى
(قول المتن) اتفاقاً اسلامياً وحرية) أى يكونهما مسلمين حرين أم لا أى كسمل وذى وحر وعبد معنى (قوله) هذا
الخ) أى قول المصنف وسواء فيه الخ عرض (قوله) وأن ألحقه بالبعد) أى ألحقه به بنفسه كاجته شيخنا
معنى (قوله) ولو ألحق قاتف الخ) أى بأحدهما وقوله وقاتف أى بالآخر بشبهة معنى أى كالحق وتشاكل
الاعضاء ولو ألحق القاتف التوأمين بآئين بان الحق أحدهما باحدهما الآخر بالآخر بطل قوله حتى
يمتنع ويغلب على الظن صدقه فيعمل بقوله كالحق الواحد بآئين ويعلل ايضا قول قاتفين اختلاف
الألحاق حتى يمتنح ويغلب على الظن صدقهما ويلغو انتساب بالغ أو توأمين إلى آئين فإن رجع أحد
التوأمين إلى الآخر قبل ويؤمر البالغ بالانتساب إلى أحدهما متى أمكن كونهما عرض على القاتف
وإن أنكره الآخر وأنكره لأن الولد حق فى النسب فلا يسقط بالانكار من غيرهم ويتفان عليه إلى أن
يعرض على القاتف وينتسب ويرجع بالنفقة لم يراجعه الولد على من لحقه أنفق باذن الحاكم ولم يدع
الولد ويقلان له الوصية التى أوصى له بها فى مدة التوقف لأن أحدهما هو موافقة الحامل على المطلق فيعطىها
لها ويرجع بها إلى الآخر أن الحق الولد بالآخر فإن مات الولد قبل العرض على القاتف عرض عليه ميتاً لأن
تغيرا ودفن وإن مات مدعيه عرض على القاتف مع أبيه وأخيه ونحوه من سائر العصبه معنى وروض مع
شرح هو لحتى يمتنح ويغلب على الظن صدقهما على أمل (قوله) ويلحق بمن وأفته) أى يعمل بقوله
والصلة جارية على غير من هـى له ولم يبرز لعدم الإلbas على مذهب الكوفيين وقوله لمنهما أى من القاتفين
الأولين (قوله) وفيما إذا ادعاء مسلم) عبارة المعنى فلا ادعاء مسلم وذى وأقام الذى بينة تبعه نساودينا كما
لواقمها المسلم ألحقه بالحاق القاتف أو بنفسه كاجته شيخنا تبعه نساودينا لأن الاسلام يعلم ولا يعل عليه
فلا يحضنه لعدم أهليته لحضاته (قوله) يقدم ذو البينة) أى ثم يحكم الحاكم بالحاقه بمن الحق به كما مر
(قوله) لم يعتبر الحاق القاتف إلا بما حكم الحاكم) عبارة العباب ولا يصح الحاق القاتف حتى يأمربه القاضي
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضي أن لم يكن حكمه بانه قاتفاه (قوله) هذا ما ذكره الرافى الخ) وهو
المعتمد مرش (قوله) وكالينة تصديق الولد المسكف) كتب عليه مر

الرافى هنا لكن اعتمد
البقنى ما اقتضاه كلامه فى
المان انه يكتفى بذلك الاتفاق
وكالينة تصديق الولد
المسكف لما تقرر ان له حقاً
(فاذا ولدت لما بين ستة
اشهر واربع سنين من
وطئها وأدعيه) أولم
يدعيه (عرض عليه) أى
القاتف لامكانه منها
(فان تخلف بين وطئها
حيضة) (الولد) (الثانى)
وان ادعاء الأول لظهور
انقطاع تعلقه به لإدخال الحيز
أماره ظاهره على البراءة
منه (الان يكون الأول
زوجاً فى نكاح صحيح)
والثانى وطأ بشبهة ونكاح
فاسد فلا ينقطع تعلق
الأول لأن إمكان الوطء
مع فراش النكاح الصحيح
قائم مقام نفس الوطء
والإمكان حاصل بعد الحيضة
مخلاف ملك البين والنكاح
فاسد فانها لا يثبتان
الفراش إلا بعد حقيقة
الوطء (وسواء فيهما) أى
المتنازعين (اتفاقاً اسلامياً
وحرية أم لا) كما مر فى
اللقط لأن النسب لا يختلف
مع جهة استحقاق العبد هذا
أن ألحقه بنفسه والا كان
تداعياً أخوة المجبول فيقدم
الحرم لأمه ان شرط من

يلحق بغيره أن يكون وارثاً حائزاً أو يحكم بحرية أو أن ألحقه بالعبد لا احتمال انه ولد من حره ولو ألحق قاتف بشبهه
ظاهر وقاتف بشبهه حتى قدم لأن معه زيادة حذوق بصيرة وقيل يقدم الأول وأبدى شارح احتمال انه يعرض على ثالث ويلحق بمن وأفته
منها كاجل بمنزلة فى اختلاف جواب المأفوز ويرد بان القاتف حاكم بخلاف المأفوق فلا يقاس به وفى ما إذا ادعاء مسلم وذى يقدم ذو البينة نسباً

تعبه نسباً فقط فلا يحضنه
 (كتاب المتق) أي
 الاعتاق المحصل له وهو
 إزالة الرق عن الأدي من
 عتق سبق أو استقل ومن
 عبر بإزالة الملك احتاج
 لزيادة إلى مالك تقرباً
 إلى الله تعالى ليخرج بقيد
 الأدي الطير والبائم فلا
 يصح عتقها على الأصح
 وقال ابن الصلاح الخلاف
 فيما يملك بالأصطاد أما
 البائم الأنسية فاعتاقها من
 قبيل سوائب الجاهلية وهو
 باطل قطعاً ما ورواية في
 نعم إن أبا الدرداء كان
 يشتري العسافير من
 الصبيان ويرسلها تحمل أن
 صحت عن أن ذلك رأى له
 ويقيد إلى مالك الوقف
 لأنه مملوك له تعالى ولذا ضمن
 بالقيمة وما بعده لتحقيق
 الماهية لا لإخراج الكافر
 لصحة عتقهم لم يكن قرينة
 على أن قصد القرينة يصح منه
 وأن لم يصح له ما قصدوه له
 قبل الإجماع قوله تعالى
 فك رقبة وخبر الصحيحين
 من اعتق رقبة مؤمنة
 وفي رواية أمر أسلم اعتق
 الله بكل عضو منها عضواً من
 أعضائه من النار -

عن البلقيني رشيدى (قوله ودينا) ومعلوم أن محل إلحاقه بالذي في الدين إذا لم تكن أمه مسلمة رشيدى (قوله
 فلا يحضنه) أي فلا يكون له حق في تربيته وحفظه ولا يحكم بكفره تبعاً له وأما النفقة فيطالبها بمقتضى
 دعواه أنه ابنه ع (خاتمة) واستحقاقه لهما بالنسبة وله زوجة فأنكرته زوجته لحقه عملاً بأقراره
 دونها لجواز كونه من موطئ شبهة أزوجة أخرى وإن ادعت والحالة هذه امرأة أخرى وانكسر وزوجها أقال
 زوج المسكر فوزوجة المسكرينين تعارضتا فاستقطان ويعرض على القائف فإن الحقة بها الحقا وكذا
 زوجها على المصوص كما قاله الأسنوى خلافاً لما جرى عليه ابن المقرئ أو بالرجل لحقه وزوجته فإن لم يقيم
 واحداً منها بينة فلا يصح كما قاله الأسنوى أنه ليس ولد واحد منها ولا يسقط حكم قائف بقول قائف
 آخر معنى وإسنوى

(قوله أي الاعتاق إلخ) أشار به إلى أن العتق مجاز من باب إطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبنى على أن
 العتق لازم مطاوع لا عتق إذ يقال اعتقت العبد عتق وجوز بعضهم استعماله متعدداً يقال عتقت العبد
 وأعتقته وعليه فلا حاجة إلى التجوز ع ش عبارة الرشيدى بل مر عن تحرير المصنف أن العتق مصدر أيضاً
 لعتق بمعنى اعتقه (قوله وهو إلخ) أي شرعاً معنى (قوله من عتق سبق إلخ) أي ما عود من قولهم عتق
 الفرس إذا سبق وعتق الفرح إذا طار واستقل فكان العبد إذا فك من الرق تخلص ويستقل معنى (قوله
 بإزالة الملك) أي عن الأدي سيد عمر (قوله لا إلى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى
 يفارق العتق الوقف وإلا فالعتق مملوك لله تعالى كسائر الموجودات سم (قوله تقرب إلى الله تعالى) هذا
 معتبر على التعبير من مآخذها لما يرمي منه صنيعة من اختصاصه بالتأني الذي جرى عليه السيد عمر فيما يأتي عنه
 (قوله ليخرج) متعلق بقوله احتاج إلخ لكن بالنسبة للعطوف الإتي فقط خلافاً لما يرمي منه صنيعة من توقف
 خروج نحو الطير بقيد الأدي إلى تلك الزيادة أو الأسبك السالم أن يقول من عتق سبق أو استقل وهو إزالة
 الرق عن الأدي تقرب إلى الله تعالى ومن عبر بإزالة الملك احتاج لزيادة إلى مالك ليخرج بها الوقف
 وخرج بقيد الأدي إلخ (قوله تحمل إلخ) إنما يحتاج إلى هذا الحل لو قصد أبو الدرداء بإرسال العسافير
 الاعتاق الشرعي المقضي لعدم صحة تملك الخلق لتلك العسافير بوجه خلاف ما إذا قصد بذلك تخلصها من
 أياد الصبيان فقط فإنه لا يخاف المذهب بل ينبغي الحل عليه إلا أن تثبت الرواية بذلك (قوله لأنه مملوك له
 تعالى) في هذا التعليل نظر لأن العتق بل جميع المخلوقات مملوك له تعالى أيضاً والأولى أن يقول مملوك
 للوقوف عليه حكماً ولذا (قوله لتحقيق الماهية إلخ) لك أن تقول يلزم من تحقيقها به اعتباره فيها وإلا فلا
 معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتباره فيها إخراج الكافر لعدم تحققه فيه كاهو مبنى ما قبل الملاوة
 وإلا لا تحمها بما تمسك به السيد عمر أيضاً ما نصه هذا لا يلائم قوله أنفاً احتاج لزيادة إلخ إلا
 أن يقال هذا أيضاً يحتاج إليه في تحقيق الماهية وأن لم يكن محتاجاً إليه في الجامعة والمأمية أه وقد يقال
 يلزم على هذا الجواب أنه حينئذ لا بد منه في التعبير الأول أيضاً وليس من مدخول الزيادة كما يفيد أى
 اللبسة صانع النهاية (قوله وخصت الرقبة إلخ) أي في الآية والخبر (قوله كالنفل الذي فيها) أي في رقبة
 الرقيق فهو عيسى به كتحبب الدابة بالجسلى في عتقها فإذا اعتقه أطلقه من ذلك النفل الذي كان في
 رقبته معنى (قوله وهو رقبة إلخ) أي العتق النجس من المسلم المملوك في الصدق من الرافعي أن التعليق
 ليس بقدره وإنما يقصد به بحث أو منع أي أو تحقيق خبر بخلاف التدبير وكلامه يقتضى أن

(كتاب المتق)

(قوله لا إلى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى يفارق العتق الوقف وإلا فالعتق مملوك
 لله تعالى كسائر الموجودات (قوله لتحقيق الماهية إلخ) لك أن تقول يلزم من تحقيقها به اعتباره فيها وإلا
 فلا معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتباره فيها إخراج الكافر لعدم تحققه فيه كاهو مبنى ما قبل
 الملاوة وإلا لا تحمها بما تمسك به (قوله لأن الرق كالنفل) أي أنه بمنزلة النفل وعمل النفل الرقبة

يعلم أن عتق الذكر أفضل وفي رواية من أعتق رقبة مؤمنة كانت ثداه من النار وخصت الرقبة بالذكر لأن الرق كالنفل الذي فيها وهو رقبة

أجمعين وأكثر من بلغنا
عنه ذلك عبد الرحمن بن
عوف رضى الله عنه فإنه
جاء عنه أنه اعتق ثلاثين
الف نسمة وعن غيره أنه
اعتق في يوم واحد ثمانية
آلاف عبد وكانه ثلاثة
عتيق وصيفة ومعق
ولكونه الاصل بدأ به فقال
(إنما يصح من حر كامل
الحرية مختار) مطلق
التصرف ولو كافر احريا
كسائر التصرف المالى فلا
يصح من مكاتب ومبعض
ومكره ومحجور عليه ولو
بفلس نعم تصح وصية
السفيه به وعتقه فن الغير
بأذن معتق مشترك قبل قبضه
وامام لقن بيت المال كإباتي
وولى لقن مولى عن كفارة
مرتبة على مامر وراهن
موسر لم رهون ووارث
موسر لقن التركة وهذا علم
أن شرط العتيق أن لا يتعلق
به حق لازم غير عتيق يمنع
يبيع كرهن والراهن
ممسر بخلاف نحو إجارة
واستيلاد ولو قال بائع
لمشترق منه شراء فاسدا
أعتقه فاعتقه لم يعتق على
البائع على ما قاله الماوردى
لأنه إنما أذن بناء على أنه
ليس بملكه كورد بأن العتيق
لا يندفع بالجلل إذا العبرة
فيه كسائر العقود بما في
نفس الامر لا بما في ظن

تعلقه العارى عن قصد ما ذكر كالندير وهو كما قاله شيخنا ظاهر معنى وبأن عن النهاية ما وافقه (قوله) ولم يذكره) أى كون الاعتاق قرينة (قوله) بالاولى) أى لملئه منه بالاولى (قوله) وأكثر من بلغنا الخ) عبارة المغنى (قائدة) اعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحو يده من حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة واعتقت عائشة تسعا وستين نسمة وعاشت كذلك واعتق أبو بكر كثيرا واعتق العباس سبعين واعتق عثمان وهو محاصر عشرين واعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة واعتق عبدالله ابن عمر الفأوا اعتمر الف عمرة وحج ستين حجة وحبس ألف فرس في سبيل الله واعتق ذو الكراع الحميري في يوم ثمانية آلاف واعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا (قوله) وغيره الخ) فى عطفه على قوله عنه أنه الخ ما لا يخفى فالاولى عطفه بتقدير بلغنا على قوله أو أكثر الخ (قوله) كامل الحرية) إلى قوله نعم يصح فى المغنى وإلى قول المتن وإضافته فى النهاية إلى قوله أما العتيق إلى ويجرى وقوله ولو يتردد النظر إلى المتن (قوله) ولو كافر الخ) ويثبت لاؤه على عتيقه المسلم سواء اعتقه مسلما أم كافرا ثم أسلم مغنى واسنى (قوله) ومكره) بشرط أن لا ينوى العتيق سم عبارة عش أى بغير حق أما إذا اشترى عبدا بشرط العتيق وامتنع منه فأكرهه على ذلك فإنه يعتق لانه أكره بحق أه وعبارة المغنى ومكره بغير حق ويتصور الإكراه بحق فى البيع بشرط العتيق ويصح من سكران ولا يصح عتيق موقوف لأنه غير مخلول ولأن ذلك يبطل به حق بقية البطون أه (قوله) وصية السفيه الخ) أى أو المبعوض يعتق ماملuke ببعضه الحر أو تديره أو تعلق عتيقه بصفة بعد الموت لأنه بالمرتبة يزول عنه الرق فيصير أهلا للولاية عش (قوله) وعتقه) أى السفيه (قوله) فى التبر الخ) الاول لقن الغير باللام (قوله) وعتيق مشترك الخ) أى المبيع (قوله) على ما باتى) كذا فى النهاية قال عش قوله على ما باتى والمتخذ منه عدم الصحة أه وقال الرشيدى الذى باتى له الجرم بعد الصحة لا غير وقد نفع هنا أن حجر وكلام الخطيب فى شرح الغاية فى فصل الولاء موافق لابن حجر أه (قوله) وهذا علم أن شرط العتيق الخ) لعله علم من عدم نفوذ العتيق من المفلس ومن الراهن المعسر يتعلق حق الترماء والمرتهن بالعتيق عش (قوله) أن لا يتعلق به حق الخ) بأن لا يتعلق به حق أصلا أو تعلق به حق جائز كالعمار أو تعلق به حق لازم وهو عتيق كالمسئولة والمكاتب أو تعلق به حق لازم غير عتيق لا يمنع يبيع كالمؤجر مجرى (قوله) غير عتيق) صفة لقوله حق لازم وقوله لا يمنع يبيع صفة أخرى له والمتبادر أنه أحترز بقوله غير عتيق عن الاستيلاد لكنه ليس بعتق إلا أن يريد بالعتق ما يتضمن حق العتيق وقد يقال هذا الضابط غير موجود فى الرهن إذا كان الراهن موسرا فليتأمل سم ورشيدى (قوله) بخلاف نحو إجارة) أى فانه لو كان لازما إلا أنه لا يمنع البيع رشيدى عبارة عش أى فلا يمنع اعتاقه وأن اعتقه على عوض مؤجل والفرق بينه وبين الكتبة حيث لا تصح من المؤجر أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء النجوم والمؤجر عاجز عن الضرغ لتحصيلها والعتق يحصل حالاً وإن تأخر أداء ما على عليه فاشبهه مالى بالعمى بضمن فى ذمته (قوله) لا يندفع بالجلل) أى بكونه باقياً على ملكه أو خرج عنه فهو باعتبار نفس الاسروكيل عن المالك المتلمس للاعتبار عش (قوله) جاهلا) أى بكونه عبده (قوله) وهذا) أى يتصرح بهم بذلك (قوله) بصفة) إلى قوله فليس للوارث فى المغنى إلى قوله نعم عقد التعليق إلى ولا يشترط وقوله قبل إلى وأهمه وقوله نعم إلى وليس لمعلقه (قوله) كجنون السيد) أى فلو قال السيد لعهده أن جننت فأنت حر عتيق العبد وهذا قيد يخالفه ما باتى من أن العبرة فى نفوذ العتيق بوقت الصفة دون وقت التعليق إلا أن يصور ما باتى بصفة محتمل وقوع عافى من الحجر وغيره وما هنا بصفة لا يمكن وقوع عافى غير من الحجر وهذا الفرق بناء على ما باتى هنا من أن العبرة فى نفوذ العتيق بحال وجوده

(قوله) غير عتيق) صفة لقوله حق لازم وقوله لا يمنع يبيع صفة أخرى والمتبادر أنه أحترز بقوله غير عتيق عن الاستيلاد لكنه ليس بعتق إلا أن يريد بالعتق ما يتضمن حق العتيق وقد يقال هذا الضابط غير موجود فى الرهن إذا كان الراهن موسرا فليتأمل (قوله) ورد بأن العتيق) كتب عليه م الكلف ومن ثم صرحوا بأنه لو قال غاصب عبد المالك أعتق غدى هذا فاعتقه جاهلا تغذى المالك وهذا المبدأ اقتضاه من كلام الماوردى (ويضح لتعليقه) بصفة محققة ومحتملة بعوض وغيره كجنون السيد ما فيه من التوسعة لتحصيل القرينة

الصفة أو ما على ما سياتي في آخر كتاب الزبير أن الاصح أن العبرة بوقت التعليق فلا إشكال عمن يحذف
(قوله) نعم عند التعليق (الخ) عبارة النهاية وهو غير قربة إن قصد به حث أو منع أو تحييت خبر وإلا فقرة
 اه ومر عن المتن وشيخ الاسلام ما يؤتمه **(قوله)** أما العتق نفسه (الخ) محل تأمل لأن الذي رصف بكبره قربة
 أو غير قربة فقول المكلف فعله هنا عند التعليق لا غير وأما العتق الذي هو زوال الرق عند وجود المعلق
 عليه فليس بفعل له بل اثر من آثاره فليتأمل سيد عمر وقد يقال إن الاثر المترتب على فعله بمنزلة فعله له في
 كلامهم نظار لا تخصي **(قوله)** فقرة) أي حث كان من المسلم عمن ورشدي **(قوله)** مطلقاً) أي مزجها
 أو معلقاً **(قوله)** ويجري (الخ) لا يخفى أن الزوجة في الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك
 أو يفرق بأن العتق مرغوب غالباً فلا يحصر على مراعاة السيد أو يفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة
 السيد وبين غيره سم أقول قياس نظره في الطلاق إلى الغالب الثاني وإرجاع **(قوله)** ولا يشترط
 لصحة التعليق (الخ) أي ما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار إطلاق التصرف فيها ليس بمراد معنى **(قوله)** لصحته
 (الخ) عبارة المغني فإنه يصح تعليقه من الرهن المعسر والموسر على صفة توجد بعد الفك أو يحتمل وجودها
 قبله وبعبارة وكذا من مالك العبد الجاني التي أملت الجناية برقبته ومن المحجور عليه بفلس أورده اه
(قوله) ومرة تد) أي لا العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة عمن **(قوله)** قبل (الخ) أقره منه أصح
 في باب الوقف خلاف مضمونه حيث قال هناك أما ما يضي التحريم كذا جاء رمضان فقد رقت هذا المسجد
 فإنه يصح كإحتماله ابن الرقة لأنه حينئذ كالعق انتهى وعليه فيجاب عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة
 التعليق إن أراد أن تعليق يطلعه وإن أراد تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم سم **(قوله)** ولا يصح تعليقه
 جملة حالية **(قوله)** ورد (الخ) على المرجح فيه أي الوقف محتمل مع التعليق كإسنائه **(قوله)** صحة تعليقه
 أي العتق عمن **(قوله)** أنه لا يتأثر (الخ) أي بخلاف الوقف معنى **(قوله)** له) أي للسيد **(قوله)** أو توقيته
 عطف على أن شرط الخيار له وقضية صنع المغني عطفه على شرط فاسد **(قوله)** فيتأبد) أي والغا توقيت
 معنى **(قوله)** وإن أقرن بما فيه (الخ) أي أقرن الشرط الفاسد بتعليق فيه (الخ) **(قوله)** أفسده) أي أفسد
 الشرط العوض رشدي **(قوله)** وليس لعلقه رجوع (الخ) أي لا يعتد به وقوله لا يعود أي التعليق وقوله
 يعود أي الرقيق إلى ملك البائع عمن والاولى ملك المعلق **(قوله)** ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت (الخ)
 هذا موصو كاهو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخل الدار فانت حر
 فان التعليق يبطل بالموت كاهو ظاهر وإن لم يبطل في الاول لأنه لا قيد للمعلق عليه بما بعد الموت صاروصية
 وهي لا تبطل بالموت سم ورشدي وسياتي ما يصرح بذلك وهو أنه إذا علق بصفة وأطلق أشرط وجودها
 في حياة السيد عمن **(قوله)** فعله) أي العبد عمن **(قوله)** وامتنع منه بعد عرضه (الخ) ولو عاد بعد الامتناع

(قوله) نعم عند التعليق ليس قربة) قال في شرح الروض نقلاً عن الرافعي وإما بقصد به حث أو منع أو أي أو
 تحقيق خبر بخلاف التدبير قال وكلامه يقتضي أن تعليقه العاري عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو ظاهر اه
(قوله) ويجري (الخ) لا يخفى أن الزوجة في الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك أو يفرق بأن
 العتق مرغوب غالباً فلا يحصر على مراعاة السيد أو يفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة السيد
 وبين غيره **(قوله)** قبل (الخ) أقره مع أنه تقدم في الوقف ما يمنع مضمونه من عدم صحة تعليقه وقف المسجد
 حيث قال هناك أما ما يضي التحريم كذا جاء رمضان فقد رقت هذا المسجد فإنه يصح كإحتماله ابن الرقة
 لأنه حينئذ كالعق اه وعليه فيجاب عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة التعليق إن أراد أن تعليق
 يبطله وإن أراد أن تعليق لا يعتبر فما قاله مسلم **(قوله)** ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت بموت المعلق (الخ) هذا
 موصو كاهو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخل الدار فانت حر
 فان التعليق يبطل بالموت كاهو ظاهر وإن كان يترجم خلافه من هذه العبارة وإن لم يبطل في الاول لأنه
 لما قيد المعلق عليه بما بعد الموت صاروصية وهي لا تبطل بالموت

نعم عقد التعليق ليس قربة
 بخلاف التدبير أما العتق
 نفسه فقرة مطلقاً ويجري
 في التعليق بفعل المبالى
 وغيره هنا ما في الطلاق
 ولا يشترط لصحة التعليق
 إطلاق التصرف لصحته
 من نحو رهن معسر
 ومفلس ومردقيل وقت
 المسجد تحرير ولا يصح
 تعليقه ورد بأن حد العتق
 السابق يخرج هذا فلا
 يرد على المتن وأفهم صحة
 تعليقه أنه لا يتأثر
 بشرط فاسد كان شرط
 الخيار له أو توقيته فيتأبد
 نعم إن أقرن بما فيه
 عوض أفسده ورجع
 بقيمة نظير ما في النكاح
 وليس لعلقه رجوع بقول
 بل ينحوي ولا يعود بعدوه
 ولا يبطل تعليقه بصفة
 بعد الموت بموت المعلق
 فليس للوارث تصرف فيه
 إلا أن كان المعلق عليه
 فعله وامتنع منه بعد عرضه
 عليه

﴿فرع﴾ أفتى القلبي في إن حافظت على الصلاة فانت حر بأنه يعتق إن حافظ عليها إلى الحس أدام وإن لم يصل غيرها فيها يظهر سنة كاستبراء الفاسق اه ويردد النظر فيها لو اخل بها لعذر والقياس أن العذر إذا باح إخراجها عن الوقت كانقاذ مشرف على هلاك لم يؤثر ولا اثر (رو) تصح (إضافته إلى جزء) من الرقيق معين كيد ويظهر ضبطه بما مر في الطلاق بما يقع باضافته اليه أو مشاع كيمض أو ربع (فيعتق كله) الذي له من مومر ومسر سرة نظير ما مر في الطلاق وذلك لخبر أحد أئمة داود بذلك وضح عن ابن عباس رضي الله عنها ولم يعرف له مخالف من الصحابة وقد لا يعتق كله بان وكل وكلا في إعتاق عبده فاعتق نصفه فيعتق فقط واستشكله الاسنوي بأنه لو وكله شريك في عتق نصيبه فاعتقه الشريك سرى لنصيبه قال فاذا حكم بالسراية إلى ملك الغير هنا ففي ملك الموكل اولى ويجاب بان الذي سرى اليه العتق هنا ملك المباشر للاعتاق فكفي فيه أدنى سبب وامامهم

وأبى بالفعل قبل تصرف الوارث فالذي يظهر أنه يعتق والله أعلم سيد عمر (قوله) إن حافظت على الصلاة (الح) بيقى ما لو قال إن حافظت على الصوم والحج مثلاً تكن المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة في نظره في الاول ظاهر في الصوم سم (قوله) أي الحس (الح) أي فلا يتركها إلا للضرورة كنوم أو جنون عرش (قوله) والقياس (الح) هذا هو الظاهر عرش (قوله) من الرقيق إلى قول المتن وصرحه في النهاية والمغنى (قوله) ضبطه أي الجزء (قوله) بما يقع باضافته أي الطلاق (قوله) الذي له) سيد ذكر محترمه (قوله) سرياً راجع لقول المصنف فيعتق كله أي لا تعبير بالجزء عن الكل وهو وجه ثان في المسئلة والخلاف ثمرات في المطر لا ترشيدى وسيأتي ذلك الوجه في الشارح وبعض تلك الثمرات عن المغنى (قوله) نظير ما مر في الطلاق أي من أنه تصح إضافته إلى أي جزء ليس فضلة كاليد ونحوها عرش (قوله) وذلك أي عتق الكل باضافته إلى الجزء (قوله) خبر أحد (الح) أي والنسائي بذلك أي أن رجلاً اعتق شقصاً من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله شريك معنى (قوله) ولم يعرف له مخالف (الح) أي فصار إجماعاً سكوتياً (قوله) بان وكل وكلا في إعتاق عبده (الح) أنظر هل مثله ما إذا وكله في عتق البعض فقط فإن كان مثله فأوجه التخصيص في التصور أي يعتق الكل وإن لم يكن مثله فأوجه الفرق مع أن المتبادر أنه اولى بالحكم بما هنا رشيدى عبارة عرش وحاصله أي ما في شرح الروض أنه لو وكله في إعتاق كل العبد أو بعضه بخلاف الموكل واعتق دون ما وكل في إعتاقه وهو نصف العبد أو ربعه مثلاً لم يسر اه (قوله) فاعتق نصفه (الح) بيقى ما لو وكله في إعتاقه يد مثلاً فاعتقه ما قبل بلغ أو يصح ويسرى إلى الجميع فيه نظر والاقرب الثاني صونا لعبارة المكلف عن الانعام ما مكن بيقى أيضاً ما لو وكله في إعتاق جزء منهم فاعتقه فلا يسرى فيه نظراً والاقرب الاول لأنه من باب التعبير بالجزء عن الكل صيانة لعبارة المكلف عن الانعام عرش (قوله) فيعتق فقط أي النصف فلو اعتق بعضه فأى قدر يحكم بعتقه وهل تعيين القدر سم (قوله) فيعتق فقط (الح) عبارة للمغنى فالاصح عتق ذلك النصف كما صححه في أصل الروضة لكن رجع البقعي القطع بعتق الكل واستشكل في المهمات عدم السراية بان في أصل الروضة أنه لو وكل شريكاً في عتق يستقيم الجميع بينهما اه (قوله) فاعتقه أي نصب الموكل وقوله سرى لنصيبه أي لنصيب الموكل ونفسه وقوله إلى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا راجع لقوله لو وكله (الح) عرش (قوله) أدنى سبب وهو المباشرة للاعتاق (قوله) وامامهم (الح) قضية هذا الفرق أن الحكم كذلك وإن لم يخالف الوكيل الاجنبى كالوكله أحد الشريكين باعتاق حصته فاعتقه بتمامها فلا يسرى لحصة الشريك

(قوله) فرع أفتى القلبي في أن حافظت على الصلاة فانت حر (الح) بيقى ما لو قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل يكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة في نظر والاول ظاهر في الصوم (قوله) فيعتق فقط أي النصف فلو اعتق بعضه فأى قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر (قوله) أيضاً فيعتق فقط قال في شرح الروض لانه لما خالف امر موكله كان القياس ان لا يعتق شيء لكن تشوف الشارع إلى العتق اوجب تنفيذ ما اعتقه الوكيل ولم تترتب السراية على ما ثبت عتقه على خلاف القياس لان عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة ففوت غرض الموكل لانه قد يوقد كافي عتقه عن الكفارة فلو نفذ باعتاق بعضه بالسراية لما اجزأ عن الكفارة ولا احتاج المالك إلى نصف رقبة أخرى بخلاف ما إذا قلنا بعتق النصف فقط فان النصف الآخر يمكنه عتقه بالمباشرة عن الكفارة أو قد يوقد خذمه جواب الاسنوي (قوله) واستشكله الاسنوي (الح) قد يوقد خذمه هذا الاشكال وجوابه انه لا سراية في إعتاق الوكيل الاجنبى وإن لم يقع منه مخالفة كالوكله أحد الشريكين في إعتاق حصته فاعتقه بتمامها فلا يسرى على الموكل إلى حصة الشريك الآخر فانه لا يتقيد عدم السراية بالمخالفة كما يترجم من تصوير المسئلة المستشكلة بأنه وكله في إعتاق عبده فاعتق نصفه وذلك لانه لو تقيد عدم السراية بالمخالفة لم يتوجه لاستشكل ولم يتجرب الجواب لا لبعدها تقرر انه لا فرق في السراية بتوكيل الشريك بين أن يوافق أو يخالف فليتأمل (قوله) وامامهم (الح)

فالذي يسرى إليه غير مالك المباشر فلم يقتصر فيه لضعفه على السراية إذ لا صرح فيها كما قاله الزركشي إن العتق يقع على ما عتقته ثم على الباقي بها وهو أوجه من ترجيح الدميري لقوله إنه يقع على الجميع دفعه واحدة إذ تفرقة (٣٥٥) الشيخين التي ذكرناها واجتنبنا عنها نقضتي

ترجيحهما لما رجحه الزركشي أما إذا كان لغيرة فسائق ويشترط في الصيغة لفظ يشعر به أو إشارة أخرى أو كتابة (وصريحه) ولو من هازل ولاعب (تحرير واعتاق) أي ما اشتق منهما لورودهما في القرآن والسنة متكررين أما نفسيهما كانت تحرير فكناية كانت طلاق واعتقك الله أو عكسه صريح على تناقض فيه كطفاك الله وأبرأك الله وفارق نحو باعك الله واطا لك الله وزوجك الله فانها كتابات لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف تلك ولو كان اسمها حرة قبل الرق عتقت بإحرة مالم ينو ذلك الاسم وقول ابن الرفعة لا تعتق عند الإطلاق مردود بان هذا فيمن اسمها ذلك عند النداء ولو زاحمه امرأة فقال تآخري بإحرة فبانت أمته لم تعتق كما اتفق به الغزالي ويشكل عليه ما سرف نظيره من الطلاق إلا أن يجاب بان هنا معارضا قويا هو غلبة استعمال حرة في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم ولو قيل له أمتك زانية فقال بل حرة

الآخر على هذا وهو منقول عن مرفأيراجع سم (قوله فالذي يسرى إليه) أي يحتمل سرايته إليه (قوله) وهو أوجه من ترجيح الدميري لمخالفة الخ وإجماعهم فأن ذلك الخلاف أنه لو قال إن دخلت الدار فانها ملك حر فقطع اسمها ثم دخل فان قلنا بالتعير عن الشكل بالبعض عتق ولا فلا ومنها ما لو حلف لا يعتق رفيقا فاعتق بعض رفيق فان قلنا بالتعير عن الشكل بالبعض حنث ولا فلا معنى (قوله إذ تفرقة الشيخين) أي بين مسئلة توكل الشريك ومسئلة توكل غيره (قوله التي ذكرناها) أي انفا (قوله واجتنبنا عنها) أي عن استحکالها (قوله ترجيحهما) أي الشيخين لما رجحه الزركشي أي المارآ نفا من أن العتق يقع على ما عتقته ثم على الباقي بالسراية (قوله أما إذا كان لغيرة الخ) عتق زوجه الذي له سم أي فكان ينبغي أن يقول بعضه لغيرة (قوله فسائق) أي في قول المصنف ولو كان عبد لرجل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه الخ ع (قوله ولو من هازل) أي في قوله على تناقض في المعنى وإلى قول المتن وهي له ملك في النهاية مع مخالفة سائيه على ما سجد عمر ولا قوله على تناقض فيه قوله مع أنه معلوم إلى المتن (قوله أي ما اشتق منهما) كانت محررا وحركت أو عتق أو معتق معنى (قوله كانت تحرير) أي أو اعتاق معنى (قوله كانت طلاق) أي كقوله لزوجه أنت طلاق معنى (قوله أو عكس) أي الله اعتقك نهاية (قوله بعدم استقلالها الخ) أي فانه لا بد معها من القبول ويعلم من ذلك أن ما يستقل به الفاعل بما لا يحتاج إلى قول إذا أسنده لله تعالى كان صرحا ولا يستقل به كالبيع إذا أسنده له تعالى كان كناية ع (قوله ولو كان اسمها حرة الخ) عبارة المعنى لو كان اسم امته قبل ارقاقها حرة فسميت بغيره فقال لها بإحرة عتقت أن لم يقصد النداء لها باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق (قوله بان هذا الخ) أي عدم العتق عند الإطلاق (قوله فقال تآخري الخ) أي واطلق كما يفيد جوابه إلا في خلاف ماذا قصد المعنى الشقي عتقت (قوله ولا كذلك ثم) أي فيما سرف نظيره من الطلاق (قوله فبانت أمته لم تعتق) وإنما اعتر الشافعي رضي الله تعالى عنه أمته بذلك تورعا معنى أقول أأمل قوله تورعا فانه إذا كان لا يرى العتق بذلك فهي باقية على ملكه نعم أن في بعد ذلك بصيغة عتق فلا إشكال سيد عمر (قوله ولو قيل) أي قوله وهو أوجه في المعنى (قوله لم يعتق عليه باطنا الخ) عبارة النهاية عتق عليه ظاهره لا باطنا اعتمد الاسنوي خلافا كما اقتضاه كلامهم الخ وصرح الدميري الأول وهو المعتمد قياسا على ما لو قيل له اطلق الخ اراد بان الاستفهام الخ سيد عمر وعبارة المعنى لم يعتق عليه باطنا وقول الاسنوي ولا ظاهرا كما لو قال هات طابق وهو محلها من وثاق ثم ادعى أنه اراد اطلافا فهم من الوثاق مردود فان ذلك انما هو قرينة على أنه اخبار ليس بانشاء ولا يستقيم كلامه معه إلا إذا كان على ظاهره اه (قوله خلافا) وهو أنه يمتد ظاهره لا باطنا نها بقوله كما لو قيل الخ من كلام الدميري (قوله ويرد قيا به بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال) تنزل الجواب على السؤال لا يقتضي كرن الجواب انشاء بل يقتضي كرنه اخبار لأن السؤال إما يكون عن امر قد انقضى أي إذا كان يمثل هذه الصيغة الماضية الخ الحاصل أن قوله بان الاستفهام الخ لا حاصل لموقوله بخلاف مسئلة ما سلم لكن يقال الفرق بينهما في قوله لفته افرغ من العمل فليتا مل سيد عمر (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) أمثال أن يقول الكلام فيما إذا قيل له اطاعتك وزوجتك استخبارا لا التماسا لإنشاء

قضية هذا الفرق أن الحكم كذلك أن لم يخالف الوكيل كما وكلاء أحد الشريكين باعنا في حصته فاعتقها بتمامها فلا يسر لحصة الشريك الآخر على هذا وهو معلق عن مرفأيراجع وقد يؤيده أنه لو سرى إلى حصة الشريك لسرى إلى باقية فما كان كلاء الوكيل وفيه نظر (قوله أما إذا كان لغيرة) عتق زوجه الذي له (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) أمثال أن يقول الكلام فيما إذا قيل له اطاعتك وزوجتك استخبارا لا

وأراد عفيفة قبل وكذا أن اطلق فيما يظهر للقرينة القوية هنا ولو قال لسكاس خو فامته على فته هذا حر لم يعتق عليه باطنا قال الاسنوي ولا ظاهرا كما اقتضاه كلامهم في انت طالق لمن محلها من وثاق بجماع وجود القرينة الصارفة فيها وهو أوجه من تصويب الدميري خلافا كما لو قيل له اطلقت زوجتك فقال نعم فاصد الكذب ويرد قيا به بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال كما صرحوا به فلم ينظر فيه لضعفه بفرض المساواة

ليس منافر بنية على النقصه بخلاف مساندا وعند الحرف لا فرق بين قصد الكذب في اخباره وان بطلان كنفاء بقرينة الحرف وقول بعضهم
يعتق عند الاطلاق يحمل على ما إذا (٣٥٦) لم يقله خرفا لا لاقر بنية وقوله لغيره أنت تعلم أنه حر اقرار بحريته بخلاف أنت تظن ولو قال لقته

بدليل قوله قاصدا الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقرر في محله حينئذ يتقرر على قوله فلم
ينظر فيه قصد انه لو لم ينظر لقصد الكذب لكان الكلام محملا على الصدق لانه إذا انتفى قصد الكذب لزوم
الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد فاذا انقضى قصد الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم
الوقوع باطنا ايضا مع انه ليس كذلك ليتأمل وقد يقال مراد الشارع ان العبرة بالسؤال فاذا قصد به
الانشاء حكما بالوقوع ظاهر الجواب لنزوله على السؤال فاذا كان الجواب قصد الاخبار كاذبا قبل باطنا
لا ظاهرا فليتأمل سم (قوله ليس هنا) في معنى الاستفهام (قوله) وعند الحرف لا فرق (الخ) محل
تأمل لان كلامهم في مسألة الطلاق المقوس عليها بفرض تسليمه مقيد بحالة الارادة فليتأمل سيد عمر (قوله)
وقوله لغيره) إلى قوله الاول بالانشاء في المعنى (قوله) افر بحريته) أي فان كان صادقا عتق باطنا ايضا
والاعتق ظاهر الا باطنا عتق (قوله) بخلاف أنت تظن) أي وترى معنى (قوله) قبل العشاء) ليس
بقيد عتق (قوله) دين) أي فعتق ظاهر الا باطنا عتق ومعنى (قوله) فيه) أي في حمل الوثائق (قوله)
بخلاف الحرة (الخ) أي استعماها (قوله) وانت حر (الخ) ولو قال السيد لضارب عبده عبد غيرك حر
مثلك لم يحكم بعقبة لا بعقبة كالأول قال لقته ياخو اجانية ومعنى قال عتق قوله لم يحكم بعقبة أي حيث قصد
بذلك انه لا تسلط للضارب على عبده غيره كما انه لا تسلط على الحر او اطلق كما هو ظاهر اه وهذا يفيد انه
إذا اراد العتق يحكم بعقبة فليراجع وقال السيد عمر قوله كالأول قال لقته ياخو اوضح ان محله ما ورد به عقبة اه
(قوله إلى عبد آخر) أي له عتق الاول أي المخاطب دون ذلك العبد معنى (قوله) أي ما شئت منه) أي
كشكوك الرقبة معنى (قوله) فانه) لا حاجة اليه (قوله) كسبي في الطلاق) أي فان فهمها كل أحد
فصريحا وبقول الفطن دون غيره فكناية ولا فلعو عتق (قوله) المتن ولا يحتاج إلى تبيين بل يعنى به وان لم يقصد
ايقاعه نهاية عبارة المعنى لا يقاعه كسأ أو الصرائح لانه يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يحتاج لتقويته بالنية
ولان هذا لم يجد كما مر فرفع العتق وان لم يقصد ايقاعه ما قصد لفظ الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج المعنى
تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه اه (قوله) لقوله) أي الا في وكان الاول لما بعده (قوله) مع انه) أي
قوله الا في (قوله) لا لا يتوهم (الخ) أي ذكر هذا القول مع كونه معلوما لا للاصلاح (قوله) المتن كناية) وفي
نسخة النهاية والمعنى من كنياته بهاء الضمير (قوله) احتضت) عبارة النهاية انضمت (قوله) قرينة) الانسب
لما قبله قرأت بصيغة الجمع (قوله) لا احتالها) أي غير المتق نهاية (قوله) نظير مامر في الطلاق) والمعتمد
منه انه يكفي مقارنتها لجزء من الصيغة عتق (قوله) أي الكناية) إلى المتن في المعنى وإلى قول المتن
والاولا لا بد من كناية في قوله قال لا نه إلى بقوله أنت ابني وقوله هو متوجه إلى المتن (قوله) كثيرة (الخ)
ولو قال أي المصنف في كقول الخ كما قبل في الروضة كان أولى لا لا يتوهم المحصر معنى (قوله) زال ملكي
(الخ) أي ونحو ذلك كازال ملكي او حكى عنك معنى (قوله) بفتح التاء) نخط المصنف معنى (قوله)
مطلقا) أي مذكر كان المخاطب به او ضده نهاية (قوله) لا شمارها) أي الصنيع المذكورة

افرج من العمل قبل
العشاء وانت حر وقال
اردت حرا من العمل دين
أي لأن القرينة هنا ضعيفة
بخلافها في حل الوثائق لان
استعمال الطلاق فيه شائع
بخلاف الحرة في فراغ العمل
او انت حر مثل هذا العبد
واشار إلى عبد آخر عتق
الاول او مثل هذا عتقا
الاول بالانشاء والثاني
بالاقرار ومن ثم لم يوجب
لم يعنى باطنا (وكذا فك
رقبة) أي ما اشتق منه فانه
صريح (في الاصح) لو روده
في القرآن وترجمة الصريح
صريحه إشارة الاخرس
هنا كسبي في الطلاق (ولا
يحتاج) الصريح (إلى تبيين)
كما هو معلوم وذكر توطئة
لقوله مع انه معلوم ايضا لئلا
يتوهم من تشوف الشارع
باليوقوع بها من غير نية
(وتحتاج إليها كناية) وان
احتفت بما قرينة لا احتالها
ويظهر أن يأتي في مقارنة
النية لها نظير مامر في
الطلاق وهي أي الكناية
كثيره وضابطها كل ما انبأ
عن فرقة او زوال ملك فنها
(الملك) او لا بد او لا مر
او لا مارة او لا حكم او لا
قدرة (إلى عليك ولا سلطان)
إلى عليك (ولا سبيل)
إلى عليك (ولا اخدمة) إلى

القاسا لانشاء بدليل قوله قاصدا الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقرر في محله
وحينئذ يتوجه على قوله فلم ينظر فيه قصد انه لو لم ينظر لقصد الكذب لكان الكلام محمولا
على الصدق لانه إذا انتفى قصد الكذب لزوم الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد
فاذا انقضى قصد الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم الوقوع باطنا ايضا مع انه ليس كذلك
فليتأمل وقد يقال مراد الشارع ان العبرة بالسؤال فاذا قصد به الانشاء حكما بالوقوع ظاهر الجواب
لنزوله على السؤال فان كان الجواب قصد الاخبار كاذبا قبل باطنا لا ظاهرا فليتأمل (قوله) بخلاف
مستلثا (الخ) وقوله لضارب عنه عبد غيرك حر مثلك لا عتق به كما لو قال لقته ياخو اجا ش من

عليك زال ملكي عنك (أنت) بفتح التاء أو كسرهما مطلقا إذ لا أثر للجن هنا (سائيه أنت مولاي) أي
سيدي أنت لله لا شمارها بإزالة الملك مع احتمالها لغيره ووجهه في مولاي انه مشترك بين العتيق والمعتق وكذا يا سيدي

كارجحه الشرح الصغير وروح الزركشي أنه انقوالا لانه اخبار بغير الواقع أو غائب تلحقه فلا إشعار له بالعق اد وفيه غلو وهل أنت
سيدى كذلك أو يطاع فيه بانه كناية كل يحمل وقوله أنت ابنى أو ابى أو بلى أو أى اعتناق إن أمكن من حيث السن وإن عرف كذب وانه من ذيره
وبالابنى كناية (وكذا نكل) انظر (صريح أو كناية للطلاق) أو الظاهر ودو كناية هنا كسر (٣٥٧) مع ما يستثنى منه كاعتدوا سبهر حرك لك العبد

فانه لغو وإن نوى العتق
لاستحاله ومن ثم لو قال
لقد عتقت نفسك فقال للسيد
اعتقتك كان لغوا ايضا
بمخلاف نظيره في الطلاق
وعلم بما تقرر أن الظاهر
كناية هنا لا ضم (وقوله
لعبد أنت حر) قولاً لامتة أنت
حر صريح تغليباً للإشارة
(ولو قال له) عتقتك (الك)
عبارة أصله جعلت عتقتك
الك وكأنه حذفه لعدم
الاحتياج اليه وهو متجه
وفاقا للبلقينى لكنه عبر
بمحتمل وقول الزركشى
لابد منه فيه نظر (أو خيرتك)
من التخيير وقول أصله في
بعض نسخه حررتك مردود
بانه صريح تنجيز كما مر
(ونوى تفويض العتق
اليه فاعتق نفسه في المجلس)
أى مجلس التخاطب أى بان
لا يؤخر بقدر ما ينقطع
به الإيجاب عن القبول كذا
قيل ويظهر ضبطه بما مر
في الخلق لأن ما هنا أقرب
اليه منه إلى نص البيع فهو
كشوف الطلاق اليها
(عتق) كافى الطلاق فى اتي
هنا ما مر في التفويض ثم
وجعلت خيرتك اليك
صريح في التفويض لا
يحتاج لية وكذا عتقتك
أليك فقوله ونوى قيد في

(قوله) كارجحه في الشرح الصغير) وهو الاصح نهاية ومغنى (قوله) كذلك أى مثل باسدى في جريان
الخلاف (قوله) اعتناق الخ) الظاهر ان المراد بطريق المأخذة سم أى يعنى ظاهرا لا باطنا وبنيان
عنه حيث قصد به الشفقة والحنو واطلاق عتق ظاهرا وباطنا عن عبارة الرشيدى قوله اعتناق
أى صريح اه (قوله) إن أمكن الخ) أى لو لا كان لنوع عن وفيه تأمل لما تقرر من عمله انه لا يشترط
في الجواز والكناية إمكان المبنى الحق (قوله) أو الظاهر الخ) أى التفرق المغنى (قوله) هو كناية هنا) ويستثنى
من ذلك ما لو قال لبقه أنا منك طلاق أو بآئن ونحو ذلك ونوى اعتناقه عبدا كان أو ممة يعنى بمخلاف نظيره
من الطلاق والفرق ان الزوجية تشمل الزوجين والرق خاص بالعبد مغنى عبارة الروض مع شرحه لا أنا
منك طلاق أو بآئن ونحوهما كقوله أنا حر منك أى فى عتق بعد ذكر ذلك ذكر عن البهجة
وشرحهما ما أقول وبنيان يكون عمل كونه غير كناية هنا بالم يقصد به لإزالة العاقة بينه وبين رقبته
وهى عدم النفقة ونحوها بحيث صار له كلاجنى وإلا كان كناية اه أقول هذا مخالف لما فى الروضة مع
شرحهما ما أقول أنه أنت حر لغو وإن نوى بالعق عدم إشعاره به اه (قوله) كاعتدوا سبهر حرك) أى
وكانت على كظهر اى لعبد فان معناه لا ينافى في الذكر بعلانية فى الاثنى فانه يكون كناية عتق (قوله
لعبد) ولو قال لامتة فوجدها من الصغرى العتق مغنى (قوله) وعلم بان تقرر) أى من قوله أو الظاهر هو كناية
عتق (قوله) أن الظاهر كناية هنا) أى فى الاثنى دون الذكر اخذ من قوله مع ما يستثنى منه عتق (قوله) لا ضم
أى فى الطلاق مغنى (قوله) أنت لعبد أنت الخ) بكسر الهمزة بخطه وتوله ولا مته أنت الخ بفتح التاء بخطه ايضا
ايضا مغنى (قوله) تغليباً للإشارة) أى على العبارة أدنى ومغنى (قوله) وهو متجه) وفاقا للنهاية وخلافا
للمغنى (قوله) لكنه عبر بمحتمل) يؤخذ منه ان يحمل من صبح الترجيح عندهم فليأخذ سيدى عتق أى بفتح
الميم وإما بكسر هاء الظاهر بالترجيح لانه مغنى ذو احتمل أى قابل للجدل والتأويل كما مر منه فى أوائل
ربيع العبادة (قوله) وقول الزركشى الخ) واقفه المغنى كما مر (قوله) أنت لعبد أنت الخ) أى فى اعتناقه مغنى (قوله)
من التخيير) أى بصفة الفعل الماضى من التخيير بخاء موحدة (قوله) وقول أصله الخ) عبارة المغنى وعبر فى
الروضة بقوله وحررتك بماء مبهمة من التحرير قال الاسنوى وهو غير مستقيم فى هذه اللفظة صريحة
وصوابه حر منك مصدر أمضا فاكلفاظ المذكور قبله وهو العتق اه (قوله) تنجيز) عبارة النهاية لتحرير
(قوله) مجلس التخاطب) أى لا الحظ ومغنى (قوله) ويظهر ضبطه) أى قوله أو التاكيد فى المغنى (قوله) تأمر
في الخلق) أى يقتض الكلام اليسير هنا كما اغترضهم عتق (قوله) وقوله ونوى) أى الى اخره (قوله) أو
التكليف عتق الخ وبنيان أن مثله ما لو أطلق ويرجع في تبة ذلك اليه عتق عبارة السيد عمر بن مالو
أطلق وهبتك نفسك هل يلحق بالاول أو بالثانى الأقرب الثانى اه (قوله) واشترط القبول الخ) أى ولو على
الترخي عتق (قوله) أو قال) أى لعبد فى الإيجاب اعتنق على الف أى متلا فى ذمتك وقوله أو قال له
العبد أى فى الاستيجاب وقوله فاجاب أى فى الحال مغنى (قوله) المتأولمه الالف) أى فوراً حيث يذكر
السيد جلان فان ذكره ثبت في ذمته يجب انظاره فى الحالة الاولى الى اليسار كالديون اللازمة للعسر عتق
(قوله) فى الصور الثلاث) أى قوله فعله فى المغنى الاقوله وباقى فى الحال (قوله) بل أولى) هذا بالنسبة
لاصل العتق رشيدى أى لا لزوم الالف ايضاً بدليل ما بعده (قوله) معاوضة فيها شوب تعليق) أى فلا عتق
الا بعد تحقق الصفة ولا رجوع لعنه قبله وقوله معاوضة أى المصلحة لنفسه فى مقابلة ما بذله فيها شوب جمالة

(قوله) كارجحه في الشرح الصغير) أى وهو الاصح ثم مر وقوله أنت ابنى أو ابى أو بلى أو أى اعتناق الخ
خيرتك فقط ولو قال وهبتك نفسك أو بالعق عتق من غير قبول أو التكليف عتق إن قبل فوراً كافى ملكتك نفسك ولو أوصى له رقبته واشترط
القبول بعد الموت (أو) قال (أعتنقتك على الف أو أنت حر على الف قبيل) فوراً (أو قال له) العبد اعتنق على الف فاجاب عتق فى الحال ولزومه
لا (ف) فى الصور الثلاث كالخلق بل أولى لتشوف الشارع للعتق فهو من جانب المالك معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب المستدعى

أى لبذله العوض له في مقابلته تحصيله لغرضه وهو العتق الذى يستقل به كالعالم فى الجملة **(قوله)** وإن كان تملكاً عبارة المغنى ولا يقدح كونه تملكاً إذ يتغير الخ **(قوله)** ما مر فى الخلع عبارة هناك وإذ اعطى باعطاء مال أو أتاها أو بجنيته كان أعطابتي كذا وضعت أو أكثر منه بين يديه بحيث يملكه به ويتكهن من أخذه طالت وإن لم يأخذه **(قوله)** قبل واقفه المغنى عبارة **(تبيينه)** قوله فى الحال تبع فيه المحرر ولا فائدة له ولهذا لم يذكره فى الشرح والروضة وإنما ذكره أبداً هذه الصورة فى الوقال اعتنك على كذا إلى شهر قبل عتق فى الحال والروضة مؤجل وصورة الكتاب أن يكون الألف فى الذمة كأندرتة فى كلامه فان كانت معينة فى الوقال إذا كان فى يده عبده فدرهما كتبها فقال السيد اعتنك على هذا الألف فقبه ثلاثة أوجه ثالثها بعتق الألف ملك السيد ويرجع على العبد تمام قيمته وهذا هو الظاهر اهـ **(قوله)** إلى هذه أى مسألة إلى شهر **(قوله)** ما ذكر أى انتقال النظر **(قوله)** غفلة عن كون المصنف ذكره الخ أى ذكر قوله فى الحال فى المسئلة الآتية عقب هذه مذكره فى المحلين بعيد كونه صادراً عن انتقال النظر وبهذا يتدفع قول سم كانه فى غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك لا ينافى انتقال النظر لأن الجمع بين مسئلتين لا ينافى انتقال النظر من حكم أحدهما إلى حكم الأخرى كما هو فى غاية الظهور فدعوى الغفلة ممنوعة بل لها غفلة اهـ ويحتمل أيضاً أن غفلة هذا المعترض من حيث كونه شخص الاعتراض بالمسئلة المتقدمة مع توجهه على المسئلة التى ذكرها المصنف عقبها والشهاب سم فهم أن الضمير فى ذكره راجع إلى مسألة إلى شهر وليس كذلك كما ثبت رشيدى اقول ما ترجماه سم بقوله كانه فى غير هذا الكتاب جزم به المغنى كما هو عنه اتفاقاً ما فهمه سم فى مرجع الضمير لما مر عن المغنى اتفاقاً وأيضاً سياق كلام الشارح كالصريح فيه **(قوله)** بما يقصد به الخلع أى عوضه رشيدى **(قوله)** ملا أى أو شتر من غنى **(قوله)** ولو خدمه نصف المدة ثم مات الخ أى العبد بقى ما لو مات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة أو بقية الخدمة ولعل المراد الأول لأن خدمة السيد لا تصدق بخدمته وارثه سم **(قوله)** فليسبده فى تركته الخ أى لانه لما مات العوض انتقل إلى يده وهو القيمة لا أجرة مثله بقيمة المدة عرش **(قوله)** ولا يشترط النص أى فى الو نص على تأخير ابتدائها عن العقد فسد العوض وجبت القيمة كما يفيد قوله لا أنصرأفها إلى ذلك عرش **(قوله)** عملاً بالعرف أى وعليه لموطرا للسيد ما يوجب الاحتياج فى خدمته إلى زيادة عما كان عليه حال السيد وقت العقد فهل يكفها العبد أو يفسد العوض فيما يتوجب قسطه من القيمة فيه نظر والأقرب انه يكلف خدمة ما كان متبراً فالحال حال العقد عرش **(قوله)** فى ذمك أى التنبية فى المغنى الا قوله وخرج الى المثنى **(قوله)** لأن هذا الخ عبارة المغنى لأن البيع أثبت والعتق فيه أسرع اهـ **(قوله)** فلا يصح الخ خلافاً للفتى واقفه سم وعرض عبارة الأول قوله فلا يصح الخ خلاصاً بقيمته كما صح خلع الأمة بلا إذن سيدها بين مال له أو لغيره هو وجب مهر فى ذمتهما بين الخلع والاعتاق تقارب كإدله عليه قوله السابق ما مر فى خلع الأمة وبيع النفس من قبل الاعتاق اهـ وبعبارة الثانية قوله لانه لا تملكه أى ومع ذلك يعتق وتجب قيمته كما قال له اعتنك على غير اهـ **(قول المثنى والولاء السيد)** أى ولو كان كافراً وأن لم ير ثم غيب وفائدة أنه قد يسلم السيد فيه ثم وعكسه كعكسه عرش **(قوله)** لما تقرر الخ عبارة المغنى لعدم خبر الصحيحين والولاء لمن اعتق اهـ **(قوله)** وعليه أى على الراجح من أن الولاء للسيد **(قوله)** لو باعه

وإن كان تملكاً إذ يتغير فى الضمى ما لا يتغير فى المقصود وباقى التعليق بالأعطاء ونحوه هنا ما مر فى خلع الأمة قبل قوله فى الحال لغو وانما ذكره فى اعتنك على كذا إلى شهر قبل فانه يعتق حالاً والعوض مؤجل فاعلم انتقال نظره الى هذه اهـ وليس بسد يد بل له فائدة ظاهرة هى دفع توهم توقف العتق على قبض الألف على أن ترجمه ما ذكره غفلة عن كون المصنف ذكره عقب ذلك وحيث فسد بما يقصد به الخلع كان قال على غير مثلاً أو على أن يتقدمنى أو زاد أبداً أو الى صحى مثلاً عتق وعليه قيمته حينئذ أو يتقدمنى عشرين سنة مثلاً عتق ولو لمه ذلك فلو خدمه نصف المدة ثم مات فليسبده فى تركته نصف قيمته ولا يشترط النص على كون المدة تلى العتق خلافاً للاذرى لانصرأفها إلى ذلك ولا تفصيل الخدمة عملاً بالعرف نظير ما مر فى الإجارة ولو قال بعتك نفسك بالف فى ذمك حالاً أو مؤجلاً تؤديه بعد العتق (فقال) اشترت فالمذهب صحة البيع كالتكاتب بل أولى لأن هذا الزم وأسرع (ويقتضى الحال) عملاً بقتضى العقد وهو عقد عتاق لا بيع فلا خيار فيه وخرج بقوله بالف قوله هذا فلا يصح لانه

بعض نفسه سرى عليه ولا خلافه ناضف شبهه بالكتابة (تنبيه) أفتى به من تلامذة ابن عبد السلام بجهة بيع وكيل بيت المال عبده لنفسه وخالفه الاصفهاني شارح المحصول و صوب السبكي الاول نظر الى أنه ليس بجائز بل يوجب فلاحض في بيع بيت المال بل له العتق بغير عوض إذا أذن له فيه الامام وقد ذكرناه جوازنا من مسلم فلا مام دفع قيمته من بيت المال (٣٥٩) ويعتقه عن كافة المسلمين اهـ و مرفى العارية ان العتد المتع وما يدل له قولهم ان الامام في مال بيت

الرقيق (قوله سرى عليه) اى على البائع فان قلنا لا ولا له لم يسر كالمال بعه من غيره قاله البغوى فى فتاويه معنى (قوله هنا) اى فى الاعتاق وبعض عبارة المثنى افهم سكوت المصنف فى هذه وما قبلها من حط شيء ان السيد لا يلزمه حط شيء وهو المشهور ولا خلاف انه لا يجب شيء فى الاعتاق بغير عوض اهـ (قوله عبده) اى عبد بيت المال وقوله لنفسه اى نفس العبد (قوله الاصفهاني) وافقه النهاية (قوله الاول) اى الصحة (قوله انه ليس الخ) اى الاعتاق المذكور (قوله ويعتقه) بالصعب عطف على الدفع (قوله العتد المتع) الى قول المتن وعليه قيمة ذلك فى النهاية لا قوله ولا حجة الى قول وقوله وعتقه الى ان تمام بضر وقوله والخلاف الى المتن (قوله المتع) اى منع البيع (قوله وانما كان قوله لغيره الخ) لو قاله لرقيق سم بظاهره مثل هذا المال لهذا الغلام لا يعتق فليخرج (قوله يعنى هذا) اى المال (قوله تجوز) بل قد تكون حقيقة كان ملكه سيده او غيره وقتنا بهتته على الضعف عرش او اعتقد ذلك بلا تقليد صحيح (قول المتن ولو قال لحامل اعنتك الخ) شمل اطلاقه ما لو قال لحاملت حرة بعد موت وفيها فى الرافعى فى باب الوصية وجان احدهما لا يعتق الحمل لان اعتاق المبت لا يسرى واصحابها يعتقون لانه كعضو منها معنى (قوله ولو كره) الى قول المتن وعليه قيمة ذلك فى المثنى الا قوله والخلاف الى المتن وقوله انه من الى المتن (قول المتن عتقا) اى عتقت وتبعها فى العتق حملها ولو انفصل ببعضه حتى ثابى توأمين لانه كالجزء منها وظاهر عبارة انها يعتقان مع الامرتبا والتعليل بقضيه لكن قول الزركشى فيما لو اعتقه فى مرضه والتك فى يهودون الحمل فيعتك انها تعتق دونه كولو قال اعتقت سالما ثم غابا وكان الاول تلك ماله يعنى الترتيب وهو الظاهر معنى قال عرش قول المتن عتقا ظاهره ولو كان الحمل عتقا او موضة او طفلة اخذ من قول الشارع لا تجزء منها ومن قوله ولو اعتقه عتق حيث نفخت فيه الروح عرش (قوله لانه الخ) عبارة النهاية لدخوله فى بيعها فى الاولى ولا ينعى كجزء منها فى الثانية فاشبهه بالو قال اعتقتك الايدك اهـ (قوله بخلاف البيع) كان قال بعتك هذا الجارية دون حملها فانه لا يصح البيع نهاية (قوله ان نفخت فيه الروح) الظاهر ان المراد بلوغه وان نفخ الروح الذى دل عليه كلام الشارع وهو مائة وعشرون يوما عرش (قوله والا الخ) اى وان لم تنفخ فيه الروح كعضة كان قال اعتقت مضعتك فولوغو معنى (قوله فان زاد الخ) اى قال لم يزد ذلك لتصير مستولدة و ظاهره عدم الاستقلال وان اقرب بوطئها وتدريجها بان يجرى الاقرار بوجوبها لا يستدعى كون الولد منه لجواز كونه متاخرا عن الحمل به من غيره او متقدما عليه بمن لا يمكن كونه منه عرش ومعنى (قوله تعلقت بهامنى فى ملكى) اى او نحو معنى (قوله لانه لا استتباع الخ) اى ولا تنافى السراية لما تقدم سم (قول المتن واذا كان بينهما) اى الشريكين سواء كانا مسلمين ام كافرين ام مختلفين وقوله فاعتق اى بنفسه او وكيله وقوله او نصيبه اى او بعضه معنى (قوله والخلاف فى هذه الخ) اى فيما بعد كد عبارة الروض مع شرحه ان اعتق نصف المشترك واطلق فهل يقع العتق على النصف شاملا تعلم يخصه بملك نفسه او على ملكه لان الانسان انما يعتق بما ملكه وجان حرم صاحب الانوار بالتالى منهما كما فى البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب فى الرهن قال الامام ولا يكاد يظهر لهذا الخلاف فائدة الا فى تعليق طلاق او عتق كان يقول ان اعتقت نصفى من هذا العبد فامراتى طالق فان قلنا بالاول لم تطلق او بالتالى طلقت اهـ (قوله غير نحو التعليق) اى فى غير قبيل الاعتاق (قوله ان المتعتمد المتع) كتب عليه مر (قوله وانما كان قوله لغيره يعنى هذا الخ) لو قاله لرقيق (قوله لانه لا استتباع الخ) اى ولا تنافى السراية لما تقدم (قوله لا فائدة له فى غير نحو التعليق) قال فى الروض

لنا على العتد (دونها) وفارق عكسه بانه لكونه فريدها تصور تبعيته لها ولا عكس وقوله مضعطة هذه الامة حرة اقرارا بنفاذ الولد حر فان زاد عتقت بهامنى فى ملكى كان اقرارا بكون الامة ام ولد (ولو كانت لرجل والحمل الاخر) بنحو وصية (لم يعتق أحدهما بعتق الاخر) لانه لا استتباع مع اختلاف المالكين وإذا كان بينهما عبد أو أمة (فاعتق أحدهما كله أو نصيبه) كعصبي منك حر وكذا انصفك حر وهو يملك نصفه والخلاف فى هذه هل العتق المحصور فى نصيبه او شاع فعتق ربعه ثم سرى لربعه لا فائدة له فى غير نحو التعليق (عتق نصيبه)

التعليق وادخل بالنحو الايمان **قول** (مطلقا) أى هو سر كان أم معسر اياهية **قول** عند الاعتناق) وسياق ان ايلاد احد الشريكين نافذ مع اليسار ودليلا لو كان معسرا عند الاعتناق او العلق ثم ايسر بعد قبل يؤثر ذلك فيحكم بنفوذا الاعتناق والعلق من وقتها ولا او يفرق بين الاعتناق فيحكم بعدم نفوذه لانه قول اذ ارد كنى وبنوذا الاستيلاد لانه من قبيل الالاف فيه نظار ونضبة قول الشارح في اخر ايهات الاول والاوهرة في اليسار وندمه بوقت الاحبال الخ ان طر واليسار لا اثر له وقياس ما سر في الرهن من انه لو اجبها وهو معسر فبقيت في الدين ثم ملكها نفذ الالاد انه هنا كذلك اذا ملكها عاها عا ش اقول الفرق بين ما هنا الذى بطريق السراية بين الرهن واضمحوا ايضا قولهم هنا عند الاعتناق صريح في عدم تاثير طر واليسار هنا فبقيت بين الاحتمال الثاني ثم رابت في الانوار ما نصه والاعتبار في اليسار بحالة الاعتناق فان كان معسرا ثم ايسر فلا تقويم واستيلاد احد الشريكين الجارية هو سر الا لا اعتناق الخ **قول** بشرط الخيار له اى او لم يخاص ش **قوله** فلا شركة حينئذ الخ) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الاعتناق ايضا لانه اذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتامل **سم قول** بان ملك الخ) عبارة للمنفى والمراد بغير المعبر ان يكون هو سر اية حصة شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليته ودست ثوب بياضه وسكنى على ما سبق في الناس ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون اه **قول** فاضلا الخ) حال من قوله الاق مابى بقيمتى اى قيمة الباقي **قول** (اى نصيب شريكه) هلا قال اى الباقي كما هو المتبادر من اثنى سم **قول** ما لم يثبت له الاستيلاد الخ) عبارة للمنفى والروض مع شرحه ويستثنى من ذلك ما لو كان نصيب الشريك مستولدا بان استولدها وهو معسر فلا راية الاصح لان السراية تضمن النقل ويجرى الخلاف فيما استولدها احداهما وهو معسر ثم استولدها الاخر ثم اعتمها احداهما ولو كانت حصة الذى لم يمتد في وقوفه لم يسر العتق

مطلقا وفي عتق نصيب شريكه تفصيل (فان كان معسرا) عند الاعتناق (بق الباقي لشريكه) ولا سراية لمفهوم الخبر الاق نعم ان باع شقصا بشرط الخيار له ثم اعتق بابقه والخيار باق سرى وان

وان اعتق نصف المشرق واطلاق قبل يقع شائعنا على ملكه وجهان قال في شرحه جزم صاحب الانوار بالثاني منهما كما في البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاحباب في الرهن الخ ثم قال في الرض وعلى كلا التقديرين لا يعتق جميعه الا ان كان هو سر اقال الامام ولا يكاد تظهر فائدة الاق في تعليق طلاق او عتق اه قال في شرحه قال جماعة و تظهر فائدة في مسائل اخر منها ما لو وكل شريكه في اعتناق نصيبه فان قلنا بالاول عتق جميع العبد شائعنا عنه وعن موكله او بالثاني لم يعتق نصيب الموكل وهذه ستاق بعد اه فلنظر هذا مع ما تقدم من اشكال الاسنوى ولا يتاق ان يكون ما ذكره الاسنوى منبيا على الاول هنا لان كلام الاسنوى يدل على عتق الجميع عن الموكل وما ذكرنا صريح في وقوع العتق عنهما ولا ان يكون منبيا على الثاني اصرحته في انه يعتق نصيب الموكل ويسرى الى نصيب الوكيل وصراحة ما هنا على الثاني في انه يعتق نصيب الوكيل دون الموكل فان قلت يمكن ان المراد الذى يعتق بطريق المباشرة نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسرى العتق اليه قلت هذا لا يمنع المخالفة لان الذى عتق ابتداء على هذا نصيب الوكيل ثم سرى عليه الى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره الاسنوى فان الامر عليه بالعكس نعم قول شرح الرض وهذه ستاق بعد اشارة الى قول الرض بعد ذلك وان وكل شريكه في عتق نصيبه فاقى النصفين عتق قوم على صاحبه نصيب الاخر وان اطلق حمل على نصيب الوكيل اه وحديث فيمكن ان يجب ببناء ما ذكره الاسنوى على الثاني وحمله على ما اذا اراد الوكيل نصيب الموكل فيعتق ويسرى الى نصيب الوكيل وحل ما ذكر هنا على الثاني كالاول على ما اذا اطلق فيعتق على الثاني نصيبه دون نصيب الموكل اى باعتبار المباشرة فليتامل **قول** (غير نحو التعليق) قال في شرح الرض كان يقول ان اعتقت نصي من هذا العبد فامرأتى طالق فان قلنا بالاول بمعنى وقوعه شائعنا لم تطلق او بالثاني بمعنى وقوعه على ملكه طلقت اه **قول** فلا شركة حينئذ حقيقة) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الاعتناق ايضا لانه اذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتامل **قول** (اى نصيب شريكه) هلا قال اى الباقي كما هو المتبادر من المتن

اعسر بحصة المشتري لكنه بالسراية يقع الفسخ فلا شركة حينئذ حقيقة فلا يراد (والا) يكن معسرا بان ملك فاضلا عن جميع ما يترك للفلس مابى بقيمتى (سرى اليه) اى نصيب شريكه ما لم يثبت له الاستيلاد بان استولدها

مالكة . من الخبر الصحيحين . من عتق شركه في عبد . وكذا في مال يبلغ ثمن العبد قوم . له بدله فدا . دل وأدلى شركاه . معهم . وعق عليه العبد . ولا تعد عتقه عليه ما عتق وقبس بما فيه غيره . عامرو باق . وفي رواية للدارقطني ورق من مارق قال الحافظ ورواية السماية . مدرجة فيه . وبفرض ورودها حلت جملة بين الأحاديث على أنه يستأجر أسبده الذي لم يعق (٣٦١) بمنى يتخذه بقدر نصيبه إلا يظن أنه يصرم

عليه استخدامه (أو إلى ما أسير به) من قيمته ليقرب حاله من الحرية ولو كان الثلاثة فاعتق اثنان منهم نصيبهما معا واحدهما . وموسر فقط يوم جمع مالم يعق عليه وحده (وعابه قيمة ذلك يوم الاعتاق) أي وقتله لأنه وقت الاتلاف كجناية على قن سرت لنفسه . تعبر قيمته بيومها اليوم . وتة كذا إطلاقه شارح وعضلة عامر في اثنين في النصب من قوله فان جنى وتاف بسريرة قالوا يجب الاقصى وبما صرح به من أن الواجب هنا قيمة البض لا بعض القيمة صرح به جمع متقدمون ويظهر أن يأتي متامر في نظير ذلك من الصدق إلا أن يفرق بان الزوجة امتازت بأحكام في مقابلة كسرهما لتاتق في غيرها فلا بعد أن تجب هنا قيمة البعض لأنه المتلف دون بعض القيمة وإن أوجبهما ثملا تقرر من التبن (وتقع السراية بنفس الاعتاق) للتعبير الظاهر فيه . ولأن ما يرتب على السراية في حكم الاتلاف والقيمة تجب بسبب الاتلاف فيعطى حكم الاضرار عقب العتق وإن لم

قولا واحدا (هـ) **أقوله** مالكة أي مالك النصيب عتق **(قوله** ثمن العبد) أي ثمن ما يخص شركته من العبد والمراد ما بين ههنا القيمة عتق . وم (**قوله** قدم العبد) أي نصيب الشرك منه (**قوله** عامر) أي من اشترى العبد بين اثنين . وكون الشريك أداه وقوله في أي من الأسارى من قيمة نصيب الشريك (**قوله** ورواية السماية) عبارة الأسنى والمغنى والرشيدي وأما رواية فان لم يكن له مال قوم العبد عليه قيمة عدل ثم استأجره نصيبه من قيمته . مشقوق عابه فدرجة في الخبر كقوله الحافظ وأما قوله الخ (**قوله** يعني يتخذه) لا يفتق عدم تأني هذا الجواب . مع قوله قوم عليه ومع قوله في قيمته رشدي (قول ابن أبي المايسر به) أن كان ما عابرة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق للعطف عليه فالحال . وقوله به على حذف مضاف أي بقيمته وأعن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتناق السار به فاعلى حذف مضاف أي إلى قسط ما يسير به . والا فالسراية ليست إلى ما يسير به من القيمة بل إلى ما يقابل من حصه الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثاني والأول فالمتناسب الأول أن يقال تعيب به أي بقيمته فإينال سم (**قوله** من قيمته) عبارة المغنى . من نصيب شركه (هـ) **أقوله** قوم جميع ما بين الخ) بناءً منه . ول وقوله عليه أي الموسر متعلق بقوم عبارة المغنى قوم جميع نصيب الذي لم يعق على هذا الموسر كجزء ما به والمرض مسرالا في ثلث ماله كسراية فإذا اعتق نصيبه من عبد . مشرك في مرض . وتة فان خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عابه نصيب شركه . وعق عليه . ولم يخرج الا نصيبه . عتق بلا سريرة (هـ) وقوله والمرض الخ في الروض . مع شرحه . (قول ابن توم عليه) أي الموسر على كل الأقوال الاتية قيمة ذلك أي القدر الذي يسير به (تنبيه) لا لشريك مطالبه المغنى بدفع القيمة وأجابه . وعليها المومات أخذت . من تركته فان لم يطالبه الشريك بالمطالبه إنما لم يطالب طالبه . وأما القاضي وإن أخلفه في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا قرب العبد بالعق . ورجوع ادل . انفق مومات أو غلب أو طال العبد صدق المغنى لا غرام معنى وقوله وإن أخلفه الخ في الروض . مع شرحه . (**قوله** أي وقته) أي قوله كذا إطلاقه شارح في النهاية والمغنى (**قوله** كذا أطلقه الخ) راجع إلى المقيس عليه فقط (**قوله** في مقالة كسرهما) أي بالطلاق (**قوله** وإن أوجبهما ثم الخ) وهو المعتد كسرهما . (قول ابن توم توقع السراية بنفس الاعتاق) فتنتل الحصة إلى ملك المغنى ثم تقع السراية به (**تنبيه**) يستثنى من ذلك مالو كاتبه الشريك كان ثم اعتق أحدهما نصيبه فان عاكما بالسراية بعد العجز عن أدائه نصيب الشريك فان في التعليل ضرر على السيد بقوات الولا معنى ونهاية (**قوله** ما تراتب الخ) وهو العتق (**قوله** فيه على الخ) تفريع على المتن (**قوله** لا يقع الاعتاق) إلى قول المتن . ويتعيب المدعى وقوله في النهاية الأقوله من عجور عليه إلى من مرض وقوله فاذا أوجبته إلى ولو كان بالدين (**قوله** أو الاعتراض عنها) فلا يكفي الإبراء كقوله الماوردي معنى (**قوله** وحديث فيدل الأول الخ) تحمل تأمل (**قوله** يوقف الأمر) إلى قول المتن ولا يسرى تدبير في المغنى الأقوله كبحته الأذرى وقوله واعتاد جمع إلى ويجب مع ذلك وقوله وعلى انشائه إلى وعلى انشائي (**قوله** رعاية للجانبين) عبارة المغنى لأن الحكم بالعق بضر السيد والتأخير إلى أدائه القيمة بضر بالعبد . والتوقف أقرب إلى العدل ورعاية الجانبين (هـ) (**قوله** فعليه) أي

(**قوله** في الحديث الشريف ثمن العبد) يتأمل حكمة التعبير بالعدم أن الواجب قيمة حصه الشريك فقط ولا شك أنه المراد بدليل بقية الحديث (**قوله** ما يسير به) لأن كان ما عابرة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق للعطف عليه فالحال . وقوله به على حذف مضاف أي بقيمته وأعن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتعلق السار به فاعلى حذف مضاف أي إلى قسط ما يسير به . والا فالسراية ليست إلى ما يسير به

(٤٦) - شرواني وابن قاسم - عاشر - يؤد القيمة (وفي قول) لا يقع الاعتاق إلا (بأداء القيمة) أو الاعتراض عنها . خبر الصحيحين إن كان موسر يقوم عليه قيمة عدل ثم يعق وأجابوا أنه إنما يدل على أن العتق بالقويم لا بالدفع وحديث فيدل الأول لأنه إنما قوم لانه صارت متلفا . وإنما يتلف بالسراية (وفي قول) يوقف الأمر رعاية للجانبين فعليه (إن دفعها) أي القيمة (بان أنها) أي السراية حصلت

(بالا ناق) وإلا بان انه لم يبق (واستيلاد احد الشريكين الموريسرى) الى حصة شريكه كالعق بل اولى لانه فعل وهو اقوى ولذا نفذ من محجور عليه دون عتقه كما يحتمل الاذرى ومن مر به من راس المال واعتاقه من الثالث امامه الميسر فلا يسرى كالعق إلا من والد الشريك لانه ينفذ من ابلادها كلها (وعليه) اى (٣٦٢) المورس (قيمة) ما ليس به من (تصيب شريكه) لانه انقذه بازاله ملكه عنه (وحصته من

مهر المثل) لاستمتاعه به لك غيره مان تاخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب ولا لم تزلمه حصة شهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو منتف لما بان ان السراية تقع بنفس العلق واعتاد جمع وجوبها مطلقا مبنى على ضعيف كما يعلم من التعليل الا ترى بوقوع العلق في ملكه بذلك يندفع الفرق بين هذا وامر في الاب بانه إنما قدر الملك فيه لحرمة ويجب مع ذلك في بكر حصته من ارش البكارة (وتجري الاقوال) السابقة (في وقت حصول السراية) إذ العلق هنا كالاعتاق ثم (فعلى الاول) وهو الحصول بنفس العلق (والثالث) وهو التين (لانجب قيمة حصته من الولد) لانه على الاول انقد حر الوقوع العلق في ملكه وعلى الثالث نزل استحقاق السراية منزلة حصول الملك وعلى الثاني تجب (ولا يسرى تدبير) لبعضه من مال كل او بعض إلى الباقي لانه ليس اتلافا لجواز بيع المدير فيموت السيد بمقتى ما ذكره فقط لان

قول الواقف (قوله) الى حصة شريكه أى حيث كان مورسا بالكل ولا انقضا ليس به فقط كما يأتى وقوله ولا يسرى الى أى ويكون الولد حرا فيعزم لشريكه قيمة نصفه عابا به سم على المنهج وسياق في كلام الشارع في امهات الاولاد حكاية خلاف فيه وظاهره ان المعتد منه انه مبض عرش (قوله) من محجور عليه) اى بجون اوسفه او فلس معنى (قوله) دون عتقه) اى اعتاقه (قوله) إلا من والد الشريك الخ) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى هو والد الشريك الاخر استولدها رشيدى عبارة المغنى نعم ان كان الشريك المستولد اصلا لشريكه سرى كما لو استولده الجارية التى كلها له او فى سم بعد ذكر مثلها من كثر الاستاذ ما نصه ولم يذكر كاشارح نظير ذلك فى الاعتاق بان اعنى احد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الاخر حصته فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمته او لا ويفرق بينه وبين الابلاذ فيه نظر فليراجع والثانى هو مقتضى قوله فاستثناء بهم الآتى فى ما شأنا من ابلادها (قوله) ابلادها كلها) اى ابلاد الجارية التى كلها ولده (قوله) ان تاخر الانزال) راجع المدحوف فقط (قوله) وإلا الخ) اى بان تقدم او قارن ولو تنازعنا فزعمه الاطلى تقدم الانزال والشريك تاخره صدق الاطلى فيها يظهر عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تاخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الأصل فيه تنديد في ملك غيره الضمان حتى يوجد سقط ولم تتحققه وهذا اقرب عرش وقوله بان تقدم او قارن وناق لما ذكره الشارح في باب النكاح فى الادفاف ومخالف للمغنى ما نصه نعم ان انزل مع الحشفة وقتلنا بما صححه الامام من ان الملك ينتقل مع العلق فقيمة كلام الاصحاب كفى المطالب الوجوب واستمرز المصنف بالمورس عمالو كان معسرا فان الاستيلاد لا يسرى كالعق فلو استولدها الثانى وهو معسر فهو مستولدها متصادفة ملكه المستقر ويجب على كل منهما نصف مهرها والاخر وبأى بقية أقوال النقص اه (قوله) لان الموجب له) الاولى الثالث (قوله) لما بان ان السراية الخ) علة قتله وهو منتف (قول وجوبها) اى الحصة من مهر المثل (قوله) مطلقا) اى تقدم الانزال او لا عرش (قوله) على ضعف) اى من ان السراية تقع بأداء القيمة (قوله) وبذلك) اى بقوله لان الموجب الخ (قوله) يندفع ان فرق) اى فرق ذلك الجمع القائل بالوجوب مطلقا (قوله) بين هذا) اى استيلاد شريكه مورس ليس باب (قوله) وامر فى الاب) اى فى النكاح فى فصل الاعفاف من تعيد الوجوب بتاخر الانزال (قوله) بانه) متبقة بالفرق (قوله) ويجب مع ذلك فى بكر حصته الخ) يأتى ان عمل هذا ان تاخر الانزال عن اذاتما ولا لا يجنب لها ارش وله لم يلم به عليه بل العلق من الانزال قبل زوال البكارة عرش (قوله) وعلى الثانى) وهو حصول السراية بأداء القيمة (قوله) لبعضه) إلى قوله قال البلقينى فى المغنى الا قوله كل او قوله وحصوله إلى المتن (قوله) ولذا نفذ الخ) عبارة المغنى ولهذا لو اشترى عبدا وعتقه نفذ (قوله) ليس له) اى الرهن (قوله) لم يسرقطما) اى ولا يقال انه مورس بالرهن رشيدى عبارة عرش اى لانه معسر ولا تشكل هذه بامر من الدين لا يمنع السراية لان ذلك مفروض فيمن له مال يدفع من حصة شريكه خلاف هذا اه (قوله) وهو محجور عليه) اى فلس معنى (قوله) لم يسر) وفى نظيره فى حجر السفه يعنى عليه والفرق ان المقتل من نفذنا عتقه ضررنا بالفرع بخلاف السفه معنى (قوله) بناء على الاصح ان العبرة الخ) يتأمل هذا فان الاصح فيما يأتى اخر كتاب التدبير ان العبرة

من القيمة بل إلى ما يقابلها من حصة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثانى ولا فالمناسب الاول ان يقال عقب به اى بقيته فليتأمل (قوله) إلا من والد الشريك) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى

الميت معسر وحصوله فى الخ لى ليس سراية بل تبعا كعضو منها (ولا يمنع السراية دين) حال (مستغرق) بدون حجر (فى الاظهر) بوقت لانه مال كمالى يده نافذا التصرف فيه ولذا نفذ اعتاقه قال البلقينى ولا حاجة لمستغرق فى جريان الخلاف فاذا اوجبت السراية مائة وهى عنده وعليه خمسون لم يسر على الضعيف إلا فى خمسين ولو كان بالدين الحالى رهن لازم ليس له غيره ولا يفضل منه شئ لم يسرقطما ولو علق وهو متعلق بموعدة الصفة وهو محجور عليه لم يسر بانه فى الاصح ان العبرة فى تنوذا العتق بمالة وجود العتقة (ولو لولا لشريكه

الموسر أعتقت نصيبك فليكن قبة نصبي فانكر) ولا يثبت (صدق المنكر بيمينته) إذا لاصل عدم العتق (فلا يثبت نصيبه) ان حاتف وإلحاق المدعى واستحق قيمة نصيبه ولا يثبت نصيب المنكر لان الدعوى إنما سمعت عليه لاجل القبة فقط ولا نفى لاسمعه على آخر انك اعتقت حتى يحلف نعم ان كان مع الشريك شاهد آخر قبلا بحسبة أى ان كان قبل دعواه القبة كما عهده لور كشيتمته حينئذ ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق) وما أخذ له باقراره وتقييده له بما إذا - ف المنكر أو المدعى الذين المردودة معتزض بان لا وجه له إذ لو نكلنا معا فالحكم كذلك لوجود الملة وهي اقراره (ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان (٣٦٣) أسير المدعى لانهم يثنى اعتقافه كقول

شريك آخر اشتريت نصبي وأعتقت فانكر فانه يعتق نصيب المدعى ولا يسرى (ولو قال الشريك) المنكر أو الموسر (ان أعتقت نصيبك فنصبي حر) فقط اوزاد (بعد نصيبك فاعتقك الشريك) اقول له نصيبه (وهو موسر سرى إلى نصيب الاول ان قلنا السرية بالاعتاق) وهو الاصح (وعليه قيمته) أى نصيب المعلق ولا يعتق بالاعتاق لان السرية أقوى منه لانها قهرية تابعة لعنق الاول لا مدفع لمحو العتق قابل للدفع ببيع ونحوه وإذا اجتمع سيان لا يمكن اجتماعهما قدم أوأهما وهذا قارق ما وقع لها في الوصايا قبيل الركن الرابع من التسوية بينهما لا مكانها اما لو كان المعلق معسرا فاعتق على كل نصفه

بوقت التعليق حتى لو ائق مستقلا ووجدت الصفة بعد الحجر عتق نظر الحالة التعليق وقد يقال ما هنا منى على مقابل الاظهر فبأى عرش (قول المتن الموسر) قال الرافعي احترزه عن المعسر فانه إذا انكر وحلف لم يعتق من العبد ففى فلما اشترى المدعى نصيب المدعى عليه عتق عليه ولا سرياً في الباقي معنى (قوله) ولا يثبت أى للمدعى الى قوله نعم ان كان فى المتن (قوله ان حاتف) فيه ان عدم العتق على اطلاقه وليس مقيد بالحلف فكان المناسب ثم ان حاتف فلا يثبت على المدعى القبة ولا حاتف لإلحاق المدعى واستحقها رشدي وسيدكر الشارح ما يوافقه وإنما ذكر هذا القيد هنا تمهيدا لقوله الآتى وتقييدهما الخ (قوله لان الدعوى الخ) عبارة عن المعنى ولا يعتق نصيب المنكر بهذا لان الذين إنما سمعت عليه لاجل القبة والذين المردودة لا تثبت إلا ما سمعت نحوه ولا لافى لا سمع الخ وهذا يدفع معاساه ان يقال هلا عتق نصيب المنكر لان الذين المردودة كالاقرار فهو مقر بعتق نصيبه يؤخذ باقراره وذلك لان الذين إنما اعتمد بها بالنسبة للقبة فلم توجد من مردودة بالنسبة للعنق فلا اقرار بالنسبة اليه (قوله) انتم حينئذ أى امان كان بعد دعواه القبة فلا تثبته فهو تعميل لمقدح عرش (قول المتن ان قلنا ان يسرى الخ) معتمد عرش عبارة عنى ان قلنا بالراجح من انه يسرى بالاعتاق فى الحال (قوله) وتقييدهما له أى الشيخين فى غير النهاج واصله لعنق نصيب المدعى الخ (قوله) وان اسير) أى قوله ولو كونه يوجب فى المعنى الا قوله بهذا فارق الى اما لو كان والى قول المتن ولو كان عبد فى النهاية الا قوله وبهذا فارق الى ما لو كان وقوله المنجز الى المتن (قوله شريك لآخر) عبارة عن المغنى أحد الشريكين لرجل (قوله لعنق الاول) أى اعتاق المعلق الاول عبارة عن النهاية العتق نصيبه (قوله لا ساكنها) أى التسوية (قوله تنجزا فى الاول) أى فى المعلق الاول وهو من تجز العتق عرش (قول المتن قبله) أى قبل عتق نصيبك معنى (قوله بالنسبة الخ) معنق باطلان الدور (قوله وهو الاصح) أى بطلان الدور (قوله يعتق نصيب كل الخ) بيان لوجه الشبه لقول المصنف وكذا ان كان الخ (قوله ولا سرياً) من عطف اللزوم (قوله يمينه) أى السرية (قوله عتق الشريك) أى اعتاق الشريك المطاق انصرف نصيبه من غيره وجب (قوله يمينه) أى القبلية (قوله يسرى) أى على نصيب المخاطب بناء على ترتيب السرية على العنق معنى وزاد (قوله فيبطل عتقه) أى عتق المخاطب وكذا ضمير من عتقه (قوله لتوقف الشيء الخ) عبارة عن المعنى وفيا ذكره وهو توقف الشيء على ما توقف عليه وجودا وعدما وهو دور لفظى (قوله لتوقف الشيء) وهو عتق نصيب المخاطب على ما توقف

هو والد الشريك الآخر استولداه وعبارة كثر الاستاذ ولو كان الشريك المستولد اصلا لشريكه سرى وان كان معسرا كالمستولد الجارية التى كلها له (ايضا الامن والد الشريك) لم يذكر نظير ذلك فى الاعتاق بان اعتق احد الشريكين المعسر الذى واصل الشريك الآخر حصته فهل يسرى وتبقى القيمة فى ذمته او لا ويفرق بينهما وبين الايلاد فيه نظر فليراجع الثانى وهو مقتضى تضعيفه استثناء بعضهم الآتى فى هامش احدها اليسار (قوله) ولا نفى لاسمعه على آخر انك اعتقت حتى يحلف الخ) وبهذا يدفع معاساه ان يقال هلا عتق

(فاعتقك الشريك) المخاطب نصفه (فان كان المعلق معسرا عتق نصيب كل عنه) المنجز حالاً والمعلق قبله ولا سرياً وخص المعلق بالاعسار لانه لا فرق فى الآخر بين المعسر والموسر (والاولاه) لا شترى كما فى العتق (وكذا ان كان المعلق موسرا وبطلنا الدور) للفظ الآتى بيانه بالنسبة للقبيلة إذ لا يأتى إلا فيها وهو الاصح يعتق نصيب كل عنه ولا سرياً لان اعتبار الملية والحالية بمنعها والقبيلة لمنعها لاستحالة الدور المستلزم هنا سد باب عتق الشريك فيصير التعليق معها كهم مع الملية والحالية (ولا) بطل الدور فى صورة القبيلة (فلا يعتق شيء) على واحد منهما إذ لو نكنا اعتاق المخاطب عتق نصيب المعلق قبله فيسرى فيبطل لزم من عتقه ذمته انما توقف على ما توقف عليه

ولكونه يوجب المحجر على المالك المطلق التصرف في اعتاق نصيب نفسه من غير موجب ولا تقدير له ضعفه الاصحاب هذا كله ان لم ينجز المعلق
عتق نصيبه والاعتق عليه قطعاً وسرى (٣٦٤) بشرطه (ولو كان) أى وجد (عبد لرجل نصفه وآخر ثلثه وآخر سدسه فاعتق الآخران)

بكر الحاء كما يحطه لكن
ليوافق كلام اصله لا للتقييد
لاذلر اعتق اثنان منهم أى
اثنين كانا فالحكم كذلك
كما في الروضة وغيرها
(نصيبهما) بالثبته (معاً)
بان لم يفرغ احدهما منه
قبل فراغ الآخر او علقاه
بصفة واحدة او وكلا
وكلا فاعتقه بلفظ واحد
فالقيمة للنصف الذى
سرى اليه العتق (عليهما)
نصفان على المذهب لان
ضمان المتاع يستوي فيه
القبيل والكثير كالومات
من جراحاتها المختلفة
وهذا فارق ما مر في الاخذ
بالشفعة لانه من فوات المالك
ومر انه فوز بحسبه وهذا
ضمان متاف كما قرر هذا
ان يسرا بالكل فان يسر
احدهما قوم عليه نصيب
الثالث قطعاً وان يسرا بدون
الواجب سرى لذلك القدر
بحسب يسارهما فان تفاوتا
في اليسار سرى على كل بقدر
ما يجد (وشرط السراية)
أمور احدها اليسار كالم
ما مر تانياً (اعتاقه) أى
مباشرة او تملكه بدليل
التفريع الآتي (بأختياره)
ولو ينسبه فيه كان اتب
بعض قريبه او قبل الوصية
له به نعم باقى في تعجيز السيد
آخر الفصل الآتى ما
يعكر على ذلك وخرج بذلك
مالو عتق عليه بغير اختياره

عليه وهو عتق نصيب المعلق (قوله ولوكونه) أى تصحيح الدور (قوله ضعفه الخ) أى تصحيح الدور الملقى
(قوله وهذا كله) أى قول المتن وكذا ان كان الخ (قوله والاعتق) أى نصيب المعلق (قوله بشرطه) أى
بشروط السراية الآتية في المتن والشرح (قوله أى وجد) ليدل على قوله نعم باقى في المغنى لا قوله بدليل التفريع
الآتى وفي النهاية لا قوله له علقاه بصفة واحدة وقوله وان يسرا بدون الواجب إلى المتن وقوله بمباشرة
او قوله أى وجد قد يفهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تامة وعليه بجملة لرجل نصفه وماعطف
عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة خبرها سم (قوله ليوافق
كلام اصله) وهو فاقعتى الثاني والثالث معنى لكن الكسر متهين في تعبير المصنف فتأمل (قوله بصفة واحدة)
أى كدخول الدار (قوله او وكلا وكلا الخ) الفرق بين هذو وبين ما تقدم من انه لو وكل في اعتاق نصيبه
من عبد فاعتق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسرى الاعتاق إلى باقية انه ثم لما عطف الوكيل وماله قيمه
اذن له في اعتاقه كان القياس الغاء لاعتاقه لكن نفذ فيه ما بشر اعتاقه لتشرف الشارع للعتق ولم يسر باقية
لضعف تصرفه بالخالة فلو كرهنا ما اتى بما مر به نزل قوله فله نزل فعل موكله وهو لو باشر الاعتاق بنفسه
سرى إلى باقية فكذلكه نزل في ذلك في شرح الوروض ع (قول المتن عليه نصفان) أى على عدد
رؤوسهما لا على قدر الحصص معنى (قوله ما مر في الاخذ بالشفعة) أى حيث كان بقدر الحصص لا على
الرؤوس سم (قوله بالكل) أى بقدر الواجب معنى (قوله فان تفاوتا في اليسار الخ) ولو يسر احدهما
بقية النصف والآخر بدون حصته منها فيبغى ان على هذا ما ليس به والباقي على الاول فلا يرجع سم
(قوله احدهما اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو وب الاصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق
النصف الآخر فيسرى للموهد من غير غرض شيء لجواز الرجوع له والمتمتع بخلافه شرح مر اه سم
(قوله أى مباشرة) من إضافة المصدر إلى مفعوله أى مباشرة أو بالشرى لك الاعتاق ولو تنزىلا عبارة المغنى أى
المالك ولو بتأنيبه اه (قوله ولو بتسببه) كان المناسب خلاف هذا الصنيع لان هذا جواب ثان عن عدم
ملازمة التفريع الآتى في المتن لقوله اعتاقه والجواب عنه من وجهين الاول ابقاء الاعتاق على حقيقته
وتقدير شيء ينزل عليه التفريع ويكون التفريع دليل التقدير وهذا هو الذى اشار اليه بقوله او تملكه الخ
والثاني استعمال الاعتاق فيما يشمل التسبب فيه وهو المشار اليه بقوله ولو بتسببه فيه فتأمل رشيدى (قوله)
كان اتب الخ عبارة المغنى كشرائه جزءاً من أصله أو فرعه أو قبله بهته أو الوصية به اه ع (قوله في تعجيز
السيد الخ) صوابه في تعجيز السيد الخ بالعين بدل النون (قوله ما يمكن على ذلك) أى على قولهم ولو بتسببه
وباقي ايضا هناك الجواب عنه (قوله وخرج بذلك الخ) عبارة المغنى وليس المراد بالاختيار مقابل الاكراه
بل المراد التسبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكراه لان الكلام فيما يتعلق بالشفعة
والاكراه لا تقع فيه اصلاً وخرج باختياره ما ذكره بقوله ولو وورث (قوله لان ذلك) أى الاختيار المقابل

وزعم انه خرج به عتق المكروه وهم لان ذلك شرط لاصل العتق وما هنا شرط للسراية مع
وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة

من الارث (فلورث وبعض ولده مثلا لم ير) ما عتق منه إلى ابيه لما انقرأ ن سبيل (٣٦٥) الراية سبيل غرامة الذناب ولم يوجد منه

صنع ولا قصد اتلاف ومنها
الرد بالعيب فلو باع شقصا
من يعتق على وارثه كان
باع بعض ابن اخيه بثوب
ومات وارثه اخوه ثم
اطلع المشتري الشقص على
عيب فيه ورده فلا يسرى
كالارث فان وجد الوارث
بالثوب عيبا ورده واسترد
الشقص عتق عليه وسرى
على الممتد لا اختياره فيه
وقد تقع الراية من غير
اختيار كان وهب لقن بعض
قريب سيدة فقبله فعتق
ويسرى على ما ياتي وعلى
سيدة قيمة باقية ومجانب بان
فعل عبده كفضله كما مر
في الدعوى عليه ثم رايت
ما ياتي قريبا وهو صريح
فيما ذكره تالها فقبل محلها
للقن فلا يسرى للنصيب
الذي ثبت له لا سلبا ولا
الموقوف او المندور عتقه
او اللازم عتقه بموت
الموصى او المروهن بل لو
رهن نصف قن لا يملك
غيره فاعتق نصفه غير
المروهن لم يسر للمروهن
رابعا ان يوجد العتق
لنصبيه او للسك فلوقال
اعتقت نصيب شريكي لانا
نعم بحث في المطالب انه كناية
فاذا نوى به عتق حصته
عتقت وسرت لا يعتق
بتمت فصح التعبير به عنها
خامسا ان يكون النصيب
العتيق يمكن السربان اليه

لا لكره (قوله منها الارث) ومنها ما لو استخلت ماله المحرم بعد خروجه وحملت منه فلا راية ع (قول
المن بعض ولده) اي وان سفل معنى (قوله مثلا) اي او بعض اصله وان علامنى (قوله مثلا) الى قوله وقد
تقع السراية في المنى ولى قوله ثم رايت ان الهابة (قوله) ومنها ما لو اوصى لزود مثلا ببعض ابن
اخيه فمات زود قبل القبول وقبلة الاخ عتق عليه ذلك البعض ولم يسر لانه يقبولى يدخل البعض في ملك مورثة
ثم ينتقل اليه بالارث وما لو عجز مكاتب اشترى جزء بعض سيده فانه يعتق عليه لم يسر سواء اعجز بتعجز
نفسه ام بتعجز سيده لدم اختيار السيد فان قبل ومخارفي الثانية يجب بانه لا يخاف بعد التعجز والملك حصل
ضمنا وما لو اشترى واتهم المكاتب بعض ابنه او ابيه وعتق بدمته لم يسر لانه لم يمت بختياره بل ضمنا معنى
(قوله) شقصا من يعتق (الخ) اي حصته من رقيق مشترك بينه وبين اجنبي ويعتق (الخ) (قوله) كالارث عبارة
المعنى لانه نفوس كالارث (قوله) ويسرى على ما ياتي) اي من الخلاف والمتمد منه عدم السراية ع ش
اي عند النهاية والمعنى لا الشارح كما ياتي في اخر الفصل الاتي (قوله) ما ياتي قريبا) اي قبيل التنبية (قوله)
ثالثها) الى قوله نعم في المعنى الا قوله او المروهن الى رابعها (قوله) او الموقوف (الخ) عطف على الموصول
(قوله) او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه اوصى بعق حصته ثم مات فان عتق حصته لازم بلزوم
الاعتقاد بعدموته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض وشرحه ويسرى العتق الى
بعض مدبر لان المدبر كالنفي في جواز البيع فكذلك في السراية ولى بعض مكاتب يعجز عن اداء نصيب الشريك
اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكور فليتامل سم عبارة المعنى والالى
المندور باعتاقه ونحوه ما لم يزعم عتقه بموت المريض او المعلق على صفة بعد الموت اذا كان اعتق بعد الموت اه
(قوله) لا يملك غيره) اي بخلاف ما لو ملك غيره فيسرى وفي الروض مع شرحه ويسرى العتق الى بعض مروهن
لان حق المرتبة ليس باقوى من حق المالك فكافى الاعناق على نقل حق الشريك الى القيمة قوى على نقل
الوثيقة اليها اه وهذا لا ينافي ما ذكره الشارح لانه في معسر سم (قوله) فصح التعبير (الخ) اي من باب
التعبير باللازم عن المازوم اذ عتق حصته شريكه لازم لعتق حصته سم (قوله) اي يعتق نصيب شريكه
وقوله عنها اي عن عتق حصته على حذف المضاف (قوله) لم يسر منها (الخ) في المعنى والاسي خلاه عبارة ما ولو
استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعنته وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى نقلا عن
القاضي ابى الطيب لا يسرى اليه كعكسه بنوع اه وذكرها سم عن الثاني وأقرها (قوله) في عتق
الزبرج الى الفصل في النهاية الا قوله اوكلها وقوله بالسك (قوله) في عتق الزبرج) سيذكر مختززه (قوله)

له الممتد خلافاً فشرح مر (قوله) او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه اوصى بعق حصته ثم مات
فان عتق حصته لازم بلزوم الاعناق بعدموته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض
وشرحه الى اى ويسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالنفي في جواز البيع فكذلك في السراية ولى بعض
مكاتب يعجز عن اداء نصيب الشريك رسنوضح في الكتابة متى يسرى العتق الى بعض المكاتب والاصح انه
حيث يعجز كما اشار اليه هاتق له عجز اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب
المدكورين فليتامل (قوله) بالورهن نصف قن لا يملك غيره (الخ) في الروض ويسرى اي العتق الى بعض
مروهن قال في شرحه لان حق المرتبة ليس باقوى من حق المالك فكافى الاعناق على نقل حق الشريك
الى القيمة قوى على نقل الوثيقة اليها اه ولا ينافي ما ذكره الشارح لانه في معسر فليتامل (قوله) فصح التعبير
به) اي من باب التعبير باللازم عن المازوم اذ عتق حصته شريكه لازم لعتق حصته (قوله) فواستولد شريك
معسر حصته ثم باشر عتقا موسر لم يسر (الخ) في شرح الروض ولو استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعنته
وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى نقلا عن القاضي ابى الطيب لا يسرى اليه كعكسه
بنوع مع انى الى اره في تعليق القاضي اه

فواستولد شريك معسر حصته ثم باشر عتقا موسرا لم يسر منها للثبته (والمرتبين) في عتق الزبرج (منه) الا في ذلك ماله

فاذا اعتق (الى قوله وكذا ان خرج في المعنى (قوله فاذا اعتق الخ) عبارة الروض (فرع) لو اعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وان لم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق ولا سراية لان المريض فباز ادعى الثلث معسر والثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه (قوله فلا سراية) معتمد ع (قوله وكذا ان خرج الخ) خلافا للروض كما مر انفاذ المعنى بعبارة فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية للباقي اه (قوله وبعض حصصه شريكه الخ) عبارة النهاية وكذا ان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشي الخ اه قال ع (قوله لكن قال الزركشي التحقيق الخ) هو عندنا ما لا يتخالف ما قبله في الحكم لما مر فيه من انه اذا خرج بعض حصصه شريكه من الثلث مع حصصه عتق ما خرج وبقي الزائد وفهمه انه اذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه (قوله او كلها) الصواب إسقاطه فان السراية فيه محل وفاق وانما التردد فيما اذا خرج بعض حصصه شريكه من الثلث مع حصصه فهل يسرى لذلك البعض او لا والمعتد الاول (قوله لكن قال الزركشي الخ) هذا الامور بعد تقييده فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأتى تفصيل الزركشي رشيدى (قوله انه) أى المريض في عتق التبرع (قوله فان شتى سرى) أى ان كان موسرا ع (قوله بدل السراية) أى لنصيب الشريك او بعضه (قوله بان رد الزائد) أى بقى الزائد على الثلث من نصيب الشريك او بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته عدم السراية في المخيرة ويوجه بانه لما لم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الحاصل كان اختياره لمخصوص العتق كالنبرع وعليه تجب عليه خصلة غير العتق لان بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع ع (قوله بالكل) اسقطه النهاية ولعله تنوهم منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قته ولما بعده من قوله فانه يسرى ولك ان تمتع المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) اى لانها وجبت كاملة ع (قوله مطلقا) الى قوله ومن ثم في المعنى (قوله مطلقا) اى خلف تركه ام لا ع (قوله الاول اى في الثلث وغيره (قوله المن فلو اوصى) اى احده شريكين في رقيق معنى (قوله لا انتقال المذكور) اى آتافى قوله لا انتقال تركه الخ (قوله نعم ان اوصى الخ) هو استدراك على المتن رشيدى (قوله بالتكبير سرى الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو اوصى احدهما اى الشريكين بعتق نصيبه من عبد وتكبير عتق العبد كمال ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه (قوله لانه) اى الميت حيثما حين اذا اوصى بالتكبير اسنى (قوله استبق لنفسه قدر قيمته الخ) اى العبد فكان موسرا به اسنى (قوله وقد يسرى) اى على الميت ع (قوله واختارت) اى الامة المذكورة (قوله ثم مات) اى من ولدت منه ع (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس او هو مستثنى فليتأمل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما يلزم مما كتبناه به امشع عن شرح الروض اه سم وقد مناك عن المعنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو اوصى الخ) (تنم) امة حامل من زوج اشتراها ابنا الحروز وجها معا وهما موسران فالحكم كالواوصى سيدها بالهما رقلا الوصية معا عتق الامة على الابن والحمل يمتق عليهما ولا يقوم معنى (فصل في العتق بالبعضية) (قوله في العتق) الى قوله وقد يملكه في المعنى الا قوله اجتماعا وقوله والوالد

فاذا اعتق في مرض موته فخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وان لم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق ولا سراية لان المريض فباز ادعى الثلث معسر والثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله فلا سراية) معتمد ع (قوله وكذا ان خرج الخ) خلافا للروض كما مر انفاذ المعنى بعبارة فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية للباقي اه (قوله وبعض حصصه شريكه الخ) عبارة النهاية وكذا ان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشي الخ اه قال ع (قوله لكن قال الزركشي التحقيق الخ) هو عندنا ما لا يتخالف ما قبله في الحكم لما مر فيه من انه اذا خرج بعض حصصه شريكه من الثلث مع حصصه عتق ما خرج وبقي الزائد وفهمه انه اذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه (قوله او كلها) الصواب إسقاطه فان السراية فيه محل وفاق وانما التردد فيما اذا خرج بعض حصصه شريكه من الثلث مع حصصه فهل يسرى لذلك البعض او لا والمعتد الاول (قوله لكن قال الزركشي الخ) هذا الامور بعد تقييده فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأتى تفصيل الزركشي رشيدى (قوله انه) أى المريض في عتق التبرع (قوله فان شتى سرى) أى ان كان موسرا ع (قوله بدل السراية) أى لنصيب الشريك او بعضه (قوله بان رد الزائد) أى بقى الزائد على الثلث من نصيب الشريك او بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته عدم السراية في المخيرة ويوجه بانه لما لم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الحاصل كان اختياره لمخصوص العتق كالنبرع وعليه تجب عليه خصلة غير العتق لان بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع ع (قوله بالكل) اسقطه النهاية ولعله تنوهم منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قته ولما بعده من قوله فانه يسرى ولك ان تمتع المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) اى لانها وجبت كاملة ع (قوله مطلقا) الى قوله ومن ثم في المعنى (قوله مطلقا) اى خلف تركه ام لا ع (قوله الاول اى في الثلث وغيره (قوله المن فلو اوصى) اى احده شريكين في رقيق معنى (قوله لا انتقال المذكور) اى آتافى قوله لا انتقال تركه الخ (قوله نعم ان اوصى الخ) هو استدراك على المتن رشيدى (قوله بالتكبير سرى الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو اوصى احدهما اى الشريكين بعتق نصيبه من عبد وتكبير عتق العبد كمال ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه (قوله لانه) اى الميت حيثما حين اذا اوصى بالتكبير اسنى (قوله استبق لنفسه قدر قيمته الخ) اى العبد فكان موسرا به اسنى (قوله وقد يسرى) اى على الميت ع (قوله واختارت) اى الامة المذكورة (قوله ثم مات) اى من ولدت منه ع (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس او هو مستثنى فليتأمل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما يلزم مما كتبناه به امشع عن شرح الروض اه سم وقد مناك عن المعنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو اوصى الخ) (تنم) امة حامل من زوج اشتراها ابنا الحروز وجها معا وهما موسران فالحكم كالواوصى سيدها بالهما رقلا الوصية معا عتق الامة على الابن والحمل يمتق عليهما ولا يقوم معنى (فصل في العتق بالبعضية) (قوله في العتق) الى قوله وقد يملكه في المعنى الا قوله اجتماعا وقوله والوالد

(أهل تبرع أصله) من النسب وإن علا الذكور والآنث (أوفرعه) وإن سفل (٣٦٧) كذلك (عق) عليه أجماع الأداد والظاهر

التي خرج من ملك وقوله وكذا إلى مكاتب إلى قول المتن ولو وهب لعبد في الثبابة لا فوله ملكه بنحو هبة إلى
ومبعض وقوله وكذا يصبح شراء إلى المتن (قوله من النسب) عبارة المعنى أصله أوفرعه الثابت بالنسب ثم
قال وخرج بقولنا الثابت بالنسب بالولد المتزني بها ولدا ثم ملكه الزاني لم يعتق عليه وخرج أصله أوفرعه من
الرضاع فإنه لا يعتق عليه اه (قوله كذلك) أي الذكور والآنث من النسب (قول المتن عق) أي
التحريم بينهما أو لا معنى وأسنى (قوله أجماع الخ) عبارة المعنى أما الأصول فلقوله تعالى وأخفض لهما جناح
الذل من الرحم ولا يأتي خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في الصحيح مسلم بن يحيى ولد له والده الآن بجده
مولا كافيتريه فيعتقه أي فيه قبه الشراء لأن الولد هو المعتق بأشائه العتق كافيه مولا داود الظاهري بدليل رواية
فيعتق عليه وأما الفروع فلقوله تعالى وما يبنين للرحمن أن يتخذ ولدان كل من في الأموال والأرض والآتي
الرحمن عبدا وقال تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولد أسبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية
والعبدية اه وهي سالمة عن أشكال الرشيدية بما فسقوا لهما أجماع الأداد والظاهر قد يقال إن كان خلاف
داود أجماعا بعد انعقاد الإجماع فهو خارق للإجماع فيكفي في دفعه خرقه ولا يتأتى الاستثناء وإن كان خلافه
قبل انعقاد الإجماع فلا إجماع اه وإن أمكن الجواب عنه باختيار الثاني ومنع قول فلا إجماع بقول جمع
الجوامع مع شرحه وعن إنا فهمه أي المجتهدين في عصره على أحد القولين لهم قيل استقر الخلاف بينهم بأن
قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق جائز ولو كان الاتفاق من الحوادث بعدهم بأن ماتوا أو نشأ بعدهم اه
(قوله لأن الضمير) أي المستتر في فيعتقه (قوله للشراء الخ) أي لا للولد المشتري كافيه مولا داود الظاهري
(قوله والولد كالمواهب) فيه أنه لم يقدم دليلا مستقلا في الولد حتى يقيس عليه الولد وخبر مسلم أجماعا
في مقام الرد على تمسك داود به لا للاستدلال وهو إنما استدلل بالاجماع لا غير رشدي أي بالاجماع دليل
لكل من الأصل والفروع ولك أن تقول أن سوق خير مسلم للرد المذكور الصريح في الدلالة على مسئلة الولد
معن عن عادته ثانيا للاستدلال عليها لم تعد تكرارا (قوله بضعة) بفتح الباء ع ش ورشدي (قوله
بذلك) أي الملك معنى (قوله ضعيف) بل قال النسائي أنه منكرو الترمذي أنه خطأ وقال أبو حنيفة محمد
باعتق كل قريب ذي رحم محرم وقال مالك باعتق السبعة المذكورين في آية الميراث وقال الأذري يعتق
كل قريب محرم ما كان أو غيره معنى (قوله والمراد به الحركة) أي حيث لم يتفق بالريق حق الغير بدليل
قوله لا في مال وملك ابن أخيه الخ رشدي (قوله ولا يصح الاحتراز) أي باهل تبرع (قوله لما يأتي)
أي أنه في قول المصنف ولو وهب له أو أوصى له الخ (قوله عتق عليها) ولو اشترى الحر زوجته الحامل
منه عتق عليه الحمل كما قاله الزركشي ولو اشترى لها مرض موت ثم انفصل قبل موته أو بعده لم يرث أي
لأن عتقه حديثه وصية وسباق السلام على ذلك معنى عبارة ع ش (قوله فرع) لولم ملك زوجته الحامل منه
الظاهر أن الحمل يعتق فلو أطلع على عب امتنع الرد بما يظهر ووجب له الأرض اه (قوله وكذا من عليه
الخ) أي يعتق عليه بعضه إذا ملكه كالصبي والمجنون (قوله نامر) أي عن قريب بقول المصنف ولا يمنع
السراية دين مستغرق في الأظهر (قوله مكاتب) فاعل خرج (قوله بنحو هبة) أي كالوصية معنى (قوله
مبعض) عطف على مكاتب (قوله لا تقطع الرق الخ) أي ذوال آثاره ع ش (قوله وما لملك الخ)
معطوف على المكاتب والمبعض رشدي (قوله فوات) أي مالك ابن أخيه (قوله ذكرها شارح) أقره
المعنى عبارة ته وأورد على المصنف صور منها مسائل المريض الآتية ومنها ما لو وكفه في شراء عبد فاشتري من
يعتق على موكله وكان معيافا فلا يعتق عليه قبل رضاه بمبيعه اه (قوله ولا يصح) أي قول المتن ولو وهب
لعبد في المعنى لا فوله له على ما قاله آل المتن وقوله ويفرق بينه إلى المتن وقوله موجب الشراء إلى عتقه وقوله إن
عسر إلى أنه كالمهر (قوله لا غبطة له الخ) لأنه يعتق عليه وقد يطلب بنفخته وفي ذلك ضرر عليه
معنى (قول المتن له) أي لم يذكر معنى (قول المتن أو أوصى له الخ) ومن صور الوصية بالابن يتزوج
أومني على ما ذكره عن شرح الروض فليأمل السبب في استثنائه على أن في الشرط الخامس ما يعلم بما

(يشترى) من جهة الولي (لطف) ومجنون وسفيه (قريبة) الذي يعتق عليه لا نه لا غبطة فيه (ولو وهب) القريب (له أو أوصى له)

به (فان كان الموهوب أو الموصى به (كاسبا) أى له كسب بكيفية (فإن المولى) وجزا (قبوله ويصدق) على المولى إذ لا ضرر عليه ولا نظر لاحتمال عجزه فوجب نفقته لانه خلاف الاصل من أن المنفعة محققة الضرر مشكوك فيه (ويصدق) عليه (من كسبه) لاستغنائه عن قريبه (ولألا) يكن كاسبا (فان كان الصبي) ونحوه (ومعسرا وجب) على المولى (القبول) لان المولى لا عساره ولا نفقة عليه ولا نظر لاحتمال يسار ملامره (ونفقته بيت المال) ان كان مسددا وليس له منفق غير المولى أما الذى ينفق عليه منه لكن فرضا على ما لا يراه من وضع وقال فى آخر تبرعا (أو موسرا حرم) قبوله ولا يصح (٣٦٨) لنظره بانفاقه عليه هذا كله إذا ذهب مثلا له كله وهو بطل به وضعه وهو كسوب والمولى

موسر لم يقبله ولله ثلاثا
يعتق نصيبه ويسرى فنزله
قيمة شريكه ويفرق بينه
وبين قبول العبد لبعض
قريب سيده وأن سرى على
ما يأتى بأن العبد لا يلزمه
رعاية مصلحة سيده من
كل وجه فصح قبوله إذا
لم تلزم السيد النفقة وأن
سرى لتشوف الشارع
للعقن والمولى تلزمه رعاية
مصلحة المولى من كل
وجه فلم يجزله التسبب
في سراية تلزمه قيمتها
(فتنبه) فرضه الكلام
في الكاسب انما هو على
جهة المثال مع انه لا يأتى
إلا في الفرع لان الاصل
يجب نفقته وان كان
كسوبا والمراد انه متى
لم يلزم المولى نفقته لا عساره
أو لكسب الفرع أو
لكون الاصل له منفق
آخر لزم المولى القبول
والا فلا (ولو ملك في مرض
موته قريبه) الذى يعتق
عليه (بلا عوض) كارت
(عنت) عليه (من ثلثه) فلو
لم يكن له غيره لم يعتق الا
ثلثه (وقيل) يعتق (من

عبد بحر قبوله لها ولدا فهو حر حرم وصى سيد العبد بملأ به من ضرر الوصية بالان أن يزوج حرامة ر
قبوله لها فلو لدقيق مالك الا فمضى وصى سيد الولد بملأ به معنى (قول المتن فعل المولى) ولو وصيا أو قايما معنى
(نوله) إذ لا ضرر عليه أى مع تحصيل الكمال لقريبه (وأمروم الادلة السابقة معنى) (وجب على المولى القبول)
فان أتى المولى قبل له الحالكه ان يقبل هو الوصية إذا كان لا الهية انواتها بالتأخير قال الاذرى يشبه ان
الحالكه لو أتى عن نظر واجتهدا كان رأى ان القريب يهجز عن قرب او ان حرفته كثيرة الكساد فليس له
القبول بعد كاله اه وهو ظاهر ان أباه بالنول دون ما إذا سكت معنى (قوله لاضرر) أى لنظيره من أن
اليسار خلاف الاصل الخ (قوله) ان كان مسددا أى تبرعا عس (قوله) وليس له منفق الخ) أى بزوجية
أو قرابة معنى (قوله) قرضا معتمد عس (قوله) على ما لا يراه الخ) عبارة النهاية كما قاله الخ (قوله) هذا
كله الخ) كان حقه ان يقدم على قول المصنف وإلا الخ كما فى النهاية (قوله) مثلا أى أو أوصى معنى
(قوله) له كله أى كاه ظاهر اطلاقه معنى (قوله) ثلاثا يعنى الخ) عبارة المغنى لانه لو قبله ملكه وعنت
عليه وحيث قد سرى على المحجر فيجب قيمة نصيب الشريك وهذا ما فى الروضة واصلها وهو المعتمد
وان رجح فى تصحيح التنبه انه يقبله ويعتق ولا يسرى لان المقضى للسراية الاختيار وهو متفق اه (قوله)
على ما يأتى أى فى آخر الفصل (قوله) والمراد الخ) الاولى الفرع (قوله) أو لكون الاصل له منفق آخر
الخ) لعل المراد آخر يقدم على هذا بخلاف من يشاركه هذا فى الاتفاق سم وقد يصرح بذلك قول
المغنى فلو وصى لطفل مثلا بجده وعنه الذى هو ابن هذا الجد حى موسر لزم المولى قبوله ولو كان الجد
غير كاسب إذ لا ضرر عليه حيث نأه (قوله) كارت أى أو به معنى (قوله) وهو المعتمد) وقال للبهج
والنهاية والمغنى (قوله) لانه لم يبدل ما لا الخ) أى وان وجد السلب باختياره كالمالك هبة أو وصية عس
عبارة المغنى لان الشرع اخرجه عن ملكه فكانه لم يدخله اه (قوله) قول المتن أو ملكه) أى فى مرض
موته معنى (قول المتن بلا محابة) قال فى المصباح حابه محابة ساعه ماخوذ من حبوته إذا عطيت الشئ
من غير عوض اه عس (قوله) يعتق ما وفى به الخ) عبارة المغنى فلا يعتق منه الا ما يخرج من الثلث
وليس البايع الفسخ بالتفريق ولم يخرج من الثلث إلا بعضه اه (قول المتن ولا يرث) راجع للبستلين
على اعتبار العتق من الثلث معنى (قوله) هنا أى فى العتق من الثلث وسيذكر محترزه بقوله بخلاف من
يعتق الخ (قوله) فيبطل أى الارث لتعذر اجازته أى العتق (قوله) بخلاف من يعتق من رأس المال)
يؤخذ منه ان الزرع على الوارث إنما يتوقف على الاجازة ان كان من الثلث عس (قوله) لعدم التوقف)
أى فبرث لعدم الخ معنى (قوله) مستغرق له أى لاله وسيد ذكر محترزه فى قوله ما إذا كان الدين الخ (قوله)
للا يملك الخ) عبارة المغنى لان تصحيحه يؤدى إلى ملكه ولا يعتق عليه بل يصح كمالا يصح شراء الكافر
العبد المسلم اه (قول المتن والصاحح محته الخ) وبخالف شراء الكافر المسلم لان الكافر يمنع الملك للعبد
المسلم نهاية (قول المتن بل يباع فى الدين) ويلغ هذا فىقال حر موسر اشترى من يعتق عليه ولا يعتق معنى
كسبه اه ماشع عن شرح الروض (قوله) أو لكون الاصل له منفق آخر الخ) لعل المراد آخر يقوم على

رأس المال) وهو المعتمد كفى الروضة والشريح واعتمده الباقين وغيره فيعتق جميعه وإن
لم يملك غيره لانه لم يبدل مالا والمالك زال بغير رضاه (أو ملكه بعض بلا محابة) بان كان ضمن مثله (فن ثلثه) يعتق ما وفى به لانه فوت ثمنه
على الورثة من غير مقابل (ولا يرث) هنا إذ لو رث لكان عتقه تبرعا على وارث فيبطل لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه
المتوقف عليها فتوقف كل من أجاز تبرعا رث على الآخر فامتنع ارثه بخلاف من يعتق من رأس المال لعدم التوقف (فان كان عليه) أى
الريض (دين) مستغرق له عند موته (فليل يصح الشراء) لا يملكه من غير عتق (والاصح محته) إذ لا خلل فيه (ولا يعتق بل يباع الدين)

(قوله)

لأدوم جبر الشراء المالك والدين لا يمنع وهو عتق معتبر من الثالث والدين يمنع منه وكذا يصح شراء ما دون عليه ديون بعض سيده بأذنه ولا يعتق
 إن أعسر سيده بخلاف ما لو أيسر كافى المطالب عن الأصحاب لأنه كالمرهون بالدين أما إذا كان الدين غريم مستغرق فيعتق منه ما يخرج من الثالث
 بعد وفائه أو مستغرقا سقط بنحو إبراء فيعتق منه ما بين ذلك المال حيث لا اجازة فيها ما (أر) ملكه عدا بآية من بأذنه له كان اشتراؤه خمسين
 وهو يساوى ما ينزق قدرها) وهو تخسرون في هذا المال (كوبة) فيحب نصفه من رأس المال على المعتد السابق (والباقي من الثالث ولو رهب
 لعبد) أى قى غير مكاتب ولا مبعوض (بعض) أى جزء (قريب) أى أصل أو فرع (سيده فقبل وقبلنا يستعمل به) أى القول من غير إذن السيد
 إذ تلزمه نفقته وهو الأصح (عتق وسرى) وعلى سيده قيمة باقية (إذ ألحق به هبة (٣٦٩) السيد وقوله كقبول سيده شراءه ما جزم

به الرافعى هنا واستشكله
 وفى الروضة ثم بحث عدم
 السراية لأنه دخل فى ملكه
 قبل الكالوث وجربا عليه
 فى الكتابة قال الرافعى وقول
 الغزالي بالسراية لم أجده
 فى النهاية ولا غيرها واعتمده
 البلقينى وقال السراية
 غريبة ضعيفة لا يلتفت
 اليها إذا بذلك تصويب
 الاسنوى لها لما مر أن
 فعل عبده كفعله وفى الرد
 نظر لما قدمته آنفا أن
 العبد تصرفه كصرف
 سيده من وجه دون وجه
 لأنه ليس نائباً عنه حتى
 تلزمه رعاية مصالحته من كل
 وجه ولا مستقلاً حتى يلزمه
 رعاية ذلك أصلاً فراعوا
 مصلحة السيد من وجه فنحوه
 القول إذا لزمه النفقة
 ومصلحة القريب من وجه
 وهو صحة قبوله والسراية
 إذ أتم تلزمه النفقة ولتنزيلهم
 فعل العبد منزلة فعل السيد
 فى الحلف وغيره مما لم
 يتمحض فعله للقر على
 السيد فأتضح مافى المتن

(قوله) إذوم جبر الشراء (الخ) يفتح الجيم وهذا عتق لصحة الشراء وقوله وعتقه الخ علة لعدم العتق مع أنه تقدم
 تعليل الأولى فى قوله إذ لا خال فيه رشيدى (قوله) والدين لا يمنع منه) أى فلم يمنع صحة الشراء نهاية (قوله)
 والدين يمنع (الخ) أى كما يمنع العتق بالاعتاق نهاية (قوله) منه) يعنى من التبرع بالثالث (قوله) عليه ديون) أى
 للتجارة معنى (قوله) أما إذا كان (الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى فإن لم يكن مستغرقا أو سقط ما برأوا وغيره
 أن يخرج من ثلث ما بقى بعد وفاء الدين فى الأولى أو ثلث المال فى الثانية أو اجزاه الوارث فيما أو الاعتق منه
 بقدر ثلث ذلك أى ثلث ما بقى بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله) بنحو إبراء) كان فيه اجتناب الوارث
 ولم يقصد الوارث فذاه ليلقى له أسنى (قوله) فيها) أى فى السقوط وعدم الاستغراق (قوله) أو ملكه) أى فى
 مرض موته بموضع معنى (قوله) من بآية (الخ) خرج به الحابض من المريض كان اشتراؤه بمائة وهو يساوى
 خمسين قدره تبرع منه فإن استوعب الثلث لم يعتق منه شئ. ولا قدمت الحابض على العتق فى أحد أوجه
 استظهره بعض المتأخرين معنى (قوله) فيحب نصفه (الخ) يعنى يعتق نصف القريب من رأس المال بخيرى
 (قوله) غير مكاتب ولا مبعوض) سيذكر محترزه (قوله) أى جزء) إلى الفصل فى النهاية لا لاقوله قال الرافعى إلى أما
 إذا كان (قوله) وهو الأصح) إلى الفصل فى المغنى لا لاقوله قال الرافعى إلى واعتمده وقوله راد إلى وأما المكاتب
 (قوله) وهو الأصح) أى القول باستقلال العبد بالقول (قوله) هذا) أى قول المصنف وسرى (الخ) (قوله) ما جزم
 الرافعى (الخ) أى والمنهج (قوله) وجربا عليه فى الكتابة) وهو الاعتد نهاية معنى (قوله) واعتمده) أى عدم
 السراية (قوله) وقال السراية) أى فى المنهاج معنى (قوله) لما قدمته آنفا) أى قبيل التنبيه (قوله) والجواب
 (الخ) عطف على مافى المتن (قوله) ولا يعتق) أى من هو موته بشئ معنى (قوله) وإن كان هو (الخ) غايمة الضمير
 للسيد (قوله) وفى نوبة السيد كالقن) أى يعتق ويسرى على مافى المتن الذى ارتضى به الشارع والمنهج خلافا
 للنهاية والمغنى كأم (قوله) فابتاع به) أى المبعوض وحرته (قوله) فيه مأم) أى من الخلاف المرجح من
 السراية عند الشرح والمنهج وعدمها عند النهاية والمغنى

(فصل) فى الاعتاق فى مرض موته (قوله) وبيان القرعة) أى وما يتبع ذلك كعدم رجوع الوارث بما
 انفقه عن (قوله) تبرعا) سيذكر محترزه (قوله) المتن لا يملك غيره) أى ولا دين عليه معنى (قوله) مات كله
 حر (الخ) واعتمده نهاية موت كله رقيقا واستظهر المغنى موت ثلثه حر أو باقى رقيقا عبارة تهذا أن بقى بعد
 السيد فإن مات فى حياته قبل موت كله رقيقا أو حر أو ثلثه حر أو باقى رقيقا فالق فى أصل الروضة فيه أوجه
 أصحها عند الصيدلانى الأول وجرى عليه ابن القزوينى فى روضته لأن ما يعتق يبنى أن يبقى للورثة مثله ولم
 يحصل لهم هنا شئ وتقلنا فى الوصايا عن الاستاذ ابن منصور تصحيح الثانى واقتصر عليه وصوبه الزركشى

هذا اختلاف من يشاركه هذان الاتفاق (قوله) وجربا عليه فى الكتابة) أى وهو المعتد شرح مر
 (فصل) أعاق فى مرض موته عبد لا يملك غيره (الخ) (قوله) مات كله حر على الأصح) أى تنزله منزلة

(٤٧) — شروانى وإن قاسم — عاشر

أما إذا كان السيد بحيث تلزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جزاء ما أمالك المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد لأن الملك له نعم إن عجز عتق
 البعض ولم يسر لعبد اختيار السيد مع استقلال المكاتب وإن كان هو المعجز له لأنه إنما قصد التجيز والملك حصل ضمنا أو المالمبعض ومهم ما ياء
 ففى نوبته لا يعتق وفى نوبة السيد كالقن فإن لم تكن ما ياء فابتاع به قن وعتق منه (فصل) فى الاعتاق فى مرض الموت وبيان القرعة
 فى العتق إذا (اعتق) تبرعا (فى مرض موته عبد لا يملك غيره) عند موته (عتق ثلثه) لأن المريض إنما ينفذ تبرعه من ثلثه نعم أن مات فى
 حياة السيد مات كله حر على الأصح ومن ثم لم يوجبها فبعضه فمات السيد حتى مات على ملكا الموهوب له ومن فوائد موته حر

في الاولى انحرار اول مولده من مو الى امه (٣٧٠) الى معتقه (فان كان عليه دين مستغرق) واعتقه تبرعا ايضا (لم يعتق منه شيء) مادام الدين

باقيا لان العتق حينئذ كالوصية الدين مقدم عليها ومن هم لوارث الغرء منه او تبرع به اجنبي عتق ثلثه اما اذا كان نذر اعتاقه في محضته ونجزة في مرضه فعتق كله كالوصية عن كفارة مرتبة وخروج بالمستغرق غيره فاباقى بعده كانه كل المال فينفذ العتق في ثلثه (ولو اعتق في مرض موته (ثلاثة) معا كقوله اعتقكم (لا) ملك غيرهم قيمتهم سواء) ولم تجز للورثة (عتق احدهم) يعني تميز عتقه (بقرة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتعنت طريقا ولجبر مسلم أن انصارا باعتق ستة مملوكين له عند موته لا يملك غيرهم فجزم ^{بأنه} اثلاثا ثم اعتق اثنين وارق اربعة قال في البحر والمراد جزاؤهم باعتبار القيمة لان عبيد الحجاز لا تختلف قيمتهم غالبا ويدخل الميث منهم في القرعة فان قرع رقا الاخران وبان انهم مات حر اقبضه كسبه ويورث وتعين القرعة فلا يجوز انفائهم على انه ان طار غراب فهذا حر او من وضع صيد يده عليه حر (وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حر) فيقرع لتجتمع الحرية في واحد لان

نزילה منزلة عتقه في الصحة واطلاق المصنف يقتضي ترجيح الثالث هو الظاهر وصحة البغوى وقال في البحر انه ظاهر المذهب وقال الماوردي انه الظاهر من مذهب الشافعي كالمومات بعده قال البغوى على خلافه ولا وجه للقول بانها مات رقيقا لان تصرف المريض غير متنع وقاعدة الخلاف فيها ولو ذهب في المرض عبد اى لا يملك غيره واقتضى ومات قبل السيد فان قلنا في مسألة العتق بموته رقيقا مات هناعلى ملك الواهب وتلزمه مؤنة تجهيزه وان قلنا بموته حر مات هناعلى ملك الواهب بله فعليه تجهيزه وان قلنا بالثالث وزعت المؤنة عليه بماه تأمل المانع من فرض قاعدة الخلاف في موت العتق في مسألة العتق سيد عمر وتبعه الاذرعى (قوله في الاولى) اى المذكورة بقوله نعم ان مات الخ (قول المتن عليه) اى من اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره معنى (قوله واعتقه) الى قول المتن او بالقيمة دون العدد في المغنى وكذا في النهاية الاقوله لان اعتاق هذا على القول بموته رقيقا الى المتن وقوله قال اذ قال (قوله واعتقه تبرعا ايضا) يعنى عنه ضمير عليه في المتن (قوله حينئذ) اى حين كون الدين مستغرقا له (قوله منه) اى الدين (قوله او تبرع به اجنبي) عبارة المغنى او تبرع متبرع بقضاء الدين اه وعبارة الاسنى او ولى الدين من غير العبد سواء وقام الوارث ام اجنبي كما قاله القاضي وظاهر ان خلفه في الوارث اذ اوفاه لم يقصد فداءه ليق له اه (قوله اما اذا كان نذرا الخ) محترز قوله تبرعا ع ش (قوله بعده) اى بعد اداء الدين (قوله معا) خرج به ما اذارتها فيقدم الاسبق فقط ولا فرقة كباقي (قول المتن قيمتهم سواء) كذا في المحلى والنهاية وبلاوا وعبارة المغنى والمهجع وقيمته الخ بالواو (قوله وانحرار الورثة) اى هتقم معنى عبارة ع ش اى فيا زاد على الثلث اه (قول المتن عتق احدهم) وهل يجوز التفريق بين الولد وولدها اذا اخرجت القرعة أحدهما لا فيه نظر والاقراب الاول لان التفريق انما يمنع بالبيع وما في معناه ع ش (قوله يعنى تميز عتقه) اى او الافاصل عتق احدهم حاصل قبل القرعة سم (قوله ثم اعتق اثنين الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم اقرع بينهم فاعتق الخ ولعله سقط من قلم الناسخ والا فهو عطف الاستدلال (قوله فان قرع الخ) اى اخرجت له القرعة ع ش (قوله رقا الاخران الخ) اى وان خرج له الرق لم يحسب على الورثة لان غرضهم المبالغة نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخله في يد الوارث حسب عليه اذا اخرجت القرعة بقسمه (قوله فلا يجوز اتقاقهم الخ) اى ولم يكف معنى (قوله حر) عبارة المغنى فهو حرا (قوله لان اعتاق الخ) اى وانما لم يعتق ثلث كل منهم في هاتين لان الخ معنى (قوله كاعتاق كله) اى لان اعتاق البعض يسرى للكل بجبري (قوله الماهر) اى انما من قوله لان اعتاق الخ (قول المتن اقرع الخ) وفهم من الاثثة التصوير بما اذا اعتق الابعاض معا خرج ما اذارتها فيقدم الاسبق كما لو كان له عبدان فقط فقال نصف غانم حر وثلث سالم عتق ثلثا غانم ولا فرقة ذكره في باب الوصية معنى (قوله لو لا تشوف الشارع الخ) قضيته انه اذا قال اعتقكم او اعتقت ثلثكم او ثلثكم حر بعد موتى عتق واحد لا بعينه والقرعة كما سبق ويرد عليه انه اذا قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حر كان بمنزلة ما لو قال اعتقت ثلث كل واحد لان الاضافة للعموم ودلالة العام كلية محسوم فيها على كل فرد فرد فكان كالو قال اعتقت ثلث فلان وثلث فلان ولعلمهم لم ينظروا الى ذلك بناء على ان ثلثكم مضاف الى المجموع وان دلالة ثلث من باب عتقه في الصحة وهذا ما نقله الشيخان في باب الوصية عن تصحيح الاستاذ زرقا ناعنا عن تصحيح الصيدلاني انه يموت رقيقا واقتصر عليه في الرض وصحح البغوى انه يموت ثلثه حر او باقير رقيقا وقيد بسبب بيان ذلك في شرح الرض ووجه تصحيح الصيدلاني بان ما يعتق ينبغي أن يحصل للورثة مثله لا يحصل لهم هنا شيء من مشفى الرض في مسألة الهبة المذكورة على انه يموت على ملك الواهب فعليه تجهيزه (قوله عتق ثلثه) قد يشكل بان اعتاقه قولى وهو اذ اردنا كما في اعتاق الراهن المعسر الا ان يفرق بان هذا في حكم الوصية ومنظوره في الى وقت الموت فكانه معلق به فلا يلغو بمجرد عدم نفوذه في الحال (قوله يعنى تميز عتقه) اى او الافاصل عتق احدهم حاصل قبل القرعة (قوله فان قرع رقا الاخران بان ان مات حرا الخ) اى وان خرج له الرق

إعتاق بعض الفئ كاعتاقه كله فصار كقوله اعتقكم (فلو قال اعتقت ثلث كل عبد) منك (أقرع) الماهر (وقيل الكل يعتق من كل ثلثه) ولا أفرع لتصرفه بالتبعض وهو القياس لو لا تشوف الشارع الى تسكيل العتق المتوقف على القرعة ولو قال ثلث

كل حرب بعد موتى عتق ثلثه ولا قرعة لان العتق بعد الموت لا يسرى (والقرعة) عدلت ما رقى اسمه ونحوه لفي هذا المثال باحدثين الاول
(أن تؤخذ ثلاث رقايع متساوية) ثم يكتب في ثنتين رقيق وفي واحدة عتق (لان الرق ضعف الحرية) وتدرج في بنادق كاسبق) ثم (وتخرج واحدة
باسم احدثهم فان خرج العتق عتق ورق الاخران) بفتح الخاء (او الرق ورق واخرجت اخرى باسم اخر) فان خرج العتق عتق ورق الثالث والا
فالعكس ويجوز الاقتصار على رقتين وفي واحدة رقى وفي اخرى عتق كما رجحه البلقيني كالا مام قال لا ذليس فيه إلا أن رقة الرق إذا خرجت على
عبد تدرج في بندقتها مرة اخرى فتكون الثلاث ارجح فقط وقال ابن النقيب كلامهم يدل (٣٧١) على وجوب الثلاث اه والاو اوجه

(و) ثانيه بأنه (يجوز أن
تكتب اسماءهم) في الرقايع
(ثم تخرج رقة) والاو
اخرجها (على الحرية) لا
الرق لانه اقرب إلى فصل
الامر (فنخرج اسمه عتق
ورقا) أي الباقيان لا انفصال
الامر بهذا ايضا وقضية
عبارته ان الاول او لى لكن
الذي صوبه جمع متقدمون
ان الاولى الثاني لان
الاخراج فيه مرة واحدة
مخلافه في الاول فانه قد
يتكرر (وان) لم تكن قيمته
سواء كان (كانوا ثلاثة قيمة
واحد مائة وآخر مائتان
وآخر ثلثمائة افرع) بينهم
(يسمى رقى وسهم عتق)
بان يكتب في رقتين رقى
وفي واحدة عتق ويفعل ما
مر (فان خرج العتق لى
المائتين عتق ورقا) أي
الباقيان لان به يتم الثلث
(او) لى (الثلثمائة عتق
ثلاثه) لانها الثلث ورق
باقيه والاخران (أو)
خرجت (لالول عتق ثم
يقرع لالاخرين بسهم رقى
وسهم عتق في رقتين) فن

الكل لا الكلية وثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد فليأمل عش (قوله عتق ثلثه) أى ثلث كل منهم
عش (قوله في هذا المثال) أى فيما إذا كان العبد ثلاثة معنى (قوله لان الرق ضعف الحرية) أى فتكون
الرقايع على نسبة المطلوب في الكثرة والقلّة معنى (قول المتن في بنادق) أى من نحو شععة معنى (قوله ثم) أى فى
باب القسمه (قوله ولا فالعكس) أى وان خرج له الرق ورق وعتق الثالث معنى (قوله كما رجحه) أى
أجواز (قوله لان رقة الرق الخ) أى وان خرج العتق ابتداء لو احدث عتق ورق الاخران عش (قوله
والاول الخ) أى عدم وجوب الثلاث ويجوز الاقتصار على رقتين (قوله وقضية عبارة تلخ) أى تعبيرة في
الثاني بالاجواز معنى (قوله لان) الاخراج فيه مرة الخ) أى بالظر الاول الذى قدمه من الاخراج على الحرية
رشيدى عبارة سم قوله فانه قد يتكرر وقد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليأمل إلا
أن يقال يمكن التزام عدم التكرار في الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول اه (قوله ويجوز
الطريق الاخرى) أى كتابة الاسماء من اى اخلاف قيمتهم ايضا كافي الاستواء (قوله فان خرج) أى
على الحرية اسم الاول اى اسم ذى المائة معنى (قوله معا) سيذكر محترزه (قول المتن وامكن توزيعهم
بالعدد والقيمة) أى بان يكون العدد لى تلك القيمة هانك صحيح مره يجبرى (قوله في جميع الاجزاء)
للى قول المتن ولا يرجع الوارث في النهاية (قوله في جميع الاجزاء) أى الثلاثة معنى (قوله فيضم الخ) أى
المثال الذى زاده رشيدى (قوله في كل الاجزاء) أى لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في كل شىء من الاجزاء
بمعنى انه لم يوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شىء من الاجزاء كافي المثال الذى ذكره فانه ليس شىء من
الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة اه سم أى بخلاف مثال المصنف فان الانسان
فيه ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة (قوله والا ان جزءا) أى ثانيا (قوله اوفى بعضها) أى لم يمكن التوزيع
بالعدد مع القيمة في بعض الاجزاء او امكن في بعض بمعنى ان بعض الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة
وبعضها كان كذلك فان جزء الاثنين ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة وجزء الواحد والثلاثين ليس ثلث العدد
وان كانت قيمته ثلث القيمة سم (قول المتن وثلاثة مائة) كذا في المعنى والنهاية بناء وفي اصل الشرح

لم يحسب على الورثة لان غرضهم المثال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله في يد الوارث حسب عليه
إذا خرجت القرعة برقه (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أى إذا كان الاخراج على الحرية بخلاف ما إذا
كان على الرق مع انه جائز كاقادقه قوله والاو اخرجها الخ لسكن قد يشكك على قوله قد يتكرر إذ الثاني
كذلك (قوله فانه قد يتكرر) قد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليأمل إلا ان يقال
يمكن التزام عدم التكرار في الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول (قوله في كل الاجزاء) أى
لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في شىء من الاجزاء بمعنى انه لم يوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شىء من
الاجزاء كافي المثال الذى ذكره فانه ليس شىء من الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة
(قوله اوفى بعضها) أى لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في بعض الاجزاء وامكن في بعض بمعنى ان بعض

خرج العتق على اسمه منها (ثم منه الثلث) فان خرجت للثاني عتق نصفه او لالثالث فثلثه وتجوز الطريق الاخرى هنا ايضا فان خرج
اسم الاول عتق ثم تخرج اخرى فان خرج اسم الثاني عتق نصفه او لالثالث عتق ثلثه (وان كانوا) أى المعنون معا (فوق ثلاثة) لا يملك
غيرهم (وامكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الاجزاء (كسنة قيمتهم سواء) ومثلهم ستة قيمة ثلاثة مائة مائة وثلاثة خمسون خمسون
فيضم كل خمسين انفاس (جعلوا اثنين اثنين) أى جعل كل اثنين جزءا وفعل كما مر في الثلاثة المستويين في القيمة (أو) امكن توزيعهم
(بالقيمة دون العدد) في كل الاجزاء كخمسة قيمة احدثهم مائة واثنين مائة واثنين مائة جعل الواحد جزءا والاثنين جزءا والاثنين جزءا ثالثا
اوفى بعضها (كسنة قيمة احدثهم مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الاول جزءا والاثنين جزءا والثلاثة جزءا) وافرع كاسبق

وثلاث بلاتاء سيدعمر **(قوله إن خرج)** أى العتق لها عرش ورشيدى **(قوله قوله)** لدون العدد صادق الخ) فحاصل المراد بدون العدد ودون العدد في جميع الاجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب فقوله ببعض الاجزاء أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء سم أى مع إمكانه بالنسبة إلى بعض منها **(قوله في جميع الاجزاء)** متعلق بما ثبت الخ **(قوله على المتن)** أى في جعله الستة المذكورة مثالا لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد **(قوله مثالا لا الاستواء في العدد دون القيمة)** أى وهو عكس ما في المتن **(قوله في الكل)** أى بل في البعض **(قوله ومن ثم قال الشارح الخ)** أقول الذى يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحيث دفارة تتساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما في قوله كستة قيمة احدى الخ فعمل الخ في التقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء إذ من المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فاضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه ان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الاقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا لا انقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا دخل فيه الا للقيمة فلا يكتفى قوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة واصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رآيت قوله ولك ان تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمثيل سم **(قوله واجاب شيخنا)** أى في شرح المنهج **(قوله عن هذا التناقض)** أى بحسب الظاهر رشيدى **(قوله والروضة واصلها)** أى وبين الروضة الخ **(قوله بالعدد مع القيمة)** أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن ان يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما

الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة وبعضها كان كذلك كما في مثال المصنف فان جزء الاثنين ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة وجزء الواحد او الثلاثة ليس ثلث العدد وإن كانت قيمته ثلث القيمة **(قوله ببعض الاجزاء)** فحاصل المراد به دون العدد في جميع الاجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب **(قوله ايضا ببعض الاجزاء)** أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء **(قوله قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع الخ)** أقول الذى يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحيث دفارة يتساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما في قوله كستة قيمة احدى الخ فعمل الخ في التقسيم بالعدد دون القيمة بان يتساوى الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء إذ من المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فاضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه فان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الاقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا لا انقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا دخل فيه الا للقيمة فلا يكتفى قوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة واصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رآيت قوله الآتى ولك ان تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بما قبله خلاف ذلك لا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمثيل سم **(قوله لا يتأتى التوزيع بالعدد)** أى والتوزيع بالعدد دون القيمة غير الاستواء في العدد دون القيمة كما علمنا بحققناه في الحاشية الاخرى فلا منافاة بين قول الشارح المحقق المذكور وجعل الروضة واصلها الستة المذكورة مثالا ماذكر **(قوله بالعدد مع القيمة)** أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن

وفي عتق الاثنين إن خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الاجزاء في مقابلته للثبت قبله في الاجزاء فلا اعتراض على المتن ولا مخالفة بينه وبين ما في الروضة واصلها من جعل الستة المذكورة مثالا للاستواء في العدد دون القيمة نظرا إلى أن القيمة مختلفة فلا يمكن التوزيع بها في الكل بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه وإن كان للظن الى القيمة في ذلك دخل ومن ثم قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة أى مع قطع النظر عنها أصلا واجاب شيخنا عن هذا التناقض بين المتن وأصله الروضة وأصلها بان مثال الستة المذكورة صالح لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد نظرا الى عدم تاتى توزيعها بالعدد مع القيمة

ولعكسه نظر إلى عدم ثبات توزيعها بالقيمة مع العدد وهو يرجع لما قدمناه إذ عدم الثبات في كل من الأمرين إنما هو بالنظر لما مر من أنه لو كان
 نقول لا منافاة بينهما من وجه آخر وهو أن الثمن وأصله اعتباراً بالتوزيع والروضة وأصلها اعتباراً بالتسوية وبين التوزيع والتسوية فرق
 واضح أصداقها في السنة المذكورة ولو مع قطع الغرض عن القيمة لكانه يصح جعل الروضة وأصلها لها ما لا لا ذكر أو جعل الثمن وأصله
 لها ما لا لا ذكر أصداقها لكان قولنا شارح لا ينافي التوزيع بالعدد دون القيمة لا ينافي قول الروضة وأصلها وإن أمكن
 التسوية بالعدد دون القيمة كسنة إلى آخره (وانتهى) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد إن لم يكن لهم ولا قيمة بينهم تلك صحيح (كأربعة قيمتهم
 سواء في قول يجرى ثلثة أجزاء واحد جزء (واحد) جزء (واثنان) جزء لأنه لا يقرب إلى فعله **عقود** (٣٧٣) فان خرج العتق لثلاثة

سواء أكتب العتق والرقم
 الاسم (عتق) كله (ثم
 أقرع) بين الثلاثة الباقيين
 بعد تجزئتهم أمثالا (ليتم
 الثلث) فنخرج له سهم
 الحرية عتق ثلثة هذا ما
 دلت عليه عبارة الشيخين
 وصرح به في التذنب وهو
 يرد ما فيه جمع من الشراح
 من بقاء الاثنين على حالهما
 ثم تردوا فإما إذا خرجت
 الاثنين هل يبقى من كل
 سدهس أم يقرع بينهما
 ثانيا فنخرج عتق ثلثة
 زاد الزركشي أن الأول
 مقتضى كلامهم لأنهم جعلوا
 الاثنين بمثابة الواحد
 (أو) خرج العتق (للأثنين)
 المجمولين جزء (رق)
 الآخران ثم أقرع بينهما)
 أي الاثنين (فيقتن من
 خرج له العتق وثلث الآخر)
 لأنه بذلك يتم الثلث (وفي
 قول يكتب اسم كل عبدني
 رقعة) فالرقعة أربع ثم
 يخرج على العتق واحد

بثلث القيمة سم **(قول)** ولعكسه نظرا إلى الخ فغيره فإن العكس أن يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا
 ليس مراداهما لأنه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف القيمة مع أنه لا بد من الاستواء فيها وهذا التناوب
 بعيد جداً على أنه لا فائدة للذكر لأنه لا يثبت ثم رأت في سم على حج مانعه أن قول الذي يظهر في تحقيق
 ذلك الخ يجزئ **(قوله)** بالقيمة مع العدد أي ولو قسم العدد ثلاثة أقساماً متساوية لم يمكن مقسمة القيمة ثلاثة
 أقساماً متساوية بحيث يكون كل قسم متفارقة قسم من العدد سم **(قوله)** بخلافه أي التوزيع **(قوله)**
 فصح جعل الروضة وأصلها لها ما لا لا ذكر أو جعل الثمن وأصله لها ما لا لا ذكر كرها لها ما لا لا
 الحكم المعبر عنها إنما هو التوزيع باعتبار القيمة **(قول)** وبالعدد إلى قولنا الثمن ولا يرجع في المعنى الأول
 زاد الزركشي إلى الثمن (قول الثمن لثمن ثلث) كذا في أصل رحمه الله تعالى وفي نسخ المعنى والنهاية ليعتد
 الثالث سديع **(قول)** هذا أي إعادة القرعة بين الثلاثة الباقيين بعد تجزئتهم أمثالا معنى **(قوله)** جميع من
 الشراح منهم الذهيري معنى **(قول)** أن الأول أي العتق من كل سدهس عش **(قول)** أي الاثنين أي
 اللذين خرج لهما رقعة العتق معنى **(قوله)** بعد أخرى إلى أن يتم الثلث الأول ثم أخرى لثمن الثلث **(قوله)**
 وصوبت كان وجهه أن الباقي الثلاثة قول ليس مراد سم قول الثمن قوله وقيل في إيجاب والمعتمد الأول
 نهايتو معنى **(قوله)** الأخرية الخ عبارة المعنى لأنه اقرب إلى فعله **عقود** اه **(قوله)** أما إذا عتق الخ
 محترز قوله معاني موضعين (قول الثمن وإذا اعتقناهم بضم الخ) ولو اعتقناهم ولم يكن عبد من ظاهر ثم ظهر
 عليه دين مستغرق لترك حال العتق من إجازة الوارث العتق وقضى الدين من مال الآخر وصح أن لم يستغرق
 لم تبطل القرعة أن تبرع الوارث بقضائه أو لاد من العتق بقدر الدين فإن كان الدين نصف التركة كره من
 العتق النصف أو ثلثها رد منه الثلث ولو كان ربعه فمقتضى سم أو عتق بالقرعة أو أدتو كتم ظهر دين
 بقدر قيمة عبد بيع فيه واحد غير من خرجت له القرعة ثم يقرع بين من خرجت قرعتهما بالحرية بسهم رقيق
 وسهم عتق فإن خرجت للحرية عتق وقضى الأمر وإن خرجت للذي عتق ثلثه فله حر وعتق من
 الآخر ثلثا روض مع شرحه **(قوله)** ويلزمه مهر الخ أي الوطى من الوارث أو الاجنبي وإن كان
 الأول وهو الأقرب عتق عبارة المعنى ولو وطأها الوارث بالملك لزمه مهرها ولو كان الوارث باع أحدهم
 أو أجره أو وهبه بطل تصرفه ورجع المؤجر على المستاجر بأجرة مثله أو زاد الثمن أو رهنه بطل رهنه
 فإن كان عتقه بطل اعتقاه ولو آذره لأول أو كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما أدى اه **(قوله)**

أن يوافقها العددي في انقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما بثلث القيمة **(قوله)**
 بالقيمة مع العدد الخ أي لو قسم العدد ثلاثة أقساماً متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من
 العدد **(قوله)** وصوبت كان وجهه أن الباقي الثلاثة قول ليس مراداً

بعد أخرى إلى أن يتم الثلث (فيقتن من خرج) أولا (و) تعاد الرقعة بين الباقيين فنخرجت له ثانياً بأن أن ثلثه هو الباقي من الثلث فيعتق (ثلث
 الباقي) وهو الفارغ ثانياً لأن هذا أقرب إلى فصل الأمر وفي بعض النسخ الثاني بالثلث والنون وصوبت (قلت أظهرهما الأول واثقاً) لما مر
 أن تجزئتهم ثلاثة أجزاء أقرب لما مر في الخبر (والقولان في استحباب) لأن المقصود يحصل بكل (وقيل) وانتصر له بأنه نص الأمم وقضية
 كلام الأكثرين (في إيجاب) للارقية المذكورة أما إذا اعتق عبدان بثلثا قرعة بثلثي الأول فالاول إلى تمام الثلث (وإذا اعتقنا بعضهم)
 أي الأرقاء (بقرة فقط) مال) آخر لم يثبت لم يعلم وقت القرعة (وخرج كلهم من الثلث عتقوا) أي بان عتقهم وأنهم أحرار أجرى عليهم أحكام
 الأحرار من حين اعتاقه (و) من ثم كان (لهم كسبهم) ونحوه كآش جنابة ومهر أموة تبعية ولدهاها (من يوم) أي وقت (الاعتاق)
 وبطل نكاح أمه زوجها الوارث بالملك ويلزمه مهرها إن وطئها ويكفل حد من جلد كفت ويرجم إن كان محصناً (ولا يرجع

الوارث بما اتفق عليهم) مطلقا وان اظال البني في ترجيح تفصيل فيه لانه اتفق على ان لا يرجع كمن نكح فاسدا يظن الصحة لا يرجع بما اتفق قبل التفريق ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بماخدموه له وهو ساكت اخذا بامر في غصب الحر (وان خرج من الثلث (بما ظهر عبد) او بعضه أو أكثر منه (آخر أقرع) بينه وبين من بقي منهم فن قرع عتق أيضا (ومن عتق) ولو (بقرة حكم بعته من يوم الاتحاق) لا للفرقة لا لهامينة للعتق (٣٧٤) لا مثبته بخلاف الموصى بعته فانه يقوم وقت الموت لانه وقت الاستحقاق (واعتبر

قيمه حينئذ) أي حين اذ عتق لما قرعانه بان هانه حر قبلها (وله كسبه) ونحوه مما سر (من يومئذ غير محسوب من الثلث) لحدوثه على ملكه (ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث هذا ان كانت القيمة يومه اقل او لم تختلف لوافق ما في الروضة واصلا من انه يعتبر اقل قيمة من وقت الموت إلى قبض الورثة للتركه لانها ان كانت وقت الموت أقل فالزيادة على ملكهم او وقت القبض اقل فافقص قبل ذلك لم يدخل في ملكهم فلا يحسب عليهم كغصوب او ضائع من التركة قبل ان يقبضوه (وحسب) على الوارث (من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت) ظرف لكسبه (لا الحادث بعده) فلا يحسب عليه لحدوثه على ملكه فلا يقضي دين المورث منه (فقرع عتق ثلاثة ائلامك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب احدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع فان خرج العتق

مطلقا) أي قبل ظهور المال أو بعده (قوله قبل التفريق) أي تفريق القاضي بينهما معنى (قوله) ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بماخدموه) فلو اختلفوا صدق الوارث لان الاصل برأه ذمته ثم ما قاله مفروض فما لوجه كل من المستخدم والعبد بالعتق وبقى ان يقع كثيرا ان السيد يعتق اقرعه ثم يستخدمه وقياس ما ذكره هنا وجوب الاجرة لهم حيث استخدمهم وعدمها ان خدمه بانفسهم ويحتمل وهو الاقرب ان يفرق بين مال علوا واعتق انفسهم فلا جرة لهم وان استخدمهم السيد لان خدمتهم مع عليهم بالعتق تبرع منهم وبين ما اذا لم يعلموا بالعتق اخفاء السيد اياهم فيكون حالهم ما ذكره سواء كانوا بالغين ام لافان للصبي المميز اختيار او باق ذلك ايضا فيها يقع كثير من ان شخصا يموت وله اولاد مثلا فيتصرف واحد منهم في زراعة وغيرها والباقيون يعاونونه في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها عيش وقوله وباقي ذلك ايضا الخ يتامل المراد به (قوله بما استخدمهم) صادق بما اذا كان بمجر دأمر من غير الزام فليتامل وقد وجه بان مجرد الامر بالنسبة اليهم كالالزام لانهم يتقدمون وجوب امثالها بالنسبة لظاهر الحال سيد عمر (قول المتن بما يظهر) اي بمال اخر ظهر للبيت بعد الفرقة (قوله او أكثر منه) اي من عبد (قوله ولو) اسقطه الناهية والمنع ولا تظهر له فائدة (قوله لا للفرقة) إلى قوله وحذف من اصله في المعنى والنهاية (قوله بخلاف الموصى الخ) حقه ان يكتب في شرح وتعتبر قيمته حينئذ كافي المعنى (قول المتن وله كسبه الخ) سواء ما كسبه في حياة المعتقد ام بعد موته معنى (قوله عامر) اي في شرح ولهم كسبهم (قول المتن ومن بقي الخ) اي استمر معنى (قوله فالزيادة على ملكهم) اي حدثت في ملكهم معنى (قول المتن قبل الموت) اي موت المعتقد وقوله بعده اي موت المعتقد معنى (قوله فلا يقضي الخ) عبارة المعنى حتى لو كان على سيده دين بيع في الدين والسكب للوارث لا يقضي منه الدين خلافا لاصطخره ام (قول المتن عتق) أي ورق الاخران وقوله له المائة التي اكتسبها معنى (قوله له كسبه الخ) اي غير محسوب من الثلث معنى (قوله ضعف ما فأت عليهم) اي مثلا قيمة الاول وما عتق من الثاني معنى (قوله لا بذلك) فانه يعتق ربه وقيمه خمسة وعشرون وتبعه من كسبه قدرها هو غير محسوب عليه فيبقى من كسبه خمسة وسبعون وبقي منه ما قيمته خمسة وسبعون وبقي عبدان قيمة كل مائة لجملة التركة المحسوبة لثلاثة وخمسة وسبعون منها قيمة العبد الثلاثة ومنها كسب احدهم خمسة وسبعون لجملة ما عتق الخ معنى (قوله لجملة ما عتق مائة وخمسة وعشرون الخ) لانك اذا اسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة إلى قيمة العبد الثلاثة يصير المجموع ثلثمائة وخمسة وسبعين ثلثا ما مائة وثمانون وخمسون للورثة والباقي وهو مائة وخمسة وعشرون للعتق نهاية (قوله كاسر) اي انفا (قوله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة) بان يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثمائة لا لاشيئين تعدل مثلي ما عتق وهو مائة شيء فتلاها مائتان وشيئا وذلك يعدل لثلاثمائة لا لاشيئين فيجبر ويقابل فائتان واربعه اشياء تعدل لثلاثمائة تسقط منهما المائتان يبقى مائة تعدل اربعة اشياء فالثي خمسة وعشرون فعلم ان الذي عتق من العبد ربه وتبعه ربع كسبه شيخ الاسلام ومعنى ونهاية قال عرش قوله عتق من العبد الثاني شيء اي مبهم وقوله فيجبر ويقابل اي يجبر الكسر فتم الثلثمائة وتزيد مثل ما جرت به على الكسر في الطرف الاخر فيصير احد الطرفين لثلاثمائة والاخر مائتين واربعه اشياء فيسقط اربعة من الطرفين وهو مائتان من كل منهما فالباقي

للكاسب عتق له المائة لما مر ان من عتق له كسبه من حين عتقه (وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الكاسب والاخر ليمثل الثلث (فان خرجت للفرقة (لغيره عتق ثلثه) وبقي ثلثاه مع المكسب وكسبه للورثة وذلك ضعف ما فأت عليهم (وان خرجت له) اي للمكسب (عتق ربه وتبعه ربع كسبه) لانه يجب ان يبقى لهم ضعف ما عتق ولا يحصل الا بذلك لجملة ما عتق مائة وخمسة وعشرون وما بقي مائتان وخمسون واما الخمسة والعشرون التي رجع كسبه فغير محسوبة كما سر وحذف من اصله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة لحفاها

(فصل في الولاية بفتح الواو والمدن الموالاة أي المعاونة والمقاربة هو شرعا عبودية ناشئة عن حرية حدث بعد زوال ملك متر أخية عن عبودية النسب تقتضي للمعتق وعصبته الارث وولاية النكاح والصلاة عليه والعقل عنه الاصل فيقبل الاجماع الاخبار الصحيحة نحو انما الولاية لمن اعتق الولاية لحكمة النسب بضم اللام وفتحها (من عتق عليه) خرج به (٣٧٥) من اقر بحرية بن ثم اشتراه فانه يحكم عليه

بعتقهم ويوقف ولأولاهم من اعتق عن غيره أو عن كفارة غيره بعبء أو غيره وقد قدر انتقال ملكة الغير قبيل عتقه فولأوه لذلك الغير ووقع في شرح فصول ابن الهائم المارديني وشيخنا انه إذا اعتق عن الغير بغير إذنه يكن الولاية للمالك بخلاف ما إذا كان باذنه أو بغير إذنه لكن في معرض التكفير فانه يعتق من اعتق عنه والمعتق نائب عنه في الاعتاق وهو عجيب لتوقف الكفارة على النية المتوقفة على الاذن وقد اتفقت عباراتهم على ان لغير المكفر التبرع عنه بالتكفير باذنه فقولهم باذنه صريح في توقف التكفير عنه بالاعتاق وغيره على اذنه وكذا كل ما يحتاج للنية لا يفعل عن الغير إلا باذنه كإخراج زكاة الفطر وغيره فاحفظ ذلك فانه مهم نعم يصح حمل كلامها على عتق اجنبي عن كفارة الغير الميت إذا كانت مرتبة بناء على ما في الروضة واصحابنا في الأمان وجري عليه في شرح الروضان للاجنبي العتق عنه فيها لكنه في شرح منهجه فرع ما فيها على تعليل المتن

مأنة من الثمانية قال يبينها وبين الاربعة الاشياء الباقية بعد إسقاط المائتين من الطرف الآخر وتقسيم المائة عليها يخص كل شيء خمسة وعشرون اه

(فصل في الولاية) (قوله في الولاية) إلى قوله أو كفارة غيره في المعنى وإلى قوله وقد اتفقت عباراتهم في النهاية (قوله من الموالاة أي المعاونة الخ) عبارة شيخ الاسلام والمعنى لئلا يقر بأنه مأخوذ من الموالاة وهو المعاونة الخ (قوله ناشئة عن حرية حدث بعد زوال الملك) عبارة شيخ الاسلام والمعنى عبودية سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية اه (قوله حدث بعد زوال الملك) أنظر ما الحاجة إلى هذا بدونه ناشئة عن حرية وقوله متر أخية عن عبودية النسب بين هذا والذي بعده خاصة الولاية وثمراته وإلا فغيرها يحتاج إليها التعريف بشيخي عبارة المعنى وهي متر أخية الخ (قوله الصلاة) معطوف على النكاح وقوله والعقل الخ معطوف على الارث (قوله الاخبار الصحيحة الخ) وقوله تعالى ادعهم لا يأتيهم إلى قوله وهو المالك معني (قوله بضم اللام) انقصر عليه في المختار ع ش (قوله خرج به الخ) فانه نظر عبارة النهاية بعد قوله المصنف ثم لعصبته وخرج بقول المصنف من عتق عليه الخ من أفرأخ هو ظاهرة (قوله ويوقف ولأولاه) أي إلى الصلح أو تبين الحال ع ش عبارة المعنى ولا يكون ولأولاه بل هو موقوف لأن المالك برحمته لم يثبت له ولا باعتاق عليه وواحدة له بقوله اه (قوله ومن اعتق الخ) ومالوا عتق الكافر كافرا فحق العتق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولأوه للثاني (تنبيه) يثبت الولاية للكافر على المسلم ككسبه وإن لم يتوارثا كما ثبت علة النكاح والنسب بينهما وإن لم يتوارثا ولا يثبت الولاية بسبب آخر غير الاعتاق كسلام شخص على بغيره وحديث من أسلم على يد رجل فهق الناس بمجابه وعامة قال البخاري اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث ونحو المرأة ثلاثة وارب عتيقها وقبضها ولها الذي لا عتق عليه ضعفه الشافعي وغيره وكالحلف والموا لاة معني (قوله أو عن كفارة غيره) الاولى كفارة ام لا (قوله بعبء) راجع للمعطوفين (قوله وقد قدر انتقال ملكة الغير) أي بان كان العتق بالاذن بشرطه شديدا عبارة ع ش أي فرض ذلك بان اذن له الغير وهو المكفر عنه للمالك في الاعتاق أو كان المالك وليا المحجور لزمته كفارة بالقتل فان المالك إذا عتقه عن الاذن والمولى عليه قدر دخوله في ملكها قبل العتق اه (قوله يكون الولاية للمالك) معتمد ع ش وقياس التصديق عن الغير بدون اذنه حصول الثواب هنا للغير وإن لم يكن الولاية له وقد يفيد ما يأتي عن المعنى عند قول شارح الخبر المذكورين (قوله وهو عجيب) عبارة أنها بقوه هو غير صحيح لتوقف الكفارة الخ قال ع ش قوله وهو الخ إلى قوله لكن في معرض التكفير الخ فتي كان الاعتاق بغير اذن من وجبت عليه الكفارة كان الولاية للمعتق ع ش (قوله لتوقف الكفارة على النية الخ) هذا التعليل يوم وقوع العتق عنه لكن لا عن الكفارة وظاهره أنه ليس كذلك شديدا وفيه نظر أن ارادني حصول الثواب للغير لأمرا نظام من حصول الثواب بان تصدق عنه بلاذن فلنأمل (قوله وغيره) الواو بمعنى أو (قوله حل كلامها) أي كلام المارديني وشيخ الاسلام في شرح الفصول (قوله وجرى) أي شيخ الاسلام عليه أي على ما في الروضة واصحابنا (قوله عنه) أي الغير الميت بنية فيها أي في الكفارة (قوله ما فيها) أي في الروضة واصحابنا (قوله ولا نغالب السبب) أي سبب المعنى وعلة (قوله بذلك) أي بان السبب لا ينافي ذلك الاجتماع (قوله عنه) أي الميت (قوله بما ذكر) أي بالاجتماع المذكور (قوله كلامها) أي المارديني وشيخ الاسلام (قوله عنه) أي الميت (قوله لتعليل شيخنا) أي المراتفا (قوله ومن اعتقه الامام الخ) لعله عطف على قوله

(فصل من عتق عليه رقيق

فرع ما فيها على تعليل المنع في الخيرية بسبب الكفارة بغير اعتاق أو ليس الامر كذلك وإنما السبب اجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاية للميت وجزم بذلك في شرح البهجة فقال لا يؤدى اجنبي اعتاقه ولو في مرتبة وعمله بما ذكر فان قلت يحمل كلامها على عتق الوارث عنه قلت يمكن بل يتعين بدليل لتعليل شيخنا بان المعتق نائب عنه في الاعتاق ومن اعتقه الامام من عتق بيت المال فان ولأوله للسلبين

كذلك قبل و هو مذهب لهم يحرم بان الامام لا يجوز له العتق لانه كولي اليتيم ومنهم من اضرار بان اهل البيت بيع عبد بيت المال
من نفسه كما رثه ثم مرنا فاعتقه في صورة (٣٧٦) فيمكن حمل ذلك عليها (ورق في باعنا) منجز او معاق ومنه بيع العبد من نفسه الامر انه عقد عتاقه

(او كتابة او تدبير)
ولكون العتق في هذه
اختياريا او فاعيا بعد ما قربا
غابر العاطف على ما في
نسخ وفي بعضها العطف
بالا والى الكل وكثير منها
العطف بها فيها عدد الكتابة
وكان وجهه انه جعل
المباشرة الحقيقية قسما وما
عدها اقساما اخر فقال
(واستيلاد ورقا بقوساية
فولائه له) للغيرين
المذكورين (ثم لمصيته)
المتنصين بانفسهم الاقرب
فالا قرب كما في الفرائض
للغير السابق والترتيب انما
هو بالنسبة لقوا ائد الولاء
المترتبة عليه من ارث وولاية
توزيع وغيره مما لا يثبت
فانه يثبت لمصته مع
حياته ومن ثم لو تعذر ارثه
بعد موته ورثوا به كما لو اعتق
مسلم نصرانيا ومات في
حياته وله بنون نصاري
فانهم الذين يرثونه هم المتفق
اليهم الارث به لا ارثه فان
الولاء لا ينتقل كان نسب
الانسان لا ينتقل بموته
وسيه ان لعمدة الولاء تختص
به ومن ثم قالوا الولاء لا
يورث بل يورث به اما
العصبة بغيره كالنبت مع
الابن ومع غيره كهي مع
الاخت فلا ترث به (و) من
ثم لا ترث امراة ابولا

من اقر بحرية من الخ كما هو صريح صحيح المني **(قوله كذا قبل)** ومن قال بذلك المني **(قوله كسر)** أي في
تنبيه اوائل الباب وقوله مرنا أي في ذلك التنبيه خلافا لما هو عليه فيه وقوله في صورة عبارة هناك وقد
ذكرنا انما لو جاءنا من مسلم فلا امام دفع قيمته من بيت المال وبتعنه كافة المسلمين اه **(قول المتن رقي)**
أي او بعض باعنا أي او باعنا غير ورقي عنه ياذنه اه **(قوله او منجز)** إلى الكتاب في النهاية إلا
قوله على ما في نسخ إلى فقال وقوله للغير السابق وقوله وهذا مستثنى إلى المتن وقوله ولو كان مع قول الباب إلى المتن
وقوله إلى الابن أي في ابده والاب **(قوله ومنه)** أي من الاعتناق عبارة المني منجز الإداستة لا او بعض
كبيع العبد من نفسه او ضمنا كونه اعترقه عندك في قاجا به او معاق على صفة وحدت اه **(قوله بالمر)** أي
في اوائل الباب قبيل التنبيه **(قوله في هذه)** أي الاحوال الثلاث نهاية **(قوله في ما في نسخ)** أي من دفع
هذه باو وما بعد ما بالواو **(قوله وكان وجهه)** أي ما في الكثير **(قوله المباشرة الحقيقية)** وهي الاعتناق
والكتابة **(قوله قال الخ)** دفع في قول غابر الخ دفع **(قول المتن ورقاية)** كذا ورث قريبه الذي يعتق
عليه او انما يتبع او حصة وقوله او سرية كفي عتق احد الثريين كالمور نصيبه معني **(قول المتن)** للغيرين
المذكورين أي في اول الفصل وعبارة المني اما بالاتفاق فاللغير السابق اما بغيره فبالا بأس عليه اما
إذا اعتق غيره بعد موته بغير اذنه فالحال ان لا يثبت له الولاء وانما يثبت للمالك خلافا لما لو في
اصل الروضة من انه يثبت له لا لا لا لو اعتق عبده على ان لا يولاه عليه وعلى ان يكون سائبة او على انه
لغيره لم يبط ولاؤه ولم يتقل كسببه للغير الصحيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فضا لله الحق
وشرطه اوق انما للولاء لمن اعنت اه **(قوله المتنصين)** إلى الكتاب في المني الا قوله كالنبت إلى الارث
وقوله لان الولاء إلى المتعوقوله وان نفسه إلى وخرج **(قوله المتنصين بانفسهم)** سيذكر محرمه **(قوله)**
للغير السابق وهو الولاء لعمدة كلمة النسب **(قوله والترتيب)** أي الذي افاده ثم **(قوله انما هو بالنسبة)**
لفوا ائد الولاء الخ أي بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا ينفذ ينكس الترتيب سم **(قوله وغيرهما)** أي
بما مر في أول الفصل **(قوله ومن ثم لو تعذر ارثه بعد موته)** عبارة المني وهو قضية قول الشيعين فيما اذا
مات العتق وهو مسلم ولاعتق حر كافر وله ابن مسلم فغيره الا لان المسلم اه وعبارة الروضة مع شرع وان
اعتق مسلم كافر انهم ان الكافر عن المسلم او لادوه في اولاده كافر ورثه ونهم وبذلك دل على الولاء له
تأبث لهم في حياة العتق وهو المذهب اه وبذلك يعلم ان ما بين عن المني في اخر الفصل عما بينا في ما مر عنه
انفاقي على المرجوح **(قوله ارثه به)** أي ارث المني بالولاء **(قوله كان نسب الانسان الخ)** وذلك ان النسب
عود القرابة الذي يجمع معنفر قها ولا يتصور فيه انتقال عش **(قوله وسببه)** أي سبب عدم انتقال الولاء
(قوله ومع غيره) الواء بمعنى او كما عبر به النهاية **(قوله كهي مع الاخت)** هل صوابه كالاخت معها فتأمل
سم **(قوله من ثم)** أي من اجل عدم ارث العصبة بالغير او مع **(قول المتن ولا ترث امراة بولاء)** فاذا كان
للمعتق ابن وبنت وأب وأم وأخ وأخت ورث الذكر دون الاثني نهاية ومعني **(قوله لان الولاء اضعف)**
الخ بدليل تاخره عنه سم **(قوله دون اخوانهم)** فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم والعمه فبنت المعتق اولي لانها
ابعد من نهاية **(قوله وكل منتم اليه الخ)** أي لم يمتد حق كساياني رشيدى **(قوله نحو اولاده الخ)** النحو
استقصائي **(قوله شملتهم)** أي اولاده وعتقاه وقوله كشمات المعتق هو يفتح المشاشر شيدى **(قوله فاستنبوه)**
باعتناق او كتابة أو تدبير الخ **(قوله والترتيب انما هو بالنسبة لفوا ائد الولاء الخ)** أي بناء على الغالب
من الاتفاق في الدين ولا ينفذ ينكس الترتيب **(قوله كهي مع الاخت)** هل صوابه كالاخت معها فتأمل
(قوله اضعف) أي بدليل تاخره عنه **(قوله فاستنبوه)** يتأمل

لان الولاء اضعف من النسب المتراخي ولا تراخي النسب ورث الذكر فقط الاتري ان ابن الاخ والعم وبنيها يرثون يتأمل
دون اخوانهم (لانهم عتيقوا) كل منتم اليه ينسب او لولاءه (ولان سفلوا وعتقاه) وعتقاه عتقاه وهكذا لانه عليه السلام جعل
الولاء على بريرة لعائشة رضي الله عنها ولان قصة اعنائها شملتهم كشمات المعتق فاستنبوه في الولاء وهذا مبسط بما في الفرائض

فلا تكرر او خرج بنتهم من علقته بعنفه العتق من حر اصلي فانه لا ولا عليه لاحد (فان عتق عليها ابوها ثم اعتق عبد افات بعد موت الاب بلا وارث) له ولا للاب بان مات عنها وحدها (فاله للبت) لا لكونها بنت معتقة بل لانها معتقة اما اذا مات عنها وعن نحو اخي ايها فانه له ولائى. لها لانه عصبة نسب وهو مقدم على معتق المعتق وهذه التي يقال اخطا (٣٧٧) فيها اربعة ائمة قاض لانهم رواها اقرب

مع ان لها عليه عسوبة فورثوها وغفلوا عن ان المقدم في الولاء المعتق فصعبته فعتقه فصعبته فعتق معتقه فصعبته وهكذا وحكي الامام غلط اولئك ايضا فيما اذا اشترى اخ واختا باهما فاعتق عليهما ثم اعتق قوا ماتت ثم مات العتيق فقالوا ميراثهما لا يشترى كما في الولاء عسوبة الميراث له وحده غلط بل الارث له وحده (والولاء على العصبات) كالنسب فلموات معتق عن ابين ونبت لهما ولا العتيق فوات احدهما عن ابن فولاء العتيق لابن لانه لو قدم موت العتيق حينئذ لم ير له الا الابن ولو مات المعتق عن ثلاث بنين ثم مات احدهم عن ابن وآخر عن اربعة وآخر عن خمسة فالولاء بين العشرة بالسوية فيرثون العتيق اعشارا لاسواء قريهم (ومن مسه رق) فعتق (فلاولاء عليه) لا للمعتق وعصبته ثم بيت المال دون معتق اصوله لان ولأه المباشرة لقوله بقطع ولأه الاسترسال وهذا مستثنى مما مر ان الولاء على العتيق وفروعه

يتأمل سم عبارة الرشيدى صوابه فتبعوه كما هو كذلك في نسخة اه (قوله فلا تكرر) عبارة المعنى وهذه المستلفة تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا طائفة لقوله فان عتق اخاه (قوله) وخرج بنتهم من علقته به (الخ) فان هذا لم يتم الى عتيق اذ ليس ابو عتيقا بل حر اصلي سم (قوله) من علقته بعنفه (الخ) اولد العتيقة الذي علقته به بعد العتق من حر اصلي معنى (قول المتق فان عتق عليها ابوها) اي كان اشترى ثم قوله بلا وارث اي من النسب معنى (قوله بان مات) اي العبد العتيق (قوله) لا لكونها بنت معتقة اي المامراتها لا تراث معنى (قوله اما اذا ماتت) اي مسئلة اما اذا ماتت عنها وعن نحو اخي ايها (قوله) اربعة ائمة قاض اي غير المتفقة بنهاية (قوله) مع ان لها عليه عسوبة اي بولائها عليه معنى (قوله) فورثوها من التوريث عبارة النهاية فجعلوا الميراث للبت اه (قوله) ثم اعتق اي الاب (قوله) لا يشترى كما في الولاء عبارة المعنى لانها معتقة معتقة اه (قوله) بل الارث له اي الاخ (قوله) كالنسب او لما رواه ابو داود وغيره عن عمرو عثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم الولاء للكبر وهو يعظم الكف وسكون الباء اكبر الجادة في الدرجة والقرب دون السن معنى زاد النهاية ومنه هذا لا يكون إلا عن تزويج اه (قوله) عن ابين) او اخوين معنى (قوله) الابن اي دون ابن الابن عس (قوله) دون معتق اصوله صورته ان ولد رقيقة مرققا مرقق او حر واعتق الولد لما اكمل واعتق ابو به او امه ما اكمل معنى وشرح المنع قال البيهقي قوله ان ولد رقيقة الخ بان يزوج شخص امه فاني بولدهم بعنفه سديد جميع الامة فبعتها ثم اشترىها فولاء على الولد باعتق لا لمعتق الامة عس وقوله واعتق ابو به اي اذا كانا رقيقين وقوله او امه اذا كانت هي الرقيقة فقط اي فلا ولاه على ذلك الولد لمعتق او ابو امه اه (قوله) وهذا مستثنى مما مر (الخ) اي ختني قول المصنف الامن عتيقها واولاده عبارة المعنى وهذا مستثنى من استرسال الولاء على اولاد المعتق واحفاده واستثنى الرافعي صورة اخرى وهي من ابو حر اصلي فلا يثبت الولاء عليه بل الى الام على الاصح لان الاتساب للاب ولاولاء عليه فكذلك الفرع فان ابتداء حرة الاب يتصل دوام الولاء الى الام كسابقا فتدومها الى بان ينع ثوبها لهم اما عكسه وهو معتق تزوج بحرة اصلية فني ثوبت الولاء على الولد وجها ان احبهما يثبت بآل العتق والثاني لانها احد الولد بن خريتها منع الولاء على الولد كالاب ولاولاء على ابن حرة اصلية مات ابو مرققا فان عتق ابو به بعد ولادته قبل عليه ولاه بآلها يام لانها لم يثبت ابتداء فكذلك ابدها لو كان ابو مرققا وجها رجح ونهيا للبتى وصاحب الانوار الاول ومن ولد بين حرين مخرق او امه زال رقبته لا ولاه عليه لا نعمة الاعتاق لم تشمله للحصول الحرية بل قبل ذلك نهب عليه الزكشى اخذ انما ياتي او وكذا في الروض مع شرحه إلا قوله اما عكسه الى ولاولاء على ابن حرة وقوله ومن ولد بين حرين الخ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه عبارة العباب ولاعلى ولد حرة اصلية من عتيق او من رقيق فان عتق فولأه لموا الى ابيه اه فانظر الفرق بين قوله من عتيق وقوله فان عتق اخاه (قوله على العتيق) خبر ان الولاء (قوله) ومن ثم لم يزوج عتيق بحرة اصلية (الخ) انظره مع ما مر افتقاع العباب من قوله ولاعلى ولد حرة اصلية من عتيق سم وقد تقدم

(قوله) وخرج بنتهم من علقته به (الخ) فان هذا لم يتم الى عتيق اذ ليس ابو عتيقا بل حر اصلي (قوله) فانه لا ولاه (الخ) عبارة الروض وشرحه ولاولاء على من ابو حر اصلي ولم يمس الرق احدا بانها امه عتيقة لا من جهة

ولا يعود لمولى الام ولو كان معتق الاب هو الاب نفسه فسياتي (ولو مات الاب رقيقا وعق الجدة) ابو الاب وإن علا دون ابى الام (انجر) الولاء (الى مواليه) اى الجد لانه كالاب ويستقر فبعدهم لبيت المال فان اعتق الجد والاب رقيق انجر لموالى الجد (فان اعتق الاب بعده اى بعد انجر له لموالى الجد) انجر من موالى الجد (الى مواليه) اى الاب لانه انما انجر لموالى الجد لرقه فاذا اعتق عاد لمواليه لانه اقوى ثم بعد مواليه لبيت المال (وقيل) لا ينجر لموالى الجد بل (يبقى لموالى الام حتى يموت الاب) رقيقا فينجر الى موالى الجد لانه ما بقى مانع فاذا مات زال المانع (ولو ملك هذا الولد) الذى من العبد والعتيقة (اباه) حر ولاء اخوته لايه من موالى الام (اليه) لان اباه عتق عليه فثبت له الولاء عليه وعلى اولاده من أمه وعتيقة اخرى (وكذا ولأه نفسه) بجره اليه (فى الاصح) كاخوته (قلت الاصح المخصوص لا بجره والله أعلم) بل يبق لموالى أمه والا لثبت له على نفسه وهو محال ومن ثم ثبت للسيد على قن كاتبة او باعه نفسه وأخذ منه النجوم أو الثمن (كتاب التدبير)

عنه التوقف فيما قاله العباب وعن المغنى انه وجه مرجوح (قوله فاذا انقرضوا الخ) عبارة المغنى (نتبه) معنى الانجر ان انقطع من وقت عتق الاب عن موالى الام فاذا انجر الى موالى الاب فليبق منهم احدهم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لحق موالى الاب بدار الحرب فسيواهل يعود الى موالى الام حتى ان كسج في التجرد فيه وجبين وينبغى ان يكون كالمستلمه قبلها يعنى كما هو ظاهر اه كمشكلة انقرض موالى الام فلا يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال وقال السيد عمر قوله اى المغنى وينبغى ان يكون النخ اى فينجر لموالى الام اه لعل من تحريف الناسخ والاصل فلا ينجر ثم قال اى السيد عمر لكن يبق النظر فى اى عدم موالى الاب الى الحرية هل يعود اليهم الولاء لانه انما زال عنهم مانع وقذل اولوا محل تامر ولعل الاول افرأب اه (قوله ولو كان النخ) ليس بغاية عبارة المغنى ومحل الانجر ارالى موالى الاب إذ لم يكن معتق الاب هو الابن نفسه فان اشترى اياه فعتق عليه فالاصح ان ولأه الابن باقى لموالى امه كسياتي اه اى فى قول المصنف وكذا ولأه نفسه فى الاصح قلت الخ (قوله ويستقر) اى ولا يتوقع فيه انجر اه معنى (قوله) لانه اى الاب (قوله ما بقى النخ) ما مصدرية عبارة النهاية لان وجود مانع النخ (قول المتن ولو ملك هذا الولد اباه النخ) ويتصور ذلك فى نكاح الغرور بان يغرق رقيق بحرية فى موطء الشبهة ونحوهما روض معشر حه (قوله ولأه اخوته لايه) تصدق بالاخوة الاب والام وبالاخوة للاب وحده عش (قول المتن اليه) اى الولد قطعاً معنى (قوله وعتيقة اخرى) الو او بمعنى او كما جره النهاية والمغنى (قوله بجره اليه) كما لو اعتق الاب غيره ثم يسقط ويصير كحر ولاؤه عليه معنى (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل استحالة ثبوت الولاء للشخص نفسه سم (قوله تثبت للسيد على قن النخ) اى ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة واداء النجوم او بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه سم (قوله واخذ منه النجوم الخ) اى وعق (خاتمة) لو اعتق عتيقاً با معتقه فلكل منهما الولاء على الاخر وإن اعتق اجنبي اختين لا يوين ولا بفاشترى با اباهما فلا ولأه احد منهما على الاخرى ولو خلق حر من حرين اصلين واجداداه راقم ويتصور ذلك فى نكاح الغرور وفى موطء الشبهة ونحوهما فاذا اعتقت امه امه قالوا عليه لمعتقها فان عتق ابو امه انجر الولاء لمولى مولاها فاذا عتقت أم أبيه انجر الولاء لمولى مولاها فاذا عتق أبو أبيه انجر الى مولاها لان جهة الابوة اقوى واستقر عليه حتى لا يعود الى من انجر اليه كما مر ولو اعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فلاؤه للسلم فقط ولو اسلم الاخر قبل موته فلاؤه لهما ولو مات فى حياة معتقه فهو لبيت المال اه معنى وكذا فى الروض معشر حه لاقوله ولو مات فى حياة معتقه الخ المخالف لكلامه وغيره المارين عند قول المصنف ثم لمصنعه (كتاب التدبير)

(قوله هو لولة) اى قولوا لا يرد فى المغنى لاقوله أو مع شى قبله ولى قوله هو لولة وثنافى الارشاد فى النهاية لاقوله فعمل الى وأصله قوله على أن ما أطلقه الى المتن وقولاً أو بعضه فيعينه وار ثم قوله لا يحو يدعى الى المتن وقوله فان قلت الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله ومن التدبير المقيدل المعلق خلا فالبعضهم (قوله النظر فى عواقب

الاب) لا ولأه عليه ولا من جهة الام لان الانسحاب الى الاب ولاؤه عليه فكذا الفرع فان ابتداء حرمة الاب يبطل دوام الولاء لموالى الام فدونها والى ان يمنع ثبوته لهم ولا ولأه على ابن حره أصلية مات ابو ه رقيقا فان عتق ابو ه بعد ولادته فهل عليه ولأه تعالى لايه ام لا لانه لم يثبت ابتداء فكذا بعده كالوكان ابو ه حرين وجهان رجع منهما للبقيى وصاحب الانوار الاول اه وعبارة العباب ولا على من لا يمس الفرق أحد ابائهم وامه معتق ولا على ولد حره أصلية من عتيق أو من رقيق فان عتق فلاؤه لموالى اى اه فافظر الفرق بين قوله من عتيق وقوله فان اعتق النخ انظر مع ما على الهاشم عن العباب من قوله ولا على ولد حره أصلية من عتيق (قوله ومن ثم ثبت للسيد على قن كاتبة او باعه النخ) اى ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة وادى النجوم او بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه (قوله ومن ثم الخ) اى لاجل استحالة ثبوت الولاء للشخص على نفسه (كتاب التدبير)

الامور وشرا عتق بالموت وحده او مع شيء قبله من الدبر لان الموت دبر الحياة ولا يراد عليه الموت من راس المال في اذامات فان مات حر قبل موت بشير او يرمي مثلا فغات فجأة لانه ليس ادليا بالموت وانما يقيد به عتق قبله (٣٧٩) فلو مات من علقه يوقت قبل الموت او بعده

كان محض تعليق لا تدبر
فلا يرجع فيه بالقول
قطعا ويقت من راس المال
ان خلا الوقت عن مرض
الموت او زاد على مدته
كاياتي واصله قبل الاجماع
تقريره صلى الله عليه
وسلم لمن دبر غلاما لا
يملك غيره عليه واركانه
مالك وشرطه تكليف الا
في السكران واختيار ومحل
وشرطه كونه قاتنا غير مولد
كايعلان من كلامه وصيغة
وشرطها الاشعار به لفظا
كانت او كتابة أو إشارة وهي
صريح أو كناية أو (صريحه)
ألفاظ منها (انت حر بعد
موتى أو اذامات أو متى مات
فانت حر) أو عتق (أو
اعتقك) أو حررتك (بعد
موتى) ونحو ذلك من كل
مالا يحتمل غيره ونازع
اللقينى في اذامات اعتقك
أو حررتك بانه وعد نحو
إن أعطيتني ألف درهم
طلقتك ونحو بان ما بعد
الموت لا يحتمل العد بخلاف
ما في الحياة عل ان ما طلقه
في طلقته مرفيه ما يرد
(وكذا دبرتك أو انت تدبر
على المذهب) لان التدبير
معروف في الجاهلية وقرره
الشعر واشهر في معناه فلا

(الامور) اى التامل اى فيها رهنه قوله عليه الصلاوة والسلام التدبير نصف المعيشة عناني (قوله) او مع شيء قبله
اى بخلافه مع شيء بعده فانه تعليق عتق بصفة كاسياق رشيدى وعش (قوله من الدبر) اى ولفظ التدبير
ماخوذ من الدبر معنى (قوله لان الموت الخ) اى سمي لان الخباية (قوله ولا يراد عليه) اى على تعريف
التدبير منعنا (قوله فغات فجأة) اى او يمرض لا يستغرق شهر او يوم كما يؤخذ ذلك من قوله في الفصل الآتى
عند قول المتن ويعتق بالموت من الثلث الخ وحيلة عتق كله الخ عرش وصرح بذلك قول الشارح الآتى
آنفا فلم اتم الخ (قوله وانما يقيد به الخ) اى بالموت (قوله فلا يرجع) ببناء المفعول (قوله ان خلا الوقت)
اى الذى قبل الموت وعلق به العتق (قوله على مدته) اى مرض الموت (قوله كاياتي) اى في الفصل الآتى
(قوله تقريره الخ) عبارة شيخ الاسلام خبر الصحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه الله تعالى صلى الله
عليه وسلم فقربه له وعدم انكاره يدل على جواز واسم الغلام يعقوب ومديره ابو مذكور الانصارى اه
زاد المعنى وفي سنن الدارقطنى ان النبى صلى الله عليه وسلم باع بعد الموت ونسب الى الخطا اعبارة البيهيمى
قوله فباعه الخ وبعه صلى الله عليه وسلم كابو لالة العامة والنظر في المصالح وابعه بثأنا ثمانية درهم ثم ارسل
ثمنه الى سيده وقال اقض دينك ان شرف على التحرير وقوله فقربه الخ حيث لم يقل لاعبره هذا التدبير
سم اه بجمري (قوله) واركانه مالك الخ عبارة المنهيج مع شرحه واركانه ثلاثة صيغة مالك ومحل وشرط
فيه كونه قاتنا غير مولد لانه لا تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير وشرط في الصيغة لفظ بشير بمعنى معناه
ما مر في الضمان ما صريح الخ (قوله الا في السكران) اى المتعدي (قوله واختيار) يبين ان محل اشتراط
الاختيار مالم يذره فان ذره فأكبره على ذلك صح تدبيره ع (قوله كايعلان) اى اشتراط المالك بما
ذكر واشتراط المحل بما ذكر (قوله او كتابة أو إشارة) في ادخالها في الصيغة تسامح والاولى صنيغ شرح
المنهيج المار آنفا (قوله الفاظ منها انت حر الخ) اى فاي هو كلامه من المحصر في ذكره ليس مجرد قول قال
مثل كذا كان اولى معنى (قول المتن واعتقك الخ) عطف على انت حر بعد موتى (قوله ونحو ذلك الخ)
كانت مفكوك الرتبة بعد موتى معنى (قوله بانه وعد) اى يكون لغوا ع (قوله مرفيه ما يرد) اى اذ
قد يراد بطلنتك معنى فانت طالق فيكون تعليق اسم (قول المتن وكذا دبرتك أو انت تدبر) اى بلا احتياج
مادة التدبير الى ان يقول بعد موتى بخلاف غير ما يؤخذ من صنيغ بجمري (قوله ويصح) الى قوله ويقرق
في المعنى لا أقوله وبعضه فيمنه وانه (قوله لا نحو يده الخ) وفاقا للاسنى والمعنى والباب وخلا للنهاية
وواقفه سم عبارة النهاية وفي دبرتك مثلا وجهان الصحيحان تدبير صحيح في جميعه لان كل تصرف قبل
التعليق تصح اضافته الى بعض محله مالا فلا وظاهر انه لفظ بصريح عجمى لا يعرف معناه لم يصح وانه لو
كسر التاء للبذر وفتحها للوثق لم يضر اه وفي سم بعد ذكرها مانصه عبارة الروض ودبرت نصفك
صحيح ولا يسرى ودبرت يدك كل هولغوا تدبير صحيح وجهان اه قال في شرحه كظهيره في الفقه قاله
الرافعي وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشى اه وأقول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق
صح اضافته الى بعض محله ترجيح الثانى لان التدبير يقبل التعليق كاياتي في التامل نعم قوله في شرحه عتق
فهل هولغو يعنى ليس بصريح يقتضى ان الخلاف في مجرد الصراحة اه (قوله ويقرق بينه) اى التدبير

(قوله على ان ما اطلقت) اى طلقته مرفيه ما يرد اه اى اذ قد يراد بطلنتك معنى فانت طالق فيكون تعليقاً
(قوله ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيمنه) اى وفي دبرتك مثلا وجهان الصحيحان تدبير صحيح في جميعه
لان كل تصرف قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله مالا فلا وظاهر انه لفظ بصريح التدبير اعجمى
لا يعرف معناه لم يصح وانه لو كسر التاء للبذر وفتحها للوثق لم يضر اه (قوله لا نحو يده الخ)
عبارة الروض ودبرت نصفك صحيح ولا يسرى ودبرت يدك كل هولغو تدبير صحيح وجهان اه قال

يستعمل في غيره وبه فارق ما ياتي في كائنتك انه لا بد ان يضم له فاذا ادبت فانت حرا ونحوه ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيمنه
واراه ولا يسرى لا نحو يده كما اقتضاه كلام الرافعي واعتداه الزركشى وغيره وبفرق بينه وبين العتق بانه أقوى

فأثر التبر فيه بال، من عن الجلة بخلاف (٣٨٠) التبر ومن ثم لو قال إن مت فبذلك حررة فأتى عتق كله لأن هذا يشبه العتق المنجز من حيث

لزومه بالموت بخلاف درتها
ويصح بكتابة عتق) وهي
ما يحتدل التبر وغيره
(مع نية كحليل سليلك بعد
موتى) أو أدامت فانت حرام
أو مسيب ونحو ذلك لأنه
نوع من العتق فدخلته
كسائته ومن السكناية هنا
صريح الوفق كحسبك بعد
موتى فإن قلت هذا صريح
في الوصية بالوقف من الثلث
بعد الموت كما مر وما كان
صريحاً في بابه ووجدنا
في موضوعه لا يكون كسائته
في غير قلت الوصية والتبر
متحدان أو قريبان من
الاتحاد كما يعلم بما تاتي فصحت
نية التبر بصريح الوصية
القريبة لذلك (ويجوز)
التبر (مقيداً) بصفة
(كانت في هذا الشهر أو)
هذا (المرض فانت حر)
فان وجدت الصفة المذكورة
ومات عتق والأفلا ونبه
بقوله في هذا الشهر على أنه
لا بد من إمكان حياته المدة
المعية عادة فتحوان مت بعد
الف سنة فانت حر باطل
(ومعلقاً) على شرط آخر
غير الموت (كان دخلت)
الدار (فانت حر بعد موتى
لأنه ما وصية أو تعليق عتق
بصفة وكل منهما يقبل التعليق
فان وجدت الصفة ومات
عتق والا) توجد (فلا)
يعتق (ويشترط الدخول
قبل موت السيد) كما هو

(قوله فأثر التعبير فيه بال بعض الخ) يتأمل مع ما رجحه فيا تقدم في العتق فيما إذا أضافه لجزءه أن عتق الجميع
بطريق السراية سم (قوله ومن ثم) أى لاجل كون العتق أقوى من التبر (قوله لو قال إن مت الخ) عبارة
العاباب وان تجزئ تبره أى اليمين فلا فهل يلفوا ويكون تبرير الكهوجان كظاير في القذف وإن خالفه
كأدامت فبذلك حر صرح فاذا مات عتق كله انتهت وكان وجهه متى الكل أن هذا العتق ليس من باب السراية
لأن الجزء المدين كالأبد لا يتصور أنصافه وحده بالعق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب
السراية لم يعنى كله إلا سراية بعد الموت أه سم بحذف (قوله من حيث لزومه بالموت) هل المراد أن
خرج من الثلث كما هو حكم التبر سم وظاهر أن الأمر كذلك (قوله بخلاف درتها) يتأمل سم ولعل
وجه التامل أن قول الشارع هذا لورجم إلى قوله لأن هذا يشبه العتق المنجز الخ فظاهر المنع أو إلى ما قبله فيه
مصادرة (قول التبر نية) أى مقارنة لأنظ وإتيانها مبر في الإطلاق نهاية ما لم يتم منه إلا كنفاء بمقارنتها
بجزء من الصبة عتق (قوله أو أدامت) إلى قول المتن على التراخي في المعنى الأوله فان قلت المتن (قوله
ونحو ذلك) وقوله أنت حر بعد موتى أو استبرأ لا يصح كنه في الإطلاق والعتق أى قول له أنت طالق
أو استبرأ طالق وقوله أنت حر أو استبرأ وهذا كقول الأذرى فيما إذا أطلق أو جهلت أرادته فان
قاله في معرض الانشاء عتق أو على سبيل الإقرار فلا على ما قاله في الإقرار معنى واسئ (قوله صريح الوفق)
قضيته أن كسائته ليست كسائته في العتق وقباس كسائته في الإطلاق أنها كسائته متاعش (قوله عما ياتي) أى في آخر
الفصل (قوله القريبة الخ) الأولى اسقاطه (قوله بصفة) عبارة المعنى مع المتن ويجوز التبر مطلقاً كسابق
ومقيداً بشرط في الموت بمدة يمكن بها السيد الهاء (قوله أو هذا المرض) أى سواء كان الموت بالمرض أو
بغيره فيه كان انهدم عليه جد آخر (قوله ومات) ينبغي حذفه إذا لصفته وموت في الشهر أو المرض وأشار
اليهما كالأختى رشيدى عبارة المعنى فان مات على الصفة المذكورة عتق والأفلا (قوله على شرط آخر الخ)
أى في الحياة معنى (قوله وكل منهما يقبل التعليق) مثل تعليق التعليق مبر في باب الإطلاق في نحو أن أكلت
أن دخلت الأوله عتق على الثاني ومن ثم لا طاق إلا ان فانت الأول بعد الثاني كما مر رشيدى (قول المتن
ويشترط) أى في حره ول العتق معنى (قوله بطل التعليق) فلا تبره معنى ونهاية (قول المتن) فان قال إن مت ثم
دخلت (أو أدامت الدار بعد موتى وقوله اشترط أى في حره ول العتق معنى (قوله كان تعليق عتق بصفة)
أى لا تبرأ كسائته رشيدى عبارة المعنى تنبيه هذا تعليق عتق بصفة لا تبرأ كسائته التعليق فلا يرجع فيه
بالقول له لأن التبر تابع للعتق بموت واحد وهما عاقبة بموت ودخول الدار بعده (قوله بقضية ثم)

صريح لفظه فان مات قبل الدخول بطل التعليق تعلم أنه لا يصير مدبراً إلا بعد الدخول (فان قال إن) أى
أو إذا (مت ثم دخلت فانت حر) كان تعليق عتق بصفة (واشترط دخول بعد الموت) عملاً بقضية ثم ومن ثم لو أتى بالواو واطاق

أجزأ الترتيب في ذلك معنى (قوله) أجزأ (الدخول قبل الموت) وفاقا للنفى واليه يميل كلام الاسنى وخلاف للروض واليهية عبارتهما وكذا لو كان الموت ودخلت الدار فانت حرا شرط الدخول بعد الموت الا ان يريد الدخول قبله اه زاد الثاني فيفتح وهو المعتمد اه (قول المتن وهو على التراخي) مقتضاه ترك العبد على اختياره حتى يدخل وفيه ضرورة على الوارث والاولى ان محله قبل عرض الدخول عليه فان عرض عليه فاني فلوارث يبعه كمنظيره في المشيئة الآتية اسنى ومعنى وباقى في الشارح مثله (قوله) وان كان اى اشترط التراخي وقوله ويوجد اى عدم اشترطه (قوله) ومن التدبير المقيد لا للعلق الخ) قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الدخول او المشيئة ايضا وسياتي ان ما هو كذلك لا يكون تدبيرا ويوجب بان المعلق على الدخول او المشيئة او المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافى كونه تدبيرا بل تعليق الحرية بالموت فليتأمل سم (قوله) خلافا لبعضهم) يعنى الجوهرى في شرح الارشاد سم (قوله) ان يقول اذا ومتى الخ) عبارة النهائية ولو قال اذا مت فانت حرا ن دخلت الدار واشتت ونوى شيئا الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه قوله اذا مت فانت حرا ن شئت او اذا شئت او انت حرا اذا مت ان شئت او اذا شئت يحتمل ان يريد به المشيئة في الحياة او المشيئة في الموت فيعمل بيته فان لم يوشى شيا حمل على المشيئة بعد الموت وكذا سائر التعليقات التى توسط فيها الاجزاء بين الشرطين كقوله لو روجته ان او اذا دخلت فانت طالق ان كملت زيد افاه يعمل بيته فان لم يوشى شيا حمل على تأخير الشرط الثانى عن الاول وتشتريط المشيئة هنا فور بعد الموت عند الاكثرين اه (قوله) فان نوى شيئا) اى من كون الدخول او المشيئة في الحياة او بعد الموت سم ومرآ نفاعن الروض وشرحه والمعنى مثله وقال ع ش اى من الفور او التراخي ويعلم ذلك منه بان يخبر به قبل موته اه (قوله) عقب الموت) فيه نظر ظاهر بالنسبة للتعليق بالدخول مطلقا وبالمشيئة متى كما يعلم من صنيع المعنى والروض مع شرحه المارآ نفاون من مسئلة المشيئة الآتية في المتن ومن كلام الشارح هناك خلاصة ما يستفاد من كلامهم ان التعليق الذى توسط فيه الجزاء بين الشرطين يحمل عند الاطلاق على تأخير الثانى عن الاول وهو الموت هنا مطلقا وعلى فورتيه ان كان التعليق الثانى بالقضاء مطلقا وبالمشيئة بغير نحو متى وعلى التراخي في غير ذلك والله اعلم (قوله) لانه السابق الخ) اى تأخير الدخول او المشيئة عن الموت كما هو صريح الاسنى خلافا لما هو صريحه من رجوع الضمير الى كون التأخير فوريا (قوله) عن ذكره) اى ذكر الموت (قوله) من تأخير المشيئة) اى مثلا وقول ع ش قوله من تأخير المشيئة وعليه فلو قدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك فيه نظرو قضية قوله الاق امالو صرح بوقوعها بعد الموت او نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فور انه هنا كذلك اه مبنى على ان قول الشارح دخلت واشتت مثال واحد وليس كذلك بل مثالان كما هو صريح صنيع الروض وشرحه المعنى كالمرو مفاد والفرق بينهما وبين ان دخلت وكلت زيد افانت طالق فانه لا فرق فيه بين تقدم الاول وتأخره ان الصفتين المعلق عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تقدمتا او غيرا والصفة الاولى في مسئلتنا ليست من فعله ذكر التى من فعله عقبها يشعر بتأخرها ش مر (قوله) أجزأ (الدخول قبل الموت الخ) عبارة الروض اشترط الدخول بعد الموت الا ان يريد قبله اه وكذا ش مر (قوله) ومن التدبير المقيد لا للعلق خلافا لبعضهم) يعنى الجوهرى في شرح الارشاد ان يقول الخ) قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الدخول او المشيئة ايضا وسياتي آخر الصفحة ان ما هو كذلك لا يكون تدبيرا ويوجب بان المعلق على الدخول او المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافى كونه تدبيرا بل تعليق الحرية بالموت فليتأمل سم (قوله) خلافا لبعضهم) اى الجوهرى (قوله) فان نوى شيئا) اى من كون الدخول او المشيئة في الحياة او بعد الموت (قوله) والاحمل على الدخول او المشيئة بعد الموت الخ) قد يقال قضية قاعدة اعترض الشرط على الشرط اعتبار الدخول او المشيئة قبل الموت الخ) ويوجب بان توسط الجزاء بين

أجزأ الدخول قبل الموت ومن جعلها كتم جرى على الضعيف انها للترتيب كما أفاده كلامهما في الطلاق (وهو) اى الدخول بعد الموت (على التراخي) بمعنى انه يشترط فيه الفور لا انه يشترط التراخي وان كان قضية ثم ويوجه بأن خصوص التراخي لا غرض فيه يظهر غالباً بالنسبة للنظر اليه بخلاف الفور في الغاء اذن لو عبر بها اشترط اتصال الدخول بالموت ومن التدبير المقيد لا للعلق خلافا لبعضهم ان يقول اذا مت او متى او ان مت فانت حرا ن او اذا ومتى دخلت شئت مثلاً فان نوى شيئا عمل به و الا حلاً على الدخول او المشيئة عقب الموت لانه السابق الى الفهم هنا من تأخير المشيئة عن ذكره وهنا في شرح الارشاد الكبير ما يتعين الوقوف عليه واخذت من اعتبارهما السابق الى الفهم هنا ما أفقيت به فمعنى قال في مرض موته عيسى مدبر على والدق فان السابق الى الفهم منه انه علق عققه على خدمتها بدموته الى أن تموت فيعتق حيثئذ (وليس للوارث يبعه)

ونحوه من كل منزل الملك (قبل الدخول) وغرضه عليه إذ يسر له إبطال ما قبل الميت وإن كان الميت أن يبطله أنعم له تميز عنه كما صوبه شارح لان التصديقه كيف كان وفيه نظر إذا كان يخرج كما به أنكاسا يلزم عليه من إبطال الولاية الميت وهذه الصورة أولى من صورة أخرى يتجه حينئذ أنه لا ينفذ منه فان قلت أو استغرق ونوى بالعق تنفيذ وصية الميت فلم ينفذ لبقاء الولاية على حاله للميت حينئذ قلت لا يصور وقوع العقد للميت إلا أن عقد بمعلق عليه وعق الوارث وإن نوى به ذلك أجنبي عماعلق عليه بكل تقدير فلغناهم رأيت البقوى أطلق أن ليس له عقاقم قال ويمكن أن يقال يعتق عن الميت ويمكن بناؤه على أن إجازة الوارث تنفيذ فيجزو ويكون عتقه عن الميت أو تملك فلا يجوز كما لا يجوز بيعه أه وهو صريح في أن الأصحاب (٣٨٢) على منع اعتاق الوارث وأن ما ذكره عقبه بحث له وفيه نظر ظاهر كما علم بما مررت

لأنه ان كان يخرج من الثلث كما هو الفرض فليس هنا اجازة حتى يقال بينا تعلى أنها تنفيذ أو تملك وان لم يخرج منه لم يصح على ما قاله ايضا لما قرر ان العتق انما يقع عن الميت ان عتق بالصفة التي علق عليها وأما لو علقه بصفة فنجزه الوارث فهذا عتق مبتدأ فلا يجري فيه خلاف التنفيذ والتملك بل يكون لغو المأمور أنه لو صح لم يمكن وقوعه للبيت وأنه يلزم عليه ابطال حقه من الولاء الذي قصده فان قلت سلينا ضعف كلام البيهقي بل وأنه لا وجه له لكن ما المانع أن تنجز الوارث هنا كتنجيزه عتق المكاتب فانه لا يمنع العتق عن الكتابة بل يكون الولاء للسيد كما سيعلم مما في آخر الكتابة فيما لو مات عن ابنين وعبد قلت الفرق بين صورتين

قول الشارح مثلاً **(قوله)** ونحوه الى قول نعم في المعنى وإلى قوله فان قلت في النهاية **(قوله)** من كل من مزل للملك قال سم نفعلا عن الطيلاءى انه يحرم عليهم وطؤها ايضا لاحتیان ان تصير مستولدة من الوارث فيتأخر عتقها عش وفيه وقفة وقياس الاجارة الآتية الجواز والعن بمجرد وجود الدخول فليراجع **(قوله)** وعرضه اخ ای من الوارث عش **(قوله)** إذ ليس له لابطال تعليق الميت) كما لو أوصى رجل بشيء مهمات ليس للوارث به وإن كان للوصی ان يبيعنها بعد زوال المعنى وليس للوارث منع من الدخول وله كسبه قبله اه **(قوله)** نعم له أى الوارث **(قوله)** كما صوبه الا وفق لتظيره الآتى على ما صوبه الخ **(قوله)** إذا كان يخرج كله من الثلث الخ) فيه انه تقدم عن المعنى والشريدى وباقى فى الشارح ان ماهنا من التعليق بصفة لأمن التدبير فيعتق من رأس المال الا ان يفرض كلامه فيها إذا كان التعليق فى مرض الموت **(قوله)** لو استغرق) ای الثلث المدبر **(قوله)** انه ليس له) ای للوارث **(قوله)** يعنى) ای الوارث **(قوله)** بناؤه) ای اعتاق الوارث المدبر **(قوله)** وان ما ذكره الخ) ای البغوى بقوله ويمكن ان يقال يعنى عن الميت الخ **(قوله)** فليس هنا اجازة) ای لانها انما تكون فيما زاد على الثلث **(قوله)** ببناؤه) أى اعتاق الوارث على أنها ای اجازته **(قوله)** لو صح) أى اعتاق الوارث **(قوله)** فانه لا يمنع) ای تنجز الوارث عتق المكاتب **(قوله)** لا يمنع النصرف) قد يقال الكلام هنا فيما بعد موت السيد وحكم المدبر حيث ذكر حكم المكاتب بل اشدر وما **(قوله)** لجواز رفعه الخ) مرافيه **(قوله)** فيما لم يخرج منه) ای فی البعض الذى لم يخرج من الثلث **(قوله)** ولزومه قيمته) يتأمل سم وجه ظاهره اذا الوارث انما تصرف فى حق نفسه فلا جواز لزوم القيمة عليه وعلى فرض تسليمه فلن تكون هذه القيمة **(قوله)** اما ما لا يزىل) إلى قوله لا سيما فى المعنى الاول هل علم يرجع الى قوله والموت فى الآخر الاول هل عالم يرجع وقوله لحرالى المتن وقوله لم يدبر الى المتن وقوله فى غير الاخيرة وقوله او نفى الخطاب الى لم بشرط **(قوله)** فله ذلك) ظاهره وان طاللت المدة بعد الاجارة ولو وجدت الصفة الملحق عليها هل تنفسخ الاجارة من حيث أو لا وإذا قيل بعدم الانقضاء فهل الاجارة للوارث او للمتلحق لا تقطاع تعليق الوارث به فيه نظرو الأقرب الانقضاء من حيث لا نهين انه لا يستحق المنفعة بعد موته اعش وقوله لا بعدمو ته صوابه وبعد وجود الصفة (مالم يرجع) بأن يريد الدخول بعد متاعه ومنه المراد الرجوع قبل بيعه وإن تراخى عش (قول المتن ولو قال اذ امت ومضى شهر الخ) او انت حر بعد موتى قبشر مثلا معنى **(قوله)** ای بعد موتى) الى قول المتن ولو قال ان شئت فى المعنى **(قوله)** ايضاً) اكفوله ان تمت دخلك فانت حر (قول المتن استخدامه) ای واجاره ته وإعارة ته معنى **(قوله)** ونحوه) ای من كل تصرف يزىل الملك **(قوله)** المامر) ای من انه ليس له ابطال تعليق المورث شرطين كما هنا ليس من تلك القاعدة كما يعلم بما تقدم فى الایلاء ثم رأيت ما فى هامش الصفحة الآتية **(قوله)** ولزومه قيمته ولا يسرى عليه) يتأمل

واضح لان التعليق بصفة لا يمنع التصرف في رقة اللجوء اذ رفقته من أصله بنحو البيع بخلاف المكاتب لان الكتابة لازمة فيه
كلاستلادو جيتيدو كون تنجيز العتق فيها موافقا للزمها فوقع تنجيز الوارث. وكذا لدارفا كتنجيز المورث بخلاف المعاق عتقه فان
سبب عتقه ضعيف لجوارفه كاتقرر برفع رقة تنجيز الوارث مؤكدا بل رافعا يلزم من كون رافعا كون إنشاء مبتدأ
وقد تقرر امتناع رفعه لاستلاداه رفق ولا المبت الذي قصده بتعليقه لعتقه ولو خرج بعضه فقط من الثلث فظاهرا انه يصح التنجيز منه فيالم
يخرج منه ولو لم يمتنع ولا يسرى عايله بل يلزم عليه من إبطال حق الولاء المبت في البعض أمألا لا يزيل الملك كإيجار فله ذلك وأما لو عرض عليه
الدخول فاعتنقه له المار بمرجه بيه لاسألا إذا كان عاجزا لا منفعة فيه فيصير كالعليه (ولو قال إذا قامت مضى شهر) أي بعده ووق (فانت سر)
فهو تعلق عتق بصفة أيضا (فلو ارث استخداه) وكسبه (في الشهر) كذا ذلك فيما قبل الدخول لبقائه على ملكه (لا يبعه) ونحوه لما سر

معنى (قوله وسبق) أى فى أول الباب بقوله فلم انه متى علق الخ (قوله ان الصورتين) أى قوله ان مت ثم دخلت فانت حرقوله إذ امت ومضى شهر فانت حرقوله وكذا كل تعليق بصفة بعد الموت معنى (قوله ليس هو الموت وحده) أى ولا مع شئ قبله عرش ورشيدى (قول المتأثر طرقت المشيئة) أى لصحة التدبير والتعلق فى الصورتين معنى (قوله بلطفه الخ) عبارة المعنى اتصالا لفظيا بان يوجدى الصورة الاولى عقب اللفظ وفى الثانية عقب الموت لان الخطاب يقتضى جوابا فى الحال كالبيع ولا نه كالتكليف والتكليف يقتضى فى القبول فى الحال اه (قوله فى غير الاخيرة) أسقطه وقوله الآى وبالموت فى الاخيرة شرح مره سمر المراد بالاخيرة قوله ان مت مدبر ان اولاداشت الخ (قوله وقد اطلق) حقه ان يذكر قبيل قول المصنف اشترطت المشيئة كفى النهاية (قوله بان ياتى بها فى مجلس التواجب) أى ان ياتى بها قبل طول الفصل كما قدمه فى العتق بقوله والا قرب ضبطه بامرى فى الخلع أى هو ويفتقر فيه السلام اليسير عرش (قوله قبل موت السيد) لاحاجة اليه رشيدى (قوله ذلك) أى القبول فى الحال معنى (قوله لذهو) والاوى ولا نه تمليك الخ كفى المعنى لانه علة ثانية لاصل المدعى لاعة للعلة الاولى (ومن ثم لو اتنى ذكر المشيئة) عبارة النهاية ومحل ما ذكر من الفورية لاذ اضافة للسيد كاعلم من تصويره فلو قال ان شاء يد اولاداشا زبد فانت مدبر لم يشترط الفور كما قاله الصيمرى فى الايضاح وجزم به الماوردى بل متى شافى حياة السيد صار مدبر اولو على التراخى ولو سبق منه رد لان ذلك من حين العتق بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار والفرق ان التعليق بمشيئة زيد صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعده وتعليقه بمشيئة العبد تمليك فاختلف فيه قرب الزمان وبعده وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العبد العتق ثم قال لم اشأه يسع منه وان قال لا اشأه ثم قال اشأه فكذلك لا يصح منه فلي يقتضى والحاصل انه متى كان المشيئة لورية فالاعتبار بما شاء اول او مترأخية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده ام تأخرت عنه ام بزيادة شئ من عرش (قوله او نفي الخطاب) خلافا للنهاية كما مر آنفا وكان الاولى والخطاب (قوله املو صرح الخ) مقابل وقد اطلق سم (قوله وبالموت) عطف على بلطفه فيه حرة ازالة لا نه يقتضى انه ايضا فى حيز قوله أى وقوعها (قوله اولاداشت الخ) هذا المثال نظير ما تقدم فى قوله ان مت فانت حر ان شئت لافرق بينهما الا بالتقديم والتأخير وقد اختلف حكمهما حيث اطلق هنا اعتبار المشيئة فى حياة السيد وفصل فى ذلك بين ان يريد شيئا فيعمل به ولا فيحمل على المشيئة بعد الموت وفى الروض وقوله إذ امت فانت حر ان شئت او انت حر إذ امت ان شئت تحتمل المشيئة فى الحياة وبعد الموت فعمل بنبته فان لم ينو حمل على المشيئة بعد الموت قال فى شرحه لانه اخر ذكره اعز ذكره بالساق الى الفهم منه تأخيرها عنه وكانهم لحظوا فى هذا التكليف فاعتبروا تأخير المشيئة لنقع الحرب عقب القبول ولا فيشكل على ما مر فى الطلاق من انه لاذ اتوا فى الشرطان يعتبر تقديم الثانى على الاول وعليه فيستثنى منه التعليق بمشيئة الزوج مع ان ذلك يشكل ايضا على ما لو قال ان شئت فانت حر إذ امت فانه يمتد فيه المشيئة فى الحياة كما مر وان كان الجزء فيه متوسطا بخلافهنا وقد يجاب بان المتبادر من كل منهما ما ذكر فيه لتقدم المشيئة ثم وتأخرها مهنا ه والماثل الشارح فى شرح الارشاد جواب شرح الروض بقوله وكانهم لحظوا الخ قال ويلزم عليه انه يستثنى عامر ثم التعليق بمشيئة الزوج وكلامهم بخالفه فالاولى ان يجاب بان وضع التدبير الذى من جملة هذه الصنع وجود الصفة بعد الموت فحملنا ما عند الاطلاق على ذلك وان خالفه ماضى ما مر ثم عملا بوضع اللفظ ثم بوضع اصل صفة التدبير هنا ه فليتأمل جدا فان المقام فى غاية الاشكال (قوله اشترطت المشيئة متصلة) وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم اشأه يسع منه وان قال لا اشأه ثم قال اشأه فكذلك ولم يقتضى والحاصل انه متى كانت المشيئة فورية فالاعتبار بما شاء اول او مترأخية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده او تأخرت عنه شمر (قوله املو صرح بوقوعها الخ) مقابل وقد اطلق (قوله وبالموت) عطف على بلطفه فيه حرة ازالة لا نه يقتضى انه ايضا فى حيز قوله أى وقوعها فى حياة السيد

وسبق ما يعلم منه ان الصورتين ليستا تدبرا لان المعلق عليه ليس هو الموت وحده بل مع ما بعده (ولو قال ان) وإذا (شئت) أو أردت مثلا (فانت) حر إذ امت أو فانت (مدبر) أو أنت (مدبر) ان إذا موتى ان شئت اشترطت المشيئة (أى وقوعها فى حياة السيد) متصلة بلطفه فى غير الاخيرة وقد اطلق بان ياتى بها فى مجلس التواجب قبل موت السيد نظير ما مر فى الخلع لانتضاء الخطاب ذلك لذهو تمليك كالبيع والهبة ومن ثم لو اتنى ذكر المشيئة كان ذكر بدلها نحو دخول أو اتنى الخطاب كان شاء عدى فلان فهو مدبر لم يشترط فور وان كان جالسا معه لانه مجرد تعليق املو صرح بوقوعها بعد الموت أو نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فور وبالموت فى الاخيرة مالم يرد قبله لاسر فى نظيرها آنفا فى نحو ان مت فانت حر ان شئت لانها مثلها فى التبادر السابق

وفي نحو انت مدبر ان دخلت ان مت لا بد من تقدم الموت كما هو المقرر وفي اعتراض الشرط على الشرط وحمل المتن على ما قرنته متعين كما يتضح مما رجعت شرحي للارشاد الكبير وان لم ار احدا من شراحه تعرض لذلك (فان قال متى) او مهابا مثلا (شئت فلانراخي) لان نحو متى موضوع له لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد مالم يصرح بما مر او ينوه (ولو قالوا) اي قال كل من شريكين (لبعدهما) لا امتناقات حر لم يعتق حتى يموتا) لتوجد الصفتان ثم انما (٣٨٤) معا كان تعليق عتق بصفة لا تدبير الا انه تعليق بموتين او مر تبصار نصيب اخرهما

موتا يموت ولهما مدبر الا انه حينئذ معلق بالموت وحده بخلاف نصيب اولها (فان مات احدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) ونحوه من كل مزيل لذلك لانه صار مستحق العتق بموت الشريك وله نحو استخدامه وكسبه وفارق مالواوصى باعتاق عبد فان الكسب بعد الموت له لانه يجب اعتاقه فور افاك مستحقه حال الا كسباب (ولا يصح تدبير) مكروه (يمنون) حال جنونه (وصبي لا يميز وكذا عبي في الاظهر) لان عبارتهم لغو لرفع القلم عنهم (ويصح من مفلس وسفيه) وان حصر عليها كامر الثاني في بابه إذ لا ضرر فيه مع صحة عبارتهما ومن سكران (وكافر أصلي) ولو حربيا كما يصح استيلاده وتعليقه العتق بصفة لصحة عبارته وملسكه (وتدبير المرتد مبني على أقوال ملكة) كما مر في بابه فعلى الاصح ان اسلم بانث صحته وإلا فلا (ولو تدبر) فتا ثم ارتد السيد (لم يبطل) تدبيره (على المذهب) فاذا مات مرتد اعتق العبد لان الردة لا تؤثر فيما سبقها مع الصيانة لحقه عن الضياع وعتقه من ثلثه وان كان الكافر ماله فينا لا ارثا لان الشرط بقاء الثلثين مستحقهما وان لم يسكنوا ورثته (ولو ارث المدبر لم يبطل) تدبيره لان اهداره لا يمنع كونه يملكو لو حارب مدبر لمسلم أو ذى فسي لم يجز استرقاقه لان فيه ابطالا لحق السيد (ولحرى حمل مدبره) الكافر الاصل من دارنا (الى دارهم) وان دبره عندنا وبني الرجوع منه لان احكام الرق جميعها باقية فيه بخلاف المكاتب لاجله لا ابرضا له استقلاله اما المسلم والمرتد

في حياة السيد مع عدم تصوره فتأمله سم (قوله) وفي نحو انت مدبر الخ) مستأنف (قول المتن) وان قال متى شئت) اي بدل ان شئت معنى (قوله) او مهابا) الى قول المتن ولو دبر كافر في النهاية لا لقوله وعتقه من ثلثه الى المتن وكذا في المعنى لا لقوله لمكروه وقوله لمسلم او ذى (قوله) لكن بشرط وقوع المشيئة الخ) لعله في غير الاخيرة سم وصنع المعنى كالصريح في ذلك (قوله) او ينوه) الاول ابدال او بالواو (قول المتن) ولو قالوا) اي اعمارا مرتبا عن (قوله) لا تدبير) او يرتب على ذلك انها اذا فاذ لا ذلك في حالة الصحة فانه يعتق نصيب كل يموت من راس المال بخلاف ما إذا قلنا انه مدبر فلا يعتق الا ما خرج من الثلث يجزى (قوله) لا نه تعليق بموتين) اي بموت واحد غير والتدبير ان يعلق العتق بموت نفسه رشيدى (قوله) لا نه حينئذ معلق بالموت وحده) وكأنه قال إذ اذ مات شريكى فضيى مدبر رشيدى (قوله) بخلاف نصيب اولها) اي موتا فلا يصير مدبرا لان المعلق عليه ليس هو مت واحد بل مع باعده من موت غيره (قوله) وله) اي لوارثه نحو استخدامه الخ اي نحو استخدام وكسب نصيبه كإرش الجنابة يجزى (قوله) بعد الموت) اي وقبل الاعناق (قوله) مستحق) اي العتق معنى ويحتمل ان الضمير للكسب كما هو ظاهر صنع الشارح (قوله) ولا يصح تدبير مكروه) اي إلا إذا كان يحق بان تذر تدبيره فأكراه على ذلك قياسا على ما مر في الاعناق عن عرش اه يجزى (قوله) حال جنونه) اما إذا قطع جنونه ودبر في حال افاقه يصح كافي البحر و قال انت حر ان جنت لجن هل يعتق قال صاحب الافصاح يحتمل وجهين احدهما نعم لان الايقاع حصل في الصحة والثاني المنع لان المضاف للجنون كالميت دافيه انتهى والاول اوجه معنى (قوله) ويصح من مفلس) ومن مبعض معنى وشرح المنهج زاد سم وانظر تدبير المكاتب لما ملكه راجعه اه أقول قضية تعليل المعنى عدم صحة تدبير المجنون والصبي بعدم اهليتهما للبرع عدم صحة تدبير المكاتب لما ملكه ايضا يؤيده عدم صحة كتابة المكاتب لبعده (قوله) وسفيه الخ) ولوليه الرجوع في تدبيره بالبيع للصحة روضه معنى (قوله) ومن سكران) اي متد (قوله) لا تؤثر فيما سبقها) بدليل عدم فساد البيع والهبة السابقين عليهما بها معنى (قوله) لحقه) اي العبد معنى (قوله) وعتقه من الثلث) استئناف يأتى (قوله) ورثته) اي خاصة قول المتن ولو ارث المدبر) اي او استولى عليه اهل الحرب معنى (قول المتن) لم يبطل) وقادته تظهر في احوال عادى الاسلام ولو بعد مدة بان اتفق عدم قتله لتواريه مئلا عرش عبارة المعنى ثم ان مات السيد قبل قتله عتق ولو التحق بدار الحرب فبني فهو على تدبيره ولا يجوز استرقاقه لانه ان كان سيده حيا فهو له وان مات فلا يؤده له ولا يجوز ابطاله وان كان سيده ميتا ففى استرقاق عتقه خلا فسق في محله ولو استولى الكفار على مدبر لمسلم فهو مدبر كما كان اه (قوله) ولو حارب مدبر لمسلم او ذى الخ) ما ذكره في المسلم واضح واما فى الذى فلا يتضح ان كان السبي في حياة السيد اما بعد موته فيجوز استرقاقه كما مر في السير فكان الاولى الانتصار على المسلم رشيدى وعش (قوله) بخلاف المكاتب الخ) عبارة المعنى (تنبيه) حكم مستولدة الحرب كدبره فيها بخلاف مكانه الكافر الاصل فانه في حكم الخارج عنه وبخلاف مدبره المر تدبعا لعلة الاسلام كما يمنع الكافر من شره اه (قوله) اما المسلم الخ) يحترز قوله

مع عدم تصوره فتأمله (قوله) لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد) لعله في غير الاخيرة (قوله) ويصح من مفلس وسفيه الخ) هل يصح تدبير البعض لما ملكه ببعضه الحر ببنى نعم وانظر تدبير المكاتب

الكافر ماله فينا لا ارثا لان الشرط بقاء الثلثين مستحقهما وان لم يسكنوا ورثته (ولو ارث المدبر لم يبطل) تدبيره لان اهداره لا يمنع كونه يملكو لو حارب مدبر لمسلم أو ذى فسي لم يجز استرقاقه لان فيه ابطالا لحق السيد (ولحرى حمل مدبره) الكافر الاصل من دارنا (الى دارهم) وان دبره عندنا وبني الرجوع منه لان احكام الرق جميعها باقية فيه بخلاف المكاتب لاجله لا ابرضا له استقلاله اما المسلم والمرتد

فيمنع من حلها كالإيجز له شر أو هما (ولو كان لكافر عبد مسلم قد بره) بعد إسلامه ولم يزل ملكه عنه (نقض) تدبيره (وبيع عليه) لما بقي بقاء ملكه عليه من الإذلال وهذا عطف بيان للرد بالانقض بين به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقف على لفظه (ولو دبر كافر كافر باسلم) العبد (ولم يرجع السيد) في التدبير بأن لم يزل ملكه عنه (نزع من سيده) واستسكب له في يد عدل دفعا للذلل عنه ولو بايع لنوقع حرثته (وصرف كسبه إليه أي السيد كالواست مستولده) وفي قول (يباع) لئلا يبقى في ملك كافر (وله) أي (٣٨٥) السيد غير السفية ولوليه (بيع

المدير) وكل تصرف يزيل الملك لأنه صلى الله عليه وسلم باع مدير انصاري في دين عليه رواه الشيخان وروى مالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه عن عائشة أنها باعت مديرة لها سحرها ولم ينكر عليها ولا خلفها أحد من الصحابة واحتمال البيع في الأول للدين ردوه بأنه لو كان كذلك لتوقف على طلب الغرماء ولم يثبت فإن قلت كيف يصح هذا مع قول الراوي في دين عليه قلت مجرد كون البيع فيه لا يفيد أنه لاجله فحسب لتوقفه حيث دل على الحجر عليه وسؤال الغرماء في يمينه ولم يثبت واحد منها على أن قضية عائشة كافية في الحجية (والدبير تعليق عتق بصفة) لأن صيغته صيغة تعليق (وفي قول وصية) للعبد بالعتق نظرا إلى أن اعتاقه من الثلث (فلو باعه) مثلا السيد (ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب) لأن كلامن التعليق والوصية يطله زوال الملك وكلا

الكافر الأصلي (قوله فيمنع من حلها) أي وإن رضيا ع (قول المتن ولو كان لكافر عبد مسلم) أي ملكه بارت أو غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكور في كتاب البيع معنى (قوله نقض تدبيره) (أشعر بصحة التدبير وهو ظاهر) وبدل عليه قوله في بامر ويشترط في المحل كونه قاعا غير أم ولد فائدة أنه لو مات السيد قبل بيع الفتن حكم بعقده ع عبارة المعنى قال في المهمات وقوله نقض هل معناه إبطاله بعد الحكم بصحته حتى لو مات السيد قبل إبطاله عتق العبد أو معناه الحكم بطلانه من أصله وعلى الأول هل يتوقف على لفظ أم لافيه نظر انتهى ولا وجه لتوقفه في ذلك كما قاله ابن شعبة فإنه لا خلاف في تدبير الكافر المسلم وإنما الخلاف في ألاكتفاء في إزالة الملك به أي بالبيع والراجح ألاكتفاء به كما رأنا (قوله وهذا عطف بيان) عبارة المعنى قوله نقض وبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع اه (قوله بين به الخ) أي تبين مع عدم ما يشعر بالثبوت في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض سم (قوله في التدبير بأن لم يزل) إلى الفصل في النهاية لا فوله لا نه قد يؤدي إلى المتن وقوله وقرئ بعضهم إلى أنه إذا كان السابق (قوله واستسكب) إلى الفصل في المعنى الاقوله وروى مالك إلى المتن وقوله لا نه قد يؤدي إلى المتن وقوله ويوجه إلى أنه إذا كان السابق (قول المتن وصرف كسبه إليه) وإن لم يكن له كسب ففقتة إلى سيده ولو لحق سيده بدار الحرب انفق عليه كسبه وبعث بالفاضل له (تنبيه) لو أسلم مكاتب الكافر لم يبع فإن عجز يبيع معنى (قوله ولوليه) أي أياها هو فلوليه يرشيد (قوله في الأول) أي فيأرواه الشيخان (قوله ولم يثبت) قد يرد عليه أنه يكتفي احتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة فعلية سم (قوله قلت مجرد كون البيع فيه الخ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لأن الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس إلا أنه لا جله فقط خصوصا مع استناد البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إذ لا ملام أن يبيع على الأحاد للأسباب المتضمنة لذلك الواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر أذن البعدانه عليه الصلاة والسلام باعه من غير سؤال أحد سم (قول المتن والتدبير) أي مقيدا كان أو مطلقا معنى (قوله مثلا) أي أو وجهه وأقبضه نهاية (قوله وكتابة) أي بنية نهاية (قول المتن فسخته الخ) حذف حرف العطف من المعطوفات لثمة بعض العرب كقولهم أكلت سمكا ثم الخماشحا معنى (قوله ومن ثم) أي لاجل بقائهما بحالهما (قول المتن وله مديرة) أي معلقة عنهم بصفة ورض (قوله لبقاء ملكه فيها) ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنه دبر أمته وكان يطؤها

لما لم يورأه (قوله بين به) أي تبين مع عدم ما يشعر بالثبوت في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض (قوله ولم يثبت) قد يرد عليه أنه يكتفي احتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة فعلية (قوله قلت مجرد كون البيع فيه الخ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لأن الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس إلا أنه لا جله فقط خصوصا مع استناد البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إذ لا ملام لا يبيع على الأحاد للأسباب المتضمنة لذلك الواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر أذن البعدانه عليه الصلاة والسلام باعه من غير سؤال أحد على أنه يحتمل أن الأنصاري امتنع من الإقدام إذ لم يثبت البيع وسؤال الغرماء من غير حجر

(٤٩) — شرواني وابن قاسم — عاشر

يعود الحديث في العين (ولو رجع عنه بقول) ومثله إشارة أخرى مفهومة وكتابة (كما بطله فسخته نقضته رجعت فيه صح) الرجوع (أن قلنا) بالضعف أنه (وصية) لما رقى الرجوع عنها (والأ) نقل وصية بل تعليق عتق بصفة كما هو الأصح (فلا) يصح بالقول كإثارة التعليقات (ولو علق مدير أو مكاتب) أي عتق أحدهما (بصفة صح) كما يصح تدبير وكتابة للعلق عتقه بصفة والتدبير والكتابة معهما (و) من ثم (عتق بالاسبق من) الوصفين (الموت) أو أداء النجوم (والصفة) تمجلا للعتق فإن سبقت الصفة الملحق باعتق بها أو الموت ففيه عن التدبير أو الأداء عن الكتابة (وله مديرة مديرة) لبقاء ملكه فيها كما مستولده مع أنه لم يتعلق بها حق لازم

(رجوعا) عن التدبير لانه قد يؤدى الى الملق بالمحصل لمقصود التدبير. وهو عتقا بخلاف نحو البيع (فان اوله جاهل بتدبيره) لان الاستيلاء اقوى منه اذ لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين فرفعه كما يرتفع النكاح بملك اليمين (ولا يصح تدبير ام ولد) لما قرر ان الالاد اقوى والاضعف لا يدخل على الاقوى (ويصح تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة (وكذا بمدير) لموافقها لمقصود التدبير فيكون كل منهما مديرا مكاتباً ويعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد واداء النجوم ويبطال الآخر الا ان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها بل يتبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى مخالفا فيه الاحامد وغيره وقيس بها الثانية وقرر بعضهم واعتمده ابن المقرئ ويوجه بان طروها واجب ضعفها فبطلت احكامها ايضا وسيلما بما يقربا انه اذا كان الاسبق الموت لم يمتي كله الا ان وسعه الثلث والاقدر ما يوسعه فقط (فصل) في حكم حمل المدبر وعلق عتقها بصفة (قوله في حكم حمل المدبرة) الى الكتاب في النهاية لا قوله اوبقه الى المتن وقوله بالفعل الى المتن (قوله وعتقه) اى وما يتبع ذلك كالنزع في المال الذى يد المدبر ع (قوله اذا ولدت مدبرة ولدا) بان علق بعبء التدبير وانفصل قبل موت السيد اسنى ومعنى (قول المتن من نكاح او زنا) اى او من شبهة بامه معنى عبارة الرشيدى اى مثلا والافئلة مالوات به من شبهة حيث حكى برفعه من نكاح فاسد ونحو ذلك مما ذكره والد الصارح اه (قول المتن في الاظهر) والثاني يثبت كولد المستولدة بجمع العتق بموت السيد بهذا قال الائمة الثلاثة معنى زاد سم عن شرح الارشاد مانسه وانتصره الزركشى بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم قوى على استبعاد الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم ينع على ذلك اه (قوله لانه عقد) الى قول المتن وفي قول فى المغنى (قوله والاضعف لا يدخل الخ) قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها (قوله والاقدر ما يوسعه فقط) اى وبقي الباقي مكاتباً اذا ادى قسطه عتقه

(فصل فى حكم حمل المدبر وعلق عتقها بصفة) (قوله لا يثبت الولد حكم التدبير فى الاظهر) قال فى شرح الارشاد وقيل يلحقه التدبير ونقله فى الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبه قال الائمة الثلاثة وانتصره الزركشى بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم قوى على الاستبعاد الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم ينع على ذلك اه

يسرى للولد الحادث بعده كالهن بخلاف الاستيلاء وخرج بولدت مالو كانت حاملا عند (٨٧ هـ) موت السيد فتيهها جزما (ولو در حاملما)

الافوله او قبله ما انفصل حيا وقوله بالفعل الى المتن وقوله ويرق الى محل ذلك (قوله وخرج بولدت الخ) حاصل المسئلة انها اذا كانت حاملا في احد الوقتين وقت التدبير وقت الموت دون الاخر او فيها معا تبعا للولد الاول فلا وهذا حاصل ما اشار اليه في قوله المعلق عنها كاياتي سم (قوله فتيهها جزما) ولا يتبعها ولدها الذي ولدته قبل التدبير قطعاً بمعنى ونهاية (قوله المتن ولو در حاملما) اي فتحت فيه الروح ام لا اخذ من قول الشارح الاتي ويعرف كونها حاملا الخ ع (قوله ولم يستثنه) سيذكر عزه (قوله بالفعل ان تصور) قال سم هل من صورته يلادها كما تقدم انتهى ولا يخفى عدم تاتيه مع قول المصنف وقيل ان رجع وهو متصل فلاذ لا يمكن يلادها وهو متصل رشدي (قوله على القول به) اي المروج ع وشومغني (قول المتن دام تدبيره) اي الحمل اما في الاولى فكلا ولو در بعدن فوات احدهما قبل موت السيد واما في الثانية فكلا رجوع بعد الانفصال معنى (قول المتن ان رجوع) اي واطلق معنى (قوله بقوة العتق الخ) عبارة المنعني بان التدبير فيه معنى العتق والعق له قوة اما لو قال رجعت عن تدبيرها دون تدبيره فانه يدوم فيه قطعاً اه (قوله دام قطعاً) اي تدبير الحمل ع (قوله وبينه امر في العتق) اي فيما لو قال اعتقته دون حملك حيث يعقنان معا ع (قوله بقوته) اي العتق وضعف التدبير (قوله وعمل ذلك) اي قوله اما اذا استثناء الخ يحتمل ان المشار اليه الخلاف المذكور بقول المصنف على المذهب (قوله قبل الموت) اي موت السيد (قوله والاتبعها) اي وبطل الاستثناء سم (قوله اي غالباً) ومن غير الغالب مالو اوصى بما تلده امتهم اعتقها الوارث سم وع (قوله ويعرف كونها حاملا الخ) عبارة المنعني والزياي وي يعرف وجود الحمل عند التدبير بوضعه لدون ستة اشهر من حين التدبير وان وضعته لاكثر من اربع سنين من حينئذ لم يتبعها او لا يمين ما فرق بين من لها زوج بفتر شفا لا يتبعها وبين غيرها فتيهها اه (قوله بامر اول الوصايا) اي بان انفصل لدون ستة اشهر من التدبير او اكثر ولم يوجد وطء بعده عتق كون الولد منه ع (قوله لانه تابع) اي فلا يكون متبوعاً معنى (قوله مثلاً) اي واخرجهما عن ملكه بطريق آخر كالمطه والاباض (قوله كالباح) اي المدبر الخ محل تأمل عبارة المنعني والاسني اي تدبير الحمل قصد الرجوع ام لا لدخول الحمل في البيع اه (قوله ولدان من نكاح الخ) اي بعد التعليق وقبل وجرد الصفة اما الموجود عند احدهما فمتى بعتهما كاي علم من قوله ومن ثم ياتي بالخ ع (قول المتن وفي قول ان عتقت الخ) وهما كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً والحامل عند التعليق كالحامل عند التدبير فتيهها الحمل معنى (قوله وتعميم جريان الخلاف) يعني في كون الولد موجوداً عند التعليق حملاً كما جرى في كونه حاداً تابعاً للعتق الذي صوروا به كلام المصنف وان قال ابن الصباغ ان الموجود عند التعليق يتبعها قطعاً وتبعه ان الرفعة وقال غيرهما انه يتبعها قطعاً ان كان موجوداً عند وجود الصفة وسياق ذلك في قول الشارح خلافاً لقطع ان الرفعة الخ قطع غيره به ايضا الخ لكن لم افهم من قوله ومن ثم ياتي ناعلى المعتمد نظير تفصيله المار على انه قد مر في ولد المدبرة ان اذا كان متصلاً عند وجود الصفة التي هي موت السيد انه يتبعها جزماً من غير خلاف فيلحرج رشدي (قوله وهو) اي التعميم (قوله ومن ثم) اي من اجل ان امهاتنا

(قوله وخرج بولدت مالو كانت حاملا عند موت السيد الخ) حاصل المسئلة انها اذا كانت حاملا في احد الوقتين وقت التدبير وقت الموت دون الاخر او فيها معا تبعا للولد الاول فلا وهذا حاصل ما اشار اليه في قوله المعلق عنها كاياتي (قوله بالفعل ان تصور الخ) هل من صورته يلادها كما تقدم (قوله ويرق بينه وبين مامرفي العتق الخ) عبارة شرح الروض والفرق بينه وبين عدم صحة استثناءه من عتق امه ظاهر اه (قوله والاتبعها) اي وبطل الاستثناء منه (قوله اي غالباً) ومن غير الغالب مالو اوصى بما تلده امتهم اعتقها الوارث (قوله) صح البيع وكان رجوعاً عنه الخ (اي لدخوله في البيع وان لم يقصد به الرجوع شرح الروض (قوله

الولد) لانه عقد باقحه الفسخ فلم يتعد له كالأهن والوصية (وفي قول ان عتقت بالصفة عتق) كولد ام الولد ووجه ما قررنا هذا قابل للفسخ وتعميم جريان الخلاف هو ما صرح به المصنف في تصحيح التنييه وهو قياس مامرفي ولد المدبرة ومن ثم ياتي ناعلى المعتمد

قياس ونظير ما مر في ولد الدبرة (قوله) نظير تفصيله السابق ثم حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقه بصفه إن كان حلا في وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعا والآخر (قوله) وقطع غيره بها (الخ) تقدم عن الرشيد أنفان هذا تخالف لما قدمه في ولد المدبر من الحزم بالتبعية فيه (قوله) وحل ما ذكر (الخ) أي من التبعية (قوله) ما ذابني أي التعليق (قوله) وبطل بموتها قبل الانفصال أي أو بعد الانفصال كما يفهمه التقييد بالغير في قوله أو يغيره بمدد ويشمله تعبير شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملا وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها وقبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقها أه فقوله وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها شامل لبطلانها بالموت أيضا ثم حل عدم بطلان تعليق عتقها عند بطلان تعليق عتقها بموتها ما إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أم لو كان منها كدخولها الدار فانه يبطل تعليق عتقها لفوات الصفة بموتها كاصرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه سم (قوله) أو يغيره (قوله) أي كيما سم (قوله) فلا تبعية أي في التعليق يعني فيبطل التعليق فيسم (قول المتن) ولا يتبع مدير مدبر (ولده) أي المملوك للسيد (فرع) لو دبر السيد عبد مملوك أمه فوطئها فانت بولد ملكه السيد سواء أفلنا أن العبد يملك أم لا وبثبت نسبة من العبد عليه ولا حد عليه للشبهة معنى (قوله) وفارق (الأم) إلى الكتاب في المعنى لا قوله لخبر فيه إلى ما إذا كان وقوله وقال إلى المتن (قوله) في سبب الحرية) وهو التدين (قوله) أو يبيع) ولو بيع بعضه في الجناية بقي الباقي مدير امرعي (قوله) وبطل (الخ) لعل الأولى التفرع (قوله) أو فداء السبيل (الخ) فان مات وقد جنى المدبر ولم يبيعه ولم يحترق فداءه فموته كاتفاق القن الجاني فان كان السيد موسرا اعتق وقدى من التركة لانه اعتقه بالدين السابق ويقده بالاقبل من قيمته والارض كعتد تسليم المبيع وإن كان معسرا أم يمتن منه شيء إن استغرقته الجناية ولا فيمتن منه ذلك الباقي ولو ضاع الثلث عن مال الجناية فداء الوارث من ماله فولاؤه كله لليت لان تنفيذ الوارث اجازة لا ابتداء اعطية لانه متمم به قصد المورث معنى وروض مع شرحه (قوله) وبقي التدين) لعل الانسب التفرع (قوله) والجناية عليه (الخ) ادخله المغني في المتن بان قال عقب قول المصنف وجانيته أي المدبر منه وعليها (قول المتن) كله أو بعضه) أي يعتق كله إن خرج من الثلث أو بعضه إن لم يخرج كله من الثلث أه معنى (قول المتن) بعد الدين) أي وبعد الشرعيات المتجزة في المرض وإن وقع التدين في الصحة معنى (قوله) ما إذا كان مستغرا (الخ) لو أن استغرق الدين نصف التركة وهي نفس المدبر فقط بيع نصفه في الدين وعتق ذلك الباقي منه وإن لم يكن عليه دين ولا مال

نظير تفصيله السابق ثم حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقه بصفه إن كان حلا في وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعا والآخر (قوله) وقطع غيره بها (الخ) تقدم عن الرشيد أنفان هذا تخالف لما قدمه في ولد المدبر من الحزم بالتبعية فيه (قوله) وحل ما ذكر (الخ) أي من التبعية (قوله) ما ذابني أي التعليق (قوله) وبطل بموتها قبل الانفصال أي أو بعد الانفصال كما يفهمه التقييد بالغير في قوله أو يغيره بمدد ويشمله تعبير شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملا وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها وقبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقها أه فقوله وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها شامل لبطلانها بالموت أيضا ثم حل عدم بطلان تعليق عتقها عند بطلان تعليق عتقها بموتها فإذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أم لو كانت منها كدخولها الدار فانه يبطل تعليق عتقها لفوات الصفة بموتها كاصرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه (قوله) أو يغيره (قوله) أي كيما سم (قوله) فلا تبعية أي في التعليق يعني فيبطل التعليق فيسم (قوله) فلا يتبع منه شيء) أي ما لم

نظير تفضله السابق ثم
 خلافاً لقطع ابن الرقعة
 بالبيعة فيما إذا اتصل عند
 التعليق وقطع غيره بها
 أيضاً إذا اتصل بوجود
 الصفة وقد عتقت بها وإن
 حدث بعد التعليق ومحل ما
 ذكر في التصل بالتعليق ما
 لاذني أو يطل بموتها قبل
 الانفصال أو بغيره بعده
 بخلاف ما لو يطل بغيره
 قبله فلا ببيعة ولم يبين
 المصنف هذا التفصيل على
 المتقدمين به مما قدمه في
 ولد المدبرة كما تقرر فلا
 اعتراض عليه (ولا يتبع)
 عبداً (مدبر أولده) قطعاً
 وفارق الأم بأنه يتبعها
 دونها وحرية فكذلك في
 سبب الحرية (وجنانيته)
 أي المدبر (كجنانية قن)
 فيما مر فيها من قبله أو يبعه
 ويطل التديبر أو قضاء
 السيد له ويثق التديبر
 والجنانية عليه كهي على قن
 ولا يلزم سيده أن يشتري
 بما أخذه من قيمته من يدره
 (ويعتق) المدبر (بالموت)
 أي موت السيد بحسب ما (من)
 الثلث كله أو بعضه بعد
 الدين (غير المستغرق
 لخبر فيه الأصح وقفه على
 راويه ابن عمر رضي الله
 عنهما ولأنه تبرع يلزم
 بالموت كالوصية أما إذا
 كان مستغرقاً فلا يعتق منه
 شيء وحيلة عتق كله إن
 حر قبل مرض موتى يوم
 وإن مات بجاه فقبل موتى يوم فاذا

سواء

وإن مت لجأة فقبل موتى يوم فاذا

مات بعد التعللين بأكثر من يوم عتيق من راس المال وإن لم يكن له غيره ولو كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في الصحة (ولو عاق) في صحته (عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موقى فانت حر عتيق) عند (٣٨٩) وجود الصفة (من الثلث) كالموت بجزء عتقه

جئنا (وان احتملت) الصفة
 (الصحة) اى الوقوع فيها
 كالمريض بان لم يقيد الصفة
 به كان دخلت فانت حر بعد
 موقى (فوجدت في المرض
 فن راس المال) يعنى (في
 الاظهر) نظرا لحالة
 التعليق لانه عنده لم يتيم
 بابطال حق الورثة هذا ان
 وجدت الصفة بغير
 اختياره اى السيد كطولوع
 الشمس ولا فى الثلث قطعا
 لاختياره العتيق في المرض
 ولو علقه كاملا فوجدت
 وهو محجور عليه بفلس
 فكما ذكر او مجنون او
 سفيه عتيق قطعا وفارقا
 ذنك بان الحجر فيها لحق
 الغير بخلاف هذين (ولو
 ادعى عبده التدين فانكره
 فليس برجوع) وان جوزنا
 الرجوع بالقول كما ان
 وجود الردق والطلاق ليس
 اسلا ما رجعة وقالوا في
 موضع اخر انه رجوع
 والمعتمد ما هنا (بل بحلف)
 السيد انه ما دهره لاحتمال
 انه يقر فان نكل حلف
 العبد ثبت تدينه وله رفع
 العين باز اللملكة عنه (ولو
 وجد مع مدبر مال) او
 اختصاص (فقال كسبه
 بعد موت السيد وقال
 الوارث) بل (قبله صدق
 المدبر بيمينه) لان البده
 ومن ثم لو قالت عن ولدها

سواء عتيق ثلثه ومخى ونهاية **قوله** بعد التعللين عبارة المغنى بعد التعليق بالافراد **(قوله)** بأكثر من يوم (الخ)
 هذا ظاهر ان مات فجاءه او اما اذا مات من مرض فيه برهان يبين قبله بأكثر من يوم غ وش رشيدى (قول
 المتن بالمرض) اى مرض الموت معنى **(قوله)** به اى بالمرض **(قوله)** كطولوع الشمس) اى وكفعل نحو العبد
 كما هو ظاهر رشيدى **(قوله)** وإلا اى وان وجدت باختياره كدخول الدار معنى **(قوله)** ولو علقه كاملا ولو
 علق عتيق رقيقه بمرض خوف فرضه وعاش عتيق من راس المال وان مات منه فن الثلث ولو مات سيد المدبر
 وماله غائب او على معسر لم يحكم بعتيق شئ منه حتى يصل الورثة من الغائب مثله فيتين عتقه من الموت
 وبوقف كسبه فان استغرق التردد بين ثلثها يحتمل المدبر فارى من الدين بين عتقه وقت الاراء معنى
(قوله) فكما ذكر اى من التفصيل بين وجودها بغير اختياره او باختياره وحينئذ قوله عتيق قطعا ظاهره
 ولو باختياره سم عبارة الرشيدى قوله فكما ذكر اى من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله عتيق قطعا
 لعل صوابه مطلقا اى سواء وجدت الصفة باختياره ام بغير اختياره للقرى الذى ذكره وما فى حاشية الشيخ
 غير ظاهر اه عبارة تهاى الشيخ قوله فكما ذكر اى من اجراء الاظهر ومقابلة فيه بقرينة قوله او مجنون
 اوسفيه عتيق قطعا عليه قال برزق هذا فى الاظهر بوقت التعليق فاهل قوله فيها سبق قيل قول المصنف
 ولو قال لشريك الموصر اعتنق الخ من ان له برزق أت وجود الصفة مبنى على مقابل الاظهر اه واقول
 قول المغنى عتيق بلا خلاف ذكره البغوى اه انما بواقى تعديرا شارح والنهاية بقطعا واما التعميم الذى
 ذكره سم والرشيدى هنا فقد يفيد الاطلاق هنا والتفصيل فى المفلس والمرضى **(قوله)** وفارقا اى
 المجنون والسفيه معنى **(قوله)** ذنك اى المرض والمحجور بفلس رشيدى وسم **(قوله)** فيها اى فى
 المرض والمفلس وقوله لحق الغير وهو الورثة والغرام وقوله بخلاف هذين اى السفيه والمجنون معنى
(قول المتن ولو ادعى عبده الخ) عبارة الروضع مشرحه وتسمع الدعوى من العبد بالتدين والتعليق لعتقه
 بصفة على السيد فى حياته ولو الولاية بعده وانه لا محققان ناجزان ومحققون اى الولاية يمين فى العلم بذلك
 ومحلف السيد على البتة القاعدة فى ذلك اه **(قول المتن بل يحلف السيد)** انظر ما وجهه وما وجه
 سماع دعوى العبد وما قد تهاجم ان من شروط الدعوى ان تكون ملزمة رشيدى ومراغاف عن الاسنى ما يعلم
 منه وجهه ما **(قوله)** فان نكل حلف العبد (الخ) اه وايضا ان يقيم البينة بتدينه ولو قالت بعد موت السيد برزق
 حاملا فالردح او ولده بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك فى الاولى وقال بل درك حائلا فهو قن
 وقال فى الثانية بل ولده قبل الموت او قبل التدين فهو قن صدق بيمينته فى الصورتين وكذا اذا اختلفا فى ولده
 المستولده هل ولده قبل موت السيد او بعده او ولدته قبل الاستيلاء او بعده وتسمع دعوى المدبرة التدين
 لو لدها حاسبة لتعلق حق الادبى بها حتى لو كانت قنعة ادعت على السيد ذلك سمعت دعواها معنى وروى

يسقط الدين بنحو ابراء كما هو ظاهر **(قوله)** ولو علقه كاملا فوجدت وهو محجور (الخ) عبارة الروضع ولو
 علق مطلق متصرف العتيق بصفة فوجدت فى حجر المفلس بغير اختيار عتيق وإلا فلا او وجدت وبه
 جنون او حجر سفيه عتيق وان علق عتقا بمجنون له الجن فى وقوعه وجهان اه وقال فى شرحه ان وجه الوجهين
 الوقوع وظاهره حيث لم يفصل فى السفيه بين ان توجد باختياره او بغير اختياره انه لا فرق ولا يؤيده
 ترجيح الوقوع فى التعليق بالمجنون بناء على ان قياسه الوقوع فى التعليق بالسفيه لان الوجود
 باختيار السفيه يزيد على التعليق بالسفيه كما هو ظاهر لان السفيه ليس باختيار السفيه بخلاف
 أصفة المختارة له **(قوله)** فكما ذكر اى من التفصيل بين وجودها بغير اختياره او باختياره
 وحينئذ فقوله عتيق قطعا ظاهره ولو باختياره **(قوله)** وفارقا ذنك اى من وجدت فى مرضه
 ومن وجدت فى حجر سفيه **(قوله)** ومن ثم لو قالت اى المدبرة

ولده بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله صدق لا تهاجم دعواها حرته نفث ان يكون لها عليه بديلان الحر لا يدخل تحت اليد ولما
 سمعت دعواها لمصلحة الولد (وإن أقام يمينتين) بما قالاه (قدمت بينته) لا اعتضاها باليد ولو شهدت بينة الوارث ان انما سدها كان مافى حياة السيد

وقال المدبر كان يدى لفان صدق المدبر (كتاب الكتابة) من الكتب أى الجمع لما فيها من جمع النجوم واصل النجم هنا الوقت الذى يحل فيه مال الكتابة وهى شرعا عقدت بلفظها معلق بال منجم وقتين معلومين فأكثروا تطلق على الخراجة السابقة قبيل الخراج وهى اسلامية إذ لا تعرفها الجاهلية بخلافه للقياس من (٣٩٠) وجوه بيع ماله بماله وثبت مال في ذمة من السكك ابتداء وثبت ملك للفقن وجازت بل

ندبت مع ذلك للحاجة إذ السيد قد لا يسمح به جانا والسيد قد لا يستغفر غرسه في الكسب الا بعد ما لازال القره والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فكاتبهم ان علمت فيهم خيرا والخبر الصحيح من من اعان مكانا في زمن كتابته في فك رقبته اظله الله في ظله يوم لا ظل الاظله وكانت كالتجارة من اعظم مكاسب الصحابة رضى الله عنهم فلو هاجمنا اكثر الشبهات التى في غير همارا كانا فنوسيد وصيغة وعوض (هى مستحسنة ان طلبها رقيق امين قوى على كسب) يني بمؤنته ونحوه كما يدل عليه السياق فساوى قول اصله الكسب على انه محتمل ايضا وذلك لان الشافعى رضى الله عنه فسر الخبير في الآية بهذين واعتبر أولها فلا يضيع ما حصله ومنه يؤخذ ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا لنحو ترك صلاة ومحتمل ان المراد الثقة لكن بشرط ان لا يعرف بكثره انفاق ما يده في الطاعة لان مثل هذا لا يرجح له عتق

مع شرحه (قوله كان يدى الخ) عبارة المعنى فقال كان يدى وديعة رجل وملكته بعد العتق صدق يمينه ايضا ولود برجلان امتماوات بولد وادعاهما احدهما لحقه وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت ام ولد له وبطل التدبير وان لم يخذل شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها كما مروى في الروض كاصلها من ان اخذ القيمة رجوع في التدبير مبنى على ضيف وهوان السراية تتوقف على اخذ القيمة ويلغوزد المدبر في حياة السيد وبعد موته كافى المعلق عتقه بصفة (خاتمة) لوقال لامة أنت حرة بعد موتى بعشر سنين مثلام يمتد الا بعض تلك المدة من حين الموت ولا يقبدها ولا ينفقها حكم الصفة لان ان اتت بعد موت السيد ولو قبل مضي المدة فبقيها في ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجماع ان كلا منهما لا يجوز ارقاها ويؤخذ من القياس ان ذلك إذا علقته به بعد الموت اهوى فى الاسنى ما يوافقه (كتاب الكتابة)

بكر الكاف على الاشهر وقيل بفتحها كالعناية معنى ونهاية أى كان العناية بالفتح فقط ع (قوله اى الجمع) الى قوله خلا فالجمع الى المعنى الا قوله ويطلق الى وهى اسلامية وقوله كالتجارة وقوله كما يدل الى لان الشافعى وقوله لم يحتمل الى وثانيهما الى قوله لكن بحث في النهاية الا قوله ويطلق الى وهى اسلامية وقوله وكانت الى واركناها وقوله فساوى الى واعتبر (قوله لما فيها من جمع الخ) عبارة الاسنى والنهية وهى لغة الضم والجمع وشرعا عقد الخ وسعى كتابة لان فيه من ضم نجم الى آخر وهى احسن وزاد المعنى وللعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتابة بوافقه اى قسمتها كتابة من تسمية الشيء باسم متعلقه وهو الصك عز يرى (قوله معلق) صفة ثانية لعتق (قوله اذ السيد قد لا يسمح الخ) عبارة المعنى لكن يجوز ما اشارع لمسيس الحاجة فان العتق مندوب اليه والسيد قد لا يسمح الخ فاحتمل الشرع فيها ما لا يمتثل في غيرها كما احتل الجاهل في ربيع القراض وعمل الجمالة للحاجة اه (قوله وللخير الصحيح من اعان الخ) وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتبة عبدا ما بق عليه درهم معنى ونهاية (قوله وكانت) اى الكتابة قبل اول من كوت عبد لعمري الخ طاب رضى الله تعالى عنه يقال له ابوامية معنى (قول المتن هى مستحبة) لا واجبة وان طلبها رقيق قياسا على التدبير وشراء القريب ولثلا يتعل اثر الملك وتحكم المالكين شيخ الاسلام معنى (قول المترقيق) اى كذا وبعضه كاسياق معنى (قوله فساوى) اى قوله كسب منكرا (قوله نعم الخ) اى للجنس الصادق بكسب ما (قوله وذلك) اى التقيد بالامين والقوى (قوله فلا يضيع الخ) اى فلا يمتنع معنى (قوله ومنه) اى من التعليل (قوله ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال الخ) معتمد ع (قوله والطلب) كذا في شرح المنهج لكن اسقطه الاسنى والمعنى (قوله ولم تجب) وتفاوت الا بانه حيث اجرى على ظاهر الامر من الوجوب كاسياق لانه مواساة احوال الشرع لا تمنع وجوبها كالزكاة اسنى ومعنى (قوله لانه بعد الخطر) اى الامر الوارد بعد الخطر والمع (وجوه بيع ماله بماله) مدبر بين اسم ان وخبره (قوله للاباحة) اى كما اعتمدته في جمع الجرامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين التوقف سم عبارة ع شى و الامر بعد الخطر اى المتع لا يقتضى الوجوب ولا التدب ولذا قال وندبهم من دليل اخر اه (قوله بل هى مباحة) الى المتن فى المعنى الا قوله لكن بحث الى قول الشارح وباقى في النهاية الا

(قوله وقال المدبر كان يدى) عبارة الروض كان نوديعة لرجل وملكته بعد اى بعد العتق صدق ايضا اه (كتاب الكتابة) (قوله للاباحة وندبها) اى كما اعتمدته في جمع الجرامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين

بالكتابة وثانيهما الطلب ليوثق منه بتحصيل النجوم ولم تجب خلا فالجمع من السلف لظاهر الامر فى الآية لانه بعد عدم الخطر ووجوه بيع ماله بماله للاباحة وندبها من دليل آخر (قيل او غير قوى) لانه لا داعر فتأمنه بيمان بالصدقة والزكاة وورد بان فيه ضررا على السيد ولا وثوق بتلك الاعانة قيل او غير امين لانه يادر للبحر يورد بانه يضع ما يكسبه (ولا تنكره بحال) بل هى مباحة

وان انتفىا والطلب لانه قد تقضى للعتق لكن بحث البلقنى كراهتها الفاسق يضع كسبه فى الفسق ولو استولى عليه السيد لا تمتنع من ذلك قال هو وغيره بل قد ينتهى الحال للحرىم اى هو قياس حرمة الصدقة والقرض (٣٩١) إذا علم من أخذها صرفهما فى محرم ثم

وأيت الأذرعى بحته فيمن علم منه انه يكتسب بطريق الفسق وهو صريح فيما ذكرته إذ المدار على تمكنه بسببها من المحرم (وصيغتها) لفظا وإشارة أخرى أو كتابة تشعربها وكل من الأولين صريح أو كناية فن صراحها (كاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كالف (منجما) بشرط أن يضم لذلك قوله (إذا أدبته) مثلا (فانت حر) لأن لفظها يصلح للخارجة أيضا فاحتج تقيدها بأذا وما بعدها والتعبير بالأداء للغالب من وجود الأداء فى الكتابة ولو لا فكى كقال جمع أن يقول فإذا برئت أو فرغت ذمتك فانت حر أو بنوى ذلك ويأتى أن نحو الأداء يقوم مقام الأداء فالمراد به شرعا هنا فراغ الذمة وحذف إلى الذى صرح به غيره لا بغير شرط نعم أن صرح به لم يكف الأداء لو كلفه فيها يظهر لأن الأداء إليه نفسه مقصود فلم يرقم الوكيل فيه مقامه بخلاف القاضى فى نحو الممتنع لأنه منزل منزله شرعا (وبين) وجوده باقدر العوض وصفته بما جرى فى السلم كما يأتى نعم أن كان يحمل المقد نقد غالب لم

ذلك القول (قوله وان انتفىا) الخ الا صواب اسقاط الواو كما فى غيره ثم أيت فى الرشدى مانصه الواو الحال وهى ساقطة فى بعض النسخ والمعاد انتفاء الشروط وبعضها (قوله والطلب) من العطف على الضمير المرفوع المتصل بلانا كيد منفصل (قوله لكن بحث البلقنى) الخ عبارة الرشدى نعم تذكره كتابة عبد يضع كسبه فى الفسق واستيلاء السيد بمنعه كقوله الزايدى عن البلقنى (قوله قال هو وغيره) الخ عبارة المعنى والنهاية ويستثنى كما قال الأذرعى ما إذا كان الرقيق فاسقا بركة أو نحوها وعلم السيد انه لو كاتبه مع العجز عن الكسب لا اكتسب بطريق الفسق فانها تذكره بل ينبغى تحريمها لتضمنها التمكن من الفساد ولو امتنع الرقيق منها وقد طلبها سيد له لم يجز عليها ككسبه (قوله من ذلك) أى تصديق كسبه فى الفسق (قوله) فيمن علم (الخ) لعل المراد بالعلم بذلك ما يشمل الظن الغالب فليراجع (قول المتن وصيغتها) الخ أى صيغة إيجابها الصريح من جانب السيد الناطق قوله لعبدك كاتبتك الخ معنى (قوله تشعرب) أى كل منها فكان الأول التذكير (قوله بشرط) الخ إلى قوله والتعريف بالمعنى (قوله بشرط أن يضم لذلك قوله) الخ أى أو بنوى كاسياتى رشيدى (قوله والتعريف) الخ عبارة المعنى ولا تنقيد بما ذكره بل مثله فإذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت حر اه زاد النباهة ويشمل برئت من حصول ذلك بأداء النجوم والبراءة للمفوض بها وفراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البلقنى لو قال كاتبتك على كذا منجما الكتابة التى يحصل فيها العتق كان كافيا فى الصراحة لأن القصد الخارج اه (قوله أو بنوى ذلك) أى كاسياتى سم أى فهو عطف على قوله يضم لذلك قوله (قوله ويأتى) الخ أى بعد قول المصنف فن ادى حصته الخ عرش (قوله فالمراد به) أى بالأداء فراغ الذمة أى الشامل للاستيفاء والبراءة باللفظ كامر عن النهاية (قوله وجوبا) إلى التنبيه على المعنى وإلى قول المتن وشرطها فى النهاية (قوله ياتنه) أى العوض التقدمة معنى (قوله استوت أو اختلفت) يحتمل أن المراد استواؤها فى قدرها واختلافها فيه كأن يجعل النجمين مثلا شهرين أو يجعل أحدهما شهرا أو الآخر ستة ويحتمل أن المراد الاستواء الاختلاف من حيث المال فيها كأن يجعل فى نجم دينار وفى آخر دينارين سم والمتبادر الأول (قوله نعم الخ) هو استدراك على ظاهر المتن فى جمعه النجوم رشيدى عبارة عن شىء أشار به إلى أن النجوم فى كلام المصنف أريد بها ما فوق الواحد اه (قوله لا يجب الخ) عبارة المعنى ويكنى ذكر نجمين وهل يشترط فى كتابة من بعضه حر التجميع وجان أصحها الاشتراط وأن كان قد ملك بعضه الحر ما يؤدى له لاتباع السلف معنى ويأتى فى الشارح نحوها (قوله وأبتداء النجوم الخ) عبارة المعنى ولا يشترط تعيين ابتداء النجوم بل يكنى الإطلاق ويكون ابتداءها من المعدل الصحيح اه (قوله وهو المراد هنا) أى بدليل وقسط الخ سم (قوله عقده معاوضة الخ) أى أن يقال أى عقد الخ (قول المتن

التروقف (قوله كاتبتك على كذا منجما) الخ قال البلقنى ولو قال كاتبتك على كذا منجما الكتابة التى يحصل فيها العتق كان كافيا فى الصراحة لأن القصد الخارج كتابة الخراج سم (قوله أو بنوى ذلك) أى كاسياتى (قوله فالمراد به شرعا هنا الخ) لوقصد حقيقته فينبغى أن لا يقوم الأبراه مقامه (قوله وبين وجوبها قدر العوض وصفته الخ) أى لو كاتبه بنجمين مثلا على أن يعتق بالاول صح وعتق بالاول لأنه لو كاتبه مطلقا وأدى بعض المال فاعتقه على أن يؤدى الباقي بد العتق صح فكذا لو شرطه ابتداءه روض وشرحه (قوله استوت أو اختلفت) فان قلت سياتى آتفان المراد هنا بالنجم الوقت فما معنى استوائها واختلافها قلت يحتمل أن المراد استواؤها فى قدرها واختلافها فيه كأن يجعل النجمين مثلا شهرين أو يجعل أحدهما شهرا والآخر ستة ويحتمل أن المراد الاستواء الاختلاف من حيث المال فيها كأن يجعل فى نجم دينار وفى آخر دينارين (قوله وهو المراد هنا) أى بدليل وقسط الخ

يشترط ياتنه كالبيع و(عدد النجوم) استوت أو اختلفت نعم لا يجب كونها ثلاثة كما يأتى (وقسط كل نجم) أى ما يؤدى عند حلول كل نجم لانها عقد معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض كالبيع وابتداء النجوم من العقد والنجم الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كما يأتى فى قوله إن اتفقت النجوم (تنبيه) بما يلزم به هنا عقد معاوضة يحكم فيه لاحد المتعاقدين بملك العوض والمعرض معا وهو هذا

مبنى على ضعف ان المسكاتب مع بقائه على الرق لا مالك له (ولو ترك لفظ التعليق) للحرية بالاداء (و نواه) بما قبله (جاز) لا استقلال السيد بالعق المقصود نعم الفاسدة لا بد فيها من اللفظ به (ولا يكتفى لفظ كتابة بلا تعليق ولاينة على المذهب) للمامر انها تقع على المخارجة أيضا وبه فارق مامر في التدبير وممرم فرق آخر (ويقول) فور انظر مامر في البيع (المسكاتب) لا أجنبي بل ولا وكيل العبد فيها يظهر لانه لا يصير أهلا للتوكيل الا بعد قبولها (قبلت) مثلا كغيره من عقود المعاوضة ويكتفى استيجابا وإيجاب ككاتبني على كذا فيقول كاتبك وإعالم يكف الاداء بلا قبول كالاعطاء في الخلع لان هذا أشبه بالبيع من ذلك وفرق شارح بما فيه نظر وما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة القبول الاجنبى هنالما قيل قول أصله العبد أولى لانه إنما يصير مكاتباً بعدوه غفلة عن تحولنى أراى أعصر خرا وعن اتفاق البلغاء على أن الجواز أبلغ (و شرطهما) أى السيد والفقن (تكليف) واختيار فيما ولو أعين وقيد الاختيار يعلم مامر

ولو ترك أى فى الكتابة الصحيحة معنى (قوله لفظ التعليق للحرية) وهو قوله إذا أدته فانت حر معنى (قوله بما قبله) اى بقوله كاتبك على كذا الخ معنى ونهاية اى عند وجود جزء منه عش (قوله لا استقلال السيد الخ) عبارة المعنى لان المقصود منها العتق وهو يقع بالكتابة مع التنية جزء لا استقلال الخاطب به اه (قوله من التلظ به) اى بقوله إذا أدته فانت حر معنى اى ونحوه مامر عن المعنى والنهاية (قوله للمامر) اى قوله وإعالم يكف الاداء فى المعنى الا قوله ولا وكيل العبد اى المتن (قوله أنها تقع على المخارجة ايضا) اى فلا بد من تمييز باللفظ أو التنية نهاية معنى (قوله فرق آخر) وهو أن التدبير كان معلوما فى الجاهلية ولم يتغير معنى عبارة النهاية وفرق الاول بان التدبير مشهور فى معناه بخلاف الكتابة لا يعرف منها الا الحواص اه (قوله لا اجنبى) عبارة المعنى قضية قوله ويقول المسكاتب قلت انه لو قبل اجنبى الكتابة من السيد لؤدى عن العبد النجوم فاذا اداها عتق انه لا يصح وهو ما صححه فى زيادة الرخصة لمخالفته موضوع الباب فعلى هذا لؤدى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبى بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه وفى سم يبدد كذا عن الروض وشرحه ما نصه مولد صورته كاتب عبدى على كذا عابك فاذا أدته فهو حر فقال كاتبه على ذلك اه (قوله الا بدقولها) ظاهره وإن اذن له السيد فى التوكيل عش (قوله ويكتفى استيجاب الخ) اى واستقبال وقبول كالوقال السيد اقبل الكتابة أو تكاتبنى بكذا الى آخر الشروط قال العبد قبلت عش (قوله ككاتبني على كذا) اى الى آخر الشروط المتقدمة (قوله فيقول كاتبك) اى فوراً كما فهم من الفاعل عش (قوله لان هذا) اى عقد الكتابة وقوله من ذلك اى الخلع (قوله وبما فرقت الخ) وهو قوله لان هذا أشبه الخ (قوله قبل الخ) وعن قال بذلك المعنى (قوله بعد) اى بعد القبول (قوله اولى) اى من تعبيره بالمسكاتب نهاية (قوله) وهو غفلة عن نحو الخ قد يقال ان ما ذكره انما يفيد صحة تعبير المصنف لا مسأولة لتعريف الاصل (قوله اى السيد) اى قوله نعم ان صرح فى المعنى واى قول المتن ومكرى فى النهاية الا قوله نعم الى ولا ما ذن له وقوله كما يحتمل جمع الى المتن (قول المتن تكليف) اى كونهما عاقلين بالغين معنى (قوله واخيار) فان كرها واحد هما فالكتابة باطلة معنى وشرح المنهج زاد عش ويبنى ان محله مالم يكره حتى كان نذر كتابته فاكره على ذلك فانها تصبح حينئذ لان الفعل مع الاكره بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو مظاهر ان كان النذر مقيداً بزم معين كرمضان مثلاً واخر الكتابة الى ان يق منه من قليل فان لم يكن كذلك كان النذر مطلقاً فلا يجوز اكرهه عليه لانه لم يلزمه وقتا تبعه حتى ياتى بالتأخير عنه فلو أكرهه فى ذلك لفعل لم يصح هذا ولو مات من غير كتابة عصى فى الحالة الاولى من الوقت الذى عين الكتابة فيه وفى الحالة الثانية من اخر وقت الامكان اه (قوله ولو اعينين) اى اوسكراتين شرح المنهج عبارة المعنى وقد يفهم كلام المصنف ان السكران العاصى بسكره لا تصح كتابته لانه يرى عدم تكليفه وقد مر الكلام على ذلك فى الطلاق وغيره اه (قوله فلا يصح من محجور عليه الخ) ولا منولى المحجور عليه ابا كان أو غيره لانها تبرع معنى وشيخ الاسلام وكان يبنى ان يذكره الشارح حتى يظهر حوله وزعم انه الخ

(قوله بملوك لا مالك له) قد يقال ان اراد بالمملوك ما يصلح لذلك فهذا ليس غريباً حتى يلغز به فان المباحات كالماو الحطب كذلك وان اراد به ما جرى عليه الملك فيما سبق فكذلك لان ما وقع الاعراض عنه ما جرت العادة بالاعراض عنه كذلك وان اراد ما تعلق به الملك ألان فالمسكاتب ليس كذلك على هذا القول فليتأمل (قوله وبما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة قبول الاجنبى هنالما) فى الروض وشرحه ولو قبل الكتابة من السيد اجنبى لؤدى عن العبد النجوم تصح الكتابة لمخالفتها موضوع الباب فان ادى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبى بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه ولعل صورته كاتب عبدى على كذا عابك فاذا أدته فهو حر فقال كاتبه على كذا ادته فهو حر فقال كاتبه على كذا (قوله وشرطهما تكليف) قال فى الروض ويصح كتابة مديرو ومعلق عتقه بصفة ومستولاه قال فى شرحه فيعتق الثانى بوجود الصفة إن وجدت قبل اداء النجوم والا فادائها والاخر ان يموت السيدان مات قبل الاداء والا فاداء

ولو باذن الولي وزعم أنه مطلق النصف في مال مولى فاسد بل تصرفه فيه مقيد بالصاحبة (٣٩٣) ولأن مكاتب لعبد ولو باذن السيد

وكذا لا تصح من مريض لعدم اهليتهما للولاء وفي العبد فلا تصح كتابة عبد صغير ويجوز نعم أن صرح بالتعليق بالأداء فأدى إليه أحدهما عتق بوجود الصفة

لأن الكتابة فلا يرجع السيد عليه بشيء وكذا في سائر أقسام الكتابة الباطلة ولا ماذون له في التجارة حجر عليه إلحاقا في كسبه

ليصرفها في دينه كالمرحوم والمروءن الاتيين وصح كتابة عبده سفيه كما يجتمع واعتراضا ما هو به المتيقن من عدم صحته بأنه لم يذكره أحد ونقلوا الأول عن

مقتضى كلامهم ووجهه مقتضى كلامهم لم ينحصر في الكسب فقد يؤدي من الزكاة وغيرها ويؤيده صحة كتابة عبد مرتد وإن أوقفنا تصرفه ويصح أداؤه في الردة (وكتابة المريض) مرض الموت محسوبة (من الثلث) ولو باضعاف قيمته لأن كسبه ملك السيد (فإن كان له مثله) أي مثله قيمته عند الموت (صحبت كتابة) كله سواء كان ما خلفه عما أداه الرقيق أم من غيره لخروجه من الثلث (فإن لم يملك غيره وأدى في حياته ماتت من) كاتبه عليهما (وقيمة مائة عتق) كله لبقاء مثله للورثة وهذا كالمثال لما قبله (وإن أدى مائة)

(قوله ولو باذن الولي) غاية أخرى في عدم الصحة من المحجور وعليه المراد بالمحجور عليه بالفلس أن يزيد دينه على ماله وغير مستقل فحجر القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر ولا مذهب وإن اذن له وليه فيها عرش واعتبر شرح المنهج الولي في غير المحجور وعليه فإفساد عبارته ولا من صبي ومجنون ومحجور سفيه وأوليائهم ولا من محجور فلساه ومقتضاه أن المراد بمحجور عليه بفلس المستقل بالبلوغ والعقل والردوه خلاف ما ذكره أي عرش (قوله وزعم أنه) أي الولي عرش (قوله) وكذا لا تصح من مريض (الخ) الاخصر الأسير ولا من مريض كافي النهاية (قوله وفي العبد) عتاق على في السيد (قوله نعم أن صرح) أي السيد (قوله الباطلة) سياق في الفصل الأخير الفرق بينها وبين الكتابة الفاسدة (قوله) ولا ماذون له (الخ) أي ولا تصح كتابة عبده ماذون (الخ) وذلك لأنه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم عرش (قوله) كما يجتمع (الخ) عبارة المغني (تنبيه) اشتراط الاطلاق في العبد لم يذكره أحد الذي نص عليه الشافعي والاصحاب اعتبار البلوغ والعقل فلا يضر سفيه لأنه لم ينحصر الاداء (الخ) وقد ذكر المصنف ما لا يحتاج إليه وهو التكليف فإنه يستغنى عنه باطلاق النصف في العتق وترك ما يحتاج إليه وهو الاختيار (قوله) صحة كتابة عبده (الخ) يستفاد منه الفرق بين كون السيد مرتدا فلا يصح أن يكتب وكون العبد مرتدا فتصح كتابته وهذا قال في الروض ولا تصح من مرتد سفيه قال وتصح كتابة عبده مرتدا ويصح في الاداء (الخ) (قوله) ويصح (الخ) زيادة فائدة لا تدخل في التأييد (قوله المتيقن وكتابة المريض (الخ) ولو كاتب في الصحة وقبض النجوم في المرض أو قبضها وأرته بعد موته أو أقره في المرض بالقبض لحاق الصحة والمرض عتق من رأس المال روض مع شرحه (قوله) مرض الموت إلى قوله هذا إن لم يجز في المغني (قوله) ولو باضعاف قيمته (إلى) ولا ينظر البهاق في الكتابة لأن حق الورثة لم يعتق بها إلا لأن احتمال أن السيد يضيعها في ماله

يجزى (قوله) لأن كسبه ملك السيد (إلى) وقد جعله له لعبد بكتابتها عبد البر أي قوته على الورثة بكتابتها وحاصل التعليق أنما فوت على الورثة كسب العبد كانه تبرع بنفس العبد من غير مقابل لذلك حسب العبد من الثلث (الخ) ويجزى ويظهر أن المراد أن لا كان كسب المكاتب المؤدى به النجوم ملكا للسيد كان عتقه بها كالعتق من غير مقابل فحسب من الثلث (قوله) أما إذا لم يخلف غيره ولم يؤد (الخ) عبارة المغني واحترز بقوله وأدى في حياته عما لو لم يؤد شيئا مات السيد مثله مكاتب فإن أدى حصته من النجوم عتق ولا يزيد العتق بالاداء لطلانها في الثلثين فلا تعود (تنبيه) هذا كل إذا لم يجز الورثة الكتابة في جميعه فإن أجازوا في جميعه عتق كل أو في بعضها عتق ما أجازوا والوالد للبيت ولو لم يملك إلا عبدين قيمتهما سواء فكانت في المرض أحدهما باع الآخر نسيت ومات ولم يحصل له يده ثمن ولا يجزى بعت الكتابة في ثلث هذا والبيع في ثلث ذلك إذا لم يجز الوارث ولا يزيد في البيع والكتابة بأداء الثمن والنجوم (الخ) وفي الروض مع شرحه مثله فإذا

أه وقديهم من قوله موت السيد إن مات قبل الاداء ما عتق عن الأيلا لأن الكتابة فلا يثبتها كسبه وأولادها وسياق ما فيه قال في الروض قبل الحكم الخامس فصل وطء مكاتبه حرام إن قال فإن أولادها صارت مستولدة إلى أن قال فإن مات أي السيد قبل تعجيلها عتقت بالكتابة أي لا بالاستيلاء وترها كسبه وأولادها الحادوثون بعد الكتابة أي ولو بعد الاستيلاء كذا والعلى عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الاداء قال في شرحه عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه وأولاده الحادوثون لأن عتق المكاتب لا يقع إلا عن الكتابة ولو أولادها ماتت قبل تعجيلها عتقت عن الكتابة وتبعها أولادها الحادوثون وكسبه الحاصل بعد الكتابة صرح به الأصل (الخ) وهذا يعلم أن قوله في الموضع الأول بموت السيد معناه عن الكتابة لا كائتم من ظاهره قضية اطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة سقوط النجوم عنه ويكون كالو اعته فليراجع (وتصح كتابة عبده سفيه) كتب عليه (قوله) وإن أوقفنا تصرفه (الخ) هذا مع قوله لا ياتي ولو كاتب مرتدا (الخ) يتفاد منه الفرق بين كون السيد مرتدا فلا يصح أن يكتب وكون العبد مرتدا فتصح كتابته

على الجديد) المبط لوقف
العقود وهو الاصح ايضا
وعلى القديم لا تبطل بل
توقف فان أسلم بان سمحها
والا فلا هذا ان لم يحجر
الحاكم عليه وقتا لاجر
عليه بنفس الردة والا
بطلت قطعا وقيل لافرق
ومرت هذه في الردة ضمن
تقسيم فلا تكرار وتصح
من حربي وغيره (ولا
تصح كتابة) من تعلق به حق
لازم نحو (مرهون) وجان
تعلق رقبته مال لانه معرض
لبيع فيها وانما صح
عتقه لانه أقوى (ومكرى)
أى سواه استوجرت عينه
أم سلم عتاق الذمة فيما
يظهر وإن كان للوجر
إبداله نظر الحالة الراحنة
ويحتمل التخصيص بالاول
لانه المتبادر من قوله مكرى
ومن تعليمه له بقوله لان
منافعه مستحقة للستاجر
فيتا فيها ايضا ومثله موسى
بمنفعتها بعد موت الموصى
ومغصوب لا يقدر على
انتراعه (وشرط العوض
كونه دينيا) إذ لا ملك له يرد
العقد عليه موصوفا بصفات
السلم نعم الاوجه انه يكنى
نادر الوجود منا (مؤجلا)
لانه المأثور سلفا وخلفا
ولانه عاجز حالا ولم يكتف
بهذا اعماقه قال ابن الصلاح

(أدى) أى بعد موت السيد حصته أى حصة الثلث (قوله عتق) أى الثلث ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لان كتابته
ثله تبطل بمجرد الدلت سم والمراد ما داده العبد بعد موت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة فى شيء زاد
على الثلث نظر المال الكتابة عتق (قوله ولو مرتدا الخ) تنبيه لا يبطل الكتابة بطرودة المكاتب ولا طرو
ردة السيد بعدهما وان اسلم السيد اعتدما اخذه حال رده وصح كتابته مرتدو يعتق بالادام ولو فى زمن رده
وان قتل قبل الاداء فاقى به السيد ولو التحق سيد المكاتب بدار الحرب مرتد او وقف ماله أدى الحاكم
تجوم مكاتبه وعتق وان تجزأ تجزأ الحاكم رقبته فان جاء السيد بعد ذلك ولو مسلما بقى التعيين بحاله معنى
وروض مع شرحه (قوله المبط لوقوف العقود) أى التى يشترط فيها اتصال القبول بالاجاب بخلاف مالا
يشترط فيه ذلك كالتيدير والوصية كاتقدم بجري عن الحاي (قوله والا فلا) عبارة للمغنى والا بطلانها اه
(قوله هذا) أى الخلاف المذكور (قوله وقتا لاجر الخ) وهو المعتمد على ما فى بعض نسخ الشارح ثم وفى
اكثرها عدم اعتبار هذا التقيد فصيير محجور اعليه بنفس الردة عتق (قوله وقيل لافرق) أى فى جريان
الخلاف بين وجود الحجر وعدمه (قوله فلا تكرار) خلافا للبني (قوله وتصح من حربي الخ) وقد شمل
ذلك قول المصنف تكليفه اطلاقا وشمل ايضا المتقل من دين الى دين فنصح كتابته لبقاء ملكه وان كان
لا يقبل منه الا الاسلام اه عتق وفيه توقف فليراجع (قول المتن ومكرى) ظاهره وان نصرت المدقور بوجه
بانه لما كان عاجزا فى اول المددة نزل منزلة ما لو كاتبه على منفعة لم يتصل بالمقدع عتق (قوله وان كان الخ) وقوله
نظر الخ كل منهار ارجع للمعطوف فقط (قوله ويحتمل التخصيص الخ) وقا لظاهر صنيع النهاية والمغنى
(قوله بالاول) أى باجارة العين (قوله ومن تعليمه له) أى لعدم صحة كتابة مكرى (قوله لان منافعه) إلى
قوله اه فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله نعم الى المتن (قوله ومثله موسى الخ) هذا عن تعلق به حق لازم فكان
الاولى عطفه على ما قبله وتأخير لفظ مثله الى مسئله المغصوب فامل رشيدى (قوله بعد موت الموصى)
يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوصية ان الكتابة رجوع عن الوصية بهو هل عن الوصية بمنفعتها
سم والظاهر نعم (قوله ومغصوب الخ) عبارة لاسنى والمغنى ولا كتابة المغصوب ان لم يتمكن من التصرف
فى الدغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله موصوفا الخ) أى ان كان عرضا معنى (قوله
والا وجه انه يكنى الخ) أى وان لم يكف ثمها بقوله لافرق ان عقد السلم معاوضة محضة المقصود منها حصول
السلم فيه فى مقابلته راس المال فاشترط فيه القدرة على تحصيله وقت الحلول وايضا فالشارع مشطوف للعتق
فاكتفى فيه بما يؤدى الى العتق ولو احتملا عتق (قوله لانه المأثور الخ) عبارة للمغنى لان المأثور عن الصحابة
فن بعدهم قولا وفعلانا هو التاجيل ولم يعقدها أحد منهم حاله ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف
الاغراض خصوصا فيه تعجيل عتقه واختار ابن عبد السلام والرويانى فى حليته جواز الحلول وهو مذهب
الامامين مالك وابى حنيفة اه (قوله ولم يكتف الخ) عبارة لانه لم يكتف الخ لان دلالة الالتزام كاقال

ابن الصلاح لا يكتفى بها (الخ) قوله من دلالة التضامن) قد يمنعه ابن الصلاح بأن التضامن قد يسمى بالالتزام
سم (قوله) ودلالة التضامن يكتفى بها (الخ) لأن الصلاح منعه سم فيه أن منعه مكررة (قوله) فالاحسن في الجواب
(الخ) فيه أن حاصل السؤال الذي أجاب عنه ابن الصلاح أن مؤجلا يدل على ديناً لم يكتف به عنه ولا يخفى
أن هذا بمعنى لمصرح بديناً مع علمه من مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لأن حاصله إنما صرح
بمع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد لمن تدبر نعم قد يجاب عن المصنف أيضاً بأنه
لدفع توهم دخول التأجيل في الأعيان اهتماماً بالمقام سم عبارة سيد عمر قوله فالاحسن أنما يظهر
حسنته لو تأخر قدر اه أي تأخر ديناً عن مؤجلا أقول وقد يجاب عن المصنف بما هو مقرر عندهم من إغناء
المتأخر عن المتقدم ليس بمعييب وإنما المعيب العكس (قوله) في الذمة) إلى قول المتن وقيل في المعنى الأقوله لكن
لما لا على خدمة وقوله من ثم إلى ما إذا والى قوله وإن أطال اللقيني في النهاية إلا قوله لكن لما لا على
خدمة وقوله ونقل شارح إلى المتن (قوله) فيجوز على بناء دارين في ذمته) كانه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي
كالخدمة فيما يأتي آنفاً سم (قوله) في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء
الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الإجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى
بينهما بأن يحمل ما هنا على المراد بالوقتين وقتاً ابتداء المشروع في كل دار ولا لجميع وقت العمل ويحتمل أن
يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا عوض والعوض أوسع أمر من المعوض ويتسامح فيه أكثر وأبان
ما يتعلق بالعتق المتشوف إليه الشارع يتسامح فيه أو بغير ذلك فلينال سم لعل الأقرب الأول (قوله) لكن
لما لم تحمل المنفعة (الخ) كان وجه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفاً على
حضور تلك الأجزاء فكانت مؤخرة إلى حضورها وكانت مؤجلة وقوله شرطاً في الجملة أي كافي مثال بناء
الدارين المذكور أي بالنسبة للجمع الثاني دون الأول أخذاً بما يأتي أن المنفعة في الذمة يجوز اتصالها
بالعدو وقوله لا مطلقاً أي كافي النجم الأول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع سم وفي شرح المنهج وحواشيه
ما يوافقه (قوله) لا على خدمة شهرين (الخ) أي بنفسه بجري سم ومعنى (قوله) أو منفصلين (الخ) عبارة
الروض مع شرحه ولو كان عبده على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجماً لم يصح قال الرافعي لأن منفعة
الشهر الثاني متبعية والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل أو كاتبه على خدمة رجب ورمضان فأولى بالفساد
لانقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى اه عبارة المعنى تنبيه ظاهر كلامه الاكتفاء بالمنفعة
وخذها والمنقول أنه ان كان العوض منفعة عين حالة نحو كاتبك على أن تخدمني شهراً أو تحيط لي ثوباً

من دلالة التضامن) قد يمنعه ابن الصلاح (قوله) لا الالتزام) لأن الصلاح منعه بأن التضامن قد يسمى
بالالتزام (قوله) يكتفى بها في الخطابات) لأن الصلاح منعه (قوله) فالاحسن في الجواب أنه تصريح
(الخ) لك أن تقول هذا ليس بجواب فضلاء كونه أحسن فيه وذلك لأن حاصل السؤال الذي
أجاب عنه ابن الصلاح أن قوله مؤجلا يدل على ديناً لم يكتف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى قولنا لم
صرح بقوله لدينا مع علمه من قوله مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لأن حاصل الكلام
حيثئذ أنما صرح به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد لمن تدبر نعم قد يجاب
عن المصنف أيضاً بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الأعيان اهتماماً بالمقام سم عبارة سيد عمر قوله فيجوز على بناء دارين
في ذمته) كانه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفاً سم (قوله) في وقتين معلومين) لك أن
تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الإجارة
لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على المراد بالوقتين وقتاً ابتداء المشروع في
كل دار ولا لجميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا عوض والعوض أوسع أمر من
المعوض ويتسامح فيه أكثر وأبان ما يتعلق بالعتق المتشوف إليه الشارع يتسامح فيه أو بغير ذلك فلينال
(قوله) لما لم تحمل) كان وجه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفاً على حضور

من دلالة التضامن لا الالتزام
لأن مفهوم المؤجل شرطاً
دين تأخروفاً وهو مركب
من شيئين ودلالة التضامن
يكتفى بها في الخطابات
فالأحسن في الجواب أنه
أصرح بما علم من المؤجل
(ولو منفعة) في الذمة كما
يجوز جعلها ثمناً وأجرة
فتجوز على بناء دارين في
ذمته موصوفتين وفي وقتين
معلومين لكن لما لم تحمل
المنفعة في الذمة من التأجيل
وإن كان في بعض نجومها
تجسّل كان التأجيل فيها
الذي أفاده المتن وغيره
شرطاً في الجملة لا مطلقاً لا على
خدمة شهرين متصلين أو
منفصلين وإن صرح بأن كل
شهر نجم لأنهما نجم واحد

بنفسه فلا بد منها من ضحية مال كونه وتطابق دينار ابد انقضائه لان الضحية شرط فلم يجوز ان يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح لانهما نجم واحد ولا ضحية ولو كاتبه على خدمة رجب ورمضان قالوا بالفساد اذ شرط في الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان ان تصل بالعداه وفي البجيرى من الحالى بهد ذكر ما يوافقه ماضيه وهذا يعلم انه لا فرق بين البناء والخدمة وانما ما عتق تعلقا بالبين لم يصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما يتوهم من كلام الشارح اه
(قوله) اذ المنافع المتعلقة بالاعيان الخ فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه سم **(قوله)** ومن ثم لم يصح على ثواب الخ اى بان وصف الثوب بصفة السلم كافى الروض ووجه ترتب هذا على ما قبله انه اذا سلم النصف في المدة الاولى تبين النصف الثانى والثانية والمدين لا يجوز تاجيله كما قاله في شرحه وما فى حاشية الشيخ غير صحيح رشدي يبنى بذلك قول غش قوله على ثواب اى على خياطة ثوب ليكون المعقود عليه منفعة اه
(قوله) فان كان غير منفعة دين الخ عبارة شرح المنهج فان لم تكن منفعة دين لم تصح الكتابة ولا صححت انتهت وصحتها اذا كانت منفعة دين لا تنافي انه لا بد من انضمام شى آخر حتى يتعدا النجم اخذ ابا يعاقب في قول المصنف ولو كاتب على خدمة شهر الخ فلا ينافى قول الشارح لا على خدمة شهرين الخ اى لدم تعدد النجم فيه اه سم **(قوله)** والا اى بان كانت منفعة متعلقة بدين المكتاتب حالى **(قوله)** على ما تقرر اى من انضمامها بالعقد غش **(قوله)** وباقى اى بان يضم لها شيئا آخر كما ياتى في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر مثلا من الان ودينار الخ بغير اى قول الاول فى تفسير كل مما تقرر وما ياتى بمجموع الامر من اتصال المنفعة بالعدو وضمت شى اخر اليها **(قوله)** ولو اى ساعتين الخ كالسلم الى مسرفى مال كثير الى اجل قصير وبوخذ من ذلك انه لو سلم الى المكتاتب عقد الكتابة صح وهو احد وجهين وجه الرفع بقدرته براس المال قال الاسنوى ومحل الخلاف فى السلم الحال اما ما اؤجل فيصح فيه جزم كما صرح به الامام معنى وروض مع شرحه وكذا فى النهاية لا فوله قال الاسنوى الخ عبارة فيه وجهان اصحهما الصحة **(قوله)** لانه المانور الخ اى من الصحابة رضى الله تعالى عنهم فمن بعدهم ونوجازت على اقل من نجعين لفعوله لانهم كانوا يبادرون الى القربات والطاعات ما يمكن وقيل يكفي نجم واحد وقال في شرح مسلم انه قول جمهور اهل العلم اه وبه قال ابو حنيفة ومالك ومال الى ابن عبد السلام معنى **(قوله)** نظير ما تقرر اى فى شرح مؤجلا وهذا تأكيد لقوله ايضا **(قوله)** والمامر اى فى اول الباب اه **(قوله)** من ضم النجوم الخ اى من الكتب الذى هو ضم النجوم الخ **(قوله)** لانه قد علك الى قول المتن ولو كاتب عبيدا فى المعنى لا فوله اتباعا الى المتن **(قوله)** ورد الخ) ولو جعل مال الكتابة عينا من الاعيان التى ملكها ببعضها الحر قال الزركشى في شبه القطع بالصحة ولم يذكروه اه وظاهر كلامهم عدم الصحة تنبيه يشترط بيان قدر العوض وصفته واقدار الآجال وما يؤدى عند حلول كل نجم فان كان على نقد كنى الاطلاق ان كان فى البلد تقدم فردا وغالب ولا اشترط التبيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة فى السلم كما مر معنى **(قوله)** اتباعا لما

اذا المنافع المتعلقة بالاعيان لا يجوز شرط تاجلها ومن ثم لم يصح على ثوب يؤدى نصه بعد سنة ونصفه بعد سنتين اما اذا لم يكن دين فان كان غير منفعة عين لم يصح الكتابة ولا صححت على ما تقرر وباقى (ومنجما بنجمين) ولو اى ساعتين وان عظم المال (فاكثر) لانه لما توار ايضا نظير ما تقرر ولما مر انها مشتقة من ضم النجوم بعضها الى بعض واقل ما يحصل به الضم ايمان (وقيل ان ملك) السيد (بعضه) بابقه حر لم يشترط اجل وتنجيم لانه قد علك بعضه الحر ما يؤديه حالا ورد بان المنع تعبد اتباعا لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فقتصر فيها على ما ورد ونزل شارح فى هذه وجهين عن الروضة واصحاب بلاتر جيع وهم (ولو) كاتب قته

(على) منقذة عن مع غرام مؤجل (بحر (خدمة شهر) ملا من الآم (ودينار) في الثامن وقت غنم (٢٩١) كرم بمعنى (عند انقضائه) او

خياطة ثوب صفته كذا في
أثائه أو عند انقضائه
(صحت) الكتابة لان
المنفعة مستحقة حالا والمدة
لتقديرها والدينار إنما
تستحق المطالبة به بعد المدة
التي عنها لاستحقاقه وإذا
اختلف الاستحقاق حصل
تعدد التجيم ولا يضرب
حلول المنفعة لتقدره عليها
حالا فاعلم ان الاجل إنما هو
شرط في غير منفعة يقدر
على الشروع فيها حالا وان
الشرط في المنافع المتعلقة
بالبعين انصاهما بال عقد
بخلاف الملتزمة في الذمة
وان شرط المنفعة التي
توصل بالعقد ويمكن
الشروع فيها عقبه ضخمة
نجم آخر اليها كالشال
المذكور وان شرطه تقدم
زمن الخدمة فلو قدم زمن
الدينار على زمن الخدمة لم
تصح ويتبع في الخدمة
العرف فلا يشترط ياتها
(أو) كاتبه (على أن يبيعه
كذا) او يشتري منه كذا
(فسدت) الكتابة لانه
كيعين في بيعه (ولو قال
كابتك وبعثك هذا الثوب
بألف ونجم الالف)
بنجمين فاكثرك ككابتك
وبعتك هذا بالف إلى
شهرين تؤدي منهما خمسة
عند انقضاء الاول والباقي

جى الخ في كون هذا علة للتعدد نظر رشدي (قوله على منفعة عين) أى للكاتب كخدمته عبارة الجواهر
ثم المنفعة المجمولة عوضا ما ان تعلق بعين المكاتب أو ذمته اه فافهم حصرا في هذين انها لا تتعلق بغيرهما
فتشيل الشارح الجوى جرى بسكنى دار غير صحيح لان الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا يمكن تعيينها
لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فائدة سم ع شرح الارشاد (قول المتن عد
انقضائه) كان على الشارح في المرجع ان يرد قبله لفظه اوكاتبه عليه الرشدي وفعله الشارح فيما بعده
(قوله أو خياطة الخ) عطف على دينار في أثائه الخ (قوله والمدة لتقديرها) أى والتوفية فيها معنى (قوله
والدينار) أى أو الخياطة معنى (قوله لا قدره عليها) لا الخ عبارة المعنى لان التاجيل يشترط لحصول القدرة
وهو قادر على الاشتغال بالخدمة حالا بخلاف مالو كاتب على دينارين أحدهما حال والاخر مؤجل وهذا
يتبين ان الاجل وان اطلقوا اشتراطه فليس ذلك بشرط المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال
(تنبيه) قول المصنف عند انقضائه يفهم منه انه لو قال بعد انقضائه يوم او يومين مثلا انه يصح بطريق
الاولى ولهذا لم يختلف فيه وفيما تقدم وجه بعدم الصحة اه (قوله وان شرطه الخ) أى النجم المضموم
ويحتمل ان الضمير للشال المذكور وعبارة المعنى وان الشرط في المنافع المتعلقة بالبعين انصاهما بالمعقد فلا
تصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة الشهر الذى بعده لعدم اتصال الخدمة بالعقد كما ان
الايان لا تقبل التاجيل اه (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم تصح) يؤخذ من قوله السابق
بخلاف الملتزمة في الذمة انه لو التزم بالخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة سم (قوله فلا يشترط
يائها) ولا يمكن اطلاق المنفعة بان يقول كابتك على منفعة شهر مثلا لا بخلاف المنافع ولو كاتبه على خدمة
شهر ودينار مثلا فرض في الشهر وقامت الخدمة انفسخت الكتابة في قدر الخدمة وصحت في الباقي وهل
يشترط بيان موضع التسليم فيه الخلاف الذى في السلم فلو خرب المكان المعين ادى في اقرب المواضع اليه على
قياس ما في السلم معنى وقوله ولو كاتبه إلى قوله وهل يشترط في النهاية مثله قال ع ش قوله وصحت في الباقي على
الصحة فاذا ادى نصيبه هل يسرى على السيد إلى باقيه اولا في نظر وقياس ما باتى في اراء احد الشريكين
السراة وقد يفرض بان المبرى عتق عليه نصيبه باختياره فسرى إلى حصته شريكه وما هنا لم تعتق حصته ما
اداه العبد باختيار السيد فلا سارية إذ شرطها كون العتق اختياريا لم يمتنع عليه وهو واضح اه بحذف
(قوله لانه كيعين الخ) عبارة شيخ الاسلام المعنى لانه شرط عقد في عقد اه (قوله منهما) الاولى
الافراد كافي المعنى (قوله ما) كقبيلتها وقوله او مرتبا كقبيلتها الكتابة والبيع او البيع والكتابة كما
يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة وأصلها زيادى زاد المعنى وهو مخالف لما ذكره في الرهن من ان
الشرط تقدم خطاب البيع على خطاب الرهن اه (قوله وان اطال البلقينى الخ) عبارة المعنى وفي قول
تبطل الكتابة ايضا وما إلى البلقينى ولو قال كابتك على الف في نجمين مثلا وبعثك الثوب بالف صحت
الكتابة قطعا لعدم الصفة بتفصيل الثمن واما البيع فقال الزركشى ان قدمه في العقد على لفظ الكتابة

لا خدمة شهرين الخ لعدم تعدد التجيم فيه اه (قوله على منفعة عين) مثلها في شرح الارشاد بقوله كخدمته
قال وتمثيل الشارح بمعنى الجوى بسكنى دار غير صحيح لان الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا
يمكن تعيينها لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فائدة وعبارة الجواهر ثم المنفعة المجمولة
عوضا ما ان تعلق بعين المكاتب أو ذمته فافهم حصرا في هذين انها لا تتعلق بغيرهما اه (قوله ونجم الالف)
بنجمين فاكثرك الخ قال في الروض ولو اسلم إلى المسكاتب عقب العقد في الصحة وجهان اه ويفهم مما
ذكره شرحه ان الاصح الصحة وهو ظاهر وقال في آخر كلامه قال الاسنوى ومجمله أى الخلاف في السلم الحال
اما المؤجل فصح منه جزا كذا صرح به الامام وهو واضح (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم
يصح) قال في شرح المنهج كان العين لا تقبل التاجيل بخلاف المنافع الملتزمة في الذمة اه وقد يؤخذ من

عند انقضاء الثاني (وعلى الحرية باذاته) وقيلهما العبد ما امرت به (فالمذهب صحة الكتابة) بقدر ما يخص قيمة العبد من الالف
الموزعة عليها وعلى قيمة الثوب تقريبا للصقة وان اطال البلقينى في رد ذلك وما يخص العبد يؤديه في التجيمين مثلا (دون البيع)

وعدد أو أجلا (وجمل) عطف على (صح) المال نسبة ملكيتها) صرح بذلك أم أطلقا (٣٩٩) اثلا يؤدى الى انتفاع أحدهما بالآخر

فان انتفى شرط مما ذكر بأن جعله على غير نسبة المالكين فسدت (فلو يجوز) المكاتب (فمعجز واحدما) وفسخ الكتابة (واراد الآخر ابقاه) أى للعقد حصته وانظاره (فكما يتبادر عقد) على البعض أو هو مثله فلا يجوز ولو باذن الشريك كاسر (وقيل يجوز) لانه ينفتر في الدوام ما لا ينفتر في الابد (ولو ابرأ) احد المكاتبين العبد (من نصيبه) من النجوم (أو اعنته) أى نصيبه منه أو كله (عنت نصيبه) منه (وقوم) عليه (الباقى) وعنت عليه وكان الولاء كله له (ان كان موسرا) وقد عا د رقه بان عجز فعجزه الآخر كاعلم ما قدمته في بحث السراية فلا اعتراض عليه وذلك لما مر ثم ولانما ابراه من جميع ما يستحقه اشبهه مالو كاتب جميعه وأبرأه من النجوم اما اذا اعسر او لم يد الرق وادى نصيب الشريك من النجوم فيعتق نصيبه عن الكتابة و يكون الولاء لهما وخرج بالابراء والاعتاق مالو قبض نصيبه فلا يرق وان رضى الآخر بتقدمه لانه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (فصل) في بيان ما يلزم

معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر انه يحتمل أن المراد بانفاق النجوم جنسا أن لا يكون بالنسبة لاحد هادنا نيز ولا لآخر درهم لان لا تكون دنانير ودرهم بالنسبة لهما جميعا كافي المال الذى فرضناه سم (قوله وعدد) كانه احتراز عما لو جعل حصه احدهما في شهرين والآخر في ثلاثه سم وفيه ان المراد بالنجوم المؤدى الى الوقت المضروب كانه على ذلك المغنى ولو سلم يفتى عنه حيث نقول الشارح واجلا ويظهر انه احتراز عما لو جعل حصه احدهما ذهبن كبيرين مثلا وحصه الآخر اربعة ذهبات صفارا (قول المتن) وقيل يجوز (بالاذن قطعاً معنى) (قوله احد المكاتبين الخ) أى معا معنى (قول المتن أو اعنته) أى تجزعه ع ش (قوله وقد عا د الخ) الوو حاليه ع ش (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المغنى (تنبيه) كلامه يفهم ان التقويم والسراية في الحال وهو قول والاظهر انه لا يسرى في الحال بل عند المعجز فاذا ادى نصيب الآخر من النجوم عنت عنه والولاء بينهما وان عجز وعاد الى الرق حيث تيسر ويقوم ويكون كل الولاء له وان كان معسرا فلا يقوم عليه وان مات قبل التجنين والادامات بمعضاوان ادعى انه قاهما وصدقه احداهما وحلف الآخر عنى نصيب المصدق ولم يسر وللكذب مطالبة المكاتب بكل نصيبه او بالنصف منه وياخذ النصف ما بقيد المصدق ولا يرجع به المصدق وترد شهادة المصدق على المكذب وان ادعى دفع الجميع لاحداهما فقال له بل اعطيت كلامنا نصيبه عنت نصيب المقر ولم تقبل شهادته على الآخر وصدق فى ان لم يقبض نصيب الآخر بحلفه ثم للآخر ان ياخذ حصته من المكاتب ان شاء أو ياخذ من المقر نصف ما اخذ وياخذ النصف الآخر من المكاتب ولا يرجع المقر بما غرمه على المكاتب كاسر نظيره اه (قوله وذلك لما مر الخ) عبارة المغنى اما في الاعتاق فلما سرقى بابه واما في الابراء فلانما ابراه الخ (قوله اما اذا اعسر الخ) بقى مالو اعسر المبرى عن قيمة نصيب شريكه وقد عاد الى الرق فهل يصير ذلك في الحصه التى ابراهما لكها من نجومها او لافيه نظر وظاهر عبارته الثاني حيث عبر بواقيان التقدير معها اما اذا اعسر المبرى وعاد الى الرق أو ايسر ولم يعد الى الرق الخ وهو مشكل فمالو اعسر المبرى وعاد الى الرق بانه يتبين به ان الكتابة فاسدة فتكون فاسدة وقد يجاب بان العنت المتجزأ لاسيد الى الرد فاعتقر لكونه دواء فاشبهه مالو اعنت احد الشريكين حصته وهو معسر ع ش (فصل في بيان ما يلزم السيد ويسر له ويحرم عليه) ومالولد المكاتب من الاحكام وغير ذلك (قوله في بيان ما يلزم السيد) الى قوله وخبر ان المراد في المغنى الاقوله وحيث دالى المتن والى قول المتن والحق فيه للسيد في النهاية الاقوله بخلاف الكتابة كاسر وقوله حتى النظر الى ومثلا للمبعضه (قوله) ومالولد المكاتبه والمكاتب من الاحكام) عبارة المغنى وبيان حكم ولد المكاتبه اه (قول المتن ان يحط عنه جزء من المال او يدعه اليه) الخيرة للسيد حتى لو اراد الدفع اليه وادى المكاتب الا لخط احب السيد فيجبر المكاتب على الاختذافان لم يفعل قبضه القاضي مر اه سم عبارة المغنى والروض مع شرحه واذالم يرق على المكاتب من النجوم الا القدر الواجب في الابناء لا يسقط ولا يحصل التقاص لانا وجدنا الخط اصلا فللسيدان

نجم على نسبة المالكين فأى محذور فيها ملكاه بالسوية وكاتباه على تجمين أحدهما دينار في الشهر الاول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلا أو ثوب في الشهر الثاني مثلا فان العوض معلوم (١) وحصه كل واحد منه في شهرين والآخر في ثلاثة ثم ظهر انه يحتمل أن المراد بانفاق النجوم جنسا أن لا يكون بالنسبة لاحد هادنا نيز ولا لآخر درهم لان يكون دنانير ودرهم بالنسبة لهما جميعا كافي المثال الذى فرضناه (قوله على نسبة ملكيهما الخ) وفي الروضة وان اختلفت النجوم في الجنس أو قدر الاجل أو العدد أو لشرطا التساوى في النجوم مع التفاوت في الملك أو بالمعكس في صحة كتابتهما القولان فيها اذا انفرد أحدهما بكتابة نصيبه باذن الآخر اه (قوله وقوم عليه الباقى ان كان موسرا الخ) قال الزركشى وظاهر كلام المصنف انه يقوم في الحال ليسرى والاظهر انه لا يسرى في الحال بل عند المعجز فاذا ادى نصيب الآخر عنت عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق ثبتت السراية حيث نداء (فصل يلزم السيدان يحط عنه جزء من المال الخ)

السيد ويسر له ويحرم عليه ومالولد المكاتبه والمكاتب من الاحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع المكاتب من التزوج والتسرى وبيع المكاتب وأن نجومه وتوابع لما ذكر (يلزم السيد) (١) قوله وحصه كل واحد منه الخ لعل هنا سقطا فليحذر

أو وارثة مقدما له على مؤن التجيز (٤٠٠) (أن يحط عنه) في الكتابة الصحيحة لا الفاسدة (جزءا من المال) المكاتب عليه

يعطيه من غيره وليس له تجيزه كسابق في الفصل الآتي لأن له عليه مثله لكن رفعه المكاتب إلى الحاكم حتى يرى رايه وبفصل الامر بينهما (قوله أو وارثه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات السيد ولم يؤنه شيئا لم يورث أو وليه الا يتاه فان كان النجم باقيا تعين منه وقدم على الدين ولو تلف النجم قدم الواجب على الوصايا وإن أوصى بأكثر من الواجب قالوا أنه عليه من الوصايا ما (قوله مقدما له على مؤن التجيز) أي تجيز السيد لمات وقت وجوب الاداء والخط وذلك بان يبيع من مال الكتابة إلا أن قدر ما يجب الا يتاهايا في من أنه يدخل وقته بالمقدو يتضيق إذا بقي من النجم الأخير قد مر ما في به من مال الكتابة ع ش (قوله المكاتب عليه) أي والام واللام في المال للعهد معنى (قوله إلا أن رضى) أي للعبد ع ش عبارة المغنى فان اعطاه من غير جنسه لم يلزم قبوله ولكن يجوز ان كان من جنسه وجب قبوله اه (قوله كاسر) أي من الامر فيها بعد الخطر والامر بعده للإباحة وندبها من دليل آخر (قوله ولو أراه من الكل فلا وجوب الخ) ولو مال الكتابة وكذا الوهباء كقوله الزركشي وكذا الوبا ع نفسه واعتقه ولو بعوض معنى وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أي لا وجوب سم أي وليس المراد ان كلامهم اهم ذلك ايضا ع ش (قوله وهو نكث ماله) أي ولو بضم النجم إلى غير هامن المال ع ش (قوله على منفعة) أي منفعة نفسه كذا في النهاية والمغنى ومقتضاها اختصاص الحكم ما إذا كان الكتابة على منفعة متعلقة بعينه بخلاف ما إذا كانت على منفعة في ذمته لكن لا يظهر وجه الاختصاص فراجع (قوله لانه المأثور من الصحابة الخ) أي قولوا فعلا معنى (قوله والمدفوع قد ينفعه الخ) أي وفي الدفع وهو مة فانه يدينق المال في جهة الخ بقا يعنى (قوله ومن ثم الخ) راجع لكل من التعليان (قوله كان الاصل هو الخط الخ) مامعنى أصالة الخط من ان الايتاء هو المنصوص في الآية إلا ان يريد بها ارجحته في نظر الشرع وانما نص على الايتاء لفهم الخط منه بالاولى ثم رايت في شرح غاية الاختصار للحصنى مانصه قال بعضهم والاياء يقع على الخطو الدفع إلا ان الخط اولى لانه نفع له وبفسر الصحابة رضى الله تعالى عنهم اه سم (قوله والخط) أي أو الدفع معنى (قوله وحيث قد ينفى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكفي انه يرتب على الايقية الافضلية سم (قوله أي اسم مال) هو صادق بأقل متمول كشيء من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعددا وهو ظاهر وكسب سم على قول المنهج متمول انظر لو كان المتمول هو الواجب في التجيز هل يسقط الخط اه أقول الأقرب عدم السقوط ويبنى ان يحط بعد ذلك القدر (قول المتن ولا يختلف بحسب المال) هذا ما نقله عن نص الام ع ش وعبارة الآروضة أقل متمول وهو المراد من عبارة الكتاب قال البلقينى ان هذا من المعضلات فان ايتاء فلس لم يكتب على الف درهم تبعد ارادته بالاية الكريمة وأطال في ذلك الثاني لا يكتفى ما ذكر ويختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فان لم يتفقا على شيء قدر الحاكم بأجتهاده (تنبيه) لو كاتب شيئا كان متلاعدا لم يكتفيا ما يلزم المنفرد بالكتابة كما يحتمل بعض المتأخرين اه وهذا ينافى قول ع ش المار ولو كان المالك متعددا (قوله الاصح وقفه الخ) ومقابله انه رفعه إلى النبي ﷺ وعبارة المحلى أي والاسنى والمغنى وروى عنه أي عن رفعه إلى النبي ﷺ ع ش (قول المتن ان وقت وجوبه) أي الخط أو الدفع معنى (قوله أي يدخل الخ) عبارة المغنى والثاني بعده لينفع به على الاول انما يتعين في النجم الأخير ويجوز من اول عقد الكتابة

(قوله أن يحط عنه جزءا من المال الخ أو يدفعه إليه الخ) الخيرة للسيد حتى لو أرا الدفع اليه أو إلى المكاتب الا الخط اجيب السيد فيجبر المكاتب على الاخذ فان لم يشغل قبضه القاضى مر (قوله وكذا) أي لا وجوب (قوله ومن ثم كان الاصل هو الخط الخ) مامعنى أصالة الخط مع ان الايتاء هو المنصوص في الآية إلا ان رادها ارجحته في نظر الشرع وانما نص على الايتاء لفهم الخط منه بالاولى ثم رايت في شرح غاية الاختصار للحصنى مانصه قال بعضهم والاياء يقع على الخطو الدفع إلا ان الخط اولى لانه نفع له وبفسر الصحابة رضى الله تعالى عنهم اه (قوله وحيث قد ينفى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكفي

(أو يدفعه) أي جزءا من المعقود عليه بعد أخذه أو من جنسه لا من غيره كالزكاة إلا ان رضى (إليه) لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم والامر للوجوب اذا صار فعه بخلاف الكتابة كما مر ولو أراه من الكل فلا وجوب كما فهمه المتن وكذا لو كاتبه في مرض موته وهو نكث ماله أو كاتبه على منفعة (والخط اولى) من الدفع لانه المأثور عن الصحابة رضى الله عنهم ولان الاغاة فيه محققة والمدفوع قد ينفقه في جهة أخرى ومن ثم كان الاصل هو الخط والاياء اما هو بدلى عنه (و) الخط (في النجم الأخير أليق) لانه أقرب إلى التحصيل مقصود العتق وحيث قد ينفى أن أليق بمعنى أفضل (والاصح أنه يكفي) فيه (ما يقع عليه الاسم) أي اسم مال (ولا يختلف بحسب المال) فله وكثرة لانه لم يصح فيه توقيف وخبران المراد في الآية ربع مال الكتابة الاصح وقفه على رايه على كرم الله وجهه فاعلمه من اجتهاده وادعاء أن هذا لا ياتل من قبل الراى فهو في حكم المرفوع بمنوع (و) الاصح (ان

وفت وجوبه قبل العتق) أي يدخل وقت أدائه بالمقدو يتضيق إذا بقي من النجم الأخير قدر ما في به من مال الكتابة المار لانه

على العتق فان لم يؤد قبله أدى
بعده وكان قضاءه ويستحب
الربع للخبر المار واقول
ان راهويه اجمع اهل
التاويل انه المراد من الآية
والا) يسميه (فالسبع)
اقتداء بان عمر رضى الله
عنهما (ويحرم) على السيد
(وطه مكاتبه) كتابة
صحيفة لاختلال ملكه
كالرجية فلورط في الكتابة
ان يطاها فسدت وكالوطه
كل استمتاع حتى النظر ولا
يرد عليه ما رقى الحج انه
حيث حرم الوطه للذات
حرمت مقدماته ومثلها
المبعضه (ولا احد) لشبهة
الملك لكن يزعم ان علم
تحريره كى ان طاعته
(ويجب مهر) واحدا ولو في
مرات وإن طاعته للشبهة
ايضا (والولد) منه (حر
نسب) لانها علفت به في
ملكه (ولا تحجب قيمته على
المذهب) لان عقاده حرا على
أن حق الملك في ولده السيد
وإن حلت به من عبدها على
ما ياتى (وصارت) به
(مستولدة مكاتبه) إذ
مقصودهما واحد والعق
(فان) أدت النجوم عتقت
عن الكتابة وتبعها كسبها
ولدها وإن (عجزت) عتقت
بموته (عن) الاستيلاء وعنت
معهما ما حدث لها بعد
الاستيلاء من الاولاد فان
مات قبل عجزها عتقت

لانه سبب الوجوب كما يقول الفطرة تجب بفروب الشمس ليلة العيد ووقت الجواز من أول رمضان لانه
سبب الوجوب هذا ما صرح به ابن الصباغ. قيل يجب بالتدريج ما وسع أو يتضح عند العتق ثم هذا صرح
في التدريج. قيل انه يتضح إذا بقي من الذبح الاخر القدر الذي يحطه أو يؤتيه بابه عبارة المصنف صادقة
بكل من ذلك وعلى كل واخر عن المتق اثم ركان قضاء اه وكلام الشارح انما يوافق الاخر فقط (قوله)
انه ليس القصد به الخ فيه ان ماسرا لا يفهم منه المحرم (قوله) ركان قضاء) أى مع الاثم بالتاخير عتق (قوله)
للخبر المار) إلى قول المتن ولو اتى في المعنى (لا قوله) ولا يرد إلى ومثله وقوله وإن حلت به إلى المتن وقوله
لانه بدل إلى المتن وقوله إذا كان أنثى إلى المتن وقوله ما عدا ما يجب أيتاؤه (قوله) للخبر المار) تقدم أن الاصح
وقفه انه يقال من قبل الراى فلا يصح الاحتجاج به رشيدى (قوله) ولقول ابن راهويه) أى اسحاق ابن
راهويه (قوله) اجمع اهل التاويل الخ) حمل على النذب معنى (قوله) انه المراد الخ) أى على أن الربع المراد قول المتن
والا فالسبع) قال البلقيني بقى بينهما أى الربع والسبع السدس وروى البيهقى عن ابى سعيد مولى ابى سيدانه
كاتب عبد الله على الف درهم ومائتى درهم قال فانيته بمكاتبى فرد على مائتى درهم ومراه بقى ما ورد في
الحديث ولا فالخمس اولى من السدس والثالث اولى من الربع ومعاذونه اسنى (قوله) اقتداء بان عمر) أى
وفعل ابن عمر ما يدل على ان ارادة الربع من الآية بتقديره ليس على وجه الوجوب سم (قوله) حتى النظر)
أى يشبهه أما بدونها فيباح لماعدا ما بين السرعة والركبة عتق عبارة المعنى وأما النظر اليها ونظر المكاتب
أو المبيض إلى سيدته فقد مر في كتاب النكاح اه (قوله) ولا يرد) أى اقتصاره على الوطه الموهوم جواز
ماعداه من الاستمتاعا (قوله) ولو في مرات) هذا حيث لم يقبض المهر فان كان وطئها ثانيا بعد قبضه المهر
وجب لها مهر ثان معنى وعش (قوله) للشبهة ايضا) دفع لما يقال اذا طاعته كانت زانية فكيف يجب لها المهر
وحاصلها لها شبهة دافعة وهي الملك المجبرى عن الزادى (قوله) لا تعقاده حرا) لانه من امته معنى (قوله) في
ولدها) أى من نكاح اوز ناوشية (قوله) على ما ياتى) أى في قوله وقضية كلام اصل الروضة الخ عتق (قول)
المتن وصارت مستولدة مكاتبه) المراد بصيرورتها مكاتبته استمرارها على كتابتها والا فبى نائمة قبل ذلك
ولو قال المحرم روهى مستولدة مكاتبه كان اولى معنى ولك ان تقول قصد المصنف الاخبار بمجموع الامرين
لا بكل على انفراد وهذا حذف العاطف ولا شك ان الانصاف بالمجموع طارىء سيد عمر ولا يخفى ان هذا
الجواب لا يدفع اولوية المحرم (قوله) اذ مقصودهما الخ) عبارة المعنى ولا يبطل الاستيلاء حكم الكتابة لان
مقصودهما الخ (قوله) بعد الاستيلاء) أى دون ما قبله معنى (قوله) فان مات الخ) عبارة الروض وشرحه فان
مات السيد قبل تعجيلها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كالأول اعنت المكاتب أو أراه من النجوم وتبعها كسبها
وأولادها الحادثون من نكاح اوز ناوبعد الكتابة وكذا لو عتقت المكاتب بصفة فرجحت قبل الاداء
لالنجوم عتقت بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبها وأولادها الحادثون لان عتق المكاتب لا يقع الا عن الكتابة
ولو أولادها هم كآنها مات قبل تعجيلها عتقت عن الكتابة وتبعها وأولادها الحادثون وكسبها الحاصل بعد

انه يترتب على الايقية الافضلية (قوله) اقتداء بفعل ابن عمر) أى وفعل ابن عمر ما يدل على أن ارادة الربع
من الآية بتقديره ليس على وجه الوجوب (قوله) لا تعقاده حرا) يتأمل (قوله) فان مات قبل عجزها عتقت
الخ) عبارة الروض وشرحه فان مات السيد قبل تعجيلها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كالأول اعنت المكاتب
أو أراه من النجوم وتبعها كسبها وأولادها الحادثون من نكاح اوز ناوبعد الكتابة وتبعها كسبها
لو عتقت عتق المكاتب بصفة فرجحت قبل الاداء للنجوم عتقت بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبها وأولادها
الحادثون لان عتق المكاتب لا يقع الا عن الكتابة وتبعها كسبها وأولادها الحادثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة
صرح به الاصل اه ولا يبعد ان تعبير الشارح بقوله عتقت عن الكتابة أقرب من تعبير الروض بقوله
عتقت بالكتابة فان قيل فلو فهمنا في المستثنين أعنى ايلاد المكاتبه وكتابة المستولدة أنها اتتقت عن
الكتابة بالغ فله في التدريج ما لو كاتب المدبر اودبر المكاتب انه يعتق بالاسبق من موت السيد اوداه

الكتابة صرح به الاصل انتهت فان قيل قولهم هنا في المستثنى اثنى لإيراد المكاتب وكتابة المستولدة انها تعق عن الكتابة بخلاف قوله في التدبير فلو كاتب المدر او در المكاتب انه يعق بالاسبق من موت السيد واداء النجوم ويطل الاخر إلا ان كان هو الكتابة فلا تطل أحكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها يموت السيد تعق عن الكتابة قلت لانسل المخالفة لجواز ان المراد يعقها بالاسبق اذا كان هو المات عتقا به عن الكتابة فالمراد اعماق البين واحدا قاله سم ثم اطال في تأييد ذلك بكلام الروض وشرحه في التدبير (قوله عتقت لكن عن الكتابة) اي فتيبها أكسبها سم زاد عش وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاء وهذا هو الفائدة كون العتق عن الكتابة اه (قوله عن الكتابة) اي لاعتن بالاداء خلافا للوجه الثاني فعلى هذا الولد الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاء هل يتبعها فيه الخلاف الا في كماله الاذرى اي بخلافه على الوجه الثاني فانه يتبعها قطعاً رشدي وفيه تأمل (قوله كالو بنجر الخ) عبارة المغني كالو اعتق مكانته منجزاً او علقه بصفة فوجدت قبل الاداء ويتبعها كسبها واولادها الحادثون بعد الكتابة (تنبيه) وطء امة المكاتب حرام على السيد واحد عليه بوطها ويزمه المهر بوطها من اجلها فانها حرام حر نسب للشبه ولا يجب عليه قيمته وتصور الامة مستولدة له ويزمه قيمتها السيدها ومن كاتب امة حرم عليها وطء بنتها التي تكاتب عليها ويزمه به المهر ولاحداً للشبه وينفق عليها منه وباقى كسبها ويوقف الباقي فان عتقت مع الام فهو لها ولا للسيد فان اجلها صارت ام ولد ويزمه قيمتها للمكاتب والولد حر نسب لا يجب قيمته عليه لانه قديم الام ولا قيمة امة لاهلها لانها لا تملكها وتعق اما بتعق امها او موت سيدها اه (قوله بان رقت) اي بان عجزها سيدها اعجزت نفسها عش عبارة سم قوله بان رقت الخ هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فتعق بموته اه (قوله بجهة اخرى) اي غير الكتابة الاولى معنى (قوله سبباً لاعتنا الخ) قدر عليه ان عتقه تبعاً لاهم ولا شيء عليه كما تقدم فامعنى السببية للاعانة المذكورة الا ان يجب بان له مكانة السيد ايضا وتعق بالاسبق من الاداء من كافي العباب فقد يكون مذكوره سبباً لاعانته على العتق ولو بكتابة اخرى سم (قوله لانه مكانة عليها) اي فيكون الحق فيه لها معنى (قوله

النجوم ويطل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تطل أحكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها يموت السيد تعق عن الكتابة قلت لانسل المخالفة لجواز ان المراد يعقها بالاسبق اذا كان هو المات عتقا به عن الكتابة فالمراد اعماق البين واحداً ويؤيد ذلك تعبير الروض في التدبير بقوله وان مات وقد بر مكانة اعتق بالتدبير ويتبعه كسبه وولده كمن اعتق مكاتباً اه فتظيره من اعتق مكاتباً الذي سوا بينه وبين ايلاد المكاتب في ان العتق عن الكتابة كالصريح في ان المراد منها واحد ولما ذكر في شرحه ان اصله يصح شيئاً من مقاتلي بطلان الكتابة وعدم بطلانها فيما لو در المكاتب قال وذكر الاصل المسئلة آخر الحكم الرابع من احكام الكتابة فانه صحح فيمن اجل مكانته ثم مات قبل ادائها انها تعق عن الكتابة لاعتن بالاداء حتى يتبعها وادها وكسبها ثم قال واجر هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة وقد علمت ان الراجح في التدبير انه تعليق عتق بصفة اه فقد جعل اجراء الخلاف في تعليق العتق بصفة الذي جعلوه كايلاذ المكانة شاملاً للمسئلة التدبير وذلك صريح في ان المراد في البين واحد فتأمل سم (قوله عتقت لكن عن الكتابة) اي فتيبها أكسبها (قوله وولدها اي المكاتب الخ) عبارة العباب فن كوتبت ولها ولد يملكه سيدها لم يتبعها في الكتابة وتنفد بشرطه لكن تعق باءاً او في يدها مال وشرطه لها فسد خلافاً للشيوخين او وهي حامل تبعها وتعق بجنا بعتقها وكذا ما تحمله بعد الكتابة من زوج او زنا فان مات قبل الاداء رقت وكذا ان رقت وان اعتقت بعد ذلك ولو كاتب وولدها الحادث الاهل صح ويعق بالاسبق من ادائها اه (قوله بان رقت الخ) هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فتعق بموته (قوله سبباً لاعتنا على العتق) قدر عليه ان عتقه تبعاً لاهم ولا شيء عليه كما تقدم فامعنى السببية للاعانة المذكورة الا ان يجب بان للسيد مكانته ايضا وتعق بالاسبق من الاداء من كافي العباب فقد يكون مذكوره سبباً

لكن عن الكتابة كالو بنجر حتى مكانته (وولدها) اي المكاتب لا يقيد الاستيلاء الرقيق الحادث بعد الكتابة وقبل العتق (من نكاح او زنا مكاتب) اي يثبت له حكم المكاتب (في الاظهر يتبعها لوقا عتقا) لانه من كسبها فيتبعها في ذلك كولد المستولدة نعم لا يتبعها لو عتقت لاجهة الكتابة بان وقت ثم عتقت بجهة اخرى (وليس عليه) اي الولد (شئ) من النجوم اذ لا التزام منه (والحق) اي حق الملك (فيه) اي الولد (للسيد) لالا لوم من ثم لو وطئه السيد لو كان اثنى لم يزمه مهر وخولف قضية هذا في ارش الجنابة عليه الا في لانه بدل جزئه الا يل للحرية فاعطى حكمه وفي حل معاملته له على ما بحثه كالذي قبله للبني لانه قد يكون سبباً لاعانته على العتق ومن ثم موقف فاضل كسبه كايافي (وفي قول) الحق (لها) اي المكاتب لانه مكاتب عليها وقضية كلام اصل الروضة

أن ولد لها من عيها ملك لها قطعا كولد لها من أمته ونازع فيه البلقيني بل قال أنه وهم وفرق بان المكاتب يملك أمته والولد يتبع أمه في الرق وولدها إنعاجاه الرق من جهتها لا من جهة أبيه الذي هو عيها (فلو قتل قيمته) يجب (لذی الحق) منها (والمذهب ان ارش جنایة عليه) أي الولد فيها دون النفس (وكسبه ومهره) إذا كان أثنى ووطئت بشبهة (بنفق) (٤٠٣) أراد بالنفقة ما يشمل سائر المؤن (منها) أي

الثلاثة (عليه) وما فضل وقف

فان عتق فله (والإفليس) كما

ان كسب الام لها ان عتقت

والإفليس (ولا يتبع شيء

من المكاتب حتى يؤدي

الجميع) أي جميع المال

المكاتب عليه ما عدا ما يجب

أيتاؤه أو يبرأ منه أو تقع

الحالة به لا عليه للخبر

الصحيح المكاتب عبد ما بقي

عليه درهم (ولو أتي)

المكاتب ومثله في جميع

الاحكام الآتية المدين فيها

يظهر (بما قال السيد

هذا حرام) أو ليس ملكك

(ولا يئنه) له بذلك (حلف

المكاتب) أنه ليس بحرام

أو (أنه حلال) أو أنه مملوك

وصدق عملا بظاهر اليد

نعم ان كان الاصل فيه

التحرير كحلف قال له هذا

حرام وجب استقصاؤه على

الوجه فان قال انه ميتة

فقال بل حلال صدق السيد

لان الاصل عدم التذكية

كنظيره في السلم ويظهر ان

محل ما لم يقل ذكته وإلا

صدق لتصريحهم بقول

خير الفاسق والكافر عن

فعل نفسه كقوله ذهبت

هذه الشاة وعلى هذا يحمل

ما بحث انه ينبغي تصديق

العبد وأما توجيه اطلاقه

بشوف الشارع للعتق

أن ولد لها من عيها الخ) أي بأن زنى بها عرش (قوله) ونازع فيه البلقيني معتمد أي فيكون كولدها من غيره وسياق ما فيه عرش (قوله) قال أنه وهم وفرق الخ) وهذا أوجه معنى (قول المتن فلو قتل) أي الولد قيمته لذی الحق فان قلنا للسيد فاقصمه له كقيمة الام أو اللام فلها تستعين بها إذا دام النجوم معنى (قوله) أي الولد إلى قول المتن ولو جعل بعضها في النهاية لإقوله ما عدا ما يجب أيتاؤه وقوله ومثله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن وقوله وقد أنفقت بخلافه وقوله وما وقع لمال إلى المتن (قوله) في بادون النفس) أي وأما في النفس فقد تقدم أنفا سم (قوله) بشبهة) أي منها وإن كان زانرا من الواطئ فان قلت لم يقيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لم له لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاحا كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حيث سم أي فينبغي حذفه لذلك القيد كافي للمتن (قول المتن) ينفق منها الخ) فان لم يكن له كسب أو لم يف بؤته فعلى السيد مؤنته في الاولى وبقيتها في الثانية وصدق السيد يمينه أنه ولد قبل الكتابة حتى يكون قتياله وإن أمكن أنه ولد بعدها لانه اختلاف في وقت الكتابة فصدق فيه كاصلا فان نكل عن الخين قال الدارمي قال ابن القطان وقف الامر حتى يبلغ الولد ويحلف وقيل ان الام تحلف فان شهد للسيد بدعوته اربع نسوة قبلن وإن أقاما بينتین تعارضتا منى (قوله) ما عدا ما يجب الخ) قضيته انه يتبع مع بقاء القدر المذكور وهذا يخالف ما يأتي في الفصل الآتي من قوله نعم لاشرا لمعجزه عما يجب حطه فيرفع الامر للحاكم الخ) قلل المراد بما ذكره هنا ما يجب إعطاؤه لا يسوغه الفسخ من السيد حتى لو فسخ لم ينفذ فسخته لانه يعتق بمجرد دبقائه وعلى هذا فلو مات العبد فالأقرب انه يرفع الامر للقاضي بعد موته ليحكم بالتقصا ان رآه عتق العبد فيموت حرا ويكون ما كسبه لورثته فيوافق ما تقدم من أنه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء عرش (قوله) أو يبرأ منه الخ) عطف على يؤدي الجميع وعبارة النهاية مثل الاداء الإبراء أو الحوالة به لا عليه وعبارة المقتضى في معنى إذا مخط الباقى من الواجب والابرام منه والحوالة به ولا يصح الحوالة عليه ولا الاعتراض (نتيجه) لو كاتبه مطلقا أدى بعض المال ثم اعتقه على أن يؤدي الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد أنه إذا أدى النجم الاول عتق وبقي الباقي في ذمته يؤد به بعد العتق صح أيضا كما يقتضيه كلام الروضة اه وقوله لو كاتبه مطلقا الخ نقله سم عن الروض مع شرحه اقره (قوله) لا عليه) أي فانه لا يتبع بحواله السيد عليه بالنجم لعدم صحة الحوالة كما مر في بابها رشدي وسم (قوله) للخبر الصحيح) تعليل للعتق (قوله) أو ليس ملكك) إلى قول المتن وإن خرج في المتن إلى إقوله ويظهر إلى المتن وقوله وهو خير إلى نعم وقوله وكان كافته البيت وقوله زنا وقوله ونوزع فيه وقوله قال الرافعي إلى ونظير ذلك (قوله) وجب استقصاؤه) فان قال انه سرق فكذلك نهاية أي المصدق المكاتب عرش (قوله) والكافر أي ولو حريا ومرتد عرش (قوله) وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تركه بنفسه (قوله) توجه لإطلاقه) أي البحث (قوله) فيه نظر ظاهر) عبارة النهاية فردو بان فيه إضرار أبسده حيث يلزم قبول ما يحكم بنجاسته لان من رأى لحاوشك في تذكيته يحرم عليه آكاه (قول المتن ويقال للسيد) أي إذا حلف المكاتب (قوله) لومه دفعه له) أي إن صدقه معنى (قوله) وإن لم يعين) أي مالكا أو عينه ولم يصدقه معنى (قوله) إن لم يبق الخ) قيد لا عاتنه على العتق ولو بكتابه أخرى (فيا دون النفس) أي وأما النفس فقد تقدم (قوله) ووطئت بشبهة) أي منها وإن كان زانرا من الواطئ فان قلت لم يقيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لم له لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاحا كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حيث نكح (قوله) أو تقع الحوالة به لا عليه) تقدم محتملا

ففيه نظر ظاهر كما يعلم من كلامهم على قطعة اللحم المرمية مكشوفة أو في نام (ويقال للسيد تأخذوه تبرئته عنه) أي عن قدره وهو خير بمعنى الانشاء لتعنته نعم فيلزم إذا فرج بجرمته ان عين له مال كالأرض لومه دفعه له مؤاخذه له باقراره وإن لم يعين أمر باسما كالأمر تبين صاحبو مع من التصرف فيه فان كذب نفسه وقال دله المكاتب قبل ونفذ تصرفه فيه (فان أبي قبضه القاضي) وعتق المكاتب إن لم يبق عليه شيء أما إذا كان

له بيته بما يقوله فلا يجزى عليه سموت - إن لم يكن المصرب منه لأن له غير هذا ما بالامتناع من الحرام (فإن نكل المكاتب) عن الحائز (حلف السيد) وكان كافا منه (٤٠٤) البيعة (ولو خرج المؤدى) من النجوم (مستحبا) وأوزيفا (رجع السيد بدله) فإفساد القبض (فإن

للعق فقط (قوله سموت) أى بيته ولا يثبتها ولا يميزه مملكتا له ولا يسقط بحلف المكاتب حق من عينه معنى (قوله) وإن لم تكن الخ أى البيعة والاولى التذكير كإيهامه والمغنى بارجاع المصرب للسيد (قوله) وكان كافا منه البيعة) يرد عليه أن العين المردودة كالفا رعى الراجح وعليه فإلهام أن ذلك لا يقدم حكم البيعة حال عليه عن (قول المتن) ولو خرج المؤدى أى أو بعضه مستحبا) أى بيعة شرعية ولو لم الحاكم لا يفا رعى أو يمين مردودة معنى (قوله) أوزيفا) أى كان خرج نحاسا بخلاف الردى فإنه لا يدين به عدم العقق كما يعلم من قول المصنف الذى وإن خرج معيا الخ عن (قول المتن) رجوع السيد بدله) المراد أنه رجوع بمستحقه ولو عر به كان أولى معنى (قوله مثلا) عبارة المغنى تنبيه لا ينفيد ذلك بالجم الأخير فوكان في غيره ودفع الأخير على وجه معتبر تبين بخروج غيره مستحبا كونه لم يعق أيضا ولذلك عرفت الروضة ببعض النجوم اه (قوله) ولو بعد موت المكاتب) فإن ظهر الاستحقاق بعد موت المكاتب بأن أماته رقيقا وإن مات له للسيد دون الورثة معنى وزادى (قول المتن) وإن كان قال الخ) صورة المسئلة إذا قصد الاخبار أو أطلق فإن قصد الانشاء عقق زبادى وباقى عن ستم مثله (قوله) بالقبض) أى بالقرائن الدالة على أنه أتمار تبه على القبض أخذ ما ياتى (قوله) وقد بان خلافه) أى فلم ينفذ العقق معنى (قوله) أما لو قال الخ) عجزت قوله متصلا بالقبض عن (قوله) والقرائن) قضية أفراد القرينة فيما ياتى أن التعدد ليس بمراد هنا (قوله) فلا يقبل منه قوله الخ) أى الظاهر كإيدل عليه كلاًه أماً الباطن فهو دائر مع ادارته وإن انتفت القرائن كما لا يخفى رشيدى (قوله) وقول الغزالي الخ) قضية هذا الصنيع أنه لا فرق فيما إذا كان متصلا بين قصد الاخبار وقصد الانشاء أو الاطلاق وفيه نظرم (قوله) لا فرق) أى بين أن يكون متصلا بقبض النجوم أو غير متصل معنى وعش (قوله) قيد ما من الرفعة الخ) معتمد عش (قوله) وتبعه البلقينى وزاد الخ) عبارة المغنى وقال البلقينى محل عدم عققه إذا قال ذلك وجه الخبر بما جرى فلو قال على سبيل الانشاء أو أطلق لم تقع بخروج المدفوع مستحقا بل يعقق عن جهة الكتابة وتبعه كسبه وأولاده وأينبغى أن يكون الحكم كذلك فيما لو قال لزوجته أن أرا تنى طلقك فأمرته من مجهول فقال أنت طالق ثم تبين أن الأراء من مجهول اه (قوله) ويوزع فيه) وفى حاشية شيخنا الزبادى أنه كالمقصود الاخبار اه وهو ظاهر لوجود القرينة الدالة عليه عش (قوله) وإنه الخ) عطف على أن حالة الاطلاق الخ (قوله) في الحالين) أى حالة قصد الانشاء وحالة الاطلاق (قوله) ولو قال له المكاتب الخ) انظر هل هذا في صورة الاتصال أو صورة الانفصال رشيدى أقول قضية السيان أنه فهم ما ماعوان كان قوله للقرينة يقتضى رجوعه للاولى فقط (قوله) للقرينة) عبارة المغنى يمينه اه (قوله) قال الرافعى الخ) تأيد لقوله ونزوع فيه (قوله) أن مطلق قول السيد) أى قوله أنت حر وقد أطلق (قوله) ونظير ذلك) أى ما ذكر في صورة الانفصال كإيدل عليه قوله فلا يقبل منه لا بقرينة رشيدى (قوله) وقد أفتيت بخلافه فلا يقبل الخ) عبارة المغنى وقد أفتى الفقهاء بخلافه نازعته صدق يمينه اه (قول المتن) وإن خرج) أى المؤدى من النجوم معيا أى ولم يرض السيد به معنى (قوله) وأورد بدله الخ) هذا صريح فى أنه عند تلفه أو بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد بدله ياخذ

(قوله) وسمعت أن لم يمين) كتب عليه مر وهو الأوجه (قوله) وإن لم يمين المغصوب منه) والأفلا (قوله) كافا منه البيعة) هل هو بناء على أن العين المردودة كالبيعة (قوله) وقول الغزالي الخ) قضية هذا الصنيع أنه لا فرق فيما إذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء أو الاطلاق وفيه نظر (قوله) فإن قصد انشاء العقق برى وعق) قد يشكل على حصول البراءة والعقق هنا عدم حصول الحافى قوله الآتى ولعل مجمل بعضا ليرته من الباقي فأمره لم يصح الدفع ولا الأراء إلا أن يلزم هنا حصول العقق عند الاتصال بالقبض وإن قصد الانشاء أو أطلق فليحرج (قوله) وأورد بدله الخ) هذا صريح فى أنه عند تلفه أو بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد بدله

ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه فلا يقبل منه الا بقرينة (وإن خرج معيا فله رده) بدله إن تلف أو بقى وقد حدث به عيب عنده (واخذ بدله) وإن قل العيب

لان العقد إنما يتناول السام وبرده او يطلب الارش بدین ان الة ولم يجر له وإن كان قال له عند الاداء انت حر كما فرضني به وكان في النجم
الاخير بان حصول العتق من وقت القبض (ولا يتزوج) المكتاتب (لا باذن سيده) لا (ع ٥) عبد كما في الخبر (ولا يتسرى) يعني

لا يطأ مملوكه وإن لم يزل
(بأنه له المذهب) لضعف

ملكه وما وقع لمها في موضع
بما يقتضي جواز به بالأذن

مبنى على الضعيف أن العتق
غير المكتاتب يملك بمملك

السيد ويظهر أنه ليس له
الاستمتاع بمادون الوطء

ايضا (وله شراء الجوارى
للتجارة) توسعاه في طرق

الاكتساب (فان وطئها)
ولم يبال بمنعها (فلاحد)

عليه (والولد) من وطئه
(نسب) لاحق به لشبهة

المالك ولما هو لانه المالك
وإن ضعف ملكه (فان ولده

في حال بقاء (الكتابة)
لا يبه او مع عتقه (او بعد

عتقه) لكن (لدون ستة
اشهر) منه (تبعه رقا وعتقا)

ولم يعتق حالا لضعف ملكه
ومع كونه ملكا لا يملك نحو

يبيع لانه ولده ولا يعتق عليه
لضعف ملكه بل يتوقف

عتقه على عتقه وهذا معنى
قولهم انه تكتب عليه (ولا

تصير مستولفا في الاظهر)
لانها علقته بمملوك (وإن

ولده بعد العتق لوقو ستة
اشهر) أول ستة أشهر من

العتق كما في الروضة ولا
تخالف لانه لا بد من لحظة

فأثبت اعتبارها في بعض
الصور كما يعلم مما ساقره

بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم من المبيع أن لا رد له لالارش ثم رأيت الزركشي قال إنما ثبت الرد له
إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكتاتب استقر العتق والا ارتفع اه ورايت

الروض قال وإن علم اى بعبه بعد التالف ولم يرض اى به بل طلب الارش بان أن لا عتق فان ادعى الارش
عتق من حيث ادعاه قال في شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال في الروض وإن وجد ما قبض ناقص وزن

او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالاراء من الباقي اه سم (قوله لانه العقد) إلى قول المتن ولو دجل النجوم
في المتن لا أقوله ويظهر الى المتن وقوله لانه لا بد الى المتن (قوله يعني لا يطأ الخ) إنما أول بذلك لان

التسرى يعتبر فيه امران حجب الامة عن اذن الناس وانزاله فيها تامة وقه في اى وذلك لا يشترط هنار شيدى
(قوله لانه المالك) اى ولو وجب عليه لكان له نهاية (قوله منه) اى من الوطء معنى وعش وقال في شرح المنهج

من العتق اه وهو المطابق لما ياتي في مقابله من قوله اول ستة اشهر من العتق (قول المتن تبعه رقا وعتقا)
اى في الاول وعتقا فقط في الثاني والثالثة حاجي وعش (قوله ولم يعتق حالا) اى في الصورة الاولى

معنى (قوله) ولا يعتق عليه لضعف ملكه مكرر مع قوله ولم يعتق حالا الخ فكان الاولى حذفه كما في المعنى
(قوله) بل يتوقف عتقه على عتقه فان عتق عتق والارق وصار للسيد معنى (قوله وهذا) اى يتوقف عتقه

على عتق ابيه (قوله انه الخ) اى ولد المكتاتب وقوله عليه اى على المكتاتب (قوله في بعض الصور) اى صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حيث عد على ستة اشهر بلحظة الوطء بعد العتق سم ورشيدى (قول في قوله الخ)

اى في شرح قوله الخ في حذف المضاف (قوله مع العتق) اى مائة اشهر المنهج اى اتت به ستة اشهر او
لاكثر من العتق بجمبرى (قوله) وامكن الخ فيدق في البدية فقط كما هو صريح صنيع شرح المنهج وصريح قول

الشارح الاقوى وما تقرر الخ (قوله) فاكثر منه اى من الوطء معنى (قوله) وما تقرر الخ في قول المتن وان
ولده بعد العتق الخ مع قول شارح اول ستة اشهر من العتق (قوله ان التقيد) اى تقيد الوطء بعد العتق

فقط كما هو صريح صنيع شرح المنهج ويبدو ايضا قول شارح الاقوى اما اذا قارن الخ كما مر (قوله) إنما
هو الخ يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة الستة ايضا اصدتها مع الوطء

مع العتق ولا كلام ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقيد في
صورة الستة الاحتراز عن هذه الحالة ولو كانت عبارة ته هكذا إنما هو في صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها

اشكال فليحجر اه سم على حجر رشيدى وقد يجاب بان الحالة التي ذكرها ليس بما يتوهم فيها العلق ومع الحرية
حتى يحتاج الاحتراز عنها بخلاف صورة الاكثر اى ما اذا ولده ته لاكثر من ستة اشهر من العتق مع كون

وباخذ بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم من المبيع أن لا رد له لالارش ثم رأيت الزركشي قال إنما ثبت
الرد له إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكتاتب استقر العتق والا ارتفع اه ورايت

الروض قال وإن علم اى بعبه بعد التالف ولم يرض اى به بل طلب الارش بان أن لا عتق فان ادعى الارش
عتق من حيث ادعاه قال في شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال في الروض وان وجد ما قبض ناقص وزن

او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالاراء من الباقي اه سم (قوله يعني لا يطأ الخ) إنما أول بذلك لان التسرى
يعتبر فيه الحجب عن اذن الناس وانزاله فيها شر (قوله في بعض الصور) الظاهر أن هذا البعض هو صورة

الوطء بعد العتق لزيادة المدة حيث عد على ستة اشهر بلحظة الوطء بعد العتق (قوله إنما هو الخ) يتأمل معنى
هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة الستة ايضا لصدتها مع الوطء مع العتق ولا كلام

ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقيد في صورة الستة الاحتراز
عن هذه الحالة ولو كانت عبارة ته هكذا إنما هو في صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها اشكال فليحجر (قوله)

في قوله وكان يطؤها والروضة حذفها لانها معلومة فتعطي المتن هو الغلط (وكان يطؤها) ولور مع العتق أو بعده وأمكن كون
الولد من الوطء بان كان لسته أشهر فأكثرمه بما تقرر من فرض ولادته بعد العتق بستة اشهر أو أكثر يعلم ان التقيد بالامكان
المذكور إنما هو في صورة الاكثر فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الفرض انه لسته بعد العتق فتأمل

لعدم استقرارها لكن اعتماد الاسنوى وغيره ما جرى عليه في الشفعة من صحته للزومها من جهة السيد مع تمهوف الشارع للعتق (فلربا) بها السيد لاخر (وادا) هالمكاتب (الى المشتري لم يعتق في الاظهر) وإن تضمن البيع الاذن في قبضها لان المشتري يقبض لنفسه بحكم الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلا عتق (ويطالب السيد المكاتب بها (و) يطالب (المكاتب المشتري بما اخذ منه) لما تقرر من فساد قبضه وفارق المشتري الوكيل بانه يقبض لنفسه كما تقرر من محمول علما فساد البيع واذن له السيد (٤٠٧) في قبضها كان كالوكيل فيعتق قبضه

(ولا يصح بيع رقبته) اى المكاتب كتابة صحيحة بغير رضاه (في الجديد) كالمتسولة وفارق المعلق عتقه بصفة بان ذلك يشبه الوصية فجاز الرجوع عنه بخلاف المكاتب وشراء عاتقة لبريرة رضى الله عنهما مع كتابتها كان باذن بريرة ورضاهما فيكون فسخا منها ويرشده امره صلى الله عليه وسلم بعتقها ولو بقيت الكتابة لمعتقت بها فان الاصح على القديم ان الكتابة لا تنفسخ بالبيع بل تنتقل للمشتري مكاتبها ومعتق البلقنى صحة يمينه بشرط العتق وينازع فيه قولهما لا يصح بيعه يمينه ختميا ولكنه خالف في هذه ايضا وبحت ايضا جواز بيعه لنفسه كبيع من غيره رضاه فيكون فسخا للكتابة كما تقرر (فلربا) السيد (فادى النجوم الى المشتري ففى حقته القولان) السابقان في بيع نجومه اظهرهما المنع (وهته) وغيرها (كجميعه) تنبطل بغير رضاه ايضا وكذا الوصية به

الرافعى في باب الشفعة عن الاصحاب من الجواز لما روى ان صوب الاسنوى ما هنالك وجرى عليه شيخنا هنا في منهجه معنى عبارة النهاية وهذا هو المعتد ان اعتماد الاسنوى وغيره ما جرى عليه في الشفعة الخ (قوله) فلربا (السيد) الخ اى على خلاف منعنا منه عش (قوله) المشتري الوكيل) فاعل ففعول (قوله) بانه اى المشتري (قوله) واذن له اى للمشتري وظاهر كلامهم اشتراط صراحة الاذن هنا وعدم كفاية الاذن الذى تضمنه البيع فليراجع (قوله) كتابا بصحيحة خرج بها الفاسدة فان المخصوص في الام صحة البيع فيها اذا علم البائع بفسادها لبقائه على ملكه كالعق عتقه بصفة وكذلك ان جعل بذلك على المذهب معنى (قوله) بغير رضاه اى فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كاجزم به القاضى الحسين في تعليقه لان الحق له وقد رضى بابطاله معنى (قول المتن في الجديد) وهذا قال ابو حنيفة ومالك والقديم يصح بيع المعلق عتقه بصفة وهذا قال احمد معنى (قوله) كالمتسولة قد يقال لو اشبه المتسولة استوى رضاه وعدمه سم عبارة المعنى لان البيع لا يرفع الكتابة بالزومها من جهة السيد فيبقى مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمتسولة (نتبه) محل الخلاف إذ لم يرض المكاتب بالبيع فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كاجزم به القاضى حسين في تعليقه لان الحق له وقد رضى بابطاله وعلى هذا استثنى هذه الصورة من عدم صحة بيع المكاتب اه وهى سالمة عن الاشكال المذكور (قوله) وفارق الخ) رد دليل القدم (قوله) ويرشده اى يدل للفسخ (قوله) ولو بقيت الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقا للصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما علم مما تقدم سم (قوله) بل تنتقل اى ربة البيع (قوله) وبحت البلقنى الى الفصل في المعنى الا قوله لو ذكر التزويج الى المتن وقوله سواء الى المتن (قوله) وبحت البلقنى الخ) عبارة النهاية والوجه كما بحثه البلقنى جوازيه من نفسه الخ لا يمينه بشرط عتقه كما دل عليه قولهما لا يصح بيعه يمينيا بخلاف ما بحثه البلقنى هنا وعبارة المعنى ويستثنى ايضا صور منها ما اذا بيع بشرط العتق فانه يصح وإن لم يرض المكاتب وترفع الكتابة ويلزم المشتري اعتاقه والاولاه ذكره البلقنى ومنها البيع الضمنى إذا قال اعتق مكاتبى عني على الف ذكره البلقنى ايضا وقال انه اولى بالجواز من التي قلنا مع اعترافه بان المنقول في اصل الروضة البطلان وإذا كان المنقول في هذه البطلان في التي قلنا بطريق الاولى وهو كذلك ومعنى البطلان في هذه ان العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المعقق ولا يستحق العوض كما ساقى ومنها ما اذا باع المكاتب من نفسه فانه يصح وترفع الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده ومنها ما اذا جنى زمنا اذا عجز نفسه اه بحذف (قوله) في هذه اى في مسألة البيع الضمنى (قوله) وذكر التزويج الخ) عبارة المعنى نتبه مسألة النكاح مكررة سقت في النكاح اه (قول المتن) لو قال له اى للسيد بوقوله رجل اى مثلامعنى (قوله) وكذا ان اطلق الخ) يقتضيه كلام المنهج عش عبارة السيد عمر قوله فيما يظهر عبارة المعنى محل ذلك ما اذا قال اعتقه واطلق اما اذا قال اعتقه عني الخ) به يعلم ان صورة الاطلاق منقولة وإن اوهم كلام الشارع انها مجعولة له اه (قول المتن عتق) اى من الآن وفاز السيد بما قبضه من المكاتب من النجوم عش (قوله) بل عن العتق اى كالتى قلنا

به في شرح المنهج فقال وظاهر ما مر انه لا يمتنع الاجبار على القبض بل اعليه اوى البرامو وفارق نظيره في السلم وساق الفرق الذى نقله الشارع (قوله) كالمتسولة قد يقال لو اشبه المتسولة استوى رضاه وعدمه (قوله) ولو بقيت الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقا للصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما

ان تجزها لان عقبا بعدم عتقه (وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده) اى عند المكاتب (وتزويج امته) وبغير ذلك من التصرفات لا يعمه في المعاملات كاجني وذكر التزويج هاليه على امتناع غيره بالاولى وفي النكاح لغرض آخر فلا تكرار (ولو قال له) رجل اعتق مكاتبك عنك وكذا ان اطلق فيما يظهر (على كذا) سواء اقال على ام لا خلافا لن قيد بالاول (ففعول عتق ولومه ما التزم) كما لو قال ذلك في المستولدة وهو بمنزلة فداء الاسير اما لو قال اعتقه عني على كذا فقال اعتقته عنك فلا يعتق عن السائل بل عن المعقق ولا يستحق المال ولو

عق كما مروى عن
النجوم فبقية كسبه
(فصل) في بيان لزوم
الكتابة من جانب
وجوازها من جانب وما
يترتب عليهما وما يطرأ
عليهما من فسح أو انقماش
وجناتيه أو الجناتيه عليه
وما يصح من المكاتب
وما لا يصح (الكتابة)
الصحيحة كما يعلم من كلامه
الآتي (لازمة من جهة
السيد) لأنها لم يلاحظ المكاتب
فقط فكان كالمرتين
والسيد كالراهن ويعلم من
لزمها من جهة أنه (ليس
له فسحها) لكن صرح به
ليرتب عليه قوله (إلا أن
يعجز عن الاداء) عند المحل
ولو عن بعض النجم فله
فسحها فتفسخ بغير حاكم
ولا تنسخ بمجرد عجزه من
غير فسح لعدم لاثرت لعجزه
عما يجب حظه في رفع الامر
لحاكم كإلزام السيد بالآتياء
والمكاتب بالاداء أو يحكم
بالتقصا أن رآه المصلحة
ولمّا لم يحصل التقاص
بنفسه لعدم وجود شرطه
الآتي إلا أن غاب كما أتى أو
امتنع مع القدرة من الاداء
فليسيد فسحها حيثئذ
(وجازة للمكاتب فله ترك
الاداء وإن كان معه وقاه)
لان الحظ له

رشدي عبارة عرش أي لازن عقده عن السائل تملكه وهو باطل فالنقطة تقييد الاعتقاد بكونه عن السائل
ونقي اصله اه (قوله عقده) أي المكاتب (قوله كسر) أي في التدوير قليل فصل في حكم حمل المدونة
(فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد) (قوله) في بيان لزوم الكتابة إلى قوله فان كانت مرفي
الطلاق في النهاية إلا لقوله وهذا تصور إلى المتن وقوله لكنه أكد في ظاهر وقوله لا دين إلى المتن وقوله
ليست فيه وقوله ونفله بعضهم إلى المتن وقوله والاذن قبل الحلول إلى المتن (قوله عليهم) أي على لزوم
والجواز وقوله علم أي على الكتابة (قوله) وجناتيه أو الجناتيه عليه لم يتقدم له مبرر مرجع وشدي (قوله
الصحيحة) ما ألفا في فني جازة من جهة في الاصح معنى (قوله) من كلامه الآتي) أي في الفهم الآتي
(قوله) لأنها إلى قول المتن ولو استعمل في المتن إلا قوله أو يحكم بالآتياء إلى وإلا أن غاب وقوله وهذا
تصور إلى المتن وقوله لكنه أكد في ظاهر (قوله) لكن صرح به) أي قوله ليس له فسحها قول المتن إلا أن
يعجز أي المكاتب معنى وم (قوله) فله فسحها (الخ) أي للسيد فله فسحها مع ما ورد في شرطه ان يقول قد
عجزت عن الاداء وقول السيد فسخت الكتابة ولا حاجة فيه إلى حاكم لأنه متفق عليه كماله مع ما يجب معنى
عبارة ثم قال في شرح البرجة بأن قوله فسخت الكتابة أو ابطلتها أو عجزت عنه ونحو ذلك اه ومثل في
الروض وبظاهر الفرق بين تعجزه بعد نفسه وتعجزه السيد بآتياء بشرطه وإن الأول لا تنسخ به الكتابة
بخلاف الثاني اه (قوله) لاثرت عجزه (الخ) عبارة المتيء اما في تعجزه عن القدرة الذي يسطر منه أو يذل فانه لا
يفسخ لان عليه مثله ولا يصل النقص لان السيد ان في فيه من غير ذلك برفع المكاتب الامر إلى الحاكم
الخ قال عرش ولو اختلفا صدق السيد وجاز له الفسخ حيث ادعى أن الباقي أكثر مما يجب في الآتياء وحالف
عليه اه (قوله) لعدم وجود شرطه (الخ) عبارة شرح الارشاد الثاني المعنى بالأداء ولان الحظ وإن
كان اصلا للسيد ابذله من مال آخر انتهت اه سم (قوله) شرطه الآتي) أي من اتفاق الدين في
الجلس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة ان القيمة من غير جنس النجوم والأفلا المانع من
التقصا اللهم إلا أن يقال ان ما يجب حظه في الآتياء ليس ديناً على السيد وأوجب دفعه فقام بالعبود ومن
ثم جاز للسيد أن يدفع من غير النجوم عرش وقوله ان القيمة بظاهر إلى المراد به عبارة المشارح في الفصل
الآتي بان كانا دينين تعدين واتفق جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وحلولا اه (قوله) والآن غاب (الخ)
عطف على المتن عبارة المعنى تنبيه يرد على حصر الاستثناء صورته ان احداهما إذا امتنع من الاداء
مع القدرة عليه للسيد الفسخ كما في الروضة كاصلها الثانية إذا حل النجم والمكاتب غائب ولم يثبت
المال كما سيذكره المصنف اه (قول المتن وقاه) أي ما بقي بنجوم الكتابة معنى (قوله) لان الحظ له

علم بما تقدم

(فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسحها (الخ) (قوله) إلا أن يعجز أي المكاتب (قوله) فله
فسحها) أي السيد (قوله) فله فسحها) قال في شرح الروض ان لم يثبت عجزه باقراره أو بيئته لتعذر
وصوله إلى العوض كالباع إذا افسل المشتري، بالثمن ويفسخ بنفسه وكذا بالقاضي امكن عنده أي القاضي
يحتاج أن يثبت أي يثبت بالكتابة وحلول النجم اه وهذا الصنيع كالصريح في تعليق قوله ولم يثبت
عجزه (الخ) بقوله كذا بالقاضي فانظر إذا نازع المكاتب في عجزه (قوله) من غير فسح) قال في الهجة وفسحها
له أي للسيد فسخت الكتابة عند حلول نجمها من عجز المكاتب عن الاداء قال في شرحها بان يقول فسخت
الكتابة أو ابطلتها أو عجزت العبد ونحو ذلك اه ومثله في الروض وبظاهر الفرق بين تعجزه بعد نفسه
وتعجزه السيد بآتياء بشرطه وإن الأول لا تنسخ به الكتابة بخلاف الثاني وصرح في الروض بعد تعجز السيد
من صيغ الفسخ حيث قال فرع قول السيد فسخت الكتابة أو ابطلتها ونقضها وبجز نه فسح ولا تمود
بالتقدير اه (قوله) لعدم وجود شرطه (الخ) عبارة شرح الارشاد لتعلق العتق بالأداء ولان الحظ وإن كان
اصلا للسيد ابذله من مال آخر اه (قوله) أو امتنع مع القدرة من الاداء فليسيد فسحها) قال في شرح

(فأجاز نفسه) بقوله أنا جاز عن كتابي مع تركه إلا دأب مع القدرة عليه وهذا تصور المدار لما هو على الامتناع من القدرة فتي امتنع من الاداء عند المحل (فالسيد) ولوعلى التراخي (الاصح) مع الفسخ بنفسه وان شاء بالحكم) لانه يجمع عليه فلم يتوقف على حاكم لكنه أكد فيما يظهر (وللمكاتب) وان لم يجز نفسه (الفسخ) لها (في الاصح) كان للمرتين فسخ الزهر وإذ أعاد الرق فأكسبه كلها للسيد إلا اللقطة كأمرو (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حلول) التجم الأخير وغيره لعجزه عن (٤٠٩) الاداء حينئذ (استحب) له استجبا بماؤ كذا

(امهاله) اعانة على العتق
اولا لعجزه لزمه الامهال بقدر
اخراج المال من محله
وزنه ونحو ذلك ويظهر
انه يلزمه لما يحتاج اليه
ككل وقضاء حاجته وانه
لا توسع الا عذارها توسعها
في الشفعة والرد بالعيب
لان الحق هنا واجب
بالمطابق لم يجز تأخيرها إلا
لأمر الضرورى ونحوه
ومن ثم يظهر ان المدن في
الدين الحال بعد مقابلة
الدين له كالمكاتب فيما
ذكر لانه يلزمه الاداء فور
بعد الطلب (فان أمهاله)
ثم اراد السيد وقهم ان
الضهير للعبد غلط (الفسخ)
فله لان الحال لا يتأجل
(وان كان) له دين ثابت
على ملى أو (معه عروض
أمهله) وجوب باليستوفيه أو
(ليبعها) لقرب مدتها
وعظيم مصلحتها (فان عرض
كساد) أو غيره (فله ان لا
يزيد في المهلة على ثلاثة
ايام) لتضرر مولاهما
اكثر من ذلك ويفرق بينه
او بين ضبط ما يملكه بدون
يومين بان مانع البيع لا
ضابط له فقد ينبد منه وقد

أى فأشبه المارتين معنى (قوله) وهذا أى تنقييد المصنف للفسخ بتعجز المكاتب نفسه سم (قوله) فتى
امتنع (الخ) أى مع القدرة (قوله) ولوعلى التراخي المناسب تأخير مع حذف الغاية عن قول المصنف
والفسخ بنفسه كفى المغنى والتبعية (قوله) ان شاء بالحكم ان ثبت الكتابة عنده وحلول التجم
والعجز باقرار او بينة معنى (قوله) لانه يجمع عليه (الخ) تعاقب لاصل التمرشيدى (قوله) وإذ أعاد الرق (الخ)
في الروض وورق كل من تكاتب عليه من ولدو والذى إذا مات رقيقا أو فسخ السيد كتابته لعجزه أو غيره
وصار وماضى يده أى من المال ونحوه للسيد لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فساقى حكمه انتهى
اه سم (قوله) فأكسبه كلها للسيد) ولكن يجب عليه ان يرد ما ادخل من الزكاة معنى زاد الاسنى
على من ادطاه ان كان باقيا وبطلان كان نافعا اه (قوله) إلا اللقطة) أى قال لا يرد فيها للقاضى عرش
(قوله) كأمرو) أى فى بابها معنى (قوله) لزمه الامهال (الخ) وبذلك مانع على الكتاب المانع أو نحوه فيدل
لذلك اخذنا بما أتى من انه لو غاب ماله دون مرتين ادخل عرش (قوله) السيد) إلى قوله ويفرق في
المغنى (قوله) ونهم ان الضهير) أى ضهير اراد ريشيدى عبارة للمغنى قوله فان ادخل السيد كتابته ثم اراد
الفسخ بسبب ما مر من ذلك اه (قوله) له دين) عبارة للمغنى تنبيه: بول لا يضار دين حال حتى على مقرر او عليه
بينه حاضرا واضارا مال ودعا (قوله) أو عروض) أى وكانت الكتابة تأخيرها واستعمل لبيعها معنى
(قوله) ليستوفيه) أى الدين (قوله) اقرب مدتها) أى المهلة (قوله) ونظام مصلحتها) وهو العتق (قوله)
لتضرر (الخ) أى بمنتهى الوصول إلى حقها وان لم يكن محتاجا إليه عرش (قوله) بينه) أى بين ضبط
الامهال هنا بثلاثة أيام (قوله) ما يملكه) أى م لو غاب ماله (قوله) فانظر الامر) أى عدم الوجوب (قوله)
ومالا) أى لا يجمعه كالحاضر (قوله) فامر) أى في باب التمسك على الغائب (قوله) يتجه اعتماده (فى التمرشيد)
وهذا أى ما فى التمرشيد من المحرر تبعه للغيرى وجرى عليه ان التمرى وغيره وهو المعتمد معنى (قوله)
المدكور) صفة ما لو غاب (قوله) التمرشيد وان كان ماله غائبا) أى واستعمل لاحضاره معنى (قوله) أمهله
وجوبا) أى لم يفرغه اجبى بالمال ليس للقاضى قوله لجواز ان لا يرضى المكاتب بتحمل مئته عرش
(قوله) وجوبا) أى لم يفرغه ان تدم في المغنى (قوله) لانه بمنزلة الحاضر) ظاهره ان عرض له ما يقتضى
الزيادة على ثلاثة ايام وهو محتمل حيث كانت الزيادة بغير قدر فاجتبع يقع مثلها كثيرا للمسافر في تلك
الجهة اه عرش اقول ما مر انفاق: من لوعرض الكساد كالحرج في خلاف ما قاله (قوله) ثم غاب
بغير اذن السيد) سيد كمرشده بقوله ولو انظر (الخ) (قوله) او حل وهو أى المكاتب غائب) أى ولو باذن

الروض وهذا ما جرى عليه جمع منهم صاحب الحلوى الصغيرة تنقييد الاصل للفسخ بتعجز المكاتب نفسه
ليس بظاهر اه (قوله) فأجاز بنفسه للسيد اصبرو والفسخ (الخ) منه لم ينهائى لتفسخ بمجرد تعجزه نفسه
بخلاف تعجز السيد اياه بشرطه كفى الحاشية الاخرى (قوله) وإذ أعاد الرق فأكسبه كلها للسيد) فى الروض
ورق كل من تكاتب عليه من ولدو والذى إذا مات رقيقا أو فسخ السيد كتابته لعجزه أو غيره وصار وماضى
بذمه من المال ونحوه للسيد لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فساقى حكمه اه وفى الروض ايضا قيل ذلك
ومتى فسخت بفوز السيد بما اخذ لكن برده ما ادخل من الزكاة أى على من ادطاه ان كان باقيا وبطلان

(٥٣) - شروا في ابن قاسم - عاشر

و اما الغائب فالمدار فيه على ما يجعله كالحاضر ومالا وقد تقر فبقاها ان مادون المرحلين كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك وهذا يتجه
اعتمادا فى المتن دون ما اقتضاه كلام الروضه واصلا اولالا انه لما يلزمه امهال دون يومين كالمكاتب ماله المدكور فى قوله (وان كان
ماله غائبا أمهله) وجوبا (الى الاحضار ان كان دون مرحلتين) لانه بمنزلة الحاضر (ولا) بان غاب لم حلتين فاكش (فلا) يلزمه امهال لطول
المدة وللسيد الفسخ (ولو حل المنجم) ثم غاب بغير اذن السيد او حل (وهو) أى المكاتب (غائب) عن المحل الذى يلزمه الاداء فيه إلى مسافة قصر

الزركشي كالو غاب ماله ونقله بعضهم عن ابن الرقة في كفايته فيبحثه في مطلبه انه لا فرق فيه نظر وان اعتمده شيخنا (فلسيد الفسخ) بلا حاكم وان غاب باذنه أو يجز عن الحضور لنحو خوف أو مرض وذلك لتعذر الوصول الى الغرض وكان من حقه ان يحضر او يبعث المال والاذن قبل الحلول لا يستلزم الاذن له في استمرار الغيبة ولو انظره بعد الحلول وسافر باذنه ثم رجع لم يفسخ حالا لان المكاتب غير مقصر حينئذ بل حتى يعمله بالخال بكتاب قاضي بلسيده الى قاضي بلده بعد ثبوت مقدمات ذلك ويحلف ان حقه باق ويذكر انه قدم على الاذن والافتظار انه رجع عنهما ويظهر ان ذكر الدم غير شرط ومخالفة البلقين في بعض ما ذكرته ضعيفة (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداء منه) بل يمكن السيد من الفسخ حالا لانه ربما لو حضر امتنع من الاداء أو يجز نفسه (ولا تنسخ) الكتابة ولو فاسدة (يجنون) أو اغما (المكاتب) ولا بالحجر عليه لسفه لزوما

لسيد معني (قوله لادونها) معتمد ع (قوله وان اعتمده شيخنا) أي في شرح منجه ولا فإرد في شرح الروض على قوله المراد بالغية كما قال ابن الرقة في كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه سم عبارة المعنى وقال شيخنا والقياس فوق مسافة العدوى اه والارجح ما في الكفاية اه (قول المتن فلسيد الفسخ) وينبغي انه لو ادعى الفسخ بعد حضور العدوى اعادة دفعه المالم قبل منه ذلك لا لايبة كما لو ادعى احد المعادين بعد لزوم البيع الفسخ في من الخيار حيث صدق الثاني للفسخ ع وشو باتي عن المعنى والروض ما يؤيده (قوله بلا حاكم) عبارة المعنى والروض مع شرحه وفسخ بنفسه ويشهد لذلك بذه المحاسب وله الفسخ بالحاكم نظير ما مر في الفسخ بالعجز لكن بعد اقامة البينة بالكتابة فلو بحلول النجم والتعذر لتحصيل النجم وحلف السيد انه ما قبض ذلك منه ولا من وكيله ولا أراه منه والآنظره فيه كما نص عليه الشافعي والرايون ولا يعلم له مالا حاضرا لان ذلك قضاء على الغالب والتحليف المذكور نقله في اصل الروضة عن الصيدلاني وافر وهو المعتمد وان قال الاذرعى انه غريب اه (قوله) وان غاب باذنه (الخ) كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف وهو غائب كما مر عن المعنى (قوله) والاذن قبل الحلول لا يستلزم (الخ) وقال البغوي والاسن وخلافه لانه عبارة ته وقده اى جز افسخ السيد البلقين نقلنا عن جمع ونص الامام بما لا يمتد نظر قبل الحلول او بعده ولا اذن له في السفر كذلك اى قبل الحلول او بعده والامتنع عليه الفسخ وليس له انتظار لازم إلا في هذه الحالة اه قال ع ش قوله ولا امتنع (الخ) معتمدا اه قال السيد عر بعد ذكر عبارة المذكورة مانصه وكذا كان في اصل الشارح ثم ضرب عليه وابدله بقوله والاذن (الخ) اه (قوله ولو انظره (الخ) هل مثله ما لو اذن له قبل الحلول بلحظة في السفر الى مرحلتين فأكثروا سافر سم وقد يقال ان قضية ما قبله انه كذلك (قوله ثم رجع) اى السيد عن الافتظار والاذن (قوله غير مقصر (الخ) وربما اكتسب في السفر ما يفي في الواجب عليه اسنى ومعنى (قوله بل حتى يعمله بالخال) اى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل في الروض سم (قوله بكتاب قاضي بلسيده الى قاضي بلده) فان يجز نفسه كتب به قاضي بلده الى قاضي بلد السيد لفسخ ان شاء فان لم يكن يبلد السيد قاض وبعث السيد الى المكاتب من يعمله بالخال ويقض منه النجم قبل هو ككتاب القاضي فاتي فيه مامر فيه خلاف والاوجه كما قال شيخنا الاول وهو ما اختاره ابن الرقة والقهرى معنى (قوله بعد ثبوت مقدمات ذلك) عبارة الاسنى بان يرفع الامر الى قاضي بلده ويثبت الكتابة والحلول والغية ويحلف ان حقه (الخ) (قوله في بعض ما ذكر) وهو التحليف المذكور (قوله بل يمكن السيد من الفسخ (الخ) وان عاق المكاتب عن حضوره مرض او خوف في الطريق شيخ الاسلام ومعنى (قوله ولو فاسدة) وبها قالنا به وخلافه المعنى حيث قيد بالصحة (قوله أو اغما) الى قوله فان قلت في المعنى الا قوله ولو لم من المحجور (قوله لسفه) اى أو فلس ع ش وبحجى (قوله الزومهم من احد الطرفين (الخ) اى وانما يفسخ بذلك العقود الجائرة من الطرفين كالو كالمو القراض

كان تالفا اه (قوله وان اعتمده شيخنا) أي في شرح منجه ولا فإرد في شرح الروض على قوله والمراد بالغية كما قال ابن الرقة في كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه (قوله فلسيد الفسخ) قال في الروض بنفسه ويشهد وكذا بالحاكم لكن بعد الاثبات بالحلول والتعذر اى لتحصيل النجم والحلف انه ما قبض ولا أبرأ ولا يعلم له مالا حاضرا لو كان له مال حاضر لم يكن للقاضي الاداء ويمكن السيد من الفسخ وان عاق المكاتب مرض او خوف اه قال في شرحه لانه ربما يجز نفسه لو كان حاضر أو لم يؤد المال وربما فسخ الكتابة في غيبته قال الاسنى وهذا مع قوله قبل انه يحلفه انه لا يعلم له مالا حاضرا لا يجتمعان اه والتحليف المذكور نقله الاصل عن الصيدلاني وافر له لكن قال الاذرعى انه غريب وعليه لاشكال اه وقد يشكل في الاشكال مع اعتبار تعذر تحصيل النجم اذ مقتضاه اعتبار ان لا يكون له مال حاضر اذ مع حضوره لا تعذر له امكن القاضى منه (قوله ولو انظره) هل مثله ما لو اذن له قبل الحلول بلحظة في السفر الى مرحلتين فأكثروا سافر (قوله حتى يعمله بالخال) اى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل

(تفيه) لو أراد السيد فسخها بجنون حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل يشترط أن يأتى الحاكم ويقيم البينة بجميع ما رفقها إذا أراد الفسخ على الغائب من الكتابة والحلول وتقدر التحصيل عند الحاكم ويطالب بمقتضىه ويحلف على بقاءه معنى وروى عن شريحه (قوله) ثم إن لم يكن له مال (الخ) كان الأسبك أن يذكره في شرحه ويؤدى القاضي (الخ) كافى المعنى حيث قال بعد ذلك ماثل ماثل الشرح هناك مانصه فان لم يجد له القاضي ما لا يفسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ قتاله فان أفاق من جنونه وظهر له مال كان حصوله من قبل الفسخ دفعه إلى السيد ونقض التعجيل وعقن قال في أصل الروضة كذا أطلقوه واحسن الامام إذ خص نقض التعجيل بما إذا ظهر المال بيد السيد ولا فهو ماض لا نه فسخ حين تعذر حقه فاشبهه بالوكان ماله غائبا فحضر بعد الفسخ اه قال في الخادم وهذا مع مصادمه لا لاطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبدن ثم قال المعنى وارتفاع الحجر عنه كافتقاره من الجنون وكلام المصنف يوم تعين القاضي في صحة الاداء اى فيما إذا كانت المصلحة في الحرية وليس مراد افلواذاه المجنون له أو مستقل هو باخذ عتق لان قبض النجوم مستحق اه وفي شرح المنهج مثله لا امقالة اصل الروضة ومقالة الخادم (قوله) جاز للسيد فسخه اى بعد الحلول كما يدل عليه السياق رشيدى ومرآة عن المعنى والروض مع شرحه ما يصرح بذلك (قوله) فينتقض فسخه اى حكمه بانقاضه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على نقض القاضي عرش (قوله) ويعتق ويطالبه السيد بما اتفق عليه قبل نقض التعجيل لانه لم يتبرع عليه به وإنما اتفق عليه على انه عبده قال الاذرى وقيد الدارمى بما إذا اتفق عليه بأمر الحاكم وهو ظاهر بل تعين نعم ان علم ان له مالا فلا يطالبه بذلك قال الرافى ولو اقام المكاتب بعد ما افاق بينة انه كان قدادى التجو حكم بمقتضىه ولا رجوع للسيد عليه لانه لبس واتفق على علم بحريته فيجعل متبرعا فلو قال نسيت الاداء فهل يقبل ليرجع فيه وجها قال الاسنوى وغيره الصحيح منها عدم الرجوع ايضا معنى وروى مع شرحه قال الامام (الخ) ضعيف عرش عبارة سم قال الزركشى في الخادم وهذا مع مصادمه لا لاطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبدن وافر كلام الخادم المعنى ايضا كما رافنا (قوله) واستحساناه اعتراضية بين قال ومقوله (قوله) وان كان له مال (الخ) عدل لما قبله في الشارح ودخل في المتن لكنه لا ينسجم مع قوله وان وجد له مالا فتأمل (قوله) اى (الخ) اى السيد (قوله) وحيث يؤدى الى القاضي (الخ) شامل لصورة الاغنام (قوله) ولم يستقل (الخ) اى والحال عرش عبارة الرشيدى هذا قيد للبتن اى اما إذا استقل بالاخذ فانه يعتق لحصول القبض المستحق خلافا للامام والغزالي وهو مقيد بالمصلحة ايضا كما يعلم مما يأتى اه ومرآة عن المعنى وشرح المنهج ما يوافقها (قوله) وظهرت المصلحة (الخ) هو قيد ثان للبتن وانظر معنى قوله ولومن المحجور رشيدى ومر عن المعنى ما يعلم

في الروض (قوله) جاز للسيد الفسخ) ظاهره ولو بلاذن الحاكم لكن في شرح الروض التقييد باذن (قوله) فينتقض فسخه قال في الروض وطالبه السيد بما اتفق عليه اى ان اتفق بأمر الحاكم كما بينه شرحه لان علم بالماله وفي شرحه لذلك ما ينبغي مراجعته (قوله) قال الامام (الخ) قال الزركشى في الخادم وهذا مع مصادمه لا لاطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبدن (قوله) وحيث يؤدى الى القاضي (الخ) شامل لصورة الاغنام (قوله) ان وجد له مالا قال في الروض وشرحه وان لم يجد له القاضي ما لا يفسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ قتاله اه فظاهره انه لا يفسخ بغير اذن القاضي بخلاف ما تقدم فليراجع (قوله) ولم يستقل السيد بالاخذ قال في شرح المنهج وخرج برى باذنى ولم ياخذ السيد مالوا اخذه استقلا لافاته يعتق لحصول القبض المستحق اه (قوله) وظهرت المصلحة (الخ) قال الغزالي واستحسنه الشيخان قال لكنه قليل القمع مع قولنا ان للسيد إذا وجد ماله ان يستقل باخذه إلا ان يقال ان الحاكم يمتنع من الاخذ والحالة هذه اى فلا يستقل بالاخذ اه

جاز للسيد الفسخ فعودنا وتزعمه مؤتمه ما لم ين له مال يني فينتقض فسخه ويعتق قال الامام واستحساناه في يد السيد ولا معنى الفسخ كما لو غاب ماله ثم حضر وان كان له مال أتي الحاكم وأثبت عنده الكتابة وحلول النجم وطالب به وحلف بين الاستظهار على بقاء استحقيقه (و) حيثئذ (يؤدى) اليه (القاضى) من ماله (ان وجد له مالا) ولم يستقل السيد بالاخذ ولومن المحجور وظهرت المصلحة له فى العتق بان لم يضع به على المعتد لانه ينوب عنه لعدم اهليته بخلاف غائب له مال حاضر اما إذا لم تظهر المصلحة له فيه فلا يجوز للحاكم الاداء

عنه ولا السيد الاستقلال بالاخذ (ولا) تنسخ بجنون او اغماه (السيد) ولا بوته او الحجر عليه لازوماً من جهة (ويدفع) المكاتب النجوم (إلى وليه) لإذاجن او حجر عليه او وارثه إذ المات لانه قائم مقامه (ولا يعتق بالدفعة اليه) أى الجنون لعدم أعليته فيسرد المكاتب لبقائه بملكه نعم لا يصح منه لو تاف بده بقتله يره (١٣) بالدفعة له بل لولى تعجيزه إذ لم يبق يده شئ فان قال صرف فى العلق ان الجنون لا يوجب اليأس

وإن انفصل بالموت لأن ضرب المجنون كضرب العاقل بقياسه هنا الاعتداد بأخذ المجنون قلت ممنوع لأن المدار هنا على أخذك والمجنون ليس من اهله بخلاف نحو الضرب (ولو قتل) المكاتب (سببه) عمد (فلو ارثه قصاص فان عني على دية او قتل خطأ) أو شبهه عمد (أخذها) أى الوارث الدية (مماعه) وما سببه. إن لم يختر تعجيزه لأن السيد مع المكاتب فى المعاملة كاجنبي فكذلك الجنانية وقضية المتن وجوب الدية بالغة ما بلغت واعتمده البقنى ونقله عن الامور اطال فرد ما اقتضاه كلام الروضة واصلها من وجوب الاقل من قيمته وأرش الجنانية كالجنانية على اجنبى ويأتى الفرق بينهما على الاول (فان لم يكن فى يده شئ أصلاً أو بنى بالارش (فله) أى الوارث (تعجيزه فى الاصح) لانه يستفيد به رده إلى محض الرق وإذا رقى سقط الارش فلا يتبع به إذا عتق كمن ملك عبداً له عليه دين (أو قطع)

منه معنى ذلك القول (قوله) ولا للسيد الاستقلال (الخ) أى ولا يجوز للسيد الاستقلال بالاخذ حتى لو أخذ لم يعتق بذلك عرش (قوله) ويدفع المكاتب (الخ) أى وجوب ما عني (قوله) او وارثه إذ المات (سكت عن دفعه اليه) إذا اغنى على السيد ولا يبعد هنا الحاكم سم (قوله) أى المجنون) أى ومن معه (قوله) يده) أى السيد وقوله لتعجيزه أى المكاتب عرش (قوله) عمد) لولى قوله ولو قطع المكاتب فى المغنى إلا قوله ولو كان وجه ذكره إلى المتن وقوله إن لم يختر تعجيزه وقوله ويوجه إلى المتن وقوله فان اختار العفو وقوله ان كان السيد إلى المتن وإلى الفصل فى النجاة إلا قوله وكان وجهه إلى المتن وقوله ان كان السيد إلى المتن وقوله ولو قطع المكاتب إلى المتن وقوله على ما ذكره او قوله وما تصدق إلى ويحث (قول المتن) مماعه) أى حالاً أو مآلاً فدخل ما سببه سم (قول) إن لم يختر تعجيزه) لا ينبغي اشتراط دفعه وقوله وما سببه سم أى فيما إذا لم يقصمه الدية (قوله) لأن السيد (الخ) لتأويل المتن (قوله) فكذلك الجنانية) أى فى الجنانية نهاية وهى (قوله) وجوب الدية بالغة ما بلغت (الخ) وهو المعتبر نهاية عبارة المغنى وهذا هو الظاهر وجرى عليه شيخنا فى شرح منجه وعلى الخلاف ما لم يعقه السيد بعد الجنانية فان اعتقه بهداف يده وفاء وجب ارش الجنانية على المذهب المقطوع به اه (قوله) ويأتى الفرق (الخ) أى فى قوله وفارق ما مر (الخ) (قوله) على الاول) وهو قضية المتن (قوله) أو بنى بالارش) أى وكان ولم يقب بالارش ومغنى ونهاية (قوله) أو قطع المكاتب طرفه (الخ) وجنانيته على طرف ابن سيده كجنانيته على اجنبى وان قتله للسيد القصاص فان عني على مال او كان القتل غير عمد فكجنانيته على السيد مغنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض ما نه قال فى شرحه وكان يده غيره من يرثه سيده وهو واضح انتهى وقضية وجوب الارش هنا بالغاً ما بلغ كالسيد فالمراد بالاجنبى فى قوله الاتى ولو قتل اجنبياً من عدا السيد ومن يرثه السيد اه (قوله) فان اختار العفو فغفأ (الخ) كذا فى اصل الشارح رحمه الله تعالى ومقتضاه انه اى غفاه بنى للعاقول ولكن فى المغنى عني بضم العين بخطه اى عني المستحق انتهى ومقتضاه انه بنى للمفوعول والتعويل عليه اولى فى تصحيح المتن فانه صرح بان عنده نسخة بخط المصنف سيدهم (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) ينال سم عبارة المغنى وقوله وما سببه ليس هو فى الروضة ولم يذكره المصنف فى جنانيته على سيده قال ابن شعبة يحتاج إلى الفرق بينهما على ما فى الكتاب انتهى والظاهر انه لا فرق لكنه سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد ما سببه بما بقيت كتابته اه (قوله) اضاع حقها) لعله فيما إذا لم يكن فى يد المكاتب شئ او كان ولم يقب بالارش او وفى به ولم يقتدر المستحق على إثباته او قوله او احتاج الخ فيما إذا كان فى يد المكاتب ما بنى بالارش واقتدر المستحق على إثباته (قول المتن الاقل من قيمته الارش) فى إطلاق الارش على دية النفس تغليب فلا يطالب بالكثير مما ذكر ولا يفدى بنفسه إلا باذن سيده ويفدى نفسه بالاقل بلاذن ويستثنى من إطلاقه ما لو اعتقه السيد

وسكتا عن دفعه اليه إذا اغنى عليه ولا يبعد هنا الحاكم (قوله) ولو قتل سيده (الخ) قال فى الروض وان قتل ابن سيده فللسيد القصاص فان كان خطأ فكجنانيته على السيد قال فى شرحه وكان سيده غيره من يرثه سيده هو واضح اه وقضية وجوب الارش هنا بالغاً ما بلغ كالسيد فالمراد بالاجنبى فى قوله الاتى ولو قتل اجنبياً من عدا السيد من يرثه السيد (قوله) أخذها مماعه) أى حالاً أو مآلاً فدخل ما سببه بما قلناه (قوله) بالغة ما بلغت) أى وهو المعتبر من (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) يتناول (قوله) الاقل من قيمته والارش) قال فى الروض لا أكثر أى من قيمته بان زاد الارش عليها فلا يطالب به ولا يفدى نفسه به

المكاتب (طرفه) أى السيد (فاقتصاصه والدية كاسبق) فى قتله (ولو قتل) المكاتب (اجنبياً وقطعه) عمداً وجب القود فان اختار العفو (ففى على مال أو كان) ما فعله (خطأ) أو شبهه عمد (أخذها مماعه وما سببه) إلى حين عتقه وكان وجهه ذكره لهذا دون جنانيته على السيد ان السيد مالك تعجيزه عند العجز بنفسه من غير مراعاة قاض لم يكلف وارثه الصبر لا كسبا للمستقبل بخلاف الاجنبى فانه لو لم يتعلق بها لضاع حقه او احتاج إلى كلفة الرفع للقاضى (الاقل من قيمته والارش) لانه يملك تعجيز نفسه

فلا يبق الارض وتلقى سري قبته فلو لم الاول من قبته والاراض يرقق ما سرف جانيه (٤١٣) على سيدة بان حق السيد وتلقى بدمته

دون رقبته لانها ملكه
فلزم كل الارض بما فيه
كدين المعاملة بخلاف
جانيته على الاجنبى لئلا
تتملى برقبته فقط كما تقرر
(فان لم يكن معه شيء) قدر
الواجب (وسال المستحق)
وهو المحنى عليه او وارثه
(تعيظه عن الفاضى) قال
الفاضى او السيد وبحث
ابن الرفعة اخذا من
كلام التنبيه ومن ان يع
المروء فى الجناية لاحتجاج
الى فك الرهن انه لاحتجاج
هنا لتعجز بل يبتين بالبيع
انفساخ الكتابة اهو يوجه
اطلاقهم بان قضية
الاحتياط للعق التوقف
على التعجز والفرق بينه
وبين الرهن وانما يعجزه
فياحتجاج ليه فى الارض
فقط الا ان لا يتاى بيع
بعضه على الواجهة (وبيع
منه بقدر الارض) فقط ان
زادت قيمته عليه لانه
الواجب (فان بقى منه شيء
بقيت فيه الكتابة) فاذا دى
حصته من النجوم عتق ولا
سراية (وللسيد فداؤه)
باقل الامرين ويلزم
المستحق القبول لتشوف
الشارع للعق (وابقاؤه
مكتبا ولو اعقته بعد
الجناية و ابراه) عن النجوم
(عتق) لان كان السيد
موسرا فى مسئلة الاعاق
اخذان كلامهم فى اعتاق

بعد الجناية وفى بده فاما المنصوح الذى قطع به الجمهور له الارض الغاما بلغ معنى (قوله) فلا يبق الارض
الخ) اى ولا يجزها فلا يبق الخ (قوله) ما سرف جانيه: على سيدة) اى حيث رجعت فيها الدية بالغة
ما بذلت ع ش (قوله) تدر الواجب) عبارة المتن او كان لم يرد بم الواجب اه (قول المتن) رسال المستحق
اى لاراض الفاضى معنى وقوله بجريه اى وجري با ع ش وقوله الفاضى اى المستحل معنى (قوله) قال الفاضى
او السيد الخ) عبارة انها اية السيد كما قاله الفاضى وما يجزم ابن الرفعة الخ رديان لوجه الاختلاف اظاههم
ويوجهان قضية الاحتياط الخ (قوله) او السيد) اى فان امتنع من ذلك انما وبقي الحق بدمه المكاتب
وظاهره ايضا جريان ذلك ولو لم يجد المحنى عليه عنها ع ش (قوله) وبحث ابن الرفعة الخ) افره شرح
المنهج وقال المعنى وينبغي اعتماده اه (قوله) والفرق) معطوف على التوقف رشيدى وقوله بينه وبين
الرهن اى بما تقدم من ان العتق يحتاط له بخلاف الرهن ع ش (قوله) على الواجهة) واقفا لئلا يقول المعنى
عبارة الثانية رمة تفضى كلام المصنف انه بعد عن جميعه ثم يبيع منه بقدر الارض قال الزركشى والذى يفهمه
كلامه انه يعجز البعض ولهذا حكموا ببقاء الباقي على كتابته ولو كان يعجز الجميع لمبات ذلك لانفساخ
الكتابة فى جميعه فيحتاج الى تجديد عقد ويحتمل خلافه ويتفرع عدم التجديد للضرورة انتهى وما
افهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتاى ببيع بعضه فان لمبات لعدم راءب قال الزركشى فالفاس
يبع الجميع للضرورة وما فضل ياخذ السيد اه وفى ع ش عن سم على المنهج وفيه اى فى قول
الزركشى وما فضل ياخذ السيد نظر اه (قوله) ولان زادت الخ) اى او افكله معنى (قول المتن) بقيت فيه
الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة فى الباقي انه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج الى بيع بعضه
خاصة لكن قضية صدر كلامهم ان له ان يعجز الجميع ويوجه بانه تعجز مراعى حتى ولو تجزعه ثم ابراعن الارض بقى
كلامه كتابا انتهى وقول الشارح السابق ولانما يعجز الخ يوافق القضية الاولى سم (قوله) ولا سراية) اى
على سيدة معنى (قوله) باقل الامرين) من قيمته الارض معنى (قوله) لتشوف الشارح الخ) قضية انه لو
كان غير مكاتب وفداه السيد انه لا يلزمه القبول فليراجع رشيدى عبارة سم قضية انه لا يلزمه القبول
فى غير المكاتب وفيه نظر اه (قول المتن) ولو اعقته الخ) اى او قتله روض معنى وقوله او ابراه اى بعد
الجناية معنى (قوله) فى مسئلة الاعاق) اخرج مسئلة الابرأه فراجع سم اقول قضية التعليل الا ترى
عدم الفرق (قول المتن) ولزمه الغداه) اى له قال فى الروض وفداه من يعتق بعقته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاثره عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله ولان اقتضى كلامه خلافه انتهى اه سم
(قوله) بخلاف مالو عتق بالاداء الخ) اى فلا يلزم السيد فداؤه ولو جنى جانيات وعتق بالاداء فدى نفسه
او اعقته السيد برعا لزمه فداؤه معنى (قول المتن) ولو قتل المكاتب) بعد اختيار سيده الفداؤ لم السيد فداؤه
او قبله فلا شيء عليه وبطلت كتابته فى الحالين معنى (قوله) ولان لم يخلف وفاء) اى بالنجوم معنى (قوله)

الا باذن من سيده كتبره اه (قوله) بقيت فيه الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة
فى الباقي انه لا يعجز الجميع فاذا احتج الى بيع بعضه خاصة لكن قضية كلامهم ان له ان يعجز الجميع
ويوجه بانه تعجز مراعى حتى ولو تجزعه ثم يرى عن الارض بقى كلامه مكتبا اه وقول الشارح السابق ولانما
يعجز ما ع ش يوافق القضية الاولى (قوله) لتشوف الشارح الخ) قضية انه لا يلزمه القبول فى غير المكاتب وفيه
نظر (قوله) ايضا لتشوف الشارح الخ) اخرج مسئلة الابرأه فراجع سم (قوله) ولو اعقته بعد الجناية) اى
او قتله كافى الروض وقوله لزمه الفداؤ اى له قال فى الروض وفدى من يعتق بعقته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاثره عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وان اقتضى كلامه خلافه اه (قوله)
بخلاف مالو عتق بالاداء الخ) الجناية) اى فلا يلزم السيد فداؤه ويذى نفسه بالاقل ولانما يلزم السيد
فداؤه وان كان هو الفاضى للنجوم قال فى شرح الروض لانه يجز على قبولها فالحالة على المكاتب اولى اه

المعلن برقبته مال (ولو لمه الفداؤ) بالاقل لانه فوت رقبته بخلاف مالو عتق بالاداء بعد الجناية (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا)
لفوات محل الكتابة فلا يدايم تركه بحكم المال لا الارث ويلزم تعجزه ولان لم يخلف وفاء (رأبده اصاع على قاله) (ادامه) (الكافى) له

لقائه بملكه (والإ) بكائه (فالقيمة) لاهي الواجبة له عليه لانهاجانية على:نه فان قوله سيد له يلزمه الا الكفارة كما بأصله وحده فالعلم بما قدمه في بابها بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمه له ولو قطع المكاتب طرف آيه المملوك له قطع طرفه به ولم تراعه شبه المالك لان حرمة الا بوة أقوى منها (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف (٤١٤) لا تبرع فيه ولا خطر) كعامله بثمن مثل لان في ذلك تحصيلاً للعق المقصود (والا) بأن

والا يكافئه) أى أو كان اقتل غير عمد معنى ورشدى (قوله فان قتله الخ) أى المكاتب الذى لم يمن على أجنبى والافلى السيد فاداه كما مر عن الروض والمعنى (قوله الا الكفارة) أى ام الا لمن كان عامدا عشا وشرح المنهج (قوله في بابها) أى الكفارة (قوله فانه يضمه له) قال الجر جاني وليس لنا من لا يضمن شخصا ويضمن طرفه غيره والفرق بطلان الكفارة بتوهم بقائه مع قطع طرفه والارض من اكسا به معنى (قوله قطع طرفه به) قاله ابن الصباغ ثم قال ولا يعرف للشافعى مسئلة يقتص فيها من المالك الا هذه وحكي الروايتى هذافى البحر عن نص الام ثم قال وهو غريب اه والمذهب انه لا قصاص لشبهة المالك معنى وفى سم ماضيه بى ما لو قطعه خطأ وشبه عمد او قتله عمد او غيره وله لعله لاشيء اه (قوله ولم يراع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للحنى (قول المتن لا تبرع فيه) اى على غير السيد معنى (قول المتن ولا خطر) ينقش الطاء بخطه معنى (قوله كعامله) الى الفصل فى المعنى الا قوله من كل محسوب الى او خطر وقوله امتناع تكفيره الى ان ما تصدق وقوله الخبر بريرة وقوله ووطو وقوله وكان الولاء للسيد (قوله بثمن مثل) اى بعوض المثل معنى (قوله كالبيع نسبية الخ) أى والقرض معنى (قوله وإن أخذ رهنا وكفيل) لان الكفيل قد يفسد والرهن قد يتلف ويحكم الحاكم المرفوع اليه بسقوط الدين معنى (قوله على ما ذكره كراه هنا) وهو المعتبر ودان صحاح كتاب الرهن الجواز بالرهن او الكفيل معنى (قوله امتناع تكفيره بالمال) معتمد عشا (قوله وان ما تصدق الخ) عطف على امتناع تكفيره الخ (قوله ما يؤكل الخ) اى من نحو لحم وخبز معنى (قوله التبرع به) ظاهره كشرح المنهج ولأن كان له قيمة ظاهر فهو ظاهر حيث جرت العادة باهدامه مثله الا كل بل لوقيل بامتناع أخذ عوض عليه فى هذه الحالة لم يكن بعيدا عشا (قوله وبحت ان الخ) عبارة للمعنى واستثنى ما فيه خطرا ما الغالب فيه السلامة وبفعل الصلحة كنود بيع البهائم وقطع السلع منها والقصد الحماجة وخن الرقيق وقطع سلعته التى يقطعها خطر لكن يبقاها كثره لو اقترض واخذ قراض ودية بثواب معلوم وبيع ما يساوى مائة بمائة نقد او عشرة نسيت وشراء النسيت بثمن النقد ولا يرهن به ولا يسلم العوض قبل المعوض فى البيع والشراء لا يقبل هبة من تزلمه نفقته الا كسوبا كفايته فيستن قبوله ثم يتكاتب عليه ونفقته فى كسبه والفاضل للمكاتب فان مرض قريبه او عجز لزم المكاتب نفقته لانه من صلاح ملكه وان جنى بيع فيها ولا يفديه بخلاف عبده اه (قوله نحو قطع السلعة) عبارة النهاية قطع نحو السلعة اه (قوله ما الغالب فيه) اى فى القطع عشا (قوله لخبر بريرة) فيه انه قدم فى شرح ولا يصح بيع رقبته فى الجديدان شراعا نشئة لبريرة كان باذنها ورضاها فكان فسخا منها للمكاتب (قوله ما فيه تبرع الخ) اى ما تقدم وغيره معنى (قوله وخطر) الراو بمعنى او كما عبرها النهاية (قوله قبوله منه الخ) اى قبول السيد من العبد ما تبرع به العبد عليه عشا (قوله باداء ما عليه) اى بادائه للسيد دينه على مكاتبه الاخر (قوله كما يأتى) اى انفا عدم صحة العتق والكتابة واما عدم جواز الوطء فقد تقدم فى الفصل الاول خلافا لما يؤممه صنيعة (قول المتن من يعتق على سيده) اى من أصله او فرعه معنى (قوله فى صورته) اى صورة شراء البعض (قوله لما فى العتق) اى من عدم ملكه لاختيار عشا (قوله لانه تكاتب عليه) عبارة للمعنى لتضمنه العتق والزامة النفقة اه (قول المتن ولا يصح اعتاقه) اى ولو عن كفارة (تتمه) لا يصح ابراءه عن الديون ولا هبته بجانا ولا بشرط الثواب لان فى قدره اختلافا على

كان فيه تبرع كبيع بدون ممن مثل ونحوه من كل محسوب من الثلث لوقع فى مرض الموت او خطر كالبيع نسيت ولو باكثر من قيمته وإن أخذ رهنا وكفيل على ما ذكره هنا (فلا) يستقل به لان احكام الرق جارية عليه ونقل البلقينى عن النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه وان ما تصدق به عليه بما يؤكل ولا يباع عادة له التبرع بالخبر بريرة وبحت أن له نحو قطع السلعة بما الغالب فيه السلامة وإن كان فيه خطر (ويصح) ما فيه تبرع وخطر (باذن سيده فى الاظهر) لان المتع لانهما لحقه وكاذنه قبوله منه تبرعه عليه وعلى مكاتبه آخر باداء ما عليه نعم ليس له عتق ووطء وكتابة ولو باذنه كما يأتى (ولو اشترى) كل أو بعض (من يعتق على سيده صح) ولا يعتق على السيد لاستقلال المكاتب بالملك (فان عجز وصار لسيد عتق) عليه لدخوله فى ملكه ولا يسرى البعض فى صورته الى الباقي وإن اختار سيده

تعتق ما لم يرفى العتق (أو) اشترى من يعتق (عليه) لو كان حرا (لم يصح بلا إذن) من سيده لانه تكاتب عليه كما يأتى (و) شراؤه (القول باذن) منه (فيه القولان) فى تبرعاته أظهرهما الصحة (فان صح) الشراء (تكتاب عليه) فتيهه رقا وعتقا وليس له نحو بيعه (ولا يصح اعتاقه وكتابته) لقته (باذن) من سيده (على المذهب) لانهما الولاء وليس من أمه نعم لو اعتقه عن سيده وغيره باذنه صح

وكان الولاء للسيد (فصل) في بيان ما تفرق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة وما (٤١٥) توافق أو تبين فيه الفاسدة الصحيحة وتخالف

المكاتب وسيد أو وارثه وغير ذلك (الكتابة الفاسدة الشرط) فاسد كان شرطان كسبه بينهما أو تأخر عتقه عن الاداء (أو عوض) فاسد كان كاتبه على نحو خمر (أو أجل فاسد) كان يؤجل بمجهول أو يجعله نجما واحدا أو لغير ذلك كان يكتب بعض الرقيق (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب) لانه يمتد فيها بالاداء ايضا وهو إما يحصل بالتمكن من الاكتساب أو يخرجها الباطلة وهي ما اختل بعض اركانها كاختلال بعض شروط العاقدين السابقة وكالعقد بنحو دم وكفقد إيجاب أو قبول فبلى لعلو أو لافئ تعليق عتق ان وقعت بمن يصح تعليقه وكذا يفترقان في نحو الحج والعبارة والمخلع (و) في (اخذ أرض الجناية عليه) في (اخذاهما) ما وجب لها من (مهر) عقد صحيح عليها أو وطء (شبهة) لانهما في معنى الاكساب (وفي) انه يعتق بالاداء للسيد عند المحل بحكم التعليق لوجود الصفة ولكن المقصود بالكتابة العتق لم تاتر بالتعليق الفاسد ومن ثم لم يشاركه عقد فاسد في إقادة ملك أصلا

القول بين العلماء ولأن الثوب إنما يستقر بعد قبض الموهوب وفيه خطر ووصيته باطلة سواء أوصى بعين أو بثلك ماله لأن ملكه غير تام معنى (قوله) وكان الولاء للسيد ظاهره في صورتين سم عبارة الرشيدى أى في مستلته أو عبارة ع ش هو ظاهر فيما لو اعتقه عن سيده أما حيث اعتقه عن غيره فإذى يظهر أن الولاء للغير لأن غايته أنه ضمنية لغير السيد فبترع وهو جائز على الغير بأذن السيد اللهم إلا أن يقال المراد أن سيده أذن له أن يعتقه عن الغير من غير بهله فيكون ترعا محضا بالاعتاق عن غيره وليس يعا ولا بهه فإغوى وقوعه عن الغير ويقع عن السيد لانه لما كان الاعتاق من المكاتب وتعزرو وقوعه عنه لعدم أهليته للولاء صرف إلى سيده تنفيذاً للعتق ما أمكن اه

(فصل في بيان ما تفرق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة) (قوله في بيان) إلى قول المتن قلت في النهاية إلا قوله وله معاملته وقوله لا بالاداء لو كمل السيد قوله فإذا عتق بالاداء وقوله ما إذا عتق بالاداء إلى وما تخالف الصحيحة (قوله) وتخالف المكاتب (الخ) بالجر عطف على ما تفرق (الخ) (قوله) وغير ذلك) أى كيان ما توافق أو تبين فيه الفاسدة المعلق (قوله) أن كسبه (الخ) أى أو أن يبيعه كذا معنى (قول المتن في استقلاله (الخ) شامل لمكاتبه بعض الرقيق فليراجع سم عبارة البجيرى على المنهج ظاهره حتى في كتابة البعض والظاهر انه لا يستعمل إلا ببعض الكسب شيخنا اه (قوله) لانه يعتق إلى قول المتن فإن تجانساً للمعنى إلا قوله وله معاملته وقوله لا يمتعه من السفر وقوله في أنها تطل إلى المتن وقوله فيما إذا عتق بالاداء وقوله بعد تلفه (قوله) ايضا) أى كالصحيحة (قوله) وهو) أى الاداء (قوله) وخارجها) أى الفاسدة ع ش عبارة للمعنى (تنبيه) قوله فاسد يعود إلى الثلاث كما تقرر وأحرز به عن الشرط الصحيح كشرط العتق عند الاداء وبالفاسدة عن الباطلة وهي ما اختلت محتجتها باختلال ركن من أركانها تكون الصيغة معتلة بأن فقد الإيجاب والقبول أو أحد العاقدين مكرها أو صيا أو مجزئاً أو عقدت بغير مقصود كدم أو بما لا يتحمل فان حكمها الانعالم (قوله) لافئ تعليق (الخ) أى فلا تكون لعلو أو لبل يعتق معها الرقيق عند وجود الصفة ع ش (قوله) ان وقعت) أى الفاسدة (قوله) وكذا يفترقان) أى الفاسد والباطل معنى ورشيدى ع ش وقول سم أى الصحيح والفاسد لعله من تحريف الناسخ (قوله) وفي أخذ أرض الجناية (الخ) أى من اجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً في الفاسدة دون الصحيحة سم على المنهج اه ع ش (قوله) وفي اخذاهما) أى مكانة (قوله) عند المحل) بكس الحاء متعلق بالاداء (قوله) لم ياتر) أى عقد الكتابة (قوله) بالتعليق (الفاسد) أى الذى تضمنها الكتابة الفاسدة يعنى لو علق بإعطاء نجم واحد مثلاً فسدت ومع ذلك إذا دفع المعلق عليه عتق ع ش (قوله) ومن ثم) أى لاجل عدم التاثر بذلك (قوله) لم يشاركه) أى عقد الكتابة الفاسد عبارة المعنى وليس عقد فاسد يملك به الا هذا فقول ع ش أى العقد الصحيح سبق قل (قوله) وله) مبتدأ خبره ككسبه (قوله) يبعه) أى ونحوه مما يرزى الملك (قوله) ان نفقته (الخ) عبارة شرح المنهج عطف على استقلاله (الخ) وفى انه تسقط نفقته عن سيده اه أى بخلاف فطرته فانها على السيد سم عبارة المعنى وقضية كلام المصنف ان الفاسدة كالصحيحة فيأذكره فقط وليس مراد بل كالصحيحة في ان نفقته تسقط عن السيد اذا استقل بالكسب بخلاف الفطرة كما سيأتى اه (قوله) كقطرته) أى المكاتب فان الفطرة تلزم في الفاسدة دون

نسبته وشرام النسبته بمن النقد قال في شرحه قال في الاصل ولا يبرهن به لأن الرهن قد يتلف فان كان بمن النسبته فقال البنوى تبعاً للقاضى لم يجز بلاذن لانه تبرع وقال الرويانى في جمع الجوامع يجوز اذا غاب فيه قال الأذرى وهو المذهب المنصوص وعليه جرى العراقيون وغيرهم وما ذكره البنوى وجه شاذ للقاضى تبعه عليه اه (قوله) وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين

(فصل الكتابة الفاسدة لشرط (الخ) (قوله) في استقلاله) شامل لمكاتبه بعض الرقيق فليراجع (قوله) وكذا يفترقان) أى الصحيح والفاسد (قوله) ان نفقته على السيد) عبارة شرح المنهج عطف على

(و) في انه (يقبّه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولده من أمته ككسبه لكن لا يجوز له يبعه لانه تنكاتب عليه ويعتق اذا عتق وكذا ولد المكاتب ككتابة فاسدة وقضية كلاهما ان نفقته على السيد كقطرته لكن قال الامام والنزلى

تسقط عنه جزم به غير محموله معاملة (وكان تعليق) بصفة (في انه لا يعتق ابراهم) عن الجزم لا بادام. ان الفير عنه تبرع او وكالة لا بالادام
 تركيل السيد لزمدر حصول الصفة واجرا (١٦٤) في الصحيحة لان المقلب فيها الماوضو الادامو الابرار فيها واحد (و) في ان كتابته (تبطل

عوت سیده) قبل الادام
 لجوازها من الجانبين ولعدم
 حصول المعلق عليه ولا
 يمتنع بالادام للوارث
 بخلاف الصحيحة نعم ان قال
 ان ادبت لي اولوارث لم
 تبطل (و) في انه (يصح)
 نحو يعمه وجهه واعتاقه
 عن الكهانة (و) الوصية
 برقبته (و) وان ظن صحة
 الكتابة لان العبرة بما في
 نفس الامر (و) في انه (لا
 يصرف اليه سهم المكاتبين)
 لانها جائزة من الجانبين
 فالادام فيها غير موقوف به
 وفي انه يمتنع من السفرو ولا
 يطؤها ولا يمتنع بتعجيل
 النجوم وبما تقرّر علم ان
 في كل من الصحيحة والفاسدة
 عقده معاوضتان المقلب
 في الصحيحة معنى المعاوضة
 في الفاسدة معنى التعليق
 (وتخالفهما) اى الفاسدة
 الصحيحة والتعليق (في ان)
 للسيد فسحها) بالفعل
 كالباع والقول كابطالها
 فلا يعتق بادام بعد الفسخ
 لان تعليقها في ضمن
 معاوضته لم يسلم فيها العوض
 كباقي فلم تلزمه واطلاق
 الفسخ فيها فيه تجوز لانه
 انما يكون في صحيح وقيد
 بالسيد لانه يمتنع عليه
 الفسخ في الصحيحة كما قدمه
 وكذا في التعليق واما العبد
 فتجوز له الفسخ في الصحيحة

الصحيحة ع ش (قوله) تسقط عنه اى مالم يتجنى اية اى الى اتفاق بان عجز عن الكسب واما فطرته فلا
 تسقط عن السيد في القاعد؛ وتسقط عنه الصحيحة سم على المنهج (قوله) له معاملة (خلافاً للزيادة
 والمغنى عبارة سم عبارة الروض ولا يامل سببه اه قال في شرحه اه اما نقله الاصل عن تهذيب
 البغوى ثم قال وله اقوى ونقل قبله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابة صحيحة
 كلام البغوى فرايته انما ذكر ذلك تفرعاً على ضربين الى ان قال لا فوى قول الامام والغزالي انتهى اه
 (قوله) لزمدر حصول الصفة اى حيث كانت الصيغة اذا ادبته فانت حر ع ش وهي ادماى الصفة ادام
 النجم من المكاتب للسيد (قوله) واجرا اى ما ذكر من الابرار ادماى الغرير وهل يجب على السيد القبول فيها
 لو تبرع عنه الغرير ولا فيه نظر والافرب سمه يقدمه للبدان اراد التبرع عليه ع ش ويظهر جريان
 مثله في قول المتن في انه لا يعتق ابرامو ما زاده الشارح هناك كآمرت الاشارة اليه عن ع ش (قوله) وفي ان
 كنه (بته) الاولى ابدال الضمير بال (واعتاقه) بالرغبر رشيدى (قول المتن ولا يصرف اليه سهم المكاتبين)
 فلو اخذ من سهم المكاتبين ولم يعلم بفساد كتابته دفعه للسيد علم فسادها استرد منه ما دفعه على ما اقتضاه
 شرح الروض ع ش وظاهر ان عدم العلم بالفساد ليس بقيد (قوله) وفي انه يمتنع من السفر اى بخلافه
 في الصحيحة فانه جائز بلاذن مالم يحل النجم شرح الروض اه سم (قوله) ويطؤها) وفاقا للشيخ الاسلام
 والمغنى وخلافاً للزيادة (قوله) ويطؤها) عبارة النهاية ولا يطرؤها وكذا كان في اصل الشارح رحمته تعالى
 ثم كسحت لا وهو متعين فان اثباته اسبق قلم سيد عر عبارة الرشيدى قوله ولا يطرؤها الصواب حذف لاه
 ولعل سم لم يطلع على الكسوط وكذا كتب ما نصه قوله ولا يطرؤها عبارة شرح المنهج وجواز وطه الامة
 اى بخلاف الصحيحة وعبارة شرح الارشاد للشارح وطه لا فلا حجب ولا تعزير ولا امر انتهت فليتأمل
 عبارة هنا اه (قول المتن ان السيد فسحها) اى بالقضى وبفسه ولا يطلما القاضى بغير اذن السيد معنى (قوله)
 بادام بعد الفسخ) اى بخلاف التعليق فانه لا يبطل بالفسخ لما مر من ان التعليق لا يبطل بالقول فاذا ادى
 بعد فسح يسخ السيد عتق لثبات التعليق ع ش (قوله) لان تعليقها (الخ) لا يظهر تفرع به عبارة المغنى
 وشرح المنهج بالفعل كالباع والقول كابطال كتابته اه لم يسلم له العوض حتى لو ادى المكاتب المسمى
 بعد فسحها لم يعتق لان كان تعليقاً فغير في ضمن معاوضة فاذا ارتفعت المعاوضة ارتفع ما نصضه من
 التعليق اه وهي ظاهرة التفرع ب (قوله) لم يسلم فيها) قدمه المغنى وشرح المنهج على التفرع وجعل اد
 قيد الدين كما مر ان (قوله) كباقي اى في مسألة التحالف (قوله) فلم تلزم اى الفاسدة (قوله) فيه تجوز (الخ)
 وكان الاولى للمصنف ان يعبر بالابطال كما عبر به الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى (قوله) فيه تجوز) لكن
 لما كان للفاسدة ثمرات تترتب عليها كالصحيحة عبر بالفسخ تنبيهاً على ان له ابطال تلك العلقه ع ش (قوله)
 والحجر عليه بسفه) اى بخلاف الصحيحة فانها لا تبطل بالحجر على السيد بسفه وبدفع العوض الى وليه كما تقدم
 ع ش (قوله) فيما اذا عتق (الخ) سياى محترز (قوله) والاى بان تلف (قوله) وقيمتها (الخ) هل العبرة في القيمة
 بوقت التلف او قبض او اقضى فيه نظر وقياس المقبوض بالشر الفاسد ان يكون مضموناً بقضى

في استقلاله (الخ) وفي انه تمسقط نفقة عن سيده اى بخلاف فطرته فانها على السيد اه (قوله) تسقط عنه اى
 مالم يتجنى ش م (قوله) وله معاملة) عبارة الروض ولا يعامل سيده اه قال في شرحه هذا ما نقله الاصل
 عن تهذيب البغوى ثم قال وله اقوى ونقل قبله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابة صحيحة
 وقد راجدت كلام البغوى فرايته انما ذكر ذلك تفرعاً على ضربين الى ان قال لا فوى قول الامام
 والغزالي (قوله) وفي انه يمتنع من السفر اى بخلافه في الصحيحة فانه جائز بلاذن مالم يحل النجم شرح
 الروض (قوله) ولا يطرؤها (الخ) عبارة شرح المنهج وجواز وطه الامة اى بخلافه في الصحيحة وعبارة شرح

والفاسدة دون التعليق (و) في ان تبطل بنحو اغما السيد والحجر عليه بغيره كباقي لافلس بخلاف نحو اغما العبد والحجر
 عليه وفي انه لا يملك ما يآخذ له لفساد العقد (بل يرجع) فيما اذا عتق بالادام (المكاتب به) اى بغيره (ان) بقى والا فبمثله في المثل وقيمته

في المقوم ان (كان مقوما)
يعني له قيمة كما باهه فليس
المراد قسم المثل اما مالا
قيمة له كخمر فلا يرجع
بعد تلفه على سيده بشئ نعم
بحث شارح ان له اخذ
محترم غير مقوم كجد مية
لم يدبغ (وهو) اى السيد
يرجع (عليه) اى المكاتب
(بقية) لان فيها معنى
المعاوضة وقد تلف المعقود
عليه بالتلف اذ لا يمكن رده
فهو كتلف مبيع فاسد في
يد المشتري يرجع على
البائع بما ادى ويرجع
البائع عليه بالقيمة وتعتبر
القيمة هنا (يوم العقد)
لانه يوم التلف ولو كاتب
كافر كافر على فاسد مقصود
كخمر وقبض في الكفر
فلا تراجع كالمعامل في
نكاح المشرک (فان تجانسا)
اى ما يرجع به العبد وما
يستحقه السيد عليه بان
كانا دينين فدين وانفقا
جنسا ونوعا وصفا واستقراوا
وحلوا (فاقول التفاضل)

الآية (ويرجع صاحب
الفضل به) ان فضل شئ لانه
حقه اما ما اعتق لا باداه بان
اعتقه السيد لا عن الكتابة
ولو عن كفارة ومثل ذلك
لو باعه أو وهبه أو هته أو
أوصى رقبته ولم يقيد بعجزه
فانه يصح ويكون فسخا لها
فلا يتبعه كسب ولا ولو بما
تخالف الصخصة فيه انه

القيم عش (قوله ان كان مقوما) قيدى كل من مستثنى الرجوع بالعين والعبد والشيدى (قوله) يعنى
له قيمة اى يشمل المثل عش (قوله بعد تلفه) وكذا اذا كان باقيا هو غير محترم كفى شرح المنهج
رشيدى اى وفى المثل كما باتى (قوله ان له اخذ محترم الخ) اى مادام باقيا نهاية عبارة المغنى وشرح
المنهج واحترز بذلك عملا قيمة له كخمر فان العتق لا يرجع على السيد بشئ الا ان كان محترما كجد
ميتة لم يدبغ وكان باقيا فانه يرجع به فان كان تالفا فلا رجوع له بشئ اهـ ويظهر بذلك انه لا ينسجم
قوله نعم الخ مع قوله بعد تلفه فكان ينبغي حذفه كفى المغنى (قوله كجد مية الخ) اى بان كاتبه على جلود
ميتة فهي فاسدة وتصويره بالحیوان كفى سم حيث قال كان صورة المسئلة لو كان الماخوذ حيوانا
فات فله اخذ جلده اهـ الظاهر انه غير صحيح لانه يتلفه في يده تلزمه قيمة الحيوان وحيث لم يتلف
يجب رده عش (قوله لم يدبغ) قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كذا كره اى شرح المنهج والا
فاليدوخ يرجع به ان بقى وبدله ان تلف شيئا اهـ يجزى (قول المتن بقيته) اى المكاتب (قوله)
فاسدا اى بيما فاسدا مغنى (قوله) وتعتبر القيمة هنا الخ) ينبغي من نقد البدل الغالب سم (قوله) ولو
كاتب الخ) عبارة المغنى ولو كاتب كافر اى كذا على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا
تراجع ولو اسلموا ترافعا ليقابل القبض باطلا ما هو الا لا للقبض بعد ذلك او بعد قبض البعض فكذلك
فلو قبض الباقي بعد الاسلام وقبل ابطالها عتق ورجع السيد عليه بقيته او قبض الجميع بعد الاسلام ثم
ترافعا ليقا فكذا لا رجوع له على السيد بشئ ولا لخمر ونحوه اما المرتدان اى كالمسلمين اهـ (قوله كافر)
اى أو كافر فلو قال كافر اى واضح عش (قول المتن فان تجانسا) اى فان تلف ما اخذه السيد من الرقيق
واراد كل الرجوع على الاخر وتجانسا اى واجبا السيد والعبد اهـ مغنى (قوله واستقرار الخ) انظر
مامعنى اشتراط الحلول والاستقرار هنا مع ان ما نحن فيه لا يكون فيه الدثنان الاحالين مستقرين لان ما على
السيد بدل متلف وما على العبد بدل رقبته التى حكمنا بمقتضى رشيدى وفى عش بعد ذكر مثله زيادة
تفصيل عن سم مانصه وقد يجب بان هذه شروط لتفاضل لا بقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان
ذلك هو الظاهر من العبارة اهـ ولكن باتى ان الاصح ان التفاضل لا يصير الا في الحالين بخلاف ما اوجله
من طرف او طرفين لان ادى الى العتق فالاولى اسقاط قيد الحلول والاستقرار هنا (قول المتن ويرجع
صاحب الفضل) اى الذى دينه او ادعى دين الاخر به اى بالتفاضل مغنى (قوله لانه الكتابة) كان
نجز عتقه عش (قوله ولم يقيد بعجزه) اى اما اذا قيد بعجزه فلا يكون فسخا كما هو ظاهر حتى اذا ادى قبل
التعجز عتق سم (قوله) وبما تخالف الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف وتخالفا الخ كفى المغنى
ثم المناسب لقوله الا فى صور الخ ان يقول هنا وتخالفا الصحيحة ايضا فى الخ (قوله) ولا يمنع رجوع
الاصل) فاذا كاتب عبدا وهب له اصله كتابة فاسدة بعد قبضه باذنه كان للاصل الرجوع ويكون فسخا

الارشاد للشارح وطنا فلاحد به لا تعز ولا مبر اهـ فليتأمل عبارة هنا (قوله كجد ميتة لم يدبغ)
كان صورة المسئلة لو كان الماخوذ حيوانا فان قلت الله اخذ جلده وقد يقال لا حاجة لذلك لانه لا مانع من ان
صورتها انه كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة كالمالكه على خروجه بان الحاجة لذلك حتى لا يتصور
رجوع بعد التلف (قوله) وتعتبر القيمة هنا يوم العتق) ينبغي من نقد البدل الغالب (قوله وحلولا) قد
يقال لا حاجة الى اشتراط اتفاقهما في الحلول اذ لا يكونان الاحالين ولا يتصور اختلافهما فيه اذ القيمة
المستحقة للسيد لا تكون الا حاقا وما يرجع به المكاتب ان كان عين ما دفعه فهو عين لا دين فلا يوصف بحلول
ولا تاجيل وان كان بدله فلا يكون الاحالا وكذا يقال في قوله واستقرار الا يتصور اختلافهما فيه ويمكن ان
يجاب بان هذه شروط لتفاضل لا بقيد كونه متعلقا بالسيد العبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة وهذا
علم من تفسير التجانس بما ذكره ان ليس المراد به مجرد الاتفاق في الجنس بل المراد به التماثل الصادق بجميع
ما ذكر (قوله وحلولا) عبارة شرح المنهج وحلول واصل وكذا مبر (قوله ولم يقيد بعجزه) اى اما اذا

ولأحرم النظر على السيد ولا توجب (٤١٨) عليه مهر أو بوطنه ولو في صر أو أخرى تبليغ ستين صورة (قلت أصبح أقوال التقاص سقوط

أحد الدينين بالآخر) أى يقدره منه أن اتفاقاً في جميع ماض و كانا قددين (بلا رضا) من صاحبها أو من أحدهما لأن طلب أحدهما الآخر بمثل ماله عليه عبث وهذا فيه شبه بيع تقدير أو النبي عن بيع الدين بالدين أما بخصوص بغير ذلك لانه يغتفر في التقديرى مالا يغتفر في غيرهما ما علق بيع الدين لغير من عليه (والثاني) انما يسقط (برضاها) لانه يشبه الحوالة (الثالث) يسقط (برضا أحدهما) لأن للمدين أن يؤدي من حيث شاء (والرابع) لا يسقط (وان تراضيا (راثة اعلم) لانه يشبه بيع الدين بالدين اما إذا اختلفا جنسا أو غيره مامر فلا تقاص كالأو كانا غير قددين وهما مقومان مطلقا أو مثليان لأن حصل به عتق لشرف الشارع اليه امانو اتفاقا اجلا في وجه رحمة الامام وتبعه انبليقي واستشهد له بنص الامام في آخر المنع ١٠ رجحه البغوي كالقاضي ١٠ وافضاه كلام الشرح الصغير لانتفاء الخطابية ولأن اجل أحدهما قد يحمل بموته قبل الآخر ولو تراضيا يجعل الحال قصاصا عن المجل لم يجز كرجاء وحمل على ما إذا لم يحصل به عتق والاجاز كما أفاده كلام الامام وقياسه تقييد الوجهين المذكورين بذلك أيضا (فان فسخها السيد) او

مغنى أى بخلاف ما عليه إذا كان به كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه **(قوله)** ولا يحرم أى عقد الكتابة الفاسدة النظر إلى المكتوبة **(قوله)** وفي صور الخ منها صحة اعتناؤه في الكفارة ومنها عدم وجوب الارش على سيده إذا جنى عليه ومنها أن للسيد منع الزوج من تسليها انار كالفقره ومنها ان له منعه من صوم الكفارة إذا حلف بغير ذنبه وكان يضعفه الصوم ومنها انه لا تقطع زكاة التجارة فيه فيخرج عن زكاتها لتمكنه من التصرف فيه ومنها ان له منعه من الاحرام وتحليله إذا حرم بغير اذنه وله ان يتحلل ومنها عدم وجوب الاستبراء إذا عادت اليه ومنها ان الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من الثلث لاخذ السيد القيمة عن رقبته بل هي من راس المال ومنها ما اذا زوجه بعد له بمجب المهر ومنها وجوب الفطارة ومنها ملكه للغير فان الصحيحة تخالف الفاسدة في ذلك كما وقد اوصى الى العرائق في نكته الصور المخالفة إلى نحو ستين صورة ما ذكر منها فيه كغاية لا والى الالباب ومن اراد الزيادة على ذلك فليراجع النكحت مغنى **(قوله)** تبليغ الخ أى جميع صور المخالفة لا الصور الاخرى فقط لما مر عن المغنى ولعله ان النكاح وفي غير ذلك بل او صلها بعضهم إلى ستين صورة اه **(قوله)** أى يقدره إلى قوله امانو اتفاقا اجلا في النهاية **(قوله)** وما علقه في بيع الدين لغير من عليه أى هذا ليس كذلك مع ان بيع الدين لغير من هو عليه صحيح كما مر عن الروضة مغنى **(قوله)** لانه يشبه الحوالة أى لانه ابدال ما في ذمة فاشبه الحوالة لا بدقياها من رضا المحلل والمحال مغنى **(قوله)** لان للدين الخ أى وكل منهما دين رشيدى **(قوله)** لانه يشبه بيع الدين إلى قول المتن ثم ان يمكن في المغنى إلا قوله ويجه إلى المتن وقوله ارادهم إلى المتن **(قوله)** مطلقا أى حصل به عتق او لا **(قوله)** امانو اتفاقا اجلا الخ هذا بالنظر لغير مسئلة الكتابة سم **(قوله)** وفي آخر المنع الخ وهو المعتمد مغنى **(قوله)** ولو تراضيا الخ أى فيما إذا اختلف الدينان حولا ولا اجلا **(قوله)** قصاصا أى عوضا **(قوله)** وقياسه تقييد الوجهين الخ والحاصل أن التقاص انما يكون في التقدين فقط بشرط ان يتحد اجسا وصفة من صحة وتسكرو وحلول واجل إلا إذا كان يؤدي إلى العتق ويشترط ايضا كالوقال الاستنوم ان يكون الدينان مستقرين فان كانا سائدين فلا تقاص وإن تراضيا لا امتناع الاعتياض عنهما قال القاضي الماوردى ونص عليه الشافعي واذمعتنا التقاص في الدينين وهما نقدان من جنسين كدراهم ودنانير فاطر يق في وصول كل منهما إلى حقه من غير اخذ من الجانبين ان ياخذ أحدهما ماعلى الآخر ثم يجعل الماخوذان شاء عوضا عما عليه ويرده اليه لان العوض عن الدراهم والدنانير جائز ولا حاجة حينئذ إلى قبض العوض الآخر اوها عرضان من جنسين فليقبض كل منهما ماله على الآخر فان قبض واحد منهما لم يجز رد عوضا عن الآخر لانه بيع عرض قبل القبض وهو منتهى لان استحق ذلك العوض بقرض او اتلاف وان كان أحدهما عرضا والاخر نقدا وقبض العوض مستحقه جاز له رد عوضا عن النقد المستحق عليه ان لم يكن دين سلم لان قبض التقدمة مستحقه فلا يجز له رد عوضا عن العرض المستحق عليه لان استحق العرض في قرض ونحوه من اتلاف او كان شمنا وإذا امتنع التقاص وامتنع كل من المتدينين من الدائن بالتسليم لما عليه حبسا حتى يسلم قال الاذرى وقضيته ان السيد والمكاتب يحسبان إذا امتنع من التسليم وهو ما بذله ولهم ان الكتابة جائزة من جهة العبد وله ترك الاداء وان قدر عليه واجبه انما يباذلهما ذكروا لم يمتنع من تعجز المالك ان امانو امتناعه مع امتناعهما مامر فلا وعليه يحمل كلامهم مغنى وروض مع رجه **(قوله)** تقييد الوجهين الاولى تقييد الوجه الثاني كافي المغنى (قول المتن فان فسختها) أى الفاسدة مغنى وسم عن السكيز وفي عرش بعد ذكر ذلك عن المحلى ما نصه ومثالا الصحيحة إذا ساغ للسيد فسختها بان يعجز المكاتب نفسه او امتنع أو غاب على مامر ولعله انما قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب اه **(قوله)**

قيد بعجزه فلا يكون فسختها كما هو ظاهر حتى إذا أدى قبل العجز عتق **(قوله)** لان للدين الخ فهم منه ان ذلك الاخذ هو المدين **(قوله)** امانو اتفاقا اجلا هذا بالنظر لغير مسئلة الكتابة **(قوله)** فان فسختها السيد قال في

عتق والاجاز كما أفاده كلام الامام وقياسه تقييد الوجهين المذكورين بذلك أيضا (فان فسختها السيد) او

والعبد (فليس هو) ندبا احتياطا لئلا يتجاهد (ولو ادى) المسكاتب (المال فقال السيد) له (كنت لمسخت) قبل ان تؤدى (فانكره) العبد
 اى اصل الفسخ او كونه قبل الاداء (صدق العبد يمينه) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد فلزم منه البينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاصلة
 بينون السيد واغناؤه الحجر عليه) بالسفه (لا يجوز العبد) لان الحظ له فاذا افاق وادى المسمى عتق وثبت التراجع (ولو ادعى كسبا فانكره)
 (سيده او ارته صدقا) اى كل منهما باليمين لان الاصل عدمها (وحلف الوارث على نفى العلم) والسيد على البت كما علم بما مروى لادعائها السيد
 وانكر العبد جعل انكاره تعجيزا منه لنفسه نعم ان اعترف السيد مع ذلك باءا للمال عتق باقراره وتجه ان عمل ما ذكر في الانكار ان تعمد
 من غير عذر (ولو اختلفا في قدر النجوم) اى الاوقات او ما يؤدى كل نجم (اراد (١٩٤) بما يماثل الجنس والنوع والصفة

وقدر الاجل رابنة او لكل منهما بيعة (تحالف)
 كما مر في البيع نعم ان كان
 خلافهما يؤدى لفسادها
 كان اختلافهما وقعت على
 نجم واحد او اكثر صدقه
 مدعى الصحة يمينه نظير
 ما مر ثم (ثم) بعد التحالف
 ان لم يكن السيد (قبض ما
 يدعيه لم تنفسخ الكتابة في
 الاصح) قياسا على البيع (بل
 ان لم يتفق) على شيء (فسخ
 القاضى) الكتابة لهما
 لانه يحتاج لنظر واجتهاد
 كالفسخ بالعتق وفارق ما مر
 في نحو البيع لانه منصوص
 عليه فاندفعت كما قاله الزركشى
 تسوية الاستوى وغيره
 بين ما هنا والبيع (وان كان)
 السيد (قبضه) اى ما ادعاه
 بتمامه (وقال المسكاتب
 بعض المقبوض) لم يقع به
 الكتابة وانما هو (ودعية)
 اودعته اياه ولم ادفعه عن
 جهة الكتابة (عتق)

او العبد الى الكتاب في النهاية الا قوله لهما الى المتن (قول المتن فقال السيد) اى بعد ذلك معنى (قول
 المتن وانما غناؤه من زيادته على المحرر ولو اقتصر عليه لفهم الجنون بالاولى نهاية ومعنى (قوله بالسفه) اما
 الفس لا يطل به الفاسدة بل يباع بالدين فاذا بيع بطلت معنى (قول المتن لا يجوز العبد) اى واغناؤه
 والحجر عليه كما قدمه (قول المتن صدقا) الاولى ان يقول صدق المتكسر لان العطف باو يقتضى افراد الضمير
 معنى (قوله فاذا افاق الخ) قضيته انه ليس للقاضى ان يؤدى من ماله ان وجد له مالا او تقدم في الصحيحة انه
 يؤدى ذلك ان اراد له مصلحة في ذلك قال في شرح الروض لان المخلط هنا التعليق والصفة المعلق عليها وهى
 الاداء من العبد ولم توجد انتهى اه عش (قوله جعل انكاره تعجيزا الخ) اى لم يتمكن السيد من الفسخ
 الذى كان متمتعا عليه ولا يفسخ بنفسه تعجيزا لما مر من ان المسكاتب اذا عجز نفسه تعجيزا بين الصبر
 والفسخ ومن ثم عبر هنا بقوله جعل انكاره تعجيزا ولم يقل فسحا عش اقول قضية قول شرح المنهج
 والمغنى صار قنا وجعل انكاره تعجيزا عدم الاحتياج الى فسخ السيد فليراجع (قوله ان تعمد من غير
 عذر) وقيل دعوى العبد اياه ان قامت عليه قرينة عش (قوله ما يؤدى كل نجم) اى فى كل نجم معنى
 (قوله وقدر الاجل) كان قال المسكاتب هو عشرة اشهر وقال السيد ثمانية كذا في البيهقي على المنهج جرد
 عليه انه يقضى عنه قول الشارع اى الاوقات الا ان يكون ذكره نظر للتفسير الثانى للنجوم (قوله خلاهما)
 اى اختلاف السيد والمسكاتب (قوله تسوية الاستوى الخ) اعتمدها النهاية والمغنى (قوله بين ما هنا
 والبيع) فيفسحان هما او احدهما والحاكم نهاية ومعنى (قوله اى ما ادعاه بتمامه) الى الكتاب في المغنى الا
 قوله لم تقع الى المتن وقوله لو كان رأت المتن وقوله الذى قطع به الاصحاب وقوله كما لو كاتب الى لكن لا سراية
 وقوله كما لو وصى الى المتن وقوله كما لو قال الى وخرج (قول المتن بعض المقبوض) وهو الزائد على ما عرفت
 به في العقد معنى وشرح المنهج (قوله لم تقع به الكتابة) اراد به اصلاح المتن لتأمل رشيدى (قوله على
 التقديرى) اى كون البعض ودعية او من النجم (قوله او قيمته من جنس الخ) يقضى ان قيمته قد لا تكون
 من جنس قيمة العبد وصفتها مع ان الظاهر ان كلا منهما من غالب نقد البلد سم عبارة المغنى وقد يتقاصان
 بان يؤدى الحال الى ذلك بتلف المؤدى وتوجد شروط التقاص السابقة اه (قوله بسفه) اى وفلس معنى
 عبارة عش قيده اى بقوله بسفه اخذ من قوله ان عرف الخ اه (قوله طرا) اى اما اذا كان مقارنا للبلوغ
 فلم يحتاج لقوله ان عرف سبق ما ادعاه معنى (حاشا) لا يوجب الاصول كما لا يفي عبارة غير رشيدى اى كالغنى
 وشيخ الاسلام (قوله ثم ادعى ذلك) اى فقال كنت محجورا على او مجنونا يرمي زوجتها معنى (لان الحق
 تعلق بذاك) وهو الزوجة ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صبي او مجنونا لم يقبل وان امكن

الكسز اى الفاسدة (قوله تسوية الاستوى الخ) المعتمد التسوية المذكورة عش مر (قوله بعض المقبوض)
 قال في شرح المنهج هو الزائد على ما عرفت به في العقد (قوله من جنس قيمة العبد الخ) يقضى ان قيمته

لا تافا على وقبر العتق على التقديرين (ویر جمع هو) اى العبد (ما ادى) جمعه (ویر جمع) السيد بقبضته اى العبد لانه لا يمكن رد العتق
 (وقد يتقاصان) ان وجدت شروط التقاص السابقة بان تلف المؤدى وكان هو او قيمته من جنس قيمة العبد وصفتها (ولو قال كاتبك وانا
 مجنون او محجور على بسفه طرا فانكر العبد) وقال بل كنت عاقلا (صدق السيد) يمينه كما باص له (ان عرف سبق ما ادعاه)
 لان الاصل بقاؤه مقفيا جانبا من ثم صدق مع كونه يدعى الفساد على خلاف القاعدة وانما يرصد من زوج بنته ثم ادعى ذلك وان عهد له
 لان الحق تعلق بذاك بخلافه متنا (الا) يعرف ذلك (فالعبد) هو المصدق يمينه لان الاصل ما ادعاه (ولو قال) السيد وضعت ذلك النجم الاول
 او قال وضعت (البعض فقال) المسكاتب (بل) وضعت (الاخر اكل صدق السيد) يمينه لانه اعرف بارادته ولم يعللها بالصورة ان النجمين

اختلفا قدرا والام يكن للاخلاف تأدية (ولو مات عن ابين وعبد فقال) لمأوهما كاملان (كاتبني ابركا فان انكرا) ذلك (صدقا) يمينهما على نقي علمهما بكتابة الاب وهذا علم من قوله انفا او وارثه وعاده ليرتب عليه قوله (وان صدقا) او قامت بذلك بينة (فكتاب) عملا بقولهما والبيئة (فان اعتق احدهما (٤٢٠) نصيبه) او ابراع من نصيبه من النجوم (فالاصح) انه (لا يعتق) لعدم تمام ملكة (بل يوقف فان

ارى نصيب الاخر عتق كله والصباو عهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضى استجماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق والقتل اه شيخنا الزبائدي اى فانه يقبل من ذلك ان عرف عرش (قوله) اختلفا قدرا (الخ) اقول او اتفقا قدرا لكن اختلفا جنسا كدنيا وثرب يساوى دينارا سم اى فالاولى اسقاط قدرا كافى للمعنى (قوله) او قامت بذلك بينة اى او تكلا وحلفا العبد الميمن المردودة معنى (قوله) والبيئة اى او يمين العبد المردودة واذا اراد إقامة بينة احتاج الى شهادة عدلين لأن مقصود الكتابة المتقرون المالك ولو حلف احدهما وبكل الاخر ثبت الرق في نصيب الحالف وترد اليه مئين في نصيب الناكل معنى (قول المتن فان اعتق احدهما (الخ) اى بعد ثبوت الكتابة بطريق عامر معنى (قول المتن فالاصح (الخ) ضيف عرش اى كاي في المتن (قوله) انه لا يعتق اى نصيبه معنى (قول المتن بل يوقف) اى العتق فيه فان ادى اى المكاتب (قوله) وان عجز اى المكاتب عن اداء نصيب الابن الاخر قرض اى الباقي وقوله على المعتق اشارة الى انه اذا كان ابراع من نصيبه من النجوم لم يعتق منه شيء بالعجز لان الكتابة تبطل بالعجز والعتق في غير الكتابة لا يحصل بالابراء معنى (ولو لاؤه كله) اى وبطلت كتابة الاب معنى (قول المتن نصيبه) اى الذى اعتقه من المكاتب معنى اى او ابراه عنه (قوله) لما اعتقه اى او ابراه عنه معنى (قوله) لكن لاسراية هنا) اى في مسئلة المتن على هذا القول (قوله) على مامر اى فى او اخر كتاب العتق معنى ويحتمل ان مراد الشارع بعامر ما قدمه اتفاقا في شرحه ولو لاؤه للاب (قوله) فان عجزه بشرطه (الخ) عبارة عن المعنى وان عجزه فمجزه الاخر عاد نصيبه قنا اه (قوله) لما تقرر اى انفا (قوله) ونصفه للمكاتب اى يصرفه الى جهة النجوم معنى (قوله) اى كله او نصيبه منه) انقصر المعنى على المعطوف (قوله) في هذه اى فيما قال لشرى بكمه (الخ) قوله وما فى مستلنا مع قوله فالذهب الخ عرش (قوله) لوعم المنكر اى السابق انفا والجار متعلق باستلزاما وقوله لا لافراقه عطف على استلزاماى ولم تثبت السراية باقرار المنكر بما يوجب السراية (قوله) فكانت انلا (الخ) واستشكل جمع السراية من حيث ان حصه المصدق يحكم بكتابتها ظاهرا والمصدق لم يعترف بغير ذلك بزعم ان نصيب الشريك مكاتب ايضا ومقتضاه عدم السراية فكيف يلزم المصدق حكمه مع عدم اعترافه به وجبما اجاب عنه بان المكذب يزعم ان الجميع قن ومقتضاه نفوذ اعتناق شريكه وسرايته كالوقال لشرى بكمه في عتق قن اعتقت نصيبك وانت موسر فانا نؤاخذه ونحكم بالسراية الى نصيبه لكن هناك لم يلزم شريكه القيمة لعدم ثبوت اعتاقه وهنا تثبت السراية باقرار المكذب وهى من اثر اعتناق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعقاه متلف لنصيب شريكه بالطريق المذكور ويضمن قيمة ما تلفه نهاية ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب لا يقاوه بل لا يلاقيه وان كان الحكم مسليا (قوله) فوجبت قيمته له) فصرح بالغرم خلاف ما اعتمد في شرح الروض اه سم (قوله) وخرج باعتق الخ) (خاتمة) لو اوصى السيد للفقراء او المساكين والعتقاء ديبته من النجوم تعين له كالواصى بها لانسان ويسلمها المكاتب الى الموصى له بغير بقها او بقضاء ديبته منها فان لم يكن سلمها للقاضى ولو مات السيد والمكاتب عن يعنى على الوارث عتق عليه ولو ورث رجل قد لا تكون من جنس قيمة العبد وصفته مع ان الظاهر ان كمالهما من غالب نقد البلد (قوله) اختلفا قدرا (الخ) اقول او اتفقا قدرا لكن اختلفا جنسا كدنيا ووثوب يساوى دينارا (قوله) لوعم منكر الكتابة) بهذا يفارق عدم السراية في قول الشارع السابق لكن لاسراية هنا الخ (قوله) فوجبت قيمته له الخ) تصريح الغرم خلاف ما اعتمد في شرح الروض

بكتابة اياه استصحابا لاجل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فان اعتقه المصدق) اى كله ونصيبه منه (فالذهب زوجته انه يقرم عليه ان كان موسرا) لوعم منكر الكتابة انه يرقى كله لها فاذا اعتق صاحبه نصيبه سرى اليه عملا بزمه كالوقال لشرى بكمه اعتقت نصيبك وانت موسر فانا نؤاخذه ونحكم بالسراية الى نصيبه لكن لما ثبت السراية في هذه بعض اقرار ذى النصيب لم تجب له قيمة وما فى مستلنا فهو انما تثبت استلزاما لوعم المنكر لا لافراقه كات (قوله) فلا نصيبه فوجبت قيمته له وخرج باعتق عنه عليه اداء او ابراه لاسرى

زوجته المكتوبة أو ورثت امرأة زوجها المكتاتب انفسخ النكاح لان كلاهما ملك زوجته أو بعهده ولو اشترى المكتاتب زوجته والعكس وانقضت مدة الخيار او كان الخيار للشترى انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته معنى وروى مع شرحه

(كتاب امهات الاولاد)

(قوله يضم الهمة) الى قوله منها انه صلى الله عليه وسلم في المغنى الا قوله لما كان الى تسمع وقوله كانه فربه بما (قوله يضم الهمة) فيه اربع لغات لكن الذى قرى به في السبع ثلاث لانه على ضم الهمة ليس الا فتح الميم وعلى كسر هاء في الميم الفتح والكسر يجزى (قوله تسمع الشارح الخ) ويحتمل ان الشارح اشار الى تسمع الجوهري وان مراده ما ذكره الشارح سم عبارة الجوهري عن الطباوى ولقاتل ان يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري فيجوز ان يكون قاله في غير الصحاح لكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اه وعبارة المغنى ويمكن ان نسخ الجوهري مختلفة واختلاف النحاة في ان الهاء في امهات زائدة أو أصلية على قولين فذهب سيبيو بها أما زائدة لان الواحدة أم ولقولهم الامومة وقيل أصلية بقولهم تامهات وإذا فالأولى بآية اختلف فيه على قولين احدهما ان الهاء زيد في المفرد ولا تقبل امية ثم جمعت على امهات لان الجميع تابع للمفرد والثاني ان المفرد جمع على امات ثم زيدت فيه الهاء وهذا اصح قاله الجوهري اه (قوله لجعلها انفلاعه الخ) والتسمع من حيث النقل عن الصحاح والافكونها جمعا للاصل اولى لوجود الهاء فيها يجزى (قوله وكأنه فر) اى الشارح الحق به اى بالجمل المذكور (قوله عما قيل هذا الجمع الخ) حكاه المغنى عن ابن شبة (قوله لا مفردة) وهو ام (قوله ونظيره سماء وسماوات) صرحوا بان جمع سما على سموات من المقصور على السماع سم يعنى فلا يقاس عليه وقد يجاب بان مراد ابن شبة نظيره فى الورود على خلاف القياس لانه مقيس عليه (قوله ويجمع الخ) عطف على ما تضمنه اول كلامه من ان ما يجمع على امهات (قوله لكن الاول) اى امهات وقوله والثاني اى امات (قوله ختم) اى المنصف رحمه الله تعالى كتابه معنى (قوله تفاولا) ووجدنا انه تعالى يمتعه وقارنه وشارحه من النار فنسأل الله تعالى من فضله وكرمه ان يجيزنا ووالديننا ومشائخنا واصحابنا جميعا اهلنا وحبينا منها معنى (قوله وختم) اى ابواب العتق بهذا اى باب امهات الاولاد (قوله فهو اقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب مسيبيه عليه في الحال وناخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة اولاً ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء به اسم قال عرش قوله اقوى اى من حيث الثواب وقد يؤخذ من هذا انه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه ان الله تعالى يعتق كل عضو من العتق عضواً من العتق اه (قوله ويجاب الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قربة بقصد الترس للعتق سم عبارة المغنى والاولى ان يجزى فيه التفصيل السابق في النكاح وهو ان قصده مجرد الاستمتاع فلا يكون قربة وحصوله لدونحوه فيكون قربة اه وعبارة النهاية وهى قضاء الوطى قربة

(كتاب امهات الاولاد)

(قوله تسمع الشارح لجعلها الخ) اى ويحتمل ان الشارح اشار الى تسمع الجوهري وان مراده ما ذكره الشارح (قوله ونظيره سماء وسماوات) صرحوا بان جمع سماء على سموات من المقصور على السماع (قوله فهو اقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب مسيبيه عليه في الحال وناخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة اولاً ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء به اسم قال عرش قوله اقوى اى من حيث الثواب وقد يؤخذ من هذا انه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه ان الله تعالى يعتق كل عضو من العتق عضواً من العتق اه (قوله ويجاب الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قربة بقصد الترس للعتق (قوله فلا بد مع ذلك) كونه قربة الخ اى وهو قربة في حق من قصده حصول ولد او ما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات سواء المنجز والمعلق واما

(كتاب امهات)

يضم الهمة وكسرهما مع فتح الميم وكسرهما مع أصلها امية كافى الصحاح فهو جمع للفرد دون الاصل لكن لما كان ما ثبت للفرد ثبت لاصله غالباً تسمع الشارح لجعلها نقلا عنه جمعا لاهة وكأنه فربه عما قيل هذا الجمع مخالف للقياس لان مفردة اسم جنس مؤنث بغير تاء ونظيره سماء وسماوات ويجمع على امات لكن الاول غالب في الناس والثاني غالب في غيرهم (الاولاد) ختم بابو اب العتق تفاولا وختمها بهذا لانه قهرى فهو اقواها لكن لاشابة قضاء الوطى توفى ابن عبد السلام في كونه قربة ويجاب بان للوسائل حكم المقاصد فلا بد مع ذلك كونه قربة

والاصل فيه الاخبار الصحيحة منها انه عليه السلام استولد مارية القبطية بامر ابيهم وقال اعقروا ولدها اي اثبت لها حق الحرية لانه انعم حرا اجماعا ومن ثم لما تناظر ابن سريج (٤٢٢) وابن داود الظاهري في بيعهما فقال ابن داود اجمعا على انها تباع قبل الولادة فيستصحب

قال ابن سريج اجمعا على انها لا تباع مادامت حاملا فيستصحب فانقطع ابن داود ولكن كان من الممكن ان يجيب بان المنع هنا لطروسيب هو الحمل وما ظرا السبب زال بزواله كحدوث تنجس الماه الكثير بغيره وقد ردوا له لان السبب ليس هو مجرد حملها به بل كون جزئها ثبت له الحرية ابتداء منجزة فمرت اليها تباعا لكن منتظرة كما هو شأن تراخي التابع عن متبوعه وهذا الوصف لم يزل فكان الحق ما استدلل به ابن سريج (اذا) اثرها على ان لا تانخص بالمشكوك والموهوم والتاخر بخلاف اذ اللبثين والمظنون ولا شك ان احوال الاما كثيرة مظنون بل متيقن ونظيره اذا اقمتم الى الصلاة وان كنتم جنبا خص الوضوء باذا لتكرره وكثرة اسبابه والجنابة بان لندرتها ولشكثرة الوبوء الموت حتى صار كانه منسى مشكوك فيه اي بان معه في نحو ولئن تمم واتى باذا في واداس الناس ضرر مع ان الموضوع لان نحو وإن تصبهم سيئة لندرتها مبايلة في تخوفهم واخبارهم بانه لا يلدن بمسهم شي من

في حق من قصده حصول ولد وما يرتب عليه من عتق وغيره وقد قام اجماع على ان العتق من القربات سواء المنجز والمعلق واما تعليقه فان قصده حدث او منع او تحقيق خير فليس بقرية ولا افوقية اه (قوله) والاصل فيه اي في الباب نهاية ومعنى (قوله) في بينها اي ام الولد (قوله) قبل الولادة) يعني قبل الحمل (قوله) قال ابن سريج اجمعا على انها لا تباع مادامت حاملا) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء الشبهة فانها لا تباع مادامت حاملا وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف ام الولد سم (قوله) ان يجيب اي ان داود (قوله) وقد رد اي الجواب المذكور قوله بمنع زواله الى زوال السبب الطاريء واما فنحن فيه (قوله) وهذا الوصف اي كون جزئها ثبت له الحرية الخ (قوله) لانها تختص اي من حيث الوضع (قوله) والمظنون اي والكثير اخذ من السياق والسباق (قوله) ونظيره اي مثال كل من اذا واولو قال نحو اذا قمتم الخ كان اولي (خص الوضوء) الاولى خص اقامة الصلاة (قوله) فلاكثره والاول الخ الجار متعلق بقوله الاتي بان الخ واجلة استدناية (قوله) واتى باذا الخ) عطف على يجمع واتى بان الخ مترعة المقدم (قوله) لندرتها) علة لقوله مع ان الموضوع لان والضمير ليس الضمير بتاويل اصابة السيئة وقوله مبايلة علة لقوله واتى باذا الخ (قوله) كما اشار اليه اي الى كونه قليلا (قوله) حركته اي قول المتن فولدت في المعنى واتى قوله حيا والميتا في النهاية (قوله) حر اي سلم او كافر اصيل المار تدفابلا موقوف فان اسلم تبين نفوذ الاول فلا معنى واتى مثله عن النهاية (قوله) وكذا بعضه) هذا هو المعتمد خلافا لما جرى عليه شيخنا في شرح الروض من عدم نفوذ ايلا المبعوض عن عبارة التا بقولوا ولد المبعوض امة لمسكها ببعضه ان نفذ ايلا دة كما اقتضاه كلام المصنف وصححه البلقيني وغيره وجزم به الماورى ولا يشك عليه كونه غير اهل الولاء لانه ان ثبت له بموته فان عتق قوله فذا لشر الاقتدال ما فيه من الرق بموته اه وسيا عن سم ما يتعلق بهذا (قوله) ومكرهاو محجور سفة) الواو بمعنى واو كما عير بها المعنى (قوله) ورجع السبكي خلافه الخ) وهو المعتمد نهاية وما له المعنى الى الاول عبارة وكونه كاستيلاذ الرهن المعسر شبه من كونه كالمرضي فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالمرضي ومن يقول بعدمه يشبهه بالارمن المعسرا (قول المتن اتمته)

تعليقه فان قصده حدث او منع او تحقيق خير فليس بقرية ولا افوقية ش مر (قوله) قال ابن سريج اجمعا على انها لا تباع مادامت حاملا الخ) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء شبهة فانها لا تباع مادامت حاملا وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف ام الولد (قوله) وكذا بعضه) قال في شرح الارشاد على ما صححه الماورى وتبعه جامع مال اليه البلقيني لكن مر عن الشيخين في ايلا دة الاب المبعوض امة انبه ان لا تصير مستولدة بايلا دة وهذا صريح في عدم نفوذ ايلا دة المبعوض وابده الزركشي بقول الاحصان ان المبعوض ليس اهلا للعتق ووقع شيخنا تناقض فانه جزم هنا بنفوذ ايلا دة وفي الكلام على ما ذكر عن الشيخين بعدمه فقال والمبعوض والمكاتب لا يثبت الاستيلاذ بايلا دة اتمتهما فبايلا دة ولهما ولى ولفرق البلقيني بين ثبوت استيلاذ لاهته وعدم ثبوته بايلا دة امة فرعه بما لا يجدي بل لا يصح لتامله لاحذره فان قلت نقل عن نص الامر امة الماورى قلت بتقدير رحمة هذا النقل لا يضرننا لان للشافعي في المسئلة قولين رجح منهما الماورى النفوذ ببقية الاحصان لما ذكر عنهم عدمه وجرى على هذا الشيخان كما عرفت فكان هو المعتمد اه ما في شرح الارشاد وقوله ولفرق البلقيني الخ ذلك الفرق هو ان الاصل في المبعوض ان لا يثبت له شبهة الاعاق بالنسبة الى نصفه الرقيق ولا كذلك المبعوض في الامة التي استقل بملكها اه (قوله) على المنقول الخ) احتجوا له بان حجر الفلن دائر بين حجرى السفة والمرضى وكلاهما ينفذ معه الا بلا دور بانه امتاز عن حجر المرضى بعدم الحجر عليه فيما معه وعن حجر السفة بكونه لحق الغير (قوله) لكن رجح السبكي) كتب عليه م ر

العذاب وان قل كما اشار اليه تنكير ضرر فقط الملس (احبل) حركه وكذا بعضه ولوجنونا ومكرها ومحجور سفة وكذا فلس على المنقول الذي اعتمدته البلقيني كابن الرفة لكن رجح السبكي خلافه وتبعه الاذرى والزركشي وخرج الحار المكاتب خرج

فلا تمتنع بموته وامته ولا ولداه المامرانه ليس من اهل الولاء (امته) اى من له فيما ملك (٢٣٤) وان قل لما قدمه في العتيق بقوله واستيلاء

أحد الشريكين الموسر يسرى ومثله استيلاء اصل احدهما ولو كانت زوجة او محرمة او مسلمة وهو كافر وبحال بينه وبينها كالمولى اسلمت مستولدة او حبلت من غير فعله كان استدخلت ذكره او ماله المحترم (فولدت) في حياة السيد او بعد موته بمدة يحكم بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الاوجه كارجحه بعضهم انها تمتنع من حين الموت فتملكت كسبا بعدها (حياء) ميتا بشرط أن ينفصل كله على ما اقتضاه قولها في العدد تبقى احكام الجنين مع انفصال بعضه كنعك ارثه وعدم اجزائه عن الكفارة ووجوب الغرة بالجنانية على الام حينئذ لو كونه يتبعها في نحو البيع والهبة والعتق اه وصرح غيرهما بانه لا يثبت له حكم المنفصل الا في مستلتي الصلاة عليه اذا علمت حياته قبل انفصال كله وان مات قبل ذلك والقود بمن حرزقته وقد علمت حياته قبل ذلك ايضا لكن قال غير واحد ان انفصال الكل لا يشترط هنا ايضا وهو صريح قوله (او ما تجب فيه غرة) كان وضعت عضوانه وإن لم تضع الباقي او مضعة فيها

خرج به ابلا المدفانه موقوف كلكو ابلا والواقف او الموقوف عليه الامة الموقوفة فانه لا ينفذ ومال استدخلت من سيدها المحترم بعد موته فانها لا تصير ام ولد لا تنفاه ملكها حال علوقها وان ثبت نسب الولد وورث منه لكون المني حرمزا لا يعتبر كونه محترما حال استدخالها خلافا لبعضهم فقد صرح بعضهم بانه لو انزل في زوجته فاسحق بنته خلعت منه لحقه الولد كذا والمسح ذكره بنجر بعد انزاله في زوجته فاستجمرت به اجنبية خلعت منه نهاية وقوله فانه لا ينفذ قال عيش والاقربان والندريق لان الموطوءة ليست امته والشبهة ضعيفة اه وقوله ومالو استدخلت الى قوله فقد صرح في المني (قوله) فلا تمتنع بموته اى مطلقا حررا ورققا قبل العجز او بعده معنى (قوله) امته اى التي اولدها (قوله) المامرانه ليس من اهل الولاء (لكن تقول والمبعض كذلك ليس من اهل الولاء فان قلت لارث بعد الموت فيصير حبيته من اهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رابت الشارح بسط في شرح الارشاد ام القول بنفوذ ابلا المبعض سم (قوله) استيلاء اصل احدهما اى اذا كان الاصل موسرا نهاية ومغنى وسم (قوله) ولو كانت زوجة (الخ) غاية للبت عبارة النهاية وشمل قوله احبال حاله بوط حلال او حرام بسبب حبض او نفاس او احرام او فرض صوم واعتكاف او لسكونه قبل استبرائها او لسكونه ظاهر منها ثم ملكها قبل التكتفير او لسكونها بحرمه بالنسب او رضاع او مصاهرة او لسكونها زوجة او معتدة او بحوسبة او وثنية او مرتدة او مكانية او لسكونها مسلمة وهو كافر اه (قوله) او محرمة من التحريم (قوله) كان استدخلت ذكره ولو كان نائما مغنى (قوله) او ماله المحترم اى في حال حياته مغنى ونهاية من استدخال المني ماله ساحقت زوجته امته او احدى امته اخرى فزلا م بفرج المساحقة فحصل من حمل فتلحق بموته كأم عيش (قول المتن حيا او ميتا) اى ولو لا حدثت او ميتا كما هو ظاهر وان لم ينفصل الباقي مطلقا لوجود معنى الولد والولادة سم (قوله) بشرط ان ينفصل (كه) بوقاف للنهية والمغنى عبارة الاول نعم لو مات اى السيد بعد انفصال بعضه سم انفصل بانيه لم تعلق الا بتمام انفصاله اه وعبارة الثاني وخرج بقوله فولدت حيا او ميتا ماله انفصل بضعة كان خرج راسه او وضعت عضوا بانيه بحيث تمت مات السيد فلا تعلق وان خالف في ذلك الدارى فقد قالوا انه لا اثر لخرج بعض الولد متصلا كان او منفصلا في انقضاء عدة ولا في غيرهما من سائر احكام الجنين لعدم تمام انفصاله لا في وجوب القود اذا حاز جن رقبته وهو حي ولا في وجوب الغرة بالجنانية على امه اذا مات بعد حياته والاستثناء معيار العموم اه (قوله) تبقى (الخ) مقول القول (قوله) ان انفصال الكل لا يشترط (الخ) تقدم انفا عن النهاية والمغنى خلافا (قوله) ايضا اى كسسته الصلاة والقود (قوله) كان وضعت عضوانه) خلافا للفتى كأم انفا (قوله) او مضعة الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) ولو للقوايل) ويعتبر اربع منهن اورجلان خبيران اورجلان وامرأتان نهاية ولو اختلف اهل الخبر هل فيها خلق ادى او لا فقال بعضهم فيها ذلك ونفاه بعضهم فالذى يظهر ان المذهب مقدم لان معه زيادة علم مغنى (قوله) المامرانه ليس من اهل الولاء (الخ) لك أن تقول والمبعض ليس من اهل الولاء فان قلت لارث بعد الموت فيصير حبيته من اهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رابت الشارح بسط في شرح الارشاد ام القول بنفوذ ابلا المبعض (قوله) ومثله استيلاء اصل احدهما) لكن يعتبر هنا بساير الاصل ام يكفي يسار فرعه فيه نظرا وعبارة البلقين في تصحيحه تقتضى الاول وهي ولو كانت الامة مشتركة بين فرعه وغيره نفذ الاستيلاء في نصيب فرعه ويسرى الى نصيب الاجنبي اذا كان المستولد موسرا اه واما ما في شرح البهجة عن عائنة بن البلقين حيث قال ويستثنى من اعتبار البسار ماله كان المستولدا لصلا لشريكه فلا يعتبر يساره كالمولى اولد الامة التي كلها فرعه قاله البلقين اه ومثله في شرح الارشاد للشارح في مسألة اخرى صورتها وطى الانسان الامة المشتركة بينه وبين فرعه فينفذ الا ببالى نصيب الشريك الاجنبي فان كان معمرا لم يسر شمر (قوله) حيا او ميتا) اى ولو احدثت او ميتا كما هو ظاهر وان لم ينفصل الباقي مطلقا لوجود معنى الولد والولادة (قوله) ولللقوايل) ويعتبر اربع منهن او

تخطط ظاهر ولو للقوايل بخلاف ما اذا لم يكن فيها تخطط كذلك وان قل لو بقي تخطط ولو انما انتقضت به العدة لان الغرض ثم براءة الرحم

وهنا ما يسمى ولدا (عققت)
هو ناصب اذا عندا جمهور
والحقوق على ان ناصبها
شرطها (بموت السيد) ولو
بقتلها للغير الصحيح اي
امه ولدت من سيدها فهي
حرة بدموته وفي رواية
عن دبر منه وروى البيهقي
عن عمر رضي الله عنه ان
السقط الكبير هو قد لا تمتق
بموتها كان ولدت منه امه
مرهونه او جانية تعلق
برقبها مال ولعبد المدين
المأذون له في التجارة او
لمورثه وقد تعلق بالتركة
دين وهو معسر ومات كذلك
وكان نذر مالها التصديق
بها او بشتمها ثم استولدها
ورد استناده هذه بزوال
ملكه عنها بمجرد النذر
وكان اوصى بمتق امه
تخرج من ثلثة فاولدها
الوارث فلا ينفذ ابلاده مع
انها ملكه لئلا تبطل الوصية
وكان وطى صبي له تسع
سنين امته فولدت له اكثر
من ستة اشهر فيلحقه وان لم
يحكم ببلوغه قال البيهقي
وظاهر كلامهم انه لا يثبت
استيلاده اى ويفرق بانه
محتاج للنسب مالا يحتاج
لغيره (تنبيه) القياس
بموته لكن لما ارمم العتق
وان انفلت عنه بمسوخ
شرعى اظهر الضمير لبيين
انها انما تعتق ان كان سيدها
وقعت الموت (او) احيل
(امه غيره) او حبلت منه

(قوله) وهنا ما يسمى ولدا) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغنى آقا
الجرم بذلك (قول المتن عتقت بموت السيد) ولو سببت مستولدة كما فرزال ملكة عنها لم تعتق بموته وكذا
مستولدة الحربي اذ اقر ولو قهرت مستولدة الحربي سيدها عتقت في الحال نهاية قال عرش قوله ولو قهرت
الح اى بحيث تمكن من التصرف فيه وان تخلص بعذلك (قوله) ولو بقتلها) الى قوله اى ويفرق في المغنى
والى قول المتن بجرم في النهاية الا قوله فلما ولدته الى المتن وقوله وحذفت الى وملكها وقوله لشبهة الملك الى
الطريق وقوله كذا ذكره في الدعاوى وقوله فيما يظهر الى المتن بقوله وصرح اصله الى المتن (قوله) ولو
بقتلها) عبارة النهاية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتله فانها تعتق بموته وان استعجلت الشيء قبل او انه
وتجب ديبته في ذمتها اى حيث لم يوجب القتل قصاصا والا اقتصر منها عرش وعبارة المغنى ودخل
في قوله بموته ما اذا قتله وصرح الرافعي في اوائل الوصية كحلول الدين المؤجل بقتل رب الدين للدين وهذا
مستثنى من قولهم من تعجل بشيء قبل او انه عوقب بحرمانه كقتل الوارث المورث وبثت عليها القصاص
بشرطه واما الدية فيظهر وجوبها ايضا لان تمام الفعل حصل وهي حر وقوخذ من ذلك انها لو قتلت سيدها
المبعض عمدا لا يجب عليها القصاص لان حال الجناية رقيقة والقصاص يعتبر بحال الجناية والدية بالزهر
اه (قوله) وقد لا تمتق بموته كان ولدت منه (الح) عبارة المغنى ويستثنى من عتقها بموت السيد مسائل منها
ما اذا تعلق بها حق الغير من رهن او ارش جنايته ثم استولدها وهو معسر ثم مات مفسلا فانها لا تمتق بموته وقد
ذكر المصنف حكم ذلك في عمله لكن الاستثناء من اطلاقه هنا ولو رهن جارية ثم مات عن اب فاستولدها
الاب قال القفال لا تصير ام ولد لان خلقته لئلا يزل منه اه وعبارة النهاية ومحل ما ذكره المصنف لا يتعلق بالامة
حق الغير والام لا ينفذ ابلاذ كالأولدرهن معسر مرهونه بغير اذن المرتهن الا اذا كان المرتهن فرعه
كاجته ببعضهم فان انفك الرهن نفذ في الاصح وكأولدر ملك معسر امته الجانية المتعلقة برقبته مال الا اذا
كان المجنى عليه فرع ملكها اه قال عرش قوله فان انفك الرهن نفذ الح ومثله ما لو بيعت في الدين ثم
ملكها اه (قوله) او لعبد المدين (الح) عبارة النهاية وكأولدر معسر جارية تجارة عبده المأذون المدينون
بغير اذن العبد والغرماء اه (قوله) وهو معسر (الح) راجع لكل من المسائل الاربع على عما قدمناه عن
المغنى والنهاية والضمير للمجمل (قوله) وكان نذر مالها (الح) وكان اولدوا ثامنة نذر مورثا عتاقها نهاية
(قوله) التصديق بها او بشتمها (ب) بخلاف ما لو نذر اعتاقها نهاية (قوله) ورد استناده هذه (اى) من كلام
المصنف والا فبى على التقديرين لا تصير مستولدة عرش (قوله) يزوال ملكها (الح) شامل لصورة نذر
التصديق بشتمها لكن ذكر السيد السهموى خلافه فانه ذكر انها لم يعتق بذلك وانما يعتق بغيره
يزوال الملك سم لكن في النهاية والمغنى مثل ما في الشارح كما نبهنا اليه (قوله) بمجرد النذر (اى) وانما صح
بيعه لها اذا كان نذر التصديق بشتمها لان الشارع ثبت لولا ذلك كرشيدى (قوله) وكان اوصى (الح)
وكان اولدوا ثامنة امه اشترى اها مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذ مانع من الوفاء بالعق عن جهة مورثه وكان
اولد ما كتب امته فلا ينفذ نهاية (قوله) وظاهر كلامهم انه لا يثبت (الح) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله) لكن
لما اوم العتق (الح) لا يقال ان الاضمار اظهر في دفع الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد
مرجع الضائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع اصل امته كان ظاهر افي ذلك ظهورا تاما قريبا من
الصريح بخلاف الاظهار فانه وان لم يكن ظاهر افي اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان احتملا لذلك احتمالا

رجلان خبيران اورجل وامرأتان ش مر (قوله) وهنا ما يسمى ولدا) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع
البعض كالعضو (قوله) يزوال ملكه عنها) شامل لصورة نذر التصديق بشتمها لكن ذكر السيد السهموى
خلافه فانه ذكر انها لم يعتق بذلك وانما يعتق بغيره الا بالملك (قوله) لكن لما اوم العتق (الح)
لا يقال ما ذكره منوع لان الاظهار اظهر في دفع هذا الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد مرجع
الضائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع اصل امته كان ظاهر افي ذلك ظهورا تاما قريبا من الصريح

(بنكاح) ولم يغر بحريتها لما قدمه خيار النكاح أو زنا قال ولد رقيق (سيدة) لانه يتبع امه رقا وحرية (ولا تصير ام ولد اذا ملكها) لان امه الولد انما تثبت لها بتعالم حرته وهو قن نعم ان ملكها وهي حامل منه بنكاح عتق عليه الولد كما باصه وحذفه لما قدمه في العتق بما يشملها وكلها مالو ملكها فرعه كان نكح حر امه اجنبي ثم ملكها ابته او عبد امه ابته ثم عتق فلا يفسخ النكاح فلو اولدها ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح كما صححه البلقيني (او) حبلت منه امه الغير (بشبهة) منه بان ظنها زوجته الحرة وان كانت زوجة الامه بان تزوج حرة وامه فوطى الامه بظن انها الحرة وامته كما باصه وكانه حذفه للعلم بما خرج به وهو مالو ظنها زوجته الامه فان الولد رقيق من قوله اول بنكاح وكالشبهة نكاح من غر بحريتها كما مر آنفا (فالولد حر) عملا بظنه وعليه قيمته لسيدتها وخرج بتفسير الشبهة بما ذكره شبه الملك كالشتركة وقد مرت آنفا والطريق كان وطنها بجهة قال بها عالم فلا تؤثر حرته لا تنفذ ظنها (ولا تصير ام ولد اذا ملكها في الاظهر) لانها علق به في غير ملكه فلا نظر لحرية

قولا لا نأقول الاختار وان كان صريحاً في رجوع الضمان لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونها امه فليتامل سم بحذف (قوله ولديه) الى الفرع في المقتضى الا قوله وحذفه الى وكلها وقوله فلو اولدها الى المتن وقوله وكانه حذفه الى وكالشبهة (قوله فالولد رقيق لسيدتها) بالاجماع الا اذا كان سيد الامه المنكوحه من عتق عليه الولد لكونه بمضاهاته بصير حر انما به اى كان تزوج شخص بامه يابها فاحيا فان الولد يعتق على سيدها لانه ولد له وعش (قوله لانه يتبع امه) ويتبع الاب في النسب واشرفهما في الدين ويوجب البذل وتقرير الجزية واخضعهما في عدم وجوب الزكاة واخضعهما في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة ناهية (قوله تعال حرته) اى الولد (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني في صورة ملكها حامل ان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها ولا يطأها بعد الملك وتلد ولدون اربع سنين ناهية وسم قال عش قوله وصورة ملكها الخ اى على وجه يعتق فيه الولد ولا تصير مستولدة امه (قوله بنكاح) اى بخلاف مالو ملكه الحامل منه بزنا فلا يعتق عليه لعدم نسبته له شرعا وقوله عتق عليه الولد اى ولا تصير به ام ولد عش (قوله لم يفسخ النكاح) لان الاصل في النكاح الثابت الدوام معنى (قوله فلو اولدها الخ) خلافاً للمقتضى والنهاية بما مرهما فلو استولدها الاب لو بعد عتقه في الثانية فملك ابته لكان في الاول لم ينفذ استيلاءه لان رضى برق ولده حيث نكحها وان النكاح حاصل محقق فيكون واطنا بالنكاح لا يشبهه الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشيخان في باب النكاح وهو المتمدن وان قال الشيخ ابو محمد ثبت الاستيلاء وينفسخ النكاح ومال اليه الامام وصححه البلقيني امه وفي سم عن الروض مع شرحه في الباب العاشر من ابواب النكاح مثلاً (قوله زوجته الحرة) اما اذا ظنها زوجته الامه فالولد رقيق معنى ونهاية (قوله بان تزوج حرة وامه فوطى الامه الخ) فالاشبهه كما قاله الزركشي ان الولد حر كافي امه الغير اذا ظنها زوجته الحرة ناهية معنى (قوله وامته) عطف على قوله زوجته الحرة فبقية الحر بان ظنها زوجته الحرة وامته وفي النهاية عطف على ذلك لان ظنها مشتركة بينه وبين غيره وامه فرعه او مشتركة بين فرعه وغيره خلافاً لبعضهم امه اى فالولد رقيق في هذه الثلاث كما رجحه الشباب الرملى في حواشى شرح الروض رشيدى (قوله وهو) اى ما خرج به وقوله من قوله الخ متعلق بالعلم (قوله وكالشبهة نكاح من غر بحريتها الخ) اى فالولد قبل العلم حر ناهية اى فالولد الحادث قبل العلم بخلاف الحادث بعده رشيدى (قوله والطريق) وكذا لو اكرهه على وطء امه الغير كما قاله الزركشي وفي فتاوى البغوى لو استدخلت الامه ذكر حر نائم فعلت منه فالولد حر لانه ليس بزنا من جهته ويجب قيمة الولد عليه ويحتمل ان يرجع عليها بعد العتق كالمغرور امه (قوله) كان وطنها بجهة الخ) كان باحسانه الامه وطئها على قول من يقول بجوازه باباحة السيد فانت بولد فانه لا يكون حراً عش (قوله فلا تؤثر حرته) (فرع) جارية بيت المال كجارية الاجنبي فيجدوا طواها وان اولدها فلا نسب واستيلاء وان ملكها بعد سواها كان فقير الام لان الاعفاف لا يجب من بيت المال معنى زاد النهاية ولو وطى جارية امه او امه طائفاً لجلها او اكرهه على الوطء فالذى يظهر كما قاله الاذرى ان الولد رقيق ان قال عش قوله فلا نسب ولا ايلادى ر عليه امه حر ثم تطاوعه وقوله ولو وطى جارية الخ مثله بالاولى مالو وطى جارية زوجته طائفاً لذلك ر قوله ان الولد رقيق اى لا حاد عليه اذا كان من يخفى عليه ذلك

لان الاصل والعالم اتحاد الضمان وعدم تعددته بخلاف الاظهار فانه ان لم يكن ظاهر اى اختلاف الظاهر مع الضمير بقرانه كان بمنزلة ذلك احكامه الا في اباذ ليس الاصل والعالم اتحاد الظاهر المتنازع الضمير بقرانه لانا نأقول الاضمار وان كان صريحاً في اتحاد مرجع الضمان لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونها منه فليتامل (قوله وهو قن) تدبر كحران وطئها طائفاً ناهية وزوجته الحرة (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني في صورة ملكها حامل ان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها ولا يطأها بعد الملك وتلد ولدون اربع سنين (قوله ثبت الاستيلاء وينفسخ النكاح) هذا خلاف ما جزم به في الروض في الباب العاشر

معه را ثبت الاستيلاء بالنسبة الى السيد فينفذ إذا ملكها بعد أن بيت كالمهونة ولا يجوز له الوطء قبل بيعها إلا بالاذن أو كونها مملوكة ولد المدعى ولا يجوز له وطؤها في حال ردته أو أم ولد كاتبها بنائية أو كونها مملوكة فينفذ فيها الاستيلاء لدونه وضعي أو شرعي أو جنائياً (فرع) كل شهيد اثنان على إفرا سيد الأمة بأولادها وحكم به محرم جماع عن شهادتهم بالفرع ما ثبت لأن الملك باق فيها ولم ينفذ إلا لاساطعة البيع ولا قيمة لها بانفرادها فان مات السيد عن مائة بنتها المورثات متى ونهاية لأن هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعلق العتق ولو شهدا بتعلقه فوجدت الهبة وحكم به بعتقه ثم رجع ما غرمه من (قوله) وأذن له (الخ) أي في الوطء بعد الإيلاء (قوله) وله استخدامها وإيجارها وأغارها أي وولدها بطريق الأولى معنى (قوله) وإيجارها (لأن نفسها ولو أجزها ثم مات في أثناء المدة عتقت وأنه سخط الإجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدبر بخلاف ما لو أجز عبده ثم عتقه فإن أصبح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق بالموت أو الصفة على الإجارة فيهن بخلاف الاعتاق ولهذا سبق الإيجار الاستيلاء ثم مات السيد لم يفسخ تقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق نهاية ومعنى قال عرش قوله وأنه سخط الخ أي ورجع المدعى لفسط المدعى على التركان كانت ولا فلا مطالبة له على أحد وقوله أنه سخط الخ الإجارة وينبغي عليهما بيت المال قال يمكن فيه شيء أو منع متوليه فعلى ميسر المسلمين اهـ (قوله) بأن له قيمتها إذا عتقت جزم به المدعى بلا عزم (قوله) على بدل النفس) الأولى على ما يشمل بدل النفس (قول المتن) وكذا تزويجها الخ بوله تزويج بنتها جبر أو لا حاجة إلى استبرائها بخلاف الأم لقراشها ولا يجبر ابنها على النكاح ولأنه لا ينكح إلا بإذن السيد وبأنه يجوز ما استثناه البغوى من أن المبعوض لا يزوج مستولده ممنوع كما قاله البلقيني لأن السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية ومعنى قوله وما استثناه البغوى الخ كذا في النهاية (قوله) ولو مبعوضاً معتمد عرش (قول المتن) بغير أذنهما أي بكراً أو ثيباً كان صافئاً فدخل منه في فرجها بلا إيلاج فهي باقية على بكارتها وإن ولدت وزالت الجدة لأنها لم تلحق بمكرها بوطء قبلها عرش (قوله) بخلاف كافر الخ عبارة النهاية والكافر لا يزوج أمته المسلمة بخلاف ما لو كان السيد مسليماً اهـ كافر قوله ولو ثنية أو مجوسية لأن حق المسلم في الولاية أكد وحضانه ولدها لو إن كانت رقيقة لتبعته لها في الإسلام اهـ (قوله) ولا يصح إلى الفرع في الثنية والمعنى إلا قوله على محاكمه الروباني عن الأصحاب وقوله كذا قاله إلى ونصحه كتابها وقوله لم يشر الاختصار (قوله) ولا يصح أي بيعها وقوله أي بصحة بيعها على حذف المضاف (قوله) لأنه مخالف لنصوص الخ ومخالف للإجماع وقد اجمع التابعون فن بعدمه على تحريم بيعها قال المصنف في شرح المذهب هذا هو المعتمد في المسئلة إذ قلنا الإجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف ويثبت فيستدل بالأحاديث والإجماع على نسخ الأحاديث في بيعها بنهاية قال عرش قوله يرفع الخلاف معتمد اهـ عبارة المدعى وقد قام الإجماع على عدم صحة بيعها واشتهر على رضى الله عنه أنه خطب يوماعلى المنبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأي ورأى عمر على أن أمهات الأولاد لا يبيعن وأنا الآن أرى يبعن فقال عبيدة السلباني رأيكم مع رأي عمر وفي رواية مع

وإن أذن له مالك بعضه فما يظهر من إطلاقهم خلافاً للبلقيني ثم رأيت شارحاً رد عليه بما أشرت إليه من كلام الروضة وغيره (و) له (استخدامها) وإيجارها وإعارتها (وارش جنائية عليها) وعلى أولادها التابعين لها وله قيمتهم إذا قتلوا لبقاء ملكه على الكل وإعمال تجز إجارة الأضحية المنذورة لخروجها عن الملك وصرح أصله بأن له قيمتها إذا قتلت وكأنه اكتفى عنه بدخوله في إرش جنائية عليها لأنهم قد يطلقون الأرض على بدل النفس (وكذا) ولو لمبعضاً (تزوجها بغير أذنها في الأصح) لأنه يملكها من غير مانع فيه بخلاف كافر في مستولده المسلمة (ويحرم بيعها) ومثلها ولدها التابع لها كما علم من كلامه ولا يصح بل لو حكمه قاض نقض على محاكمه الروباني عن الأصحاب لأنه مخالف لنصوص وأقيسة جلية وصح أمهات الأولاد لا يبيعن

الجماعة أحب إليهم رأيت وحده فقال انصوا فيه ما أنتم قاضون قاضيكم أم أن أخاف الجماعة اه **قوله**
ولا يرون) والذي في النهاية والمعنى لا يرونها ولله الرواية متعددة **قوله** وخبر جابر الخ) والذي
استدل به القديم على جواز البيع معنى **قوله** (سرارينا) بنشد البدياء جمع سرية **قوله** (امامندوخ الخ) وقيل
أن النبي ﷺ لم يعلم بذلك كإفقال ابن عمر كخبر أرباب أربعين سنة لا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا بذلك رافع بن
خديج أن النبي ﷺ نهى عن الخبارة فتركناها معنى زاد النهاية ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي
أو قبل ما استدلل به عمرو وغيره من أمر النبي ﷺ على عتقهم ومن فعله منهم لم يبلغه ذلك اللهم وهو
ظاهر في أز **قوله** لا نرى بالنون لا بالياء وقال البيهقي ليس في شيء من الطارق أنه اطلع عليه اه
قوله (استدلالا واجتهادا) أي منا أخذنا بظاهر قول جابر أن النبي ﷺ حتى لا نرى بذلك بأساً
رشيدي عبارة الجبري **قوله** امامندوخ أي إن قرئ بالياء التحية **قوله** وامسب الخ
أي إن قرئ بالنون وكذلك يصح كونه مفسوخاً عليها أن ثبت أنه ﷺ اطلع عليه وأقره لكنه
ثبت أنه لم يطلع وإنما استدلل به بطريق الاجتهاد من جابر أي أن جابر أن النبي ﷺ اطلع على بيعهم
وأقره شيخنا عزير اه **قوله** (قولا ونصا) وهو الحديث السابق من الدار فاعني معنى **قوله** (ولأن
ما كان الخ) عطف على قوله لأنه يخالف لنص وراخ **قوله** (صار) أي البيع **قوله** (ونحو بيعها) كان
يفرضها نفسها فتعنت وتأنى بأمة مثلبا بها بجبري عبارة النهاية والمعنى وكيف في ذلك مبتها كاصرح
به البلقيني والأذري بخلاف الوصية بالاحتياج إلى القول وهو لما يماكون بعد الموت والعقبة عقه
اه قال الرشيد **قوله** بخلاف الوصية بها لنفسها أي فحرم لتعاطي العقد الفاسد وكذا وقفها اه **قوله**
واخذته الزركشي الخ) عبارة النهاية قال الزركشي ينبغي صحة بيعها الخ وهو مردود اه وعبارة المعنى
وليس له بيعا عن تعنت عليه ولا بشرط العتق ولأعن أقر بمرحها فأنوا قولنا أنه من جرة المشتري اقتداء
هو بيع من جهة البائع ففقه نقل ملك اه **قوله** (إذا لا) أي بيعها من نفسها عقد عطف على الإصح ويؤخذ
منه أن عمل بيعها من نفسها إذا كان السيد حراً لكل ما لم يكن مضمناً له لا يصح لأنه عقد عطف كاسر
وهو ليس من أهل الولاء وهذا ما يؤخذ من كلامهم ولم أر من ذكره والهة كالبع قبيها ذكره وهذا كله إذا
لم يرتفع الإلاد فان ارتفع بان كانت كافر أو ليست لمسلم وسيت وصارت قنة فاته يصح جميع التصرفات
فيها فلو عادت لما استلها بعد ذلك لم يعد الاستلاد لأننا بطلناه بالكية بخلاف المستولدة المروثة إذا بيعت ثم
ملكها الرهن لأننا إنما بطلناه الاستلاد فيها بالنسبة إلى الرهن وقد زال تعلقه وهذا هو الظاهر معنى وقوله وهذا
كله الخ في النهاية مثله **قوله** (ويصح بيع المروثة الخ) عبارة النهاية في بيعتني من ذلك مسائل يجوز بيعها الأولى
المروثة ونحوها وضعا أو شرعيا حيث كان المستولدة من راحال الإلاد الثانية الجانية وسيدها كذلك الثالثة
مستولدة المغلس اه قال ع ش **قوله** ونحوها وضعا أي بان رهنها المالك في حياته **قوله** أو شرعيا أي بان
يموت المالك أو عليه دين فتركته مروثة به شرعا **قوله** وسيدها كذلك أي معسر حال الإلاد اه **قوله**
المنور رهنها وهبتها) عبارة المعنى ويجرم ويطل بيعها ورهنها وهبتها خبر الدارقطني السابق في الأول
والثالث ولا نه لا تقبل النقل فيها وقياسا للثاني عليهما ولأن فيه تسليطاً على البيع اه **قوله** (ولو مروثة
الخ) عبارة النهاية وظاهر أن أم الولد التي يجوز بيعها لعقرها من وضعي أو شرعي أو جناية أو نحوها تتمتع
هبتها اه **قوله** (لأنها تنقل الملك) والحاصل أن حكم أم الولد حكم الفنة إلا فيما ينتقل به الملك أو يؤدى إلى
انتقاله أو انما صرح المصنف برهنها مع فهمه من تحريم بيعها للتنبيه على أن تعاطي العقود الفاسدة حرام وإن لم

ولا يرون ولا يورن
يستمتع بها سيدا مادام
حيافا ذمات فهي حرة صح
الدار قطني والبيهقي وقفه
على عمر رضي الله عنه وإن
الطمان رفقه وهو المقدم
لأن مع روايه زيادة علم
وخبر جابر رضي الله عنه
كنا نبيع سرارينا امهات
الأولاد والنبي ﷺ حتى
لا نرى بذلك بأساً اما
مفسوخ أو منسوب له
ﷺ وسلم استدلالا
واجتهادا فقدم ما نسب
اليه من النبي المذكور قولا
ونصا ولأن ما كان فيه من
خلاف في القصر الأول
فقد انقطع وصار مجمعا على
منعه كذا قاله ههنا لكنهما
صححا في محل آخر عدم
نقضه لأن المسئلة اجتنباه
والإدلة فيها متعارفة وتصح
كتابتها ونحو بيعها من
نفسها واخذته الزركشي
صحة بيعها عن تعنت عليه
كاصلها وفرعها وفيه نظر
إذا الأول عقد عتاق لا يبيع
بخلاف الثاني ويصح بيع
المروثة ونحو الجانية وأم ولد
المكاتب كاسر (ورهنها)
لأنه يسلط على البيع
(وهبتها) ولو مروثة
وجانية لأنها تنقل الملك
(ولو ولدت من زوج)
رقبقا (أو) من (زنا)
أو من شبهة بان ظن كونها
زوجته الأمة كما علم امر

أي لأن الكفر مانع **قوله** (امامندوخ الخ) قد يقال شرط النسخ عدم إمكان الجمع وهو هنا يمكن بحمل النهي
على التنزيه **قوله** (وفيه نظر) كتب عليه حر **قوله** (وام ولد المكاتب كاسر) في استثنائه نظر لأن
المكاتب لا يصح استيلاده كاسر والله اعلم وهذا آخر ما وجد على نسخة التحريم امام الدنيا بلا نزاع والله هذا

يتصل به المقصود كأنص عليه في الام قال الزركشي والدميري ولا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدبيرها
 نهاية (قوله بعد الاستيلاء) متعلق بقول المصنف ولدت (قول الماتن قال ولد للسيد الخ) سكت عن حكم اولاد
 اولاد المستولدة ولم أر من تعرض لهم والظاهر اخذهم كلامهم انهم ان كانوا من اولادها انما تخبركم
 حكم اولادها ومن المذكور فلا لان الولد يتبع الام رقاً وحرية كأمه (فرع) لو قال لأمته انتم حررة بعد
 موتي بعشر سنين مثلاً فاتفق إذا مضت هذه المدة من الثلث واولادها الحادئون بعد موت السيد في هذه
 المدة كأولاد المستولدة ليس للوارث ان يتصرف فيهم بما يؤدي الى ازالة الملك ويعتقون من رأس المال كما
 ذكر اه في باب التدبير اه معنى (قوله وان ماتت امه) هذا احد المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى
 حكم التابع كما في نتائج الماشية في الزكاة بخلاف المسكينة إذا ماتت او عجزت نفسها تبطل الكتابة ويكون
 الولد رقياً للسيد لا نه يتق بتبعها تبعاً بلا اداء منه او نحو هو ولد المستولدة انما يتق بما يتق به هي به وهو
 موت السيد ولهذا راى اعنى ام الولد او المديرة لم يتق الولد كالعكس بخلاف المكتابة إذا اعتقها يتق ولدها
 واولادها الضحية والهدى المنذورين له حكمها والوالد الملك عنهما وولد الموصى بمنفعتهما كالام رقته للوارث
 ومنفعة للموصى له لا نه جزء من الأم والمؤجر قوام المارة لا يتعدى حكمهما الى الولد لان العقد لا يقتضيه وولد
 المهر ونفقة الحادث بعد الزمان غير موهون وولد المضمونة غير مضمون وولد المصوب غير مغبوب وولد
 المودعة كالرب الذي طهرته الريح الى داره وولد الجانية لا يتبعها في الجنابة وولد المردتين مرتدو ولد العدو
 تصح شهادته على عدو اصله وولد مال القراض يفوز به المالك وولد المستاجر غير مستاجر وولد الموقوفة
 لا يتعدى حكم الوقف اليه لان المقصود بالوقف حصول الفوائد والمنافع للوقوف عليه قال الزركشي وضابط
 ما يتعدى الى الولد كمال ما يقبل الرفع كمال نذر عتق جاريته يجب عتق ولدها وكذا ولد الاضحية والهدى اه
 معنى عبارة الهية بالولد الحادث بين ابون مختل في الحكم على اربعة اقسام الاول ما يتبر بالابون جميعاً كما
 في الكل ولحل للمنيح وهو المناكحة والزكاة والتضحية به وجزء الصيد واستحقاق سهم الغنيمة والثاني ما يتبر
 بالاب خاصة وذلك في سبعة اشياء الصيد والصيد والصيد والصيد والصيد والصيد والصيد والصيد والصيد
 زوجته الحرة او امته او من امة فرعه الكفارة والولاء فانه يكون على الولد بمو الى الاب وقد جرت به
 المثل وسهم ذوى القربى والثالث ما يتبر بالام خاصة وهو شيطان الحر إذا كان ابوه مرقاً والرق إذا كان
 ابوه حراً او مرققة الا في صور ولدا امته ومن غير بحر يتها ومن ظنها زوجته الحرة او امته وولدها فرعه
 وحل حرة من مسلم وقد سبقت الرابع ما يتبر باحدهما غير معين وهو ضربان احدهما ما يتبر
 باشرفهما كافي الاسلام والجزية يتبع من له كتاب واعظمهما كافي ضمان الصيد والدية والغرة والضرب
 الثاني ما يتبر باخيهما وذلك في النجاسة والمناكحة والذبيحة والاطعمة والاضحية والعقيقة واستحقاق سهم
 الغنيمة وولد المرد وقوله المعلق عتقها بصفة لا يتبعها في العتق الا إذا كانت حاملاً به عند العتق او وجود الصفة
 وولد المكتبة الحادث بعد المكتبة يتبعها رقاً وعتقاً بالكتابة ولا شيء عليه وولد الاضحية والهدى الواجبين
 بالتعيين له كل جمعة كأمه في الكتاب تبعاً لاصله وجرى جماعة على انه اضحية وهدى فليس له كل شيء منه
 بل يجب التصديق بجميعه وولد المبيعة يتبعها بقا بله جزء من الثمن وولد المهر ونفقة الجانية والمؤجرة والمعاراة
 والموصى بها او بمنفعتها وقد حملت به في الصورتين بين الوصية وموت الموصى سواء اولدته قبل الموت او بعده
 وولد الموقوفة وولد مال القراض والموصى بخدمتها والموهوبه اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها اما اذا كانت
 الموصى بها او بمنفعتها حاملاً به عند الوصية فانه وصية او حملت به بعد موت الموصى او ولدت الموهوبه به بعد

بعد الاستيلاء (قال ولد للسيد
 يعتق) وان ماتت امه
 (بموته) ويمتنع نحو يمه
 (كهى) لان الولد يتبع
 أمه رقاً وحرية وكذا
 في سبيلها اللازم نعم لو غر
 بحريتها

العصر بلاد قاف شيخ مشايخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي طيب الله ثراه جعل الجنة
 مثواه بجاه سيدنا محمد خير انبياء و نعتنا به و بعلمه في الدنيا والاخرة آمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

قيمة وخرج بزوج وزنا
ولدها من السيد فهو حر
وان ظنها زوجة الامة وسر
ان ادخال الكاف على
الضمير فيه نوع شنود فسلم
ايتار الاختصار (او اولادها
قبل الاستيلاء من زوج او
زنا لا يعقون بموت السيد
وله يعمهم) لحدوهم قبل سبب
الحرية اللازم ونظيره مالو
او لدعسمر موهنة فيعت
في الدين ثم ولدت من زوج
او زنا ثم ملكها فلا يعق
ولدها بموته لحدونه قبل
سبب الحرية اللازم
(فرع) اتى القاضي
فيمن اقر وطء امته فادعت
انها اسقطت منه ما نصير به
ام ولد بانها تصدق ان امكن
ذلك يمينها وحكى ابن
القطان فيه وجيهين رجع
منها الاذرى تصديقه وان
اعترف بالحل ما لم تحض مدة
لا يبقى الحل فيها يحتاجو
ادعى ورثة سيدها مالاله
بيدها قبل موته فادعت
تلفه اى قبل الموت صدقت
يمينها كانه لا ازرى وكلام
النهاية يؤيده اما دعواها
تلقه بعد الموت فيظهر
عدم تصديقها فيه لان يدها
عليه حينئذ يرضان لانه
ملك الغير ومي حرقة قبل
شهادة الاب على ابنه باقراره
بالاستيلاء وان تضمنت
الشهادة لولد الولد لانها
تابعة والمقصود الشهادة
على ولده بالاستيلاء وتسرع
دعواها على السيد الايلاء

القبض وقد حلت به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقابل حيث قد ان كانت الموهبة حاملا به عند
الهبة فهو هبة ولو رجع الاصل في الموهبة لا يرجع في الذي حلت به بعد الهبة ولدته بعد القبض وولد
المغصوبة والمعاراة والمقبوضة يبيع فاسد وبسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان لان وضع اليد
عليه نابع لوضع اليد عليها وعلى الضمان في ولد المعاراة اذا كان موجودا عند المعاراة او حادثا وتمكن من
ردده فليرده وولد المرتدان انعقد في الردة ابو امر تدان فرتد وان انعقد قبلا او قبلا احد اوصاله لمسلم فسلم
اه قال الرشيدي قوله وجزء السيد اى ما يجعل جزءا للصبي اذا كان احدا به ويجزى في الجزاء اى الآخر
لا يجزى وقوله واستحقاق سهم الغنمية اى بالنسبة للركوب كذا كان متولدا بين ما يسهم له وما يرضخ له
وقوله لمولى الاب اى حيث امكن فلا يرده انه قد يكون لمولى الام قول عتيق الاب وقوله وقد رجز الجزية يتأمل
وقوله وولد المبيعة يعنى حلها بخلاف ما بعده فان المراد فيه الولد المنفصل وقوله فان كانت الموهبة يعنى التي
قبضت وانظر ما يرتب على الحكم بكون ولدها وهو با او تاجاها وقوله وجرى جماعة الخ منهم الشارح
وكذا المعنى كمر آتفا (قوله كان ولد الخ) اى الحادث قبل العلم بقرينتها به (قوله فيه نوع شنود) ولو قال
كالروضة فيحكم الولد حكمه لكان اولى ليشمل منع البيع وغيره من الاحكام بمعنى (قوله) ونظيره (الخ) عبارة
النهاية في شرح فالولد للسيد الخ محل ما ذكره الصنف اذ اتمعت فان بيعت في رهن وضعى او شرعى او في جناية
ثم ملكها المستولدهى واولادها فانها تصير ام ولد على الصحيح واما اولادها فارقا ولا يعطون حكمها لانهم
ولدوا قبل الحكم باستيلائها اما الحادثون بعد ايلادها وقبل بيعها فلا يجوز له يعمهم وان بيعت امهم
للضرورة لان حق المرتين والمجنى عليه مثلا لا تنقل لهم فيعتقون بموته دون امهم بخلاف الحادثين بعد
البيع لحدوهم في ملك غيره اذ المعنى وظاهر التعديل ان الحكم كذلك ولو كانت حاملا به عند العود
وهو ما في فتاوى القاضي اه (قوله) لحدوته قبل سبب الحرية (الخ) الاولى قبل الحكم باستيلائها كما مر عن
النهاية والمعنى (قوله) وحكى ابن القطان فيه وجيهين رجع الخ اعتمدته لانه عبارة تعوف فروع ابن القطان
لوقالت الامة اتى وطئها السيد اليقوت سقطت به ام ولد وانكر السيد الفاعل ذلك فنكح المصدق وجهان
قال الاذرى الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل معه لا يثبت له الا انكح مطلقا وقينا
اذا اعترف بالحل احتمال والاقر تصديقه ايضا لان انكح مطلقا لا يثبت الحل بجنتا الياء ولو اتفقا على
انها اسقطت وادعت انه سقط مصور وقال بل لاصور رة فيه اصلا فظاهر تصديقه ايضا لان الاصل معه اه
قال ع ش قوله الظاهر ان القول قول السيد معتمدا (قوله) وتسمع دعواها الخ ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء
فهو حر صدق يمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وانكر الوارث فانها
المصدقة لان اليد لها ترجع بخلافه في الاولى فانها تدعى حرته والحرة لا يدخل تحت اليد معنى عبارة النهاية ولو
تنازع السيد ووارثه والمستولدة في ان ولدها ولدته قبل الاستيلاء او بعده فالقول قول السيد والوارث
وتسمع دعواها ولدها حاسبة ولو كان لامته ثلاثة اولاد ولم تكن فر اشغالها لا موزة فقال احدهم ولدى فان
عين الاوسط لم يكن اقراره يقتضى الاستيلاء فالآخر ان يقين وان اقتضاء بان اعترف بايلا دها في ملكه
لحقه الا صغرا ايضا للفرار وان مات قبل التعيين عين الوارث فان تعذر فالقائف فان تعذر فالقرعة ثم ان كان
اقراره لا يقتضى ايلاد او خرجت القرعة ولم يثبت نسبها ولا يوقف نصيب ابن وان كان
اقتضاء فاصغر نصيب على كل تقدير ويدخل في القرعة ليرق غير ان خرجت القرعة فان خرجت لغيره
عتق معه اه قال الرشيدي قوله وان مات قبل التعيين هذا مقابل قوله فان عين الاوسط وسكت عما اذا
عين الاكبر او الاصغر فالحكم فيها ظاهر ما ذكره وقوله عتيق وحده اى حكم بعتقه اى عملا بقوله هذا ابني
اذهر من صبي العتيق كما مر في باب وقوله لم يثبت نسبها لان القرعة لا تدخل لها في النسب اه (قوله)

ويكافئ مزيدك جدا كثير اطيا مباركا (٤٣٢) فيه كاتب ياربنا وترضى جدا كالذي تقول وخبرنا انقول لا اله الا الله والارض

ويقوم بحقوقها **(قوله ويكافئ مزيدك)** همزة في آخره أي يساوي ما يزيد من النعم ويقوم بشكره **(قوله جدا كثيرا)** كنظيره الآتين عطف على جدا أي الخ يعاطف مقدور **(قوله يربنا)** كنظيره الآتي منادى يارب مقدرة **(قوله لا السموات الخ)** أي بتقدير تجسمه من نور **(قوله من شيء بعد)** أي بعدهما كالكرسي والعرش وغيرهما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب **(قوله أهل السماء الخ)** أي بأهل المدح والعتمة ويجوز الرفع بتقدير أنت **(قوله أحق الخ)** مبتدأ آخره قوله لا مانع الخ وجمله وكنالك بعده مترضة بينها **(قوله ولا ينفع ذا الجاد الخ)** بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الشيء عندك غناه وإنما ينفعه عندك رضاك ورحمتك وما قد من أعمال البر بفضلك **(قوله وأزواجه الخ)** عطف على عبدك **(قوله كاهليت)** لم يردو سلمت وإن اقتضاها حسن المفاصلة اقتصارا على ما ورد **(قوله ورضاك)** عطف على المضاف أو المضاف إليه **(قوله وكما يليق الخ)** عطف على قوله كاهليت الخ **(قوله وما تحب الخ)** عطف على قوله ما يليق الخ **(قوله وعلينا معهم الخ)** عطف على قوله على عبدك ثم الظاهر أن الشارح قصد بنون الجمع نفسه مع غيره من المؤمنين امتثالا للحديث إذا دعوتهم فعممو **(قوله بالاخلاص فيه)** أي في تأليف الشرح من الرأب والسمعة وحب الشهرة والمحمدة بأن يقصد به نفع العباد ومرضاة الرب سبحانه وتعالى **(قوله دعواهم فيها سبحانه اللهم الخ)** لما ختم كتابه بهذه الآية التي نزلت في أكار أهل الجنة وما يجتهدون بدعواهم من الحمد لرب العزة رجاء أن يجعله الله تعالى من أهل السعادة والجنة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ بحمد الله وعونه وتوفيقه والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه من تسويده هذه الخواشي الجامعة لعتمدات ما أخرى الشافية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي في مكة المشرفة زادها الله تشريفا وتكريما ومهابة ونعظي في منتصف ربيع الثاني من شهر ر سنة الف ومائتين وتسع ومائتين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات وأرجو من فضل الله أن يجعله في حيز القبول فانه كريم يعطي خير ما مولى والمرجو من اطلاع عليها أن يدعو لقليل البضاعة بالخير والمباعدة عن كل شر وضير وأن يقبل العثرات ويعفو عن التساهلات والسيئات فان الانسان محل للقصور والسيان خصوصاً في هذه الاعوام والازمان ولأني والله معترف بقصر الباع وكثرة الزوال ولكن بفضل الله وكرمه لا يعطل بشيء من العمل ونسأله حسن الختام بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه الصلاة والسلام

تم

وما شئت ربنا من شيء بعد أهل السماء والمجد الحق ما قال العبد وكنالك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجد وصل اللهم وسلم وبارك افضل صلاة وافضل سلام وافضل بركة على عبدك ونبيك ورسولك النبي الامي وازواجه وذريته وعلى آله واصحابه وانصاره وتابعهم باحسان إلى يوم الدين كما صليت وباركت على ابراهيم وعلى ابراهيم في العالمين إنك حديد مجيد وكما يليق بعظيم شرفه وكاله ورضاك عنه وما تحب وترضى له عدد معلوم ما لك ومداد كلماتك ابد الآبدين ودهر الداهرين كلما ذكر لك وذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكره لكون ذكره الغافلون وعلينا معهم ورحمتك يا أرحم الراحمين سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين اياك اللهم بحلال وجهك ويا هر قدرتك وواسع جودك وكرمك أن تنفع بهذا الشرح للمبلين منفعة عامة وأن تمن على بالاخلاص فيه ليكون ذخيرة لي إذا جاءت الطامة وإن لا تعاقبني فيه ولا في غيره من سائر اثارى بقيق ما جئت من الذنوب وعظيم ما اقترفت من العيوب إنك أرحم

الراحمين وأكرم الاكرمين دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

ولو في المرض) إلى قوله صلى الله عليه وسلم في النهاية المغنى الا قوله كما بينته الى وكذا (قوله ولو في المرض) الخ
 عبارة المغنى في النهاية سواء احبها او اعقها في المرض أم لا: وصحى بها من الثلث ام لا بخلاف ما لو وصى بحجة
 الاسلام فان الوصية بها تحسب من الثلث لان هذا الاتفاق حصل بالاستمتاع فاشبهه اتفاق المالك في اللذات
 والشهوات (خاتمة) لو وطئ مكرها كان أمه لها وانت بولد ادعى استيراده وحلفا فلا نسب ولا استيلاد
 وان لم يدع بعدة فله احوال لا يمكن كونه من احدهما بان ولدته لاكثر من اربع سنين من وطئه الاول
 واقل من ستة اشهر من وطئه الثاني اولا اكثر من اربع سنين من آخرهما وطئا فكلا ادعى الاستيراد الحال
 الثاني ان يمكن كونه من الاول دون الثاني بان ولدته لما بين اقل مدة الحمل واكثرها من وطئه الاول ولما دون
 اقل مدة الحمل من وطئه الثاني فيلحق بالاول ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان معسر او يسرى ان
 كان موسرا الحال الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بان ولدته لاكثر من اربع سنين من وطئه الاول
 ولما بين ستة اشهر واربع سنين من وطئه الثاني فيلحق بالثاني ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان
 معسرا وان كان موسرا سرى الحال الرابع ان يمكن من كل واحد منهما بان ولدته لما بين ستة اشهر واربع
 سنين من وطئه كل واحد منهما وادعيه او احدهما فيعرض على القائف كان تعذر امر بالانتساب اذا بلغ
 وان انت لكل منهما بولد وهما موسران وادعى كل منهما ايلاده قبل ايلاد الاخر لها يسرى ايلاده الى
 بقية فان حصل الياس من بيان القليلة عتقت بموتها لا لتفريقها على العتق ولا يعق بعضها بموت احدهما
 لجواز كونها مستولدة للاخر ونفقتها في الحياة عليهما ويوقف الولاء بين عصبتهما لعدم المرجح وان كانا
 معسرين ثبت الاستيلاد لكل واحد في قدر نصيبه فاذا مات احدهما عتق نصيبه ولاؤه لعصبته فاذا ماتا
 عتقت كلاهما والولاء لعصبتهما بالسوية وان كان احدهما موسرا فقط ثبت ايلاده في نصيبه والتزاع في نصيب
 المعسر فيصيب نفقته على الموسر ونفسها الاخر بينهما ثم مات الموسر اولا عتق نصيبه ولاؤه لعصبته فاذا
 مات المعسر بعده عتقت كلاهما وقفي لاؤه بين عصبتهما فان مات المعسر اولا لم يعق منها شيء فاذا مات الموسر
 بعده عتقت كلاهما ولاؤه لعصبته وقفي لاؤه للنصف الاخر اما لو ادعى كل منهما سبق الاخر وهما
 موسران او احدهما موسر فقط ففي الروضة كاصلها عن البغوى يتحالفان ثم ينفقان عليها فاذا مات
 احدهما في الصورة الاولى لم يعق نصيبه لاحتمال صدقه وعق نصيب الحى لا لفراده وقفي ولاؤه فاذا مات
 عتقت كلاهما وقفي لاؤه الكل واذا مات الموسر في الثانية عتقت كلا نصيبه بموته ولاؤه لعصبته ونصيب
 المعسر باقراده وقفي لاؤه وان مات المعسر اولا لم يعق منها شيء لاحتمال سبق الموسر فاذا مات الموسر
 عتقت كلاهما ولاؤه لعصبته ولا نصيب المعسر موقوف ولو كانا معسرين فشكلوا ادعا كل منهما انه
 اولدها قبل استيلاد الاخر لها وقد تقدم حكمه والعبرة بالسار والاعسار بوقت الاحبال ولو عجز السيد عن
 نفقة ام ولده اجبر على تخليتها لتكسب وتنفق على نفسها او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها كما
 لا يرفع ملك الميمن بالعجز عن الاستمتاع فان عجزت عن الكسب فنفقها في بيت المال كما مر في النفقات اه
 (قوله وان تجز عتقها فيه) اى في مرض موته ولا نظر الى ما فوته من منافعتها الى كان يستحقها الى موته لان
 هذا الاتفاق في مرضه فاشبهه ما وانفق في طعامه وشرا به بالقياس على من تزوج امرأة باكثر من مهر
 مثلها في مرض موته نهاية (قوله للخر السابق) اى في اول الباب في حديث مارية القطبية عبارة المغنى
 والنهاية لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم اعتهقها ولدها اه (قوله يا ربنا لك الحمد) اى باخالفنا ومريتنا نخضع
 بك التنا بالجميل ولما كان تمام التاليف من النعم حمد الله عليه كاحد على ابتدائه فكانه قال الحمد لله الذى
 اقدرنى على تمامه كما اقدرنى على ابتدائه وآثر الجملة الاسمية لا فادتها الدوام المناسب للقيام وقدم المسند
 المشتمل على اللام وخبر الخطاب ليفيد الاختصاص على سبيل الرجحان ويكون حده على وجه الاحسان
 ويتلذذ بخطاب الملك المنان (قوله حمدا الخ) مفعول مطلق نوعى ثان للحمد (قوله واني نعمك) اى بقى بها

ان أرادت اثبات امية الولد
 لانسبه (وعتق المستولدة)
 ولو في المرض وان تجز عتقها
 فيه أو أوصى بعقها من
 الثلث كما بينته في شرح
 الارشاد مع الفقه وبينه وبين
 ما مر في حجة الاسلام وكذا
 اولادها الحادثون بعد
 الاستيلاد (من رأس المال)
 مقدما على الديون والوصايا
 للخبر السابق عنه في الله
 عليه وسلم وشرف وكرم
 يا ربنا لك الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم
 سلطانك حمد اى واني نعمك

خاتمة

ليس بين علماء الاسلام من يجمل مالم الفقه من الافضلية على سواه من العلوم ، إذ هو علم العبادات التي هي الوصلة بين العبد وربه ، وهو علم الحلال الذي أمر الله تعالى عباده به والحرام الذي نهى عنه وحذرهم منه ، وإن مذهب الامام القرشي محمد بن إدريس الشافعي أشهر المذاهب الاسلامية انتشارا وأكثرها أتباعا لما عرف عن صاحبه رضى الله عنه من قوة المعارضة وبراعة الاستنباط مع المحافظة العادلة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن كتاب « منهاج الطلاب » مع شرحه « تحفة المحتاج » تصنيف الامام البارز والعلامة المحقق « ابن حجر الهيتمي » نزيل مكة المكرمة - من أنفس كتب المذهب وأحفظها بالفروع الفقهية وأجمعها لنوادره ، وقد كان هذا الكتاب بعيد المثال مع شدة الحاجة إليه واشتداد رغبة أهل العلم في الحصول عليه ، وكما تأقت نفوس أهل العلم وعشاق التزود من بحار الشريعة إلى اقتنائه فمر عليهم الحصول عليه ، وقد أشار علينا كثير من أهل العلم بطبعه وإعادة نشره مع حاشيته العظيمة : أولاها تصنيف العلامة المدقق خاتمة العلماء الشيخ أحمد الشهير بابن القاسم العبادي ، والثانية تأليف شيخ العلماء ومعدن التحقيق الشيخ عبد الحميد الشرواني ، فقمنا بطبع هذه المجموعة النادرة المثال على الوجه الذي يرضى عنه الله تعالى ورسوله وأهل العلم الاسلامي ، في عشرة أجزاء كبار تبلغ قرابة ٥٠٠٠ خمسة آلاف صفحة من القطع الكبير ، راجين بذلك رضا القصورسولة ، وقد عاونتنا بارشاده وتشجيعه الأستاذ العالم والرجل الصالح الشيخ محمد علي حسين مالكي الهندس بالحرم المكي ، فنحن نثني عليه بما هو أهل له ونرجو الله أن يجزيه عنا أحسن الجزاء ويثبه عن العلم والدين خير المثوبة ، آمين .

رجب الفرد سنة ١٣٥٧ هـ	المكتبة التجارية الكبرى
سبتمبر سنة ١٩٣٨ م	بشارع محمد علي بمصر
	لصاحبها : الحاج مصطفى محمد



(فهرست الجزء العاشر من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)
 (للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى)

صفحة	
٢	(كتاب الايمان)
١٦	فصل في بيان كفارة اليمين
٢٠	فصل في الحلف على السكنى
٣٣	فصل في الحلف على الاكل والشرب
٤٤	فصل في صور مشورة
٦١	فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري
٦٧	(كتاب النذر)
٨٧	فصل في نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها
١٠١	(كتاب القضاء)
١٢٠	فصل فيما يقتضى انزال القاضى او عزله
١٢٩	فصل في آداب القضاء وغيرها
١٥٠	فصل في التسوية
١٦٣	باب القضاء على الغائب
١٧٩	فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى
١٨٦	فصل في الغائب الذى تسمع البيعة ويحكم عليه
١٩٣	باب القسمة
١٢١	(كتاب الشهادات)
٢٤٥	فصل في بيان قدر النصاب في الشهود
٢٦٧	فصل في تحمل الشهادة وادائها وكتابة الصك
٢٧٤	فصل في الشهادة على الشهادة
٢٧٨	فصل في الرجوع عن الشهادة
٢٨٥	(كتاب الدعوى)
٣٠٢	فصل في جواب الدعوى
٣١١	فصل في كيفية الحلف وضابط الخالف
٣٢٦	فصل في تعارض البيتين
٣٣٧	فصل في اختلاف المتداعيين
٣٤٨	فصل في القائف
٣٥٩	(كتاب العتق)
٣٦٦	فصل في العتق بالبعضية

(تابع فهرست الجزء العاشر من جواهرى تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

- ٣٦٩ فصل فى الاعتاق فى مرض الموت
 ٣٧٥ فصل فى الولاء
 ٣٧٨ (كتاب التدبير)
 ٣٨٦ فصل فى حكم حل المدبرة والمعلق عتقها بصفة
 ٣٩٠ (كتاب الكتابة)
 ٣٩٩ فصل فى بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه
 ٤٠٨ فصل فى بيان لزوم الكتابة من جانب السيد
 ٤١٥ فصل فى بيان ما انفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة
 ٤٢١ (كتاب أمهات الاولاد)

(تمت)

